الأحكام التَّبَعِيَّـــة لعقود التأمين

دراسة فقهية تطبيقية

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة بالرياض

قسم الفقه

الأحكام التَّبَعِيَّـــة لعقود التأمين

دراسة فقهية تطبيقية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد

أحـــمد بن حـــمد بن عبد العزيز الونيِّس

إشراف

فضيلة أ.د. الشيخ صـــالح بن عثـــمان الهليِّـــل

الأســـــتاذ في قســـم الفقـــه

العام الجامعي

١٤٣٢- ١٤٣٣هـ

المقدمـــــة:

الحمـــد لله رب العالمـــين، والصـــلاة والســـلام على نبينا محمـــد وآلـــه وصحبـــه أجمعـــين[١]، أما بعد.

فإن من نعم الله عز وجل على هذه الأمة أن أرسل إليها خير رسله محمـــداً ﷺ، وأنزل عليه أفضل كتبه، وجعل شريعته خاتمة الشرائع وأكملها، فهي شاملة لكل ما يحتاجه الناس في دينهم ودنياهم، في كل عصر ومصر.

وقد اتَّسم عصرنا الحاضر بالتقدم في جميع جوانبه، واستجدت أنواع من المعاملات المالية، لم تكن معروفة عند الفقهاء السابقين عليهم رحمة الله تعالى، فكان من الواجب الكفائي على أهل العلم وطلابه أن يعتنوا بدراستها، وبيان أحكامها.

وإن من العقود المالية التي ظهرت الحاجة إلى معرفة حكمه الشرعي عقدَ التأمين، فهو من النوازل الفقهية المعاصرة، والذي انتشر انتشاراً واسعاً، وأصبح مؤثراً في اقتصاد الدول، كما حظي باهتمام كثير من العلماء والباحثين، فأُلفت فيه الرسائل والبحوث العلمية، وعُقدت له المؤتمرات والندوات، وصدرت بشأنه قرارات المجامع الفقهية، والفتاوى الفردية من الفقهاء، إلا أن الغالب فيما كُتب حول هذا الموضوع من الرسائل والبحوث يتناول بيان الحكم الشرعي لعقود التأمين المختلفة، وخلاف الفقهاء في ذلك، من غير أن تتناول

---

(١) اعتاد كثير من الباحثين في مقدمة الرسائل العلمية وغيرها أن يبدؤوا بخطبة الحاجة، بناءً على أن الابتداء بها سنة في الرسائل والكتب، كما نصر ذلك العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله تعالى – في رسالته خطبة الحاجة، وقد ألَّف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رسالة سماها: (خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات) بيَّن فيها أن خطبة الحاجة سنة في الخطب الكلامية، لا في مقدمة الكتب والرسائل، وأيد ذلك بأن البداءة بخطبة الحاجة لم تكن من عمل الأئمة في القرون المفضلة الثلاثة في فاتحة مصنفاتهم، بل إن المصنفين في الحديث أخرجوا حديث خطبة الحاجة في كتاب النكاح من مصنفاتهم، وبعضهم أخرجه في كتاب الجمعة، ولم يذكره أحد منهم تحت باب خطبة الكتب والمراسلات، أو نحو ذلك، فإطباقهم على ذلك دليل على أنهم لم يفهموا من الحديث أن هذه الخطبة سنة في الكتب والمراسلات، وأول من بدأ بخطبة الحاجة في مصنف له الطحاوي (ت ٣٢١هـــ) في كتابه شرح مشكل الآثار دون بقية كتبه، وكذا ابتدأ بها شيخ الإسلام ابن تيمية بعض تآليفه دون أكثرها، والحاصل أن خطبة الحاجة سنة في الخطب الكلامية، أما في الكتب والرسائل فيشرع البداءة فيها بحمد الله تعالى والثناء عليه بما يناسب المقام، سواء أكان ذلك بخطبة الحاجة أم غيرها، والله أعلم. وانظر: فتح الباري لابن حجر (١/١٠) و (٨/٢٧٨).

هذه الرسائل والبحوث بيان الأحكام التَّبعيَّة لعقود التأمين، وهي تلك الأحكام الفقهية المتعلقة بعقود التأمين، والمتفرعة عن أنواع التأمين الثلاثة (التجاري والتعاوني والاجتماعي)، والتي ظهرت الحاجة إلى بحث أحكامها بعد وجود عقود التأمين، فهي أحكام تابعة لعقود التأمين من هذه الجهة، إلا أن بعض هذه البحوث والرسائل قد تطرقت لبعض مباحث هذا الموضوع على وجه الإيجاز، أو في بحوث خاصة بجزئية من جزئياته[1]؛ لذا فقد وقع اختياري على موضوع: (**الأحكام التبعيَّة لعقود التأمين. دراسة فقهية تطبيقية**) ليكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه، بعد الاستخارة واستشارة عدد من المشايخ الفضلاء، سائلاً الله سبحانه التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية هذا الموضوع فيما يأتي:

١-الانتشار الواسع لعقود التأمين في هذا العصر، ودخولها في كثير من تعاملات النـــاس، حتى وصل عدد شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية إلى (٣٤) شركة عام ١٤٣١هـــ - ٢٠١٠م، وبلغت قيمة أقساط التأمين المكتتبة في ســـوق التـــأمين السعودي ١٦،٤ مليار ريال عام ١٤٣١هـــ - ٢٠١٠م، كما بلغ إجمالي المطالبـــات المدفوعة في ذلك العام ٨،٥١ مليار ريال[2].

٢-حاجة الناس إلى معرفة هذه الأحكام التبعية لعقود التأمين، يظهر ذلك من خلال كثرة الأسئلة الموجهة للعلماء والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية حول هذا الموضوع.

٣-أن موضوع التأمين من الموضوعات المتجددة، التي يطرأ على مسائلها التغير بين الحين والآخر، مما يحتاج معه إلى بيان حكمها الشرعي.

---

(١) ولهذا فقد اقترح أحد أعضاء مجمع الفقه الإسلامي الدولي أن يقوم المجمع بدراسة التأمين التكافلي بجميع تفاصيله؛ لكون المجمع لم يبحثه قبل ذلك، وأيَّده أحد خبراء المجمع على هذا الاقتراح، وذكر أنه قد استجدت أمور كثيرة في هذا الموضوع. انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس عشر (٢٩٧/١).

(٢) انظر: تقرير سوق التأمين السعودي لعام ٢٠١٠م ص٤، ١٤، ٣٤، المنشور بموقع مؤسسة النقد العربي السعودي.

٤-ظهور بعض شركات التأمين التعاوني الإسلامي - سواء أكانت داخل هذه البلاد أم خارجها – والتي تسعى إلى سلامة عقودها من المعاملات المحرمة، وتلافي ما في عقود شركات التأمين المنتشرة من المحاذير الشرعية.

٥-حاجة التجار والشركات التجارية إلى الدخول في عقود التأمين؛ ليتمكنوا من مزاولة أعمالهم التجارية بطمأنينة في هذا العصر، وما نتج عن ذلك من مشكلات فقهية تحتاج إلى حلول شرعية.

٦-الإلزام ببعض عقود التأمين من قبل كثير من دول العالم، وما ترتب على ذلك من فروع فقهية.

٧-صدور الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مؤخراً، وتجدد أنظمة التأمين الاجتماعي، وإنشاء اللجان المختصة في الفصل في المنازعات التأمينية، وإصدار شركات التأمين كثيراً من وثائق التأمين الجديدة، وذلك كله يستدعي دراسة هذه الأنظمة والوثائق، وتطبيق الأحكام الشرعية عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

١-أنني لم أقف -حتى الآن- على رسالة علمية تجمع شتات هذه المسائل المتفرعة عن عقود التأمين.

٢-أن مسائل هذا الموضوع من النوازل الحادثة في هذا العصر، والتي تمس الحاجة إلى بيان حكمها الشرعي.

٣-رغبة الباحث في الاطلاع على واقع هذه المسائل المعاصرة، وتأصيلها علمياً، مما يُرجى أن يكون له أثر في زيادة تحصيله العلمي.

أهداف الموضوع :

١-بيان الرأي الشرعي في الأحكام التبعية لعقود التأمين، والتي تمس الحاجة إلى معرفتها.

٢-جمع مسائل هذا الموضوع في مؤلَّف واحد؛ ليسهل على طلاب العلم الرجوع إليه عند الحاجة.

الدراسات السابقة :

لم أقف - حتى الآن - على رسالة علمية تجمع مسائل هذا الموضوع، وذلك بعد البحث في مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد، ومكتبات أخرى، وبعد سؤال عدد من أهل العلم والمختصين بالتأمين.

والغالب على ما اطلعت عليه مما كُتب في موضوع التأمين ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يتناول حكم أصل العقد، ولا يتطرق إلى الأحكام التبعية لعقد التأمين إلا بإشارات يسيرة في بعض هذه البحوث، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه. لمصطفى الزرقاء.

٢- بحث التأمين للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. في العددين ١٩، ٢٠ من مجلة البحوث الإسلامية.

٣- الإسلام والتأمين. د. محمد شوقي الفنجري.

٤- التأمين بين الحظر والإباحة. لسعدي أبو جيب.

٥- بحوث التأمين المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي عام ١٤٠٦هـ.

٦- نظام التأمين وموقف الشريعة منه. لفيصل مولوي.

٧- موقف الشريعة الإسلامية من التأمين، للباحث مسفر بن ناصر البحري ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء ، عام ١٣٨٨هـ، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٨- التأمين التجاري وخلاف العلماء فيه، د. سعد بن عبد الله البريك، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن ، عام ١٤٠٧هـ، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٩- التأمين وأحكامه. د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. رسالة دكتوراه في قسم الفقه بهذه الكلية، مطبوعة.

١٠- التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. نعمات محمد مختار،

رسالة دكتوراه في الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، عام ١٤٢٢هـ عدد صفحاتها (٢٧٩)، مطبوعة على الحاسب الآلي.

القسم الثاني: تناول بعضاً من الأحكام التبعية لعقود التأمين، وسأقتصر على الرسائل العلمية والبحوث المحكّمة، وهي كما يلي:

١- **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. د. عبد اللطيف آل محمـــود.** وهي رسالة دكتوراه من الكلية الزيتونية بتونس عام ١٤٠٥هـ، مطبوعة، وعدد صفحاتها (٤٢٢)، تناول فيها الباحث بعضاً من الأحكام التبعية للتأمين الاجتماعي، منها: توزيع المعاش على المستحقين عن المؤمَّن عليه، وزيادة مدة الاشتراك في التأمين الاجتماعي، وصاحب الحق في المنح الإضافية، وهي تمثل جزءاً من مباحث هذه الرسالة.

٢- **دفع الدية من قبل شركات التأمين. لمحمد خير إبراهيم يوسف درادكة.** عدد صفحاتها (٢٠٤) وهي رسالة ماجستير في جامعة اليرموك بالأردن، وواضح من عنوانها أنها تمثل جزئية من جزئيات هذه الرسالة، وهي المبحث الرابع من الفصل الخامس في الباب الأول.

٣- **التأمين على رخصة قيادة السيارات إلزاماً والتزاماً. د. سعد بن ناصر الشثري،** عدد صفحاتها (٢٢) صفحة بدأها المؤلف بمقدمة عن التأمين وحكمه، ثم تكلم في ثماني صفحات عن ثلاث مسائل، وهي: الإلزام بالتأمين على الرخصة، والالتزام بالتأمين، وحكم أخذ عوض التأمين، وهي تمثل جزءاً من جزئيات هذه الرسالة.

٤- **زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي. د. محمد نعيم ياسين.** عدد صفحاتها (٦٢) صفحة، تكلم فيها المؤلف عن مسألتين من مسائل هذه الرسالة.

٥- **أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية،** د. عبد الله بن مبارك آل سيف، بحث علمي محكّم، ١٤٣١هـ، عدد صفحاته (٣٩٧) صفحة، تناول فيه بعضاً من

الأحكام التبعية لعقود التأمين، منها عوض شركة التأمين التعـــاوني علـــى إدارة صندوق المشتركين، وشرط الحلول في التأمين، وأحكام الفائض التأميني، واشتراط التحمل في عقود شركات التأمين، وزكاة أموال صـــندوق المشـــتركين، وهـــذه المسائل تمثل جزءاً من جزئيات هذه الرسالة.

الصعوبات والعقبات:

هذا البحث كغيره من البحوث العلمية التي لا بد أن يواجه الباحث فيها شيئاً من الصعوبات، إلا أن الله جل وعلا بمنِّه وكرمه قد أعان على تجاوزها، وإن كان لا بد من ذكر بعض الصعوبات والعقبات فإني أذكر منها ما يأتي:

١-أن موضوع التأمين يُعد من الموضوعات الشائكة، وقد اختلف الفقهاء في حكمه منذ ظهوره إلى يومنا هذا اختلافاً كثيراً؛ مما كان له أثر ظاهر على كثير من الأحكام التبعية لعقود التأمين.

٢-كثرة المؤلفات الخاصة بالتأمين، سواء من الناحية الشرعية أم القانونية أم الفنية، مما استدعى وقتاً طويلاً في جمع ما أمكن جمعه منها، والاطلاع عليه، وتقييد ما يفيد البحث منه.

٣-أكثر المؤلفات التي تكلمت عن التأمين من الناحية الشرعية إنما تبحث في الحكم الشرعي لعقد التأمين بأنواعه، ولا يوجد فيها ما يفيد البحث إلا إشارات قليلة، وفوائد متناثرة، مما اقتضى جرد ما وقفت عليه من هذه المؤلفات، والتقاط ما يهم البحث منها.

٤-تتابع المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتأمين، حتى لا يبعد أن يُقال: إن موضوع التأمين هو أكثر الموضوعات المعاصرة استئثاراً بهذه المؤتمرات والندوات، والتي قُدِّم فيها الكثير من البحوث وأوراق العمل، مما له صلة وثيقة بموضوع البحث، وهذا وإن كان مفيداً للبحث، إلا أنه يتطلب من الباحث جهداً ووقتاً طويلاً.

٥-اقتضى الأمر من الباحث السفر إلى القاهرة لزيارة معرض الكتاب الدولي عام ١٤٣١هـــ؛ للبحث عن مراجع حول الموضوع، كما تمت زيارة مكتبات

كل من جامعة الأزهر، وجامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وتم بحمد الله تعالى اقتناء وتصوير بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية المتعلقة بالتأمين.

٦- سعة موضوع الرسالة، وكثرة مسائلة وتشعبها، ودخولها في أبواب مختلفة من الفقه.

٧- أن مسائل هذا الموضوع أكثرها من النوازل المعاصرة، والتي ليس فيها كلام للمتقدمين من الفقهاء، بل إن بعض هذه المسائل لم أجد فيها كلاماً حتى للفقهاء المعاصرين، مما تطلب من الباحث إعمالاً للذهن، ومزيداً من التأمل، والاستشارة للمختصين.

٨- أن تصور كثير من مسائل البحث اقتضى الرجوع إلى المختصين من خبراء التأمين، والجلوس معهم ساعات طويلة؛ لتجلية واقع هذه المسائل، وحل الإشكالات التي ترد على الباحث.

منهج البحـــث:

سوف أسلك في بحث هذا الموضوع - إن شاء الله تعالى - المنهج الآتي:

١-أصور المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصـــود مـــن دراستها.

٢-إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليله، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.

٣-إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتَّبع ما يأتي:

أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محـــل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عـــرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

ت- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة، مع العناية بذكر ما يتيسر الوقـــوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم أقف على المسألة في مـــذهب مـــا فأسلك بها مسلك التخريج.

ث- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.

ج- استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يَـــرِد عليهـــا مـــن مناقشات، وما يجاب به عنها عند الاقتضاء.

ح- إذا كانت مناقشة الأدلة والإجابة عنها مستفادة من مرجع معـــين فـــأقول: (ونُوقش) و: (وأُجيب)، وإن كانت المناقشة أو الإجابة من الباحث فأقول: (ويمكن مناقشته) و: (ويمكن الجواب عنه).

خ- إذا نقلت كلاماً بالنص من مرجع معين فأضعه بين قوسين، وأذكر المرجـــع في الحاشية بدون كلمة (انظر)، وإن أفدت من مرجع معين من غير أن أنقل نصّاً منه فأذكر قبل المرجع في الحاشية كلمة (انظر).

د- الترجيح، مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

٤-الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيـــق والتخـــريج والجمع.

٥-التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦-العناية بضرب الأمثلة، خاصة الواقعية.

٧-تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨-العناية بدراسة ما جدَّ من القضايا، مما له صلة واضحة بالبحث.

٩-عزو الآيات، وبيان سورها.

١٠-تخريج الأحاديث، وبيان ما ذكره أهل الشـــأن في درجتـــها – إن لم تكـــن في الصحيحين أو أحدهما – فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذٍ بتخريجها.

١١-تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها.

١٢-التعريف بالمصطلحات، وشرح الغريب.

١٣-العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم.

١٤-تكون الخاتمة عبارة عن ملخص للرسالة، يعطي فكرة واضـــحة عمـــا تضـــمنته الرسالة، مع إبراز أهم النتائج.

١٥-ترجمة الأعلام غير المشهورين، ولأن الشهرة أمر نسبي، يُختلف في ضبطه، لذا فقد ضبطت ذلك بأن لا أترجم للخلفاء الراشدين رضي الله عنـــهم، ولا للخمســـة المكثرين من الرواية من الصحابة، وهم أبو هريرة وعائشة وابن عباس وابن عمر وأنس رضي الله عنهم، ولا للأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، وكذلك لا أترجم للأحياء من المعاصرين، ومَن سوى هؤلاء فإني أترجم له إن شاء الله تعالى.

١٦-إتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي:

١-فهرس الآيات القرآنية.

٢-فهرس الأحاديث والآثار.

٣-فهرس الأعلام.

٤-فهرس المراجع والمصادر.

٥-فهرس الموضوعات.

تقسيمات البحـــث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس، كما يلي:

المقدمـــة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختيـــاره، وأهدافـــه، والدراســـات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: في التعريف بمفردات العنوان وبيـــان حقيقـــة التـــأمين وحكمه.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان.

المبحث الثاني: حقيقة التأمين وأنواعه.

المبحث الثالث: حكم التأمين.

الباب الأول: الأحكام التبعيَّة لعقود التأمين في شركات التأمين.

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الإلزام بعقود شركات التأمين.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إلزام ولي الأمر رعيته بعقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: التزام الرعية بإبرام العقد مع شركات التأمين عند الإلـــزام به.

المبحث الثالث : التحايل عند الإلزام بعقود شركات التأمين.

الفصل الثاني: الشروط في عقود شركات التأمين.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: شرط عدم التحمل في عقود شركات التأمين.

المبحث الثالث: اشتراط شركة التأمين على المستأمن عـــدم الاعتـــراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة.

المبحث الرابع: شرط سقوط الحق في التعويض من قبل شركات التأمين.

المبحث الخامس: اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين.

المبحث السادس: شرط حافز عدم المطالبة في عقود شركات التأمين.

المبحث السابع: اشتراط حلول شركة التأمين محل المستأمن بعد تعويضـــه في إقامة الدعوى على المتسبب في الحادث.

المبحث الثامن: أثر الشرط الفاسد في عقود شركات التأمين.

الفصل الثالث: إدارة واستثمار أموال شركات التأمين.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: عِوض إدارة شركة التأمين لصندوق المشتركين في شركة التأمين التعاوني.

المبحث الثاني: الاستثمار في شركات التأمين.

المبحث الثالث: أثر استثمار أموال التأمين التعاوني في الأنشطة المحرمة.

المبحث الرابع: الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني.

المبحث الخامس: العجز التأميني في شركات التأمين التعاوني.

المبحث السادس: العمل في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين.

المبحث السابع: اشتراك الكفار في العمل مع المسلمين في إدارة الأمـــوال واستثمارها في شركات التأمين.

الفصل الرابع: الفسخ في عقود شركات التأمين.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: مسوغات الفسخ في عقود شركات التأمين.

المبحث الثالث: أثر الفسخ في عقود شركات التأمين.

الفصل الخامس: التعويض في عقود شركات التأمين.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الانتفاع بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري.

المبحث الثاني : تعويض شركات التأمين للمستأمِن عن الخسائر التبعيـــة الناجمة عن الحادث.

المبحث الثالث: مقدار التعويض في عقود شركات التأمين التعاوني علـــى الحياة.

المبحث الرابع: التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين.

المبحث الخامس: تعويض شركة التأمين للمستأمِن بزيادة علـــى مقـــدار الضرر الفعلي.

المبحث السادس: ردُّ المستأمِن ما زاد من التعويض لشـــركة التـــأمين إذا تمكن من إصلاح الضرر بأقل منه.

المبحث السابع: المستحِق للتعويض من قبل شركة التـــأمين بعـــد وفـــاة المستأمِن.

المبحث الثامن: التخلص من التعويض المحرم المتحصَّل عليه من شـــركات التأمين.

الفصل السادس: زكاة الأموال المتعلقة بشركات التأمين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زكاة الأموال في شركات التأمين التجاري.

المبحث الثاني: زكاة الأموال في شركات التأمين التعاوني.

الفصل السابع: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركات التأمين.

وفيه تمهيد ومبحثان:

تمهيد: في نظام شركات التأمين المعمول به في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة التعاونية للتأمين.

المبحث الثاني: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

الباب الثاني: الأحكام التبعية لعقود التأمين في غير شركات التأمين.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحكام التبعية للتأمين على الديون.

المبحث الثاني: بدائل التأمين على الودائع المصرفية.

المبحث الثالث: تداول أسهم شركات التأمين.

المبحث الرابع: تداول أسهم الشركات التي تزاول نشاطاً مباحاً إلا أنها تؤمن لدى شركات التأمين التجاري.

المبحث الخامس: التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف.

الفصل الثاني: الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: زكاة الأموال في التأمين الاجتماعي.

المبحث الثاني: التقاعد التكميلي في التأمينات الاجتماعية (زيـــادة مـــدة الاشتراك).

المبحث الثالث: أثر استثمار أموال مؤسسات التـــأمين الاجتمـــاعي في الأنشطة المحرمة.

المبحث الرابع: غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية.

المبحث الخامس: العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي.

المبحث السادس: المستحِق للعوض في التأمين الاجتماعي.

المبحث السابع: وقف معاش المرأة في مؤسسات التأمين الاجتماعي اعتباراً من تاريخ عقد نكاحها.

المبحث الثامن: حكم الراتب التقاعدي لمن كان يزاول عملاً محرماً.

المبحث التاسع: التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي.

الفصل الثالث: الأحكام التبعية لعقود التأمين عند التقاضي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عبء الإثبات لسبب الحادث في دعاوى التأمين.

المبحث الثاني: حكم القاضي في قضايا عقد التأمين المحرم عنده على مـــن يعتقد جوازه.

المبحث الثالث: تطبيقات الأحكام التبعية لقضايا عقود التأمين في الجهات المختصة.

الخاتمـــــة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهـــارس:

١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس الأحاديث والآثار.
٣- فهرس الأعلام.
٤- فهرس المراجع والمصادر.
٥- فهرس الموضوعات.

الشكر والتقدير:

أشكر الله تعالى على ما منَّ به عليَّ من عظيم نعمه، وآلائه، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، ومن نعمه سبحانه وتعالى عليَّ إعانته لي على إتمام هذا البحث، وتيسير ما كان منه عسيراً، فله سبحانه أخلص الشكر وأكمل الحمد والثناء، كما أشكر والدي الكريمين اللذَين لم يألوَا جهداً في تربيتي وتوجيهي إلى الخير، وإعانتي على طلب العلم، وتشجيعي عليه، سائلاً الله تبارك وتعالى أن يمد في عمرهما على عمل صالح، وأن يجزيهما عني أحسن جزاء وأوفاه، كما أتقدم بالشكر والعرفان لشيخي الفاضل، والمشرف على هذه الرسالة فضيلة أ. د. صالح بن عثمان الهليِّل حفظه الله ورعاه، على ما وجدته منه أثناء البحث من توجيه وتسديد، ومتابعة واهتمام، وحرص على ما يفيد الباحث، وبذل لوقته الثمين، كل ذلك بأخلاق عاليه وتواضع جمٍّ، كما أشكر جميع مشايخي في هذه الجامعة العريقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الذين نهلت من علمهم، وخلقهم، وسمتهم، وكان لهم عليَّ فضل عظيم، لا أجد لهم به جزاء إلا الدعاء لهم أن يعلي الله قدرهم، ويرفع ذكرهم، كما أشكر زوجتي وأهل بيتي على تهيئة الأجواء المناسبة للدراسة والبحث، وصبرهم على انشغالي عنهم، سائلاً الله تعالى أن يبارك فيهم، وأن يجعلهم قرة عين، والشكر موصول لكل من أعانني من المشايخ الفضلاء والإخوة والزملاء، ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأخوة الأفاضل من الباحثين والعاملين في قطاع التأمين الذين قدموا لي كثيراً من الاستشارات، والإيضاحات المتعلقة بقضايا التأمين، وأخص منهم فضيلة الشيخ د. سليمان بن محمد الجويسر وفقه الله تعالى، المستشار الشرعي بشركة تكافل الراجحي، وبقية المستشارين والعاملين في هذه الشركة على ما لقيته منهم من إعانة

وتوجيه، وصبر منهم على زياراتي المتكررة لهم.

وأخيراً أسأل الله تعالى بمنه وكرمه وفضله وإحسانه أن يجعل ما قدمته في هذا البحث من جهد متواضع خالصاً لوجهه الكريم، صواباً على سنة سيد المرسلين ﷺ، وأن يكون هذا البحث نافعاً مباركاً، وذخراً لي بعد مماتي، إنه سبحانه سميع مجيب، وآمل ممن يطَّلع على هذا البحث من المشايخ وطلاب العلم أن يتحفوني بملحوظاتهم وآرائهم، ولهم مني جزيل الشكر، وعظيم الدعاء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كـــتبه

أحمد بن حمد بن عبد العزيز الونيِّس

١٤٣٣/٣/٣٠هـــ

ahwanis@gmail.com

٠٥٠٥٤٢٨٩٢٦

الرياض

التمهيد: في التعريف بمفردات العنوان، وبيان حقيقة التأمين وحكمه:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان.

المبحث الثاني: حقيقة التأمين وأنواعه.

المبحث الثالث: حكم التأمين.

المبحث الأول

التعريف بمفردات العنوان

المطلب الأول

التعريف بالأحكام التبعيَّة

المسألة الأولى: تعريف الأحكام:

الأَحْكَام في اللغة جمع حُكْم، قال ابن فارس[١] – رحمه الله تعالى –: «الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع»[٢] والحُكْم: المنع من الظلم، وسُمِّي الحاكم بين الناس حاكماً؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، ومنه سُميت اللِّجامُ حَكَمَةَ الدابة؛ لأنها تمنعها، وحكمْتُ السفيه وأحكمته إذا منعته من الفساد، قال جرير[٣]:

أَبني حنيفةَ أَحْكِموا سفهاءَكم *** إني أخاف عليكمُ أن أغضبا[٤].

أي كُفُّوهم وامنعوهم[٥].

---

(١) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، كان إماما في علوم شتى، خصوصاً اللغة فإنه أتقنها، تمذهب للشافعي، ثم تحول لمذهب مالك، وكان كريماً جواداً، من مؤلفاته: المجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، وفقه اللغة، توفي بالري، سنة ٣٩٠هـ، وقيل: ٣٩٥هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/١١٨، ١١٩) وبغية الوعاة (١/٣٥٢).

(٢) مقاييس اللغة ، مادة (حكم) ص٢٧٧ .

(٣) هو: أبو حَزْرة جرير بن عطية الخَطَفي التميمي الشاعر المشهور، كان من فحول شعراء الإسلام، مدح خلفاء بني أميَّة، توفي سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١١هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/٣٢١- ٣٢٧) وسير أعلام النبلاء (٤/٥٩٠،٥٩١).

(٤) انظر: ديوان جرير ص٤٧.

(٥) انظر: مقاييس اللغة (حكم) ص٢٧٧، والصحاح (حكم) (٢/١٤٠٨) ومفردات ألفاظ القرآن (حكم) ص٢٤٨، ولسان العرب (حكم) (٣/٢٧٠) والقاموس المحيط (الحُكْم) ص١٤١٥.

وقال الراغب[١] – رحمه الله تعالى –: «والحكم بالشيء أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء أَلْزمتَ ذلك غيرك أو لم تُلْزمْه، قال تعالى:﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾[٢] . . . وقال عز وجل ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[٣] . . »[٤].

وأما الحكم الشرعي: فهو خطاب الشارع، المتعلق بأفعال المكلفين، بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع.

وهذا تعريف الأصوليين، وأما الفقهاء فيعرفونه بأنه: مدلول خطاب الشارع . . . ، أو ما ثبت بخطاب الشارع، كالوجوب والحرمة[٥].

المسألة الثانية: تعريف التبعيَّة:

قال ابن فارس – رحمه الله تعالى –: «تَبِعَ: التاء والباء والعين أصل واحد، لا يَشذُّ عنه من الباب شيء، وهو التُّلُوُّ والقَفْو»[٦]

وقال المُطَرِّزي[٧]: «يُقال: تَبِعْتُهُ واتَّبَعْتُهُ إذا مشيتُ خلفه، أو مرَّ بك فمضيت معه، . . .

---

(١) هو: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، وقيل: اسمه المفضل بن محمد، الملقب بالراغب الأصبهاني، المفسر اللغوي الأديب، سكن بغداد، واشتهر حتى كان يُقرَن بالغزالي، من مؤلفاته: مفردات القرآن، وأفانين البلاغة، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، واختُلِف في وفاته، فذكر السيوطي أنه كان في أوائل المائة الخامسة، وقال الذهبي: لم أظفر له بوفاة، وقيل: توفي سنة ٥٠٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢٠/١٨-١٢١) وبغية الوعاة (٢٩٧/٢) وفهرس الخزانة التيمورية (١٠٨/٣) والأعلام (٢٥٥/٢).

(٢) من الآية (٥٨) من سورة النساء.

(٣) من الآية (٥٠) من سورة المائدة.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (حكم) ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) انظر: نهاية السول (٣١/١، ٤١) وشرح الكوكب المنير (٣٣٣/١) وإرشاد الفحول ص٢٣، والقاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً ص٩٦.

(٦) مقاييس اللغة (تبع) ص١٧٧.

(٧) هو: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الراء وكسرها، نسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها، الفقيه الحنفي الخوارزمي، ولد سنة ٥٣٨هـ، كانت له معرفة تامة باللغة والنحو والشعر والأدب، وكان رأساً في الاعتزال، داعياً إليه، من مصنفاته: شرح المقامات للحريري، والمغرب، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب، والمصباح في النحو، توفي سنة ٦١٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (٣٦٩/٥- ٣٧١) وبغية الوعاة (٣١١/٢).

. وسُمي الحَولِيُّ من أولاد البقر تبيعاً؛ لأنه يتبع أُمه بعدُ»[١]

والتبعيَّة نسبة إلى التَّبَع، والتاء للتأنيث، والتبع مصدر تَبِعَ، يقال: تَبِعَ الشيء تَبَعاً إذا سار في أثره، وأتى بعده[٢].

ولا يخرج الاستعمال الاصطلاحي للتبعيَّة عن الاستعمال اللغوي[٣].

وذكر الزركشي[٤] – رحمه الله تعالى – أن «التبعيَّة ضربان: أحدهما: مع الاتصال بالمتبوع فيلتحق به؛ لتعذر انفراده عنه، كذكاة الجنين بذكاة أمه، فإنه يَستبيح بذبح الأم حِلَّ الجنين بشرطه . . . والثاني: بعد الانفصال كالصبي إذا أُسر معه أحد أبويه، فإنه يتبعه، وإن كان منفصلاً عنهما . . .»[٥].

ولهذا عرفها د. علي القره داغي بقوله: «التبعيَّة هي: كون الشيء مرتبطاً بغيره، إما ارتباطاً يتعذر انفراده، مثل الحمل مع الحامل، ولذلك تحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه عند الجمهور، أو يمكن انفصاله عن متبوعه، مثل مرافق المنزل ونحوها»[٦].

وهذا التعريف قريب مما ذكره الزركشي آنفاً.

---

(١) المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب (ت ب ع) ص٧٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (تبع) (٢٨١/٢) ط. الدار المصرية، ومفردات ألفاظ القرآن (تبع) ص١٦٢، ولسان العرب (تبع) (١٣/٢- ١٤).

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٩٣/١٠) وقال أيمن محمد علي محمود حتمل في قواعد التبعيَّة وضوابطها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي ص٦٦: «إن العلماء السابقين عند النظر في مؤلفاتهم لم نجدهم يُعرِّفون التبعيَّة كمفهوم مستقل، بل كانوا يتعرضون إلى قاعدة "التابع تابع"، ثم يشرحونها مع ذكر الأمثلة عليها».

(٤) هو: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي، العالم المصنف الفقيه الأصولي الشافعي المذهب، ولد سنة ٧٤٥ هـ، من مؤلفاته: البحر المحيط في الأصول، والنكت على البخاري، وشرح جمع الجوامع، توفي بمصر سنة ٧٩٤ هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣١٩/٢) ترجمة رقم (٧٠٠) وشذرات الذهب (٥٧٢/٨- ٥٧٣).

(٥) المنثور في القواعد (٢٣٨/١، ٢٣٩).

(٦) أثر الديون ونقود الشركة أو المحفظة على تداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية، ص٦٧.

المطلب الثاني

التعريف بعقود التأمين

المسألة الأولى: تعريف العقود:

العقود في اللغة جمع عقد، قال ابن فارس – رحمه الله تعالى –: «العين والقاف والدال أصل واحد، يدل على شَدٍّ وشِدَّةٍ وُثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها»[(١)].

والعقد نقيض الحَلِّ، وعقدتُ الحبل أعقده عقداً، وعاقدتُه مثل عاهدتُه، وجمْعُ العقد عقود، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[(٢)] ومنه عقد اليمين، قال جل وعلا: ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ ﴾[(٣)] وعُقْدةُ النكاح وعُقْدةُ كل شيء وجوبه وإبرامه، والعقد في البيع إيجابه، ويُطلق العقد ويُراد به الضمان[(٤)].

قال الراغب – رحمه الله تعالى –: «العَقْد: الجمع بين أطراف الشيء، ويُستعمل ذلك في الأجسام الصلبة كعقد الحبل وعقد البناء، ثم يُستعار ذلك للمعاني نحو: عقد البيع، والعهد، ونحوهما»[(٥)].

فالعقد في اللغة يُطلق على معانٍ، منها الشَّد، والتوثيق، والعهد، والضمان، والجمع بين أطراف الشيء، وكل هذه المعاني وإن تعددت ألفاظها إلا أنها ترجع إلى معنىً واحد، وهو الشَّد وشدة الوثوق، كما أن العقد قد يكون حسياً كعقد الحبل، وقد يكون معنوياً كعقد البيع والنكاح ونحوهما.

والعقد في الاصطلاح : يُطلَق عند الفقهاء على معنيين:

الأول: المعنى العام: ويشمل جميع الالتزامات الشرعية التي يُلزِم المكلف بها نفسه، سواء أكان ذلك باتفاق بين طرفين كالبيع والإجارة والسلم ونحوها، أم كان من قبل طرف واحد كاليمين والطلاق والعتق ونحوها.

---

(١) مقاييس اللغة (عقد) ص٦٧٩.

(٢) من الآية (١) من سورة المائدة.

(٣) من الآية (٨٩) من سورة المائدة.

(٤) انظر: مقاييس اللغة (عقد) ص٦٧٩، ولسان العرب (عقد) (٣٠٩/٩) والقاموس المحيط (عقد) ص٣٨٣.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن (عقد) ص٥٧٦.

الثاني: المعنى الخاص: وهو المعنى المتبادر إلى الذهن عند إطلاق كلمة العقد[١]، وهو المراد في هذا البحث، وهو: التزام بين طرفين بتنفيذ ما اتفقا عليه، بالإيجاب من أحدهما والقبول من الآخر[٢].

المسألة الثانية: التعريف بالتأمين:

التأمين لغةً: مشتق من الأَمْن، قال ابن فارس رحمه الله تعالى: «أمن : الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق»[٣] فالأَمْن طمأنينة النفس، وزوال الخوف، قال سبحانه : ﴿ **وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴾[٤] والأَمْن مصدر الفعل الثلاثي أَمِنَ، من باب فَهِم، يُقال: أَمِنَ يأْمَنُ أَمْنَاً وأَمَنَاً وأَماناً وأَمَنَةً فهو آمِن، ومنه قوله سبحانه:﴿ **إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ** ﴾[٥] ويُقال: أَمِنَ: إذا وثق من دفع الخطر، وآمَنَهُ غيرُه مِنَ الأَمْن، وآمنتُ غيري أُؤمنُه: إذا أعطيتَه الأمان، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان بمعنى التصديق، ومن أسمائه جل وعلا المؤْمِن؛ لأنه آمَنَ عباده من أنْ يَظلمهم، ويُطلق التأمين ويراد به قول: آمين. في الدعاء[٦].

والمعنى المناسب للتأمين في هذا البحث هو أن الأَمْن طمأنينة النفس، وزوال الخوف، والثقة بدفع الخطر.

---

(١) انظر: الملكية ونظرية العقد لأبي زهرة ص١٧٣- ١٧٥، وأحكام المعاملات الشرعية للخفيف ص١٨٥- ١٨٦، وصيغ العقود في الفقه الإسلامي ص٢٨- ٣٣.

(٢) انظر: مجلة الأحكام العدلية، المادة (١٠٣) مع شرحها درر الحكام (١٠٥/١) والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ص٢٥٥، ومعجم لغة الفقهاء ص٢٨٧.

(٣) مقاييس اللغة (أمن) ص٨٨، ٨٩.

(٤) من الآية (٤) من سورة قريش.

(٥) من الآية (١١) من سورة الأنفال.

(٦) انظر: تهذيب اللغة (أمن) (٥١٠/١٥) ط. دار الكاتب، ومقاييس اللغة (أمن) ص٨٨، ٨٩، ومجمل اللغة (٢٠٥/١، ٢٠٦) والصحاح (أمن) (١٥٢٤/٢-١٥٢٥) ومختار الصحاح (أ م ن) ص١١، ولسان العرب (أمن) (٢٢٣/١) والقاموس المحيط (الأمن) ص١٥١٨، والمعجم الوسيط (أمن) ص٢٨، ومعجم لغة الفقهاء (تأمين) ص٩٨.

التأمين في الاصطلاح:

لا بد من التفريق عند التعريف الاصطلاحي للتأمين بين نظام التأمين[١] وعقد التأمين، فنظام التأمين عُرِّف بأنه: (نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة، بواسطة هيئات منظمة، تُزاوِل عقوده بصورة فنية، قائمة على أسس وقواعد إحصائية)[٢].

والأَولى أن يُقال في تعريف نظام التأمين: إنه اتفاق بين مجموعة من الأشخاص المُعَرَّضين للأخطار على ترميم أضرار المخاطر التي تنزل بأحدهم، عن طريق تعويضه من الأموال المستفادة من مجموعهم، تقوم به هيئات منظمة تنظيماً دقيقاً[٣].

فالتأمين بهذا الاعتبار غير منظور فيه إلى الوسائل العملية لتطبيقه يتفق مع مقاصد الشريعة العامة، وتدُل عليه أدلتها الجزئية، ولا يُعرف أنه وجد خلاف في جواز التأمين بهذا المعنى، وإنما الخلاف في بعض الوسائل العملية لتطبيق هذا النظام[٤]؛ وذلك أن التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يهدف إلى تحقيق مصالح معينة، وباعتباره عقداً تُبرمه هيئة معينة بطريقة خاصة هو الصيغة التي يظهر فيها هذا النظام، وتتحقق به فوائده[٥].

أما عقد التأمين فقد عُرِّف بعدة تعريفات منها:

التعريف الأول: التأمين: «عقد يَلتزِم المؤمِّن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمَّن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تَحقُّق الخطر المبيَّن بالعقد، وذلك في نظير قسط، أو أيَّة

---

(١) ليس المقصود بنظام التأمين الأنظمة التي تسنها الجهات المختصة في الدولة فيما يتعلق بالتأمين، وإنما المقصود بنظام التأمين الفكرة العامة التي يقوم عليها التأمين، ولهذا قد يصاغ هذا النظام في عقود جائزة شرعاً، وقد يصاغ في عقود محرمة.

(٢) نظام التأمين للزرقاء ص٢١، وانظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٧/٧) وأصول التأمين لأبي السعود ص٤١.

(٣) انظر: التأمين للخفيف ص٧٩، ونظام التأمين للزرقاء ص٢١، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٥، ١٦، ونظام التأمين لمولوي ١٢.

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٦، ١٧، والإسلام والتأمين للفنجري ص٦٣، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١٢٩.

(٥) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٣٧.

دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمَّن له للمؤمِّن»[١]

ومما انتُقد به هذا التعريف ما يلي:

١- أنه عَرَّف التأمين من أحد جانبيه - كما يرى القانونيون - وهو جانب العلاقة بين المؤمِّن والمستأمِن، وأهمل جانباً آخر، وهو العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين؛ لأن شركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مستأمِن واحد، أو مع عدد قليل من المستأمِنين، ولو فعلت ذلك لكان عقد التأمين مقامرة ورهاناً غير مشروع حتى عند القانونيين، ولكن الشركة تتعاقد مع عدد كبير من المستأمنين، وهذا يجعل عقد التأمين لا يحمل صفة المقامرة أو الرهان عندهم، لأن زيادة عدد المستأمنين يزيد في مجموع الأقساط التي تُحصِّلها الشركة، مع كون الذين يتعرضون للخطر ويستحقون التعويض قلة في العادة، فإذا أحسنت الشركة إدارة أعمالها، وراعت الأسس الفنية للتأمين، فإن ما تتعرض له من الخطر لا يزيد على الخطر الذي تتعرض له الأعمال التجارية الأخرى[٢].

وهذا الانتقاد لهذا التعريف مبني على أن التأمين يُنظَر إليه من جهتين؛ من جهة العلاقة بين المؤمِّن والمستأمن، ومن جهة العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين، وأن هذا النظر مؤثر في الحكم على التأمين، لكن هذا التفريق في النظر إلى عقد التأمين غير مسلَّم عند بعض الفقهاء المعاصرين، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - في موضعه[٣].

٢- هذا التعريف أقرب إلى تعريف التأمين التجاري[٤]، والمراد هنا تعريف عقد التأمين عموماً بما يشمل جميع أنواعه.

٣- أنه قيَّد التعويض بوقوع الخطر، مع أن بعض أنواع التأمين لا خطر فيها، كالتعويض عند الزواج، وحصول الولد[٥].

ويمكن مناقشة ذلك بأن الخطر في قانون التأمين لا يقتصر على الحوادث السيئة

---

(١) الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٤/٧) وانظر نحوه في نظام التأمين للزرقاء ص٢١، وفي التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق لعبد السميع المصري ص٧، حيث قال بعد أن أورد هذا التعريف: «وهو نفس التعريف الوارد في القوانين المدنية والتجارية الأخرى بالمنطقة العربية تقريباً، مع اختلاف بسيط في صياغته».

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٦/٧) وأحكام التأمين للعطار ص٢١.

(٣) انظر: ص١١٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: البديل الإسلامي للتأمين لجابر الشافعي ص٢٨.

(٥) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٣٩.

فحسب، بل يشمل أيضاً الحوادث الحسنة، كما سيأتي بيانه – إن شاء الله تعالى –[١].

٤– إهمال جانب الاحتمالية في العقد، فلم يذكر أن الخطر أو الحادث احتمالي[٢].

ونُوقش بأن ذكر الخطر في التعريف يغني عن وصفه بالاحتمال[٣]؛ لأن الخطر هو: «كل حادث محتمل، ينشأ عن وقوعه حاجة الإنسان إلى تعويض آثاره»[٤]

٥– ويمكن أن يُنتقد هذا التعريف أيضاً بأنه ذكر التزام المؤمِّن بالتعويض، فأخرج التأمين التعاوني؛ لعدم الالتزام فيه بتعويض المشترك.

التعريف الثاني: أن التأمين «عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمَّن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمِّن، تعهُّدٌ يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر، وإجراء المقاصة بينها، وفقاً لقوانين الإحصاء»[٥].

وهذا التعريف قد أخذ به كثير من القانونيين؛ لأنه – فيما يرون – «يجمع إلى العلاقة بين المؤمِّن والمؤمَّن له الإشارةَ إلى أهم دعامة يقوم عليها التأمين، وهي توزيع الخسائر بين المؤمَّن لهم جميعاً»[٦] فقد تميَّز هذا التعريف بذكر العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين[٧]، إلا إلا أنه خاص بالتأمين التجاري؛ لذكره التعهد من قبل المؤمِّن بالتعويض للمستأمِن عند وقوع الخطر، كما أنه لا يخلو من ركاكة الأسلوب.

التعريف الثالث: أن «التأمين التزام طرف لآخر بتعويض نقدي، يدفعه له أو لمن يُعَيِّنُه، عند تحقق حادث احتمالي مبين في العقد، مقابل ما يدفعه له هذا الآخر من مبلغ نقدي في

---

(١) انظر: ص٤٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٣٩.

(٣) انظر: حوار الأربعاء لعام ١٤٢٧– ١٤٢٨هـ. ص٣٤، في مناقشة د. رفيق المصري لكتاب التأمين وأحكامه للثنيان.

(٤) أصول التأمين لأبي السعود ص١٦.

(٥) أحكام التأمين في القانون والقضاء ص٢٠، وانظر: الوسيط في شرح القانون المدني (٧/١٠٩٠– ١٠٩١) والتأمين للدسوقي ص١٦، وهذا تعريف الفرنسي هيمار.

(٦) التأمين للدسوقي ص١٦ .

(٧) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (٧/١٠٩٠).

قسط أو نحوه»[١].

ويُمكن أن يُنتقد هذا التعريف بما يلي:

١- ذِكْرُه للالتزام بالتعويض من قبل المؤمِّن عند وقوع الحادث، فيَخرج بذلك التأمين التعاوني؛ لأن الالتزام فيه مقيد بتوفر المبلغ في صندوق المشتركين.

٢- أن ذِكْره للتعويض يدل على أن التأمين عقد معاوضة[٢]، فخرج بذلك التأمين التعاوني؛ لكونه ليس من عقود المعاوضات المحضة.

٣- لا يلزم أن يكون التعويض نقدياً، فقد يكون بإصلاح العين التي أصابها الحادث، أو استبدالها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى[٣].

التعريف الرابع: أن عقد التأمين هو: «الاتفاق بين طرفين أو أكثر على تفتيت مخاطر، وتوزيع آثارها على أكثر من واحـــد، سواء كان الاتفاق عن طريق المعاوضة أم عن طريق التبرع»[٤]

ويمكن أن يُنتقد هذا التعريف بما ياتي:

١- أن قوله: «وتوزيع آثارها على أكثر من واحد» وإن صدق على التأمين التعاوني، إلا أنه لا يصدق على التأمين التجاري؛ لأن الملتزم بالتعويض - حسب الاتفاق - هو المؤمِّن فقط.

٢- أنه لم يُذكر فيه المستفيد من مبلغ التأمين.

التعريف المختار :

بعد إيراد هذه التعريفات، وبيان ما يتعلق بها من انتقادات، ومناقشات، يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل لجميع أنواع التأمين، وهو:

---

(١) هذا هو: التعريف المختار عند د. سليمان بن ثنيان في كتابه التأمين وأحكامه ص٤٠، ويرى - كما في ص٧١ - أن «هذا التعريف يعمُّ جميع أنواع التأمين، وينطبق تماماً على التأمين التجاري، الذي هو الأصل للنوعين الآخرين المعروفين بالتأمين الاجتماعي والتأمين التبادلي المتفرعين عنه» علماً أنه يرى تحريم جميع أنواع التأمين عدا التأمين التعاوني البسيط (البدائي).

(٢) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٤٠.

(٣) انظر: ص٥٣ من هذا ا البحث.

(٤) وهذا تعريف د. علي القره داغي في كتابه التأمين الإسلامي ص١٨، حيث عرَّف التأمين بهذا التعريف العام الذي يشمل التأمين التجاري والتعاوني والإسلامي.

أن عقد التأمين اتفاق بين طرفين أو أكثر عن طريق المعاوضة أو التبرع المحض أو غير المحض، على ترميم أخطار متفق عليها، أو الاحتياط لها، مما يصيب أحد الطرفين، أو الأطراف المتفقِين، أو غيرهم ممن يُعيَّن في العقد، تقوم به هيئات مختصة.

شرح التعريف:

(**اتفاق بين طرفين**) هما المؤمِّن والمستأمن، وهذا في التأمين التجاري حيث تكون الشركة هي المؤمِّن، وتبرم العقد مع المستأمِن، فهو عقد يتم بين طرفين.

وأما في التأمين التعاوني فيكون كل مشترك مؤمِّناً ومستأمناً في آن واحد؛ لقيامه على التعاون والتكافل؛ ولهذا جاء في التعريف عبارة (**أو أكثر**) ليشمل التأمين التعاوني؛ لأنه عقد بين مجموع المشتركين فيه.

(**عن طريق المعاوضة**) بين طرفي العقد كما في التأمين التجاري (**أو التبرع المحض**) كما في التأمين التعاوني البسيط (البدائي) (**أو غير المحض**) كما في التأمين التعاوني المركب (المطور).

(**على ترميم أخطار متفق عليها**) وذلك بتعويض المستأمن عن آثار ما أصابه من الأخطار المتفق عليها في العقد، وهذا في التأمين من الأضرار، والمراد بالخطر هنا هو الحادث المحتمل وقوعه في المستقبل، سواء أكان حادثاً مكروهاً كالحريق أم سعيداً كالزواج.

(**أو الاحتياط لها**) ليشمل التعريف تأمين الأشخاص، فإنه ليس له صفة تعويضية، وإنما هو احتياط للمستقبل[1].

(**مما يصيب أحد الطرفين**) وهذا في التأمين التجاري، فإن الذي يُصاب بالخطر هو المستأمِن.

(**أو الأطراف المتفقِين**) وهذا في التأمين التعاوني؛ لكونه اتفاقاً بين عدة أطراف.

(**أو غيرهم ممن يُعيَّن في العقد**) وذلك إذا كان المستفيد من التأمين طرفاً آخر غير المستأمن، كما هو الحال في بعض أنواع التأمين على الحياة.

(**تقوم به هيئات مختصة**) وهي شركات التأمين، أو المؤسسات الاجتماعية، أو الجمعيات التعاونية.

---

(١) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٧.

والتأمين الاجتماعي داخل في هذا التعريف؛ لأنه يعد من التأمين التعاوني[١]؛ لقيام كلٍ منهما على التعاون بين أفراده، وإن وُجد بينهما بعض الفروق التي لا تنافي ذلك.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

أن التأمين في اللغة يرجع إلى معنى الأمن، والأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وهذا المعنى هو ما يؤمِّله المستأمِن عند إبرامه لعقد التأمين مع المؤمِّن، فهو يطلب الطمأنينة لنفسه مما يخافه من الأخطار في مستقبل حياته[٢].

المطلب الثالث

المراد بالأحكام التبعيَّة لعقود التأمين في هذا البحث

هي تلك الأحكام الفقهية المتعلقة بعقود التأمين، والمتفرعة عن أنواعه الثلاثة (التجاري – التعاوني – الاجتماعي) والتي ظهرت الحاجة إلى بحث أحكامها بعد وجود عقود التأمين، فهي أحكام تابعة لعقود التأمين من هذه الجهة، ولا يدخل في البحث حكم عقود التأمين ذاتها، بأنواعها المختلفة.

كما أن البحث هنا خاص بالأحكام التبعيَّة لعقود التأمين التي تكون بين الأفراد ومَن في حكمهم[٣] مع شركات التأمين، أو عقود التأمين للأفراد فيما بينهم، ولا يدخل في البحث عقود التأمين التي تُبرَم بين شركات التأمين فيما بينها، كما في عقود إعادة التأمين.

وقد تقدم[٤] أن التبعية على ضربين: أحدهما مع الاتصال بالمتبوع فيلتحق به؛ لتعذر انفراده عنه، والآخر يمكن انفصاله من متبوعه، وهذا الضرب من التبعيَّة هو المقصود في هذا البحث، فالأحكام التبعيَّة لعقود التأمين هي: أحكام مرتبطة أو متعلقة بعقود التأمين، مع كونها يمكن انفصالها عنها.

وأنبه هنا إلى أنه في حال ترجيح الباحث لتحريم بعض عقود التأمين (كالتأمين التجاري مثلاً) فلا يلزم منه تحريم جميع الأحكام التبعية لهذا العقد، بحيث لا يكون هناك

---

(١) قال د. علي القره داغي: ((ومن التأمين التعاوني نظام المعاشات والضمان الاجتماعي)) انظر: حكم العمل أو التعامل في شركات التأمين خارج ديار الإسلام ص٦، المنشور بموقع الفقه الإسلامي.

(٢) انظر: عقد التأمين التجاري للعروان ص٦.

(٣) كالشركات الأخرى غير شركات التأمين.

(٤) ص٢٣ من هذا البحث.

حاجة لبحثها، بل الحاجة إلى بحثها تظهر فيما يأتي:

١- أن الإلزام بالتأمين التجاري، والالتزام به، والانتفاع بالتعويض المتحصل عليه من شركة التأمين التجاري، وزكاة أموال التأمين التجاري، ونحو هذه المسائل تدعو الحاجة إلى بحثها، وبيان حكمها الشرعي، وإن كان أصل العقد محرماً.

٢- أن هذه المسائل التابعة لعقد التأمين التجاري تبحث بحثاً مستقلاً للوصول إلى حكمها، بغض النظر عن حكم أصل العقد، فإن بعض هذه المسائل التابعة لعقد التأمين التجاري قابلة لأن تكون تابعة لعقد التأمين التعاوني الإسلامي، فلابد حينئذٍ من معرفة الحكم الخاص بها، بل إن الواقع العملي في شركات التأمين التعاوني، أنها تستفيد من عقود التأمين التجاري بعد استبعاد ما يخالف الشرع فيها من شروط وأحكام.

٣- أن من يرى جواز التأمين التجاري يحتاج إلى معرفة أحكام هذه المسائل التابعة لهذا العقد.

٤- أنه عند التوصل إلى تحريم المسألة التابعة لعقد التأمين التجاري فإن الداخل في هذا العقد يكون إثمه أعظم من مجرد إثم أصل العقد.

المبحث الثاني
حقيقة التأمين وأنواعه

المطلب الأول
حقيـــقة التـــأمـــين[١]

المسألة الأولى: نشأة التأمين:

الفرع الأول: نشأة التأمين التجاري:

يمكن القول بأن التأمين التجاري نشأ في نهاية القرن السابع الهجري (الثاني عشر الميلادي) وكان يُسمى حينذاك بالقرض البحري[٢]، أو عقد القرض على السفينة، وهو: أن يقوم أحد التجار بإقراض صاحب سفينةٍ محملةٍ بالبضائع عند عزمه على الإبحار بها مبلغاً من المال، يقابل قيمتها، وما تحمله من بضائع، على أن يَرُدَّ صاحب السفينة إليه هذا المبلغ عند وصولها سالمة، مع زيادة عالية متفق عليها، وإن هلكت السفينة لم يردَّ صاحبها للتاجر شيئاً[٣].

فهذا العقد شبيه بالتأمين التجاري، من جهة أن المبلغ الذي يأخذه صاحب السفينة عند هلاكها يقابل التعويض الذي تدفعه شركة التأمين، والزيادة التي يدفعها صاحب السفينة عند سلامتها تقابل قسط التأمين، لكن يختلف هذا العقد عن عقد التأمين في أن القسط لا يُدفع للتاجر إلا عند سلامة السفينة، أما في عقد التأمين فيُدفع القسط عند العقد سواء أوقع

---

(١) مما يدخل في حقيقة التأمين تعريفه لغةً واصطلاحاً، إلا أنه تقدم ذلك في المسألة الثانية من المطلب الثاني من المبحث الأول: (التعريف بمفردات العنوان) فأغنى عن إعادته هنا.

(٢) يرى بعض الباحثين أن القرض البحري كان معروفاً لدى الجماعات القديمة قبل الميلاد كالبابليين والفينيقيين والهنود والرومان والإغريق. انظر: الخطر في التأمين البحري للشرقاوي ص٣٠- ٣٦، والتأمين لأحمد جاد ص٥٦.

(٣) انظر: الخطر في التأمين البحري للشرقاوي ص٣٠، ٣١، وعقود التأمين لبلتاجي ص١١، ١٢، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٨، ٤٩، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٤٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٨.

الحادث وعُوض عنه أم لا[١]، ومع هذا الاختلاف «فإن فكرة التعويض ضد مخاطر محتملة مقابل عوض معين متحققة في كل منهما»[٢]

وفي عام ٦٢٧هـ ١٢٣٠م صدر أمر من البابا جريجوار التاسع بتحريم عقد القرض على السفينة؛ لكون الفائدة التي تُدفع على هذا القرض تعد من الفوائد الربوية[٣].

وأول وثيقة تأمين بحري وُجدت كانت عام ٧٤٨هـ، وهي الوثيقة الإيطالية المؤرخة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٣٤٧م[٤].

وفي عام ١٠٧٦هـ ١٦٦٦م وقع حريق هائل في مدينة لندن، استمر أربعة أيام متتالية، الْتَهَم ما يقارب ٨٥% من مبانيها، وأصاب الناسَ خوفٌ شديد بسبب ذلك، جعلهم يبحثون عن وسيلة تحميهم من هذه الأخطار في المستقبل، فاستغل هذه الفرصة مجموعة من محترفي التجارة[٥]، ودعوا الناس إلى التأمين من الحرائق، فكان هذا الحادث هو الباعث على إنشاء شركات التأمين المساهمة ضد الحريق[٦].

وفي القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) انتشر هذا النوع من التأمين – أعني التأمين من الحريق – في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) نشأ التأمين من المسؤولية، كالتأمين من حوادث المصانع وحوادث السيارات ونحوها؛ بسبب التطور الصناعي في ذلك العصر، حيث اختُرعت الآلات، وأُنشئت المصانع، وتطورت وسائل النقل، فزادت حينئذٍ المخاطر، واحتاج

---

(١) انظر: الخطر في التأمين البحري للشرقاوي ص٣١، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٨.

(٢) عقود التأمين لبلتاجي ص١٢.

(٣) انظر: الخطر في التأمين البحري للشرقاوي ص٣٧، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٩.

(٤) انظر: الخطر في التأمين البحري للشرقاوي ص٣٨، وعقود التأمين لبلتاجي ص ١٣، والتأمين للدسوقي ص١٢.

(٥) هذا النوع من التجارة قد سيطر عليه في أوروبا فئة من التجار، تدعى اللمبارد، نسبة لاسم القطاع الشمالي من إيطاليا، وأغلبهم من اليهود الذين انتشروا بعد ذلك في أوروبا، وفي هذا العصر تخضع كبرى شركات التأمين لسيطرة اليهود عليها. انظر: التأمين وأحكامه ص٤٤، وفقه المسلمين في عقود التأمين ص١٨.

(٦) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٦/٧) والتأمين لأحمد جاد ص٥٧، وعقد التأمين للمهدي ص١٣، ١٤، والتأمين وأحكامه ص٤٤، ٤٥، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٥، وأصول التأمين لأبي السعود ص٥١.

الناس إلى التأمين من المسؤولية تجاهها[١].

أما التأمين على الحياة فلم ينشأ إلا في نهاية القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) بسبب الاعتراض عليه من مختلف الأوساط، باعتباره أمراً منافياً للأخلاق، ومقامرة بحياة الإنسان، لا تليق بكرامته، ولهذا فقد صدر مرسوم فرنسي يقضي بحظر هذا النوع من التأمين عام ١٠٩٢هـ ١٦٨١م[٢]، إلا أنه لم يلبث هذا النوع من التأمين أن تغلب على معارضيه، وأخذ ينتشر بعد منتصف القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي)[٣].

ويُعد القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) هو القرن الذي استقرت فيه قواعد التأمين بصورته المعروفة، واكتملت فيه أشكاله[٤].

وفي هذا القرن (الثالث عشر الهجري) ظهر التأمين في البلاد الشرقية، حينما قوي الاتصال التجاري بين الشرق والغرب، وذلك في عصر النهضة الصناعية في أوروبا، فجُلبت البضائع من الغرب إلى الشرق عن طريق الوكلاء التجاريين، الذين كانوا يعقدون الصفقات في البلاد الشرقية، ويؤمِّنون على البضائع المجلوبة من البلاد الأوروبية[٥].

وفي القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) ظهرت صور جديدة للتأمين، منها التأمين من السرقة، والتأمين من تلف المزروعات، والتأمين من موت المواشي، والتأمين من الإصابات، والتأمين من المسؤولية عن مزاولة المهنة، وتأمين الدين، وغيرها من أنواع التأمين، وكلما اتسع نطاق المسؤولية ظهرت أنواع جديدة من التأمين[٦].

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٦/٧، ١٠٩٧) والتأمين للخفيف ص٨٢، بحث منشور بمجلة الأزهر السنة السابعة والثلاثين المحرم ١٣٨٥هـ ، والتأمين وأحكامه للشنيان ص٤٥، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٥، وأصول التأمين لأبي السعود ص٥٢.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٧/٧) وأحكام التأمين للعطار ص١٨، والتأمين وأحكامه للشنيان ص٤٥، ٤٦، وأصول التأمين لأبي السعود ص٥٢.

(٣) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٨، بل ذكر د. المهدي في عقد التأمين ص١٦ أن أول ترخيص بإبرام عمليات التأمين على الحياة كان قبل ذلك في فرنسا سنة ١٢٠١هـ، ١٧٨٧م، والذي أباح إنشاء أول شركة للتأمين على الحياة.

(٤) انظر: التأمين وأحكامه للشنيان ص٤٢.

(٥) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٩٥، ومشروعية عقد التأمين من وجهة النظر الإسلامية ص٥.

(٦) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٧/٧).

أما إعادة التأمين فقد نشأت مصاحبة لظهور التأمين نفسه، وأول وثيقة وُجدت لإعادة الـــتأمين كانت عام ٧٧١هـــ، ١٣٧٠م، إلا أنه في عام ١١٥٩هـــ، ١٧٤٦م حُرِّم هذا العقد في إنجلترا؛ لأنه لم يكن قائماً على أسس فنية صحيحة، بل كان أقرب إلى الرهان، واستمر التحريم حتى عام ١٢٨١هـــ، ١٨٦٤م، ولم تبدأ إعادة التأمين بداية حقة إلا في أوائل القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) حيث انتشر التأمين انتشاراً واسعاً، وأُنشئت أول شركة ألمانية لإعادة التأمين في عام ١٢٦٩هـــ، ١٨٥٣م، ثم انتشرت بعد ذلك شركات إعادة التأمين في بعض الدول الأوروبية[١].

الفرع الثاني: نشأة التأمين التعاوني:

ذكر بعض الباحثين أن قدماء المصريين هم أول من أنشأ هذا النوع من التأمين، فقد كانوا يعتقدون أن الميت ستعود له الحياة مرة أخرى بشرط سلامة الجسد، حتى يمكن للروح أن تعود فيه، فدعاهم هذا الاعتقاد إلى إنفاق الأموال الباهظة لتحنيط الموتى، وبناء القبور المُحْكمة، ولما كان بعض الأفراد لا يتمكنون من تجهيز ميتهم على هذه الصفة؛ لفقرهم، أُنشئت جمعيات تقوم بذلك مقابل مبلغ سنوي يدفعه الشخص أثناء حياته، فإذا مات تكفلت هذه الجمعية بجميع نفقات التحنيط والدفن[٢].

وفي القرن العاشر قبل الميلاد صدر أول نظام يتعلق بالخسارة العامة في رُودِس[٣]، وقد قضى هذا النظام بتوزيع الضرر الناشئ عن إلقاء بعض البضاعة المحمولة على السفينة لتخفيف حمولتها على أصحاب البضائع المشحونة في تلك السفينة[٤].

وأما نشأة التأمين التعاوني في العصور المتأخرة، فقد اختلفت فيه أقوال الباحثين، فمنهم من يُرجعه إلى القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) حيث أُنشئت أولى جمعيات

---

(١) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٥١، وأصـــول التأمين لأبي السعود ص٦٢، حاشية رقم (١).

(٢) انظر: الخطر والتأمين لسلامة ص٥٧، والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق ص١٧، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٥، وإدارة التأمين والمخاطر ص٣٣.

(٣) بضم أوله وبالدال المهملة المكسورة، جزيرة مقابل الإسكندرية، على ليلة منها في البحر، افتتحها جُنادة بن أبي أمية عنوة، في خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: معجم ما استعجم (٦٨٣/١- ٦٨٤) ومعجم البلدان (٤٢٨/٢).

(٤) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص٥٩.

التأمين التعاوني من الحريق في لندن وباريس عامي ٩٣٦هـ ١٥٣٠م و ٩٥٢هـ ١٥٤٥م، ومنهم من يُرجع نشأته إلى عام ١١٣٨هـ ١٧٢٦م، وفيه أُنشئت أول جمعية تأمين تبادلي في ألمانيا[١].

وأول شركة تأمين إسلامية أُنشئت هي شركة التأمين الإسلامية بالسودان عام ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ثم تلتها الشركة الإسلامية العربية للتأمين بالإمارات، ثم تتابع إنشاء شركات التأمين الإسلامية في كثير من البلاد الإسلامية[٢]، وتُعد ماليزيا من أوائل البلدان الإسلامية في إنشاء شركات التأمين التعاوني، ففي عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م تم إصدار قانون التكافل، وأُنشئت بمقتضى ذلك القانون أول شركة تأمين إسلامية في ماليزيا، وهي شركة التكافل الماليزية[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه قبل سنوات قليلة أُنشئت أول شركة إعادة تأمين إسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمسماة (تكافل ري) تضامَنَ على إنشائها مجموعة من المؤسسات المالية الكبرى في منطقة الخليج العربي، ومركزها بمدينة دبي في دولة الإمارات[٤].

الفرع الثالث: نشأة التأمين الاجتماعي:

لقد عرف الرومان نُظُماً تقترب في طبيعتها وخصائصها من فكرة التأمين الاجتماعي، كجمعيات المحاربين التي كانت تدفع لأعضائها تعويضات مالية عند التقاعد أو الوفاة، مقابل رسم اشتراك مرتفع، وكذلك جمعيات الحرفيين والمهنيين التي كانت تقوم بتعويض العمال والمهنيين وأصحاب الحرف عند إصابتهم، وتتكفل بنفقات العلاج، وبعض نفقات الوفاة، مقابل رسم اشتراك زهيد، إلا أن هذه الجمعيات كانت مجرد تعاون وتضامن بين أفرادها، وتفتقر إلى الخصائص الأساسية الفنية لعملية التأمين[٥].

ويُعد التأمين الاجتماعي حديث الظهور مقارنة بالتأمين التجاري[٦]، وأول دول أوروبا

---

(١) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٥٦، ط. دار الشروق، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٠٥.

(٢) انظر: البديل الإسلامي للتأمين لجابر الشافعي ص٩٦.

(٣) انظر: المعاملات المالية المعاصرة لأختر زيتي ص٣١٨.

(٤) انظر: البديل الإسلامي للتأمين لجابر الشافعي ص١١٠.

(٥) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٩.

(٦) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٥٦، ط. دار الشروق.

أوروبا التي أقرت هذا التأمين هي فرنسا، حيث أقرت نظام التقاعد الرسمي للعجزة العسكريين، وذلك عام ١١٩٠هـ ١٧٧٦م، ثم أُقر لجميع الموظفين عام ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م، وأما في أمريكا فقد أُقر نظام التقاعد الرسمي عام ١١٩٠هـ ١٧٧٦م للعجزة المحاربين ولعوائلهم، ثم أُقر للموظفين المدنيين عام ١٣٣٨هـ ١٩٢٠م، وفي بلجيكا أُسس عام ١٢٦٧هـ ١٨٥١م صندوق اختياري للمعاش عند بلوغ الشيخوخة، وفي ألمانيا صدر قانون عام ١٢٧٠هـ ١٨٥٤م لتشكيل لجان تقوم بأخذ اشتراكات من عمال المناجم وأفران المتفجرات، ومن أصحاب العمل كذلك؛ ليصرف منها في حالات المرض والوفاة، وكان التأمين الاجتماعي آنذاك اختيارياً، ولم يكن قائماً على بناء اقتصادي واجتماعي شامل[١].

ويرى بعضهم أن ظهور فكرة التأمين الاجتماعي كان في القرن الرابع عشر الهجري على إثر الحركات الاشتراكية والرأسمالية وردة الفعل تجاه المفاسد الفاضحة للنظام الرأسمالي[٢].

الفرع الرابع : نشأة الكلام في حكم التأمين عند فقهاء الشريعة:

اشتهر عند كثير من الباحثين[٣] في عقد التأمين التجاري أن أول من تكلم على هذا العقد من الفقهاء هو الفقيه الحنفي ابن عابدين[٤]- رحمه الله تعالى - المتوفى منتصف القرن

---

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٢٢٢-٢٢٦.

(٢) انظر: التأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٦٠.

(٣) منهم الشيخ علي الخفيف في بحث له بعنوان: التأمين، منشور بمجلة الأزهر، السنة (٣٧) المحرم ١٣٨٥هـ (١٥٩/١) والشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص٢٣، ود. محمد بلتاجي في عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي ص١٩، ود. غريب الجمال في التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون ص١٣٨، ود. محمد الدسوقي في التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه ص٦، ٦٩، ود. فتحي السيد لاشين في مشروعية عقد التأمين ص٨، وغيرهم.

(٤) هو: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن محمد صلاح الدين الشهير بعابدين، المعروف بابن عابدين الدمشقي، الفقيه الحنفي الماتريدي، ذكر ابنه محمد علاء الدين أن والده أخذ طريق السادة القادرية على أحد مشايخه، ولد سنة ١١٩٨هـ بدمشق، ومات بها سنة ١٢٥٢هـ، كان عالماً عاملاً، من مؤلفاته: رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، لم يتمه، وأكمله بعده ابنه علاء الدين، وله مجموعة رسائل مطبوعة في مجلدين، والرحيق المختوم في الفرائض. انظر: ترجمة ابنه محمد له في مقدمة حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار (٨/١١- ١٦) المطبوع مع رد المحتار، ومجموعة رسائل ابن عابدين (١٠/١) ومعجم المطبوعات (١٥٠/١، ١٥١) وفهرس الخزانة التيمورية (١٨٧/٣) والأعلام (٤٢/٦).

الثالث عشر الهجري، إلا أنه قد وُجدت نصوص متقدِّمة لبعض العلماء تدل على أن صورة عقد التأمين كانت موجودة منذ القرن الثاني الهجري، منها نصان للإمام مالك بن أنس – رحمه الله تعالى–:

النص الأول: «قال سُحنون[١]: أخبرني ابن القاسم[٢] قال: سئل مالك عن القوم يشتركون في الصفقة من الرقيق ، فيريدون بيعها فيعطي أحدهم بعض أصحابه شيئاً على أن تكون عهدته عليه، قال: هذا حرام لا يحل. ومن أخذ من ذلك رَدَّه إلى أصحابه، وكانت التباعة على من كانت عليه، وهذه الحمالة بالجعل. وقال مالك: الحمالة بالجعل حرام، وإنما هي بمنزلة من باع من رجل سلعة، فقال رجل أجنبي للبائع: هل لك أن تعطيني دينارين على أنه إن تبع السلعة تباعة لأحد فأنا ضامن لتلك التباعة. فإن تمت كان الذهب بالذهب متفاضلاً، وإن لم تتم أخذ لله باطلاً، كأنه قال: أعطني خمسة في خمسين أغرمها إن تبع السلعة تباعة»[٣].

فهذه المعاملة التي حرمها الإمام مالك – رحمه الله تعالى – تنطبق على عقد التأمين التجاري؛ فالدينارن اللذان يدفعهما البائع للرجل الأجنبي تقابل قسط التأمين، ويكون البائع هو المستأمِن، والرجل الأجنبي هو المؤمِّن، وضمانه لما يتبع السلعة يقابل مبلغ التأمين، فهذه هي صورة التأمين على الأشياء، الذي هو أحد نوعي التأمين من الأضرار، وقوله: «فإن تمت كان الذهب بالذهب متفاضلاً، وإن لم تتم أخذ لله باطلاً» يدل على أنه يرى أن السلعة متى

---

(١) هو: أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني، الإمام الفقيه المالكي، ولد سنة ١٦٠هـ، ولُقِّب بسُحْنُون، باسم طائر حديد؛ لحدته في المسائل، سمع من ابن القاسم وابن وهب وأشهب وغيرهم، وكان زاهداً ورعاً شديداً على أهل البدع، روى المدونة عن ابن القاسم عن الإمام مالك، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/٢٩- ٣١) وشجرة النور الزكية (١/١٥١، ١٥٢).

(٢) هو: أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العُتَقِي، نسبة إلى العتقاء الذين أُسروا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقهم، فقيل لهم: العتقاء، وهو مولى زيد بن الحارث العُتقي، كان إماماً فقيهاً مشهوراً، ولد سنة ١٣٢هـ، وقيل: ١٢٨هـ، صحب الإمام مالك عشرين سنة، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت منه، وكان أعلم أصحابه بأقواله، توفي بمصر سنة ١٩١هـ. انظر: التعريف بأصحاب مالك ص٢٤، والديباج المذهب (١/٤٠٩-٤١٢) وشجرة النور الزكية (١/١٢٣).

(٣) البيان والتحصيل (١١/٢٨٩) وانظر: مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي ص٣٩١، ٣٩٢ إصدار البنك الإسلامي للتنمية.

ما تبعها تباعة فضمنها فقد وقع في الربا؛ لأنه بيع نقد بنقد مع التفاضل، فضلاً عن كونه نسيئة، وإن لم يضمنها صار ما أخذه من أكل المال بالباطل؛ لأنه لم يكن في مقابل شيء، والله أعلم.

النص الثاني: «وسئل مالك عن رجل أعطى رجلاً داراً له على أن يُنفِق على الرجل حياته، قال مالك: ما استغلها فذلك له، وتُردُّ الدار على صاحبها، والغلة له بالضمان، وما أنفق على الرجل غرمه له، وأخذ داره»(١).

وفي كتاب المنتقى شرح موطأ الإمام مالك ذكرٌ لأقوال بعض علماء المالكية في هذه المسألة، فقد جاء فيه ما نصه: «ومن دفَع إلى رجل داره على أن يُنفِق عليه حياته، روى ابن المواز(٢) عن أشهب(٣): لا أُحب ذلك ولا أفسخه إن وقع، وقال أصبغ(٤): هو حرام؛ لأن حياته مجهولة، ويفسخ، وقال ابن القاسم عن مالك: لا يجوز إذا قال: على أن يُنفِق عليه حياته»(٥).

هذه المعاملة تُعد صورة من صور التأمين على الحياة، تُعرف عند القانونيين بالتأمين بإيراد مرتب، وفيه يدفع المؤمِّن للمستأمِن بدلاً من رأس المال إيراداً مرتباً مدى الحياة،

---

(١) المدونة (١١١/٦).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، الإمام المالكي، فقيه الديار المصرية، المعروف بابن المواز، ولد سنة ١٨٠هـ، أخذ المذهب عن ابن عبد الحكم وابن الماجشون وأصبغ وابن بكير، له كتاب حافل في الفقه، من أجَلِّ ما ألفه المالكيون، توفي بدمشق سنة ٢٦٩هـ، وقيل: ٢٨١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٣) والديباج المذهب (١٥٢/٢، ١٥٣).

(٣) هو: أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي ثم الجعدي، العالم الورع الفقيه المالكي المصري، ولد سنة ١٤٠هـ، وتفقَّه على الإمام مالك رحمه الله تعالى، وكان ثقة فيما يروي عنه، انتهت إليه الرياسة بمصر بعد ابن القاسم، توفي بها سنة ٢٠٤هـ. انظر: التعريف بأصحاب مالك ص٢٩، ووفيات الأعيان (٢٣٨/١-٢٣٩) والديباج المذهب (٢٦٨/١، ٢٦٩) وشجرة النور الزكية (١٢٤/١).

(٤) هو: أبو عبد الله أَصْبَغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، مولى عبد العزيز بن مروان، الإمام الفقيه المالكي، ولد بعد سنة ١٥٠هـ، سمع من ابن القاسم وابن وهب وأشهب، وتفقَّه بهم، من مؤلفاته: كتاب الأصول، وتفسير غريب الموطأ، وآداب القضاء، والرد على أهل الأهواء، توفي بمصر سنة ٢٢٥هـ. انظر: الديباج المذهب (٢٦٢/١، ٢٦٣) وشجرة النور الزكية (١٤٢/١).

(٥) المنتقى للباجي (٤١/٥).

ويُسمى هذا التأمين أيضاً بتأمين المعاش[١]، وكلام الإمام مالك ومن ذُكر من علماء مذهبه واضح في عدم الجواز، ويُفسخ هذا العقد إن وقع عندهم، إلا عند أشهب فإنه لا يفسخه بعد وقوعه، وإن كان يمنعه[٢]، والمعتمد عند المالكية أن هذا العقد فاسد؛ لوجود الغرر فيه، حيث لا يُعلَم بمدة الحياة، ويرجع المشتري على البائع بقيمة ما أنفق، ويُرَد المبيع لمالكه[٣].

وللفقيه المالكي أشهب بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – المتوفى في أول القرن الثالث الهجري نصٌ يتضمن تحريم هذا العقد، وأنه غرر وقمار، حيث يقول: «لا يصلح أن يقول الرجل للرجل: اضمن لي هذه السلعة إلى أجل، ولك كذا وكذا؛ لأنه أعطاه ماله فيما لا

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٩٧/٧).

(٢) انظر: الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين للضرير ص٦، والغرر وأثره في العقود ص٦٥٥. إلا أن الشيخ علياً الخفيف في بحثه عن التأمين بمجلة الأزهر السنة (٣٧) المحرم سنة ١٣٨٥هـ(٣٥٧/١) قد استشهد بالنقل المتقدم عن الباجي في المنتقى على أن من علماء المالكية من يجيز اتفاقاً يشبه عقد التأمين تمام الشبه، مع وجود الغرر الكثير فيه، فقال بعد إيراده لكلام الباجي: «فنرى من ذلك أن أشهب أجاز هذا الاتفاق مع الكراهة، وأن مالكاً قيد عدم جوازه بجهالة مدة الإنفاق، وهي مدة الحياة، ومقتضى ذلك أنه إذا تم الاتفاق على أن ينفق عليه مدة معينة صح عنده، مع ما في ذلك من الغرر، وعليه فلو عُرض عقد التأمين على مالك لذهب إلى تجويزه بناءً على ذلك» وتبعه على ذلك د. غريب الجمال في التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون ص٨٥، ٨٦.
ونُوقش هذا الكلام بأن قول أشهب: «لا أحب ذلك» لا يظهر منه كراهته لهذا العقد كراهة تنزيه، وإنما الظاهر أنه أراد التحريم، بدليل قوله بعد ذلك: «ولا أفسخه إن وقع» لأن عدم الفسخ لا يتصور إلا في العقد المحرم، ولو كان يرى كراهة التنزيه لما كان لعبارته هذه فائدة، والتعبير عن الحرمة بـــ (لا أحبه) معروف في كلام فقهاء السلف، كما في تهذيب الأجوبة (٦٣٦/٢، ٦٣٧) حاشية رقم (٢) والفروع (٦٧/١، ٦٨) والمدخل لابن بدران ص١٢٧، ١٢٨، خاصة مع وجود القرينة الدالة على إرادة التحريم كما هنا.
وأما قوله : «فلو عرض عقد التأمين على مالك . . .» فغير مسلَّم؛ لأن الإمام مالكاً لا يجيز هذا الاتفاق إذا كانت المدة مجهولة؛ لوجود الغرر، وهذه هي الصورة محل البحث من صور عقد التأمين، فكيف يقال: إن الإمام مالكاً لو عُرض عليه عقد التأمين لأجازه؟! أما إذا كانت مدة الإنفاق معينة فهذا العقد صحيح عند الإمام مالك، ولا شَبَه حينئذٍ بينه وبين عقد التأمين، والغرر فيه منتفٍ؛ لإمكان تحديد النفقة بحسب العادة. انظر: الغرر وأثره في العقود ص٦٥٥، ٦٥٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩١/٤، ٩٢).

(٣) انظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٩١/٤، ٩٢) وفيه ما نصه: «(وكبيعه) يشمل الإجارة؛ لأن المراد بيع الذات أو المنفعة، أي بيع البائع سلعة داراً أو غيرها (بالنفقة عليه) أي على البائع (حياته) فإنه فاسد للغرر، لعدم علم مدة الحياة (ورجع) المشتري على البائع (بقيمة ما أنفق) إن كان مقوماً، أو مثلياً مجهول القدر . . . (وردَّ) المبيع ذاتاً أو منفعة (إلا أن يفوت) بهدم أو بناء، فيغرم المشتري القيمة يوم قبضه، ويقاصصه بما أنفق، فمن له فضل أخذه».

يجوز لأحد أن يبتاعه، وأنه غرر وقمار، ولو علم الضامن أن السلعة تموت أو تفوت لم يرض أن يضمنها بضعف ما أعطاه، ولو علم المضمون له أنها سلم لم يرض أن يضمنها إياه بأقل مما ضمنه إياها به أضعافاً، بل لم يرض بدرهم، ألا ترى أنها إن سلمت أخذ الضامن من مال المضمون مالاً باطلاً بغير شيء أخرجه، وإن عطبت غرم له قيمتها من غير مال ملكه، ولا كان له أصله . . »[(١)].

فقوله – رحمه الله تعالى –: «اضمن لي هذه السلعة إلى أجل، ولك كذا وكذا» مطابق لصورة عقد التأمين التجاري، فالضامن الملتزم بالتعويض عند تلف السلعة هو المؤمِّن (شركة التأمين) والمضمون له هو المستأمِن، والسلعة المشار إليها هي المؤمَّن عليه، وقوله: «ولك كذا وكذا» هو قسط التأمين، وقوله: «إلى أجل» هو مدة العقد في التأمين، وقد بَيَّن – رحمه الله تعالى – عدم جواز هذه المعاملة، وأنها غرر وقمار[(٢)].

ثم قال بعد ذلك: «ألا ترى أنها إن سلمت أخذ الضامن من مال المضمون مالاً باطلاً بغير شيء أخرجه، وإن عطبت غرم له قيمتها من غير مال ملكه، ولا كان له أصله» وكذلك الحال في التأمين التجاري إذا لم يقع الخطر المؤمَّن منه، فإن المؤمِّن يأخذ القسط بغير شيء أخرجه، وإذا وقع الخطر غرم للمستأمِن مبلغ التأمين على شيء لا يملكه.

---

(١) المدونة (٢٨/٤) وقد ذكر هذا النص عن أشهب د. سامي السويلم في بحث له بعنوان: وقفات في قضية التأمين ص٣، ٤، وقال: «ولما عرضتُ هذا النص على أستاذنا العلامة مصطفى الزرقاء – رحمه الله – تعجب منه، وحرص على توثيق المصدر أملاً في إدراجه ضمن كتابه عن التأمين في طبعة لاحقه، مع كونه يرى جواز التأمين التجاري، وهذا من إنصافه رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته» كما ذكر هذا النص عن أشهب د. محمد سعدو الجرف في التأمين من منظور إسلامي ص٢٧، ثم قال بعده: «يُعد هذا القول أول ذِكْر للتأمين من حيث المضمون، وإن لم يَرِد في التأمين نصاً» ولعله لم يقف على كلام الإمام مالك المتقدم.

(٢) انظر: وقفات في قضية التأمين ص٤. وقال د. سامي السويلم بعد إيراده لكلام أشهب: «والحكم بأن عقد التأمين التجاري عقد غرر هو موقف غالبية الفقهاء المعاصرين، حيث أفتى مجمع الفقه الإسلامي وهيئة كبار العلماء بتحريمه، ووصول الفقهاء المعاصرين إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الفقهاء الأقدمون بالرغم مما يبدو من عدم وقوفهم عليها دليل على متانة الفقه الإسلامي وسلامة قواعده، وأن من سار عليها فهو حري أن يصل إلى الحقيقة، ولو لم يطلع على قول من سبقه» وقفات في قضية التأمين ص٥.

كما وُجد نص لأحمد بن يحيى بن المرتضى[١] المتوفى في القرن التاسع الهجري عند كلامه عن الضمان، يقول فيه: «وباطله أن يضمن بغير واجب رأساً كالمصادرة، أو مكرهاً، أو **ضمنت ما يغرق أو يسرق**»[٢]، قال د. الصديق الضرير – رحمه الله تعالى –: «وهو يدل على أن التأمين البحري والتأمين من السرقة لا يجوز عند جميع علماء الأمصار؛ لأن المؤلِّف لم يذكر خلافاً في هذا الحكم»[٣]، لكن لا يلزم من عدم ذكره للخلاف أن تكون المسألة مجمعاً عليها، وحَمَل د. علي القره داغي كلام ابن المرتضى على أنه منطبق تماماً على التأمين التجاري والتأمين من الحريق، وأيَّد ذلك بأن التأمين البحري كان موجوداً ومنتشراً في الغرب قبل عصر ابن المرتضى، وكانت اليمن تُطِل على البحر، ولها ميناء بحري يتعامل مع العالم الغربي، فلا يَبعُد أن يكون هذا الكلام جواباً منه عن حكم التأمين[٤].

لكن يبقى كلام ابن المرتضى محتملاً لإرادة التأمين وغيره؛ لأنه لم يذكر فيه أن هذا الضمان كان مقابل عوض، إلا أن يقال: إن إطلاقه بطلان الضمان يَعُم ما كان بعوض أو بدونه، والله أعلم.

أما كلام ابن عابدين – رحمه الله تعالى – عن التأمين التجاري فقد ذكره في حاشيته[٥]،

---

(١) هو: أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المرتضى، من أئمة الزيدية باليمن، ينتهي نسبه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لُقِّب بالمهدي لدين الله، ولد بذمار سنة٧٦٤هـ، من مؤلفاته في الفقه كتاب الأزهار، وشرحه الغيث المدرار، والبحر الزخار، وهي عمدة زيدية اليمن، توفي سنة٨٤٠هـ. انظر: البدر الطالع ص١٣٩-١٤٣، والأعلام (٢٦٩/١).

(٢) البحر الزخار (٧٥/٦).

(٣) موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين ص٤.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص١٤٤، وقال د. محمد سعدو الجرف بعد أن أورد عبارة ابن المرتضى «هي أول فتوى في التأمين، وإن لم تكن نصاً صريحاً فيه؛ لانطباقها عليه من حيث المضمون، فمضمون التأمين حصول المؤمَّن له على تعهد لصالحه أو لصالح الغير بالحصول على مبلغ التأمين من المؤمِّن عند وقوع الخطر . . .» انظر: تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التأمين للجرف ص٥، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية في العالم الإسلامي، الجزء الثاني.

(٥) رد المحتار على الدر المختار (٢٨١/٦) وانظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (١٧٥/٢، ١٧٦).

وعَنْوَنَ له بقوله: «مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسمى سوكرة[١]، وتضمين الحربي ما هلك في المركب» ثم قال تحته: «وبما قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا، وهو أنه جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركباً من حربي يدفعون له أجرته، ويدفعون أيضاً مالاً معلوماً لرجل حربي مقيم في بلاده، يُسمى ذلك المال سوكرة، على أنه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم، وله وكيل عنه مستأمن في دارنا، يُقيم في بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان، يقبض من التجار مال السوكرة، وإذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدي ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً، والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله؛ لأن هذا التزام ما لا يلزم».

وهذا الذي أفتى ابن عابدين بتحريمه هو التأمين البحري، وهو نوع من أنواع التأمين، إلا أن منهجه في الحكم عليه يُعطي حكمه على بقية أنواع التأمين الأخرى[٢].

ثم بعد ذلك صدرت عدة فتاوى من العلماء حول عقد التأمين، منها فتوى الشيخ محمد عبده[٣] التي فَهِم بعضهم منها إباحته لهذا العقد[٤]، وكذلك فتوى الشيخ محمد بخيت

---

(١) لفظ السوكرة لفظ شائع في بعض البلاد العربية، وهو بمعنى عقد التأمين، مأخوذ من اللفظ الفرنسي سيكورتيه (Securite) ومعناه الأمان والاطمئنان. انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٢٣، حاشية رقم (١) ومعجم لغة الفقهاء (سُوكرة) ص٢٢٥.

(٢) انظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص٧٠.

(٣) انظر: الأعمال الكاملة لمحمد عبده (٢/٥٠٣- ٥٠٥).

ومحمد عبده هو: محمد عبده بن حسن خير الله من آل التركماني، فقيه مفسر أديب سياسي، أحد زعماء المدرسة العقلية الحديثة، ومن دعاة التقريب بين الأديان، ولد في شنيرا من قرى الغربية بمصر سنة ١٢٦٦هـ، تعلم بالجامع الأحمدي بطنطا، ثم بالأزهر، وتصوف وتفلسف، وعمل في التعليم، نُفي إلى الشام لمناصرته للثورة العرابية ضد الاحتلال، ثم أُذن له بدخول مصر، فعاد وتولى منصب القضاء، ثم أصبح مفتياً للديار المصرية حتى وفاته سنة ١٣٢٣هـ، من مؤلفاته: تفسير القرآن الكريم، لم يتمه، ورسالة التوحيد، وشرح مقامات البديع الهمذاني، والإسلام والرد على منتقديه. انظر: معجم المؤلفين (١٠/٢٧٢، ٢٧٣) والأعلام (٦/٢٥٢-٢٥٣) ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ص١٢٤- ١٦٩، ومقدمة الأعمال الكاملة لمحمد عبده (١/٢٢- ٣٦).

(٤) انظر في الكلام على هذه الفتوى: التأمين وشريعة الإسلام لبرهام محمد عطا الله، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر، العدد (١٠٢) ص١١١- ١١٣، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون ص٩٦، ٩٧، والتأمين الأصيل والبديل ص٢٥- ٣٣، وعقود التأمين لبلتاجي ص٢٢- ٣٨، وبحث تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التأمين للجرف ص٦، ٧، وبحث موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين للضرير ص٦، ٧، كلاهما ضمن

المطيعي[١] بعدم الجواز[٢]، ثم تتابع العلماء في الكلام على هذا العقد، وعُرض على المجامع الفقهية، وأُلِّف فيه الكثير من الرسائل العلمية المعاصرة[٣].

الفرع الخامس: نشأة التأمين في المملكة العربية السعودية[٤]:

ظهر نشاط شركات التأمين في المملكة قديماً قبل عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، مصاحباً لأعمال الاستيراد والتصدير، حيث كانت المصارف في المملكة تشترط وجود وثيقة التأمين لفتح اعتماد الاستيراد؛ لضمان السلع المستوردة من مخاطر النقل، وتمكنت شركات تأمين عالمية من الدخول إلى المملكة كوكالات لشركات النقل البحري الوطنية، وكان عددها قليلاً آنذاك، إلا أنها لم تلبث أن ازداد عددها بزيادة المشاريع والأنشطة الاقتصادية، كما قام بعض رجال الأعمال بتأسيس شركات تأمين سُجِّلت في خارج المملكة؛ لتقدم خدماتها في الداخل؛ لعدم الاعتراف النظامي بنشاط التأمين في المملكة ذلك الوقت.

بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية . . الجزء الثاني، وفقه المسلمين في عقود التأمين ص٢٣-٢٨، والبديل الإسلامي للتأمين ص٣٧- ٣٩، وبيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري للعزيزي ص١٤، ونظرية التأمين لمحمد زكي السيد ص٧٨-٨٧، وقد قرر شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق أن الشيخ محمد عبده لم تصدر منه أية فتوى في شأن من شؤون التأمين بأنواعه المعروفة في هذا العصر. انظر: بحوث وفتاوى جاد الحق (٣٥٨/٣).

(١) هو: محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي، من كبار الفقهاء بمصر، ولد في بلدة مطيعة من أعمال أسيوط، وتعلم في الأزهر، واشتغل بالتدريس فيه، ثم ولي القضاء الشرعي عام ١٢٩٧هـ، ثم عين مفتياً للديار المصرية من سنة ١٣٣٣- ١٣٣٩هـ، من مؤلفاته: إرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة، وإزاحة الوهم. في مسألتي الفونوغراف والسكورتاه، وإرشاد العباد في الوقف على الأولاد، توفي سنة ١٣٥٤هـ بالقاهرة. انظر: معجم المؤلفين (٩٨/٩، ٩٩) والأعلام (٥٠/٦).

(٢) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٢٧، ٢٨، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٩٩، وذكر الشيخ مصطفى الزرقاء أن له رسالة في هذا الموضوع طبعت سنة ١٣٢٤هـ. ألا أنني لم أقف عليها. وانظر كلام المطيعي عن التأمين مطولاً في بحث التأمين للجنة الدائمة بمجلة البحوث الإسلامية (٦٣/١٩- ٦٧).

(٣) منها موقف الشريعة الإسلامية من التأمين، للباحث مسفر بن ناصر البحري، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام، والتأمين التجاري وخلاف العلماء فيه، د. سعد بن عبد الله البريك، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام، والتأمين وأحكامه د. سليمان بن ثنيان، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة بجامعة الإمام، ونظام التأمين الإسلامي د. عبد القادر جعفر رسالة ماجستير من الجامعة الأمريكية المفتوحة، وغيرها.

(٤) انظر: تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية لعبد المجيد أحمد الأمير ص٢١- ٢٦.

وفي تلك الأثناء تأسست شركات تأمين سعودية، كشركة البحر الأحمر للتأمين عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، وشركة ستار للتأمين عام ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، والشركة المتحدة للتأمين عام ١٣٩٦هـ، وغيرها، ثم ارتفع عدد الشركات العاملة في مجال التأمين في المملكة عام ١٤٠٥هـ إلى (١٠٧) شركات، إلا أنه نظراً لصغر حجم هذه الشركات، فقد كانت نسبة كبيرة من المخاطر المؤمَّن عليها يتم إعادة تأمينها لدى شركات التأمين في الخارج، مما أدى إلى تدفق أموال طائلة إلى خارج البلاد.

وكان من أسباب تأخر دخول التأمين إلى المملكة أن التأمين السائد في ذلك الوقت هو التأمين التجاري الذي أفتى أكثر العلماء المعاصرين بتحريمه، إلا أن مجلس هيئة كبار العلماء قد أقرَّ في عام ١٣٩٧هـ بديلاً عن التأمين التجاري، وهو التأمين التعاوني، ونظراً إلى حاجة الدولة إلى وجود شركة تأمين تعاوني، تقوم بالتأمين على الأخطار المتعلقة بالمشاريع الحكومية، والمشاريع الكبيرة للقطاع الخاص، ولضمان بقاء أكبر قدر ممكن من أموال التأمين داخل المملكة أُنشئت أول شركة تأمين سعودية مسجلة بمرسوم ملكي عام ١٤٠٥هـ، وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

وفي ٢/ ٦/ ١٤٢٤هـ صدرت الموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وأُوكلت مهمة الإشراف والرقابة على جميع أنشطة شركات التأمين إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ثم أصدرت مؤسسة النقد اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وفي عام ٢٠٠٤م صدر تنظيم يقضي بالتأمين الإلزامي على رخص القيادة (المسؤولية تجاه الغير المترتبة على حوادث السير) وفي ١٤٢٠/٤/٢٧هـ صدر نظام الضمان الصحي التعاوني، وتضمن إنشاء مجلس الضمان الصحي التعاوني للإشراف والرقابة على أنشطة التأمين الصحي، وفي عام ٢٠٠٦م بدأ صدور الإلزام الرسمي للشركات بالتأمين الطبي على منسوبيها.

المسألة الثانية: أركان عقد التأمين:

لهذا العقد في قوانين التأمين ثلاثة أركان[1]:

---

(١) أنبه إلى أنه سوف يتم عرض هذه الأركان وفقاً لوجهة النظر القانونية؛ لغرض استجلاء هذا العقد والعلم بواقعه، بغض النظر عن بيان الحكم الشرعي لبعض التفاصيل الواردة تحت هذه الأركان.

الركن الأول: الخـــطـــر:

الخطر هو: «كل حادث محتمل ينشأ عن وقوعه حاجة الإنسان إلى تعويض آثاره»[١].

ولا يقتصر الخطر في قانون التأمين على الحوادث السيئة، بل يشمل أيضاً الحوادث الحسنة، كالتأمين من الزواج، حيث يتقاضى فيه المستأمِن مبلغاً من المال إذا تزوج، وتأمين الأولاد، الذي يتقاضى فيه المستأمن مبلغاً من المال كلما رزق بولد، وهذا يكون على وجه الخصوص في تأمينات الأشخاص[٢].

ويُعدُّ الخطر أهم أركان التأمين، وهو محل التزام كلٍ من المؤمِّن والمستأمن، فالمستأمن يدفع أقساط التأمين؛ ليؤمِّن نفسه من الخطر المتوقع حصوله، والمؤمِّن يدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، والخطر هو المقياس الذي على ضوئه يُحدَّد كلٌ من القسط ومبلغ التأمين[٣].

ويُشترط للخطر المؤمَّن منه ثلاثة شروط، لابد من توافرها فيه:

الشرط الأول: أن يكون الخطر غير محقق الوقوع[٤]:

وهذا يجعل عقد التأمين متصفاً بالاحتمال، فعنصر الاحتمال فيه يعد عنصراً جوهرياً، ويكون الخطر غير محقق في حالتين:

الأولى: أن يكون وقوع الخطر من عدمه غير محقق، فقد يقع وقد لا يقع، كما في التأمين من الحريق أو السرقة أو المسؤولية أو غيرها.

الثانية: أن يكون وقوع الخطر محققاً، ولكن وقت وقوعه غير محقق، كما في التأمين على الحياة لحالة الموت، فالموت محقق وقوعه على المستأمن، لكن وقته غير معلوم.

ويترتب على ما تقدم أن الخطر إذا كان مستحيل الوقوع فإن عقد التأمين يكون باطلاً؛

---

(١) أصول التأمين لأبي السعود ص١٦، فالخطر مشكوك في وقوعه، وهو يختلف عن الخسارة، لأن الخسارة هي النتيجة السلبية المتيقن وقوعها. انظر: دور ومسؤولية هيئة الرقابة الشرعية في صناعة التأمين التكافلي لأبي غدة ص١٧.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٤/٧) وأصول التأمين لأبي السعود ص٢٩٨.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٢١٧/٧، ١٢١٨) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٧٠.

(٤) الخطر لا يسمى خطراً إلا إذا كان متصفاً بصفة الاحتمال، أما إذا وقع فلا يسمى خطراً حينئذٍ، وإنما يُسمى كارثة، فالكارثة هي الخطر بعد تحققه. انظر: التأمين للجمال ص ١٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٢٩٨.

لأن الخطر هو محل التأمين، ولا يصح أن يكون محل التأمين مستحيل الوقوع، فلو أمَّن شخص على منزله من الحريق، ثم تبيَّن أن منزله قد انهدم قبل إبرام عقد التأمين، فيكون عقد التأمين حينئذٍ باطلاً؛ لاستحالة وقوع الخطر المؤمَّن منه، وهو احتراق المنزل، ويَرُدُّ المؤمِّن على المستأمن ما قبضه من أقساط التأمين، وتبرأ ذمة المستأمن من الأقساط الباقية، أما لو احترق المنزل بعد إبرام العقد فإن العقد ينفسخ، وتكون الأقساط مستحَقة للمؤمِّن إلى حين الفسخ، وتبرأ ذمة المستأمن من الأقساط التي لم تُستحَق إلا بعد الفسخ.

كما أن الخطر لا يكون محقق الوقوع إذا كان قد وقع فعلاً، أو زال عند إبرام العقد؛ لأن الخطر حينئذٍ لا يكون محتملاً، فلو أمَّن شخص على منزله من الحريق، وكان المنزل وقت إبرام العقد محترقاً، فإن الخطر يكون قد تحقق فعلاً، وانتفت منه صفة الاحتمال، فيقع عقداً باطلاً، ولا يلزم المؤمِّن دفع مبلغ التأمين للمستأمن، ويَرُدُّ له الأقساط التي قبضها، وكذلك لو أمَّن شخص على حياة شخص آخر في سفر تَحُفُّه المخاطر بعد رجوع المؤمَّن على حياته سالماً، فإن العقد يكون باطلاً؛ لأن الخطر المؤمَّن منه – وهو موت المؤمَّن على حياته في هذا السفر المخوف – قد زال ، فيستحيل وقوعه[1].

الشرط الثاني: أن يكون الخطر غير متعلق بمحض إرادة أحد الطرفين:

لأنه إذا تعلق وقوع الخطر بإرادة أحد طرفي عقد التأمين انتفى فيه عنصر الاحتمال، فلو كانت إرادة وقوع الخطر راجعة إلى المؤمِّن لأمكنه منع وقوعه؛ لئلا يتحمل تبعته، وإن كانت إرادة وقوع الخطر راجعة إلى المستأمن كان بإمكانه أن يوقع الخطر بإرادته؛ ليستولي على مبلغ التأمين، وحينئذٍ لا يكون للتأمين معنى، فلابد أن يكون هناك عامل آخر يؤثر في وقوع الخطر، غير إرادة أحد الطرفين.

وعلى هذا فلا يصح للشخص أن يؤمِّن نفسه من خطئه العمدي؛ لأن الخطأ العمدي الذي يصدر منه يتعلق بمحض إرادته، فإذا أمَّن شخص على منزله من الحريق، ثم تعمد إحراقه، لم يكن له الرجوع على المؤمِّن بمبلغ التأمين، وكذلك في التأمين من المسؤولية تجاه الغير إذا تعمد المستأمن إلحاق الضرر بغيره، لم يكن المؤمِّن مسؤولاً عن تعويضه، ويكون عقد

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٢١٨/٧- ١٢٢٠) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٧١- ١٧٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٠٩- ٣١١.

التأمين حينئذٍ منفسخاً، وليس له أثر رجعي[١].

«أما التأمين من خطأ المستأمن غير العمدي فيجوز أياً كانت درجته ، ولو كان جسيماً، طالما لم يصل إلى درجة العمد؛ لأن تحقق الخطر في هذه الحالة وإن شاركت فيه إرادة المؤمَّن بإهماله أو عدم تبصره أو تقصيره، إلا أن الظروف الخارجية قد ساهمت مع إرادته في إحداث هذا الخطر»[٢].

الشرط الثالث: أن يكون الخطر مشروعاً[٣] غير مخالف للنظام العام والآداب:

أي أن يكون الخطر ناشئاً عن نشاط مشروع للمستأمِن، لا يخالف الأنظمة ولا الآداب العامة، وقد تقدم قريباً أنه لا يجوز التأمين من الخطر الناشئ عن تعمد من المستأمن؛ لأنه متوقف على إرادته، ويضاف هنا أن وقوع الخطر بتعمد من المستأمن يعد مخالفاً للنظام العام، فكيف يؤمِّن شخص على مسؤوليته العمدية تجاه غيره، ثم إذا تعمد إلحاق الضرر به عوضته شركة التأمين؟! لا شك أن هذا مما يشجعه على الإضرار بالناس، وإلحاق الأذى بهم، وهذا يخالف الأنظمة العامة، كما لا يجوز التأمين من الغرامات المالية والمصادرة التي يُحكم بها قضاءً؛ لأنها عقوبات يجب تنفيذها، والتأمين منها ينافي الغرض الذي من أجله حُكم بها، ويخالف الأنظمة العامة، وكذلك يقال في التأمين من أخطار الاتجار في المخدرات، والسلاح، وأعمال التهريب، والتأمين على أماكن الدعارة والقمار، ونحو ذلك، فالتأمين على مثل هذه الأشياء يعد باطلاً في قوانين التأمين؛ لمخالفته للأنظمة والآداب العامة [٤].

وقبل الانتهاء من الكلام على هذا الركن أنبه إلى أن بعض المعاصرين[٥] يرى أن الخطر ليس ركناً من أركان عقد التأمين، لا في الفقه الإسلامي، ولا في القانون الوضعي، فهو لا

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٢٢٢/٧، ١٢٢٣) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٧٧- ١٨٠، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣١٥، ٣١٦.

(٢) أصول التأمين لأبي السعود ص٣١٧.

(٣) المراد بالمشروعية هنا ما تشرعه الأنظمة الوضعية، فكل ما يخالفها لا يُعد مشروعاً عند أهل القانون، أما في الشريعة الإسلامية فيجب أن يكون الخطر المؤمَّن منه مباحاً، لا يخالف شيئاً من أحكام الشريعة، فلو أجازت الأنظمة الوضعية التأمين على ما يخالف الشرع، فإنه يكون باطلاً شرعاً، وإن كان صحيحاً نظاماً.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٢٢٧/٧- ١٢٣٠) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٩٩- ٢٠٤، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٢٣- ٣٢٥.

(٥) وهو د. إبراهيم العروان في بحثه : عقد التأمين التجاري ص٢٣.

يعدو عنده أن يكون شرطاً معلقاً على عقد التأمين فقط، وعلَّل رأيه هذا بأن «العقد يظل قائماً بين العاقدين وملزِماً لهما في مدته المنصوص عليها، سواء تحقق وقوع الخطر المؤمَّن ضده أم لم يتحقق، ولو كان الخطر ركناً في العقد لما أمكن تصور العقد بدونه، فضلاً عن أن يستمر أثره بين العاقدين؛ وذلك لأن الركن جزء الماهية الذي لا يتحقق وجودها إلا به، وهذا بخلاف الشرط في العقد، كما هو ظاهر ومقرر في الفقه الإسلامي»[١].

والذي يظهر – والله أعلم – أن الخطر ركن في عقد التأمين، لا يمكن قيام عقد التأمين في الفقه الإسلامي ولا في القانون الوضعي بدونه؛ وذلك أن الخطر لا يسمى خطراً إلا إذا كان متصفاً بصفة الاحتمال، أما إذا وقع فلا يسمى خطراً حينئذٍ، وإنما يسمى كارثة، فالكارثة هي الخطر بعد تحققه[٢]، فتبين بهذا أن المقصود بركنية الخطر في عقد التأمين ليس هو تحتم وقوعه فعلاً، وإنما المقصود هو كون الخطر محتمل الوقوع، فلا يتصور وجود عقد تأمين بدون احتمال وقوع الخطر، ولهذا فإن من شروط الخطر المؤمَّن منه المتقدم ذكرها[٣] أن يكون الخطر غير محقق الوقوع، وأما لو كان الخطر المؤمَّن منه متحقق الوقوع فإن عقد التأمين يكون باطلاً؛ لانتفاء صفة الاحتمال من هذا الخطر.

الركن الثاني: قسط التأمين:

هو المبلغ المالي الذي يدفعه المستأمن للمؤمِّن؛ لتغطية الخطر المؤمَّن منه، وهناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين والخطر المؤمَّن منه، حيث يتم حساب قسط التأمين وفق مبدأ عام مسلَّم به في التأمين، وهو مبدأ نسبية القسط إلى الخطر، فمتى ما تغير الخطر تغير معه قسط التأمين زيادة ونقصاً، ويكون هذا القسط ثابتاً لا يتغير من سنة إلى أخرى، أما في جمعيات التأمين التبادلية فيصح أن يكون القسط مبلغاً متغيراً، ويُسمى القسط حينئذٍ بالاشتراك[٤].

ولا يخضع تحديد القسط في التأمين لنظرية العرض والطلب كما هو الحال في أسعار السلع والخدمات، وإنما يتحدد القسط وفقاً لنظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة[٥]،

---

(١) عقد التأمين التجاري للعروان ص٢٣.

(٢) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٢٩٨، والتأمين للجمال ص ١٨.

(٣) انظر: ص٤٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٤/٧، ١١٤٥).

(٥) المراد بنظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة أن المؤمِّن من خطر معين يجمع بين أكبر عدد من المستأمنين

ويُعهد بالعمليات المتعلقة بذلك إلى أشخاص من ذوي التخصص في علم الرياضيات، يُطلق عليهم الخبراء الاكتواريون[١].

وينبغي التفريق عند الكلام على قسط التأمين بين القسط الصافي والقسط التجاري، فالقسط الصافي هو: المبلغ الذي يغطي الخطر المؤمَّن منه تماماً دون زيادة أو نقص، ويتم طلبه من مجموع المستأمنين، ويُسمى أيضاً بالقسط النظري أو ثمن الخطر[٢]، فإذا كان مبلغ التأمين (التعويض) ألف ريال، ومدة التأمين سنة واحدة، وكانت الشركة قد أمَّنت على خمسة آلاف حالة، وقَدَّرت الشركة – وفقاً للأساسين الفنيين للتأمين وهما تقدير الاحتمالات وقانون الكثرة – أن الخطر المؤمَّن منه يتحقق كاملاً في خمسين حالة من بين هذه الخمسة آلاف حالة المؤمن عليها في السنة الواحدة، فيكون على الشركة أن تدفع تعويضاً للمستأمنين يبلغ ألف ريال عن كل حالة، ومجموعه خمسون ألف ريال في السنة، فإذا وُزع هذا المبلغ على مجموع المستأمنين، وهم خمسة آلاف صار النصيب الذي يتحمله كل واحد منهم هو عشرة ريالات، وهذا هو القسط الصافي الذي يجب على كل واحد من المستأمنين أن يدفعه في كل سنة لتغطية هذا الخطر[٣].

لكن قيام شركة التأمين بأعمالها يكلفها نفقات مختلفة لابد من إدخالها في حساب القسط، فيكون القسط الصافي مضافاً إليه هذه التكاليف يمثل القسط التجاري، وهو القسط

المعرضين لهذا الخطر، ويُقدِّر احتمالات وقوع الخطر بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً، طبقاً لقوانين الإحصاء، وذلك بإحصاء عدد مرات وقوع الخطر في الماضي، ومبلغ أهمية كل خطر منها، ومدى احتمال وقوع مثل ذلك أو قريب منه في المستقبل، وهذا هو المقصود بنظرية الاحتمالات، ويَقرُب هذا التقدير من الدقة بقدر ما يكون عدد المعرَّضين للخطر كبيراً، فكلما زاد عددهم اقترب التقدير من الدقة، وهذا هو المقصود بقانون الأعداد الكبيرة. انظر: الوسيط للسنهوري (١٠٩٢/٧) وأحكام التأمين للعطار ص٨، والتأمين التجاري للجمال ص٣٣.

(١) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٣٧. والخبراء الاكتواريون هم: أشخاص على درجة عالية من التخصص في علم الرياضيات، يُعهد إليهم بالعمليات المتعلقة بالنواحي الرياضية للتأمين، كتحديد الأسعار، وتقدير الاحتياطيات، وتقييم الالتزامات، ونحو ذلك. انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٧٩، واللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ص٣، وانظر في المراد بالعلوم الاكتوارية بحث الأساليب الكمية الحديثة وتطبيقاتها في التأمين د. محمد عبد المولى عثمان ص١٣.

(٢) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٣٨.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٥/٧– ١١٤٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٢٢٤، ٢٢٥.

الفعلي الذي يدفعه المستأمن للشركة.

والتكاليف التي تُضاف إلى القسط الصافي تُسمى علاوات القسط، وهي:

١- عمولة الوسطاء ووكلاء التأمين وسماسرته، الذين يبيِّنون للناس فوائد التأمين، ويستحثونهم على التعاقد مع الشركة، وييسرون لهم السبل في ذلك، وهذه العمولة قد تصل أحياناً من ٢٠- ٢٥ % من مقدار القسط المدفوع.

٢- نفقات تحصيل الأقساط، حيث تقوم الشركة بإرسال مندوبيها لتحصيل الأقساط من العملاء، وتتحمل لأجل ذلك أعباءً مالية.

٣- نفقات الإدارة العامة للشركة كتوفير مقر للشركة، وأجور المديرين والموظفين والخبراء وغيرهم.

٤- ما يُفرض على الشركة من ضرائب ورسوم.

٥- أرباح المساهمين في شركات التأمين، وهي لا تزيد في الغالب على ٢% من قيمة القسط[(١)].

٦- احتياطي التقلبات العكسية، ومعناه الاحتياط من الحال التي تكون فيها الخسائر أكبر من المتوسط الذي على أساسه تم حساب القسط الصافي، ويتم تكوين هذا الاحتياطي إما عن طريق تحديد نسبة معينة تضاف إلى القسط الصافي، أو بزيادة هامش الأمان في معدلات الخسائر والفائدة والنفقات، بما يُمْكن معه تكوين هذا الاحتياطي[(٢)].

كما أن من العوامل المؤثرة في قيمة قسط التأمين كثرةَ الاحتيال على شركات التأمين، فإن الخسائر التي تتكبدها الشركة بسبب التحايل عليها يجعلها تزيد في قيمة الأقساط على المستأمنين؛ لتعويض هذه الخسائر[(٣)].

الركن الثالث: مبلغ التأمـــين:

هو المبلغ الذي يلتزم المؤمِّن بدفعه للمستأمن أو للمستفيد عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، ففي التأمين من حريق المنزل يتعهد المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين تعويضاً للمستأمن عند حريق

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (٧/١١٤٤- ١١٤٨) وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ٣٥٠، ٣٥١.

(٣) انظر: الاحتيال على شركات التأمين لزريقات ص٢٠، ٢٢.

منزله، وقد يكون مبلغ التأمين يُعطى للمستفيد الذي يحدده المستأمن، كما هو الحال في التأمين على الحياة، فإذا مات المؤمَّن على حياته يقوم المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد الذي عينه المستأمن، كورثته مثلاً، وهناك علاقة وثيقة بين مبلغ التأمين وقسط التأمين، وقد تقدم[١] أن قسط التأمين يُحسب على أساس مبلغ التأمين، وكلما زاد مبلغ التأمين زادت قيمة القسط، ويُعد مبلغ التأمين ديناً في ذمة المؤمِّن، إلا أنه تارة يكون ديناً مضافاً إلى خطر محقق الوقوع، له أجل غير معين، كما في التأمين على الحياة، فالخطر المؤمَّن منه وهو الموت أمر محقق الوقوع، ولكن لا يُعرف وقت وقوعه، وتارة يكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً في ذمة المؤمِّن، كالتأمين من الحريق، أو التأمين من المسؤولية تجاه الغير؛ لأن الخطر فيهما غير محقق الوقوع، فيكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً في ذمة المؤمِّن[٢].

وتلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين نقداً للمستأمن أو للمستفيد عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، وإذا استوفى المستأمن مبلغ التأمين في التأمين على الأشياء، فهو حُرٌّ في التصرف فيه، إن شاء أصلح به المؤمَّن عليه، وإن شاء استعمله في غيره، وأحياناً تحتفظ الشركة بحقها في التأمين على الأشياء بإصلاح الضرر الذي أصاب المؤمَّن عليه بدلاً من دفع مبلغ التأمين نقداً، فيكون للشركة الحق في إعادة بناء المنزل المحترق، أو إصلاح الآلة التي تعطلت في الحادث، أو إبدال الأشياء التي فُقدت أثناء نقلها، وهكذا، فيكون للشركة بذلك الحق في اختيار الوفاء بأقل القيمتين من قيمة التعويض أو قيمة الإصلاح، والغرض من هذا الشرط الحيلولة دون مغالاة المستأمن في تقدير التعويض عن الضرر، ولكن مع هذا فالشركة لا تقوم بإصلاح الضرر بنفسها، وإنما تعهد بذلك إلى جهة أخرى تقوم به نظير مبلغ مالي، فيؤول الأمر بالشركة إلى أن تدفع مبلغ التأمين نقـــداً، ســـواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة[٣].

أما مقدار مبلغ التأمين فهو يختلف باختلاف نوع التأمين ، ففي التأمين على الأشخاص كالتأمين على الحياة، والتأمين من الإصابة والمرض لا يكون لمبلغ التأمين حد معين، وإنما مرجع ذلك إلى اتفاق الطرفين، فأي مبلغ اتفقا عليه لزم الشركة دفعه للمستأمن أو للمستفيد

---

(١) ص٥٠.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٨/٧).

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٩/٧) وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٥٦، ٣٥٧.

عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، ويستوي في ذلك أن يكون مبلغ التأمين مساوياً لقيمة الضرر الذي أصاب المستأمن أو المستفيد أو أقل أو أكثر، كما يستوي في هذا النوع من التأمين حصول الضرر للمستأمن أو عدمه، فليس لمبلغ التأمين هنا أية صفة تعويضية، وإنما المقصود من هذا التأمين تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط معينة، بغض النظر عن الغرض الذي يُستخدم فيه هذا المال، فقد يستخدمه المستأمن لمواجهة تكاليف الحياة، أو ليكون إعانة لورثته المحتاجين، أو يستخدمه لزيادة موارده المالية، أو غير ذلك[١].

وللمستأمن في التأمين من الإصابات بعد تحقق الإصابة المؤمَّن منها واستحقاقه للتعويض من قبل المسؤول عن الحادث أن يجمع بين هذا التعويض ومبلغ التأمين، وليس لشركة التأمين أن تحل محل المستأمن في الرجوع على المسؤول، والسبب في ذلك أن مبلغ التأمين لا يُعد تعويضاً عن الضرر، فكان للمستأمن وحده مطالبة المسؤول بالتعويض؛ لتغطية ما أصابه من الضرر[٢]، كما أن للمستأمن في هذا النوع من التأمين أن يعقد تأمينات متعددة مع شركات مختلفة، فمتى ما وقع الخطر المؤمَّن منه جَمَع مبالغ التأمين من جميع الشركات المتعاقد معها، إضافة إلى استحقاقه التعويض من المسؤول عن الحادث[٣].

أما في التأمين من الأضرار فمبلغ التأمين يخضع لمبدأ التعويض عن الضرر، وعلى المستحق للعوض أن يثبت وجود الضرر ومقداره، فإذا لم يوجد الضرر فلا تعويض، فلو أمَّن شخص على أرضه من خطر الفيضان، فلما وقع الخطر كانت الأرض خالية من الزرع، وانتفعت بما حمله الفيضان من الطَّمي، فحينئذٍ لم يلحق الأرضَ ضررٌ، فلا يستحق المستأمن مبلغ التأمين[٤].

وإذا اتفق الطرفان في العقد على تحديد مبلغ التأمين فلا تلتزم الشركة للمستأمن بأكثر من هذا المبلغ المتفق عليه، ولو كانت قيمة الضرر أكبر منه «وذلك لأن الأقساط قد قُدرت على هذا المبلغ، فلا يستحق المصاب أزيد منه، وإلا استفاد على حساب المؤمَّن لهم

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٩/٧، ١١٥٠).
(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٢٣٧، ٢٣٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٠.
(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٠/٧، ١١٥١).
(٤) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٠، ٣٦١.

المشتركين في تكوين رصيد التعويضات، وفي ذلك إخلال بمبادئ التأمين»[١] كما أن قيمة الضرر لو كانت أقل من المبلغ المتفق عليه لم تعوضه الشركة إلا بقيمة الضرر فقط، فالشركة تُعوض المستأمن بأقل الأمرين من المبلغ المتفق عليه أو قيمة الضرر[٢]، فلو أمَّن شخص على منزله بمليون ريال من الحريق، ثم احترق المنزل، فإن الشركة تعوضه بمليون ريال فقط، ولو كانت قيمة المنزل وقت احتراقه مليون ومائة ألف ريال، كما أن المنزل لو كانت قيمته عند الاحتراق تسعمائة ألف ريال لم تعوضه الشركة إلا بهذه القيمة فقط، والسبب في ذلك أن من مبادئ التأمين على الأضرار أنه لا يصح أن يكون مصدراً لإثراء المستأمن، فمبلغ التأمين الذي تقدمه الشركة للمستأمن لا يزيد على قيمة الضرر الذي أصابه؛ لأنه لو زاد عليها لأصبح التأمين مصدراً للإثراء، قد يغري المستأمن أن يُقْدم على إحراق منزله عمداً، وإخفاء ذلك؛ ليتمكن من الحصول على مبلغ يزيد على الضرر الذي لحق به، ففي المثال السابق، مبلغ التأمين مليون ريال، وقيمة المنزل عند الاحتراق تسعمائة ألف ريال، فلو لم يُعمل بهذا المبدأ لربما أحرق المستأمن منزله؛ ليكسب الفرق بين مبلغ التأمين وقيمة المنزل، وهو مائة ألف ريال، فيكون التأمين حينئذٍ مصدراً للإثراء، وهذا مخالف للمبادئ العامة للتأمين[٣]«ولا يمكن الاحتجاج بأنَّ دَفْع الأقساط كان على أساس مبلغ التأمين؛ لأن مبدأ التعويض في تأمين الأشياء يعد متعلقاً بالنظام العام، ولأنه لا يجوز مؤاخذة المؤمِّن على مغالاة المؤمَّن له في تقدير الشيء المؤمَّن عليه»[٤].

وفي التأمين من الأضرار ليس للمستأمن الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض المستحق له من قبل المسؤول في الحادث، فإن الشركة متى ما سلَّمت للمستأمن مبلغ التأمين حلَّت محله في الرجوع على المسؤول عن الحادث بمقدار ما دفعته عنه، كما أنه في هذا النوع من التأمين لو أمَّن المستأمن عند أكثر من شركة تأمين فليس له أن يأخذ منها جميعاً مبلغاً يزيد على قيمة الضـــرر الذي لحق به[٥].

---

(١) أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٢.

(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٢٤١.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥١/٧، ١١٥٢).

(٤) أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٢. وانظر منه أيضاً ص٣٦٥.

(٥) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٢/٧).

هذه الأركان الثلاثة (الخطر والقسط ومبلغ التأمين) هي أركان عقد التأمين التي يذكرها بعض القانونيين عند كلامهم على هذا العقد[١]، ويزيد بعضهم ركناً رابعاً، وهو المصلحة، والمراد بها: أن يكون للمستأمن أو للمستفيد من التأمين مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمَّن منه، ولأجل ذلك أمَّن لدفع هذا الخطر، فمن يملك بيتاً فإن له فيه مصلحة تأمينية؛ لأن بقاءه سليماً يعد مصلحة مادية للمالك، وفي فنائه خسارة له، أما لو أمَّن على بيت لا يملكه، فإن هذا التأمين قد يكون مدعاة لارتكاب جريمة إحراق هذا البيت؛ للحصول على مبلغ التأمين؛ لعدم وجود المصلحة في بقائه، إلا أن المصلحة مختلف في كونها ركناً في التأمين عند القانونيين، فمنهم من لا يعتبرها ركناً في التأمين، ومنهم من يرى أنها ركن في التأمين من الأضرار، دون التأمين على الأشخاص، فلا يتعين فيه وجود المصلحة ، وهذا رأي أكثرهم[٢].

وأما أركان هذا العقد في الفقه الإسلامي فقد تعرض لها بعض الباحثين في التأمين، بناءً على أن عقد التأمين من عقود المعاوضات المالية، وهذه العقود لها أركانها المعروفة في الفقه الإسلامي، فتكون أركان عقد التأمين في الفقه الإسلامي هي[٣]:

١- العاقدان: وهما المؤمِّن والمستأمن.

٢- محل العقد (المعقود عليه): وهو قسط التأمين ومبلغ التأمين.

٣- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.

---

(١) انظر: عقد التأمين للمهدي ص١١٢، ونظرية التأمين في الفقه الإسلامي لمحمد زكي ص٢٦، والتأمين للجنة الدائمة (٥٣/١٩) والتأمين من منظور إسلامي ص٢٠، وأصول التأمين للجمال ص٣٧، ونظرية التأمين لأحمد محمد لطفي ص٧٥، ولعلهم اقتصروا على الأركان الخاصة بعقد التأمين، علماً أن منهم من يطلق على أركان التأمين عناصر التأمين، ويرى بعضهم الآخر أن أركان التأمين هي : ١- التراضي ٢- المحل ٣- السبب، ويدرجون تحت المحل عدة عناصر، وهي الخطر والقسط ومبلغ التأمين والمصلحة. انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٦٥/٧) وما بعدها، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٢٠، والتأمين في التطبيق والقانون والقضاء ص٤١٥، وأصول عقد التأمين ص٢٣، والقانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٥١٥، وعقد التأمين لأحمد أبو السعود ص١١٥.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٣/٧) والتأمين لأحمد جاد ص ١٥١، والتأمين للدسوقي ص٣٧، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٢٧، ٢٨، ط. دار الشروق، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٥، ٤٦.

(٣) انظر: عقد التأمين التجاري للعروان ص٢١، ٢٢.

ولابد أن يضاف لهذه الأركان في الفقه الإسلامي ركن الخطر؛ لأنه لا يُتصور وجود عقد التأمين بدونه، والمراد به احتمال وقوعه لا حقيقة وقوعه، كما تقدم بيانه[١].

المسألة الثالثة: وظائف التأمين:

المراد بوظائف التأمين البواعث الدافعة إليه، والثمرات والفوائد المرجوة من إبرامه[٢]، وللتأمين عدة وظائف، منها:

١- الأمـــان:

وهو أهم الوظائف التي يقوم بها التأمين، ومعناه: «أن التأمين يقي المستأمن الخطر الذي يخشى وقوعه، فهو يوفر الأمان لكل مستأمِن، بتوزيع نتائج الخطر على مجموع المستأمنين»[٣] فالتأمين من الحريق مثلاً يحصل به الأمان للمستأمن من غوائله، فمتى ما وقع الحريق عوضه المؤمِّن عن أضراره، وهكذا في سائر الأخطار التي يؤمَّن منها، وقد ازدادت حاجة الناس إلى الأمان في هذا العصر، بسبب التقدم الصناعي، وما صاحبه من كثرة وقوع الأخطار، مما جعل الناس يُقبلون على التأمين؛ ليقيهم من آثارها[٤].

لكن هذه الوظيفة للتأمين تكون خاصة بالأخطار التي يكرهها المستأمن، ويخشى وقوعها، كالحريق والسرقة ونحوهما، أما إذا كان الخطر المؤمَّن منه حادثاً سعيداً، لا يترتب على وقوعه ضرر بالمستأمن كالزواج وحصول الولد، فإن التأمين لا يؤدي للمستأمن وظيفة الأمان من هذا الخطر؛ لأنه خطر يُرغب في وقوعه، ولا يُخشى منه، ولهذا فإن وظيفة التأمين في هذه الحالة هي معاونة المستأمن على الادخار، وتكوين رأس المال[٥].

كما أن الأمان الذي يُحققه التأمين يُشجع المستأمنين على القيام بمشروعات نافعة

---

(١) انظر: ص٥٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٣١. وهذه الوظائف التي يحققها التأمين هي بالنظر إلى كونه نظاماً، أما الوسيلة إلى تحقيق هذا النظام فيجب أن تكون جائزة في الشريعة، فإن هذه الوظائف يمكن تحقيقها بالتأمين التجاري، كما يمكن تحقيقها بالتأمين التعاوني الإسلامي.

(٣) التأمين للدسوقي ص٢٢.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٤/٧، ١٠٩٥) وعقد التأمين للمهدي ص٤٨.

(٥) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٣١، ٣٢.

للمجتمع، بحيث يضعف إقدامهم عليها بدونه، لما يعتريها من احتمال الخطر[١].

٢- الائتـــمان:

يُعد التأمين وسيلة من وسائل الائتمان، ومصدراً للثقة المالية، فيمكن لمن أمَّن على حياته أن يرهن وثيقة التأمين لدى الدائن توثيقاً لدينه، فإذا توفي المدين قبل السداد، استوفى الدائن حقه من مبلغ التأمين، كما يقوم المدين الذي رهن عقاره في دينه بالتأمين على العقار من الحريق لمصلحة الدائن؛ توثيقاً لهذا الرهن وتقوية له، وغالباً ما يكون ذلك بطلب من الدائن، فإذا احترق العقار انتقل حق الدائن المرتهن إلى مبلغ التأمين[٢].

٣- الادخـــار:

تعدُّ بعض أنواع التأمين من وسائل الادخار وتكوين رؤوس الأموال للمستأمنين، كما في التأمين على الحياة في أكثر صوره، ففيه يستطيع المستأمن أن يدخر القليل من دخله على صورة أقساط، يدفعها للمؤمِّن، وفي نهاية عقد التأمين يحصل على مبلغ التأمين، الذي يعد أكثر من مجموع الأقساط التي دفعها، وهو يمثل رأس مال للمستأمن، لم يكن ليحصل عليه غالباً بدون التأمين[٣].

٤- تجميع رؤوس الأموال الضخمة لدى شركات التأمين:

من وظائف التأمين المتعلقة بالاقتصاد العام للدولة أن شركات التأمين تتجمع لديها رؤوس أموال ضخمة، يكون لها أثرها في تنشيط الاقتصاد، وذلك عن طريق استثمار هذه الأموال في المشروعات العامة، وهذا سبب من أسباب فرض الدولة رقابتها على شركات التأمين[٤].

المسألة الرابعة: خصائص عقد التأمين:

---

(١) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٤٣.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٥/٧) والتأمين للدسوقي ص٢٢، وعقد التأمين للمهدي ص٥٠،٥١.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٥/٠٧) وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٣٢.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٦/٧) والتأمين للدسوقي ص٢٢، ٢٣، وعقد التأمين للمهدي ص٤٩، ٥٠، وللاستزادة حول فوائد التأمين ينظر مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٥٨- ٦٨.

لعقد التأمين عدة خصائص عند القانونيين[١]، أهمها ما يلي:

١- عقد التأمين عقد رضائي:

يُعدُّ عقد التأمين من العقود الرضائية، التي لا يُشترط لانعقادها شكل خاص يُفرَغ فيه هذا التراضي، كتوثيقه بالكتابة، ولا إلى إجراء معين يجعل منه عقداً عينياً، كدفع القسط الأول، بل يكون عقد التأمين منعقداً بمجرد توافق الإيجاب والقبول من الطرفين، وإن كانت بعض الأنظمة تستلزم كتابة هذا العقد، والتوقيع على وثيقة التأمين من الطرفين، فهذا في الحقيقة من متطلبات الإثبات لا من متطلبات الانعقاد[٢].

ويجوز لطرفي عقد التأمين الاتفاق على جعل الكتابة للعقد شرطاً لانعقاده، بحيث لا يتم العقد إلا بالتوقيع على وثيقة التأمين من قبل الطرفين[٣]، وحينئذٍ يصبح عقد التأمين عقداً شكلياً، كما يجوز اتفاق الطرفين على ألا يتم العقد إلا بتسليم المستأمن للقسط الأول، وحينئذٍ يصبح عقد التأمين عقداً عينياً[٤].

«وتعليق تمام العقد على دفع القسط الأول يجعل المؤمِّن لا يتحمل الخطر إلا عند قبضه للقسط، وذلك بدلاً من أن يتحمل الخطر بمجرد التوقيع على الوثيقة، ثم يطالب بعد ذلك بالقسط»[٥].

وعلى الرغم من أن عقد التأمين قد يكون أحياناً ملزَماً به من قبل الحكومات، كالتأمين من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات، إلا أن هذا الإلزام لا يرفع عن عقد التأمين طابعه الرضائي؛ وذلك لأن مبدأ الإلزام بالتأمين يسري فقط قبل إبرام العقد، وأما عند إبرامه

---

(١) سوف أقتصر هنا على خصائص عقد التأمين التجاري؛ لوجود التشابه بين خصائصه وخصائص كلٍ من التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي، وما بينها من اختلاف في الخصائص سيأتي بيانه في الفروق بين أنواع التأمين إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٣٩/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٤، ١٠٥، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٣.

(٣) وهذا ما جرت به العادة في عقود التأمين، فلا يثبت العقد إلا بعد التوقيع على الوثيقة. انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٣٩/٧).

(٤) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٥، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٣.

(٥) التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٢٩، ط. دار الشروق.

فإن التراضي بين طرفيه شرط لانعقاده[١].

٢- عقد التأمين عقد ملزم للطرفين:

في عقد التأمين يلتزم المستأمن بدفع قسط التأمين،كما يلتزم المؤمِّن بتعويض المستأمن عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، فعقد التأمين يعد من العقود الملزمة للجانبين ، إلا أن هذا الالتزام يختلف في حقهما، فالتزام المستأمن بدفع قسط التأمين التزام محقق التنفيذ، أما المؤمِّن فالتزامه بالتعويض التزام غير محقق التنفيذ غالباً[٢]؛ لأنه معلق على وقوع الخطر المؤمَّن منه، وهو خطر احتمالي، قد يقع وقد لا يقع[٣].

وفي حال انتهاء عقد التأمين من غير وقوع الخطر فإنه لا يحق للمستأمن أن يطالب المؤمِّن برد القسط أو الأقساط التي دفعها له؛ لأن تلك الأقساط كانت في مقابل ضمان المؤمِّن للخطر، والتزامه بذلك كان موجوداً منذ إبرام العقد وحتى نهايته، وبمعنى آخر فإن عدم التعويض لعدم وقوع الخطر لا يعني عدم وجود الالتزام من قبل المؤمِّن في هذا العقد؛ لأن وجوب وقوع الخطر لا يعد شرطاً لنشوء التزام المؤمِّن، بل شرطاً لتنفيذه، وفرق بين الإنشاء والتنفيذ، فالتزام المؤمِّن قائم حتى مع عدم وقوع الخطر، إلا أن التنفيذ لهذا الالتزام هو الذي يُشترَط له وقوع الخطر، كما أن المستأمن وإن لم يحصل على التعويض فإنه قد حصل على شيء آخر وهو الأمن والطمأنينة التي كان يبتغيها عند إبرامه لعقد التأمين[٤].

٣ – عقد التأمين من عقود المعاوضات:

عقد التأمين من عقود المعاوضات؛ لأن كل واحد من طرفي العقد يأخذ مقابلاً لما يُعطي، فالمستأمن يدفع قسط التأمين في مقابل حصوله على التعويض من قبل المؤمِّن عند

---

(١) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٥.

(٢) لأنه في بعض أنواع التأمين كالتأمين على الحياة لحال البقاء (العمري) يكون التزام المؤمِّن بالتعويض التزاماً مؤكداً؛ لكونه معلقاً على حادثة محققة الوقوع مستقبلاً وهي الوفاة. انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٢.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٣٩/٧) والتأمين للجمال ص٣١ ط. دار الشروق ، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١١، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص ١١٢، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٤. وسوف يأتي – إن شاء الله تعالى – عند الكلام على حكم التأمين التجاري مناقشة كون الأمن والطمأنينة محلاً لعقد التأمين، ص٨٨ وما بعدها.

وقوع الخطر المؤمَّن منه، والمؤمِّن يأخذ أقساط التأمين في مقابل تعويضه للمستأمن عند وقوع الخطر، ولا يؤثر في هذه المعاوضة كون المؤمِّن لا يعوض المستأمن عند عدم وقوع الخطر؛ لأن ما يأخذه المؤمِّن من أقساط هو في الحقيقة عوض عن تحمله لتبعة الخطر المؤمَّن منه، سواء أتحقق الخطر أم لم يتحقق[١].

ويُعدُّ عقد التأمين من عقود المعاوضات حتى لو كان المستفيد من التعويض غيرَ المستأمن، فهذا الاشتراط لمصلحة الغير لا يؤثر في طبيعة العقد، ويبقى عقد التأمين عقدَ معاوضة، بغض النظر عن استفادة المستأمن نفسه من التعويض، أو غيره ممن اشتُرط التأمين لمصلحته[٢].

٤ – عقد التأمين من العقود الاحتمالية (عقود الغرر):

معنى الاحتمالية في عقد التأمين أن كلاً من المؤمِّن والمستأمن لا يعرف وقت إبرام العقد مقدار ما سيأخذ، ولا مقدار ما سيعطي، إذ معرفة ذلك متوقفة على وقوع الخطر من عدمه، ولهذا أورده التقنين المدني المصري ضمن عقود الغرر، بعد عقود المقامرة والرهان والإيراد المرتب مدى الحياة، ففي عقد التأمين لا يعرف المؤمِّن عند إبرام العقد ما سوف يأخذه من الأقساط، ولا يعرف المستأمن هل سيأخذ العوض أم لا؟[٣].

وتُعدُّ هذه الصفة الاحتمالية لعقد التأمين من أبرز خصائصه، فالاحتمال هو جوهر التأمين، ومتى ما انتفى الاحتمال عند العقد أصبح التأمين باطلاً، وإذا زال الاحتمال أثناء العقد انقضى التأمين بقوة القانون[٤].

وما تقدم إنما هو بالنظر إلى العلاقة بين المؤمِّن والمستأمن من الناحية القانونية المحضة، فلا جدال في ثبوت صفة الاحتمال لعقد التأمين إذا نظرنا إليه من هذا الجانب، أما بالنظر إلى العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين من الناحية الفنية الاقتصادية، فإن عقد التأمين – عند

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٣٩/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٥.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٠/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٣، ١١٤، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٥.

(٤) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٥.

القانونيين – لا يكون عقداً احتمالياً، لا من جهة المؤمِّن ولا من جهة المستأمن، أما من جهة المؤمِّن فإنه حين يتعاقد مع مجموعة كبيرة من المستأمنين، يأخذ الأقساط منهم جميعاً، ثم يعيد توزيعها على من وقع عليه الخطر منهم، بعد خصم النفقات الإدارية، فهو إذا أحسن تقدير الاحتمالات، وراعى الأسس الفنية في التأمين، فإن ما يتعرض له من الخطر لا يزيد على ما يتعرض له غيره ممن يعمل في التجارة، وبذلك ينتفي عنصر الاحتمال نسبياً[(١)].

وأما من جهة المستأمن (فالعقد الاحتمالي هو الذي يتوقف على الحظ والمصادفة، في حين أن المؤمَّن له إنما يقصد بعقد التأمين عكس ذلك تماماً، فهو يريد أن يتوقى مغبة الحظ والمصادفة، ويتعاون مع غيره من المؤمَّن لهم على توزيع شرور ما يبيته الحظ لهم جميعاً، بحيث لا ينال أياً منهم من هذه الشرور إلا مقدارٌ يسيرٌ، يستطيع تحمله في غير عناء، فهو إذا لم تتحقق الكارثة لم يخسر الأقساط التي دفعها، إذ أن هذه الأقساط إنما دفعها مقابلاً لتعاون سائر المؤمَّن لهم معه، وقد تعاونوا، وهو إذا تحققت الكارثة لم يكسب مبلغ التأمين، إذ أن هذا المبلغ ليس إلا تعويضاً لما حاق به من الخسارة، وقد جاء ثمرة لهذا التعاون)[(٢)].

٥ – عقد التأمين من العقود الزمنية (العقود المستمرة):

وذلك لأنه يُعقد لمدة زمنية معينة، كسنة مثلاً، يلتزم المؤمِّن أثناء هذه المدة بتحمل تبعة الخطر المؤمَّن منه، كما يلتزم المستأمن بدفع الأقساط المتتابعة المحددة آجالها في العقد، فالزمن عنصر جوهري في عقد التأمين، ويجوز أن يكون ما يدفعه المستأمن قسطاً واحداً، يُسلَّم عند إبرام العقد، ومع هذا يبقى العقد في حقه مستمراً؛ لأنه قد روعي في تقدير القسط المدة الزمنية للعقد، كما أن المستأمن يلتزم أثناء مدة العقد بالامتناع من كل عمل يؤدي إلى تفاقم

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٠/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٤، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٥، وستأتي إن شاء الله تعالى مناقشة هذا الكلام في المبحث الثالث من هذا التمهيد ص١١٢.

(٢) الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٠/٧) وانظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٤، وستأتي – إن شاء الله تعالى – مناقشة هذا الكلام في المبحث الثالث من هذا التمهيد ص١١٧.

الخطر، وهذا الالتـــزام بطبيعته التزام مستمر إلى نهاية العقد[١].

ويترتب على كون عقد التأمين عقداً زمنياً أنه لا يكون لفسخه أثر رجعي، وإنما ينتهي العقد بالنسبة للمستقبل فقط، وما مضى منه قبل الفسخ يبقى قائماً، فلا يحق للمستأمن بعد الفسخ أن يسترد من المؤمِّن الأقساط التي دفعها قبل الفسخ؛ لأنها كانت مقابل تحمل المؤمَّن للخطر في تلك المدة[٢].

كما أنه إذا تعذر تنفيذ التزام أحد طرفي عقد التأمين بسبب قوة قاهرة أو حادث مفاجئ انفسخ العقد، وأصبح التأمين منتهياً، وسقط التزام الطرف الآخر في هذا العقد، فلو هلك الشيء المؤمَّن عليه بحادث غير المؤمَّن منه، كما لو احترق الشيء المؤمَّن عليه من السرقة، انفسخ العقد تلقائياً، ويكون التزام المستأمن بدفع الأقساط والتزام المؤمِّن بتحمل تبعة الخطر ساقطين من وقت الانفساخ[٣].

٦ – عقد التأمين من عقود الإذعان:

عقد الإذعان هو العقد الذي لا يتحقق فيه التوازن الاقتصادي بين طرفي العقد، وعقد التأمين يُعدُّ من عقود الإذعان، فالمؤمِّن هو الطرف القوي، الذي يفرض شروط العقد، ولا يملك المستأمن إلا القبول بهذه الشروط، دون تعديل أو رفض إبرام العقد، فخيار المستأمن إنما يكون في اختيار المؤمَّن فقط، وغالباً ما تكون هذه الشروط مطبوعة، تُعرض على كل من يتعاقد مع المؤمِّن[٤].

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤١/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٥، ١١٦، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٦، ٣٩٧. وهناك من يرى أن التزام المستأمن لا يكون مستمراً إذا دفع الأقساط دفعة واحدة عند العقد؛ لأن الالتزام الرئيس الذي يقابل الضمان هو دفع الأقساط، وقد تم الوفاء به، فيكون العقد في حقه غير مستمر، على أنه لا يلزم لاعتبار عقد التأمين عقداً مستمراً أن يكون ما يلتزم به كل طرف التزاماً مستمراً، بل يكفي أن يكون التزام المؤمِّن وحده التزاماً مستمراً. انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٦.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤١/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٦، ١١٧، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٧.

(٣) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٧، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٧.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤١/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٦، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٨.

ولما كان المؤمِّن قد يفرض شروطاً تعسفية تُجحِف بحق المستأمن تدخلت بعض الأنظمة لحماية حق المستأمن في عقود الإذعان، ومنها عقد التأمين، وتمثلت هذه الحماية فيما يلي:

أ – يجوز للقاضي تعديل الشروط التعسفية في عقد الإذعان، أو إعفاء الطرف المذعَن منها، وفقاً لما تقضي به العدالة.

ب – يُفسَّر الشك في عقود الإذعان في مصلحة المذعَن[١].

كما خصت بعض الأنظمة عقد التأمين بتقنين خاص، ومنعت مخالفته إلا لمصلحة المستأمن فقط[٢]، كما أبطلت بعض الشروط الجائرة التي ترد في وثائق التأمين، ففي التقنين المدني المصري: «يقع باطلاً ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية:

(١) الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.

(٢) الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمَّن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمَّن منه إلى السلطات، أو في تقديم المستندات، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول.

(٣) كل شرط مطبوع لم يُبرَز بشكل ظاهر، وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط.

(٤) شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة.

(٥) كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه»[٣].

إضافة لما تقدم فقد أنشأت كثير من الدول هيئات خاصة للإشراف والرقابة على شركات التأمين؛ لضمان قيامها بالتزاماتها تجاه عملائها[٤].

---

(١) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٧، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٨.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤١/٧، ١١٤٢) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١٠٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٩٩.

(٣) الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٢/٧، ١١٤٣) والبديل الإسلامي للتأمين ص١٢٢،١٢٣.

(٤) انظر: التأمين للجمال ص٣٤، ط. دار الشروق، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٠٠.

٧ – عقد التأمين من عقود حُسْن النية:

يُعد عقد التأمين من عقود حسن النية، وليس المقصود بحسن النية هنا المعنى المألوف الوارد في الأحكام العامة للعقود، فإن كل العقود تعد من عقود حسن النية، وإنما المقصود أن تأثير حسن النية في عقود التأمين أكثر منه في العقود الأخرى، وسبب ذلك أن المؤمِّن لا يمكنه أن يحيط إحاطة كاملة بطبيعة الخطر المؤمَّن منه إلا عن طريق ما يُدلي به المستأمن من بيانات، فكان الواجب عليه أن يكون أميناً، وحَسَنَ النية في الإدلاء بهذه البيانات قبل العقد، وأما بعد العقد فيظهر أثر حُسن النية في وجوب التزام المستأمن بالعمل على توقي الكارثة، أو الحد من آثارها إذا وقعت[١]، كما يلتزم بإخطار المؤمِّن بأي مستجدات يكون من شأنها أن تزيد في احتمال وقوع الخطر، أو تزيد في درجة جسامته[٢].

ومتى ما أَخَلَّ المستأمن بما يقتضيه حُسن النية، فلم يُدْلِ بجميع البيانات اللازمة عن الخطر المؤمَّن منه، أو قصَّر في توقي وقوع الكارثة، أو الحدِّ من آثارها عند وقوعها، أو لم يُدْلِ بالمستجدات اللازمة، فإن جزاءه يكون بسقوط حقه في التأمين[٣].

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٣/٧) حاشية رقم (٢) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٠٠، ٤٠١.

(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص ٤٠٠.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٣/٧) حاشية رقم (١) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص١١٨، وأصول التأمين لأبي السعود ص٤٠١.

المطلب الثاني

أنواع التأمين والفروق بينها

المسألة الأولى: أنواع عقود التأمين:

تتنوع عقود التأمين بحسب الأخطار المؤمَّن منها، وبحسب الهيئات القائمة به إلى ما يلي:

الفرع الأول: أنواع عقود التأمين بحسب الأخطار المؤمَّن منها:

تتنوع عقود التأمين بهذا الاعتبار إلى تأمين بحري وتأمين جوي وتأمين بري.

أما التأمين البحري فهو يتعلق بتأمين السفن ذاتها أو البضائع التي تحمل عليها من أخطار النقل بطريق البحر، ولا يغطي أخطار الملاحة البحرية للأشخاص، ويُلحَق بذلك النقل عن طريق الأنهار، والمسمى بالتأمين النهري[١].

وأما التأمين الجوي فهو يتعلق بتأمين الطائرة أو حمولتها من أخطار النقل الجوي[٢]، ويُلحَق في كثير من أحكامه بالتأمين البري[٣].

وأما التأمين البري فهو تأمين من الأخطار التي لا يغطيها التأمين البحري ولا الجوي[٤].

وينقسم التأمين البري إلى قسمين رئيسين:

الأول: تأمين الأشخاص:

هذا القسم من التأمين يتعلق بشخص المستأمن، فيؤمن نفسه من الأخطار أو الوقائع التي تمس ذاته، كحياته أو سلامة بدنه أو صحته أو قدرته على العمل، أو زواجه أو حصول الولد له، وليس لهذا التأمين صفة تعويضية، بمعنى أنه عند وقوع الحادث المؤمَّن منه، يلتزم المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه للمستأمن، بغض النظر عن تحقق أضرار للمستأمن من جراء هذا الحادث، فلا يتقيد مبلغ التأمين بقيمة الضرر الذي أصاب المستأمن[٥] «وذلك أن

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٦/٧) وعقد التأمين للمهدي ص٧٧، ٧٨، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٢.

(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٢.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٦/٧) وعقد التأمين للمهدي ص٧٨.

(٤) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٧٨، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٢.

(٥) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٥٨/٧) وعقد التأمين للمهدي ص٦٠، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٧.

شخص الإنسان ليس محلاً للتقويم المالي، أو على الأقل يصعب إجراء ذلك التقويم، وعلاوة على ذلك فإنه عند حدوث بعض الوقائع لا محل للكلام عن حدوث ضرر كما في حالة الزواج أو الميلاد»[١].

ويتفرع هذا القسم إلى فروع كثيرة، أهمها ما يلي:

١- التأمين على الحياة: وهو: «عقد يتعهد بموجبه المؤمِّن في مقابل أقساط بأن يدفع لطالب التأمين أو لشخص ثالث مبلغاً من المال عند موت المؤمَّن على حياته، أو عند بقائه حياً بعد مدة معينة»[٢]ولهذا الفرع ثلاثة أغصان:

أ - التأمين لحال الوفاة: «وهو: عقد بموجبه يلتزم المؤمِّن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمَّن على حياته»[٣].

ولهذا التأمين ثلاث صور[٤]:

- **التأمين العمري** (التأمين لمدى الحياة): وهو: عقد بمقتضاه يدفع المؤمِّن للمستفيد مبلغ التأمين إذا توفي المؤمَّن على حياته، في أي وقت كانت الوفاة، وسُمي تأميناً عمرياً؛ لأنه يبقى طول عمر المؤمَّن على حياته، ولا يكون مبلغ التأمين مستحقاً للمستفيد إلا عند الوفاة، مهما طال العمر[٥].

- **التأمين المؤقت:** وفيه يدفع المؤمِّن للمستفيد مبلغ التأمين إذا مات المؤمَّن على حياته في أثناء مدة معينة، فإن لم يمت في أثنائها لم يستحق شيئاً، واستبقى المؤمِّن أقساط التأمين التي قبضها، فهو تأمين لا يبقى طوال عمر المؤمَّن على حياته، وإنما هو تأمين مؤقت بمدة معينة، متى ما انقضت قبل الموت انتهى التأمين[٦].

- **تأمين البقيا:** وفيه يدفع المؤمِّن للمستفيد مبلغ التأمين إذا بقي حياً بعد موت المؤمَّن

---

(١) أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٧.

(٢) الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٨٩/٧).

(٣) الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٩١/٧).

(٤) انظر هذه الصور في الوسيط في شرح القانون المدني (٧/ ١٣٩١-١٣٩٥) والتأمين لأحمد جاد ص٧٥، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٧.

(٥) انظر تفصيل الكلام على التأمين لمدى الحياة في مبادئ التأمين لعبد المطلب من ١٥٧- ١٦٤.

(٦) انظر تفصيل الكلام على التأمين المؤقت في مبادئ التأمين لعبد المطلب من ص١٤٥- ١٥٧.

على حياته، فإن مات المستفيد قبل موت المؤمَّن على حياته انتهى التأمين، وبرئت ذمة المؤمِّن من مبلغ التأمين، وسُمي بتأمين البقيا؛ لأن بقاء المستفيد حياً بعد موت المؤمَّن على حياته هو الذي يجعله مستحقاً لمبلغ التأمين.

ب – التأمين لحال البقاء (لحال الحياة): وهو عقد يلتزم فيه المؤمِّن بأن يدفع للمستأمن مبلغ التأمين إذا بقي حياً إلى وقت معين، فإن مات المستأمن قبل هذا الوقت انتهى التأمين، وبرئت ذمة المؤمِّن من مبلغ التأمين(١).

ج – التأمين المختلط: وهو عقد يلتزم فيه المؤمِّن بأن يدفع للمستفيد مبلغ التأمين عند وفاة المؤمَّن على حياته في أثناء مدة معينة، أو يدفعه للمؤمَّن على حياته إن بقي حياً عند انقضاء هذه المدة(٢)، فهو تأمين يجمع بين التأمين لحال الوفاة والتأمين لحال البقاء، كما يجمع بين مزايا هذين النوعين ويتجنب عيوبهما، ولهذا كان أكثر أنواع التأمين انتشاراً، وكان القسط فيه أعلى من القسط فيهما(٣).

٢ – التأمين من الإصابات الجسدية: وهو تأمين يتعلق بالحوادث التي تصيب المستأمن في بدنه، والتي تؤدي به إلى الموت أو العجز الدائم الكلي أو الجزئي، أو العجز المؤقت، ويُؤدَّى مبلغ التأمين للمستأمن نفسه، أو للمستفيد في حال وفاته، كما يقوم المؤمِّن بالإضافة إلى ذلك برد نفقات العلاج والأدوية كلها أو بعضها(٤).

ويُعدُّ التأمين من الإصابات تأميناً على الأشخاص فيما يتعلق بمبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمِّن للمستأمن عند وقوع الإصابة، وتأميناً من الأضرار فيما يتعلق بنفقات العلاج والأدوية، إلا أن العنصر الرئيس هو الأول، وأما التعويض عن نفقات العلاج فهو عنصر

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٩٥/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٧، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١٦٥، وما بعدها، وفيه تفصيل لهذا النوع من التأمين على الحياة.

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٩٩/٧) والتأمين لأحمد جاد ص٧٧، ٧٨، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٨.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٩٩/٧) ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١٧٦، وما بعدها، وفيه تفصيل لهذا النوع من التأمين على الحياة.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٧٩/٧) والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٦٢، ط. دار الشروق، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٨.

ثانوي، والغالب ألا يتعهد المؤمِّن إلا بدفع جزء من هذه النفقات[١].

٣ – التأمين من المرض: وهو تأمين يغطي عجز المستأمن عن العمل حالة مرضه، بحيث يَدفع له المؤمِّن مبلغ التأمين إذا أصابه المرض في أثناء مدة التأمين، كما يلتزم المؤمِّن بردِّ نفقات العلاج والأدوية للمستأمن[٢]، ويُعدُّ التأمين من المرض تأميناً من الأضرار فيما يخص نفقات العلاج والأدوية؛ لأن المؤمِّن يعوض المستأمن عما أصابه من خسارة مالية، وهذا هو العنصر الرئيس في تأمين المرض، كما يُعدُّ التأمين من المرض تأميناً على الأشخاص فيما يخص مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمِّن للمستأمن، إلا أنه يُعدُّ عنصراً ثانوياً في هذا التأمين[٣].

٤ – تأمين الزواج وتأمين الأولاد: وهو تأمين يغطي نفقات الزواج وولادة الطفل، حيث يدفع المؤمِّن مبلغاً معيناً للمستأمن إذا حصل الزواج أو الولادة لكل طفل في مدة معينة، فإذا مضت المدة المعينة من غير زواج ولا حصول ولد برئت ذمة المؤمِّن من مبلغ التأمين[٤]، ومنه أيضاً تأمين المهور، وهو تأمين الأب لمصلحة ابنه، بحيث يستحق مبلغ التأمين إذا بلغ سناً معينة، تكون غالباً هي سن الزواج، كي يتمكن من دفع هذا المبلغ مهراً لزوجته[٥].

الثاني من قسمي التأمين البري: تأمين الأضرار:

يغطي هذا التأمين الضرر الحادث للمستأمن في ماله لا في شخصه[٦]، فيعوضه عما يلحق ذمته المالية من جراء ذلك، ولا يُعوَّض المستأمنُ في هذا النوع من التأمين إلا إذا أصابه الضرر، فالتأمين من الأضرار له صفة تعويضية، على عكس تأمين الأشخاص، ويكون تعويضه بقدر الضرر الذي أصابه، فلا يُعطى أكثر من قيمة الضرر، وإلا كان مصدراً للإثراء[٧].

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٧٩/٧).

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٧٧/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٨.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٧٧/٧-١٣٨٠).

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٧٦/٧، ١٣٧٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٨.

(٥) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٨.

(٦) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٥١٩/٧).

(٧) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٦٢، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٤.

ويتفرع هذا القسم إلى فرعين:

١ – التأمين على الأشياء: وهو تأمين يغطي الخسائر المادية المتعلقة بذمة المستأمن، عند وقوع الضرر على شيء من أمواله بطريق مباشر، كالتأمين من الحريق، والسرقة ونحوهما[١].

٢ – التأمين من المسؤولية: وهو تأمين يُغطي مسؤولية المستأمن من رجوع المضرور عليه في الحادث الذي وقع بسببٍ من المستأمن، كتأمين المسؤولية عن حوادث السيارات، وتأمين المسؤولية عن الحريق، ونحوهما[٢]، «فالضرر المؤمَّن منه هنا ليس ضرراً يصيب المال بطريق مباشر، كما في التأمين على الأشياء، بل هو ضرر ينجم عن نشوء دَين في ذمة المؤمَّن له بسبب مسؤوليته»[٣].

الفرع الثاني: أنواع عقود التأمين بحسب الهيئات القائمة به[٤]:

النوع الأول: التأمين التجاري:

ويُطلق عليه التأمين بقسط ثابت؛ لأن أقساطه تكون ثابتة القيمة، غير قابلة للتغير كما في التأمين التعاوني، الذي تتغير فيه قيمة الأقساط بحسب زيادة التعويضات وقِلَّتِها، «وهو النوع السائد الآن الذي تنصرف إليه كلمة التأمين عند إطلاقها»[٥]وقد عُرِّف هذا النوع من من التأمين بعدة تعريفات[٦]، إلا أن أفضلها وأدقها وهو ما أخذ به كثير من فقهاء القانون[٧] القانون[٧] أن التأمين التجاري: «عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمَّن له نظير

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٢٠/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٤.

(٢) انظر الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٢٠/٧) وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٣٥-٣٧.

(٣) الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٢٠/٧).

(٤) وبعضهم يقول: حسب أنواع المزاولة، فيتنوع إلى تجاري وتعاوني واجتماعي. وبعضهم يقول: أقسام التأمين من حيث شكله، وهو الأساس الذي يقوم عليه. انظر: تصنيف وأنواع التأمين للقصري، ورقة عمل ضمن المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية ج١ ص١، ونظرية التأمين لمحمد زكي السيد ص ٤٤.

(٥) الغرر وأثره في العقود ص٦٣٩، والتأمين بين الحظر والإباحة لسعدي أبو جيب ص١٨.

(٦) انظر: هذه التعريفات في الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٤/٧) ونظام التأمين للزرقاء ص٢١، والتأمين لأحمد جاد ص١٣، وعقد التأمين للمهدي ص٢٩- ٣٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٥-٤٢، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٧١، وعقد التأمين لأحمد أبو السعود ص٩٩- ١٠٩.

(٧) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٠/٧) وعقد التأمين للمهدي ص٣٣، وأحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٢٠، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٨، وعقد التأمين لأحمد أبو السعود ص١٠٨، ١٠٩.

دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمِّن، تعهدٌ يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر، وإجراء المقاصة بينها، وفقاً لقوانين الإحصاء»[(١)].

النوع الثاني: التأمين التعاوني[(٢)]:

---

(١) أحكام التأمين في القانون والقضاء لشرف الدين ص٢٠، وانظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٠/٧، ١٠٩١) والتأمين للدسوقي ص١٦، وهذا تعريف الفرنسي هيمار.

(٢) ويُسمى هذا النوع من التأمين أيضاً بالتأمين التبادلي؛ لتبادل التأمين بين أفراده، فكل واحد منهم مؤمِّن ومستأمن في وقت واحد، كما يُسمى أيضاً بالتأمين بالاكتتاب؛ لأن ما يدفعه المستأمن يعد اشتراكاً متغيراً لا قسطاً ثابتاً. انظر: الإسلام والتأمين للفنجري ص٣٦. لكن لا يلزم من كون هذا التأمين تعاونياً أو تبادلياً أن يكون جائزاً في الشريعة الإسلامية؛ لاحتمال وجود بعض التعاملات المحرمة في هذا التأمين، كالتعامل مع المصارف الربوية بالإقراض أو الاقتراض، أو استثمار أموال التأمين بالطرق المحرمة كالاستثمار في السندات، وذلك أن مصطلح التأمين التعاوني أو التبادلي وإن كان ذا أهداف تعاونية إلا أنه مستمد من قوانين التأمين الوضعية، التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، فجواز التأمين التعاوني أو التبادلي عند القائلين به إنما هو بالنظر إلى ذات العقد، بغض النظر عن المعاملات الأخرى التي تتبعه، فإنها لابد أن تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا وُجد هذا النوع من التأمين في بلاد الغرب، وانتشر فيها خاصة في الدول الاسكندنافية، ومع هذا لا يجوز الحكم عليه بالجواز لمجرد كونه تأميناً تعاونياً أو تبادلياً، ما لم يُنظر في موافقة جميع معاملاته لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي ندوة التأمين التكافلي المنعقدة في الخرطوم عام ١٩٩٥م شاع استخدام مصطلح التأمين التكافلي على هذا النوع من التأمين، ويرى د. رياض الخليفي أن هذا المصطلح هو الأقرب إلى استمداد الفكرة من الشريعة الإسلامية، إلا أنه قال بعد ذلك: «إن مقتضى التأصيل الشرعي، واستقلالية التطبيق الإسلامي تقتضي أن يُستعمل مصطلح: التأمين التكافلي الإسلامي» فأضاف إليه كلمة (الإسلامي) بينما يرى د. حسين حامد حسان أن الأفضل استخدام مصطلح التأمين الإسلامي للتأمين المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ لأن التعاون والتكافل وإن كان من أهم أسس التأمين الإسلامي إلا أنه ليس هو الأساس الوحيد، فللتعاون والتكافل في الشريعة الإسلامية ضوابط لا يكون التأمين شرعياً إلا بها، وأقرب هذا المصطلحات للتأمين المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية هو مصطلح: التأمين الإسلامي، أو تضاف كلمة (الإسلامي) إلى المصطلحات الأخرى فيقال: التأمين التعاوني الإسلامي، أو التبادلي الإسلامي، أو التكافلي الإسلامي. انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد حسان ص٢،٣، والبديل الإسلامي للتأمين لجابر الشافعي ص٥٥، والتأمين التعاوني للقره داغي ص ١١، ١٢، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص٤ حاشية (١) وتقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية للجرف ص٢١، ٢٢، والتأمين الإسلامي لملحم وصباغ ص٣٩. أما د. فتحي لاشين فيُفضِّل استعمال مصطلح (التكافل) بدل (التأمين) لتمييز شركة التأمين الإسلامية عن شركة التأمين التجارية؛ ولما لكلمة التكافل من دلالة موحية بمعاني البر والتراحم والقربة والإيثار. انظر: الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١٠١. والأقرب أن تضاف كلمة (الإسلامي) إلى التأمين التعاوني أو التكافلي، وإلا فلا مشاحة في

ينقسم التأمين التعاوني إلى قسمين:

أ – التأمين التعاوني البسيط (البدائي): وهو «عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع؛ لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيّاً منهم عند تحقق الخطر المؤمَّن منه»[(١)].

وللتأمين التعاوني البسيط صورتان[(٢)]:

الأولى: التأمين التعاوني البسيط ذو الحصص، وفي هذه الصورة يقوم الأفراد الذين يتعرضون لخطر معين متشابه بالتعاون فيما بينهم على تحمُّل الخسارة المالية، التي تقع لأيٍ منهم خلال مدة الاتفاق، ولا يدفع العضو في هذا التأمين قسطاً مقدماً، إلا ما يلزم لتنظيم هذا التعاون من نفقات، تدفع على صورة اشتراك عضوية.

الثانية: التأمين التعاوني البسيط ذو الأقساط المقدمة، وفي هذه الصورة يقوم كل عضو بدفع قسط التأمين مقدماً عند الانضمام لهذا التأمين، وفي نهاية المدة المتفق عليها يُرَدُّ إلى كل عضو ما تبقى له من القسط المدفوع مقدماً إذا كان مجموع الأقساط أكثر من التعويضات، أو يُطلب منه مبلغ إضافي إذا لم تكفِ الأقساط المدفوعة مقدماً لتعويض المتضررين.

ب – التأمين التعاوني المطور (المركب): وهو «عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع؛ لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن، عند تحقق الخطر المؤمَّن منه، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم»[(٣)].

فهذا القسم من التأمين التعاوني هو تأمين تعاوني بسيط في أصله، تم تطويره بإدارة شركة متخصصة؛ نظراً لكثرة عدد المستأمنين، وتعدد الأخطار المؤمَّن منها، مقارنة بالتأمين التعاوني البسيط، وسُمي مركباً لتعدد العقود التي يتكون منها هذا التأمين وهي: التبرع والوكالة والمضاربة[(٤)].

الاصطلاح.

(١) التأمين الإسلامي لملحم ص٥٤، وانظر نحوه في نظام التأمين للزرقاء ص٤٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨٤.

(٢) انظر: الخطر والتأمين لسلامة عبد الله ص٥٤، ٥٥، والتأمين الإسلامي لملحم ص٥٥.

(٣) التأمين الإسلامي لملحم ص٧٣، وانظر: عقد التأمين التعاوني للمصاروة ص٨٣.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص٧٣.

الفروق بين التأمين التعاوني البسيط والمطور:

١- أن الذي يتولى إدارة التأمين في التأمين التعاوني البسيط هم المؤمِّنون أنفسهم، أو بعضهم، على سبيل التبرع، بخلاف التأمين التعاوني المطور فإنه يُدار من قبل هيئة مستقلة مقابل أجر مادي(١).

٢- أن الأخطار التي يغطيها التأمين التعاوني البسيط أخطار محدودة، تهدد فئة معينة من الناس، ولهذا أصبح قليل التطبيق في الواقع، بخلاف التأمين التعاوني المطور فإنه يعم جميع أنواع الأخطار، ولهذا فهو أكثر انتشاراً من البسيط(٢).

٣- أن عقود التأمين التعاوني البسيط عقود جماعية تضامنية، بخلاف التأمين التعاوني المطور فعقوده فردية مع كل مستأمن على حدة(٣).

٤- أن عدد الأعضاء في التأمين التعاوني البسيط يكون قليلاً؛ لانتمائهم إلى رابطة خاصة، كالقرابة أو الحرفة، بخلاف التأمين التعاوني المطور فإنه يضم عدداً كبيراً من الأعضاء، من غير رابطة خاصة فيما بينهم(٤).

٥- أن ظهور التبرع في الاشتراك الذي يدفعه المستأمن في التأمين التعاوني البسيط أوضح من ظهور التبرع في الاشتراك الذي يدفعه المستأمن في التأمين التعاوني المطور، ولهذا لم يُسلِّم بعض الباحثين بأن ما يدفعه المستأمن من الاشتراك في التأمين التعاوني المطور يُعد تبرعاً(٥).

٦- أن التأمين التعاوني البسيط لا يُعلم خلاف بين الفقهاء المعاصرين في جوازه، بخلاف التأمين التعاوني المطور فإنه مختلَف فيه.

٧- أن التأمين التعاوني البسيط لا يهدف إلى الربح لا أصالة ولا تبعاً، بخلاف التأمين التعاوني المطور فإن الربح فيه يُقصد تبعاً لا أصالة(٦) .

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه ص٢٧٦، والتأمين الإسلامي لملحم ص٦٣، ٨٨.

(٢) انظر: التأمين وأحكامه ص٢٧٧، والتأمين الإسلامي لملحم ص٦٤، ٨٩.

(٣) انظر: التأمين وأحكامه ص٢٦٧.

(٤) انظر: التأمين وأحكامه ص٢٧٧، والتأمين الإسلامي لملحم ص٨٩.

(٥) وسيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة – إن شاء الله تعالى – ص١٧١.

(٦) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص٦٤، ٨٨.

النوع الثالث: التأمين الاجتماعي:

يمكن تعريف التأمين الاجتماعي: بأنه تأمين إجباري في الغالب، تقوم به الدولة، أو تُشرف عليه، بغير قصد الربح، يُموِّله المستأمن والدولة وصاحب العمل، أو بعضهم، يحصل فيه المستحِق على تعويض عند تعرضه لأخطار معينة(١).

ولهذا النوع من التأمين شقان أساسيان هما:

١- معاشات التقاعد: ويُراد به نظام تأميني تفرضه الدولة على جميع الموظفين السعوديين العاملين في الجهات الحكومية؛ لتأمينهم ومن يعولون تجاه الحاجات الاقتصادية التي تنشأ عن فقد الموظف دخله من وظيفته؛ بسبب انتهاء خدمته(٢).

٢- التأمينات الاجتماعية (التأمينات العمالية): ويُراد به النظام التأميني الذي تفرضه الدولة على جميع العمال من الأخطار المهنية، دون تفريق بين الجنس أو الجنسية أو السن، وكذلك يشمل هذا النوع من التأمين تأمين المعاشات لجميع العمال السعوديين دون تفريق في الجنس(٣).

والفرق بين هذين الشقين من التأمين الاجتماعي:

١- أنه في معاشات التقاعد يُقتطع من راتب الموظف المنتفع بهذا النظام نسبة ٩% لصندوق التقاعد، كما تؤدي وزارة المالية أو الهيئة العامة(٤) حصة مماثلة لما يؤديه الموظف(٥)، الموظف(٥)، أما في التأمينات الاجتماعية فيكون الاشتراك في فرع المعاشات للعمال الخاضعين

---

(١) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٥٩، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٨٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨١.

(٢) انظر: نظام التقاعد المدني في المملكة العربية السعودية، الصادر سنة ١٣٩٣هـ، المادة الثانية، ومذكرته الإيضاحية، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٥١٦/٤) والتأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٧.

(٣) انظر: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، الصادر سنة ١٤٢١هـ، المادة الرابعة.

(٤) الهيئة العامة: هي كل شخص إداري له ذمة مالية مستقلة، ويشمل هذا اللفظ فيما يشمله المؤسسات العامة والبلديات وأي مؤسسة يَنصُّ نظامها على خضوع منسوبيها لنظام التقاعد المدني. انظر: نظام التقاعد المدني في المملكة العربية السعودية، الصادر سنة ١٣٩٣هـ، المادة الأولى.

(٥) انظر: المرجع السابق، المادة الثالثة عشرة.

الخاضعين لهذا النظام بنسبة ٩% من راتب العامل، ويؤدي صاحب العمل مثلها[١]، أي إن الدولة لا تدفع شيئاً من الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.

٢- في معاشات التقاعد يتم تأمين الموظفين الحكوميين المعينين على وظائف دائمة، ولا يستفيد منه الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة، وكذلك لا يستفيد منه الموظفون غير السعوديين، أما في التأمينات الاجتماعية فيتم تأمين جميع العمال، بغض النظر عن جنسياتهم، وفقاً لشروط واعتبارات حددها النظام، إلا أن تأمين المعاش لا يشمل غير السعوديين في نظام التأمينات الاجتماعية[٢].

٣- أن جهة الإشراف فيهما تختلف، فالتأمينات الاجتماعية تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أما معاشات التقاعد فهي تحت إشراف وزارة المالية[٣].

المسألة الثانية: الفروق بين أنواع التأمين:

الفرع الأول: الفروق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني:

١- أن المقصود الرئيس من التأمين التجاري هو تحقيق أكبر قدر من الربح، ولهذا يُزاد في القسط بمقدار الربح المراد تحقيقه، وتحقيق الأمان للمستأمنين - إن كان مقصوداً فيه - فهو يُقصد تبعاً لا أصالة، أما التأمين التعاوني فالمقصود الرئيس منه التعاون بين المشتركين، والتكافل فيما بينهم على تحمل الأضرار التي تلحق ببعضهم، بأقل تكلفة ممكنة، وليس الربح مقصوداً فيه، ولهذا لا يكون للمشتركين فيه رأس مال، وما يحصل فيه من ربح فهو مقصود تبعاً لا أصالة[٤].

٢- أن ما تجمعه الشركة من أقساط في التأمين التجاري يدخل في ملكها، وتتصرف فيه تصرف المالك، وما يَفيض منه بعد دفع التعويضات والنفقات الأخرى يكون ربحاً

---

(١) انظر: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٤٢١هـ، المادة الثامنة عشرة، ص١٦.

(٢) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٨.

(٣) انظر: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٤٢١هـ، المادة السادسة عشرة، ص١٥، ونظام التقاعد المدني في المملكة العربية السعودية، الصادر سنة ١٣٩٣هـ، المادة الثالثة، والتأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٨.

(٤) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٩/٧- ١١٠٠) وعقود التأمين لبلتاجي ص٤١- ٤٢، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٣١٠، والتأمين وأحكامه ص٨٦، والتأمين الإسلامي لملحم ص١١٥- ١١٦.

للشركة، أما في التأمين التعاوني فإن ما تجمعه الشركة من الاشتراكات لا يدخل في ملكها، وإنما يكون له حساب خاص يُسمى حساب المشتركين، منفصل تماماً عن حساب المؤسسين، وما يَفيض منه يعود على المشتركين[١].

٣- أن العائد من استثمار مجموع الأقساط في التأمين التعاوني يوضع في حساب المشتركين، بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب، أما في التأمين التجاري فتكون عوائد استثمار مجموع الأقساط ملكاً للشركة[٢].

٤- أن الأقساط التي يدفعها المستأمن في التأمين التجاري تكون أقساطاً ثابتة لا تتغير، ولهذا يُطلق عليه التأمين بقسط ثابت، أما في التأمين التعاوني فتكون الأقساط قابلة للتغير بحسب زيادة التعويضات ونقصانها؛ لقيامه على التعاون والتكافل بين أفراده، ولهذا فيُطلق عليه التأمين بالأقساط غير الثابتة[٣].

٥- اجتماع صفة المؤمِّن والمستأمن في كل مشترك في التأمين التعاوني، «فهو مؤمِّن لغيره من خلال مالِهِ الذي ساهم بدفعه، بسبب اشتراكه في التأمين، فالمال الذي يُدفع منه التعويض له فيه صفة الشريك والمساهم، وهو مؤمَّن له؛ لأنه باشتراكه بالتأمين أخذ صفة المستفيد، فاكتسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي تلحق به، إذا ما ألَمَّ به الخطر المؤمن منه»[٤] أما في التأمين التجاري فكلٌ من المؤمِّن والمستأمن يُعد طرفاً مستقلاً

---

(١) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص١٥١، والتأمين الإسلامي لملحم ص١١٥.

(٢) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٢١.

(٣) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٩/٧، ١١٠٠) والتأمين لأحمد جاد ص١٤، وعقد التأمين للمهدي ص٥٦- ٥٨، والتأمين التجاري للجمال ص٢٥٤، ٢٥٥، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٥١. إلا أن هيئات التأمين التعاوني قد وجدت أن تعرُّض الأعضاء فيها للمسؤولية التضامنية قد يؤدي إلى الإحجام عن الدخول في عضويتها، فعملت على التخفيف من هذه المسؤولية، وذلك باتخاذ احتياطي لمواجهة الطوارئ، عن طريق استثمار رؤوس الأموال المجمعة لديها في السنوات التي لم يتحقق في خلالها إلا القليل من المخاطر المؤمَّن منها، وهذا الاحتياطي يمكنها من عدم مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية، فيكتفى منهم بدفع الحد الأدنى للاشتراك، وعندئذٍ يمكن القول بأن التأمين التعاوني قد تحول إلى تأمين ذي قسط ثابت. انظر: التأمين التجاري للجمال ص٢٥٦، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٥١.

(٤) التأمين الإسلامي لملحم ص٦٣.

عن الآخر[١].

٦- أن شركة التأمين التعاوني تعد وسيطاً فعلياً بين المستأمنين، فالعلاقة بينها وبين المستأمنين علاقة وساطة حقيقية، ويدها على الاشتراكات يد أمانة، أما شركة التأمين التجاري فالعلاقة بينها وبين المستأمنين علاقة ضمان، وليست علاقة وساطة حقيقية؛ لأنها تعد طرفاً أصيلاً في العقد، لا نائباً عن بقية الأعضاء[٢].

٧- في التأمين التجاري لا تستطيع الشركة أن تعوض المستأمن إذا أصبحت تعويضات الأخطار الواقعة أكبر من النسبة التي قدرتها الشركة لنفسها، مما يجعل التزام الشركة بتعويض محدد سلفاً في العقد التزاماً غير صادق، أما في التأمين التعاوني فإن الشركة لا تلتزم للمستأمن بتعويض محدد عند وقوع الخطر، وإنما ينتظر المستأمن تعويضه بحسب المتاح في صندوق التأمين، وبحسب قدرة المشتركين على التعويض[٣].

٨- أن عقد التأمين التجاري يعد من عقود المعاوضات، تلتزم فيه الشركة بالتعويض مقابل ما تأخذه من الأقساط، فيدخله حينئذٍ الربا والغرر، أما عقد التأمين التعاوني فهو من عقود التبرعات عند أكثر المعاصرين، فلا يدخله حينئذٍ الربا ولا الغرر[٤].

٩- أن المستأمن في التأمين التعاوني يبذل وسعه لنجاح هذا التأمين، فيُستبعَد أن ينضم إليه المتآمرون ومفتعلو الحوادث[٥]، وذلك أن المستأمن يُفترض فيه أن يكون حريصاً على درء الأخطار؛ لأن زيادة التعويضات تؤثر في حصوله على الفائض التأميني، فضلاً عن كونه متضامناً مع باقي المستأمنين في ترميم آثار الحوادث، أما في التأمين التجاري فالمستأمن لا يوجد عنده هذا الدافع الذي يقلل من وقوع الحوادث[٦].

١٠- أن الغرر في التأمين التجاري يعد أصلاً فيه، لأن الشركة قائمة في كسبها على

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٩٩/٧) والتأمين لأحمد جاد ص١٤، وعقود التأمين لبلتاجي ص٤٢، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٥٠، والتأمين الإسلامي لملحم ص١١٥.

(٢) انظر: وقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٣.

(٣) انظر: وقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٤.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١١٧، والتأمين التعاوني للقره داغي ص٢٠، والتأمين التكافلي من خلال الوقف للشبيلي ص٦.

(٥) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص١٥٩، ط. دار الشروق.

(٦) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٢٢.

الحوادث التي لم تقع، بينما الغرر في التأمين التعاوني إضافي تبعي[١]؛ لأن الشركة تحصل على كسبها من الأجرة المتفق عليها، ونسبتها المحددة من الأرباح، وأما كسبها من الحوادث التي لم تقع فهو تبعي لا أصلي، لأنه كلما زادت أموال صندوق المشتركين زاد ما تستحقه الشركة من عوض.

الفرع الثاني: الفروق بين التأمين التجاري والتأمين الاجتماعي:

١- أن المؤمِّن في التأمين الاجتماعي هو الدولة، أو مؤسسات تُشرف عليها الدولة، أما في التأمين التجاري فيكون المؤمِّن شركات المساهمة[٢].

٢- أن التأمين التجاري مقصوده الأول هو الحصول على الربح، أما التأمين الاجتماعي فلا تقصد الهيئات القائمة به تحقيق الربح من ورائه، وهذا الفرق هو أهم ما يميز التأمين الاجتماعي من التأمين التجاري[٣].

٣- أن التأمين الاجتماعي خاص بتأمين الذين يتكسبون من عملهم كالعمال والموظفين[٤]، أما التأمين التجاري فيمكن أن يستفيد منه العمال والموظفون وغيرهم، فهو أعم من هذه الجهة.

٤- أن التأمين الاجتماعي يغطي الأخطار المتعلقة بالنواحي الاجتماعية كالشيخوخة والعجز عن العمل ونحوهما، أما التأمين التجاري فيغطي جميع الأخطار التي يمكن التأمين منها، فهو أشمل من الأول في أنواع الأخطار التي يغطيها[٥].

٥- أن التأمين الاجتماعي يعد إلزامياً من قبل الدولة، بخلاف التأمين التجاري فإنه اختياري[٦].

ونُوقش هذا الفرق بعدم التسليم بأن كل أنواع التأمين التجاري اختيارية، فقد وُجد

---

(١) انظر: التأمين التعاوني لابن بيه ص٤٤٨، ضمن كتابه مقاصد المعاملات.

(٢) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٨٦، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني لعبد الباري مشعل ص٥.

(٣) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٦٠، والتأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧١، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨٦.

(٤) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٧٨، والتأمين التجاري للجمال ص٢٥٧، والتأمين للدسوقي ص٢٠.

(٥) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩٤.

(٦) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٣، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٨٩، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧٣، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨٦، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني لعبد الباري مشعل ص٥.

منها ما هو إلزامي، كالتأمين الإلزامي من حوادث السيارات[١]، كما لا يُسلَّم بأن التأمين الاجتماعي يكون إلزامياً دائماً، فإن بعض الدول تجعله اختيارياً لبعض الفئات كأصحاب المهن الحرة[٢]، كما يوجد من أنواعه ما هو اختياري ، كالتقاعد التكميلي[٣]، لكن لو قيل: إن هذا الفرق فرق أغلبي لكان صحيحاً؛ لأن الغالب على التأمين التجاري أن يكون اختيارياً، كما أن الغالب على التأمين الاجتماعي كونه إلزامياً[٤].

٦- أن تحديد المستفيد من التأمين الاجتماعي يرجع إلى النظام، أما في التأمين التجاري فالذي يحدد المستفيد من التأمين هو المستأمن إذا كان تأمينه لمصلحة طرف آخر[٥].

٧- أن الأقساط في التأمين التجاري تكون عالية القيمة، ويتحمل المستأمن وحده دفع القسط كاملاً، أما الأقساط (الاشتراكات) في التأمين الاجتماعي فهي منخفضة القيمة، ولا يتحمل المستفيد دفع القسط وحده، بل تساهم الدولة أو رب العمل بجزء منه[٦].

٨- أن تحديد القسط في التأمين التجاري يكون بناءً على درجة احتمال تحقق الخطر وقيمته، أما في التأمين الاجتماعي فتكون الأقساط (الاشتراكات) متساوية لجميع الأشخاص المعرضين للخطر، رغم اختلاف درجة وكثافة الخطر لكل منهم، وذلك أن التأمين الاجتماعي له غاية اجتماعية، تقتضي أن يساهم من يتعرض لخطر أقل احتمالاً في تغطية الخطر الأكبر احتمالاً، كما يساهم من يتعرض لخطر أقل قيمة في تغطية الخطر الأكبر

---

(١) انظر: التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٤٧، ط. دار الشروق، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧٣.

(٢) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٦٠، وقد نصَّت الفقرة (٤) من المادة الرابعة من نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودي على أنه «يطبق فرع المعاشات بصورة اختيارية على المواطنين السعوديين المشتغلين بالمهن الحرة، أو الذين يزاولون لحساب أنفسهم، أو بالمشاركة مع غيرهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو في مجال الخدمات، وعلى الحرفيين، وعلى السعوديين الذين يعملون خارج المملكة، دون أن يكونوا مرتبطين بعلاقة عمل مع صاحب عمل مقره الرئيس داخل المملكة . . . »

(٣) سيأتي التعريف به وبيان حكمه – إن شاء الله تعالى – في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٤) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٧٩.

(٥) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٣.

(٦) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٧٩، والتأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٥، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩٢، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٩٧.

قيمة[١].

٩- أن مبلغ التأمين في التأمين التجاري يتأثر بالخطر وقسط التأمين، فجسامة الخطر تحدد قسط التأمين، وهذا القسط يُحدَّد على ضوئه مبلغ التأمين، أما في التأمين الاجتماعي فإن مبلغ التأمين (التعويض) لا يتأثر بالخطر والقسط (الاشتراك)، وإنما يتحدد بحسب الدخل المتحصل عليه؛ لقيام هذا التأمين على التضامن والتكافل بين أفراده[٢].

١٠- في التأمين التجاري يَستحق من يدفع الأقساط التعويضَ عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، أما في التأمين الاجتماعي فليس كل ممول فيه (وهو من يدفع الأقساط أو بعضها) يحصل على معاوضة، فالدولة وأصحاب العمل لا يحصلون على عوض عما دفعوه، كما أن المستأمن مع كونه يشارك في دفع القسط لا يتحتم حصوله على التعويض عند وقوع الخطر، كما إذا توفي عن غير قريب، أو عن أولاد مكتسبين، وليس له زوجة، فإنه لا يكون هناك عوض في مثل هذه الحالة[٣].

١١- أن التأمين التجاري يعتبر من الناحية القانونية عقداً من العقود المالية، أما التأمين الاجتماعي فلا يعد في القانون عقداً «لأن دائرة العقود هي الاتفاقات التي تقع في نطاق القانون الخاص، وفي دائرة المعاملات المالية، وهذه أساسها تراضي الطرفين على إنشائها، وقد يتبعه التوقيع على العقد . . . وهذا ما لا نجده في التأمين الاجتماعي، حيث لا توجد عقود بين المؤمَّن عليهم وبين جهة التطبيق، فالقانون هو الذي ينشئ هذا النظام، ويُطبَّق على المؤمَّن عليهم، وعلى مموليه بقوة القانون، لا بإرادة الأفراد، ومصدر الالتزام هو القانون الذي أنشأه»[٤].

قال د. محمد السيد الدسوقي: «والتأمين الاجتماعي ليس عقداً يُبرَم مثل عقد التأمين الفردي، ولذلك لا يخضع للقواعد الخاصة بعقد التأمين في القانون المدني، إنه نظام تفرضه

---

(١) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص١٧٥.

(٢) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩١، وأصول التأمين لأبي السعود ص ١٧٥، ١٧٦، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني لعبد الباري مشعل ص٥.

(٣) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٧١، ٦١.

(٤) التأمين الاجتماعي للمحمود ص٧٠،٧١، وانظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٢، ١٠٣، ١٣٥، وعقد التأمين للاشين ص١٣.

الدولة، وتَسُن له القوانين، وتقوم به بواسطة هيئة خاصة»[١].

ومما يؤيد أن التأمين الاجتماعي لا يعد عقداً أن غالب التعريفات التي وقفت عليها للتأمين الاجتماعي لم أجد في شيء منها وصفاً لهذا التأمين بأنه عقد[٢]، بل يصفونه بأنه نظام أو قانون، بخلاف النوعين الآخرين للتأمين، وهما التأمين التجاري والتعاوني فقد وُصفا بأنهما من العقود المالية.

ونُوقش هذا الفرق بعدم التسليم به، فالتأمين الاجتماعي يعد عقداً؛ لأن التزام صاحب العمل والعامل بالاشتراك في التأمين الاجتماعي يعد التزاماً عقدياً متولداً عن عقد العمل المبرم بينهما، وهو وإن كان مفروضاً بقوة القانون فإن الاشتراك في التأمين الاجتماعي أثر متولد عن عقد العمل، بمثابة القبول بشروط ذلك العقد، والالتزامات المترتبة عليه، ومن بينها الانضمام إلى التأمين الاجتماعي[٣].

١٢- إذا توقف المستأمن في التأمين التجاري عن دفع الأقساط المتفق عليها كان من حق المؤمِّن فسخ العقد، أو الامتناع من دفع التعويضات المستحقة عند وقوع الخطر، أما في التأمين الاجتماعي فإن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ملزمة بتأدية حقوق العمال الذين يشملهم النظام، بصرف النظر عن تقصير صاحب العمل في دفع الاشتراكات الواجبة عليه؛ لأنه لا يجوز أن يكون تقصير صاحب العمل ومخالفته للنظام سبباً في منع حقوق من يعمل لديه[٤].

١٣- في التأمين الاجتماعي تكفل التأمينات الاجتماعية للمشمولين بأحكامها بعض المزايا والمنافع للمستأمن أو ذويه بشروط معينة، مما يميزه عن التأمين التجاري الذي لا توجد فيه هذه المزايا والمنافع[٥].

١٤- أن التأمين التجاري يُعتنى فيه بالأسس الفنية، وقوانين الإحصاء، فيُجرِي المؤمِّن

---

(١) التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه ص١٩، ٢٠.

(٢) انظر هذه التعريفات في التأمين الاجتماعي للمحمود ص٥٦- ٥٩، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٧٩- ٤٨٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨١.

(٣) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في التأمين الاجتماعي، د. محمد الجرف، بحث منشور بالمجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد (٢١) ص٤٧٢.

(٤) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٤، ١٠٥.

(٥) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٠.

المقاصة بين الأخطار المختلفة، حتى لا تلحقه الخسارة في ذمته، أما التأمين الاجتماعي فإنه لا يقوم على هذا الجانب الفني، وإنما هدفه حماية مصلحة العمال والموظفين، وتأمينهم من المخاطر، ومتى ما زادت التعويضات والأعباء المالية فتتحملها الدولة[١].

الفرع الثالث: الفروق بين التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي:

يتفق التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي في أن كلاً منهما يُقصد منه التعاون والتضامن بين أعضائه؛ لترميم آثار الأخطار التي تصيب أياً منهم[٢]، كما أن القسط (الاشتراك) فيهما أقل منه في التأمين التجاري، إلا أنهما يختلفان فيما يلي:

١- أن التأمين الاجتماعي نظام قانوني، أما التأمين التعاوني فهو عقد مالي، يعد من العقود المالية بين الأفراد[٣].

وقد تقدم قريباً مناقشة هذا الفرق[٤].

٢- أن التأمين الاجتماعي إجباري في غالب أحواله، أما التأمين التعاوني فهو اختياري في غالب أحواله[٥].

٣- الممول للتأمين الاجتماعي لا يقتصر على المستأمنين فحسب، بل تساهم فيه الدولة وأرباب العمل أيضاً، أما التأمين التعاوني فإنه يمول من قبل أعضائه المشتركين فيه فقط[٦].

٤- أن المؤمِّن في التأمين الاجتماعي هو الدولة، أو مؤسسات تُشرف عليها الدولة، أما في التأمين التعاوني فيكون المؤمِّن الجمعيات التعاونية أو شركات التأمين التعاونية.

٥- أن التأمين الاجتماعي يُغطي الأخطار المتعلقة بالنواحي الاجتماعية[٧] كالشيخوخة كالشيخوخة والعجز عن العمل ونحوهما، أما التأمين التعاوني فيغطي أنواعاً كثيرة من الأخطار، فهو أشمل من الأول في أنواع الأخطار التي يغطيها.

٦- أن التأمين الاجتماعي يُعدُّ نظاماً مُلزِماً لأطرافه، فالمموِّلون مُلزَمون بدفع ما يخصهم

---

(١) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٨٠، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠.

(٢) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ٧٧.

(٣) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٧٨.

(٤) ص٨١.

(٥) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٧٨.

(٦) انظر: التأمين التجاري للجمال ص٢٥٧، والتأمين الاجتماعي للمحمود ص٧٨.

(٧) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩٤ .

من الاشتراكات، وجهة التطبيق ملزمة بأداء المستحقات لمن يشملهم النظام[١]، أما في التأمين التعاوني فإن الشركة لا تلتزم للمستأمن بتعويض محدد عند وقوع الخطر، وإنما ينتظر المستأمن تعويضه بحسب المتاح في صندوق التأمين، وبحسب قدرة المشتركين على التعويض[٢].

٧- أن التأمين الاجتماعي خاص بتأمين الذين يتكسبون من عملهم كالعمال والموظفين[٣]، أما التأمين التعاوني فيمكن أن يستفيد منه العمال والموظفون وغيرهم، فهو أعم أعم من هذه الجهة.

٨- أن الاشتراكات في التأمين الاجتماعي لا يتحملها المستفيد وحده، بل تساهم الدولة أو رب العمل بجزء منها[٤]، أما الاشتراكات في التأمين التعاوني فيتحملها المستأمن وحده.

(١) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٧١.

(٢) انظر: وقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٤.

(٣) انظر: التأمين التجاري للجمال ص٢٥٧.

(٤) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٥، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩٢، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٩٧.

المبحث الثالث

حكـــم التـــأمـــين

تقدم في المبحث السابق أن التأمين يتنوع باعتبار الهيئات القائمة به إلى ثلاثة أنواع: تأمين تجاري وتأمين تعاوني وتأمين اجتماعي، ولبيان الحكم الشرعي لكل نوع فسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول

حكم التأمين التجاري

المسألة الأولى: حكم التأمين التجاري من حيث الأصل:

تحرير محل النزاع:

يمكن تحرير محل النزاع في حكم التأمين التجاري فيما يلي:

١- لا يُعرف وجود خلاف بين الفقهاء في جواز التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يهدف إلى التعاون والتضامن بين الناس بتحمل الخسارة التي تقع على بعضهم، عن طريق الاشتراك في تفتيت الأخطار، وتوزيع ضمانها على عدد كبير من المشتركين؛ لكون التأمين بهذا المعنى يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتدل عليه كثير من النصوص الشرعية، إلا أن هذا الأمر لا يجوز تحقيقه إلا بوسيلة مشروعة، وهذه الوسيلة هي محل النزاع في بعض صورها[١].

٢- أن البحث في حكم التأمين التجاري يتجه إلى ذات العقد، بغض النظر عما يقترن به من شروط أو معاملات أخرى قد تكون مؤثرة في حكمه[٢].

وبناءً على ما تقدم فيكون محل النزاع في حكم التأمين التجاري باعتباره عقداً لا نظاماً، مجرداً عما يؤثر في حكمه من شروط أو معاملات أخرى.

وقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٦، ١٧، ٤٤، وعقد التأمين للزعبي ص٢٠٨، وعقد التأمين للنجار ص٧، والتأمين التعاوني للقره داغي ص٧، ٨، والتعليق على بحث التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي لمحمد الزحيلي ص٤.

(٢) انظر: التأمين للخفيف ص١٥٧.

القول الأول: تحريم التأمين التجاري، وهو قول أكثر العلماء، منهم ابن عـــابـــدين[١]، ومحمد بخيت المطيعي[٢]، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ[٣]، وهيئة كبار العلمـــاء بالمملكة العربيـــة السعودية بالأكثرية[٤]، والمجمع الفقهي الإسلامي بالأكثرية[٥]، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي[٦]، واللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية[٧]، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا[٨]، والمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[٩]، وكثير من الفقهاء[١٠].

---

(١) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢٨١/٦) ومجموعة رسائل ابن عابدين (١٧٥/٢، ١٧٦) والتأمين الذي حرَّمه ابن عابدين هو التأمين البحري، ومنهجه في الحكم عليه يؤدي إلى تحريمه لأنواع التأمين الأخرى. انظر: أحكام التأمين للعطار ص١٩٨.

(٢) انظر فتواه في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٣٢٥/١٠، ٣٢٦) نقلاً عن فتاوى دار الإفتاء المصرية برقم (٢٦٣٤) ونسبه له الزرقاء في نظام التأمين ص٢٧، ٢٨، حاشية رقم (١) والجمَّال في التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون ص١٩٩، وذكر الزرقاء أن له رسالة في هذا الموضوع طبعت سنة ١٣٢٤هـــ.

(٣) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٣٥/٧).

ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ هو: محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، الشيخ العلامة مفتي البلاد السعودية في زمانه، ورئيس قضاتها، ومرجع شؤونها الدينية، ولد في الرياض سنة ١٣١١هـــ، ونشأ في طلب العلم منذ صغره، وفقد بصره في الرابعة عشرة من عمره، فلم يثنه ذلك عن الجد والتحصيل، جمعت فتاواه ورسائله في ثلاثة عشر مجلداً، توفي في الرياض سنة ١٣٨٩هـــ. انظر: الأعلام (٣٠٦/٥، ٣٠٧) وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٢٤٢/١- ٢٦٣).

(٤) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٣٠٧/٤- ٣١٥).

(٥) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة ص٣١، وقد ذكر الشيخ مصطفى الزرقاء في مخالفته لقرار المجمع الفقهي أنه لم يجتمع في تلك الدورة إلا نصف الأعضاء. انظر: قرارات المجمع الفقهي ص٤٢.

(٦) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد الثاني (٧٣١/٢).

(٧) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٤٦/١٥).

(٨) انظر: كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص٨٨، المنشور بموقع المجمع.

(٩) انظر: المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص٤٣٦.

(١٠) منهم الشيخ محمد رشيد رضا كما في فتاواه (١٦٤٠/٤، ١٦٤١) و (٩٦٣/٣) والشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان (٣٥٦/٦) والشيخ عبد الله بن حميد كما في الفتاوى والدروس في المسجد الحرام ص٧٢٤، والشيخ محمد أبو زهرة كما في فتاواه ص ٤١٧، والشيخ عبد الله القلقيلي مفتي الأردن سابقاً، في بحثه عقد التأمين ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي ص ٤٢٠، والشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع (٢٤٩/١٣، ٢٩٠) وذكر العطار في أحكام التأمين ص١٩٨ جملة من العلماء الذين يحرمون التأمين التجاري، ثم

القول الثاني: جواز التأمين التجاري، وهو قول مصطفى الزرقاء[١]، وعلي الخفيف[٢]، وعبد الوهاب خلاف[٣]،

قال: «ولم يرو عن أحد شيوخ الأزهر أنه أباح عقد التأمين حتى الآن» يعني حتى عام ١٩٧٤م، وقال د. محمد رامز العزيزي في رسالة بيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري ص١٤: «ولم يرو عن أحد من شيوخ الأزهر السابقين أنه أباح التأمين التجاري ، كما لم يرو عن أحد من المفتين للديار المصرية إلى أواخر الثمانينيات أنه أفتى بحل هذا العقد» وممن يرى التحريم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز كما في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣١٤/١٩، ٣١٥) ، والشيخ محمد بن صالح العثيمين كما في مجموع فتاواه (٤٢١/٢٩) والشيخ عبد الله بن جبرين كما في فتاوى إسلامية (٥/٣) ود. الصديق الضرير في الغرر وأثره في العقود ص٦٥٦.

(١) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٨، ١٥، ٢٩. بل إنه ذهب إلى أبعد من مجرد الجواز، فيرى أن أدلة الشريعة ومقاصدها العامة تدل على حسن استحداث هذا العقد، كما في ص٨ من كتابه المذكور، كما يرى أيضاً وجوب التأمين التجاري في بعض الأحوال. انظر: ص١٧٩- ١٨١ منه، وفتاوى الزرقا ص٤١٥.

ومصطفى الزرقاء هو: مصطفى بن الشيخ أحمد بن محمد بن عثمان بن الحاج محمد بن عبد القادر الزرقاء، الفقيه الأصولي الأديب، ولد سنة ١٣٢٢هـ، وأخذ العلم عن والده وغيره من العلماء، وتدرج في الدراسة النظامية حتى حصل على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق بالقاهرة، حصل على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية سنة ١٤٠٤هـ، من مؤلفاته: الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، وشرح القانون المدني السوري، وأحكام الأوقاف، توفي سنة ١٤٢٠هـ. انظر: ترجمته في مقدمة فتاوى مصطفى الزرقاء ص٢١، والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (٣٦٤/٥).

(٢) انظر: التأمين للخفيف، بحث منشور بمجلة الأزهر، السنة السابعة والثلاثون، المحرم ١٣٨٥هـ (٥٤٥/١) إلا أن محمداً السنهوري قد ذكر في بحثه الذي بعنوان (التأمينات) أن الشيخ علياً الخفيف قد أخبره قبل انعقاد ندوة الجامعة الليبية سنة ١٣٩٢هـ بزمن ليس بالقصير أنه أصبح يميل إلى عدم جواز عقد التأمين على الحياة. نقلاً من نظرية التأمين للدكتور محمد زكي السيد ص ٩ الحاشية، كما ذكر د. محمد الجرف أن الشيخ علياً الخفيف قد تراجع عن القول بإباحة عقود التأمين على الأشياء. انظر: تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التأمين ص٢٧.

وعلي الخفيف هو: علي بن محمد الخفيف العالم القاضي اللغوي، ولد سنة١٣٠٩هـ بمصر، التحق بالأزهر، ودرَّس فيه ثلاث سنوات، ثم عين قاضياً بالمحاكم الشرعية، ثم أستاذاً للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان عضواً بمجمع البحوث الإسلامية، وعضواً بمجمع اللغة العربية، من مؤلفاته: أحكام الوصية، والشركات في الفقه الإسلامي، وأحكام المعاملات الشرعية، توفي سنة ١٣٩٨هـ. انظر: ذيل الأعلام ص١٤٠، وتتمة الأعلام (٣٨٥/١، ٣٨٦).

(٣) حيث أجاز التأمين على الحياة. انظر: مجلة لواء الإسلام العدد (١١) السنة الثامنة، رجب ١٣٧٤هـ، ص٧٠٩- ٧١١. ولازم قول من أجاز التأمين على الحياة أن يجيز أنواع التأمين الأخرى؛ لأن تحريمه أظهر من غيره.

وعبد الوهاب خلاف هو: الفقيه الأصولي القاضي، المولود سنة ١٨٨٨م ببلَدِهِ كفر الزيات بمصر، ودرس بالأزهر، وعين قاضياً بالمحاكم الشرعية، وعضواً بمجمع اللغة العربية، من مؤلفاته: علم أصول الفقه، وأحكام

ود . محمد البهي[١]، وبعض المعاصرين[٢].

القول الثالث: التفصيل، وهو جواز بعض أنواع التأمين التجاري دون بعضها الآخر، وممن ذهب إلى هذا القول محمد بن الحسن الحَجْوي[٣]، وعبد الله بن زيد آل محمود[٤]، وهو ما قررته الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي[٥].

الأحوال الشخصية، والوقف والمواريث، توفي سنة ١٩٥٦م. انظر: مقدمة كتابه علم أصول الفقه ص٣، ٤، والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (٢١٣/٥).

(١) انظر: نظام التأمين للبهي ص١٢.

ومحمد البهي هو: أحد علماء الأزهر الذين تخرجوا منه، وحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من ألمانيا، ثم عاد إلى الأزهر مدرساً للفلسفة فيه، ثم عين مديراً لجامعة الأزهر، ثم وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر، تأثر بآراء محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، من مؤلفاته: التفسير الموضوعي للسور المكية، ومنهج القرآن في تطوير المجتمع، والإسلام في حياة المسلم، توفي سنة ١٤٠٢هـ. انظر: ذيل الأعلام ص١٦٩، ١٧٠.

(٢) منهم الشيخ عبد الله المنيع، نسبه له بعض المعاصرين كما في حوار الأربعاء ١٤٢٧- ١٤٢٨ هـ ص٩٦، والضوابط والمعايير الشرعية في التأمين التعاوني ص٧، وهو: الظاهر من كلامه في رسالته التأمين بين الحلال والحرام، وإن لم يصرح فيها برأيه، وكذلك هو قول د. رفيق المصري كما في كتابه الخطر والتأمين ص٦ و٥٨.

(٣) حيث يرى جواز التأمين على الأموال، أما التأمين على الأنفس (الحياة) فيرى أنه لا مُحوج للكلام فيه؛ لعدم مسيس الحاجة إليه فضلاً عن الضرورة. انظر: الفكر السامي (٥٠٤/٢).

والحجوي هو: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفلالي، من المالكية السلفية بالمغرب، من أهل فاس، ولد سنة ١٢٩١هـ، درس ودرَّس بالقرويين، وولي وزارة العدل، فوزارة المعارف، من مؤلفاته: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، والمحاضرة الرباطية في إصلاح تعليم الفتيات في الديار المغربية، والنظام في الإسلام، توفي بالرباط سنة ١٣٧٦هـ. انظر: الأعلام (٩٦/٦).

(٤) حيث يرى جواز التأمين من حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتاجر، أما التأمين على الحياة فيرى أنه غير صحيح ولا مباح. انظر: أحكام عقود التأمين ومكانها من شريعة الدين، ضمن مجموعة رسائل وخطب الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود (٤١/٤).

وعبد الله آل محمود هو: عبد الله بن زيد بن عبد الله بن راشد بن إبراهيم بن محمود، القرشي الهاشمي الحسني، الشيخ القاضي العلامة، ولد سنة ١٣٢٩هـ، في حوطة بني تميم، ونشأ في طلب العلم، عين قاضياً في قطر سنة ١٣٥٩هـ، وبقي بها إلى أن توفي سنة ١٤١٧هـ، وكان مرجعاً للشؤون الدينية فيها، له مؤلفات كثيرة، منها: يسر الإسلام في أحكام حج بيت الله الحرام، وتحقيق المقال في جواز تحويل المقام، وأحكام عقود التأمين ومكانها في شريعة الدين. انظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون (١٢٠/٤- ١٣٣).

(٥) انظر: قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي (٧٦/١- ٧٨) تاريخ القرار ١٤١٠/١٢/٦هـ، حيث أجازت التأمين التجاري باستثناء التأمين على الحياة، لكن ظاهر قرار الهيئة أنها أجازت التأمين التجاري عند الحاجة وعدم وجود التأمين التعاوني. الموقعون: كل من المشايخ عبد الله بن عقيل، وصالح الحصين، ومصطفى الزرقاء، وعبد الله

أدلة القول الأول[١]:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾[٢].

وجه الدلالة: أن التأمين التجاري قائم على الربا بنوعيه، ربا الفضل وربا النسيئة، لا ينفك عنهما بحال؛ وذلك أنه إذا وقع الخطر المؤمَّن منه فإن مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمستأمِن إما أن يكون أقل أو أكثر أو مساوياً لقسط التأمين، فإن كان أقل أو أكثر – كما هو الغالب – فقد اجتمع فيه ربا الفضل وربا النسيئة، أما ربا الفضل فلعدم التساوي بين مقدار العوضين، وأما ربا النسيئة فلتأخر أحد العوضين عن الآخر، وإن كان مبلغ التأمين مساوياً للقسط – وهذا نادر – ففيه ربا النسيئة؛ لتأخر أحد العوضين عن الآخر، والربا محرم بإجماع العلماء[٣]، فضلاً عن كون الجهل بتساوي العوضين في عقد التأمين التجاري يجعله كالعلم بالتفاضل فيهما، فيكون فيه ربا فضل ونسيئة على كل حال[٤].

ونُوقش وجه الدلالة بما يلي:

أولاً: عدم التسليم بوجود الربا في عقد التأمين التجاري؛ لأن حقيقة هذا العقد أنه مبادلة نقد بمنفعة، وهذه المنفعة هي الأمان الذي يضمنه المؤمِّن للمستأمن مقابل القسط الذي يدفعه، أي إن محل عقد التأمين التجاري هو ضمان الأمان للمستأمِن، وهذه المنفعة ليست

بن منيع، وعبد الله البسام. إلا أن الشيخ عبد الله البسام قد توقف في هذا القرار، علماً أن الشيخ البسام قد صرح قبل ذلك بتحريم التأمين التجاري في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٧٠٨/٢) حيث يرى أنه من الميسر.

(١) سوف أقتصر – إن شاء الله تعالى – على أهم الأدلة للأقوال في هذه المسألة؛ لأن الكلام فيها طويل جداً.

(٢) الآيتان رقم (٢٧٨و٢٧٩) من سورة البقرة.

(٣) انظر: اختلاف العلماء للمروزي ص٢٤٤، والإجماع لابن المنذر ص١١١، ومراتب الإجماع لابن حزم ص١٥١، وبداية المجتهد (٣١٧/٢).

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٨٩، وعقود التأمين لبلتاجي ص٧٩، والتأمين وأحكامه للثنيان ص ٢١٧، وأحكام التأمين للعطار ص٢٢٩، ومشروعية عقد التأمين للاشين ص١٩.

من الأصناف الستة التي يجري فيها الربا، ولا ما يُلحَق بها، كما أنها حاصلة بمجرد العقد، سواء أوقع الخطر المؤمَّن منه أم لم يقع، فإذا لم يقع الخطر فقد سَلِم له ما أمَّن عليه، وإن وقع الخطر كان في التعويض ما يُعيد له ما فقد، فالأمان حاصل له على كلا الحالين، فيكون وقوع الخطر وعدمه سواء، ولو كان مبلغ التأمين عوضاً عن القسط لوجب دفعه على كل حال، لا أنه يدفع عند وقوع الخطر فقط[١].

وأُجيب عن هذه المناقشة من وجوه:

الوجه الأول: أن الأمان لا يصلح أن يكون محلاً لعقد التأمين التجاري؛ لأنه أمر معنوي لا يُباع ولا يُشترى[٢]، وليس مالاً يمكن حيازته وادخاره، ولا عملاً يقوم به المؤمِّن لمصلحة المستأمن[٣]، وكون مبلغ التأمين لا يُدفع على كل حال، وإنما يُدفع عند وقوع الخطر، لا يُخرِج عقد التأمين التجاري عن كونه معاوضة مال بمال؛ لأن هذا العقد من العقود الاحتمالية، ومن طبيعة هذه العقود عدم حصول أحد المتعاقدين على العوض أحياناً[٤].

كما يمكن أن يقال: إن مبلغ التأمين وإن كان لا يحصل للمستأمن غالباً؛ لكونه معلقاً على وقوع الخطر، إلا أن الالتزام به عند العقد فيه إقرار للربا، والتزام به عند وقوعه، وهذا لا يجوز بحال.

ورُدَّ هذا الوجه من الجواب – أعني القول بأن الأمان لا يصلح أن يكون محلاً لعقد التأمين التجاري؛ لأنه أمر معنوي – بأن الأمن مطلب يسعى إليه الأفراد والدول، وتُبذل الأموال الطائلة في سبيل تحقيقه، فدل على أن له عوضاً، كما لا يخفى أن الحقوق المعنوية كحقوق التأليف والاختراع والعلامات التجارية ونحوها تُعدُّ حقوقاً يمكن المعاوضة عليها، فلا يصح حينئذٍ القول بأن الأمن أمر معنوي لا يُعاوَض عليه[٥].

---

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٢٩، ٢٣٠، ونظام التأمين للزرقاء ص٥٢، والتأمين للخفيف ص٤١٧، وأحكام عقود التأمين لآل محمود (٦٦/٤) ضمن مجموع رسائله، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٨٨.

(٢) انظر: فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٩.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٠، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢١٩.

(٤) انظر: الغرر وأثره في العقود ص٦٣٨.

(٥) انظر: التأمين بين الحلال والحرام ص٢٠، وانظر: أيضاً نظام التأمين للزرقاء ص٥٢، ٥٣ ، وص٨٠، ٨١ حاشية

ويمكن الجواب عن هذا الردِّ بأن ما يُبذل من الأموال لتحقيق الأمن إنما يكون عوضاً عن أعمال تُؤدَّى لتحقيقه، فالدول تبذل الأموال في أعمال الحراسة للمدن وحمايتها، وشراء الأجهزة اللازمة لذلك، ومعاقبة المجرمين، وأخذ الاحتياطات التي لابد منها، فدل على أن العوض ليس في مقابل أمر معنوي، ليس للدولة فيه أي عمل، وإنما هو في مقابل أمر محسوس، يقوم به أفراد الدولة المعنيون بذلك، وكذلك يقال في الحقوق المعنوية، فإنها لم تأت إلا بعد عمل ذهني وبدني، قام به من يختص بها، فحق التأليف والاختراع لم يكن ليختص به المؤلف والمخترع إلا بعد عمل بذله، وكذلك العلامات التجارية لم تكن ذات قيمة إلا بعد نجاح القائمين عليها في أعمالهم، وهكذا، بخلاف شركة التأمين التجاري، فإنها لا تقوم بعمل مقابل الأمن الذي تزعم المعاوضة عليه.

الوجه الثاني: أن الأمان أمر نفسي، قد يحصل للإنسان بغير ثمن، وقد يُدفع فيه الثمن الكبير ولا يتحقق المقصود لصاحبه[(١)]، وهذا كحال المؤمن القوي الإيمان، المتوكل على ربه جل وعلا في جميع شؤونه، فإنه يكون في راحة قلبية، واطمئنان، وأمان بغير ثمن يبذله، وقد يدفع بعض الناس المال الكثير لشركات التأمين؛ ليحصل له الأمان من الأخطار، ومع ذلك فهو غير مطمئن ولا آمِن، يخشى من عدم التزام هذه الشركات بعقودها، أو تحايلها على عملائها، أو عجزها عن التعويض، أو يخشى من هلاك المؤمَّن عليه في الكوارث التي لا تغطيها شركات التأمين التجاري، فهو لم يحصل له مقصوده من الأمان والاطمئنان الذي بذل فيه الأموال.

الوجه الثالث: أن الأمان هو الباعث على عقد التأمين التجاري، وهو غايته ونتيجته، وليس هو محلاً للعقد، فمن يشتري عقاراً، فإن محل العقد هو العقار، والباعث على الشراء هو السكنى أو الاستغلال، ولا تُعد السكنى أو الاستغلال محلاً للعقد[(٢)]، ولهذا قال الشيخ محمد أبو زهرة[(٣)]: «ولا نعرف عقداً من العقود الإسلامية أو المدنية محل العقد فيه الأمان،

رقم (١) وأحكام عقود التأمين لآل محمود (٤٦/٤) ضمن مجموعة رسائله.

(١) انظر: فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٩، والتأمين للدسوقي ص٦١، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١١٨.

(٢) انظر: فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٩، والتأمين للدسوقي ص٦١، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٦، ٣٧.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن مصطفى أبو زهرة الششتاوي، ولد سنة ١٣١٦هـ بمدينة المحلة الكبرى بمصر، من أعلام

حتى نُلحق به ذلك العقد الغريب»[١].

والواقع أن التزام المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو الذي جعل المستأمن يشعر بالأمان، فالالتزام من المؤمِّن بالتعويض هو سبب الأمان، وليس التعويض نتيجة للأمان وثمرة له[٢].

ويؤيد ذلك أن أهل القانون يذكرون الأمان من ضمن وظائف التأمين، وهي البواعث الدافعة إليه، والفوائد والثمرات المرجوة منه[٣]، ولا يجعلون الأمان عوضاً عن الأقساط، بل العوض عن الأقساط عندهم هو مبلغ التأمين[٤].

الوجه الرابع: أن الأمان لا يمكن أن يكون محلاً لعقد التأمين التجاري؛ لأنه ليس بمملوك للمؤمِّن، وفاقد الشيء لا يعطيه[٥]، ومن شروط صحة البيع أن يكون المبيع مملوكاً للبائع عند العقد[٦].

ورُدَّ هذا الوجه من الجواب بأن المؤمِّن قد باع من ذمته أمناً موصوفاً وصفاً دقيقاً تنتفي معه الجهالة، وهو قادر على تحقيقه غالباً للمستأمن عند وقوع الخطر، وذلك بدفع مبلغ التأمين الجالب للطمأنينة والأمان[٧].

الفكر الإسلامي المعاصر، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، له مؤلفات كثيرة منها: الملكية ونظرية العقد، وأحكام التركات والمواريث، والأحوال الشخصية، توفي بالقاهرة سنة ١٣٩٤هـ. انظر: الأعلام (٦/٢٥، ٢٦) ومقدمة فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص١٢- ٢٨.

(١) فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٩.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١١٨.

(٣) انظر: ص٥٧ من هذا البحث.

(٤) يقول السنهوري في الوسيط (٧/١١٤٨): « فمبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمِّن هو المقابل لقسط التأمين وهو التزام في ذمة المؤمَّن له».

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١٧، والتأمين بين الحلال والحرام للمنيع ص٢٠، ويرى د. محمد بلتاجي في كتابه عقود التأمين ص٧٠ أن الأمان في الحقيقة هو ضمان عدم وقوع الخطر، وليس التعويض عن آثاره إذا وقع، ويَستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ يعني تفضل عليهم بالأمن من الخوف، لا أنه يعوضهم عن آثاره إذا وقع.

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٤/٣٤٠) والفروق (٣/٣٧١) وكنز الراغبين (٢/٢٥٥) والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (١١/٥٥).

(٧) انظر: التأمين بين الحلال والحرام للمنيع ص٢١.

ويمكن الجواب عن هذا الردِّ بأن الأمن معنى نفسي غير محسوس، لا يتصور وصفه وصفاً دقيقاً منضبطاً؛ لتفاوت الناس فيه، ولو قيل لصاحب هذا الردّ: صِفْ لنا هذا الأمن وصفاً دقيقاً، لم يَعْدُ أن يصف لنا مبلغ التأمين، وقدرةَ المؤمِّن على دفعه، ويُؤيد ذلك أن الذي يُذكر في العقد ويُوصف فيه هو مبلغ التأمين، وليس للأمن ذِكْر في العقد، فكيف بعد هذا يُدَّعى أنه محل للعقد، وأنه موصوف فيه وصفاً دقيقاً منضبطاً ؟!.

الوجه الخامس: على التسليم بأن محل عقد التأمين التجاري هو ضمان الأمان من قبل المؤمِّن للمستأمن، فإنه ضمان بعوض – وهو قسط التأمين – وأخذ العوض على الضمان لا يجوز[(١)].

الوجه السادس : على التسليم بأن محل عقد التأمين التجاري هو ضمان الأمان من قبل المؤمِّن للمستأمن، فإن هذا الضمان قد وقع على أمر مجهول قدره، وغير واقع وقت إبرام العقد، فالمؤمِّن يجهل مقدار الأضرار التي يلزمه ضمانها، وهي أضرار غير واقعة عند التعاقد، وقد لا تقع بحال، والعقد على مثل ذلك لا يصح[(٢)].

ورُدَّ هذا الوجه من الجواب بأن ضمان المجهول وما لم يجب جائز عند جمهور العلماء[(٣)]، «لأن مآله العلم إذا وقع، والإلزام بأثر الضمان لا يتم إلا بوقوع مقتضاه، ومتى

---

(١) انظر: التأمين بين الحلال والحرام للمنيع ص٢١، والربا والمعاملات المصرفية للمترك ص٤١١.
وهذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وحكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم، كما حكى الإجماع على ذلك ابن القطان. انظر: المبسوط للسرخسي (٣٢/٢٠) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٥٣/٧) والحاوي الكبير (٤٤٣/٦) والفروع (٢٠٧/٤) والإشراف لابن المنذر (١٢٠/١) والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (١٧٣/٢) وحُكي القول بالجواز عن إسحاق بن راهويه، فقد قال الماوردي في الحاوي الكبير (٤٤٣/٦): «فلو أمره بالضمان عنه بجعل جعله له لم يجز، وكان الجعل باطلاً، والضمان إن كان بشرط الجعل فاسداً، بخلاف ما قاله إسحاق بن راهويه» وقال ابن المنذر في الإشراف (١٢١/١) عند كلامه على هذه المسألة: «وقال إسحاق: ما أعطاه من شيء فهو حسن» إلا أن ما نُقل عنه غير صريح في الجواز، فكلام الماوردي يحتمل أنه يَرى صحة العقد، وفساد الشرط، وما نقله ابن المنذر عنه يحتمل جواز الجعل إن لم يكن مشروطاً في العقد، كما لو أعطاه عن طيب نفس. كما ذهب إلى الجواز بعض المعاصرين، وهم محجوجون بالإجماع المتقدم. انظر: الربا والمعاملات المصرفية للمترك ص٣٨٩، ٣٩٠، وحكم أخذ الأجر على الضمان للشبيلي ص٢، وسيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة ص٥٩٢ إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر: التأمين بين الحلال والحرام للمنيع ص٢٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٦١٠/٤) وعقد الجواهر الثمينة (٨١٦/٢، ٨١٧) والمغني (٧٢/٧، ٧٣) خلافاً للشافعية فلا

وقع حصل العلم بمقداره»[١].

ويمكن الجواب عن هذا الرد بأنه على التسليم بجواز ضمان المجهول وما لم يجب، فإن القائلين بجوازه لا يجيزون أخذ العوض على الضمان، وإنما أجازوه بدون عوض؛ لأنه عندهم من عقود التبرعات لا من عقود المعاوضات، وهو محض معروف وعمل خير[٢]، ليس فيه عوض يدفعه المضمون عنه للضامن مقابل ضمانه، فلم تؤثر فيه الجهالة، بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة تبطله الجهالة[٣].

الوجه السابع: أن وقوع الخطر المؤمَّن منه قد يكون مرغوباً فيه، كما في التأمين من الزواج وحصول الولد؛ لأنه يعطي المستأمن حق الحصول على مبلغ التأمين دون أن يكون أصابه ضرر من هذا الخطر، ولا يمكن القول حينئذٍ بأن وقوع الخطر وعدمه سواء؛ لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين، وعدم وقوعه يُفوِّت عليه هذا المبلغ، وجميع الأقساط التي دفعها[٤].

بل إنه لا يتصور في التأمين من الحوادث السعيدة أن يكون التأمين يعطي المستأمن الأمان من هذه الحوادث؛ لأنها حوادث مرغوب في وقوعها.

لكن يمكن ردُّ هذا الجواب بأن التأمين في الحقيقة ليس من هذه الحوادث السعيدة، وإنما من آثارها، فالزواج وإن كان مرغوباً في وقوعه إلا أن آثاره – وهي الحاجة إلى المال – غير مرغوب فيها، فلهذا يؤمَّن منها.

ثانياً: مما يناقش به الاستدلال على تحريم التأمين التجاري بأنه ربا أن الربا فيه غير لازم

فلا يجوز عندهم ضمان المجهول وما لم يجب. انظر: مغني المحتاج (٢/٢٦٢، ٢٦٠).

(١) التأمين بين الحلال والحرام للمنيع ص٢٢، وانظر: عقود التأمين لآل محمود (٤/٤١، ٤٦).

(٢) قال ابن قدامة – رحمه الله تعالى – في المغني (٧/٧٣) معللاً لجواز ضمان المجهول: «ولأنه التزام حق في الذمة من غير معاوضة، فصح في المجهول، كالنذر والإقرار» كما نص الحنفية والمالكية على أن الضمان من عقود التبرع. انظر: بدائع الصنائع (٤/٦٠٥) ومواهب الجليل (٧/٥٣) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٧/٣١) ونظرية الضمان الشخصي ص١٤٦.

(٣) انظر: موقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٢٢، والتأمين للجنة الدائمة (٢٠/٣٦) ونظام التأمين لمولوي ص٨٥.

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٢٣، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١١٨، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٢٠.

في جميع عقود التأمين التجاري؛ لأن المؤمِّن قد يشترط على المستأمن في بعض عقود التأمين التجاري بأن له الخيار في تعويضه عن الخطر نقداً، أو إصلاح العين المؤمَّن عليها، أو تسليمه عيناً سليمة وأخذ العين التي أصابها الحادث[١]، فإذا اختار المؤمِّن أحد الخيارين الأخيرين لم يكن في عقد التأمين ربا؛ لأن الربا لا يجري بين النقد والمنفعة، كما لا يجري بين النقد والأعيان الأخرى التي تخالفه في علة الربا.

وإن لم يشترط المؤمِّن هذا الشرط، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يكون العوض نقداً، فإن هذا العوض غير محقق الحصول في كثير من عقود التأمين التجاري؛ لتوقفه على وقوع الخطر، فلا يكون الربا متحققاً فيها، بخلاف بعض عقود التأمين التجاري على الحياة فإن العوض النقدي فيها يكون متفقاً على الالتزام به؛ لتحقق وقوع الخطر فيها[٢]، فتكون حينئذٍ من العقود الربوية.

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بأن الغالب في التزام المؤمِّن أن يكون تعويضاً نقدياً، يتم تحديده مقدماً في عقود التأمين على الأشخاص، بينما يتم تقديره على أساس الضرر عند وقوع الخطر في عقود التأمين من الأضرار، وأما الخياران الآخران فهما نادران[٣].

ومع هذا فالاتفاق على إعطاء المؤمِّن الخيار بين كون التعويض نقداً أو عيناً أو منفعةً يؤول إلى إعطائه الخيار بين الربا وعدمه؛ لأنه إذا اختار التعويض بالنقد وقع في الربا، والربا لا يجوز أن يخير العاقد بين فعله وتركه.

ويمكن للمؤمِّن أن يتفق مع المستأمن على أن يكون التعويض بإصلاح العين التالفة أو استبدال عين سليمة بها، ويلغي التعويض النقدي، فيَسْلَم العقد حينئذٍ من الربا[٤].

وأما كون مبلغ التأمين – وإن كان نقداً – غير محقق الحصول في كثير من عقود التأمين التجاري؛ لتوقفه على وقوع الخطر فهذا صحيح، فإن الخطر إذا لم يقع لم يتحقق الربا في هذا العقد، إلا أنه مع ذلك لا يجوز إبرام مثل هذا العقد؛ لأنه عقد قد يؤول إلى الربا، وفيه

---

(١) انظر: ص٥٣ من هذا البحث، وعقد التأمين للمهدي ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) كالتأمين العمري، والتأمين المختلط، وهما من أنواع التأمين على الحياة، وقد تقدم تعريفهما ص٦٧، ٦٨ من هذا البحث.

(٣) انظر: عقد التأمين للمهدي ص١٥٨.

(٤) انظر: المعاملات التأمينية للحقيل ص٢٠٨.

التزام عند إبرامه بالربا متى ما وقع الخطر، وهذا لا يجوز، ويمكن تخريج ذلك على مسألتين:

الأولى: أخذ العوض على الضمان، فإن المحرمين لأخذ العوض على الضمان يُعللون ذلك بأن أخذ العوض قد يؤول إلى الربا، وذلك عندما يقوم الضامن بسداد الدين، ويرجع به على المضمون عنه، فيكون من القرض الذي جر نفعاً، وهو ربا[١]، مع كون الربا غير محقق الوقوع عند إبرام عقد الضمان.

الثانية: غرامات التأخير عن السداد في البطاقات الائتمانية، وذلك أن بعض أنواع البطاقات الائتمانية يَشترط فيها المصرف على العميل أنه إن تأخر عن السداد في المدة المحددة فإنه يُزاد عليه في الدين، وإن سدَّد الدين مباشرة فلا زيادة عليه، فالتعامل بهذه البطاقة لا يجوز للعميل، وإن غلب على ظنه عدم الوقوع في الربا؛ لكونه عازماً على السداد في المدة المحددة[٢]، وذلك أن هذا الشرط قد يؤول به إلى الوقوع في الربا وإلزامه به عند عجزه عن السداد المباشر؛ فيكون الرضا بهذه المعاملة إقراراً للربا، ووسيلةً إلى الوقوع فيه، وإن كان غير محقق الوقوع عند إبرام العقد[٣].

وكذلك عقد التأمين التجاري في كثير من صوره، لما كان وسيلة إلى الوقوع في الربا، ويتضمن الإقرار به، فإنه يكون محرماً، وإن لم يكن الربا محقق الوقوع عند إبرام العقد، والله أعلم.

الدليل الثاني:

قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥٥٥/٤) وكشاف القناع (١٤٧/٨).

(٢) وهذا قول أكثر الفقهاء المعاصرين. انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٧) (٦٦٠/١، ٦٦٣، ٦٦٧، ٦٧٠، ٦٧٢- ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٨١) وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم (١٠٨) (١٢/٢) انظر مجلة المجمع العدد (١٢) (٦٧٦/٣) وبه صدرت فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء كما في فتاوى اللجنة (٥٢٢/١٣- ٥٢٤).

(٣) انظر: البطاقات المصرفية للحجي ص١٩٩- ٢٠٢، وبطاقات المعاملات المالية ماهيتها وأحكامها للباحوث، بحث منشور بمجلة العدل، العدد (٢٧) ص٤٩، ٥٠.

فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[١].

وجه الدلالة : أن التأمين التجاري يعد من القمار الداخل تحت حكم الميسر[٢] المحرم بنصِّ هذه الآية، فإن القمار وكذلك الرهان عقد يلتزم فيه كل واحد من الطرفين بأن يدفع للآخر مبلغاً من المال أو أي عوض مالي عند حدوث واقعة معينة، وهي خسارة أحد المتقامرين في اللعب، أو صدق قول أحد المتراهنين في واقعة غير محققة، وهذا منطبق على عقد التأمين التجاري؛ لأن كلاً من المؤمِّن والمستأمن يتعهد بدفع مبلغ من المال، ومقدار هذا المال معلق على وقوع الخطر، فالمؤمِّن إذا وقع الخطر دفع مبلغ التأمين للمستأمن، والمستأمن يقوم بدفع الأقساط إلى حين وقوع الخطر[٣]، فكل منهما لا يعلم عند العقد مقدار ما سيدفع، ولا مقدار ما سيأخذ، كحال المتقامرين أوالمتراهنين تماماً؛ لتعلق ذلك على حادث مستقبل غير معلوم، وقد اتفق شراح القانون على أن خصائص عقود القمار والرهان هي نفس خصائص عقد التأمين التجاري[٤]، بل ربما قيل بأن عقد التأمين التجاري أولى بالمنع

---

(١) الآيتان (٩٠) (٩١) من سورة المائدة.

(٢) وقد حكى ابن حزم الإجماع على أن الميسر الذي حرمه الله هو القمار. نقله عنه ابن القيم في الفروسية ص٢٢٥، وانظر: القمار حقيقته وأحكامه ص٨٢.

والفرق بين القمار والغرر أن القمار أخص من الغرر ، فهو: غرر من نوع خاص؛ لما فيه من المخاطرة بشيء من المال رجاء تحصيل مال صاحبه، وتوقف ذلك على أمر تُجهل عاقبته، فهو تحاكم إلى الغرر في تمييز مستحق الفوز، وهو من أشد أنواع الغرر، وأما الغرر فهو أعم من القمار؛ لأنه يصدق على وصف القمار وعلى غيره مما هو مجهول العاقبة وإن لم يكن قماراً، كما لو كان احتمال الغنم أو الغرم في حق أحد الطرفين دون الآخر، ومثاله: لو قال: بعتك ما في هذه الحقيبة بمائة ريال، والمشتري لا يعلم بما فيها، فإذا تم البيع فإنه يعد غرراً لا قماراً؛ لأن المشتري وحده هو الذي إما أن يغنم أو يغرم، أما البائع فإنه إما أن يغنم أو يسلم؛ لعلمه السابق بحقيقة الأمر، وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن كل قمار غرر، وليس كل غرر قماراً. انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦١، والقمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٤٥٠، ٤٥١.

(٣) ما لم يكن قسط التأمين مقدماً جميعه عند العقد، فإن مقدار ما يدفعه المستأمن وما يأخذه المؤمِّن حينئذٍ يكون معلوماً، لكن يبقى أن مقدار ما يدفعه المؤمِّن وما يأخذه المستأمن غير معلوم في صور التأمين من الأضرار وبعض صور التأمين على الأشخاص التي لا يحدد فيها مقدار مبلغ التأمين عند التعاقد. انظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص١٠٤.

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٨٣، ٨٤، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١٠٢-١٠٤، وهذا الاتفاق بين شراح القانون هو بالنظر إلى العلاقة بين المؤمِّن وكل مستأمن على حدة، لا بالنظر إلى العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين.

من القمار والمراهنة؛ لأن العوض فيهما معلوم مقدماً، بخلاف التأمين التجاري، فالعوض الذي يلتزم به كل واحد من الطرفين غير معلوم عند العقد في كثير من صوره.

وبمعنى آخر فإن التأمين التجاري يُعد من القمار؛ «لما فيه من المخاطرة التي يُعلَّق خروج كل طرف فيها غانماً أو غارماً على أمر تخفى عاقبته، ولما فيه من الغرم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل، أو مقابل غير مكافئ، فإن المؤمَّن له قد يدفع قسطاً من التأمين، ثم يقع الحادث فيغرم المؤمِّن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر فيغنم المؤمِّن أقساط التأمين بلا مقابل، فهو بهذا إن لم يكن عين القمار فإن المعاني الجوهرية في القمار موجودة فيه، فهو لا يخرج عن معناه»[(١)].

ونُوقش وجه الدلالة بعدم التسليم بأن عقد التأمين التجاري يعد من القمار؛ لوجود عدة فروق بينهما:

الفرق الأول: أن القمار لعب بالحظوظ، ووسيلة من الوسائل التي يوقع بها الشيطان العداوة والبغضاء بين الناس، ويلهيهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وليس التأمين التجاري كذلك، فهو جدٌّ لا لعب فيه، ويقوم على أسس علمية كعلم الإحصاء وغيره، وهو نظام يرمم آثار الكوارث بعد وقوعها عن طريق التعاون بين مجموعة من الأفراد على توزيع هذه الآثار وتقليلها[(٢)].

وأُجيب عن هذا الفرق بما يلي:

١- أن علة تحريم القمار هي كونه مخاطرة يُعلَّق فيها حصول الغنم أو الغرم للمتقامرَين على أمر احتمالي، فلا يعلم كل واحد منهما عند التعاقد مقدار ما سيدفع، ولا مقدار ما سيأخذ، فنتيجة القمار خسارة لأحد الطرفين، وكسْبٌ للآخر، وهذا المعنى موجود في عقد التأمين التجاري[(٣)]، فمجرد وجود هذا النوع من المخاطرة كافٍ في تحريم العقد، بغض النظر

---

(١) القمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٥٠٦، وانظر: فتاوى أبو زهرة ص٤٢٧، وفتاوى ابن عثيمين (٤٢١/٢٩) جمع السليمان، والتأمين التعاوني للغرياني ص٢.

(٢) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٤٧، والتأمين للخفيف ص٢٦٩، ٢٧٠، وأحكام التأمين للعطار ص٢٢٠، ٢٢١، والغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٦.

(٣) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٢٦، والقمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٥٠٩.

عن كون هذه المخاطرة تتوقف على الحظ أو على أساس إحصائي؛ لأن علة المنع في القمار هي المخاطرة، وليست الوسيلة إلى هذه المخاطرة[١].

وأما كون القمار يوقع العداوة والبغضاء، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة، فهذا من حكمة النهي، لا أنه علة يُناط بها الحكم وجوداً وعدماً[٢]، ولهذا لو أن بعض المتقامرين لم يقع بينهم عداوة ولا بغضاء، ولم يصدهم القمار عن ذكر الله ولا عن الصلاة، فهل يُقال بجواز القمار حينئذٍ؟ لا شك أن القمار محرم بالإجماع[٣]، وإن لم توجد معه هذه المفاسد[٤].

٢- عدم التسليم بأن القمار يكون لعباً دائماً، بل إنه يكون في معاملات لا لعب فيها؛ لوجود احتمال الربح فيها لأحد الطرفين والخسارة للآخر، ولو كان اللعب هو العلة أو جزأها لما حكم الفقهاء ببطلان هذه المعاوضات، وعللوا البطلان بما فيها من القمار والمراهنة[٥].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي[٦]- رحمه الله تعالى -: «ثبت بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين تحريم الميسر، وهو نوعان: نوع في المغالبات والرهان، فهذا كله محرم ولم يُبِح الشارع منه إلا ما كان معيناً على طاعته، والجهاد في سبيله، كأخذ العوض في مسابقة الخيل والركاب والسهام، والنوع الثاني من الميسر في المعاملات، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر، وهذا شامل للبيع بأنواعه، والإجارات، فالشيء الذي يُشك في

---

(١) انظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص١١٠.

(٢) اختلف الأصوليون في حكم التعليل بالحكمة، فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز التعليل بها؛ لخفائها، وعدم انضباطها، والقول الثاني: الجواز، وهو قول الرازي، والقول الثالث: التفصيل، فإن كانت الحكمة ظاهرة منضبطة جاز التعليل بها، وإلا فلا، وهو قول الآمدي. انظر: المحصول (٢٨٧/٥) والإحكام للآمدي (٢٠٢/٣) والبحر المحيط (١٣٣/٥) وشرح الكوكب المنير (٤٧/٤) والمهذب للنملة (٢١١٦/٥- ٢١٢٢).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٦٩/٦) والقمار حقيقته وأحكامه للملحم ص١٤٧، ١٤٨.

(٤) انظر: فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٢٧، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٢٩، وعقود التأمين لبلتاجي ص٧٤.

(٥) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٢٦.

(٦) هو: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، ينتهي نسبه إلى قبيلة تميم، الشيخ العلامة المفسر الفقيه، ولد سنة ١٣٠٧هـ في عنيزة، إحدى بلدان منطقة القصيم، من مؤلفاته: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، والمختارات الجلية، والقواعد والأصول الجامعة، وتوضيح الكافية الشافية، توفي بعنيزة سنة ١٣٧٦هـ. انظر: الأعلام (٣٤٠/٣) وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٣/ ٢١٨ وما بعدها).

حصوله، أو تُجهل حاله وصفاته المقصودة داخل في الغرر؛ لأن أحد المتعاقدين إما أن يغنم أو يغرم، فهو مخاطر كالرهان»[١].

كما صرح جماعة من العلماء بأن بيوع الملامسة والمنابذة والحصاة من جنس القمار، قال ابن رشد[٢]- رحمه الله تعالى -: «وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشتري: أيُّ ثوب وقعت عليه الحصاة التي أرمي بها فهو لي، وقيل: إنهم كانوا يقولون: إذا وقعت الحصاة من يدي فقد وجب البيع، وهذا قمار»[٣] ولَّما ذكر ابن القيم[٤]- رحمه الله تعالى - صوَر بيع الحصاة قال: «وهذه الصور كلها فاسدة؛ لما تتضمنه من أكل أموال الناس بالباطل، ومن الغرر والخطر الذي هو شبيه بالقمار»[٥]، وقال الحافظ ابن حجر[٦]- رحمه الله تعالى - عن بيع الملامسة والمنابذة: «فهذا من أبواب القمار»[٧]، وقال محمد البابرتي[٨]- البابرتي[٨]- رحمه الله تعالى- معللاً النهي عن بيع المنابذة والملامسة والحصاة: «ولأن فيه

---

(١) الإرشاد إلى معرفة الأحكام، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي، قسم الفقه المجلد الثاني ص٤٩٠.

(٢) هو: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الشهير بالحفيد، ولد سنة ٥٢٠هـ، الفقيه المالكي الأديب الحكيم، من أهل قرطبة، وقاضي الجماعة بها، له تآليف تزيد على الستين، منها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، والكليات في الطب، ومختصر المستصفى في الأصول، توفي سنة ٥٩٥هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/٢٣٨، ٢٣٩) وشجرة النور الزكية (١/٣٥٩، ٣٦٠).

(٣) بداية المجتهد (٢/٢٤٤).

(٤) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي ثم الدمشقي، الفقيه الأصولي المفسر المحدث النحوي، المشهور بابن قيم الجوزية، ولد سنة ٦٩١هـ، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية، وصنف تصانيف كثيرة في أنواع العلم، منها تهذيب سنن أبي داود، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، والطرق الحكمية، توفي سنة ٧٥١هـ. انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٨- ٣٧٠) والمقصد الأرشد (٢/٣٨٤، ٣٨٥).

(٥) زاد المعاد (٥/٨١٨).

(٦) هو: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي، المعروف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، الإمام العالم القاضي حافظ عصره، المولود سنة ٧٧٣هـ بمصر، تصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه، وله تصانيف كثيرة معظمها في فنون الحديث، منها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، وإتحاف المهرة بأطراف العشرة، توفي سنة ٨٥٢هـ. انظر: الضوء اللامع (٢/٣٦- ٤٠) وشذرات الذهب (٩/٣٩٥- ٣٩٩).

(٧) فتح الباري (٤/٤٥٢).

(٨) هو: محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي، أكمل الدين الرومي، الفقيه الحنفي الأصولي المفسر النحوي، ولد

تعليقاً بالخطر، والتمليكات لا تحتمله؛ لأدائه إلى معنى القمار»[١].

كما أن «العرب كانوا يستقسمون بالأزلام، فيحكمونها في القسمة، ويعتبرون القسمة بها عادلة، وقد نهى الله عنها في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾[٢]. . . وهذا بلا ريب من أنواع القمار، فليس كل قمار لعباً»[٣].

بل إن «الجِدَّ في القمار أظهر منه في التأمين، فالمقامر يفعل شيئاً لكسب المقامرة، والمؤمِّن لا يفعل شيئاً»[٤].

٣- عدم التسليم بكون التأمين التجاري لا يفضي إلى العداوة والبغضاء ، بل هو مفضٍ إلى هذه المفسدة، والواقع خير شاهد على ذلك، فكثيراً ما يحصل النزاع بين شركات التأمين والمستأمنين[٥]، وكثيراً ما تسعى بعض شركات التأمين التجاري إلى التحايل، والبحث عن المخارج النظامية، والمماطلة في دفع التعويضات المستحقة عليها، ولهذا فقد أُنشئت اللجان الخاصة للفصل في المنازعات التأمينية بين شركات التأمين والمستأمنين.

الفرق الثاني: أن عقد التأمين التجاري يعطي المستأمن الطمأنينة والأمان من آثار الأخطار التي قد تصيبه، فهو تحصين له من مغبة الأخطار، وترميم لآثارها، وهذا بخلاف القمار فليس فيه أمان ولا اطمئنان من الأخطار، ولا ترميم لآثارها بعد وقوعها[٦].

وأُجيب عن هذا الفرق من وجوه:

١- أنه على التسليم بأن التأمين التجاري يعطي المستأمن الطمأنينة والأمان إلا أنه مع

ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة، أقام بحلب مدة، ثم قدم القاهرة، وتوفي بها سنة ٧٨٦هـ، من مؤلفاته: العناية شرح الهداية في الفقه الحنفي، وحاشية الكشاف للزمخشري، وشرح ألفية ابن معطٍ في النحو. انظر: تاج التراجم ص٢٧٦، وبغية الوعاة (٢٣٩/١) ومعجم المؤلفين (٢٩٨/١١).

(١) العناية (٣٨٤/٦، ٣٨٥) وانظر: القمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٤٥٦- ٤٧٨، فقد ذكر جملة من البيوع التي صرح العلماء بأنها تعد من القمار، ونقل أقوالهم في ذلك.

(٢) من الآية رقم (٣) من سورة المائدة.

(٣) فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٧، وانظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص١٠٧.

(٤) التأمين وأحكامه للشنيان ص٢٢٦.

(٥) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٥٢.

(٦) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٤٨، ومزايا نظام التأمين لبهجت أحمد حلمي ص٤٩٣، ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي، والغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٦.

ذلك لا يمنع وجود عنصر المخاطرة فيه، فالمخاطرة موجودة في هذا العقد، فالمستأمن يخاطر بدفع الأقساط، التي قد تعود إليه أو أكثر منها أو أقل، وقد لا يعود إليه شيء منها، كما أن المؤمِّن الذي يأخذ الأقساط يكون على خطر التعويض للمستأمن بأكثر مما أخذ منه، فعلة القمار وهي المخاطرة التي يُعلَّق فيها الغنم أو الغرم على أمر احتمالي موجودة في التأمين التجاري، فشركة التأمين التجاري تقول للمؤمِّن: ادفع لي كذا، فإن أصابك الخطر المؤمَّن منه فلك كذا، وإن لم يصبك خسرت ما دفعت، فهي والمقامرة سواء[١].

٢- أن وصف التأمين بأنه يعطي المستأمن الطمأنينة والأمان، ويحصنه من مغبة الأخطار، ويرمم آثارها بعد وقوعها لا يُعدُّ وصفاً مؤثراً في الحكم، فقد يوجد هذا الوصف مع كون المعاملة محرمة، فلو قال شخص لآخر: إذا غرقتْ بضاعتك فلك مني عشرة آلاف، وإن سَلِمَتْ دفعتَ لي عشرة آلاف، لكان هذا رهاناً محرماً باتفاق، مع كون المبلغ الذي يُدفع عند الغرق فيه ترميم لآثار هذه الكارثة، فدل على أن هذا الوصف غير مؤثر في الحكم[٢]، وإنما المؤثر هو عنصر المخاطرة، وهو موجود في التأمين التجاري كما تقدم، وأما الحالة النفسية التي يكون عليها المقامر من خوف أو أمن أو غيرهما فلا أثر لها في الحكم على المعاملة بأنها قمار[٣].

٣- أنه على التسليم بهذا الفرق فإنه يصدق على بعض أنواع التأمين لا على جميعها، وذلك أن بعض أنواع التأمين ليس فيها أخطار يُطلَب الأمان منها، ولا ترميم لآثارها بعد وقوعها، وإنما يُقصد بها الادخار وتكوين رؤوس الأموال، كالتأمين على الأشخاص في كثير من حالاته، فالتأمين على الحياة يُستحَق فيه مبلغ التأمين من غير نظر إلى حصول الضرر من عدمه، وفي تأمين الزواج لا يوجد خطر يُخشى منه؛ لكونه من الحوادث السعيدة التي يتمنى الإنسان وقوعها[٤].

الفرق الثالث: أن عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات التي تتحقق فيها الفائدة للطرفين، فالمستأمن يستفيد حصول الأمان له قبل وقوع الخطر، والتعويض بعد تحققه،

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٢٦.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٣٤.

(٣) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٧٥- ٧٦.

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٣٤، ١٣٥.

والمؤمِّن يستفيد ما يجنيه من الأرباح، وهذا بخلاف القمار، حيث يربح أحد الطرفين على حساب خسارة الآخر، فالمستفيد هو أحد الطرفين فقط[١].

وأُجيب عن هذا الفرق بأن العلاقة بين المستأمن والشركة في عقد التأمين التجاري يمكن النظر إليها من جهتين:

الأولى: من جهة كون العقد عقداً فردياً بين شركة التأمين التجاري وكل مستأمن على حده، وحينئذٍ لا شك في وجود القمار في هذا العقد، ولا يمكن القول بأن الفائدة حاصلة فيه للطرفين معاً؛ لأنه مخاطرة معلقة على أمر احتمالي مستقبل، يكون فيها ربح أحد الطرفين على حساب خسارة الآخر، وهذا مما يُسلِّم به حتى أهل القانون، فهم يعدونه مقامرة ورهاناً، وعقداً غير مشروع[٢].

قال الشيخ علي الخفيف: «أما إذا اقتصر التعاقد على فرد مثلاً، فإنه يكون عقد رهان ومقامرة، لا يُقره قانون ولا شريعة»[٣].

الثانية: من جهة النظر إلى العـــلاقة بين مجموع المستأمنين وشركة التأمين التجاري، فهناك من يقول: إن الفائدة حاصلة للطرفين، فكل واحد من المستأمنين يحصل له الأمان قبل وقوع الخطر، والتعويض بعد وقوعه، فهو مستفيد على كل حال، وكذلك الشركة تستفيد بتحقق الأرباح لها غالباً من الفرق بين مجموع الأقساط ومجموع التعويضات والنفقات الأخرى، عند مراعاتها للجوانب الفنية للتأمين، فالتأمين إذا نُظر إليه من هذا الجانب لا يُعدُّ

---

(١) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٤٨ .

(٢) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٦/٧).

(٣) التأمين للخفيف ص٨١، وانظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٨٦، وفي التأمين الأصيل والبديل للدكتور عيسى عبده ص٣٥ ما نصه: «يقول اللورد مانسفيلد:"عقد التأمين قائم على المجازفة، ولذلك يصعب في كثير من الحالات ... أن نفرق بينه وبين عمليات المراهنة على مبالغ نقدية، من حيث الأصل الذي عليه العقد " . ويستشهد بهذا القول بعض شراح القانون التجاري في انجلترا كما في كتاب ستيفنس الصادر في سنة ١٩٢٠عن الناشر باتر ورث وشركاه – لندن» بل إن د. عيسى عبده قد قال في كتابه التأمين بين الحل والتحريم ص٧٤: «وسنرى من أقوال الفرنجة الذين ابتدعوا هذه الصور وتكييفهم لعقود التأمين بأنها عمل ملازم للربا، وأنها قمار ورهان ومجازفة، قالوا ذلك في القرون الوسطى، وفي العصر الحديث، وفي المراجع والتقارير الرسمية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا . . ».

من القمار[١]؛ لأنه لا يوجد طرف غانم وآخر غارم.

وهذا يمكن الجواب عنه من وجهين:

الأول: عدم التسليم بحصول الأمان للمستأمن في هذا العقد، لأن الأمان معنى لا تملك الشركة بذله للمستأمن، وإنما هي تلتزم له بالتعويض عن آثار الخطر بعد وقوعه، وفرق بين الأمرين، كما أن ما تلتزم به من التعويض قد تفي به وقد لا تفي به، فهو تعويض غير مؤكد حصوله للمستأمن؛ لاحتمال عجز الشركة عن التعويض لبعض المستأمنين عند زيادة الحوادث على توقعاتها، كما أن المستأمن قد يُخِل بشيء من شروط العقد يمنعه من الحصول على التعويض، وقد تتحايل الشركة على إسقاط حقه في التعويض، أو غير ذلك من الأسباب، وكم من حوادث وقعت للمستأمنين لم يحصلوا فيها على شيء من التعويض الذي وُعدوا به، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا تلتزم الشركة للمستأمن بالتعويض لجميع آثار الخطر، بل تترك جزءاً منه بلا تعويض، وهذا يضعف جانب الأمان، فالقول بأن المستأمن يستفيد الأمان مطلقاً غير صحيح لما تقدم.

فإن قيل: إن الغالب حصول التعويض للمستأمن، وهذا يعطيه جانباً كبيراً من الأمان، وإن لم يكن أماناً مؤكداً.

فالجواب: ليكن هذا مصرحاً به في عقد التأمين التجاري، بحيث يكون التزام الشركة بالتعويض الكامل ليس التزاماً مطلقاً، وإنما هو التزام أغلبي مشروط بقدرتها على الوفاء، إلا أن هذا لا يذكر في عقد التأمين التجاري البتة[٢].

الثاني: أن الشركة وإن أبرمت عقوداً كثيرة مع المستأمنين فلا يعني سلامتها من المخاطرة، فهي لا تعلم يقيناً – مهما بلغت دقة إحصاءاتها – مقدار ما ستأخذه ولا مقدار ما ستدفعه، فقد تقع الحوادث للمستأمنين على خلاف ما توقعته الشركة، فتتكبد خسائر غير متوقعة[٣]، ولهذا فإن شركات التأمين تحتاط لهذا الجانب باتخاذ الاحتياطي المالي، كما تقوم بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين؛ لتلافي الخسائر الزائدة على توقعاتها، وكل هذا يدل على أن الشركة غير متحققة من حصول الأرباح لها، فعنصر المخاطرة قائم فيها.

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٦/٧)

(٢) انظر: وقفات في قضية التأمين للسويلم ص١٤.

(٣) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص ٧٨، والقمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٥١٧.

كما «أن كل عقد من عقود التأمين كيان مستقل بذاته، وتعويض خسارة الشركة في عقد من ربحها في عقد آخر لا يرفع معنى المقامرة في العقد الأول، ولو صح هذا القول لأمكن أن يقال ذلك في عقود الربا، ولكان إقراض الرجل أو الشركة بفائدة يبيح اقتراضه بفائدة؛ لأن النقص الحاصل عليه بهذا مجبور بالفائدة الحاصلة له من ذاك، ولأمكن ذلك في شأن الغرر، وهكذا، وكم في ذلك من الفساد العريض، وعليه فإن انضمام بعض هذه المقامرات إلى بعض لا يغيِّر من حقيقتها، ولا ينفي معنى القمار الموجود فيها»[١]، فالعبرة في الشرع بالنظر إلى كل عقد بمفرده؛ فكثرة العقود الباطلة لا يصحح بعضها بعضاً[٢].

ويضاف لذلك ما سيأتي — إن شاء الله تعالى – من الجواب عن مناقشة دليل الغرر[٣]، وأنه لا وجود لعلاقة تعاقدية بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين، وإنما العقد مبرم بين المؤمِّن وكل مستأمن على حدة[٤].

وعلى التسليم بأن كثرة العقود مع مجموع المستأمنين ترفع عن العقد وصف القمار، فإنه انتفاء للقمار في جانب المؤمِّن فقط، أما المستأمن فالقمار واقع في جانبه؛ لأن عقده مع الشركة عقد مفرد، ووجود القمار في جانب أحد طرفي عقد المعاوضة يجعله عقداً باطلاً[٥].

فإن قيل: إن الغالب حصول الربح لشركة التأمين؛ لمراعاتها للجوانب الفنية للتأمين، واتخاذها الاحتياطات اللازمة، فيكون احتمال خسارتها كاحتمال خسارة غيرها من الشركات التجارية الأخرى[٦].

فالجواب: أن وجود عنصر المخاطرة بضابطه المتقدم في عقد التأمين التجاري كافٍ في

---

(١) القمار حقيقته وأحكامه للملحم ص٥١٦، ٥١٧.

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١٧، ومما يحسن ذكره هنا أن في بلاد الغرب مؤسسات تقوم بمعاملات جادة من القمار، مبنية على إحصاءات علمية حديثة، وليس فيها تضييع للوقت؛ لأن التعامل فيها يتم عن طريق الهاتف، ولا يترتب عليها عداوة ولا بغضاء بين المتعاملين معها؛ لعدم معرفة بعضهم بعضاً، كما أن فيها ربحاً للمؤسسة المنظمة، ولمن يربح من المتعاملين معها، ومع هذا كله فلاشك في كونها قماراً. انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٧٩.

(٣) انظر: ص١١٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٧٨، والغرر وأثره في العقود للضرير ص٧٠.

(٥) انظر: عقد التأمين للزعبي ص٢٥٤، ٢٥٥.

(٦) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٦/٧).

الحكم عليه بأنه ضرب من القمار، وكون الغالب على الشركة حصول الأرباح لها لا أثر له في نفي القمار عنها؛ بدليل ما لو تقامر اثنان على لعب معين، وكان أحدهما يحسن هذا اللعب غاية الإحسان، والآخر لا يحسنه، فلا شك أن فعلهما هذا يعد قماراً، وإن غلب على الظن ربح الأول.

الفرق الرابع: أن المقامِر هو الساعي بدخوله في القمار إلى خطر لم يوجد قبل دخوله فيه، وكان يمكنه تجنبه بترك المقامرة، وهذا بخلاف التأمين فالخطر الذي يحتمي المستأمن منه لا يتوقف وقوعه على الدخول في عقد التأمين، ولا السلامة منه بتجنب التأمين(١).

ويمكن الجواب عنه بأن كل واحد من طرفي عقد التأمين يُعدُّ ساعياً إلى المخاطرة، فالمستأمن يخاطر بالقسط الذي يدفعه، أو يلتزم بدفعه، والمؤمِّن يخاطر بالتعويض الذي يلتزم بدفعه عند وقوع الخطر، وكان يمكن كل واحد منهما تجنب هذه المخاطرة، بترك إبرام عقد التأمين التجاري، فكل منهما قد سعى إلى خطر لم يوجد قبل دخوله فيه، فهذا هو وجه المشابهة بين خطر المقامرة وخطر التأمين، وليس المقصود الخطر الذي يحتمي المستأمن من وقوعه، فهذا معلوم أنه لا يتوقف على الدخول في عقد التأمين التجاري أو عدم الدخول فيه.

الفرق الخامس: أن الدافع إلى القمار هو الكسب المادي عند الفوز، والذي يمثل ربحاً للمقامر، في حين أن الدافع إلى التأمين هو الاحتماء من الخسارة عند وقوع الخطر، بحيث يكون مبلغ التأمين الذي يأخذه المستأمن يعد تعويضاً لآثار الخطر الذي أصابه، لا ربحاً يزيد من ثروته، كما في القمار(٢).

ويمكن الجواب عنه بعدم التسليم بهذا الفرق، فإن الدافع إلى الكسب موجود عند طرفي عقد التأمين التجاري، خاصة في حق المؤمِّن، فمن المسلمات عند شركات التأمين التجاري أن مقصودها الأساس هو الحصول على أكبر قدر من الأرباح؛ ولهذا سمي تأميناً تجارياً؛ كما أن المستأمن يهدف إلى كسب التعويض عند وقوع الخطر المؤمَّن منه؛ ليوفر ماله الذي كان يُفترض إنفاقه في ترميم الخطر الواقع عليه، وإن لم يحصل له بهذا التعويض زيادة في ثروته.

---

(١) انظر: التأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٢٥، ٢٦.

(٢) انظر: التأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٢٧.

الفرق السادس: أن التأمين مؤثر في اقتصاد الدول؛ لما يبعثه من الأمان لدى التجار للدخول في المشروعات النافعة للأمة، من غير خوف من آثار الأخطار المتوقعة، وأما القمار فليس له هذه الصفة، فلا أثر له في النهوض بالأنشطة الاقتصادية، بل على العكس من ذلك فله آثار سيئة على الاقتصاد؛ لأن انتشاره في المجتمع يؤدي إلى العزوف عن الأنشطة المنتجة، كما أن الأموال المكتسبة من القمار قلما تُستثمر في المفيد النافع، بل تُبدد في الترف والإسراف(١).

ويمكن الجواب عنه بأن كون القمار له آثاره السيئة على الاقتصاد . . إلخ هذا يُعدُّ من حكمة النهي، لا أنه علة للنهي، وفرق بينهما، فالذي يدور مع الحكم وجوداً وعدماً هو علة النهي لا حكمته، وعلة النهي في القمار موجودة في التأمين التجاري، كما تقدم تقريره في وجه الدلالة(٢)، وهذا كافٍ في الحكم على التأمين التجاري بأنه قمار، وأما كون التأمين يعطي الأمان للتجار للدخول في المشروعات النافعة للأمة، ويكون له أثر في تنمية الاقتصاد فهذا مسلَّم به بالنظر إلى التأمين كنظرية ونظام، فإنه يحقق هذا الهدف، إلا أن الوسيلة إلى هذا الهدف يجب أن تكون مشروعة، والتأمين التجاري لا يُعدُّ من الوسائل المشروعة.

الفرق السابع: أن المال الضائع في القمار، كالمال المجموع من ثمن بيع أوراق اليانصيب التي لم تربح، يتحول هذا المال إلى القلة الذين ربحوا في هذا القمار، من غير أن يُقدِّموا خدمة للمجتمع، وأما الأقساط المالية المجموعة من المستأمنين الذين لم يستفيدوا من التعويضات لعدم وقوع الخطر عليهم فقد تُحوَّل إلى الأشخاص الذين أصابتهم الحوادث تعويضاً لهم، ولا يخفى ما في ذلك من منفعة اجتماعية واقتصادية لأفراد المجتمع(٣).

ويمكن مناقشة هذا الفرق بأن هذه الأموال المجموعة من الأقساط لا تصرف كلها في التعويضات، وإنما يذهب منها جزء ليس بالقليل لأرباح المساهمين في شركات التأمين التجاري، كما أن ما ذُكِر يُعدُّ من حكمة النهي، والحكمة لا يلزم وجودها في المقيس عليه.

الفرق الثامن: أن القمار (لا يرد على ربح موهوم فحسب، وإنما يرد كذلك على عمل غير مشروع، هو إيقاع المتعاقد الآخر في خطر؛ ليخسر فيربح الآخر، وبغير هذا العمل غير

---

(١) انظر: التأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٢٩- ٣٢.

(٢) ص٩٦.

(٣) انظر: التأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٣٣، ٣٤.

المشروع لا يتم القمار، والتأمين يخلو من ذلك؛ لأن من شروطه ألا يكون تحقق الخطر راجعاً لإرادة أحد طرفي العقد، فإذا سعى المؤمَّن له إلى تحقق الخطر بطل التأمين، كما لا يقوم المؤمِّن بعمل يؤدي إلى خسارة للمؤمَّن له، وبالتالي لا يسعى كلٌ من المؤمِّن والمؤمن له إلى أن يخسر الآخر ليربح هو كما يفعل المقامر، فافترق التأمين عن القمار)[١].

وأُجيب بأن القمار أصبح له قواعده وحساباته المبنية على نظرية الاحتمالات، كما يُفعل في عقد التأمين، حيث توصل بعض المهتمين بلعبة القمار إلى عمل جداول يستطيع من خلالها المقامِر أن يتوصل في بعض الألعاب إلى الرقم الذي يكون رابحاً، وكانت نسبة النجاح عالية، اعتماداً منهم على الإحصائيات السابقة للأرقام الرابحة، وبهذا يكون اللعب بالقمار قد أصبح كالتأمين في اعتماده على نظرية الاحتمالات والإحصائيات السابقة[٢]، فهل يقال حينئذٍ بمشروعية اللعب بالقمار بحجة كونه عملاً مشروعاً، لا يقوم فيه المتعاقد بإيقاع الآخر في الخطر ليربح على حسابه؟.

ويمكن الجواب عن هذا الفرق أيضاً بأن المقامِر وإن كان يسعى جاهداً إلى تحقيق الكسب لمصلحته وخسارة خصمه، إلا أنه لا يملك إيقاعه في الخسارة، بحيث يكون ذلك راجعاً لإرادته؛ لتوقف الكسب والخسارة على أمور أخرى كالحظ والمصادفة، كما هو الحال في بيع أوراق اليانصيب، فإن كل واحد من طرفي المقامرة فيها لا يملك إيقاع الآخر في الخسارة، بل لا يتصور حصول عمل منه يؤدي إلى كسبه وخسارة الطرف الآخر، ولو كان الربح والخسارة يرجعان لإرادة أحد المتقامرَين لما أقدم أحد على الدخول في المقامرة معه؛ لعلمه المتقدم بالخسارة، فتبين بهذا أن تحقق الخطر في المقامرة والتأمين التجاري ليس راجعاً لإرادة أحد من الطرفين فيهما.

الدليل الثالث:

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ ﴾[٣].

---

(١) أحكام التأمين للعطار ص٢١٩، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١٠٥.

(٢) انظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص١٠٦.

(٣) من الآية رقم (٢٩) من سورة النساء. قال الجصاص في أحكام القرآن (١٢٧/٣): «وأكل مال الغير بالباطل قد

استُدل بهذه الآية من وجهين:

الوجه الأول: أن أخذ المال بلا مقابل في عقود المعاوضات يُعد من أكل أموال الناس بالباطل، المنهي عنه بهذه الآية، والتأمين التجاري فيه أخذ للمال بلا مقابل[١]، فالمؤمِّن قد يأخذ قسط التأمين من المستأمن ولا يقع الخطر المؤمَّن منه، فلا يكون لهذا القسط مقابل، والمستأمن قد يأخذ مبلغ التأمين من المؤمِّن عند وقوع الخطر المؤمَّن منه بما يفوق مبلغ القسط عدة أضعاف، فيكون ما زاد على مبلغ القسط قد أُخذ بلا مقابل، ورضى طرفي العقد بالتأمين التجاري لا يجعله مباحاً؛ لأن التراضي على المحرم لا يجعله حلالاً[٢]، وعليه فيكون التأمين التجاري محرماً؛ لدخوله في عموم النهي عن أكل أموال الناس بالباطل.

ويمكن مناقشة الاستدلال بهذه الآية بأن المخالف في هذه المسألة يرى أن التأمين التجاري أخذ للمال بمقابل، وهو الأمان الذي يحصل للمستأمن مقابل القسط الذي يدفعه للمؤمِّن، فلا يكون حينئذٍ من أكل أموال الناس بالباطل.

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بعدم التسليم بكون الأمان عوضاً في العقد، بل هو الباعث عليه، والعوض هو مبلغ التأمين، وقد تقدم بيان ذلك[٣]، ولو سُلِّم أن الأمان عوض للمستأمن عن القسط الذي دفعه، فما هو المقابل لمبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمِّن للمستأمن عند وقوع الخطر إذا كان أكثر من قيمة القسط؟.

الوجه الثاني: أن التأمين التجاري أكل للمال بطريق محرم، فهو يدخله الربا والغرر والقمار وغير ذلك من المحرمات، وأكل المال بهذا الطريق يعد من الباطل المنهي عنه بهذه الآية[٤].

ونُوقش هذا الاستدلال بأن المخالف يُنازع في وجود هذه المحرمات في عقد التأمين

قيل فيه وجهان: أحدهما: ما قال السُّدي وهو أن يأكل بالربا والقمار والبخس والظلم، وقال ابن عباس والحسن: أن يأكله بغير عوض)) وقال الشوكاني في فتح القدير (٦٨٢/١): ((الباطل ما ليس بحق، ووجوه ذلك كثيرة ، ومن الباطل البيوعات التي نهى عنها الشرع)). وانظر أحكام القرآن للجصاص (٣١٢/١).

(١) انظر قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٣، والفتاوى والدروس في المسجد الحرام لابن حميد ص٧٢٤، وموقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٤٢، والتأمين لشوكت عليان ص٧٥، ٧٦.

(٢) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) انظر ص٩٠ من هذا البحث.

(٤) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢٣٤.

التجاري، فهو لا يرى فيه رباً ولا غرراً ولا قماراً ولا غيرها من المحرمات، فلا يكون عنده من أكل أموال الناس بالباطل، بل يرى أنه أخذ للمال بحق، وعلى هذا فهذا الوجه من الاستدلال بالآية لا يكفي وحده للقول بالتحريم، وإنما يستقيم الاستدلال به بعد إثبات التحريم بأدلة أخرى(١)، فصار هذا الدليل مبنياً على غيره من الأدلة.

يقول الشيخ علي الخفيف – رحمه الله تعالى –: «الاستدلال على منع التأمين بأنه من قبيل أكل المال بالباطل استدلال واهٍ لا قيام له؛ لأنه ينتهي في حقيقته إلى اتخاذ الدعوى دليلاً عليها، إذ أن موضع الخلاف في أمر التأمين أهو من أكل المال بالباطل أم لا»(٢).

الدليل الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة(٣)وعن بيع الغرر**»(٤).

وجه الدلالة: أن التأمين التجاري يُعدُّ من عقود المعاوضات التي يدخلها الغرر المنهي عنه بهذا الحديث، وذلك أن الغرر ما كان مجهول العاقبة، وعقوده تُعدُّ من العقود الاحتمالية المترددة بين وجود المعقود عليه وعدمه(٥)، وهذا الحديث وإن كان في النهي عن بيع الغرر، فإن باقي عقود المعاوضات مُلحَقة بالبيع بالاتفاق(٦)، ويكون الغرر مؤثراً فيها، والعقود المبرمة بين شركة التأمين والمستأمن المعيَّن هي عقود غرر باتفاق الباحثين في التأمين(٧)، ولهذا ولهذا عده رجال القانون من عقود الغرر(٨)، والغرر في التأمين التجاري كثير فاحش، قد

(١) انظر الغرر وأثره في العقود ص٦٤٤، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٧٨، ط. الشروق.

(٢) التأمين للخفيف ص٤١٦.

(٣) قال النووي – رحمه الله تعالى – في شرحه لصحيح مسلم (٢٢٠/١٠): «أما بيع الحصاة ففيه ثلاث تأويلات، أحدها: أن يقول: بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، وبعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة. والثاني: أن يقول: بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة. والثالث: أن يجعلا نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا».

(٤) أخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر، برقم (١٥١٣).

(٥) انظر في معنى الغرر بدائع الصنائع (٣٦٦/٤) والفروق (٤٠٣/٣) والمهذب مع المجموع (٢٤٥/٩) والقواعد النورانية ص١٧٧، والغرر وأثره في العقود للضرير ص٤٨– ٥٣.

(٦) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٤٥٥.

(٧) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٧، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص٩٧.

(٨) انظر ما تقدم في خصائص التأمين ص٦١.

اجتمعت فيه ثلاثة أنواع من الغرر، ففيه غرر في الحصول، وغرر في المقدار، وغرر في الأجل، يكفي وجود واحد منها لإبطال هذا العقد.

فأما غرر الحصول فإن المستأمن لا يعلم هل يحصل له العوض أم لا؟ لأنه متوقف على وقوع الخطر من عدمه، وهو أمر احتمالي، وكذلك المؤمِّن لا يعلم هل يحصل على الأقساط المؤجلة أم لا؟ لاحتمال وقوع الخطر مباشرة بعد تسليم القسط الأول[١].

وأما غرر المقدار فالمستأمن لا يعلم مقدار العوض فقد يكون كثيراً، وقد يكون قليلاً، وكذلك المؤمِّن لا يعلم مقدار ما سيأخذه من الأقساط المؤجلة؛ لأنه لا يعلم متى سيقع الخطر.

وأما الغرر في الأجل فالمستأمن لا يعلم متى سيحصل على العوض، فقد يحصل عليه بعد مدة قريبة، وقد يحصل عليه بعد مدة بعيدة، هذا على فرض حصوله، وإلا فقد لا يحصل له شيء من العوض كما تقدم.

فوجود نوع واحد من أنواع الغرر المتقدمة يبطل العقد؛ لكونه غرراً كثيراً، فكيف باجتماع هذه الأنواع الثلاثة من الغرر؟ لاشك أن عقد التأمين التجاري حينئذٍ أولى بالبطلان مما مثَّل له الفقهاء المتقدمون، من بيع السمك في الماء، والطير في الهواء، ونحو ذلك[٢]، مما لا يغتفر الغرر فيه إجماعاً[٣].

«وإذا كان شراح القانون يُصرِّحون بأن الخطر أو الاحتمال هو المحل الرئيسي والعنصر الجوهري في عقد التأمين، وأنه أصل للعنصرين الآخرين قسط التأمين ومبلغ التأمين كان

---

(١) وهذا في عقود التأمين التي يكون قسط التأمين فيها مقسطاً على آجال محددة، أما إذا كان القسط يدفع كاملاً عند العقد، فلا يرد غرر الحصول ولا المقدار ولا الأجل في حق المؤمِّن؛ لعلمه بمقدار القسط وحصوله له عند العقد من غير أجل، وكذلك في بعض عقود التأمين على الحياة فإنه لا يكون فيها غرر في حصول العوض للمستأمن ولا في مقداره، كما في التأمين العمري والتأمين المختلط؛ لأن العوض يكون فيها معلوم المقدار محقق الوقوع، إلا أن أجله غير محدد، فيدخله حينئذٍ الغرر في الأجل.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٦٥- ٧٤، والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق لعبد السميع المصري ص٣٣، وعقود التأمين لبلتاجي ص٥٧، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٣٤-٢٣٦.

(٣) قال الدمشقي في رحمة الأمة ص٩٦: «ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء، والسمك في الماء، والعبد الآبق بالاتفاق» كما حكى الإجماع على ذلك الدردير في الشرح الكبير (٩٦/٤).

الغرر ملازماً لعقد التأمين، لا ينفك عنه، ولا يوجد بدونه، بل إن ذلك يجعل التأمين ذاته غرراً، بحيث لا يتأتى وصفه بأنه عقد لحقه غرر، أو اشتمل على الغرر، كما يقال في بعض العقود التي يتصور وجودها بدون الغرر»[١].

ونُوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بوجود الغرر في عقد التأمين التجاري[٢]؛ لأنه عقد على منفعة الأمان، وهي حاصلة للمستأمن بمجرد العقد، وإذا كان القسط يدفع جميعه عند العقد، فيكون المؤمِّن أيضاً قد حصل على حقه كاملاً، فلا يتصور وجود الغرر في حق الطرفين، وأما إذا كان قسط التأمين على آجال تنتهي بانتهاء العقد أو وقوع الخطر المؤمَّن منه، فهذا يُعدُّ من الغرر اليسير الذي يُعفى عنه، ولا يؤثر في العقد؛ لأنه غرر في حق المؤمِّن فقط دون المستأمن؛ لحصول العوض للمستأمن في هذا العقد وهو الأمان، هذا إذا نظرنا إلى العلاقة الفردية بين المستأمن والمؤمِّن، وأما بالنظر إلى العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين فلا يَرِد الغرر حينئذٍ؛ لقيام التأمين على إحصاءات دقيقة تنفي عنصر الاحتمال، ويكون مجموع الأقساط التي يحصِّلها المؤمِّن من المستأمنين ومبالغ التعويضات التي يدفعها لهم معلومةً مسبقاً للمؤمِّن في الغالب[٣].

وأُجيب عن هذا الوجه بأن كون العوض في التأمين هو الأمان الذي يقدمه المؤمِّن للمستأمن قد تقدمت الإجابة عنه[٤]، وتبيَّن أن العوض للأقساط هو مبلغ التأمين لا الأمان.

وأما إذا كان قسط التأمين على آجال تنتهي بانتهاء العقد أو وقوع الخطر المؤمَّن منه، وأن ذلك يعد من الغرر اليسير الذي يُعفى عنه ولا يؤثر في العقد؛ لأنه غرر في حق المؤمِّن فقط دون المستأمن؛ فهذا غير صحيح، بل هو غرر كثير؛ لأنه غرر في الحصول والمقدار

---

(١) حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٢٠.

(٢) الغرر عند القانونيين لا يكون إلا في محل العقد ومقداره فقط، فهو يقابل نوعاً واحداً من أنواع الغرر عند فقهاء الشريعة، وهو الغرر الناشئ عن الجهل بمقدار المحل، أما أنواع الغرر الأخرى كالغرر في صيغة العقد أو ذاته أو جنسه أو نوعه . . . فلا تدخل في تعريف الغرر عندهم. انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٧١، فلعل هذا من أسباب نفيهم للغرر عن عقد التأمين التجاري، والله أعلم.

(٣) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٥١، ٥٢، والتأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٤٥-٤٧.

(٤) انظر: ص٨٩ وما بعدها من هذا البحث.

والأجل، وما كان كذلك فليس غرراً يسيراً.

كما أنه ليس غرراً في حق المؤمِّن وحده بل هو غرر في حق المستأمن أيضاً؛ لأنه وإن حصل له الأمان عند العقد كما يقولون فإنه لا يدري مقدار ما سيدفعه من الأقساط؛ لتوقف ذلك على وقوع الخطر، فقد يدفع قسطاً واحداً فقط، وقد يدفع أكثر من ذلك، ولا شك أن هذا يعد من الغرر المؤثر(١).

وأما النظر إلى التأمين على أنه علاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين، فهذه العلاقة لا وجود لها في الواقع، فليس هناك عقد أو اتفاق يتم بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين، كما أنه لا يوجد اتفاق بين المستأمنين فيما بينهم على التعاون والتضامن(٢)، فالعقد الحقيقي الذي يَسأل الناس عن حكمه هو العقد الذي يتم بين كل مستأمن وشركة التأمين، وهو الذي تترتب عليه آثاره في الخارج، وهذه العقود عقود مستقلة، منفصل بعضها عن بعض(٣).

ولا يُعرَف في الفقه الإسلامي «أن يُقال: إن عقداً في ذاته فاسداً لكنه لما انضم إلى غيره مما يماثله في الفساد أصبح بهذا الانضمام صحيحاً»(٤).

ولا يُسلَّم بقدرة شركة التأمين على معرفة مجموع الأقساط ومبالغ التعويضات بصورة دقيقة تنفي الغرر والاحتمال، مهما كان عندها من وسائل فنية وإحصائية لتحقيق ذلك؛ فهذا لا يمنع احتمال الربح والخسارة للشركة، وتفاوت الأرباح من سنة لأخرى، بدليل حصول الإفلاس لعدد من شركات التأمين، بسبب الحوادث غير المتوقعة(٥).

وعلى التسليم بقدرة الشركة على معرفة مبالغ التعويضات بصورة تنفي الاحتمال فإن

---

(١) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٢٠.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٨، ٤٨، ٧٢، ٩٤، ٩٥.

(٣) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٦٥.

(٤) عقود التأمين لبلتاجي ص٦٨، ٦٩، وانظر: وقفات في قضية التأمين ص٢٤.

(٥) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٥٠، ٧٢، وعقود التأمين لبلتاجي ص٦٩، ومما يحسن نقله هنا قول الشيخ عبد اللطيف الجناحي في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٧١٣/٢، ٧١٤): (والبعض يقول: نعم عقد احتمالي لا نعرف كم ندفع آخر النهار، لكن هناك إحصائية. قولوا لي: أين الإحصائيات عندما طار أول قمر إلى الفضاء؟ قمر صناعي وأُمِّن، أين الإحصائيات عندما طُيِّر أول مكوك فضاء وأُمِّن؟ أين الإحصائيات عندما أمَّنوا على حياة رواد الفضاء؟ ما كان فيه إحصائيات، القضية قضية عشوائية، وقضية أرقام).

هذا لا يدل على خلو التأمين من الغرر؛ لأن المستأمن الذي أبرم العقد مع الشركة ليست لديه الوسائل المتوفرة للشركة كي يتمكن من معرفة مقدار ما يُعطي ومقدار ما يأخذ، فالغرر واقع في جانبه، والغرر متى ما وجد في جانب أحد المتعاقدين في عقد المعاوضة حُكم على العقد بالمنع والبطلان(١).

الوجه الثاني: على التسليم بوجود الغرر في عقد التأمين التجاري فإنه غرر لا يؤدي إلى نزاع وخصومات بين الطرفين؛ لعلم المستأمن سلفاً بأن مبلغ التأمين محتمل الحصول، فإذا لم يقع الخطر و لم يحصل على التعويض لم يكن في نفسه شيء على المؤمِّن(٢).

كما أن كثرة تعامل الناس بالتأمين، وشيوعه فيهم يدل على أنه لا يفضي إلى النزاع، وإلا لتركه الناس و لم يتعاملوا به، وهذا يدل على أن الغرر في عقد التأمين التجاري غرر يسير، لا يؤثر في صحة العقد(٣).

وأُجيب عنه بعدم التسليم بكون التأمين التجاري لا يفضي إلى النزاع ؛ بدليل كثرة القضايا المرفوعة إلى المحاكم المختصة والمتعلقة بمنازعات عقود التأمين(٤)، فضلاً عن المنازعات التي لم ترفع لتلك المحاكم، وكثيراً ما تتهم شركاتُ التأمين المستأمنَ عند مطالبته بالتعويض بأنه قد افتعل الحادث؛ ليحصل على مبلغ التعويض، وكون الناس يتعاملون بالتأمين التجاري على نطاق واسع لا يلزم منه ألا يكون مفضياً إلى المنازعات؛ بدليل أن بيع الغرر المجمع على تحريمه قد كثُر تعامل الناس به في الجاهلية، مع كونه مما يتنازع الناس فيه، فكذلك انتشار التأمين لا يعني أن الغرر الذي فيه لا يفضي إلى المنازعات؛ لوجود عوامل أخرى تساعد على انتشاره، ولو كان الناس إذا وجدوا معاملة تفضي إلى النزاع تركوها قطعاً لما كان للنهي عن بعض المعاملات المفضية إلى النزاع فائدة(٥).

---

(١) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٥١، ٧٢، ٧٣، وعقود التأمين لبلتاجي ص٧٠.

(٢) انظر: التأمين للخفيف ص٣٥٤، والتأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٤٦، ٤٧.

(٣) انظر: التأمين للخفيف ص ٣٥٤، والتأمين في الشريعة الإسلامية والقانون للجمال ص٨٢، ط. الشروق.

(٤) لكن يرى علي الخفيف في بحثه عن التأمين ص٣٥٥ أن ما يحدث من نزاع بين شركات التأمين والمستأمنين يرجع إلى الخلاف في قيام المستأمن بما اشترطته عليه الشركة من شروط، لا أنه يرجع إلى عنصر من عناصر التأمين الجوهرية. وانظر: نحوه في نظام التأمين للزرقاء ص١٦٦، ١٦٧.

(٥) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٥٢، ٦٥٣، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٠٤، ١٠٥.

كما أن القول: بأن ما لا يُؤدي إلى النزاع من الغرر فهو يسير. غير صحيح؛ لأن أداء الغرر إلى النزاع لا علاقة له بقلة الغرر أو كثرته، فليس جزءاً من حقيقته، ولا شرطاً في وجوده، وإنما الغرر هو علة النهي، والإفضاء إلى النزاع هو حكمة النهي، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، لا مع حكمته(١)، بدليل أن المعاملة المشروعة إذا كثر بسببها النزاع والخصومات لا يقول أحد من العلماء بتحريمها لأجل ذلك(٢).

الوجه الثالث: على التسليم بوجود الغرر الكثير في هذا العقد، فإن الحاجة إليه ظاهرة في هذا العصر؛ بدليل كثرة التعامل به بين الناس، والغرر الكثير تبيحه الحاجة(٣)، فيكون التأمين التجاري حينئذٍ جائزاً(٤).

وسيأتي الجواب عن هذا الوجه عند مناقشة الدليل الثالث من أدلة القول الثاني إن شاء الله تعالى(٥).

الدليل الرابع:

أن التأمين التجاري يُعدُّ من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه(٦)، ووجه ذلك أن قسط قسط التأمين إذا كان على آجال فهو دين في ذمة المستأمن، يدفعه في مقابل التزام المؤمِّن بتعويضه عند وقوع الخطر، وهذا الالتزام دين في ذمة المؤمِّن، سواء أكان التعويض نقداً أم غيره(٧)، فصار التأمين التجاري من بيع الدين بالدين(٨)، وهذا مما يُسلَّم به حتى في قوانين التأمين(٩).

---

(١) انظر ما تقدم ص٩٨ الحاشية رقم (٢).

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٠٥، ١٠٨.

(٣) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٠٠.

(٤) انظر: الخطر والتأمين لرفيق المصري ص٥٩.

(٥) انظر: ص١١٩من هذا البحث.

(٦) قال ابن المنذر – رحمه الله تعالى – في كتاب الإجماع ص١١١: ((وأجمعوا على أن بيع الدين بالدين لا يجوز)).

(٧) قال المطيعي في تكملة المجموع (٤٢٢/١٣): ((معاوضة الدين بالدين لا تجوز، وإن لم يشترك الدينان في علة الربا، بأن كان أحد الدينين ربوياً، والآخر ليس كذلك، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء)).

(٨) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٩٠، ٩١، وعقود التأمين لبلتاجي ص٨٧.

(٩) يقول السنهوري في الوسيط (١١٤٨/٧): ((فمبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمِّن هو المقابل لقسط التأمين وهو التزام في ذمة المؤمَّن له)).

ويمكن مناقشة هذا الدليل من جهتين:

الأولى: أن أهل القانون يعدون مبلغ التأمين ديناً في ذمة المؤمِّن، إلا أنه تارة يكون ديناً مضافاً إلى خطر محقق الوقوع، وأجله غير معين، كما في التأمين على الحياة، فالخطر المؤمَّن منه وهو الموت أمر محقق الوقوع، ولكن لا يُعرف وقت وقوعه، وتارة يكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً في ذمة المؤمِّن، كالتأمين من الحريق أو التأمين من المسؤولية تجاه الغير؛ لأن الخطر فيهما غير محقق الوقوع فيكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً في ذمة المؤمِّن[١].

فإذا كان مبلغ التأمين ديناً محقق الوقوع، وقسط التأمين على آجال، فيصدق على عقد التأمين التجاري حينئذٍ أنه بيع دين بدين، وأما إذا كان مبلغ التأمين غير محقق الوقوع فهو في الحقيقة لا يسمى ديناً، وإنما هو أشبه بالضمان؛ لأن الوفاء به معلق على حادث احتمالي، وليس ديناً ثابتاً معلوماً كسائر الديون، فلا يصدق حينئذٍ على عقد التأمين التجاري أنه بيع دين بدين، لكنه مع هذا لا يخلو من كونه ضماناً بعوض، وهو لا يجوز كما تقدم[٢].

الثانية: أن قسط التأمين قد يكون مقدماً جميعه عند العقد، فلا يكون ديناً بذمة المستأمن، وحينئذٍ لا يصح القول بأن عقد التأمين التجاري من بيع الدين بالدين.

وبناءً على ما تقدم فلا يمكن الحكم على عقد التأمين التجاري بأنه من بيع الدين بالدين على الإطلاق، وإنما يختلف ذلك باختلاف صوره، والله أعلم.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن الأصل في العقود الإباحة إلا ما دل الشرع على تحريمه[٣]؛ لقول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[٤].

---

(١) انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١١٤٨/٧) .

(٢) انظر: ص٩٢ من هذا البحث.

(٣) وهذا رأي الجمهور خلافاً للظاهرية ومن وافقهم. انظر: في هذه القاعدة: الأم للشافعي (٣/٣) والإحكام شرح أصول الأحكام لابن حزم (٣/٢ وما بعدها) والقواعد النورانية الفقهيه لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٦٤ وما بعدها، وإعلام الموقعين (٢٩٤/١) والأشباه والنظائر للسيوطي ص١٣٣، وقاعدة الأصل في الأشياء الإباحة للضويحي ص١٤٠، ١٤١.

(٤) من الآية رقم (٢٩) من سورة البقرة.

ووجه الدلالة من الآية: أن الله جل وعلا خلق لنا جميع ما في الأرض؛ لننتفع به، فدل على أن الأصل في الأشياء الإباحة، ويدخل في ذلك جميع تصرفات الناس وتعاملاتهم فيما بينهم، ومن ذلك عقد التأمين التجاري، فإنه لم يَرد نص بتحريمه، وليس فيه محذور شرعي، فيكون مباحاً على الأصل(١).

ونُوقش وجه الدلالة بأن هذا الدليل يمكن التسليم به إذا كان عقد التأمين التجاري لا يتعارض مع شيء من أحكام الشرع، وقد تقدم في أدلة القول الأول ما يفيد تحريمه، فلم يبق حينئذٍ على أصل الإباحة(٢).

الدليل الثاني: قال الله تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ** ﴾(٣)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من نفَّس عن مؤمن كُربة من كُرَب الدنيا نفَّس الله عنه كُربة من كُرَب يوم القيامة، . . . والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . . .** »(٤).

وجه الدلالة من هذين النصين: أنهما قد دلا على مشروعية التعاون على البر والتقوى، وإعانة المسلمين بعضهم بعضاً، والتأمين التجاري فيه تعاون على الخير بين المستأمنين، فعن طريقه يتم رفع الضرر عن المنكوبين منهم عند حلول الحوادث في أنفسهم وأموالهم، وليست شركة التأمين إلا وسيطاً بينهم، ووكيلاً عن المستأمنين في تنظيم هذا التعاون، وإذا كان هذا التعاون مشروعاً من غير التزام سابق، فمن باب أولى أن يكون مشروعاً إذا التزمه المستأمنون بعقد مع الشركة، بتراضي جميع الأطراف(٥).

---

(١) انظر: عقد التأمين لعبد الرحمن عيسى ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي ص٤٧٥ ، ٤٧٦، وأحكام التأمين للعطار ص٢٠٣.

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٠٣، وعقود التأمين لبلتاجي ص١١٤، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٥٧، ١٥٨.

(٣) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم (٢٦٩٩).

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٠٧، ٢٠٨، وأحكام عقود التأمين لآل محمود (٤٨/٤، ٤٩) ضمن مجموعة رسائله.

ويوضح الشيخ مصطفى الزرقاء – رحمه الله تعالى – كون التأمين التجاري يُعد من التعاون بقوله: «الموضوع الأساسي الأصلي الذي تقوم عليه عقوده هو إزاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به إلى رؤوس كثيرة جداً، هي رؤوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط المالية التي يدفعونها، وبذلك يكون الضرر قد فتت تفتيتاً إلى أجزاء صغيرة وزعت عليهم جميعاً، . . . وهذا هو عين التعاون، وإن ربح منه من يقوم بهذه العملية»[١].

ونُوقش وجه الدلالة من وجوه:

الأول: عدم التسليم بوجود التعاون بين المستأمنين في التأمين التجاري؛ لأن كل واحد من المستأمنين يتعاقد لمصلحته الخاصة، ولا يَرِد في ذهنه مصلحة غيره من المستأمنين، وهو يُبرم العقد مع الشركة نفسها، لا مع باقي المستأمنين، وهي التي تلتزم له بالتعويض، ولا يُذكر في العقد شيء يدل على هذا التعاون[٢].

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «لا يمكننا أن نتصور أن التعاون ثابت بين المستأمنين الذين تعاقدوا مع شركة التأمين، ولكل واحد منهم التزام منفرد، وحقوق معينة منفردة، وإلا كان كل من يعقد عقداً مع شركة متعاوناً مع كل العاقدين معها، فمن عقد عقداً مع مصرف يكون متعاوناً مع كل العاقدين معه، وهذا تصور غريب»[٣].

بل إن خبراء التأمين ورجال الاقتصاد في الغرب مجمعون على أن التأمين التجاري عقد معاوضة بحتة لا مجال فيه للتعاون بوجه من الوجوه[٤].

الثاني: عدم التسليم بأن شركة التأمين التجاري تُعد وسيطاً بين المستأمنين؛ لأنها مسؤولة عن تنفيذ ما التزمت به في العقد من تعويض المستأمن عند وقوع الخطر، والوسيط لا يُلزَم بالتعويض، وعلى فرض كونها وسيطاً، فمن هو الأصيل في هذا العقد إذاً؟[٥].

---

(١) نظام التأمين للزرقاء ص١٤٥، ١٤٦.

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٠٨– ٢١٠، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٩٩، ١٠٠، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٠٩.

(٣) فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٦، وانظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٥٧ .

(٤) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢١٠.

(٥) انظر: نظرية التأمين لمحمد زكي ص١٢٨.

الثالث: على فرض التسليم بوجود التعاون في التأمين التجاري بين المستأمنين على ترميم آثار الحوادث، فإنه لا بد في هذا التعاون من كون الوسيلة إليه مشروعة، والتأمين التجاري لا يخلو من المحاذير الشرعية، التي تجعل من هذه الوسيلة وسيلة محرمة[١].

الرابع : أن التعاون الذي شرعه الإسلام يكون عن طريق عقود التبرع، التي لا يقصد المتبرع من ورائها عوضاً مالياً محضاً، وهذا بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة باتفاق علماء الشريعة وشُراح القانون[٢]، فهو إذاً معاوضة قائمة على البيع والشراء[٣]، وليس للمستأمن عند التعاقد إلا التسليم بما في الوثيقة من شروط يضعها المؤمِّن؛ لأن من خصائص عقد التأمين التجاري أنه من عقود الإذعان، ولهذا وقفت الحكومات من هذه العقود موقف المدافع عن المستأمن، وفسرت بعض الشروط عند التقاضي لمصلحة المستأمن[٤]، فكيف يقال: – والحال هذه – إن التأمين التجاري يُعد من التعاون على الخير بين المستأمنين؟!.

الخامس: أن وجود التعاون في التأمين التجاري – على التسليم به – ليس هو المقصود الأساس الذي حفَّز إلى تكوين الشركة، وإنما المقصود الأساس هو الربح، وإن تحقق تبعاً له أغراض أخرى، كالتعاون بين أفراده، كما أن المقصود الأساس من التجارة هو الربح، وإن تحقق من ورائها أغراض أخرى تعد من قبيل التعاون، كتشغيل الأيدي العاملة، وتيسير تبادل السلع بين الناس، ونحو ذلك[٥]، ومع هذا فلا تُعد العقود التجارية في أصلها من قبيل التعاون[٦].

---

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٠٨، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١٢٩.

(٢) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١٨، وتكملة المجموع (٢٥٩/١٣، ٢٦٠).

(٣) انظر: التأمين لشوكت عليان ص١٤٧، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٠٩، كما قرر ذلك بعض شراح القانون التجاري، منهم سلوتر في شرح القانون التجاري الصادر عام ١٩٦١م ص٢٨٠ حيث يقول: «التأمين هو شراء الأمن .. ذلك أن المستأمن مدفوعاً بالرغبة في حماية نفسه ضد خطر ما فإنه يشتري من المؤمِّن حق التعويض إن وقع الضرر بسبب ذلك الخطر ... ويقال لثمن الشراء جُعل أو قسط، وغالباً ما يكون دفعة سنوية . . .». انظر: التأمين والبديل الإسلامي ص٣٩، ٤٠، ونظام التأمين لمولوي ص٦٨.

(٤) انظر: التأمين للجنة الدائمة (١٢٢/٢٠).

(٥) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٤١-٤٢.

(٦) للاستزادة في التفريق بين مفهوم التعاون في الإسلام ومفهوم التأمين انظر: التأمين لشوكت عليان ص١٤٧-١٥١.

الدليل الثالث:

قال الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[١] وقال سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[٢].

وجه الدلالة من الآيتين: أن انتشار التأمين بشكل واسع في هذا العصر دليل على حاجة الناس إليه، وذلك لكثرة الحوادث الفادحة، وضَعف التعاون بين أفراد المجتمعات على ترميم آثارها، كما أن التجار على وجه الخصوص يُحتِّم عليهم التعامل التجاري التأمينَ على أنشطتهم التجارية؛ حماية لها من الخسائر الكبيرة المتوقعة، والقول بتحريم التأمين التجاري يُلحِق بالناس الضيق والحرج، فيباح لأجل التيسير على الناس، ورفع الحرج عنهم[٣].

ونُوقش وجه الدلالة من وجوه:

الأول: عدم التسليم بحاجة جميع الناس للتأمين، وإنما قد يحتاج إليه بعضهم دون بعض[٤].

الثاني: أن الحاجة للتأمين التجاري يمكن دفعها بالبديل المشروع، وهو التأمين التعاوني الإسلامي، وحينئذٍ لا يكون التأمين التجاري متعيناً لدفع حاجة الناس[٥].

الثالث: على التسليم بوجود الحاجة للتأمين التجاري، وعدم البديل المشروع، فإنه مع ذلك لا يمكن القول بجوازه مطلقاً؛ لأن بعض أنواعه يدخلها الربا الصريح، كبعض أنواع التأمين على الحياة، والربا من المحرمات الشديدة التي لا تبيحها الحاجة المجردة، بل لا تبيحها إلا الضرورة، أو الحاجة الماسة، وسوف يأتي مزيد بيان وإيضاح لهذه المسألة بمشيئة الله تعالى[٦].

الدليل الرابع:

قياس التأمين التجاري على الوعد الملزم.

---

(١) من الآية رقم (١٨٥) من سورة البقرة.

(٢) من الآية رقم (٧٨) من سورة الحج.

(٣) انظر: عقد التأمين لعبد الرحمن عيسى ص٤٧٦، ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي.

(٤) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١١.

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١١، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١٣٧.

(٦) انظر: ص١٣٩ من هذا البحث.

يرى المالكية – على المشهور في المذهب عندهم[١] – أن من وَعَد غيره بأن يُقرضه، أو يتحمل عنه خسارة، أو يُعيره شيئاً، أو نحو ذلك مما لا يجب عليه في الأصل، فإن هذا الوعد يكون ملزماً للواعد، ويُقضى عليه بموجبه، إذا دخل الموعود في السبب الذي ذُكر في الوعد، كما لو قال رجل لآخر: بع سلعتك الآن، وما حصل عليك من خسارة فهي عليَّ. فباشر الموعود السبب، وباع السلعة، وخسر فيها، فإن الواعد يلزمه تعويضه عن الخسارة، وكما لو وعده أن يُقرضه ثمن شيء يريد شراءه، فباشر الموعود السبب، واشترى ذلك الشيء، فيُلزَم الواعد بالقرض، وبناءً على ذلك فيقاس التأمين التجاري على الوعد الملزم، بجامع أن في كل منهما التزاماً من أحد الطرفين بتحمل تبعة خطر محتمل الوقوع على الطرف الآخر، فالمؤمِّن يلتزم للمستأمن بتعويضه عن أضرار الخطر المتوقع حصوله، وكذلك الواعد يلتزم بتعويض الموعود عن الضرر في الوعد الملزم عند المالكية[٢].

ونُوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بأن الوعد يكون ملزماً، فإن جمهور الفقهاء[٣] يخالفون الراجح عند المالكية في هذه المسألة، ويرون عدم الإلزام بالوعد، ومن شروط صحة القياس أن يكون حكم الأصل المقيس عليه متفقاً عليه بين الخصمين[٤]، وهذا الشرط منتفٍ على رأي الجمهور.

الوجه الثاني: على التسليم بالرأي الراجح عند المالكية في هذه المسألة فإن قياس التأمين التجاري على الوعد الملزم قياس مع الفارق؛ لوجود عدة فروق بينهما، منها:

١- أن الوعد الملزم عقد تبرع، يتم بإرادة واحدة، والتأمين التجاري عقد معاوضة، يتم بإرادتين[٥]، فالقسط الذي يدفعه المستأمن للمؤمِّن ليس له نظير في الوعد الملزم؛ لأن الموعود

---

(١) انظر: الفروق (٤/٤٧، ٤٨) وفتح العلي المالك (١/٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٦٠- ٦٢، وأحكام التأمين للعطار ص٢٣٨.

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٥/٣٣٤) والأذكار للنووي ص٤٥٤، والمبدع (٩/٣٤٥).

(٤) كما هو القول الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين. انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٩٢) والبحر المحيط للزركشي (٥/٨٧) وشرح الكوكب المنير (٤/ ٢٧، ٢٨).

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٨. وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص٢٨، ٢٩، وعقود التأمين لبلتاجي ص٩٨، والتأمين لشوكت عليان ص١٢٩.

الموعود لا يدفع للواعد شيئاً.

٢- أن العلة في الإلزام بالوعد عند المالكية هي التغرير من الواعد، وتسببه في إلحاق الضرر بالموعود[١]، والعلة في الإلزام بالتعويض في التأمين التجاري هي دفع القسط، ومع اختلاف العلة لا يصح القياس[٢].

٣- أننا إذا قلنا إن المستأمن إذا دفع القسط في التأمين التجاري يكون مباشراً للسبب الذي طلبه منه المؤمِّن فإنه لا يتضرر بهذه المباشرة إلا إذا لم يقع الخطر، فإنه حينئذٍ لا يأخذ مبلغ التأمين، ويخسر قسط التأمين الذي دفعه، وفي هذه الحال لا يُلزَم المؤمِّن بتعويضه عن خسارة القسط، بخلاف الضرر الحاصل للموعود في الوعد الملزم، فإن الواعد يلزمه تعويضه عنه متى ما باشر الموعود السبب[٣]أما إذا قلنا إن المستأمن لا يكون مباشراً للسبب إلا إذا وقع الخطر بإرادته، فإنه لا يُعوض في نظام التأمين بشيء؛ لأن من شروط التعويض أن لا يقع الخطر بإرادة أحد المتعاقدين، وهذا بخلاف الوعد الملزم فإنه لا إلزام فيه ما لم يباشر الموعود السبب[٤].

٤- أن العوض معلوم ابتداءً عند الطرفين في الوعد الملزم، وأما العوض الذي يدفعه المؤمِّن للمستأمن عند وقوع الخطر فهو مجهول للطرفين، فلا يصح حينئذٍ قياس مجهول على معلوم[٥].

الدليل الخامس:

قياس عقد التأمين التجاري على عقد الإجارة على الحراسة، بجامع أن الغاية من كل منهما حصول الأمان، فإذا جاز بذل المال في عقد الإجارة على الحراسة لتحقيق الأمان، فكذلك يجوز بذل المال في عقد التأمين التجاري لتحقيق الأمان[٦].

والحارس وإن كان مستأجراً على عمل يؤديه – وهو الحراسة – إلا أنه ليس لعمله أي

---

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٨.

(٢) انظر: التأمين للجنة الدائمة (١٣٠/٢٠) والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٩٠.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٩.

(٤) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٩، وعقود التأمين لبلتاجي ص٩٨، والتأمين وأحكامه ص١٩١.

(٥) انظر: التأمين للجنة الدائمة (٢٦/٢٠) والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٩١.

(٦) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣٩.

أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس، فهو ليس كعمل الصانع فيما استؤجر على صنعه، ولا كعمل الخادم فيما استؤجر عليه من الخدمة، وغيرهما ممن لهم أعمال محسوسة، ومع ذلك استحق هذا الحارس الأجرة، فكذلك التأمين التجاري يبذل فيه المستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان(١).

ونُوقش هذا الدليل بأنه قياس مع الفارق من وجوه:

الوجه الأول: أن محل العقد في الأجرة على الحراسة هو العمل الذي قام به الحارس مدة العقد، وهو ملازمته للمحروس في تلك المدة، وحفظه، ودفاعه عنه عند الاقتضاء، وهذا لا شك أن له أجراً، بخلاف المؤمِّن فإنه لا يقوم بأي عمل لحفظ المال وحراسته، أما الأمان فليس محلاً للعقد، وإنما هو نتيجة الحراسة وغايتها، وليست الأجرة عوضاً عنه، وإلا لما استحق الحارس الأجرة إذا لم يتحقق الأمان، كما لو ضاع المحروس أو تلف بغير تعدٍّ ولا تفريط من الحارس(٢)، وكذلك الأمان ليس محلاً لعقد التأمين، وإنما هو غاية له، واشتراك هذين العقدين في الغاية، وهي تحقيق الأمان، لا يعني صحة قياس أحدهما على الآخر؛ لأن القياس لابد فيه من اتحاد العلة، وهي هنا مختلفة، فعلة بذل المال في الاستئجار على الحراسة هي قيام الحارس بالعمل، وعلة بذل المال في التأمين هي بالنسبة للمستأمن حصوله على التعويض عند وقوع الخطر، فهو يدفع القسط لهذه العلة، وبالنسبة للمؤمِّن هي تحقق وقوع الخطر المؤمَّن منه أو مرور مدة معينة، فهو يدفع التعويض عند تحقق هذه العلة، وإذا اختلفت العلة لم يصح القياس(٣).

الوجه الثاني : على التسليم بجواز المعاوضة على الأمان في عقد الحراسة، فإنه لا يلزم من ذلك جواز المعاوضة عليه في عقد التأمين؛ لأن الحارس يقوم بعمل لحفظ العين المحروسة، ونتيجة لتلك الحراسة يحصل الأمان، فهناك ارتباط وثيق بين عمل الحارس والأمان، أما في

---

(١) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٥٣، ٨٢ حاشية رقم (١).

(٢) انظر: فتاوى أبو زهرة ص٤٢٩، والغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٩، وملاحظات على موضوع التأمين للقلقيلي ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي ص ٥٣٤، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١١٨، ١١٩، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٦، ٣٧.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٠.

عقد التأمين فإن المؤمِّن لا يقوم بأي عمل يؤدي إلى الأمان[١]، «فعقد الحراسة عقد أمانة، وهو يَرِد على عمل من شأنه أن يقلل احتمالات وقوع الخطر، أما عقد التأمين فهو معاوضة على الضمان، ولا مكان فيه للعمل، بل تنص عقود التأمين أن يكون الخطر محل المعاوضة خارجاً عن سيطرة المستأمن»[٢].

الوجه الثالث: أن الحارس لا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط، أما المؤمِّن فإنه ضامن مطلقاً[٣].

الدليل السادس:

قياس عقد التأمين التجاري على ضمان خطر الطريق، وهو أن يقول شخص لآخر: اسلك هذا الطريق فإنه آمِن، فإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن، فسلكه فأُخذ ماله، لزم القائل تعويضه عما أُخذ منه، وهذا جائز عند الحنفية[٤].

وفي بعض صور التأمين التجاري من الأضرار يضمن المؤمِّن سلامة المؤمَّن عليه كما هو الحال في ضمان خطر الطريق الذي أجازه الحنفية، مع أن في كلٍ من التأمين التجاري وضمان خطر الطريق مخاطرة وجهالة للعاقبة[٥].

ونُوقش هذا الدليل بأنه قياس مع الفارق من وجهين:

الأول: أن عقد التأمين التجاري عقد معاوضة، فالمؤمِّن يلتزم بالتعويض مقابل القسط الذي يدفعه المستأمن، أما ضمان خطر الطريق فهو تبرع لا معاوضة فيه؛ لكون الضامن لا يأخذ عوضاً على الضمان، والمخاطرة والجهالة لا تؤثر في عقود التبرعات[٦].

الثاني: أن علة الضمان لخطر الطريق عند الحنفية هي التغرير من الضامن لمن أراد سلوك الطريق، حيث أخبره بأنه آمن، والذي سلكه لا يعلم بأن الطريق مخوف، فلهذا أُلزم

---

(١) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٩، وأحكام التأمين للعطار ص٢٤٠.

(٢) وقفات في قضية التأمين للسويلم ص٩.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٠، وحكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين لحسين حامد ص١١٩، ١٢٠، والتأمين لشوكت عليان ص٧٦.

(٤) انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٦٢٢/٧، ٦٢٣) ورد المحتار على الدر المختار (٢٨١/٦) و (٦٢٢/٧، ٦٢٣).

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤١، ونظام التأمين للزرقاء ص٦٠.

(٦) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٢، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٠٠.

بالضمان[١]؛ لتسببه فيما أصابه من ضرر، أما في التأمين التجاري فإن المؤمِّن لا يُغرِّر بالمستأمن، وإنما يلتزم بالتعويض بمجرد إبرام العقد[٢].

وقد تنبَّه ابن عابدين لهذه المسألة، وناقشها مبيناً الفرق بينها وبين التأمين، فقال: «لابد في مسألة التغرير من أن يكون الغار عالماً بالخطر، . . . وأن يكون المغرور غير عالم . . . ولا يخفى أن صاحب السوكرة لا يقصد تغرير التجار، ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون أم لا؟ وأما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار؛ لأنهم لا يعطون مال السوكرة إلا عند شدة الخوف، طمعاً في أخذ بدل الهالك، فلم تكن مسألتنا من هذا القبيل»[٣].

الدليل السابع:

قياس التأمين التجاري على عقد الموالاة، وهو أن يتعاقد رجل مع آخر، على أن يعقل عنه إذا جنى، مقابل أن يرثه إذا مات، ولم يكن له وارث سواه، وهو جائز عند الحنفية[٤]، وفي رواية للإمام أحمد[٥].

ووجه القياس هنا أنه في كلٍ من عقد الموالاة والتأمين التجاري من المسؤولية يتحمل أحد الطرفين عن الآخر تبعة الخطر، وما ينتج عنه من مسؤولية تجاه طرف ثالث، ففي التأمين من المسؤولية يلتزم المؤمِّن بالتعويض الذي يُقضى به على المستأمن نتيجة مسؤوليته في الحادث، وفي عقد الموالاة يلتزم أحدهما بالدية التي يُقضى بها على الآخر عند جنايته، وفي كلا العقدين مخاطرة، وجهالة لما سيحصل عليه كلٌ من الطرفين، وفي كلٍ منهما معاوضة،

---

(١) قال الحصكفي – رحمه الله تعالى – في الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع رد المحتار (٦٢٢/٧، ٧٢٣): «قال رجل لآخر: اسلك هذا الطريق فإنه أمن، فسلك وأُخذ ماله لم يضمن، ولو قال: إن كان مخوفاً وأُخذ مالك فأنا ضامن والمسألة بحالها ضَمِن . . . والأصل أن المغرور إنما يرجع على الغارَّ إذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة، أو ضَمِنَ الغارُّ صفة السلامة للمغرور نصاً». وانظر: رد المحتار (٦٢٢/٧، ٦٢٣).

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤١، ٢٤٢، وموقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٢٥، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٠٠.

(٣) رد المحتار (٢٨١/٦، ٢٨٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٤/٧-٩) والدر المختار مع رد المحتار (١٧٣/٩) ورد المحتار(١٧٣/٩).

(٥) انظر: المقنع والشرح الكبير (٨/١٨) المطبوعين معاً، وقال المرداوي – رحمه الله تعالى – في الإنصاف (٨/١٨) المطبوع معهما: «وعنه أنه يثبت بالموالاة والمعاقدة، وإسلامه على يده، وكونهما من أهل الديوان. ولا عمل عليه. زاد الشيخ تقي الدين في الرواية والتقاط الطفل، واختار أن هؤلاء كلهم يرثون عند عدم الرحم والنكاح والولاء. واختاره في الفائق أيضاً».

فالذي يلتزم بدفع الدية يدفعها مقابل حصوله على الميراث، والمؤمِّن يدفع التعويض مقابل حصوله على الأقساط[١].

ونُوقش هذا الدليل من وجوه:

الوجه الأول: عدم التسليم بصحة عقد الموالاة، فإن جمهور الفقهاء يخالفون الحنفية في هذه المسألة، ويرون عدم صحة التوارث بهذا العقد[٢]، ومن شروط صحة القياس أن يكون حكم الأصل المقيس عليه متفقاً عليه بين الخصمين[٣]، وهذا الشرط منتفٍ على رأي الجمهور.

الوجه الثاني: أنه على التسليم بصحة عقد الموالاة فإن قياسه على التأمين التجاري من المسؤولية قياس مع الفارق، وذلك لوجود عدة فروق بينهما، منها:

١- أن عقد الموالاة يُقصد به التناصر والتعاون، حتى يُصبح مولى القوم واحداً منهم، وما يكون من كسب مادي فإنه ليس مقصوداً أصلاً بل تبعاً، أما عقد التأمين التجاري فيُقصد به الربح، وليس فيه من معاني النصرة والتعاون شيء[٤]، وما يُدَّعى في التأمين التجاري من تعاون فلا حقيقة له، ثم هو عند من يقول به يكون بين المستأمنين فيما بينهم، فهم الذين يتعاونون لترميم الأخطار التي تقع على بعضهم، لا أن التعاون يكون بين المؤمِّن والمستأمن اللذين هما طرفا العقد[٥].

٢- أن عقد الموالاة عقد تبرع[٦] في الأصل، فدفع الدية فيه لأجل التناصر لا عوضاً

---

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٣، ونظام التأمين للزرقاء ص٩٢، وعقد التأمين للسنوسي ص ٣٠٤ ، ٣٠٥، بمجلة الأزهر المجلد الخامس والعشرون، المحرم ١٣٧٣هـ، والتأمين للخفيف ص٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) انظر في هذه المسألة: رد المحتار (١٧٣/٩) وبداية المجتهد (٥٧٨/٢) والمهذب مع المجموع (١٨١/١٧) والمغني (٢٥٥/٩).

(٣) كما هو القول الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين. انظر: شرح مختصر الروضة (٢٩٢/٣) والبحر المحيط للزركشي (٨٧/٥) وشرح الكوكب المنير (٤/ ٢٧، ٢٨).

(٤) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٢.

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٤.

(٦) وقد نص الحنفية على أنه عقد تبرع كما في المبسوط (٤٥/٣٠) واشترطوا لصحته شروطاً منها أن يكون طالب الولاء حراً مجهول النسب، وألا يكون عربياً، وألا يكون له ولاء عتاقة ولا ولاء موالاة مع أحد وقد عقل عنه، وألا يكون عقل عنه بيت المال، وأن يشترط العقل والإرث. انظر: هذه الشروط في بدائع الصنائع (٩/٤، ١٠) ، والدر المختار مع رد المحتار (١٧٥/٩) وهذا كله يدل على ضَعْف قياس التأمين التجاري على عقد الموالاة؛ لأن

عن الميراث، كما أن ميراث العربي من المولى بسبب موته بلا وارث سواه، لا بسبب دفع الدية، وإذا كان هذا العقد عقد تبرع فإنه لا تؤثر في صحته الجهالة والغرر[١].

٣- في عقد الموالاة يتحمل كل واحد من الطرفين تبعة الخطر الذي يقع على الآخر، (تعقل عني، وأعقل عنك) وهذا بخلاف التأمين التجاري فإن من يتحمل تبعة الخطر هو الشركة فقط، وذلك في مقابل القسط الذي دفعه المستأمن لها، أما المستأمن فلا يتحمل شيئاً من تبعة الخطر الذي قد يقع على الشركة عند خسارتها[٢].

الوجه الثالث: أنه على التسليم بهذا الدليل، فإنه يدل على جواز نوع من أنواع التأمين التجاري، وهو التأمين من المسؤولية، فلا يصح الاستدلال به على جواز جميع أنواع التأمين التجاري؛ لأنه استدلال بالدليل الخاص على الحكم العام، وهذا لا يصح[٣].

الدليل الثامن :

قياس التأمين التجاري على نظام العاقلة[٤]، حيث أوجبت الشريعة الإسلامية على العاقلة تحمل دية قتل الخطأ، إذا جنى أحدهم؛ لما في ذلك من مصلحة التخفيف عن القاتل خطأً، والتعاون فيما بين أفراد العاقلة، وكذلك يقال في عقد التأمين التجاري من المسؤولية، ففيه مصلحة ظاهرة، وتعاون بين المستأمنين على تخفيف آثار الأخطار التي تقع على بعضهم، ونظام العاقلة وإن ألزم الشرع به من غير تعاقد بين أفراده، فلا مانع من الإلزام بنظيره – وهو التأمين التجاري من المسؤولية – عن طريق التعاقد بين المؤمِّن والمستأمن[٥].

ونُوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنه قياس مع الفارق، فبين نظام العاقلة والتأمين التجاري فروق منها:

التأمين التجاري يعد من عقود المعاوضات لا التبرعات، ولا يشترط في المستأمن هذه الشروط التي يذكرها الحنفية. انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٩٤، ٩٥.

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٤٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٢.

(٢) انظر: موقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٢١، والتأمين للجنة الدائمة (١٣٣/١٩).

(٣) انظر: التأمين للجنة الدائمة (١٢٩/٢٠).

(٤) العاقلة هم الذين يغرمون الدية، وهم عصبة الرجل من النسب والولاء. انظر: الأم (١٥٠/٦) والشرح الكبير (٥١/٢٦) والإنصاف (٥١/٢٦، ٥٢) المطبوعين معاً، وفي تعريف العاقلة عند الفقهاء خلاف، ينظر في مسؤولية حمل الدية في الشريعة الإسلامية للسنيدي من ص٢٠٦- ٢٢٠.

(٥) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٩٤.

١- أن العلة في كلٍ من نظام العاقلة والتأمين التجاري مختلفة، فعلة إيجاب الدية على العاقلة هي التعاون والتناصر والمواساة فيما بين القرابة، وتقوية أواصر الألفة والمحبة[١]، وعلة إيجاب العوض في التأمين التجاري هي مجرد طلب الربح والتجارة المحضة، دون التفات إلى معانٍ أخرى[٢].

٢- أن الفقير من أفراد العاقلة لا يتحمل شيئاً من الدية، مع كونه يستفيد من مال غيره عند حصول قتل الخطأ منه، وهذا المعنى لا وجود له في التأمين التجاري، فإنه لا يُعَوَّض إلا من يدفع قسط التأمين فقط[٣].

٣- أن جميع القادرين من أفراد العاقلة يتحملون الدية عن الجاني منهم، وفي التأمين التجاري يتحمل المؤمِّن التعويض وحده، لا جميع المؤمن لهم.

الوجه الثاني: أنه على التسليم بهذا الدليل، فإنه يدل على جواز نوع من أنواع التأمين التجاري، وهو التأمين من المسؤولية، فلا يصح الاستدلال به على جواز جميع أنواع التأمين التجاري؛ لأنه استدلال بالدليل الخاص على الحكم العام، وهذا لا يصح، والله أعلم.

الدليل التاسع:

قياس التأمين التجاري على نظام معاشات التقاعد، ففي نظام التقاعد يُقتطَع من راتب الموظف مبلغ يسير كل شهر، وبعد إحالته على التقاعد يأخذ هو أو أسرته بعد وفاته مبلغاً شهرياً يكون مجموعه غالباً أكثر من مجموع المال المقتطع من راتبه، وكذلك الحال في التأمين على الحياة، فالمستأمن يدفع قسطاً ضئيلاً دورياً من المال، لمدة غير معلومة لديه، فإذا وقع الخطر المؤمَّن منه وهو موت المستأمن، أو مضت المدة المتفق عليها استحق مبلغ التأمين، والذي يفوق في الغالب مجموع الأقساط التي دفعها، ونظام التقاعد يُقرُّه جميع علماء الشريعة، فيلزمهم حينئذٍ الإقرار بجواز التأمين على الحياة؛ لعدم الفرق بينهما[٤].

ونُوقش هذا الدليل من وجهين:

---

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٩٥/٣) والجامع لأحكام القرآن (٣٠٠/٥) ومغني المحتاج (١٢٨/٤) وشرح منتهى الإرادات (١٤٥/٧).

(٢) انظر: التأمين للدسوقي ص١١٢، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص ٣٦، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٥.

(٣) انظر: فتاوى أبو زهرة ص٤٢٥، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٦.

(٤) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص٦٤، ٦٥، وانظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٠٨٩/٧).

الوجه الأول: عدم التسليم بإجماع العلماء في هذا العصر على جواز نظام التقاعد؛ لوجود المخالف في هذه المسألة كما سيأتي – إن شاء الله تعالى –[١]، فعند القائلين بعدم الجواز يبطل الاستدلال بهذا الدليل؛ لأن من شروط صحة القياس أن يكون الأصل المقيس عليه متفقاً على حكمه بين الطرفين[٢]، وهذا الشرط منتفٍ هنا.

الوجه الثاني: على التسليم بجواز نظام التقاعد، كما هو قول أكثر العلماء المعاصرين، فإن قياس التأمين التجاري عليه قياس مع الفارق من وجوه:

١- أن ما يُعطاه الموظف بعد التقاعد حق التزم به ولي الأمر؛ لكونه مسؤولاً عن مصالح رعيته، ووضع لذلك نظاماً، راعى فيه ما قام به الموظف من خدمة لأمته، كما راعى مصلحة أقرب الناس إليه، فهو نظام يقوم على التعاون والإحسان، وليس من باب المعاوضات بين الدولة وموظفيها، فلا يكون مشابهاً للتأمين التجاري القائم على المعاوضة المحضة بين المؤمِّن والمستأمن[٣].

٢- أن الدولة تقوم بالدعم المادي لنظام التقاعد، وذلك بدفع مبلغ مالي يماثل المبلغ المقتطَع من راتب كل موظف، ولا تقصد من وراء ذلك الربح، فدل على أن هذا النظام لا يُقصد منه المعاوضة، وهذا بخلاف التأمين التجاري، فإن المؤمِّن لا يدفع شيئاً من قيمة القسط، مما يدل على تحقق المعاوضة المحضة فيه[٤].

٣- أن الموظف إذا استقال قبل بلوغه المدة المحددة نظاماً للتقاعد فإنه يأخذ جميع ما يستحقه عن خدمته، وهذا بخلاف التأمين التجاري فإن المستأمن إذا توقف عن دفع الأقساط لم يأخذ شيئاً مما دفعه للمؤمِّن[٥].

٤- أن الموظف إذا بلغ المدة المحددة نظاماً في الخدمة فإنه يحصل على مبلغ التقاعد يقيناً، بخلاف التأمين التجاري فإنه قد تنتهي المدة المحددة في العقد دون وقوع الحادث، فلا

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في ص١٧٩من هذا البحث.

(٢) كما هو القول الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين. انظر: شرح مختصر الروضة (٢٩٢/٣) والبحر المحيط للزركشي (٨٧/٥) وشرح الكوكب المنير (٤/ ٢٧، ٢٨).

(٣) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٣٢، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص ٣٦، وبيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري للعزيزي ص٤١، ٤٢.

(٤) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٠٥، وانظر أيضاً: موقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٣٨.

(٥) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص ٢٠٤.

يحصل المستأمن على شيء، ويخسر جميع ما دفعه[١].

ومع وجود هذه الفروق فلا يصح قياس التأمين التجاري على نظام التقاعد، والله أعلم.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول فيما أجازوه من أنواع التأمين ببعض أدلة المجيزين للتأمين التجاري مطلقاً، وقد تقدمت في أدلة القول الثاني، كما استدلوا على تحريم التأمين على الحياة بأدلة المحرمين للتأمين التجاري المتقدمة في أدلة القول الأول، واستدلوا على التفريق بين التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين بما يلي:

الدليل الأول:

أن التأمين على الحياة لا حاجة تدعو إليه فضلاً عن كونه ضرورة، بخلاف غيره من أنواع التأمين التجاري فإن الحاجة داعية إليه[٢].

ويمكن مناقشة هذا الدليل بما تقدم من مناقشة الدليل الثالث للقول الثاني[٣].

الدليل الثاني:

أن المؤمِّن على سيارته ونحوها لا يريد بالتأمين الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل، لا في حياته، ولا بعد مماته، كما هو الحال في التأمين على الحياة[٤] «وإنما يريد الأمان والاطمئنان عن الحوادث منها أو عليها، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوجب أن يُدفع فيه نفيس الأثمان»[٥].

ونُوقش من وجهين:

الأول: أن كون الأمان والاطمئنان هو المقصود في التأمين التجاري على السيارات ونحوها مما يستوجب أن يُدفع فيه نفيس الأثمان غير مسلَّم؛ لأن الأمان هو الغاية من عقد التأمين التجاري، وليس عوضاً لما يُبذل فيه من أقساط، والعوض الحقيقي هو مبلغ التأمين

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه للشنيان ص٢٠٤، وللاستزادة من الفروق بين نظام التقاعد والتأمين التجاري انظر: موقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٣٧- ٤٠.

(٢) انظر: الفكر السامي (٥٠٤/٢) حاشية رقم (٣) .

(٣) انظر ص١١٩من هذا البحث.

(٤) انظر: أحكام عقود التأمين لآل محمود (٦٦/٤) ضمن مجموعة رسائله.

(٥) أحكام عقود التأمين لآل محمود (٦٦/٤) ضمن مجموعة رسائله.

كما تقدم بيانه في الجواب عن مناقشة الدليل الأول للقول الأول[١]، وعلى هذا فلا فرق بين التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين؛ لكون العوض في عقود التأمين التجاري جميعها هو مبلغ التأمين لا الأمان.

الثاني: أن طلب الإنسان الأمان لنفسه عن طريق التأمين على سيارته ونحوها لا فرق بينه وبين طلب تحقيق الأمان لأولاده بعد موته؛ وذلك لوجود التشابه الكبير بل التطابق الواضح بين التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين، فالغاية في كل منهما هي تحقيق الأمان والاطمئنان من مغبة الحوادث المستقبلية المتوقعة، سواء أكانت هذه الحوادث مما يصيب الممتلكات أم الأشخاص، كما أن الوسيلة إلى تحقيق هذا الأمان فيهما واحدة، وهي دفع أقساط قليلة للحصول على عوض مالي كبير عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، فشُبُهات الربا والقمار والغرر داخلة في جميع أنواع التأمين التجاري، لا فرق بينها في ذلك، إلا أنها في التأمين التجاري على الحياة أوضح من غيره[٢].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول القائل بتحريم التأمين التجاري؛ لما يلي:

١- قوة أدلة هذا القول، ومناقشة أدلة القولين الآخَرَين.

٢- أنه على فرض وجود التعارض بين أدلة التحريم والجواز، فالمتعين تقديم أدلة التحريم؛ لأن فعل الحرام يوجب الإثم، بخلاف فعل المباح[٣].

٣- في الأخذ بهذا القول احتياط للدين، وترك للمشتَبَه في تحريمه[٤]، وقد قال النبي

---

(١) انظر: ص٨٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: نظام التأمين لمولوي ص٩٧، ٩٨.

(٣) تقديم دليل التحريم على دليل الإباحة عند التعارض هو قول أكثر الأصوليين، ووصفه السيوطي بأنه الأصح، وصححه الفتوحي. انظر: العدة لأبي يعلى (٣/١٠٤١- ١٠٤٤) والإحكام للآمدي (٤/٢٥٩) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٠٩، وشرح الكوكب المنير (٤/٦٧٩، ٦٨٠) والفوائد الجنية (٢/٥٣).

(٤) انظر: فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٣١، وعقود التأمين لبلتاجي ص٥٣، ١٤٠، والتأمين لشوكت عليان ص١٥٩.

صلى الله عليه وسلم: «**دَع ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك**»[١] ولا شك في كون التأمين التجاري من المشتبهات[٢] التي حث النبي صلى الله عليه وسلم على اجتنابها في قوله: «**فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه**»[٣].

٤–أن القائلين بالجواز استدلوا بأقيسة اجتهادية، مع وجود الفرق بينها وعقد التأمين التجاري، والمحرمين استدلوا بنصوص شرعية، وقواعد متفق عليها بين العلماء[٤].

سبب الخلاف:

١- أن عقد التأمين من العقود المستحدثة التي لم يأت فيها نص صريح من كتاب ولا سنة، وليس فيها كلام صريح للمتقدمين من الفقهاء رحمهم الله تعالى[٥].

٢- عدم وضوح طبيعة هذا العقد وصورته الواقعية لبعض علماء الشريعة[٦].

٣- خلاف المعاصرين في عوض الأقساط التي يدفعها المستأمن هل هو مبلغ التأمين (التعويض) أم ضمان الأمان الذي يشعر به المستأمن بعد العقد؟ فالقائلون بالتحريم يرون أن العوض هو مبلغ التأمين، فيدخله الربا والقمار عند بعضهم والغرر عند جميعهم، والقائلون بالجواز يرون أن العوض هو الأمان، فلا يدخله عندهم ربا ولا قمار ولا غرر.

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب رقم (٦٠) رقم الحديث (٢٥١٨) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات، برقم (٥٧١١) وأحمد (٢٤٩/٣) برقم (١٧٢٣) والحاكم (١٥/٢، ١٦) و(١١٠/٤، ١١١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: سنده قوي، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (٢٠٧٤).

(٢) انظر: التأمين لشوكت عليان ص١٥٩.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، برقم (٥٢)، ومسلم في كتاب البيوع، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، برقم (١٥٩٩).

(٤) انظر: التأمين على رخصة القيادة إلزاماً والتزاماً، بحث للدكتور سعد الشثري، منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة (١١٢/٦٠).

(٥) انظر: مشروعية عقد التأمين للاشين ص٧، ووقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣ ، وهذا بناءً على أن كثيراً ممن كتب في التأمين التجاري لم يطلع على نصوص بعض الفقهاء المتقدمين حول هذه المسألة، والتي تقدم نقلها في ص٣٩ وما بعدها من هذا البحث، وهذه النصوص من الفقهاء وإن لم يصرحوا فيها بلفظ التأمين إلا أنها مما ينطبق عليه انطباقاً واضحاً.

(٦) انظر: مزايا نظام التأمين لبهجت أحمد حلمي ص٤٨٤، ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي، ومشروعية عقد التأمين للاشين ص٧.

٤- الخلاف في النظر إلى العلاقة بين المؤمِّن والمستأمنين، هل هي علاقة فردية بين كل مؤمِّن ومستأمن على حدة، أم هي علاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين؟ فالقائلون بالتحريم يرون أن العلاقة فردية، فيدخله عندهم القمار والغرر، وأما القائلون بالجواز فيرون أن العلاقة بين المؤمِّن ومجموع المستأمنين فلا يكون فيها عندهم قمار ولا غرر.

٥- الخلاف في صحة قياس عقد التأمين التجاري على بعض العقود الشرعية، حيث يرى بعض الفقهاء أنه لا يمكن قياسه على أي عقد في الفقه الإسلامي، لا من العقود الصحيحة ولا غير الصحيحة[١]، بينما يرى آخرون إمكان قياسه على بعض العقود في الفقه الإسلامي.

٦- ما يكتنف هذا العقد من لَبس وغموض في العديد من المسائل، مثل وجود التعاون فيه من عدمه، ومقدار الغرر فيه، هل هو من الكثير الذي يفسد العقد، أو من القليل الذي لا يفسده؟ وهل فيه ربا أو لا ؟ ونحو هذه المسائل[٢].

نوع الخلاف:

ذهب بعض الباحثين[٣] في التأمين إلى أن الخلاف في حكم التأمين التجاري خلاف ظاهري (لفظي) وذلك أن جميع الفقهاء المعاصرين لا يُقِرُّون ما تقوم به شركات التأمين التجاري الحالية من استثمار أموالها في الأنشطة المحرمة شرعاً، كما لا يُقِرُّون بأي شرط يُحِل حراماً، أو يحرم حلالاً، والقائلون بجواز التأمين التجاري «لا يُسلِّمون به إلا بعد تخليصه من الشوائب والمفاسد التي أخذها عليه معارضو هذا النوع من التأمين، ويكون بذلك الخلاف بينهم هو خلافاً ظاهرياً لا حقيقياً»[٤].

وذهب بعضٌ آخر من الباحثين[٥] إلى أن الخلاف حقيقي، وهو متجه إلى ذات العقد، لا لا إلى الأمور الخارجة عن ذاته، كالتعاملات والشروط المحرمة، وذلك أن المحرمين لهذا العقد

---

(١) انظر: الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٤.

(٢) انظر: مشروعية عقد التأمين للاشين ص٧،٨.

(٣) انظر: الإسلام والتأمين للفنجري ص٦٨- ٧٠، والبدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات للنجيمي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٥٨٧/١).

(٤) الإسلام والتأمين للفنجري ص٧٠.

(٥) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص٤٦، والتأمين بين الحظر والإباحة لسعدي أبو جيب ص٧٣،٧٤.

لا يحرمونه لأجل المحرمات الخارجة عن ذاته فقط، وإنما يحرمونه أيضاً لما يتضمنه في حقيقته من ربا وقمار وغرر وغيرها من المحرمات التي لا يمكن تخليصه منها البتة.

والذي يظهر والله أعلم أن نوع الخلاف في هذه المسألة يمكن النظر إليه من جهتين:

الأولى: النظر إلى واقع شركات التأمين التجاري في هذا العصر، فهي شركات لا تخلو استثماراتها من الربا، وعليه فلا يجوز إبرام عقود التأمين معها على جميع الأقوال في هذه المسالة، وحينئذٍ لا يكون للخلاف في هذه المسألة ثمرة عملية، اللهم إلا زيادة الإثم عند القائلين بالتحريم، فهم يرون في هذا العقد رباً وقماراً وغرراً، إضافة إلى أن في إبرام هذا العقد مع الشركة إعانة لها على الإثم، أما القائلون بالجواز فإنهم لا يرون في إبرام هذا العقد مع الشركة إلا التعاون معها على الإثم فقط.

الثانية: النظر إلى حقيقة عقد التأمين التجاري مجرداً عما يقترن به من معاملات أخرى محرمة تقوم بها شركات التأمين التجاري، فإن الخلاف في هذه المسألة يكون خلافاً حقيقياً له ثمرة ظاهرة، ويجري فيه الخلاف المتقدم، لكن هذه الثمرة يمكن تصورها في الواقع عند قيام شركات تأمين تجاري، تخلو تعاملاتها من الربا وغيره من المحرمات.

وأيضاً فإن الخلاف في حكم التأمين التجاري له أثر في حكم التأمين التعاوني المطور، فإن بعض الباحثين ممن يحرمون التأمين التجاري يرون أنه لا فرق بين النوعين في أصل العقد، ورتبوا على ذلك تحريم التأمين التعاوني المطور؛ لما فيه من الربا والغرر والقمار كالتأمين التجاري تماماً، مع العلم أن شركات التأمين التعاوني الإسلامي لا تُقِر التعامل بالربا في استثماراتها، كما أن من يرى جواز التأمين التجاري يجيز من باب أولى التأمين التعاوني المطور، فدل على أن الخلاف في التأمين التجاري خلاف حقيقي له ثمرته، والله أعلم.

المسألة الثانية: مأخذ تحريم التأمين التجاري عند القائلين به:

أجمع القائلون بتحريم التأمين التجاري على وجود الغرر الكثير فيه[1]، واختلفوا في وجود غيره من المحرمات:

فمنهم من يقول: إنه محرم لأجل الغرر فقط، فلا ربا فيه ولا قمار ولا غيرهما، وهو ظاهر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فإنه لم يُعلل التحريم إلا بالغرر الكثير، ولم يذكر الربا ولا القمار[2]، وممن ذهب إلى ذلك أيضاً د. الصديق الضرير[3]، وبه صدرت فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني[4].

ومنهم من يقول: إنه محرم لأجل الغرر وغيره، ففيه مع الغرر ربا وقمار، وهذا ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية[5]، والمجمع الفقهي الإسلامي[6]، وكثير من أهل العلم والباحثين[7]، وإن كان من هؤلاء من يرى أنه من أكل أموال الناس بالباطل، وفيه غبن، وبيع دين بدين، إلا أنني سأقتصر هنا على الغرر والربا والقمار؛ لكونها هي الأشهر في كلام المحرمين للتأمين التجاري.

---

(١) انظر: فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي بالسودان في التأمين التجاري والبديل الإسلامي للجمال ص٢٦٢، ولم أقف على مخالف بين القائلين بالتحريم – فيما اطلعت عليه — في كون التأمين التجاري يعد من الغرر الكثير.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني (٧٣١/٢) وانظر: تعقيب على بحث تأصيل التأمين التكافلي للضرير بحولية البركة (٣٦/٨).

(٣) انظر: الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين للضرير ص٨، ضمن بحوث ندوة الخرطوم ٢٠٠٤م، وتعقيب على بحث تأصيل التأمين التكافلي للضرير بحولية البركة (٣٦/٨).

(٤) انظر: فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني ص١٩.

(٥) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٣٠٧/٤- ٣١٥).

(٦) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣١.

(٧) منهم الشيخ عبد الله القلقيلي في عقد التأمين ص٤٢٩، وفي بحثه ملاحظات على موضـــوع التـــأمين ص٥٣٣، كلاهما ضمن كتاب أسبوع الفقه الإسلامي، وبذلك صدرت فتوى اللجنة الدائمة، كما في فتاوى اللجنة (٢٤٦/١٥) والشيخ عبد الله بن حميد في الفتاوى والدروس في المسجد الحرام ص٧٢٤- ٧٢٧، ود.محمد زكي في نظرية التأمين ص١٢٩، والشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع (٢٨٠/١٣، ٢٨١) ود. عمر المترك في الربـــا والمعـــاملات المصرفية ص٤٢٥- ٤٢٧، ود. سليمان الثنيان في التأمين وأحكامه ص٢١٢، ود. وهبة الزحيلي في تعقيبه على بحث الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين للضرير في ندوة الخرطوم ٢٠٠٤م ص٤، والشيخ بكر أبو زيد في مناقشة له عن موضوع التأمين بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (٢) (٧٣٠/٢).

أما الغرر فقد تقدم قريباً أنه مُجمَع على وجوده في عقد التأمين التجاري عند القائلين بالتحريم.

وأما القمار فالراجح – والله أعلم – أن عقد التأمين التجاري يُعد من القمار، وقد تقدم دليله، ومناقشته، والجواب عن ذلك[1].

أما كون التأمين التجاري يُعد من الربا فهذا فيه تفصيل، يتضح بما يلي:

أولاً: إن كان التعويض المتفق عليه بين الطرفين هو أن يقوم المؤمِّن بإصلاح العين المؤمَّن عليها متى ما وقع عليها الخطر، أو استبدال عين سليمة بها، فلا يُتصور حينئذٍ وجود الربا في هذا العقد؛ لأن الربا لا يجري بين النقد والمنفعة – أي منفعة إصلاح العين – كما لا يجري بين النقد والأعيان الأخرى التي يدخلها الربا.

فإن قيل: إن الاتفاق على إصلاح العين المؤمَّن عليها أو استبدال عين سليمة بها يُعد حيلة على الربا، من جهة أنه لا فرق بين التعويض النقدي أو إصلاح العين أو استبدالها، لأن الشركة إن لم تدفع التعويض النقدي فستدفع قيمة الإصلاح أو العين البديلة، فيؤول الأمر إلى العوض النقدي.

فالجواب: كون ذلك يُعد حيلة على الربا بعيد، فمقصود المستأمن ترميم الخطر الواقع

---

(١) انظر ص٩٥ وما بعدها من هذا البحث. وممن يرى أن التأمين التجاري يُعد من القمار – غير مَن تقدم – الإمام أشهب المالكي، فقد تقدم النقل عنه ص٤١ في معاملة تُشبِه عقد التأمين التجاري، وصرَّح أنها تُعد من القمار، والشيخ محمد بخيت المطيعي، كما في رسالته السوكرتاه ص٢٤، نقلاً عن الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٤٥، وعن عقد التأمين للزعبي ص٢٧٥، فقد صرح بأن التأمين التجاري يُعد قماراً معنى، والشيخ محمد رشيد رضا في فتاواه (٩٦٣/٣) فهو يرى أن عقد التأمين على الحياة يُشبه الميسر (القمار) والشيخ محمد بن عثيمين في مجموع فتاواه (٤٢١/٢٩، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤١) – جمع السليمان – فقد صرَّح بأن التأمين التجاري يُعد من الميسر، ولم يَذكر في شيء من هذه الفتاوى أن التأمين محرم لأجل الربا، كما أن للشيخ ابن عثيمين بحثاً عن التأمين التجاري في مجموع فتاواه (٤٤٣/٢٩– ٤٦٥) رجح فيه التحريم، واستعرض أدلة المحرمين ولم يذكر منها دليل الربا، والشيخ عبد الله البسام في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٧٠٨/٢) فقد صرح أنه من الميسر.

وممن عدَّ التأمين التجاري نوعاً من أنواع القمار د.سليمان الملحم في رسالته للدكتوراه، والتي هي بعنوان: القمار حقيقته وأحكامه ص٥١٩، حيث قال بعد إيراد الأدلة على كون التأمين التجاري من القمار ومناقشتها: ((وبما سبق من الأدلة والمناقشات يظهر رجحان عَدِّ التأمين التجاري نوعاً من أنواع القمار؛ لانطباق معنى القمار عليه، وضَعْف ما أُورد على ذلك من مناقشة)).

عليه، وإعادة العين المؤمَّن عليها إلى ما كانت عليه قبل وقوع الخطر، وهذا يحصل له بأي طريق، سواء أكان عن طريق التعويض النقدي أم بإصلاح العين أم باستبدالها.

ثانياً: إذا كان التعويض المتفق عليه هو التعويض النقدي كما هو الغالب في عقود التأمين التجاري فإن هذه العقود يمكن تقسيمها إلى قسمين:

١– عقود التأمين التجاري التي يكون التعويض النقدي فيها متحقق الحصول؛ لتحقق وقوع الخطر فيها، وإن كان وقت وقوعه غير معين، فهذه العقود تعد عقوداً ربوية، ويمكن التمثيل لهذا القسم ببعض عقود التأمين على الحياة، كالتأمين العمري والتأمين المختلط(١)؛ لأنه يصدق عليها عند العقد أنها معاوضة دراهم بدراهم، مع التأخير في أحد العوضين، وعدم تساويهما أو الجهل به، فيجتمع فيها ربا الفضل والنسيئة(٢).

٢– عقود التأمين التجاري التي يكون التعويض النقدي فيها غير محقق الحصول غالباً؛ لتوقفه على وقوع الخطر الذي غالباً لا يقع للمستأمن، فلا يكون الربا في هذه العقود عند إبرامها محقق الوقوع؛ لأن الخطر إذا لم يقع لم يكن في التأمين التجاري معاوضة دراهم بدراهم أصلاً، لكنه مع ذلك يحرم الدخول فيه؛ لكونه ذريعة ووسيلة قد توصل إلى الربا، والربا قد ورد فيه من الوعيد الشديد ما يوجب البعد عنه، والتحرز من الوقوع فيه، كما أن في الدخول في هذا العقد إقراراً للربا، والتزاماً به عند وقوع الخطر، وقد تقدم تخريج ذلك على مسألتين(٣).

كما تقدم النقل عن الإمام مالك – رحمه الله تعالى – في صورة تشبه عقد التأمين التجاري تماماً، صرَّح فيها بأن الربا إنما يقع في هذه المعاملة إذا تمت معاوضة النقد بالنقد، ففي البيان والتحصيل(٤): «قال مالك: الحمالة بالجعل حرام، وإنما هي بمنزلة من باع من رجل سلعة، فقال رجل أجنبي للبائع: هل لك أن تعطيني دينارين على أنه إن تبع السلعة

---

(١) تقدم تعريف التأمين العمري والمختلط ص٦٧، ٦٨ من هذا البحث.

(٢) وقد صرَّح جمع من الفقهاء والباحثين المعاصرين بأن الربا في التأمين على الحياة واضح بيِّن لا إشكال فيه. انظر: أحكام عقود التأمين لآل محمود (٤/٤١، ٦٤) ضمن مجموعة رسائله، وعقود التأمين لبلتاجي ص٨٣، والربا والمعاملات المصرفية للمترك ص٤٢٥، ونظام التأمين لمولوي ص٩٤، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢١٧، ٢١٨.

(٣) انظر: ص٩٥ من هذا البحث.

(٤) (١١/٢٨٩) وانظر: ص٣٩ من هذا البحث.

تباعة لأحد فأنا ضامن لتلك التباعة. فإن تَمَّت كان الذهب بالذهب متفاضلاً، وإن لم تتم أخذ لله باطلاً، كأنه قال: أعطني خمسة في خمسين أغرمها إن تبع السلعة تباعة».

فقوله: «فإن تمت كان الذهب بالذهب متفاضلاً» صريح في أنه متى ما وقع الخطر، وتمت المعاوضة بين النقدين فإن هذه المعاملة تُعد من ربا الفضل، وقوله: «وإن لم تتم أخذ لله باطلاً» أي وإن لم تتم المعاوضة بين النقدين فإنه يُعد من أخذ المال بالباطل، و لم يقل إنها ربا، فدل على أن هذه المعاملة عند إبرامها لا يَلزَم تحقق وقوع الربا فيها.

ومما يُؤيِّد ذلك قول أشهب بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى -: «لا يصلح أن يقول الرجل للرجل: اضمن لي هذه السلعة إلى أجل ولك كذا وكذا؛ لأنه أعطاه ماله فيما لا يجوز لأحد أن يبتاعه، وأنه غرر وقمار»[1]، فهذه الصورة التي حكم عليها أشهب – رحمه الله تعالى – بأنها غرر وقمار تُشبه تماماً عقد التأمين التجاري، ومع ذلك لم يحكم عليها بأنها ربا، ولو كان يرى دخول الربا في هذه المعاملة لما ترك التصريح به، واقتصر على ما دونه من الغرر والقمار، مع أن حُكمه على هذه المعاملة إنما هو عند إبرام العقد.

وممن صرَّح من الفقهاء المعاصرين بأن الربا لا يوجد في عقد التأمين التجاري إلا إذا تحقق الخطر المؤمَّن منه د. محمد الزعبي، حيث قال: «وبذلك نجد أن الربا موجود في كل عقود التأمين على الإطلاق، فما لم يشمله ربا الفضل شمله ربا الديون، وما لم يشمله ربا الديون شمله ربا الفضل، وذلك في حالة تحقق الخطر المؤمَّن منه، أما إذا لم يتحقق الخطر المؤمَّن منه فإن التحريم يكون على أساس غير الربا، كأن يتضمن عقد التأمين غرراً، أو قماراً، أو رهاناً، مما يبطل العقد معه، ويجعله غير مشروع»[2].

كما أن في كلام بعض الفقهاء المحرمين للتأمين التجاري ما يفيد أن هذا العقد لا يُعد من الربا إلا إذا تم تسليم العوض النقدي بعد وقوع الخطر، فمن ذلك:

قول د. محمد الدسوقي: «يدخل الربا عقد التأمين هذا – يعني التجاري – سواء في دفع مبالغ التأمين للمستأمنين، أو في استثمار الشركات لأموالها»[3].

وقال الشيخ محمد أبو زهرة عن عقد التأمين التجاري: «نرى أن مع القمار رباً مؤكداً

---

(١) المدونة (٤/٢٨) وانظر: ص٤١ من هذا البحث.

(٢) عقد التأمين للزعبي ص٢٦٣.

(٣) التأمين للدسوقي ص١٣٩.

في حال ما إذا مات المستأمن قبل المدة؛ لأنه يدفع نقداً قليلاً، ويأخذ بدله نقداً كثيراً، وهذا بلا ريب رباً، أو معاملة لم يحلها أحد من الأئمة»[1].

ولم أقف – فيما اطلعت عليه من كتب وبحوث التأمين – على من صرَّح بأن التأمين التجاري يعد من الربا مطلقاً، سواء أتم التعويض النقدي بعد وقوع الخطر أم لم يتم[2]، والله أعلم.

لكن على التسليم بأن عقد التأمين التجاري في أصله لا يدخله الربا مطلقاً في جميع عقوده فإن شركات التأمين التجاري من حيث الواقع لا تكاد تخلو تعاملاتها من الربا[3]، ويظهر ذلك فيما يلي[4]:

١- استثمار فائض أموالها في سندات ربوية، أو نحوها من الاستثمارات المحرمة.

٢- أخذها من المستأمن زيادة ربوية عند تأخره عن دفع القسط المؤجل في حينه.

٣- تعاملها بالإقراض أو الاقتراض بالربا، ومن ذلك الإقراض بضمان وثيقة التأمين للمستأمن بفائدة ربوية.

---

(١) فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ص٤٢٨.

(٢) إلا قول الشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع (٢٨١/١٣): ((في معظم حالات التأمين (في حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمَّن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلاً ويأخذ كثيراً، وهذا ربا)) وهذا غير مسلَّم فإن معظم عقود التأمين لا يقع فيها الخطر المؤمَّن منه، ولو كان الغالب وقوع الخطر لما قام لشركات التأمين قائمة؛ لأن فكرة التأمين تُبنى على أخذ الأقساط من مجموعة كبيرة من المستأمنين، الذين يَسلم أكثرهم من الخطر، ثم تُدفع هذه الأقساط أو بعضها للقليل منهم ممن يصيبه الخطر، وإذا كان الأمر كذلك فإن الربا لا يتحقق إلا عند وقوع الخطر وتسليم التعويض، ولم يظهر لي كيف يكون الربا في حال عدم تحقق الخطر المؤمن منه؟!.

(٣) قال د. رياض الخليفي في بحثه التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي ص٩ : ((يصعب في الواقع المعاصر تصور شركة تأمين تقليدي لا تقوم على تعظيم مدخراتها واحتياطياتها على ركيزة الودائع الربوية المتنوعة الأجل، وذلك تحوطاً من مخاطر السيولة لديها)).

(٤) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣١، ٢٣٢، والتأمين لعيسى عبده ص١٧٩، وتكملة المجموع (٢٨١/١٣) ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١١٦، والتأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٣٧، والزكاة وترشيد التأمين المعاصر ليوسف كمال ص٥٤، والتأمين لشوكت عليان ص١٥٨، ١٥٩، وبحوث وفتاوى الشيخ جاد الحق (٣٣٩/٣، ٣٤٠)، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢١٨، وبيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري للعزيزي ص٢٧.

٤- في حسابها لمقدار القسط الذي يدفعه المستأمن تستخدم مـــا يســـمى بســـعر الفائدة[١] – الذي يعد من الربا – وبدونه لا يتم حساب القسط.

٥- أن مبلغ التأمين عبارة عن مجموع الأقساط مضافاً إليها فوائدها الربوية.

وبناءً على ذلك فإن هذه الشركات التي تتعامل بالربا يحرم التأمين لديها باتفاق المحرمين والمجيزين للتأمين التجاري[٢]؛ لما في ذلك من الوقوع في الربا، أو إعانتها عليه [٣] على أقل تقدير، وقد نهى الله عز وجل عن ذلك في قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾[٤].

المسألة الثالثة: حكم التأمين التجاري عند الحاجة:

لابد قبل بيان حكم التأمين التجاري عند الحاجة[٥] من الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل هناك حاجة إلى التأمين في هذا العصر أو لا؟.

٢- إذا كانت الحاجة إلى التأمين قائمة فهل هي حاجة عامة أو خاصة؟.

٣- وهل الحاجة إليه ماسة أو لا؟.

٤- وهل هي متعينة في التأمين التجاري أو لا؟.

٥- وهل التأمين التجاري يُعد من المحرمات التي تبيحها مجرد الحاجة، أو أنـــه مـــن المحرمات الشديدة التي لا تبيحها إلا الضرورة، أو الحاجة الماسة؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة أقول مستعيناً بالله تعالى:

إن الحاجة إلى التأمين تُعد حاجة قائمة؛ نظراً لما يتعرض له الإنسان من أخطار مختلفة،

---

(١) المراد بسعر الفائدة أن الشركة تقوم باستثمار الأقساط التي تجمعها من المستأمنين مقدماً، وتراعي أن للمستأمنين نصيباً من أرباح هذه الاستثمارات؛ لكونها في الحقيقة استثماراً لأموالهم، ولهذا تقوم الشركة بحساب سعر فائدة استثمار هذه الأموال لمصلحة كل مستأمن، وتكون هذه الفائدة مبلغاً محدداً سلفاً، إلا أنها لا تدفع لهم هذه الفوائد مباشرة، وإنما تخصمها من القسط الواجب دفعه من قبل المستأمن للشركة. انظر: عقد التأمين للمهدي ص١٥٣، وأحكام التأمين للعطار ص٢٣١.

(٢) انظر: الحلال والحرام للقرضاوي ص٢٦٥.

(٣) انظر: التأمين لشوكت عليان ص١٥٨.

(٤) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٥) الحاجة هي: أن يبلغ المرء حداً إن لم يفعل الحرام فإنه يكون في جهد ومشقة، لكنه لا يهلك. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٦.

لا يقوى كثير من الناس على تحمل آثارها وحده، ولا يجد غالباً ممن حوله من يُعينة في ترميم آثار هذه الأخطار، ولهذا «فإن شركات التأمين آخذة في النمو والزيادة، والناس على اختلاف طبقاتهم مقبلون عليها، وما ذاك إلا لحاجتهم إلى التعامل مع هذه الشركات؛ لأنها تحقق لهم الأمن والطمأنينة بضمانها لهم تعويضاً مادياً»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: «الإقدام على الفعل مَظنَّة الحاجة إليه»[3].

والمقصود هنا بيان وجود الحاجة إلى التأمين بغض النظر عن الوسيلة الموصلة إلى تحقيقه، سواء أكانت الوسيلة تأميناً تجارياً أم تعاونياً أم اجتماعياً.

وأما هل الحاجة إلى التأمين عامة أو خاصة؟

فالجواب: أن الحاجة إليه حاجة عامة؛ لانتشار التعامل به بين الناس في جميع البلاد[4]،

---

(١) الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٥٧، وجاء في فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني ما نصه: (الناس في جميع البلاد في حاجة إلى الخدمات التي تقدمها هيئات التأمين، وقد تعامل كثير منهم معها تلبية لهذه الحاجة). التأمين التجاري والبديل الإسلامي للجمال ص٢٦٣، وانظر: أحكام عقود التأمين لآل محمود (٤٧/٤) ضمن مجموعة رسائله.

بل صرح بعض الباحثين بأن حاجة الناس إلى التأمين تعد حاجة ماسة؛ لتحقيق الأمان لهم. انظر: بحث تقييم الأنشطة الترويحية في شركات التأمين الإسلامية، د. أنس المختار، المنشور بمجلة الدراسات التجارية الإسلامية عدد(٥،٦) ص١٣، ودور نظم التأمين التكافلي في دعم الحركة التعاونية في مصر، للباحث مجدي السيد أحمد ترك، المنشور بمجلة مركز صالح كامل العدد(٢٥) ص٨٠، ٨٥.

ومنهم من عَدَّ التأمين من الضرورات خاصة في مجال الاقتصاد. انظر: فتاوى الزرقا ص٤٠٥، والمهن والوظائف في المجالات المالية د. محمد عبد الحليم عمر ص١١ بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، والشيخ معروف الدواليبي في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٦٨٥/٢).

(٢) هو: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، الإمام الفقيه المجتهد الحافظ المفسر الزاهد، شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام، ولد بحران سنة ٦٦١هـ، قال في حقه ابن دقيق العيد: رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء منها، ويترك ما شاء. اهـ. له مؤلفات كثيرة، جمع أكثرها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد في مجموع الفتاوى، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة النبوية، وغيرها، توفي سنة ٧٢٨هـ. انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣٢٠/٢) وشذرات الذهب (١٤٢/٨).

(٣) القواعد النورانية ص٢٨٩.

(٤) انظر: فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي بالسودان في التأمين التجاري والبديل الإسلامي للجمال ص٢٦٣، وعقد التأمين التعاوني للمصاروة ص٢١١.

وتعلُّقه بمصالحهم العامة، فهو لا يختص به فرد دون آخر، ولا فئة من الناس دون أخرى، ولا أهل بلد دون آخر، وما كان كذلك فإنه يُعد من الحاجة العامة لا الخاصة[1].

ولا يُقصد بوصف الحاجة بالعموم أن تكون متحققة في كل فرد من الناس، وإنما المقصود أن تكون هذه الحاجة منتشرة بين الناس غير مقصورة على فرد أو فئة أو بلد معين[2]، وكذلك الحال في التأمين، فإنه وإن وُجد من أفراد الناس من لم يؤمِّن إلا أنه مع ذلك منتشر بينهم، غير مقصور على بعضهم.

قال د. الصديق الضرير: «وأرى أن الحاجة إلى التأمين حاجة عامة، فإن كل إنسان في حاجة إلى نظام يكفل له من الأمن والطمأنينة ما يستطيع البشر تحقيقه، ولاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه مطالب الحياة ومتاعبها، وامتلأ بالكوارث والمفاجآت، والتأمين سواء كان تأميناً تعاونياً أو تأميناً بقسط ثابت يسدُّ هذه الحاجة»[3].

وجاء في توصيات الملتقى الأول للتأمين التعاوني ما نصه: «أصبح التأمين التعاوني في الوقت الحاضر حاجة عامة؛ فهو يُسهم في تقدم التجارة والصناعة، وسد كثير من الاحتياجات، ويخفف ما يقع من جوائح ومصائب بسبب الأخطار غير المتوقعة»[4].

وأما هل الحاجة إلى التأمين حاجة ماسة[5] أو لا؟.

فالجواب: أن هذا يختلف باختلاف الأحوال، فقد تكون الحاجة إلى التأمين حاجة ماسة، كما لو كانت تكاليف الخدمات الطبية بأحد البلدان باهظة الثمن، ولا تُقدِّم الدولة فيه هذه الخدمات مجاناً لمواطنيها، ولا يستطيع كثير من الأفراد في هذا البلد تحمُّلها، ولا يجد غالباً من يُعينه على ذلك، ويَلْحقه بترك التداوي مشقة شديدة، فلا شك حينئذٍ أن حاجة أهل هذا البلد إلى التأمين الطبي حاجة ماسة، وقد تكون الحاجة إلى التأمين غير ماسة، كما في التأمين على السيارات لعموم الناس.

---

(1) انظر: نظرية الضرورة للزحيلي ص٢٦٢، والحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (١٠٢/١).

(2) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (١٠٢/١).

(3) الغرر وأثره في العقود للضرير ص٦٥٨.

(٣) الملتقى الأول للتأمين التعاوني (البحوث وأوراق العمل وتوصيات الملتقى) ص٩٦٥. ط. الثانية.

(5) الحاجة الماسة هي التي يصعب الاستغناء عنها، ويلحق الإنسان معها حرج ومشقة شديدة. انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (١٢٤/١).

وأما هل الحاجة إلى التأمين التجاري متعينة أو لا؟.

فالجواب: أنه متى ما وُجد البديل الشرعي – وهو التأمين التعاوني الإسلامي – فإن الحاجة إلى التأمين التجاري غير متعينة؛ لأن معنى كون الحاجة متعينة أن تنسد كل الطرق المشروعة الموصلة إلى المقصود، ولا يبقى إلا هذا الطريق المحرم[1]، أما إذا تعذر البديل الشرعي فإن الحاجة حينئذٍ إلى التأمين التجاري تكون متعينة.

وإذا كانت الحاجة إلى التأمين التجاري حاجة متعينة فإنه يجوز بقدر ما يزيل الحاجة فقط، عملاً بالقاعدة الفقهية: الحاجة تُقدَّر بقدرها[2].

ولا يقال: إن الحاجة إذا كانت عامة لا يشترط لها أن تكون متعينة[3]؛ لأنه لو كان التأمين التجاري هو الذي يعد حاجة عامة فنعم، إلا أن الحاجة العامة هي للتأمين عموماً بغض النظر عن نوعه، أما التأمين التجاري بخصوصه فلا يعد حاجة عامة، ولهذا متى ما تعين التأمين التجاري لسد هذه الحاجة جاز، ومتى ما وجد التأمين التعاوني الإسلامي الذي يغني عنه لم يجز التعامل بالتأمين التجاري لعدم الحاجة إليه، والله أعلم.

وأما هل التأمين التجاري يُعد من المحرمات التي يبيحها مجرد الحاجة، أو أنه من المحرمات الشديدة التي لا تبيحها إلا الضرورة أو الحاجة الماسة؟.

فالجواب: أن هذه المسألة لها تعلق بمأخذ التحريم عند القائلين به، وأشهر ما استدلوا به على تحريم التأمين التجاري أنه غرر وربا وقمار.

أما **الغرر** فهو متفق على وجوده بينهم كما تقدم[4]، إلا أن الغرر الكثير يبيحه مجرد الحاجة[5]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «ومفسدة الغرر أقل من الربا، فلذلك رُخص فيما تدعو إليه الحاجة منه، فإن تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً»[6]،

---

(١) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٤/٤٤٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٢/٩٠) والأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٤- ١٧٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص٩٥، ونظرية الضرورة للزحيلي ص٢٧٦.

(٣) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام (١/١٩٠).

(٤) ص١٣٥.

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٤/٣٨٥) وبداية المجتهد (٢/٢٥٨) والمجموع (٩/٢٤٦) والغرر للضرير ص٦٠٢- ٦٠٤.

(٦) القواعد النورانية الفقهية ص١٨٠.

فعلى قول من يرى أن المأخذ في التحريم هو الغرر فقط، فإن التأمين التجاري عنده يكون جائزاً عند الحاجة المجردة[1].

وأما **الربا** فإن كان صريحاً كما في بعض أنواع التأمين التجاري على الحياة فإنه لا يجوز إلا عند الضرورة أو الحاجة الماسة التي تنزل منزلة الضرورة؛ لكونه من المحرمات التي ورد فيها وعيد شديد، والظاهر أن الضرورة أو الحاجة الماسة غير مُتصوَّرة فيه غالباً[2].

وأما إن كان الربا في عقد التأمين التجاري غيرَ متحقق الوقوع، كما هو الغالب في عقود التأمين التجاري، فإن هذا العقد يكون حينئذٍ من الوسائل التي قد توصل إلى الربا، فيكون تحريمه من باب تحريم الوسائل التي قد توصل إلى المحرم، والقاعدة أن ما حَرُم تحريم وسيلة جاز للحاجة والمصلحة الراجحة[3].

ومما يؤيد جواز هذا النوع من التأمين التجاري عند الحاجة أن دخول الربا فيه مختلَف فيه حتى عند القائلين بالتحريم، وهذا يُضعف القطع بدخول الربا فيه.

وأما **القمار** فهو من المحرمات الظاهرة المقطوع بحرمتها في الشريعة، وهو من أكل المال بالباطل، قرنه الله تعالى في كتابه بالخمر والأنصاب والأزلام[4]، ولهذا عدَّه بعض العلماء من كبائر الذنوب[5]، وما كان كذلك فلا تبيحه الحاجة المجردة، وإنما يباح عند الضرورة أو الحاجة الماسة المنزلة منزلة الضرورة، ويؤيد الجواز عند الحاجة الماسة أن دخول القمار في التأمين التجاري غير متفق عليه حتى بين القائلين بالتحريم، وهذا يضعف القطع بكونه من القمار، وإن كان هو الراجح.

ومن نظائر ذلك في الشريعة، ما ورد في تحريم الغيبة من الوعيد الشديد، الذي يفوق ما

---

(١) بل ذهب الشيخ مصطفى الزرقاء إلى أبعد من مجرد الجواز فقال في نظام التأمين ص١٧٩، ١٨٠: ((وإن من يقول بعدم جواز التأمين التجاري لفرط الغرر فيه بزعمه يجب عليه هنا أن يفتي بوجوبه لمن لا يجد طريقاً غيره يتوقى به خطر إتلاف الأنفس والأموال، مع عدم القدرة على التعويض من ماله؛ لأن ارتكاب محظور التعاقد فيما فيه غرر أهون شرعاً من إهدار الدماء والأموال . . .)) ينظر بقية كلامه رحمه الله تعالى.

(٢) انظر تكملة المجموع (١٣/٢٩٠).

(٣) انظر في هذه القاعدة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٣/٢١٤، ٢١٥) و(١/١٦٤) وزاد المعاد (٤/٧٨) والحاجة للرشيد (٢/٥٨١).

(٤) انظر الأدلة على تحريم القمار في الكبائر للذهبي ص١٧٢، والقمار حقيقته وأحكامه للملحم ص١٣١- ١٤٨.

(٥) انظر: الكبائر للذهبي ص١٧٢، وفتاوى إسلامية (٣/٦) فتوى للجنة الدائمة.

ورد في تحريم القمار، ومع ذلك فقد أجاز العلماء الغيبة لستة أسباب؛ لأجل الحاجة الماسة[1]، فجواز القمار عند الحاجة الماسة من باب أولى.

وبناءً على ما تقدم من ترجيح في مأخذ التحريم عند القائلين به يمكن القول بأن التأمين التجاري لا يباح عند الحاجة المجردة، وإنما يباح عند الحاجة الماسة التي تنزل منزلة الضرورة؛ للقاعدة المشهورة: أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة[2].

والقول بالجواز مقيد بكون هذه الحاجة متعينة، وتُقدَّر بقدرها، ولابد من التحقق من وجود هذه الحاجة الماسة في الشخص المعين[3] من قبل أهل العلم، وأن المكلف يلحقه بترك التأمين التجاري حرج شديد، ومشقة بالغة، وليس لكل أحد أن يُفتي نفسه بالجواز للحاجة الماسة؛ لأن هذا الأمر يحتاج إلى نظر شرعي، والعامي ليس أهلاً لذلك، والله أعلم.

وقد ذهب كثير من الفقهاء المعاصرين[4] إلى جواز التأمين التجاري عند الحاجة الماسة،

---

(١) انظر: رياض الصالحين للنووي ص٤٨٩، ٤٩٠، والفروق للقرافي (٤/٣١٠- ٣١٥) قال النووي رحمه الله تعالى بعد ذكره لهذه الأسباب الستة: ((فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء، وأكثرها مجمع عليه، ودلائلها من الأحاديث الصحيحة مشهورة)) ثم ذكرها، وانظر أيضاً: الحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (١/١٢٧).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٩، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٠٠، والحاجة وأثرها في الأحكام (٢/٥٢٧).

(٣) انظر تكملة المجموع (١٣/٢٩٠).

(٤) **ممن ذهب إلى الجواز عند الحاجة الماسة** المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في قراره رقم (٦/٧) المنشور بموقع المجلس، ومجمع الفقه الإسلامي بالهند في قراره بشأن التأمين رقم ١٧(١/٥)، المنشور بموقع المجمع، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، كما في كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص٨٨- ٨٩، المنشور بموقع المجمع، والهيئة الشرعية بمصرف الراجحي، كما في قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي (١/٧٧) ود. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص٨١، بل صرح بأن التأمين أصبح في حكم الضرورة، والشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع (١٣/٢٩٠) ود. علي القره داغي في بحثه حكم التأمين الصحي وبعض صوره في المجتمع الأمريكي ص٣٤،٢٨، المنشور بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا. ود. محمد عبد الحليم عمر في بحثه عقود التأمين خارج ديار الإسلام في ظل الحاجة إليه ص٧، المنشور بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ود. صلاح الصاوي في أكثر من فتوى له منشورة بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، ود. محمد العصيمي في فتوى له بموقع الربح الحلال، **وممن قرر جوازه عند الحاجة** هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي، كما في التأمين التجاري والبديل الإسلامي للجمال ص٢٦٣، ود. محمد بلتاجي في عقود التأمين ص١٦٥، والهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة، كما في فتاوى التأمين ص٥٥، ود. يوسف الشبيلي في فتوى له في موقعه، وجاء في

ومثلوا لذلك بعدة أمثلة، منها:

١- التأمين على المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية في بلاد الكفار من أخطار السرقة والحريق والهدم ونحوها، عند الخوف عليها من الاعتداء، وصعوبة ترميم هذه الأخطار بعد وقوعها.

٢- الإلزام ببعض أنواع التأمين من قبل كثير من الدول (التأمين الإجباري) كالتأمين من المسؤولية على السيارات، والتأمين الطبي على موظفي وعمال الشركات والمؤسسات.

٣- إذا توقفت التجارة العامة أو الخاصة على التأمين التجاري.

٤- التأمين الصحي في البلاد التي لا توفر فيها الدولة خدمات صحية مجانية، أو كانت الخدمات المقدمة متدنية المستوى، مع ارتفاع تكاليف هذه الخدمات، وعدم القدرة عليها[1].

توصيات ندوة التشريع الإسلامي المنعقدة في الجامعة الليبية عام ١٣٩٢هـ ما نصه: ((التأمين على الحوادث وما شابهه يرخص فيه للحاجة حتى يوجد بديل شرعي عنه)) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص١٣٧.

وفي مقابل هؤلاء فقد سُئل الشيخ محمد بن عثيمين – رحمه الله تعالى – هذا السؤال: العلاج الصحي في الولايات المتحدة – حيث أُقيم – مرتفع جداً، وإذا لم أحصل على التأمين الصحي فلن يعالجوني، وإذا أردت أن أدفع علاجي فسوف أُفلس، وربما أُسجن، فهل هذا يعتبر عذراً في الدخول في التأمين الصحي الذي هو: نوع من الميسر؛ نظراً لأنه لا يوجد تأمين شرعي، ولا قدرة لي على معالجة نفسي وأولادي وزوجتي في الحالة الاعتيادية الموجودة في بعض البلدان؟. وظاهرٌ من هذا السؤال أن الحاجة إلى التأمين التجاري حاجة ماسة، ومتعينة، ومع هذا فقد أفتى الشيخ رحمه الله تعالى السائل بقوله: (ما دام الرجل يعلم أن هذا من الميسر فإنه لا يحل؛ لأنه من عمل الشيطان، فليعتمد على الله، ويتوكل عليه، فإنه من يتوكل على الله فهو حسبه، ومن يتق الله يجعل له مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب، فلا يجوز له أن يدخل في التأمين). انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب. كما سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله تعالى – نحو هذا السؤال، وأفتت بعدم الجواز، انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٢٩٧- ٢٩٨).

(١) انظر بخصوص الحاجة الماسة إلى التأمين الصحي بحث التأمين الصحي للألفي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣/٣٧٧، ٣٩٤) ومناقشة لوهبة الزحيلي في مجلة المجمع الدولي العدد (١٦) (٣/٥١٣) ومناقشة للحداد في مجلة المجمع الدولي العدد (١٦) (٣/٥٣٣).

المطلب الثاني

حكم التأمين التعاوني

ويندرج تحت هذا المطلب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم التأمين التعاوني المبسط (البدائي أو المباشر)[1]:

لم يختلف الفقهاء المعاصرون – فيما أعلم – في جواز هذا النوع من التأمين[2]، وممن قرر الجواز المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة[3]، والمجمع الفقهي الإسلامي[4]، ومجمع الفـــقه الإســـلامي الدولي[5]، وهيـــئة كبـــار العلـــماء بالمملكة العربية

(١) تقدم تعريفه ص٧٢ من هذا البحث.

(٢) وممن حكى عدم الخلاف فيه الشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص ١٣٣، ١٣٤ عند كلامه عن التـــأمين التعاوني بنوعيه البدائي والمتطور، حيث قال: ((ولا أظن أحداً من علماء الشريعة وفقهائها المعاصرين يخـــالف في هذا، بل الكل في جميع المناسبات يعلنون تأييدهم للتأمين التعاوني)) وانظر: أيضاً ص١٣٩ منه، وفتاوى الزرقـــا ص٤١٠، ٤١١، ود. عبد الناصر العطار في أحكام التأمين ص١٩٧ حيث يقول : ((أما التأمين التعاوني فلم نعثر على رأي لفقيه من فقهاء الشريعة الإسلامية يحرمه)) و د. حسين حامد حسان في حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين ص٤٦ حيث قال: ((اتفق الكاتبون في التأمين من الوجهة الشرعية الذين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية)) وذكر د. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص٨١ ((أن الفقهاء المحْدثين متفقون على شرعية التأمين التعاوني)) وقال د. سعدي أبو جيب في التأمين بين الحظر والإباحة ص٢٠: ((أما التأمين الاجتماعي والتعاوني فلا خلاف فيما نعلم بجوازهما)) ومراده بالتأمين التعاوني أي المبسط، لأنه عرَّف التأمين التعاوني به لما ذكر أنواع التأمين، ولم يتطرق للتأمين المطور في هذه الرسالة، وقال د . محمد عثمان شبير في المعاملات المالية المعاصرة ص١٠٤ بعد ذكره لبعض صور التأمين التعاوني المبسط: ((إن هذا النوع من التأمين جائز شرعاً بلا خلاف)) وقال د. أحمد ملحم في التأمين الإسلامي ص٦٥: ((لا خلاف بين العلماء في جواز هذا النوع من التأمين، وحل التعامل به)) وقال د. عبد العزيز الغامدي في بحث التأمين التعاوني بمجلـــة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٦٩) ص ٣٦: ((يكاد يجمع الفقهاء المعاصرون على مشروعية التأمين التعاوني بصورته الأولى التي بُدئ بها)) وهذا النوع من التأمين ليس جائزاً فقط، بل هو داخل في المأمور به من التعـــاون على البر والتقوى. انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص١٩٦.

(٣) انظر: المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ، المحرم ١٣٨٥هـــ، ص٤٠١.

(٤) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ص ٣٧.

(٥) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي العدد الثاني (٧٣١/٢) حيث جاء في القرار: ((أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون)) وهذا القرار وإن لم ينص صراحة على جواز التأمين التعاوني البسيط إلا أنه داخل فيه دخولاً أولياً؛ لقيامه على أساس التبرع والتعاون.

السعودية[1]، واللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية[2]، والشيخ محمد بن عثيمين[3][4].

---

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٣١٥/٤) وانظر: نص القرار في فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٧/١٥- ٢٩٢).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٩٤/١٥).

(٣) جاء في فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين — رحمه الله تعالى - (٤٤١/١٨، ٤٤٢) هذا السؤال: إدارة (....) أقامت صندوقاً لتمويله عن طريق الاشتراكات التي يدفعها جميع المشاركين من منسوبي هذه الإدارة، على ألا يقل عن عشرين ريالاً شهرياً. تودع هذه المبالغ في أحد البنوك باسم الصندوق التعاوني، تصرف للمشترك فقط عن طريق لجنة مكونة لهذا الغرض، وذلك في الحالات الآتية:

١- الحالات المرضية للمشترك، أو من يعولهم شرعاً، إذا كان المشترك لا يستطيع القيام بمصاريف العلاج، ولم يتمكن من استلام بدلات العلاج من أي جهة أخرى، ويمكن للصندوق دفع هذه المساعدة على دفعات حسب تقدير اللجنة.

٢- أن تواجه المشترك ظروف مالية صعبة قاهرة، بسبب قوة قاهرة تتلف ممتلكاته الثمينة كالحريق، أو حوادث السيارات.

٣- حالات الزواج للعزاب، أو الذين توفيت زوجاتهم، وتكون المساعدة على أساس مقطوع، شريطة أن يكون المشترك قد مضى على اشتراكه ستة أشهر، علماً أن اللجنة لها السلطة بالموافقة على الصرف أو عدم الموافقة أ.هـ

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: «لا أرى مانعاً من إنشاء هذا الصندوق، مادام القصد التعاون دون المعاوضة، بمعنى أن يكون قصد المشترك المساعدة في هذه الحالات، لا أن يستعيض أكثر مما دفعه؛ لأنه بهذه النية قصد التقرب إلى الله تعالى بمساعدة إخوانه، بخلاف ما إذا قصد الاستعاضة، فإنه يكون قاصداً للدنيا، طالباً الربح الذي قد يحصل وقد لا يحصل».

وبناءً على هذه الفتوى فإن الشيخ رحمه الله تعالى يرى الجواز بشرط عدم نية المعاوضة. وانظر أيضاً فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٤٢٥/٢٩، ٤٤١، ٤٤٢).

وفي ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين لتلميذه د. أحمد القاضي، المنشور بموقع العقيدة والحياة، مسألة رقم (٤٠٦): «سألت شيخنا - رحمه الله -: جماعة اشتركوا في جمعية يبذل كل واحد مبلغاً شهرياً، فإذا احتاج أحدهم اقترض من هذا المال المجتمع، فهل هذا من باب قرض جر نفعاً؟ فأجاب: لا شيء في ذلك».

(٤) هو: محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من تميم، العالم المحقق الفقيه المفسر الزاهد، ولد سنة ١٣٤٧هـ في مدينة عنيزة إحدى مدن القصيم، أخذ العلم عن جماعة من العلماء أبرزهم الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ عبد العزيز بن باز، عُين عضواً في هيئة كبار العلماء، ومُنح جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤هـ، وله مؤلفات كثيرة، منها: الشرح الممتع على زاد المستقنع، وشرح العقيدة الواسطية، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، توفي سنة ١٤٢١هـ بمدينة جدة، وصُلي عليه بالمسجد الحرام. انظر: مقدمة منظومة أصول الفقه وقواعده مع شرحها للشيخ ابن عثيمين ص٣- ٩، وترجمته في موقعه.

واستُدل لجواز هذا النوع من التأمين بما يلي:

الدليل الأول:

عمومات النصوص الدالة على مشروعية التعاون والتكافل بين المسلمين، ومنها:

١- قول الله تعالى :﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ ﴾[١]

٢- قوله جل وعلا :﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ ﴾[٢]

٣- حديث النعمان بن بشير[٣]- رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَثَل المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثَل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**»[٤].

٤- حديث أبي موسى[٥]- رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً. وشبَّك بين أصابعه**»[٦].

وجه الدلالة من هذه النصوص: أن فيها الحث على تعاون المسلم مع إخوانه المسلمين، ومساعدتهم عند حلول المصائب بهم، وهذا متحقق في التأمين التعاوني المبسط، فالمشتركون فيه يتعاونون على ترميم الأخطار التي تحل بأحدهم، عن طريق تبرعهم بالأقساط التي يُعوَّض منها مَن أصابته كارثة [٧].

---

(١) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٢) من الآية رقم (١٠) من سورة الحجرات.

(٣) هو: أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد ثعلبة الأنصاري الخزرجي، له ولأبيه صحبه، كان أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة بأربعة عشر شهراً، وَلِي قضاء دمشق، ثم وَلِي الكوفة زمن معاوية ﷺ، قُتل سنة ٦٥هـ. انظر: الاستيعاب ص٧٢٣- ٧٢٥، والإصابة ص١٣٢٨.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، برقم (٢٥٨٦).

(٥) هو: أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، كان من فقهاء الصحابة، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، وكان أحد الحكمين بصفين، ثم اعتزل الفريقين، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، اختلف في وفاته فقيل: سنة ٤٢هـ، وقيل: ٤٤هـ، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ص٤٣٢، ٤٣٣، والإصابة ص٨٢١، ٨٢٢.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب نصر المظلوم، برقم (٢٤٤٦) ومسلم في كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، برقم (٢٥٨٥) واللفظ للبخاري.

(٧) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص٦٨، ٦٩، وعقد التأمين التعاوني للمصاروة ص١٧٢، ١٧٥.

الدليل الثاني:

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الأشعريين إذا أَرْمَلُوا[1] في الغزو أو قَلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم[2]**»[3].

وجه الدلالة من جهتين:

الأولى: أن الحديث يدل على مشروعية التعاون لترميم الأخطار، وهذا موجود في التأمين التعاوني المبسط، فإنه لم يُنشأ إلا لهذا الغرض.

الثانية: أن الحديث يدل على أن ما يبذله المعطي من الطعام يحتمل رجوع نفس المقدار إليه أو أقل أو أكثر[4]، وكذلك الحال في التأمين التعاوني المبسط، فما يدفعه المشترك من مبلغ مالي قد يرجع إليه كاملاً عند وقوع خطر يكون تعويضه مساوياً لما دفع، وقد يرجع إليه أقل أو أكثر، بحسب نوع الخطر الواقع عليه، ففي كلٍ منهما يدفع الشخص شيئاً ولا يعلم ما يعود عليه[5]، فدل ذلك على جواز التأمين التعاوني المبسط.

بل لو قيل: إن التأمين التعاوني أولى بالجواز مما ورد في حديث الأشعريين لكان له وجه، وذلك أن كل واحد في هذا الحديث لابدَّ وأن يرجع إليه شيء مما قدم، فهو ما أتى بطعامه إلا ليأخذ نصيبه بعد القسمة، فشبهة المعاوضة فيه أظهر، بخلاف التأمين التعاوني فالغالب أنه لا يرجع إلى المشترك شيء، لأن الخطر لا يقع إلا على القليل من المشتركين، فالمعاوضة فيه

---

(١) أي: فني زادهم، وأصله من الرمْل كأنهم لصقوا بالرمْل من القلة. انظر: فتح الباري لابن حجر (١٦٤/٥).

(٢) أي: هم متصلون بي، وقيل: فعلوا فعلي في هذه المواساة. انظر: فتح الباري لابن حجر (١٦٤/٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، برقم (٢٤٨٦) ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، برقم (٢٥٠٠).

(٤) لأن الظاهر من الحديث أن الذين يجمعون طعامهم لا يخلو الواحد منهم إما أن يكون ما يقدمه من الطعام كثيراً أو قليلاً أو بينهما، فمن قدَّم الكثير لا شك أنه سيرجع إليه أقل مما قدَّم، ومن قدَّم القليل فلا شك أنه سيرجع إليه أكثر مما قدم، ومنهم من سيرجع إليه بقدْر ما قدم، فالواحد منهم حين تقديمه لطعامه لا يدري ماذا سيرجع إليه، ويؤيده ما في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٦، ٧) عند شرحه لحديث أبي عبيدة ﷺ الآتي حيث قال: «قال المهلب: . . . ألا ترى جمع أبي عبيدة بقية أزواد الناس، ثم شرَّكَهم فيها، بأن قسم لكل واحد منهم، وقد كان فيهم من لم يكن له بقية طعام، وقد أعطى بعضهم أقل مما كان بقي له ولآخر أكثر».

(٥) انظر: حوار الأربعاء من عام ١٤١٨- ١٤٢٧هـ ص٣٨٧.

غير محققة.

الدليل الثالث:

عن جابر بن عبد الله[1] – رضي الله عنهما – أَنَّهُ قال: «**بَعَثَ رسول اللَّهِ ﷺ بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، فَأَمَّرَ عليهم أَبَا عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ**[2]**، وَهُمْ ثلاثمائة، وأنا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حتى إذا كنا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ**[3]**، فَأَمَرَ أبو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذلك الْجَيْشِ، فَجُمِعَ ذلك كُلُّهُ، فَكَانَ مِزْوَدَيْ تَمْرٍ، فَكَانَ يُقَوِّتُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا حتى فَنِيَ، فلم يَكُنْ يُصِيبُنَا إلا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ، فقلت**[4]**: وما تُغْنِي تَمْرَةٌ. فقال: لقد وَجَدْنَا فَقْدَهَا حين فَنِيَتْ . .**»[5].

وجه الدلالة: أن ما فعله أبو عبيدة – رضي الله عنه – من جمع الطعام من الجيش، ثم إطعامهم منه كل يوم حتى فني، هو نوع من التعاون والتكافل بين المسلمين؛ لتلافي خطر الجوع، فهو شبيه بالتأمين التعاوني المبسط، ولما كان المقصود من فعل أبي عبيدة – رضي الله عنه – هو التعاون لا التجارة لم يؤثِّر فيه رباً ولا غرر ولا غيرهما مما يفسد عقود المعاوضات، مع أنه مقطوع أن بعضهم أكل أكثر مما قدم، وبعضهم أكل أقل مما قدم[6].

ويمكن مناقشته بأنه في هذا الحديث قد جمع أبو عبيدة ﷺ أزواد الناس، ثم قسمها

---

(١) هو: أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، أحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، شهد أكثر المشاهد مع النبي ﷺ، وكان له حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، مات سنة أربع وسبعين للهجرة، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ص١١٤، ١١٥، والإصابة ص١٦٦.

(٢) هو: أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري، غلبت عليه كنيته، من السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، شهد بدراً وما بعدها، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وصفه النبي ﷺ بأنه أمين هذه الأمة، مات في طاعون عَمَواس سنة ١٨هـ، وعمره ٥٨سنة. انظر: الاستيعاب ص٥١١، ٥١٢، والإصابة ص٦٦٤، ٦٦٥.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «ظاهر هذا السياق أنهم كان لهم زاد بطريق العموم وأزواد بطريق الخصوص، فلما فني الذي بطريق العموم اقتضى رأي أبي عبيدة أن يجمع الذي بطريق الخصوص؛ لقصد المساواة بينهم في ذلك ففعل» فتح الباري (٨/٩٩).

(٤) القائل وهب بن كيسان الراوي عن جابر رضي الله عنه. انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٩٩).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض . . .، برقم (٢٤٨٣) ومسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة ميتات البحر، برقم (١٩٣٥– ٢١) واللفظ للبخاري.

(٦) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٤٨.

بينهم جميعاً، وقد كان منهم من لم يكن له بقية طعام يُقدِّمه[1]، ومع هذا أشركه معهم، وهذا بخلاف التأمين التعاوني المبسط فإنه لا يُعطى مبلغ التأمين إلا من دفع الاشتراك فقط.

ويمكن الجواب عنه بأن هذا يمكن تلافيه بتقديم التعويض لغير القادر على دفع الاشتراك ممن ينتمي إلى جماعة المشتركين في هذا التأمين.

الدليل الرابع:

قياس التأمين التعاوني المبسط على نظام العاقلة في الإسلام، فإذا جنى أحد على آخر فقتله خطأً، فإن الدية تكون موزعة على عاقلة الجاني، وهذا يُعد تعاوناً فيما بينهم على سبيل التبرع، ألزمهم الشرع به، فكل واحد منهم له صفة المؤمِّن والمستأمن، فكذلك التأمين التعاوني المبسط، فهو يقوم على التعاون على ترميم الأخطار عن طريق التبرع المُلْزِم بالعقد[2]، مع أن في كلٍ من نظام العاقلة والتأمين التعاوني المبسط غرراً ورهاناً، إلا أن ذلك لم يؤثر فيهما؛ لكونهما قائمَين على التبرع والتكافل[3].

قال السرخسي[4]- رحمه الله تعالى - عند كلامه على حكمة مشروعية العَقْل: «وكل أحد لا يأمن على نفسه أن يُبتلى بمثله، وعند ذلك يحتاج إلى إعانة غيره، فينبغي أن يُعِيْن من ابتلي ليعينه غيره إذا ابتلي بمثله، كما هو العادة بين الناس في التعاون والتوادد، فهذا هو صورة أمة متناصرة، وجبلة قوم قوامين بالقسط، شهداء لله، متعاونين على البر والتقوى»[5].
والتقوى»[5].

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧ /٦) وعقود التأمين لبلتاجي ص١٤٧.

(٢) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٥١-١٥٢، والتأمين الإسلامي لملحم ص٦٩، ونظام التأمين لمولوي ص٧٦، والتأمين التعاوني لابن بيه ص٤٣٧، ٤٣٨، ضمن كتابه مقاصد المعاملات، ووقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٧.

(٣) انظر: نظام التأمين لمولوي ص٧٧.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي شمس الأئمة، كان من كبار العلماء فقيهاً أصولياً مناظراً، من مؤلفاته: المبسوط، أملاه وهو في السجن من حفظه، وشرح السير الكبير، وشرح كتاب الكسب لمحمد بن الحسن، مات في حدود سنة ٤٩٠، وقيل في حدود سنة ٥٠٠هـ. انظر: تاج التراجم ص٢٣٤، ٢٣٥، وطبقات الحنفية للحنائي ص١٩٨- ٢٠٠.

(٥) المبسوط (١٢٥/٢٧).

الدليل الخامس: أن هذا النوع من التأمين لا محظور فيه شرعاً، فليس فيه ربا ولا قمار ولا غرر، ولا غيرها من المحرمات؛ لأنه يُعد من عقود التبرعات لا من عقود المعاوضات[1]، وعقود التبرعات لا يؤثر فيها الربا والغرر والقمار.

الدليل السادس:

قياس التأمين التعاوني المبسط على النِّهد الذي أقره المسلمون، والنِّهد كما قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –: «بكسر النون وبفتحها إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة، يُقال: تناهدوا وناهد بعضهم بعضاً ... والذي يظهر أن أصله في السفر، وقد تتفق رفقة فيضعونه في الحضر، كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعريين، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة، وأما في الأكل فلا تسوية؛ لاختلاف حال الآكلين، وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك»[2].

وفي مسائل الإمام أحمد[3]: «سألته عن القوم يصطحبون، فيُخرِج كل رجل عشر دراهم، فيأكلون جميعاً، قال: لا بأس بالتَّنَهُّد، قد تناهد الصالحون».

وبوَّب البخاري[4] في صحيحه[5] على حديثي أبي موسى وجابر – رضي الله عنهما – المتقدمَين بقوله: «باب الشركة في الطعام والنهد والعروض . . ».

فكلٌ من النِّهد والتأمين التعاوني المبسط مقصود به التعاون والتكافل بين جماعة من الناس، ولا يُقصد به التجارة، فلا يؤثر فيه حينئذٍ ما يؤثر في عقود المعاوضات من الغرر والربا ونحوهما، وقد ذكر الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – أن الربا يُغتفر في النهد

---

(1) انظر: قرار هيئة كبار العلماء عن التأمين التعاوني في فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٨/١٥) ، وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٨.

(2) فتح الباري لابن حجر (١٦٢/٥).

(3) رواية إسحاق بن إبراهيم ابن أبي هانئ النيسابوري (٢/ ١٣٥، ١٣٦).

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي بالولاء، البخاري الحافظ الإمام في الحديث، ولد سنة ١٩٤هـ ببخارى، من مؤلفاته: الجامع الصحيح، والتاريخ، توفي بخَرْتَنْك من قرى سمرقند سنة ٢٥٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (١٨٨/٤- ١٩١) وسير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢).

(5) كتاب الشركة (١٦١/٥) مع فتح الباري لابن حجر.

لثبوت الدليل على جوازه[1].

الدليل السابع:

القياس على ضمان المطروح من السفن عند الإمام مالك – رحمه الله تعالى –، حيث يقول: «إذا طُرح بعض الحِمل للهول، شارك أهلُ المطروح مَنْ لم يُطرح لهم شيء في متاعهم، وكان ما طُرح وسَلِم لجميعهم في نمائه ونقصه بثمنه يوم الشراء، إن اشتروا من موضع واحد بغير محاباة؛ لأنهم صانوا بالمطروح مالهم، والعدل عدم اختصاص أحدهم بالمطروح، إذ ليس أحدهم بأولى من الآخر، وهو سبب سلامة جميعهم»[2].

من الواضح أن قول الإمام مالك – رحمه الله تعالى – «هنا يدخل في توزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على مجموعة من الناس، تجتمع معه في رابطة تُبرِّر هذا التوزيع، وهي نفس الفكرة العامة للتأمين التعاوني، فبدلاً من أن يستقل هذا الفرد بتحمل الخسارة الكبيرة وحده، يشاركه في تحملها بقية الأفراد، كتعاون على ما يحقق مصالحهم في مجموعها»[3].

المسألة الثانية: حكم التأمين التعاوني المطور (المركب) والتوصيف الفقهي للعلاقات بين أطرافه:

يندرج تحت هذه المسألة فرعان:

الفرع الأول: حكم التأمين التعاوني المطور (المركب)[4]:

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم التأمين التعاوني المطور على قولين:

القول الأول: الجواز[5]، وهو قول أكثر الفقهاء المعاصرين[1]، وهو ما قرره مجلس هيئة

---

(١) انظر: فتح الباري (١٦٣/٥).

(٢) الفروق للقرافي (١٧/٤) وذكر القرافي أن أبا حنيفة والشافعي – رحمهما الله تعالى – قد خالفا في ذلك، فعندهما لا يضمن أحد من أهل السفينة إلا الطارح إن طرح مال غيره، وإن طرح مال نفسه فمصيبته منه، ولو استدعى غيره منه ذلك. انظر: الفروق للقرافي (٢٠/٤) ، ويشهد لقول مالك قوله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) فالطارح محسن لمجموع أهل المركب باستبقاء ما يمكن من أموالهم بعد طرح المتاع المسبب للغرق. انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٥٣ .

(٣) عقود التأمين لبلتاجي ص١٥٣ .

(٤) تقدم تعريفه ص٧٢ من هذا البحث.

(٥) بل ذهب د. محمد بلتاجي إلى أبعد من ذلك فقال: "بل إنه أمر مطلوب، لعله يصل إلى حد الوجوب في ظروف لا تُجمَع فيها الزكاة، ولا تُصرف في مصارفها، ويصيب الناس من الكوارث ما يكاد يمحق وجودهم، وأسباب

هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية[٢]، والمجمع الفقهي الإسلامي[٣]، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا[٤]، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[٥]، وحُكي الاتفاق على جوازه[٦]وهو مقتضى قول المجيزين للتأمين التجاري.

القول الثاني: التحريم، وهو قول بعض الباحثين المعاصرين، منهم د. أحمد الحجي الكردي[٧] ود. سليمان بن ثنيان[٨]، ود. شوكت عليان[٩]، وغيرهم[١٠].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

حياتهم، ويُعرِّض أسرهم للعوز . . " عقود التأمين ص١٧٢.

(١) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١٠٥.

[٢] انظر: نص القرار في فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٢٨٧- ٢٩٢) وفيه: ((ورأى المجلس . . . أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية)).

[٣] انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص ٣٧، ٣٨، وهو موافق لقرار هيئة كبار العلماء.

(٤) انظر: قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، بموقع المجمع.

(٥) انظر: المعايير الشرعية ص٤٤٥.

[٦] ممن حكى الاتفاق على الجواز الشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص ١٣٣، ١٣٤ عند كلامه عن التأمين التعاوني بنوعيه البدائي والمتطور قال: ((ولا أعلم ولا أظن أحداً من علماء الشريعة وفقهائها المعاصرين يخالف في هذا، بل الكل في جميع المناسبات يعلنون تأييدهم للتأمين التعاوني)) وقال د. الصديق الضرير في موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين ص١٢: ((التأمين التعاوني لا أعتقد أن هناك اختلافاً في جوازه، بل هو عمل تدعو إليه الشريعة ويثاب فاعله إن شاء الله)) والظاهر أنه يريد المطور؛ لأنه ذكر أنه تبرع يتكون منه رأس مال للشركة. وقال د. عبد الناصر العطار في أحكام التأمين ص١٩٧: ((أما التأمين التعاوني فلم نعثر على رأي لفقيه من فقهاء الشريعة الإسلامية يحرمه)) وكلامه يَعُم نوعي التأمين التعاوني، وذكر د. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص٨١ ((أن الفقهاء المُحْدثين متفقون على شرعية التأمين التعاوني) وظاهر كلامه عموم نوعي التأمين التعاوني، وممن حكى الاتفاق د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص١٩٩، ود. عبد العزيز الغامدي في بحث التأمين التعاوني بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة (٦٩/٤٥) **لكن لا يُسلَّم بهذا الاتفاق لوجود المخالف.**

(٧) انظر: التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق؟ ص٥.

(٨) انظر: التأمين وأحكامه ص ٢٨٤.

(٩) انظر: التأمين في الشريعة والقانون ص١٩١- ١٩٣.

(١٠) وممن قال بذلك من الاقتصاديين د. عيسى عبده في التأمين الأصيل والبديل ص٢١، وانظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١١١.

جميع الأدلة التي تقدم الاستدلال بها لمشروعية التأمين التعاوني المبسط[1] تُعد أدلة لمشروعية التأمين التعاوني المطور؛ لأنه في حقيقته تأمين تعاوني مبسط يُدار من قبل شركة متخصصة، وهذا لا يُخرجه عن كونه تأميناً يُراد به التعاون والتكافل[2].

ونوقش هذا الدليل بعدة مناقشات:

أولاً: نُوقش الاستدلال بحديث الأشعريين بما يلي:

١- أن حديث الأشعريين «لا يدل على أن كلاً من هؤلاء الأشعريين أتى بطعامه ليأخذ مقابله، بل كلٌ قد أتى بطعامه ليؤخذ منه، ولكنه لا يدري مقدار ما يؤخذ منه، فعلى هذا يدل الحديث على جواز هبة المجهول، وهذا خلاف من يدفع شيئاً ليأخذ مقابله»[3].

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بعدم التسليم بذلك، فكل واحد منهم يعلم سلفاً عند تقديم طعامه أنه سيعود إليه قدر من الطعام غير معين، فهو قد دفع هذا الطعام ليأخذ مقابله، كما أن منهم من ليس لديه إلا القليل من الطعام، فهذا لابد وأن يعود إليه أكثر مما دفع، فحقيقته أنه أتى بطعامه و لم يؤخذ منه شيء.

وأما أن هذا الحديث يدل على جواز هبة المجهول فقد أُجيب عنه بأنه «ليس شيء في الحديث يدل على هذا، وليس فيه إلاَّ مواساة بعضهم بعضاً والإباحة، وهذا لا يسمى هبة؛ لأن الهبة تمليك المال، والتمليك غير الإباحة، وأيضاً الهبة لا تكون إلاَّ بالإيجاب والقبول؛ لقيام العقد بهما، ولابد فيها من القبض عند جمهور العلماء»[4].

٢- ويمكن مناقشة الاستدلال بهذا الحديث بأنه في التعاون بعد وقوع الخطر، حيث ينتفي فيه عنصر الاحتمال، بينما في التأمين التعاوني المبسط يكون جمع الأموال من المشتركين قبل وقوع الخطر فيكون عنصر الاحتمال فيه قائماً.

ويمكن الجواب عنه بأن هذا الفرق لا يضر في الاستدلال بهذا الحديث؛ لأنه استعداد لخطر متوقع قبل وقوعه، فيصدق عليه أنه تعاون لترميم الأخطار، ولا يقال: إنه قبل وقوع الخطر يدخله الاحتمال في التعويض من عدمه فيكون غرراً. وذلك لأن هذا النوع من

---

(١) انظر ص١٤٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١٠٥.

(٣) انظر: مراجعة شرعية لبحث الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية للشريف ص٨.

(٤) انظر: عمدة القاري (٦٢/١٣).

التأمين لا يؤثر فيه الغرر؛ لأنه من عقود الإرفاق والتعاون لا من عقود المعاوضات المحضة.

٣- أن حديث الأشعريين يُعد حالة خاصة استثنائية، مرتبطة بوقت الشدة، وهذا بخلاف التأمين التعاوني المطور فإنه يكون في جميع الأحوال(١).

ويمكن الجواب عنه بأنه لا يُتصور أن يُبرم شخص عقد التأمين إلا عند الحاجة إليه، وتوقع وقوعه في الشدة، والحاجة إلى التأمين في هذا العصر قائمة، إلا أنها قد تكون حاجة مجردة، وقد تكون حاجة ماسة.

٤- أن الفرق بين ما يدفعه الشخص في حديث الأشعريين وبين ما يأخذه قليل في العادة، وهو مما يُتسامح فيه، بخلاف التأمين التعاوني المطور، الذي قد يصل فيه الفرق بين ما يدفعه المستأمن وما يأخذه إلى مبالغ كبيرة جداً(٢).

ويمكن الجواب عنه بأن كون الفرق بين ما يأخذه المستأمن وبين ما يدفعه كبيراً جداً لا يضر، لأنه وإن سُلِّم بهذا الفرق في حديث الأشعريين، فقد دل على جوازه ما تقدم(٣) من قياس التأمين التعاوني على نظام العاقلة، فإن الواحد من أفراد العاقلة قد لا يدفع إلا القليل بل قد لا يدفع شيئاً، ومع هذا يُعوَّض بالكثير الذي هو قيمة الدية(٤).

٥- أن كل شخص في حديث الأشعريين حتى من لم يشارك بشيء سيحصل على متوسط المجموع، لأنهم سوف يقتسمون ما جمعوه بينهم بالسوية، وهذا بخلاف التأمين التعاوني المطور، فإن حصول المستأمن على مبلغ التأمين متوقف على وقوع الخطر، الذي قد يقع وقد لا يقع(٥).

ويمكن الجواب عنه بأن هذا الفرق غير مؤثر في الحكم؛ بل قد يقال: إن هذا الفرق يدل على أن التأمين التعاوني المطور أولى بالجواز مما ورد في حديث الأشعريين؛ لأن كل واحد في هذا الحديث لابدَّ وأن يرجع إليه شيء مما قدَّم، فشُبهة المعاوضة فيه أظهر، بخلاف التأمين التعاوني المطور، فإن الخطر فيه محتمل الوقوع، وإن وقع فإنه لا يقع إلا على القليل

---

(١) انظر: حوار الأربعاء من عام ١٤١٨- ١٤٢٧هـ ص٣٨٧، حوار د. سعد اللحياني.

(٢) انظر: حوار الأربعاء من عام ١٤١٨- ١٤٢٧هـ ص٣٨٨، حوار د. سعد اللحياني.

(٣) انظر: ص١٥٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: نظام التأمين لمولوي ص١٧٧.

(٥) انظر: حوار الأربعاء من عام ١٤١٨- ١٤٢٧هـ ص٣٨٨، حوار د. سعد اللحياني.

من المشتركين، فالمعاوضة فيه غير محققة.

٦- أن التأمين التعاوني المطور فيه صورة المعاوضة، فكل واحد فيه يقول للآخر:«أعوضك في حالة حصول الخطر لك بجزء من مالي، بشرط أن تعوضني إذا حصل لي الخطر بجزء من مالك، وكل شخص في عقد التأمين لا تطيب نفسه بالأقساط التي دفعها، أو بجزء منها لأي أحد إلا مقابل احتمال حصوله على تعويض من الآخرين في حال تعرضه للخطر المؤمَّن منه، ولو قيل لأي شخص في عقد التأمين إن ما دفعته هو تبرع لمن يصيبه الخطر من الآخرين بدون مقابل لك لما رضي، بل إذا حصل له الخطر و لم يعوَّض فإنه يقيم الدعوى على شركة التأمين، أما في قصة الأشعريين فليس هناك معاوضة، بل هناك تبرع واضح ممن لديه الكثير لمن لديه القليل»[(١)].

ويمكن الجواب عنه بأن حديث الأشعريين وكذلك حديث أبي عبيدة ﷺ المتقدم يدلان على مشروعية التبرع مقابل التبرع، فإن كل واحد في هذين الحديثين يتبرع بما عنده على أن يحصل على نصيبه من القسمة، فهو تبرع متبادل، حتى لو كان ذلك بين شخصين فقط، يتبرع أحدهما للآخر بنصف ماله، على أن يتبرع له الآخر بنصف ماله، فلا يعد هذا معاوضة يُراد بها الربح، بل هو تبرع من كل واحد منهما للآخر، وإن كان فيه شائبة المعاوضة[(٢)].

يوضح ذلك أن من يأتي بما عنده في حديث الأشعريين للتبرع به، لا يعلم ابتداءً هل سيعود له مثل ما قدم أم أقل أم أكثر؛ لعدم علمه بمقدار ما سيتبرع به غيره، فلا يلزم أن يكون ما يُقدَّم في حديث الأشعريين تبرعاً ممن لديه الكثير لمن لديه القليل، وإنما حقيقته أنه ما تبرع إلا لأجل أن يُتبرع له، والظاهر أنه لو قيل له: إنك تتبرع بدون أن تُعطى شيئاً. لما رضي بذلك، خاصة والحال حال شدة وحاجة.

٧- أن التأمين التعاوني المطور لابد فيه من تناسب الاشتراك مع مبلغ التأمين، فكلما زاد مبلغ التأمين زاد الاشتراك وبالعكس، وهذا التناسب يُظهر فيه معنى المعاوضة، بخلاف حديث الأشعريين فإن هذا التناسب غير موجود، فكل واحد منهم يقدِّم ما عنده من طعام قلَّ أو كثُر، ثم يقتسمونه بينهم بالسوية[(٣)].

---

(١) حوار الأربعاء من عام ١٤١٨- ١٤٢٧هـ ص٣٨٨، حوار د. سعد اللحياني.

(٢) انظر: وقفات في قضية التأمين ص٣٦.

(٣) مستفاد من مقابلة مع الشيخ سليمان الجويسر المستشار الشرعي بشركة الراجحي للتأمين التعاوني.

ويمكن الجواب عنه بأن هذا التناسب وإن لم يوجد في حديث الأشعريين إلا أنه لا يناقضه؛ لأن مراعاة التناسب بين الاشتراك ومبلغ التأمين في التأمين التعاوني المطور يُقصد منه تحقيق العدل بين المشتركين قدر الإمكان(١)، وهذا وإن جعل فيه نوع معاوضة إلا أنها معاوضة غير محضة.

ثانياً: نُوقش الاستدلال بالقياس على نظام العاقلة بعدم التسليم بهذا القياس؛ لوجود عدة فروق بين نظام العاقلة والتأمين التعاوني المطور، منها(٢):

١– أن القاتل خطأً لم يدفع اشتراكاً سنوياً للعاقلة لتدفع عنه الدية، كما هو الحال في التأمين التعاوني المطور.

ويمكن الجواب عن هذا الفرق بأن دَفْع كل واحد من أفراد العاقلة نصيبه من الدية التي تُستحَق بسبب وقوع القتل خطأً من أحدهم هو بمثابة الاشتراك الذي يُدفع لشركة التأمين التعاوني.

٢– أن القاتل خطأً تُدفَع عنه الدية، ولو لم يكن قادراً على دفع نصيبه من دية القتل الواقع من أحد أفراد العاقلة، بخلاف التأمين التعاوني فلا يُعوض إلا من يدفع الاشتراك.

وقد تقدم الجواب عن هذا الفرق(٣).

٣– أن نظام العاقلة ليس فيه فائض يتم رده، كما هو الحال في التأمين التعاوني.

ويمكن الجواب عن هذا الفرق بأن عدم وجود فائض في نظام العاقلة لا يضر؛ لأن الفائض التأميني ليس ركناً في التأمين التعاوني، لإمكان قيامه بدونه.

٤– أن نظام العاقلة ليس فيه حد معين للتعويض، كما في التأمين التعاوني.

ويمكن الجواب عن هذا الفرق بعدم التسليم به؛ لأن التعويض في نظام العاقلة له حدٌّ معين، وهو قدر الدية أو الديات فقط من غير زيادة، فكذلك في التأمين التعاوني المطور.

ثالثاً: نُوقش الاستدلال لجواز التأمين التعاوني المطور بأنه من عقود التبرعات فلا يدخله الربا ولا الغرر ولا القمار بعدم التسليم بذلك؛ لكونه من عقود المعاوضات، ويدل لذلك ما

---

(١) انظر: التأمين على الحياة لمحمد الأشقر ص١٦.

(٢) انظر: إشكالات فقهية في تكييف التأمين التكافلي لعادل باريان ص٤٥، وانظر: أيضاً التأمين التعاوني للقره داغي ص٥٤.

(٣) انظر: ص١٥٢ من هذا البحث.

يلي:

١- أن كل مشترك لا يدفع قسط التأمين إلا بشرطٍ وعقدٍ مُلزِمٍ أن يُعوَّض عند وقوع الخطر، ولا يُعوَّض من الأقساط المتجمعة إلا المشتركون فقط، فلا يُتصور فيه حينئذٍ قصد التبرع، وإنما هو من عقود المعاوضات المعلقة على الاحتمال، فيدخله جميع المحاذير التي تَرِد على التأمين التجاري من الربا والقمار والغرر، إذ لا فرق بينهما[١].

وأُجيب بأن وجود المعاوضة في التأمين التعاوني ليس القصد منها التجارة والربح، وإنما بقصد تحقيق أهداف هذا النظام التعاوني[٢]، وقد تقدم قريباً الإجابة عن دعوى المعاوضة المحضة في التأمين التعاوني[٣].

٢- أن المستأمن يحق له محاكمة شركة التأمين التعاوني عند امتناعها عن تعويضه بعد وقوع الخطر، وهذا الحق يجعل العلاقة علاقة معاوضة لا تبرع؛ لأن المتبرِع لا يُحاكَم لدفع ما تبرع به[٤].

ويمكن الجواب عنه بأن حق المستأمن في محاكمة الشركة عند امتناعها من تعويضه لا يلزم منه أن يكون العقد عقد معاوضة محضة؛ بدليل أن من قدَّم ما لديه من الطعام في حديث الأشعريين، لو فُرض أن الطعام قُسم على الجميع ولم يُعط شيئاً، أكان له الحق في المطالبة بنصيبه أم لا؟ لاشك أن له الحق في المطالبة بذلك؛ لأن هذا العقد قد بُني على التعاون والتكافل، ومنعه من حقه يخالف ما قام عليه العقد، فكان له الحق في المطالبة به، وهذا كله لا يخرجه عن كونه من عقود التبرعات وإن كان فيه شائبة المعاوضة.

٣- أن طلبات التعويض إذا كثرت على الشركة عند الأزمات، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها، فإن ذلك يعرضها للإفلاس، وهذا من خصائص عقود المعاوضات لا التبرعات[٥].

ويمكن الجواب عنه بأن أنظمة التأمين هي التي ألزمت الشركة بضمان العجز، مما قد يؤدي بها إلى الإفلاس، وأما حقيقة التأمين التعاوني المطور فإن الشركة وكيلة في إدارة أعمال

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه للشنيان ص٢٨٠، والتأمين الإسلامي لملحم ص١١٢.

(٢) نظام التأمين لمولوي ص١٧٧.

(٣) انظر: ص١٥٨ من هذا البحث.

(٤) انظر: التأمين التعاوني بين أحلام النظرية وأوهام الواقع للدوسري ص٦.

(٥) انظر: التأمين التعاوني بين أحلام النظرية وأوهام الواقع للدوسري ص٦، ٧.

التأمين، ومُضارِبة في استثمار أموال المشتركين، ولا يلزمها ضمان خسارة صندوق المشتركين بسبب كثرة طلبات التعويض[1]، ولهذا يجب تعديل الأنظمة بما يتوافق مع الصورة الشرعية للتأمين التعاوني.

ولعل مما يزيل بعض الإشكال في حكم هذا النوع من التأمين أن الحكم يجب أن يكون منصباً على الحقيقة الشرعية التي ينبغي أن يكون عليها التأمين التعاوني المطور، لا أن يكون الحكم مُنزَّلاً على واقع شركات التأمين التعاوني الموجودة، فإن بعضها لا يخلو من تجاوزات شرعية، أو خضوع لأنظمة تأمين تنحى بها منحى التأمين التجاري، وحينئذٍ يكون الحكم بالتحريم منزَّلاً على هذه الشركات المخالفة بعينها، لا أن يُنزَّل الحكم على التأمين التعاوني المطور مطلقاً.

٤– أن واقع شركات التأمين التعاوني أنها تسعى في تحقيق أكبر ربح ممكن من التأمين، فهي تختار الأفراد والخدمات والممتلكات التي لا تكلفها كثيراً من التعويضات، فقسط التأمين على السيارة التي يقودها الشاب أعلى من غيره، لأنه أكثر عرضة للحوادث، ويُخفَّض قسطه في التأمين الصحي؛ لأنه أقل تعرضاً للأمراض، أما كبير السن فيتم استبعاده من التأمين الصحي إذا بلغ خمساً وستين سنة؛ لزيادة الحاجة إلى الخدمات الصحية في هذا السن، كما أن وثيقة التأمين الصحي تجعل سقفاً لما تنفقه على المريض، تتوقف بعده عن تعويضه، مهما كانت حاجته إلى العلاج ماسة[2].

وهذه المناقشة مما يُسلَّم بها، فإن واقع كثير من شركات التأمين التعاوني كذلك، ولهذا ينبغي تلافي ذلك قدر الإمكان؛ لأن هذا العقد قائم على التعاون والتكافل، إلا أن هذه المناقشة منصبة على واقع شركات التأمين التعاوني لا على حقيقته الشرعية.

الدليل الثاني:

أن التأمين التعاوني المطور هو البديل الوحيد الذي يمكن أن يحل محل التأمين التجاري، وهو أقرب إلى السلامة من الشبهات، وحاجة الناس إليه ماسة في هذا العصر، فيتعين حينئذٍ

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٠٥، ٢٠٦، ومفهوم التكافل لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٥/٧٣، ٧٤).

(٢) انظر: التأمين التعاوني بين أحلام النظرية وأوهام الواقع للدوسري ص١٢، ١٣.

طريقاً للتأمين[1].

وتظهر الحاجة للتأمين التعاوني المطور في هذا العصر فيما يلي[2]:

١- أن غالب الدول الإسلامية لا تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي بكافة جوانبه، بحيث تغني أصحاب الحاجات عن نظم التعاون الأخرى، فبيت المال قد ضعف دوره في القيام بحاجة الناس، بل ربما لم تكف موارده لسد حوائجهم، كما ضعف تفعيل دور الزكاة، وإلزام الأغنياء بها، وصرفها في مصارفها الشرعية.

٢- أن بعض الناس يأنفون من أخذ الزكوات والصدقات، خاصة أبناء الأسر الكريمة، فيكون في التأمين التعاوني المطور سدٌّ لحاجتهم عند وقوع الأخطار بهم، من غير أن يمدوا أيديهم إلى أحد من الناس.

٣- التطور الهائل في وسائل النقل والآلات الحديثة في هذا العصر، مما أدى إلى كثرة وقوع الأخطار المتعلقة بها، والتي ينجم عنها خسائر بالغة في الأرواح والممتلكات.

٤- ضعف التعاون والتكافل بين المسلمين في هذا العصر، وقلة بذل الأغنياء من أموالهم لأصحاب الحاجات.

٥- الإلزام به من قبل كثير من الدول، كالتأمين الصحي، والتأمين على السيارة من المسؤولية تجاه الغير، وما يترتب على عدم الالتزام بذلك من حرج ومشقة.

ونُوقش بعدم التسليم بهذا الدليل لما يلي:

١- أن الاحتجاج بضعف التعاون بين الناس، وإهمال بعض الدول لأمر الزكاة، احتجاج ساقط؛ لأن التأمين التعاوني الذي يُراد أن يكون عوضاً عما عطله الناس من أمر الله تعالى ما قام إلا على مخالفة أمره، من الربا والقمار والغرر، فكيف يُعالَج الفساد بالاستزادة من الفساد[3].

ويمكن الجواب عنه بأن هذا احتجاج بمحل النزاع، فإن كون التأمين التعاوني مخالفاً لأمر الله تعالى هو محل النزاع في هذه المسألة.

---

[1] انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٤٨، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٩٧.

(٢) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٧٢، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢٨١، ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٨١.

٢- أن المحتاج للتأمين هم طالبو الإثراء الفاحش، والاستزادة من الأموال، لا الفقراء والمحتاجون؛ لأن هؤلاء الفقراء لا يتعاملون بالتأمين أصلاً؛ لعدم قدرتهم على دفع الأقساط[١].

ويمكن الجواب عنه بأن الحاجة إلى التأمين حاجة عامة، يحتاجه أصحاب الأموال في حماية تجارتهم، وصناعتهم وأنشطتهم المختلفة من الأخطار، حتى أصبح التأمين اليوم من الحاجات الماسة للاقتصاد، بحيث يصعب التخلي عنه، وكون أصحاب الأموال يسعون في طلب الإثراء والاستزادة من الأموال لا حرج عليهم في ذلك، ما دام بالطرق المباحة، كما أن التأمين يحتاجه غيرهم من عامة الناس، في حماية أنفسهم وممتلكاتهم ومسؤولياتهم، وأما كون الفقراء لا يتعاملون بالتأمين لعدم قدرتهم على دفع الأقساط فهذا لا يعني عدم حاجتهم إليه، بل الحاجة موجودة والواجب أن يتولى بيت المال أو أغنياء المسلمين دفع الأقساط نيابة عنهم، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[٢].

الدليل الثالث:

أن الفقهاء رتبوا أحكاماً خاصة لعقود هي في أصلها عقود معاوضة، يحرم فيها من حيث الأصل الربا والغرر ونحوهما مما يُبطل العقود، إلا أنه لما كان فيها شائبة الإرفاق والتعاون، أجازوها تشجيعاً لفعل المعروف بين الناس، ومن ذلك:

١- عقد القرض، فبيع النقد بالنقد نسيئة يعد من الربا، إلا أنه لما كان القصد من هذا العقد الإرفاق والإحسان لا المعاوضة المحضة أُبيح بالإجماع[٣][٤].

قال الزركشي: «المعاوضة قسمان: محضة وغير محضة، فالمحضة: ما يفسد العقد فيها بفساد العوض، وغير المحضة: ما لا يفسد، وإن شئت قلت: المعاوضة المحضة ما يقصد فيها المال من الجانبين، والمراد بالمال ما يعم المنفعة وغيرها مما يتمول، وغير المحضة ما لم تكن

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٨١.

(٢) انظر: ص٢١٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر ص١١٤، ومواهب الجليل (١٧٦/٦).

(٤) انظر: وقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٦، والتأمين التعاوني لابن بيه ص٤٥٦، ٤٥٧، ونظرة اقتصادية إلى خمس قضايا في التأمين لأنس الزرقا ص٥.

كذلك، وأما القرض فليس بمحضة، بل المغلب فيه الإرفاق»[1].

٢- هبة الثواب فهي وإن كانت تأخذ حكم البيع[2]، إلا أنها لا تأخذ حكمه من كل وجه؛ ولهذا فقد أجاز فيها جماعة من الفقهاء ما لا يجوز في عقد البيع، وما ذاك إلا لاجتماع المعاوضة والتبرع فيها، فالحنفية جعلوها هبة ابتداءً بيعاً انتهاءً[3]، والمالكية يرون أنها تخالف البيع في بعض الأحكام، فأجازوها مع جهل العوض، وجهل أجله[4]، كما أجازها الشافعية في قول لهم مع جهالة العوض[5]، وفي رواية للإمام أحمد أن الهبة إذا شَرط فيها عوضاً معلوماً فإنه يُغلَّب فيها حكم الهبة، نصرها بعض أصحابه، بل عدها بعضهم هي المذهب[6]، كما جاء عنه رواية أخرى أن الهبة إذا شَرط فيها ثواباً مجهولاً فإنها تصح، اختارها بعض أصحابه، وعدها بعضهم هي المذهب، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنها ظاهر المذهب[7]، كما أجاز بعض الفقهاء الربا في هبة الثواب[8]، فهذا كله يدل على أن هبة الثواب ليست بمعاوضة محضة، بل فيها شائبة التبرع، ولهذا أُعطيت عند هؤلاء الفقهاء حكماً متوسطاً بين أحكام المعاوضات وأحكام التبرعات.

قال في العناية[9]: (ليس من شرط العوض أن يساوي الموهوب، بل القليل والكثير الجنس وخلافه سواء؛ لأنها ليست بمعاوضة محضة، فلا يتحقق فيها الربا).

وقال في بداية المجتهد[10]: (الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب

---

(١) المنثور في القواعد (٣/١٨٥، ١٨٦).

(٢) انظر: المبسوط (١٢/١٠١) وتنوير الأبصار مع شرحه الدر المختار المطبوعين مع رد المحتار (٨/٥١٤، ٥١٥) والهداية مع تكملة فتح القدير (٩/٤٩) وبداية المجتهد (٢/٥٣٧،٥٣٦) ومواهب الجليل (٨/٣٠،٢٩) ومغني المحتاج (٢/٥٢٢) وكشاف القناع (١٠/١٢١، ١٢٢).

(٣) انظر تنوير الأبصار مع شرحه الدر المختار المطبوعين مع رد المحتار (٨/٥١٤، ٥١٥) والهداية مع تكملة فتح القدير (٩/٤٩).

(٤) انظر: التاج والإكليل مع مواهب الجليل (٨/٢٩، ٣٠) والشرح الكبير للدردير (٥/٥٢١).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٤/٤٤٧، ٤٤٨) ومغني المحتاج (٢/٥٢٢).

(٦) انظر: الشرح الكبير مع المقنع (١٧/٧) والإنصاف مع الشرح الكبير (١٧/٦- ٨).

(٧) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (١٧/٨- ١٠).

(٨) وهو الجصاص الحنفي في أحكام القرآن (٥/٢١٧، ٢١٨) وابن العربي المالكي في أحكام القرآن (١/٢٤٤).

(٩) مع تكملة فتح القدير (٩/٤٥).

(١٠) (٢/٢٨٥).

حكم من التي لا يجب فيها: أما العقود التي يجب فيها بالعيب حكم بلا خلاف فهي العقود التي المقصود منها المعاوضة، كما أن العقود التي ليس المقصود منها المعاوضة لا خلاف أيضا في أنه لا تأثير للعيب فيها، كالهبات لغير الثواب، والصدقة، وأما ما بين هذين الصنفين من العقود أعني ما جمع قصد المكارمة والمعاوضة مثل هبة الثواب فالأظهر في المذهب أنه لا حكم فيها بوجود العيب، وقد قيل يحكم به إذا كان العيب مفسداً).

وقال القرافي[1]: (هبة الثواب وإن دخلها العوض فمقصودها أيضا المكارمة والوداد، فلم فلم تتمحض للمعاوضة والمكايسة، والعرف يشهد لذلك، فلذلك جاز فيها مثل هذه الجهالة والغرر، كما جوز الشرع الذهب والفضة والطعام لا يداً بيد في القراض؛ لأن قصده المعروف)[2].

وقال في الكليات الفقهية[3]: (كل ما لم يتمحض للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية، وإلا لم يجز).

٣- أجاز بعض الفقهاء قرض المنافع[4]، كأن يحصد معه يوماً، على أن يحصد معه الآخر يوماً، أو يُسكنه داراً ليسكنه الآخر داراً بدلها، مع احتمال عدم التساوي في العوض، وهذا من قبيل أتبرع لك على أن تتبرع لي، لأن القرض معاوضة غير محضة، بل المغلب فيه الإرفاق[5].

وهذه المسألة وإن كان فيها خلاف بين الفقهاء فلا أقل من أن يُستأنس بها على

---

(١) هو: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس عبد الرحمن الصنهاجي المصري المالكي، المشهور بالقرافي، الإمام العلامة صاحب التصانيف البديعة، منها الذخيرة في الفقه، والتنقيح في أصول الفقه، والإحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام، والفروق، توفي سنة ٦٨٤هـ. انظر: الديباج المذهب (١/٢٠٥-٢٠٨) وشجرة النور الزكية (١/ ٤٦١، ٤٦٢).

(٢) الذخيرة (٦/٢٧١).

(٣) الكليات الفقهية ص١٢٧.

(٤) وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو قول المالكية لكنهم يرونه من باب الإجارة، وذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم جواز قرض المنافع. انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥/١٤٦، ١٤٧) وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٥/٤٢) والفروع (٤/٢٠٢) والأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٩٤، واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٧/٥٠- ٥٤).

(٥) انظر: المنثور في القواعد (٣/١٨٦) ووقفات في قضية التأمين للسويلم ص٣٦، ٣٧.

مشروعية التأمين التعاوني المطور، وأنه يُغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره من عقود المعاوضات المحضة.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

جميع الأدلة التي استُدل بها على تحريم التأمين التجاري هي أدلة لتحريم التأمين التعاوني المطور؛ لعدم الفرق بينهما، فالمستأمن في التأمين التعاوني المطور يدفع قليلاً من المال (القسط) على أمل أن يأخذ أكثر منه (مبلغ التأمين) عند وقوع الخطر، ويكون هذا العقد مُلزِماً للطرفين، فحقيقته أنه عقد معاوضة احتمالي، فيدخله ما يدخل عقود المعاوضات من الربا والغرر والقمار(١).

ونُوقش بوجود عدة فروق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني المطور، تقدم بيانها(٢)، فلا يُسلَّم حينئذٍ بالاستدلال بأدلة تحريم التأمين التجاري على تحريم هذا النوع من التأمين.

كما أن المعاوضة المشروطة في عقد التأمين التجاري تختلف عن المعاوضة المشروطة في عقد التأمين التعاوني المطور، ففي التأمين التجاري تتم المعاوضة بين جهتين مختلفتين هما شركة المساهمة والمستأمن، بخلاف المعاوضة في التأمين التعاوني فإنها تتم بين المشترك وصندوق المشتركين، وذلك أن هيئة المشتركين جهة اعتبارية، أُقرت لتنظيم الأعمال الإدارية، والشركة في التأمين التعاوني ما هي إلا وكيل عن المشتركين وليست جهة تَمَلُّك كما في التأمين التجاري(٣).

الدليل الثاني:

أن في النظام الإسلامي غنى عن التأمين التعاوني المطور؛ لأن الشريعة الإسلامية قد جاءت بصور كثيرة من التعاون، كالزكاة والصدقات وما يلتزم به بيت مال المسلمين، فلم يَعُد هناك مجال لإضافة صور جديدة، بل إن إضافة صور جديدة من التعاون يدل ولو بطريق غير مباشر على قصور الشريعة الإسلامية(٤).

---

(١) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) انظر: ص٧٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٦٠.

(٤) انظر: التأمين الأصيل والبديل لعيسى عبده ص١٧، وعقود التأمين لبلتاجي ص١٦٤، ونظام التأمين لمولوي

ونُوقش بعدم التسليم بذلك، إذ إن ما وردت به الشريعة من صور التعاون ليست على سبيل الحصر، وإنما وردت مقيدة بقواعد عامة، متى ما توفرت هذه القواعد في أي نظام تعاوني فهو مشروع، وإن لم يَرِد به نص خاص[1]، كما أن التأمين التعاوني المطور ما هو إلا تنظيم جديد لباب التبرعات والتكافل المعروف في الشريعة، وهذا يدل على كمال هذه الشريعة وصلاحيتها لتحقيق كل ما يحتاجه الناس[2].

الترجيح:

يترجح – والله أعلم – القول الأول القائل بجواز التأمين التعاوني المطور؛ لقوة أدلته، ومناقشة ما استدل به أصحاب القول الثاني، مع مراعاة إظهار معنى التعاون في هذا النوع من التأمين، وذلك يكون بما يلي:

١- لا بد أن يُنص في عقد التأمين التعاوني المطور على أن الاشتراك وعوائده يدفعه المشترك لصندوق المشتركين بغرض التعاون والتكافل؛ لأنه لابد أن يكون قصد المشتركين في هذا العقد التكافل والتعاون فيما بينهم على جبر ما يقع لبعضهم من ضرر[3].

٢- تخصيص مبلغ سنوي يتم اقتطاعه من صندوق المشتركين، أو من الفائض التأميني إن وُجد، يزيد هذا المبلغ أو ينقص بحسب ملاءة الصندوق؛ لغرض التأمين لعدد من المحتاجين للتأمين، ممن يثقل عليهم دفع الاشتراك السنوي، بحيث يتم دفع اشتراكاتهم السنوية من هذا المبلغ المخصص، وبهذا يندفع الإشكال الذي أثير على هذا النوع من التأمين، لأن القائلين بالجواز يستدلون بحديث الأشعريين وبالقياس على نظام العاقلة، وفيهما قد يُعوَّض من لم يدفع شيئاً لفقره، فكذلك فليكن الحال في التأمين التعاوني المطور، لقيامه على التعاون والتكافل[4].

٣- ينبغي ألا يلتزم صندوق المشتركين بالتعويض الكامل للمشترك عند وقوع الخطر،

ص٦٩.

(١) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٦٤.

(٢) انظر: نظام التأمين لمولوي ص٧٥، ٧٦.

(٣) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٥٤، ١٥٥، والتأمين الإسلامي لملحم ص٩١، وانظر: ما تقدم نقله عن الشيخ ابن عثيمين ص١٤٨ حاشية رقم (٣).

(٤) انظر: العقود المالية المركبة ص٣٠٤،٣٠٥، وانظر: أيضاً مجموع فتاوى ابن عثيمين (٤٨٢/٢٩).

وإنما يكون ملتزماً بالتعويض الكامل إن كان في الصندوق ما يكفي لذلك[1]، أما عند العجز وتعذر الرجوع على المشتركين بتغطيته فلا يُلزم الصندوق بالاقتراض لدفع التعويض، وعلى الدولة أن تقوم بدعم الصندوق عند عجزه، ويمكن أن يستأنس لذلك بأن العاقلة إذا عجزت عن دفع الدية لم تُلزم بالاقتراض لدفعها، بل يَلزم دفعها من بيت المال؛ ولأن الدولة منتفعة بوجود شركات التأمين التعاوني، حيث حملت عنها كثيراً من الأعباء، التي كان الأصل تحملها أو بعضها من بيت المال، فينبغي حينئذٍ الوقوف من قبل الدولة مع شركة التأمين التعاوني عند عجزها الحقيقي عن القيام بواجباتها، خاصة وأنه يتم اقتطاع جزء من رأس مال كل شركة تأمين عند التأسيس، يتم إيداعه في مؤسسة النقد، فيمكن أن يستفاد من مجموع هذه الأموال في تغطية العجز الذي يحصل لبعض شركات التأمين التعاوني.

جاء في قرار هيئة كبار العلماء بشأن التأمين التعاوني، والموافق عليه من قبل المجمع الفقهي الإسلامي بمكة ما نصه: (إذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقساط، فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة)[2].

٤- أن يكون الاشتراك متناسباً مع مقدرة المشتركين من ذوي الدخل المحدود؛ لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المشتركين في الإفادة من خدمات التأمين التعاوني[3]، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تخفيض الاشتراك لهذه الفئة من المشتركين.

٥- ألا تكون شروط واستثناءات عقد التأمين التعاوني المطور مجحفة بحق المشترك؛ لقيام هذا العقد على التعاون والتكافل.

الفرع الثاني: التوصيف الفقهي للعلاقات بين الأطراف في التأمين التعاوني المطور:

تنقسم العلاقات بين الأطراف في التأمين التعاوني المطور إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العلاقة بين المساهمين وشركة التأمين التعاوني:

العلاقة بين المساهمين في رأس مال الشركة وشركة التأمين التعاوني بشخصيتها الاعتبارية المالية التي تدير أعمال الشركة توصف بأن لها أحكام الشركة المعروفة في الفقه

---

(١) انظر: العقود المالية المركبة للعمراني ص٣٠٦.

(٢) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٩.

(٣) انظر: الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني للسند ص١٠.

الإسلامي، ونوع هذه الشركة شركة عنان، وهي جائزة بالإجماع[1]، والغاية من إنشاء هذه الشركة الاستثمار من خلال إدارة أعمال التأمين بالوكالة بأجر، ومن خلال المضاربة في مجموع الاشتراكات بنسبة محددة من الربح[2].

والأعمال التي تسعى شركة التأمين إلى تحقيقها هي:

أ – تأسيس صندوق التأمين التعاوني وإدارته، وذلك عن طريق حساب القسط التأميني بالطرق الفنية والاكتوارية، بحيث يكون مجموع هذه الأقساط يغطي التعويضات التي تدفع للمشتركين عند وقوع الأخطار بهم، وكذلك القيام بعمليات إعادة التأمين، وتحصيل الأقساط من المشتركين في مواعيدها، والتحقق من الإصابات قبل دفع التعويضات للمتضررين[3].

ب – استثمار ما يمكن استثماره من أموال المشتركين في صندوق التأمين التعاوني وفقاً لأحكام الشريعة.

ج – استثمار رأس مال المساهمين في الشركة وفقاً لأحكام الشريعة.

فالعلاقة بين المساهمين وهيئة المساهمين علاقة ربحية، لا تكافلية[4].

والأصل أن التأمين التعاوني لا يحتاج إلى رأس المال الذي يقدمه المساهمون، لإمكان تصور قيام صندوق تأمين يؤسسه مجموعة من الأفراد، ويعهدون بإدارته إلى جهة معينة بأجر، إلا أن الأنظمة المعمول بها في التأمين تفرض وجود شركة لها رأس مال محدد، يكون من أغراضها تأسيس وإدارة صندوق التأمين التعاوني[5]، كما أن هذه الأنظمة لا تعترف بالشخصية الاعتبارية لهيئة المشتركين، فكان لا بد من تأسيس الشركة لإيجاد الكيان القانوني

---

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر ص١١٧، والشرح الكبير مع الإنصاف (٩/١٤).

(٢) انظر: الاستثمار في التأمين التعاوني د. هايل داود ص٨، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن سنة ١٤٣١هـ.

(٣) انظر: بحث مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني للتجاني ص١٤،١٣.

(٤) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٣٢، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص٧، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض عام ١٤٣٠هـ.

(٥) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٢، والصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١٠٠.

المرخص له بالعمل في مجال التأمين[1].

القسم الثاني: العلاقة بين شركة التأمين والمشتركين في التأمين التعاوني:

هذه العلاقة علاقة ربحية، حيث تقوم شركة التأمين باستثمار ما يمكن استثماره من أموال صندوق المشتركين بموجب عقد المضاربة، أو بعقد الإجارة أو الوكالة بأجر، وإن كان الواقع العملي لعامة شركات التأمين التعاوني أنها تعمل بصيغة المضاربة، ويكون لها نسبة من الربح متفق عليها مقدماً، والباقي من الربح يعود للصندوق، كما تقوم أيضاً بأعمال الإدارة لأموال الصندوق بموجب عقد الوكالة بأجر، أو الوكالة بدون أجر[2]، فتقوم بموجب ذلك بجميع إجراءات التأمين، من استلام الاشتراكات، ودفع التعويضات، والاقتراض، وإبرام عقود إعادة التأمين، والمطالبة بجميع حقوق صندوق المشتركين[3].

وسواء أكان العقد المتفق عليه لإدارة أعمال التأمين هو عقد الوكالة بأجر أم بدون أجر فإنه عقد جائز غير لازم، يحق لكل واحد من الطرفين فسخه[4]، لكن إن كان في الفسخ من

---

(١) انظر: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ص٤٤٠، ومفهوم التكافل لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧٢/٥) وقال د. الضرير في جوابه على بحث التجاني ص٢٢: (إن النظام القائم الآن في السودان "شركات مساهمة تدير تأميناً تعاونياً إسلامياً" ليس هو النظام الأمثل للتأمين التعاوني الإسلامي، وإنما هو نظام فرضه قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م، والنظام الأمثل هو قيام"شركات تأمين تعاوني إسلامي"يديرها المستأمنون أنفسهم، ولا تحتاج إلى مساهمين، ولا إلى رأس مال، وإنما يدفع رأس مالها التأسيسي المؤسسون للشركة من المستأمنين على سبيل القرض، يستردونه من الفائض، وهذا النظام يحتاج إلى إضافة مادة في قانون الشركات لسنة ١٩٢٥، تسمح بإنشاء شركات تعاونية من هذا القبيل، أرجو أن يعمل المسئولون على تحقيقه).

(٢) بعض الشركات كالشركة الإسلامية القطرية للتأمين لا تأخذ أجراً على الوكالة، وتكتفي بنسبتها من أرباح استثمار أموال صندوق التأمين، وفي هذه الحال يتحمل الصندوق جميع المصاريف الخاصة بأعمال التأمين. انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٧٧.

(٣) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ص٢١٢، ومفهوم التكافل لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) والتأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته للقره داغي ص٤١، والتكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٢٤-٢٩، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص٨. قال د. القره داغي في التأمين التعاوني ص٤١: (ولم نعلم خلافاً بين القائلين بجواز التأمين التعاوني وصحته في تكييف هاتين العلاقتين على أساس الوكالة والمضاربة).

(٤) الوكالة بدون أجر غير لازمة عند الجمهور خلافاً لبعض متأخري المالكية، فيرون أنها لازمة من جانب الوكيل. انظر: بدائع الصنائع (٤٣/٥) وعقد الجواهر الثمينة (٨٣٢/٢) وروضة الطالبين (٥٥٨/٣) والشرح الكبير مع الإنصاف (٤٦٦/١٣).

أحدهما إلحاق ضرر بالطرف الآخر، أو تعلَّق بالوكالة حق للغير فإنها تكون لازمة[1]، وبناءً عليه فإن عقد الوكالة الذي يُنظِّم العلاقة بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين لا يجوز فسخه من أحد الطرفين متى شاء، لتعلُّق حقوق الآخرين به، وتضررهم بالفسخ، فيكون العقد في هذه الحال عقداً لازماً[2].

كما تقوم شركة التأمين من جهة أخرى بتغطية العجز الذي قد يحصل لصندوق المشتركين عن طريق القرض الحسن، وقد يُطلق عليه (الاحتياطي المدفوع) وهذه العلاقة علاقة غير ربحية[3].

وأما الوكالة بأجر فالجمهور على أنها عقد غير لازم، وهو مذهب الشافعية، ومقتضى مذهب الحنفية؛ لأنهم ذكروا ما تلزم به الوكالة، ولم يذكروا الوكالة بأجر، وللمالكية قولان، اللزوم وعدمه، وفي المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة: الوكالة بأجر تطبق عليها أحكام الإجارة، وتكون لازمة. انظر: بدائع الصنائع (٤٤/٥،٤٣) وشرح الخرشي (٤٢٦/٦) ومغني المحتاج (٢٩٩/٢) والموسوعة الفقهية (٢٠،٢١/٤٥) والوكالة في الشريعة والقانون ص٢٢٢، ٢٢٣، والوكالة لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٩٧/٥) والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٣٩٠، ٣٩١.

(١) يرى الحنفية وهو الراجح عند المالكية ووجه للحنابلة أن العزل في الوكالة يصح إذا لم يتعلق بها حق للغير؛ لأن في العزل إبطال حقه من غير رضاه، وهذا لا يجوز. انظر: بدائع الصنائع (٤٤/٥) وتحرير الكلام في مسائل الالتزام ص١٢٧، وتقرير القواعد لابن رجب (٥٠٠/١) ويرى الشافعية أن الوكالة تكون لازمة إذا ترتب على فسخ الوكيل للوكالة ضياع مال الموكل. قال الرملي في نهاية المحتاج (٣٩/٤): (لو علم الوكيل أنه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائر حرم عليه العزل إلى حضور موكله أو أمينه على المال، قياساً على الوصي) وقال ابن رجب في القاعدة الستين: (التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضرراً على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ، إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه) تقرير القواعد (٤٩٩/١) وفي المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٣٩٠: تكون الوكالة لازمة في أربع حالات: إذا تعلق بها حق الغير، أو كانت بأجر، أو شرع الوكيل في العمل بحيث لا يمكن قطعه أو فصله إلى مراحل إلا بضرر يلحق الموكل أو الوكيل، فتصبح الوكالة لازمة إلى حين إمكان ذلك، أو تعهد الوكيل أو الموكل بعدم الفسخ خلال مدة محددة.

وكذلك يقال في عقد المضاربة فإنه بالإجماع عقد جائز ما لم يشرع العامل في العمل، فإن شرع في العمل فالجمهور على أنه عقد جائز، وعند المالكية عقد لازم، إلا أنه إذا ترتب على الفسخ ضرر بأحد العاقدين لم يجز الفسخ، ولم ينفذ؛ لما تقدم قريباً في كلام ابن رجب. انظر: بدائع الصنائع (١٥٢/٥) وبداية المجتهد (٣٩٠/٢) وروضة الطالبين (٢١٨/٤) والمغني (١٧٢/٧).

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٣٩، والتأمين التعاوني له ص٤٣، ٤٤.

(٣) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٧، وتقييم تطبيقات وتجارب

القسم الثالث: العلاقة بين كل مشترك في التأمين التعاوني وصندوق المشتركين:

هذه العلاقة هي أهم العلاقات في التأمين التعاوني المطور، وهي علاقة غير ربحية، فكل مشترك يلتزم بدفع مبلغ الاشتراك للصندوق، متعاوناً بذلك مع بقية المشتركين في ترميم الأخطار التي تَحِلُّ ببعضهم، ويلتزم الصندوق بشخصيته الاعتبارية بتعويضهم عند وقوع الخطر(١).

والذي يقوم بإبرام العقد نيابة عن المشتركين هو شركة التأمين فالمشترك عندما يوقع العقد مع شركة التأمين يقرر تعاونه مع سائر المشتركين بتقديمه الاشتراك لمصلحة صندوق المشتركين، وقبوله لنظام الشركة وأن يكون عضواً في هيئة المشتركين(٢)، سواء أكانت هذه الهيئة قائمة أم يتم تكوينها في المستقبل(٣).

وقد خُرِّجت هذه العلاقة بعدة تخريجات(٤)، أهمها ما يلي:

التخريج الأول: الالتزام بالتبرع:

فالمشترك يلتزم بالتبرع بالاشتراك للصندوق، ويلتزم الصندوق بالتبرع بتعويضه عند وقوع الخطر حسب الوثائق واللوائح المنظمة لهذا النوع من التأمين(٥).

وهذا بناءً على المشهور من مذهب المالكية من أن الوعد ملزِم بالقول، متى ما دخل الموعود في السبب الذي ذُكر في العقد(٦)، وعلى هذا فإن المشترك يصبح ملتزماً بدفع

التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص٨.

(١) انظر: تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص٩.

(٢) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٨.

(٣) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص١٠.

(٤) انظر هذه التخريجات في أحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٢٨- ٢٥٧.

(٥) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٥٥، والاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص١٧، والتأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٤، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص٤٣٧، ومفهوم التكافل لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧٣/٥) والتأمين التكافلي للشبيلي ص١٢، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٣٢.

(٦) خلافاً للجمهور الذين يرون أن الوعد غير ملزِم قضاءً. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣٣٤/٥) وفتح العلي المالك (٢٥٤/١- ٢٥٥) والفروق (٤٧/٤- ٤٨) والأذكار للنووي ص٤٥٤، والمبدع (٣٤٥/٩) وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الوفاء بالوعد: (الوعد – وهو الذي يصدر من الآمر أو المأمور على وجه الانفراد – يكون ملزِماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقاً على سبب، ودخل الموعود في

الاشتراك بمجرد توقيعه على عقد التأمين، خاصة وأن بقية الأعضاء في التأمين التعاوني الإسلامي يدخلون في عقود وتصرفات بناءً على هذا التبرع[1]، كما يلتزم الأعضاء الذين يمثلون صندوق المشتركين بتعويض المشترك عند وقوع الخطر.

ونُوقش هذا التخريج بأنه مخالف للواقع، فالمشترك في التأمين التعاوني المطور حين يدفع الاشتراك للصندوق لا يقصد التبرع المحض، بل يقصد بالمقام الأول تعويضه عند وقوع الخطر، وانتفاع غيره بماله يكون على سبيل التبع، وهذا لا يسمى تبرعاً محضاً؛ لأن التبرع المحض هو بذل المال أو المنفعة بلا عوض[2].

التخريج الثاني: هبة الثواب (الهبة بعوض):

ذهب بعض الباحثين المعاصرين[3]إلى أن عقد التأمين التعاوني الإسلامي يمكن تخريجه على هبة الثواب، وهي الهبة بشرط العوض[4]، فما يقدمه المشترك من اشتراك يعد هبة منه لصندوق المشتركين، على أن يتم تعويضه من هذا الصندوق عند وقوع الخطر، وهبة الثواب جائزة، فيكون التأمين التعاوني الإسلامي جائزاً.

ونُوقش هذا التخريج بأن الهبة عند فقهاء المذاهب الأربعة إذا اشتُرط فيها الثواب فهي تعد بيعاً، وتأخذ أحكامه[5][1]، ولو بُني عقد التأمين التعاوني الإسلامي على أساس هبة

كلفة نتيجة الوعد، ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر) مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد الخامس (١٥٩٩/٢).

(١) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٤.

(٢) انظر الاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص١٨، والتأمين التكافلي للشبيلي ص١٢، والتأمين التعاوني للغرياني ص٨.

(٣) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٤٥- ٥٣، والفائض التأميني للقري ص١٤، والاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص١٨، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٢٨.

(٤) قال ابن عرفة في تعريف هبة الثواب: (عطية قُصد بها عوض مالي) انظر: شرح حدود ابن عرفة (٥٥٩/٢) واختلف الفقهاء في حكم هبة الثواب، فالجمهور على أنها جائزة، وفي قول للشافعية خلاف الأظهر عندهم أنها باطلة. انظر: تنوير الأبصار مع شرحه الدر المختار المطبوعين مع رد المحتار (٥١٤/٨، ٥١٥) وبداية المجتهد (٥٣٦/٢، ٥٣٧) ومغني المحتاج (٥٢٢/٢) وكشاف القناع (١٢١/١٠).

(٥) انظر: المبسوط (١٠١/١٢) وتنوير الأبصار مع شرحه الدر المختار المطبوعين مع رد المحتار (٥١٤/٨، ٥١٥) والهداية مع تكملة فتح القدير (٤٩/٩) وبداية المجتهد (٥٣٦،٥٣٧/٢) ومواهب الجليل (٢٩،٣٠/٨) ومغني المحتاج (٥٢٢/٢) وكشاف القناع (١٢١/١٠، ١٢٢).

الثواب لأدى ذلك إلى عدة محظورات[٢]:

١- أن هبة الثواب عقد معاوضة يُفسدها الغرر الكثير، فتخريج التأمين التعاوني على هبة الثواب يجعله عقداً فاسداً؛ لأن التأمين من عقود الغرر، والغرر فيه من النوع الفاحش، المفسد لعقود المعاوضات.

٢- أن كلا العوضين في عقد التأمين التعاوني نقد، فتخريجه على هبة الثواب وهي عقد معاوضة يلزم منه اشتراط تساوي العوضين والتقابض فيهما قبل التفرق، وهذا الشرط يستحيل وجوده في عقود التأمين التعاوني، فلزم من ذلك دخول الربا فيه.

٣- أن الفقهاء جميعاً قد صرحوا بأن الهبة بشرط العوض إنما تصح بيعاً إذا كان العوض معلوماً، أما مع جهالته فإن العقد يكون باطلاً عند بعضهم، وعند آخرين تصح الهبة مطلقة، ويبطل شرط العوض، وحينئذٍ لا يمكن تخريج التأمين التعاوني على هبة الثواب؛ لأن العوض في التأمين على الأشياء والمسؤوليات غير معلوم، ويلزم منه عدم صحة هذا العقد عند أحد من المذاهب الأربعة.

فتبين بهذا أن تخريج التأمين التعاوني على هبة الثواب لا يصح بوجه من الوجوه[٣].

التخريج الثالث: أنه عقد جديد، ليس بمعاوضة محضة ولا بتبرع محض:

واختلفت عبارات الباحثين القائلين بهذا التخريج، فمنهم من يُطلق عليه أنه عقد تعاوني[٤]، أو عقد مواساة[٥]، أو عقد معاوضة تعاونية[٦]، أو عقد تبرع غير محض، أو معاوضة غير محضة[٧]، فالعلاقة بين المشترك وهيئة المشتركين علاقة تعاون ومواساة؛ لتفتيت آثار

---

(١) انظر: تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف ص١٢، والتأمين على الحياة للسلامي ص١٣.

(٢) انظر: تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف ص١٣، ١٤.

(٣) انظر: تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف للعثماني ص١٤، وتعقيب الضرير عليه ص٤٠، كلاهما بحولية البركة العدد (٨).

(٤) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص١٣، ٣٥.

(٥) انظر: التأمين على الحياة للسلامي ص١٤.

(٦) انظر: أحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٥٦.

(٧) وقد قرر ذلك جماعة من المعاصرين. انظر: نظام التأمين لمولوي ص١٧٩، والتأمين التعاوني للقره داغي ص٦٠، والتأمين التكافلي للشبيلي ص١٣، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٧٢٣/٢) والعدد (١٦) (٣٨٤/٣) ونظرة اقتصادية إلى خمس قضايا في التأمين لأنس الزرقا ص٥، وقال د. الصديق الضرير في الغرر

الأخطار التي تقع على بعضهم.

واستُدل لهذا التخريج بما يلي[1]:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[2].

وجه الدلالة: أنه لما جاز للولي على اليتيم أن يخلط من مال اليتيم مع ماله للنفقة ما يراه كافياً له على وجه التحري، مع احتمال حصول الزيادة أو النقص في مال اليتيم، دل ذلك على جواز الاشتراك بين جماعة من المسلمين في تكوين صندوق يُجمع فيه ما يقدمه كل واحد منهم، ثم ينتفعون به جميعاً، مع احتمال التفاوت فيما يعود على كل واحد منهم[3].

قال القرطبي: (قال أبو عبيد: مخالطة اليتامى أن يكون لأحدهم المال، ويشق على كافله أن يفرد طعامه عنه، ولا يجد بداً من خلطه بعياله، فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه كافيه بالتحري، فيجعله مع نفقة أهله، وهذا قد يقع فيه الزيادة والنقصان، فجاءت هذه الآية الناسخة بالرخصة فيه، قال أبو عبيد: وهذا عندي أصل لما يفعله الرفقاء في الأسفار، فإنهم يتخارجون النفقات بينهم بالسوية، وقد يتفاوتون في قلة المطعم وكثرته، وليس كل من قل

وأثره في العقود ص٦٤٣: (التأمين التعاوني . . . يدخل في عقود التبرعات؛ لأن معنى التبرع فيه أوضح من معنى المعاوضة، فإن المشتركين في هذا العقد لا يسعون إلى الربح، وإنما مقصودهم التعاون على تحمل نوائب الدهر، فهو في نظري عقد تبرع من نوع خاص، لا نظير له في عقود التبرعات في الفقه الإسلامي) بل إن الشيخ مصطفى الزرقاء قد ذكر (أن عنصر المعاوضة موجود قطعاً في التأمين التبادلي، وإن لم يكن ظاهراً فيه ظهوره في التجاري) نظام التأمين ص١٧٣، ثم قال: (والتكييف الصحيح في التأمين التبادلي أو التعاوني أنه ليس تبرعاً من نوع خاص بل هو معاوضة من نوع خاص) نظام التأمين ص١٧٦، بتصرف.

(١) انظر: التأمين على الحياة للسلامي ص١٤، ١٥.

(٢) من الآية رقم (٢٢٠) من سورة البقرة.

(٣) انظر: التأمين على الحياة للسلامي ص١٥.

مطعمه تطيب نفسه بالتفضل على رفيقه، فلما كان هذا في أموال اليتامى واســعاً كــان في غيرهم أوسع، ولولا ذلك لخفت أن يضيق فيه الأمر على الناس)[1].

الدليل الثاني:

حديث الأشعريين، وحديث أبي عبيدة رضي الله عنه، وقد تقدم ذكرهما، وبيان وجه الدلالة منهما[2].

الدليل الثالث: القياس على النهد، وقد تقدم بيان ذلك أيضاً[3].

فإن كل واحد في هذين الحديثين وفي النهد وفي التأمين التعاوني يدفع ماله على وجه التعاون والتكافل ليحصل له العوض.

الدليل الرابع: أن التأمين التعاوني مما تقتضيه المصلحة العامة، والتي جاءت الشريعة بمراعاتها.

قال الطاهر بن عاشور[4]: «ويَحقُّ على العالِم أن يغوص برأيه في تتبع المصالح الخفية، فإنه يجد معظمها مراعىً فيه النفع العام للأمة والجماعة، أو لنظام العالم، مثل الدية في قتل الخطأ فإنها وجبت على القرابة من القبيلة، وليس فيها في ظاهر الأمر نفع لدافعيها. . . وفيها مصلحة خاصة للقاتل خطأ، إذ استُبقِيَ مالُه، ولو كان النظر إلى تلك المصلحة الخاصة لكان النظر يوجب إلغاء مصلحة القاتل في مقابلة مضرة أقاربه من قبيلته، ولكن غوص النظر يُنبئنا بأنها روعي فيها نفع عام، وهو حق المواساة عند الشدائد؛ ليكون ذلك سنةً بين القوم في تحمل جماعتهم بالمصائب العظيمة، فهي نفع مدخر لهم في نوائبهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[5]»[6].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦٣/٣).

(٢) انظر: ص١٥٠، ١٥١ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص١٥٣ من هذا البحث.

(٤) هو: محمد الطاهر بن عاشور، ولد بتونس سنة ١٢٩٦هـ، كان رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة، وعضو المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، تولى القضاء سنة ١٣٣١هـ، من مؤلفاته: مقاصد الشريعة الإسلامية، والتحرير والتنوير في التفسير، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، توفي بتونس سنة ١٣٩٣هـ. انظر: الأعلام (١٧٤/٦) ونثر الجواهر والدرر (١٢٦٢/٢).

(٥) من الآية رقم (٢٣٧) من سورة البقرة.

(٦) مقاصد الشريعة الإسلامية ص٢٠٤.

الترجيح: والراجح – والله أعلم – هو التخريج الثالث، أن التأمين التعاوني المطور يعد عقد تعاون لا يعد من المعاوضات المحضة، ولا من التبرعات المحضة، بل هو تبرع غير محض، أو معاوضة غير محضة[1]، لكنها معاوضة لا يقصد منها التجارة وتحقيق الأرباح كما في سائر المعاوضات، ولهذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في المعاوضات المحضة.

ووجه هذا الترجيح ما يلي:

١- قوة أدلة هذا التخريج، وورود المناقشة على التخريجين الأول والثاني.

٢- ما تقدم نقله عن جماعة من الفقهاء من إعطاء عقد هبة الثواب وصفاً بين المعاوضة والتبرع، وكذا وصف بعض الفقهاء لعقد القرض بأنه معاوضة غير محضة، وغير ذلك مما تقدم[2]، مما يدل على أن هذا النوع من العقود التي تجمع بين المعاوضة والتبرع له أصل في الفقه الإسلامي.

المسألة الثالثة: الشخصية الاعتبارية لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني:

مما يتميز به التأمين التعاوني عن التأمين التجاري وجود شخصية اعتبارية[3] لصندوق المشتركين، لها ذمتها المالية المستقلة عن الشخصية الاعتبارية لشركة إدارة التأمين[4].

ويجب أن يكون لهذا الصندوق الخصائص الآتية[5]:

١- أن يكون ذا مسؤولية محدودة؛ لكي لا يتحمل المشتركون أي مخاطرة، متى ما كان على الصندوق أي التزام مالي.

---

(١) قسم الزركشي المعاوضة إلى قسمين: محضة وغير محضة، فالمحضة: ما يفسد العقد فيها بفساد العوض، أو ما يقصد فيها المال من الجانبين. وغير المحضة: ما لا يفسد العقد فيها بفساد العوض، أو ما لا يقصد فيها المال من الجانبين. ومثّل للمعاوضة غير المحضة بالقرض. انظر: المنثور في القواعد (٣/١٨٥، ١٨٦).

(٢) انظر: ص١٦٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) الشخص الاعتباري هو: مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال، اجتمعت لتحقيق غرض معين، لها كيانها وحقوقها وذمتها المالية المستقلة عن الأشخاص المكونين لها. انظر: الشخصية الاعتبارية لخالد بن عبد العزيز الجريد بحث منشور بمجلة العدل العدد (٢٩) المحرم ١٤٢٧هـ ص٦٧.

(٤) وقد نص على ذلك المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة كما في المعايير الشرعية ص٤٣٦، وانظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٧٩، والفائض التأميني للقري ص٧، والتأمين التكافلي للشبيلي ص٣٦، وجاء في النظام الأساسي لشركة الراجحي للتأمين التعاوني المجاز من هيئتها الشرعية المادة (٦) فقرة (٤): (يكون لمحفظة التكافل ذمة مالية مستقلة عن الشركة).

(٥) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣٦.

٢- أن يكون لهذا الصندوق هيئة تمثله تجاه شركة الإدارة.

٣- الفصل المحاسبي بين هذا الصندوق وصندوق المساهمين في الشركة.

٤- أن تقوم شركة إدارة التأمين بتأسيس هذا الصندوق.

وبتأمل واقع صندوق المشتركين في شركات التأمين التعاوني نجد أنه تتوفر فيه شروط اكتساب الشخصية الاعتبارية[١]، - إلا شرطاً واحداً وهو الاعتراف القانوني كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى – فهذا الصندوق عبارة عن مجموعة من الأموال المملوكة لجماعة من الأشخاص؛ لغرض التعاون والتكافل فيما بينهم على ترميم الأخطار التي تقع لبعضهم، ويوجد ممثل لهذا الصندوق، وهذا الممثل إما أن يكون هيئة خاصة، تُعرف بهيئة المشتركين، أو يكون الممثل الهيئة الشرعية بشركة التأمين التعاوني، وقد يقال: إن شركة الإدارة هي الممثل لهذا الصندوق؛ لأن كل مشترك يقوم بتوكيل الشركة لإدارة الصندوق، فهي وكيلة عنهم بأجر، أما شرط الاعتراف من قبل الدولة بالشخصية الاعتبارية لهذا الصندوق فهو وإن كان موجوداً في أنظمة التأمين لبعض البلدان، إلا أن أنظمة التأمين في أكثر البلدان لا تعترف بشخصية الصندوق الاعتبارية، وإنما يعتبر حساباً مستقلاً عن حساب شركة الإدارة.

لكن هل عدم الاعتراف القانوني بهذا الصندوق يكون مؤثراً في صحة عقد التأمين التعاوني؟.

في هذا خلاف بين الباحثين المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن صندوق المشتركين وإن كان في أكثر التطبيقات لا يتمتع بشخصية اعتبارية معترف بها ولا كيان قانوني مستقل عن الشركة فإن هذا غير مؤثر في صحة عقد التأمين التعاوني[٢].

القول الثاني: أن صندوق المشتركين مادام ليس له شخصية اعتبارية معترف بها قانوناً

---

(١) يشترط لاكتساب الشخصية الحكمية عدة شروط:

١- وجود جماعة من الأشخاص، أو مجموعة من الأموال.

٢- وجود غرض ثابت تجتمع عليه جماعة الأشخاص، أو ترصد له مجموعة الأموال.

٣- وجود ممثل لجماعة الأشخاص، أو مجموعة الأموال.

٤- اعتراف الدولة بالشخص الحكمي. انظر: الشخصية الحكمية للشركات المعاصرة للرزين ص١٥٩، ١٦٠.

(٢) ممن قال بذلك د. حسين حامد حسان في بحثه التأمين على حوادث السيارات ص٨، ود. محمد القري في بحثه الفائض التأميني ص٧.

فإن عقد التأمين التعاوني لا يصح[1].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: أن عقد المضاربة يُفترض فيه وجود شركة مضاربة تأخذ الشكل القانوني، حتى يترتب عليها أحكام المضاربة بحيث يكون لها شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة عن ذمة المضارب ورب المال، ويجوز لهما البيع والشراء مع المضاربة، وتكون مسؤوليتهما محددة برأس المال، لا تتعداها إلى أموالهما، إلا أن شركة المضاربة قد لا يكون لها اعتراف من قبل القانون، ومع ذلك فعقد المضاربة يعد عقداً صحيحاً، والأحكام المترتبة عليه تفترض وجود هذه الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة؛ لترتيب هذه الأحكام[2].

قال في درر الحكام: (وكما للمضارب الشراء من أجنبي فله الشراء من رب المال أيضاً، لأن ما شراه لا يملك فيه العين ولا التصرف) ثم قال: (وكما أن له البيع لأجنبي له البيع والشراء لرب المال)[3].

فلو لم يكن مال الشركة مستقلاً عن مال رب المال لكان قد اشترى ماله بماله، أو باع ماله بماله، وهذا منتفٍ قطعاً، فدل على أن مال المضاربة له شخصيته الاعتبارية المستقلة عن شخصية رب المال والمضارب[4].

الدليل الثاني: أن الحاجة الماسة إلى وجود هذا الصندوق في التأمين التعاوني تبرر إعطاءه الشخصية الاعتبارية وإن لم يُعترف به نظاماً.

الدليل الثالث: الوقف في بلاد لا تعترف قوانينها به، فإنه مع ذلك يكون له شخصيته الاعتبارية المعترف بها شرعاً، والتي يترتب عليها وجود ذمة مالية لهذا الوقف، بحيث يمكن

---

(١) ممن قال بذلك الشيخ محمد تقي العثماني في بحثه تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف ص١٨، وانظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني للجرف ص٢٥.

(٢) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٨.

(٣) درر الحكام شرح مجلة الأحكام (٤٤١/٢).

(٤) انظر: الخدمات الاستثمارية للشبيلي (٢٢١/١) والشخصية الاعتبارية لحمزة حمزة بحث بمجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد (٢) ٢٠٠١م، ص٥٠٢.

للناظر إقراضه، والاقتراض له، ونحو ذلك، وإن لم يعترف به القانون.

ويمكن أن يُستدل للقول الثاني بأن عدم وجود الاعتراف القانوني بصندوق المشتركين يمنع إثبات الشخصية الاعتبارية له؛ لكون هذا الاعتراف يُعد شرطاً من شروط إثبات الشخصية الاعتبارية، وإذا لم تثبت الشخصية الاعتبارية لصندوق المشتركين فإن التأمين التعاوني لا يصح حينئذٍ؛ لقيامه على إثبات هذه الشخصية الاعتبارية للصندوق.

ويمكن مناقشته بأن صندوق المشتركين تثبت له شخصيته الاعتبارية شرعاً وإن لم يُعترف به نظاماً، وتثبت له الذمة المالية المستقلة عن ذمة الشركة، إلا أن الاعتراف النظامي به يُمكِّنه من الاحتجاج بشخصيته تجاه الآخرين(١).

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة دليل القول الثاني.

وعند التأمل في العقود التي تُبرم في التأمين التعاوني نجد أنها ثلاثة عقود، الوكالة بأجر والمضاربة، وعقد التمويل عند العجز في الصندوق، وهذه العقود الثلاثة إذا تم النص عليها في عقد التأمين المبرم مع كل مشترك فهي عقود صحيحة(٢)؛ لحصول الاتفاق فيها بين شخص طبيعي (المشترك) وشخص اعتباري (شركة التأمين) ولا يؤثر عليها عدم الاعتراف القانوني بالشخصية الاعتبارية لصندوق المشتركين، وكذا ملكية الصندوق للأموال المودعة فيه (الاشتراكات) فهو يملكها بموجب شخصيته الاعتبارية المعترف به شرعاً، ولا يؤثر على هذه الملكية عدم الاعتراف القانوني بها، والله أعلم.

---

(١) انظر: الشخصية الحكمية للشركات المعاصرة ص١٦٦. وقد أفادني د. حامد ميرة أمين وعضو الهيئة الشرعية بشركة سوليدرتي للتأمين التعاوني بمكتبه بتاريخ ١٤٣٢/٨/٢٣هـ، أن صندوق المشتركين له شخصية اعتبارية وإن كانت غير كاملة بدليل أن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين السعودي قد نصت على حساب خاص بهذا الصندوق، وكذا لو أفلست الشركة فإنه لا يمكنها الأخذ من هذا الصندوق، فدل على أن له ذمة مالية خاصة، وأن النظام قد أعطاه نوع اعتراف بوجوده، وإن لم يكن اعترافاً كاملاً.

(٢) كما هو الحال في عقود التأمين الصادرة من شركة الراجحي للتأمين التعاوني. انظر: نماذج من هذه العقود في الملاحق لهذا البحث. مع التنبيه إلى أن تمويل العجز له عدة طرق، فقد يكون بالقرض الحسن أو غيره، وبعض هذه الطرق محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين، يأتي بحثها وبيان حكم كل منها – إن شاء الله تعالى – في ص٣٩١.

المطلب الثالث

حكم التأمين الاجتماعي

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التأمين الاجتماعي[1] على قولين:

القول الأول: الجواز، وهو ما قرره المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة[2]، وظاهر قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية[3]، والمجمع الفقهي الإســـلامي بمكة[4]، وهو ما قرره مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا[5] وقال بجوازه جمع من الفقهاء المعاصرين[6]، بل حُكي عدم الخلاف فيه[7]، وهو مقتضى قول المجيزين للتأمين التجاري.

---

(١) تقدم تعريفه ص٧٤ من هذا البحث.

(٢) انظر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، المحرم ١٣٨٥هـــ، ص٤٠١، وقرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية ص٢٧، وعقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي ص ٤٥.

(٣) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٣١٣/٤).

(٤) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٣٦.

(٥) انظر: كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص٨٧، المنشور بموقع المجمع.

(٦) منهم الشيخ محمد أبو زهرة في فتاواه ص٤٢٣، والشيخ جاد الحق في بحوث وفتاوى إسلامية (٣٤٩/٣) وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حيث سئل عن حكم أخذ المعاش التقاعدي فأجاب: (يجوز أخذه، وقد صدرت به فتوى من هيئة كبار العلماء) لقاءاتي مع الشيخين د. الطيار، القسم الأول ص٦٦، والشيخ محمد بن عثيمين كما في مجموع فتاواه، جمع السليمان (٤١/٢٩، ٤٢) حيث أجاز معاشات التقاعد، ود. وهبة الزحيلي في بحث التأمين بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٥٤٩/٢) ود. عبد اللطيف آل محمود في التأمين الاجتماعي ص٣٤٥، ود. عبد الله النجار في عقد التأمين ص١٠٦.

(٧) قال د. عبد الناصر العطار في كتابه أحكام التأمين ص١٩٧: ((أما التأمين التعاوني فلم نعثر على رأي لفقيه من فقهاء الشريعة الإسلامية يحرمه، وكذلك الحال بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، ونظام المعاشات)) وقال د. حسين حامد حسان في كتابه حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين ص ٤٦ عن التأمين الاجتماعي: ((والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا شيء فيه، ويشاركنا في هذا الرأي جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة)) وقال الشيخ مصطفى الزرقاء عن نظام التقاعد في كتابه نظام التأمين ص٦٥: ((إن هذا النظام التقاعدي يقره علماء الشريعة الإسلامية كافة بلا نكير)) وانظر ص٦٤ منه، وقال في ص١٣٩- ١٤٠ عن نظام

القول الثاني: التحريم ، وهو قول الشيخ عبد الرحمن البراك[1]، ود. سليمان بن ثنيان[2]، وغيرهما[3].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: عموم الأدلة الدالة على مشروعية التعاون على البر والتقوى، وتكافل المسلمين فيما بينهم[4]، والتأمين الاجتماعي داخل في عموم هذه الأدلة، فهو يُعد من التعاون على البر والتقوى، ونوعاً من أنواع التكافل الاجتماعي، التي فيها شائبة التبرع، فيكون جائزاً بل مشروعاً.

ونُوقش من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بأن هذا النظام قائم على التعاون والتكافل والتبرع؛ لأن الموظف أو العامل مجبر عليه لا خيار له فيه.

ويمكن أن يُجاب عنه بما يلي:

١- أن الموظف أو العامل مُخيَّر في الدخول في عقد الوظيفة من عدمه، فموافقته على إبرام العقد تتضمن الموافقة على جميع شروطها، بما في ذلك ما يُقتطع من راتبه للتقاعد أو التأمينات الاجتماعية.

ولا يَرِد على هذا أن عقد الوظيفة من عقود الإذعان، التي تمثل الدولة أو المؤسسة الجانب القوي فيها، ويمثل الموظف أو العامل الجانب الضعيف الذي لا خيار له في التفاوض

معاشات التقاعد: ((وهو الذي يُجمِع على جوازه شرعاً علماء الشريعة)) وذكر د. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص٨١ أن الفقهاء المحْدَثين يكادون أن يتفقوا على شرعية نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية. وممن حكى الاتفاق على جوازه د. لاشين في عقد التأمين ص٥٢، إلا أن حكاية الاتفاق على الجواز غير مُسلَّمة؛ لوجود المخالف، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: فتوى له بموقع المسلم بعنوان: (شراء الأشهر ليصرف له راتب التقاعد).

(٢) انظر: التأمين وأحكامه ص٢٦٢، ٢٦٧.

(٣) منهم د. رمضان حافظ عبد الرحمن، عزاه إليه د. عبد الله النجار في عقد التأمين ص١٠٧، وفي موقف الشريعة الإسلامية من التأمين للبحري ص٣٥ ذكر أن من علماء المسلمين من لا يرى شرعيته، ولم ينسبه لأحد، وكذا في بحث التأمين للجنة الدائمة (٢٠/٤٥) ردوا دعوى إقرار علماء الشريعة كافة لنظام التقاعد؛ بوجود بعض العلماء المعاصرين المخالفين في هذه المسألة، من غير أن ينسبوا ذلك لأحد، وانظر نحوه في التأمين لسعدي أبو جيب ص٦٧.

(٤) تقدمت هذه الأدلة ص١٤٩ من هذا البحث.

أو وضع الشروط التي لمصلحته؛ لا يَرِد هذا الأمر؛ لأن إلزامه بهذا النظام يعود لمصلحته، فهو نظام وضعته الدولة مراعية فيه مصلحة الموظف بالدرجة الأولى.

٢- أن لولي الأمر أن يُلزِم الناس بالتعاون والتكافل والتبرع عند الاقتضاء، ويَلزَمُهم حينئذٍ طاعته بحسب قدرتهم؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – : «**ادَّخِرُوا ثَلاَثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ**» فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ[١]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ –: «**وَمَا ذَاكَ**» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلاَثٍ. فَقَالَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ**[٢] **الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا**»[٣]وفي رواية: «**فإن ذلك العام كان بالناس جَهد، فأردتُ أن تُعينوا فيها**»[٤].

فقد ألزم النبيُّ – ﷺ – الصحابةَ – رضي الله عنهم – بالصدقة، مع كونها لا تجب عليهم في الأصل، لكن لما وُجدت الحاجة جاز إلزامهم بها؛ رفعاً للحرج والمشقة عن المسلمين[٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «وقد توجب الشريعة التبرع عند الحاجة، كما نهاهم النبي – ﷺ – عن ادخار لحوم الأضاحي؛ لأجل الدافة التي دفَّت؛ ليطعموا الجياع؛ لأن إطعامهم واجب»[٦]وإذا كان التبرع واجباً شرعاً على القادرين عند

---

(١) أي: يُذيبون منها الدهن. انظر: شرح مسلم للنووي (١٣/١٩٠).

(١) ((هم: القوم يسيرون جماعة سيراً ليس بالشديد، يقال: هم يدفُّون دفيفاً. والدافة: قوم من الأعراب يريدون المصر، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى، فنهاهم عن ادخار لحوم الأضاحي؛ ليفرقوها، ويتصدقوا بها، فينتفع أولئك القادمون بها)). النهاية مادة (دفف) (٢/١٢٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث أول الإسلام . . ، برقم (١٩٧١).

(٤) أخرجها البخاري، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، برقم (٥٥٦٩) ومسلم، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث أول الإسلام . . ، برقم (١٩٧٤) واللفظ للبخاري.

(٥) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (١/٢٦٢).

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٩/١١٥).

الحاجة و لم يقوموا به جاز للوالي إلزامهم بهذا الواجب[1].

وبناءً على ذلك فمتى ما كانت الحاجة إلى التأمين الاجتماعي قائمة جاز لولي الأمر إلزام الناس به، وإن كان في أصله تعاوناً وتكافلاً؛ لأن لولي الأمر أن يلزم الرعية بما يحقق مصالحهم، عملاً بالقاعدة الفقهية: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)[2] والمصلحة هنا تتمثل في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع[3].

٣- لا يبعد أن يقال: إن الرضى بنظام التأمين الاجتماعي متحقق من كثير من الموظفين و العمال؛ لعلمهم وقناعتهم بما يحققه لهم من مصالح عند انقطاع دخلهم أو انخفاضه، وقد كان العمال قبل تطبيق التأمين الاجتماعي الحديث يطالبون باتخاذ الإجراءات التي تؤمِّن لهم حياتهم وحياة أسرهم إذا ما انقطع عنهم أجر العمل[4].

الوجه الثاني: أن الموظف أو العامل يتطلع بشدة إلى حصوله على عوض ما اقتُطع من راتبه، كما أن جهة التأمين الاجتماعي لا تدفع التعويض تبرعاً، بل نظير ما تم دفعه من اشتراكات، وهذه صفة المعاوضة المحضة[5].

ويمكن الجواب عنه بأن كون الموظف أو العامل يتطلع إلى الحصول على عوض ما يُقتطع من راتبه فهذا لا يضر؛ لأن العقد يغلب عليه التعاون والتكافل لا المعاوضة المحضة، فهذا العقد وإن وجد فيه نوع معاوضة إلا أنها غير مؤثرة، كما هو الحال في المعاوضة في العَقْل، فإن ما يبذله كل فرد من أفراد العاقلة من الدية يتطلع إلى التعويض عنه من قبل باقي أفراد العاقلة عند وقوع الجناية منه.

وأيضاً فإن التأمين المبسط (المباشر) لا يخلو من نوع معاوضة، فهو يدفع الاشتراك ويتطلع إلى التعويض من الجميع عند وقوع الخطر عليه، ومع هذا فقد أجمع الفقهاء المعاصرون على جوازه؛ لأن الغالب عليه التعاون والتبرع.

---

(٧) انظر: سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية ص١٩١.

(٢) انظر في هذه القاعدة: المنثور في القواعد (٣٠٩/١) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٣٣، وشرح القواعد الفقهية للزرقاء ص٣٠٩، والقواعد الفقهية للندوي ص٢٨٠، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص٢٩٢.

(٣) انظر التأمين الصحي لحسان باشا بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٢٨/٣).

(٤) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٥١.

(٥) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٦٠، والتأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٤٨.

قال د. عبد اللطيف آل محمود: (ما يحصل عليه المستفيد وما تدفعه جهة التأمين الاجتماعي لا ينطلق من مبدأ المعاوضة عن دفع الاشتراك؛ لأنه لو كان كذلك لكانت جهة التأمين تدفع لصاحب العمل الذي شارك في تمويله، كما تدفع للمؤمَّن عليه، ولكنه ينطلق من مبدأ وجود صفة الاستحقاق، وهي انقطاع الدخل، وطروء مصروفات مالية، أو إعالة أفراد الأسرة كالزوجة والأولاد، فإن الغاية من إنشاء التأمين الاجتماعي . . . سد باب من الأبواب التي يمكن أن يأتي منها الفقر، فهو وسيلة وقائية، فإذا وُجدت تلك الصفة استحق المستفيد المردود – ولذلك يستحق المردود من لم يدفع الاشتراك كالمستحقين عن المؤمَّن عليه – وإن لم توجد تلك الصفة لم يستحق المؤمَّن عليه المردود في حالات كثيرة، مثل عدم حصول طارئ يستدعي نفقة مالية، أو عدم زواج المؤمَّن عليه، أو استقلال الأولاد بالكسب، فأساس الحصول على المردود وجود صفة الاستحقاق، وليس دفْع الاشتراك، غاية الأمر أن الاشتراكات المدفوعة تثبت للمؤمَّن عليه حقاً لدى جهة التأمين إذا تحققت عنده الصفة، فدفْع الاشتراكات شرط للاستحقاق، ووجود الصفة أساس الاستحقاق، فالعلاقة بين دفْع الاشتراك والحصول على المردود كالعلاقة بين الشرط والمشروط، فإن وجد الشرط وهو دفْع الاشتراك حصل المشروط وهو المردود، وإلا فلا)[1].

وكون بعض المشتركين في التأمين الاجتماعي يقصد من دفع الاشتراك المعاوضة المحضة لا يؤثر في الحكم على التأمين الاجتماعي، ما دام أن الاشتراك يُفرض على وجه التعاون والتكافل، ويُصرف في الغرض الذي يحقق المقصود منه، كما لو امتنع شخص عن دفع الزكاة، فإن ولي الأمر يأخذها منه قسراً، ويصرفها في مصارفها، وإن كان مانع الزكاة يعتبرها ضريبة أو مكساً، إذ لا عبرة بقصده[2].

الدليل الثاني:

أن التأمين الاجتماعي يعد من الرعاية الواجبة على الدولة لمواطنيها في حال العجز والشيخوخة والمرض ونحو ذلك من إعاقة العمل أو الكسب، وتأمين حياتهم في مراحلها المختلفة[3]، وحياة من يعولون بعد وفاتهم.

---

(١) التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٤٨.

(٢) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٤٩.

(٣) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (١١٦/٥) وعقود التأمين لبلتاجي ص١٣٣.

وحاجتهم في مثل هذه الحال وإن لم تكن من الحاجة المتيقنة – إذ قد يكون لبعضهم دخل يكفيه بعد انقطاع أجر العمل – فهي من الحاجة المظنونة، وقد جُعل انقطاع الدخل لأي سبب من الأسباب علامة عليها، والشريعة الإسلامية تقيم الظن مقام اليقين[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما من قتل أو مات من المقاتلة فإنه تُرزق امرأته وأولاده الصغار، وفي مذهب أحمد والشافعي في أحد قوليه وغيرهما فينفق على امرأته حتى تتزوج، وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج، وعلى ابنه الصغير حتى يبلغ، ثم يُجعل من المقاتلة إن كان يصلح للقتال، وإلا إن كان من أهل الحاجة والذين يعطون من الصدقة وفاضل الفيء والمصالح أُعطي له من ذلك، وإلا فلا)[2].

(ولا يُنظَر إلى الضريبة التي تقتطعها الدولة من الراتب الشهري، أو التي يدفعها شهرياً أرباب العمل لمصلحة التأمينات الاجتماعية، أو المبلغ الذي يدفعه العامل أو الموظف باختياره في حدود نسبة مئوية كل سنة؛ ليحصل على تعويض إجمالي عند الإحالة على التقاعد أو المعاش، فكل هذه المدفوعات لا يُنظَر إليها نظرة ربوية، وإن أَخَذ الموظف أو العامل أكثر مما دفع؛ لأن المدفوع في الحقيقة يُعد تبرعاً أو هبة مبتدأة وتعاوناً من قبل المشتركين في الصندوق التقاعدي أو التأمينات الاجتماعية، والتي هي إحدى مؤسسات الدولة)[3].

الدليل الثالث:

أن الحاجة إلى هذا النوع من التأمين في هذا العصر حاجة ماسة[4]، والقول بتحريمه يوقع الناس في حرج عظيم، وذلك أن كثيراً من الدول لا تستطيع القيام بحاجة رعاياها عند التقاعد عن العمل أو العجز عنه بدون اقتطاع جزء من رواتبهم، والحرج مرفوع عن الأمة؛ لقوله سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[5].

قال الشيخ مصطفى الزرقاء: (ومعلوم ماذا يترتب على تحريمه [يعني التأمين الاجتماعي]

---

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٨٠، ٣٨١.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٨٦/٢٨).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته (١١٦/٥).

(٤) انظر: التأمين الاجتماعي لمريم الأحمد ص١٠٣.

(٥) من الآية رقم (٧٨) من سورة الحج.

عندئذٍ من نتائج لا يقول بها عاقل)[1].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن نظام التأمين الاجتماعي لا يختلف عن نظام التأمين التجاري، فكل منهما يعد من عقود المعاوضات التي يدخلها الربا والغرر والقمار، وغيرها من المحظورات الشرعية، وقد سبق بيان وجه ذلك في التأمين التجاري[2]، أما في التأمين الاجتماعي فالموظف أو العامل يُقتطَع من راتبه مبلغ من المال شهرياً، طوال مدة خدمته، على أن يُعوَّض عند بلوغه سن التقاعد مثلاً بمبلغ يساوي أو أقل أو أكثر من المبلغ الذي أُخذ منه، فاجتمع فيه ربا الفضل وربا النسيئة؛ لأنه معاوضة نقد بنقد، مع جهالة المقدار، ولأَجَلٍ غير مسمى، وكذا يُعد قماراً؛ لأنه معاوضة معتمدة على الحظ، فقد يُقتطع من راتبه أقساط قليلة، ثم يستحق مبالغ كبيرة، أو العكس، وفيه غرر؛ لقيامه على الاحتمال[3].

ونُوقش بعدم التسليم بهذا الدليل؛ لوجود عدة فروق بين التأمين التجاري والتأمين الاجتماعي، تقدم بيانها مفصلة،[4]، ومن أهم هذه الفروق مما نحن بصدده:

١- أن التأمين التجاري مقصوده الأول هو الحصول على الربح، أما التأمين الاجتماعي فلا تقصد الهيئات القائمة به تحقيق الربح من ورائه، وهذا الفرق هو أهم ما يميز التأمين الاجتماعي من التأمين التجاري[5].

٢- أن تحديد القسط في التأمين التجاري يكون بناءً على درجة احتمال تحقق الخطر وقيمته، أما في التأمين الاجتماعي فتكون الأقساط (الاشتراكات) متساوية لجميع الأشخاص المعرضين للخطر، رغم اختلاف درجة وكثافة الخطر لكل منهم،

---

(١) نظام التأمين ص١٧٧.

(٢) انظر: ص٨٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٦١، ٢٦٢، وممن قرر وجود المعاوضة في التأمين الاجتماعي الشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص١٧٤.

(٤) انظر: ص٧٨ من هذا البحث.

(٣) انظر: التأمين الاجتماعي للمحمود ص٦٠، والتأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٣، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٧١، والتأمين وأحكامه للثنيان ص٨٦.

وذلك أن التأمين الاجتماعي له غاية اجتماعية، تقتضي أن يُسهم من يتعـــرض لخطر أقل احتمالاً في تغطية الخطر الأكبر احتمالاً، كما يُسهم من يتعرض لخطر أقل قيمة في تغطية الخطر الأكبر قيمة[1].

٣- أن مبلغ التأمين في التأمين التجاري يتأثر بالخطر وقسط التأمين، فجسامة الخطر تحدد قسط التأمين، وهذا القسط يُحدَّد على ضوئه مبلغ التأمين، أما في التـــأمين الاجتماعي فإن مبلغ التأمين (التعويض) لا يتأثر بالخطر والقسط (الاشـــتراك)، وإنما يتحدد بحسب الدخل المتحصل عليه؛ لقيام هذا التـــأمين علـــى التضـــامن والتكافل بين أفراده[2].

٤- إذا توقف المستأمن في التأمين التجاري عن دفع الأقساط المتفق عليها كان مـــن حق المؤمِّن فسخ العقد، أو الامتناع من دفع التعويضات المستحقة عند وقـــوع الخطر، أما في التأمين الاجتماعي فإن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ملزمة بتأدية حقوق العمال الذين يشملهم النظام، بصرف النظر عن تقصير صاحب العمل في دفع الاشتراكات الواجبة عليه؛ لأنه لا يجوز أن يكون تقصير صـــاحب العمـــل ومخالفته للنظام سبباً في منع حقوق من يعمل لديه[3].

٥- في التأمين الاجتماعي تكفل التأمينات الاجتماعية للمشمولين بأحكامها بعـــض المزايا والمنافع للمستأمن أو ذويه بشروط معينة، مما يميزه عن التأمين التجـــاري الذي لا توجد فيه هذه المزايا والمنافع[4].

٦- أن التأمين التجاري يُعتنى فيه بالأسس الفنية، وقوانين الإحصاء، فيُجرِي المـــؤمِّن المقاصة بين الأخطار المختلفة، حتى لا تلحقه الخسارة في ذمتـــه، أمـــا التـــأمين الاجتماعي فإنه لا يقوم على هذا الجانب الفني، وإنما هدفه حماية مصلحة العمال

---

(٤) انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص١٧٥.

(١) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٤٩١، وأصول التأمين لأبي السعود ص ١٧٥، ١٧٦، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني لعبد الباري مشعل ص٥.

(٢) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص١٠٠.

والموظفين، وتأمينهم من المخاطر، ومتى ما زادت التعويضات والأعبـــاء الماليـــة فتتحملها الدولة[1].

ومما يُضاف إلى هذه الفروق أن الدولة تسعى في التأمين الاجتماعي للقيام بواجبها تجاه المواطنين[2]؛ لأنها مطالبة برعاية رعاياها، ومسؤولة عنهم في مثل هذه الأحوال[3]، فما يُعطى في التقاعد حقٌ التزم به ولي الأمر باعتباره مسؤولاً عن رعيته، وراعى فيه أقرب الناس إلى الموظف؛ لمظنة الحاجة فيهم بعد وفاته، فليس هذا النظام من باب المعاوضة المالية بين الموظفين والدولة، كما هو الحال في التأمين التجاري القائم على المعاوضة المحضة، والكسب المادي من العملية التأمينية[4].

كما أن ما تقتطعه الدولة من رواتب الموظفين والعمال تحفظه لهم وتنميه لمصلحتهم، على خلاف ما عليه الحال في التأمين التجاري حيث تمتلك الأقساط بمجرد دفعها من المستأمنين، وتستغلها لمصلحتها دونهم[5]، وهذا يدل على أن التأمين الاجتماعي يُغلَّب فيه جانب التعاون والتكافل على المعاوضة.

قال الشيخ ابن عثيمين: «معاشات التقاعد ليس فيها شبهة؛ لأنها من بيت المال، وليست معاملة بين شخص وآخر حتى نقول: إن فيها شبهة الربا، فهي استحقاق لهذا المتقاعد من بيت المال»[6].

بل حتى لو قيل: إن التأمين الاجتماعي يعد من المعاوضات. فلا أظن أن يستقيم القول بأن المعاوضة فيه معاوضة محضة؛ لظهور معاني التعاون والتكافل فيه بوضوح، وإذا لم يكن من عقود المعاوضات المحضة، فيجوز فيه ما يجوز في أمثاله من العقود التي تجمع بين المعاوضة والتبرع، فلا يدخله الغرر والربا ونحوهما؛ فهو إذاً شبيه بالتأمين التعاوني المطور الذي سبق

---

(٤) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٨٠، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠.

(٢) انظر: نظام التأمين لمولوي ص١١٧.

(٣) التأمين لوهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٥٤٩/٢) وانظر الإسلام والتأمين للفنجري ص٦٦.

(٤) انظر: التأمين للجنة الدائمة (٤٥/٢٠) وأبحاث هيئة كبار العلماء (٣١٣/٤).

(٥) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٦٠.

(٦) مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٤٢/٢٩).

ترجيح جوازه[1].

الدليل الثاني:

أن نظام التأمين الاجتماعي مخالف لأحكام الميراث الشرعية؛ فعند وفاة الموظف أو العامل يوزع المعاش على مَن كان يعولهم حال حياته، دون اعتبار لأحكام الميراث[2]، فلو كان الموظف أو العامل يعول أخاه الشقيق فإن هذا الأخ يكون له نصيب من المعاش ولو كان للمتوفى أولاد ذكور، وهذا مخالف لأحكام الميراث الشرعية؛ لكون الابن يحجب الأخ.

ويمكن مناقشته بأن ما يُقتطع من راتب الموظف أو العامل يخرج من ملكه، ويدخل في ملكية صندوق التقاعد أو التأمينات الاجتماعية بشخصيته الاعتبارية، فإذا توفي الموظف أو العامل أُعطي مَن كان يعولهم حال حياته راتباً تقاعدياً، على اعتبار أنه معونة لسد حاجتهم، لا أنها عوض عن ماله الذي اقتطع من راتبه، وإذا كان كذلك فإن الراتب التقاعدي لا يدخل في تركة المتوفى، ولا يأخذ أحكام المواريث.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني، إلا أن الدولة إذا كانت مواردها تكفي لسد حاجة الرعية عند العجز عن العمل أو الوفاة ونحو ذلك فإنه لا يجوز اقتطاع شيء من رواتب الموظفين والعمال؛ لإمكان القيام بحاجتهم بدون ذلك، ولأن الأصل في أموال الرعية أنه لا يجوز أخذ شيء منها، ويجب على الدولة سدُّ حاجتهم من بيت المال، لكن إن لم تف موارد الدولة بذلك جاز لها اقتطاع جزء من أموال الموظفين والعمال لأجل الحاجة، وتقدير ذلك راجع للمسؤولين في كل دولة وليس إلى آحاد الناس.

قال د. محمد بلتاجي: (حين يرى ولي الأمر أن بيت المال لن يستطيع أن يفي بهذا الالتزام إلا إذا دُعِّم باشتراكات تُقتطع من رواتب الموظفين بحملهم على الدخول في نظام تعاوني يحقق مصلحة مجموعهم – عند إحالتهم على التقاعد أو وفاتهم – فإن لولي الأمر عندئذ أن يحمل الموظفين على ذلك تحقيقاً لمصلحتهم، وحملاً لهم على مقتضى قوله تعالى:

---

(١) انظر: ص١٦٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٦٢، وبحث التأمين للجنة الدائمة بمجلة البحوث الإسلامية (٢٠/٤٥).

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ ﴾[1])[2].

جاء في التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٣١- ١٤٣٢هـ أن إجمالي المبالغ التي تم صرفها للمتقاعدين في العام المالي ١٤٣١-١٤٣٢هـ بلغ ٣٧،٦٧١ مليون ريال، أي أكثر من ٣٧ مليار ريال، بزيادة قدرها ٦،٦٦٧ مليون ريال عن العام المالي ١٤٣٠- ١٤٣١هـ، بنسبة زيادة قدرها ٢١،٥%[3].

ولاشك أن هذا المبلغ الذي يُصرف للمتقاعدين كل سنة لو كانت الدولة تتحمله كله بدون مشاركة من الموظفين لكان ذلك مؤثراً في ميزانيتها، وهي وإن استطاعت دفعه في بعض السنين فقد لا تستطيع دفعه في سني الكساد، وضعف الموارد، فضلاً عن تزايد المتقاعدين كل سنة، بما يستتبع زيادة المبالغ المصروفة لهم، وإذا كان هذا هو الواقع في هذه الدولة الغنية فما ظنك بغيرها من الدول الفقيرة؟.

على أنه ينبغي مراعاة حال الموظفين والعمال ذوي الرواتب القليلة مهما أمكن، بحيث لا يُقتطع شيء من رواتبهم حال خدمتهم، بل تصرف لهم رواتبهم كاملة، وتتحمل الدولة كامل النسبة المفترض اقتطاعها من رواتبهم، وهي ٩%.

---

(١) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٢) عقود التأمين ص١٣٣.

(٣) انظر التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد لعام ١٤٣١- ١٤٣٢هـ ص٢٦، المنشور بموقع المؤسسة.

الباب الأول: الأحكام التبعيَّة لعقود التأمين في شركات التأمين.

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الإلزام بعقود شركات التأمين.

الفصل الثاني: الشروط في عقود شركات التأمين.

الفصل الثالث: إدارة واستثمار أموال شركات التأمين.

الفصل الرابع: الفسخ في عقود شركات التأمين.

الفصل الخامس: التعويض في عقود شركات التأمين.

الفصل السادس: زكاة الأموال المتعلقة بشركات التأمين.

الفصل السابع: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركات التأمين.

الفصل الأول: الإلزام بعقود شركات التأمين.

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: في أهمية عقد التأمين الإلزامي.

المبحث الأول: إلزام ولي الأمر رعيته بعقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: التزام الرعية بإبرام العقد مع شركات التأمين عند الإلزام به.

المبحث الثالث: التحايل عند الإلزام بعقود شركات التأمين.

تمهيد: في أهمية عقد التأمين الإلزامي[١].

اتجهت كثير من دول العالم إلى إلزام رعاياها ببعض أنواع التأمين، كالتأمين الصحي، والتأمين على السيارات من المسؤولية المدنية للحوادث، مما أدى إلى انتشار عقد التأمين الإلزامي انتشاراً واسعاً، حيث أصبح أكثر عقود التأمين ذيوعاً على الإطلاق، ولهذا فهو يجد مجالاً واسعاً في التطبيق العملي[٢].

وتظهر أهمية هذا العقد ومدى انتشاره فيما يتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات من المسؤولية في النظر إلى عدد الحوادث والتكاليف المادية المترتبة عليها، ففي العالم العربي بلغ عدد الحوادث نصف مليون حادث، نجم عنها إصابة مائتين وخمسين ألف شخص، ووفاة ستة وعشرين ألف شخص، بتكلفة قدرها خمسة وعشرون مليار دولار سنوياً[٣].

وتهدف هذه الدول من الإلزام بالتأمين على السيارات من المسؤولية إلى تعويض المضرور في الحوادث عما لحقه من أضرار، ربما نشأ عنها حصول الوفاة أو الإصابات البدنية أو التلف للسيارة، بحيث يحصل المضرور أو ورثته على مبلغ مناسب، ولما في الإلزام بهذا

---

(١) الإلزام في اللغة مصدر الفعل أَلْزَمَ، يُقال: أَلْزَمْتُهُ أي أَثْبَتُّهُ وأَدَمْتُهُ، وأَلْزَمْتُهُ المالَ والعملَ وغيرَه فالْتَزَمَه. قال الرَّاغِبُ: «الإِلْزَامُ ضَرْبَانِ: إِلْزَامٌ بِالتَّسْخِيرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ الإِنْسَانِ، وَإِلْزَامٌ بِالْحُكْمِ وَالأَمْرِ، نَحْوَ قَوْلِه: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ - هود: ٢٨ - وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ - الفتح: ٢٦- وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ - الفرقان: ٧٧ -. .» فمعنى الإلزام في اللغة الإثبات والإيجاب على الغير، وفرَّق العسكري بين الإيجاب والإلزام بأن الإلزام يُستعمل في الحق والباطل، أما الإيجاب فلا يستعمل إلا في الحق، فإن استُعمل في غيره فهو مجاز، يُراد به الإلزام.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء عن المعنى اللغوي. وعرَّف د. وليد الربيع الإلزام عند الفقهاء بأنه: الإيجاب على الغير بحق من ذي سلطة شرعية، وحمْلِه على فعل أمر أو الامتناع عنه.

والفرق بين الإلزام والإكراه أن الإكراه هو: الحمل على الشيء قهراً، أما الإلزام فقد يكون بالقهر وهو ما يُسمى بالإلزام الحسي، وقد يكون بدونه.

انظر: المفردات مادة (لزم) ص٧٤٠، والمصباح المنير مادة (لزم) ص٥٥٢، والفروق اللغوية ص١٨٦، والموسوعة الفقهية (إلزام) (١٨٢/٦، ١٨٣) والإلزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي للربيع ص٣٢.

(٢) انظر: عقد التأمين الإلزامي للمصاروة ص١١، ومع هذا الانتشار الواسع للتأمين الإجباري فقد وُجهت إليه بعض الانتقادات من جهة القانون. انظرها والجواب عنها في أصول التأمين لأبي السعود ص٢٥٥، ٢٥٦.

(٣) انظر: صحيفة الرأي الأردنية، السنة (٣٧) العدد (١٣٧٤٩) الصادر يوم الخميس ٢٩ أيار ٢٠٠٨م، الجزء الثاني ص١، نقلاً عن عقد التأمين الإلزامي للمصاروة ص١١ حاشية رقم (١).

النوع من التأمين من التخفيف عن المتسبب في الحادث بتحمل التعويض عنه[١]، وتبرئة ذمته تجاه المضرور، ولا يخفى ما في ذلك من تقليل للدعاوى المتعلقة بهذه الحوادث، وتخفيف الأعباء على الشُرَط والمحاكم وجهات التنفيذ، وسرعة حصول المضرور على حقه.

وحتى يحقق التأمين الإلزامي الهدف منه لم تكتف بعض القوانين بكونه شرطاً للحصول على رخصة السيارة فحسب، بل اشترطت أن تكون مدة وثيقة التأمين الإلزامي مستمرة ما دامت رخصة السيارة سارية المفعول، فلا يحق للمستأمِن حينئذٍ إلغاء الوثيقة بعد إصدارها[٢].

كما أن بعض قوانين التأمين تُلزم المؤمِّن بتعويض المستحق لمبلغ التأمين في التأمين الإلزامي، حتى ولو أخلَّ المستأمن بمبدأ حسن النية، فلو أدلى ببيانات غير صحيحة؛ ليُضلِّل بها المؤمِّن عند العقد، أو أخفى بعض الحقائق الجوهرية المؤثرة قصداً، أو نحو ذلك مما يجيز للمؤمِّن إبطال العقد، فإن العقد يبقى سارياً، ويُلزَم المؤمِّن بالتعويض، حماية لحقوق المستحقين للتعويض، ويكون للمؤمِّن الحق في الرجوع على المستأمن بالفرق في قيمة القسط المستحق، أو بالتعويض كله [٣].

ولهذا فقد ظهرت الحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي لإلزام الدول رعاياها بالتأمين، وكذا حكم التزام الرعية بذلك، وما ينشأ عن هذا الإلزام من تحايل على الأنظمة، أو شركات التأمين، وهذا ما سيتم بحثه في المباحث الثلاثة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى.

---

(١) انظر: عقد التأمين الإجباري ص١٠، ٢١، ٢٢.

(٢) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٥٠.

(٣) انظر: التأمين لأحمد جاد ص١٤٩، ١٥٠، والتأمين التجاري والتأمين الإسلامي لنعمات محمد ص٤٢.

المبحث الأول

إلزام ولي الأمر رعيته بعقود شركات التأمين.

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم إلزام ولي الأمر رعيته بما يراه جائزاً شرعاً من أنواع التأمين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز، وهو قول د. وهبة الزحيلي[١]، ود. حسين حامد حسان[٢]، ود. سعد الشثري[٣]، وغيرهم[٤].

القول الثاني: وجوب الإلزام بالتأمين، وقال به بعض الفقهاء المعاصرين[٥].

القول الثالث: تحريم الإلزام بالتأمين، وهو قول لبعض الفقهاء المعاصرين[٦].

---

(١) انظر: التأمين وإعادة التأمين بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٢) (٥٤٩/٢) حيث يقول: ((كذلك يجوز التأمين الإجباري أو الإلزامي الذي تفرضه الدولة)).

(٢) انظر: التأمين على حوادث السيارات في الشريعة الإسلامية ص١٠، المقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عام ١٤٢٢هـ.

(٣) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات . . بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة (١١٥/٦٠) وصرَّح بأن يرى الإمام في هذا الإلزام مصلحة.

(٤) منهم د. محمد أنس الزرقاء في بحثه نظرة اقتصادية إسلامية إلى خمس قضايا في التأمين التعاوني ص٦، المقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ. ود. محمد نجاة الله صديقي في كتابه التأمين في الاقتصاد الإسلامي ص٨١، حيث قال: ((ومن المناسب أن تجبر المصانع والبواخر والمحال والمركبات الرئيسة . . . على التأمين)) ود. محمد شوقي الفنجري في كتابه الإسلام والتأمين ص٩٢، ٩٣ حيث يقول: ((ونرى لضمان نجاح التأمين التعاوني، في مثل ظروف المجتمعات العربيَّة والتي تعاني من عدم كفاية الوعي التأميني مع ترامي مساحاتها الشاسعة وارتفاع إمكانياتها الماليَّة؛ أن يكون التأمين إلزامياً في الأصل واختيارياً في الحالات التي يقررها. وهو يكون إلزامياً بالنسبة للفئات التي يكثر لديها وقوع الخطر كأصحاب السيارات وأصحاب المصانع، وبالنسبة للحالات المؤكد وقوعها كالمرض والشيخوخة والوفاة ..)).

(٥) وهو د. محمد البهي، في كتابه نظام التأمين ص١١، ٨٢، ٨٣.

(٦) ممن قال بذلك الشيخ عبد الله بن بيَّه، كما في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٦٧٤/٢) حيث يقول في معرض كلامه عن إلزام الدول بالتأمين على السيارات: ((هل هذا الشخص مجبر أم مختار؟ . . . هو مجبر إذاً، وليس مختاراً، وليس عقداً، والعقد فاسد من هذه الناحية؛ لأن الاختيار شرط لابد أن يكون الطرف الآخر راضياً بهذا العقد، فإذا لم يكن راضياً فإن هذا العقد من باب الجبر، فهو مجبر عليه، والمكره لا يلزمه عقد . .)) وممن قال بذلك د. هاني الجبير، في بحثه عقد التأمين نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله ص١٤، بحث منشور في موقع شبكة مشكاة الإسلامية.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن سويد بن نعمان[١] أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء – وهي أدنى خيبر[٢] – فصلى العصر ثم دعا بالأزواد، فلم يؤت إلا بالسويق[٣]، فأمر به فثُرِّيَ[٤]، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ[٥].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لما قلَّ الطعام أمر مَن معه بجمع أزوادهم، ليأكلوا منها جميعاً، وهذا نوع من التكافل والتعاون عند الحاجة، وهو شبيه بالتأمين التعاوني، فدل على أن للإمام أن يُلزِم الناس بالتأمين إذا رأى المصلحة في ذلك.

قال أبو الوليد الباجي[٦] – رحمه الله تعالى –: «وقوله: (فأمر بِالأزواد) يريد أنه ﷺ أمر أمر بها على التواسي فيها لَمّا ضاقت الأزواد، وخاف أن يكون فيهم من لا زاد له، مِثل ما روى أبو بُردة عن أبي موسى . . . » ثم ذكر حديث الأشعريين، ثم قال: «ومِثْل هذا يجوز للإمام أن يفعله في الأسفار، والمواضع التي لا يوجد فيها الطعام، وقد فعل ذلك أبو عبيدة في

---

(١) هو: أبو عقبة سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الأنصاري، صحابي، يُعد في أهل المدينة، شهد بيعة الرضوان، وقيل: شهد أحداً وما بعدها، قال ابن حجر: «وذكر العسكري أنه استشهد بالقادسية، وفيه نظر؛ لأن بشير بن يسار سمع منه، وهو لم يدرك ذلك الزمان». انظر: الاستيعاب ص٣١٧، والإصابة ص٥٦٢، وتهذيب التهذيب (٤٦١/٢).

(٢) أي طرفها مما يلي المدينة، وهي موضع على روحة من خيبر أي بريد، وهو اثنا عشر ميلاً. انظر: فتح الباري لابن حجر (٤١٣/١) و معجم البلدان (٢١١/٥) ومعجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري ص٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) «قال الداودي: هو: دقيق الشعير، أو السُّلْت المقلي. وقال غيره: ويكون من القمح. وقد وصفه أعرابي فقال: عدة المسافر وطعام العجلان وبلغة المريض» فتح الباري لابن حجر (٤١٢/١) والسُّلْت: نوع من الشعير. انظر: فتح الباري لابن حجر (٤٧٠/٣).

(٤) بضم المثلثة، وتشديد الراء، ويجوز تخفيفها، أي بُلَّ بالماء لما لحقه من اليبس. فتح الباري لابن حجر (٤١٣/١).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ، برقم (٢٠٩).

(٦) هو: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي نسبة إلى باجة، بُليدة بقرب إشبيلية، العالم الحافظ القاضي المالكي، صاحب التصانيف، ولد سنة ٤٠٣هـ، وسكن شرقي الأندلس، من مؤلفاته: المنتقى شرح موطأ مالك، والإيماء في الفقه، والتسديد في معرفة التوحيد، توفي سنة ٤٧٤هـ. انظر: كتاب الصلة (٢٠٠/١- ٢٠٢) وسير أعلام النبلاء (٥٣٥/١٨- ٥٤٥).

جيش الخبط . . . فهذا ما للإمام فعله، لاسيما إذا فعل ذلك بزاد من يخصه، ومن يعلم مسارعته إلى ما يدعوه إليه من ذلك، ويحتمل أنه إنما أمر بخلط ما كان معه من الزاد ليطعم أصحابه وأهل الفقر ومن قرب منه»[١].

الدليل الثاني:

حديث سرية أبي عبيدة – رضي الله عنه – المتقدم وفيه: «. . فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجُمع ذلك كله، فكان مزودي تمر، فكان يُقوِّتنا كل يوم قليلا حتى فني، فلم يكن يصيبنا إلا تمرة تمرة»[٢].

وجه الدلالة: أن أمير هذه السرية أبا عبيدة – رضي الله عنه – أمر الجيش الذي تحت إمرته بالمواساة والتكافل فيما بينهم، وألزمهم بذلك عند الحاجة، وهذه المواساة التي حصلت من هذا الجيش تشبه التأمين التعاوني كما تقدم[٣]، فدل على أن لولي الأمر أن يلزم الرعية بما يراه من أنواع التأمين عند المصلحة.

قال ابن بطال[٤] – رحمه الله تعالى – عند شرحه لحديث الأشعريين: «وهذا الفعل للنبي للنبي – ﷺ – هو الذي امتثل أبو عبيدة في جمعه للأزواد، وإنما يكون هذا عند شدة المجاعة، فللسلطان أن يأمر الناس بالمواساة، ويجبرهم على ذلك، ويشركهم فيما بقي من أزوادهم؛ إحياءً لأرماقهم؛ وإبقاءً لنفوسهم، وفيه أن للإمام أن يواسي بين الناس في الأقوات في الحضر بثمن وبغير ثمن، كما له فعل ذلك في السفر»[٥].

الدليل الثالث:

عن معقل بن يسار[٦] – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: «**ما من عبد يسترعيه الله**

---

(١) المنتقى شرح موطأ مالك للباجي (٦٦/١).

(٢) تقدم تخريجه ص١٥١.

(٣) انظر ص١٥١ من هذا البحث.

(٤) هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، البكري القرطبي ثم البَلَنْسي، يُعرف بابن اللحام، العالم الحافظ الراوية الفقيه، عُني بالحديث عناية تامة، وأتقن ما قيد منه، شرح صحيح البخاري في عدة أسفار، توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: كتاب الصلة (٤١٤/٢) وسير أعلام النبلاء (٤٧/١٨) وشجرة النور الزكية (٢٧٦/١).

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/٧).

(٦) هو: الصحابي الجليل معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر المزني، يكنى أبا علي، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو يسار، أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان، نزل البصرة، ومات بها في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه،

رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة»[١]، وفي لفظ: «**ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة**»[٢].

وجه الدلالة: أن الفقهاء قد استنبطوا من هذا الحديث قاعدة فقهية، وهي: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة[٣]، فمن تولى شيئاً من أمور المسلمين فلا يتصرف لهم إلا بما فيه المصلحة، فإذا رأى الإمام أن في إلزام الرعية بالتأمين مصلحة لهم، وحفظاً لحقوقهم من الضياع جاز له ذلك[٤].

ويمكن مناقشته بأن أظهر الأسباب الداعية إلى الإلزام بالتأمين هو مماطلة بعض المتسببين في الحوادث عن دفع ما يلزمهم تجاه غيرهم، أو إعسارهم ، فيؤدي ذلك إلى ضياع حقوق الناس، وإشغال الشُّرَط والمحاكم وغيرها من الجهات الحكومية بهذه القضايا، وبناءً على هذه القاعدة فإن ولي الأمر لا يخلو من إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون قوياً قادراً على أخذ الحقوق لأصحابها من المماطلين، ويوجد في بيت المال من الموارد ما يمكن معه سداد ديون المعسرين، فحينئذٍ ليس من مصلحة الرعية إلزامهم بالتأمين؛ لما يترتب عليه من الإضرار بهم بأخذ شيء من أموالهم، مع إمكان القيام بمصالحهم بدونه.

الثانية: أن يكون ولي الأمر غير قادر على أخذ الحقوق لأصحابها من المماطلين، أو كانت موارد بيت المال لا تكفي لسداد ديون المعسرين، فحينئذٍ يتوجه القول بإلزام الرعية بالتأمين؛ حفظاً لحقوقهم من الضياع، ويكون تصرفه حينئذٍ تحقيقاً لمصالحهم.

ويمكن الجواب عن الحالة الأولى بأن ولي الأمر وإن كان قادراً على أخذ الحقوق من المماطلين، وسداد ديون المعسرين، إلا أن ذلك لابد أن يؤدي إلى الإضرار بأصحاب

وقيل: توفي في أيام يزيد بن معاوية. انظر: الاستيعاب ص٦٧٤، والإصابة ص١٢٧٤.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب من استرعى رعية فلم ينصح، برقم (٧١٥٠) و (٧١٥١) ومسلم، كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، برقم (١٤٢) واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم في الكتاب والباب السابقين، بدون رقم.

(٣) انظر في هذه القاعدة: المنثور في القواعد (٣٠٩/١) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٣٣، وشرح القواعد الفقهية للزرقاء ص٣٠٩، والقواعد الفقهية للندوي ص٢٨٠، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص٢٩٢.

(٤) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٥، ١١٦.

الحقوق؛ لأن إثبات الإعسار يحتاج إلى وقت طويل في البحث عن أموال مدعي الإعسار، واستكمال الإجراءات في ذلك، وربما رأى الحاكم سجنه مدة يراها كافية لاستظهار حاله، مما يترتب عليه لحوق الضرر بصاحب الحق؛ لتأخر حصوله على حقه، وكذلك يقال في إلزام المماطلين بدفع ما عليهم، فإنه يحتاج إلى إقامة الدعوى على المماطل، وانتظار صدور الحكم عليه، ومن ثَمَّ تنفيذه، ولا يخفى ما في ذلك من المشقة على صاحب الحق، وتأخير حصوله على حقه.

الدليل الرابع:

أن لولي الأمر حق تقييد المباح والإلزام به، متى ما ترتب على ذلك تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة، تزيد على مصلحة الإباحة(١)، ومن الأدلة على ذلك أن الأصل إباحة الكَلأ(٢)إذا كان في أرض موات لا مالك لها؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار**»(٣)، إلا أن هذه الإباحة قد ترتفع عند وجود المصلحة في تقييدها، لما روى الصعب بن جَثَّامة(٤) – رضي الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لا حمى إلا لله ولرسوله**»(٥) **وقال:** «**وبلغنا أن النبي ﷺ حمـــى**

(١) التأمين على حوادث السيارات .. لحسين حامد ص١٠، والتأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٦.

(٢) هو: النبات والعُشب، وسواء رطبه ويابسه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩٤/٤) مادة (كلأ).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في منع الماء، برقم (٣٤٧٣) وأحمد (١٧٤/٣٨) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعادن الظاهرة، برقم (١١٨٣٢) (٢٤٨/٦) من حديث رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين – رضي الله عنه –، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٧/٦).

(٤) هو: الصحابي الجليل الصعب بن جثَّامة بن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن يَعمر الليثي، نزل ودان من أرض الحجاز، وقال ابن منده: كان الصعب ممن شهد فتح فارس، اختُلف في وفاته فقيل: مات في خلافة أبي بكر، وقيل: في آخر خلافة عمر، وقيل: في خلافة عثمان رضي الله عنهم أجمعين. انظر: الاستيعاب ص٣٤٨، والإصابة ص٦٠٨.

(٥) قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –: «قال الشافعي: يحتمل معنى الحديث شيئين: أحدهما: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ، والآخر: معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي ﷺ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الخليفة خاصة. ا. هـــ. والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ، لكن رُجح الثاني بفعل عمر – رضي الله تعالى عنه – فقد حمى بعد النبي ﷺ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى، والمراد بالحمى: منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات،

النقـــيع[١]، **وأن عمـــر حمـــى الشَّـــرَف والرَّبَذَة**»[٢]. وكذلك يقال في الإلزام بالتأمين، فإن الإنسان يباح له في الأصل التصرف في ماله في حدود ما أباحه الشرع، ولا يجوز تقييد تصرفه فيه، أو أخذه منه بغير حق، إلا أن الإمام يجوز له تقييد هذا المباح إذا رأى المصلحة في ذلك، فله حينئذٍ أن يُلزم الناس بالتأمين، وإن ترتب على ذلك أخذ شيء من أموالهم[٣]

ويمكن مناقشته بأن الدليل أخص من المدلول، وذلك أن الأحاديث المذكورة تدل على منع الرعية من بعض المباحات للمصلحة، وليس فيها إلزامهم بدفع شيء من أموالهم، كما هو الحال في التأمين.

ويمكن الجواب عن ذلك بأن المنع من أخذ المباح الذي له قيمة كالإلزام بدفع المال ولا فرق؛ لأن في كلٍ منهما تفويت حق مالي.

الدليل الخامس:

قياس الإلزام بالتأمين من قبل ولي الأمر على الإلزام بدفع الضرائب[٤] للدولة، بجامع

فيجعلها الإمام مخصوصة برعي بهائم الصدقة مثلاً» فتح الباري (٥/٥٧) بتصرف يسير.

(١) بالنون المفتوحة، وبالباء تصحيف، وهو موضع على عشرين فرسخاً من المدينة. انظر: معجم البلدان (٨/٤٠٠) وفتح الباري لابن حجر (٥/٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب لا حمى إلا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، برقم (٢٣٧٠) ، وقوله: (وبلغنا . . . إلخ) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى – في فتح الباري (٥/٥٧): «القائل هو: ابن شهاب، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه، وهو مرسل أو معضل» وروى البخاري برقم (٣٠٥٩) أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – استعمل مولى يدعى هُنَيّاً على الحمى . . وروى ابن أبي شيبة برقم (٢٣١٨٣) (٥/٦) عن ابن عمر أن عمر حمى الربذة لنعم الصدقة . وصحح إسناده ابن حجر في فتح الباري (٥/٥٨).

والشرف: بفتح الشين المعجمة والراء، وفي آخره فاء، موضع من عمل المدينة، بينه وبين المدينة ستة أميال. انظر: عمدة القاري (١٢/٣٠١).

والربذة: بفتح أوله وثانيه، وذال معجمة مفتوحة، وهي من قرى المدينة، على ثلاثة أميال، قرية من ذات عرق. انظر: معجم البلدان (٤/٣٨٨).

(٣) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٦،١١٧.

(٤) الضرائب جمع ضريبة، وهي في اللغة من الضَّرْب، وهو: إيقاع شيء على شيء، ومنه الضرب في الأرض، أي: السفر للتجارة وغيرها، وقوله تعالى: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ - آل عمران: ١١٢ – أي التحفتهم الذلة التحاف الخيمة بمن ضربت عليه. انظر: مقاييس اللغة ص٦١١ مادة (ضرب) و المفردات ص٥٠٥، ٥٠٦ مادة (ضرب).

أخذ المال فيهما جبراً للمصلحة العامة، والإلزام بدفع الضرائب للدولة للمصلحة العامة جائز، فكذلك يكون الإلزام بالتأمين جائزاً[١].

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأنه على التسليم بجواز الإلزام بدفع الضرائب، فإن من أجازها لم يجزها إلا بضوابط وشروط منها[٢]:

١- أن تكون الدولة مطبقة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع شؤونها.

والضرائب في الاصطلاح تُطلق على المكوس، وهي ما يأخذه السلطان ظلماً من الناس، وهي محرمة بالإجماع، قال ابن حزم في مراتب الإجماع ص٢٠٣، ٢٠٤ : ((واتفقوا أن المراصد الموضوعة للمغارم على الطرق، وعند أبواب المدن، وما يؤخذ في الأسواق من المكوس على السلع المجلوبة من المارة والتجار ظلم عظيم، وحرام وفسق)) كما حكى شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع على تحريم أخذ الإمام للمكوس في السياسة الشرعية (١٨٨/١) كما تطلق الضرائب على ضرب الإمام الخراج على الناس عند ضعف بيت المال عن القيام بمصالحهم. انظر: فتاوى الإمام الشاطبي ص٢٤١. والضرائب في القانون المعاصر هي فريضة مالية إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة لتحقيق نفع عام. انظر: سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية ص١٠٦، وهي بهذا المعنى مُختلَف فيها بين الفقهاء، ينظر الخلاف وأدلة الأقوال في بحث الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي د. محمد عثمان شبير ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٦١٥/٢-٦٢٣) وبحث الزكاة والضريبة د. علي القره داغي ضمن بحوث في فقه قضايا الزكاة المعاصرة ص٤٩ وما بعدها، وممن ذهب إلى الجواز بشروط الغزالي في المستصفى ص١٧٧، والشاطبي في فتاواه ص٢٤٢، وفي الاعتصام (٣٥٨/٢، ٣٥٩) وابن عابدين في حاشيته (٢٨٠/٣) وجاء في فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في ١٧-١٩ شوال ١٤١٤هـ ما نصه: ((٢- أ – الأصل أن يكون تمويل ميزانية الدولة من إيرادات الأملاك العامة وغيرها من الموارد المالية المشروعة، فإذا لم تكف هذه الموارد جاز لولي الأمر أن يوظف الضرائب بصورة عادلة لمقابلة نفقات الدولة التي لا يجوز الصرف عليها من الزكاة، أو لسد العجز في إيرادات الزكاة عن كفاية مستحقيها. ب – بما أن سند جواز التوظيف الضريبي هو قاعدة المصالح، فيجب مراعاة المصلحة المعتبرة عند فرض الضرائب في ضوء النظام المالي الإسلامي، والاهتداء بالقواعد الشرعية العامة، ومقاصد الشريعة. ج – يشترط لتوظيف الضرائب أن تكون الحاجة إلى فرضها حقيقية. د – يجب أن تراعى العدالة بمعيارها الشرعي في توزيع أعبائها، وفي استعمال حصيلتها، وأن يخضع فرضها وصرفها لجهة رقابية موثوقة متخصصة)). انظر: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٨٩١/٢).

(١) انظر: التأمين وإعادة التأمين لوهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٥٤٩/٢) وانظر أيضاً: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٩٧/١٠).

(٢) انظر: هذه الشروط في الاعتصام للشاطبي (٣٥٨/٢، ٣٥٩) والزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي د. محمد عثمان شبير ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٦٢٠/٢-٦٢٣) والزكاة والضريبة د. علي القره داغي ضمن بحوث في فقه قضايا الزكاة المعاصرة ص٥٧. والشريعة الإسلامية وضريبة الدخل، د. عبد السلام العبادي ضمن أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة (٤٣٤/٤).

٢- أن توجد حاجة حقيقية لفرض الضرائب، كتجهيز الجيوش لردع المعتدين على بلاد الإسلام، وإعانة المحتاجين من المسلمين، وإنشاء المرافق العامة في مجالات الصحة والتعليم ونحوها.

٣- أن لا يوجد في بيت المال ما يَسُدُّ هذه الحاجات.

٤- أن يُقتصر في فرض هذه الضرائب على أغنياء المسلمين دون فقرائهم.

٥- أن يكون فرضها مؤقتاً إلى زوال الحاجة، لا مستمراً.

٦- أن يُراعَى العدل في فرضها على الناس، فلا يُفرض عليهم أكثر من قدر الحاجة.

٧- أن يُؤخذ رأي علماء الشريعة وأهل الاختصاص في فرض هذه الضرائب من عدمه.

فلابد من توافر هذه الشروط في الإلزام بالتأمين ليصح القياس، وإلا لم يصح.

الدليل السادس:

الاستدلال بقاعدة سد الذرائع[(١)]، حيث إن عدم الإلزام بالتأمين يؤدي إلى مفسدة ضياع حقوق الخلق، بسبب إعسار بعض الناس، أو مماطلتهم في دفع ما يلزمهم في الحوادث التي تسببوا بها، فسداً لهذه المفسدة فإن لولي الأمر أن يُلزم الناس بالتأمين، حفظاً لحقوقهم[(٢)].

الدليل السابع:

أن الناس إذا أحدثوا الشرور فإنه يُحدَث لهم من الأقضية ما يكون رادعاً لهم، فإذا تمادى الناس في فعل المنكر فيُحدَث لهم من العقوبات التعزيرية ما يردعهم ، فكذلك لما كثر التهرب من أداء الحقوق المترتبة على حوادث السيارات جاز للإمام إحداث نظام التأمين لِيَحُدَّ من هذا المنكر[(٣)].

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأن إحداث العقوبات التعزيرية إنما يكون في حق المستحق لها خاصة، وهو هنا المتهرب من أداء الحقوق الواجبة عليه، مع قدرته على أدائها، ومن المعلوم أن هؤلاء المتهربين لا يمثلون إلا نسبة قليلة من الرعية، فكيف يُعزَّر الجميع بإلزامهم بهذا النظام مع كون أكثرهم لم يحصل منه ما يوجب التعزير؟.

---

(١) المراد بسد الذرائع: المنع من كل قول أو فعل مباح يوصل أو يمكن أن يوصل إلى المحرم. انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٤٣٤) وقاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي ص٦٣.

(٢) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٦.

(٣) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٦.

دليل القول الثاني:

أن الدول في العصر الحديث مضطرة إلى الإلزام بالتأمين؛ نظراً لكثرة احتياجات الأفراد في المجتمعات المتحضرة، وتعدد المخاطر فيها، مع ضعف تعاون الأفراد فيما بينهم، فكان الإلزام بالتأمين حينئذٍ هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التعاون والتكافل في هذه المجتمعات[١].

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأن هذا الاضطرار لا يُسلَّم بوجوده دائماً في كل بلد، ثم الكلام هنا في غير حال الضرورة، أما إذا وُجدت الضرورة فلها أحكامها.

أدلة القول الثالث:

الدليل الأول:

قول الله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾[٢] ولما رواه أنس – رضي الله عنه – أن النبي – ﷺ – قال: **"لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه"**[٣].

وجه الدلالة: أن هذين النصين قد دلا على اشتراط التراضي في العقود، ومن ذلك عقد التأمين، فإن من خصائصه أنه عقد رضائي، فلابد من التراضي بين طرفيه؛ وعقد التأمين التجاري – على القول بجوازه – من عقود المعاوضات التي لا تصح إلا برضى الطرفين، والإلزام به يُفوِّت شرط التراضي، فلا يكون العقد حينئذٍ صحيحاً[٤]، وأما إن كان التأمين تعاونياً، فإن أساسه قائم على التبرع، والتبرع لا يصح من مكره[٥].

---

(١) انظر: نظام التأمين للبهي ص٨٢، ٨٣ .

(٢) من الآية رقم (٢٩) من سورة النساء .

(٣) أخرجه أحمد برقم (٢٠٦٩٥) (٢٩٩/٣٤) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الغصب، باب من غصب لوحاً فأدخله في سفينة أو بنى عليه جداراً، برقم (١١٥٤٥) (١٦٦/٦) من حديث أبي حُرة الرقاشي عن عمه رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني برقم (٢٨٨٥) (٤٢٤/٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (١٤٥٩).

(٤) انظر: عقد التأمين للجبير ص١٣، ومناقشة الشيخ ابن بيه في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٦٧٤/٢).

(٥) انظر: عقد التأمين للجبير ص١٣، وذكر د. سليمان العازمي أن من معوقات التأمين التعاوني: "إجبار المتعاقد على الدخول في العقد، فيكون عن غير رضا رغم أنه عقد تبرع" انظر: بحث التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله، ص٤٣ ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني عام ١٤٣٠هـ .

ويمكن مناقشة هذا الدليل بعدم التسليم بأن ذات الإلزام بالتأمين من قبل ولي الأمر يُعد إكراهاً[(١)]؛ لأنه لا ينطبق عليه حدُّ الإكراه[(٢)]الذي ينعدم معه الرضا، ويكون مبطلاً للعقد، بدليل أن بإمكان بعض الرعية الذين أُلزموا بالتأمين ألا يُؤَمِّنوا، مع دفعهم لما يُطلب منهم من غرامات مالية، ولا يُعد ذلك ضرراً في حقهم؛ لكون هذه الغرامات لا تُجحِف بأموالهم، فدل ذلك على عدم تحقق الإكراه في حقهم، أما من كان عدم التأمين يُلحِق به ضرراً بيِّناً، بحيث لا يكون له خيار في التأمين من عدمه فهذا يُلحَق بالمكره.

وأما كون بعض الرعية يُبرم عقد التأمين وهو كاره عند الإلزام به فهذا لا يمنع صحة العقد، كما لو احتاج رجل للمال فباع داره وهو كاره، فلا يُقال حينئذٍ ببطلان العقد؛ لعدم الرضا.

---

(١) اختلف الفقهاء فيما يأمر به ولي الأمر أمراً مجرداً من غير تهديد، هل يُنزَّل منزلة الإكراه؟ على قولين: القول الأول: أنه لا يُنزَّل منزلة الإكراه، وهو وجه عند الشافعية، واستدلوا بأن الإكراه إنما يكون بالتهديد الصريح كغير السلطان، والقول الثاني: أنه يُنزَّل منزلة الإكراه، وهو قول الحنفية، ووجه عند الشافعية، واستدلوا بدليلين:

١- أن الغالب من حال السلطان السطوة عند المخالفة، وتوقع حصول المكروه منه، لاسيما إذا كان جباراً طاغية.

ويمكن مناقشته بأنه لا يلزم من مخالفة أمر السلطان حصول المكروه للمخالف، إلا إذا غلب على ظنه بالقرائن أن السلطان يقتله، أو يحبسه حبساً طويلاً، أو نحو ذلك مما يعد إكراهاً.

٢- أن طاعة السلطان واجبة في الجملة؛ لئلا تؤدي مخالفته إلى إثارة الفتنة، فإذا أمر بمحرم، فقد تزاحم على الفعل موجِب ومُحرِّم، فإن لم تُبح له طاعته انتهض شبهة كالإكراه.

ويمكن مناقشته بالفرق بين الشبهة في الإكراه والشبهة في أمر السلطان، فالشبهة في الإكراه أقوى؛ لانعدام الرضا بالفعل تماماً، بخلاف أمر السلطان الذي يُؤمَن سطوته، فلا ينعدم الرضا من قِبَل المأمور.

وبهذا يتبين رجحان القول الأول، وأن أَمْر السلطان لذاته لا يُعد إكراهاً، إلا إذا خاف سطوته عليه إذا خالف أمره بالقتل أو الضرب أو نحوه مما يُعد إكراهاً، وقد مال النووي - رحمه الله تعالى - إلى هذا القول فقال: ((وفي أمر السلطان مقتضى ما ذكره الجمهور تصريحاً ودلالة أنه لا يُنزَّل منزلة الإكراه، فحصل من هذا أن أمر السلطان من حيث هو سلطان لا أثر له، وإنما النظر إلى خوف المحذور)). انظر: الوسيط للغزالي (٢٦٣/٦، ٢٦٤) وروضة الطالبين (٢٠/٧) ولسان الحكام ص٣١١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص٣٧٢، والدر المختار مع رد المحتار (١٨٢/٩) وروح المعاني (٧٥٥/١٦).

(٢) الإكراه إما أن يكون ملجئاً وهو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار، ويكون فيه المكرَه كالآلة ، كما لو ألقاه من شاهق على شخص فقتله، وإما أن يكون الإكراه غير ملجئ، وهو ما كان بالتهديد بالقتل أو الضرب أو نحوهما، واختار النووي - رحمه الله تعالى - أن الإكراه يكون بكل ما يُؤْثِر العاقل الإقدام عليه حذراً مما تهدد به، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأفعال المطلوبة، والأمور المخوَّف بها. انظر: روضة الطالبين (٥٦/٦) ونهاية السول (١٥٠/١، ١٥١) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٣٧٠ وشرح الكوكب المنير (٥٠٨/١، ٥٠٩).

فلابد إذاً من التفريق بين الباعث على العقد والإكراه عليه، فالإلزام بالتأمين أقرب إلى كونه باعثاً على إبرام العقد، وإن وُجد في نفس العاقد شيء من عدم الرغبة في إبرامه؛ لكون ذلك لا يخرجه عن كونه راضياً[١].

ولهذا فإن علماء القانون يقررون أن هذا الإلزام من قبل الحكومات بالتأمين لا يرفع عن عقد التأمين طابعه الرضائي؛ وذلك لأن مبدأ الإلزام بالتأمين يسري فقط قبل إبرام العقد، وأما عند إبرامه فإن التراضي بين أطرافه شرط لانعقاده[٢].

وعلى التسليم بأن الإلزام بالتأمين من قبل ولي الأمر يعد إكراهاً للرعية، فهو إكراه بحق؛ لأنه إكراه بما يراه ولي الأمر جائزاً شرعاً، وفيه مصلحة للرعية، فجاز إكراههم عليه، فلا يكون حينئذٍ مؤثِّراً في صحة العقد[٣]، كما يُكرِه الحاكمُ المدينَ على بيع عقاره لسداد ديونه، ولا يؤثِّر هذا الإكراه في صحة البيع؛ لأنه إكراه بحق، وفيه مصلحة للمدين ببراءة ذمته؛ والله أعلم.

وأما أن الإلزام بالتأمين التعاوني لا يصح؛ لأنه قائم على التبرع، والتبرع لا يصح من مكره **فيمكن مناقشته** بأن لولي الأمر أن يُلزِم الناس بالمستحب عند الحاجة، ويَلزَمُهم حينئذٍ طاعته بحسب قدرهم، يدل لذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – : «**ادَّخِرُوا ثَلاَثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ**» فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ[٤]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ –: «**وَمَا ذَاكَ**» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلاَثٍ. فَقَالَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ**[٥] **الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا**»[٦]وفي رواية: «**فإن ذلك العام كان بالناس جَهد،**

---

(١) انظر: بيع التقسيط للتركي ص٢١٤.

(٢) انظر: أحكام التأمين في القانون والقضاء ص١٠٥.

(٣) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة (١٢٠/٦٠).

(٤) أي: يُذيبون منها الدهن. انظر: شرح مسلم للنووي (١٩٠/١٣).

(٥) «هم: القوم يسيرون جماعة سيراً ليس بالشديد، يقال: هم يدفُّون دفيفاً. والدافة: قوم من الأعراب يريدون المصر، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى، فنهاهم عن ادخار لحوم الأضاحي؛ ليفرقوها، ويتصدقوا بها، فينتفع أولئك القادمون بها». النهاية مادة (دفف) (١٢٤/٢).

(٦) تقدم تخريجه ص١٨٣.

فأردتُ أن تُعينوا فيها»[١].

فقد أمر النبيُّ – ﷺ – الصحابةَ – رضي الله عنهم – بالتبرع بالصدقة، مع كونها لا تجب عليهم في الأصل، لكن لما وُجدت الحاجة جاز إلزامهم بها؛ رفعاً للحرج والمشقة عن المسلمين[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «وقد توجب الشريعة التبرع عند الحاجة، كما نهاهم النبي – ﷺ – عن ادخار لحوم الأضاحي؛ لأجل الدافة التي دفَّت؛ ليطعموا الجياع؛ لأن إطعامهم واجب»[٣]وإذا كان التبرع واجباً شرعاً على القادرين عند الحاجة و لم يقوموا به جاز للوالي إلزامهم بهذا الواجب[٤].

وبناءً على ذلك فمتى ما كانت الحاجة إلى التأمين قائمة جاز لولي الأمر إلزام الناس بالتأمين التعاوني، وإن كان تبرعاً في أصله، والله أعلم.

الدليل الثاني:

أن التأمين الذي يُلزم به ولي الأمر بنوعيه التجاري والتعاوني هو محل خلاف بين أهل العلم، ولا يجوز الإلزام بأمر مختلَف فيه[٥].

فقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – عمّن ولي أمراً من أمور المسلمين، ومذهبه لا يُجوِّز شركة الأبدان، فهل يجوز له منع الناس؟. فأجاب: «ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نَصٌّ من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا ما هو في معنى ذلك؛ لاسيما وأكثر العلماء على جواز مثل ذلك، وهو مما يعمل به عامَّة المسلمين في عامَّة الأمصار.

وهذا كما أن الحاكم ليس له أن ينقض حكم غيره في مثل هذه المسائل، ولا للعالم والمفتي أن يُلزم الناس باتباعه في مثل هذه المسائل . . . ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهاديّة لا

---

(١) تقدم تخريجها ص١٨٣.

(٢) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (٢٦٢/١).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٥/٢٩).

(٤) انظر: سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية ص١٩١.

(٥) انظر: عقد التأمين للجبير ص١٣.

تُنكَر باليد، وليس لأحد أن يُلزم الناس باتباعه فيها؛ ولكن يتكلم فيها بالحجج العلميَّة، فمن تبيَّن له صحّة أحد القولين تبعه، ومن قَلّد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه، ونظائر هذه المسائل كثيرة»[(١)].

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال بأن الأصل أنه لا يجوز لولي الأمر ولا لغيره أن يُلزم الناس بما يراه في المسائل الخلافية؛ لأن الواجب على كل مكلف أن يعمل بما يعتقده من شرع الله تعالى[(٢)]، إما باجتهاد منه إن كان أهلاً للاجتهاد، أو بتقليد سائغ، وعلى هذا يُحمل الكلام المتقدم لشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – بل إنه قد حكى الاتفاق على ذلك فقال: «وليس للحاكم وغيره أن يبتدئ الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ، وإلزامهم برأيه اتفاقاً، إذ لو جاز هذا؛ لجاز لغيره مثله، وأفضى إلى التفرق والاختلاف»[(٣)].

ويؤيد ذلك ما يذكره الفقهاء من الاتفاق على عدم جواز إلزام الوالي للقاضي عند تعيينه أن يحكم بمذهب معين[(٤)].

إلا أنه يجوز للوالي مخالفة هذا الأصل، بحيث يسوغ له إلزام الناس بأحد الأقوال في المسائل الخلافية بشرطين:

١– أن تكون المسألة الخلافية من المسائل الاجتهادية[(٥)]التي يسوغ فيها الخلاف؛ لأن

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠/٧٩، ٨٠).

(٢) انظر: الفتيا ومناهج الإفتاء ص١٥٥.

(٣) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٨٢.

(٤) قال ابن قدامة في المغني (١٤/٩١): «ولا يجوز أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه، وهذا مذهب الشافعي و لم أعلم فيه خلافا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ ﴾ - ص: ٢٦ - والحق لا يتعين في مذهب، وقد يظهر له الحق في غير ذلك المذهب. فإن قلده على هذا الشرط بطل الشرط، وفي فساد التولية وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع». وانظر نحوه في المبدع (١٠/١٤) وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/١٧٩): «وَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِمَامُ على الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِ مُعَيَّنٍ لم يَصِحَّ شَرْطُهُ وَلَا تَوْلِيَتُهُ، وَمِنْهُمْ من صَحَّحَ التَّوْلِيَةَ وَأَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَكَذَلِكَ الْمُفْتِي يَحْرُمُ عليه الْإِفْتَاءُ بِمَا لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ بِاتِّفَاقِ الناس».

(٥) المراد بالمسائل الاجتهادية هي المسائل التي «يكون الدليل الوارد فيها ظنياً، وذلك بألا يوجد فيها إجماع ولا نص قاطع، وذلك بأن يكون النص الوارد في المسألة – إن ورد فيها نص – محتملاً قابلاً للتأويل» معيار البدعة د. محمد الجيزاني، وقد تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٣٠/٧٩) : «ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نَصٌّ من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا ما هو في معنى ذلك». وانظر: المنثور في القواعد (٢/٦٩) وإعلام الموقعين (٣/٢٣٢).

كل قول في هذه المسألة يُعد قولاً معتبراً، لا يخالف نصاً ولا إجماعاً، أما لو كانت هذه المسألة من المسائل التي لا يسوغ فيها الخلاف فليس له إلزامهم فيها بالقول المخالف للنص أو الإجماع.

٢- أن يكون في إلزام الرعية بالقول الذي يعتقد الوالي صحته مصلحةٌ ظاهرة لهم، أو دفع مفسدة عنهم، ولا يمكن حصول ذلك إلا بهذا الإلزام، على أن يُرجع في تقدير هذه المصلحة أو المفسدة إلى الوالي نفسه إن كان أهلاً للاجتهاد في الشريعة، أو إلى العلماء المجتهدين إن كان مقلداً، فإن اختلفوا في تقدير ذلك عمل بما يترجح عنده من أحد القولين، إما بكون القائل به أكثر علماً أو ورعاً أو عدداً، بحيث يكون تقليده تقليداً سائغاً[1].

---

(١) يمكنُ الاستدلال لهذين الشرطين بما يلي:

١- الإجماع، قال ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله تعالى – في شرح العقيدة الطحاوية (٢/٥٣٤، ٥٣٥): ((وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ والسنة وإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّة أَنَّ وَلِي الْأَمْرِ، وَإِمَامَ الصلاة، وَالْحَاكِمَ، وَأَمِيرَ الْحَرْبِ، وَعَامِلَ الصَّدَقَة يُطَاعُ في مَوَاضِعِ الِاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ عليه أَنْ يُطِيعَ أَتْبَاعَه في مَوَارِدِ الِاجْتِهَادِ، بَلْ عَلَيْهِمْ طَاعَتُه في ذَلِكَ، وَتَرْكُ رَأْيِهِمْ لِرَأْيِه، فَإِنَّ مَصْلَحَة الْجَمَاعَة وَالِائْتِلَافَ، وَمَفْسَدَة الْفُرْقَة وَالِاخْتِلَافِ، أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْمَسَائِلِ الْجُزْئِيَّة. وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَنْقُضَ بَعْضُهُمْ حُكْمَ بَعْضٍ)).

فهذه حكاية إجماع السلف على أن ولي الأمر ونوابه يُطاعون فيما يأمرون به من المسائل الاجتهادية، ولازم ذلك أن يكون إلزامهم للناس بما يرون من المسائل الاجتهادية سائغاً؛ وإلا لم تجز طاعتهم فيه.

٢- ما رواه عبد اللَّهِ بن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ عُمَرَ بن الْخَطَّاب - رضي الله عنه - خَرَجَ إلى الشام حتى إذا كان بِسَرْغَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَاد أبو عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قد وَقَعَ بِأَرْضِ الشام، قال ابن عَبَّاسٍ: فقال عُمَرُ: ادْعُ لي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ. فَدَعَاهُمْ، فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قد وَقَعَ بالشام، فَاخْتَلَفُوا، فقال بَعْضُهُمْ: قد خَرَجْتَ لِأَمْرٍ ولا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عنه. وقال بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ الناس وَأَصْحَابُ رسول اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ولا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ على هذا الْوَبَاءِ. فقال: ارْتَفِعُوا عَنِّي ثُمَّ قال: ادع لي الْأَنْصَارَ. فَدَعَوْتُهُمْ، فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فقال: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قال: ادْعُ لي من كان هَا هُنَا من مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ من مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ. فَدَعَوْتُهُمْ، فلم يَخْتَلِفْ منهم عليه رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ ولا تُقْدِمَهُمْ على هذا الْوَبَاءِ. فَنَادَى عُمَرُ في الناس: إني مُصَبِّحٌ على ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عليه. قال أبو عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا من قَدَرِ اللَّهِ. فقال عُمَرُ: لو غَيْرُكَ قَالَهَا يا أَبَا عُبَيْدَةَ، نعم نَفِرُّ من قَدَرِ اللَّهِ إلى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لو كان لك إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا له عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إن رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، قال: فَجَاءَ عبد الرحمن بن عَوْفٍ - وكان مُتَغَيِّبًا في بَعْضِ حَاجَتِهِ – فقال: إِنَّ عِنْدِي في هذا عِلْمًا، سمعت رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يقول: ((إذا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فلا تَقْدَمُوا عليه، وإذا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بها فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا منه)) قال: فَحَمِدَ اللَّهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ. أخرجه البخاري برقم (٥٧٢٩) ومسلم برقم (٢٢١٩) واللفظ للبخاري.

فعمر رضي الله عنه ألزم الناس برأيه في الرجوع في مسألة كانت اجتهادية، فبعد مشاورته للصحابة رضي الله عنهم، واختلاف أقوالهم، وقبل ورود النص الفاصل في هذه المسألة أمرهم بالرجوع فقال: ((إني مُصَبِّح على ظهر فأصبحوا عليه))[1] قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري (٢٨٨/١٠) : ((زاد يونس في روايته: "فإني ماض لما أرى، فانظروا ما آمركم به فامضوا له، قال فأصبح على ظهر")). وهذا منه إلزام لهم بأحد الأقوال في مسألة اجتهادية، والظاهر أن المصلحة متعينة فيما أمرهم به، والله أعلم.

٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما – قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ. أخرجه مسلم برقم (١٤٧٢).

فعمر رضي الله عنه ألزم الناس بإيقاع الثلاث طلقات ثلاثاً، مع وجود النص في هذه المسألة وهو أن العمل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان على إيقاعها واحدة، لكن لما رأى عمر أن المصلحة تقتضي إلزام الناس بالثلاث ألزمهم بها، لئلا يتساهلوا فيما حرم الله عليهم، فإلزام الناس من قبل الإمام بأحد الأقوال في مسألة اجتهادية لا نص فيها أولى بالجواز، إذا كان في هذا الإلزام تحصيل مصلحة أو دفع مفسدة.

٤- أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً. فَقَالَ: لَا تُصَلِّ. فَقَالَ عَمَّارٌ: أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ، وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ)) فَقَالَ عُمَرُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ. قَالَ إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ أخرجه البخاري برقم (٣٣٨) ومسلم برقم (٣٦٨) وفي لفظ لمسلم: قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا.

قال النووي – رحمه لله تعالى – في شرح مسلم (٨٣/٤): ((وأما قول عمار: "إن شئت لم أحدث به" فمعناه والله أعلم إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة تحديثي به أمسكت، فإن طاعتك واجبة عليَّ في غير المعصية، وأصل تبليغ هذه السنة وأداء العلم قد حصل، فإذا أمسك بعد هذا لا يكون داخلاً فيمن كتم العلم، ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثاً شائعاً، بحيث يشتهر في الناس، بل لا أحدث به إلا نادراً)) وقال أبو العباس القرطبي – رحمه الله تعالى -: ((وقول عمار: إن شئت لم أحدث، ليس لضعف الحديث، ولا لأن عماراً شك فيما رأى وروى، وإنما ذلك للزوم الطاعة، وقد صرح به)) المفهم (٦١٥/١).

فعمار رضي الله عنه كان يرى أنه يجوز للإمام أن يمنع غيره من إظهار مخالفته في المسائل الاجتهادية للمصلحة، وهذا معناه الإلزام برأيه في هذه المسائل، ولهذا قال:((يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا)) وأقره عمر على ذلك، مع أن عماراً رضي الله عنه كان معه نص قاطع في المسألة، إلا أن عمر رضي الله عنه لم يطمئن لثبوت هذا النص، فلعل عماراً نسي أو اشتبه عليه الأمر. انظر: شرح مسلم للنووي (٨٣/٤) وفتح الملهم (١٢٤/٣).

تنبيه: كانت مسألة التيمم للجنب من مسائل الاجتهاد بين الصحابة رضي الله عنهم، فممن خالف فيها عمر وابن مسعود كما في صحيح مسلم برقم (٣٦٨) وذكر الحجة لهما فيما ذهبا إليه القرطبي في المفهم (٦١٣/١) ثم قال: ((وقد صح عن عمر وابن مسعود أنهما رجعا إلى أن الجنب يتيمم)).

ومما يؤيد ذلك من كلام العلماء المعاصرين أن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز[١] – رحمه الله تعالى – سُئل هذا السؤال: «إذا جاءنا تعميم من الأوقاف بأن لا يدخل الخطيب يوم الجمعة إلا بعد الزوال، فهل يجوز أن يدخل قبل الزوال[٢]؟ الجواب: لا يجوز للخطيب مخالفة الأمر، بل عليه أن يتقي الله، ويسمع ويطيع، ولاسيما أن هذا هو الأفضل، وهو الأحوط، عملاً بالأدلة كلها»[٣].

وكلام الشيخ – رحمه الله تعالى – وإن كان في وجوب الالتزام بما يأمر به ولي الأمر إلا أن لازمه أن ما أمر به في هذه المسألة الاجتهادية سائغ له، وإلا لم تجب طاعته، خاصة وأن الشيخ – رحمه الله تعالى – قد أشار إلى ظهور المصلحة في الإلزام بهذا القول.

وقال الشيخ محمد ابن عثيمين — رحمه الله تعالى –: «فما يوجد الآن في المرور من السيارات المحجوزة، التي أُخذت على سبيل المجازاة والتعزير[٤]، يجوز للإنسان أن يشتريها؛ لأن هذه مأخوذة بحق، حيث إنه جُعل التعزير على هذا العمل الممنوع بأخذ السيارة مثلاً، وهذا ارتكب الممنوع وهو يعلم أنه ممنوع، وإذا كان مرتكباً له فقد رضي أن تُؤخذ منه السيارة، وإن كان يقول: أنا مظلوم، وإني أُكرهت عليها، نقول: أنت السبب، هذا نظام

---

(١) هو أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز، الإمام الفقيه المحدث القاضي الورع الزاهد، ولد سنة ١٣٣٠هـ، بمدينة الرياض، وتتلمذ على جماعة من العلماء أبرزهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وتنقل في عدة مناصب شرعية، كان آخرها مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، له العديد من المؤلفات والفتاوى، جمعت في مجموع فتاوى ورسائل متنوعة في ثلاثين مجلداً، توفي سنة ١٤٢٠هـ، بمكة، وصُلي عليه بالمسجد الحرام. انظر: الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز للرحمة.

(٢) اختلف الفقهاء في وقت صلاة الجمعة فذهب الجمهور إلى أن أول وقتها زوال الشمس، فلا تصح قبله، وذهب الحنابلة إلى أن أول وقتها أول وقت صلاة العيد. انظر: بدائع الصنائع (٦٠٢/١) وبداية المجتهد (٢٨٠/١) والمجموع (٤٢٨/٤) والكافي لابن قدامة (٤٨٠/١).

(٣) لقاءاتي مع الشيخين، د. عبد الله الطيار، القسم الأول ص٥٢.

(٤) اختلف الفقهاء في حكم التعزير بالمال، فذهب الجمهور إلى عدم جوازه، وذهب إلى الجواز أبو يوسف، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه، ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه، وفي مواضع فيها نزاع عنه، والشافعي في قول، وإن تنازعوا في تفصيل ذلك» كما اختار هذا القول ابن القيم. انظر: رد المحتار (١٠٥/٦، ١٠٦) وتبصرة الحكام (٢٢١/٢) وحاشية عميرة على كنز الراغبين (٣١٣/٤) والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف (٤٦٠/٢٦) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٩/٢٨، ١١٠) والطرق الحكمية ص٣١٦- ٣٢١.

معروف وبيِّن، وأنت خالفت النظام، ووقعت فيما تستحق عليه التعزير بأخذ هذه السيارة»[١].

فكلام الشيخ – رحمه الله تعالى – صريح في أن إلزام ولي الأمر للرعية بأخذ شيء من أموالهم تعزيراً يعد سائغاً له، وأن المال المأخوذ في التعزير مأخوذ بحق، مع أن التعزير بأخذ المال من المسائل الاجتهادية.

وأما جواب شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – المتقدم[٢] عن مسألة شركة الأبدان فالظاهر أنه في إلزام ولي الأمر للرعية بالقول الذي يراه من المسائل الاجتهادية التي لا مصلحة لهم فيها، ويؤيد ذلك قول شيخ الإسلام في آخر الجواب نفسه: «ولو مُنع الناس من مثل هذه المعاملات لتعطل كثير من مصالحهم التي لا يتم دينهم ولا دنياهم إلا بها»[٣] فدل على أن المنع من هذه المعاملات سبب لتفويت مصالح العباد الدينية والدنيوية، وما كان كذلك فليس لولي الأمر أن يُلزم الرعية بما يراه، مما لا مصلحة لهم فيه؛ لأن تصرفات الإمام على الرعية منوطة بالمصلحة.

كما أن لازم القول بأن ولي الأمر لا يجوز له إلزام رعيته في المسائل الخلافية مطلقاً أنه لا يجوز له إلزام النساء بتغطية الوجه والكفين عن الرجال الأجانب إذا كان يرى التحريم؛ لأنها مسألة خلافية، كما لا يجوز له إلزام الباعة بالتوقف عن البيع وقت الصلاة، وإلزامهم بالصلاة في المساجد مع الجماعة، لأن وجوب الصلاة مع الجماعة في المسجد مسألة خلافية، وهكذا في بقية المسائل الخلافية، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى.

الترجيح:

تقدم في التمهيد لهذا البحث بيان الخلاف بين الفقهاء في حكم التأمين التجاري والتأمين التعاوني، وأن أكثرهم يرون تحريم التجاري وجواز التعاوني، وبناءً عليه فإلزام ولي الأمر رعيته بإبرام عقود التأمين على أموالهم، أو من المسؤولية تجاه غيرهم مع شركات التأمين التجاري أو التعاوني لا يخلو من إحدى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يرى ولي الأمر الجواز باجتهاد منه إن كان أهلاً للاجتهاد، أو تقليد

---

(١) تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رسالة الشوكاني رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين ص٥٩، ٦٠.

(٢) ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨١/٣٠).

صحيح[١]، ففي هذه الحالة يَرِد الخلاف المتقدم في هذا المبحث، والراجح – والله أعلم – هو القول بجواز الإلزام بما يعتقده جائزاً من أنواع التأمين؛ لقوة أدلة هذا القول، وورود المناقشة على أدلة القولين الآخَرَين، مع اشتراط وجود المصلحة للرعية في هذا الإلزام، وعدم إمكان حصولها بغيره[٢].

وإذا قيل بجواز الإلزام بالتأمين فلا يجوز إلزام الفقراء بدفع أقساط التأمين، وإنما يتحملها عنهم بيت مال المسلمين إن كان فيه سعة[٣]، وإلا فتزاد قيمة الأقساط على الأغنياء لتغطية

---

(١) اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في العامي الذي يختلف عليه مجتهدان فأكثر فبأي أقوالهم يأخذ؟ على أقوال كثيرة، تُنظر هذه الأقوال وأدلتها في أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص١٦٤- ١٦٦، وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي ص٧٨- ٨٠، والبحر المحيط للزركشي (٦/٣١٣-٣١٥) وشرح الكوكب المنير (٤/٥٨٠، ٥٨١) والتقليد وأحكامه ص١٦٢- ١٦٩، واختلاف المفتين ص٢٥٢- ٢٨٩. قال ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين (٤/٢١٦): ((فإن اختلف عليه مفتيان فأكثر فهل يأخذ بأغلظ الأقوال، أو بأخفها، أو يتخير، أو يأخذ بقول الأعلم أو الأورع، أو يعدل إلى مفت آخر، فينظر من يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليها، أو يجب عليه أن يتحرى ويبحث عن الراجح بحسبه؟ فيه سبعة مذاهب، أرجحها السابع، فيعمل كما يعمل عند اختلاف الطريقين أو الطبيبين أو المشيرين)). فمتى ما غلب على ظنه صواب أحد الأقوال بالقرائن وجب عليه الأخذ به، ومن القرائن كون المفتي أعلم، أو أورع، أو كان القائلون بأحد الأقوال أكثر من القائلين بالأقوال الأخرى، وفيما يتعلق بالتأمين فقد أفتى أكثر علماء العالم الإسلامي بتحريم التأمين التجاري، وجواز التأمين التعاوني، وبهذا صدرت قرارات المجامع الفقهية، فلا شك أن العامي بعد علمه بالخلاف في هذه المسألة يلزمه الأخذ بقول الأكثرية؛ لظهور القرينة لديه على صواب هذا القول، وأما تتبع العامي للرخص فلا يجوز إجماعاً. انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٥٧٧، ٥٧٨).

(٢) المقصود من القول بالجواز تقرير المبدأ العام، لكن إذا كان الإلزام بالتأمين يحقق للرعية مصلحة، أو يدفع عنهم مفسدة، لا يمكن تحقيق المصلحة ولا دفع المفسدة إلا به أصبح من الأمور الواجبة على الإمام؛ لأن تحقيق مصالح الرعية ودفع المفاسد عنهم واجب على الإمام، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. انظر: الشريعة الإسلامية وضريبة الدخل للعبادي ص٤٣٤. وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع (١٢/١٩): ((العلماء – رحمهم الله – يعبرون بما يفيد الإباحة أحياناً؛ لدفع توهم المنع، لا لإثبات الحكم المباح، مثلاً قالوا في باب الحج: ويجوز للقارن والمفرد أن يتحول إلى عمرة ليصير متمتعاً، مع أن الأمر سنة)).

(٣) قال د. محمد الدسوقي في كتابه التأمين . . ص٢٠ حاشية (٣) عند كلامه عن التأمين الاجتماعي: ((وأحياناً لا يلزم العامل بدفع شيء من الأقساط، ويتحمل رب العمل وحده أو الدولة وحدها أقساط التأمين، وقد نص قانون التأمينات الاجتماعية في المادة (١٨) منه على أنه لا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين)) وقال د. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص٩٣: ((والأخذ بمبدأ إلزامية التأمين التعاوني في مثل ظروف هذه المجتمعات يستتبع أمرين أساسيين: أولهما: انخفاض قسط التأمين: حيث لا يراعى في تقديره سعر التكلفة الفعلية، بل يتعين أن يكون دون ذلك؛ نظراً لعون ومساعدة الدولة الضرورية له. ثانيهما: تنوع قسط التأمين: بحيث يختلف

العجز في أقساط الفقراء، فقد أجمع الفقهاء على أنه يجب على الأغنياء أن يدفعوا حاجة الفقراء، عند تعذر دفع حاجتهم من الزكاة ونحوها، وخلو بيت المال أو ضعف دخله عن القيام بهذا الواجب(١).

وإذا لم يقم الأغنياء بهذا الواجب جاز للإمام إلزامهم بما أوجبه الشرع عليهم.

الحالة الثانية: أن يرى الإمام تحريم التأمين باجتهاد منه، أو تقليد صحيح، فلا يجوز له إلزام رعيته بالتأمين حينئذٍ، ما لم يصل الأمر به إلى حال الضرورة(٢)، فيجوز الإلزام حينئذٍ اضطراراً(٣)، أما في حال السعة فلا يجوز له إلزام رعيته بما يرى تحريمه؛ لأنه لا يجوز له العمل بما يخالف اعتقاده(٤)، فإلزام غيره به أولى بالمنع.

الحالة الثالثة: أن يُلزِم الإمام رعيته بنوع من أنواع التأمين من غير اجتهاد منه، ولا

باختلاف فئات المشتركين، واختلاف المخاطر المعرضين لها، فاشتراك البائع المتجول غير اشتراك التاجر، واشتراك الطالب غير اشتراك الطبيب أو المهندس وغيرهم من ذوي المهن الحرة)).

(١) قال أبو المعالي الجويني في غياث الأمم ص١٩١: ((وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيقون فقراء مملقون تعين على الأغنياء أن يسعوا في كفايتهم)). وقال أبو عبد الله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٣٧/٢): ((واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها، قال مالك: – رحمه الله –: يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم. وهذا إجماع أيضاً)).

(٢) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١١٥.

(٣) يمكن تصور اضطرار الإمام إلى الإلزام بالتأمين في التأمين الصحي، وذلك عند عجز الدولة عن علاج الرعية، وارتفاع تكلفة العلاج، فعدم الإلزام بالتأمين الصحي قد يؤدي إلى موت بعض الرعية، أو تلف أعضائهم، أو انتشار الأمراض الخطيرة بينهم، فالإمام مضطر إلى الإلزام بالتأمين لدفع الضرر عنهم، وإنقاذهم من الهلكة؛ لأن رعاية مصالحهم واجب عليه، فهذه الحال حال ضرورة أو حاجة ماسة تنزل منزلة الضرورة.

(٤) إذا كان الإمام مجتهداً فقد حكى الآمدي في الإحكام (٢٠٣/٤) الاتفاق على منع الحاكم من الحكم بما يخالف اجتهاده. وانظر: شرح الكوكب المنير (٥٠٦/٤، ٥٠٧) وذكر في تيسير التحرير (٢٣٤/٤) أن المجتهد يجب عليه العمل بظنه، ولا يجوز له التقليد إجماعاً.

وأما إن كان الإمام مقلداً وترجح عنده بإحدى القرائن صواب أحد القولين لزمه العمل به. قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى في أدب المفتي والمستفتي ص١٦٧: ((وإن وجد مفت آخر، فإن استبان أن الذي أفتاه هو الأعلم الأوثق لزمه ما أفتاه به، بناءً على الأصح في تعيُّنه كما سبق)). أي بناءً على القول الأصح في مسألة اختلاف قول المفتيين، وقد تقدمت الإشارة إليها في ص٢١٢ حاشية رقم (٣) وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين (٢١٧/٤): ((وإن وجد مفتياً آخر فإن وافق الأول فأبلغ في لزوم العمل، وإن خالفه فإن استبان له الحق في إحدى الجهتين لزمه العمل به)). وانظر: آداب الفتوى للنووي ص٨١، والمسودة (٩٣٧/٢).

تقليد صحيح، مع علمه بوجود الخلاف[١]، فلا يحل له حينئذٍ إلزامهم بذلك؛ لأنه يحرم عليه العمل في خاصة نفسه من غير اجتهاد إن كان أهلا للاجتهاد، ولا تقليد صحيح إن كان ممن يسوغ له التقليد[٢]، فإلزام الرعية بذلك أولى بالمنع. والله أعلم.

(١) وأما إن كان يظن أن هذا النوع من التأمين مباح بغير خلاف فهو معذور بجهله، إلا إذا كان جهله بسبب تقصيره في التعلم، خاصة وأن مسألة التأمين من المسائل التي اشتهر فيها الخلاف حتى عند بعض العامة. جاء في الفتاوى الفقهية الكبرى للهيثمي (٣٣١/٤): ((وَسُئِلَ عَمَّا إذَا أَمَرَ السُّلْطَانُ بِأَمْرٍ مُوَافِقٍ لِمَذْهَبٍ مُعْتَبَرٍ، من غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ بِذَلِكَ الْمَذْهَبَ، فَضْلًا عن تَقْلِيدِهِ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ تَنْفِيذُ أَمْرِهِ بِذَلِكَ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: نعم يَتَعَيَّنُ ذلك، كما صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ، وَعِبَارَتُهُ: إذَا أَمَرَ السُّلْطَانُ بِأَمْرٍ مُوَافِقٍ لِمَذْهَبٍ مُعْتَبَرٍ من مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ فَإِنَّا نُنَفِّذُهُ، وَلَا يَجُوزُ لنا نَقْضُهُ، وَلَا نَقُولُ: يَحْتَاجُ إلَى أَنْ يَعْلَمَ بِالْخِلَافِ كَغَيْرِهِ من الْحُكَّامِ؛ لِأَنَّ الْخَوْضَ في مِثْلِ ذلك يُؤَدِّي إلَى فِتَنٍ عَظِيمَةٍ يَنْبَغِي سَدُّهَا)).

(٢) قال البهوتي في كشاف القناع (٢٩٥/٧): ((وقد حكى بعضهم الإجماع على أنه لا يجوز لمكلف أن يُقْدِم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه)). وانظر: آداب الفتوى للنووي ص٧١، ومباحث في أحكام الفتوى ص١٧٢.

المبحث الثاني

التزام[1] الرعية بإبرام العقد مع شركات التأمين عند الإلزام به

إذا ألزم ولي الأمر رعيته بنوع من التأمين المختلَف فيه – كما هو غالب أنواع التأمين – فهل يلزمهم امتثال أمره مطلقاً؟.

يمكن التفصيل في هذه المسألة فيقال: لا يخلو ولي الأمر من أن يكون مسلماً أو كافراً، فإن كان مسلماً فللرعية معه أربع حالات[2]:

---

(١) الالتزام في اللغة أصله من الفعل لَزِمَ بمعنى ثبت ودام، يقال: أَلْزَمْتُهُ المالَ والعملَ وغيرَه فالْتَزَمَه، أي أثبته وأوجبه على نفسه، ويُطلق الالتزام في اللغة بمعنى الاعتناق. وفي الاصطلاح عرفه بعض المعاصرين بأنه: إيجاب الإنسان أمراً على نفسه إما باختياره وإما بإلزام الشارع له.

والفرق بين الإلزام والالتزام أن الالْتِزَامُ يَكُونُ مِنَ الإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ كَالنَّذْرِ وَالْوَعْدِ، وَالإِلْزَامُ يَكُونُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِه كالإِلْزَامِ مِنَ الْقَاضِي، كما أن الالْتِزَامُ يَكُونُ وَاقِعًا عَلَى الشَّيْءِ الْمُلْزَم به، يُقَال: الْتَزَمْتُ الْعَمَل. وَالإِلْزَامُ يَقَعُ عَلَى الشَّخْصِ الْمُلْزَم، يُقَال: أَلْزَمْتُ فُلانًا الْمَال. فَالإِلْزَامُ هو سَبَبُ الالْتِزَامِ، سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ بِالْزَامِ الشَّخْصِ نَفْسَهُ شَيْئًا، أَمْ بِإِلْزَامِ الشَّارِعِ لَهُ .

انظر: المصباح المنير مادة (لزم) ص٥٥٢، ٥٥٣، والموسوعة الفقهية (١٤٥/٦، ١٨٣) والمدخل للفقه الإسلامي لمحمد سلام مدكور ص٣٥٧، نقلاً عن الإلزام في التصرفات المالية ص٤٠. وانظر للاستزادة الإلزام في التصرفات المالية ص٣٨ وما بعدها.

(٢) مما يشبه هذا التقسيم قول الماوردي في الأحكام السلطانية ص٣٩٤، ٣٩٥ في أمر المحتسب بإقامة صلاة الجمعة في بلد قد اختُلف في عددهم هل تنعقد بهم الجمعة أو لا؟: «إِنْ كَانُوا عَدَدًا اخْتُلِفَ فِي انْعِقَادِ الْجُمُعَةِ بِهِمْ فَلَهُ وَلَهُمْ **أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ**: **أَحَدُهَا** أَنْ يَتَّفِقَ رَأْيُهُ وَرَأْيُ الْقَوْمِ عَلَى انْعِقَادِ الْجُمُعَةِ بِذَلِكَ الْعَدَدِ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِإِقَامَتِهَا، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُسَارِعُوا إِلَى أَمْرِهِ بِهَا، وَيَكُونَ فِي تَأْدِيبِهِمْ عَلَى تَرْكِهَا أَلْيَنَ مِنْ تَأْدِيبِهِ عَلَى تَرْكِ مَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ.

وَالْحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَّفِقَ رَأْيُهُ وَرَأْيُ الْقَوْمِ عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِإِقَامَتِهَا، وَهو بِالنَّهْيِ عَنْهَا لَوْ أُقِيمَتْ أَحَقُّ.

وَالْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَرَى الْقَوْمُ انْعِقَادَ الْجُمُعَةِ بِهِمْ، وَلَا يَرَاهُ الْمُحْتَسِبُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعَارِضَهُمْ فِيهَا، وَلَا يَأْمُرَ بِإِقَامَتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَاهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا، وَيَمْنَعَهُمْ مِمَّا يَرَوْنَهُ فَرْضًا عَلَيْهِمْ.

الحالة الأولى: أن يُلزمهم الإمام بما يعتقده جائزاً من أنواع التأمين، إما باجتهاد منه، أو بتقليد صحيح، والرعية يعتقدون جوازه، فيجب عليهم الالتزام بما ألزمهم به إن استطاعوا؛ لعموم الأدلة الواردة في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر ما لم يأمر بمعصية، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[1] ولحديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ قال: ((**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**))[2]وهذه الحالة داخلة في العموم؛ لأنه لا أمر فيها بمعصية.

ومثال ذلك: أن يُلزم الإمام الرعية بالتأمين التعاوني؛ لأنه جائز عنده، فيَلزم كل من يعتقد جواز التأمين التعاوني من الرعية وهو قادر على دفع الاشتراك أن يلتزم بأمر الإمام.

الحالة الثانية: أن يُلزمهم الإمام بما يعتقده جائزاً من أنواع التأمين،إما باجتهاد منه، أو بتقليد صحيح، والرعية يعتقدون تحريمه، فيلزمهم الالتزام بأمره إن استطاعوا، ما دام أن ما ألزمهم به من أنواع التأمين يعد من المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف، وليس فيها نص قاطع، ولا إجماع، ويُستدل لذلك بما يلي:

وَالْحَالُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَرَى الْمُحْتَسِبُ انْعِقَادَ الْجُمُعَةِ بِهِمْ، وَلَا يَرَاهُ الْقَوْمُ فَهَذَا مِمَّا فِي اسْتِمْرَارِ تَرْكِهِ وَتَعْطِيلِ الْجُمُعَةِ مَعَ تَطَاوُلِ الزَّمَانِ وَبُعْدِهِ وَكَثْرَةِ الْعَدَدِ وَزِيَادَتِهِ، فَهَلْ لِلْمُحْتَسِبِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِإِقَامَتِهَا اعْتِبَارًا بِهَذَا الْمَعْنَى أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَحَدُهُمَا وَهو مُقْتَضَى قَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ الْإِصْطَخْرِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِإِقَامَتِهَا اعْتِبَارًا **بِالْمَصْلَحَةِ**، لِئَلَّا يَنْشَأَ الصَّغِيرُ عَلَى تَرْكِهَا، فَيَظُنَّ أَنَّهَا تَسْقُطُ مَعَ زِيَادَةِ الْعَدَدِ، كَمَا تَسْقُطُ بِنُقْصَانِهِ . . . وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَتَعَرَّضُ لِأَمْرِهِمْ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى اعْتِقَادِهِ، وَلَا أَنْ يَأْخُذَهُمْ فِي الدِّينِ بِرَأْيِهِ، مَعَ تَسْوِيغِ الِاجْتِهَادِ فِيهِ، وَأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ نُقْصَانَ الْعَدَدِ يَمْنَعُ مِنْ إجْزَاءِ الْجُمُعَةِ)). وانظر: نحوه في الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص٢٨٧، ٢٨٨. والملاحظ أنه في الحالة الثالثة لم يَجُز له منعهم من إقامة الجمعة مع كونها من المسائل الاجتهادية لعدم المصلحة في ذلك، بل المصلحة في إقامتها أظهر، من جهة براءة الذمة، والخروج من الخلاف، وأما الحالة الرابعة فهي تحتمل وجهين ذكرهما أيضاً القاضي أبو يعلى، والأقرب منهما أنه يجوز له أمرهم بما يراه؛ لما ذكره من المصلحة في ذلك، والله أعلم.

(١) سورة النساء، من الآية رقم (٥٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام، ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٤) ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم (١٨٣٩).

١- ما تقدم[١] من نقل ابن أبي العز الحنفي[٢] إجماع السلف على أن ولي الأمر يُطاع في مسائل الاجتهاد؛ لأن مصلحة الاجتماع والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية.

وقال القرافي – رحمه الله تعالى -: «من تصرفات الحكام الفتاوى في الأحكام من العبادات وغيرها، من تحريم الأبضاع، وإباحة الانتفاع، وطهارات المياه، ونجاسات الأعيان، ووجوب الجهاد، وغيره من الواجبات، وليس ذلك بحكم، بل لمن لا يعتقد ذلك أن يفتي بخلاف ما أفتى به الحاكم أو الإمام الأعظم.

وكذلك إذا أمروا بمعروف، أو نهوا عن منكر، وهم يعتقدونه منكراً أو معروفاً، فلمن لا يعتقد ذلك أن لا يفعل مثل فعلهم، إلا أن يدعوه الإمام للإنكار، وتكون مخالفته شقاقاً، فتجب الطاعة لذلك»[٣].

٢- قصة عمر وعمار[٤] – رضي الله عنهما – المتقدمة[٥]، والشاهد منها قول عمار – رضي الله عنه -: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ لا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا».

---

(١) ص٢٠٩ من هذا البحث، حاشية رقم (١) وقال د. محمد الخميِّس في التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية (٩٢٦/٣): «ولا يجوز مخالفة ولي الأمر ولا فروعه في المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها شرعي، وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ والسنة وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّة على ذلك» والمراد بفروع ولي الأمر: أمراء البلدان، وأمير الحرب، وعامل الصدقة، ونحوهم. وفي درر الحكام شرح مجلة الأحكام (٦٠٣/٤): «إذَا أَمَرَ السُّلْطَانُ قُضَاةَ الشَّرْعِ بِالْعَمَلِ بِالْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ فَيَصِحُّ الْأَمْرُ، وَتَجِبُ الطَّاعَةُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ بِيَقِينٍ، وَطَاعَةُ أُولِي الْأَمْرِ فِي مِثْلِهِ وَاجِبَةٌ».

(٢) هو: صدر الدين علي وقيل: محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي، ولي قضاء دمشق سنة ٧٧٩هـ، ثم قضاء مصر، من مؤلفاته شرح العقيدة الطحاوية، توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر: إنباء الغمر(٤٠٨/١، ٤٠٩) وشذرات الذهب (٣٢٦/٦) ووجيز الكلام للسخاوي (مخطوط) نقلاً عن مقدمة شرح الطحاوية تحقيق د. التركي والأرناؤوط (٦٣/١) حاشية رقم (١).

(٣) الإحكام للقرافي ص١٨٤.

(٤) هو: أبو اليقظان عمار بن ياسر بن عامر العنسي ثم المذحجي، الصحابي الجليل، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وممن هاجر إلى الحبشة، شهد بدراً والمشاهد بعدها، وله فضائل عديدة، قاتل مع علي رضي الله بصفين، وقتل بها سنة ٣٧هـ، وله ٩٣ سنة. انظر: الاستيعاب ص٤٨١- ٤٨٤، والإصابة ص٩٤٣، ٩٤٤.

(٥) ص٢١٠، من هذا البحث (الحاشية).

وجه الدلالة: أن عماراً – رضي الله عنه – كان يرى أنه تجب طاعة الإمام في منع من يخالفه في المسائل الاجتهادية من الإفتاء برأيه المخالف لرأي الإمام.

٣- أن عثمان ﷺ لما صلى بِمِنًى أَرْبَعًا، فقال عبد اللَّه بن مسعود[١] ﷺ: صَلَّيْتُ مع النبي ﷺ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ أبي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا من إِمَارَتِهِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ، فَلَوَدِدْتُ أَنْ لي من أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ مُتَقَبَّلَتَيْنِ. ثم إن ابن مسعود ﷺ صلى أَرْبَعًا، فَقِيلَ له: عِبْتَ على عُثْمَانَ، ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا. قال: الْخِلَافُ شَرٌّ[٢].

وجه الدلالة: أن ابن مسعود ﷺ التزم برأي الإمام في هذه المسألة، وإن كان يعتقد خلافه؛ درءاً لمفسدة الخلاف على الإمام، وهذه المفسدة حاصلة بمخالفة الإمام سواء أكان الخلاف في المستحبات أم في الواجبات، والله أعلم.

٤- استُدل لهذه المسألة بقاعدة: حكم الحاكم يرفع الخلاف[٣]، فمتى ما حكم الحاكم في مسألة خلافية ليس فيها دليل قاطع أصبح حكمه متعيناً، ولزم العمل به، حتى ولو كان المحكوم عليه يعتقد خلافه، وكذلك يقال في التأمين المختلَف فيه، فإنه ليس فيه دليل قاطع، فمتى ما ألزم به ولي الأمر لزم الامتثال لأمره[٤].

ونُوقش هذا الدليل بأن المراد بالحاكم في هذه القاعدة هو القاضي الذي يحكم في قضايا معينة بين الخصوم في المنازعات، لا ولي الأمر الذي يقرر أموراً لعامة الناس[٥].

وقد أوضح القرافي – رحمه الله تعالى – أن حقيقة الحكم الذي يقع للحاكم ويمتنع

---

(١) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، الصحابي الجليل، أحد السابقين الأولين، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، وكان يلزم رسول الله ﷺ، وهو صاحب نعليه، وكان أقرب الصحابة – رضي الله عنهم – هدياً برسول الله ﷺ، توفي سنة ٣٢هـ بالمدينة. انظر: الاستيعاب ص٤٠٧- ٤١١، والإصابة ص٨٣٢، ٨٣٣.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى، برقم (١٩٥٨) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب ترك القصر في السفر غير رغبة في السنة، برقم (٥٤٣٤) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٦٩/١) وأصله في البخاري برقم (١٠٨٤) ومسلم برقم (٦٩٥) وأخرج أحمد (٣٦٤/٣٥) نحوه عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) انظر: هذه القاعدة في الفروق للقرافي (١٩٢/٢) والمنثور في القواعد (٦٩/٢).

(٤) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١٢٠.

(٥) انظر: عقد التأمين للجبير ص١٤، وانظر: أيضاً كلمة حق في توسعة المسعى ص٣٧.

نقضه هو ما كان في مسائل الاجتهاد المتقارب، مما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا، لا في العبادات ونحوها مما يكون النزاع فيه لمصالح الآخرة، فهذه لا يدخلها حكم حاكم أصلاً[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «فالشرع الذي يجب على كل مسلم أن يتبعه، ويجب على ولاة الأمر نصره والجهاد عليه، هو الكتاب والسنة، **وأما حكم الحاكم فذاك يُقال له: قضاء القاضي**، ليس هو الشرع الذي فرض الله على جميع الخلق طاعته»[٢].

وقال أيضاً: «الأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة، ليس لأحدٍ أن يُلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ و لا ملك . . . **وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة، لا يحكمون في الأمور الكليّة** .. »[٣].

وقال أيضاً: ((والأمة إذا تنازعت في معنى آية أو حديث أو حكم خبري أو طلبي لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتاً بمجرد حكم حاكم، فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة، ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ**﴾[٤] هو الحيض والأطهار، ويكون هذا حكماً يلزم جميع الناس قوله، أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى: ﴿**أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ**﴾[٥] هو الوطء والمباشرة فيما دونه، أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو الأب والسيد، وهذا لا يقوله أحد . . . والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين، إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿**فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ**﴾[٦] وإذا تنازعوا فَهِمَ كلامهم، إن كان ممن يمكنه فَهْمُ الحق، فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعى الناس إليه، وأن يُقِرَّ الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على

---

(١) انظر: الإحكام للقرافي ص٣٣- ٣٦.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٧٦/٣٥).

(٣) منهاج السنة النبوية (١٣٢/٥) وانظر نحوه في مجموع الفتاوى (٣٨٨/٣٥).

(٤) من الآية رقم (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٥) من الآية رقم (٤٣) من سورة النساء.

(٦) من الآية رقم (٥٩) من سورة النساء.

مذاهبهم العملية . . . وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك، إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم))[١].

ويؤيد القول بوجوب طاعة الإمام فيما يأمر به من المسائل الاجتهادية ما تقدم نقله[٢] عن الشيخين ابن باز وابن عثيمين – رحمهما الله تعالى – في المبحث الأول من هذا الفصل.

ومع القول بوجوب طاعة الإمام فيما يأمر به من المسائل الاجتهادية، إلا أن ذلك لا يمنع المخالف من أهل العلم من بيان ما يعتقده من الحق في هذه المسألة؛ كما فعل ابن مسعود ﷺ في مخالفته لعثمان ﷺ، لكن يكون ذلك بالطرق الشرعية، التي ليس فيها إثارة للرعية على إمامهم، مع أمرهم بطاعة الإمام، والالتزام بأمره؛ منعاً للشقاق والفرقة[٣].

وأما إذا كانت المسألة من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد، فإنه لا يلزمهم الالتزام بأمره في ذلك؛ لما يترتب على ذلك من مخالفة النص أو الإجماع، ومخالفتهما تُعد من المعاصي التي لا يجوز طاعته فيها؛ لما روى علي بن أبي طالب ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَّرَ عليهم رَجُلاً، فَأَوْقَدَ نَارًا، وقال: ادْخُلُوهَا. فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وقال الآخَرُونَ: إِنَّا قد فَرَرْنَا منها. فَذُكِرَ ذلك لِرَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – فقال لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «**لو دَخَلْتُمُوهَا لم تَزَالُوا فيها إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» وقال لِلآخَرِينَ قَوْلاً حَسَنًا، وقال: «**لا طَاعَةَ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ إنما الطَّاعَةُ في الْمَعْرُوفِ**»[٤].

ومن أمثلة هذه الحالة الثانية: أن يُلزِم ولي الأمر الرعية بالتأمين التعاوني؛ لجوازه عنده، فيَلْزَم من يعتقد عدم الجواز من الرعية الالتزام بأمر الإمام؛ لما تقدم.

أما لو كان الإمام ممن يرى جواز التأمين التجاري، فهل يَلزم الرعية أن يلتزموا بأمره إذا ألزمهم بهذا النوع من التأمين؟.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٢٣٨– ٢٤٠).

(٢) انظر: ص٢١٠، ٢١١ من هذا البحث.

(٣) انظر: الفتيا ومناهج الإفتاء ص١٥٦.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي . . ، برقم (٤٣٤٠) ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، برقم (١٨٤٠).

يمكن أن يقال في الجواب عن هذا السؤال: إن التأمين التجاري يُنظر له من جهتين:

الجهة الأولى: واقع شركات التأمين التجاري: فمن المعلوم أنه لا يُعرف وجود شركة تأمين تجاري تخلو معاملاتها من المحرمات المتفق عليها[١]، فضلاً عن أصل عقد التأمين المحرم عند أكثر المعاصرين، ويظهر ذلك فيما يلي[٢]:

١- استثمار فائض أموالها في سندات ربوية أو نحوها من الاستثمارات المحرمة.

٢- أخذها من المستأمن زيادة ربوية عند تأخره عن دفع القسط المؤجل في حينه.

٣- تعاملها بالإقراض أو الاقتراض بالربا، ومن ذلك الإقراض بضمان وثيقة التأمين للمستأمن بفائدة ربوية.

٤- في حسابها لمقدار القسط الذي يدفعه المستأمن تستخدم ما يسمى بسعر الفائدة[٣] – الذي يُعد من الربا – وبدونه لا يتم حساب القسط.

وبناءً على ذلك فإن هذه الشركات التي تتعامل بالربا يحرم التعامل معها باتفاق المحرمين والمجيزين للتأمين التجاري[٤]؛ لما في التعامل معها من الوقوع في الربا، أو الإعانة لها على الإثم[٥] المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾[٦].

وإذا كان واقع هذه الشركات كذلك لم يجز الالتزام بأمر ولي الأمر بالتأمين لديها، لما

---

(١) قال د. رياض الخليفي في بحثه التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي ص٩: ((يصعب في الواقع المعاصر تصور شركة تأمين تقليدي لا تقوم على تعظيم مدخراتها واحتياطياتها على ركيزة الودائع الربوية متنوعة الأجل، وذلك تحوطاً من مخاطر السيولة لديها)).

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢٣١، ٢٣٢، ونظرية التأمين لمحمد زكي ص١١٦، والتأمين في الاقتصاد الإسلامي لصديقي ص٣٧، والتأمين لشوكت عليان ص١٥٨، ١٥٩، وبحوث وفتاوى الشيخ جاد الحق (٣/٣٣٩، ٣٤٠) والتأمين وأحكامه للثنيان ص٢١٨، وبيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري للعزيزي ص٢٧.

(٣) المراد بسعر الفائدة أن الشركة تقوم باستثمار الأقساط التي تجمعها من المستأمنين مقدماً، وتراعي أن للمستأمنين نصيباً من أرباح هذه الاستثمارات؛ لكونها في الحقيقة استثماراً لأموالهم، ولهذا تقوم الشركة بحساب سعر فائدة استثمار هذه الأموال لمصلحة كل مستأمن، وتكون هذه الفائدة مبلغاً محدداً سلفاً، إلا أنها لا تدفع لهم هذه الفوائد مباشرة، وإنما تخصمها من القسط الواجب دفعه من قبل المستأمن للشركة. انظر: عقد التأمين للمهدي ص١٥٣، وأحكام التأمين للعطار ص٢٣١.

(٤) انظر: الحلال والحرام للقرضاوي ص٢٥١.

(٥) انظر: التأمين لشوكت عليان ص١٥٨ .

(٦) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

في الالتزام بذلك من الوقوع في المحرم المتفق على تحريمه، وولي الأمر إنما يُطاع في المسائل الاجتهادية لا في المسائل المتفق على تحريمها؛ لأن الطاعة الواجبة له تكون في غير معصية الله تعالى.

وبناءً على هذا لا يجوز التأمين لدى هذه الشركات التجارية إلا عند الإكراه من قبل ولي الأمر، أو عند الضرورة أو الحاجة الماسة التي تُنزَّل منزلة الضرورة، والله أعلم.

الجهة الثانية: إذا فُرض وجود شركات تأمين تجاري تخلو معاملاتها من المحرمات المتفق عليها، فيبقى النظر في أصل عقد التأمين التجاري، هل الخلاف فيه يُعد من الخلاف غير السائغ[1]؛ لكون القول بالتحريم يكاد يكون محل إجماع من الفقهاء المعاصرين، وكذلك مَن قبلهم ممن تكلم في هذه المسألة، وهو القول الذي صدرت به قرارات المجامع العلمية المختلفة، والمخالف فيه قلة قليلة من الفقهاء المعاصرين، وأدلتهم لا تخلو من ضعف ومناقشة، وأدلة القائلين بالتحريم ظاهرة القوة، أم يقال: إن الخلاف في التأمين التجاري يُعد خلافاً سائغاً؛ لوجود المخالف في هذه المسألة من الفقهاء الذين ينافحون عن هذا القول منذ ظهور التأمين إلى يومنا هذا، ويستدلون لقولهم بأدلة يرونها كافية للقول بالجواز، وإن رآها مخالفهم ضعيفة، وكون القائلين بهذا القول قلة من الفقهاء لا يمنع اعتبار الخلاف فيها، كغيرها من المسائل الكثيرة المعتبرة التي لم يقل بها إلا قلة من الفقهاء.

والذي يظهر – والله أعلم – أن الخلاف في التأمين التجاري يُعد من الخلاف المعتبر؛ لأن المسألة لم يرد فيها نص ولا إجماع، فتكون حينئذٍ من المسائل الاجتهادية التي يسوغ الخلاف فيها، وبناءً على ذلك فلو ألزم ولي الأمر الرعية بالتأمين التجاري بناءً على اجتهاد منه، أو تقليد سائغ، لزم من يعتقد التحريم من الرعية أن يلتزم بأمره، لأنه يُطاع في مسائل الاجتهاد كما تقدم، إلا أنه لا يخفى عدم وجود إمام مجتهد في الشريعة منذ قرون طويلة، فلم يبق إلا التقليد، ومع ظهور الخلاف في هذه المسألة فالواجب على الإمام تقليد ما عليه أكثر الفقهاء، وما قررته المجامع الفقهية المعتبرة، والتي يَرجِع إليها الأئمة في النوازل؛ لكون ذلك يُعد قرينة ظاهرة على صواب القول بالتحريم، وضعف القول بالجواز، فلا يجوز للإمام – والحال هذه – أن يُلزم الرعية بالتأمين التجاري، وإذا لم يكن إلزامه للرعية جائزاً لم يجب

(١) ممن يرى أن الخلاف في حكم التأمين التجاري خلاف ضعيف د. عباس الباز في أحكام المال الحرام ص١١٥.

عليهم أن يلتزموا بأمره، إلا إذا أُكرهوا على ذلك، أو وصل بهم الأمر إلى حال الضرورة أو الحاجة الماسة، أو كان في عدم الالتزام بأمره مفاسد أعظم من مفسدة التعامل بالتأمين التجاري.

ومما يُذكر لولاة الأمر في هذه البلاد – المملكة العربية السعودية – ويُشكر لهم أن التأمين الذي صدر الإلزام به في التأمين على السيارات والتأمين الصحي هو التأمين التعاوني الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نصت على ذلك الأنظمة الصادرة من الجهات العليا في الدولة[1]، حرسها الله وبلاد المسلمين من كل سوء ومكروه.

الحالة الثالثة: أن يُلزِمهم الإمام بما يعتقده محرماً من أنواع التأمين من غير ضرورة، والرعية يعتقدون جوازه، فيباح لهم الالتزام بما ألزمهم به؛ لأنه جائز عندهم من غير إلزام، ولا يجب عليهم الالتزام؛ لأن إلزامه لهم بما يعتقد تحريمه غير معتبر، ولا يترتب عليه أثر، فيبقى الأمر على الإباحة في اعتقاد الرعية، والله أعلم.

الحالة الرابعة: أن يُلزمهم الإمام بما يعتقده محرماً من أنواع التأمين من غير ضرورة، والرعية يرون تحريمه أيضاً، فيحرم عليهم الالتزام بأمره هذا؛ لأن ذلك يُعد من المعاصي التي لا يجوز طاعته فيها بالإجماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – عند كلامه عن طاعة ولاة الأمر: «فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، هكذا دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه أئمة الأمة»[2].

لكن متى ما ألزم ولي الأمر رعيته بنوع من أنواع التأمين المحرمة، ولحقهم بعدم الالتزام حرج ومشقة شديدة جاز لهم حينئذٍ الدخول في هذا التأمين المحرم؛ رفعاً للحرج عنهم؛ ولأن

---

(١) انظر: المادة السابعة عشرة من نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ ، بل نصت هذه المادة على أن يكون التأمين التعاوني على وفق ما ورد في قرار هيئة كبار العلماء رقم (٥١) المتعلق بالتأمين التعاوني، وكذا المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، إلا أن ما يُعكر على ذلك أن اللائحة التنفيذية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي قد خالفت ما نص عليه النظام بإدراجها بعض المواد التي تخالف التأمين التعاوني المجاز شرعاً، بل وتخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما سيأتي إيضاحه – إن شاء الله تعالى – ص٥٥٥ من هذا البحث.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٢٤٩)

ذلك يعد من الحاجة الماسة التي تُنزَّل منزلة الضرورة[١]، وقد أفتى بذلك بعض الفقهاء المعاصرين[٢]، لكن يقتصرون في ذلك على ما يدفع عنهم الحرج فقط، فلو أُلزموا بالتأمين على السيارات من المسؤولية و لم يكن في البلد إلا شركات التأمين التجاري التي لا تخلو معاملاتها من الربا وغيره من المحرمات الصريحة فلهم أن يقتصروا حينئذٍ على التأمين الذي أُلزموا به دون غيره؛ دفعاً للحرج عنهم، أما ما لم يُلزَموا به من أنواع التأمين كالتأمين الشامل على السيارات فليس لهم أن يؤمِّنوا لدى هذه الشركات؛ لأنهم لا يحتاجون إليه ولا يلحقهم حرج بتركه، ولأن ما أُبيح للحاجة يقدر بقدرها[٣].

وأما إن كان ولي الأمر كافراً، فإنه لا تلزم طاعته مطلقاً؛ لأنه لا ولاية له على المسلمين بالإجماع[٤]، وإنما الطاعة خاصة بالوالي المسلم في غير معصية الله تعالى، لكن إن ألزم الوالي الكافرُ رعيته بالتأمين، وكان في بلاده مسلم يعتقد تحريم هذا النوع من التأمين، وترتب على عدم الالتزام بالتأمين مفسدة أعظم وجب عليه الالتزام؛ لأنه إذا اجتمع مفسدتان ارتكب أدناهما لدفع أعلاهما[٥]، وقد أفتى بهذا بعض العلماء[٦]، ومن هذه المفاسد المترتبة على عدم الالتزام بالتأمين في بلاد الكفار:

١- أن عدم الالتزام بالتأمين في بلاد الكفار قد يكون بطرق محرمة كالكذب عليهم والخديعة لهم، أو التزوير للمستندات، أو نحو ذلك من المحرمات.

---

(١) انظر في هذه القاعدة: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٩، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٠٠.

(٢) منهم الشيخ محمد بن عثيمين في فتاوى نور على الدرب بموقعه، وفي مجموع فتاواه (٤٢٣/٢٩، ٤٢٤، ٤٣٠) والشيخ صالح بن فوزان الفوزان في فتوى له بموقع طريق الإسلام بتاريخ ١٤٣٠/٣/٤هـ، وبذلك صدر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في دورته الثانية عام ١٤٢٥هـ انظر: كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص٨٨، ٨٩، المنشور بموقع المجمع.

(٣) انظر في هذه القاعدة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩٠/٣٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٤-١٧٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص٩٥.

(٤) انظر: إكمال المعلم (٢٤٦/٦) وضوابط معاملة الحاكم (٢٤٧/١).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٨، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص٢٠١.

(٦) انظر: تحفة المجيب عن أسئلة الحاضر والغريب ص٥٩، للشيخ مقبل الوادعي، حيث قال في فتوى له عن التأمين: ((وإن كان مفروضاً عليك فإياك والخداع مع الكفار، فلا تخادعهم، فإذا كانوا يحاربون في المعركة فلك أن تفعل ما تستطيع، فالحرب خدعة، أما أن تخادعهم في الأموال فإنهم يسيئون الظن بالإسلام والمسلمين)).

٢- أنه قد يؤدي إلى الإساءة إلى الإسلام، وتشويه سمعة المسلمين، واتهام أبنائه بالتهم الباطلة.

٣- أنه قد يؤدي إلى إيقاع العقوبة بمن لا يلتزم بالتأمين.

٤- أنه قد يؤدي إلى ترافعه إلى المحاكم التي تحكم بغير شرع الله تعالى، عند وقوع الحوادث ونشوء الخصومات في تلك البلاد.

وهذه المفاسد راجحة على مفسدة الدخول في التأمين المحرم، والله أعلم.

المبحث الثالث

التحايل عند الإلزام بعقود شركات التأمين

المطلب الأول

التحايل على الأنظمة عند الإلزام بعقود شركات التأمين.

إذا ألزمت إحدى الدول رعاياها بإبرام عقود التأمين، سواء أكان تأمين المسؤولية تجاه الغير في حوادث السيارات، أم التأمين الصحي، أم غيره من أنواع التأمين، وكان نوع التأمين الملزَم به مما لا يحل الالتزام به[١]، كشركات التأمين التجاري التي تتعامل بالربا الصريح المتفق على تحريمه، فضلاً عن أصل العقد المحرم عند أكثر المعاصرين، فهل يجوز التحايل للتهرب من الالتزام بالتأمين، أو بإبرام عقد التأمين مع الشركة صورياً؟.

ذهب بعض المعاصرين إلى أنه «إذا قررت الدولة إلزام الناس على التأمين في مجال من المجالات فهي حالة ضرورة مشروعة، إلا إذا كان يستطيع التهرب من التعامل في ذلك المجال بدون أن يلحقه عنت أو مشقة»[٢].

ويمكن تخريج هذه المسألة على مسألة التهرب من الضرائب[٣] المتفق على تحريمها، بجامع أن في كل منهما إلزاماً من قبل الدولة بدفع مال لا يحل دفعه.

وقد ذهب بعض المعاصرين[٤]إلى أن التهرب من دفع الضرائب المحرمة لا يترتب عليه عقوبة في الآخرة، وإنما العقوبة عليه عقوبة دنيوية، قد تكون عقوبة مالية أو بدنية، فعلى المسلم أن يوازن بين مفسدة دفع الضريبة المحرمة وبين العقوبة المتوقعة من جراء التهرب من

---

(١) وقد تقدم بيان الأحوال التي لا يجوز الالتزام فيها بالتأمين في المبحث السابق.

(٢) تكملة المجموع (٢٩٠/١٣) ونظام التأمين لمولوي ص١٣٨، وفقه المعاملات المالية المقارن لزعتري ص٢١٥، والبدائل المعاصرة للعاقلة للنجيمي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٥٩٣/١).

(٣) انظر ما تقدم ص٢٠١ الحاشية رقم (٤) من هذا البحث.

(٤) انظر: الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي ص٦٣٥، د. محمد عثمان شبير.

الضريبة، ويختار أقل الضررين، عملاً بالقاعدة الفقهية: يختار أهون الشرين[١].

وقال الشيخ محمد بن عثيمين – رحمه الله تعالى – في فتوى له عن الضرائب والرسوم المحرمة: «. . . على المسلم السمع والطاعة، وأن يسمع لولاة الأمور ويطيعهم، وإذا طلبوا مالاً على هذه المعاملات أعطاهم إياه، قال النبي ﷺ: "**اسمع وأطع وإن ضُرب ظهرك وأُخذ مالك**"[٢]. ولا يجوز أن نتخذ من مثل هذه الأمور وسيلة في القدح في الولاة، وسبهم في المجالس، وما أشبه ذلك، ولنصبر، وما لا ندركه في الدنيا ندركه في الآخرة»[٣].

والذي يظهر – والله أعلم – أنه إذا أمكن التهرب من إبرام عقد التأمين المحرم بطريقة نظامية[٤]، بحيث لا يترتب على ذلك الوقوع في المحرم كالكذب والتزوير، ولا يكون المتهرب عرضة للعقوبة، ولا يكون في هذا التهرب مشاقة للإمام المسلم، جاز له ذلك؛ لإمكان التحرز من الوقوع في الحرام من غير ارتكاب مفسدة، أما إذا ترتب على التهرب مفسدة أعظم من مفسدة التأمين المحرم لزمه الدخول في هذا التأمين؛ لدفع المفسدة العظمى.

ومن صور التحايل على أنظمة التأمين أن يقوم من أُلزم بعقد التأمين بإبرام عقد صوري مع إحدى شركات التأمين، فيدفع لها مبلغاً قليلاً دون قيمة القسط مقابل التوقيع معه على العقد؛ لتقديمه للجهة المختصة، مع عدم التزام الشركة له بالتعويض عند وقوع الخطر، ولا

---

(١) وهي عين قاعدة: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما. انظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص٢٠١، ٢٠٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين . . ، برقم (١٨٤٧).

(٣) لقاءات الباب المفتوح (٤١٧/٣) وفي كتاب ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين للدكتور أحمد القاضي مسألة رقم (٦٠١) أنه سأل الشيخ ابن عثيمين عن مسلم يقيم في إحدى البلاد الغربية، ونظام تلك الدولة يقضي بفرض ضريبة على الدخل، فهل يحل له أن يتحايل لإسقاط تلك الضريبة، بأن يُخبر بأنه لا يتقاضى أجوراً تتجاوز الحد الأدنى عندهم. فأجاب بأنه «لا يحل أن يخبر تلك الدولة بخلاف الواقع . . . وعليه أن يخبر بالواقع ولا يكذب». موقع العقيدة والحياة بتاريخ ١٤٣٠/٣/٥هـ، وانظر نحو هذه الفتوى للشيخ مقبل الوادعي في تحفة المجيب ص٥٩.

(٤) وذلك من خلال وجود بعض الثغرات في الأنظمة، مما يجعل التهرب مشروعاً نظاماً. انظر: الزكاة والضريبة للقره داغي ص٣٩، وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء بالكويت عن التحايل للامتناع عن التأمين الملزم به في أمريكا، فأجابت: «. . وإذا أراد شخص عدم التأمين بوسيلة قانونية مأمونة فلا مانع من ذلك كغيره من المباحات التي يحل فعلها وتركها». انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٣٠١/١٠) وإذا كان هذا في التأمين المباح عند هذه اللجنة فالمحرم من باب أولى.

يخفى ما في ذلك من الكذب والتزوير، وتعريض النفس للعقوبة عند انكشاف الأمر، مع ما يترتب على ذلك من مفسدة تشويه سمعة المسلم إذا كان ذلك في بلاد الكفار، وبناءً على ذلك فلا يجوز إبرام عقد التأمين المحرم صورياً عند الإلزام به، والله أعلم.

المطلب الثاني

التحايل على شركات التأمين عند الإلزام بإبرام العقد معها

المراد هنا بالتحايل على شركات التأمين: هو حصول المستأمِن على شيء من أموال شركة التأمين بطرق غير نظامية، كإيهام شركة التأمين بوقوع حادث لا حقيقة له، للحصول على مبلغ التعويض، كمن يدَّعي سرقة المال المؤمَّن عليه أو احتراقه، وهو كاذب في دعواه، أو يوهم شركة التأمين بأن الضرر الواقع فعلاً أكبر مما هو عليه حقيقة؛ ليحصل على مبلغ تعويض أكبر مما يستحق، ونحو ذلك من طرق التحايل[١].

ولا تخلو شركة التأمين إما أن تكون من الشركات المباحة شرعاً فهذه لا يجوز التحايل عليها؛ لما في ذلك من أكل المال بالباطل، وقد قال الله جل وعلا: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[٢] وجاء في توصيات قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن التأمين الصحي: «٢- عدم استخدام البطاقات الصحية إلا من أصحابها، لما في ذلك من مخالفة لمقتضيات العقود، وما تتضمنه من غش وتدليس.

٣- التحذير من إساءة استخدام التأمين الصحي؛ كادعاء المرض أو كتمانه أو تقديم بيانات مخالفة للواقع»[٣].

وإما أن تكون شركة التأمين من الشركات المحرمة، فهل يجوز التحايل عليها لأخذ شيء من أموالها؟.

من صور ذلك ما يلي:

الصورة الأولى: تحايل من أُلزم بتأمين محرم، وأخذت منه الشركة قسط التأمين كاملاً،

---

(١) انظر: الاحتيال على شركات التأمين ص٥، ٦ ، بحث د . مراد زريقات ، منشور ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض، ١٤٣٠هـ.

(٢) من الآية رقم (١٨٨) من سورة البقرة.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٥٤١/٣).

ثم انتهى العقد و لم يحصل منها على تعويض؛ لعدم وقوع الخطر، فهل يحل له التحايل عليها لاستيفاء قيمة القسط الذي أخذته الشركة بغير حق.

لم أجد من تكلم عن هذه المسألة من الفقهاء المعاصرين، ويمكن تخريجها على مسألة الظفر بالحق، التي أجازها جمهور الفقهاء، وهي ما إذا كان لرجل دين على آخر، وتعذر عليه أن يستوفيه منه برضاه؛ لكونه جاحداً للدين، أو مماطلاً في أدائه، فإنه يجوز لصاحب الدين أن يأخذ من مال المدين ما يستوفي دينه بغير إذنه ورضاه، وبغير قضاء[1].

ووجه هذا التخريج أن عقد التأمين المحرم عقد باطل شرعاً، لا يترتب عليه أثر، ويجب على شركة التأمين التجاري إعادة الأقساط التي قبضتها، والتي تعد ديناً في ذمتها للمستأمن، وهذا الدين يتعذر على المستأمن استيفاؤه إذا لم يقع الخطر، فكان له استيفاء حقه من الشركة بغير إذنها ورضاها، وبغير قضاء، ولو كان ذلك عن طريق الحيلة.

ويمكن مناقشة هذا التخريج بأن التحايل على شركة التأمين قد يفضي إلى أن يُنسب المتحايل إلى رذيلة كالغش والتدليس ونحو ذلك مما يُعاقب عليه، وقد اشترط الفقهاء القائلون بمسألة الظفر أنه إن ترتب على الظفر بالحق أن يُنسب المستوفي إلى رذيلة فإنه لا يجوز له ذلك[2]، وبناءً عليه فلا يصح تخريج هذه المسألة على مسألة الظفر بالحق؛ لوجود الفرق بينهما، ولهذا فلا يجوز التحايل على شركات التأمين المحرمة لاستيفاء الحق منها، والله أعلم.

الصورة الثانية: تحايل من أُلزم بتأمين محرم على شركة التأمين لينفع غيره بالتعويض، كما لو أُلزم شخص بالتأمين الصحي، وأمَّن لدى إحدى الشركات، فوجد شخصاً محتاجاً للعلاج، وليس لديه تأمين صحي، ولا قدرة له على العلاج بماله، فتحايل معه ومكَّنه من الاستفادة من تأمينه لدى هذه الشركة، وقد يحتج بعضهم لجواز ذلك بأن أموال هذه الشركة أموال مكتسبة بطريق حرام، لا تملكها الشركة شرعاً، بل هي ملك لمن دفع الأقساط، يجب إعادتها لهم، وقد تعذر ذلك، فكان سبيلها أن تصرف في وجوه الخير، فجاز التحايل لأخذها، وانتفاع المحتاج بها، ولا تترك لهذه الشركة تستعين بها على المعصية.

---

(١) وهذا قول جمهور الفقهاء، والقول الثاني المنع من استيفائه وهو قول للمالكية، والمشهور من مذهب الحنابلة. انظر المبسوط (١٧١/٢٤) والذخيرة (١٥/١١) والحاوي الكبير (٤١٢/١٧) والمغني (٣٤٠/١٤) واستيفاء الحقوق من غير قضاء لليحيى ص١٥٧ وما بعدها.

(٢) انظر: الذخيرة (١٥/١١) واستيفاء الحقوق من غير قضاء لليحيى ص٣٣، ٣٤.

والظاهر أن هذا التحايل لا يجوز، وبذلك صدرت بعض الفتاوى من الفقهاء المعاصرين[١].

ويُستدل لذلك بما يلي:

١- أن هذا التحايل لا يمكن إلا بطريق محرم، كالغش أو الخداع أو التزوير أو الكذب[٢].

٢- أن المتحايل يُعرِّض نفسه للعقوبة من قبل الدولة عند اكتشاف تحايله.

٣- أن ردع من يأخذ أموال الناس بالباطل ويستعملها في الحرام لا يكون لآحاد النـــاس، وإنما هو من مسؤولية ولي الأمر.

ولا يخفى أن أموال شركة التأمين المحرمة ليست كلها من الأقساط المحرمة التي تؤخذ من المستأمنين، بل منها ما هو كذلك، ومنها ما هو رأس مال للمساهمين في الشركة، والأصل فيه أن يكون حلالاً للمساهمين، فتكون أموال الشركة حينئذٍ من الأموال المختلطة، والمحتال عليها لا يعلم مقدار الحلال من الحرام، حتى يحتال لأخذ الحرام، فربما كانت جميع الأموال المحرمة قد دفعت في التعويضات، ولم يبق إلا المال الحلال للمساهمين.

أما إذا كان التأمين الذي تزاوله الشركة من أنواع التأمين المختلف فيها بين الفقهاء، فتحريم التحايل على هذه الشركة أظهر، وإن كان المتحايل عليها يرى تحريمه؛ لأن من يتعامل به قد يكون ممن يرى حله، إما باجتهاد أو تقليد صحيح ، فكيف يُتحايَل على أخذ مال يعتقد صاحبه أنه حلال له؟!

والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها: أن الأولى في تحايل من يعتقد أن له حقاً خاصاً على الشركة، والثانية في تحايل من لا يعتقد ذلك، والله أعلم.

---

(١) انظر: فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية في فتاوى اللجنة (٢٩٨/١٥) وفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالكويت في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢٨٠/١٠).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية (٢٩٨/١٥).

الفصل الثاني: الشروط في عقود شركات التأمين.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: شرط عدم التحمل في عقود شركات التأمين.

المبحث الثالث: اشتراط شركة التأمين على المستأمن عدم الاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة.

المبحث الرابع: شرط سقوط الحق في التعويض من قبل شركات التأمين.

المبحث الخامس: اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين.

المبحث السادس: شرط حافز عدم المطالبة في عقود شركات التأمين.

المبحث السابع: اشتراط حلول شركة التأمين محل المستأمن بعد تعويضه في إقامة الدعوى على المتسبب في الحادث.

المبحث الثامن: أثر الشرط الفاسد في عقود شركات التأمين.

مدخل:

المقصود بالشروط[١] في عقد التأمين: إحداث التزام في عقد التأمين التجاري أو التعاوني لم يكن العقد ليدل عليه لولا وجود هذا الالتزام[٢].

وأُنَبِّه هنا إلى أن هذه الشروط التي سوف تتم دراستها في هذا الفصل – إن شاء الله تعالى – هي الشروط المتعلقة بعقود شركات التأمين، سواء أكان التأمين تجارياً أم تعاونياً إسلامياً، وبحث حكم هذه الشروط في عقد التأمين التعاوني الإسلامي واضح لا إشكال فيه؛ لما تقدم من ترجيح جواز هذا العقد، لكن قد يُشْكل بحث هذه الشروط في عقد التأمين التجاري، مع ما تقدم من ترجيح تحريمه، فلقائل أن يقول: ما دام أن العقد في أصله محرم فلا فائدة من بحث حكم الشروط فيه. والجواب عن هذا الإشكال: أن بحث حكم هذه الشروط في عقد التأمين التجاري له ثلاث فوائد:

١- أن القائلين بالجواز يحتاجون لمعرفة حكم هذه الشروط في عقد التأمين التجاري، و لم يزل الفقهاء يفرعون المسائل على الأقوال المختلفة.

٢- أن التوصل إلى جواز هذه الشروط في عقد التأمين التجاري يمكن أن يؤخذ منه الدلالة على جوازها في عقد التأمين التعاوني الإسلامي من باب أولى؛ لأن باب التبرعات يجوز فيه ما لا يجوز في باب المعاوضات، والتأمين التعاوني فيه شائبة التبرع، وإن لم يكن تبرعاً محضاً.

٣- أن عقد التأمين التجاري – على القول بتحريمه – يجوز عند الحاجة الماسة، وحينئذٍ يُحتاج إلى النظر في هذه الشروط، هل هي من الشروط الجائزة، أو من الشروط المحرمة، التي يجب إسقاطها من العقد عند الإمكان، والله أعلم.

---

[١] الشروط جمع شَرْط، وهو: في اللغة إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والشَرَط بالتحريك العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ ﴾ – محمد ١٨ – أي علامات الساعة. والشرط في الاصطلاح: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

انظر: مقاييس اللغة مادة (شرط) ص٥٥٥، والمفردات مادة (شرط) ص٤٥٠، ولسان العرب مادة (شرط) (٨٢/٧) والقاموس المحيط مادة (الشرط) ص٨٦٩، وتنقيح الفصول مع شرحه للقرافي ص٨٢، وشرح الكوكب المنير (٤٥٢/١).

[٢] انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٤٥.

المبحث الأول

حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين

لا تخلو عقود شركات التأمين من أن تكون عقود معاوضة كما في التأمين التجـــاري، أو عقود تكافل وتعاون كما في التأمين التعاوني، وعلى هذا فيمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين التجاري

عقد التأمين التجاري يعد من عقود المعاوضات بالاتفاق، والاشتراط فيه يدخل في حكم الاشتراط في عقود المعاوضات، وهذه المسألة محل خلاف بين الفقهاء – رحمهم الله تعالى – يتضح فيما يلي:

أولاً: تحرير محل النزاع:

لا خلاف بين الفقهاء أن من الشروط في العقد ما هو جائز، كاشتراط الرهن والضمين والتأجيل ونحوها، مما دل على جوازه النص أو الإجماع[١]، ومنها ما هو باطل بالاتفاق، كاشتراط الولاء للبائع، والسلف في البيع، ونحوهما، مما دل على بطلانه نص أو قياس، وكذلك ما كان من الشروط منافياً لمقصود العقد فإنه باطل بالاتفاق[٢]، واختلفوا في الشرط الذي لم يدل الدليل الشرعي على جوازه، ولا على تحريمه، وهو ما يجوز فعله وتركه بدون شرط[٣].

ثانياً: خلاف الفقهاء في هذه المسألة:

اختلف الفقهاء في حكم الاشتراط في عقود المعاوضات على قولين:

القول الأول: التحريم والبطلان لكل شرط، ما لم يدل دليل على الجواز والصحة، وهو

---

[١] انظر: المغني (٦/٣٢٣) ، وإعلام الموقعين (٢/٢٩٥).

[٢] انظر: القواعد النورانية ص٢٨٨، والعقود لابن تيمية ص١٥.

[٣] انظر: الشروط التعويضية للعنزي (١/٥٨- ٦٠).

قول الحنفية[١]، والشافعية[٢]، والظاهرية[٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وكثير من أصول أبي حنيفة تنبني على هذا، وكثير من أصول الشافعي، وأصول طائفة من أصحاب مالك وأحمد»[٤].

القول الثاني: الجواز والصحة لكل شرط، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان، وهو قول الإمام أحمد[٥]، وعزاه ابن القيم لجمهور الفقهاء[٦]، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية[٧]، تيمية[٧]، وابن القيم[٨]، وقال شيخ الإسلام: «وأصول أحمد المنصوصة عنه أكثرها يجري على على هذا القول، ومالك[٩]قريب منه»[١٠].

---

[١] انظر: بدائع الصنائع (٣٨٧/٤) والهداية مع نصب الراية (٤٦٨/٤، ٤٦٩) والدر المختار مع رد المحتار (٢٨١/٧-٢٨٣) إلا أن للحنفية استثناء من هذا الأصل، فيجوِّزون الشرط المتعارَف عليه، كما يجوزون الشرط الذي لا يقتضيه العقد، ولا منفعة فيه لأحد المتعاقدين.

[٢] انظر: المهذب مع المجموع (٣٤٩/٩) ومنهاج الطالبين مع مغني المحتاج (٤٢/٢-٤٧) ومغني المحتاج (٤٢/٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧) ويُستثنى عندهم ما لو شرط وصفاً يُقصد، ككون العبد كاتباً، أو الدابة حاملاً، فإنه شرط صحيح.

[٣] انظر: الإحكام لابن حزم (٢٩/٢) والمحلى (٣١٩/٧) والقواعد النورانية ص٢٦٤.

[٤] القواعد النورانية ص٢٦٤.

[٥] قال ابن قدامة في المغني (٣٢١/٦): «ثبت عن أحمد – رحمه الله – أنه قال: الشرط الواحد لا بأس به» وانظر: الشرح الكبير المطبوع مع المقنع والإنصاف (٢٢٦/١١) وحاشية الروض المربع لابن قاسم (٣٩٢/٤).

[٦] انظر: إعلام الموقعين (٢٩٤/١).

[٧] انظر: القواعد النورانية ص٢٧٣.

[٨] انظر: إعلام الموقعين (٢٩٤/١).

[٩] وهذا هو الذي يظهر من مذهب المالكية فقد قرر الشاطبي - وهو مالكي المذهب - في الموافقات (١/ ٤٤٠) أن الأصل في شروط المعاملات الإذن حتى يدل الدليل على خلافه. وقال الخرشي في شرحه لمختصر خليل (٤٠٥/٥) عند كلامه على اشتراط الرهن والكفيل والأجل والخيار: «البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور . . . لأن ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته، ولا معارض له من جهة الشرع» وانظر: قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص٢٦٢، والشروط التعويضية للعنزي (٦١/١، ٦٢).

(١٠) القواعد النورانية ص٢٦٩.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[١].

وقال سبحانه: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[٢].

وجه الدلالة من هاتين الآيتين: أن الشروط التي لم تُشرع تُعدُّ من التعدي لحدود الله تعالى، فتكون باطلة[٣].

ونُوقش بأن «تعدي حدود الله هو تحريم ما أحله الله، أو إباحة ما حرمه، أو إسقاط ما أوجبه، لا إباحة ما سكت عنه، وعفا عنه، بل تحريمه هو نفس تعدي حدوده»[٤].

الدليل الثاني:

عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال النبي ﷺ: «**ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق**»[٥]فدل على بطلان كل شرط ليس في كتاب الله تعالى الأمر به، أو النص على إباحته[٦]، ويدخل في معنى كتاب الله تعالى ما دلت السنة والإجماع على صحته؛ لدلالة القرآن على اتباع السنة والإجماع[٧].

ونُوقش بأن المراد بكتاب الله تعالى في قوله ﷺ: «**ما كان من شرط ليس في كتاب الله**» أحدُ معنيين:

---

[١] من الآية رقم (٢٢٩) من سورة البقرة.

[٢] من الآية رقم (١٤) من سورة النساء.

[٣] انظر: الإحكام لابن حزم (١٢/٢، ١٣) والقواعد النورانية ص٢٦٨.

[٤] إعلام الموقعين (٢٩٧/١).

[٥] أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، برقم (٢١٦٨) ومسلم في كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، برقم (١٥٠٤).

[٦] انظر: الإحكام لابن حزم (١٣/٢).

[٧] انظر: القواعد النورانية ص٢٦٧.

١- أي في حكمه، كقول الله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۚ ﴾[١]، وقول النبي ﷺ في كسر السن: «**كتابُ الله القِصاص**»[٢]وكتاب الله تعالى يُطلق على كلامه، وعلى حكمه الذي حكم به على لسان رسوله ﷺ، ولا شك أن كل شرط ليس في حكم الله تعالى فهو مخالف له، فيكون باطلاً، ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على أن كل شرط سكت عن تحريمه فهو باطل محرم[٣].

٢- أن المراد بقوله ﷺ: «**ليس في كتاب الله**» أي ليس فيه لا بعمومه، ولا بخصوصه، وأما ما دل كتاب الله على إباحته بعمومه فإنه في كتاب الله تعالى؛ لقوله سبحانه: ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾[٤][٥].

الدليل الثالث:

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٦] فدل على أن كل شرط لم يدل على صحته دليل من الشرع فهو باطل مردود[٧].

ويمكن مناقشته بأن هذا الحديث وارد في العبادات، فهي التي لا يجوز فعلها إلا بدليل من الشرع، أما المعاملات من العقود والشروط ونحوها فقد دلت الأدلة الأخرى على أنها غير داخلة في هذا الحديث، وأن الأصل فيها الإباحة.

---

[١] من الآية رقم (٢٤) من سورة النساء.

[٢] أخرجه البخاري في كتاب الصلح باب الصلح في الدية، برقم (٢٧٠٣).

[٣] انظر: التمهيد (١٨٦/٢٢) وإعلام الموقعين (٢٩٧/١) وانظر أيضاً القواعد النورانية ص٢٩٢.

[٤] من الآية رقم (٨٩) من سورة النحل.

[٥] انظر: القواعد النورانية ص٢٩٥.

[٦] أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، برقم (١٧١٨)، بهذا اللفظ، وبلفظ: «من أحدث في أمرنا . .».

[٧] انظر: الإحكام لابن حزم (٣٠/٢).

الدليل الرابع:

أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط[١].

ونوقش بأن هذا الحديث ضعيف، كما بُيِّن ذلك في تخريجه.

وعلى التسليم بصحته فإنه معارِض للأحاديث الصحيحة والإجماع، أما معارضته للأحاديث الصحيحة فقد ثبت أن النبي ﷺ اشترى جملاً من جـــابر بن عبد الله – رضي الله عنه –، واشترط حملانه إلى المدينة[٢]، وقال النبي ﷺ: «**من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع**»[٣] وقال أيضاً: «**من ابتاع نخلاً بعد أن تُؤبَّر فثمرتها للبائع، إلا إلا أن يشترط المبتاع**»[٤] فقد دلت هذه الأحاديث على جواز بيع وشرط[٥]، وأما معارضة معارضة الإجماع، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «وأجمع الفقهاء المعروفون – من غير خلاف أعلمه عن غيرهم – أن اشتراط صفة في المبيع ونحوه، كاشتراط كون العبد كاتباً أو صانعاً، أو اشتراط الثوب أو قدر الأرض ونحو ذلك شرط صحيح»[٦].

الدليل الخامس: أن الشرط الذي لم يَنُصَّ القرآن ولا السنة على إيجابه، أو إنفاذه، لا

---

[١] أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٣٥/٤) برقم (٤٣٦١) ط. دار الحرمين، والخطابي بسنده في معالم السنن (١٢٤/٣) وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة ص١٦٠، وابن حزم في المحلى (٣٢٤/٧، ٣٢٥) من طريق أبي حنيفة حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكره، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٢٧/٣): «وعلته ضعف أبي حنيفة في الحديث» وقال ابن تيمية في القواعد النورانية ص٢٦٨: «ذكره جماعة من المصنفين في الفقه، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد وغيره من العلماء، وذكروا أنه لا يعرف» وقال أيضاً في مجموع الفتاوى (٦٣/١٨): «هذا حديث باطل، ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يُروى في حكاية منقطعة» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٢/٤): «رواه الطبراني في الأوسط، وفي طريق عبد الله بن عمرو مقال» وقال ابن حجر في الفتح (٣٩٤/٥): «في إسناده مقال» وكذا قال الشوكاني أيضاً في نيل الأوطار (١٧٩/٥).

[٢] أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، برقم (٢٧١٨) ومسلم في كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، برقم (٧١٥).

[٣] أخرجه البخاري في كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، برقم (٢٣٧٩) ومسلم في كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، برقم (١٥٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، واللفظ للبخاري.

[٤] أخرجه البخاري، ومسلم، وهو: جزء من الحديث السابق.

[٥] انظر: الشروط التعويضية للعنزي (٨٠/١).

[٦] القواعد النورانية ص٢٦٩، وانظر: العقود لابن تيمية ص١٦.

ينفك من أحد أربعة أوجه لا خامس لها، إما أن يكون فيه إباحة ما حرم الله تعالى، وإما أن يكون فيه تحريم ما أباحه سبحانه، وإما أن يكون فيه إسقاط ما أوجبه، وإما أن يكون فيه إيجاب ما لم يوجبه، وكل هذه الوجوه تعدٍّ لحدود الله تعالى، وخروج عن الدين[١].

ونُوقش بأنه قد بقي وجه خامس لم يُذكر في هذا التقسيم «وهو الحق، وهو ما أباح الله سبحانه للمكلف تنويع أحكامه بالأسباب التي ملَّكه إياها، فيباشر من الأسباب ما يُحلُّه له بعد أن كان حراماً عليه، أو يُحرِّمه بعد أن كان حلالاً له، أو يوجبه بعد أن لم يكن واجباً، أو يسقطه بعد وجوبه، وليس في ذلك تغيير لأحكامه، بل كل ذلك من أحكامه، فهو الذي أحل وحرم، وأوجب وأسقط، وإنما إلى العبد الأسباب المقتضية لتلك الأحكام ليس إلا»[٢].

الدليل السادس:

«أن العقود مشروعة على وجه، فاشتراط ما يخالف مقتضاها تغيير للمشروع»[٣].

ونُوقش بأنه كما جاز تغيير مقتضى العقد المطلق بالشروط التي جاءت بها النصوص، فكذلك يجوز تغييره بالشروط التي لم يُنَص عليها، إذا كانت لا تخالف الشرع؛ لأن الشارع قد أذن فيها، وأمر بالوفاء بها، فلا يُعد ذلك تغييراً للمشروع[٤].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

النصوص الواردة في الأمر بالوفاء بالعقود والعهود، ومنها قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[٥]وقوله سبحانه: ﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾[٦] فقد أمر الله عز وجل بالوفاء بالعقود والعهود كلها[٧]، ويدخل في ذلك الوفاء

---

[١] انظر: الإحكام لابن حزم (١٣/٢، ١٤).

[٢] إعلام الموقعين (٢٩٨/١).

[٣] القواعد النورانية ص٢٦٨.

(٤) انظر: الشروط التعويضية للعنزي (٨٣/١).

[٥] من الآية رقم (١) من سورة المائدة.

(٦) من الآية رقم (٣٤) من سورة الإسراء.

[٧] انظر: القواعد النورانية ص٢٧٤، وإعلام الموقعين (٢٩٤/١).

الوفاء بالشروط، فإن اسم الشرط يقع على العقد والعهد[١]، فدل ذلك على صحة كل شرط، ووجوب الوفاء به، ما لم يدل دليل على تحريمه وبطلانه.

ونُوقش بأن النصوص الواردة في الأمر بالوفاء بالعقود والعهود ليست على عمومها، بل هي في بعض العقود والعهود والشروط دون بعض، بدليل قول النبي ﷺ: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيَه فلا يعصه**»[٢] وقوله: «**كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل**»[٣] فدل على أن المراد بمثل هذه النصوص كل عقد أو شرط جاء في القرآن والسنة إلزامه به فقط[٤].

وأُجيب بأن تخصيص هذه النصوص لا وجه له؛ لأنه يتضمن إبطال ما دلت عليه من العموم، وهذا غير جائز إلا ببرهان من الشرع، ولا برهان على ذلك[٥]، وأما الاستدلال على التخصيص بحديث: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه**. . » فغير مسلَّم؛ لأن هذه الشروط تُعد من المباح، وليست من المعاصي التي يحرم اشتراطها، وأما الاستدلال بحديث: «**كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل**» فقد تقدم الجواب عنه[٦].

الدليل الثاني:

عن عقبة بن عامر[٧] رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم استحللتم به الفروج**»[٨] فدل على أن كل شرط يستحق الوفاء به، وأن شروط النكاح

---

[١] الإحكام لابن حزم (١٣/٢).

[٢] أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك، وفي معصية، برقم (٦٧٠٠).

[٣] تقدم تخريجه ص٢٣٦.

[٤] انظر: الإحكام لابن حزم (١٤/٢، ١٥) والمحلى (٣٢٢/٧).

[٥] انظر: إعلام الموقعين (٢٩٧/١).

[٦] انظر: ص٢٣٦، ٢٣٧ من هذا البحث.

(٧) هو: عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو الجهني، الصحابي المشهور، روى عن النبي ﷺ كثيراً، كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وهو: أحد من جمع القرآن، سكن مصر، وكان والياً عليها، مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٥٦١، والإصابة ص٩٢٠.

[٨] أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقد النكاح، برقم (٢٧٢١) ومسلم في كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، برقم (١٤١٨)، واللفظ للبخاري.

أحق بالوفاء من غيرها[١].

ونُوقش بأن هذا الحديث وارد في الشروط التي أمر الله تعالى أن يُستحل بها الفروج، كالصداق، والنفقة، والمعاشرة بالمعروف، وغيرها، لا بما نهى الله تعالى عن أن يُستحل به الفروج من الشروط الفاسدة، التي تحلل الحرام، أو تحرم الحلال، أو تسقط الواجب، أو توجب الساقط[٢].

وأُجيب بأن حمل الحديث على ذلك حملٌ ضعيف؛ «لأن هذه الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم بالاشتراط فيها، ومقتضى الحديث أن لفظة: «**أحق الشروط**» تقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء، وبعضها أشد اقتضاءً له، والشروط التي هي مقتضى العقود مستوية في وجوب الوفاء، ويترجح على ما عدا النكاح الشروط المتعلقة بالنكاح، من جهة حرمة الأبضاع، وتأكيد استحلالها»[٣].

الدليل الثالث:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**المسلمون على شروطهم**»[٤] فيه الدلالة على

---

[١] انظر: القواعد النورانية ص٢٧٩، ٢٨٠.

[٢] انظر: الإحكام لابن حزم (٢١/٢).

[٣] إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٧٥/٢).

[٤] أخرجه أبو داود في كتاب القضاء، باب في الصلح، برقم (٣٥٨٩) والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما ذُكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، برقم (١٣٥٢) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه الدارقطني (٤٢٦/٣، ٤٢٧) برقم (٢٨٩٠) و (٢٨٩٢) و (٢٨٩٣) و (٢٨٩٤) والحاكم (٥٧/٢) برقم (٢٣٠٩) و (٢٣١٠) والبيهقي (٤٠٦/٧، ٤٠٧) برقم (١٤٤٣٣- ١٤٤٣٥)، وأخرجه البخاري معلقاً مجزوماً به في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة (٥٦٩/٤) مع الفتح، وقال ابن العربي في عارضة الأحوذي (٨٣/٦): «قد رُوي من طرق عديدة، ومقتضى القرآن وإجماع الأمة على لفظه ومعناه» وقال ابن تيمية في القواعد النورانية ص٢٨١ بعد أن ذكر لهذا الحديث ثلاثة أسانيد: «وهذه الأسانيد – وإن كان الواحد منها ضعيفاً – فاجتماعها من طرق يشد بعضها بعضاً» والحديث صححه ابن القيم في الفروسية ص١٦٤، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص٤٥٢، وقال الشوكاني في نيل الأوطار (٢٥٥/٥): «ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً» وقال الألباني في إرواء الغليل (١٤٥/٥، ١٤٦) بعد أن أورد طرق هذا الحديث: «وجملة القول: أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد، فسائرها مما يصلح الاستشهاد به، لاسيما وله شاهد مرسل جيد، فقال ابن أبي شيبة نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً. ذكره في التلخيص، وسكت عليه، وإسناده مرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم».

إباحة كل شرط يشترطه المسلمون فيما بينهم، ولا يستثنى من ذلك إلا ما خصه الدليل.

ونوقش من وجهين:

١- أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به[١].

٢- على التسليم بصحة الحديث فإن النبي ﷺ قد أضاف الشروط إلى المسلمين، ولا شروط لهم إلا ما أباح الله عز وجل في القرآن أو السنة؛ لأن المسلمين لا يستجيزون إحداث شروط لم يأذن الله بها[٢].

ويمكن الجواب عن الوجه الأول بعدم التسليم بضعف الحديث، فقد صححه جماعة من الحفاظ بمجموع طرقه، كما بُيِّن ذلك في تخريجه.

وأما الوجه الثاني فأُجيب عنه بأن تخصيص شروط المسلمين بما ورد به النص تخصيص للحديث بغير مخصص معتبر؛ وهذا لا يجوز؛ لأن الحديث عام في كل شرط يعقده المسلم مما لم يدل الشرع على تحريمه وإبطاله[٣].

الدليل الرابع:

أن الشروط تُعد من الأفعال العادية، والأصل في هذه الأفعال الإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾[٤]، فيُستصحَب هذا الأصل حتى يدل دليل على التحريم، وإذا كانت هذه الشروط مباحة فهي صحيحة؛ لأن الفساد إنما ينشأ عن التحريم[٥].

الترجيح:

يترجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الأول؛ ولأن حاجة الناس داعية إلى الاشتراط في العقود، والقول بالتحريم يؤدي إلى الحرج والتضييق على الناس، والحرج مرفوع عن هذه الأمة؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ

---

[١] انظر: الإحكام لابن حزم (٢/٢٢)، والمحلى (٨/٦١)، حيث قال عنه: لا يصح. وفي المحلى (٨/١٣٩)، حكم على هذا الحديث بأنه مكذوب على رسول الله ﷺ.

[٢] انظر: الإحكام لابن حزم (٢/٢٢) والمحلى (٧/٣٢٣).

[٣] انظر: أحكام المشاع للسلطان (١/٢٥٨) والشروط التعويضية للعنزي (١/٧١).

[٤] من الآية رقم (١١٩) من سورة الأنعام.

[٥] انظر: القواعد النورانية ص٢٨٤.

حَرَجٍ ﴾[١].

ومع ترجيح هذا القول إلا أنه لا يجوز الأخذ به في تجويز أي شرط إلا بعد الاجتهاد والبحث عن الأدلة الخاصة بهذا الشرط، وهل ورد في الشرع ما يقتضي تحريمه أو لا؟[٢].

وبناءً على هذا فيجوز الاشتراط في عقود شركات التأمين التجاري عند القائلين بجوازه، أما القائلون بتحريم التأمين التجاري فإنهم لا يصححون أصل العقد، فضلاً عن صحة الاشتراط فيه، والله أعلم.

المطلب الثاني

حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين التعاوني

الاشتراط في عقود التأمين التعاوني جائز شرعاً، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان، وهو ما قرره المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[٣]، وصرَّح به بعض الفقهاء المعاصرين[٤]، ولم أقف على مخالف في هذه المسألة عند القائلين بجواز التأمين التعاوني، ويُستدل للجواز بما يلي:

الدليل الأول:

أن عقد التأمين التعاوني يعد من عقود التبرعات عند كثير من المعاصرين، والاشتراط في عقود التبرعات جائز بالاتفاق[٥]، فإن الوقف يُعد من عقود التبرعات[٦]، والاشتراط فيه جائز عند الفقهاء، ما لم يخالف الشرع[٧]؛ لما ثبت عن عمر ﷺ أنه وقف أرضه التي بخيبر،

---

[١] من الآية رقم (٧٨) من سورة الحج.

[٢] انظر: القواعد النورانية ص٢٩٧.

(٣) انظر: المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٤٣٩، ٤٤٧.

(٤) انظر: فتوى الهيئة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية بالأردن في فتاوى التأمين الإسلامي ص٨٩، وانظر أيضاً مبدأ التحمل في التأمين التكافلي ضمن بحوث في المعاملات لعبد الستار أبوغدة (٢٦٦/٥) والفائض وتوزيعه للنشمي ص١١، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٣٠٦.

[٥] انظر: التأمين على حوادث السيارات ص٨، لحسين حامد حسان، وتعليق الضرير على بحث تأصيل التأمين التكافلي من خلال الوقف ص٤٤.

(٦) انظر: منهاج الطالبين مع مغني المحتاج (٤٦٨/٢) والمغني (٢٥١/٨).

(٧) انظر: رد المحتار (٥٢٧/٦) وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٩٢/٢) ومغني المحتاج (٤٩٨/٢) وكشاف

واشترط فيها شروطاً[١].

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى -: «وتعليق العقود والفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروط أمر قد تدعو إليه الضرورة أو الحاجة أو المصلحة، فلا يستغني عنه المكلف»[٢].

الدليل الثاني:

أن الاشتراط في عقود المعاوضات جائز على الراجح كما تقدم، فكذلك يجوز الاشتراط في عقود التبرعات من باب أولى؛ لأن باب التبرعات في الفقه أوسع من باب المعاوضات[٣].

الدليل الثالث:

أن المقصود من الشروط في التأمين التعاوني المحافظة على أموال المشتركين[٤]، وتحقيق مصالحهم، وما كان من الشروط كذلك فلا مانع من اشتراطه.

الدليل الرابع:

أن الاستغلال من قبل شركة التأمين غير متصور في التأمين التعاوني؛ لأن الاشتراكات التي تُدفع من المشتركين لا تكون ملكاً للشركة، ولا يتصور أن يكون المتبقي من الاشتراكات بعد دفع التعويضات ربحاً لها، كما هو الحال في التأمين التجاري، ولهذا فإن الشروط المقترنة بعقد التأمين التعاوني يبعُد أن يكون فيها استغلال لأموال المشتركين[٥].

وهذا على التسليم بأن عقد التأمين التعاوني من عقود التبرعات المحضة، وأما على القول بأنه من عقود المعاوضات المحضة، فقد تقدم ترجيح جواز الاشتراط فيها في المطلب الأول من هذا المبحث.

القناع (٤١/١٠).

(١) أخرجه البخاري كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، برقم (٢٧٣٧) ومسلم كتاب الوصية، باب الوقف، برقم (١٦٣٢).

(٢) إعلام الموقعين (٣١١/٣).

(٣) انظر: سقوط الحق للخليفي ص١٧، ٢١، وقد قرر القرافي في الفروق (٣٤٨/١) أن المعاوضات الصرفة التي يُقصد بها تنمية المال يُجتَنب فيها الغرر والجهالة، بخلاف ما لا يُقصد به ذلك كالصدقة والهبة والإبراء، فقد اقتضت حكمة الشرع التوسعة فيها بكل طريق بالمعلوم والمجهول؛ فإن ذلك أيسر لكثرة وقوعها.

(٤) انظر: فتاوى التأمين الإسلامي ص٨٩.

(٥) انظر: فتاوى التأمين الإسلامي ص٨٩.

وأما على القول بأنه من عقود التبرعات غير المحضة، بمعنى أن فيه شائبة المعاوضة، فهي جائزة أيضاً؛ لما تقدم في أول هذا المطلب والذي قبله من جواز الاشتراط في كل من عقود التبرعات المحضة، وعقود المعاوضات المحضة، فما تركب منهما يكون جائزاً كذلك، والله أعلم.

المبحث الثاني
شرط عدم التحمل في عقود شركات التأمين

المطلب الأول
المقصود بشرط عدم التحمل

ويُطلق عليه أيضاً شرط عدم التغطية، كما يُطلق عليه شرط التحمل، وهذا الشرط خاص بأحد نوعي التأمين، وهو التأمين من الأضرار، ولا يُشترط في عقود التأمين على الأشخاص، والمقصود بهذا الشرط أن المؤمِّن – وهو الشركة في التأمين التجاري، أو صندوق المشتركين في التأمين التعاوني الإسلامي – لا يكون مُلزَماً بتعويض المستأمن عن كل الضرر المؤمَّن منه، بل يبقى جزء من مبلغ التأمين يتحمله المستأمن، وقد يكون هذا الجزء مبلغاً محدداً سلفاً، بحيث إذا كان هذا المبلغ يساوي مبلغ التأمين أو أكبر منه لم يدفع المؤمِّن للمستأمن شيئاً، وإن كان أقل دفع له ما زاد فقط، كما قد يكون هذا الجزء الذي يتحمله المستأمن نسبة معينة من مبلغ التأمين، فلو كان مبلغ التأمين عشرة آلاف ريال، وكان مبلغ التحمل محدداً بخمسمائة ريال، فإن المؤمِّن لن يدفع إلا تسعة آلاف وخمسمائة ريال فقط، وخمسمائة ريال يتحملها المستأمن، وكذلك لو كان مبلغ التأمين خمسمائة ريال فأقل فإن المؤمِّن لن يدفع شيئاً للمستأمن، وإن كان مبلغ التحمل بنسبة محددة، كعشرة بالمائة، وكان مبلغ التأمين عشرة آلاف ريال، فإن المؤمِّن لن يدفع إلا تسعة آلاف فقط، وألف يتحمله المستأمن[1].

---

[1] انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٣٣/٧)، والتأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الإسلامي ص٢٠٢، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص١٤٦، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٤٨– ٣٤٩، ومبدأ التحمل في التأمين التكافلي لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٢٦٤/٥)

وهذا الشرط يصحبه انخفاض في قيمة القسط عما كان عليه في حال تحمُّل المؤمِّن لكل الضرر[١]، كما قد يكون هذا الشرط إجبارياً، فلا يحق للمستأمن أن يؤمِّن على كل الضرر الذي يلحقه عند وقوع الخطر، وإنما يتحتم عليه أن يستبقي جزءاً من هذا الخطر غير مؤمَّن عليه، لا عند المؤمِّن نفسه ولا عند مؤمِّن آخر[٢]، وأحياناً يكون هذا الشرط غير إجباري، بحيث يحق للمستأمن أن يتفق مع المؤمِّن على أن يكون التأمين شاملاً لكل الضرر المؤمَّن منه، فلا يتحمل المستأمن شيئاً من مبلغ التأمين عند وقوع الخطر، ويكون ذلك مقابل الزيادة في قسط التأمين، كما قد يكون التأمين على هذا الجزء لدى مؤمِّن آخر[٣].

والغرض من اشتراط هذا الشرط يظهر فيما يلي:

١- حث المستأمن على الحرص وعدم الإهمال، وبذل الأسباب لتفادي وقوع الخطر، أو تقليل آثاره بعد وقوعه؛ لكونه سيتحمل جزءاً من مبلغ التأمين متى ما وقع الخطر المؤمَّن منه[٤].

٢- تخلص المؤمِّن من جميع المطالبات التي تقل عن الحد المتفق على تغطيته، مما يؤدي إلى تقليل التعويضات المدفوعة[٥].

٣- توفير النفقات الإدارية المترتبة على المطالبات الصغيرة القيمة، المتكررة الحدوث[٦].

المطلب الثاني

حكم اشتراط عدم التحمل في عقود شركات التأمين

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين

---

[١] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٣٠.

[٢] انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٣٣/٧).

[٣] انظر: أثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص١٤٦.

[٤] انظر: الوسيط في شرح القانون المدني (١٥٣٣/٧) وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص١٤٦، ١٤٧، ومبدأ التحمل في التأمين التكافلي ضمن بحوث في المعاملات لأبي غدة (٢٦٤/٥).

[٥] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٣٠.

[٦] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٣٠.

التعاوني الإسلامي على قولين:

القول الأول: جواز اشتراط هذا الشرط، وهو قول كثير من الفقهاء المعاصرين[١].

القول الثاني: عدم جواز اشتراط هذا الشرط[٢].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

ما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل من أن الأصل في الشروط الإباحة والصحة، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان، سواء أكان ذلك في عقود التأمين التجاري أم التعاوني، و لم يظهر في هذا الشرط ما يدل على تحريمه وبطلانه[٣]، فيكون جائزاً صحيحاً على الأصل.

الدليل الثاني:

ظهور المصلحة في اشتراط هذا الشرط، وتتضح هذه المصلحة فيما يلي:

١- أن فيه توفيراً لصندوق المشتركين؛ لما يتضمنه هذا الشرط من تقليل للتعويضات التي يتم صرفها من الصندوق، وهذا يعود على المشتركين بالمصلحة، وما يترتب على عدم تعويض المشتركين عن الجزء غير المغطى بالتأمين من مفسدة تُعد مفسدة يسيرة، لكونها غالباً مقدوراً عليها، ولا تُجحف بمال المشترك.

٢- أن فيه تقليلاً لتكاليف إدارة التأمين التي يتحملها صندوق المشتركين، فكثير من الأخطار تكون آثارها قليلة الكلفة، وتؤدي إلى إشغال القائمين على التأمين في تقديرها

---

(١) منهم د. الصديق الضرير كما في بحثه التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة ص٢٠٢، وبذلك صدرت فتوى ندوة البركة الرابعة للاقتصاد الإسلامي كما في فتاوى التأمين ص١٤٣- ١٤٤، وفتوى هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية بالأردن، كما في فتاوى التأمين الإسلامي ص٨١، واختاره د. محمد عثمان شبير في المعاملات المالية المعاصرة ص١٤٠، ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٤٩، وأجازه د. عبد الستار أبو غدة في التأمين الصحي بشرط ألا يكون مجحفاً، في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٥٠٧/٣).

(٢) وهو: الظاهر من قول د. حسن عبد الله الأمين في بحثه المقدم لندوة البركة الرابعة، نقلاً عن التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢. حيث نقل الضرير عنه أنه طالب بإلغاء شرط التحمل في وثائق التأمين الإسلامي، وانظر: نظام التأمين التعاوني للبعلي والراشد ص١٥٤.

(٣) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢.

وإكمال إجراءات تعويضها، مما يزيد في تكاليف الإدارة، ويعود ذلك على الصندوق بالنقص[١].

٣- أن هذا الشرط فيه زيادة تأكيد للمشترك في التأمين التعاوني الإسلامي بعدم الإهمال، وبذل الأسباب في تلافي الأخطار المؤمَّن عليها، أو تقليل آثارها بعد وقوعها، مما يعود بالمصلحة على جميع المشتركين؛ لما في ذلك من توفير لأموال الصندوق، وإن كان المفترض في كل مشترك في التأمين التعاوني أن يكون حريصاً على تلافي الأخطار؛ لأنه يجمع بين صفتي المؤمِّن والمستأمن في وقت واحد، فكثرة وقوع الأخطار قد تؤدي إلى عجز الصندوق، وتحمُّل المشتركين تغطية هذا العجز.

الدليل الثالث:

أن هذا الشرط لا يتنافى مع معنى التبرع، وليس فيه خروج على مبدأ التعاون الذي يقوم عليه عقد التأمين التعاوني[٢]، ولا يتعارض مع قواعده؛ «لأنه بمثابة تبرع لاحق يضمه المشترك إلى القسط المتبرع به، عند تحقق الشروط التي يناط بها الالتزام بالتحمل»[٣].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن في اشتراط هذا الشرط إخلالاً بمبدأ التعاون المُفترَض بين المشتركين في التأمين التعاوني[٤]، والذي يقتضي تحمُّل الصندوق لكامل التعويض.

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن هذا الشرط ينافي مبدأ التعاون؛ لما يترتب عليه من مصالح تعود على جميع المشتركين، تقدم بيانها.

الدليل الثاني:

أن في إلغاء هذا الشرط إبعاداً للتأمين التعاوني عن شبهة التأمين التجاري الذي يتم

---

(١) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢، وفتاوى التأمين الإسلامي ص٨١، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٤٩.

(٣) مبدأ التحمل في التأمين التكافلي ضمن بحوث في المعاملات لأبي غدة (٢٦٧/٥)

(٤) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢.

اشتراط هذا الشرط في عقوده[١].

ويمكن مناقشته بأنه لا يلزم من اشتراط هذا الشرط في عقود التأمين التجاري أن يكون شرطاً باطلاً مطلقاً، وإنما ينظر في هذا الشرط بخصوصه، فإن لم يكن فيه ما يخالف الشرع، أو ينافي المبدأ الذي يقوم عليه التأمين التعاوني فإنه يكون جائزاً.

ويرى بعض من أجاز هذا الشرط في عقد التأمين التعاوني الإسلامي[٢] أن الأفضل عدم اشتراطه؛ لعدم الحاجة إليه في هذا النوع من التأمين، لكون المشترك في التأمين التعاوني الإسلامي يجمع بين صفتي المؤمِّن والمستأمن كما تقدم، فيُفترض أن يكون حريصاً على عدم وقوع الأخطار المؤمَّن منها، لأن أي عجز في صندوق المشتركين سوف يتحمله المشتركون أنفسهم، بخلاف التأمين التجاري فإن الحاجة فيه لهذا الشرط أظهر؛ لأن المؤمِّن هو الذي يتحمل وحده ما يترتب على كثرة الأخطار من عجز.

كما يرى آخرون[٣] أنه في الأضرار الكبيرة التي تتجاوز الحد الأدنى المتفق على عدم تغطيته فإن الأولى أن يكون التعويض شاملاً لكل الضرر؛ لما في ذلك من ترغيبٍ في التعامل مع شركات التأمين التعاوني، وإظهارٍ للفرق بينها وبين غيرها من شركات التأمين التجاري.

الترجيح:

الذي يظهر – والله أعلم – جواز هذا الشرط في عقود شركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ لقوة ما استُدل به على جوازه، ومناقشة دليلي القائل بالمنع، كما أن الأولى اشتراطه في هذه العقود؛ لما فيه من المصلحة المترتبة على اشتراطه، وهي توفير الأموال في صندوق المشتركين كما تقدم؛ ولأن واقع شركات التأمين التعاونية الإسلامية الحالية أنها لا تُحمِّل المشتركين أي عجز في الصندوق، وإنما تغطيه بطرق أخرى، فأصبح المشترك من هذه الجهة لا يختلف عن المستأمن في التأمين التجاري، في أن كل واحد منهما قد لا يبالي بتلافي وقوع الأخطار، فيكون هذا الشرط في التأمين التعاوني الإسلامي حاثاً له على تلافيها، لكن متى ما وقع الخطر المؤمَّن منه وكان متجاوزاً للحد المتفق على عدم تغطيته فالأولى عدم

---

(١) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٢.

(٢) هو: د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٤٩.

(٣) كالدكتور الصديق الضرير في بحثه التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة ص٢٠٣، وفتوى ندوة البركة الرابعة للاقتصاد الإسلامي، كما في فتاوى التأمين ص١٤٤.

الالتزام بهذا الشرط، إذا كانت أموال الصندوق تسمح بذلك، ورأى القائمون على الشركة ظهور المصلحة في التعويض الكامل؛ لأن هذا النوع من التأمين قائم على التعاون والتكافل، لا على المعاوضة.

ولا مانع شرعاً من زيادة مبلغ التحمل أو نقصه باختلاف المستأمنين، فمن يتصف بالحرص على المؤمَّن عليه، والحذر من الأخطار التي يمكن وقوعها، فإنه يُنقَص له من مبلغ التحمل الذي يلزمه عند وقوع الخطر، وهذا فيه حث للمستأمنين على المحافظة على الأشياء المؤمَّن عليها، مما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطار، وفي ذلك مصلحة ظاهرة لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني، ويمكن معرفة حال المستأمن من واقع السجل التأميني السابق له، ومن خلال الاحترازات التي يتخذها في الأشياء المؤمَّن عليها[1].

وأما اشتراط هذا الشرط في عقد التأمين التجاري – على القول بجوازه – فهو شرط جائز صحيح أيضاً؛ لما تقدم من أن الأصل في الشروط الصحة، ولما فيه من مصلحة تقليل وقوع الأخطار، والله أعلم.

(١) انظر: مبدأ التحمل في التأمين التكافلي ضمن بحوث في المعاملات لأبي غدة (٢٦٧/٥).

المبحث الثالث

اشتراط شركة التأمين على المستأمِن عدم الاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة

المطلب الأول

المقصود بشرط عدم الاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل

المقصود بهذا الشرط أن المؤمِّن يشترط على المستأمن أن لا يُقِرَّ بمسؤوليته في الحادث عند وقوعه، أو يتنازل عن حقه، أو يصطلح مع المضرور، إلا بإذن من المؤمِّن، وإلا سقط حقه في التعويض[١].

والإقرار بالمسؤولية أو الصلح يؤدي إلى أن يتحمل المؤمِّن زيادة في التعويضات التي قد لا تكون لازمة له في الحقيقة، ولهذا فإنه يشترط هذا الشرط لعدة أسباب، منها[٢]:

١- خشية المؤمِّن أن يتواطأ المستأمن مع المضرور فيُقِر له بمسؤوليته في الحادث الذي لم يدخل تحت مسؤوليته، أو يتصالح معه على تعويض مُبالَغ فيه، بناءً على أن الذي سيتحمل التعويض هو المؤمِّن.

لكن متى ما ادعى المؤمِّن على المستأمن بأنه قد تواطأ مع المضرور فإن عبء الإثبات يكون عليه؛ لأن الأصل عدم التواطؤ.

٢- خشية المؤمِّن من عدم مبالاة المستأمن؛ لكون التأمين قد غَطَّى مسؤوليته، فيُقدِم على الإقرار أو الصلح دون وزن دقيق لظروف الحادث.

٣- أن المضرور قد يقوم بتهديد المستأمن باتخاذ إجراءات جنائية ضده؛ ليَحْمِله بذلك على الإقرار بالمسؤولية أو الصلح.

---

[١] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٥٦/٧).

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٥٧/٧)، وأحكام التأمين للعطار ص١٨٩، واثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢١٧- ٢٢٠، والشروط التعسفية في وثائق التأمين ص١٠٣- ١٠٦.

٤- أن المستأمن قد يُقِر بالمسؤولية أو يصالح المضرور نتيجة جهله بحقه، فربما أقر أو صالَحَ فيما لا حق فيه للمضرور أصلاً.

وسواء أَوَقَع الإقرار بالمسؤولية أو الصلح عن حسن نية من المستأمن أم عن سوء نية فإن المؤمِّن يوقع الجزاء المتفق عليه على المستأمن دون بحث في مبررات هذا الإقرار أو الصلح[١].

ولا يدخل في معنى الإقرار بالمسؤولية الحالات الآتية[٢]:

١- ما يُقِرُّ به المستأمن فور وقوع الحادث إذا كان دون إدراك تام، وتحت تأثير الحادث المفاجئ، متى ما رجع عنه وبيَّن أنه كان مخطئاً.

٢- إقرار المستأمن بالوقائع التي حدثت، دون أن يُقِرَّ بمسؤوليته في الحادث؛ وذلك بأن يقتصر على سرد الوقائع والملابسات التي تحيط بالحادث، دون أن يستخلص منها أنه مسؤول في وقوعه؛ لأن واجب الأمانة والصدق يقتضي أن يذكر جميع ما وقع في الحادث دون أن يكتم شيئاً منه، ولا يُتصور أن يُطالَب المستأمن بالصمت، وعدم الإدلاء بأي معلومة عن الحادث، لأن ذلك يؤدي إلى التضليل، والإضرار بالآخرين.

٣- إقرار المستأمن بالمسؤولية في الحادث الذي وقع منه، واتضحت فيه مسؤوليته وضوحاً بيِّناً، لا يمكنه إنكارها إلا بالوقوع في ظلم ظاهر للمضرور، إلا أن تقدير ذلك يكون راجعاً إلى القضاء، فهو الذي يُقرِّر ما إذا كانت الظروف تُبرِّر هذا الإقرار بالمسؤولية أم لا.

والصلح داخل في معنى الإقرار؛ لأنه إقرار مضاف إليه تقدير لمبلغ التعويض[٣].

والغالب أن يتفق طرفا التأمين على أن يكون جزاء مخالفة المستأمن لهذا الشرط أن يسقط حقه في التعويض مطلقاً، حتى لو أثبت مسؤوليته في الحادث بطرق أخرى، وقد يتفقان على أن يكون الجزاء عدم لزوم هذا الإقرار أو الصلح للمؤمِّن، فلا يحتج به المستأمن عليه في ثبوت مسؤوليته في الحادث، وإنما يطالبه المؤمِّن بإثبات المسؤولية بطرق أخرى

---

[١] انظر: أثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢٢٠.

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٥٧/٧-١٦٥٨)، وأحكام التامين للعطار ص١٨٩، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، والشروط التعسفية في وثائق التأمين ص٩٧.

(٣) انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٥٨/٧).

كالشهود أو القرائن؛ ليقوم بتعويضه[١].

المطلب الثاني

حكم اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين

على ضوء ما تقدم في المطلب السابق من بيان المقصود بهذا الشرط فقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم اشتراطه في عقود شركات التأمين على قولين:

القول الأول: عدم الجواز[٢].

القول الثاني: جواز اشتراط هذا الشرط[٣].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قول النبي ﷺ: «**لا ضرر ولا ضرار**»[٤].

وجه الدلالة: أن هذا الشرط يترتب عليه إضرار بالمستأمن، خاصة إذا كان الجزاء هو سقوط الحق؛ لأنه قد يُقِرُّ أو يُصالِح المضرور بحسن نية، ولا يثبت عليه تواطؤ معه، ويكون إقراره أو صلحه في محله الشرعي الذي لا إضرار فيه على المؤمِّن، ومع ذلك يسقط حقه في التعويض، وأيضاً لو كان الجزاء هو عدم الاحتجاج على المؤمِّن بالإقرار أو الصلح، فقد

---

(١) انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٥٨/٧-١٦٥٩) وأحكام التأمين للعطار ص١٩٠، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢٢٢-٢٢٤.

(٢) وممن قال بذلك د. عبد الناصر العطار في أحكام التأمين ص٢٤٤، ود. سليمان الثنيان في التأمين وأحكامه ص١٣٥، ١٨٣، د. عبد الله النجار في أسانيد الإباحة في التأمين التجاري، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية (٣١/٢).

(٣) وقال به د. علي الصوا في مبدأ حق الحلول ص١٥.

(٤) أخرجه ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، برقم (٢٣٤١) وأحمد (٥٥/٥) برقم (٢٨٦٥) من حديث ابن عباس ﷺ، وأخرجه الدارقطني (٥١/٤) برقم (٣٠٧٩) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار، برقم (١١٣٨٤) والحاكم (٦٦/٢) من حديث أبي سعيد ﷺ، وأخرجه الدارقطني (٤٠٧/٥) برقم (٤٥٣٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلاً، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق (٧٤٥/٢) وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص، وقال النووي: وله طرق يَقوى بعضها ببعض. وقال ابن رجب بعد أن أورد كلام النووي: وهو: كما قال. انظر: الأربعين النووية مع شرحها جامع العلوم والحكم (٢٠٧/٢، ٢١٠).

يكون المستأمن هو المسؤول فعلاً في الحادث إلا أنه قد يعجز عن إثبات مسؤوليته بطريق آخر، فيفوت بذلك حقه في التعويض، والضرر منهي عنه في الشرع.

ويمكن مناقشته بأن الضرر على المستأمن باشتراط هذا الشرط مقابل بالضرر على المؤمن بعدم اشتراطه[1]، وليس دفع الضرر عن أحدهما بأولى من الآخر.

الدليل الثاني:

أن الإقرار بالمسؤولية في الحادث أمر واجب شرعاً على من اعتقد أنه المتسبب، لا يجوز له الإحجام عنه؛ وإلا أدى إلى ضياع الحقوق، وهذا الشرط مناقض لهذا الواجب الشرعي فيكون شرطاً فاسداً.

ويمكن مناقشته بأن المؤمِّن حينما يشترط هذا الشرط لا يريد من المستأمن الإحجام عن قول الحق، أو تضليل العدالة، وتضييع الحقوق، وإنما مقصوده أمور منها: الاحتياط من تواطؤ المستأمن مع المضرور فيُقِرُّ له بما لا يستحق، أو يكون هذا الإقرار بناءً على ظنه أنه مسؤول في الحادث، والواقع خلاف ذلك، وإلا فمتى ما تبيَّن للمؤمِّن أن المستأمن مسؤول في الحادث فلا يمانع في إقراره، ومن ثَمَّ تعويضه.

الدليل الثالث:

أن التنازل عن الحقوق والصلح بين المتخاصمين مرغب فيه شرعاً، وفيه فض للنزاعات، وتبرئة للذمم، وهذا الشرط مناقض لهذا المقصود الشرعي فيكون فاسداً.

ويمكن مناقشته بأن التنازل أو الصلح المرغب فيه شرعاً هو ما كان متضمناً للمصلحة، ولا يترتب على إبرامه مفسدة، والتنازل أو الصلح الذي يمنعه هذا الشرط قد يؤدي إلى الإضرار بالمؤمِّن، كما لو تصالح مع المضرور على بعض حقه، أو تنازل له عن حقه كاملاً، وكان ذلك المضرور مسؤولاً في الحادث مسؤولية كاملة، أو اصطلح معه على مبلغ كبير جداً، فهذا لا شك أنه يلحق الضرر بالمؤمِّن؛ لكونه هو الذي سيدفع التعويض، ولهذا كان للمؤمِّن الحق في منع المستأمن من إبرام هذا التنازل أو الصلح حتى يتحقق من انتفاء وقوع الضرر عليه، وإلا فمتى ما ظهر للمؤمِّن أنه لا ضرر عليه في هذا التنازل أو الصلح لم يمنع منه.

---

(١) انظر فيما تقدم أسباب اشتراط هذا الشرط ص٢٥٢.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

قول النبي ﷺ: «**المسلمون على شروطهم**»[١].

وجه الدلالة: أن هذا الشرط قد التزم به كلٌ من المؤمِّن والمستأمن عند إبرام عقد التأمين، فيكون لازماً لهما لهذا الحديث[٢].

ويمكن مناقشته بأن عقد التأمين كما هو معلوم من عقود الإذعان، التي يكون فيها المؤمِّن هو الطرف القوي، بحيث يفرض شروطه على المستأمن، ولا يمكنه التفاوض في قبول هذه الشروط أو ردِّها، إلا بالامتناع من إبرام العقد جملة، ولهذا كثيراً ما تتدخل الحكومات في عقود الإذعان لمنع وقوع الظلم على الطرف الضعيف.

الدليل الثاني:

أن منع المستأمن من التنازل عن حقه يُعد تقييداً لحق المدعي في إسقاط دعواه؛ تلافياً لما يترتب على إسقاطها من ضرر يلحق بالمشتركين في التأمين التعاوني الإسلامي، أو بالشركة في التأمين التجاري[٣].

الدليل الثالث:

قياس اشتراط هذا الشرط في التأمين التعاوني على عدم تحمل العاقلة للدية في قتل الخطأ إذا اعترف القاتل أو اصطلح مع أولياء المقتول، وقد حكى ابن قدامة عدم الخلاف بين الفقهاء في أن العاقلة لا تحمل الاعتراف، وهو أن يُقرَّ على نفسه بقتل الخطأ أو شبه العمد، فتجب الدية عليه، ولا تحملها العاقلة[٤]، ثم قال ابن قدامة مبيناً العلة في ذلك: «لأنه لو وجب عليهم لوجب بإقرار غيرهم، ولا يُقبل إقرار شخص على غيره، ولأنه يُتهم في أن يواطئ من يُقرُّ له بذلك؛ ليأخذ الدية من عاقلته، فيقاسمه إياها»[٥].

وكذا لا تحمل العاقلة الصلح، وهو أن يُدَّعى عليه القتل فيُنكره، ثم يصالح المدعي على

---

(١) تقدم تخريجه ص٢٤١.

(٢) انظر: مبدأ حق الحلول للصوا ص١٥.

(٣) انظر: مبدأ حق الحلول للصوا ص١٥.

(٤) انظر: المغني (٢٩/١٢) وانظر أيضاً تبيين الحقائق (١٧٩/٦).

(٥) المغني (٢٩/١٢، ٣٠).

مال، فلا تحمله العاقلة حينئذٍ؛ لأنه مال ثبت بمصالحته واختياره، فلم تحمله العاقلة، كالذي ثبت باعترافه، ولأنه لو حملته العاقلة لأدى إلى أن يصالح بمال غيره، ويوجب عليه حقاً بقوله(١).

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى–: «وَأَمَّا الصُّلْحُ وَالِاعْتِرَافُ فَعَارِضَ هذه الْحِكْمَةَ فِيهِمَا مَعْنًى آخَرَ، وهو أَنَّ الْمُدَّعِيَ وَالْمُدَّعَى عليه قد يَتَوَاطَآنِ على الْإِقْرَارِ بِالْجِنَايَةِ، وَيَشْتَرِكَانِ فِيمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ، وَيَتَصَالَحَانِ على تَغْرِيمِ الْعَاقِلَةِ، فَلَا يَسْرِي إقْرَارُهُ وَلَا صُلْحُهُ، فَلَا يَجُوزُ إقْرَارُهُ في حَقِّ الْعَاقِلَةِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَجِبُ عليها من الْغَرَامَةِ، وَهَذَا هو الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ، فإن الصُّلْحَ وَالِاعْتِرَافَ يَتَضَمَّنُ إقْرَارَهُ وَدَعْوَاهُ على الْعَاقِلَةِ بِوُجُوبِ الْمَالِ عليهم، فَلَا يُقْبَلُ ذلك في حَقِّهِمْ، وَيُقْبَلُ بِالنِّسْبَةِ إلَى الْمُعْتَرِفِ كَنَظَائِرِهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ إيجَابَ الدِّيَةِ على الْعَاقِلَةِ من جِنْسِ ما أَوْجَبَهُ الشَّارِعُ من الْإِحْسَانِ إلَى الْمُحْتَاجِينَ، كَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ»(٢).

فعلة عدم تحمل العاقلة للدية في الصلح والاعتراف هي علة سقوط حق المستأمن في التعويض إذا اعترف بمسؤوليته في الحادث أو اصطلح مع المضرور؛ وهي احتمال التواطؤ لتحميل العاقلة أو شركة التأمين التعاوني ما لا يجب عليهما.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – جواز اشتراط هذا الشرط؛ لقوة أدلة اشتراطه، ومناقشة أدلة القول الآخر، إلا أن الشركة إذا صادقت على اعتراف المستأمن أو صلحه، أو قامت البينة على تحمله للمسؤولية في الحادث لزمها التعويض؛ لانتفاء التهمة حينئذٍ، وتخريجاً على ما إذا صادقت العاقلة القاتل على اعترافه أو قامت البينة على القتل فإنها تتحمل الدية عنه(٣).

وحكم اشتراط هذا الشرط في عقد التأمين لا فرق فيه بين أن يكون التأمين تعاونياً أو تجارياً، والله أعلم.

---

(١) انظر: المغني (٢٩/١٢) وانظر أيضاً تبيين الحقائق (١٧٩/٦) والمدونة (٤١٣/٦) ومسؤولية حمل الدية للسنيدي ص٦٣.

(٢) إعلام الموقعين (٣٣/٢).

(٣) انظر تبيين الحقائق (١٧٩/٦) وروضة الطالبين (٢٠٧/٧) والفروع (٤١/٦) ومسؤولية حمل الدية للسنيدي ص٣٦٧.

المبحث الرابع:
شرط سقوط الحق في التعويض من قبل شركات التأمين.

المطلب الأول
المقصود بشرط سقوط الحق[١]

يُقصد بهذا الشرط أن المؤمِّن يَشترط على المستأمِن أنه متى ما أخل بشيء من التزاماته في عقد التأمين سقط حقه في التعويض، كما لو كان العقد يتضمن التزام المستأمن بتبليغ المؤمِّن عن وقوع الحادث خلال مدة زمنية محددة، فتأخر عن التبليغ فيها، فإن حقه يسقط في التعويض، وكذلك إذا تضمن العقد التزام المستأمن بتوفير وسائل السلامة المتعارف عليها، فإن أخلَّ بذلك سقط حقه في التعويض.

وسقوط الحق في التعويض للخطر الذي تحقق لا يعني بطلان عقد التأمين، إذا كان محله عدة أخطار، بل يبقى العقد سارياً، يحق فيه للمؤمِّن أن يحتفظ بما قبضه من أقساط، واقتضاء الأقساط التي حلَّت ولم تُدفع، ويبقى المستأمن ملتزماً بدفع الأقساط المستقبلة حتى نهاية العقد، وله الحق في التعويض عن الحوادث التي وقعت ولم يُقصِّر في القيام بالتزاماته فيها، كما يكون له الحق في التعويض عن الحوادث التي ستحدث في المستقبل قبل انتهاء العقد.

وسقوط الحق في التعويض بناءً على هذا الشرط يُعد عقوبة للمستأمن؛ لإخلاله بالتزاماته في العقد، وليس تعويضاً عن ضرر يلحق المؤمِّن، فلو أن المؤمِّن لم يلحقه أي ضرر بسبب إخلال المستأمن بالتزاماته فإن هذا الشرط يُعمل به، كما يُعمل بمقتضاه أيضاً بغض

---

(١) هذا الشرط أعم من شرط عدم الاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل، فهو يشمل كل مخالفة من المستأمن أو إخلال منه بشيء من التزاماته في العقد، ويدخل في ذلك إخلاله بما يتعلق بالاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل، إلا أن شرط عدم الاعتراف بالمسؤولية . . . قد أُفرد بمبحث خاص لدراسة حكم هذا الشرط في ذاته، هل يحل اشتراطه أو لا؟ بغض النظر عن كون الحق يسقط بمخالفته أو لا.

النظر عن كون عدم الالتزام من المستأمن كان بعمد (سوء نية) أم بغير عمد (حسن نية)[١] غير أن قسوة هذا الجزاء في حال كون المستأمن قد أخل بالتزامه بحسن نية جعل شركات التأمين تُعرِض عن إعمال هذا الشرط، وتقتصر على تعويض يتناسب مع الضرر الذي تسبب فيه الإخلال بالالتزام[٢].

ولا يكون هذا الشرط معمولاً به في بعض قوانين التأمين إلا إذا كان مُبرَزاً في العقد، كأن يُكتب بحروف مغايرة لباقي الحروف التي كُتب بها العقد، أو يوضع تحته خط، أو نحو ذلك مما يميزه ويظهره[٣].

وتَشترط شركات التأمين هذا الشرط لعدة أغراض، منها[٤]:

١- أن شرط السقوط يؤدي إلى انضباط المستأمن، وقيامه بالتزاماته المتفق عليها في العقد، كما يؤدي إلى استقرار التعاملات بين أطراف عقود التأمين، فلو انعدم هذا الشرط لأدى ببعض المستأمِنين إلى الإهمال أو التساهل فيما يجب عليه، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من مفاسد وأضرار.

٢- أن إخلال المستأمن ببعض التزاماته ربما أثَّر على التزامات المؤمِّن تجاه معيد التأمين، مما يعود على المؤمِّن بالضرر، ومن ذلك أن المؤمِّن يلتزم في عقد إعادة التأمين بالتبليغ عن وقوع الخطر في مدة محددة، فتأخر المستأمِن في التبليغ يؤدي

---

(١) هناك فرق بين الجهل وحسن النية، فالجهل عدم العلم بالشيء، وحسن النية معناه العلم بالحال، مع الإهمال وعدم المبالاة في تقديم البيانات، أو الخطأ فيها، دون قصد الغش، أما سوء النية فيقصد به العلم بالحال، مع تعمد تغيير البيانات، أو كتمانها بقصد الغش، وعدم إعطاء المؤمِّن البيانات الواضحة عن الخطر المؤمَّن منه. انظر: عقد التأمين للاشين ص٥٠٧.

(٢) بل إن المعمول به مؤخراً في القانون الفرنسي أن المؤمِّن لا يمكنه التمسك بشرط السقوط في مواجهة المستأمن إلا إذا أثبت أن التأخر في إعلان تحقق الخطر قد ألحق به ضرراً. انظر: القانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٦٤٨ حاشية رقم (١).

(٣) انظر: الوسيط للسنهوري (١٣٢٩/٧-١٣٣٣) وأحكام التأمين للعطار ص٨٠- ٨٢، والشروط التعسفية في وثائق التأمين ص٦٥، ٦٦، والقانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٦٤٦، وشرط سقوط الحق في التعويض في التأمين التكافلي للخليفي ص٤- ٧.

(٤) انظر: شرط سقوط الحق للخليفي ص١٠، ١١.

إلى تأخر المؤمِّن في تبليغ معيد التأمين، ويترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن لإخلاله بالتزامه مع معيد التأمين.

٣- أن مخالفة المستأمن لشيء من التزاماته في العقد قد تؤدي إلى إخفاء الحقائق، والتضليل على المؤمِّن، فلو أخل المستأمن بالتزامه بالتبليغ الفوري بوقوع الحادث لأدى ذلك إلى ضياع معالم الواقعة المؤمَّن عليها، وتَبدُّل ظروفها، وصعوبة تحديد المتسبب فيها، وربما كان ذلك التأخر مقصوداً؛ لكون الحادث وقع عن عمد من المستأمن.

ودفعاً لتعسف المؤمِّن في استعمال شرط السقوط وحمايةً لحق المستأمن فقد تقدم أن بعض القوانين قد أبطلت كل شرط فيه إلحاق للضرر بالمستأمن[١].

المطلب الثاني

حكم اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم شرط السقوط في عقود شركات التأمين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز هذا الشرط[٢].

القول الثاني: أنه شرط جائز[٣].

القول الثالث: التفصيل، وهو أن هذا الشرط إن اقترن بعقد التأمين التجاري كان محرماً، وإن اقترن بعقد التأمين التعاوني الإسلامي كان جائزاً مع الكراهة[٤].

---

(١) انظر: ص٦٣ من هذا البحث.

(٢) وهو قول د. فتحي لاشين في الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٧، ١١٨، وجاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٤٣٩ ما نصه: «أما إذا ثبت أن تقديم البيانات المخالفة للواقع تم على سبيل الخطأ فإنه يستحق التعويض بالمقدار المطابق للبيانات التي تثبت صحتها».

(٣) وقال به د. علي الصوا في مبدأ حق الحلول ص٢٥، وفي فتاوى التأمين الإسلامي ص١٢٠ فتوى لهيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية بالأردن مفادها أنه في حال عدم المطالبة بالتعويض فإنه يسقط؛ لتخلف شرط التبليغ، وهو ما قرره المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة في حال العمد، ففي كتاب المعايير الشرعية ص٤٣٩: (وإذا ثبت تعمد المشترك التدليس أو التغرير أو تقديم البيانات الكاذبة فيحرم من التعويض كلياً أو جزئياً).

(٤) وقال بهذا القول د. رياض الخليفي في بحثه سقوط الحق في التعويض ص٢٢.

دليل القول الأول:

أن شرط السقوط في عقود التأمين التعاوني يعد منافياً للمقصود من هذا العقد، وهو التعاون والتكافل بين الأفراد، وإعانة بعضهم بعضاً عند وقوع الأخطار، إذ أن المشترك معرَّض لأن يُخِلَّ بشيء من الالتزامات في العقد عن حُسن نية، أو خطأ، فلا يُناسب والحال هذه أن يعاقَب بهذه العقوبة الجائرة، التي تحرمه من كامل التعويض(١).

ويرى القائل بهذا القول أنه يمكن للشركة مجازاة من يُخل بشيء من التزاماته في العقد بتخفيض التعويض بالقدر الذي يجبر الضرر الواقع على الشركة بسبب ذلك؛ لما فيه من دفع المشترك إلى اليقظة والحرص على تجنب المخاطر(٢).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن الأصل في الشروط الجواز والصحة(٣)، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان، و لم يظهر في هذا الشرط ما يخالف الأدلة الشرعية(٤).

الدليل الثاني:

أن هذا الشرط من الشروط الملائمة لعقد التأمين؛ لما فيه من حفظٍ لحق المؤمِّن، والذي هو في شركة التأمين الإسلامي جميع المشتركين معه في صندوق التأمين، وأما الشركة التي تدير عملية التأمين فهي نائبة عنهم في حفظ حقوقهم ورعايتها(٥).

وحقيقة هذا الشرط على هذا القول أن مبلغ التأمين قد عُلِّق دفعه للمستأمن على التزامه بما اتُفق عليه في العقد، فإذا أخلَّ بهذا الشرط لم يستحق المشروط، وهو مبلغ التأمين(٦).

دليل القول الثالث:

استُدل لجواز هذا الشرط في عقود التأمين إجمالاً بما تقدم من أن الأصل في الشروط

---

(١) انظر: الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٧، ١١٨.

(٢) انظر: الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٧، ١١٨.

(٣) تقدم بحث هذه المسألة في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٤) انظر: مبدأ حق الحلول للصوا ص٢٥.

(٥) انظر: مبدأ حق الحلول للصوا ص٢٥.

(٦) انظر: مبدأ حق الحلول للصوا ص٢٥.

الجواز والصحة[١]، كما استُدل لتحريمه عند اقترانه بعقد التأمين التجاري بأنه يَستصحب حكمه الشرعي، وهو التحريم، وذلك أن ما بُني على باطل فهو باطل، وعملاً بقاعدة سد الذرائع[٢]، وقاعدة التابع تابع[٣][٤].

ويمكن مناقشته بأن هذا مبني على القول بتحريم التأمين التجاري، كما هو رأي الأكثرين[٥]، ولازم هذا الدليل أننا إذا قلنا بجواز التأمين التجاري فإن هذا الشرط يكون جائزاً، وهذا غير مسلَّم؛ لأن النظر يجب أن يتجه إلى ذات الشرط من حيث الجواز وعدمه، بغض النظر عن حكم العقد المقترن به.

واستُدل لكراهته عند اقترانه بعقد التأمين التعاوني الإسلامي بأن هذا الشرط يُخِل بمقاصد التأمين التعاوني الإسلامي وغاياته، وذلك «أن الشرط إما أن يخالف مقتضى العقد رأساً فيكون شرطاً فاسداً لا عبرة به، وإما أن يوافق الشرط مقصود العقد رأساً، فيكون شرطا صحيحاً نافذاً ومعتبراً، وإما أن يكون الشرط واقعاً على وجه يخل بكمال مقاصد العقد وغاياته العليا، فمثل هذا الشرط لا يمكن القطع بتحريمه لانتفاء الدليل النصي على التحريم شرعاً، كما أننا في مقابل ذلك نتحرج من إطلاق القول بإباحته؛ لكونه قد جاء مخلاً إخلالاً جزئياً بكمال مقاصد العقد وغاياته العليا، مما يجعل إلحاقه بحكم الكراهة شرعاً هو اجتهاد حسن وجيه»[٦].

ويرى القائل بهذا القول أنه متى ما احتاجت شركات التأمين الإسلامي إلى اشتراط هذا الشرط في عقودها زالت الكراهة حينئذٍ، للقاعدة الفقهية التي تنص على أنه عند الحاجة

---

(١) انظر: ص٢٤٢ من هذا البحث.

(٢) المراد بسد الذرائع المنع من كل قول أو فعل مباح يوصل أو يمكن أن يوصل إلى المحرم. انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٤٣٤) وقاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي ص٦٣. ولم يظهر لي وجه الاستدلال بهذه القاعدة هنا، إلا أن يقال: إن القول بجواز هذا الشرط في عقد التأمين التجاري قد يكون ذريعة إلى القول بإباحة العقد نفسه، والله أعلم.

(٣) انظر هذه القاعدة في المنثور في القواعد (١/٢٣٤) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٢٨.

(٤) انظر: سقوط الحق في التعويض للخليفي ص٢٢.

(٥) انظر: ص٨٥ من هذا البحث.

(٦) سقوط الحق في التعويض للخليفي ص٢٣.

تزول الكراهة[١]، والواقع العملي لشركات التأمين الإسلامي أنها محتاجة لاشتراط هذا الشرط في عقودها؛ لوجود بعض المستأمنين الذين يُخلون بالتزاماتهم في العقد؛ لأغراض التحايل والتضليل وتضييع حق المؤمِّن، فكان اشتراط هذا الشرط مانعاً لهم من الوصول إلى مقاصدهم السيئة، هذا من جهة اشتراط هذا الشرط، وأما من جهة العمل به عند مخالفة المستأمن لشيء من التزاماته في العقد، فإنه لا يُعمل به ويُسقَط حق المستأمن إلا في حالات استثنائية، يثبت فيها أو يغلب على الظن سوء نية المستأمن، وأنه قصد إلى التهاون، أو التحايل في التسبب بإيقاع الخطر طلباً للتعويض، فيكون اشتراط هذا الشرط من باب الشروط الاحترازية، التي الغرض منها منع المستأمن السيئ النية من الوصول إلى أغراضه[٢].

والأخذ بهذا القول يؤدي إلى تعزيز مصداقية المبادئ التي تقوم عليها شركات التأمين التعاوني الإسلامي، إذ إنها تنادي بتحقيق التكافل والتعاون والتناصر بين المشتركين، فليس من المناسب والحال هذه أن تتحين الفرصة التي تسقط فيها حق المستأمن لجهله أو غفلته عن الأثر المترتب على إخلاله بالتزامه[٣].

وبالرغم من إقرار قوانين التأمين لشرط سقوط الحق في التعويض إلا أنها أجازت للقاضي عدم الإلزام بهذا الشرط متى ما وُجدت الأعذار المقبولة لدى المستأمن[٤].

الترجيح:

والراجح – والله أعلم – أنه لا يجوز اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين؛ لأن الأمر لا يخلو من إحدى ثلاث أحوال:

الحال الأولى: إذا ثبت أو غلب على الظن أن إخلال المستأمن بما التزم به في العقد كان عمداً بسوء نية منه، فليس للمؤمِّن حينئذٍ العمل بهذا الشرط بإسقاط حقه في التعويض، عقوبة له على تحايله؛ لأن هذه العقوبات التعزيرية مختصة بولي الأمر، وللمؤمِّن مطالبة المستأمن بتعويضه عن الضرر الذي لحقه بسبب هذا الإخلال بالتزامه، أو خصمه من مبلغ

---

(١) انظر هذه القاعدة في المبسوط (٧/٦) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٢/٢١) والحاجة وأثرها في الأحكام (٦٥٩/٢).

(٢) انظر: سقوط الحق في التعويض للخليفي ص٢٣، ٢٤.

(٣) انظر: سقوط الحق في التعويض للخليفي ص٢٥.

(٤) انظر: سقوط الحق في التعويض للخليفي ص٢٥.

التعويض، فإن لم يلحقه ضرر فلا يستحق عليه شيئاً[١].

الحال الثانية: إذا ثبت أو غلب على الظن أن إخلال المستأمن بما التزم به في العقد كان خطأ بحسن نية منه، فليس للمؤمِّن العمل بموجب هذا الشرط؛ لما فيه من الظلم للمستأمِن بإسقاط حقه، مع كونه لم يحصل منه ما يوجب ذلك، إلا أن للمؤمِّن الحق في مطالبة المستأمن بتعويضه عما لحقه من ضرر – إن وُجد – بسبب إخلاله بما التزم به في العقد، أو خصمه من مبلغ التأمين؛ لأن إلحاق الضرر بالمؤمِّن ولو كان بغير عمد لا يسقط معه الضمان.

الحال الثالثة: إذا لم يتبين للمؤمِّن أن إخلال المستأمِن بما التزم به في العقد كان بسوء نية أو بحسن نية؛ لعدم وجود الأدلة أو القرائن التي تؤيد أحد الاحتمالين، فقد ذهب بعض الباحثين[٢] إلى أن المستأمن يقع عليه عبء إثبات نفي التعمد، وهذا غير مسلَّم؛ لأن المستأمن ينكر التعمد، والقول قول المنكر بيمينه، والمؤمِّن يدعي التعمد فيكون عليه عبء الإثبات؛ للقاعدة الفقهية: البينة على المدعي واليمين على من أنكر[٣]، فالأقرب قبول قول المستأمن في أن هذا الإخلال كان خطأً بحسن نية منه، مع يمينه؛ لما تقدم، ولأن المستأمن أمين[٤]، والأصل قبول قول الأمين بيمينه.

---

(١) جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٤٣٩ فيما يجب على المشترك الالتزام به في التأمين الإسلامي ما نصه: ((إخطار الشركة باعتبارها وكيلة عن صندوق حملة الوثائق بتحقق الخطر المؤمَّن منه خلال الفترة المتفق عليها في وثيقة التأمين . . . وإذا لم يقم المشترك بهذا الإخطار يكون للشركة الحق في مطالبة المشترك بالتعويض بقدر ما أصاب حساب التأمين من ضرر فعلي بسبب إخلاله بهذا الالتزام)).

(٢) هو: د. علي الصوا في مبدأ حق الحلول ص٢٦.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص٧٧٠، وشرح القواعد الفقهية ص٣٦٩.

(٤) وذلك أنه قد تقدم في خصائص عقد التأمين في التمهيد لهذا البحث ص٦٤ أن عقد التأمين من عقود حُسن النية، فالمؤمِّن يفترض في المستأمن أن يكون أميناً فيما يدلي به من معلومات عن الشيء المؤمَّن عليه قبل العقد، وأن يحافظ عليه أثناء مدة العقد، وأن يدلي بأي أمر يستجد من شأنه أن يزيد في احتمال وقوع الخطر، كما يلتزم بالحد من آثار الكارثة بعد وقوعها، ومتى ما أخل بشيء من ذلك كان جزاؤه سقوط التعويض. فهذا يفيد أن المؤمِّن قد اعتبر المستأمن أميناً في هذا العقد، وأن الأصل قبول قوله ما لم يدل الدليل على إخلاله بواجب الأمانة، وهذا هو المتقرر فقهاً من أن الأصل قبول قول الأمين بيمينه. انظر: المبسوط (١٦١/٢) والمغني (٢٧٥/٦) ويؤيد ذلك ما ذكره د. فتحي لاشين في عقد التأمين ص ٥٠٧، حيث قال: ((وسوء النية لا يُفترض، فيقع على عاتق المؤمِّن إثبات عدم صحة البيان، وسوء نية المؤمن له، فإذا لم يقم الدليل على سوء النية فالمفترَض أنه حسن النية)).

وبناءً على ما تقدم فمتى ما اشتُرط هذا الشرط في عقد التأمين التجاري أو التعاوني الإسلامي فإنه يعد شرطاً فاسداً[١]، ويمكن الاعتياض عنه بأن ينص في عقد التأمين على أن المستأمن متى ما أخلَّ بشيء من التزاماته في العقد، وترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن فله مطالبته بالتعويض عن الضرر، أو خصمه من مبلغ التأمين[٢]، سواء أكان إخلاله بالتزاماته عن سوء نية أم عن حسن نية، ويترك تقرير عقوبته في حال العمد إلى الجهة المختصة في الدولة، والله أعلم.

(١) وقد عدَّه بعض خبراء التأمين من الشروط التعسفية التي أبطلها القانون؛ لأن جزاء سقوط الحق في التعويض لا يتناسب مع الإخلال بالالتزام من قبل المستأمن، ومتى ما أُصيب المؤمِّن بضرر من جراء الإخلال بالالتزام فيحق له الرجوع على المستأمن بقدر الضرر الذي لحق به. انظر: الشروط التعسفية لفايز أحمد ص٨١.

(٢) ومما يؤيد ذلك قول د. العطار في أحكام التأمين ص١٨٢، ١٨٣ : (لو أقر المؤمن له للمسؤول بعدم المسؤولية في غير الحدود الجائزة، أو صالحه دون موافقة المؤمن، أو جعل دعوى المسؤولية تسقط بالتقادم ثم طالب المؤمِّن بعد ذلك بمبلغ التأمين، ففي هذه الأحوال يمتنع على المؤمِّن الحلول محل المؤمن له في الرجوع على الغير، **وتبرأ ذمة المؤمِّن من مبلغ التأمين بمقدار ما أضاعه عليه المؤمن له**، وإذا كان المؤمِّن قد دفع للمؤمن له أكثر مما يستحق كان له أن يسترد منه الزيادة).

المبحث الخامس
اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين

المطلب الأول
التعريف بشرط التخفيض النسبي

هو شرط يُعطَى المستأمن بموجبه تعويضاً، يعادل النسبة بين مبلغ التأمين وقيمة الضرر الواقع على المؤمَّن عليه عند هلاكه كله، متى ما كانت قيمة المؤمَّن عليه أكبر من مبلغ التأمين[١].

أو يقال: هو شرط يقتضي مراعاة النسبة والتناسب بين مبلغ التأمين وقيمة الشيء المؤمَّن عليه في حالة التأمين البخس[٢].

مثاله: إذا أمَّن شخص على منزله من الحريق بمبلغ ثمانمائة ألف ريال، ثم احترق هذا المنزل، وكانت قيمته وقت احتراقه مليون ريال، فإن المستأمن لا يتقاضى من المؤمِّن إلا مبلغ التأمين فقط، وهو ثمانمائة ألف ريال؛ لأن من مبادئ التأمين أن التعويض الذي يأخذه المستأمن من المؤمِّن عند وقوع الخطر يكون إما مبلغ التأمين أو قيمة الضرر، أيهما أقل[٣]، فإذا لم يحترق إلا جزء من المنزل كنصفه مثلاً فإن المستأمن لا يُعوَّض بنصف قيمة المنزل وهي نصف مليون ريال، مع كون هذا المبلغ موافقاً لمبدأ التعويض؛ فهو يمثل قيمة الضرر، وأقل من مبلغ التأمين، وإنما يُعوَّض المستأمن بموجب شرط التخفيض النسبي نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة ما احترق من المنزل إلى المنزل كله، وهذه النسبة هي النصف، فيستحق المستأمن مبلغ أربعمائة ألف ريال؛ وهي نصف مبلغ التأمين، أما مع عدم اشتراط النسبية فإن

---

[١] انظر: أحكام التأمين للعطار ص١٨٤.

[٢] انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧١.

(٣) انظر في هذا المبدأ التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٩٥، ٢٩٦.

التعويض المستحق للمستأمن يكون نصف مليون ريال[١].

ويُعمل بهذا الشرط إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمَّن عليه، أي فيما يُعرف بالتأمين البخس، أما إذا كان مبلغ التأمين معادلاً لقيمة الضرر فلا يُعمل بهذا الشرط، وكذلك إذا كان أكبر من قيمة الشيء المؤمَّن عليه – وهو المعروف بالتأمين المغالى فيه – فإن هذا الشرط لا يُعمل به، وإنما يُعمل بمبدأ التعويض، وهو الأقل من قيمة الضرر أو مبلغ التأمين[٢].

وإذا وقع الخطر المؤمَّن منه فإنه يُنظر إلى قيمة الشيء المؤمَّن عليه، فإن كانت أكبر من مبلغ التأمين فإنه يُعمل بهذا الشرط، بغض النظر عن سبب ارتفاع القيمة هل هو خطأ في تقدير قيمة الشيء المؤمَّن عليه عند العقد من قبل المستأمن، حيث قدَّرها بأقل من قيمتها، أو كان ذلك عن عمد منه، أو بسبب ارتفاع الأسعار، أو تغير سعر العملة[٣].

ولمعرفة قيمة التعويض الواجب دفعه للمستأمن عند إعمال شرط النسبية يُعمل بالقاعدة التالية: التعويض المستحق = مبلغ الخسارة الفعلية × مبلغ التأمين / قيمة الشيء موضوع التأمين[٤].

وقد اختلف القانونيون في قاعدة النسبية على قولين:

القول الأول: عدم قبول هذه القاعدة.

واحتجوا لذلك بأنها لا تقوم على أساس قانوني سليم؛ لكونها تتجاهل مبدأ التناسب بين التعويض والقسط، وذلك أن القسط يُقدَّر فنياً على أساس مبلغ التأمين دون اعتبار لقيمة المؤمَّن عليه، فيكون من الغبن للمستأمن أن يتقاضى مبلغاً أقل من المبلغ الذي قُدِّر القسط على أساسه[٥].

وأما القول بأن هذه القاعدة تطبيق لمبدأ التعويض في التأمين على الأشياء. فمردود بأن

---

[١] الوسيط للسنهوري (١٦٣٤/٧) ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١٠٧، وأصول التأمين للجمال ص٤٤١، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٢.

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٤/٧، ١٦٣٥) والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٢.

(٣) انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٨/٧) وعقد التأمين للاشين ص٥٢٧.

[٤] انظر: التأمين لأحمد جاد ص١٧٤، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١٠٦.

[٥] انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٨ حاشية رقم (١) والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٧، ٢٧٨.

«تطبيق هذا المبدأ يقتضي أن يُعوَّض المستأمن عن الضرر الذي لحقه فعلاً، ولكن في حدود قيمة التأمين، لا القيمة الحقيقية للشيء المؤمَّن عليه»[١].

إلا أن بعض أصحاب هذا القول أجازوا اتفاق الطرفين على اشتراط النسبية في عقد التأمين، بحيث يكون هذا الاتفاق صريحاً في الشروط الخاصة بوثيقة التأمين، فإن ورد في الشروط العامة وجب أن يكون بارزاً مميزاً، ينتفي معه وجود أي شك في جهل المستأمن به[٢].

القول الثاني: قبول هذه القاعدة.

واحتجوا لها بما يلي:

١- يقوم تبرير العمل بهذه القاعدة على أساس أن المستأمن لَّما أمَّن على منزله في المثال السابق بمبلغ ثمانمائة ألف ريال لم يُغَطِّ بهذا التأمين كل قيمة المنزل، ولو غطى كل القيمة لدفع قسطاً أعلى؛ لأن من مبادئ التأمين وجود التناسب بين مبلغ التأمين والقسط، فهو إذاً قد دفع قسطاً أقل من الواجب عليه دفعه، فالعدالة تقتضي ألا يتحمل المؤمِّن من قيمة الخطر إلا ما يقابل القسط، وعند احتراق المنزل كله يتقاضى المستأمن من المؤمِّن أربعة أخماس قيمة المنزل، وهو ثمانمائة ألف ريال، ويبقى خُمس المنزل غير مؤمَّن عليه، فلا يستحق في مقابله شيئاً من التعويض، وكذلك إذا احترق جزء من المنزل فإنه يستحق أربعة أخماس هذا الجزء؛ لأنه لم يؤمِّن إلا على أربعة أخماس المنزل، أو على أربعة أخماس أي جزء يحترق منه، فإذا احترق نصف المنزل استحق المستأمن أربعة أخماس قيمة هذا النصف، وهو أربعمائة ألف ريال[٣].

٢- أن المبدأ الذي تستند إليه هذه القاعدة معمول به في حالة هلاك المؤمَّن عليه هلاكاً كلياً، وذلك إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمَّن عليه، فإن المستأمن لا يحصل إلا على مبلغ التأمين فقط، والذي يمثل نسبة من قيمة الضرر الواقع، ويتحمل

---

[١] أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٨ حاشية رقم (١).

[٢] انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٨ حاشية رقم (١).

[٣] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٤/٧، ١٦٣٥) وأحكام التأمين للعطار ص١٨٤، وأصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٧.

المستأمن النسبة الباقية، وإذا كان الأمر كذلك في الهلاك الكلي فليكن كذلك في الهلاك الجزئي[١].

٣- أن تطبيق هذه القاعدة له اعتبار خُلُقي؛ لما في تطبيقها من حثٍّ المستأمن على دقة تقويم المؤمَّن عليه عند العقد، وعدم الغش في ذلك، وحثه أيضاً على المحافظة على المؤمَّن عليه؛ لأن الخطر متى ما وقع على المؤمَّن عليه كله فلن يُعوَّض عنه تعويضاً كاملاً[٢].

٤- أن هذه القاعدة تُحقق العدالة والمساواة بين المستأمنين؛ لأنه إذا لم تُطبَّق هذه القاعدة فإن المستأمن الذي هلك جزء من ماله المؤمَّن عليه سيحصل على تعويضٍ لكامل قيمة الضرر، بخلاف من هلك ماله هلاكاً كلياً في التأمين البخس فإنه لا يعوض عن قيمة الضرر كاملة، مع كون كل واحد منهما قد دفع قسطاً متساوياً[٣].

وشرط التخفيض النسبي يُعمل به في التأمين من الأضرار؛ لقيامه على مبدأ التعويض، ولا يعمل به في التأمين على الأشخاص؛ لأنه ليس له صفة تعويضية، وإنما يُحَدَّد فيه مبلغ التأمين حسب الاتفاق بين الطرفين، فيستحقه المستأمن أو المستفيد إذا وقع الخطر، دون نظر إلى تحقق الضرر من عدمه[٤].

ويُشترط لإعمال شرط النسبية ثلاثة شروط[٥]:

١- أن يكون هناك قيمة مؤمَّن عليها مقدرة، أو قابلة للتقدير:

فلا يَعمل شرط التخفيض النسبي في التأمين على الأشخاص؛ لأنه ليس فيه قيمة مؤمَّن عليها، فحياة الإنسان أو سلامته لا يمكن تقديرها بقيمة، أما التأمين من الأضرار فهو الذي يُعمل فيه بهذا الشرط، خاصة في التأمين على الأشياء، فالأشياء المؤمَّن عليها - كالتأمين على المنزل من الحريق، أو على السيارة من السرقة، أو على المزروعات أو المواشي من التلف،

---

[١] انظر: أصول التأمين لأبي السعود ص٣٦٧، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٨.

[٢] انظر: أصول التامين لأبي السعود ص٣٦٧، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٩.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٨.

[٤] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٧/٧) والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧١.

[٥] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٦/٧- ١٦٣٩)، وأحكام التأمين للعطار ص١٨٤، ١٨٥، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٣، ٢٧٤.

ونحو ذلك – كلها لها قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير، ومتى ما كان الشيء المؤمَّن عليه غير مقدر، ولا قابل للتقدير لم يُعمل فيه بهذا الشرط، كما في التأمين من المرض، فإن العنصر الغالب فيه هو تأمين من الأضرار، إذ أن نفقات العلاج وأجر الأطباء، وثمن الأدوية والتحاليل والأجهزة اللازمة، وما إلى ذلك غير مقدرة، ولا هي قابلة للتقدير.

كما يُعمل بهذا الشرط في التأمين من المسؤولية إذا كان الخطر فيه معيناً، له قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير، فالمستأجر إذا أمَّن من مسؤوليته عن حريق العين المستأجرة، فإنه يؤمِّن على شيء له قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير، أما إذا كان الخطر في التأمين من المسؤولية غير معين، كالتأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات، فإنه لا يُعمل فيه بهذا الشرط؛ لأنه ليس فيه قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير.

٢- أن يكون التأمين بخساً:

أي أن يكون مبلغ التأمين أقل من مقدار القيمة المؤمَّن عليها وقت تحقق الخطر، سواء أكان ذلك عن قصد من المستأمن أم عن غير قصد، فقد يقصد أن يبخس مبلغ التأمين حتى لا يزاد عليه في قيمة القسط، وقد يكون ذلك بغير قصد كما لو أخطأ في تقدير المؤمَّن عليه فيبخس من قيمته، ثم يُقدَّر مبلغ التأمين بناءً على ذلك، وقد لا يبخس المستأمن من قيمة المؤمَّن عليه شيئاً، إلا أن قيمته زادت في ذاتها، أو تغير سعر العملة في أثناء المدة ما بين العقد ووقوع الخطر، فيصبح مبلغ التأمين أقل من القيمة، بعد أن كان مساوياً لها أو ربما أكثر منها.

٣- أن يتحقق الخطر المؤمن منه تحققاً جزئياً لا كلياً:

لا يظهر العمل بشرط التخفيض النسبي واضحاً في التأمين البخس إلا إذا تلف جزء من الشيء المؤمَّن عليه؛ فلا يتقاضى المستأمن حينئذٍ إلا نسبة من قيمة الضرر الذي لحق به، مع أنه كان يُفترض أن يتقاضى قيمة الضرر كاملة دون أن يجاوز مبلغ التأمين، أما إذا تلف المؤمَّن عليه كاملاً فإنه يُعمل بمبدأ التعويض المتقدم، وهو أن يُعطى المستأمن الأقل من مبلغ التأمين أو قيمة الضرر، دون حاجة للعمل بشرط التخفيض النسبي، وبهذا يتبين أن هذا الشرط الثالث هو شرط في ظهور العمل بشرط النسبية، لا شرط في العمل به؛ لأنه يُعمل به ولو كان التلف كاملاً، حيث يتقاضى المستأمن نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة ما تلف من الشيء المؤمَّن عليه، وقد تلف كله، فيتقاضى مبلغ التأمين كله، وهو يُعد أقل من قيمة

الضرر.

المطلب الثاني

حكم اشتراط التخفيض النسبي

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين على قولين:

القول الأول: جواز اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين[١].

القول الثاني: عدم جواز هذا الشرط في عقود التأمين التعاوني، إلا في حال تعدد الاشتراك في أكثر من شركة للتأمين عن ذات الخطر[٢].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن الأصل في الشروط الإباحة والصحة، ما لم تخالف الشرع، وهذا الشرط لا يظهر منه مخالفة للشرع، ولا يخالف مقتضى العقد، فيجب حينئذٍ العمل به بناءً على الأصل[٣].

الدليل الثاني:

أن قاعدة النسبية أقرب إلى الاستحسان[٤]، وذلك أنه يعد استثناء من القواعد العامة التي لا تحقق العدالة والمصلحة في بعض المسائل المستثناة، فيكون في الاستحسان تأصيل لهذه المسائل وتبيين لمرجعيتها، وهكذا فإن قاعدة النسبية هي تعديل واستثناء من المبدأ العام في التعويض[٥]، وذلك أن المبدأ العام في التعويض هو أن المستأمن يُعوَّض بالأقل من مبلغ التأمين التأمين أو قيمة الضرر، فاستثني من هذا المبدأ بعض الصور بقاعدة النسبية؛ لتحقيق

---

(١) وهو قول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) وهو قول د. فتحي لاشين في الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٨.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٠، ٢٨٦.

(٤) الاستحسان عُرِّف بعدة تعريفات منها تعريف الكرخي، وهو: العدول في مسألة عن مثل ما حُكم به في نظائرها إلى خلافه، لوجه هو أقوى. انظر: الإحكام للآمدي (١٥٨/٤) والمستصفى للغزالي ص١٧٣، وانظر: تعريفات الاستحسان والتعقبات عليها في الاستحسان للباحسين ص١٤- ٤١.

(٥) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٧٥، ٢٧٦.

مصلحة[١]، وهذا هو الاستحسان.

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأن الأقرب أن الاستحسان لا يعد دليلاً في نفسه، وإنما الدليل هو وجه الاستحسان[٢]، وهو هنا دليل المصلحة التي سوغت استثناء بعض المسائل من القاعد العامة في التعويض.

الدليل الثالث:

أن مصلحة تحقيق العدالة بين المستأمنين باشتراط هذا الشرط تظهر في التأمين التعاوني أكثر منه في التأمين التجاري؛ لأن صندوق المشتركين في التأمين التعاوني ملك لجميع المشتركين، ويتأثر بما يُدفع من التعويضات، وحينئذٍ فالعدالة تقتضي ألا يُعطى المشترك في التأمين البخس في حالة الهلاك الجزئي مبلغاً أكثر مما قُدِّر به هذا الجزء الهالك عند العقد، وذلك لأنه لم يتعاون التعاون المطلوب، حيث لم يدفع قسطاً عادلاً، ومتى ما أُعطي تعويضاً عن كامل الضرر فقد تساوى هو ومن دفع القسط الكامل العادل، وهذه المساواة في التعويض تنافي مبدأ العدالة في التوزيع، بخلاف التأمين التجاري فإن الأقساط ملك للشركة، وهي تدفع التعويضات من مالها، ومع هذا فشرط النسبية يحقق العدالة والمساواة بين جميع المستأمنين في التأمين التجاري على القول بجوازه؛ لأن الغرم بالغنم[٣].

دليل القول الثاني:

أن شرط التخفيض النسبي غير ملائم لعقد التأمين التعاوني المبني على التكافل والتعاون بين أفراده، وإنما هو ملائم لعقود المعاوضات، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا تعدد الاشتراك في أكثر من شركة لذات الخطر فإنه يعمل بشرط التخفيض النسبي؛ منعاً للمضاربة على الأخطار[٤].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بكون هذا الشرط لا يلائم عقد التأمين التعاوني؛ لما تقدم في الدليل الثالث للقول الأول من أن اشتراط هذا الشرط يحقق العدالة بين المشتركين في

---

(١) انظر: هذه المصلحة فيما تقدم مما احتج به القانونيون القائلون بجواز قاعدة النسبية، ص٢٦٨ من هذا البحث.

(٢) انظر: الاستحسان للباحسين ص٨٥، ١٥٣.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٥ ،٢٨٦، ٢٨٩. وانظر في قاعدة الغرم بالغنم: الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥- ٢٥٧، وشرح القواعد الفقهية ص٤٣٧.

(٤) انظر الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٨.

التأمين التعاوني أكثر منها في التأمين التجاري.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – هو القول الأول؛ لقوة أدلته، وورود المناقشة على دليل القول الثاني.

وبناءً على ذلك فيجوز اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين التعاوني، وكذا في شركات التأمين التجاري على القول بجوازه، والله أعلم.

المطلب الثالث

الشروط البديلة لشرط التخفيض النسبي

اشتراط التخفيض النسبي ليس من الشروط التي يفرضها النظام العام[١]، ولذا يمكن اتفاق الطرفين على شروط أخرى بديلة لهذا الشرط، منها[٢]:

١- اشتراط المستأمن على المؤمِّن أن يعوضه تعويضاً كاملاً للضرر عند وقوع الخطر:

وذلك متى ما كان هذا التعويض الكامل لا يجاوز مبلغ التأمين، إلا أن المؤمِّن في هذه الحال لن يرضى بهذا الشرط إلا إذا تقاضى قسطاً أعلى.

٢- شرط الدلالة المتغيرة:

إذا كان المستأمن لا يريد أن يدفع قسطاً أعلى، ولا يريد أيضاً أن يخضع لشرط النسبية إذا كانت قيمة الشيء المؤمَّن عليه أكبر من مبلغ التأمين وقت وقوع الخطر، فإنه يلجأ إلى شرط الدلالة المتغيرة، وذلك بأن يتخذ المستأمن والمؤمِّن «دلالة اقتصادية معينة، تُنبئ بحركة تغير الأسعار، ويُستعان بهذه الدلالة كل سنة على تعديل مبلغ التأمين ومقدار القسط تلقائياً، رفعاً أو خفضاً، بحسب علو الأسعار أو نزولها، وبذلك يبقى مبلغ التأمين معادلاً لقيمة الشيء بقدر الإمكان»[٣].

---

[١] إلا أنه في التأمين البحري تطبق قاعدة النسبية بحكم القانون العام، دون حاجة إلى اشتراط ذلك في العقد. انظر: التأمين لأحمد جاد ص١٧٥.

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (٧/١٦٣٩- ١٦٤١)، وأحكام التأمين للعطار ص١٨٥، وأصول التأمين للجمال ص٤٤٤ ،٤٤٥، والتأمين الإسلامي ص٢٨١- ٢٨٣.

[٣] الوسيط للسنهوري (٧/١٦٤٠).

لكن هذا البديل هو بديل خاص بحالة التضخم أو الانكماش في أسعار العملات، ولا يعالج مسألة ارتفاع الأسعار بسبب العرض والطلب، كما أنه لا يعالج مسألة تقييم المؤمَّن عليه الذي قُوِّم بمبلغ أقل من قيمته السوقية، لذا فلا يصلح هذا الشرط أن يكون بديلاً لشرط النسبية[١]، فضلاً عن كون الربط بالدلالة الاقتصادية، أو بمؤشر معين في حالة التضخم أو الانكماش لا يجوز شرعاً، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بتحريمه، وجاء فيه ما نصه: «لما يترتب على هذا الربط من غرر كثير وجهالة فاحشة، بحيث لا يعرف كل طرف ما له وما عليه، فيختل شرط المعلومية المطلوب لصحة العقد، وإذا كانت هذه الأشياء المربوط بها تنحو منحى التصاعد فإنه يترتب على ذلك عدم التماثل بين ما في الذمة وما يُطلب أداؤه ومشروط في العقد فهو ربا»[٢].

٣- شرط التحويل:

وهو أن المستأمن يدفع أقساطاً للتأمين من أخطار متعددة، دون أن يحدد قسط كل خطر منها إلا عند تحققه.

مثاله: أن يؤمِّن المستأجر على مسؤوليته من احتراق المنزل الذي استأجره، وعلى جميع الأمتعة والموجودات التي في المنزل، وعلى مسؤوليته من امتداد الحريق إلى المجاورين له، ويجعل مجموع الأقساط ألف ريال، دون أن يوزع هذه الأقساط على الأخطار المؤمن منها، إلا أنه يحدد نسبة القسط إلى مبلغ التأمين في كل خطر منها، فيجعل للتأمين على احتراق الأمتعة والموجودات خمسة من ألف، أي أن كل خمسة ريالات من القسط يقابلها ألف ريال من مبلغ التأمين، ويجعل للتأمين من احتراق المنزل اثنين من ألف، وللتأمين من المسؤولية عن امتداد الحريق إلى المجاورين واحداً من ألف، ثم إذا وقع الخطر على واحد من هذه الأخطار الثلاثة جعل له من الأقساط ما يكفي لجعل مبلغ التأمين لا ينقص عن قيمة الضرر، فلو فُرض أن الخطر وقع على احتراق الأمتعة والموجودات التي في المنزل، وكانت قيمة الضرر مائة ألف ريال، فإنه سيجعل له من الأقساط خمسمائة ريال؛ ليحصل على قيمة الضرر كاملة؛ لأن كل خمسة ريالات من القسط في هذا الخطر يقابلها ألف ريال من مبلغ التأمين، فيكون مبلغ

---

[١] انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٢.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني عشر (٢٩٢/٤، ٢٩٣) وانظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٩٠.

التأمين مائة ألف ريال، مع أنه لو وُزع مجموع القسط على الأخطار المؤمَّن منها عند العقد لكان قسط التأمين على الأمتعة والموجودات أقل من خمسمائة ريال.

وهذا الشرط البديل «إنما يخص حالة معينة، وليس بديلاً عن كل الحالات التي تطبق فيها قاعدة النسبية، إضافة إلى أنه يتضمن غرراً كبيراً، وجهالة عظيمة»[١].

٤- شرط التأمين لأعلى الأشياء قيمة:

وذلك فيما لو كانت إحدى الشركات تملك عدة أشياء (مبانٍ أو مصانع أو مخازن أو نحوها) وليست هذه الأشياء موجودة في مكان واحد، فتؤمِّن الشركة عليها جميعاً من الحريق مثلاً، لكن لا بمبلغ يعادل كامل القيمة لهذه الأشياء وإلا كان على الشركة أن تدفع قسطاً عالياً، وإنما تكتفي بجعل مبلغ التأمين معادلاً لأعلى هذه الأشياء قيمة، لأن الغالب أنه لا يحترق منها إلا شيء واحد، ويبعد احتراقها جميعاً في نفس الوقت، ولهذا تحتاط الشركة فتفترض أن هذا الشيء المحترق هو أعلى هذه الأشياء قيمة، فتجعل مبلغ التأمين معادلاً لقيمته، ويوافق المؤمِّن على ذلك في مقابل قسط مناسب، ويُعوِّض المستأمنَ عن أي خطر يقع في حدود مبلغ التأمين، حتى لو كان هذا الخطر هو أعلى الأشياء المؤمَّن عليها قيمة.

وهذا الشرط البديل «إنما هو بديل لحالة واحدة، فلا يصلح لجميع الحالات، كما أنها مستغرقة في الغرر الفاحش، والجهالة الكبيرة والاحتمالية»[٢].

---

[١] التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٣.

[٢] التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٣.

المبحث السادس
شرط حافز عدم المطالبة في عقود شركات التأمين

المطلب الأول
المقصود بشرط حافز عدم المطالبة

أن المؤمِّن يشترط للمستأمن الذي لا يتقدم خلال مدة العقد بأي مطالبة بالتعويض بأن يمنحه تخفيضاً بنسبة معينة من قسط التأمين عند تجديد العقد لمدة أخرى، وتختلف هذه النسبة من شركة لأخرى، وتزداد نسبة الخصم كل سنة إذا استمر المستأمن على عدم المطالبة بالتعويض، حتى تقف عند حد معين.

مثال ذلك: أن المستأمن إذا لم يتقدم بالمطالبة في السنة الأولى فإنه يُخصَم له من قسط السنة الثانية بنسبة عشرين في المائة مثلاً، فإذا استمر في عدم المطالبة فيُخصَم له من قسط السنة الثالثة ثلاثون في المائة، وهكذا يستمر الخصم مع استمرار عدم المطالبة، حتى يقف عند حد معين، وليكن ستين في المائة، فلا يزاد عليه[١].

وسواء أكان سبب عدم المطالبة هو عدم وقوع الخطر المؤمَّن منه أصلاً، أم وقع لكن كان المستأمن غير متسبب في وقوعه، أم أنه قام بإصلاح الضرر من ماله الخاص، أم رأى أن التعويض غير مجدٍ لكونه قليلاً، أم كان السبب هو مفاضلته بين قيمة التخفيض المرجوة ومبلغ التعويض، فيرى أن قيمة التخفيض من القسط أنفع له من المطالبة بالتعويض، فأيُّ هذه الأسباب كان فإن المؤمِّن يلتزم بتخفيض القسط للمستأمن في السنة القادمة[٢].

---

[١] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٣٠، وطرق تحديد الأقساط والاشتراكات، د. نبيل محمد عبد الرحيم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للصناعة التأمينية (٢٤/٢) وحافز عدم المطالبة، د. خالد الصافي، ص٢، ٣، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وثاق الثاني للتأمين التكافلي، في المدة من١٥، ١٦ إبريل ٢٠٠٧م، وحافز عدم المطالبة لهيثم محمد حيدر ص٢.

[٢] انظر: حافز عدم المطالبة للصافي ص٢، وقد ذكر د. الصافي في هذه الورقة ص٣، ٤ أنه لم يجد – حسب اطلاعه – من يشترط هذا الشرط في عقود شركات التأمين التجاري أو التكافلي، ويرى أن العمل بهذا الشرط يحتاج إلى ملاءمة

ويتم تطبيق هذا الشرط على أنواع التأمين المختلفة عدا التأمين على الحياة؛ لأن المستأمن يمكنه التحكم إلى حد ما في الأخطار التي تقع في هذه الأنواع من التأمين بخلاف الحال في التأمين على الحياة[١].

والغرض من هذا الشرط[٢]:

أ- حث المستأمن على تلافي الخطر المؤمَّن منه، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية التي تمنع أو تقلل من وقوعه، مما يؤدي إلى التقليل من مبالغ التعويضات التي يتحملها المؤمِّن، وتقليل التكاليف الإدارية للمطالبات.

ب- استقطاب نوعيات جيدة من المستأمنين، الذين يتعاملون مع الشيء المؤمَّن عليه بطريقة سليمة.

ت- تشجيع المستأمن على البقاء والاستمرار في شركة التأمين؛ لكون سعر القسط فيها أكثر منافسة.

ث- تقديم خدمة للمستأمن خاصة في شركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ تقديراً له على عدم إرهاقه لصندوق المشتركين بالمطالبة بالتعويض.

المطلب الثاني

حكم اشتراط حافز عدم المطالبة في عقود شركات التأمين

أجاز بعض الفقهاء المعاصرين[٣] اشتراط هذا الشرط في عقود شركات التأمين،

مالية كبيرة للشركة، وخبرة عريقة في السوق التأميني، حتى تستطيع تقديم هذه الخدمة دون تأثير على حساباتها الفنية والمالية. إلا أنني قد وقفت على ما يفيد وجود ذلك، ففي موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تحت أسئلة متكررة في التأمين ما نصه: (تمنح بعض شركات التأمين المؤمَّن له (مالك المركبة) خصماً يسمى بـ"خصم عدم التقدم بمطالبة" يتم بموجبه تخفيض قسط التأمين للسنة القادمة؛ نظراً لعدم تقدم المؤمَّن له بمطالبة لشركة التأمين، وخلو سجله من الحوادث خلال السنة التأمينية السابقة، ويُعد ذلك من باب تشجيع السائقين على عدم ارتكاب الحوادث المرورية، وبالمقابل تقوم بعض شركات التأمين برفع قسط التأمين للسنة التأمينية الجديدة في حال تقدم المؤمن له بمطالبة لشركة التأمين خلال السنة التأمينية السابقة).

[١] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٣٢٤.

[٢] انظر: طرق تحديد الأقساط والاشتراكات لنبيل محمد ص٢٤، وحافز عدم المطالبة للصافي ص٣، وحافز عدم المطالبة لهيثم محمد حيدر ص٢.

(٣) ممن قال بذلك د. الصديق الضرير في التأمين التجاري وإعادة التأمين ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى ص٢٠٣،

واستدلوا لذلك بما يلي:

الدليل الأول:

ظهور المصلحة في اشتراط هذا الشرط، وذلك بتقليل المطالبات الصغيرة، وتشجيع المستأمنين الحريصين على المحافظة على الأشياء المؤمَّن عليها، ومكافأتهم على ذلك(١).

الدليل الثاني:

ما تقدم ترجيحه من أن الأصل في الشروط الجواز والصحة، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان(٢)، ولم يظهر في هذا الشرط ما يدل على تحريمه وبطلانه.

والذي يظهر - والله أعلم – أن هذا الشرط إن كان في عقد التأمين التجاري – على القول بجوازه – فهو جائز بناءً على أن الأصل في الشروط الإباحة، وتخريجاً على مسألة البيع بأقل من سعر السوق(٣) ترغيباً من البائع في الشراء منه؛ لأن حقيقة التأمين التجاري أنه عقد معاوضة، وكون المؤمِّن يقوم بتخفيض القسط عند عدم المطالبة يعد ترغيباً منه للمستأمن

ونقل ذلك عنه من غير تعقب د. محمد عثمان شبير في المعاملات المالية المعاصرة ص١٤٠، وجاء في فتاوى التأمين الإسلامي ص٨٧ أن هيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية سُئلت: ((ما مدى إمكانية منح خصم تشجيعي خاص لبعض العملاء، وذلك بأن يتم رد جزء من الأقساط لهؤلاء العملاء في حال إدارتهم لعقودهم مع الشركة بطريقة جيدة؟)) فأجابت: ((يجوز منح مكافآت تشجيعية لبعض العملاء غير العاملين في الشركة الذين يديرون عقودهم مع الشركة بطريقة جيدة؛ لأن ذلك من قبيل الوعد بالجائزة المقر شرعاً، ويحقق مصلحة للمستأمنين)) وما أجازته هذه الهيئة قريب الشَّبَه بحافز عدم المطالبة، ولم أقف على مخالف في هذه المسألة.

(١) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين للضرير، ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى ص٢٠٣، والمعاملات المالية المعاصرة لمحمد عثمان شبير ص١٤٠.

(٢) ص٢٤٢.

(٣) ذهب الجمهور إلى جواز البيع بأقل من سعر السوق، ومذهب المالكية عدم الجواز، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، ما لم يترتب على ذلك إضرار بالتجار الآخرين أو غيرهم؛ لما روى أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله لو سعرت. فقال: ((**إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعِّر، وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال**)) رواه أحمد (٢٠/٤٦) وأبو داود برقم (٣٤٤٧) قال الحافظ في التلخيص (٣/٣١): ((وإسناده على شرط مسلم)) ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ عدَّ التدخل في تحديد الأسعار نوعاً من الظلم، والظلم حرام، ويدخل في ذلك المنع من البيع بأقل من سعر السوق، ولأن للبائع الحق في بيع سلعته بما يراه، فلم يجز منعه من بيعها بما يتراضى عليه مع المشتري. انظر في هذه المسألة: المنتقى للباجي (٥/١٧) ومغني المحتاج (٢/٥١) والمغني (٦/٣١١، ٣١٢) والحوافز التجارية التسويقية ص١٧١- ١٧٧، والتسويق التجاري وأحكامه ص٤٣٦- ٤٤٤.

بالتعامل معه دون غيره؛ لأن الغالب في أقساط شركات التأمين التجاري أنها تكون بسعر واحد أو متقارب.

وإن كان هذا الشرط في عقد التأمين التعاوني الإسلامي فهو جائز أيضاً؛ لأنه يُعد التزاماً من مجموع المشتركين لهذا المشترك بالتبرع له بنسبة من القسط لقاء عدم مطالبتة بالتعويض، وتوفيره أموال الصندوق، ومكافأة له على ذلك، وفي هذا الشرط مصلحة ظاهرة للصندوق والمشترك، ولا يظهر فيه محذور شرعي، فيبقى على أصل الإباحة[١]، وقد تقدم[٢] أن الأصل جواز الاشتراط في عقود التأمين التعاوني.

لكن ينبغي أن يُقيَّد هذا الالتزام من مجموع المشتركين بالخصم من القسط بما تسمح به أموال الصندوق، فلو كانت موارد الصندوق قليلة فلا يلزمهم تنفيذ هذا الشرط، والله أعلم.

---

[١] انظر: حافز عدم المطالبة للصافي ص٤، وحافز عدم المطالبة لهيثم محمد حيدر ص٢، ٣.

(٢) انظر: ص٢٤٣ من هذا البحث.

المبحث السابع

اشتراط حلول شركة التأمين محل المستأمن بعد تعويضه في إقامة الدعوى على المتسبب في الحادث

المطلب الأول

التعريف بشرط الحلول

هو شرط يَحِلُّ المؤمِّن بمقتضاه مَحَل المستأمن في مطالبة المتسبب في الحادث بما دفعه من تعويض للمستأمن[١].

وصورته: أنه إذا وقع الخطر على الشيء المؤمَّن عليه بفعل طرف ثالث، كأن يُسرَق، أو يُحرق، أو يُعتدى عليه فيَتْلَف، أو يحدث به عيب، ودَفَع المؤمِّن مبلغ التأمين للمستأمن، فإن للمؤمِّن الحق في الحلول محل المستأمن في مطالبة المسؤول عن وقوع الخطر، وله أن يتملك المال المسروق بعد وجوده، وأن يأخذ التعويض من المتسبب في الحريق أو التلف أو إحداث العيب، وأن يتملك المال المعيب[٢].

وإذا حلَّ المؤمِّن محل المستأمن أصبح له من الحقوق ما للمستأمن تماماً في هذه الدعوى، ومتى ما عَوض المؤمِّن المستأمن تعويضاً كاملاً عن الضرر الذي لحق به لم يكن للمستأمن الحق في الرجوع على المتسبب في الحادث؛ لكونه قد أخذ حقه كاملاً، أما لو عُوِّض من قِبَل المؤمِّن تعويضاً جزئياً[٣] فله الحق في الرجوع على المتسبب بقدر الجزء الذي لم يتم تعويضه،

---

[١] انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص١١٣، ومبدأ حق الحلول للمطيري ص٣، وحق الحلول للصوا ص٥.

[٢] انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين بالطرق المشروعة والممنوعة للضرير ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى ص١٩٩، ٢٠٠، وحق الحلول للصوا ص٥.

[٣] كما لو كان في العقد شرط يقتضي تحمُّل المستأمن مبلغاً أو نسبة من مبلغ التأمين، وفي هذه الحال إذا اقتضى المؤمِّن من المتسبب كامل التعويض أعطى المستأمن القدر الزائد على مبلغ التأمين بعد خصم نصيب هذا الجزء من النفقات التي تحملها المؤمِّن في التحصيل؛ لأنه إنما يحل محل المستأمن في المبلغ الذي دفعه فقط. انظر: التأمين لأحمد جاد ص١٦٧، ١٦٨.

وهو ما يُسمى بالتعويض التكميلي؛ ليحصل بذلك على تعويضٍ كاملٍ للضرر، وإذا كان التعويض أقل من مبلغ التأمين فليس للمؤمِّن الرجوع على المستأمن بالقدر الزائد[١].

ويُشترط لحلول المؤمِّن محل المستأمن في مطالبة المتسبب في الحادث ما يلي[٢]:

١- أن يكون المؤمِّن قد دفع مبلغ التأمين للمستأمن[٣]؛ وذلك حمايةً لحق المستأمن، وبناءً عليه فليس للمؤمِّن أن يرجع على المتسبب في الحادث إلا بمقدار ما دفعه من مبلغ التأمين كحد أقصى.

٢- أن يكون للمستأمن حق يُخوِّل له الرجوع على المسؤول في الحادث، فإن سقط حقه في هذا الرجوع بسبب منه، كالصلح أو التنازل مع المسؤول أو قبضه لمبلغ التعويض منه، أو سقط حقه لتركه الدعوى، لم يكن للمؤمِّن حينئذٍ حق الحلول محل المستأمن في مطالبة المسؤول في الحادث، وتبرأ ذمة المؤمِّن قِبَل المستأمن من كل مبلغ التأمين أو بعضه.

فإذا وُجد هذان الشرطان حلَّ المؤمِّن محل المستأمن في الرجوع على المتسبب في الحادث بكامل مبلغ التأمين أو بعضه.

ويقوم حق حلول المؤمِّن محل المستأمن على أساسين[٤]:

١- الأساس الاتفاقي: وذلك عن طريق اشتراط الحلول في عقد التأمين، فيتفق الطرفان على أن يحل المؤمِّن محل المستأمن في حقوقه ودعواه قِبَل المتسبب في الحادث.

---

[١] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٢٨/٧، ١٦٢٩) وأحكام التأمين للعطار ص١٨٣، وأصول التأمين لمصطفى الجمال ص٤٦٦، ٤٦٧، ومبدأ حق الحلول للمطيري ص١٢، وحق الحلول للصوا ص١٧.

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٢٧/٧) وأحكام التأمين للعطار ص١٨٢، ومبدأ حق الحلول للمطيري ص١٨، ١٩، وحق الحلول للصوا ص١٥.

[٣] لكن جاء في التأمين لأحمد جاد ص١٦٨: ((غير أن هذا يمكن تعديله بشرط صريح يضاف للوثيقة، يجعل للمؤمِّن الحق في الحلول قبل دفع التعويض)) بل قال د. السيد عبد المطلب عبده في مبادئ التأمين ص١١٣: ((أما في الوقت الحالي فتتضمن معظم عقود التأمين الخاضعة لمبدأ الحلول على شرط يعطي هيئة التأمين الحق في الحلول محل المؤمَّن له في كافة حقوقه قِبَل الغير، دون انتظار لعملية الدفع الفعلي للتعويض)).

[٤] انظر: أحكام التأمين للعطار ص١٨٢، وحق الحلول للصوا ص٥- ٧.

٢- الأساس القانوني: وذلك عن طريق النص على حلول المؤمِّن محل المستأمن في قوانين التأمين التي تصدرها الدولة، لأجل تنظيم هذا المبدأ وضبطه؛ تلافياً لما قد ينشأ عنه من أضرار تلحق بطرفي العقد، وفي هذه الحال يكون للمؤمِّن حق الحلول محل المستأمن ولو لم يتضمن عقد التأمين شرط الحلول، استناداً إلى الحلول القانوني.

ومما يَرِد على اشتراط الحلول أنه يُمكِّن المؤمِّن من الحصول على التعويض من المتسبب بما يقابل مبلغ التأمين الذي دفعه للمستأمن، فتكون الأقساط التي أخذها المؤمِّن حينئذٍ ليس لها مقابل، وبدون وجه حق.

والجواب عن هذا الإيراد «أن المبالغ التي يتم استردادها من الأشخاص المتسببين في الخسائر بواسطة المؤمِّن تُخفِّض من إجمالي التعويضات المدفوعة بواسطة هيئة التأمين، وينعكس ذلك بدون أدنى شك على مقدار القسط اللازم لتغطية الخطر، فيجعله أقل مما لو لم يوجد هذا الشرط أصلاً»[(١)].

المطلب الثاني

جمع المستأمن بين التعويض من شركة التأمين والتعويض من المتسبب في الحادث، وعلاقة ذلك بشرط الحلول.

حلول المؤمِّن محل المستأمن خاص بالتأمين من الأضرار (الأشياء)؛ لأن لهذا النوع من التأمين صفةً تعويضية، تكون بمقدار الضرر لا أكثر منه، ويكون المستأمن فيه ممنوعاً من الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المسؤول؛ لئلا يؤدي هذا الجمع إلى الإثراء من عقد التأمين[(٢)]، فيخرج بذلك التأمين عن هدفه الأساس كأداة لتعويض الضرر الفعلي[(٣)]، فيحق

---

(١) مبادئ التأمين لعبد المطلب ص١١٤.

(٢) من المبادئ العامة في التأمين التعاوني والتجاري أن لا يؤدي التأمين إلى تحقيق ربح وإثراء للمستأمن؛ لأن التأمين التعاوني يقوم على مبدأ التعاون؛ فالإثراء والربح فيه يكون من أموال المشتركين، وكذلك في التأمين التجاري فإنه يقوم على مبدأ التعويض العادل، وتفتيت المخاطر بين المستأمنين، وهذان المبدآن ينافيان الإثراء على حساب الآخرين. انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٨٨.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٤٧، ٤٨، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١١٣، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٣٠٣، ٣٠٤.

حينئذٍ للمؤمِّن أن يحل محل المستأمن في مطالبة المتسبب في الحادث، أما في التأمين على الأشخاص فليس لمبلغ التأمين صفة تعويضية؛ لأنه قد لا يكون جبراً لضرر المستأمن، وإنما يُعَدُّ من عقود الادخار، فللمستأمن فيه أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض باتفاق أهل القانون، وليس للمؤمِّن أن يحل محله في الرجوع على المسؤول؛ لأنه استحق مبلغ التأمين بموجب عقد التأمين، واستحق التعويض من المسؤول لأجل الضرر الذي أصابه[١].

وبناءً على ذلك فلو قُتل المؤمَّن على حياته عمداً أو خطأً فليس للمؤمِّن أن يحل محل الورثة في المطالبة بالحق المالي، بل هو حق خالص لهم؛ لانتفاء الصفة التعويضية فيه، ويُلحَق بذلك كل صور التأمين على الأشخاص، كالتأمين من المرض والإصابات، فيجوز للمستأمن أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المتسبب في الضرر؛ لأن المقصود إصلاح الوضع المادي للمستفيد، وهذا ليس له حد[٢].

وجَمْع المستأمن بين مبلغ التأمين والتعويض من المسؤول عن الضرر في التأمين على الأشخاص جائز شرعاً في التأمين التعاوني، وكذلك في التأمين التجاري – على القول بجوازه –؛ لما تقدم قريباً من أن التأمين على الأشخاص ليس له صفة تعويضية، فهو يُراد به التأمين من الأخطار التي تتهدد الشخص في حياته أو سلامة أعضائه أو قدرته على العمل، ويستحق المستأمن أو ورثته مبلغ التأمين دون اعتبار للضرر الذي لحق بهم، ولهذا فإن مبلغ التأمين يتحدد في التأمين على الأشخاص مقدماً في عقد التأمين حسب الاتفاق، ولا يتم تخفيضه حتى لو ثبت أن الضرر أقل منه[٣]، ويمكن أن يُستأنس لذلك بأن الدية في قتل العمد مقدرة شرعاً، ولكونها ليست عوضاً عن القتيل جاز الصلح عن القصاص بأكثر من الدية[٤].

---

(١) انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٢٢/٧) وأحكام التأمين للعطار ص٤٧، والتأمين لأحمد جاد ص١٦٨- ١٧٠، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٩٧، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص١٠٣- ١٠٥، وحق الحلول للصوا ص٦، ٢٢.

(٢) انظر: حق الحلول للصوا ص٢١، والتأمين على الحياة للأشقر ص٢١.

(٣) انظر: حق الحلول للصوا ص٢٢.

(٤) يرى الجمهور جواز الصلح عن القصاص بأكثر من جنس الدية، وللشافعية تفصيل في ذلك، فيرون أنه إذا تصالحا عن القصاص بأكثر من الدية وقلنا الواجب أحدهما لا بعينه لم يصح هذا الصلح، وإن قلنا الواجب القصاص عيناً والدية بدل عنه فالأصح الصحة، ومحل الخلاف عندهم أن يقع الصلح على إبل بالصفة الواجبة في جناية العمد، فإن كانت بغير صفتها إما معينة أو في الذمة فينبغي الجزم فيها بالصحة على القولين معاً. انظر في هذه المسألة:

وبناءً على ذلك فإن المستأمن في التأمين التعاوني الإسلامي يجوز له الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض في التأمين على الأشخاص، فيستحق مبلغ التأمين من صندوق المشتركين القائم على أساس التبرع، حسبما هو متفق عليه في العقد، كما يستحق التعويض من المتسبب في الضرر لقاء مسؤوليته في الحادث، ويتحمل المستأمن في هذه الحال كامل نفقات تحصيل التعويض؛ لأنه كان لمصلحته الخاصة، ولا يتحمل صندوق المشتركين شيئاً من هذه النفقات؛ لأن الغرم بالغنم[١]، والمنتفع بهذا التعويض هو المستأمن وحده، لا صندوق المشتركين[٢].

وأما في التأمين من الأضرار فإنه لا يجوز شرعاً للمستأمن أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المتسبب في الحادث[٣]، سواء أكان ذلك في التأمين التجاري – على القول بجوازه – أم في التأمين التعاوني الإسلامي[٤]؛ لما يلي:

١- ما تقدم قريباً[٥] من أن هذا الجمع يؤدي إلى الإثراء من عقد التأمين، فيخرج بذلك التأمين عن هدفه الأساس كأداة لتعويض الضرر الفعلي.

٢- أن العقد المبرم بين المؤمِّن والمستأمن يتضمن تعويضه عن الضرر الذي يلحقه من جراء الخطر، وإعادته إلى الحال التي كان عليها قبله، فإذا أمكن المستأمن الحصول على التعويض من المتسبب في الحادث فقد زال عنه الضرر، وعاد إلى حالته التي كان عليها قبل وقوع الخطر، فلم يستحق شيئاً على المؤمِّن، ولكن تيسيراً من المؤمِّن على المستأمن في الحصول على حقه يقوم المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين له مباشرة؛ ثم يحل محله في مطالبة

المبسوط (٩/٢١) وشرح الخرشي (١٨٢/٨) ومغني المحتاج (٦٥/٤، ٦٦) والفروع (٦٦٨/٥) والصلح عن الجناية العمدية على النفس وما دونها، للعريني، بحث منشور بمجلة العدل العدد (٨).

(١) انظر في هذه القاعدة الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥- ٢٥٧، وشرح القواعد الفقهية ص٤٣٧.

(٢) انظر: حق الحلول للصوا ص٢٢، ٢٣.

(٣) جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة (معيار التأمين الإسلامي) ص٤٤٠ ما نصه: «عدم الجمع بين التعويض وما يستحق للمشترك في ذمة الغير بسبب الضرر» وانظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢١، وحق الحلول للصوا ص١٧.

(٤) انظر: أثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٣٣٥، ٣٣٦.

(٥) انظر: ص٢٨٢ من هذا البحث.

المتسبب[١].

ومتى ما تعذر على المؤمِّن في التأمين التعاوني الإسلامي الحلول محل المستأمن في مطالبة المسؤول في التأمين من الأضرار فإن المستأمن يلزمه شرعاً مطالبة المسؤول بما يستحقه عليه من تعويض؛ محافظة على حقوق المشتركين معه في صندوق التأمين، فإذا حصل على التعويض وكان مساوياً لمبلغ التأمين أو أقل منه فإنه لا يحل له أن يتملك منه شيئاً؛ لأنه يمتنع عليه الجمع بين تعويضين على معوَّض واحد، ويلزمه تسليمه لصندوق المشتركين، ويستحق المشترك – في هذه الحال – جميع نفقات المطالبة من صندوق المشتركين؛ لأن عمله كان لمصلحة الصندوق، والغرم بالغنم، وأما إذا كان التعويض أكبر من مبلغ التأمين، بمعنى أن المستأمن لم يُعوَّض من قبل المؤمِّن تعويضاً كاملاً عن الضرر، فيحق للمشترك حينئذٍ أن يتملك من التعويض مقداراً يكمل به قيمة الضرر الذي لحقه؛ لأن هذا المقدار يعد حقاً له، ويُسلِّم الباقي من التعويض لصندوق المشتركين، ويتحمل من نفقات المطالبة بنسبة نصيبه من التعويض[٢].

المطلب الثالث

حكم اشتراط الحلول في عقد التأمين

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم اشتراط حلول المؤمِّن محل المستأمن في الرجوع على المتسبب في الحادث في التأمين من الأضرار في عقد التأمين التعاوني الإسلامي على قولين:

القول الأول: جواز هذا الشرط، وبه صدر المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[٣]، وهو قولٌ لبعض الفقهاء المعاصرين[٤].

---

(١) ومما يؤيد ذلك ما قاله د. فتحي لاشين في عقد التأمين ص٥٣٠: ((وإذا كان المؤمَّن له يستطيع أن يتمسك بأن مبلغ التأمين إنما هو في مقابل الأقساط التي دفعها، فإن المؤمِّن يستطيع أن يحتج عليه بإصلاح الضرر بقبضه التعويض من الغير المسؤول، فليس ثمَّة ضرر)).

(٢) انظر: حق الحلول للصوا ص٢٣.

(٣) جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٤٤٠ ما نصه: ((ترجع الشركة على المسؤول في الحادث إذا كان تحقق الخطر المؤمَّن منه بفعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية، أو بفعل مَن في حكمه، وبذلك تحل الشركة محل المشترك في جميع الدعاوى والحقوق الخاصة بالموضوع، وما تم تحصيله يكون للصندوق)).

(٤) منهم د. الصديق الضرير كما في بحثه التأمين التجاري وإعادة التأمين بالصور المشروعة والممنوعة ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي ص٢٠٠، ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٠٢، ود. محمد

القول الثاني: عدم جواز اشتراط الحلول[١]، على أن يتم تخفيض مبلغ التأمين بنسبة معينة إذا كان هناك مسؤول يمكن الرجوع عليه بالتعويض، ويجوز أن تتفق الشركة مع المشترك على أن تتولى هي مطالبة المسؤول إذا كان المشترك غير قادر على مطالبته؛ إعانةً له في الحصول على حقه، مقابل التكلفة التي تتحملها الشركة في هذه المطالبة، مع أجر معقول[٢].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن الغرض من هذا الشرط منع المشترك من الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض؛ لأن الجمع بينهما يؤدي إلى الإثراء من التأمين، فيخرج بذلك التأمين عن هدفه الأساس كأداة لتعويض الضرر الفعلي، وهذا الغرض جائز شرعاً[٣].

الدليل الثاني:

أن الأصل في الشروط الجواز والصحة، ما لم يدل الدليل على التحريم والبطلان[٤]، ولم يظهر في هذا الشرط ما يدل على تحريمه وبطلانه.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن المشترك له الحق في الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المسؤول، فهو يحصل على مبلغ التأمين مقابل الأقساط التي دفعها للمؤمِّن، كما يحصل على التعويض من المسؤول لأجل مسؤوليته في الحادث، فحصوله على كلٍ من المبلغين كان بطريق مشروع، فليس للمؤمِّن الحق حينئذٍ في أن يفرض على المشترك التنازل عن حقه في التعويض، والحلول محله

عثمان شبير في المعاملات المالية المعاصرة ص١٣٧، وبه صدرت فتوى هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية بالأردن. كما في فتاوى التأمين الإسلامي ص١٠٩. وانظر: التأمين على الحياة لمحمد الأشقر ص٢١، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٨٨.

[١] وممن قال بذلك د. فتحي لاشين في بحثه الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٨.

(٢) انظر: الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٨.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠٢.

(٤) انظر: ص٢٤٢ من هذا البحث.

في مطالبة المسؤول[١].

ويمكن مناقشته بأن الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المسؤول في الحادث لا يجوز شرعاً، وقد تقدم قريباً الاستدلال لذلك[٢].

الدليل الثاني: إذا كان من مبادئ عقد التأمين أنه لا يجوز أن يكون مصدر إثراء للمشترك، فكذلك لا يجوز أن يكون مصدر إفقار له، وذلك أن ذمة المشترك قد افتقرت بما دفعه من أقساط للمؤمِّن، فتعيَّن أن يحصل على جزء من مبلغ التأمين يعادل قيمة الأقساط التي دفعها، أو على الأقل بعد خصم المؤمِّن لمصاريف التعاقد من مبلغ التأمين؛ مراعاةً لحقوق طرفي العقد[٣].

ويمكن مناقشته بأن الاشتراك المدفوع من المشترك في التأمين التعاوني خرج منه على وجه التعاون والتكافل، ففيه شائبة التبرع، والتبرع لا يجوز الرجوع فيه، كما لا يُسلَّم بأن شرط الحلول يؤدي إلى إفقار المستأمن؛ لأنه قد حصل له التعويض عن الضرر الذي لحق به، وعادت حاله إلى ما كان عليه قبل الحادث.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – هو القول الأول؛ لقوة دليليه، وورود المناقشة على دليلي القول الثاني.

وحكم اشتراط هذا الشرط في التأمين التجاري – على القول بجوازه – كحكمه في التأمين التعاوني؛ لما تقدم في دليلي القول الأول، والله أعلم.

إلا أن القائلين بجواز هذا الشرط في التأمين التعاوني اختلفوا في توصيفه الفقهي كما يلي:

التوصيف الأول: أنه عقد وكالة من المشترك لشركة التأمين التعاوني القائمة على إدارة صندوق المشتركين في الرجوع على المتسبب في الحادث؛ لأن هذا التعويض يُعد حقاً للمشترك الذي وكَّلها، وبناءً على هذا لا يجوز لها أن تأخذ من التعويض إلا بمقدار مبلغ

(١) انظر: عقد التأمين في الفقه الإسلامي لفتحي لاشين ص٥٣٠.

(٢) ص٢٨٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: عقد التأمين في الفقه الإسلامي لفتحي لاشين ص٥٣١.

التأمين المتبرع به للمشترك، وذلك عن طريق المقاصة بين مبلغ التأمين والتعويض، ثم تقوم الشركة بوضع ما أخذته من التعويض في صندوق المشتركين؛ لأنها تُعَدُّ وكيلة عنهم في ذلك، وإذا لم تتمكن الشركة من الحصول على التعويض، أو كان التعويض أقل من مبلغ التأمين الذي دفعته للمشترك لم يكن لها الرجوع عليه؛ لأن المشترك استحق مبلغ التأمين بمقتضى العقد، بدليل أنه لو لم يُحكَم له بتعويض لاستحق مبلغ التأمين كاملاً من الشركة[١].

وبناءً على هذا التوصيف يكون مستند الحلول هو اشتراط الوكالة في عقد التأمين التعاوني، وهي وكالة معلقة على وقوع الخطر المؤمَّن منه، والوكالة المعلقة جائزة[٢].

---

[١] انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين بالصور المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٠، والمعاملات المالية المعاصرة لشبير ص١٣٧، ١٣٨، والتأمين الإسلامي ص٣٠٢، ومبدأ حق الحلول للمطيري ص١٠، ١١، وحق الحلول للصوا ص١٣.

واستثنى بعض الفقهاء المعاصرين من ذلك ما إذا سُرق المال المؤمَّن عليه، ودفعت الشركة التعويض كاملاً للمشترك، ثم وُجد المال المسروق، فليس للشركة أن تحل محل المشترك في أخذ المال المسروق، وإنما يجب أن يُرَدَّ المال المسروق إلى المشترك؛ لأنه مالكه، والشركة وكيلة عنه في إيصال المال إليه، ويَلزم المشترك رَدُّ مبلغ التأمين كاملاً للشركة إذا عاد إليه ماله بحالته يوم سُرق؛ لأنه أصبح غير مستحق للتبرع بعد رجوع المال إليه، وإن كان في المال المسروق نقص استحق من التعويض بمقدار النقص، وبناءً على ذلك فإذا كان شرط الحلول مطلقاً، فلا بد من أن يُستثنى من هذا الشرط حلول المؤمِّن محل المشترك في تملك المال المسروق بعد وجوده. انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين بالصور المشروعة والممنوعة للضرير ص٢٠٠، والمعاملات المالية المعاصرة لشبير ص١٣٧، وحق الحلول للصوا ص١٣، ١٤، ٢٣، ٢٤.

والذي يظهر – والله أعلم – أن المال المسروق متى ما وُجد فإن المشترك أحق به؛ لأنه لا خلاف بين الفقهاء في وجوب رد المسروق إن كان قائماً إلى من سُرق منه. انظر: الإجماع لابن المنذر ص١٤٨، والمبسوط (١٥٦/٩) وبداية المجتهد (٧١٣/٢) والموسوعة الفقهية (٣٤٥/٢٤).

فيكون للمشترك الخيار بين أخذه ورد مبلغ التأمين كاملاً إن كان المال المسروق بحاله يوم سُرق، وبين تمليكه للشركة مقابل مبلغ التأمين الذي استلمه، ويكون للشركة بعد ذلك الحق في بيعه، ووضع ثمنه في صندوق المشتركين، فالحق بعد وجود المسروق للمشترك إن شاء أخذه بعينه، أو قيمته. انظر: مبدأ حق الحلول للمطيري ص٢٠.

وبناءً عليه فلو اشترطت الشركة على المشترك في العقد أنها متى ما سلمته مبلغ التأمين فإنها تحل محله في تملك المال المسروق بعد وجوده، ورضي المشترك بذلك فهو شرط جائز صحيح، والله أعلم.

[٢] انظر: حق الحلول للصوا ص١٢. وقد اختلف الفقهاء في تعليق الوكالة، فذهب الجمهور إلى صحة تعليقها، والأصح عند الشافعية عدم صحة التعليق. انظر: بدائع الصنائع (١٥/٥) ومغني المحتاج (٢٨٨/٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (٤٣٩/١٣) والموسوعة الفقهية (١٥/٤٥).

لكن يَرِد على توصيف شرط الحلول بأنه وكالة ما يلي:

١- أن الوكالة عقد جائز غير لازم[١]، يجوز لكلٍ من الطرفين فسخه، واشتراط الحلول يجعله لازماً لا يسوغ التراجع عنه، فيكون شرطاً باطلاً؛ لكونه منافياً لمقتضى عقد الوكالة[٢].

ونُوقش بأن شركة التأمين التعاوني الإسلامي تعتبر وكيلة بأجر عن جميع المشتركين، وهي مُلْزَمة بموجب عقد التأمين بالمطالبة بحقوقهم، وما يثبت لهم قِبَل الآخرين[٣]، والوكالة بأجر لازمة عند بعض الفقهاء، وعلى القول بعدم لزومها، فإنه متى ما ترتب على الفسخ إلحاق ضرر بالطرف الآخر، أو تعلق بالوكالة حقٌ لطرف ثالث فإنها تكون لازمة[٤]، كما هو الحال في شركات التأمين التعاوني الإسلامي.

٢- أن الحق الذي يطالب به الوكيل لا ينتقل إلى ملكه، بل يبقى مملوكاً للموكِّل، وفي الحلول ينتقل الحق إلى ملك المؤمِّن[٥].

ويمكن مناقشة هذا الإيراد بأن المؤمِّن إنما يتملك التعويض عن طريق المقاصة بينه وبين مبلغ التأمين الذي دفعه للمشترك لا ابتداءً، ولهذا فمتى ما كان التعويض أكبر من مبلغ التأمين لم يحق له أن يتملك الزائد، وإنما يسلمه للمشترك.

٣- أن إرادة الطرفين لم تنصرف إلى إنشاء عقد وكالة، بدليل أن حلول الشركة محل المشترك مشروط بقيامها بدفع مبلغ التأمين إلى المشترك بعد وقوع الخطر، كما أن الشركة تلتزم بدفع كامل تكاليف إقامة الدعوى على المتسبب، ومن المعلوم أن الوكيل لا يتحمل هذه التكاليف، وإنما يتحملها الموكل[٦].

ويمكن مناقشته بأنه في عقد التأمين التعاوني الإسلامي تعتبر الشركة وكيلة عن المشتركين في إدارة أموالهم، والدفاع عن حقوقهم، والمطالبة بما لهم تجاه الآخرين، فأصل هذا العقد مركب من عدة عقود، منها عقد الوكالة، بخلاف عقد التأمين التجاري، فإنه لا يوجد

---

(١) انظر: ص١٧٠.

(٢) انظر: حق الحلول للصوا ص١٢.

(٣) انظر: حق الحلول للصوا ص١٣.

(٤) انظر: ص١٧١.

(٥) انظر: حق الحلول للصوا ص١٢.

(٦) انظر: حق الحلول للصوا ص١٢.

فيه عقد وكالة من المستأمنين للشركة، فيكون حلول الشركة محل المستأمن في التأمين التعاوني بناءً على الوكالة المبرمة عند العقد، وأما تكاليف إقامة الدعوى فإن الشركة لا تتحملها من مالها الخاص، وإنما الذي يتحملها صندوق المشتركين.

وبناءً على توصيف شرط الحلول بأنه وكالة بأجر يُتلافى ما وُجِّه إلى التأمين التجاري من نقد، وهو أن الشركة في التأمين التجاري يمنحها شرط الحلول الإثراء بلا سبب؛ لأنه يؤدي إلى رجوعها على المسؤول؛ لتحصل على التعويض بما يقابل مبلغ التأمين الذي دفعته، إضافة إلى الأقساط التي أخذتها من المستأمن، وذلك أن شركة التأمين التعاوني الإسلامي لا تدفع مبلغ التأمين من مالها الخاص، وإنما تدفعه من صندوق المشتركين، التي هي وكيلة عنهم في إدارته، فإذا حصلت على تعويض من المسؤول في الحادث لم تتملكه، بل تضعه في صندوق المشتركين، فلا يحصل لها إثراء باشتراط هذا الشرط[1].

وقد نصت المادة الثالثة والأربعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الفقرة رقم (٧) على أنه لابد أن يقدم المؤمَّن له «توكيلاً رسمياً . . . للشركة في الحلول محله عند:

أ – مطالبة أي طرف آخر بالتعويض عن الخسارة التي تسبب فيها.

ب – القيام بالدفاع عن المؤمَّن له في درء مسؤوليته أو في تحديد مبلغ التعويض»[2].

التوصيف الثاني: أن شرط الحلول يوصف بأنه تنازل من المشترك عن حقه للمؤمِّن؛ لأن جميع حقوق المشترك تجاه المتسبب في الحادث ستنتقل بمقتضى هذا الشرط إلى المؤمِّن، ويكون هذا الشرط مقابلاً لرفع الضرر عن المشترك، فلا يستحق المشترك بعد ذلك ما زاد من التعويض على مبلغ التأمين الذي أخذه؛ لأن الضرر قد ارتفع عنه، وحصل له مقصوده[3].

لكن يمكن أن يَرِد على هذا التوصيف أن مبلغ التأمين إذا كان أقل من التعويض المستحَق للمشترك فإن الضرر الذي لحقه لم يرتفع عنه ارتفاعاً كلياً، ولم يحصل له مقصوده كاملاً، وقد تقدم أن الحلول يقتضي أن المؤمِّن يحل محل المشترك بمقدار مبلغ التأمين الذي

---

(١) انظر: حق الحلول للصوا ص١٣.

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ص١٩.

(٣) انظر: التأمين التعاوني والأحكام المنظمة لعلاقة حملة الوثائق وحق الحلول والتحمل للسند ص١٠.

دفعه فقط، وأما ما زاد من التعويض فليس له الحق في الحلول فيه، وإنما يحق للمشترك أن يطالب المتسبب بهذا القدر الزائد، وهو ما يسمى بالتعويض التكميلي، ومتى ما أخذ المؤمِّن هذا القدر الزائد في أثناء مطالبته للمتسبب لزمه أن يسلمه للمشترك[١].

والذي يظهر – والله أعلم – أن التوصيف الفقهي لشرط الحلول في التأمين التعاوني الإسلامي هو أنه وكالة بأجر؛ لأن أصل هذا العقد مركب من عدة عقود، منها عقد الوكالة من المشتركين للشركة في إدارة أموال صندوق المشتركين، والدفاع عنها، والمطالبة بحقوقهم تجاه الآخرين، فحلول الشركة محل المشترك يكون بناءً على هذه الوكالة التي سبق إبرامها عند عقد التأمين التعاوني، ويكون هذا الشرط تأكيداً لذلك.

المطلب الرابع

الاستثناءات من شرط الحلول

استثنت بعض قوانين التأمين من حلول المؤمِّن محل المستأمن في الرجوع على المتسبب في الحادث حالتين[٢]:

١- إذا كان المسؤول في الحادث قريباً أو صهراً للمستأمن، ممن يكون معه في معيشة واحدة، ولم تحدد هذه القوانين درجة القرابة اللازم توافرها في هذه الحالة، وإنما اشترطت أن يكون هذا القريب أو الصهر ممن يشارك المستأمن في المعيشة، أي ممن يقيمون معه كالزوجة والأولاد ونحوهم، ومفهومه أن للمستأمن الرجوع على الأقارب والأصهار غير المقيمين معه مهما كانت درجتهم.

٢- إذا كان المسؤول في الحادث من الأشخاص الذين يكون المستأمن مسؤولاً عن أعمالهم، بغض النظر عما إذا كانوا مقيمين مع المستأمن أم لا.

ففي هاتين الحالتين يمتنع على المؤمِّن الرجوع على المسؤول في الحادث، وسبب هذا المنع[٣]:

---

[١] انظر: ص٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥ من هذا البحث، وانظر: أيضاً مبادئ التأمين لعبد المطلب ص١١٤.

[٢] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٢٣/٧، ١٦٣٠) وأحكام التأمين للعطار ص١٨٢، ومبادئ التأمين لعبد المطلب ص١١٦، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢٨٧.

[٣] انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣٠/٧- ١٦٣١) وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض ص٢٨٧، ٢٨٨، ومبدأ حق الحلول للمطيري ص١٦، وحق الحلول للصوا ص١٨.

١- أن الرجوع على المذكورين في هاتين الحالتين يُعد في الحقيقة رجوعاً على المستأمن ذاته إذا أعسروا، باعتباره مسؤولاً عنهم.

٢- أن العادة جارية بأن المستأمن لا يطالب قرابته وأصهاره بالتعويض عما لحقه من ضرر بسببهم، ومن باب أولى أن المؤمِّن لا يحل محله في مطالبتهم.

٣- أن الحلول تقرر نظاماً لأجل منع المستأمن من الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض من المتسبب في الحادث، وإذا كان المتسبب في الحادث هو أحد المذكورين في الحالتين السابقتين فإن علة الحلول تكون منتفية؛ لأن المستأمن لن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض.

وهذا الاستثناء يُعد من النظام العام الذي لا يجيز القانون الاتفاق على مخالفته، فليس للمؤمِّن أن يشترط الرجوع على هؤلاء المذكورين بدعوى الحلول.

وإذا منعت هذه القوانين المؤمِّن من الرجوع على المتسبب في الحادث في الحالتين السابقتين، فإنها لا تمنع المستأمن من الرجوع على المتسبب بالتعويض، ولو كان المستأمن قد أخذ مبلغ التأمين كاملاً من المؤمِّن، وهذا الرجوع قد يُعترَض عليه بأن المستأمن يكون قد أخذ مبلغاً أكبر من الضرر الذي لحق به، وهذا يخالف مبدأ التعويض المعمول به في التأمين. ويُجيب بعض القانونيين عن هذا الاعتراض بأن هذا المبدأ إنما يُعمل به في العلاقة بين المؤمِّن والمستأمن، فليس للمستأمن أن يأخذ من المؤمِّن مبلغاً أكبر من قيمة الضرر الذي لحق به، بخلاف الأخذ من المتسبب في الحادث فيجوز ولو أخذ المستأمنُ التعويضَ من المؤمِّن كاملاً؛ لأن القول بعدم الرجوع على المتسبب في هذه الحال يؤدي إلى إفلاته من المسؤولية، وهذا غير جائز[(١)].

وقد اختلف المعاصرون في الحكم الشرعي لهذا الاستثناء على قولين:

القول الأول: عدم جواز هذا الاستثناء[(٢)].

القول الثاني: جواز هذا الاستثناء[(٣)].

---

(١) انظر: الوسيط للسنهوري (١٦٣١/٧، ١٦٣٢).

(٢) وممن قال بذلك د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٠١، ود. علي الصوا في حق الحلول ص١٨.

(٣) وممن قال بذلك د. دعيج المطيري في مبدأ حق الحلول ص١٧.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن هذا الاستثناء مبني على قاعدة قانونية، تقضي بمسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يُحدثه تابعه، وهذه القاعدة مخالفة للمبادئ العامة في الشريعة الإسلامية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[١] وقوله جل وعلا: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[٢] وغيرهما من النصوص التي تدل على أن الإنسان غير مسؤول عما يترتب على فعل تابعه من ضمان، ولو كان صغيراً أو مجنوناً، ما لم يكن له دور فيما أحدثه، فيضمن بقدر مسؤوليته، كما يلزمه ضمان ما يترتب على فعل تابعه من مال التابع، ولهذا فإنه في التأمين التعاوني الإسلامي يحق شرعاً للشركة أن تحل محل المشترك في مطالبة هؤلاء المستثنين في القانون، لأنه متى ما أحدث أحدهم ضرراً في مال متبوعه لزمه شرعاً تعويضه من ماله[٣].

الدليل الثاني:

أن هذا الاستثناء فيه مفسدتان:

الأولى: أنه يُلحِق الضرر بصندوق المشتركين في التأمين التعاوني الإسلامي، حيث يمنع الشركة من الرجوع على هؤلاء المستثنين.

الثانية: أنه يؤدي إلى إمكان جمع المشترك بين عوضين على معوَّض واحد، فإنه يستحق مبلغ التأمين من الشركة، كما يحق له الرجوع على المتسبب في الحادث من هؤلاء المستثنين، فيصبح التأمين مصدر إثراء له، وهذا مخالف للقواعد العامة في التعويض.

ويرى القائلون بهذا القول أن القانون لما كان يمنع شركة التأمين من الرجوع على هؤلاء المستثنين فيمكنها استبعاد الحلول في مطالبتهم بناءً على تقييد الوكالة، وهو أمر جائز شرعا[٤].

---

(١) من الآية رقم (١٥) من سورة الإسراء.

(٢) الآية رقم (٣٨) من سورة المدثر.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠١، وحق الحلول للصوا ص١٨، ١٩.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠١، وحق الحلول للصوا ص١٩.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن هذا الاستثناء يُعد من قبيل الشروط في عقد التأمين[١]، والأصل في الشروط الجواز والصحة، ما لم يدل دليل على التحريم والبطلان، ولم يظهر في هذا الاستثناء ما يدل على تحريمه وبطلانه.

ويمكن مناقشته بأن هذا الاستثناء يترتب عليه بعض المفاسد، كما في الدليل الثاني لأصحاب القول الأول.

الدليل الثاني:

أن هذا الشرط لا يتنافى مع مبدأ التعاون والتكافل الذي يقوم عليه التأمين التعاوني الإسلامي، بل فيه تحقيق وتعزيز لأهدافه؛ لأن رجوع الشركة على أقارب وأصهار المستأمن والأشخاص الذين يعملون عنده يُلحِق الضرر به غالباً[٢].

الدليل الثالث:

أن الغرض من التأمين الإسلامي تحقيق التعاون بين أفراده، لا الحصول على أكبر قدر من الربح بالرجوع على المتسببين في الحوادث[٣].

الترجيح:

والراجح – والله أعلم – عدم جواز هذا الاستثناء في التأمين التعاوني الإسلامي؛ لما فيه من المفاسد المتقدم ذكرها، لكن يُستثنى من ذلك مَن لا يجوز للمشترك مطالبتهم شرعاً كالوالد[٤]، فليس للشركة الرجوع عليه، وكذلك كل من كان رجوع الشركة عليهم يُلحق

---

(١) انظر: مبدأ حق الحلول للمطيري ص١٧.

(٢) انظر: مبدأ حق الحلول للمطيري ص١٧.

(٣) انظر: مبدأ حق الحلول للمطيري ص١٧.

(٤) اختلف الفقهاء في حكم مطالبة الولد أباه بدين أو قيمة متلف أو أرش جناية أو غير ذلك، فذهب الجمهور إلى أن للولد مطالبته بذلك ، وذهب الحنابلة إلى أنه ليس له مطالبته. انظر: رد المحتار (١٢٤/٨) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٦١٦/٦) وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج (١٤٢/٥) والشرح الكبير مع الإنصاف (١١٢/١٧- ١١٤) والشرح الممتع (٩٧/١١، ٩٨) بل المذهب عند الحنابلة أن قيمة المتلف لا يثبت في ذمة الأب. انظر: المحرر لمجد الدين ابن تيمية (٥٤/٢) والإنصاف مع الشرح الكبير (١١٥/١٧) وحقيقة رجوع شركة التأمين على المسؤول أنها ترجع عليه في قيمة التلف؛ لأن الكلام هنا في التأمين من الأضرار، وعلى القول

الضرر بالمشترك، كالرجوع على ولده ونحوه ممن جرت العادة أن المشترك يتحمل مسؤوليتهم؛ وفي هذا جمع بين أدلة القولين؛ ولأن الغرض من التأمين رفع الضرر عن المشترك، فإذا رجعت الشركة على هذا التابع لم يرتفع الضرر عن المشترك.

وبناءً على ذلك فإن المنع من الجمع بين التعويض ومبلغ التأمين ينبغي أن يكون في الحال التي يتمكن المشترك فيها من مطالبة المتسبب في الحادث، بغض النظر عن كون المتسبب قريباً أو صهراً أو غيره، وذلك لأجل ألا يحصل المشترك على عوض أكبر من الضرر الواقع عليه، فإما أن يأخذ مبلغ التأمين وإما أن يأخذ التعويض، ومتى ما اختار أن يأخذ مبلغ التأمين فللمؤمِّن حينئذٍ أن يرجع على المتسبب.

وحكم هذا الاستثناء في التأمين التجاري – على القول بجوازه – كحكمه في التعاوني الإسلامي، والله أعلم.

بجواز مطالبة الولد لوالده فإن رجوع الشركة على والد المستأمن قد يؤدي إلى فعل ما لا يحل فعله بالوالد، من إحضاره جبراً لمجلس القضاء بواسطة أعوان السلطان، وهذا غير جائز. انظر: كشاف القناع (١٠/١٦٦) وبحث دعوى الولد على والده للشيخ عبد الله آل خنين، بمجلة العدل (٣١/٢٢، ٢٣) كما قد يؤدي إلى حبس الوالد بسبب هذا الدين، وهو غير جائز عند الجمهور. انظر: المبسوط (٢٠/٨٨) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٦/٦١٦) وحاشية القليوبي على كنز الراغبين (٢/٤٦٦) وكشاف القناع (١٠/١٦٦) وإذا كان هذا لا يحل للولد الذي هو الأصيل في هذا الحق، لم يحل للوكيل الذي هو شركة التأمين من باب أولى، وما يقال في حق الوالد يقال في حق الوالدة والأجداد والجدات. وانظر في هذه المسألة بحث دعوى الولد على والده والتنفيذ عليه في الفقه الإسلامي، للشيخ عبد الله آل خنين، منشور بمجلة العدل العدد (٣١).

المبحث الثامن

أثر الشرط الفاسد في عقود شركات التأمين

إذا وُجد شرط فاسد في عقد التأمين التجاري أو عقد التأمين التعاوني الإسلامي فما مدى تأثير هذا الشرط في صحة العقد؟.

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول

أثر الشرط الفاسد في عقد التأمين التجاري

يقسم الفقهاء – رحمهم الله تعالى – الشروط الفاسدة في عقود المعاوضات إلى قسمين:

١- شرط فاسد مفسد للعقد.

٢- شرط فاسد غير مفسد للعقد.

ولما كان عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات فإنه على القول بجوازه يندرج تحت خلاف الفقهاء في أثر الشرط الفاسد في عقود المعاوضات، وقد اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في ضابط هذين القسمين من الشروط الفاسدة، ولكل مذهب تفصيل في ذلك؛ ولهذا فسوف يتم عرض الخلاف بناءً على المذاهب الفقهية كما يلي:

أولاً: الحنفية:

الشرط الفاسد عندهم هو كل شرط لا يقتضيه العقد، ولا يلائمه، وليس فيه أثر، ولا جرى به التعامل في العادة، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، أو للمعقود عليه إن كان آدمياً، كما لو باع داراً واشترط البائع أن يسكنها شهراً، ثم يسلمها للمشتري[(١)].

فإن كان هذا الشرط الفاسد في عقد معاوضة مالية فإنه يُفسد العقد؛ لما رُوي أنه ﷺ نهى عن بيع وشرط[(٢)]؛ ولأن الشرط الذي فيه نفع لأحد المتعاقدين فاسد في نفسه، والمنتفِع به لا يرضى بالعقد بدون هذا الشرط، فيحصل النزاع بين المتعاقدين، فلهذا فسد به البيع، وكذلك إن كان فيه منفعة للمعقود عليه، فإن اشتراط منفعته كاشتراط منفعة أحد

(١) انظر: المبسوط (١٣/١٥) وبدائع الصنائع (٤/٣٧٧) وتبيين الحقائق (٤/١٣١).

(٢) تقدم تخريجه ص٢٣٨.

المتعاقدين[١].

وإن كان الشرط الفاسد ليس فيه منفعة لأحد من أهل الاستحقاق، فإنه لا يُفسد العقد، ولو كان في عقد معاوضة مالية، كما لو اشترى ثوباً بشرط أن لا يبيعه؛ لأنه لا مُطالِب بهذا الشرط؛ لعدم المنفعة فيه لأحد، فيكون شرطاً لاغياً، والبيع صحيح[٢].

ثانياً: المالكية:

الشرط الفاسد المفسد للعقد عندهم هو كل شرط يناقض مقتضى العقد، كأن يبيعه دابة بشرط ألا يهبها، إلا أن يُسقَط هذا الشرط عن المشتري فيصح البيع، أو الشرط الذي يؤدي إلى جهل وغرر في العقد، أو في الثمن، أو المثمن، أو يؤدي إلى الوقوع في الربا، كشرط الخيار إلى مدة مجهولة، أو شرط تأجيل الثمن إلى أجل مجهول، أو شرط زيادة مجهولة في الثمن أو المثمن، وكذلك كل شرط محرم، كاشتراط السلف من أحد المتبايعين في البيع، إلا أن يُسقطه المشترِط فيصح العقد[٣].

واستدلوا لفساد هذه الشروط وفساد العقد معها بما رُوي عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع وشرط[٤]، وحملوا النهي على الشرط الذي ينافي مقتضى العقد، والشرط الذي يعود بخلل في الثمن[٥].

والشرط الفاسد الذي لا يُفسد العقد عندهم هو كل شرط لا يجوز، إلا أنه خفيف، لا يكون له حصة من الثمن، كأن يشترط البائع إن لم يأته بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما، أو كان الشرط يؤدي إلى إسقاط حق من حقوق العقد، كاشتراط البائع على المشتري ألا يردَّ المبيع بالعيب القديم، أو الشرط الذي لا غرض فيه ولا مالية، كاشتراط المشتري أن يكون العبد أُمِّيًّا، فيجده كاتباً، ولا غرض له في ذلك[٦].

---

(١) انظر: المبسوط (١٥/١٣) وتبيين الحقائق (١٣١/٤) والبحر الرائق (١٩٤/٦).

(٢) انظر: المبسوط (١٥/١٣) وبدائع الصنائع (٣٧٧/٤) وتبيين الحقائق (١٣١/٤).

(٣) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص٢٦٢، ٢٦٣، ومواهب الجليل (٢٤١/٦) وتحرير الكلام في مسائل الالتزام ص٣٤٥، وشرح الخرشي على مختصر خليل (٤٠١/٥).

(٤) تقدم تخريجه ص٢٣٨.

(٥) انظر: مواهب الجليل (٢٤١/٦) وشرح الخرشي (٤٠١/٥) والشروط التعويضية (١١٤/١).

(٦) انظر: الذخيرة (٥٣/٥) وقوانين الأحكام الشرعية ص٢٦٢، وتحرير الكلام في مسائل الالتزام ص٣٦٥، ٣٨١، ٣٨٢، والشروط التعويضية (١١٤/١).

قال ابن رشد رحمه الله تعالى: «وأما مالك فالشروط عنده تنقسم ثلاثة أقسام: شروط تبطل هي والبيع معاً، وشروط تجوز هي والبيع معاً، وشروط تبطل ويثبت البيع، وقد يُظن أن عنده قسما رابعاً، وهو أن من الشروط ما إن تمسَّك المشترِط بشرطه بطل البيع، وإن تركه جاز البيع، وإعطاء فروق بيِّنة في مذهبه بين هذه الأصناف الأربعة عسير، وقد رام ذلك كثير من الفقهاء، وإنما هي راجعة إلى كثرة ما يتضمن الشروط من صنفي الفساد الذي يخل بصحة البيوع، وهما الربا والغرر، وإلى قِلَّته، وإلى التوسط بين ذلك، أو إلى ما يُفيد نقصاً في الملك، فما كان دخول هذه الأشياء فيه كثيراً من قِبَل الشرط أبطله، وأبطل الشرط، وما كان قليلاً أجازه وأجاز الشرط فيها، وما كان متوسطاً أبطل الشرط، وأجاز البيع، ويرى أصحابه أن مذهبه هو أولى المذاهب، إذ بمذهبه تجتمع الأحاديث كلها، والجمع عندهم أحسن من الترجيح»[(١)].

ثالثاً: الشافعية:

فالشرط الفاسد المفسد للعقد عندهم هو كل شرط ينافي مقتضى العقد، وضابطه كل شرط مَنَعَ المشتري من واجب، أو أَلْزم البائع ما ليس بواجب، فالذي منع المشتري من واجب كمن باع داراً بشرط ألا يبيعها، والذي ألزم البائع ما ليس بواجب كما لو قال: بعتك هذه الدار على أن لا خسارة عليك في ثمنها. ودليلهم على ذلك حديث النهي عن بيع وشرط[(٢)]«وهذا النهي يقتضي فساد المنهي عنه؛ ولأن هذه الشروط لا تخلو أن تكون على البائع أو على المشتري، فإن كانت على البائع فقد منعته من استقرار ملكه على الثمن، وأدَّت إلى جهالة فيه، وإن كانت على المشتري فقد منعته من تمام ملكه للمبيع، وأضعفت تصرفه فيه، فبطل العقد بكل واحد منها»[(٣)].

وأما الشرط الفاسد الذي لا يُفسد العقد فهو كل شرط لا يقتضيه مطلق العقد، ولا يتعلق بمصلحته، ولا يتعلق به غرض يورث تنازعاً، كمن باع عبداً، واشترط ألا يلبس إلا

---

(١) بداية المجتهد (٢/٢٦٢).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٥/٦٦، ٣١٢) والمهذب مع المجموع (٩/٣٤٩) والمجموع (٩/٣٥٠، ٣٥١) والحديث تقدم تخريجه ص٢٣٨.

(٣) الحاوي الكبير (٥/٣١٣).

الكتان[١]؛ لأن هذا الشرط وإن كان لا يقتضيه العقد فإنه لا ينافي مقتضاه، ولا يترتب عليه غرض صحيح يسبب النزاع بين المتعاقدين[٢].

رابعاً: الحنابلة:

فالشرط الفاسد المفسد للعقد عندهم هو كل شرط ينافي المقصود من العقد، كأن يشترط البائع على المشتري ألا يملك المبيع، فالعقد بهذا الشرط فيه جمع بين متناقضين، بين إثبات المقصود من العقد ونفيه، فيكون فاسداً مفسداً للعقد[٣].

أو يشترط في العقد شرطين صحيحين، ليسا من مصلحة العقد ولا مقتضاه[٤]، كما لو شرط حمل الحطب وتكسيره؛ لقول النبي ﷺ: «**لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع**»[٥].

أو يشترط عقداً في عقد، كأن يبيعه شيئاً، بشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو يقرضه، أو يؤجره؛ لقوله ﷺ: «**لا يحل سلف وبيع**» والنهي يقتضي الفساد[٦].

أو شرط شرطاً يُعلِّق البيع، كما لو قال: بعتك إن جئتني بكذا؛ لأن مقتضى عقد البيع أن ينتقل الملك حال التبايع، وهذا الشرط يمنع ذلك[٧].

وأما الشرط الفاسد غير المفسد للعقد فهو كل شرط ينافي مقتضى البيع، ولا يلغي المقصود منه، كاشتراط البائع على المشتري ألا يبيع السلعة؛ لقوله ﷺ في قصة بريرة رضي

---

(١) انظر: المجموع (٣٤٦/٩) وروضة الطالبين (٧١/٣، ٧٢).

(٢) انظر: الشروط التعويضية (١١٨/١).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥٦/٢٩) والروض المربع بحاشية ابن قاسم (٤٠٠/٤، ٤٠١) والشروط التعويضية (١٢٣/١).

(٤) انظر: الشرح الكبير مع المقنع (٢٢٦/١١، ٢٢٧) والمبدع (٥٦/٤،٥٥) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٢٦/١١- ٢٢٨).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، برقم (٣٤٩٩) والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، برقم (١٢٣٤) والنسائي، كتاب البيوع، باب شرطان في بيع . . ، برقم (٤٦٣٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني في الإرواء برقم (١٣٠٦).

(٦) انظر: المغني (٣٢٣/٦، ٣٢٤) والشرح الكبير مع المقنع (٢٣٠/١١-٢٣١) والمبدع (٥٦/٤) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٣٠/١١).

(٧) انظر: الشرح الكبير مع الإنصاف (٢٤٩/١١) والمبدع (٥٩/٤).

الله عنها: «**ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل**»[١] حيث أبطل النبي ﷺ الشرط و لم يبطل العقد، وألحقوا به بقية الشروط التي في معناه بالقياس[٢].

المناقشة والترجيح:

أما الاحتجاج بحديث النهي عن بيع وشرط في إفساد كثير من الشروط، فإنه لا يصح؛ لضعف الحديث كما تقدم في تخريجه[٣].

وأما حديث: «**لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع**»[٤] فقد اختُلِف في تفسير الشرطين في البيع، فقيل: إنهما شرطان صحيحان، ليسا من مصلحة العقد، كمن اشترى طعاماً واشترط طحنه وحمله، وقيل: إنهما شرطان فاسدان، كأن يشتري الأمة على أن لا يبيعها من أحد، ولا يطأها، وقيل في تفسير الشرطين في البيع: أن يقول: إذا بعتكها فأنا أحق بها بالثمن، وأن تخدمني سنة[٥]، وقيل: هو أن يقول: بعتك هذه السلعة بمائة نقداً، أو بمائة وخمسين نسيئة، فهو بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما[٦]، وقيل: المراد المراد البيعتان في بيعة، الذي فُسِّر ببيع العينة[٧]، لما ورد في بعض ألفاظ الحديث أنه قال: «**ونهى عن بيعتين في بيعة**»[٨] بدل قوله: «**ولا شرطان في بيع**».

وأما تعليق العقد بالشرط وقولهم: إن مقتضى عقد البيع أن ينتقل الملك حال التبايع، وهذا الشرط يمنع ذلك فناقشه الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله تعالى – بقوله: «إن أردتم أن ذلك مقتضى العقد المطلق، حيث لم يقيد بشيء، فهذا صحيح، وكل الشروط وأنواع الخيار لا تدخل في هذا الإطلاق، فكذلك التعليق، وإن أردتم أن هذا مقتضى العقد

---

(١) تقدم تخريجه ص٢٣٦.

(٢) انظر: المغني (٣٢٥/٦- ٣٢٦) والمبدع (٥٧/٤) والشرح الكبير مع الإنصاف (٢٣٢/١١) والشروط التعويضية (١٢٤/١، ١٢٥).

(٣) ص٢٣٨ من هذا البحث.

(٤) تقدم تخريجه ص٢٩٩.

(٥) انظر: المغني (٣٢٢/٦) والشرح الكبير مع الإنصاف (٢٢٧/١١، ٢٢٨).

(٦) انظر: عون المعبود (٢٩٢/٩).

(٧) انظر: تهذيب السنن مع عون المعبود (٢٩٥/٩) وقد فُسرت البيعتان في بيعة بعدة تفسيرات، يأتي ذكرها ص٣٢٦ حاشية رقم (٥) إن شاء الله تعالى.

(٨) أخرجه أحمد (٢٠٣/١١) برقم (٦٦٢٨).

على كل حال، فلا قائل بذلك، فإنه يصح استثناء الانتفاع والمعقود عليه مدة، ويصح شرط الخيار، ويصح تأجيل الثمن أو المعقود عليه، وكلها تمنع انتقاله حالاً إلى المعقود معه، فكذلك هنا، يؤيد هذا أن شرط الخيار في العقود هو في الحقيقة تعليق للعقد؛ لأنه إن تمم من له الشرط العقد انعقد وتم، وإلا فهو مفسوخ، وما الفرق بين هذا وبين هذا؟»[(١)].

وأما الاحتجاج بحديث بريرة رضي الله عنها في إفساد الشرط الذي ينافي مقتضى العقد، ولا يلغي المقصود منه، مع صحة العقد، فنُوقش بعدم التسليم بأن هذا الشرط ينافي مقتضى العقد، بل هو مناف لمقصود الشارع، كما أن القياس على اشتراط الولاء ليس بأولى من القياس على اشتراط صفة في المبيع، وهو شرط صحيح بالإجماع[(٢)].

وبناءً على ما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل من ترجيح أن الأصل في الشروط الجواز والصحة إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه، فلا يكون فاسداً من الشروط إلا ما يلي[(٣)]:

١- الشرط المنافي لمقصود العقد، كاشتراط الفسخ في العقد، فهذا شرط فاسد بالاتفاق، ومفسد للعقد أيضاً، لما فيه من الجمع بين المتناقضين[(٤)].

٢- الشرط المنافي لمقصود الشارع، وإن لم يناف مقتضى العقد، كاشتراط الولاء لغير المعتق، فهو شرط فاسد غير مفسد للعقد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «فإن العقد له حالان: حال إطلاق، وحال تقييد، ففرق بين العقد المطلق وبين المعنى المطلق من العقود، فإذا قيل: هذا شرط ينافي مقتضى العقد. فإن أُريد به ينافي العقد المطلق فكذلك كل شرط زائد، وهذا لا يضره، وإن أُريد ينافي مقتضى العقد المطلق والمقيد احتاج إلى دليل على ذلك، وإنما يصح هذا إذا نافى مقصود العقد، فإن العقد إذا كان له مقصود يُراد في جميع صوره، وشُرط فيه ما ينافي ذلك المقصود، فقد جمع بين المتناقضين، بين إثبات المقصود ونفيه، فلا يحصل شيء، ومثل هذا

---

(١) المناظرات الفقهية ص٢٣٤، ٢٣٥، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي – الفقه – المجلد الثاني.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٢/٢٩، ١٥٦) واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٢٠٨/٦).

(٣) انظر: الشروط التعويضية (١٢٧/١).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥٦/٢٩).

الشرط باطل بالاتفاق، بل هو مبطل للعقد عندنا، والشروط الفاسدة قد تبطل لكونها قد تنافي مقصود الشارع، مثل اشتراط الولاء لغير المعتق، فإن هذا لا ينافي مقتضى العقد ولا مقصوده، فإن مقصوده الملك، والعتق قد يكون مقصوداً للعقد، فإن اشتراء العبد لعتقه يُقصد كثيراً، فثبوت الولاء لا ينافي مقصود العقد، وإنما يُنافي كتاب الله وشرطه، كما بينه النبي ﷺ بقوله: «**كتاب الله أحق وشرط الله أوثق**»(١) فإذا كان الشرط منافياً لمقصود العقد كان العقد لغواً، وإذا كان منافياً لمقصود الشارع كان مخالفا لله ورسوله، فأما إذا لم يشتمل على واحد منهما فلم يكن لغواً، ولا اشتمل على ما حرمه الله ورسوله، فلا وجه لتحريمه، بل الواجب حله؛ لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون إليه، إذ لولا حاجتهم إليه لما فعلوه، فإن الإقدام على الفعل مظنة الحاجة إليه، ولم يثبت تحريمه فيباح؛ لما في الكتاب والسنة مما يرفع الحرج»(٢).

وبناءً على ذلك فإنه على القول بجواز التأمين التجاري فإن الشرط الفاسد الذي يُفسد عقد التأمين التجاري هو ما كان منافياً لمقتضى العقد، وقد مَثَّل له بعض الفقهاء المعاصرين بما يلي:

١- شرط عدم اعتراف المستأمن بمسؤوليته في الحادث، وإن كان مخطئاً(٣).

وهذا الشرط تقدم الخلاف في حكمه(٤)، لكن على القول بفساده فإنه لا يظهر كونه مناقضاً لمقتضى عقد التأمين؛ وإنما هو منافٍ لمقصود الشارع، فيحكم حينئذٍ بفساد الشرط، مع بقاء العقد صحيحاً، والله أعلم.

٢- شرط دفع فوائد ربوية عند التأخر في دفع الأقساط(٥).

وهذا الشرط وإن كان واضح الفساد؛ لكونه من الربا الصريح، إلا أنه لا يعود إلى ذات عقد التأمين، فليس منافياً لمقتضاه، وإنما ينافي مقصود الشارع، فيمكن القول بفساد هذا

---

(١) تقدم تخريجه ص٢٣٦.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٩/١٥٥، ١٥٦).

(٣) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢٣٣، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٣.

(٤) انظر ص٢٥٤ من هذا البحث.

(٥) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢٢٩، والتأمين وأحكامه للثنيان ص١٨٣.

الشرط مع بقاء العقد صحيحاً[١].

٣- اشتراط نصيب للمستفيد يخالف قواعد الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية[٢].

وهذه المسألة لها عدة حالات، سيأتي بحثها في المبحث السابع من الفصل الخامس من فصول هذا الباب - إن شاء الله تعالى - لكن على القول بأن هذا الشرط للمستفيد يخالف قواعد الميراث أو الوصية في الشريعة الإسلامية فإنه لا يظهر أنه شرط ينافي مقتضى العقد، بل هو شرط ينافي مقصود الشارع، فيمكن الحكم بفساد هذا الشرط، مع بقاء العقد صحيحاً[٣]، ويؤيد ذلك أن الموصي لو أوصى بما يخالف أحكام الشريعة كما لو أوصى لوارث، لا يختص عن غيره بوصف، ولم يأذن باقي الورثة بذلك فإن الوصية تكون باطلة، ويكون ما أوصى به لهذا الوارث ميراثاً يقتسمه الورثة، كلٌ بحسب نصيبه، وكذلك هنا إذا اشترط المستأمن مبلغ التأمين للمستفيد من الورثة من غير مبرر لهذا التخصيص فإن هذا الشرط يكون باطلاً، ويكون مبلغ التأمين ميراثاً يقتسمه الجميع.

وكذا إذا أوصى لغير وارث بأكثر من الثلث، ولم يأذن الورثة بذلك، فإنه لا تبطل الوصية كلها، وإنما يبطل ما زاد على الثلث فقط، والله أعلم.

ومتى ما حُكم بفساد الشرط وصحة العقد فإن المشترِط إن كان يعلم بتحريم الشرط فليس له الخيار، ويكون العقد لازماً؛ لأن اشتراطه لهذا الشرط مع علمه بفساده كعدمه، إذ هو شرط لا يجوز الوفاء به، وأما إن كان المشترِط لا يعلم بتحريم الشرط، بل كان يظنه شرطاً لازماً، فله الخيار في الفسخ أو إمضاء العقد؛ لأنه إنما رضي بزوال ملكه بهذا الشرط، فإذا لم يحصل له شرطه كان له الخيار بين الإمضاء أو الفسخ[٤]، والله أعلم.

أما القائلون بتحريم التأمين التجاري فلا ترد عندهم هذه المسألة – أعني مسألة حكم الاشتراط في عقد التأمين التجاري - لأنهم يرون بطلان أصل العقد، اللهم إلا أن يكون في اقتران العقد بالشرط الفاسد زيادة في تحريمه، والله أعلم.

---

(١) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢٢٩.

(٢) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢١٧، ٢٣٣.

(٣) انظر أحكام التأمين للعطار ص٢١٧.

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣٩/٢٩، ٣٤٠).

المطلب الثاني

أثر الشرط الفاسد في عقود شركات التأمين التعاوني

إذا وُجد الشرط الفاسد في عقد التأمين التعاوني الإسلامي فهل يُفسد العقد أو لا؟.

لم أجد في هذه المسألة كلاماً للفقهاء المعاصرين، وبعد تأمل هذه المسألة يمكن القول – والله أعلم – بأنه لا فرق في أثر الشرط في عقد التأمين بين أن يكون التأمين تجارياً أو تعاونياً، ويكون حكم هذه المسألة كحكم المسألة السابقة، فلا يكون فاسداً من الشروط في عقد التأمين التعاوني إلا ما يلي[١]:

١- الشرط المنافي لمقصود العقد، كاشتراط الفسخ في العقد، فهذا شرط فاسد، ومفسد للعقد أيضاً، لما فيه من الجمع بين المتناقضين.

٢- الشرط المنافي لمقصود الشارع، وإن لم يناف مقتضى العقد، فهو شرط فاسد غير مفسد للعقد.

وذلك أن عقد التأمين التعاوني هو عقد معاوضة غير محضة، أو تبرع غير محض، فهو في مرتبة بين عقود المعاوضات المحضة وعقود التبرعات المحضة[٢]، ويتضح أثر الشرط الفاسد فيه ببيان أثر الشرط الفاسد في عقود المعاوضات، وأثر الشرط الفاسد في عقود التبرعات، وقد تقدم بيان أثر الشرط الفاسد في عقود المعاوضات في المطلب السابق، أما أثر الشرط الفاسد في عقود التبرعات فأكتفي هنا بكلام الفقهاء في أثر الشرط الفاسد في عقد من عقود التبرعات، وهو الوقف.

فالمشهور من مذهب الحنفية أن كل شرط يؤثر في أصل الوقف وينافي مقتضاه فهو شرط فاسد مفسد للوقف، كما لو قال: أرضي هذه وقف، على أن لي أن أبيعها، أو أهبها متى شئت، إلا إذا كان الوقف مسجداً، فيصح الوقف ويفسد الشرط[٣].

وإن كان الشرط لا ينافي مقتضى الوقف، وهو غير جائز شرعاً أو كان في مخالفته نفع للمستحقين فإنه يفسد الشرط ويصح الوقف، كما لو شرط أن القاضي لا يعزل الناظر

---

(١) انظر ما تقدم ص٣٠١ من هذا البحث.

(٢) انظر ما تقدم في التوصيف الفقهي لهذا العقد ص١٧٥.

(٣) انظر: الإسعاف في أحكام الأوقاف ص٣١، ورد المحتار (٥٢٥/٦) وتقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين (٧٦/٢) وأحكام الأوقاف للزرقا ص٤٧.

فللقاضي عزل غير الأهل[١].

وعند المالكية أن الشرط إذا كان ينافي مقتضى الوقف فإنه يفسد الشرط والوقف، كما لو اشترط النظر لنفسه[٢]، وأما الشرط الذي لا يجوز شرعاً إلا أنه لا ينافي مقتضى الوقف فإنه شرط فاسد، والوقف صحيح، كما لو شرط أن يكون إصلاح الوقف على مستحقه من غير غلته، فهذا شرط فاسد؛ لأنه يجعله كراء مجهولاً، إلا أن الوقف صحيح[٣].

والمذهب عند الشافعية فساد الوقف بالشروط المفسدة للبيع[٤]، كما لو وقف بشرط الخيار، أو بشرط أن يبيعه أو يرجع فيه متى شاء، فهذا شرط فاسد مفسد للوقف؛ لأنه إزالة ملك إلى الله تعالى كالعتق، أو إلى الموقوف عليه كالبيع والهبة، وعلى التقديرين فهو شرط مفسد[٥].

وعند الحنابلة إذا شرط في الوقف ما ينافي مقتضاه لم يصح الشرط ولا الوقف.

قال ابن قدامة عند كلامه عن الشروط في الوقف: (وإن شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه لم يصح الشرط ولا الوقف. لا نعلم فيه خلافاً[٦]؛ لأنه ينافي مقتضى الوقف. ويحتمل أن يفسد الشرط ويصح الوقف، بناءً على الشروط الفاسدة في البيع)[٧].

ثم ذكر الخلاف في اشتراط الخيار في الوقف، وعلل لقول أحمد والشافعي بفساد الوقف بهذا الشرط بأنه ينافي مقتضى العقد فلم يصح[٨].

وقال أيضاً: (وإن شرط في الوقف أن يُخرج مَن شاء من أهل الوقف ويُدخل من شاء من غيرهم لم يصح؛ لأنه شرطٌ ينافي مقتضى الوقف فأفسده)[٩].

فالشرط الفاسد في عقد الوقف في المذاهب الأربعة يُفسد الوقف إذا كان منافياً

---

(١) انظر: رد المحتار (٥٨٧/٦).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي (٤٧٧/٥) وأسهل المدارك (٢٢٥/٢).

(٣) انظر: شرح الخرشي (٣٨٩/٧) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٧٧/٥).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٤٣٤/٤).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣٩٣/٤ ٣٩٤) ومغني المحتاج (٤٩٦/٢).

(٦) وعبارة الشرح الكبير لابن أبي عمر: (لا نعلم في بطلان الشرط خلافاً).

(٧) المغني (١٩٢/٨) وانظر: الشرح الكبير مع المقنع (٣٩١/١٦).

(٨) انظر: المغني (١٩٢/٨، ١٩٣) والشرح الكبير مع المقنع (٣٩١/١٦).

(٩) المغني (١٩٣/٨) وانظر: الشرح الكبير مع المقنع (٣٩٢/١٦).

لمقتضاه، ولا يُفسده إذا لم يكن منافياً لمقتضاه، بل يَفسد الشرط ويصح الوقف، وعقد الوقف من عقود التبرعات المحضة، فعقد التأمين التعاوني كذلك؛ لأنه إذا كان أثر الشرط الفاسد في عقود المعاوضات وعقود التبرعات واحداً فكذلك يكون أثره في عقد التأمين التعاوني؛ لأنه لا يخرج عن حكمهما، إذ هو في مرتبة بين عقود المعاوضات والتبرعات، والله أعلم.

الفصل الثالث: إدارة واستثمار أموال شركات التأمين.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: عِوَض إدارة شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني.

المبحث الثاني: الاستثمار في شركات التأمين.

المبحث الثالث: أثر استثمار أموال التأمين التعاوني في الأنشطة المحرمة.

المبحث الرابع: الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني.

المبحث الخامس: العجز التأميني في شركات التأمين التعاوني.

المبحث السادس: العمل في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين.

المبحث السابع: اشتراك الكفار في العمل مع المسلمين في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين.

مدخل:

لا تخلو شركة التأمين إما أن تكون شركة تأمين تجاري أو تعاوني، فشركة التأمين التجاري – على القول بجوازه – تقوم بإدارة أعمال الشركة واستثمار أموالها بصفتها مالكة للشركة، وتنطبق عليها أحكام شركة المساهَمة فقهاً ونظاماً.

أما شركة التأمين التعاوني الإسلامي فإن إدارة أعمالها واستثمار أموالها في التطبيق المعاصر يكون غالباً بصيغة الوكالة والمضاربة، وصورتها: أن يقوم جماعة من المستثمرين بتأسيس شركة تأمين تعاوني إسلامي برأس مال معلوم، يوضع في حساب مستقل، ويكون من أهداف هذه الشركة إدارة أعمال التأمين التعاوني الإسلامي، كما يتم فتح حساب آخر خاص بالتأمين غير حساب المؤسسين، ويوضع فيه جميع إيرادات التأمين من الاشتراكات وغيرها، يُسمى صندوق المشتركين أو محفظة المشتركين، وتقوم الشركة بإدارة أعمال التأمين لهذا الصندوق بموجب عقد الوكالة بأجر أو بدون أجر، فتبرم عقود التأمين مع المشتركين، وتُعوِّض من أصابه الخطر، وتبرم عقود إعادة التأمين، وتقوم بكافة الأعمال الإدارية الخاصة بالتأمين، كما تقوم أيضاً باستثمار ما يمكن استثماره من أموال صندوق المشتركين بموجب عقد المضاربة، بحيث يكون لكلٍ من الشركة وصندوق المشتركين نسبة متفق عليها من الربح.

وهذه الصيغة هي التي يجري بها التعامل في غالب شركات التأمين التعاوني الإسلامي، ولهذا فسوف تتم دارسة مسائل هذا الفصل – إن شاء الله تعالى – بناءً على هذه الصيغة.

المبحث الأول

عوض إدارة شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني

قد تقدم في التمهيد لهذا البحث[1] أن العلاقة بين شركة التأمين التعاوني وصندوق المشتركين فيما يتعلق بإدارة أعمال التأمين علاقة وكالة، وهذه الوكالة إما أن تكون وكالة بدون أجر، أو وكالة بأجر، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

إدارة شركة التأمين التعاوني لصندوق المشتركين عن طريق الوكالة بدون أجر

إذا كان العقد بين شركة التأمين التعاوني والمشتركين على إدارة صندوق المشتركين عقد وكالة بدون أجر، فهو عقد جائز؛ لأن عقد الوكالة بدون أجر جائز بالإجماع[2]، وتطبق عليه حينئذٍ أحكام هذا العقد في باب الوكالة، وقد جرى العمل بذلك لدى بعض الشركات كالشركة الإسلامية القطرية للتأمين، فهي لا تأخذ أجراً على الوكالة، وتكتفي بنسبتها من أرباح استثمار أموال صندوق المشتركين، وفي هذه الحال يتحمل الصندوق جميع المصاريف الخاصة بأعمال التأمين[3].

لكن متى ما كانت النسبة التي تحصلها الشركة على المضاربة أكثر من نسبة المثل، فلا يمكن حينئذٍ القول بأن العقد عقد وكالة بدون أجر؛ لأن الزيادة في نسبة المثل للشركة على المضاربة تكون كالأجر على إدارتها لأعمال التأمين[4].

المطلب الثاني

إدارة شركة التأمين التعاوني لصندوق المشتركين عن طريق الوكالة بأجر

إذا كان العقد المبرم بين شركة التأمين التعاوني والمشتركين على إدارة صندوق المشتركين عقد وكالة بأجر فإنها وكالة جائزة[5]، ولا بد فيها حينئذٍ من العلم بالأجرة،

---

(١) ص١٧٠.

(٢) انظر: مراتب الإجماع ص١١١، والمغني (١٩٦/٧) والإقناع في مسائل الإجماع (١٥٦/٢).

(٣) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٧٧، وأحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية لآل سيف ص٢٨٢، ٢٨٣.

(٤) انظر: التأمين التكافلي لعلي نور ص٣٢٦.

(٥) انظر: شرح الخرشي (٤٢٦/٦) ومغني المحتاج (٢٩٩/٢) والمغني (٢٠٤/٧).

وأجرة الوكيل الذي هو شركة التأمين التعاوني لا تخلو من أن تكون مبلغاً مقطوعاً، أو تكون الأجرة نسبة من قيمة مجموع الاشتراكات السنوية، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: أن تكون الأجرة مبلغاً مقطوعاً:

لا يخلو الأمر في هذه المسألة من حالين:

الحال الأولى: أن تكون أجرة الشركة مبلغاً مقطوعاً على إدارة أعمال التأمين، بحيث لا تتحمل الشركة شيئاً من نفقات إدارة التأمين، فالأجرة حينئذٍ جائزة شرعاً؛ لأنها أجرة معلومة.

الحال الثانية: أن تكون أجرة الشركة مبلغاً مقطوعاً على إدارة أعمال التأمين مع تحملها لنفقات إدارة العملية التأمينية، ويكون ذلك بناءً على الإحصاءات التي تبين حجم النفقات العملية المتوقعة لإدارة الشركة، كأجور الموظفين والعمال والوكلاء، وكمية الأوراق والأقلام وأجهزة الحاسب الآلي، ونحوها، مع إضافة أجر مناسب، ليمثل المجموع الأجرة الكلية السنوية للشركة، فلو كانت النفقات العملية المتوقعة خمسة ملايين ريال، فإن الشركة تأخذ أجرتها ستة ملايين ريال من صندوق المشتركين، وهكذا، وهذا ما جرى عليه العمل لدى بعض شركات التأمين التعاوني الإسلامي[1]، وأخذ الشركة للأجرة في هذه الحال محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين على قولين:

القول الأول: الجواز[2].

القول الثاني: عدم الجواز[3].

دليل القول الأول:

أنه في هذه الحال تعتبر الأجرة صحيحة؛ لإجماع الفقهاء على صحة تقدير الأجرة بمبلغ

---

(١) انظر: مفهوم التكافل لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) والتأمين التعاوني للقره داغي ص٧٧، ٧٩.

(٢) وهو ظاهر قول د. علي القره داغي في التأمين التعاوني ص٨١، وبه صدرت فتوى ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي، كما في قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٢١٣.

(٣) وهو قول د. هايل داود في بحثه الاستثمار في التأمين التعاوني ص١٥، ود. عبد الله آل سيف في أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية ص٢٨٤، ٢٩٤.

معلوم القدر والنوع[1]، فلا غرر فيها ولا جهالة[2]، وسواء أكانت الأجرة بقدر التكلفة الفعلية أو أكثر منها؛ لأن الوكالة عمل يصح أخذ الأجر عليه، والربح من ورائه[3].

ونُوقش بأن هذه الطريقة في تحديد الأجر لا تخلو من الجهالة، فالنفقات لا يمكن حسابها بدقة، فقد تزيد على المبلغ المحدد وقد تنقص عنه[4]، وإذا دخلت الجهالة في الأجرة لم يصح العقد.

يوضح ذلك أن الأجر في هذه الطريقة هو المبلغ الزائد على النفقات الفعلية، وهذه النفقات لا يمكن القطع بتحديدها، فمتى ما زادت هذه النفقات وأصبحت خلاف المتوقع قلَّ الأجر، وربما انعدم، ومتى ما نقصت هذه النفقات زاد الأجر للشركة، فالجهالة حاصلة في الأجرة لا محالة.

ودليل القول الثاني:

أن هذه المسألة لا يوجد لها نظير في الفقه، فالوكيل لا يتحمل النفقات؛ لما يترتب عليه من الجهالة والغرر في الأجرة، التي قد تزيد وقد تنقص، ولو كانت محددة بدقة[5].

ونُوقش بأن هذه النفقات منضبطة، ويمكن تقديرها بدقة، وما فيها من غرر فإنه من الغرر اليسير المغتفر[6].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – عدم جواز هذه الطريقة في تحديد الأجر؛ لما فيها من الجهالة، وإنما تُحمَّل النفقات على صندوق المشتركين، ويكون للشركة أجرة مقطوعة متفق عليها، ويستثنى من ذلك ما إذا قرر أهل الاختصاص أنه يمكن تقدير النفقات بدقة، بحيث يكون التفاوت فيها يسيراً، فلا مانع حينئذٍ من القول بالجواز؛ لأن الغرر اليسير مما يعفى عنه في الشريعة.

---

(١) انظر: المغني (١٤/٨) والإقناع في مسائل الإجماع (١٥٩/٢).

(٢) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٨١.

(٣) انظر: العمولات المصرفية ص٤٤٠، ٤٤١.

(٤) انظر: أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية لآل سيف ص٢٨٤.

(٥) انظر: أحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٨٤، والاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص١٥.

(٦) انظر التأمين التكافلي للشبيلي ص١٨.

المسألة الثانية: أن تكون الأجرة نسبة من قيمة الاشتراكات:

إذا كانت أجرة الشركة نسبة من قيمة الاشتراكات، فإما أن تأخذ الشركة نسبة معلومة من كل اشتراك عند إبرام العقد، مثل ٥% أو ١٠% ، وإما أن تأخذ نسبة من مجموع هذه الاشتراكات في نهاية السنة، أو تكون الأجرة نسبة من الحد الأعلى للتعويض[١].

فإن كانت الشركة تقتطع نسبة من كل اشتراك عند كل عقد يبرم مع المشتركين أجرة لها على أعمال الإدارة، فإن الأجرة حينئذٍ تكون معلومة عند العقد، وهي أجرة صحيحة؛ لما تقدم قريباً من الإجماع على صحة تقدير الأجرة بمبلغ معلوم.

وإن كانت الأجرة نسبة معلومة من مجموع الاشتراكات الواردة إلى الصندوق خلال العام المالي، أو نسبة من الحد الأعلى لما يدفع من التعويضات خلال العام، فقد اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يجوز لشركة التأمين التعاوني أن تكون أجرتها على إدارة أعمال التأمين نسبة محددة من قيمة مجموع الاشتراكات.

وهذا ما نص عليه المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عند الكلام على معيار الوكالة بأجر، حيث جاء فيه: «يجب أن تكون الأجرة معلومة، إما بمبلغ مقطوع، أو نسبة من مبلغ معلوم، أو يؤول إلى العلم»[٢].

ومستندهم في ذلك أن الأجرة «معلومة في الحال أو في المآل، والجهالة التي تؤول إلى العلم مغتفرة؛ لأنها لا تؤدي إلى النزاع»[٣].

القول الثاني: أن الأجرة لا يجوز أن تكون نسبة من الاشتراكات، وبذلك صدرت فتوى هيئة الرقابة الشرعية لشركة شيكان بالسودان؛ لأن الأجرة حينئذٍ مجهولة عند العقد، فيدخل ذلك في باب الغرر المحرم شرعاً[٤].

---

(١) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٧٩، والتأمين التكافلي للشبيلي ص١٧، ٣٥، ومفهوم التكافل لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) والتأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٥، ١٤، والتأمين على الحياة لمحمد الأشقر ص١٥.

(٢) المعايير الشرعية ص٣٩٠.

(٣) المعايير الشرعية ص٣٩٩.

(٤) انظر: أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني ص١٧، ١٨، حيث نقل فتوى الهيئة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٧م.

والذي يظهر – والله أعلم – أنه يمكن تخريج هذه المسألة على مسألة الإجارة على العمل ببعض ما يخرج منه (الإجارة بالنسبة) كأجرة الدلال، بأن يُجعل له مبلغٌ محددٌ من كل مائة يُحصِّلها، وأجرة تحصيل الدين بجزء منه كالربع مثلاً، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنها أجرة صحيحة، وهو قول عند الحنفية[1]، وعند المالكية[2]، ومذهب الحنابلة[3].

القول الثاني: أن الأجرة بالنسبة لا تصح، وهو مذهب الحنفية[4]، والمالكية[5]، والشافعية[6].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع[7].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ عاملهم بنسبة معلومة من الخارج من الأرض، وهذا في معنى الأجرة بنسبة معلومة من الثمن[8].

ونُوقش بأن أحاديث المزارعة منسوخة بما روى رافع بن خديج[9] رضي الله عنه قال:

---

(١) انظر: رد المحتار (٨٧/٩)

(٢) انظر: البهجة في شرح التحفة (٢٩٩/٢) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٤٩٩/٧).

(٣) قال ابن قدامة في المغني (٤٢/٨): «فإن عيَّن العمل دون الزمان فجعل له من كل ألف درهم شيئاً معلوما صح أيضا» وانظر: الشرح الكبير مع الإنصاف (٣٧٣/١٤) وكشاف القناع (٥٢٨/٨) وانظر نحوه في مجموع فتاوى ابن تيمية (١١١/٣٠).

(٤) انظر: الفتاوى الهندية (٤٥٠/٤) ط. دار الفكر، ورد المحتار (٨٧/٩).

(٥) انظر: الموطأ (٦٨٦/٢) والمدونة (٤١٠/٤، ٤١١) وشرح الخرشي (٢٢٣/٧).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢٥١/٤) ومغني المحتاج (٤٣١/٢).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب المزارعة بالشطر ونحوه، برقم (٢٣٢٨) ومسلم، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، برقم (١٥٥١) واللفظ لمسلم.

(٨) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١١/٣٠) والوساطة التجارية ص٣٤٤.

(٩) هو أبو عبد الله أو أبو خديج رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي، عُرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستصغره، وأجازه يوم أحد، فخرج بها، وشهد ما بعدها، مات سنة ٧٤هـ، وقيل غير

كنا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ على عَهْدِ رسول اللَّهِ - ﷺ - فَنُكْرِيهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ من عُمُومَتِي فقال: نَهَانَا رسول اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عن أَمْرٍ كان لنا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لنا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَنُكْرِيَهَا على الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الأرض أَنْ يَزْرَعَهَا، أو يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وما سِوَى ذلك[1].

وأُجيب بعدم التسليم بالنسخ لما يلي:

١- أنه لا تعارض بين الحديثين حتى يصار إلى النسخ؛ فقد فُسر المنهي عنه بما لا يُختلَف في فساده[2]، فعن رَافِعَ بن خَدِيجٍ رضي الله عنه قال: كنا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قال كنا نُكْرِي الْأَرْضَ على أَنَّ لنا هذه وَلَهُمْ هذه، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هذه، و لم تُخْرِجْ هذه، فَنَهَانَا عن ذلك وَأَمَّا الْوَرِقُ فلم يَنْهَنَا[3]، فتبين أن النهي وارد على ما كان نصيب أحدهما غير مشاع[4].

٢- أن النسخ إنما يكون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، والمزارعة عمل بها عليه الصلاة والسلام حتى مات، ثم عمل بها خلفاؤه رضي الله عنهم، وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم عليها، و لم يخالف فيها أحد منهم، فلا يصح القول بالنسخ[5].

٣- أن أحاديث رافع رضي الله عنه فيها اضطراب واختلاف، يوجب ترك العمل بها لو انفردت، فكيف وهي معارَضة بما هو أقوى منها[6].

الدليل الثاني: عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ أنه قال: «لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: بِعْ هذا الثَّوْبَ، فما زَادَ

ذلك. انظر: الاستيعاب ص٢٢٧، والإصابة ص٣٨٧.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب ما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر، برقم (٢٣٣٩) ومسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض بالطعام، برقم (١٥٤٨) واللفظ لمسلم.

(٢) انظر: المغني (٥٥٨/٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب ما يكره من الشروط في المزارعة، برقم (٢٣٣٢) ومسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض بالذهب والورق، برقم (١١٧-١٥٤٧) واللفظ لمسلم.

(٤) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف (٦٨٩/١).

(٥) انظر: المغني (٥٥٧/٧، ٥٥٨) وانظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٥).

(٦) انظر: المغني (٥٥٨/٧).

على كَذَا وَكَذَا فَهُوَ لك»[1] وهذا قول صحابي لا يعرف له مخالف في عصره[2].

وجه الدلالة: أن الأجر في هذا الأثر غير محدد، فقد يزيد وقد ينقص، كما هو الحال في الأجرة بالنسبة، بل إن الأجرة بالنسبة أولى بالجواز؛ لأنه لابد فيها من حصول الأجر قل أو كثر، أما هذا الأثر فقد لا يحصل على أجر أصلاً؛ لأنه قد لا يزيد على الثمن المحدد[3].

الدليل الثالث:

القياس على المضاربة، بجامع أن في كل منهما عيناً تُنمَّى بالعمل عليها، فصح العقد عليها ببعض نمائها[4].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عن أبي سعيد الخدري[5] رضي الله عنه أنه قال: نُهي عن عسيب الفحل[6]، وقفيز الطحان[7].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً مجزوماً به، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، مع الفتح (٥٦٨/٤) ووصله ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب البيوع والأقضية، باب في الرجل يدفع إلى الرجل الثوب فيقول: بعه فما ازددت فلك، برقم (٢٠٣٩٠) (٣٠٧/٤).

(٢) انظر: المغني (٧١/٨).

(٣) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف (٦٩١/١) والعمولات المصرفية ص١٧٩.

(٤) انظر: البهجة في شرح التحفة (٣٠١/٢) والمغني (٧١/٨) وكشاف القناع (٥٢٨/٨).

(٥) هو أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي الخدري نسبة إلى جده خُدْرة بن عوف، استُصغر بأحد، واستشهد أبوه بها، وشهد هو ما بعدها، روى كثيراً من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات سنة ٧٤هـ. انظر: الاستيعاب ص٨١٥، والإصابة ص٤٩١، ٤٩٢.

(٦) المراد به ماؤه فرساً كان أو بعيراً أو غيرهما، ويُطلق أيضاً على ضراب الفحل، والمراد بالنهي الكراء الذي يؤخذ عليهما. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (عسب) (٢٣٤/٣) ولسان العرب (عسب) (١٩٧/٩).

(٧) أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (١٠٢٤) (٣٠١/٢) والدارقطني، كتاب البيوع (٤٦٨/٣) برقم (٢٩٨٥) والبيهقي، كتاب البيوع، باب النهي عن عسب الفحل، برقم (١٠٨٥٤) (٥٥٤/٥) وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٦/٢، ١٨٧) من طريق هشام أبي كليب عن ابن أبي نُعم عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١١٣/٣٠): «هذا الحديث باطل لا أصل له، وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا رواه إمام من الأئمة» وقال ابن حجر في التلخيص (١٣٣/٣): «وفي الإسناد هشام أبو كليب راويه عن ابن أبي نعم، عن أبي سعيد: لا يعرف، قاله ابن القطان والذهبي، وزاد: وحديثه منكر. وقال مغلطاي: هو ثقة. فينظر من وثقه، ثم وجدته في ثقات ابن حبان» وأخرجه الطحاوي في شرح

وجه الدلالة: أن قفيز الطحان منهي عنه، وهو أن يستأجره ليطحن له الحب بجزء من الدقيق[1]، فكذلك جَعْلُ أجرة الأجير نسبة مما يحصله[2]، والنهي في هذا الحديث ينصرف إلى نهي النبي صلى الله عليه وسلم.

ونُوقش من وجهين:

الأول: ضعف الحديث من جهتين:

١- من جهة السند: فقد ضعفه بعض الحفاظ كما بُيِّن ذلك في تخريجه.

ويمكن أن يجاب بأن علة الحديث عند من ضعفه من الحفاظ أن راويه هشاماً أبا كليب لا يُعرف، وهذا غير مسلَّم، فقد وثقه الإمام أحمد[3] وابن حبان[4]، ولهذا صحح الحديث عبد الحق الإشبيلي[5] والألباني[6].

مشكل الآثار (١٨٦/٢) حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني، حدثنا أبي، حدثنا أبو يوسف، عن عطاء ابن السائب، عن ابن أبي نعم، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٢/٣٠) ومغني المحتاج (٤٣١/٢) قال الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٨/٢) في معنى قفيز الطحان: «أهل العلم لا يختلفون أن معناه . . دفع القمح إلى الطحان، على أن يطحنه لهم بقفيز من دقيقه الذي يطحنه منه».

(٢) انظر: العمولات المصرفية ص١٨٢.

(٣) هشام بن كليب أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦٨/٩) وروى عن عبد الله ابن الإمام أحمد قال: سألت أبي عن هشام بن كليب الذي يروي عنه الثوري فقال: ثقة.

(٤) انظر: الثقات لابن حبان (٥٦٨/٧) وابن حبان هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي، الإمام الحافظ، شيخ خراسان، صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، من تصانيفه: التقاسيم والأنواع، المشهور بصحيح ابن حبان، وكتاب الثقات، والجرح والتعديل، مات سنة ٣٥٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٩٢/١٦- ١٠٤) وميزان الاعتدال (٩٨/٦- ١٠٠).

(٥) انظر: الأحكام الشرعية الصغرى (٦٧٤/٢، ٦٧٥) وعبد الحق الإشبيلي هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، يُعرف بابن الخراط، ولد سنة ٥١٠هـ، كان حافظاً فقيهاً عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، موصوفاً بالزهد والورع ولزوم السنة، من مؤلفاته: الجمع بين الصحيحين، والأحكام الكبرى، والأحكام الصغرى، مات ببجاية من بلاد الأندلس، سنة ٥٨١هـ. انظر: الديباج المذهب (٥٥/٢، ٥٦) وشجرة النور الزكية (٣٧٨/١، ٣٧٩).

(٦) قال الألباني في إرواء الغليل (٢٩٥/٥): (إسناد هذا الحديث عندي صحيح، فإن رجاله ثقات رجال الشيخين، غير هشام هذا، وهو هشام بن كليب أبو كليب) ثم نقل توثيق الإمام أحمد وابن حبان له.

والألباني هو: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني، العلامة المحدث، أحد الأعلام المعاصرين،

٢- من جهة المتن: فالمدينة لم يكن بها طحان يطحن بالأجرة، وأهلها لم يكن لهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز، وإنما حدث هذا المكيال بعد فتح العراق، فدل على أن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم[١].

الثاني: على التسليم بصحة الحديث فليس فيه النهي عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق، وإنما نهى عن شيء مسمى، وهو القفيز، وليس الكلام في هذا، فإن المزارعة لو شُرط فيها لأحدهما زرع بقعة معينة أو شيء مقدر كانت المزارعة فاسدة[٢].

الدليل الثاني:

أن قدر الأجرة مجهول عند العقد[٣]، فهو يزيد بزيادة الثمن، وينقص بنقصانه، ولا يصح العقد مع جهالة الأجرة.

ونُوقش بأن الأجرة وإن كانت مجهولة القدر عند العقد إلا أن مآلها إلى العلم؛ «إذ إن البيع لا يكون إلا بثمن معلوم، والأجرة معلومة نسبتها من الثمن، فلا يفضي إلى النزاع، ولا تمنع التسليم، وهذا هو المقصود من شرط العلم بالأجرة»[٤].

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول لما يلي:

١- قوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني.

٢- أن الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ما لم يدل دليل على المنع، وأدلة المانعين لم تقو على رفع هذا الأصل في هذه المسألة.

٣- أن في القول بالجواز مصلحة لطرفي التعاقد، ففيه حث للأجير على الاجتهاد في

ولد سنة ١٣٣٣هـ بألبانيا، ثم انتقل مع والده إلى الشام، وأخذ العلم عن والده، وعن علماء الشام، برع في علم الحديث فصار علامة زمانه فيه، له كثير من المؤلفات والتحقيقات لكتب السلف، منها إرواء الغليل، والسلسلة الصحيحة، والسلسلة الضعيفة، مات سنة ١٤٢٠هـ انظر: حياة الألباني (١/٤٤) وأعلام التراث في العصر الحديث ص٢٣٠.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠/١١٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠/١١٣).

(٣) انظر: شرح الخرشي (٧/٢٢١) ومغني المحتاج (٢/٤٣١).

(٤) الوساطة التجارية ص٣٤٧.

عمله؛ لأن أجره يزداد بزيادة ما يحصله[1]، ولا يخفى ما في ذلك أيضاً من مصلحة للمستأجر.

٤- أن الحاجة قد تدعو إلى جَعْل الأجرة نسبة مما يحصله الأجير، ففي القول بالجواز تيسير على الناس ورفع للحرج عنهم[2].

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فإنه يصح أن تكون أجرة شركة التأمين التعاوني نسبة من مجموع الاشتراكات، أو نسبة من الحد الأعلى لما يُدفع من التعويضات خلال العام، والله أعلم.

وينبغي أن يراعى في أجرة الشركة التي تدير أعمال التأمين ما يلي[3]:

١- وجوب العلم بالأجرة من حين العقد، أي من حين دفع المشترك لمبلغ الاشتراك[4]، سواء أكانت مبلغاً مقتطعاً من كل اشتراك، أم بتحديد النسبة التي تؤول إلى العلم كما تقدم.

٢- ألا تكون الأجرة مبالغاً فيها، كخمسين بالمائة من قيمة كل اشتراك، وإنما تكون الأجرة في حدود أجرة المثل، لئلا تتخذ شركة الإدارة ذلك لزيادة الأرباح، فتكون بذلك قد سلكت سبيل شركات التأمين التجاري، وخالفت مقاصد الشريعة في التأمين الإسلامي، ويتم تحديد أجرة المثل بالاتفاق مع هيئة المشتركين إن وُجدت، لأنها هي الممثل لمجموع المشتركين، أو بالاتفاق مع الهيئة الشرعية في الشركة؛ لأنها هي الممثل للمشتركين عند عدم وجود هيئة للمشتركين.

٣- ألا تتحايل شركة الإدارة للحصول على الفائض التأميني، الذي تحصل عليه شركات التأمين التجاري؛ لأن شركة الإدارة مخاطرها أقل؛ لكونها غير ملتزمة بالتعويض، ما لم تتعد أو تفرط، فيكون أجرها حينئذٍ أقل من أجر شركات التأمين التجاري التي تتحمل مخاطر التعويض.

---

(١) انظر: الوساطة التجارية ص٣٤٧.

(٢) انظر: العمولات المصرفية ص١٨٣.

(٣) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣٦، والتأمين التعاوني للقره داغي ص٨١.

(٤) بحيث ينص على هذه الأجرة في الوثيقة ليكون المشترك قابلاً بها. انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٢١٢.

المبحث الثاني
الاستثمار في شركات التأمين

المطلب الأول
المراد بالاستثمار[1] في شركات التأمين

شركات التأمين إما أن تكون شركات تأمين تجاري، وإما أن تكون شركات تأمين تعاوني، فشركات التأمين التجاري – على القول بجوازها – تقوم باستثمار أموالها لمصلحتها، وتستحق جميع الأرباح التي تحصل عليها.

أما شركات التأمين التعاوني فإنها تمسك حسابين:

أحدهما: حساب المساهمين، حيث تقوم الشركة باستثمار الأموال الموجودة فيه لمصلحة المساهمين، بحيث تعود إليهم جميع الأرباح المتحصَّلة.

والآخر: حساب المشتركين، والذي يسمى بصندوق المشتركين، حيث تقوم الشركة باستثمار أمواله بإحدى طريقتين:

١- عن طريق عقد المضاربة الذي تبرمه مع المشتركين، تكون فيه شركة التأمين التعاوني هي المضارب، ويكون لها حصة متفق عليها من الربح، وباقي الربح يكون لمصلحة حساب المشتركين.

---

(١) الاستثمار في اللغة: طلب الثمر، والثاء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعاً، ومنه حمل الشجر، وأنواع المال، يقال: ثَمَّر ماله: نماه، وثَمَّر الله مالك: أي كثَّره، وأثمر الرجل: كثر ماله، ويُقال لكل نفع يصدر عن شيء: ثمرة، كقولك: ثمرة العلم العمل الصالح، وثمرة العمل الصالح الجنة. والاستثمار في اصطلاح الفقهاء لا يخرج عن المعنى اللغوي، وهو طلب الحصول على الثمرة، وعرفه د. محمد رواس قلعه جي بأنه: طلب نماء الشيء. وعرف د. محمد عثمان شبير استثمار المال بأنه: طلب الحصول على الأرباح. ولفظ الاستثمار نادر في استعمال الفقهاء، وإنما الشائع ألفاظ أخرى لها المدلول نفسه، كالتنمية والتثمير والاستنماء والمتاجرة والاستغلال. انظر: مقاييس اللغة مادة (ثمر) ص١٨٧، والمفردات مادة (ثمر) ص١٧٦، ولسان العرب مادة (ثمر) (١٢٦/٢، ١٢٧) والقاموس المحيط، مادة (الثمر) ص٤٥٨، ٤٥٩، والموسوعة الفقهية (١٨٢/٣) ومعجم لغة الفقهاء (استثمار) ص٣٨، والخدمات الاستثمارية في المصارف (٥٦/١، ٥٧) والفائض التأميني لمحمد شبير ص١٥.

٢- عن طريق عقد الوكالة بأجر الذي تبرمه الشركة مع المشتركين، وتستحق بموجبه أجراً يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ولا يكون للشركة نصيب من الربح، بل يكون الربح كله لمصلحة صندوق المشتركين.

المطلب الثاني

عِوَض استثمار شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني

على ضوء ما تقدم قريباً في المطلب السابق يمكن تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: عِوَض استثمار شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعـــاوني إذا كان العقد عقد مضاربة:

إذا كان الاستثمار عن طريق عقد المضاربة، فهو عقد جائز بالإجماع[١]، وتُجرى على العقد حينئذٍ جميع أحكام المضاربة، كأن يُتفق على أن للشركة ٣٠% من أرباح استثمار صندوق المشتركين، والباقي من الربح يكون لمصلحة الصندوق، فهذا العِوض جائز شرعاً، لإجماع الفقهاء على أن للعامل أن يشترط حصة معلومة من الربح في المضاربة[٢].

ولابد من النص في وثائق التأمين التعاوني على النسبة المتفق عليها من الربح لكل من الشركة والصندوق؛ ليكون المشترك قابلاً بها[٣].

لكن يَرِد على هذا أن رأس المال الذي يتم استثماره من صندوق المشتركين في التأمين التعاوني مجهول قدره عند العقد، فرأس المال المستثمر في هذه الشركات يتكون مما يلي:

١- جزء من الاشتراكات المكتسبة[٤]، وهذا الجزء معلوم للشركة فقط، ولا يتم الإفصاح عن قدره لا في وثائق التأمين ولا في غيرها.

٢- ما يتبقى من الجزء المخصص من الاشتراكات لمواجهة المدفوعات اليومية، حيث يتم استثمار هذا المتبقي، وهو أيضاً مجهول القدر لكلا الطرفين، ولا يُعلم إلا بعد انتهاء المدة

---

(١) انظر: مراتب الإجماع ص١٦٢، والإقناع في مسائل الإجماع (١٩٨/٢).

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص١٢١، ومراتب الإجماع ص١٦٢، ١٦٣.

(٣) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٢١٢، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٠٥.

(٤) وهي ما تحتفظ به الشركة لنفسها من الاشتراكات بعد إعادة التأمين. انظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني للجرف ص٦٩، حاشية رقم (١).

الزمنية التي خُصص هذا الجزء لمواجهة المدفوعات اليومية خلالها[1].

٣- الاحتياطيات المختلفة التي يتم استثمارها، وهي غير معلومة القدر عند إبرام العقد.

ومن شروط صحة المضاربة المتفق عليها بين الفقهاء أن يكون رأس المال معلوماً للعاقدين؛ فإن كان مجهولاً لم تصح المضاربة[2]؛ وعللوا ذلك بأن عقد المضاربة يقتضي ردَّ رأس المال، والاشتراك في الربح، فإن كان رأس المال مجهولاً أدى إلى جهالة الربح؛ لأن الربح لا يُعرف إلا بمعرفة رأس المال، ولأنه يُفضي إلى المنازعة والاختلاف في مقداره[3].

وبناءً على ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن عقد المضاربة المبرم بين شركة التأمين والمشتركين يعد عقداً فاسداً؛ لجهالة مقدار رأس المال[4].

ويمكن مناقشة ذلك بأن رأس المال وإن كان مجهول القدر عند العقد فهو يؤول إلى العلم، فما يتوفر للشركة من الأموال التي يُمكنها استثمارها في المستقبل معلوم القدر في حينه، فلا يؤدي إلى جهالة الربح، أو حصول النزاع[5]، والأصل قبول قول الشركة في مقدار رأس المال؛ لأنها أمينة في هذا العقد، ومن المعلوم أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وعلة اشتراط هذا الشرط - وهي جهالة الربح وحصول النزاع - غير موجودة في مسألتنا.

ويؤيد هذا أن الحنفية يرون أن العلم برأس المال يكون بالإشارة إليه وإن لم يُعلم قدره، فإذا وقع خلاف في القدر فالقول قول العامل بيمينه؛ لأنه أمين.

قال السرخسي: «وإذا دفع الرجل إلى رجل دراهم مضاربة ولا يدري واحد منهما ما وزنها فهي مضاربة جائزة؛ لأن الإعلام بالإشارة إليه أبلغ من الإعلام بالتسمية، ورأس المال أمانة في يد المضارب كالوديعة، والدراهم تتعين في الأمانة، وعند الشراء بها يعلم مقدارها بالوزن، ويقبل قول المضارب فيه لكونه أمينا، فجهالة المقدار عند العقد لا تفضي إلى المنازعة، فإن اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة الربح فالقول قول المضارب مع يمينه؛

---

(١) انظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني للجرف ص٦٩.

(٢) انظر: تبيين الحقائق (٥٣/٥) وبلغة السالك (٤٣٤/٣) ومغني المحتاج (٤٠٠/٢) والمغني (١٨٣/٧) وشركة المضاربة للسلمي ص١٤١.

(٣) انظر: بلغة السالك (٤٣٤/٣) ومغني المحتاج (٤٠٠/٢) والمغني (١٨٣/٧) وشركة المضاربة للسلمي ص١٤١.

(٤) انظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني للجرف ص٧١.

(٥) انظر: التأمين التكافلي لعلي نور ص٣٤٣. وقال: (ويمكن لمثل هذه الأمور معالجتها حسابياً، حيث يُفصل حساب محفظة الاستثمار عن حساب محفظة التأمين).

لأنه هو القابض، والقول في مقدار المقبوض قول القابض»[1].

ونُوقش ما ذهب إليه الحنفية من أن رأس المال يعلم عند الشراء به بأنه وإن علمه العامل في المضاربة إلا أن رب المال لا يعلمه، وعلم أحدهما لا يغني عن علم الآخر، ولا يمنع حدوث النزاع عند المفاصلة، فلهذا لابد من العلم بقدر رأس المال للعاقدين[2].

والذي يظهر – والله أعلم – أن عقد المضاربة المبرم بين شركة التأمين وكل مشترك هو عقد صحيح؛ لما تقدم من أن رأس المال وإن لم يُعلَم قدره عند العقد فمآله إلى العلم، ولا يُكتفى بعلم الشركة بذلك فقط، بل لابد للشركة من الإفصاح عن مجموع المبلغ المستثمر بالطريقة التي تراها؛ ليكون معلوماً للمشتركين، وإلا لم تصح المضاربة؛ لعدم علم أحد طرفي العقد برأس المال.

المسألة الثانية: عوض استثمار شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني إذا كان العقد عقد وكالة بأجر:

إذا كان الاستثمار عن طريق عقد الوكالة بأجر، فلابد فيها من العلم بالأجرة، وتكون أجرة الشركة على الاستثمار إما بمبلغ مقطوع، وإما بنسبة محددة من مجموع المبلغ المستثمر، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذه المسألة إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أن تكون الأجرة مبلغاً مقطوعاً يتم الاتفاق عليه عند العقد.

إذا كانت أجرة الشركة على استثمار أموال صندوق المشتركين مبلغاً مقطوعاً يتم الاتفاق عليه عند العقد فهي أجرة صحيحة شرعاً[3]؛ لأن الإجارة على عمل معلوم بأجر معلوم جائزة بالإجماع[4].

جاء في قرار هيئة كبار العلماء بشأن التأمين التعاوني ما نصه: «قيام جماعة من المساهمين – أي المشتركين – أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط؛ لتحقيق الغرض الذي من

(١) المبسوط (٢٢/٢٧) وانظر: البحر الرائق (٢٨٧/٧) وحاشية الشلبي على تبيين الحقائق (٥٣/٥).

(٢) انظر: شركة المضاربة للسلمي ص١٤٥.

(٣) انظر: مفهوم التكافل لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) والخدمات الاستثمارية في المصارف (٧٠٩/١).

(٤) انظر: المغني (١٤/٨) والإقناع في مسائل الإجماع (١٥٩/٢).

أجله أُنشئ هذا التعاون، سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين»[1].

الفرع الثاني: أن تكون الأجرة نسبة محددة من مجموع المبلغ المستثمر.

إذا كانت أجرة الشركة على استثمار أموال صندوق المشتركين نسبة محددة من مجموع المبلغ الذي يتم استثماره مثل ٣%[2]، فلا يخلو الأمر من حالين:

الحال الأولى: أن يكون المبلغ المستثمر معلوماً عند العقد، كأن يكون المبلغ المستثمر مليون ريال، والأجرة على الاستثمار ٣% من مجموع المبلغ المستثمر، فحينئذٍ تكون الأجرة معلومة عند العقد، وهي ثلاثون ألف ريال، وما دام أن الأجرة معلومة عند العقد فهي أجرة صحيحة بالإجماع كما تقدم قريباً[3].

الحال الثانية: أن يكون مجموع المبلغ المستثمر غير معلوم عند العقد، إلا أن مآله إلى العلم، حيث يتم العلم به في نهاية المدة المتفق عليها، ومن ثَمَّ يتم العلم بالأجرة؛ لأن نسبتها من المبلغ المستثمر معلومة عند العقد، فهذه الحال يمكن تخريجها على مسألة الإجارة على العمل ببعض ما يخرج منه، كأجرة الدلال، بأن يُجعل له مبلغٌ محددٌ من كل مائة يُحصِّلها، وأجرة تحصيل الدين بجزء منه كالربع مثلاً، وقد تقدم بحث هذه المسألة[4]، وترجح فيها القول بالجواز، وبناءً عليه فتكون الأجرة في هذه الحال الثانية جائزة، والله أعلم.

المطلب الثالث

الجمع بين الأجرة على استثمار صندوق المشتركين ونسبة من الربح في التأمين التعاوني

إذا جمعت شركة التأمين التعاوني بين أجرة على عملها في المضاربة ونسبة من الربح فإن ذلك لا يجوز؛ لإجماع الفقهاء على عدم جواز جمع المضارب بين نسبة من الربح والأجر على المضاربة[5]، وعللوا لذلك بما يلي:

---

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٩/١٥).

(٢) انظر: مفهوم التكافل لأبي غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) والتأمين التكافلي للشبيلي ص١٧، ٣٦.

(٣) ص٣٢٢.

(٤) انظر: ص٣١٣ من هذا البحث.

(٥) قال ابن المنذر في الإجماع ص١٢١: «وأجمعوا على إبطال القراض الذي يشترط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة» وانظر: المبسوط (١٤٩/٢٢) والمغني (١٤٥/٧، ١٤٦).

١- أنه يلزم من اجتماع الأجر مع نسبة من الربح حصول المضارب على عوضين لعمل واحد، وهذا لا يجوز[١].

٢- أن المضاربة قائمة على الاشتراك في الربح، واشتراط الأجر يقطع الشركة في الربح؛ لأنه إذا شرط المضارب لنفسه النصف ومائة، فقد يكون الربح مائتين، فيكون له كل الربح، ولا يحصل رب المال على شيء[٢].

المطلب الرابع

حكم جمع شركة التأمين التعاوني بين نسبة من الربح على المضاربة والأجرة على الإدارة لصندوق المشتركين

جرى العمل لدى كثير من شركات التأمين على أن تقوم الشركة بإدارة صندوق المشتركين بموجب عقد الوكالة بأجر، كما تقوم باستثمار أموال الصندوق بموجب عقد المضاربة، وهذا معناه اجتماع عقد الإجارة مع عقد المضاربة، وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم اجتماع عقد الوكالة بأجر مع عقد المضاربة في شركة التأمين التعاوني على قولين:

القول الأول: الجواز[٣]، وإن كان الأولى عند بعضهم[٤] أن يكون عوض الإدارة والاستثمار حصة من الربح باعتبارها مضارباً، وأن إدارة أعمال التأمين تدخل بالتبع في أعمال الاستثمار، أو أن الشركة تتبرع بالقيام بها[٥].

---

(١) انظر: المبسوط (١٥٠/٢٢).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١١٩/٥).

(٣) وممن قال بذلك د. حسين حامد حسان في التأمين على حوادث السيارات ص٤٧ ، و د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٢٣٢، و د. عبد الله العمراني في العقود المالية المركبة ص٣١١، ود. عبد الله آل سيف في أحكام التأمين الصحي ص٢٨٥، وجاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٢٢٤: (إذا اتفق الطرفان على قيام أحدهما بعمل ليس من أعمال المضاربة بأجر محدد، وكان الاتفاق بعقد منفصل عن عقد المضاربة بحيث تبقى إذا تم عزله عن ذلك العمل، فلا مانع من ذلك شرعاً) وبه صدر قرار ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي ١٤١٧هـ. انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٢١٢.

(٤) وهو رأي د. حسين حامد حسان في التأمين على حوادث السيارات ص٥.

(٥) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٥، ١٤، ٤٧.

القول الثاني: عدم الجواز[1].

واستُدل للقول الأول بأن محل التعاقد في كلٍ من عقد الوكالة بأجر وعقد المضاربة مختلف، كما أن اجتماعهما لا يؤدي إلى محرم[2].

واستُدل للقول الثاني بوجود التنافي بين عقدي الوكالة بأجر والمضاربة[3].

ونُوقش بأنه لا تنافي بين العقدين؛ لانفكاك الجهة، فالشركة تستحق أجرة الوكالة لقيامها بإدارة أعمال التأمين، وتستحق نسبة من الربح مقابل المضاربة، فهما عملان مختلفان[4].

والذي يظهر – والله أعلم – أن اجتماع عقد الإجارة مع عقد المضاربة إما أن يكون على وجه الاشتراط أو لا، فإن كان على وجه الاشتراط فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة بناءً على اختلافهم في اشتراط عقد معاوضة في عقد معاوضة آخر، ولهم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: عدم جواز اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة، وهو مذهب الحنفية[5]، والشافعية[6]، والصحيح من مذهب الحنابلة[7]، وقال به ابن حزم[8].

---

(١) عزاه د. حسين حامد لبعض الباحثين ولم يسمهم. انظر: التأمين على حوادث السيارات ص١٤، وفي التأمين على الحياة للدكتور محمد الأشقر ص١٧: «لا يجوز للشركة أن تستثمر أموال التأمين بنسبة من الأرباح "مضاربة" بنفسها، لكن يجوز لها أن تعطيها لشركة تجارية منفصلة؛ لتقوم بالعمل فيها على أساس المضاربة» وانظر: أيضاً ص٣٨ منه.

(٢) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٤٧، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٣٢، والعقود المالية المركبة ص٣١١.

(٣) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص١٤.

(٤) انظر: التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص١٤، ١٥.

(٥) انظر: المبسوط (١٦/١٣) والهداية مع نصب الراية (٤٧٢/٤).

(٦) انظر: المهذب مع المجموع (٣٢٢/٩-٣٢٣) والمجموع (٣٥٥/٩) وروضة الطالبين (٦٤/٣).

(٧) انظر: المغني (٣٢٣،٣٢٤/٦، ٣٣٢) والفروع (٦٣/٤) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٣٠/١١) وكشاف القناع (٣٩٨/٧).

(٨) انظر: المحلى (٥٠١/٧) وابن حزم هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، الإمام الحافظ الحافظ الفقيه المجتهد، صاحب التصانيف، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، كان زاهداً ورعاً عاملاً بعلمه، من مؤلفاته: الإحكام لأصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء

القول الثاني: جواز اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة، وهو مذهب المالكية[1]، وقول للحنابلة[2]، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[3].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة[4].

وجه الدلالة: أن المراد بالحديث النهي عن اشتراط عقد معاوضة في عقد معاوضة[5]،

والنحل، وإظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٣٢٥/٣) وسير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨).

(١) يرى المالكية في المشهور عندهم أنه لا يجوز أن يجتمع مع عقد البيع واحدٌ من عقود ستة، وهي الصرف والمساقاة والجعالة والشركة والنكاح القراض، ولا اجتماع اثنين منها في عقد، ويجوز فيما عدا ذلك، خلافاً لأشهب فيرى جواز اجتماع هذه العقود، وبهذا يتبين أن المالكية على كلا القولين عندهم لا يمنعون من اجتماع عقد المضاربة مع الإجارة. انظر: الفروق (٢٤٩/٣) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (١٤٥/٦) ومواهب الجليل (١٤٥/٦، ١٤٦) وشرح الخرشي (٣٢٦/٥، ٣٢٧) والبهجة في شرح التحفة (١٧/٢، ١٨) وحلي المعاصم مع البهجة (١٧/٢، ١٨).

(٢) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٣٠/١١).

(٣) انظر: العقود لشيخ الإسلام ص١٨٩، والأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص٢٢٦.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة، برقم (١٢٣١) والنسائي، كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة . .، برقم (٤٦٣٢) وأحمد (٣٥٨/١٥) برقم (٩٥٨٤) والبيهقي في الكبرى، كتاب البيوع، باب النهي عن بيعتين في بيعة، برقم (١٠٨٧٨) (٥٦٠/٥) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه النووي في المجموع (٣٢٣/٩) وحسنه الألباني في الإرواء (١٤٩/٥).

(٥) انظر: المبسوط (١٦/١٣) والمغني (٣٣٢/٦، ٣٣٣) والمجموع (٣٢٠/٩) وقد فُسرت البيعتين في بيعة بعدة تفسيرات، منها:

١- أن يقول: بعتك هذه السلعة بعشرة نقداً، أو بعشرين نسيئة، على أن البيع قد لزم في أحدهما، ويفترقان دون تعيين أحد الثمنين.

٢- اشتراط عقد في عقد، كأن يقول: بعتك داري بكذا على أن تبيعني دارك بكذا، أو على أن تؤجرني دارك بكذا، ونحو ذلك.

٣- أن المراد بها مسألة العينة، وهي أن يبيع السلعة بثمن مؤجل، على أن يشتريها ممن باعها عليه بأقل حالاً.

انظر: جامع الترمذي (٥٢٤/٣، ٥٢٥) وسنن النسائي (٢٩٥/٧) والمحلى (٥٠١/٧) والمغني (٣٣٢/٦، ٣٣٣) والمجموع (٣٢٠/٩) والعقود المالية المركبة ص٧٩- ٩٠.

ويدخل في النهي اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه[1].

ونُوقش بعدم التسليم بأن المراد بالنهي اشتراط عقد في عقد؛ بل المراد به بيع العينة؛ لما جاء في إحدى روايات الحديث: «**من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا**»[2] وذلك بأن يبيع السلعة بثمن مؤجل على أن يشتريها من المشتري بثمن حال أقل من ثمنها المؤجل، «فإنه إذا كان مقصوده الدراهم العاجلة بالآجلة فهو لا يستحق إلا رأس ماله، وهو أوكس الثمنين، فإن أخذه أخذ أوكسهما، وإن أخذ الثمن الأكثر فقد أخذ الربا، فلا مَحِيد له عن أوكس الثمنين أو الربا»[3].

الدليل الثاني:

أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط[4].

وجه الدلالة: أن اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة يدخل في النهي عن بيع وشرط؛ فهو إجارة بشرط المضاربة[5]، والنهي يقتضي الفساد.

ونُوقش من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف، لا يحتج به[6].

الثاني: على التسليم بصحته فإنه معارِض للأحاديث الصحيحة التي تدل على جواز البيع مع الشرط، وكذا معارِض للإجماع، وقد تقدم بيان ذلك[7].

الدليل الثالث:

عن عبد الله بن عمرو[8] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا**

---

(١) انظر: المغني (٣٣٣/٦).

(٢) أخرجها أبو داود، كتاب الإجارة، باب فيمن باع بيعتين في بيعة، برقم (٣٤٥٧) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب النهي عن بيعتين في بيعة، برقم (١٠٨٧٩) (٥٦١/٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححها ابن حزم في المحلى (٥٠٢/٧) وحسنها الألباني في الإرواء (٥/ ١٥٠).

(٣) تهذيب السنن لابن القيم (٢٩٥/٩) و انظر: الشرح الممتع (٢٤٩/٨).

(٤) تقدم تخريجه ص٢٣٨.

(٥) انظر: مغني المحتاج (٤٢/٢).

(٦) انظر: ص٢٣٨ من هذا البحث.

(٧) انظر: ص٣٣٨ من هذا البحث.

(٨) هو: أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، أسلم قبل أبيه، وقيل: بينهما اثنتا عشرة

«**لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن**»[1].

وجه الدلالة: أن اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة يدخل في عموم النهي عن الشرطين في البيع[2].

ونُوقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم بذلك؛ لأن المراد بالنهي عن شرطين في بيع هو بيع العينة؛ «فإن الشرط يطلق على العقد نفسه؛ لأنهما تشارطا على الوفاء به، فهو مشروط، والشرط يطلق على المشروط كثيراً، كالضرب على المضروب، والحلق على المحلوق، والنسخ على المنسوخ، فالشرطان كالصفقتين سواء، فشرطان في بيع كصفقتين في صفقة»[3].

الثاني: أن اشتراط المضاربة في الإجارة شرط واحد، وليس شرطين في بيع[4].

الدليل الرابع:

القياس على نكاح الشغار، بجامع أن في كلٍ منهما اشتراط عقد في عقد[5]، ونكاح الشغار لا يصح، فكذلك اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة.

سنة، وكان فاضلاً عالماً حافظاً، استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب حديثه فأَذِن له، اختُلف في وفاته، فقيل: سنة ٦٣هـ، وقيل: ٦٥هـ، وقيل غير ذلك، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٤٢١، ٤٢٢، والإصابة ص٨١٢، ٨١٣.

(١) تقدم تخريجه ص٢٩٩.

وقد فُسر قوله: (شرطان في بيع) بعدة تفسيرات، منها:

١- أن يقول: أبيعك هذه السلعة إلى شهر بكذا، وإلى شهرين بكذا.

٢- أنهما شرطان صحيحان، ليسا من مصلحة العقد، كمن اشترى ثوباً واشترط على البائع خياطته وقصارته.

٣- أنهما شرطان فاسدان، كأن يشتريها على أنه لا يبيعها من أحد، وأنه يطؤها.

٤- أن المراد بها مسألة العينة، وهي أن يبيع السلعة بثمن مؤجل، على أن يشتريها ممن باعها عليه بأقل حالاً.

٥- أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني تلك السلعة بكذا.

انظر: سنن النسائي (٢٩٥/٧) ومعالم السنن (١٢١/٣) والمغني (٣٢٢/٦) وتهذيب السنن لابن القيم مع عون المعبود (٢٩٢/٩- ٢٩٥) والعقود المالية المركبة ص٧٨.

(٢) انظر: العقود المالية المركبة ص١٠٤.

(٣) تهذيب السنن لابن القيم (٢٩٥/٩).

(٤) انظر: العقود المالية المركبة ص١٠٤.

(٥) انظر: المغني (٣٣٣/٦).

ونُوقش بأن علة النهي عن نكاح الشغار هي خلوه من المهر، وليس لاشتراط عقد في عقد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – عن نكاح الشغار: «لا يعقل له علة مستقيمة إلا إشغاره عن المهر، فلما اشترطا إشغار النكاحين عن المهر بطلا»[1] وإذا اختلفت العلة بطل القياس.

الدليل الخامس:

أن اشتراط عقد المضاربة في عقد الإجارة ذريعة إلى أن يكون الربح في المضاربة مبلغاً مقطوعاً؛ وهو محرم بالإجماع[2]، إذ قد يُزاد في الأجرة ليكون القدر الزائد منها ربحاً في المضاربة، فيحرم حينئذٍ اشتراط المضاربة في الإجارة سداً لهذه الذريعة[3].

ونُوقش بأن هذه الذريعة يمكن سدها بتقييد الأجرة بأجرة المثل[4].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن الأصل في الشروط الجواز والصحة، إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه[5]، ولا يُعرف دليل يدل على تحريم اشتراط المضاربة في الإجارة، فيكون هذا الشرط جائزاً على الأصل.

وما يُناقش به هذا الدليل من ورود أدلة تدل على التحريم كحديث النهي عن بيعتين في بيعة، وحديث النهي عن بيع وشرط، وحديث النهي عن شرطين في بيع، فقد تقدم الجواب عنها في أدلة القول الأول، وبيان عدم صلاحيتها للاحتجاج بها في هذه المسألة.

الدليل الثاني:

عن جابر بن عبد اللَّهِ – رضي الله عنهما – أَنَّهُ كان يَسِيرُ على جَمَلٍ له قد أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قال: فَلَحِقَنِي النبي – صلى الله عليه وسلم – فَدَعَا لي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لم

(١) العقود لشيخ الإسلام ص١٧٢.

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص١٢١.

(٣) انظر: العمولات المصرفية ص٩٩.

(٤) انظر: العمولات المصرفية ص٩٩.

(٥) انظر: ص٢٤٢ من هذا البحث.

يَسِرْ مثله، قال: «**بِعْنِيهِ بِوُقِيَّةٍ**»[1] قلت: لَا. ثُمَّ قال: «**بِعْنِيهِ**» فَبِعْتُهُ بِوُقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عليه حُمْلَانَهُ إلى أَهْلِي، فلما بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ في أَثَرِي، فقال: «**أَتُرَانِي ماكستك[2] لِآخُذَ جَمَلَكَ، خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لك**»[3].

وفي لفظ: «على أن لي ظهره إلى المدينة»[4] وفي لفظ آخر: «واشترطت حملانه إلى أهلي»[5].

وجه الدلالة: أن جابراً – رضي الله عنه – اشترط عقد الإجارة[6] في عقد البيع، فدل على جواز اشتراط عقد معاوضة في عقد معاوضة آخر، ومن ذلك اشتراط المضاربة في الإجارة[7].

ونُوقش من وجهين:

الأول: أن ألفاظ الحديث قد اختلفت، فمنهم من ذكر فيه الشرط، ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان هبة من النبي صلى الله عليه وسلم[8].

وأُجيب بأن الاشتراط جاء في أكثر الروايات، ولهذا قال البخاري: «الاشتراط أكثر، وأصح عندي» وقال ابن حجر: «وما جنح إليه المصنف – يعني البخاري – من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث؛ لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات، وهو شرط الاضطراب الذي

---

(١) الوُقيَّة لغة صحيحة، ويقال: أُوقيَّة، وهي أشهر، وهي معيار للوزن، يختلف مقدارها باختلاف الموزون، واختلاف البلدان، وهي من غير الذهب والفضة أربعون درهماً، وتساوي ١١٩،٥٢ غراماً. انظر: شرح مسلم للنووي (٤٢/١١) ولسان العرب (٢٦٤/١) ومعجم لغة الفقهاء ص٧٧ (أوقية).

(٢) المماكسة هي المكالمة في النقص من الثمن. انظر: شرح مسلم للنووي (٤٣/١١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ، برقم (٢٧١٨) ومسلم في كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، برقم (٧١٥) وفي كتاب البيوع، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، برقم (١٠٩ – ٧١٥) واللفظ لمسلم.

(٤) أخرجه مسلم، في كتاب البيوع، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، برقم (١١٣-٧١٥).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في شرط في بيع، برقم (٣٥٠٠).

(٦) ووجه كون ما شرطه جابر رضي الله عنه من المنفعة يعد إجارة أنه قد قابلها جزء من ثمن المبيع، ووقع عقد البيع على الباقي، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٩٩/٥) عند شرحه لحديث جابر رضي الله عنه: «المنفعة المذكورة قُدِّرت بقدرٍ من ثمن المبيع، ووقع البيع بما عداها، ونظيره من باع نخلاً قد أُبرت، واستثنى ثمرتها».

(٧) انظر: العقود المالية المركبة ص١١٢، والعمولات المصرفية ص١٠٠.

(٨) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣٩٤/٥).

يُرَدُّ به الخبر، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح»[1].

الثاني: أن هذا الحديث قضية عين تدخلها الاحتمالات[2]، فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُرِد حقيقة البيع، وإنما كان ذلك من حسن العشرة والصحبة في السفر، بدليل قوله: «**أتُراني ماكستك لآخذ جملك**» فإنه يُشعر بأن قوله المتقدم لم يكن مراداً به حقيقة البيع[3].

وأُجيب بعدم التسليم بذلك؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم: «**بعنيه بوُقِيَّة، قلت: لا، ثم قال: بعنيه. فبعته بوُقِيَّة**» بعد المماكسة التي جرت بينهما صريح في إرادة حقيقة البيع، وكذلك قوله: «**خذ جملك ودراهمك، فهو لك**» عطية مُبتدَأة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صحة شرائه، وملكه للبعير[4].

الدليل الثالث:

أن عقد المضاربة والإجارة لما جاز كل واحد منهما منفرداً، جاز مجتمعاً مع الآخر[5].

ونُوقش بأنه لا يلزم من جواز كل عقد على انفراده أن يجوز عند اجتماعه مع غيره، بدليل القرض والبيع فكل واحد منهما يجوز منفرداً، ولا يجوز مجتمعاً مع الآخر[6].

وأُجيب بأن اجتماع القرض والبيع يؤدي إلى محرم، وهو الربا، أما ما لا يؤدي اجتماعه مع غيره إلى محرم فيكون جائزاً على الأصل[7].

الدليل الرابع:

أن اجتماع عقد الإجارة مع عقد المضاربة بلا شرط جائز، فكذلك يجوز مع الشرط؛ لعدم المانع من ذلك[8].

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣٩٩/٥).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٤٢/١١) ونيل الأوطار (١٧٩/٥).

(٣) انظر: المبسوط (١٤/١٣) والمفهم (٥٠٤/٤) وفتح الباري لابن حجر (٣٩٩/٥).

(٤) انظر: المفهم (٥٠٤/٤).

(٥) انظر: البهجة شرح التحفة (١٨/٢) وحاشية العدوي على شرح الخرشي (٣٢٦/٥).

(٦) انظر: العقود المالية المركبة ص١١٦.

(٧) انظر: العقود المالية المركبة ص١١٦.

(٨) انظر: الشرح الممتع (٢٥٠/٨).

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الأول، مع وجوب أن تكون الأجرة أجرة المثل؛ لسد ذريعة كون الربح في المضاربة مبلغاً مقطوعاً في حال الزيادة على أجرة المثل.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة يترجح جواز اشتراط عقد الإجارة في عقد المضاربة في شركات التأمين التعاوني، والله أعلم.

وإن كان عقد الوكالة بأجر وعقد المضاربة لم يُشترط أحدهما في الآخر فهو جائز من باب أولى[1]؛ لما يلي:

١- أن الأصل في العقود الجواز والصحة حتى يَرِد دليل على المنع، ولا يُعرف دليل يدل على منع هذه الصورة.

٢- أن كل عقد من هذين العقدين منفصل عن الآخر، فعقد الوكالة تُستحَق فيه الأجرة مقابل إدارة أعمال الصندوق، وعقد المضاربة تُستحَق فيه نسبة من الربح مقابل العمل على استثمار مال المضاربة، ولا تعلق لأحد العقدين بالآخر[2].

٣- أن اجتماع عقد معاوضة في عقد معاوضة مع اشتراط أحدهما في الآخر جائز على الراجح، كما تقدم قريباً، فاجتماعهما من غير اشتراط أولى بالجواز.

ومما يؤيد ذلك من كلام الفقهاء ما جاء في كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين[3]: «ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كالإجارة وبيع أو إجارة وسلم كقوله: بعتك عبدي وآجرتك داري سنة بكذا. وكقوله آجرتك داري شهراً، وبعتك صاع قمح في ذمتي سلماً بكذا. صحا في الأظهر، ويوزع المسمى على قيمتهما» قال قليوبي[4] في حاشيته[1]: «قوله: بعتك

---

(١) قال د. عبد الله العمراني في العقود المالية المركبة ص١٣١: «إذا كان الاجتماع غير مشروط، فإن الذي يبدو أن ذلك جائز عند كل المذاهب».

(٢) انظر: العقود المالية المركبة ص١٣١.

(٣) مع حاشية قليوبي وعميرة (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(٤) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة بن القليوبي، نسبة إلى قرية قليوب بشرقية مصر، الفقيه الشافعي، كان عالماً مشاركاً في كثير من العلوم، من مؤلفاته: حاشية على شرح ابن قاسم الغزي، وتعبير المنامات، وتذكرة القليوبي في الطب، مات سنة ١٠٦٩هـ. انظر: معجم المؤلفين (١/١٤٨) والأعلام (١/٩٢).

عبدي . . إلخ. أفاد أنه لا بد أن يكونا في عينين بعوض واحد، فإن كانا في عين واحدة بطل جزما، وبعوضين صح جزما»[1].

وقال الشيخ محمد بن عثيمين: «ولو جمع بين عقدين بلا شرط فهو جائز»[2].

المطلب الخامس

الربح المتحصل عليه من استثمار أموال شركة التأمين التجاري في الأنشطة المباحة

تحرير محل النزاع:

١- من المعلوم أن شركات التأمين التجاري لا يجوز لها استثمار أموالها بالطرق المحرمة، ولا يحل لها شيء من الربح المتحصل عليه من هذه الاستثمارات، ما دام القائمون عليها عالمين بالتحريم، و لم يتوبوا من هذا الحرام[3].

٢- أن القائمين على شركة التأمين التجاري إذا كانوا يجهلون التحريم، أو كانوا متأولين، أو مقلدين لعالم أفتاهم بالجواز، ثم تبين لهم أن الصواب تحريم التأمين التجاري، فيحل لهم جميع الأقساط التي دخلت عليهم بعقد التأمين التجاري مع أرباحها الحاصلة بالطرق المباحة؛ لأنه لا خلاف بين الفقهاء أن من تعامل بالحرام جاهلاً، أو متأولاً تأويلاً سائغاً، أو مقلداً لمن يرى الجواز، ثم تبين له الصواب أنه يحل له ما سلف، ولا يكلف بإخراج ما اكتسبه، وإنما يجب عليه الكف عن هذه المعاملة في المستقبل[4]؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ

---

(١) على كنز الراغبين (٢/٢٩٩).

(٢) الشرح الممتع (٨/٢٥٠).

(٣) أما لو تابوا فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٢/١٦- ١٨) أن التائب يحل له ما اكتسبه بالعقد الفاسد، ولو كان عند العقد عالماً بالتحريم.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٩/٤١١- ٤١٣): «وأما إن كان العاقد يعتقد صحة العقد، مثل أهل الذمة فيما يتعاقدون بينهم من العقود المحرمة في دين الإسلام، مثل بيع الخمر والربا والخنزير، فإن هذه العقود إذا اتصل بها القبض قبل الإسلام والتحاكم إلينا أمضيت لهم، ويملكون ما قبضوه بها **بلا نزاع**؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ . . . وهكذا كل عقد اعتقد المسلم صحته بتأويل، من اجتهاد أو تقرير، مثل المعاملات الربوية التي يبيحها مجوزو الحيل، ومثل بيع النبيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته، ومثل بيوع الغرر المنهي عنها عند من يجوز بعضها، فإن هذه العقود إذا

مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[1].

٣- أن الأموال التي تملكها شركة التأمين التجاري هي رأس المال الذي قام المساهمون بدفعه، إضافة إلى الأقساط التي يدفعها المستأمنون، فعلى القول بجواز التأمين التجاري لا إشكال في استثمار مجموع أموال الشركة بالطرق المباحة، وحصولها على أرباحها؛ لأنها مالكة لهذه الأموال، وأما على القول بتحريم التأمين التجاري فإن أموال الشركة يمكن أن تُقسَّم إلى قسمين:

أ- أموال المساهمين: وهو رأس مال الشركة، فما يُستثمر منه بالطرق المباحة فربحه حلال للمساهمين؛ لأنه عائد أموالهم المباحة في الأصل.

ب- مجموع الأقساط التي يدفعها المستأمنون: فهذه الأموال لا تملكها الشركة؛ لأن عقد التأمين التجاري عقد محرم باطل[2]، لا يترتب عليه أثره، فلا تملك الشركة الأقساط التي دفعها المستأمنون، ولا يستحق المستأمنون التعويضات عند وقوع الأخطار بهم، والواجب على الشركة إعادة هذه الأقساط عند الإمكان إلى أصحابها (المستأمنين) الذين لم يأخذوا التعويض[3].

حصل فيها التقابض، مع اعتقاد الصحة لم تنقض بعد ذلك، لا بحكم، ولا برجوع عن ذلك الاجتهاد)) وانظر: أحكام القرآن للجصاص (١٩٠/٢) والجامع لأحكام القرآن (٣٤٣/٣) وأضواء البيان (٢٢٨/١، ٢٢٩) وأحكام المال الحرام ص١١٢.

(١) من الآية رقم (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٢) يرى الجمهور أنه لا فرق بين العقد الباطل والفاسد، أما الحنفية فيفرقون بينهما، فعندهم أن الباطل ما لم يُشرع لا بأصله ولا بوصفه، كبيع المجنون، فلا يترتب عليه أثره الشرعي، ولا يفيد الملك، والفاسد ما شُرع بأصله لا بوصفه، كالبيع بثمن مجهول، ويفيد الملك بالقبض بإذن البائع، وبناءً على ذلك فالظاهر أن عقد التأمين التجاري عند القائلين بالتحريم يكون عقداً باطلاً حتى على رأي الحنفية؛ لأنه غير مشروع بأصله. انظر: الإحكام للآمدي (١٣١/١) والتعريفات للجرجاني ص٦١، ٢١١، وشرح الكوكب المنير (٤٧٣/١) والمذهب الحنفي للنقيب (٣٠٧/١، ٣٠٨).

(٣) يرى فقهاء المذاهب الأربعة أن العقد الباطل لا يفيد الملك، ويتعين ردُّ المبيع للبائع والثمن للمشتري. انظر: الهداية مع فتح القدير (٣٧٠/٦، ٣٧١) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١١٥/٤) وروضة الطالبين (٧٦/٣) والمغني (٣٢٧/٦، ٣٢٨). وقال الشوكاني في الدراري المضية (٣٣٥/١): ((ومجمع على وجوب رد المغصوب إذا كان باقياً، وعلى تسليم عوضه إذا كان تالفاً)) وهذا جارٍ في غير الغصب من المكاسب المحرمة؛ لأنها في حكمه. انظر: التوبة من المكاسب المحرمة للمصلح بمجلة العدل، العدد (٣٨) ص١٤.

وبناءً على هذا فإذا قامت شركة التأمين التجاري بالاستثمار بالطرق المباحة لشيء من الأموال المحرمة المتحصل عليها من الأقساط، فما حكم الربح الناتج عن استثمار هذه الأموال؟ هل يحل للشركة أو لا؟

وهذه المسألة تظهر الحاجة إليها عند إرادة شركة التأمين التجاري التحول إلى التأمين التعاوني الإسلامي، وكذلك المساهم في شركة التأمين التجاري إذا تاب من التعامل المحرم مع هذه الشركة، وأراد أن يعلم مقدار المال الحرام الذي يلزمه التخلص منه.

لم أقف على من تكلم على هذه المسألة من الفقهاء المعاصرين، ويمكن تخريجها – والله أعلم – على مسألة: الربح المتحصل عليه من المتاجرة بالمال المغصوب، إذا اتَّجَر به آخذه بطريق مباح، ثم تاب، فهل يحل له هذا الربح أو لا؟ والجامع بين المسألتين أن في كلٍ منهما استثماراً لمال محرم بطريق مباح.

في هذه المسألة خلاف بين الفقهاء على أقوال:

القول الأول: أن الربح يكون لمالك المال، وليس للغاصب شيء من الربح، وهو قول الشافعي في القديم[1]، والصحيح من مذهب الحنابلة[2]، وقول ابن حزم[3]، واختيار الشوكاني[4].

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣٣٦/٧) وروضة الطالبين (١٤٦/٤) ويشترط الشافعية لملك الربح أن يكون الشراء في ذمة الغاصب، لا بعين المال المغصوب، قال الماوردي في الحاوي (٣٣٦/٧): «والغاصب إذا اشترى بالمال المغصوب عَرَضاً وأفاد فيه ربحاً لم يخل عقد ابتياعه من أن يكون بعين المال أو بغير عينه، فإن كان بعين المال فالشراء باطل؛ لأن العقد على المغصوب باطل، ومع بطلان الشراء يفوت الربح، فلا يحصل للغاصب ولا للمغصوب منه، وإن كان الشراء في ذمة الغاصب والثمن مدفوع من المال المغصوب فالشراء صحيح؛ لثبوته في الذمة، والربح مملوك بهذا الابتياع لصحته، وفي مستحقه قولان».

(٢) انظر: المغني (٣٩٩/٧) وتقرير القواعد لابن رجب (٣٢٣/٣) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٨٦/١٥) وكشاف القناع (٢٩٥/٩، ٢٩٦).

(٣) انظر: المحلى (٤٣٠/٦).

(٤) انظر: السيل الجرار (٣٥١/٣، ٣٥٢).

والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ثم الصنعاني، الفقيه المجتهد، من كبار علماء اليمن، ولد سنة ١١٧٣هـ، في هجرة شوكان، من بلاد خولان باليمن، ونشأ بصنعاء، وأخذ عن علمائها، وولي قضاءها، له مؤلفات كثيرة، منها: فتح القدير في التفسير، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، والدراري المضية، توفي سنة ١٢٥٠هـ. انظر: البدر الطالع ص٧٣٢، والأعلام (٢٩٨/٦).

القول الثاني: أن الربح يكون للغاصب، وليس لمالك المال شيء من الربح، وهو قول أبي يوسف[1]، ومذهب المالكيـــة[2]، وقول الشـــافعي في الجديد، وهو الأظهر عند الشافعية[3].

القول الثالث: أنه يتصدق بالربح، وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن[4]، ورواية عن أحمد[5].

القول الرابع: أن الربح يشترك فيه الغاصب والمالك، وهو رواية عن أحمد[6]، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[7]، وابن القيم[8].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن سعيد بن زيد[9] – رضي الله عنه – عن رسول اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّهُ

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (١٤٩/٦) والدر المختار مع رد المحتار (٢٧٦/٩، ٢٧٧).
وأبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خُنيس الأنصاري، القاضي، صاحب أبي حنيفة، وناشر مذهبه، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء، المهدي، والهادي، والرشيد، وكان إليه تولية القضاة في المشرق والمغرب، من مؤلفاته: الخراج، والرد على مالك بن أنس، والأمالي، مات ببغداد سنة ١٨٢هـــ. انظر: تاج التراجم ص٣١٥، وطبقات الحنفية للحنائي ص١٠٣.

(٢) انظر: المنتقى للباجي (٢٧٩/٥) وبداية المجتهد (٥٢١/٢) والفواكه الدواني (٢٤٥/٢).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣٣٧/٧) وروضة الطالبين (١٤٦/٤).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١٤٩/٦) والدر المختار مع رد المحتار (٢٧٥/٩، ٢٧٦).
ومحمد بن الحسن هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، ولد بواسط من بلاد العراق، وأخذ الفقه عن أبي حنيفة، ثم عن أبي يوسف، وصنف الكتب، ونشر مذهب أبي حنيفة، تولى القضاء للرشيد بالرقة، ثم بالري، ومات بها سنة ١٨٧هـــ، وهو ابن ٥٨ سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣٤/٩- ١٣٦) والجواهر المضية (١٢٢/٣- ١٢٦).

(٥) انظر: المغني (٣٩٩/٧) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٨٧/١٥).

(٦) ذكرها ابن القيم في مدارج السالكين (٣٩٥/١) وهو قول أبي الخطاب الحنبلي. انظر: المغني (٣٨٨/٧).

(٧) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨٧/٣٠، ٣٢٣) والقواعد النورانية ص٢٤٣، ٢٤٤، ونص ابن تيمية على أن الربح بينهما كما يجري به العرف في مثل ذلك.

(٨) انظر: مدارج السالكين (٣٩٥/١).

(٩) هو أبو الأعور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي، ابن عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصهره، أسلم قديماً قبل عمر رضي الله عنه، وهو من المهاجرين الأولين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي

قال: «**لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حق**[1]»[2].

وجه الدلالة: أن المال المغصوب قد انتقل إلى الغاصب ظلماً، فلا يكون له حق في شيء من هذا المال، ولا من الربح الناشئ عنه؛ لأنه نتاج مال لا حق فيه للغاصب[3].

الدليل الثاني:

عن عروة بن الجعد[4] – رضي الله عنه – أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهُ دِينَارًا، يَشْتَرِي له بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى له بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا له بِالْبَرَكَةِ في بَيْعِهِ، وكان لو اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فيه[5].

وجه الدلالة: أن عروة رضي الله عنه قد تصرف في مال النبي صلى الله عليه وسلم بغير إذنه، فشراؤه للشاة الثانية ثم بيعها، لم يكن بإذن النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا لم يأخذ الربح الناتج من تصرفه هذا، ولم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من الربح، فدل على أن من تصرف في مال غيره بلا إذن أنه لا يستحق شيئاً من ربحه، وأن الربح كله يكون لمالك المال[6].

رضي الله عنه سنة ٥٠هـ أو ٥١هـ، ودفن بالمدينة. انظر: الاستيعاب ص٢٧١، والإصابة ص٥٠٤.

(١) العرق الظالم: الغاصب الذي يأخذ ما ليس له. والعرق: هو أحد عروق الشجرة، والمعنى: أن يغرس الرجل في أرضٍ بغير إذن صاحبها، فيؤمر بقلعه إلا أن يأذن صاحب الأرض بتركه. انظر: جامع الترمذي (٦٥٤/٣) ومعالم السنن (٤٠/٣) وعون المعبود (٢٢٧/٨).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات، برقم (٣٠٧١) والترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، برقم (١٣٧٨) والبيهقي، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد . . برقم (١١٧٧٢) (١٤٢/٦) وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وصححه ابن حزم في المحلى (٤٣١/٦) وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٣/٥) أن أسانيد هذا الحديث فيها مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض. وصححه الألباني في الإرواء برقم (١٥٢٠).

(٣) انظر: المحلى (٤٣٢/٦).

(٤) هو عروة بن الجعد، ويقال: ابن أبي الجعد، الأزدي البارقي، ويقال: عروة بن عياض، صحابي مشهور، استعمله عمر رضي الله عنه على قضاء الكوفة قبل شريح، حضر فتوح الشام، ونزلها، ثم سيَّره عثمان رضي الله عنه إلى الكوفة، ولم أقف على تأريخ وفاته رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٥٦٤، وتهذيب الكمال (١٥٢/٥) وتهذيب التهذيب (١١٥/٤) والإصابة ص٩٠٥.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ٢٨، برقم (٣٦٤٢).

(٦) انظر: اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٤٤/٨).

ونُوقش بأن تصرف عروة رضي الله عنه ليس من باب الغصب، بل هو تصرف فضولي في ملك غيره لمصلحة المالك، لا لمصلحته هو، ولأجل كسبه، كما هو الحال في تصرف الغاصب[1].

وبناه ابن القيم – رحمه الله تعالى – على قاعدة: الإذن العرفي كالإذن اللفظي، فهو يرى أن عروة – رضي الله عنه – قد أذن له النبي – صلى الله عليه وسلم – إذناً عرفياً لا لفظياً؛ لأن من رضي بشراء الشيء مع دفع ثمنه فهو بشرائه وحصول ثمنه له أشد رضا[2].

الدليل الثالث:

قياس الربح الحاصل من استثمار المال المغصوب على نتاج وثمار الأرض والشجر المغصوب في كونه للمالك، بجامع أن الكل نماء ملكه[3].

الدليل الرابع:

«أن الغاصب عمل في ملك غيره بغير إذنه، فلم يستحق لذلك عوضاً»[4]؛ لأن عمله في مال غيره بلا إذن حرام عليه، وما نتج عن عمل حرام فهو حرام على العامل.

الدليل الخامس:

أن كل سبب محظور يُتوصل به إلى ملك المال يكون مانعاً من الملك سداً للذريعة، كمنع القاتل من الميراث، فالقتل سبب محظور يُتوصل به إلى ملك الميراث، فيكون القتل مانعاً من الحصول على الميراث، وكذلك الربح الحاصل من المتاجرة بالمال المغصوب، لما كان بسبب محظور وهو الغصب، منع من ملك الربح؛ سداً لذريعة غصب المال، ثم رده لصاحبه بعد الاستفادة من ربحه[5].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ربح ما لم يضمن[6]، والغاصب

---

(١) انظر: اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٨/٤٤).

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/٣٩٣).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٧/٣٣٦، ٣٣٧) و الشرح الكبير مع الإنصاف (١٥/٢٨٦).

(٤) المغني (٧/٣٨٨).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٧/٣٣٧).

(٦) تقدم تخريجه ص٢٩٩.

ضامن للمال المغصوب عند التلف، فيكون الربح له[1]؛ لأن الخراج بالضمان[2].

ونُوقش بأن تحريم الربح لعدم الضمان يدل على تحريمه لعدم الملك من باب أولى؛ لأن الملك فوق الضمان[3]، والغاصب لا يملك المال المغصوب فلا يكون ربحه له.

وحديث الخراج بالضمان إنما هو فيمن ملك سلعة ملكاً صحيحاً، وهذا الملك يتبعه الضمان، فيكون له ما يقابله من الخراج، بخلاف المال المغصوب فإنه غير مملوك للغاصب، والضمان فيه لأجل التعدي، والمال باقٍ على ملك صاحبه[4].

الدليل الثاني:

أن ربح المال المغصوب حادث بسبب المتاجرة في المال والعمل فيه من قِبَل الغاصب، فيكون الربح له؛ لأن كل نماء حدث عن سبب كان ملك ذلك النماء لمن قام بالسبب؛ بدليل أن الثمار والنتاج للشجر والأرض لما كانت حادثة عن المال دون العمل كانت للمالك لا للغاصب[5].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن كل نماء حدث بسبب كان ملك ذلك النماء لمن قام بالسبب؛ لأن النتاج والثمار لابد لحدوثها من عمل يقوم به الغاصب، ومع ذلك لم يكن النماء له، كما أن هذا الاستدلال استدلال بمحل النزاع، وهو لا يصح.

أدلة القول الثالث:

الدليل الأول:

أن هذا الربح خبيث؛ لحصوله بسبب خبيث، وهو الاتجار بالمال المغصوب، حيث

---

(١) انظر: المنتقى للباجي (٥/٢٨٠) وبدائع الصنائع (٦/١٤٩).

(٢) انظر: في قاعدة الخراج بالضمان الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٧٥، وهي نص حديث نبوي أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، برقم (٣٥٠٣) والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، برقم (١٢٨٥) والنسائي، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، برقم (٤٤٩٠) وابن ماجه، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، برقم (٢٢٤٣) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني في الإرواء برقم (١٣١٥).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٦/١٤٩).

(٤) انظر: المحلى (٦/٤٣١) واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٨/٤٠).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٧/٣٣٧).

تصرف في مال غيره بلا إذن، فكان سبيله التخلص منه بصرفه في مصارف الصدقة[1].

ونُوقش بعدم التسليم بكونه خبيثاً في حق المالك للمال المغصوب؛ فهو كَسْبُ ماله، فيكون حلالاً له، وإن كان خبيثاً في حق الغاصب[2].

الدليل الثاني:

أن هذا الربح مختلف في إباحته[3]، فيُتصدق به اتقاءً للشبهات.

ويمكن مناقشته بأن مجرد وجود الخلاف لا يحرم المال المختلف فيه، وإنما العبرة بالأدلة الشرعية، وأما وجود الخلاف فلا يُبنى عليه حكم شرعي، اللهم إلا أن يكون التصدق بهذا المال من باب الاحتياط والخروج من الخلاف.

أدلة القول الرابع:

الدليل الأول: عن زَيْدِ بن أسلم[4] عن أبيه[5] أنه قال: خَرَجَ عبد الله وَعُبَيْدُ الله[6] ابْنَا عُمَرَ بن الْخَطَّاب في جَيْشٍ إلى الْعِرَاق، فلما قَفَلاَ مَرَّا على أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، وهو أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَرَحَّبَ بهِمَا وَسَهَّلَ، ثُمَّ قال: لو أقدر لَكُمَا على أَمْرٍ أنفعكما بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قال: بَلَى، هَا هُنَا مَالٌ من مَالِ الله، أُرِيدُ أن أبعث بِهِ إلى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأُسْلِفُكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ بِهِ مَتَاعًا من مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَتُؤَدِّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إلى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ لَكُمَا، فَقَالاَ: وَدِدْنَا ذلك، فَفَعَلَ، وَكَتَبَ إلى عُمَرَ بن الْخَطَّاب أن يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فلما قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبِحَا، فلما دَفَعَا ذلك إلى عُمَرَ، قال: أَكُلُّ الْجَيْشِ أَسْلَفَهُ مِثْلَ ما أسلفكما،

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (١٤٩/٦) ورد المحتار (٢٧٦/٩) والتوبة من المكاسب المحرمة ص١٩.

(٢) انظر: اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٤١/٨).

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف (٢٨٦/١٥).

(٤) هو: أبو أسامة ويقال: أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوي المدني العُمَري، الإمام الفقيه، مولى عمر رضي الله عنه، كان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وثقة جماعة من الحفاظ، وروى له الجماعة، توفي سنة ١٣٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣١٦/٥) وتهذيب التهذيب (٢٣١/٢).

(٥) هو: أبو زيد ويقال: أبو خالد، أسلم القرشي العدوي العُمَري، مولى عمر رضي الله عنه، الإمام الفقيه، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي بكر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، وهو ثقة من كبار التابعين توفي سنة ٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٠/٤) وتهذيب التهذيب (١٧٠/١).

(٦) هو: عبيد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن عبد البر: «ولا أحفظ له رواية ولا سماعاً منه» غزا في خلافة أبيه، وكان من أنجاد قريش، وفرسانهم، قتل بصفين مع معاوية رضي الله عنه سنة ٣٦هـ. انظر: الاستيعاب ص٤٦٠، ٤٦١، والإصابة ص٨٧٢، ٨٧٣.

قَالاَ: لاَ، فقال عُمَرُ بن الْخَطَّابِ: ابْنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا، أَدِّيَا الْمَالَ وَرِبْحَهُ، فَأَمَّا عبد الله فَسَكَتَ، وأما عُبَيْدُ الله فقال: ما ينبغي لك يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هذا، لو نَقَصَ هذا الْمَالُ أو هَلَكَ لَضَمِنَّاهُ، فقال عُمَرُ: أَدِّيَاهُ، فَسَكَتَ عبد الله، وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ الله، فقال رَجُلٌ من جُلَسَاءِ عُمَرَ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لو جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فقال عُمَرُ: قد جَعَلْتُهُ قِرَاضًا، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عبد الله وَعُبَيْدُ الله ابْنَا عُمَرَ بن الْخَطَّابِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ[1].

وجه الدلالة: أن ابني عمر رضي الله عنهم قد اتجرا في مال بيت المال بغير استحقاق ولا إذن، ومع هذا حكم عمر رضي الله عنه لهما بنصف الربح، فدل على أن من اتجر في مال غيره بلا إذن استحق نصيباً من الربح[2].

ويمكن مناقشته بأن الظاهر من حال ابني عمر رضي الله عنهم أنهما أخذا المال ظناً منهما أنه يحل لهما أخذه، إذ لا يُظن فيهما العلم بحرمة أخذ هذا المال ويُقْدمان على أخذه، كما لا يُظن بأبي موسى رضي الله عنه أن يعطيهما مالاً لا يحل لهما، وإنما علما بالحكم لما ذكرا ذلك لعمر رضي الله عنه، فناسب أن يجعله عمر رضي الله عنه قراضاً، وهذا بخلاف الغاصب الذي أخذ المال على وجه التعدي والظلم، عالماً بالتحريم، فلا يناسب أن يُعطى شيئاً من الربح.

قال الباجي رحمه الله تعالى: «وإنما جوَّز عمر ذلك؛ لأن عبد الله وعبيد الله عملا في المال بوجه شبهة، وعلى وجه يعتقدان فيه الصحة، دون أن يُبطلا فيه مقصوداً لمن يملكه، فلم يجز أن يُبطَل عليهما عملهما، فردَّهما إلى قراض مثلهما، وكان قراض مثلهما النصف»[3].

الدليل الثاني: أن الربح حصل بمال المغصوب منه، وعملِ الغاصب، فلا يختص أحدهما بالربح دون الآخر، ولا يجب عليهما الصدقة بهذا الربح؛ لأن الحق لهما لا يعدوهما، فيكون الربح بينهما، كما لو كانا شريكين شركة مضاربة[4].

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب القراض، باب ما جاء في القراض، (٦٨٧/٢) والشافعي في مسنده (٢١٦/٣، ٢١٧) برقم (١٤٨١) والدارقطني في السنن (٢٣/٤) برقم (٣٠٣٢) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٢٢/٨، ٣٢٣) برقم (١٢٠٦٥) وصحح إسناده ابن حجر في التلخيص (١٢٧/٣) والإصابة ص٨٧٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨٧/٣٠).

(٣) المنتقى (١٥١/٥).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢٣/٣٠) وانظر: أيضاً المغني (٣٨٨/٧).

ويمكن مناقشته بالفرق بين ربح المضاربة وربح المال المغصوب، ففي شركة المضاربة قد أذن المالك للعامل في تنمية المال، بخلاف المضاربة بالمال المغصوب فصاحب المال لم يأذن للغاصب بذلك، بل هو معتدٍ على مال غيره، متصرف فيما لا يحل له التصرف فيه، وما كان كذلك فلا يستحق عوضاً على عمله.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته؛ ومناقشة أدلة الأقوال الأخرى.

وبناءً على ذلك فإن شركة التأمين التجاري إذا قامت بالاستثمار لأقساط التأمين بالطرق المباحة، والقائمون عليها عالمون بالتحريم، فإنه لا يحل للشركة شيء من الربح المتحصل عليه من استثمار هذه الأقساط، ويجب عليها إعادة هذه الأقساط إلى أصحابها مع أرباحها إن وُجدت، فإن تعذر ذلك صرفتها الشركة في وجوه الخير بنية الصدقة عن أصحابها، وسوف يأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى[1].

(١) في ص٣٨٨ من هذا البحث.

المبحث الثالث

أثر استثمار أموال التأمين التعاوني في الأنشطة المحرمة

من المعلوم أن شركات التأمين التعاوني لا يجوز لها استثمار أموال صندوق المشتركين بالطرق المحرمة، ومتى ما تحقق لها ربح بطريق محرم وجب عليها التخلص منه[1]، فإن لم يتم التخلص منه فإن صندوق المشتركين يكون قد اختلط فيه المال الحلال بالحرام، فهل يؤثر ذلك على التعويض الذي يقبضه المشترك من شركة التأمين التعاوني عند وقوع الخطر؟

لا يخفى أن المشترك متى ما علم أن الشركة تستثمر أموالها بطرق محرمة لم يجز له التأمين لديها؛ لما في ذلك من التعاون معها على الإثم المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[2] لكن لو أمَّن المشترك لدى هذه الشركة، ثم تبيَّن له بعد أخذه للتعويض أن الشركة تستثمر أموالها أو بعضها بطرق محرمة، فهل يلزمه أن يتخلص من نسبة الربح المحرم؟

اختلف الفقهاء المعاصرون في ذلك على قولين:

القول الأول: أن المستأمن يحل له التعويض كاملاً، ولا يلزمه التخلص من النسبة المحرمة المتحصل عليها من هذه الاستثمارات، وهو قول بعض المعاصرين[3].

---

(١) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٧. ومن الأموال المحرمة التي تدخل على شركات التأمين التعاوني أنها أحياناً تتعامل مع شركات التأمين التجاري عن طريق تبادل أعمال التأمين فيما بينهما، مقابل عمولة، دون علم المشتركين، وأخذ شركة التأمين التعاوني عمولة من شركة التأمين التجاري لا يجوز لها، فدل على أن أموال شركة التأمين التعاوني قد يختلط فيها الحرام بالحلال. انظر: الممارسات الخاطئة لشركات التأمين الإسلامي لداود حسن ص٧، ضمن بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية، الجزء الثاني.

(٢) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٣) ممن قال بذلك الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، حيث سئل عن استثمار أموال التأمين الاجتماعي في الحرام، فأجاب بأن التأمين الاجتماعي يعتبر تأميناً تعاونياً لقيامه على التضامن والتكافل، وأن المشاركين فيه لا وزر عليهم في ذلك، إلا أنه يرى أنه من باب الورع والبعد عن الشبهات أن يتصدق المشاركون بالنسبة المتحصل عليها من الاستثمار المحرم. انظر: بحوث وفتاوى إسلامية لجاد الحق (٣/٣٥١، ٣٥٢) وسئل د. يوسف الشبيلي عن أثر استثمار أموال التقاعد بالطرق المحرمة على الراتب التقاعدي، فأجاب بأن الراتب حلال، والإثم على من استثمر هذه الأموال في الحرام. انظر: فتوى د. الشبيلي في موقعه، المؤرخة في ١٤٢٩/١٠/٥هـ. وهو ممن يرى أن التأمين الاجتماعي يعد تأميناً تعاونياً. انظر: العمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٧.

القول الثاني: أنه يجب التخلص من هذه النسبة المحرمة إذا أمكن العلم بها، وبذلك صدرت فتوى اللجنة الدائمة بالكويت[1].

و لم أقف لهذين القولين على دليل.

ويمكن تخريج هذه المسألة – والله أعلم – على معاملة من اختلط ماله الحلال بالحرام، سواء أكان هذا التعامل معه بطريق المعاوضة كالبيع، أم بطريق التبرع كالهبة، والتعويض الذي تقدمه شركة التأمين التعاوني للمشترك مقابلاً لاشتراكه لا يخرج عن كونه معاوضة محضة، أو تبرعاً محضاً، أو ما بينهما، وهو المعاوضة غير المحضة، التي فيها شائبة التبرع والتعاون.

وقد اختلف الفقهاء في حكم معاملة مَن اختلط ماله الحلال بالحرام على أقوال:

تحرير محل النزاع:

١- لم أقف على خلاف بين الفقهاء في تحريم معاملة من ماله مختلط إذا كان التعامل معه في عين الحرام، وكان المتعامَل معه عالماً بعينه، كمن يعلم عين المال المسروق، أو المال المقبوض بعقد فاسد، أو نحو ذلك، فلا تجوز معاملته في هذا المال الحرام المعين[2]، وأولى من ذلك من كان ماله كله حراماً فلا يجوز التعامل معه أيضاً[3].

٢- إنما وقع الخلاف فيما إذا كان التعامل مع صاحب المال المختلط، مع عدم العلم بعين المال الحرام الذي في ماله، هل يجوز التعامل معه بالبيع وقبول الهبة ونحو ذلك أم لا؟ على أقوال للفقهاء:

القول الأول: جواز معاملة من ماله مختلط، قلَّ الحرام أو كَثُر مع الكراهة، وتَقْوى الكراهة وتَضعُف بحسب كثرة الحرام وقلته، وهذا مذهب الشافعية[4]، والحنابلة[5].

---

(١) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢٨٩/١٠).

(٢) انظر: الفتاوى الهندية (٣٤٢/٥) ط. دار الفكر، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٢٥، وقوانين الأحكام ص٤٨٦، والمجموع (٣٢٥/٩) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢١٢، والمغني (٣٧٢/٦) والسيل الجرار (٢١/٣). قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٠١/١): (حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره).

(٣) انظر: قوانين الأحكام ص٤٨٦، ٤٨٧، وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤) والمهذب مع المجموع (٣٢٤/٩).

(٤) انظر: المهذب مع المجموع (٣٢٤/٩) والمجموع (٣٣٤/٩) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢١٢.

(٥) انظر: المغني (٣٧٢/٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٨/٢١، ٣٢٩).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – أنه لا يعلم نزاعاً في جواز معاملة من غالب ماله الحلال، حيث قال: «فإن كثيراً من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلطت بالدرهم الحلال حرم الجميع، فهذا خطأ، وإنما تورع الناس فيما إذا كانت [أي الدراهم الحلال] قليلة، أما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً»[1].

لكن يُعكِّر على هذا وجود المخالف فيما لو كان الحلال كثيراً، كما سيأتي في القول الخامس.

القول الثاني: تجوز معاملة صاحب المال المختلط إذا غلب الحلال على الحرام، ولا تجوز إذا غلب الحرام على الحلال، وهو قول الحنفية[2]، وقول للحنابلة[3].

القول الثالث: تجوز معاملة صاحب المال المختلط إذا غلب الحلال على الحرام، وتكره إذا غلب الحرام على الحلال، وهو قول ابن القاسم من المالكية، وهو المعتمد عندهم[4].

القول الرابع: إن كان الحرام أكثر من ثلث المال لم تجز معاملته، وهو قول للحنابلة[5].

القول الخامس: تحرم معاملة من ماله مختلط مطلقاً، سواء أكان الحرام كثيراً أم قليلاً، وهو قول أصبغ من المالكية[6]، وقول للحنابلة[7].

أدلة القول الأول:

استُدل للكراهة بحديث النعمان بن بشير – رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن، وبينهما مشتبهات، لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام . . .**»[8] وفي لفظ[1]: «**فمن ترك ما شُبِّه عليه من الإثم كان لما استبان أَتْرك، ومن اجترأ**

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢١/٢٩).

(٢) انظر: الفتاوى الهندية (٣٤٢/٥) ط. دار الفكر، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٢٥، ولا يحل التعامل عند الحنفية إذا غلب الحرام على الحلال إلا إذا علم أنه من حلال.

(٣) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٨/٢١).

(٤) انظر: قوانين الأحكام ص٤٨٦، والذخيرة (٣١٧/١٣، ٣١٨) وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤).

(٥) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٨/٢١)

(٦) انظر: قوانين الأحكام ص٤٨٦، والذخيرة (٣١٧/١٣، ٣١٨) وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤).

(٧) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٧/٢١).

(٨) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، برقم (٥٢) ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ

على ما يَشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان» وبحديث الحسن بن علي[٢] رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**دع ما يَريبك إلى ما لا يَريبك**»[٣].

وجه الدلالة: أن معاملة من ماله مختلط حلاله بحرامه يُعد من الشبهات التي أُمرنا باتقائها؛ لأن التعامل معه يحتمل أن يكون في عين الحرام؛ كما يحتمل أن يكون في عين الحلال، وما كان كذلك فهو مكروه؛ خوفاً من الوقوع في الحرام[٤]، ويكون مما ينبغي اتقاؤه وتركه؛ عملاً بالحديثين السابقين.

ونُوقش بأن معاملة من ماله مختلط لو كانت مكروهة لما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه رضي الله عنهم مع علمه وتقريره لهم[٥].

ويمكن الجواب عنه بأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمعاملته لصاحب المال المختلط لا يعدُّ مكروهاً في حقه؛ لأنه كان على وجه التشريع، ففعله يدل على الجواز، أما الكراهة فتؤخذ من الأدلة الأخرى.

واستُدل للجواز بما يلي:

الدليل الأول: أنه قد ثبت معاملة النبي صلى الله عليه وسلم للكفار من المشركين واليهود، مع اختلاط أموالهم بكثير من الحرام كالربا والغصب ونحوهما، وكذلك عاملهم الصحابة رضي الله عنهم مع علمه صلى الله عليه وسلم بمعاملتهم لهم، وإقرارهم على ذلك، وإذا جاز هذا في معاملة الكافر فالمسلم أولى بجواز المعاملة وإن كان في ماله شيء من الحرام؛ لأنه وإن وقع في بعض المحرمات تنزه عن بعضها بما معه من الدين الذي يردعه، وهذا بخلاف

الحلال وترك الشبهات، برقم (١٥٩٩) واللفظ لمسلم.

(١) للبخاري، كتاب البيوع، باب الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبينهما مشتبهات، برقم (٢٠٥١).

(٢) هو: أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمةَ رضي الله عنها، ولد سنة ثلاث من الهجرة، من فضائله أنه تنازل عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه، حقناً لدماء المسلمين، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأنه: «**إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» رواه البخاري برقم (٧٢٠٤) توفي سنة ٤٩هـ وقيل: ٥٠هـ وقيل: ٥١هـ. انظر: الاستيعاب ص١٧٩- ١٨٢، والإصابة ص٢٧٤- ٢٧٦.

(٣) تقدم تخريجه ص١٣٢.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٥٨.

(٥) انظر: السيل الجرار (٣/٢١).

الكافر[1].

الدليل الثاني:

أن التعامل مع من ماله مختلط يحتمل أن يكون واقعاً على المال الحلال؛ وذلك لعدم تحقق عين الحرام، ولأن الظاهر أن ما في يد الإنسان ملكه[2].

الدليل الثالث:

أن الأصل حِل المال وحِل التعامل به، ولا يثبت التحريم بمجرد احتمال مواقعة الحرام[3].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن قاعدة الشرع اعتبار الغالب، وأن الأكثر يقوم مقام الكل، فإذا كان المال الحلال هو الغالب فيُحكَم بجواز المعاملة، وإن كان المال الحرام هو الغالب فيحكم بالتحريم[4].

ويمكن مناقشته بأنه منتقض بما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم، حيث عاملوا من غالب ماله الحرام، فدل على أن العمل بالغالب هنا غير معتبر.

الدليل الثاني:

أَنَّ أَمْوَالَ الناس لا تَخْلُو غالباً من أن يخالطها قَلِيلٌ من الحَرَامِ[5]، والقول بالتحريم يؤدي بالناس إلى حرج شديد.

دليل القول الثالث:

يمكن الاستدلال لجواز معاملة من غالب ماله الحلال بما تقدم في الدليل الأول للقول الثاني من أن قاعدة الشرع اعتبار الغالب، وأن الأكثر يقوم مقام الكل، فإذا كان المال الحلال هو الغالب فيُحكَم بجواز المعاملة.

ويُستدل لكراهة معاملة من غالب ماله الحرام بما تقدم من الأحاديث في أدلة القول الأول.

---

(١) انظر: السيل الجرار (٣/٢١).

(٢) انظر: المهذب مع المجموع (٩/٣٢٥) والمغني (٦/٣٧٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص١٥٨.

(٣) انظر: تحرير القواعد لابن رجب (٣/١٨٨) وأحكام المال الحرام ص٢٤٩.

(٤) انظر: الذخيرة (١٣/٣١٧) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢١/٣٢٨) وأحكام المال الحرام ص٢٤٨.

(٥) انظر: الفتاوى الهندية (٥/٣٤٢) ط. دار الفكر.

دليل القول الرابع:

أن الشرع قد جاء بالتحديد بالثلث في مواضع مختلفة، فيُعمل به هنا[1].

ويمكن مناقشته بأن التحديد بالثلث لابد له من دليل من الشرع، وإلا كان تَحَكُّماً، وورود التحديد بالثلث في مسائل مختلفة في الشرع لا يصح القياس عليها؛ لعدم العلة الجامعة.

أدلة القول الخامس:

الدليل الأول:

أن الحرام إذا خالط الحلال و لم يكن متميزاً فإنه يسري في المال كله، ويكون شائعاً فيه، فمتى ما وقع التعامل بهذا المال فقد وقع التعامل بجزء من الحرام المختلط بالحلال، بل لو أخرج مقدار الحرام لم يحل له الباقي؛ لاحتمال أن يكون الذي أُخرج هو الحلال والحرام باقٍ في المال، وبناءً على ذلك فيكون المال الحلال المختلط بالحرام كله حراماً، يجب التصدق به جميعه[2].

ونُوقش بأن الحرام غير المتميز إذا اختلط بالحلال فإنه يُقصد منه ماليته لا عينه، فمتى أُخرج مثل مقدار الحرام حلَّ له الباقي؛ سواء أكان المُخرَج عين الحرام أم مثيله؛ لأن مثل مقدار الحرام يقوم مقامه[3].

ولأن «الحرام لا يثبت في عين المال، وإنما يثبت في ذمة الآخذ، فإن الدرهم لا يقبل التغير بذاته من الحلال إلى الحرام حتى ينتقل هذا الحرام منه إلى المال الحلال الذي خالطه، فهذا من صفات المحرم لذاته لا المحرم لغيره، كالخمر إذا اختلطت بالماء الطاهر أفسدته، و لم يصح إزالة الحدث به، بخلاف المحرم لغيره كالدنانير المسروقة، فإن شيئاً من هذا لا ينطبق عليها»[4].

الدليل الثاني: القياس على اشتباه الأواني الطاهرة بالنجسة[5]، وذلك أنه إذا كان عنده

---

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٨/٢١).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٤٩/٣) والذخيرة (٣١٧/١٣) وأحكام المال الحرام ص٢٥١، ٢٥٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٤٩/٣) وبدائع الفوائد (٢٧٠/٢).

(٤) أحكام المال الحرام ص٢٥٣.

(٥) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٧/٢١).

إناءان فيهما ماء، وأحد الإناءين طاهر، والآخر نجس، واشتبها عليه، وليس عنده ماء غيرهما، فإنه يريقهما ويتيمم[1]، فكذلك إذا اختلط المال الحلال بالحرام من غير تمييز، أصبح هذا المال مشتبهاً، فيجب ترك التعامل به كله.

ويمكن مناقشته من وجهين:

الأول: أنه قياس فاسد؛ لأنه في مقابلة النص، فقد تقدم[2] أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم عاملوا الكفار واليهود، وأموالهم لا تخلو من الحرام.

الثاني: أن هذا قياس على مسألة مختلف فيها، ومن شروط صحة القياس أن يكون حكم الأصل المقيس عليه متفقاً عليه بين الخصمين[3]، وهذا الشرط منتفٍ على رأي الشافعية فإنهم يرون جواز استعمال أحد الآنية بالاجتهاد، عند ظهور ما يدل على طهارتها.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – هو القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة الأقوال الأخرى.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فإن مبلغ التأمين (التعويض) الذي يأخذه المشترك من شركة التأمين التعاوني لا يؤثر عليه اختلاط أموالها بالحرام؛ خاصة وأن المال الحرام الذي يختلط بأموال شركة التأمين التعاوني يكون بنسبة قليلة غالباً، وإذا كان الحرام المختلط بالحلال قليلاً جاز التعامل مع صاحبه عند أصحاب الأقوال الأربعة الأولى في هذه المسألة، بل حكى شيخ الإسلام ابن تيمية عدم النزاع في جوازه[4]، وإذا جاز ذلك لم يلزمه التخلص من نسبة الحرام حينئذٍ، لكن هذا الجواز لا يخلو من الكراهة وإن ضَعُفَت؛ لقلة الحرام المختلط بالحلال في هذه الشركات، إلا أن المشترك إذا كان محتاجاً للتعويض كما هو

---

(١) وهذا مذهب الحنابلة، سواء تساوت الآنية الطاهرة والنجسة أم كانت الطاهرة هي الأكثر، ومذهب الحنفية التحري إذا زاد عدد الآنية الطاهرة، فإن زادت النجسة أو تساوت مع الطاهرة تركها، ولم يتحرَّ، والمعتمد عند المالكية أنه يتوضأ من الآنية بعدد النجسة وزيادة إناء، ويصلي بكل وضوء صلاة إن اتسع الوقت، وإلا تركها وتيمم، والصحيح من مذهب الشافعية أنه يجوز استعمال أحد الآنية بالاجتهاد وظهور علامة تُغلِّب على الظن الطهارة. انظر: المبسوط (٢٠١/١٠) حاشية الدسوقي (١٣٨/١) وروضة الطالبين (١٤٥/١) والمغني (٨٢/١).

(٢) ص٣٤٦.

(١) كما هو القول الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين. انظر: شرح مختصر الروضة (٢٩٢/٣) والبحر المحيط للزركشي (٨٧/٥) وشرح الكوكب المنير (٤/ ٢٧- ٢٨).

(٤) انظر ما تقدم ص٣٤٥.

حال غالب المشتركين فإن الكراهة تزول حينئذٍ؛ لأنه كراهة مع الحاجة[1].

أضف إلى ذلك أن مبلغ التأمين الذي تدفعه شركة التأمين التعاوني فيه شائبة التبرع؛ لأن عقد التأمين التعاوني لا يُعد من عقود المعاوضات المحضة، بل هو من عقود المعاوضات غير المحضة، أو من عقود التبرعات غير المحضة؛ لقيامه على التعاون والتكافل بين أفراده، فلو كان مبلغ التأمين الذي تدفعه شركة التأمين التعاوني من كسب حرام لكان دَفْعُه للمشترك المحتاج إلى التعويض عند وقوع الخطر يُعدُّ من باب التخلص من الحرام بصرفه في وجوه الخير، ودفعه لهذا المشترك يعد من هذه الوجوه، والله أعلم.

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١٢/٢١) والحاجة وأثرها في الأحكام للرشيد (٢٧٠/١).

المبحث الرابع
الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني

المطلب الأول
المراد بالفائض التأميني

يُعد الفائض التأميني[1]من أهم الفروق المميزة للتأمين التعاوني الإسلامي عن التأمين التجاري، فهو من حيث الأصل حق خالص للمشتركين، لا تستحق شركة التأمين التعاوني منه شيئاً؛ لأن هذا الفائض ناتج من أموال المشتركين، بخلاف التأمين التجاري فإن الفائض فيه من مجموع الأقساط بعد خصم نفقات التأمين يكون ملكاً للشركة، ولا يعاد منه شيء للمستأمنين[2]، ويكون هذا الفائض بمثابة الربح لشركة التأمين التجاري مقابل العملية التأمينية، مع كون هذا الفائض محتمل الحصول، وهذا يجعل عقد التأمين التجاري عقد معاوضة احتمالياً، يدخله الغرر الكثير، فضلاً عن غيره من المحرمات[3].

ولا يُعد الفائض التأميني ربحاً؛ لأن الربح هو الزيادة في رأس المال نتيجة المتاجرة فيه، وليس جزءاً من رأس المال، أما الفائض التأميني فهو المتبقي من أقساط التأمين التي دفعها

---

(١) يتركب مصطلح الفائض التأميني من كلمتين: فالفائض في اللغة من فاض بمعنى كَثُر، يقال: فاض الماء أي كثر حتى سال على ضفة الوادي. انظر: مختار الصحاح، مادة (ف ي ض) ص٢١٦، ولسان العرب، مادة (فيض) (٣٦٦/١٠) والقاموس المحيط، مادة (فاض) ص٨٣٩، والتأميني: نسبة إلى التأمين، وقد تقدم تعريف التأمين في اللغة والاصطلاح في التمهيد لهذا البحث ص٢٥، ٢٦.

(٢) ويستثنى من ذلك ما تقوم به بعض شركات التأمين التجاري في الدول الغربية، خاصة في مجال التأمين الصحي، من توزيع للفائض التأميني على المستأمنين، إلا أنها تفعل ذلك من غير إلزام عليها، بل بقصد الترويج والدعاية لمنتجاتها. انظر: الفائض التأميني للقري ص١٨، والصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١٠٣.
وعلى هذا فالفرق بينها وبين شركات التأمين التعاوني أن الأصل في الفائض التأميني في شركة التأمين التجاري أن يكون حقاً للشركة، وقد تعطي منه للمستأمنين من غير إلزام، أما في شركات التأمين التعاوني فالأصل في الفائض أنه لا تستحقه الشركة، وقد يُعطى منه شيء للشركة كحافز، على خلاف في ذلك، يأتي بيانه إن شاء الله تعالى في المطلب الرابع من هذا المبحث.

(٣) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٥.

المستأمنون، مع أرباحها، بعد خصم جميع نفقات التأمين، فهو إذاً جزء متبقٍّ من أصل المال مع ربحه، لا أنه مجرد ربح ناتج عن أصل المال[١].

وتظهر أهمية الفائض التأميني في أن توزيعه يؤدي إلى زيادة إقبال الناس على شركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ لأن توزيعه يُسهم في خفض قيمة الاشتراكات المقدمة من المشتركين، ففي نهاية السنة المالية وظهور الفائض التأميني يرجع إلى المشتركين جزء مما دفعوه، وقد وصلت نسبة الفائض التي تُرَد إلى المشتركين في بعض الشركات العاملة في مصر إلى ٤٠% من قيمة الاشتراك[٢]، كما وصلت هذه النسبة في شركة الأولى للتأمين التكافلي بالكويت إلى ٢٥%[٣].

ويُطلق الفائض التأميني في التأمين التعاوني الإسلامي على نوعين:

النوع الأول: الفائض التأميني الإجمالي: وهو المبلغ المتبقي من مجموع الاشتراكات التي دفعها المشتركون، بعد دفع جميع نفقات التأمين، من تعويضات للمتضررين، وأجرة الشركة التي تدير أعمال التأمين، وأقساط إعادة التأمين، والاحتياطيات الفنية والقانونية، ونحوها[٤].

النوع الثاني: الفائض التأميني الصافي: وهو الفائض التأميني الإجمالي مضافاً إليه حصة المشتركين من الأرباح المتحصل عليها من استثمار اشتراكاتهم[٥]، والاحتياطيات التي جُنبت في السنوات الماضية[٦]، وهذا النوع من الفائض التأميني هو المقصود عند الإطلاق؛ لأنه يمثل المرحلة النهائية التي يؤول إليها الفائض من الاشتراكات[٧].

ومما يوضح ذلك أن شركة التأمين التعاوني الإسلامي تفصل في ميزانيتها بين حساب

---

(١) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص٦٨، والفائض التأميني لمحمد شبير ص٨، والفائض التأميني للعساف ص١١.

(٢) انظر: جريدة الأهرام العربي، عدد (٣٦٣) من السنة (١٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٦م، نقلاً عن الفائض التأميني لشبير ص١٣.

(٣) انظر: جريدة القبس الكويتية، عدد (١٢٠٤٤) تاريخ٢٠٠٦/١٢/١٣م، نقلاً عن الفائض التأميني لشبير ص١٤.

(٤) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد ص١٠، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ، والفائض التأميني للعساف ص٤.

(٥) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد ص١١، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.

(٦) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٧، وهذا المعنى للفائض التأميني الصافي هو الذي نصت عليه اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي تحت المادة (٧٠) البند ٢/ ج – د.

(٧) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٤.

المساهمين، وحساب صندوق المشتركين، وفي الجدول التالي بيان تقريبي للحسابين في شركة تأمين تعاوني إسلامي[1]:

حساب المساهمين			حساب صندوق المشتركين		
الدخول بالريال	المصروفات بالريال	النوع	الدخول بالريال	المصروفات بالريال	النوع
٦٠٠,٠٠٠		عوائد الاستثمار	١,٥٠٠,٠٠٠		أقساط التأمين
٥٥٠,٠٠٠		حصتهم من استثمار المضاربة	٤٥٠,٠٠٠		حصتهم من أرباح المضاربة
٥٥٠,٠٠٠		أجرة إدارة التأمين	١٠٠,٠٠٠		حصتهم من أرباح الاحتياطيات
	١٥٠,٠٠٠	احتياطي قانوني		٦٠٠,٠٠٠	تعويضات مدفوعة
	٥٠,٠٠٠	مصاريف استثمار المضاربة		١٠٠,٠٠٠	أقساط إعادة تأمين
	٢٥٠,٠٠٠	رواتب موظفين		٢٥٠,٠٠٠	احتياطيات أخطار سارية
	٥٠,٠٠٠	إيجار عقارات		٥٥٠,٠٠٠	أجرة إدارة تأمين
	١٠٠,٠٠٠	تلفونات وكهرباء وغيرها		١٥٠,٠٠٠	احتياطيات فنية
١,٧٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	المجموع	٢,٠٥٠,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠	المجموع
١,١٠٠,٠٠٠	**الربح**		٤٠٠,٠٠٠		**الفائض التأميني**

والأصل في صندوق المشتركين أن يكون متوازناً، تتساوى إيراداته مع نفقاته، متى ما كان تحديد مبلغ الاشتراك دقيقاً من قبل القائمين على الشركة، بناءً على الحسابات الاكتوارية التي يقوم بها خبراء التأمين، بحيث تكون موارد الصندوق كافية لدفع جميع النفقات بلا زيادة ولا نقص، إلا أن ذلك لا يحدث إلا نادراً، والغالب وجود فائض في الصندوق[2].

(١) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٦.

(٢) انظر: الفائض التأميني للقري ص٥، ٦، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني المنعقد بالرياض عام ١٤٣٠هـ

ولوجود هذا الفائض في صندوق المشتركين عدة أسباب منها[1]:

١- مهارة عمل خبراء التأمين، وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق.

٢- نجاح المدير في ضغط المصروفات، مما يؤدي إلى تحقق فائض في الصندوق.

٣- توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد مرتفع، مما يزيد احتمال تحقق الفائض.

٤- طريقة تحديد مبالغ الاشتراكات، فمتى ما حُددت عند الحد الأعلى كان ذلك حرياً بإيجاد الفائض.

٥- مقدار الأجرة التي تُدفَع لشركة الإدارة، فكلما كانت الأجرة أقل زاد احتمال وجود الفائض.

٦- النشاط التسويقي للشركة، والذي ينتج عنه زيادة في عدد المشتركين، فكلما زاد عددهم زاد احتمال وجود الفائض.

٧- وجود كوادر بشرية متدربة، ومتخصصة في التأمين التعاوني الإسلامي.

٨- مقدار التعويضات المدفوعة، وحسن إدارتها.

٩- حسن اختيار شركات إعادة التأمين، من حيث السعر ونسبة الإعادة.

١٠- سلوك المشتركين في حماية أموالهم، واتصافهم بالتقوى والأمانة.

المطلب الثاني

رد الفائض التأميني للمشتركين

تُعد الأقساط التي يدفعها المستأمنون للشركة في التأمين التجاري – على القول بجوازه – ملكاً لها؛ لأن العقد عقد معاوضة بين القسط الذي يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بدفعه عند وقوع الخطر، ولا يُتصور في هذا النوع من التأمين ردُّ شيء من الفائض التأميني للمستأمنين؛ لأنه حق خالص للشركة، أما في التأمين التعاوني الإسلامي فإن الاشتراكات التي يدفعها المشتركون لا تملكها الشركة التي تدير أعمال التأمين، ولا أعلم في

(١) انظر: الفائض التأميني للقري ص٦، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني المنعقد بالرياض عام ١٤٣٠هـ، والفائض التأميني للبرواري ص٨، وتحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٢، والفائض التأميني للقره داغي ص١٢.

ذلك خلافاً بين الفقهاء المعاصرين، وإنما محل البحث في ملكية الاشتراكات التي يدفعها المشتركون للصندوق هل هي باقية على ملكهم؟ أم تدخل في ملك الصندوق باعتبار أن له شخصية اعتبارية؟ والخلاف في هذه المسألة له أثر ظاهر في حكم رد الفائض التأميني إلى المشتركين، وذلك أن الاشتراكات إن كانت باقية على ملكية المشتركين فلا إشكال في ردِّ الفائض التأميني لهم؛ لأنه المتبقي من أموالهم، وأما إن كانت الاشتراكات قد خرجت من ملكهم على وجه التبرع أو التكافل والتعاون ودخلت في ملك الصندوق فما وجه رد الفائض إليهم؟ ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى: ملكية الاشتراكات في التأمين التعاوني الإسلامي:

اختلف الفقهاء المعاصرون في ملكية الاشتراكات المدفوعة لصندوق المشتركين هل تبقى مملوكة لهم أو أنها قد خرجت من ملكهم بمجرد دفعها للصندوق؟ على قولين:

القول الأول: أن مبالغ الاشتراكات المتبرع بها تخرج من ملك المشتركين بمجرد دفعها، وتدخل في ملكية صندوق المشتركين باعتبار أن له شخصية اعتبارية، ويكون لمن يصيبه الضرر من المشتركين الحق في التعويض من هذا الصندوق[1].

القول الثاني: أن مبالغ الاشتراكات المدفوعة لصندوق المشتركين باقية على ملكهم، كلٌ بحسب حصته، ولا يخرج منها شيء عن ملكهم إلا القدر الذي يتم التبرع به لبعضهم

---

(١) وممن قال بذلك الشيخ محمد بن عثيمين حيث ذكر في مجموع فتاواه (٤٨٢/٢٩) أن ما يدفعه المشترك من الاشتراك في الصندوق التعاوني قد تبرع به وأخرجه عن ملكه. وهو قول د. رياض الخليفي في بحثه التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي ص١٤، ١٥، و د. التيجاني عبد القادر أحمد في بحثه مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني ص١٢، ١٣، و د. محمد الأشقر في بحثه التأمين على الحياة ص١٦، ٢٠، وهو ظاهر كلام د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٢١٣ حيث قال عن الأقساط: ((أما في التأمين الإسلامي فهي لا تتملكها الشركة أبداً، وإنما تصبح ملكاً لحساب التأمين، وأن جميع عوائدها تكون ملكاً لهذا الحساب)) وهو قول الدكتور الصديق الضرير حيث ذكر في تعقيبه على بحث تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف في حولية البركة (٤٣/٨) أن ما يتبرع به المستأمن يخرج من ملكه، ويدخل في ملك هيئة المشتركين؛ لأن التبرع لها. وجاء في توصيات الملتقى الأول للتأمين التعاوني بالرياض ما نصه: ((الفائض التأميني ملك لصندوق التأمين)) انظر: بحوث الملتقى ص٩٦٧ ط. الثانية، وجاء في توصيات مؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ ما نصه: ((الأقساط تصبح مملوكة لحساب التأمين)). انظر: تجارب التصرف بالفائض لعبد الباري مشعل ص٧.

عند وقوع الخطر[1]، ويُلحَق بذلك عوائد الاستثمار لهذه الاشتراكات فهي ملك لهم؛ لأن النماء يتبع الملك[2]، وصرح أصحاب هذا القول بأنه لابد من النص في عقد التأمين التعاوني الإسلامي على أن الاشتراك مملوك للمشترك، ولا يخرج من ملكه إلا بقدر ما يُدفع من تعويض.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن المشترك قد دفع هذا الاشتراك لصندوق المشتركين على وجه التبرع والتعاون، فلم يبق مملوكاً له كسائر التبرعات[3].

ونُوقش بأن الاشتراك إذا كان قد خرج من ملك المشترك فينبغي ألا يكون له حق في الفائض التأميني؛ لأن الفائض هو المتبقي من هذه الاشتراكات مع أرباحها[4].

ويمكن الجواب عنه بأنه يستحقه بطريق آخر، لا لأنه مِلْكه كما سيأتي – إن شاء الله تعالى – في المسألة الثانية من هذا المطلب.

الدليل الثاني:

يمكن تخريج هذه المسألة على مسألة التبرع للوقف[5]، فلو أن شخصاً تبرع للوقف بمبلغ من المال ليُصرَف في مصارف هذا الوقف، فإن هذا التبرع بمجرد دفعه لصندوق الوقف

---

(١) وممن قال بذلك د. محمد عثمان شبير في بحثه الفائض التأميني ص٨، ود. حسين حامد حسان في بحثه التأمين على حوادث السيارات ص٤، ١٢، ود. فتحي لاشين في الصيغة المقترحة للتأمين ص١٠٣، ود. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص١١، ١٢، وإن كان قد قيَّد ملك المشتركين بأنه ملك قاصر. وقال السلامي في التأمين على الحياة ص١٥: ((ما يبقى بالصندوق هو ملك لجميعهم بالسوية، لا يفضل من دفع أقساطاً أعلى قيمة على من دفع أقساطاً أقل قيمة)) ولعله القول الآخر للدكتور الصديق الضرير في جوابه على بحث مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني ص٢١، ٢٢، وانظر: مناقشة الشيخ حسن عبد الله الأمين في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٧٢٧/٢، ٧٢٨).

(٢) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٨.

(٣) انظر التأمين على الحياة للأشقر ص٢٠، والفائض التأميني للبرواري ص١٥.

(٤) انظر: تأصيل التأمين التكافلي للعثماني بحولية البركة العدد (٨) ص١٦.

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الأخبار العلمية ص٢٤٧: ((ولو قال إنسان: تصدقت بهذا الدهن على المسجد ليوقد فيه جاز، وهو من باب الوقف، وتسميته وقفاً بمعنى أنه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لا تأباه اللغة، وهو جائز في الشرع)) وانظر: رد المحتار (٣٥٩/١٠) وأسنى المطالب (٥٥٧/٥).

يخرج من ملك المتبرع به، ويدخل في ملكية الوقف[1]، وإن لم يصرف بعدُ في مصارف الوقف، فكذلك في مسألتنا، ووجه هذا التخريج أن التبرع للوقف وكذا دفع الاشتراك في التأمين التعاوني كل منهما يعد تبرعاً لشخصية اعتبارية تُجمع الأموال فيها، ثم تُصرف في مصارفها، فتخرج هذه الأموال من ملكية أصحابها بمجرد دفعها لهذه الشخصية الاعتبارية.

فإن قيل: إن التبرع للوقف تبرع محض، والتبرع لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني تبرع فيه شائبة المعاوضة.

فالجواب: أن هذا غير مؤثر في خروج الاشتراك من ملكية المشترك بمجرد دفعه؛ لأن دفعه للاشتراك إن كان على سبيل المعاوضة المحضة كما يقوله بعض الفقهاء المعاصرين فإنه يخرج من ملكه بمجرد دفعه للشركة؛ كما هو الحال في عقود المعاوضات، التي ينتقل فيها

---

(١) اختلف الفقهاء في الوقف على غير المسجد لمن يكون ملكه؟ على أقوال:

القول الأول: أنه ملك لله تعالى، فليس مملوكاً للواقف ولا للموقوف عليه، وهو المفتى به عند الحنفية، والأظهر عند الشافعية، ورواية للإمام أحمد.

القول الثاني: أنه ملك للموقوف عليه إذا كان معيناً، وهو قول للشافعية، ورواية للإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة.

القول الثالث: أنه ملك للواقف، وهو مذهب المالكية، وقول للشافعية، ورواية ثالثة عن الإمام أحمد.

والراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لما جاء في قصة وقف عمر رضي الله عنه: (فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب) تقدم تخريجه ص٢٤٣، وبالقياس على العتق، بجامع أنه إزالة ملك عن العين والمنفعة، على وجه القربة بتمليك المنفعة، فانتقل إلى ملك الله تعالى، وهذا القول هو ما قررته الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة. انظر أبحاث وأعمال الندوة ص٤٤٤ (الفتاوى والتوصيات).

انظر: بدائع الصنائع (٨٨/٢) ورد المحتار (٥٢٠/٦، ٥٢١) واللباب (٤٥٢/٣) والفروق (٢٠٩/٢) ومنح الجليل (٣٥/٤) وحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦٥٠/١) ومغني المحتاج (٥٠٢/٢) وأسنى المطالب (٥٤٦/٥) والشرح الكبير مع المقنع (٤٢١/١٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (٤٢٠/١٦) وشرح المنتهى (٣٤٨/٤).

العوض إلى ملكية الطرف الآخر بمجرد الدفع، وإن كان دفعه للاشتراك على سبيل التبرع المحض فكذلك يخرج من ملكه كسائر التبرعات، وكما في مسألة التبرع للوقف، وإن كان دفعه للاشتراك على سبيل المعاوضة التي فيها شائبة التبرع (التبرع غير المحض) كما هو التخريج الراجح في توصيف التأمين التعاوني فيُحكم له بأنه قد خرج من ملك المشترك بمجرد دفعه للصندوق أيضاً؛ لأنه إذا خرج الاشتراك من ملكية المشترك بمجرد دفعه إذا كان على سبيل المعاوضة المحضة وكذا عن طريق التبرع المحض فما كان بينهما فله حكمهما، والله أعلم.

دليل القول الثاني:

أن مبلغ الاشتراك يعد هبة متبرعاً بها من المشترك لمن يستحق التعويض حسب الاتفاق، والهبة لا تلزم إلا بالقبض[1]، وعلى هذا فيبقى الاشتراك على ملك المشترك حتى يقبضه المستحق عند وقوع الخطر[2].

ويمكن مناقشته بما يلي:

١- أن الاشتراك لو كان باقياً على ملكه حتى يقبضه المستحق للتعويض، لكان للمشترك الحق في مطالبة الشركة بإعادته إليه كاملاً قبل القبض في أي وقت، وهذا مما لا تجيزه عقود شركات التأمين التعاوني إلا عن طريق الفسخ، والغالب أنه عند الفسخ لا يعاد له كامل الاشتراك بل يقتطع منه جزء يقابل المدة الماضية من العقد، فدل ذلك على أن الاشتراك قد خرج من ملك المشترك.

فالمشترك لا يحق له أن يطالب باسترجاع مبلغ الاشتراك، لدخوله حينئذٍ في النهي الوارد عن الرجوع في الهبة[3]؛ ولأنه لو جاز للمشترك استرجاعه لما انتظمت أحوال الشركة، ولما

---

(١) اختلف الفقهاء في لزوم هبة غير المكيل والموزون، فالجمهور على أنها لا تلزم إلا بالقبض، وقال مالك إنها تلزم بمجرد العقد، ويثبت الملك في الموهوب فيه قبل قبضه، فالقبض شرط تمام لا شرط صحة، وهو رواية عن أحمد. انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٤٨٩/٨) وبداية المجتهد (٥٣٤/٢) ومغني المحتاج (٥١٦/٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (١٧/١٧- ٢٠).

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١١، ١٢.

(٣) سيأتي تخريج الحديث الوارد في ذلك ص٣٦٢.

أمكن التعويل على حساباتها في مواجهة الأخطار المتوقعة[1].

٢- أن الاشتراكات إذا كانت باقية على ملك المشتركين كلٌ بحسب نصيبه حتى يتم دفعها أو بعضها في التعويضات فيلزم منه أن يجب على كل واحد منهم زكاة نصيبه من هذه الاشتراكات عند توفر شروط الزكاة، كما يلزم منه أن تجري في هذه الاشتراكات أحكام الميراث، وهذا متعذر في شركات التأمين التعاوني؛ لأن القدر الذي يتم دفعه في التعويضات أثناء العقد غير متميز عن غيره، حتى يمكن إخراج زكاة الباقي وإجراء أحكام الميراث فيه، ولا يتميز هذا القدر إلا في نهاية السنة المالية للشركة[2].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة دليل القول الثاني، إلا أن هذا القول الراجح، وهو خروج الاشتراكات عن ملك المشتركين بمجرد دفعها للصندوق مقيد بما إذا لم يُنص على خلاف ذلك في العقد أو تدل القرينة على خلاف ذلك، وبناءً عليه فإن عقود شركات التأمين لا تخلو من ثلاث أحوال:

الحال الأولى: أن يُنَص في العقد على أن الاشتراكات تخرج من ملك المشتركين بمجرد دفعها للصندوق فإنها حينئذٍ تكون مملوكة للصندوق من حين دفعها، وتخرج بذلك من ملك المشتركين بناءً على القول الراجح، ويكون هذا النص في العقد تأكيداً لذلك.

الحال الثانية: أن يُنص في العقد على أن الاشتراكات باقية على ملك المشتركين، كلٌ بحسب حصته، ولا يخرج منها شيء عن ملكهم إلا القدر الذي يتم دفعه لبعضهم عند وقوع الخطر، فإنها حينئذٍ تكون باقية في ملكهم حتى يتم دفعها أو بعضها في التعويضات.

ولا يخفى ما يترتب على هذه الحال من إشكالات، كوجوب الزكاة في هذه الاشتراكات، وإجراء أحكام الميراث فيها، مع عدم علم المشترك بالقدر الذي تجب فيه الزكاة، أو يُستحَق فيه الميراث، ولذا فلا أرى أن ينص على ذلك في العقد.

الحال الثالثة: إذا كان العقد لم ينص على شيء يتعلق بملكية الاشتراكات فيُنظر حينئذٍ للقرائن، كمآل الفائض التأميني عند تصفية الشركة، فإن كان العقد ينص على أنه يعاد

---

(١) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٤، ١٥.

(٢) انظر: تأصيل التأمين التكافلي للعثماني بحولية البركة العدد (٨) ص١٦.

للمشتركين فهذه قرينة على أن الاشتراكات مملوكة لهم، وإن كان ينص على أنه يصرف في وجوه الخير أو الجهات المماثلة فهذه قرينة على أنه قد خرج من ملكهم بمجرد دفعه للصندوق[1]، فإن لم توجد قرينة تدل على أحد الاحتمالين فالأصل أن الاشتراكات تخرج من ملك المشتركين بمجرد دفعها للصندوق على القول الراجح، والأولى أن ينص على ذلك في العقد كما في الحال الأولى، والله أعلم.

المسألة الثانية: حكم ردِّ الفائض التأميني للمشتركين:

إذا وُجد فائض تأميني في شركة التأمين التعاوني الإسلامي، فما حكم رده على المشتركين بحسب حصصهم؟ اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الجواز، وقال به جمهور الفقهاء المعاصرين[2].

القول الثاني: التحريم، وهو ظاهر فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية[3].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

تخريج جواز رد الفائض التأميني على جواز رد المتبقي من مال النهد، إذا اتفق الرفقاء على ذلك، فإنه إذا بقي شيء من المال الذي تم جمعه من المشتركين في النهد جازت إعادته

---

(١) هذا مستفاد من د. يوسف الشبيلي أثابه الله تعالى في لقاء معه بتاريخ ١٤٣٢/٦/١٤هـ.

(٢) وهو المفتى به لدى غالب الهيئات الشرعية بشركات التأمين التعاوني الإسلامي. انظر: التكييف الفقهي للعلاقات للخليفي ص٤١، والفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٧، وهو ما قررته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. انظر: المعايير الشرعية ص٤٣٧.

(٣) فقد جاء فيها ما نصه: ((صدر قرار من هيئة كبار العلماء بجواز التأمين التعاوني، وهو الذي يتكون من تبرعات من المحسنين، ويُقصد به مساعدة المحتاج والمنكوب، **ولا يعود منه شيء للمشتركين – لا رؤوس أموال ولا أرباح ولا أي عائد استثماري** – . .)) برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ونائبه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وعضوية كلٍ من المشايخ عبد الله الغديان، وصالح الفوزان، وبكر أبو زيد. انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٢٦٨-٢٦٩) وجاء في قرار هيئة كبار العلماء عن التأمين التعاوني ما نصه: ((فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم، والتعاون على تحمل الضرر)) انظر: فتاوى اللجنة (١٥/٢٨٨) والذي يظهر أن مراد الهيئة أن المشتركين لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، كما هو الحال في التأمين التجاري، أما رجوع شيء لهم من الأموال التي دفعوها كما هو الحال في التأمين التعاوني فليس في القرار ما ينفي ذلك، والله أعلم.

إليهم بحسب حصصهم، فكذلك هنا[1].

الدليل الثاني:

قياس ردِّ الفائض التأميني على هبة الثواب، فالاشتراك الذي يدفعه المشترك يكون على وجه الهبة بشرط أن يعوضه صندوق المشتركين عند وقوع الخطر، أو يعطيه من الفائض التأميني عند توفره[2].

وقد تقدم مناقشة ذلك في التمهيد لهذا البحث[3].

الدليل الثالث:

التخريج على قاعدة: «تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات»[4] وبمعناها قاعدة: «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان» ومعنى القاعدة: «إذا تبدل سبب تملك شيء ما يعد ذلك الشيء متبدلاً حكماً، وإن لم يتبدل هو حقيقة»[5] ودليل هذه القاعدة حديث أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِلَحْمٍ تُصُدِّقَ بِهِ على بَرِيرَةَ فقال: «**هو عليها صَدَقَةٌ، وهو لنا هَدِيَّةٌ**»[6].

وعن أُمِّ عَطِيَّةَ[7] قالت بَعَثَ إِلَيَّ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ من الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إلى عَائِشَةَ منها بِشَيْءٍ، فلما جاء رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إلى عَائِشَةَ قال:

---

(١) انظر: التأمين التكافلي من خلال الوقف للشبيلي ص١٦.

(٢) انظر: تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه للعثماني، بحث منشور بحولية البركة (١٢/٨).

(٣) انظر ص١٧٣.

(٤) انظر: نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي للبعلي والراشد ص١٣٤، وممن ذهب إلى هذا التخريج أيضاً د. رياض الخليفي في بحثه: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي ص٤١، وذكر أنه مستفاد من د. عبد الحميد البعلي في مقابلة شخصية.

(٥) انظر في هذه القاعدة ومعناها درر الحكام شرح مجلة الأحكام (٩٨/١) وشرح القواعد الفقهية ص٤٦٧، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص٢٩٠.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب إذا تحولت الصدقة برقم (١٤٩٥) ومسلم، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي ﷺ، برقم (١٠٧٤).

(٧) هي: نُسيبة بنت الحارث الأنصارية، غلبت عليها كنيتها، ويقال: نُبيشة. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث، وروت عن عمر رضي الله عنه، وروى عنها أنس رضي الله عنه وجماعة من التابعين. انظر: الاستيعاب ص٩٤١، والإصابة ص١٨٢٢.

«**هل عِنْدَكُمْ شَيْءٌ**» قالت: لا، إلا أَنَّ نُسَيْبَةَ بَعَثَتْ إِلَيْنَا من الشَّاةِ التي بَعَثْتُمْ بها إِلَيْهَا، قال: «**إِنَّهَا قد بَلَغَتْ مَحِلَّهَا**»[1].

فالفائض التأميني الذي أصله المتبقي من أموال المشتركين التي دفعوها بصورة اشتراكات قد رجع إليهم بسبب آخر، وهو التزام الشركة بإعادة الفائض إلى المشتركين عند عدم الحاجة إليه، فأصبح وكأنه مال آخر غير مالهم الذي دفعوه.

قال د. علي القره داغي: «التبرع هنا مقيد لصالح حساب التأمين الذي هو بمثابة شخصية اعتبارية، وأن ما عاد إليه – يعني الفائض – ليس من باب الرجوع عنه، وإنما من باب كونه عضواً في هذا الحساب، أو في هيئة المشتركين»[2].

الدليل الرابع:

القياس على مسألة الوقف على غيره واشتراط الأكل منه مدة حياته[3]، بجامع أن في كل كل منهما تبرعاً بمال مع رجوع شيء من منفعة هذا المال للمتبرِع.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عن ابن عباس – رضي الله عنهما – عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (**العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه**)[4].

وجه الدلالة: أن المشترك قد تبرع باشتراكه على سبيل الهبة، فإعادة الفائض التأميني

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب قدر كم يُعطى من الزكاة . . ، برقم (١٤٤٦) ومسلم، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي ﷺ، برقم (١٠٧٦) واللفظ لمسلم، زاد البخاري: ((فقال: هَاتِ فَقَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا)).

(٢) التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١١.

(٣) انظر: أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية لآل سيف ص٢٩٦، وبحوث في المعاملات لعبد الستار أبو غدة (٧٣/٥).

وجواز اشتراط الواقف الأكل من ريع وقفه مدة حياته هو مذهب الحنابلة، وقول أبي يوسف من الحنفية، وعليه الفتوى عندهم، وقال الشافعية ومحمد بن الحسن من الحنفية لا يصح الوقف.

انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٥٨٢/٦، ٥٨٣) ورد المحتار (٥٨٢/٦، ٥٨٣) ومغني المحتاج (٤٩٠/٢) والشرح الكبير مع المقنع (٣٨٨/١٦- ٣٩٠) والإنصاف مع الشرح الكبير (٣٨٨/١٦، ٣٨٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الهبة، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، برقم (٢٥٨٩) ومسلم، كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة . . ، برقم (١٦٢٢) (٨).

إليه يعد من الرجوع في شيء من الهبة، فيدخل في الذم الوارد في هذا الحديث[1].

ويمكن مناقشته بأن هذا الذم الوارد في الحديث يَصدُق على من وهب هبة ثم رجع فيها، وهذا غير متحقق عند رد الفائض التأميني؛ فعلى القول بأن الاشتراكات لم تخرج من ملك المشتركين إلا القدر الذي دُفع في التعويضات، فإن المتبقي منها باقٍ على ملكهم لم يوهَب بعدُ، فلا مانع حينئذٍ من رده إليهم.

وأما على القول بأن الاشتراكات تخرج من ملك المشتركين بمجرد دفعها للصندوق فإن المنهي عنه أن يكون الرجوع في الهبة من قبل الواهب، بحيث يطلب من الموهوب إعادتها بعينها[2]، أما لو أن الموهوب أعادها أو شيئاً منها باختياره فلا يشمله النهي، كما هو الحال في إعادة الفائض التأميني، وعلى هذا فإعادة الفائض التأميني تختلف عن الرجوع في الهبة؛ لأنه توزيع لأموال فائضة لا حاجة للاحتفاظ بها كلها، فتوزع بحسب الأولوية[3].

الدليل الثاني: أن قصد المشترك بدفعه للاشتراك ثواب الله سبحانه وتعالى بمساعدة المحتاج، و لم يقصد عائداً دنيوياً[4].

ويمكن مناقشته بأن الفائض التأميني ليس ربحاً يعود على المشترك من ماله الذي تبرع به، وإنما هو بعض ماله الذي تبين عدم الحاجة إليه في مساعدة المحتاجين، بناءً على القول بأن الاشتراك لا يخرج من ملك المشترك إلا القدر الذي يُدفع منه في التعويض، وهذا لا ينافي قصد المشترك ثواب الله تعالى بدفعه للاشتراك؛ لأن هذا القصد باقٍ في المبلغ الذي لم يُعَد إليه من اشتراكه، وعلى القول بأن الاشتراك يخرج من ملك المشترك بمجرد دفعه للصندوق فيكون الفائض التأميني مالاً استحقه المشترك بطريق آخر، وهو التزام الشركة بإعادة الفائض إلى المشتركين عند عدم الحاجة إليه، فأصبح وكأنه مال مستفاد بطريق آخر وليس إعادة للمال الذي دفعه، أو ربحاً منه.

كما يمكن أن يُناقش بأن التأمين التعاوني ليس عقد تبرع محض، بل فيه شائبة المعاوضة

---

(١) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٠.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١١.

(٣) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢١.

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٦٨/١٥).

كما تقدم ترجيحه[1].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – هو القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة دليلي القول الثاني.

المطلب الثالث

كيفية توزيع الفائض التأميني

عند وجود الفائض التأميني في شركة التأمين التعاوني الإسلامي فإنه يحق للشركة تخصيص كل أو بعض الفائض كاحتياطي؛ لتقوية المركز المالي لصندوق المشتركين، أو يغطى بهذا الفائض أي خسائر من السنوات الماضية، وما تبقى يوزع على المشتركين[2].

وعلى الرغم من وجود الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم رد الفائض التأميني للمشتركين، إلا أن عامة شركات التأمين التعاوني الإسلامي تقوم بتوزيع الفائض التأميني[3]، ولها في توزيعه عدة طرق، منها ما يلي:

الطريقة الأولى: توزيع الفائض التأميني على جميع المشتركين بنسبة اشتراكهم، سواء أكان المشترك ممن أخذ شيئاً من التعويضات أم لا[4]، وأجاز هذه الطريقة جمعٌ من الفقهاء المعاصرين[5]، بل رأى بعضهم أنها أولى من غيرها من الطرق[6].

---

(١) انظر ص١٧٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني ص٢١.

(٣) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٧.

(٤) وقريب من ذلك أن يتم رصد الفائض لمصلحة المشتركين، بحيث يتم حسم نصيبه من الفائض من قيمة الاشتراك عند التجديد، وفي حال عدم التجديد يُدفع إليه نصيبه من الفائض. انظر: الفائض التأميني للقري ص١٥.

(٥) ممن أجاز هذه الطريقة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما في المعايير الشرعية ص٤٤١، وبذلك صدر قرار الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي حول التأمين على الحياة، انظر: بحث التأمين على الحياة للأشقر ص٤٢، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، ود. عجيل النشمي في بحثه: الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي ص١٣ المقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية بالبحرين ١٤٣١هـ، ، ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣١١، ٣١٢، ود. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢١.

(٦) يرى د. الصديق الضرير في بحثه التأمين التجاري وإعادة التأمين ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى ص١٩٥ أن هذه الطريقة أولى من الطريقة الثالثة، ويرى د. محمد عثمان شبير في بحثه الفائض التأميني ص ٢٩ أن هذه الطريقة أولى من الطريقتين الآتيتين، وهذه الطريقة هي المعمول بها في شركة التأمين الإسلامية بالسودان. انظر: الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين للضرير ص٢٣، بل هي المعمول بها في سوق التأمين السوداني، انظر:

واستُدل لجواز هذه الطريقة بما يلي:

الدليل الأول:

أن التعويض الذي دُفع للمشترك من مجموع الاشتراكات عند وقوع الخطر استحقه بناءً على أساس التعاون والتكافل بين المشتركين، والتزامهم بذلك، أما الفائض التأميني فهو المتبقي من الاشتراكات، فيكون تابعاً لها في الحكم، وملكيتها تعود لجميع المشتركين، كلٌ بحسب نسبة مشاركته في الصندوق، فاستوى فيه من عُوِّض منهم ومن لم يُعوَّض(١).

ويمكن مناقشته بأن هذا مبني على القول بأن الاشتراكات باقية على ملكية المشتركين، وقد تقدم أن الراجح كونها قد خرجت من ملكية المشتركين ودخلت في ملكية الصندوق بمجرد دفعها، إلا أن هذا لا يمنع من القول بجواز هذه الطريقة؛ لأن المشترك قد استحق الفائض بطريق آخر غير كونه مملوكاً له، وهو التزام الشركة برده للمشتركين عند عدم الحاجة إليه.

الدليل الثاني:

أن خصم مبلغ التعويض من نصيب المشترك من الفائض التأميني قد يناقض مبدأ التعاون والتكافل الذي يقوم عليه هذا النوع من التأمين، فالمشترك الذي دفعت له الشركة تعويضاً يساوي قيمة الاشتراك الذي دفعه، ثم لم يُعطَ شيئاً من الفائض، كأنه قد تحمل الضرر الواقع به وحده، فأين التعاون الذي اشترك في التأمين من أجله؟(٢).

الدليل الثالث:

أن ما أخذه المشترك من تعويض أخذه بمقتضى تبرع بقية المشتركين له، فلا يكون

أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني ص٦٢، وكذلك يجري العمل بهذه الطريقة في شركة التأمين الإسلامية في الأردن. انظر: التأمين الإسلامي للحم وصباغ ص١٥٢، وجاء في معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص٤٧٣ أن هذه الطريقة «هي الأولى بالاتباع، وهي المتعينة في حال خلو الوثيقة أو اللائحة عن تحديد طرق التوزيع» وانظر: نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي للبعلي والراشد ص١٣٥، ويرى الأستاذ سراج الدين محمد الهادي في بحثه العناصر المؤثرة في الفائض ص٣٦ أن هذه الطريقة هي الأقرب إلى مبدأ التعاون والتكافل.

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢١، ٢٢، والتأمين التجاري وإعادة التأمين للضرير ص١٩٦، والفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٧، والتأمين التعاوني للعازمي ص٤٠.

(٢) انظر: التأمين التجاري وإعادة التأمين للضرير ص١٩٦، والفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٧.

المأخوذ بدل حقه في الفائض، وإلا كان عقد معاوضة، وليس عقد تبرع[1].

الطريقة الثانية: الاقتصار في توزيع الفائض التأميني على المشتركين الذين لم يتم تعويضهم من قبل الصندوق، أما من تم تعويضه منهم عند وقوع الخطر فلا يُعطى من الفائض شيئاً.

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم هذه الطريقة على قولين:

القول الأول: الجواز، وبه صدر المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[2]، وقال بذلك بعض الفقهاء المعاصرين[3].

القول الثاني: الكراهة[4].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن انتفاع المشترك بالتعويض يقابل حصته من الفائض[5]، فلا يكون له حق فيه.

الدليل الثاني:

أن هذه الطريقة في توزيع الفائض تحقق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يُساوَى بين من حصل على مبلغ تعويض بقدر اشتراكه أو زائداً عليه بمن لم يحصل على أي تعويض، فالأول استردَّ ما دفعه من اشتراك أو أكثر، والثاني لم يحصل على شيء.

ونُوقش هذان الدليلان بأن الأصل في التعويض أنه يخصم من مجموع الاشتراكات، لا من اشتراك المشترك وحده، أما عند حساب الفائض فالأمر مختلف؛ لأن الفائض ملك للجميع، كلٌ بحسب نسبة اشتراكه إلى مجموع الاشتراكات، فهو كما يغرم بقدر هذه النسبة يستحق أن يغنم من الفائض بقدرها، ولهذا فلا يصح الربط بين استحقاق الفائض

---

(١) الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٩.

(٢) انظر: المعايير الشرعية ص٤٤١.

(٣) ممن قال بذلك د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣١٢، ود. عجيل النشمي في بحثه الفائض وتوزيعه ص١٣، وانظر: التأمين الإسلامي لأحمد ملحم ص١٦٨، ووَصَفَ د. علي القره داغي في بحثه الفائض التأميني ص١٤ هذه الطريقة بأنها أسهل الطرق، وأقرب للتربية.

(٤) وهو قول د. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢٣.

(٥) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٣.

وأخذ التعويض من عدمه[1].

الدليل الثالث:

أن الالتزام بالتبرع في التأمين التعاوني الإسلامي يستتبع جواز التفاوت بين المشتركين في الإفادة من المال المتبرع به وما ينجم عنه من فائض؛ لأن هذا التبرع حصل برضاهم، وعلمهم بهذا التفاوت، والفائض التأميني هو جزء متبقٍ من المال المتبرع به، فيأخذ حكمه في جواز تفاوت المشتركين فيه[2].

ويمكن مناقشته بأن كون التأمين التعاوني الإسلامي يستتبع جواز التفاوت بين المشتركين في الفائض التأميني غير مسلَّم؛ وإنما هو يستلزم التفاوت بين المشتركين في الإفادة من أموال الصندوق، بحيث يُعطى من أصابه الخطر دون غيره؛ لأن هذا هو مقصودهم عند دفع الاشتراك، وأما الفائض التأميني فهو مال زائد على الحاجة إليه في دفع التعويضات، فيعاد إلى من دفعه كل بحسب نصيبه؛ لعدم ظهور الرضا منهم بالتفاوت فيه.

الدليل الرابع:

أن تطبيق هذه الطريقة يدفع المشتركين إلى مزيدٍ من الحرص والحذر، حتى لا يقعوا في الحوادث، فيحرموا من الفائض التأميني[3].

أدلة القول الثاني[4]:

الدليل الأول:

أن في هذه الطريقة إخلالاً بمبدأ التكافل الذي يقوم عليه التأمين التعاوني الإسلامي.

الدليل الثاني:

اختلال عدالة التوزيع في هذه الطريقة، فيمكن أن يكون نصيب المشترك – الذي لم يتم تعويضه – من الفائض أكبر من التعويض الذي أخذه مَن تعرض للخطر، وبالعكس فقد يكون التعويض الذي أخذه من وقع عليه الخطر أكبر من نصيب غيره من المشتركين من

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٦.

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٣.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٢، والفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٧، ٢٨، والفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص٢٣.

(٤) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٣.

الفائض ممن لم يقع الخطر لهم.

ويرى القائل بالكراهة أن هذا القول إنما يقال به إذا كان عقد التأمين يُلزم بهذه الطريقة بالنص عليها في العقد، أو يتضمن تفويض الشركة في اختيار طريقة التوزيع، أما إذا لم يكن في العقد شيء من ذلك فإن هذه الطريقة لا تصح؛ لمنافاتها للأصل الذي يقوم عليه التأمين التعاوني الإسلامي، كنوع خاص من التبرع يقوم على التعاون والتكافل بين أفراده، ويشترك الجميع في تحمل الخسارة الحاصلة لبعضهم، وكذلك يشتركون في الغنم (الفائض) تحقيقاً لمبدأ العدالة[1].

الطريقة الثالثة: توزيع الفائض التأميني على المشتركين مع مراعاة نسبة التعويض إلى نسبة الفائض، فمن لم يحصل على تعويض أخذ نصيبه من الفائض كاملاً، ومن أخذ تعويضاً يعادل كامل مبلغ الاشتراك الذي دفعه أو أكثر لم يستحق شيئاً من الفائض، ومن أخذ من التعويض نصف مبلغ الاشتراك أُعطي نصف فائضه، ومن أخذ ثلاثة أرباع مبلغ الاشتراك أُعطي ربع فائضه، وهكذا يكون له نسبة من الفائض تعادل نسبة المتبقي من الاشتراك بعد التعويض[2].

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم هذه الطريقة على قولين:

القول الأول: الجواز[3]، بل وصفها بعضهم بأنها أعدل الطرق[4].

القول الثاني: الكراهة، ما لم يُنص عليها في العقد فتجوز بلا كراهة[5].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أنها أعدل من الطريقتين السابقتين؛ لما فيها من الموازنة بين الأخذ من التعويضات،

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٣.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٢، والفائض التأميني للعساف ص٢٣.

(٣) وهو قول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣١٢، وهو ما عليه العمل لدى شركة التأمين الإسلامية بالأردن، انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١٦٨.

(٤) وهو د. علي القره داغي في القائض التأميني ص١٤.

(٥) وهو قول د. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢٤.

والأخذ من الفائض التأميني[1].

ونُوقش بأن مظنة العدالة في هذه الطريقة تكون في مقابل الإخلال بمبدأ التكافل في تحمل الخسارة[2]، «وتخالف حكم النظائر في الشرع، كحكم النهد، وما يستفاد من حديث الأشعريين، من أن تحقيق التكافل يكون بالتقاسم بالسوية»[3].

الدليل الثاني:

أن التسوية بين المشتركين جميعاً في الفائض التأميني تؤدي إلى التساهل في تجنب الحوادث من قبل المشتركين مما يؤدي إلى زيادة وقوع الحوادث، وربما عدم وجود فائض في المستقبل[4].

الدليل الثالث:

أن الهدف من التأمين إعادة المشترك إلى الحالة الاقتصادية التي كان عليها قبل وقوع الخطر، وفي التسوية بين المشتركين في الفائض التأميني إخلال بهذا المبدأ، إذ يصبح من حصل على التعويض مع حصوله على الفائض في وضع أفضل ممن حصل على الفائض فقط، ويكون التأمين مصدر إثراء له، وهو مخالف للمقصود من التأمين[5].

دليل القول الثاني:

أن هذه الطريقة يختل «عنصر التكافل في تحمل الخسارة فيها، فالمستأمن الذي يأخذ شيئاً من التعويض يخسر مقابله جزءاً من نصيبه من الفائض، الذي يجعله يتحمل الخسارة الواقعة عليه وحده من غير مشاركة باقي المشتركين له، وصورة التأمين تصبح وكأنه أقرض مالاً ثم استرده»[6].

لكن متى ما اتفق على هذه الطريقة في العقد فإنها تكون جائزة بلا كراهة؛ لأن ذلك

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٢، والفائض التأميني للعساف ص٢٣، والفائض التأميني لهيثم محمد ص٢٣.

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٤.

(٣) الفائض التأميني للعساف ص٢٤.

(٤) انظر: التأمين التعاوني للعازمي ص٣٩.

(٥) انظر: أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني ص٢٢، والتأمين التعاوني للعازمي ص٣٩.

(٦) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٤.

يُعد من باب التبرع[1].

الترجيح بين هذه الطرق:

ذهب عامة الباحثين إلى جواز هذه الطرق كلها في توزيع الفائض التأميني[2]، وإن اختلفوا في أفضلها، «هذا في حالة ما إذا خلا النظام الأساسي للشركة أو وثيقة التأمين من نص على طريقة معينة من الطرق السابقة، أما إذا نص النظام الأساسي أو الوثيقة على طريقة معينة، وقَبِل بها المستأمنون فيُعمل بها؛ لأن المسلمين عند شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً أو شرطاً أحل حراماً»[3].

وجاء في معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن الطريقة الأولى «هي الأولى بالاتباع، وهي المتعينة في حال خلو الوثيقة أو اللائحة عن تحديد طرق التوزيع، وفي حال اختيار إحدى الطرق الأخرى يجب على الشركة النص على ذلك في الوثيقة أو اللائحة».

وللهيئة الشرعية في شركة التأمين التعاوني أن تحدد أي طريقة تراها لتوزيع الفائض غير ما تقدم من الطرق، إذا كانت تحقق العدالة والهدف الذي لأجله أُنشئ التأمين التعاوني[4].

المطلب الرابع

استحقاق شركة التأمين لنسبة من الفائض التأميني

يُعد الفائض التأميني في شركات التأمين التجاري ربحاً للشركة من العملية التأمينية، بخلاف ما عليه الحال في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، فإن الأصل فيها أن الفائض التأميني ملك لصندوق المشتركين، ولا تستحقه شركة إدارة التأمين التعاوني، وقد قرر ذلك

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٤.

(٢) انظر: الفائض التأميني للقره داغي ص١٤، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٩٨، والفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص١٨، وأسس التأمين التكافلي لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٣٨/٧) والمعايير الشرعية ص٤٤١.

(٣) الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٩، وانظر: الفائض وتوزيعه للنشمي ص١٤.

(٤) انظر: الفائض وتوزيعه للنشمي ص١٤، والتكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٣٨. وانظر: بعض الطرق الأخرى لتوزيع الفائض في التأمين الإسلامي لملحم وصباغ ص١٥٣.

جمع من الفقهاء المعاصرين[1]، لكن هل يحق لها أن تأخذ نسبة معينة من هذا الفائض التأميني كحافز تشجيعي لحسن أدائها، أو كأجر على قيامها بأعمال التأمين المختلفة؟

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: أخذ شركة التأمين نسبة من الفائض التأميني كحافز أداء.

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم أخذ شركة التأمين نسبة من الفائض التأميني كحافز تشجيعي لحسن أدائها في إدارة أعمال التأمين، إضافة إلى أجرها على الإدارة لأعمال التأمين على قولين:

القول الأول: الجواز[2].

---

(١) انظر: الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٢، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٣٣، وهو ما قررته الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي في قرارها حول موضوع التأمين على الحياة كما في التأمين على الحياة للأشقر ص٤١، وبه صدر قرارا مؤتمر وثاق الثاني للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٨هـ كما في الفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص٢٢. وتوصيات ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي، كما في فتاوى وتوصيات ندوات البركة ص٢١٣، والمعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة، انظر: المعايير الشرعية ص٤٣٧، وأسس التأمين التكافلي لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (١٢/٧).

(٢) وبذلك صدر قرار الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) السنة الأولى، الدورة الأولى، بتاريخ ١٤٣٠/٨/٤هـ، وممن قال بذلك د. صالح الجربوع في ورقة عمل بعنوان: تحفيز شركة الإدارة من الفائض ص٣. وجاء في المعيار الشرعي للوكالة لهيئة المحاسبة والمراجعة ما نصه:((يجوز أن يضاف إلى الأجرة المعلومة نسبة من الناتج المحدد للعملية الموكل بها وذلك على سبيل التحفيز)) المعايير الشرعية ص٣٩٠.

وقيَّد القائلون بالجواز قولهم بعدة ضوابط، منها:

١- وجود عمل قامت به الشركة أدى إلى وجود الفائض التأميني.

٢- أن يكون الحافز مرتبطاً بأعمال الاستثمار، أو بأعمال الاستثمار والتأمين، لا بأعمال التأمين وحدها.

٣- أن يكون العقد ابتداءً على أجر معلوم تستحقه الشركة مقابل إدارتها لأعمال التأمين، ثم إذا حققت قدراً من الفائض استحقت الحافز، ويكون ذلك بشرط صريح، بنسبة محددة في العقد المبرم مع المشتركين.

٤- ربط الحافز بتحقيق الشركة قدراً من الفائض يدل على حسن أدائها، بحيث لا تستحق الحافز بمجرد وجود الفائض، بل لابد من تحقيق قدر معين منه.

٥- أن تكون نسبة الحافز إلى صافي الفائض يسيرة، كأن لا تتجاوز نسبة الفائض الذي تستحقه الشركة كحافز الثلث، حتى يتحقق كونه تابعاً لا مقصوداً بالعقد، ولئلا يتخذ من ذلك حيلة للوصول إلى حقيقة التأمين التجاري، حيث تُمنَح الشركة النسبة الأكبر من الفائض التأميني.

انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص١٩، ٢٠، وتحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٤، وقرار الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٤هـ.

القول الثاني: التحريم[1].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن الفائض التأميني ليس ناتجاً عن الفرق بين مجموع الاشتراكات والتعويضات فحسب، بل له أسباب أخرى تؤثر في وجوده، ترجع إلى حسن إدارة شركة التأمين لأعمال الإدارة والاستثمار[2]، وإذا كان الأمر كذلك كان لها الحق في أن تأخذ نسبة من الفائض كحافز تشجيعي على حسن أدائها؛ لأن لها أثراً لا يُنكر في وجود الفائض التأميني وزيادته، كما يُحفَّز الموظفُ الأجيرُ سواء بسواء[3].

ونُوقش من وجوه:

١- أن جميع الأسباب المؤثرة في الفائض هي داخلة في أعمال التأمين والاستثمار، وقيام الشركة بهذه الأعمال واجب عليها، بمقتضى عقدي الإجارة والمضاربة؛ لأن الأجير والعامل في المضاربة يجب عليهما القيام بكل ما فيه مصلحة العقد، ومنها تلك الأسباب المؤثرة في الفائض التأميني، فلا تستحق شركة التأمين والحال هذه شيئاً من الفائض التأميني؛ لأنها قد قامت بما هو واجب عليها وتتقاضى عليه مقابلاً، و لم تقم بعمل زائد على الواجب[4].

٢- أن كثيراً من شركات التأمين التعاوني الإسلامي تأخذ أجرها على الإدارة نسبة من مجموع الاشتراكات، فإذا حسُن أداؤها لأعمال التأمين، وقدمت خدمات متميزة للعملاء، ازداد عدد المشتركين، مما يزيد في مبالغ الاشتراكات، فتزيد بذلك حصة الشركة من

---

(١) وهو قول د. الصديق الضرير في جوابه على بحث د. التجاني بعنوان: مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني ١٨، ود. علي القره داغي في بحثه التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته ص١١٨، وهو ظاهر كلام د. شعبان البرواري في بحثه الفائض التأميني ص١٠، وجاء في المعايير الشرعية ص٤٣٧: (لا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض) وفي فتاوى ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي: (ويكون الفائض التأميني حقاً خالصاً للمشتركين) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٢١٣، ووصف هذا القول د. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢٨ بأنه قول جمهور الباحثين المعاصرين.

(٢) تقدم ذكر هذه الأسباب ص٣٥٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: تحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٢، ٣، وقرار الهيئة الشرعية لشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) وتاريخ ١٤٣٠/٧/٤هـ.

(٤) انظر التأمين التعاوني للقره داغي ص١١٩.

الأجرة، فيكون الحافز قد حصل لها فعلاً، فكيف تأخذ بعد ذلك حافزاً آخر من الفائض التأميني؟[1].

٣- أن حصول الفائض التأميني لا يلزم أن يكون مرتبطاً بحسن إدارة الشركة لأعمال التأمين والاستثمار، بل قد يكون بسبب قلة التعويضات؛ لقلة الحوادث، أو لمماطلة الشركة في دفع التعويضات[2]، أو تحايلها في صياغة العقود بما يخلي مسوؤليتها من كثير من التعويضات.

الدليل الثاني:

أن أجر عقد الوكالة هو المقصود بالعقد أصالة، وهو معلوم لكلا الطرفين، وأما الحافز فهو تابع يسير غير مقصود بالعقد، فالجهالة فيه غير مؤثرة[3]؛ عملاً بقاعدة: يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً[4].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بكون الحافز يعد تابعاً لعقد الوكالة بأجر؛ لأنه يبرم بين الطرفين كعقد آخر مستقل عن عقد الوكالة بأجر، وهو منفصل عنه تماماً، ولهذا خرَّجه بعضهم على أنه عقد جعالة، كما سيأتي في الدليل الثالث إن شاء الله تعالى، ومن المعلوم أن عقد الجعالة عقد آخر غير عقد الوكالة بأجر، ولا يوصف بأنه تابع له.

وبتأمل ما ذكره الفقهاء في شرح قاعدة التابع تابع نجد أنهم ذكروا أمثلة كثيرة يُفهم منها أن التابع إنما يأخذ حكم المتبوع إذا كان متصلاً به، كالجنين مع أمه، والجلد للحيوان، والبناء والشجر مع الأرض، ونحوها، أما ما أمكن استقلاله وانفصاله عن غيره فلا يوصف بأنه تابع له ولا يأخذ حكمه[5] ولهذا يصوغ بعض الفقهاء هذه القاعدة بقوله: (ما لا يستقل

---

(١) انظر التأمين التعاوني للقره داغي ص١١٩، ١٢٠.

(٢) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص١٩.

(٣) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص١٩.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٣٣، وموسوعة القواعد والضوابط الفقهية للندوي (٥٦٣/١).

(٥) قال الزرقا في شرح القواعد الفقهية ص٢٥٣: «(التابع تابع) أي: التابع لشيء في الوجود، بأن كان جزءاً مما يضره التبعيض، كالجلد من الحيوان، أو كالجزء، وذلك كالجنين، وكالفص للخاتم، فلو أقر بخاتم دخل فصه، (ر. الدر المختار كتاب الإقرار) أو كان وصفاً فيه، كالشجر والبناء القائمين في الأرض، أو كان من ضروراته، كالطريق للدار، وكالعجول للبقرة الحلوب، والمفتاح للقفل، وكالجفن والحمائل للسيف، فلو أقر بسيف دخل جفنه وحمائله. (ر. الدر المختار أيضاً)» وانظر: المنثور في القواعد (٣٧٦/٣) والأشباه والنظائر للسيوطي

بنفسه تبعٌ لما يستقل بنفسه)[1].

الدليل الثالث:

أن أَخْذ الشركة نسبة من الفائض التأميني كحافز يُخرَّج على أنه عقد جعالة[2]، وهو من العقود الجائزة[3].

ويمكن مناقشته من وجهين:

١- أن الجعالة عقد جائز، لكل واحد من الطرفين فسخها[4]، أما اشتراط نسبة من الفائض للشركة كحافز فهو لازم بمجرد الموافقة عليه في عقد التأمين.

٢- أن الجعالة لابد فيها من عمل يقوم به العامل ليستحق الجُعل، فإن كان لا يقوم بعمل، أو قام بما هو واجب عليه القيام به لم يستحق شيئاً من الجُعل، وعلى هذا نصوص

ص٢٢٨، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٣٣، وموسوعة القواعد والضوابط الفقهية للندوي (١/٥٦٣-٥٦٦).

(١) موسوعة القواعد والضوابط الفقهية للندوي (٣/٨٩).

(٢) الجُعالة بتثليث الجيم، وهي: أن يقول: من رد عبدي أو لقطتي أو بنى لي هذا الحائط فله كذا. وقيل: هي أن يجعل شيئاً معلوماً لمن يعمل له عملاً معلوماً أو مجهولاً مدة معلومة أو مجهولة، كردِّ عبدٍ ولقطةٍ وخياطةٍ وبناء حائط.

انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام (١/١٠) والمقنع مع المبدع (٥/٢٦٧) وزاد المستقنع مع السلسبيل (٢/٢٠٧، ٢٠٨).

(٣) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٩، وقرار الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) وتاريخ ٤/٨/١٤٣٠هـ.

وجواز الجعالة هو قول جمهور الفقهاء، خلافاً لأكثر الحنفية الذين يرونها عقداً فاسداً، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ - يوسف: ٧٢ - وكان حمل البعير معلوماً عندهم كالوسق، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه، وبحديث أبي سعيد رضي الله عنه في قصة الراقي الذي قرأ على اللديغ بجُعل فأقره النبي ﷺ رواه البخاري برقم (٢٢٧٦) وبحديث معاملته ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها، وقد تقدم تخريجه ص٣١٣، ولأن الحاجة داعية إلى هذا العقد، فإن العمل قد يكون مجهولاً، فلا تنعقد الإجارة عليه، وقد لا يجد من يتبرع به، فدعت الحاجة إلى بذل العوض فيه مع جهالة العمل.

انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤/٣٩٠، ٣٩١) والمبسوط (١١/١٨) والاختيار (٣/٣٤) والمدونة (٤/٤٥٨) والذخيرة (٦/٥، ٦) والشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٥/٤٢٩) والأم (٤/٩٠) وروضة الطالبين (٤/٣٣٥) والمغني (٨/٣٢٣) والشرح الكبير مع المقنع (١٦/١٦١) والمبدع (٥/٢٦٧) وكشاف القناع (٩/٤٧٨).

(٤) قال في الشرح الكبير مع المقنع (١٦/١٧١): «لا نعلم في ذلك خلافاً».

الفقهاء القائلين بجواز الجعالة[1]، وشركة التأمين ما دام أنها لا تقوم بعمل زائد على الواجب عليها بمقتضى عقدي الإجارة والمضاربة فإنها لا تستحق الجُعل.

الدليل الرابع:

قياس أخذ شركة التأمين لنسبة من الفائض التأميني كحافز على جواز أخذ المضارب للحافز عند تحقيقه لربح معين في عقد المضاربة[2].

ونُوقش بأن «هذا قياس مع الفارق، والفارق هو أن المضاربة عقد معاوضة، والتأمين التعاوني عقد تبرع، والمضارب في عقد المضاربة لعمله أثر كبير في تعظيم الربح، وتعظيم الربح مطلوب لرب المال وللمضارب معاً، أما المطلوب في شركة التأمين التعاوني فليس هو تعظيم الفائض، وإنما هو تجنب العجز بقدر الإمكان، والمدير الناجح في شركة التأمين التعاوني هو الذي يستطيع أن يدير الشركة من غير أن يكون فيها عجز أو فائض، فلا وجه مطلقاً لقياس مدير التأمين التعاوني على المضارب»[3].

الدليل الخامس:

تخريج هذه المسألة على مسألة الإبهام في الأجرة، كما لو قال: إن قمت بهذا العمل اليوم فلك مائة ريال، وإن قمت به غداً فلك خمسون ريالاً. فالأجرة هنا محتملة للزيادة أو النقصان، وكذلك الحال في أجرة الشركة فهي إذا حققت الفائض التأميني زادت أجرتها بأخذها نسبة من الفائض، وإن لم تحقق الفائض نقصت الأجرة فلم تستحق إلا الأجرة المعينة في العقد، والإبهام في الأجرة جائز[4]، فيكون أخذ الشركة لنسبة من الفائض كحافز على

---

(١) قال النووي في روضة الطالبين ٣٣٧/٤: (ولو قال: من دلني على مالي فله كذا، فدله مَن المال في يده، لم يستحق شيئاً؛ لأن ذلك واجب عليه شرعاً، فلا يأخذ عليه عوضاً . . . وما يعتبر في العمل لجواز الإجارة يعتبر في الجعالة، سوى كونه معلوماً. قلت: فمن ذلك أنه لو قال: من أخبرني بكذا فله كذا. فأخبره به إنسان فلا شيء له؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى عمل، كذا صرح به البغوي وغيره) وقال القرافي في الذخيرة (٨/٦): (الركن الثالث العمل وفي الجواهر هو كل عمل يجوز الاستئجار عليه لكن لا يشترط كونه معلوما تحصيل مصلحة العقد احترازا ممن وجد آبقا أو ضالا بغير عمل، فلا جُعل له، وممن عرف مكانه فدل عليه؛ لأن ذلك واجب عليه) وانظر نحوه في مواهب الجليل (٥٩٩/٧) وقال البهوتي في الكشاف (٤٨٢/٩): (الجُعل في مقابلة العمل لا التسليم) وانظر نحوه في المبدع (٢٦٨/٥).

(٢) انظر: الفائض وتوزيعه للتجاني ص١٥، ١٦.

(٣) جواب د. الصديق الضرير على بحث د. التجاني بعنوان: مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني ١٨.

(٤) اختلف الفقهاء في إبهام الأجرة زيادة ونقصاً على قولين:

حسن أدائها جائزاً أيضاً.

ويمكن مناقشته بأن الزيادة في الأجرة في هذه المسألة سببها زيادة العمل أو التعجيل به، أما الحافز في شركة التأمين التعاوني فهو يعطى للشركة إذا تحقق الفائض، بغض النظر عن زيادة العمل من قبل الشركة أو لا؛ بل إن الفائض قد لا يتحقق وإن قامت الشركة بالعمل على أكمل وجه؛ لوجود أسباب أخرى مؤثرة فيه خارجة عن إرادة الشركة.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن الفائض التأميني إما أن يكون ناتجاً عن أعمال التأمين، أو ناتجاً عن عمليات الاستثمار، فإن كان ناتجاً عن أعمال التأمين فإن الشركة قد أخذت حقها بالأجرة، وإن كان الفائض ناتجاً عن عمليات الاستثمار فإن الشركة قد أخذت حقها بنسبة من الربح، فأخذها بعد ذلك لنسبة من الفائض يكون بغير حق؛ لأنه أكل لأموال الناس بالباطل، وأخذ لمال الغير بلا عوض[1].

ونُوقش بما تقدم في الدليل الأول للقول الأول بأن الفائض التأميني له عدة أسباب يرجع

القول الأول: لا يصح الإبهام في الأجرة، وهو قول الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، وزفر من الحنفية، واحتجوا بأنه من البيعتين في بيعة المنهي عنه، ولجهالة الأجرة عند العقد.

والقول الثاني: صحة الإبهام في الأجرة، وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد؛ واختيار ابن القيم، واحتجوا بما رواه البخاري تعليقاً – مع الفتح - (١٢/٥) أن عمر عامل الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاؤوا بالبذر فلهم كذا. ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٢٧/٧) برقم (٣٧٠٠٥) مرسلاً، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢٤/٦) برقم (١١٧٤٠) مرسلاً، وذكر ابن حجر في الفتح (١٤/٥) أنه جاء من طريقين كلاهما مرسل، فيتقوى أحدهما بالآخر. وذكر ابن القيم أن هذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا يعلم بينهم نزاع في جوازه، كما احتجوا بأنه سمَّى لكل عمل عوضاً معلوماً فصح كما لو قال: كل دلو بتمرة، ولأن الأجر لا يجب بنفس العقد، وإنما يجب بالعمل، وعند العمل ما يلزمه من البدل معلوم، والمراد بحديث البيعتين في بيعة بيع العينة كما تقدم بيانه ص٣٣٧.

انظر: المبسوط (٩٩/١٥، ١٠٠) وتبيين الحقائق (١٣٩/٥) والمدونة (٤٠٨/٤) ومواهب الجليل (٥١٥/٧، ٥١٦) وروضة الطالبين (٢٥٠/٤) ومغني المحتاج (٤٣٨/٢) والشرح الكبير مع المقنع (٢٩٧/١٤) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٩٧/١٤، ٢٩٨)، وإعلام الموقعين (٣٢١/٣).

(١) انظر: تحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٣، والفائض التأميني للبرواري ص١٠، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٠.

كثير منها إلى حسن إدارة شركة التأمين لأعمال التأمين والاستثمار، فكان للشركة الحق في أخذ نسبة من الفائض مقابل ذلك.

ويمكن الجواب عنه بما نوقش به الدليل الأول للقول الأول[1].

الدليل الثاني:

أن من الفروق الأساسية بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني أن الفائض التأميني في التأمين التعاوني حق خالص لصندوق المشتركين، لا تملك منه شركة التأمين شيئاً، فإذا أُجيز لها أن تأخذ نسبة من الفائض كحافز أداء فقد حصل منها نوع مشابهة لشركات التأمين التجاري، خاصة عند ارتفاع هذه النسبة التي تستحقها من الفائض.

ونُوقش بأن الفائض التأميني وإن كان حقاً خالصاً لصندوق المشتركين إلا أن شركة التأمين إذا اشترطت أن تأخذ نسبة منه كحافز أداء ووافق المشتركون على ذلك فلا مانع من أخذ هذه النسبة[2]؛ لأنهم أصحاب الحق في ذلك، ولهم مصلحة في هذا الشرط بتحفيز الشركة على حسن أدائها لأعمال التأمين وأعمال الاستثمار.

ويمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بخصوص مشابهة شركات التأمين التعاوني لشركات التأمين التجاري في أخذها الفائض التأميني، بأن الفرق بينهما واضح فشركات التأمين التجاري تأخذ الفائض كله، أما شركات التأمين التعاوني التي تأخذ الحافز فلا تأخذ الفائض كله، بل نسبة من الفائض كحافز أداء، لكن يجب ألا يبالغ في هذه النسبة بحيث تكون قريبة الشبه بشركات التأمين التجاري[3].

الدليل الثالث:

أن العقد المبرم بين شركة التأمين والمشتركين عقد إجارة، ومن شروط صحة الإجارة أن تكون الأجرة معلومة بالاتفاق[4]، وإذا كان جزء من الأجرة نسبة من الفائض التأميني، فإن الإجارة تكون على عوض مجهول؛ لأن الفائض مجهول قدره عند العقد، بل مجهول

---

(١) انظر: ص٣٧٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: تحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٣.

(٣) ومن العجيب أن بعض شركات التأمين تأخذ ١% من مبلغ الاشتراك أجرة على الإدارة، و ٧٥% من الفائض كحافز أداء!!. انظر: الفائض التأميني للقري ص١٦.

(٤) قال ابن قدامة في المغني (١٤/٨): ((يشترط في عوض الإجارة كونه معلوماً، لا نعلم في ذلك خلافاً)).

الوقوع[1].

ونُوقش بأن الأجرة في هذا العقد معلومة، وهي الأجرة المتفق عليها، وأما استحقاق الشركة للحافز فهو ليس جزءاً من الأجرة، بل من باب الجعالة، والأجير يجوز تحفيزه زيادة على الأجرة التي يستحقها[2].

ويمكن الجواب عن تخريج الحافز على عقد الجعالة بما تقدم في مناقشة الدليل الثالث للقول الأول[3]، كما أن الشركة قد توافق على أخذ أجرة على إدارة أعمال التأمين أقل من أجرة المثل لأجل وجود هذا الحافز، ولولاه لما رضيت بهذه الأجرة، فتبين بهذا أن الحافز قد يكون جزءاً من الأجرة، وهو جزء مجهول لا تصح معه الإجارة.

الدليل الرابع:

أن واقع كثير من شركات التأمين التعاوني الإسلامي التي تشترط أخذ الحافز من الفائض التأميني أن يتم تحديد نسبة الحافز من قبل الشركة وحدها، دون أن يكون هناك جهة تمثل صندوق المشتركين، بحيث تكون قادرة على التفاوض والمساومة، فصار ذلك أشبه بعقود الإذعان التي تتحكم فيها جهة ربحية، وهو غير جائز شرعاً[4].

ونوقش بأن الهيئة الشرعية في شركة التأمين التعاوني هي الممثلة لصندوق المشتركين[5].

وأُجيب بأنها «إن مثلته تمثله فيما فيه نفع، وليست في كل شيء، وحتى لو مثلته فعليها أن تكون مؤتمنة لا تخضع لضغوط الشركة لأي سبب كان»[6].

الدليل الخامس:

أن القول بجواز أخذ الحافز من الفائض التأميني «قد يقلب العقد إلى معاوضة على الفائض، وهو مجهول عند بداية عقد التأمين»[7].

---

(١) انظر: تحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٤.

(٢) انظر: تحفيز شركة الإدارة من الفائض للجربوع ص٤.

(٣) ص٣٧٤.

(٤) انظر التأمين التعاوني للقره داغي ص١٢٠.

(٥) انظر: الفائض التأميني للقره داغي ص٢٨.

(٦) الفائض التأميني للقره داغي ص٢٨.

(٧) التأمين التكافلي للشبيلي ص١٩.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الأول، ويتأيد القول بالتحريم بما يلي:

١- أن القول بأخذ الشركة حافزاً من الفائض يؤدي إلى مفسدة وهي أن شركة التأمين التعاوني ربما قصَّرت في القيام بواجبها في أعمال التأمين والاستثمار إذا لم يُفرض لها هذا الحافز، لأنها إن قامت بواجبها فالغالب نجاح الشركة وحصول الفائض الذي لا تستحق منه شيئاً، فيدعوها ذلك إلى التقصير في القيام بواجبها والتحايل في إخفاء هذا التقصير، خاصة مع ضعف المراقبة من الجهات المختصة، مما يؤدي إلى عدم وجود الفائض وربما العجز أيضاً فتضطر هيئة المشتركين أو الهيئة الشرعية إلى الموافقة على تحفيزها بنسبة من الفائض، الذي كان يمكن الاستغناء عن دفعه لها.

٢- أن الفائض التأميني ليس مقصوداً في شركات التأمين التعاوني، وإنما المقصود هو أن تكون الاشتراكات كافية لجميع النفقات، ومنها التعويضات، بحيث لا يوجد عجز في الصندوق.

٣- أن وجود الفائض من عدمه له أسباب أخرى غير حسن الأداء من قبل الشركة، كزيادة التعويضات لزيادة وقوع الأخطار، فقد تقوم الشركة بأحسن ما يكون من الأداء ولا تحقق الفائض لأسباب خارجة عن إرادتها.

٤- أن إعطاء الشركة نسبة من الفائض كحافز ذريعة إلى أن تقوم الشركة بتقليل النفقات اللازمة، والمماطلة في صرف التعويضات المستحقة، لتحقيق الفائض التأميني، فيُمنع من هذا الحافز سداً للذريعة.

المسألة الثانية: أخذ شركة التأمين نسبة من الفائض التأميني مقابل إدارتها لأعمال التأمين.

تظهر أهمية هذه المسألة من جهة أن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني نصت مادتها رقم (٧٠) فقرة (هـ) على «توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع نسبة ١٠% عشرة بالمائة للمؤمَّن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، وترحيل ما نسبته ٩٠% تسعون بالمائة إلى قائمة دخل المساهمين»[1].

(١) اللائحة التنفيذية المادة (٧٠) فقرة (هـ).

وهذه النسبة التي تأخذها الشركة من الفائض التأميني تعد أجرة لها على قيامها بأعمال التأمين، ولهذا فقد اختلف الباحثون المعاصرون في حكم أخذ شركة التأمين نسبة من الفائض التأميني كأجرة على إدارتها لأعمال التأمين على قولين:

القول الأول: التحريم(١). **القول الثاني**: الجواز(٢).

دليل القول الأول: أن العلاقة بين شركة التأمين والمشتركين علاقة إجارة على تقديم خدمة إدارة أعمال التأمين، ومن شروط صحة الإجارة المتفق عليها أن تكون الأجرة معلومة(٣)، وتُستحق للأجير سواء أوجد فائض تأميني أم لم يوجد(٤)، فإن لم يُحدَّد الأجر كانت الإجارة عقداً فاسداً؛ لأن الفائض مجهول القدر عند العقد(٥)، بل هو متردد بين الوجود وعدمه، وقد اتفق الفقهاء على أن الأجر متى ما كان متردداً بين الوجود وعدمه فإن العقد يكون فاسداً(٦)، وحتى على القول بإمكان تصحيح العقد مع جهالة الأجرة فإن ذلك يكون بالرجوع إلى أجرة المثل، وليس بأخذ نسبة من الفائض التأميني(٧).

---

(١) ممن قال بذلك د. عبد الستار أبو غدة في بحثه مفهوم التكافل ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥) ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣١٠، ود. يوسف الشبيلي في بحثه التأمين التكافلي ص١٩، ٢٠، ود. هايل داود في بحثه الاستثمار في التأمين التعاوني ص١٤، وبذلك صدرت فتوى الهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة كما في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٨٤/١٠).

(٢) وهو ما قررته الهيئة الشرعية لشركة أسيج (المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني) والتي يرأسها الشيخ عبد الله بن بيه. انظر: تجارب التصرف بالفائض لعبد الباري مشعل ص٢٢، وانظر: التأمين التعاوني نموذج عقد الوكالة بحصة من الفائض التأميني الصافي لعمر زهير حافظ ص١٣، ١٦.

(٣) انظر: المغني (١٤/٨).

(٤) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٨٤/١٠) فتوى للهيئة الشرعية بدلة البركة.

(٥) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٢٠، والاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص١٤.

(٦) قال السرخسي في المبسوط (١٠٠/١٥) فيما إذا قال: إن خطته اليوم فلك درهم، وإن خطته غداً فلا شيء لك. قال: ((هو فاسد بالاتفاق؛ لأن هذه مخاطرة، فإنه شرط له على نفسه درهماً إن خاطه اليوم، ولنفسه عليه العمل إن لم يخطه اليوم، وهو صورة القمار، فكان فاسداً)).

(٧) انظر: مفهوم التكافل لعبد الستار أبو غدة ضمن بحوثه في المعاملات (٧١/٥). وانظر في الرجوع إلى أجرة المثل عند جهالة العوض. روضة الطالبين (٣٣٨/٤) والشرح الكبير مع المقنع (١٦٨/١٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (١٦٩/١٦).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

تخريج هذه المسألة على الجعالة، وهي تجوز مع جهالة العوض[1]، وعلى هذا فالعقد المبرم بين الشركة والمشتركين هو عقد جعالة، والجُعل هو النسبة المتفق عليها من الفائض التأميني المتوقع حصوله.**ويمكن مناقشته** بعدم التسليم بصحة الجعالة مع جهالة العوض، إذ يشترط

(١) سمعت هذا التخريج من د. عبد الرحمن الأطرم في مداخلة له أثناء الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بالرياض ١٤٣١هـ.

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط العلم بالعوض في الجعالة، فالجمهور على اشتراط العلم به، وهو مذهب المالكية، والشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة، واحتجوا بأن الحاجة داعية إلى كون العمل مجهولاً، ولا حاجة إلى جهالة العوض، ولأن العمل لا يصير لازماً، فلم يُشترط كونه معلوماً، والعوض يصير لازماً بإتمام العمل فاشترط العلم به. وقال ابن قدامة في المغني (٣٢٤/٨):

(ويحتمل أن تجوز الجعالة مع جهالة العوض إذا كانت الجهالة لا تمنع التسليم، نحو أن يقول: من ردَّ عبدي الآبق فله نصفه، ومن ردَّ ضالتي فله ثلثها، فإن أحمد قال: إذا قال الأمير في الغزو: من جاء بعشرة رؤوس فله رأس جاز، وقالوا: إذا جعل جعلاً لمن يدله على قلعة أو طريق سهل وكان الجعل من مال الكفار جاز أن يكون مجهولاً، كجارية يعينها العامل، فيُخرَّج ها هنا مثله، فأما إن كانت الجهالة تمنع التسليم لم تصح الجعالة وجهاً واحداً) وقيَّد البهوتي جواز كون العوض مجهولاً إن كان من مال الحربي خاصة، قال في كشاف القناع (٤٧٨/٩): (ولا يشترط أن يكون معلوما إن كان من مال حربي فيصح أن يجعل الإمام من مال حربي مجهولا، كثلث مال فلان الحربي ونحوه لمن يدل على قلعة ونحوها) وانظر أيضاً الكشاف (٩٩/٧، ١٠٠) وقال النووي في روضة الطالبين (٣٣٨/٤): (ولو قال: من رد عبدي فله سلبه أو ثيابه، قال المتولي: إن كانت معلومة، أو وصفها بما يفيد العلم استحق الراد المشروط، وإلا فأجرة المثل، ولو قال: فله نصفه أو ربعه، فقد صححه المتولي، ومنعه أبو الفرج السرخسي). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٠٧/٢٠): (ويجوز أن يكون الجعل فيها إذا حصل بالعمل جزءا شائعا، ومجهولا جهالة لا تمنع التسليم، مثل أن يقول أمير الغزو: من دلَّ على حصن فله ثلث ما فيه. ويقول للسرية التي يسريها: لك خمس ما تغنمين أو ربعه).

والحاصل أنه إن قال: من رد ضالتي فله ربعها أو ثلثها أو نحوه فالجمهور أنه لا يجوز، وأجازه المتولي من الشافعية، وهو احتمال ذكره ابن قدامة واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية إن كانت الجهالة لا تمنع التسليم، بخلاف ما لو قال: من رد ضالتي فله شيء.

انظر: المدونة الكبرى (٤٥٨/٤) والذخيرة (١٣/٦) والشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٤٢٩/٥) وحاشية الدسوقي (٤٢٩/٥) وروضة الطالبين (٣٣٨/٤) ومغني المحتاج (٥٥٧/٢) والمغني (٣٢٤/٨) والمبدع (٢٦٩/٥) والإنصاف مع الشرح الكبير (١٦٧/١٦) وكشاف القناع (٤٨٣/٩، ٤٨٤).

فيها أن يكون العوض معلوماً، كما هو قول جمهور الفقهاء[1].

وحتى على القول بجواز ما لو قال: من ردَّ ضالتي فله نصفها ونحوه، التي أجازها بعض الفقهاء، فإنه لا يجوز أخذ الأجرة بنسبة من الفائض التأميني؛ لوجود الفرق بين المسألتين، وهو أنه في المسألة المخرَّج عليها لابد من حصول العامل على العوض إذا أتم العمل، وهو نصف الضالة التي سلمها، بخلاف مسألتنا، فإن الشركة قد تقوم بعملها على أكمل الوجوه، ومع هذا لا يتحقق وجود الفائض التأميني؛ ولا تأخذ الشركة شيئاً من الأجر؛ لوجود أسباب أخرى مؤثرة في حصول الفائض التأميني خارجة عن إرادة الشركة، فالعوض هنا ليس مجهول القدر فحسب، بل مجهولُ الحصول من عدمه، وما كان كذلك فلا تصح معه الجعالة.

الدليل الثاني:

تخريج هذه المسألة على مسألة الإجارة بنسبة من الناتج[2].

وقد تقدم بحث هذه المسألة[3] وترجيح القول بالجواز، والاستدلال لها بأحاديث المزارعة[4]، وعلى هذا فالعقد المبرم بين الطرفين هو عقد إجارة، والأجرة نسبة من الناتج، وهو الفائض التأميني.

ويمكن مناقشته بما تقدم في مناقشة الدليل الأول للقول الثاني بوجود الفرق بين المسألتين، وهو أنه في المسألة المخرَّج عليها لابد من حصول العامل على العوض إذا قام بالعمل، وحصل المقصود من العقد، كما هو الحال في أخذ الشركة للأجرة بنسبة من مجموع الاشتراكات، بخلاف مسألتنا، فإن الشركة قد تقوم بعملها على أكمل الوجوه، ومع هذا لا يتحقق وجود الفائض التأميني؛ فلا تأخذ الشركة حينئذٍ شيئاً من الأجر؛ لوجود أسباب أخرى مؤثرة في حصول الفائض التأميني خارجة عن إرادة الشركة، فالعوض هنا ليس مجهول القدر فحسب، بل مجهول الحصول من عدمه، وما كان كذلك فلا تصح معه

---

(١) انظر ما تقدم في الحاشية السابقة.

(٢) انظر: التأمين التعاوني نموذج الوكالة بحصة من الفائض لعمر زهير حافظ ص١٣.

(٣) ص٣١٢ من هذا البحث.

(٤) وقد سمعت د. عبد الرحمن الأطرم في مداخلة له أثناء الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بالرياض ١٤٣١هـ، يقرر أنه إذا أُجيز أن يكون العوض نسبة من الفائض التأميني فإنه يُخرَّج على المزارعة.

الإجارة.

الترجيح: الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله، ومناقشة دليلي القول الثاني.

المطلب الخامس

ترحيل الفائض التأميني من سنة مالية إلى أخرى

إذا توفر لشركة التأمين التعاوني الإسلامي فائض تأميني في نهاية السنة المالية، فهل يجوز لها عدم توزيعه على المشتركين، وترحيله كله أو بعضه للسنة المالية القادمة؟ وغرض الشركة من ترحيل الفائض تحسبها لزيادة التغطيات التأمينية بإصدار وثائق جديدة، أو التوسع الجغرافي في عرض خدماتها التأمينية[1].

لا يخلو الأمر في ذلك من حالين:

الحال الأولى: أن يُنص على ذلك في النظام الأساسي للشركة، أو في وثائق التأمين، فحينئذٍ يجوز للشركة ترحيل الفائض كله أو بعضه بحسب ما ترى من المصلحة؛ لأن هذا مقتضى التعاون بين المشتركين، ويحقق المصلحة لهم جميعاً، ولم أقف على مخالف في ذلك[2]، ولهذا فقد نصت أنظمة بعض شركات التأمين التعاوني الإسلامي على ذلك، ففي النظام الأساسي للشركة الإسلامية القطرية المادة (٧٠): «يجوز لمجلس الإدارة دعماً لمركز الشركة المالي إرجاء توزيع الفائض على المؤمَّن لهم لعدد من السنوات، واعتبار مجموعة السنوات هذه وحدة واحدة في حساب توزيع الفائض»[3] كما نص النظام الأساسي لشركة وثاق للتأمين التكافلي على أنه: «يجوز لمجلس الإدارة أن يخصص صافي الفائض التأميني أو جزءاً منه كاحتياطي للعمليات الجارية، كما يجوز له إرجاء توزيعه على المشتركين»[4].

الحال الثانية: ألا يُنص على ذلك في النظام الأساسي للشركة، ولا في وثائق التأمين، وقد اختلف الباحثون المعاصرون في ذلك على قولين:

القول الأول: جواز ترحيل الفائض التأميني من سنة مالية إلى سنة مالية قادمة، وإن

---

(١) انظر: الفائض لتأميني لهيثم محمد ص٢٥.

(٢) ممن أجاز ذلك د. هيثم محمد حيدر في بحثه الفائض التأميني ص٢٥، ود. محمد عثمان شبير في بحثه الفائض التأميني ص٢٦.

(٣) الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٦.

(٤) الفائض التأميني لهيثم محمد ص٢٥.

كان الأولى النص على ذلك في النظام الأساسي للشركة[1].

القول الثاني: عدم جواز ترحيل الفائض التأميني لسنة مالية إلى سنة مالية قادمة[2].

دليل القول الأول:

أن الغرض من ترحيل الفائض التأميني من سنة إلى أخرى هو تحقيق مصلحة مجموع المشتركين، بمن فيهم المشتركون في السنة المالية القادمة، ذلك أن أساس عقد التأمين التعاوني الإسلامي قائم على التعاون، والفائض التأميني لا يعد ربحاً، إنما هو مال زائد على الحاجة إليه في التعويضات[3].

دليل القول الثاني:

أن ملاك الفائض التأميني لكل سنة يختلفون عن ملاك السنة المالية الأخرى[4]، فترحيل الفائض التأميني من سنة إلى أخرى يؤدي إلى حرمان ملاك الفائض منه في تلك السنة، وانتفاع غيرهم من المشتركين في السنوات القادمة.

ويمكن مناقشته بأن الفائض التأميني وإن كان في الأصل مستحَقاً للمشتركين في تلك السنة، إلا أن توزيعه مقيد بكونه زائداً على حاجة الصندوق، ومتى ما كان الصندوق محتاجاً إليه ولو في المستقبل - بحسب ما يراه القائمون على الشركة – فإن المشتركين في تلك السنة لا يستحقون منه شيئاً؛ لأن المصلحة تقتضي ترحيله إلى السنة القادمة.

الترجيح: الراجح – والله أعلم – القول الأول ؛ لقوة دليله، ومناقشة دليل القول الثاني.

وكذلك يجوز إطفاء خسارة سنة مالية من فائض سنة مالية أخرى، وإن لم يُنص على ذلك في عقود التأمين التعاوني؛ لأن هذا العقد قائم على التعاون والتكافل بين عموم المشتركين، سواء من بقي منهم مشتركاً في الصندوق أم لا، وإن نُص على ذلك في العقد فهو أولى[5].

---

(١) وهو قول د. هيثم محمد حيدر في بحثه الفائض التأميني ص٢٥.

(٢) وهو قول د. محمد عثمان شبير في بحثه الفائض التأميني ص٢٦.

(٣) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد ص٢٥.

(٤) انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٦.

(٥) انظر: فتاوى التأمين ص١٨٦، والفائض وتوزيعه للنشمي ص١٤.

المطلب السادس

أثر الضم والفصل لصناديق مجالات التأمين المختلفة وحسابات المشترك على توزيع الفائض التأميني

يندرج تحت هذا المطلب المسألتان الآتيتان:

المسألة الأولى: أثر الضم لصناديق مجالات التأمين المختلفة وفصلها على توزيع الفـــائض التأميني على جميع المشتركين.

تقوم شركات التأمين بعمليات تأمين لمجالات مختلفة، كالتأمين على السيارات، والتأمين من الحريق، والتأمين البحري، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وغيرها من مجالات التأمين، ويتم حساب الفائض التأميني فيما يتعلق بهذه المجالات بطريقتين(١):

الطريقة الأولى: اعتبار جميع هذه المجالات بمثابة مجال واحد، فيحسب الفائض التأميني الناتج من هذه المجالات كلها، كما لو كانت في صندوق واحد، بغض النظر عن تساوي الأقساط المقدمة والتعويضات المدفوعة في هذه المجالات، ثم يتم توزيع هذا الفائض على جميع المشتركين في جميع مجالات التأمين.

الطريقة الثانية: اعتبار كل مجال من هذه المجالات مستقلاً عن غيره، فيحسب الفائض التأميني لكل صندوق منها على حدة، ويوزع فائضه على المشتركين في هذا المجال خاصة، دون غيرهم؛ لأن كل مجال من مجالات التأمين له ما يُميزه عن غيره، سواء أكان ذلك في احتساب الاشتراكات أم في احتساب التعويضات، وكذا في الشروط والاستثناءات الخاصة به، وحجم المخاطر التي يتعرض لها، فالعدالة تقتضي أن يكون كل مجال من مجالات التأمين مستقلاً عن غيره، إلا أنه في حال العجز في أحد المجالات يتم سداد العجز فقط من فائض المجالات الأخرى، من غير أن يوزع فائض على المشتركين في ذلك المجال الذي حصل فيه العجز.

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٥، والفائض التأميني لهيثم محمد ص٢٣، ٢٤، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٤، والتأمين التعاوني له ص٨٦، ٨٧، والعناصر المؤثرة في الفائض التأميني لسراج الدين، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية في العالم الإسلامي (٣٣/١) والتكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص٣٥، ٣٦.

وكلتا هاتين الطريقتين جائزة عند الفقهاء المعاصرين، مع تفضيل الطريقة الأولى؛ لما فيها من إظهار معنى التعاون والتكافل[1]؛ لأن هذه الطريقة يتساوى فيها جميع المشتركين في الحصول على الفائض من عدمه، فمتى ما وُجد الفائض فهو حق لجميع المشتركين، كل بحسب حصته من الاشتراك، وإن لم يوجد تساوى الجميع في عدم الحصول على الفائض، أما في الطريقة الثانية فإن المشتركين يتفاوتون في الحصول على الفائض، بحسب تفاوت صناديق مجالات التأمين في توفر الفائض فيها، فالصندوق الذي يتوفر فيه فائض يكون هذا الفائض حقاً للمشتركين فيه خاصة، دون غيرهم، والصندوق الذي لا يتوفر فيه فائض لا يستحق المشتركون فيه شيئاً من الفائض الحاصل من الصناديق الأخرى، ولهذا كانت الطريقة الأولى أقرب إلى معنى التعاون والتكافل.

وأما كون العدالة تقتضي أن يستقل كل مجال بالفائض التأميني الذي يخصه؛ لأن كل مجال من هذه المجالات له ما يميزه عن غيره، فيمكن مناقشته بأن يقال: هل المشترك حين يتقدم لشركة التأمين التعاوني لغرض التأمين يعد متعاوناً مع جميع المشتركين في جميع المجالات أو أنه يعد متعاوناً مع المشتركين في مجاله فقط، دون غيرهم من بقية المشتركين؟

الذي يظهر – والله أعلم – أنه يعد متعاوناً مع جميع المشتركين في جميع المجالات؛ بدليل أن العجز إذا حصل في صندوق مجال من مجالات التأمين فإنه يتم تغطيته من صناديق المجالات الأخرى، فجميع مجالات التأمين تتساوى في تغطية العجز، وتكون وكأنها مجال واحد، فلتكن كذلك في الحصول على الفائض التأميني؛ لأن الغنم بالغرم، فكما أن كل مجال يغرم لغيره من المجالات عند العجز فليغنم منه عند وجود الفائض التأميني.

ولا يخلو الأمر من أن يُنَص في العقد على إحدى هاتين الطريقتين، فيتفق الطرفان على ذلك، وهو اتفاق جائز؛ لأن الأصل في المعاملات الجواز، ما لم يدل دليل على التحريم، ولم يظهر في هاتين الطريقتين ما يدل على تحريمهما، وإما ألا يُنَص في العقد على إحدى هاتين الطريقتين، فتقوم الشركة التي تدير عمليات التأمين باختيار إحدى الطريقتين، مراعية تحري العدالة، وما هو الأفضل للمشتركين، وهذا جائز أيضاً ولو لم يُنَص على الطريقة المتبعة في

(١) انظر: العناصر المؤثرة في الفائض التأميني لسراج الدين ص٣٧، والفائض التأميني للعساف ص١٥، وهو رأي الهيئة الشرعية للشركة الإسلامية القطرية للتأمين، انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٤، والتأمين التعاوني له ص٨٣.

العقد؛ لأن المشترك قد دخل في التأمين التعاوني الإسلامي لغرض التعاون والتكافل بين المشتركين، من غير تقييد، فكان للشركة حينئذٍ اختيار أي الطريقتين أقرب لتحقيق هذا الغرض، وإن كان الأولى أن يُنَص على الطريقة المتبعة في العقد؛ زيادة في الوضوح[1].

المسألة الثانية: أثر الضم لحسابات المشترك بمجالات التأمين المختلفة وفصلها على نصيبه من الفائض التأميني:

إذا كان المشترك قد أمَّن لدى شركة التأمين التعاوني الإسلامي في مجال واحد، كالتأمين على سيارته من السرقة، فإن نصيبه من الفائض التأميني يكون بحسب نسبة الاشتراك الذي دفعه إلى مجموع الاشتراكات، أما إذا كان للمشترك الواحد عدة عقود تأمين في مجالات مختلفة، كأن يؤمِّن على بيته من الحريق، وعلى سيارته من المسؤولية تجاه الغير، وعلى متجره من السرقة، فإن للمعاصرين طريقتين في حساب نصيبه من الفائض التأميني[2]:

الطريقة الأولى: أن يعامل المشترك معاملة من له حساب واحد، فتُضم جميع حساباته، وتعامَل كوحدة واحدة، ويُحسب نصيبه من الفائض بمراعاة جميع الاشتراكات التي دفعها، والتعويضات التي أخذها من جميع مجالات التأمين التي اشترك فيها.

وهذه الطريقة أولى عند بعض الباحثين[3] من الطريقة الآتية؛ وعلل ذلك بأن المقصود من التأمين التعاوني كفالة المشترك من الخسارة الواقعة به عند وقوع الخطر، وليس المقصود كفالة الأشياء المؤمَّن عليها بمعزل عن المشترك.

الطريقة الثانية: أن يُعامَل المشترك في كل مجال معاملة مستقلة عن المجالات الأخرى، فيُنظَر في كل مجال من المجالات المشترَك فيها هل يستحق فيها فائضاً أم لا؟

وهذه الطريقة جائزة أيضاً، وإن كانت الطريقة الأولى أولى منها؛ واستُدل لجوازها بأن هذا الفصل بين حسابات المشترك الواحد قد تم بناءً على التراضي من المشتركين، وليس فيه مخالفة شرعية، فكل عقد في الشركة يمثل وحدة مستقلة عن العقود الأخرى، ولو كانت العقود المتعددة لمشترك واحد، فلهذا يعامل كل حساب منها معاملة مستقلة عن غيره من

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٥، ١٦.

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٧.

(٣) وهو د. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص١٧، وهي الطريقة المعمول بها في شركة التأمين الإسلامية بالأردن. انظر: الفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٨.

الحسابات، ولو كانت لمشترك واحد[1].

والذي يظهر – والله أعلم – أن عقد التأمين التعاوني إذا كان ينص على العمل بإحدى الطريقتين فيلزم العمل بها، وإن لم ينص على ذلك فالأولى العمل بالطريقة الأولى؛ لأنها أقرب إلى معنى التعاون والتكافل الذي يقوم عليه التأمين التعاوني.

المطلب السابع

مآل الفائض التأميني عند تصفية الشركة

إذا تمت تصفية شركة التأمين التعاوني الإسلامي، وكان في صندوق المشتركين فائض تأميني، فلا يخلو الأمر من حالين:

الحال الأولى: أن يكون عقد التأمين متضمناً لبيان طريقة التصرف في هذا الفائض عند تصفية الشركة، أو يُنص على ذلك في النظام الأساسي للشركة، فحينئذٍ يجب صرفه حسبما هو مذكور في العقد أو النظام؛ لأن صرفه حينئذٍ بموجب موافقة المشتركين، وتنفيذاً لإرادتهم[2].

ولهذا جاء في المعايير الشرعية للتأمين الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة أنه يجب أن يُنص في النظام الأساسي للشركة أو في اللوائح أو في الوثائق على صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين والفوائض المتراكمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة[3]؛ وذلك لأن هذا الفائض ليس ملكاً لشركة إدارة التأمين، فلا يستحقه المساهمون فيها[4].

وهذا هو المعمول به في بعض شركات التأمين الإسلامية، فقد نص النظام الأساسي لشركة التأمين الإسلامية بالسودان على أنه يصفى حساب المشتركين أولاً بالوفاء بالتزاماته، ثم يصرف ما تبقى على أعمال الخير، وفق ما تقرره الجمعية العمومية[5].

ونصت وثيقة حماية الدين الصادرة عن شركة وثاق للتأمين التكافلي: «في حال حلِّ نظام التأمين بالتكافل الجماعي وتصفيته، تصرف موجوداته بعد سداد التزاماته على

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٧.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣١٧.

(٣) انظر: المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ص٤٣٧و ٤٤٠.

(٤) التأمين التعاوني للقره داغي ص٨٢.

(٥) انظر: الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين للضرير ص٢٤.

المشتركين في النظام، إلا إذا تعذر ذلك، فيصرف الكل أو المتبقي في وجوه البر، بإشراف هيئة الرقابة الشرعية»[1].

الحال الثانية: ألا يتضمن عقد التأمين ولا النظام الأساسي للشركة طريقة معينة للتصرف في الفائض التأميني عند تصفية الشركة، فالمتحصَّل من كلام الفقهاء المعاصرين قولان في هذه المسألة:

القول الأول: صرف الفائض التأميني المتبقي في وجوه البر العام؛ ويُستثنى من ذلك الفائض التأميني لحساب التأمين على الأشخاص فإنه يوزع على المشتركين في هذا الحساب[2].

القول الثاني: صرف الفائض المتبقي في جهة مماثلة[3].

والقول الأول أعم من القول الثاني؛ فهو يشمل صرفه إلى جهة مماثلة أو غيرها من وجوه البر، أما على القول الثاني فيتعين صرفه في جهة مماثلة متى أمكن ذلك.

دليل القول الأول: القياس على الأموال التي لا يُعرف أصحابها، فقد ذهب عامة أهل العلم إلى أنها تُصرف في وجوه البر[4]، ومستحقو هذا الفائض عند تصفية الشركة غير معروفين، ويتعذر توزيع الفائض عليهم، فيُصرف حينئذٍ في وجوه البر، باستثناء المشتركين في التأمين على الأشخاص فإنهم محصورون ويمكن حينئذٍ توزيع الفائض عليهم[5].

ويمكن مناقشته بأن هذا الفائض التأميني هو المتبقي من الاشتراكات التي دفعها أصحابها

---

(١) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد ص٢٦.

(٢) وهو قول د. حسين حامد حسان في بحثه التأمين على حوادث السيارات ص٥٣، ود. عبد الحميد البعلي ود. وائل الراشد في كتابهما نظام التأمين التعاوني ص١٣٦، وفي قرار الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي حول التأمين على الحياة :«عند التصفية تؤول الموجودات في محفظة المستأمنين إلى وجوه الخير» ولم يذكروا الاستثناء. انظر: التأمين على الحياة د. محمد الأشقر ص٤١.

(٣) وهو قول د. يوسف الشبيلي في بحثه التأمين التكافلي ص٢٢، وهو ما ورد في توصيات ملتقى التأمين التعاوني الأول بالرياض ١٤٣٠هـ. انظر: بحوث وأوراق عمل الملتقى ص٩٦٧ ط. الثانية.

(٤) انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٤٤٣/٦) ورد المحتار (٤٤٣/٦) والتمهيد (٢٤/٢) والمعيار المعرب (٥٥١/٩) وإحياء علوم الدين (٢١٠/٢) وتحفة المحتاج (٤٥/٦) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢١/٢٩) و (٥٦٨/٢٨، ٥٦٩) وتقرير القواعد لابن رجب (٣٧٨/٢- ٣٨٤).

(٥) انظر التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص٥٣، وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٣٠٣، ونظام التأمين التعاوني للبعلي والراشد ص١٣٦.

لتصرف في مصارف معينة، وليس ملكاً للمشتركين كما تقدم ترجيحه[1]، فإذا تعذر صرفها في هذه المصارف بسبب تصفية الشركة تعين صرفها فيما يماثلها، لأن هذا هو الأقرب لمقصود دافعها.

دليل القول الثاني: القياس على الوقف إذا تعطلت منافعه، فإنه يباع ويُصرف ثمنه في مثله[2]، والفائض التأميني في شركة التأمين التعاوني مال مُرصَد لمصالح معينة، تعذر صرفه فيها بسبب تصفية الشركة، فكان سبيله سبيل الوقف إذا تعطلت منافعه أن يصرف إلى ما يماثله[3].

الترجيح: تقدم في المطلب الأول لهذا المبحث[4] أن الراجح خروج الاشتراكات من ملكية المشتركين بمجرد دفعها للصندوق، وبناءً عليه فإن الفائض يكون ملكاً للصندوق بشخصيته الاعتبارية، ولا يلزم إعادته إلى المشتركين، لأنه قد خرج من ملكهم، فالأصل أن الفائض يتم توزيعه بحسب ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة وعقود التأمين المبرمة مع المشتركين، فإذا تعذر ذلك بسبب تصفية الشركة فإنه يصرف إلى صندوق مماثل بشركة تأمين تعاوني إسلامي، تقوم بنفس النشاط التأميني؛ قياساً على الوقف إذا تعطلت منافعه، فإن تعذر ذلك أيضاً صُرف في وجوه البر العام؛ كالشأن في الأموال التي لا يُعرف لها مالك، والله أعلم.

---

(١) انظر: ص٣٥٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٢٢.

(٣) اختلف الفقهاء في الوقف إذا تعطلت منافعه على أقول:

القول الأول: أنه يباع ويُصرف ثمنه في مثله، وهو الصحيح في مذهب الحنفية، وهو مذهب الحنابلة.

القول الثاني: أنه لا يجوز بيعه، وهو مذهب الشافعية.

القول الثالث: أنه لا يجوز بيع العقار إذا تعطلت منافعه، أما غير العقار فيجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله، وهذا مذهب المالكية.

والراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لما فيه من استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر إبقائه بصورته فكان ذلك واجباً.

انظر: البحر الرائق (٢٣٩/٥، ٢٤٠) ومنحة الخالق على البحر الرائق (٢٣٩/٥) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٦٦١/٧، ٦٦٢) وشرح الخرشي (٣٩٢/٧) ومغني المحتاج (٥٠٦/٢) وأسنى المطالب (٥٥٧/٥) والمغني (٢٢٠/٨- ٢٢٢) والشرح الكبير مع المقنع (٥٢١/١٦).

(٤) ص٣٥٩.

المبحث الخامس

العجز التأميني في شركات التأمين التعاوني

المطلب الأول

المراد بالعجز التأميني

العجز التأميني هو: أن يكون صندوق المشتركين المكون من مجموع الاشتراكات، وأرباح استثماراتها، والاحتياطيات المختلفة غيرَ قادر على تغطية التعويضات المستحقة للمشتركين[1].

والعجز الحاصل في صندوق المشتركين لا يتحمله المشتركون إذا لم يلتزموا بسداد العجز، كما هو الغالب في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، كما لا تتحمله أيضاً شركة إدارة التأمين إلا إذا حصل منها تعدٍ أو تفريط في القيام بواجبها، فحينئذٍ تغرم قيمة العجز لمصلحة صندوق المشتركين[2].

المطلب الثاني

طرق تغطية العجز التأميني

تتخذ شركات التأمين التعاوني الإسلامي عدة طرق لتلافي وجود العجز التأميني، ومن هذه الطرق[3]:

١- تكوين الاحتياطيات الكافية لتغطية العجز عند وجوده، وذلك باقتطاع جزء من الفائض السنوي؛ لتقوية المركز المالي للشركة[4].

---

(١) انظر: المعايير الشرعية ص٤٤٠، والفائض التأميني لهيثم محمد ص١٣، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ، والعجز في صندوق المشتركين للعازمي ص١٤، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ.

(٢) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣١.

(٣) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص١١١، ١١٢.

(٤) انظر: أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني لهاشم خلف ص٢.

٢- إعادة التأمين[١] لدى كبرى شركات التأمين، وقد أجاز بعض الفقهاء إعادة التأمين لدى شركات التأمين التجاري عند الحاجة بضوابط معينة[٢].

٣- القيام بدراسات اكتوارية دقيقة لحساب الاشتراكات المطلوبة، بحيث تكون كافية للتعويضات المتوقعة.

٤- التحرز بإضافة مبلغ احتياطي يُزاد على قيمة الاشتراك؛ لتغطية العجز عند وجوده، ولا يخفى ما في ذلك من زيادة تكلفة التأمين[٣]، ومن ثَمَّ عزوف المشتركين عن التأمين التعاوني الإسلامي.

٥- تغطية العجز في صندوق معين من مجالات التأمين من فائض المجالات الأخرى في الشركة، فلو حصل عجز في مجال التأمين على السيارات مثلاً فإنه يُغطى من فائض مجال التأمين من الحريق أو غيره، وهكذا[٤].

أما عند وجود العجز التأميني في شركة التأمين التعاوني فهناك عدة طرق لتغطيته، كما في المسائل الآتية:

---

(١) يُعرَّف إعادة التأمين بأنه: عقد يقبل الطرف الأول فيه (ويُسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين) - في مقابل قسط أو مبلغ من المال – تعويض الطرف الثاني (ويُسمى شركة إعادة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة) عن خسائرها المحتملة، والتي قد تنتج عن وثائق التأمين، التي تصدرها للمؤمن لهم، تعويضاً كلياً أو جزئياً. انظر: إعادة التأمين لنبيل محمد مختار ص٢.

(٢) ممن أفتى بذلك هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي بالسودان، إلا أن الجواز كان مقيداً بعدة قيود، كما في بحث التعريف بنظام التأمين الإسلامي للضرير، ضمن كتاب أبحاث الشيخ الضرير، الكتاب الأول- التأمين ص٥٢، ٥٣، وبذلك أفتى مجلس الإفتاء الأردني، كما في التأمين الإسلامي لملحم وصباغ ص١٣١، ١٣٢. وبه صدر المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة، كما في المعايير الشرعية ص٥٦٤، ط.١٤٣١هـ، وانظر: الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في مسألة إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التقليدية في التأمين الإسلامي لملحم وصباغ ص١٠١- ١٣٦.

(٣) انظر: الفائض وتوزيعه في شركات التكافل للتجاني ص١١.

(٤) وهذه الطريقة مختلف فيها بين المعاصرين، فمنهم من يرى جوازها؛ لأن التأمين التعاوني قائم على التكافل والتعاون بين جميع المشتركين بغض النظر عن اختلاف مجالات التأمين التي يُؤمِّن فيها كلٌ منهم، وذهب آخرون إلى المنع من ذلك؛ لاختلاف طبيعة المخاطر والالتزامات في كل مجال من مجالات التأمين، ويترتب على هذا الاختلاف عدم العلم برضى المشتركين في كل مجال بتغطية العجز في المجالات الأخرى ذات المخاطر المختلفة، لكن لو نُصَّ في عقد التأمين على تغطية العجز في أي مجال من فائض المجالات الأخرى لجاز ذلك. انظر: المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني لرابعة عدوية ص٢٦- ٢٨، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٣٥.

المسألة الأولى: مطالبة المشتركين بتغطية العجز بحسب أنصبائهم:

فمتى ما وجد عجز في صندوق المشتركين عن الوفاء بالتعويضات فإن الشركة ترجع على المشتركين في تغطية هذا العجز، كلٌ بحسب نصيبه؛ لأن ذلك مقتضى التأمين التعاوني[1]، إلا أن هذه الطريقة يصعب تطبيقها في الواقع العملي لشركات التأمين التعاوني؛ لأن المشتركين يبلغون الآلاف، فضلاً عما يمكن أن تؤدي إليه من عزوف العملاء عن التأمين التعاوني[2].

وقد أجازت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لشركة التأمين التعاوني الإسلامي مطالبةَ المشتركين بما يسدُّ العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين[3].

وهذا يمكن تخريجه – والله أعلم – على مسألة الوفاء بالوعد هل هو ملزم أو لا؟[4] وعلى القول بأنه ملزم فقد يقال: إن ما يلتزم به المشترك لسد العجز مجهول القدر عند إبرام عقد التأمين التعاوني. إلا أن هذه الجهالة لا تضر؛ لأن هذا الالتزام يُعد من ضمان المجهول وما لم يجب، وهو جائز[5]؛ لأن الضمان يُعد من عقود التبرعات لا من عقود المعاوضات، وهو محض معروف وعمل خير[6]، فلا تؤثر فيه الجهالة.

---

(١) ويمكن أن يكون الرجوع على المشتركين لتغطية العجز بزيادة قيمة الاشتراكات للسنة اللاحقة، كلٌ بحسب نصيبه. انظر: معايير المحاسبة والمراجعة ص٤٧٣.

(٢) انظر: التأمين التعاوني للقره داغي ص١١١، ومناقشة الضرير في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٦٨٢/٢) والتسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري ص٥، والفائض وتوزيعه في شركات التكافل للتجاني ص١٠، ١١. ويمكن تطبيق هذه الطريقة في التأمين التعاوني المبسط (المباشر).

(٣) انظر: المعايير الشرعية ص٤٤٠.

(٤) انظر: العجز في صندوق المشتركين للعازمي ص٢٣.
وقد اختلف الفقهاء في مسألة الإلزام بالوعد، فالجمهور على أنه غير ملزم، والمشهور عند المالكية الإلزام به. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣٣٤/٥) والفروق (٤٧/٤، ٤٨) وفتح العلي المالك (٢٥٤/١، ٢٥٥) والأذكار للنووي ص٤٥٤، والمبدع (٣٤٥/٩).

(٥) وهو قول الجمهور. انظر: بدائع الصنائع (٦١٠/٤) وعقد الجواهر الثمينة (٨١٦/٢-٨١٧) والمغني (٧٢/٧-٧٣) خلافاً للشافعية فلا يجوز عندهم ضمان المجهول وما لم يجب. انظر: مغني المحتاج (٢٦٢/٢، ٢٦٠).

(١) قال ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني (٧٣/٧) معللاً لجواز ضمان المجهول: (ولأنه التزام حق في الذمة من غير معاوضة ، فصح في المجهول ، كالنذر والإقرار) كما نص الحنفية والمالكية على أن الضمان من عقود التبرع.
انظر: بدائع الصنائع (٦٠٥/٤) ومواهب الجليل (٥٣/٧) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل(٣١/٧) ونظرية الضمان الشخصي ص١٤٦.

وهذه الطريقة ينبغي عدم الأخذ بها؛ لما تقدم، إلا في حال عدم كفاية الطرق الأخرى لسد العجز؛ مع إيضاح هذا الالتزام للمشترك قبل إبرام عقد التأمين، وأخذ موافقته على ذلك[1].

المسألة الثانية: تغطية العجز بقرض حسن من شركة إدارة التأمين لصندوق المشتركين:

تلتزم شركة الإدارة لمصلحة صندوق المشتركين بالقرض الحسن عند حصول أي عجز فيه، على أن يتم سداد هذا القرض من الفائض التأميني المتوقع وجوده في السنوات المقبلة[2].

وهذه الطريقة في تغطية العجز هي الطريقة التي نصَّت عليها بعض قوانين التأمين التعاوني الإسلامي[3]، وكذا الأنظمة الأساسية لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، بحيث أصبحت هذه الطريقة في سد العجز هي المتعارف عليها في واقع هذا النوع من شركات التأمين[4].

كما أن صندوق المشتركين يحتاج في مرحلة التأسيس إلى ملاءة مالية؛ لتغطية نفقات التأسيس والتشغيل، ولتعويض الأضرار المتحققة أثناء مرحلة بناء الملاءة المالية الذاتية للصندوق، فتقوم شركة الإدارة حينئذٍ بإقراض الصندوق قرضاً حسناً لتغطية هذه النفقات، ومن ثَمَّ تسترد هذا القرض على مراحل من الفائض التأميني السنوي، وعادة ما يستغرق ذلك عدة سنوات[5].

ومن المعلوم أن شركة التأمين التعاوني تقوم بإدارة أعمال التأمين مقابل أجرة تتقاضاها من صندوق المشتركين، كما تقوم بدور المضارب لأموال الصندوق، فهل يحل لها – والحال هذه – أن تلتزم بإقراض الصندوق عند العجز؟ أو أن هذا يُعد من اجتماع عقد معاوضة مع

---

(١) انظر: العجز في صندوق المشتركين ص٢٩.

(٢) انظر: مناقشة الضرير في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٦٨٢/٢) والفائض التأميني لمحمد شبير ص٢٦، والعجز في صندوق المشتركين للعازمي ص١٥.

(٣) انظر: أهمية رأس المال في صناعة التأمين التعاوني الإسلامي للسيد حامد، بحث منشور بمجلة المنبر العدد (٩) ص٢٧٠.

(٤) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٨ حاشية رقم (١) والمشكلات القانونية التي تواجهها شركات التأمين مع عملائها لسراج الهادي ص٢٣.

(٥) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٨، وأهمية رأس المال في صناعة التأمين التعاوني الإسلامي للسيد حامد، بحث منشور بمجلة المنبر العدد (٩) ص٢٦٩، ٢٧٠.

عقد القرض المنهي عنه؟ في هذا خلاف بين الفقهاء والباحثين المعاصرين على قولين:

القول الأول: الجواز، وهو ما قرره المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(١)، وجمعٌ من الفقهاء والباحثين المعاصرين(٢)، واشترط بعضهم ألا تزيد الشركة في أجرة الإدارة لأجل الالتزام بالقرض(٣).

القول الثاني: التحريم، وقال به بعض الفقهاء المعاصرين(٤).

دليل القول الأول:

أن القرض الحسن من قِبل شركة الإدارة للصندوق يُعد من باب التعاون على البر والتقوى(٥)، والتزامها بذلك يعد من قبيل الوعد الملزم، الذي أجازه بعض الفقهاء(٦)، وأقرته العديد من الندوات العلمية(٧).

---

(١) جاء في المعايير الشرعية ص٤٤٠: (يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن على حساب صندوق التأمين، وتغطى الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية) وظاهر من المعيار الإطلاق في التمويل والقرض الحسن، سواء أكان من شركة الإدارة أم من غيرها، وقد اعتمد المجلس الشرعي الاستشاري التابع للبنك المركزي الماليزي في اجتماعه الثامن والثلاثين الرأي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة. انظر: المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني لرابعة عدوية ص٢٦، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ.

(٢) منهم د. علي القره داغي في التأمين التعاوني ص١٨، و د. حسين حامد حسان في بحثه التأمين على حوادث السيارات ص١٦، ود. وهبة الزحيلي في عقد التأمين ص٣٢، ٣٥، و د. يوسف الشبيلي في بحثه التأمين التكافلي ص٣٨، ود. رياض الخليفي في بحثه التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي ص٢٣، ود. فتحي لاشين في الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٢، و د. سليمان العازمي في بحثه العجز في صندوق المشتركين ص١٥، وانظر: الفائض وتوزيعه للنشمي ص٣، ونظام التأمين التعاوني للبعلي والراشد ص١٣٨.

(٣) ذكر هذا الشرط د. يوسف الشبيلي في بحثه التأمين التكافلي ص٣٣.

(٤) ممن قال بذلك د. محمد الأشقر في بحثه التأمين على الحياة ص٢٣، ٣٧، ونسبه د. أنس الزرقا لكلٍ من د. الصديق الضرير، و د. وهبة الزحيلي. انظر: نظرة اقتصادية إسلامية إلى خمس قضايا في التأمين التعاوني لأنس الزرقا ص٤.

وسمعت د. عبد الرحمن الأطرم في مداخلة له أثناء الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بالرياض ١٤٣١هـ يقرر أن القرض الحسن هنا لا يجوز؛ لأنه من باب بيع وسلف، وقال إنه معترض على ذلك منذ زمن بعيد.

(٥) انظر: العجز في صندوق المشتركين للعازمي ص١٦.

(٦) كما هو المشهور عند المالكية، خلافاً للجمهور الذين يرون عدم الإلزام به. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣٣٤/٥) والفروق (٤٧/٤، ٤٨) وفتح العلي المالك (٢٥٤/١، ٢٥٥) والأذكار للنووي ص٤٥٤، والمبدع (٣٤٥/٩).

(٧) انظر: المعايير الشرعية ص٥٧١، ط. ١٤٣١هـ، والفائض وتوزيعه للنشمي ص٣، وزكاة الأموال المجمدة

ويمكن مناقشته بأن الظاهر من حال شركة الإدارة أنها لم تقصد بهذا القرض احتساب الأجر عند الله تعالى، والإحسان إلى المشتركين، حتى يكون هذا القرض من باب التعاون على البر والتقوى، وإنما أقرضت الصندوق لما ترجو من المنفعة العائدة عليها من جراء هذا القرض، ولو سُلِّم بهذا القصد من شركة الإدارة فلا يدل ذلك على الجواز؛ لأن عقد القرض ليس عقداً مجرداً في هذه المعاملة، بل اقترن به عقد معاوضة على وجه الاشتراط، فيكون منهياً عنه كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (**لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن**)[1].

وجه الدلالة: أن التزام شركة الإدارة بتغطية العجز في صندوق المشتركين – على اعتبار أن له شخصية اعتبارية – عن طريق القرض الحسن، مع قيامها بإدارة أعمال التأمين بأجر معناه اشتراط عقد قرض في عقد إجارة، فيدخل في النهي الوارد في هذا الحديث عن سلف وبيع[2]، وقد أجمع الفقهاء على تحريم اشتراط عقد القرض في عقد البيع[3]، والإجارة في معنى البيع[4]، وبناءً على ذلك فلا يجوز للشركة العمل بهذه الطريقة من طرق تغطية العجز.

ونُوقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم باشتراط القرض في عقد الإجارة، فالقرض لم يُشترط في نظام الشركة لا منها ولا من صندوق المشتركين، وإنما هو تبرع من الشركة بإقراض الصندوق

للنشمي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٨٦/١).

(١) تقدم تخريجه ص٢٩٩. والمراد بالسلف في هذا الحديث هو القرض. انظر: الحاوي الكبير (٣٥١/٥).

(٢) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٣٧.

(٣) قال القرافي في الفروق (٤٠٦/٣): (وبإجماع الأمة على جواز البيع والسلف مفترقين، وتحريمهما مجتمعين؛ لذريعة الربا) وقال ابن قدامة في المغني (٣٣٤/٦): (ولو باعه بشرط أن يسلفه أو يقرضه، أو شرط المشتري ذلك عليه، فهو محرم، والبيع باطل . . . ولا أعلم فيه خلافاً) وانظر: تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٤٧/٥).

(٤) انظر: مواهب الجليل (١٤٦/٦) والحاوي الكبير (٣٥٢/٥) والمغني (٤٣٧/٦) وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٢/٢٩).

عند العجز، وإذا لم يوجد الاشتراط فيجوز اجتماع القرض مع الإجارة حينئذٍ[1]، لأن النهي متعلق باجتماعهما على وجه الشرط[2].

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بأن إقراض شركة الإدارة للصندوق عند العجز في الحقيقة هو على وجه الشرط، وإن سُلِّم بأنه لم يتم اشتراطه عند التعاقد فهو أمر متعارف عليه في شركات التأمين التعاوني؛ لأن صندوق المشتركين يفتقد للشخصية الاعتبارية نظاماً، كما يفتقد للملاءة المالية، وليس له عند حصول العجز ممول سوى شركة الإدارة، وإذا كان هذا الإقراض متعارفاً عليه، فإنه يكون في حكم الشرط؛ لأن من قواعد الفقه أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً[3]، كما أن بعض قوانين التأمين تُلزم شركة الإدارة بإقراض الصندوق عند العجز، وتنص على ذلك الأنظمة الأساسية لبعض شركات التأمين التعاوني الإسلامي، فضلاً عن كون إقراض الشركة للصندوق في مرحلة التأسيس لا بد منه؛ لتغطية نفقات التشغيل، فكيف مع هذا يقال إن اجتماع القرض مع الإجارة ليس على وجه الاشتراط؟[4].

الثاني: أن علة النهي عن اجتماع سلف وبيع هي كونه ذريعة إلى الربا، يوضح ذلك ابن القيم رحمه الله تعالى بقوله: (النبي صلى اللَّه عليه وسلم نهى أَن يجمع الرجل بين سلفٍ وبيع، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لو أَفْرَدَ أَحَدَهُمَا عن الْآخَرِ صَحَّ، وَإِنَّمَا ذَاكَ لِأَنَّ اقْتِرَانَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يُقْرِضَهُ أَلْفًا وَيَبِيعَهُ سِلْعَةً تُسَاوِي ثَمَانِمِائَةٍ بِأَلْفٍ أُخْرَى، فَيَكُونُ قد أَعْطَاهُ أَلْفًا وَسِلْعَةً بِثَمَانِمِائَةٍ؛ لِيَأْخُذَ منه أَلْفَيْنِ، وَهَذَا هو مَعْنَى الرِّبَا)[5].

فإذا كانت الشركة لا تزيد في أجرتها عند إقراضها للصندوق، فإن الزيادة الربوية تكون منتفية حينئذٍ، ويكون اجتماع القرض والإجارة في هذه الحال جائزاً؛ لانتفاء علة التحريم، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وهذا أمر يجب مراقبته بدقة من قبل هيئة الرقابة في

---

(١) قال الماوردي في الحاوي (٣٥١/٥): (وليس هذا الخبر محمولا على ظاهره؛ لأن البيع بانفراده جائز، والقرض بانفراده جائز، واجتماعهما معاً من غير شرط جائز، وإنما المراد بالنهي بيع شُرِط فيه قرض) وانظر: الفواكه الدواني (١٣٢/٢).

(٢) انظر: حكم اجتماع عقد معاوضة وسلف في عقد التأمين التعاوني لسليمان الجويسر ص٢، بحث غير منشور.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٩٢، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص٢٣٧.

(٤) انظر: تقدير الشركة لأجرة الوكالة ص٢،٣، لسليمان الجويسر، بحث غير منشور.

(٥) إعلام الموقعين (١١٧/٣) وانظر: المغني (٣٣٤/٦) ونحوه في مجموع فتاوى ابن تيمية (٦٣/٢٩).

شركة التأمين التعاوني الإسلامي، أما إذا كانت الشركة تزيد في أجرتها لأجل القرض فلا شك في دخول الربا في هذه المعاملة[1].

ويمكن الجواب عن هذا الوجه من المناقشة بأن علة النهي هي كون اجتماع القرض والبيع ذريعة إلى الربا، ووسيلة قد توصل إليه، وإن لم يُعلَم وقوع الربا حقيقة، وليست العلة هي تحقق الربا في هذه المعاملة، بحيث إن لم يتحقق الربا فيها تكون جائزة، وفرق بين الأمرين، وذلك أن الذريعة (أمر غير ممنوع لنفسه، يُخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع)[2] ولهذا فمتى ما عُلم تحقق الربا بالزيادة في ثمن المبيع المُشتَرط في القرض فهو محرم لذاته، وحرمته أشد، وليس تحريمه من باب سد الذرائع كما في مسألتنا، يقول ابن قدامة رحمه الله تعالى: (وإن شرط في القرض أن يؤجره داره، أو يبيعه شيئاً، أو أن يقرضه المقترض مرة أخرى، لم يجز؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – نهى عن بيع وسلف؛ ولأنه شرط عقداً في عقد فلم يجز، كما لو باعه داره بشرط أن يبيعه الآخر داره، وإن شرط أن يؤجره داره بأقل من أجرتها، أو على أن يستأجر دار المقرض بأكثر من أجرتها، أو على أن يهدي له هدية، أو يعمل له عملاً، كان أبلغ في التحريم)[3].

ومما يقوي الذريعة إلى الربا في هذه المعاملة أن المؤسسين لشركات التأمين التعاوني الإسلامي إنما قصدوا من إنشاء هذه الشركات حصول الربح لهم بكل طريق ممكن، ولا يُتصور منهم بهذا القرض قصد الإرفاق والإحسان، ولو لم يكن لهم منفعة من وراء هذا القرض لما أقرضوا الصندوق، وإذا كان تحديد أجرة الإدارة لأعمال التأمين يكون من قبل الشركة نفسها في كثير من التطبيقات العملية، فإن احتمال زيادة الشركة لأجرتها على أجرة المثل احتمال وارد؛ وذلك مقابل تعطيل الانتفاع بمبلغ القرض، والذي قد يمتد لسنوات عديدة.

الدليل الثاني: أن هذا القرض يجر نفعاً لشركة الإدارة، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا[4]،

---

(١) انظر: التسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري ص١٣، وحكم اجتماع عقد معاوضة وسلف في عقد التأمين التعاوني للجويسر ص٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٥٦/٢).

(٣) المغني (٤٣٧/٦).

(٤) انظر: العجز في صندوق المشتركين للعازمي ص١٦، والتسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري

ووجه انتفاع شركة الإدارة بهذا القرض أن حصول العجز للصندوق يؤدي إلى توقفه، ومن ثَمَّ توقف الشركة عن إدارته واستثمار أمواله، وهذا يستتبع عدم حصولها على أجرة الإدارة، وأرباح الاستثمار، ولهذا فإن الشركة تقرض الصندوق عند العجز؛ لضمان استمراره، ومن ثَمَّ استمرار حصولها على أجرة الإدارة، وأرباح الاستثمار.

ونُوقش من وجوه:

الأول: عدم التسليم بأن هذا القرض يجر نفعاً؛ لأن (هذا النفع هو توقع الكسب في المستقبل، وليس مشروطاً، ولا متيقناً، بل هو في علم الله)[1].

الثاني: على التسليم بأن هذا القرض يجر نفعاً لشركة الإدارة، فإن انتفاع صندوق المشتركين به لا يقل عن انتفاع الشركة إن لم يكن أظهر، وذلك أن الصندوق ينتفع بهذا القرض لاستمراره في أداء مهمته التي أُنشئ لأجلها، ولا يترتب عليه بسبب هذا القرض ضرر؛ لأنه قرض حسن، لا زيادة فيه من قِبل الشركة، أما الشركة فهي وإن انتفعت بهذا القرض كما تقدم إلا أنه يلحقها ضرر بسببه، وهو تعطيل الانتفاع بمالها مدة القرض، وتعريضه لعدم السداد من قبل الصندوق عند استمرار عجزه[2]، وإذا كان الانتفاع بالقرض مشترَكاً بين المقرِض والمقترض، أو كانت منفعة المقترض أكبر فهو جائز؛ لأن النفع المنهي عنه في القرض هو ما كان متمحِّضاً للمقرض، أو كانت منفعته فيه أكبر من منفعة المقترض؛ لأن هذه المنفعة المتمحضة أو الزائدة للمقرض لا يقابلها عوض سوى القرض، فتكون محرمة[3].

جاء في فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله تعالى -: (فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منك، المتضمن أنك تُقرض من تتولى بيع ماشيته المباعة بواسطتك حتى تستكمل قرضك. وتذكر أنك تتخذ هذه الطريقة لترغيب الجالبين، وإيثارهم إياك دون غيرك.

ص١٣،١٢، ونظام التأمين التعاوني للبعلي والراشد ص١٣٩.

(١) التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد ص١٦.

(٢) انظر: حكم اجتماع عقد معاوضة وسلف في عقد التأمين التعاوني للجويسر ص٥، والعجز في صندوق المشتركين للعازمي ص١٦.

(٣) انظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٤٧/٥) والمنفعة في القرض ص٣٤٩، ٣٥٠.

والجواب : الحمد لله. لاشك أن أصل مشروعية القرض واستحبابه التقرب إلى الله في تفريج كُرَب المحتاجين، وهذا القرض ليس مقصداً من مقاصدك في الإقراض، وإنما غرضك جَرُّ منفعة لذاتك، وحيث إن هذه المنفعة لا تُنقص المقترض شيئاً من ماله، فغاية ما في الأمر الكراهة)[1].

الثالث: أن هذا القرض الذي تدفعه الشركة للصندوق لا يدخل فيه ثم يُستثمر من قبلها، ويحصل لها نفع من ورائه، وإنما يتم دفعه مباشرة في سداد ما على الصندوق من التزامات تجاه المشتركين[2].

الدليل الثالث:

أن التزام شركة الإدارة بتغطية العجز، قد يؤدي إلى خسارة كبيرة للشركة، فهو تبرع مضر بالمساهمين، لا يجوز قبوله في المجال التجاري[3].

ويمكن مناقشته بأن المساهمين هم أصحاب الحق، فإذا وافقوا على تغطية العجز من أموالهم فلهم ذلك؛ ولأن استمرار العجز في صندوق المشتركين يؤدي أيضاً إلى خسارة الشركة.

الدليل الرابع:

أن التزام شركة الإدارة بإقراض صندوق المشتركين عند العجز يجعل التأمين التعاوني الإسلامي شبيهاً بالتأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، وذلك أن حقيقة هذا القرض هو ضمانٌ من شركة الإدارة لهذا الصندوق عند عجزه[4]، ولهذا متى ما استمر العجز في الصندوق كان هذا القرض خسارة على شركة الإدارة، وربما أدى إلى إفلاسها، وهذا ما يحصل تماماً في شركة التأمين التجاري، فإنها تضمن العجز متى ما كانت التعويضات أكبر من مجموع الأقساط[5]، ومن المعلوم أن من الفروق الجوهرية بين التأمين التعاوني والتجاري أن شركة الإدارة في التأمين التعاوني لا تضمن العجز عند وجوده، ما لم تتعد أو تفرط،

---

(١) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٧/٢١٠).

(٢) انظر: حكم اجتماع عقد معاوضة وسلف في عقد التأمين التعاوني للجويسر ص٥.

(٣) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٣٧.

(٤) انظر: الفائض التأميني للبرواري ص٦، وفتاوى مصطفى الزرقاء ص٤٢١.

(٥) انظر: التأمين التكافلي من خلال الوقف لعلي بن محمد ص٣٠١.

بخلاف شركة التأمين التجاري فإنها تضمن العجز مطلقاً.

وإذا تقرر كون شركة التأمين التعاوني الإسلامي بالتزامها بإقراض الصندوق عند عجزه تُعد ضامنة له فإنه لا يجوز لها أن تجمع بين عقد الضمان وعقد معاوضة؛ لأن ذلك داخل في النهي عن سلف وبيع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى -: (فنهى ﷺ عن أن يجمع بين سلف وبيع، فإذا جمع بين سلف وإجارة فهو جمع بين سلف وبيع، أو مثله، وكل تبرع يجمعه إلى البيع والإجارة مثل الهبة والعارية والعرية والمحاباة في المساقاة والمزارعة وغير ذلك هي مثل القرض، فجماع معنى الحديث أن لا يجمع بين معاوضة وتبرع؛ لأن ذلك التبرع إنما كان لأجل المعاوضة لا تبرعا مطلقاً، فيصير جزءاً من العوض، فإذا اتفقا على أنه ليس بعوض جمعا بين أمرين متنافيين)[1].

وعقد الضمان يعد من عقود التبرعات، فلا يجوز الجمع بينه وبين عقد الوكالة بأجر في التأمين التعاوني الإسلامي.

ويمكن مناقشته بالفرق بين القرض الذي تقدمه شركة التأمين التعاوني الإسلامي للصندوق وبين ضمان شركة التأمين التجاري للعجز، فشركة التأمين التجاري إذا ضمنت العجز في سنة من السنوات فإنها تأخذ جميع الفائض في السنوات اللاحقة عند وجوده، ولو كان أكبر من مبلغ العجز الذي تحملته، بخلاف شركة التأمين التعاوني الإسلامي فإنها لا تأخذ من الفائض في السنوات اللاحقة إلا بمقدار مبلغ القرض فقط.

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بأن هذا الفرق لا يخرج شركة التأمين التعاوني عن كونها ضامنة، فالضمان حاصل في شركتي التأمين التعاوني والتجاري إلا أن شركة التأمين التجاري قد تستوفي أكثر مما ضمنته، فهذا الفرق يتعلق بالاستيفاء لا بأصل الضمان.

الدليل الخامس:

أن تغطية العجز بقرض حسن ثم سداده من فائض السنوات القادمة يؤدي إلى أن يتحمل المشتركون الحديثو الانضمام للصندوق تبعة هذا العجز، مع أنه حصل قبل انضمامهم، وفي هذا ظلم لهم[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦٢/٢٩، ٦٣)

(٢) انظر: المشكلات القانونية التي تواجهها شركات التأمين مع عملائها لسراج الهادي ص٢٤، والفائض التأميني للبرواري ص١٢.

ونُوقش بأنه إذا ضُمِّن ذلك في عقد التأمين التعاوني الذي يبرم بوكالة الشركة عن الصندوق مع المشترك جاز ذلك[1]؛ لدخول المشترك على بينة.

ويمكن أن يُناقش أيضاً بأن التأمين التعاوني قائم على التعاون والتكافل بين أفراده، وهذا يشمل جميع الأفراد من المشتركين حين حصول العجز أو بعده.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – أن التزام شركة الإدارة بإقراض صندوق المشتركين عند العجز لا يجوز؛ لما تقدم في أدلة القول الثاني من النهي عن اشتراط بيع وسلف، لكن إن وجدت حاجة إلى سد العجز بهذه الطريقة دون غيرها فإنها تجوز حينئذٍ؛ لأن علة النهي عن بيع وسلف هي الذريعة إلى الربا، وكل ما حرم تحريم ذريعة يجوز عند الحاجة والمصلحة الراجحة[2].

المسألة الثالثة: تغطية العجز باقتراض صندوق المشتركين من طرف ثالث غير شركة الإدارة[3]:

وهذه الطريقة لا يظهر فيها محظور شرعي، ويمكن العمل بها إذا كان للصندوق شخصية اعتبارية معترف بها تجاه الآخرين، بحيث يتمكن بها من الاقتراض في ذمته، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فلا يمكن العمل بهذه الطريقة لتغطية العجز.

المسألة الرابعة: تغطية العجز بالحصول على تمويلٍ مشروعٍ على حساب الصندوق من قبل طرف ثالث غير شركة الإدارة، كالتورق ونحوه[4]:

حيث تقوم شركة الإدارة بموجب وكالتها عن صندوق المشتركين بشراء سلع بثمن مؤجل لحساب الصندوق، ثم بيعها نقداً لغير بائعها؛ ليتم تغطية العجز من ثمن هذه السلع، ويثبت الثمن المؤجل في ذمة الصندوق، ثم يسدد هذا الدين من إيرادات الصندوق المتوقعة في

---

(١) انظر: الفائض التأميني للبرواري ص١٢.

(٢) انظر في هذه القاعدة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٤/٢٣، ٢١٥) و(١٦٤/١) وزاد المعاد (٧٨/٤) والحاجة للرشيد (٥٨١/٢).

(٣) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٨ حاشية رقم (١).

(٤) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٨ حاشية رقم (١)، والتأمين التكافلي للشبيلي ص٣٨.

السنوات القادمة، ويكون هذا الدين مضموناً بالأموال الموجودة في صندوق المشتركين، والتي هي أكثر بكثير من هذا الدين[١]، أو بضمان شركة الإدارة[٢].

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة القرض الحسن في زيادة التكلفة على الصندوق، حيث سيتحمل الصندوق تكلفة التمويل، وهي الفرق بين ثمن السلع نقداً وثمنها المؤجل، إلا أنها أسلم من طريقة القرض الحسن؛ لما في تلك من شبهة اجتماع القرض مع عقد معاوضة[٣].

وهذه الطريقة يمكن العمل بها إذا كان لصندوق المشتركين شخصية اعتبارية معترف بها تجاه الآخرين، تمكنه من تحمل الالتزامات، وأما إذا لم يكن الأمر كذلك فلا يمكن العمل بهذه الطريقة.

ويَرِد على هذه الطريقة إذا كانت بضمان من شركة الإدارة اجتماع عقد الضمان مع عقد المعاوضة (الإجارة) إذا كان هذا الاجتماع على وجه الاشتراط الحقيقي أو العرفي، وهو غير جائز، كما تقدم قريباً[٤].

وهاتان الطريقتان الثالثة والرابعة من طرق سد العجز غير عمليتين ولا مرنتين، كما هو الحال في تقديم قرض حسن من شركة الإدارة[٥].

المسألة الخامسة: قيام شركة الإدارة ببيع سلع على الصندوق بثمن مؤجل، ثم تبيعها بموجب وكالتها عن الصندوق على طرف ثالث نقداً:

وتغطي بهذا الثمن العجز الحاصل في الصندوق، ويثبت هذا الدين المؤجل بذمة الصندوق للشركة، ويتم استيفاؤه من الفائض التأميني للسنوات المقبلة، ويُشترط أن يكون ربح شركة الإدارة كربح المثل أو أقل؛ لئلا يكون في ذلك محاباة لنفسها على حساب الصندوق، وأن يُنص على ذلك في لائحة الصندوق، خروجاً من خلاف الفقهاء في حكم شراء الوكيل من نفسه للموكل بغير إذنه[٦].

---

(١) انظر: التسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري ص١٤، ١٥.

(٢) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣٨.

(٣) انظر: التسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري ص ١٥.

(٤) انظر: ص٤٠٢ من هذا البحث.

(٥) انظر: التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٨ حاشية رقم (١)

(٦) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣٣، ٣٨.

إلا أن الظاهر – والله أعلم – أن هذه الطريقة في حقيقتها تُعد من التورق المنظم، حيث تتولى شركة الإدارة البيع أصالة عن نفسها، والشراء بالوكالة عن الصندوق، ثم تقبض السلعة للصندوق بموجب الوكالة، ثم تبيعها على طرف ثالث وتقبض الثمن كذلك، فلم يبق للصندوق أي دور في هذه المعاملة، وأصبحت كالتمويل النقدي بزيادة، وقد صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي بحرمة التورق المنظم؛ لما يلي:

(١- أن التزام البائع في عقد التورق بالوكالة في بيع السلعة لمشتر آخر أو ترتيب من يشتريها يجعلها شبيهة بالعينة الممنوعة شرعاً، سواء أكان الالتزام مشروطاً صراحة أم بحكم العرف والعادة المتبعة.

٢- أن هذه المعاملة تؤدي في كثير من الحالات إلى الإخلال بشروط القبض الشرعي اللازم لصحة المعاملة.

٣- أن واقع هذه المعاملة يقوم على منح تمويل نقدي بزيادة لما سمي بالمستورق فيها من المصرف في معاملات البيع والشراء التي تجري منه، والتي هي صورية في معظم أحوالها، هدف البنك من إجرائها أن تعود عليه بزيادة على ما قدَّم من تمويل)[1].

المسألة السادسة: تبرع شركة الإدارة لصندوق المشتركين عند العجز:

وهذا التبرع من قِبل الشركة للصندوق له حالان:

الحال الأولى: التزام شركة الإدارة بتغطية أي عجز في صندوق المشتركين على سبيل التبرع المحض، وهذا ما قرره المجلس الشرعي الاستشاري التابع للبنك المركزي الماليزي، حيث قرر في اجتماعه السادس والأربعين بموافقته (على اقتراح البنك المركزي الماليزي في تحميل شركات التكافل مسؤولية الملاءة المالية لصناديق التكافل، وتأمين المنافع ومدخرات المشتركين، عن طريق إدماج الأصول من صناديق المساهمين إلى صناديق التكافل؛ لتغطية أي عجز ناشئ عن السبب المذكور أعلاه، يتم التأمين وإدماج الأصول من طرف شركات التكافل على أساس الالتزام بالتبرع، أي إن الشركة تتعهد بتوفير تبرع؛ لتغطية جميع المطالبات المستحقة على صندوق التكافل في حالة العجز)[2].

---

(١) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، الدورة السابعة عشرة، المنعقدة في ٩١- ١٤٢٤/١٠/٢٣هـ، ص٢٧.

(٢) المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني لرابعة عدوية ص٢٦.

والذي يظهر – والله أعلم – أن هذا الالتزام من شركة الإدارة بالتبرع للصندوق عند حصول العجز لا يجوز لأمرين:

١- أن هذا الالتزام بالتبرع يجعل عقد التأمين التعاوني شبيهاً بعقد التأمين التجاري؛ من جهة أن شركة التأمين التجاري تلتزم بضمان العجز عند وجوده من أموالها، فإذا التزمت شركة الإدارة في التأمين التعاوني بالتبرع لسداد العجز من أموالها (أموال المساهمين) فإنها تكون في الحقيقة ضامنة للعجز في الصندوق، كما هو الحال في التأمين التجاري.

لكن يَرِد على هذا أن بين التزام شركة الإدارة بالتبرع للصندوق عند العجز وبين التأمين التجاري فرقاً من جهة أن شركة الإدارة تضمن العجز ولا تأخذ الفائض عند وجوده، بخلاف شركة التأمين التجاري فإنها تضمن العجز وتأخذ جميع الفائض عند وجوده.

٢- أن التزام شركة الإدارة بالتبرع للصندوق عند العجز يؤدي إلى اجتماع عقد التبرع مع عقد الوكالة بأجر على وجه الاشتراط، وقد تقدم أن اشتراط عقد التبرع في عقد المعاوضة لا يجوز[١]؛ لدخوله في النهي عن بيع وسلف.

فتكون هذه الطريقة في سداد العجز غير جائزة؛ إلا إذا دعت لذلك حاجة؛ لأن العلة في النهي عن بيع وسلف هي الذريعة إلى الربا، وما حرُم تحريم ذريعة جاز للحاجة والمصلحة الراجحة[٢]، والله أعلم.

الحال الثانية: أن تقوم شركة الإدارة بتقديم قرض حسن لصندوق المشتركين، أو تقوم بموجب وكالتها عن الصندوق بتمويله بعقد تمويل مشروع مع طرف ثالث، كما تقدم آنفاً[٣]، إلا أن الصندوق يستمر عاجزاً عن وفاء القرض، أو سداد الدين، فهل يجوز لشركة الإدارة أن تتبرع بتحمل مبلغ القرض أو الدين من أموالها؟.

لا يخلو الأمر من أنَّ تبرع شركة الإدارة بتحمل هذا المبلغ كان بعد حصول الاستمرار في العجز من قبل الصندوق، وحينئذٍ يجوز ذلك للشركة؛ لأن لها أن تتبرع من أموالها بما

---

(١) انظر: ص٤٠٢ من هذا البحث.

(٢) انظر في هذه القاعدة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٤/٢٣، ٢١٥) و(١٦٤/١) وزاد المعاد (٧٨/٤) والحاجة للرشيد (٥٨١/٢).

(٣) ص٤٠٣.

تشاء، ولا يترتب على هذا التبرع محظور شرعي فيما يظهر.

وإما أن يكون تبرع الشركة بتحمل هذا المبلغ مشروطاً عليها ابتداءً في عقد التأمين، بحيث أنه متى ما عجز الصندوق عن سداد هذا المبلغ تتبرع الشركة بتحمله، وحينئذٍ تكون الشركة ضامنة لأي مبلغ بذمة الصندوق سببه العجز، فيصبح عقد التأمين التعاوني شبيهاً بعقد التأمين التجاري[1]، ويقال فيه ما قيل في الحال الأولى، إلا أن الفرق بينهما أن الحال الأولى تلتزم فيها شركة الإدارة ابتداءً بالتبرع بتغطية العجز عند وجوده، فمتى ما وجد عجز دفعت الشركة من أموالها ما تغطي به هذا العجز، أما في هذه الحال فإن الشركة لا تلتزم بالتغطية ابتداءً، وإنما تلتزم بتحمل مبلغ القرض أو الدين عند استمرار الصندوق في العجز، وهذا فرق غير مؤثر في الحكم والله أعلم.

الحلول المقترحة لسد العجز في شركات التأمين التعاوني الإسلامي:

١- وضع الأنظمة التي تحمي شركات التأمين التعاوني المتعثرة مالياً، نتيجة للعجز الكلي[2].

٢- زيادة رأس المال لشركات التأمين التعاوني، واندماج بعضها مع بعض؛ لتقوية مركزها المالي[3]، مما ينعكس أثره الإيجابي على صندوق المشتركين.

٣- دعم الدول لشركات التأمين التعاوني عند وجود العجز، بحيث تكون الدولة هي الضامن لصندوق المشتركين[4]، أو يقوم بالضمان طرف ثالث غير شركة الإدارة، ويسترد ما دفعه من الفوائض السنوية[5]، وفي هذا خروج من الخلاف السابق في هذه المسألة.

٤- تكوين الاحتياطيات الكبيرة، إلا أن هذا قد يصعب تحقيقه لدى كثير من شركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ ولهذا فيُقترح أن تقوم الدولة بتكوين هذه الاحتياطيات، أو المساهمة فيها، تشجيعاً لصيغ التأمين الشرعية، وتقليل الحاجة لإعادة التأمين لدى شركات

---

(١) انظر: التسهيلات التي تمنح على أساس القرض للقري ص ١٥.

(٢) انظر: العجز في صندوق المشتركين للعازمي ص٢٩.

(٣) انظر: العجز في صندوق المشتركين للعازمي ص٢٩.

(٤) جاء في قرار هيئة كبار العلماء بشأن التأمين التعاوني رقم (٥١): (إذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقساط، فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٩١/١٥).

(٥) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٣٨.

التأمين الأجنبية[1].

٥- تكوين صندوق خيري لتغطية العجز في شركات التأمين التعاوني.

المبحث السادس

العمل في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين

(١) انظر: نظرة اقتصادية إسلامية إلى خمس قضايا في التأمين التعاوني، لأنس الزرقا ص٦، ٧، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، ١٤٣١هـ.

يعمل لدى شركات التأمين كثير من الموظفين في أعمال مختلفة، فمنهم من يعمل في إدارة أعمال التأمين، ومنهم من يعمل في استثمار الأموال، ومنهم من يعمل في الأعمال المساندة الأخرى، ويختلف حكم العمل في شركات التأمين بحسب نوع الشركة، كما يختلف أيضاً بحسب نوع العمل الذي يزاوله الموظف، وقبل بيان حكم العمل في شركات التأمين لابد من الإشارة أولاً إلى أنواع الوظائف في هذه الشركات، وهي ثلاثة أنواع[1]:

النوع الأول: وظائف الأنشطة الاستثمارية: وهي الوظائف المتعلقة باستثمار أموال الشركة، سواء أكان الاستثمار لأموال المساهمين أم لأموال المستأمنين، ويدخل في هذا النوع عدة إدارات، منها: إدارة الخزينة، وإدارة الاستثمار، وإدارة التمويل، وإدارة الأصول، وإدارة الائتمان، وإدارة البرامج الادخارية، والاستثمار في شركات التأمين التجاري قائم على التمويل بفائدة، فهي تقرض أموالها للبنوك وغيرها وتأخذ عليها فوائد ربوية.

النوع الثاني: وظائف الأنشطة التأمينية: وهي الوظائف المتعلقة بعمليات التأمين، ويدخل في هذا النوع عدة إدارات، منها: إدارة العمليات، وإدارة المبيعات، وإدارة التسويق، وإدارة التحصيل، وإدارة التعويضات، وهذا النوع من الوظائف هو المقصود الأساس في شركات التأمين، وعن طريقه تقدم خدماتها التأمينية.

النوع الثالث: الأعمال المساندة: وهي الأعمال التي ليس لها تعلق مباشر بأعمال الاستثمار والتأمين، مثل الشؤون الإدارية، والحاسب الآلي، والأمن والسلامة، ونحوها، ويدخل في ذلك الخدمات المساندة التي تقدمها بعض شركات التأمين، كخدمة الخرائط الإرشادية للسير على الطرق، والتي تقدمها الشركة لعملائها إضافة إلى تأمينها على المركبة، وخدمة التوعية الوقائية، فتقدم لعملائها الكتيبات والأدلة التوعوية؛ للوقاية من الأخطار المؤمَّن منها، كالتوعية بسبل الوقاية من الحريق مثلاً.

ولا تخلو شركات التأمين من أن تكون شركات تأمين تجاري، أو شركات تأمين تعاوني إسلامي، وحكم العمل في كل منهما يختلف عن الآخر، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

---

(١) انظر: العمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية للشبيلي ص٢٥، ٢٦، وانظر: أيضاً المهن والوظائف في المجالات المالية لمحمد عبد الحليم عمر ص١٢.

المطلب الأول

العمل في إدارة واستثمار الأموال في شركات التأمين التجاري

حكم العمل في شركات التأمين التجاري ينبني على الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم التأمين التجاري[1]، فعلى القول بجواز عقد التأمين التجاري يجوز العمل في هذه الشركات، متى ما كانت ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها؛ لأنه يُعد من جملة الأعمال المباحة عند القائلين بهذا القول.

وعلى القول بتحريم التأمين التجاري فإن العمل في شركات التأمين التجاري لا يخلو من أحوال:

١- أن يكون العامل فيها مباشراً في عمله للحرام، كمن يعمل في الوظائف الاستثمارية، أو في الوظائف التأمينية، ومن أمثلة ذلك: من يباشر إبرام عقود التأمين التجاري، أو يقوم بالتسويق لها، أو يعمل في استثمار أموال الشركة في الأنشطة المحرمة.

٢- أن يكون العامل في شركة التأمين التجاري ممن لا يباشر في عمله الحرام، كمن يعمل في الأعمال المساندة للتأمين، ومن أمثلة ذلك: العمل في شؤون الموظفين، والحارس، وعامل النظافة.

٣- قد يكون العامل مضطراً أو محتاجاً إلى العمل في هذه الشركة.

٤- أن يترتب على العمل في هذه الشركة تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة أعظم من مفسدة العمل في الشركة.

ولهذا فإن حكم العمل في شركات التأمين التجاري يختلف باختلاف هذه الأحوال، ويمكن تقسيم هذا المطلب إلى المسائل الآتية:

المسألة الأولى: حكم العمل في شركات التأمين التجاري مع مباشرة العامل فيها للحرام:

إذا كان العامل في شركة التأمين التجاري يباشر في عمله الحرام، كمن يكتب عقود التأمين التجاري، أو يُحصِّل الأقساط من المستأمنين، أو يُسوِّق لنشاط الشركة، أو يباشر

---

(١) جاء في قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا عن العمل في شركات التأمين: أن حكم العمل في مؤسسات التأمين يتفرع عن القول في عقود التأمين، فما صح منها جاز العمل في مؤسساته، وما لم يجز منها لم يجز العمل في مؤسساته أو الإعانة عليه. انظر: قرارات الدورة الخامسة للمجمع بالمنامة ١٤٢٨هـ بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

الدعاية لها، أو يعمل في استثماراتها المحرمة، أو يعمل فيها محامياً أو مستشاراً قانونياً أو محاسباً، فهذا عمله محرم، وبذلك صدرت القرارات والفتاوى من الفقهاء المعاصرين[1]، ولم أقف في ذلك على خلاف بينهم في هذه المسألة.

واستُدل لذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[2].

وجه الدلالة: أن العمل في هذه الشركة يُعدُّ إعانة لها على الإثم، فيكون محرماً؛ لورود النهي عنه[3]، ويوضح ذلك: أن العمل في هذه الشركة مع مباشرة الحرام لا يخلو من أن يكون في الوظائف الاستثمارية، وقد تقدم أن نشاط الشركة الاستثماري قائم على الربا، فيكون الموظف في هذا النوع من الوظائف داخلاً فيما رواه جابر رضي الله عنه قال: (**لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء**)[4] فشمل اللعن كل من أعان على الربا، وإما أن يكون العمل في الوظائف التأمينية، وهذه

---

(١) من القرارات والفتاوى الصادرة بتحريم العمل لدى شركات التأمين التجاري فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية، انظر: فتاوى اللجنة (١٥/٨-١٠) وقرار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث المتعلق بالعمل في شركات التأمين، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، وقرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، المنشور بموقع المجمع. وهو مقتضى قول الشيخ محمد بن عثيمين تخريجا على رأيه في تحريم العمل في البنوك الربوية مع مباشرة الحرام كما في فتاواه (٢/٧٠٣، ٧١٦) جمع أشرف بن عبد المقصود، وهو قول د. وهبة الزحيلي في بحثه أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن والوظائف ضمن كتابه قضايا الفقه والفكر المعاصر (٢/٢٤٩) وفتوى د. محمد العصيمي بموقع الربح الحلال بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١م، وانظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين و . . ، د. عثمان أحمد عبد الرحيم ص١٥، بحث منشور بموقع الفقه الإسلامي، وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان، ص١٤، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، والعمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة د. يوسف الشبيلي ص٢٧، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، كلاهما منشور بموقع المجمع.

(٢) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٨) وفتاوى ابن عثيمين (٢/٧٠٣) جمع أشرف بن عبد المقصود.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب من لعن المصور، برقم (٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب البيوع، باب لعن آكل الربا وموكله، برقم (١٥٩٨) من حديث جابر رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري: (**ولَعن آكل الربا وموكله**).

تجتمع فيها عدة محرمات، وهي الربا والقمار والغرر، على خلاف بين القائلين بالتحريم في وجود هذه المحرمات كلها أو بعضها في التأمين التجاري، فالغرر متفق على وجوده بينهم(١)، وهو كافٍ في تحريم العمل في هذه الوظائف، ومن يرى منهم أن فيه مع الغرر رباً وقماراً أو أحدهما فالتحريم عنده أشد، فتبيَّن بهذا أن العمل في شركة التأمين التجاري مع مباشرة الحرام يعد من التعاون معها على الإثم.

الدليل الثاني:

يمكن أن يُستدل لذلك بأن الأجر الذي يأخذه هذا العامل من الشركة يُعد من مال اكتسبته الشركة من الحرام، ومالها حرام خالص أو غالب، ومن كان كذلك فلا تجوز معاملته(٢)، فيحرم العمل لدى هذه الشركة لأجل ذلك.

ويمكن مناقشته بالتسليم بهذا الدليل متى ما كان مال شركة التأمين التجاري حراماً خالصاً، لا يخالطه شيء من الحلال، أما إذا كان مالها مختلطاً فلا يُسلَّم بتحريم التعامل معها لأجل ذلك؛ لوجود الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة، وقد تقدم بحث هذه المسألة، وترجح القول بالجواز مع الكراهة في معاملة من كان ماله مختلطاً، إلا أن الكراهة تشتد كلما غلب الحرام على الحلال.

الدليل الثالث:

يمكن أن يُستدل بالقياس على حكم العمل في البنوك الربوية، مع مباشرة الحرام، والتي أفتى الفقهاء المعاصرون بتحريم العمل فيها(٣)، بجامع غلبة الحرام في تعاملات كلٍ من شركات التأمين التجاري والبنوك الربوية، بل إن التعامل بالحرام في شركات التأمين التجاري أكثر منه في البنوك الربوية، وربما كان خالصاً، فكان أولى بالتحريم.

---

(١) انظر: ص١٣٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: بحث هذه المسألة في ص٣٤٤ من هذا الفصل.

(٣) وهو قول عامة الفقهاء المعاصرين القائلين بتحريم ربا البنوك. انظر: فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية (٤١/١٥) وفتاوى الشيخ ابن عثيمين (٧٠٣/٢) جمع أشرف بن عبد المقصود، وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن والوظائف د. الألفي ص١١، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم د. محمد عثمان شبير ص١٧، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، والعمل في المصارف الربوية، لمحمد أحمد حسين ص٧.

ونُوقش:

بأن العمل في شركة التأمين التجاري أخف حرمة من العمل في البنك الربوي؛ لأن الربا أشد تحريماً من الغرر والقمار[1].

ويمكن الجواب بأنه على التسليم بسلامة التأمين التجاري من الربا، فإنه لا يخلو من شبهة الربا، والوسيلة إليه، مع ما يتضمنه من محرمات أخرى كالقمار والغرر وغيرهما، بل إن الغالب على شركة التأمين التجاري استثمار أموالها في الربا، فهي غير سالمة من الربا أو شبهته، أضف إلى ذلك أن الحرام إن لم يكن خالصاً في شركة التأمين التجاري فهو غالب على أموالها غلبة ظاهرة، مع أن بعض أنواع التأمين على الحياة تعد من الربا الصريح، وبهذا يتبين أن شركات التأمين التجاري أشد حرمة من البنوك الربوية، فكانت أولى بتحريم العمل فيها.

المسألة الثانية: حكم العمل في شركات التأمين التجاري مع عدم مباشرة العامل فيها للحرام:

إذا كان العامل في شركة التأمين التجاري لا يباشر في عمله الحرام، كمن يعمل فيها موظفاً في إدارة شؤون الموظفين، أو حارساً، أو عامل نظافة، أو سائقاً، فقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم عمله هذا على قولين:

القول الأول: التحريم، وهو ظاهر فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية[2]، وقال به بعض الفقهاء والباحثين المعاصرين[3].

---

(١) انظر: العمل في القطاع المالي للشبيلي ص١٦.

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٨/١٥، ٩): (والعمل في هذه الشركة – شركة تأمين تجاري – لا يجوز) وظاهر الفتوى الإطلاق لمن يباشر الحرام ومن لا يباشره. وانظر: أيضاً فتاوى اللجنة الدائمة (٤١/١٥، ٤٣، ٤٧، ٥٦، ٦٣) فقد حرمت العمل في البنوك الربوية مطلقاً، ولو كان الموظف لا يباشر الربا.

(٣) منهم د. يوسف الشبيلي في فتوى له بموقعه بعنوان: حكم العمل في الشركات المختلطة. حيث صرح بعدم جواز العمل في شركات التأمين التجاري مطلقاً، ولو كان الشخص في وظيفة لا علاقة لها بالعمل المحرم نفسه، ود. عثمان أحمد عبد الرحيم، في بحثه: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين و . . ص١٦، وهو مقتضى قول الشيخ محمد بن عثيمين في فتاواه (٧٠٣/٢، ٧١٦) جمع أشرف بن عبد المقصود، وفي مجموع فتاواه جمع السليمان (٩٥/٢٩) تخريجاً على قوله في تحريم العمل في البنوك الربوية لمن لا يباشر الحرام، وانظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن . . لعلاء الدين خروفة ص٢٣،

القول الثاني: الجواز، تخريجاً على القول بجواز العمل في البنوك الربوية لمن لا يباشر الحرام، وبذلك صدرت فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالكويت[1]، وأفتى به الشيخ عبد الله بن حميد[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾[3].

وجه الدلالة: أن العامل في شركة التأمين التجاري يُعد عمله هذا إعانة لها على الإثم، وهو منهي عنه في هذه الآية[4]، والإعانة على الإثم حاصلة من جميع موظفي شركة التأمين التجاري[5]؛ لأن الموظف الذي يعمل في هذه الأعمال وإن لم يباشر العقود المحرمة فهو مهيئ ومعين للمباشرين لهذه العقود في الإدارات التنفيذية، ولا يمكن للشركة أن تقوم بأعمالها بدون هذه الوظائف المساندة، مع أن الموظف في الأعمال المساندة قد يكلف أحياناً بأعمال أخرى يباشر فيها الحرام؛ لتداخل أعمال هذه الشركات بعضها ببعض[6].

الدليل الثاني:

المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

(١) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٣٩٣/١٠، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤)

(٢) انظر: فتاوى الشيخ عبد الله بن حميد ص١٨٧، ١٨٨، اعتنى بها عمر القاسم.
والشيخ عبد الله بن حميد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حميد، وآل حميد فخذ من قبيلة بني خالد، الشيخ العلامة الفقيه ولد في الرياض سنة ١٣٢٩هـ، وقد كف بصره في طفولته، فلم يكن عائقاً له عن طلب العلم، تولى القضاء والتدريس والفتوى في عدة بلدان، ثم عُين رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، وعضواً في هيئة كبار العلماء، ورئيساً للمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، من مؤلفاته: هداية الناسك إلى أحكام المناسك، وحكم اللحوم المستوردة، وتباين الأدلة في إثبات الأهلة، توفي في الطائف سنة ١٤٠٢هـ. انظر: علماء نجد (٤٣١/٤) ومقدمة هداية الناسك ص١٤ وما بعدها.

(٣) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩/١٥) وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين و . . لعثمان أحمد ص١٦، وفتوى د. يوسف الشبيلي بموقعه، بعنوان: حكم العمل في الشركات المختلطه.

(٥) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٥٦/١٥).

(٦) انظر: العمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٣.

قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[2] وعن عمر – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر**)[3].

وجه الدلالة من هذه النصوص: أن فيها الدلالة على وجوب مجانبة أهل المعاصي إذا ظهر منهم المنكر؛ لأن من لم يجتنبهم مع إمكان اجتنابهم و لم ينكر عليهم فهو كمن رضي فعلهم، فيكون آثماً مثلهم[4]، والعامل في شركة التأمين التجاري يعد راضياً ومقراً لما تجريه الشركة من تعاملات محرمة؛ (لأن من ينكر الشيء لا يمكن أن يعمل لمصلحته، فإذا عمل لمصلحته فإنه يكون راضياً به، والراضي بالشيء المحرم يناله من إثمه)[5].

الدليل الثالث:

عن جابر – رضي الله عنه – قال: (**لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – آكل**

---

(١) من الآية رقم (٦٨) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية رقم (١٤٠) من سورة النساء.

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٧/١) وأبو يعلى برقم (٢٥١) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصداق، باب الرجل يدعى إلى الوليمة وفيها المعصية . . برقم (١٤٥٤٩) (٤٣٣/٧، ٤٣٤) وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الوليمة، باب النهي عن الجلوس على مائدة يدار عليها الخمر، برقم (٦٧٠٨) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الحافظ ابن حجر عن رواية النسائي: إسناده جيد. انظر: فتح الباري (٣١١/٩) وصحح الحديث الألباني في الإرواء برقم (١٩٤٩).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٩٧/٥).

(٥) فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين (٧١٦/٢) جمع أشرف بن عبد المقصود، وانظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين جمع السليمان (٩٥/٢٩) وفتاوى الزرقا ص٥٧٧، تعقيب وهبي الألباني على فتوى الزرقا بجواز العمل في المصرف الزراعي الحكومي الذي يأخذ الفوائد الربوية.

الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء)[1].

وجه الدلالة: أن الحديث صريح في لعن الكاتب والشاهد؛ لأجل إعانتهما على الربا، فكذلك كل من أعان على الربا بأي وجه من الوجوه فعمله محرم، والعامل في شركة التأمين التجاري – أياً كان عمله – معين لها على الحرام فيكون عمله محرماً.

وقد عدَّ ابن حجر الهيتمي[2] السعي في الربا والإعانة عليه من كبائر الذنوب، فقال بعد أن أورد النصوص الواردة في ذلك: (ويستفاد من الأحاديث السابقة أيضاً أن آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهده، والساعي فيه، والمعين عليه، كلهم فسقة، وأن كل ما له دخل فيه كبيرة، وقد صرح ببعض ذلك بعض أئمتنا، وهو ظاهر جلي، فلذلك عُدَّت تلك كلها كبائر)[3].

الدليل الرابع:

يمكن الاستدلال لهذا القول بالدليل الثاني في المسألة السابقة، ويُناقَش بما نُوقش به[4].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن راتب هذا الموظف لا يُعلم أنه من الحرام عيناً؛ لأن أموال شركة التأمين التجاري وكذلك البنوك الربوية مختلطة، فيحتمل أن يكون راتب الموظف من الحرام أو من الحلال، وما كان كذلك فهو من المشتبه الذي يجوز أخذه[5].

ويمكن مناقشته بأنه على التسليم بجواز التعامل مع شركة التأمين التجاري لاختلاط الحلال بالحرام في أموالها، فلا يعني ذلك جواز العمل فيها؛ لأن تحريم العمل فيها ليس لأجل كون أموالها من الحرام الخالص، وإنما لما في ذلك من التعاون معها على الإثم والعدوان،

---

(١) تقدم تخريجه ص٤١١.

(٢) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، الفقيه الشافعي، ولد بمصر سنة ٩٠٩هـ، تلقى العلم في الأزهر، وبرع في علوم متعددة، من مؤلفاته: تحفة المحتاج لشرح المنهاج، شرح الأربعين النووية، والمنهج القويم، توفي بمكة سنة ٩٧٣هـ، وقيل: ٩٧٤هـ. انظر: البدر الطالع ص١٢٤، والأعلام (٢٣٤/١).

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٨١/١).

(٤) انظر: ص٤١٢.

(٥) انظر: فتاوى الشيخ عبد الله بن حميد ص١٨٧، ١٨٨، اعتنى بها عمر القاسم.

والإقرار للمحرمات التي تقوم بها.

الدليل الثاني:

أن هذا الموظف لا يباشر في عمله الربا ولا العقود المحرمة[1]، فيكون عمله مباحاً؛ لأن الوعيد إنما هو في حق من يباشر العمل المحرم كآكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وهذا ليس كذلك.

ونُوقش:

بأن هذا الموظف وإن لم يباشر الحرام فإنه معين عليه؛ لتوفيره للموظفين الذين يباشرون الحرام ما يحتاجونه ويستعينون به على أعمالهم المحرمة، فكان عمله هذا من الإعانة على الإثم[2].

الدليل الثالث:

أن العمل في هذه الوظائف مما عمت به البلوى، ويتعذر على القائم بها التحري في تفاصيل ما يقوم به من الأعمال[3].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بعموم البلوى بهذه الشركات التي أصل نشاطها في الحرام؛ لتوفر الكثير من الأعمال والوظائف المباحة، خاصة في بلاد المسلمين، وأما العمل في هذه الشركات عند الحاجة وعموم البلوى فسوف يأتي بحثه في المسألة الآتية إن شاء الله تعالى.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني.

المسألة الثالثة: حكم العمل في شركات التأمين التجاري عند وجود الضرورة أو الحاجة إلى العمل فيها:

يجوز العمل في شركات التأمين التجاري عندما يكون الشخص مضطراً إلى العمل فيها،

---

(١) انظر: فتاوى الشيخ عبد الله بن حميد ص١٨٧. اعتنى بها عمر القاسم.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٤١/١٥) وأحكام العمل والوظيفة في الفقه الإسلامي (١٧٣/١).

(٣) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٤٠٩/١٠) فتوى للجنة الدائمة للإفتاء بالكويت.

أو محتاجاً حاجة ماسة تقرب من الضرورة، سواء أكان العامل مباشراً للحرام أم لا، وبذلك صدرت عدة قرارات وفتاوى من الفقهاء المعاصرين[1]؛ لأن الضرورة والحاجة الماسة تبيح المحرم[2]، إلا أنه يُشترط للجواز ما يلي:

١- أن يكون مضطراً حقيقة، أو محتاجاً حاجة ماسة حقيقية للعمل في شركة التأمين التجاري، بحيث لا يكون له مصدر دخل آخر من المباح الذي يكفيه[3].

٢- أن يستصحب نية التحول عن هذا العمل إلى غيره من الأعمال المباحة عند أول القدرة على ذلك[4].

٣- أن يتعذر عليه – بعد البحث الجاد - وجود عمل مباح، حتى ولو كان بأجر قليل، ما دام تحصل به الكفاية[5].

---

(١) جاء في قرار مجمع فقهاء أمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ (العمل في مجال تسويق هذه العقود – يعني عقود التأمين التجاري – أو الإعانة عليها لا يحل إلا عند الضرورات، أو الحاجات العامة التي تنزل منزلتها) انظر: موقع المجمع. وبذلك صدر قرار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث المتعلق بالعمل في شركات التأمين، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، وفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالكويت، كما في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٣٩٨/١٠، ٣٩٩) وممن قال بالجواز خارج ديار الإسلام عند الضرورة أو الحاجة العامة أو الخاصة بضوابطها الشرعية د. وهبة الزحيلي في قضايا الفقه والفكر المعاصر (٢٤٩/٢) وجاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي ص٤٥ جواباً على سؤال بعض الطلاب المسلمين الذين يُضطرون إلى العمل في المطاعم الموجودة في بلاد الكفار والتي تقدم بعض المحرمات، ما نصه: (للمسلم إذا لم يجد عملاً مباحاً شرعاً العمل في مطاعم الكفار بشرط أن لا يباشر بنفسه سقي الخمر أو حملها أو صناعتها أو الاتجار بها، وكذلك الحال بالنسبة لتقديم لحوم الخنزير ونحوها من المحرمات) وانظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان، ص١٤. والعمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية للشبيلي ص١٨، ٢٧، وحكم التعامل أو العمل في شركات التأمين للقره داغي ص١٥، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . . لعثمان أحمد ص١٦. المنشور بموقع الفقه الإسلامي.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٣، ١٧٩، والحاجة وأثرها في الأحكام (٥٢٧/٢).

(٣) انظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان، ص١٤.

(٤) انظر: قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، بموقع المجمع، وقرار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث عن العمل في شركات التأمين، وقضايا الفقه والفكر المعاصر للزحيلي (٢٤٩/٢).

(٥) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . د. صالح الدرويش ص٣٤، ٣٥، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، والعمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية للشبيلي ص١٥.

٤- ألا يباشر العمل المحرم متى ما أمكنه ذلك، كأن يعمل في الحراسة، أو في شؤون الموظفين، ويبتعد عن مباشرة العمل المحرم، ككتابة عقود التأمين التجاري أو التسويق لها؛ لأن مباشرة العمل المحرم مما لا خلاف في تحريمه بين الفقهاء المعاصرين، فيكون أشد في التحريم من الأعمال التي لا يباشر فيها الحرام؛ لوجود الخلاف فيها كما تقدم.

٥- لابد لمن نزلت به ضرورة أو حاجة ماسة للعمل في شركات التأمين التجاري أن يعرض حاله على أحد الفقهاء في الشريعة؛ لينظر في مدى تحقق الضرورة أو الحاجة الماسة فيه من عدمها؛ لأن بعض الناس يظن أنه مضطر أو محتاج والأمر على خلاف ذلك(١).

٦- ألا ينتفع من الأجر المتحصل عليه من هذه الوظيفة إلا بقدر ما يدفع ضرورته، ويتخلص من الزائد؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها(٢).

أما إذا لم توجد الضرورة أو الحاجة الماسة للعمل في شركات التأمين التجاري، وإنما وُجدت الحاجة المجردة، فهل تبيح العمل في هذه الشركات؟

يمكن أن يتوجه في هذه المسألة قولان:

القول الأول: جواز العمل في شركات التأمين التجاري عند الحاجة بشروطها، إذا كان العمل في غير الوظائف الاستثمارية، ولا في خدمات التأمين على الحياة، أما لو كان العمل في إدارة المبيعات أو التسويق أو التعويض ونحوها، أو في الأعمال المساندة فإنه يجوز عند الحاجة(٣).

القول الثاني: تحريم العمل في جميع الأعمال بشركات التأمين التجاري عند الحاجة المجردة، وهو مقتضى قول القائلين باشتمال التأمين التجاري على محرمات أخرى غير الغرر كالربا والقمار.

أدلة القول الأول(٤):

الدليل الأول:

---

(١) انظر: العمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، د. يوسف الشبيلي، ص١٥، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

(٢) انظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . . لعثمان أحمد ص٢٠.

(٣) ممن قال بذلك د. يوسف الشبيلي في بحثه العمل في القطاع المالي ص٢٧.

(٤) انظر: هذه الأدلة في العمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٧، ٢٨.

أن عقد التأمين التجاري محرم لما فيه من الغرر، لا لأنه من العقود الربوية، باستثناء التأمين على الحياة، والغرر يجوز عند الحاجة.

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن المأخذ في تحريم التأمين التجاري هو الغرر فقط، بل فيه مع الغرر قمار أيضاً كما سبق ترجيحه[1]، بل إن القائل بهذا القول قد صرح بدخول القمار في عقد التأمين التجاري[2]، والقمار من كبائر الذنوب التي لا تبيحها الحاجة المجردة.

الدليل الثاني:

أن الناس بحاجة إلى أنواع متعددة من التأمين، خاصة الجالية المسلمة في بلاد الكفار، كالتأمين على المركبات والتأمين الطبي وغيرها، وإذا جاز لهم التأمين جاز للشركة إبرام عقوده معهم؛ دفعاً لحاجتهم، إذ لا يُتصور أن يكون العقد مباحاً للبائع محرماً على المشتري.

ويمكن مناقشته بأن عقود التأمين التجاري التي تبرمها الشركات ليست كلها عقوداً تدعو الحاجة إليها، ففيها من العقود ما لا حاجة إلى إبرامه، وعلى التسليم بكون عقد التأمين مما تدعو الحاجة إليه فإن الحاجة إلى إبرام عقود التأمين التجاري غير متعينة، لإمكان دفع هذه الحاجة بإبرام عقود التأمين مع شركات التأمين التعاوني الإسلامي، خاصة في البلاد الإسلامية التي تنتشر فيها هذه الشركات، بل إن شركات التأمين التعاوني منتشرة حتى في بلاد الكفار، وهي وإن كانت لا تخلو من بعض التعاملات المحرمة إلا أنها أقل حرمة من شركات التأمين التجاري، فيتعين دفع الحاجة بها دون شركات التأمين التجاري؛ لأنه إذا اجتمعت مفسدتان روعي دفع أعلاهما بارتكاب أدناهما، وبناءً على ذلك فإن الموظف في شركات التأمين التجاري لابد أن يباشر في الوظائف التأمينية عقوداً محرمة، أقل ما يقال فيها أنها من عقود الغرر، فضلاً عما تقدم من كونها قماراً، ووسيلة إلى الربا.

الدليل الثالث:

أن شركات التأمين تقدم عدة خدمات مباحة مساندة لخدمات التأمين، كخدمة الخرائط الإرشادية، والبرامج الوقائية، والتي تقدمها الشركة إلى جانب التزامها بالتعويض، بل قد تكون هذه الخدمات هي المقصودة بالدرجة الأولى لدى كثير من العملاء، وهي خدمات

---

(١) انظر: ص٩٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) قال د. يوسف الشبيلي وفقه الله تعالى في بحثه: العمل في القطاع المالي ص٢٥ عند كلامه عن التأمين التجاري: (فالعقد دائر بين الغرم والغنم، وهذا هو حقيقة المقامرة).

معلومة منذ بداية العقد، فالمعاوضة بين الشركة وعملائها في كثير من الحالات لا تتضمن غرراً فاحشاً، وما كان كذلك فإنه غرر يسير مغتفر.

ويمكن مناقشته بأنه على التسليم بذلك فإنه لابد أن يكون هناك عقود تأمين تبرمها الشركة لا يقصد العملاء منها هذه الخدمات المساندة، فدل على أن الموظف في الوظائف التأمينية لابد أن يباشر عقوداً محرمة في عمله في هذه الشركة، مع أني أستبعد – حتى في بلاد الكفار – أن يكون مقصود كثير من العملاء من إبرام عقد التأمين هو هذه الخدمات المساندة، بحيث يكون مقصوده الأول هو الحصول على هذه الخرائط الإرشادية أو البرامج الوقائية ونحوها، أما تعويضه عن وقوع الخطر الذي قد يكلفه عشرات الآلاف فليس مقصوداً له بالدرجة الأولى!!

الدليل الرابع:

أن خدمة أعمال التأمين ليست مقصودة للعامل في الوظائف أو الخدمات المساندة، وإنما هي تابعة، وما كان كذلك فإنه غير مؤثر، لأن الغرر المؤثر في العقود هو ما كان في العقد أصالة لا تبعاً.

ويمكن مناقشته بأن من يباشر أعمال التأمين أي الموظف في الأنشطة التأمينية لا يُعد عمله في ذاته من الغرر، لأنه يقوم بعمل معلوم، وإنما الغرر في العقود التي تبرمها الشركة مع المستأمنين، لا في عقد الوظيفة المبرم بين الشركة والموظف، والذي هو المقصود بالبحث هنا، وإذا انتفى الغرر في عقد الوظيفة لمن يباشر أعمال التأمين، فانتفاؤه من عقد الموظف في الوظائف والخدمات المساندة من باب أولى، فدل على أن المأخذ في تحريم العمل في شركات التأمين التجاري ليس كون العقد – عقد الوظيفة – يدخله الغرر، وإنما المأخذ هو الإعانة على الإثم، وهو متحقق حتى في الوظائف المساندة.

ويمكن الاستدلال للقول الثاني بأن هذه المحرمات تعد من المحرمات الشديدة التي لا تبيحها الحاجة المجردة، فتحرم مباشرتها أو الإعانة عليها إلا للمضطر أو المحتاج حاجة ماسة.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – تحريم العمل في شركات التأمين التجاري في الوظائف التأمينية والوظائف الاستثمارية، ولو عند الحاجة؛ لما تقدم ترجيحه من أن المأخذ في تحريم التأمين

التجاري هو كونه وسيلة إلى الربا – باستثناء بعض أنواع التأمين على الحياة فإن الربا فيها صريح – وفيه قمار وغرر كثير؛ وما كان كذلك فلا تبيحه مجرد الحاجة، بل لا تبيحه إلا الضرورة أو الحاجة الماسة المنزلة منزلة الضرورة، ولأن واقع شركات التأمين التجاري أنها لا تتورع عن الاستثمارات المحرمة كالربا، ولضعف أدلة القول الأول بورود المناقشة عليها، إلا أن العمل في الوظائف المساندة عند الحاجة المجردة محل نظر وتأمل:

فقد يقال بالجواز؛ لأن مأخذ التحريم فيها لا لأجل كون العمل محرماً في ذاته، وإنما لكونه وسيلة إلى الحرام، وذلك أن أعمال شركات التأمين لا تخلو من شيء من التداخل، فقد يُكلف الموظف ببعض الأعمال التي يباشر فيها عقوداً محرمة، والقاعدة أن ما حرُم تحريم وسيلة فإنه يجوز عند الحاجة والمصلحة الراجحة[1].

وقد يقال بالتحريم؛ لأن العمل في هذه الوظائف المساندة يعد من باب الإعانة على هذه المحرمات، والإعانة على الحرام محرمة في ذاتها، إضافة إلى كون هذا العمل وسيلة إلى الوقوع في الحرام، وفيه نوع إقرار لما تقوم به الشركة من العقود المحرمة ، وقد تقدم[2] ما في ذلك من الوعيد، واجتماع هذه المحرمات يقوي القول بأن العمل في الأعمال المساندة في هذه الشركات لا تبيحه الحاجة المجردة، والله أعلم.

المسألة الرابعة: حكم العمل في شركات التأمين التجاري لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة:

يجوز العمل في شركات التأمين التجاري لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة، إذا كانت هذه المصلحة أو دفع المفسدة أعظم من مفسدة العمل في هذه الشركات، ومن صور ذلك:

١- من يغلب على ظنه أنه بالعمل في شركة التأمين التجاري أنه يستطيع بنفسه أو مع غيره تحويل الشركة إلى التأمين التعاوني الإسلامي[3].

٢- من يغلب على ظنه أنه بالعمل في شركات التأمين التجاري يمكنه تقليل ما فيها من

---

(١) انظر: العمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٤.

(٢) ص٤١٤.

(٣) انظر: حكم التعامل أو العمل في شركات التأمين للقره داغي ص١٦، وفتوى د. يوسف الشبيلي في موقعه بعنوان: حكم العمل لدى مؤسسة النقد.

الحرام، كمن يوجه العملاء إلى اختيار الحد الأدنى من التأمين الذي تُلزم به الأنظمة[1].

٣- من يعمل في شركة التأمين التجاري لغرض اكتساب الخبرة والتدرب على العمل لمدة مؤقتة، ومن ثَمَّ الخروج منها، لتكوين كوادر مؤهلة للقيام بأعمال شركات التأمين الإسلامي[2]. لكن لابد من تقييد ذلك بعدم إمكان اكتساب هذه الخبرات بطريق آخر مباح.

٤- أن يتعين العمل في شركات التأمين التجاري لتحقيق مصلحة للمسلمين، كحفظ حقوق الجاليات الإسلامية في بلاد الكفار، وإدارة أعمالهم المتعلقة بهذه الشركات[3].

ويُستدل لجواز هذه الصور بأن من القواعد الفقهية أن الشريعة قد جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها[4]، ولأنه إذا اجتمع مفسدتان فيراعى دفع أعلاهما بارتكاب أدناهما[5]، وإذا اجتمعت مصالح ومفاسد وتعذر تحصيل المصلحة مع درء المفسدة قُدم الأعظم منهما[6]، والعمل في شركات التأمين التجاري - والحال هذه - فيه تحصيل للمصالح أو تقليل للمفاسد، ومفسدة العمل فيها أقل من المفسدة المترتبة على ترك العمل، كما أن تحقيق المصالح بالعمل فيها أعظم من مفسدة العمل ذاته؛ لأن هذه المصالح مصالح عامة، ومفسدة العمل فيها مفسدة خاصة، وتحصيل المصلحة العامة مقدم على دفع المفسدة الخاصة، والله أعلم.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن رجل متول ولايات، ومقطع إقطاعات، تُؤخَذ فيها المكوس، وهو يمكنه أن يخفف الظلم، ويعلم أنه إن ترك هذه الولاية وتولاها غيره فإن الظلم لا يُترك منه شيء، بل ربما يزداد، فهل يجوز له بقاؤه في ولايته؟ فأجاب — رحمه الله تعالى - : (الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَعَمْ، إذَا كَانَ مُجْتَهِدًا فِي الْعَدْلِ وَرَفْعِ الظُّلْمِ بِحَسَبِ إمْكَانِهِ، وَوِلَايَتِهِ

(١) انظر: فتوى د. صلاح الصاوي في موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، بعنوان: ما حكم العمل في شركة تأجير للسيارات تعرض التأمين على الزبائن، والعمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٤.

(٢) انظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . . لعثمان أحمد ص١٦، والعمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٤.

(٣) انظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . . لعثمان أحمد ص١٦.

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠/٣٥٩).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٨، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص٢٠١.

(٦) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/٧٤، ٧٥).

خَيْرٌ وَأَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَايَةِ غَيْرِهِ، وَاسْتِيلَاؤُهُ عَلَى الْإِقْطَاعِ خَيْرٌ مِنْ اسْتِيلَاءِ غَيْرِهِ، كَمَا قَدْ ذُكِرَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْبَقَاءُ عَلَى الْوِلَايَةِ وَالْإِقْطَاعِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ بَقَاؤُهُ عَلَى ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ، إذَا لَمْ يَشْتَغِلْ إذَا تَرَكَهُ بِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاجِبًا إذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، فَنَشْرُ الْعَدْلِ - بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَرَفْعُ الظُّلْمِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ - فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، يَقُومُ كُلُّ إنْسَانٍ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ إذَا لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ مَقَامَهُ، وَلَا يُطَالَبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِمَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ رَفْعِ الظُّلْمِ)[1].

وقال أيضاً: (بل لو كانت الولاية غير واجبة، وهي مشتملة على ظلم، ومن تولاها أقام الظلم، حتى تولاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها، ودفع أكثره باحتمال أيسره، كان ذلك حسناً مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيداً)[2].

وأنبه إلى أن الحكم في ابتداء العمل في شركات التأمين التجاري في هذه المسائل الأربع المتقدمة أو الاستمرار فيه للعامل بها سواء، فمن كان يعمل في شركة تأمين تجاري فينطبق عليه حكم المسائل المتقدمة، من جهة جواز البقاء في عمله هذا أو وجوب تركه، والله أعلم.

المطلب الثاني

العمل في إدارة واستثمار الأموال في شركات التأمين التعاوني الإسلامي

حكم العمل في شركات التأمين التعاوني الإسلامي ينبني كذلك على الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم التأمين التعاوني الإسلامي، فعلى القول بالتحريم يحرم العمل في هذه الشركات؛ لما في ذلك من التعاون على الإثم المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ** ﴾[3] ويتفرع على هذا القول المسائل الأربع التي تقدم بحثها في المطلب السابق، بحيث يحل التأمين التعاوني محل التأمين التجاري في الحكم.

وعلى القول بالجواز – كما هو قول أكثر المعاصرين – فإن العمل في شركات التأمين التعاوني الإسلامي جائز، وبذلك صدرت بعض القرارات والفتاوى من الفقهاء المعاصرين[4]؛

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥٦/٣٠، ٣٥٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٥/٢٠).

(٣) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

المعاصرين[1]؛ لأن التأمين التعاوني الإسلامي من جملة الأعمال المباحة، بشرط أن تكون هذه الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، ويتفرع على القول بالجواز مسألتان:

المسألة الأولى: حكم العمل في شركة التأمين التعاوني إذا كان لديها استثمارات محرمة، أو تُقرِض أو تقترض بالربا:

إذا وُجد في تعاملات شركة التأمين التعاوني شيء من الحرام، كاستثمار أموالها في بعض المحرمات، كالسندات، وأسهم الشركات المحرمة، أو الإقراض والاقتراض بالربا[2]، فهل يجوز العمل في هذه الشركات والحال هذه؟[3].

هذه المسألة تندرج – فيما يظهر – تحت خلاف الفقهاء المعاصرين في حكم العمل في الشركات التي نشاطها مباح في الأصل إلا أنها تتعامل بشيء من الحرام، ولهم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: الجواز، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية[4]، وبعض الفقهاء المعاصرين[5]، إلا أنه يُشترط للجواز ما يلي:

---

(١) منها قرار المجلس الأوربي للإفتاء سنة ٢٠٠٨م، حيث جاء فيه ما نصه: (العمل في شركات التأمين التعاوني جائز، ما دام العمل في إطار الأعمال الإدارية أو الخدمية الخاصة بذلك) – موقع الفقه الإسلامي – كما صدر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بجواز العمل في شركات التأمين التعاوني الإسلامي بشرط توفر الضوابط الشرعية في استثمار أمواله. انظر: قرارات المجمع بدورته الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ، بموقع المجمع. وانظر: أيضاً أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين و . . لعثمان أحمد ص١٦، وانظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان، ص١٤، وقضايا الفقه والفكر المعاصر للزحيلي (٢/٢٥٠) والعمل في القطاع المالي للشبيلي ص٢٧.

(٢) والضابط لذلك أن تكون الأعمال المحرمة التي تقوم بها هذه الشركات ظاهرة ومعلنة في قوائمها المالية؛ لأنه يتعذر على المسلم تتبع الأعمال غير الظاهرة للشركة؛ للقاعدة الفقهية: أن الأحكام تجب على الظاهر فيما يعسر أو يتعذر الوقوف على حقيقته. انظر: العمل في الشركات ذات النشاط المحرم د. مسفر القحطاني ص١، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، وموسوعة القواعد والضوابط الفقهية للندوي (٣/٣٦٩).

(٣) هذا الخلاف يندرج أيضاً على حكم العمل في شركات التأمين التجاري على القول بجوازه إذا كانت الشركة تتعامل بشيء من الحرام في استثماراتها أو إقراضها واقتراضها.

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٦، ٧، ٨١).

(٥) ممن قال بذلك الشيخ ابن عثيمين في لقاءات الباب المفتوح، شريط رقم (٥٩) حيث سئل عمن يعمل معقباً لدى

١- ألا يعلم الموظف أن الراتب الذي يستلمه من عين الحرام[١].

٢- ألا يباشر الموظف شيئاً من الأعمال المحرمة في هذه الشركات[٢].

٣- أن يقوم الموظف بإنكار ما تقوم به هذه الشركة من أعمال محرمة، ومناصحة القائمين عليها للكف عن هذه المحرمات[٣].

وصرَّح بعض القائلين بهذا القول أن الأولى عدم العمل في هذه الشركات، وإن كان لا يباشر الحرام فيها؛ خشية من المشاركة في الأعمال المحرمة[٤].

القول الثاني: التحريم مطلقاً، سواء أباشر العامل فيها عملاً محرماً أم لا[٥].

مؤسسة تقوم بأعمال مباحة إلا أنها تقترض من البنوك بالربا، وهذا الموظف لا يعقب على معاملات البنوك، ولا يباشر شيئاً من عقود الربا. فأجاب: بأن هذا الموظف عمله جائز؛ لأن هذه المؤسسة لم تُبنَ للربا، فهي ليست كالبنوك الربوية التي نقول لا يُتوظف فيها، ووزر المؤسسة على نفسها، وهذا الموظف لم يباشر الربا، وعمله منفصل عن الربا. أ.هـ باختصار. وممن قال بذلك أيضاً د. يوسف الشبيلي في فتوى له بموقعه بعنوان: حكم العمل في الشركات المختلطة، وانظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧.

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٨١/١٥).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٨١/١٥) وهذا الشرط يفهم من السؤال الموجه للجنة، وانظر: أيضاً فتوى د. الشبيلي في موقعه بعنوان: حكم العمل في الشركات المختلطة، وحكم التعامل أو العمل في شركات التأمين للقره داغي ص١٩. وأثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧ وجاء في فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز (كتاب الدعوة – الجزء الأول) ص١٤٨ (سؤال: أنا محاسب لدى شركة تجارية، وتضطر هذه الشركة للاقتراض من البنك قرضاً ربوياً، وتأتيني صورة من عقد القرض؛ لإثبات مديونية الشركة في دفاترها . . هل أُعتبر كاتباً للربا، ولا يجوز لي أن أعمل مع هذه الشركة؟ بمعنى هل أعتبر آثماً بقيد العقد دون إبرامه؟ الجواب: لا يجوز التعاون مع الشركة المذكورة في المعاملات الربوية؛ لأن الرسول ﷺ : لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء. رواه مسلم، ولعموم قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ المائدة (٢)).

(٣) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٩.

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية (٧/١٥).

(٥) عزاه د. صالح الدرويش لبعض الفقهاء المعاصرين ولم يسمهم. انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧، ٣٩، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن الحاجة داعية إلى العمل في هذه الشركات؛ لانتشارها، وقلة الشركات التي لا يخالط أعمالها شيء من الحرام[1]، والقول بالتحريم يوقع الناس في الحرج والضيق.

الدليل الثاني:

أن هذه الشركات تقوم بأعمال مباحة في الأصل، والموظف لا يباشر فيها عملاً محرماً[2]، ولا يُعِين على الحرام، ولا يعلم أن راتبه من عين محرمة، فجاز له العمل فيها بناءً على أصل الإباحة.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن العمل في هذه الشركات يعد إقراراً للمنكر الذي تقوم به[3]، والمنكر لا يجوز إقراره.

ويمكن مناقشته بأن المنكر في هذه الشركات ليس موجوداً في أصل أعمالها، إذ أعمالها في الأصل مباحة، وإنما المنكر يوجد في بعض أعمالها غير الأصلية، وهذا يجعل الأمر أخف؛ ولأن وجود شركة سالمة من أي منكر عزيز في هذا الزمان، والموظف إذا قام بواجب الإنكار والمناصحة للقائمين على هذه الشركة فقد برئت ذمته، ولا يعد راضياً بهذا المنكر.

الدليل الثاني:

أن الراتب الذي يحصل عليه الموظف بهذه الشركات ملوث بالحرام[4].

ويمكن مناقشته بأن معاملة من كان ماله مختلطاً فيه الحلال بالحرام، وكان الحلال هو الغالب، ولا يُعلم عين الحرام فيه، فمعاملته حينئذٍ جائزة[5]، فالموظف الذي يعامل هذه الشركة التي اختلط مالها الحرام بالحلال، مع غلبة الحلال في أموالها، يجوز له أن يعاملها بعقد الإجارة في عمل مباح، إذا كان لا يعلم أن ما يأخذه من الراتب هو من عين الحرام.

---

(١) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧.

(٢) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧.

(٣) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧.

(٤) انظر: أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . . للدرويش ص٣٧.

(٥) تقدم بحث هذه المسألة ص ٣٤٤، وترجح فيها القول بالجواز مع الكراهة.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني، مع مراعاة ألا يحصل من الموظف في هذه الشركة نوع إعانة لها على أعمالها المحرمة.

المسألة الثانية: حكم العمل في نوافذ أو فروع التأمين التعاوني الإسلامي الموجودة بشركات التأمين التجاري:

تقوم بعض شركات التأمين التجاري بافتتاح نوافذ[1] في الشركة أو فروع تابعة لها لمزاولة أعمال التأمين التعاوني الإسلامي، وقد اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم العمل في هذه النوافذ أو الفروع على قولين، بناءً على اختلافهم في حكم العمل في الفروع الإسلامية للبنوك الربوية.

القول الأول: الجواز[2]، إذا كان يشرف على أعمال هذا الفرع هيئة شرعية من الفقهاء الموثوق بعلمهم.

القول الثاني: التحريم[3].

واستُدل للقول الأول بأن العمل في هذه النوافذ والفروع للتأمين التعاوني الإسلامي من شأنه أن يعزز قيام هذه النوافذ والفروع، واستمرارها، مما يؤدي إلى التقليل من أعمال التأمين التجاري، وربما دفع الشركة إلى التحول التام إلى التأمين التعاوني الإسلامي[4].

واستُدل للقول الثاني بأن العمل في هذه النوافذ أو الفروع من شأنه أن يُقوِّي المركز

---

(١) المراد بالنوافذ الإسلامية أن يقوم المصرف الربوي أو شركة التأمين التجاري بتخصيص جزء أو حيز في فرع المصرف الربوي أو شركة التأمين التجاري لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، أو التأمين التعاوني الإسلامي، إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية. انظر: الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية للشريف ص١٣.

(٢) وهو قول د. عثمان أحمد في بحثه أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . .ص١٦. ومقتضى قول د. يوسف الشبيلي تخريجاً على قوله بجواز العمل في الفروع الإسلامية للبنوك الربوية. انظر: العمل في القطاع المالي ص٢٢. وانظر: المهن والوظائف في بعض المجالات المالية لمحمد عبد الحليم عمر ص٧.

(٣) وهو قول ذكره د. عبد الله السعيدي في حكم العمل في النوافذ الإسلامية للبنوك الربوية. انظر: حكم العمل في البنوك الربوية ص٣.

(٤) انظر: حكم العمل في البنوك الربوية للسعيدي ص٣، والفروع الإسلامية للشريف ص٢٢.

المالي لهذه الشركة؛ لأن أرباح هذه النوافذ والفروع تعود لشركة التأمين التجاري، لتستعين بها على العقود المحرمة، وقوة المركز المالي للشركة يجعل لها انتشاراً في أوساط الناس، ويجعلها منافساً قوياً لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، فكان العمل فيها من التعاون على الإثم والعدوان[1].

الترجيح:

لا يظهر بوضوح ترجيح أحد القولين في هذه المسألة؛ لتعارض المصلحة مع المفسدة المترتبة على إنشاء هذه النوافذ والفروع الإسلامية، لكن الاحتياط ترك العمل فيها؛ لما يَرِد عليها من الشبهات، إذ رأس مال هذه النوافذ والفروع يتم تمويله من شركة التأمين التجاري، وأموالها على أقل تقدير غالبها الحرام، وقد تقدم[2] أن معاملة من ماله مختلط تجوز مع الكراهة، وتزداد الكراهة بزيادة نسبة الحرام، كما أن النفس لا تطمئن إلى مصداقية هذه الشركات في التزام هذه النوافذ والفروع التابعة لها بأحكام الشريعة الإسلامية عند تقديمها لخدمات التأمين التعاوني الإسلامي، ووجود هيئات شرعية بهذه النوافذ أو الفروع لا يكفي؛ لما عُرف عن بعض أعضائها من التساهل في الفتوى، والله أعلم.

المبحث السابع

اشتراك الكفار في العمل مع المسلمين في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين

(١) انظر: حكم العمل في البنوك الربوية للسعيدي ص٣، والفروع الإسلامية للشريف ص٢٣.

(٢) انظر: ص٣٤٩ من هذا البحث.

اشتراك الكفار في العمل مع المسلمين في إدارة شركات التأمين واستثمار أموالها لا يخلو من أن تكون الشركة مملوكة للمسلمين أو للكفار، وعمل المسلم أو الكافر في إدارة أعمال شركة التأمين أو استثمار أموالها يُعد من قبيل الإجارة، فكل منهما يعد أجيراً خاصاً[1] لهذه الشركة، وعمل المسلم لدى الكافر أو الكافر لدى المسلم لكلٍ منهما حكم يخصه، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

عمل المسلم في الإدارة والاستثمار لدى شركة التأمين التي يملكها الكفار

المقصود بشركة التأمين هنا الشركة التي يجوز العمل فيها، كشركة التأمين التعاوني على رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، أو شركة التأمين التجاري عند القائلين بجوازه، أما شركة التأمين التي يحرم العمل فيها كشركة التأمين التجاري على رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، أو شركة التأمين التعاوني عند القائلين بحرمته فقد تقدم في المبحث السابق أنه لا يجوز العمل فيها مطلقاً، سواء أكانت الشركة ملكاً للمسلمين أم للكفار[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى -: (أجمع المسلمون على أنه يحرم في دار الإسلام بين المسلمين وأهل العهد ما يحرم بين المسلمين من المعاملات الفاسدة)[3].

فإذا كانت شركة التأمين التي يجوز العمل فيها مملوكة للكفار فما حكم عمل الموظف المسلم لدى هذه الشركة في إدارة أعمال التأمين، أو استثمار أموالها؟

هذه المسألة تندرج تحت مسألة إجارة المسلم نفسه للكافر في عمل مباح للمسلم؛ وذلك أن عمل المسلم في شركة التأمين يُعد من عقود الإجارة، كما تقدم.

---

(١) الأجير الخاص هو من قُدِّر نفعه بالزمن، ويستحق المستأجرُ جميع نفعه في المدة المقدَّر نفعه بها. انظر: كشاف القناع (١٢٩/٩) ورد المحتار (٩٥/٩).

(٢) أما ما ذهب إليه أبو حنيفة من جواز استئجار الكافر للمسلم على حمل الخمر فإن هذه المسألة لا ترد معنا هنا؛ لأن أبا حنيفة قد علل رأيه بأنه لا يلزم من الحمل حصول الشرب، أما في شركة التأمين التي لا يجوز العمل فيها ويملكها الكفار فالموظف يلزم من عمله حصول المعصية – وهي إبرام عقود التأمين – سواءٌ أكان مباشراً لها، أم معيناً عليها، فلا يظهر تخريج هذه المسألة على رأي أبي حنيفة، والله أعلم. انظر: بدائع الصنائع (٤١/٤) والهداية مع نصب الراية (١٦٦/٦).

(٣) القواعد النورانية ص٢٤٠.

تحرير محل النزاع:

١- لا خلاف بين الفقهاء في جواز إجارة المسلم نفسه للكافر أجيراً مشتركاً[١]، كخياطة ثوبه وقِصارته[٢][٣].

٢- اختلف الفقهاء في إجارة المسلم نفسه للكافر أجيراً خاصاً؛ لأجل خدمته[٤]، إلا أن هذه المسألة لا تَرِد معنا في هذا المطلب؛ لأن البحث يتجه إلى حكم عمل المسلم في الإدارة والاستثمار لأموال الشركة الكافرة، والخدمة غير داخلة في أعمال الإدارة والاستثمار.

٣- أما إذا أجر المسلم نفسه للكافر كأجير خاص لغير الخدمة فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال:

القول الأول: الجواز، وهو مقتضى قول الحنفية[٥]، وقول للشافعية[٦]، ورواية عن أحمد، وهي الصحيح من مذهب الحنابلة[٧].

القول الثاني: التحريم، وهو قول للشافعية[٨]، ورواية عن أحمد[٩].

---

(١) الأجير المشترك هو من قُدِّر نفعه بالعمل، ويتقبل الأعمال في ذمته لجماعة في وقت واحد. انظر: كشاف القناع (١٣١/٩) ورد المحتار (٨٨/٩)

(٢) قال الفيومي: (قَصَرتُ الثوب قصراً بَيَّضتُه، والقِصارة بالكسر الصناعة، والفاعل قَصَّار) المصباح المنير ص٥٠٥ (قصرت).

(٣) قال ابن قدامة في المغني (١٣٥/٨): (فأما إن أجَر نفسه منه – أي أجر المسلم نفسه من الذمي – في عمل معين في الذمة، كخياطة ثوبه وقصارته، جاز بغير خلاف نعلمه) وقال ابن حجر في الفتح (٥٧٠/٤): (قال ابن المنير: استقرت المذاهب على أن الصناع في حوانيتهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة، ولا يُعد ذلك من الذلة) وانظر: مواهب الجليل (٥٤٠/٧) ومغني المحتاج (٤٢٨/٢).

(٤) انظر في هذه المسألة: المبسوط (٥٦/١٦) ومواهب الجليل (٥٤٠/٧) وحاشية قليوبي (١٠٢/٣) والمغني (١٣٥/٨).

(٥) قال في المبسوط (٥٦/١٦): (فإن استأجر الذمي أو المستأمن مسلماً لخدمته حراً أو عبداً فهو جائز، ولكن يكره للمسلم خدمة الكافر) ومقتضى ذلك جوازه لغير الخدمة من باب أولى، والكراهة عندهم في الإجارة على الخدمة خاصة، فدل على أن الإجارة لغير الخدمة لا كراهة فيها. وانظر: بدائع الصنائع (٤٠/٤).

(٦) انظر: المهذب مع المجموع (٣١٥/١٥).

(٧) انظر: المغني (١٣٥/٨، ١٣٦) والشرح الكبير مع الإنصاف (٣٣٦/١٤، ٣٣٧) والفروع (٤٣٣/٤) وتصحيح الفروع مع الفروع (٤٣٣/٤) وكشاف القناع (٦٢/٩).

(٨) انظر: المهذب مع المجموع (٣١٥/١٥).

(٩) انظر: المغني (١٣٦/٨) والفروع (٤٣٣/٤) وتصحيح الفروع مع الفروع (٤٣٣/٤).

القول الثالث: الجواز مع الكراهة، وهو قول المالكية[1]، والأصح عند الشافعية[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: (**ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم**) فقال أصحابه: وأنت، فقال: (**نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة**)[3].

وجه الدلالة: أنه عليه الصلاة والسلام استأجره أهلُ مكة حال كفرهم لرعي الغنم، فدل على جواز إجارة المسلم للكافر[4].

ويمكن مناقشته من وجهين:

الأول: أن هذه الإجارة كانت منه صلى الله عليه وسلم قبل البعثة، وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فلا يُحتج به، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – : (وكُتُب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة؛ فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة)[5].

الثاني: على التسليم بالاحتجاج بفعله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فإن هذه الإجارة يحتمل أن يكون فيها النبي صلى الله عليه وسلم أجيراً خاصاً أو مشتركاً، فليس في الحديث الدلالة على أنه كان أجيراً خاصاً، ومع الاحتمال يبطل الاستدلال، بل الظاهر من الحديث أنه كان أجيراً مشتركاً؛ لأنه قال: (كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة) فدل على أنه كان يرعاها لجماعة منهم، لا لفرد واحد، وهذه صفة الأجير المشترك.

---

(١) انظر: مواهب الجليل (٥٤٠/٧) وشرح الخرشي (٢٤٩/٧) والشرح الكبير للدردير (٣٦١/٥).

(٢) انظر: مغني المحتاج (٤٢٨/٢) وحاشية قليوبي (١٠٢/٣) لكن قال الشربيني بعد ذكره لهذا القول: (لكن يؤمر بإزالة ملكه عن المنافع على الأصح في شرح المهذب بأن يؤجره لمسلم).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قراريط، برقم (٢٢٦٢).

(٤) انظر: أحكام العمل والوظيفة في الفقه الإسلامي (١٨٧/١).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/١٨، ١١) وانظر: أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم للأشقر (١٣٨/٢، ١٤٠).

الدليل الثاني:

عن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتى بستاناً لرجل من اليهود، فاستقى له سبعة عشر دلواً، كل دلو بتمرة[1].

وجه الدلالة: أن علياً – رضي الله عنه – آجر نفسه لكافر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، والظاهر أنه أقره على ذلك[2]، فدل على جواز إجارة المسلم نفسه للكافر.

ويمكن مناقشته من وجهين:

الأول: أن الأثر ضعيف كما بُيِّن ذلك في تخريجه.

الثاني: لو صح هذا الأثر فإن علياً – رضي الله عنه – كان في هذا العقد أجيراً مشتركاً لا خاصاً؛ لأن نفعه مُقدَّر بالعمل لا بالزمن، وهذه صفة الأجير المشترك، وهذا مما لا خلاف في جوازه، وإنما الخلاف في هذه المسألة في الأجير الخاص.

الدليل الثالث:

عن خَبَّاب[3] – رضي الله عنه – قَالَ: (كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا[1]، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ،

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الرهون، باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة . .، برقم (٢٤٤٦) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الإجارة، باب جواز الإجارة، برقم (١١٦٤٩) (١٩٧/٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقاق والورع، باب٣٤، برقم (٢٤٧٣) من طريق محمد بن كعب القرظي حدثني من سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فذكره. واللفظ لابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال ابن حجر في التلخيص (١٣٤/٣): (ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس، وفيه حنش راويه عن عكرمة عنه، وهو مُضعف . . . ورواه أحمد من طريق علي بسند جيد) ورواية أحمد التي ذكرها الحافظ هي في المسند (٢/ ١٠٢، ٣٥١) برقم (٦٨٧) و (١١٣٥) لكن ليس فيها موضع الشاهد، فلم يُذكر فيها أن المستأجر كان يهودياً. وقال البوصيري في الزوائد ص٣٣٣، ٣٣٤: (هذا إسناد فيه حنش، واسمه حسين بن قيس، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي والبزار وابن عدي والعقيلي والدارقطني وغيرهم) وقال الألباني في الإرواء (٣١٥/٥): (وجملة القول أن الحديث ضعيف؛ لشدة ضعف طرقه).

(٢) جاء في رواية الترمذي لهذا الحديث: (ثم جئت المسجد فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه) وفي رواية البيهقي: (فجاء بها إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم، فقال: من أين هذا يا أبا الحسن؟ قال: بلغني ما بك من الخصاصة يا نبي الله، فخرجت ألتمس عملاً لأصيب لك طعاماً . .) وقد تقدم تخريج هاتين الروايتين في الحاشية السابقة.

(٣) هو: أبو عبد الله خباب بن الأرتّ بن جندلة بن سعد بن خزيمة التميمي، ويُقال: الخزاعي، سُبي في الجاهلية، فبِيع بمكة، اشترته امرأة من خزاعة وأعتقته، وكان من السابقين الأولين، وهو أول من أظهر إسلامه، وعُذِّب لأجل

فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَا. قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثَمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ، فَأَقْضِيكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[٢][٣].

وجه الدلالة: أن خباباً – رضي الله عنه – عمل في حال إسلامه بمكة للعاص بن وائل، وهو مشرك، وكانت مكة إذ ذاك دار حرب، واطَّلَع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وأَقرَّه[٤].

ولهذا بوَّب عليه البخاري في صحيحه بقوله: (باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟)[٥] وإذا جاز ذلك في أرض الحرب فجوازه في غيرها أولى.

ونُوقش:

باحتمال (أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابذتهم، وقبل الأمر بعدم إذلال المسلم نفسه)[٦] ومع الاحتمال يبطل الاستدلال.

الدليل الرابع:

القياس على مبايعة الذمي، بجامع أن كلاً منهما عقد معاوضة، لا يتضمن إذلال المسلم ولا استخدامه، فيكون جائزاً[٧].

ذلك عذاباً شديداً، شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم، نزل الكوفة، ومات بها سنة ٣٧هـ، رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٢٠٦، والإصابة ص٣٣٣.

(١) أي حداداً. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٢/١٧).

(٢) الآية رقم (٧٧) من سورة مريم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟ برقم (٢٢٧٥) ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب سؤال اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح . .، برقم (٢٧٩٥) واللفظ للبخاري.

(٤) انظر: فتح الباري (٥٧٠/٤).

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري (٥٧٠/٤).

(٦) فتح الباري (٥٧٠/٤) وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٠٣/٦).

(٧) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٠٣/٦) وكشاف القناع (٦٢/٩).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

القياس على بيع العبد المسلم للكافر، بجامع أن كلاً منهما عقد يتضمن حبس المسلم على الكافر، وبيع العبد المسلم للكافر لا يجوز فكذلك إجارته[1].

ونُوقش:

بأنه قياس مع الفارق، فإن البيع فيه إثبات الملك على المسلم بخلاف الإجارة[2].

الدليل الثاني:

القياس على إجارة المسلم للكافر لأجل الخدمة، بجامع أن في كل منهما إذلالاً للمسلم، وهذا لا يجوز.

ونُوقش بعدم التسليم بوجود العلة في المقيس عليه؛ فإجارة المسلم للكافر لغير الخدمة لا تتضمن إذلالاً للمسلم كما في الإجارة لأجل الخدمة[3].

أدلة القول الثالث: وهو القول بالجواز مع الكراهة:

يُمكن الاستدلال للجواز بالدليل الرابع للقول الأول، وأما الكراهة فيُمكن الاستدلال لها بما يلي:

الدليل الأول:

أن إجارة المسلم للكافر – وإن كانت لغير الخدمة – فإنه يُخشى أن تؤدي إلى تسلط الكافر على المسلم وإذلاله.

الدليل الثاني:

أن إجارة المسلم للكافر تؤدي إلى مخالطته، مما قد يكون سبباً للافتتان به وموالاته والتشبه به، خاصة وأن جانب الكافر في هذا العقد أقوى من جانب المسلم.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول بالجواز مع الكراهة؛ لقوة أدلته؛ ومناقشة أدلة القولين

---

(١) انظر: المهذب مع المجموع (٣١٥/١٥) والمغني (١٣٦/٨).

(٢) انظر: المغني (١٣٦/٨).

(٣) انظر: المغني (١٣٦/٨).

الآخرين.

وبناءً على ذلك فإن عمل المسلم في الإدارة والاستثمار بشركات التأمين التي يجوز العمل فيها والمملوكة للكفار جائز مع الكراهة، والله أعلم.

المطلب الثاني

عمل الكافر في الإدارة والاستثمار لدى شركة التأمين التي يملكها المسلمون

تقوم كثير من شركات التأمين التجاري أو التعاوني التي يملكها المسلمون بالتعاقد مع بعض الموظفين الكفار للعمل لديها في الإدارة أو الاستثمار، وهذه المسألة تندرج تحت مسألة استئجار المسلم للكافر؛ لأن عمل الكافر في شركة التأمين يعد عقد إجارة، والكافر أجير خاص للمسلم.

تحرير محل النزاع:

١- ليس المقصود هنا استئجار المسلم للكافر لأجل الخدمة[١]؛ لأن البحث يتجه إلى استئجار المسلم للكافر في إدارة أعمال شركة التأمين واستثمار أموالها، والخدمة غير داخلة في ذلك.

٢- أما استئجار المسلم للكافر لغير الخدمة فقد اختلف فيه الفقهاء على قولين:

القول الأول: الجواز مطلقاً عند الضرورة وغيرها، وهو قول عامة الفقهاء[٢]، وحُكي الإجماع عليه[٣].

القول الثاني: الجواز عند الضرورة، أو إذا لم يوجد مسلم، وهو قول البخاري، فقد

---

(١) انظر هذه المسألة في المبسوط (٥٦/١٦) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٥٤٥/٤) والحاوي الكبير (٢٥٠/٩) والإنصاف مع الشرح الكبير (٣٠٤/٢٤).

(٢) قال ابن بطال في شرح البخاري (٣٨٧/٦): (وعامة الفقهاء يجيزون استئجارهم – يعني المشركين – عند الضرورة وغيرها).

(٣) قال ابن حزم في المحلى (٣٥٥/١١): (قول رسول اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: "إنَّا لاَ نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ" وَهَذَا عُمُومٌ مَانِعٌ من أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ في وِلاَيَةٍ أو قِتَالٍ أو شَيْءٍ من الأَشْيَاءِ، إلاَّ ما صَحَّ الْإِجْمَاعُ على جَوَازِ الاستعانة بِهِ فيه، كَخِدْمَةِ الدَّابَّةِ، أو الاستئجار، أو قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَنَحْوِ ذلك مِمَّا لاَ يَخْرُجُونَ فيه عن الصَّغَارِ، وَالْمُشْرِكُ اسم يَقَعُ على الذِّمِّيِّ وَالْحَرْبِيِّ) وجاء في الموسوعة الفقهية (٢٨٨/١): (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الأَْجِيرُ ذِمِّيًّا وَالْمُسْتَأْجِرُ مُسْلِمًا بِلاَ خِلاَفٍ).

بوب في صحيحه: (باب استئجار المشركين للضرورة، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام)[1] قال الحافظ ابن حجر: (هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى امتناع استئجار المشرك حربياً كان أو ذمياً إلا عند الاحتياج إلى ذلك، كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك)[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن عَائِشَةَ – رضي الله عنها –: (اسْتَأْجَرَ النبي – صلى الله عليه وسلم – وأبو بَكْرٍ رَجُلًا من بَنِي الدِّيلِ، ثُمَّ من بَنِي عبدِ بن عَدِيٍّ، هَادِيًا خِرِّيتًا – الْخِرِّيتُ: الْمَاهِرُ بِالْهِدَايَةِ – قد غَمَسَ يَمِينَ حِلْفٍ في آلِ الْعَاصِ بن وَائِلٍ، وهو على دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَأَمِنَاهُ، فَدَفَعَا إليه رَاحِلَتَيْهِمَا، ووعداه غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ . . .)[3].

وجه الدلالة: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – استأجر رجلاً كافراً مأموناً لهداية الطريق، فدل فعله هذا على جواز استئجار المسلم للكافر إذا كان مأموناً.

قال الحافظ ابن حجر: (وفي الحديث استئجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا أُمن إليه)[4].

الدليل الثاني:

عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: (أعطى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خيبرَ اليهودَ أن يَعملوها ويَزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها)[5].

وجه الدلالة: أن هذه المعاملة بين النبي – صلى الله عليه وسلم – واليهود في معنى الإجارة[6]، فدل على جواز استئجار المسلم للكافر.

ونُوقش:

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر (٤/٥٥٧).

(٢) فتح الباري (٤/٥٥٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة . .، برقم (٢٢٦٣).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٤/٥٥٨).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما، برقم (٢٢٨٥) ومسلم، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، برقم (١٥٥١) واللفظ للبخاري.

(٦) انظر: شرح البخاري لابن بطال (٧/١٨) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠/١١١).

بأن النبي – صلى الله عليه وسلم – استأجر اليهود للعمل بخيبر؛ لأنه لم يكن له من يعمل بها غيرهم[1]، أو لأنهم أعرف بما يُصلح أرضهم من غيرهم، فيكون من لا يعرف بمنزلة من لم يوجد[2]، فلما استُغني عنهم أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه[3].

الدليل الثالث:

أن في استئجار المسلم للكافر ذلةً وصغاراً له[4].

ويمكن مناقشته بأنه لا يلزم من استئجار الكافر إذلاله، بل قد يُستأجر للعمل في بعض الوظائف التي يكون فيها إعزازٌ له وإكرام، كما لو كان مديراً للشركة، أو من كبار الموظفين فيها.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عَنْ عَائِشَةَ — رضي الله عنها – قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قِبَلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ[5] أَدْرَكَهُ رَجُلٌ، قَدْ كَانَ يُذْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ وَأُصِيبَ مَعَكَ. قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (**تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ**) قَالَ: لَا. قَالَ: (**فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ**) . . . الحديث[6].

---

(١) روى عبد الرزاق في المصنف (١٢٣/٤) عن ابن جريج عن ابن شهاب قال: (فلم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم عمال يعملون بها على نخل خيبر وزرعها، فدعا النبي صلى الله عليه و سلم يهود خيبر، فدفع إليهم خيبر على أن يعملوها على النصف . . .) وروى عبد الرزاق في المصنف (١٢٤/٤، ١٢٥) عن ابن جريج قال: أخبرني عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس عن خيبر قال: (فتحها النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت جمعاء له حرثها ونخلها، و لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رقيق، فصالح النبي صلى الله عليه و سلم اليهود على أنكم تكفونا العمل، ولكم شطر الثمر . . .).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٥٥٧/٤، ٥٥٨).

(٣) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٨٧/٦).

(٤) انظر: شرح البخاري لابن بطال (٣٨٧/٦).

(٥) الوبَرة : ويُقال: الوبْرة، قرية على عين ماء، ذات نخيل، على نحوٍ من أربعة أميال من المدينة. انظر: معجم البلدان (٤٤٤/٨) وشرح مسلم للنووي (٢٧٣/١٢).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر، برقم (١٨١٧).

وجه الدلالة: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أخبر أنه لن يستعين بمشرك، مع حاجة المسلمين إلى هذا المشرك؛ لقلة عددهم آنذاك، وكون هذا المشرك من ذوي الجرأة والنجدة، فدل على أنه لا يُستعان بالمشركين في شيء من الأعمال مطلقاً؛ لأنه إذا لم يُستعَن بهم في القتال رغم أهميته وشدة الحاجة إلى الاستعانة بهم فيه فغيره من باب أولى.

ونُوقش من وجوه:

الأول: أن هذا الحديث في الاستعانة بالمشرك في جهاد الكفار لا في الإجارة، بدليل ما جاء في سبب وروده[1].

ويمكن الجواب عن هذا الوجه بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[2].

الثاني: يحتمل أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال له ذلك رجاء إسلامه؛ لأن صفوان بن أمية شهد حنيناً بعد الفتح مع النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو مشرك[3].

الثالث: أن هذا الحديث قد يكون خاصاً بذلك الوقت، بدليل أنه استعان بصفوان في حنين، واستعار منه مائة درع[4]، وكان إذ ذاك مشركاً، وخرج معه المنافقون في القتال يوم أُحد، وهو يعلم نفاقهم، وقال: (**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**)[5] والفاجر يشمل المسلم والكافر، فدل على أن قوله: (**لن أستعين بمشرك**) خاص بذلك الوقت[6].

---

(١) انظر: أحكام العمل والوظيفة في الفقه الإسلامي (١/١٩٦).

(٢) انظر: روضة الناظر (٢/١٦٠) والبحر المحيط للزركشي (٣/٢٠٢).

(٣) نقل هذا الوجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/٦٣) عن الشافعي، وانظر نحوه في الأم (٤/٣٧٢) وشهود صفوان حنيناً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر أخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب بلاغاً (٢/٥٤٣، ٥٤٤) والواقدي في المغازي ص٥٩٥، قال ابن عبد البر في التمهيد (١١/١١٣): (هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور، معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في تضمين العارية، برقم (٣٥٥٧) والنسائي في السنن الكبرى، كتاب العارية والوديعة، برقم (٥٧٤٤) وأحمد (٢٤/١٢، ١٣) برقم (١٥٣٠٢) والحاكم (٢/٥٤) برقم (٢٣٠٠) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب العارية، باب العارية مؤداة، (٦/١٤٦) برقم (١١٤٧٥)وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في الإرواء برقم (١٥١٣).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، برقم (٣٠٦٢) ومسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه . . ، برقم (١١١).

(٦) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/٢٢٢) وانظر: أيضاً الأم (٤/٣٧٢).

الدليل الثاني:

عن أبي موسى رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه أمره أن يرفع إليه ما أخذ وما أعطى في أديم واحد، وكان لأبي موسى كاتب نصراني يرفع إليه ذلك، فعجب عمر رضي الله عنه، وقال: إن هذا لحافظ. وقال: إن لنا كتاباً في المسجد، وكان جاء من الشام، فادعه فليقرأ، قال أبو موسى: إنه لا يستطيع أن يدخل المسجد. فقال عمر: أجنب هو. قال: لا، بل نصراني، قال: فانتهرني، وضرب فخذي، وقال: أَخْرِجْه، وقرأ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1][2].

وجه الدلالة: أن عمر – رضي الله عنه – نهى أبا موسى – رضي الله عنه – عن اتخاذ كاتب نصراني، وعمر – رضي الله عنه – من الخلفاء الراشدين الذين أُمرنا باتباعهم، وفي استشهاده بالآية دليل على أنه يرى أن ذلك من موالاتهم.

ويمكن مناقشته بأن هذا الأثر في الاستعانة بهم في الولايات على المسلمين، لا في مجرد الإجارة التي لا ولاية فيها على المسلمين، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – : (ولهذا كان السلف – رضي الله عنهم – يستدلون بهذه الآيات – يعني آيات الموالاة – على ترك الاستعانة بهم في الولايات)[3] ثم أورد أثر أبي موسى – رضي الله عنه – السابق.

---

(١) الآية رقم (٥١) من سورة المائدة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب لا يدخلون مسجداً بغير إذن، برقم (١٨٧٢٧) (٩/٣٤٣) وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٦١) برقم (٢٥٨٦٣) حدثنا علي بن مسهر عن أبي حيان التيمي عن أبي الزنباع عن أبي الدهقانة قال: قيل لعمر بن الخطاب: إن ها هنا غلاماً من أهل الحيرة، لم ير قط أحفظ منه، ولا أكتب منه، فإن رأيت أن تتخذه كاتباً بين يديك، إذا كانت لك الحاجة شهدك، قال: فقال عمر: قد اتخذت إذاً بطانة من دون المؤمنين. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٦٤، ١٦٥): (روى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قلت لعمر رضي الله عنه: إن لي كاتباً نصرانياً، قال: مالك قاتلك الله، أما سمعت الله يقول: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفاً، قال: قلت: يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه، قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله) وقد راجعت مسند الإمام أحمد (مسند أبي موسى رضي الله عنه) – ط. مؤسسة الرسالة – فلم أجده.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٦٤).

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول بجواز استئجار الكافر إذا عُلم وفاؤه، وأُمنت خيانته[1]؛ لاستئجار النبي – صلى الله عليه وسلم – رجلاً من بني الديل، وهو مشرك؛ ولورود المناقشة على دليلي القول الثاني.

وبناءً على ذلك فيجوز استئجار الكافر للعمل في الإدارة أو الاستثمار بشركات التأمين التي يملكها المسلمون إذا أُمن جانبه، وكان مراعياً لمصلحة الشركة، ملتزماً بتعليمات القائمين عليها، وإن كان الأولى الاقتصار على الموظفين المسلمين في أعمال الشركة، ويُستثنى من الجواز استئجار الكافر في الوظائف التي يكون له فيها سلطة وولاية على المسلمين، كتعيينه مديراً لشركة التأمين، أو لأحد فروعها، فهذه الوظائف لا يجوز أن يتولاها إلا المسلم؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾[2]؛ ولما تقدم عن عمر – رضي الله عنه –، لكن إن دعت لذلك حاجة ماسة جاز بقدر ما تندفع به هذه الحاجة[3].

وغير خاف أن بعض الأعمال في شركة التأمين التعاوني التي لا بد فيها من مراعاة الأحكام الشرعية لا يجوز أن يُعيَّن فيها من الموظفين إلا من كان مسلماً أهلاً لها في دينه وعلمه، والله أعلم.

وقد صدرت فتوى من الهيئة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني بجواز (أن يوظف المسلم غير المسلم في أعماله، إذا كان قادراً على القيام به، وأميناً عليه وعلى مصالح المسلمين، ولكن العمل في المؤسسات الإسلامية الناشئة مثل شركات التأمين الإسلامية والبنوك الإسلامية يحتاج فوق القدرة والأمانة إلى الإيمان بفكرة قيام المؤسسات الإسلامية هذه، والعمل على إنجاحها.

فالواجب على القائمين بأمر هذه المؤسسات الإسلامية أن يتخيروا أشدهم إيماناً بالفكرة، وأحرصهم على إنجاحها)[4].

---

(١) انظر: شرح البخاري لابن بطال (٦/٣٨٧).

(٢) من الآية رقم (١٤١) من سورة النساء.

(٣) انظر: أحكام العمل والوظيفة في الفقه الإسلامي (١/١٩٩).

(٤) فتاوى التأمين ص١٢٩، وانظر: التأمين التكافلي لعلي بن محمد ص٣٣٥.

الفصل الرابع: الفسخ في عقود شركات التأمين.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين.

المبحث الثاني: مسوغات الفسخ في عقود شركات التأمين.

المبحث الثالث: أثر الفسخ في عقود شركات التأمين.

مدخل:

المراد بالفسخ[1] في عقود شركات التأمين حلُّ العقد، وإزالة جميع آثاره، فمتى ما فُسخ عقد التأمين لأي سبب كان سقط التزام المؤمِّن بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر، كما يسقط التزام المستأمن بدفع الأقساط عن المدة المتبقية من العقد.

ولابد هنا من التفريق بين الفسخ في عقود شركات التأمين وبعض المصطلحات المشابهة له، كمصطلح وقف التأمين، ومصطلح انتهاء التأمين.

فوقف التأمين يُراد به أن المؤمِّن لا يتحمل المخاطر التي تقع في مدة الوقف؛ بسبب إخلال المستأمن بالتزامه بدفع القسط بغير عذر، حتى لو قام بسداد القسط بعد وقوع الخطر، فوقف التأمين لا يُنهي العقد، كما هو الحال في الفسخ، بل يبقى سارياً، غير أن ضمان المؤمِّن للخطر يقف من حين الامتناع عن دفع القسط، إلى حين دفعه[2].

وأما انتهاء عقد التأمين فيكون بانتهاء مدته المتفق عليها بين الطرفين، والتي غالباً ما تكون سنة واحدة، أو بانتهاء الغرض من التأمين، كما هو الحال في التأمين على نقل بضاعة معينة، فينتهي العقد بانتهاء نقلها، أو التأمين لمخاطر سفر معين، فينتهي العقد برجوع المسافر، وقد يكون انتهاء عقد التأمين بفسخ العقد؛ لأي سبب من أسباب الفسخ[3].

فانتهاء العقد – فيما – يبدو – أعم من الفسخ، ولهذا يمكن أن يقال: كل فسخ للعقد فهو انتهاء له، وليس كل انتهاء للعقد يكون بالفسخ.

---

(١) الفسخ في اللغة: قال ابن فارس في مقاييس اللغة ص٨٣٦ مادة (فسخ): (الفاء والسين والخاء كلمة تدل على نقض شيء) ومن معاني الفسخ: الرفع، والإزالة، والضعف، والجهل، والطرح، وإفساد الرأي، والتفريق، والضعيف العقل، والبدن، ومن لا يظفر بحاجته، وانفسخ العزم والبيع والنكاح: انتقض. انظر: المصباح المنير ص٤٧٢ (فسخت) والقاموس المحيط ص٣٢٩ (الفسخ).

وفي الاصطلاح عُرِّف فسخ العقد بعدة تعاريف متقاربة في المعنى، فعرفه الكاساني بقوله: (الفسخ رفع العقد) ونقل السيوطي عن ابن السبكي بأن الفسخ: (حل ارتباط العقد). وعرفه محمد رواس قلعه جي بأنه: (رفع العقد بإرادة من له حق الرفع، وإزالة جميع آثاره) انظر: بدائع الصنائع (٥٩٤/٤) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٤٨١، ومعجم لغة الفقهاء ص٣١٥ (فسخ).

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٨٨، ٨٩.

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٩٧، وأصول التأمين للجمال ص٥٠٥.

المبحث الأول

اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين

تنقسم العقود من حيث اللزوم والجواز إلى ثلاثة أقسام[1]:

١- عقود لازمة لطرفي العقد، لا يمكن لأحدهما فسخها بعد تمامها بإرادته، كعقد البيع، والإجارة، ونحوهما.

٢- عقود جائزة لطرفي العقد، يحق لكل واحد منهما فسخها بإرادته، ولو لم يرض الطرف الآخر، كعقد الوكالة.

٣- عقود جائزة لأحد الطرفين لازمة للآخر، فلا يستطيع الطرف الآخر أن يفسخ العقد بإرادته، وذلك كعقد الرهن، والكفالة، فإنهما عقدان لازمان للراهن والكفيل، دون المرتهن والمكفول له.

فبأي هذه الأقسام يمكن إلحاق عقود شركات التأمين؟.

نظراً لأن شركات التأمين إما أن تكون شركات تأمين تجاري أو تعاوني فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين التجاري

جرى العمل لدى كثير من شركات التأمين التجاري على اعتبار عقد التأمين عقداً جائزاً للطرفين، فلكل واحد منهما حق الفسخ متى شاء، من غير موافقة الطرف الآخر، ومتى ما حصل الفسخ فإن التزام كل واحد من الطرفين ينقضي حينئذٍ، فلا تكون الشركة ملتزمة بضمان الخطر، كما لا يكون المستأمن ملتزماً بسداد أقساط المدة المتبقية من العقد، ويكون للشركة الحق في الاحتفاظ بنسبة من القسط عن المدة السابقة للفسخ، وعلى هذا تنص عقود التأمين التجاري، بحيث أصبح ذلك عرفاً تأمينياً مستقراً[2].

---

(١) انظر: أحكام لزوم العقد ص٣٢، ٣٣، ونظرية فسخ العقود في الفقه الإسلامي ص٤٥، ٤٦.

(٢) انظر: الوسيط للسنهوري (١٢٦٦/٧) وعقد التأمين بين الجواز واللزوم في الفكر الإسلامي د. محمد الجرف ص٨١، بحث منشور بالمجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد (٢٢) يناير ١٩٩٧م.

ومستند ذلك عند هذه الشركات أن من مبادئ القانون أن العقد شريعة المتعاقدين[1]، فمتى اتفقا على أن يكون العقد جائزاً كان كذلك[2].

والتوصيف الفقهي لهذه المسألة – على القول بجواز عقد التأمين التجاري – أنها من باب الشرط في عقد معاوضة، وقد تقدم[3] أن الأصل في الشروط في عقود المعاوضات الجواز والصحة، إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه، فإذا نُص في عقد التأمين التجاري على أنه عقد جائز، فهو شرط صحيح؛ لعدم ظهور ما يدل على تحريمه وبطلانه، والله أعلم.

أما إذا لم يُنص في العقد على لزوم عقد التأمين التجاري أو جوازه، فهل يكون عقداً لازماً أو جائزاً؟.

الظاهر أن هذا العقد عقد لازم؛ لأمرين:

١- أن الأصل في العقود اللزوم[4]؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[5] وقوله سبحانه: ﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾[6].

قال القرافي رحمه الله تعالى: (الأصل في العقود اللزوم؛ لأن العقود أسباب لتحصيل المقاصد من الأعيان، والأصل ترتيب المسبَّبات على أسبابها)[7].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإذا ظهر أن العقود لا يحرم منها إلا ما حرمه الشارع

---

(١) هذه العبارة: (العقد شريعة المتعاقدين) وكذلك عبارة: (الرضا شريعة المتعاقدين) بهذا الإطلاق عبارة باطلة؛ لأنه يلزم منها أن ما تعاقد عليه الطرفان ورضياه فإنه لازم لهما ولو خالف شرع الله تعالى، فلو تعاقدا على الربا أو الغرر أو غيرهما من المحرمات لكان في قوة القانون لازماً كلزوم الشرع المطهر، وهذا من أبطل الباطل، والحق أن شريعة المتعاقدين هي حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ لقوله سبحانه: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ – النساء: ٥٩ – فلا بد من تقييد هاتين العبارتين بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. انظر: مقالاً للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود في مجلة البحوث الإسلامية العدد رقم (١٠) ص١٤٥، ومعجم المناهي اللفظية ص٣٩٤.

(٢) انظر: التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨١.

(٣) انظر: ص٢٤٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: نظرية فسخ العقود ص٤٣.

(٥) من الآية رقم (١) من سورة المائدة.

(٦) من الآية رقم (٣٤) من سورة الإسراء.

(٧) الفروق (٤١٣/٣).

فإنما وجب الوفاء بها لإيجاب الشارع الوفاء بها مطلقاً إلا ما خصه الدليل)[1].

٢- قياس عقد التأمين التجاري على عقد البيع في لزوم العقد، بجامع أن كلاً منهما عقد معاوضة مالية.

قال ابن رشد الحفيد: (الأصل هو اللزوم في البيع، إلا أن يقوم دليل على جواز البيع على الخيار)[2] والله أعلم.

المطلب الثاني

اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين التعاوني

تقدم في المطلب السابق أن العقود من حيث اللزوم والجواز على ثلاثة أقسام، وأن عقد التأمين التجاري يعد من العقود اللازمة، أما عقد التأمين التعاوني المبرم بين المشترك وصندوق المشتركين بوكالة شركة الإدارة فلم أجد مَنْ نصَّ على حكمه من حيث اللزوم أو الجواز، ويمكن قياسه على عقد الضمان؛ إذ هو أشبه العقود به، ووجه ذلك:

١- أن صندوق المشتركين يعد ضامناً للخسارة عند وقوع الخطر للمشترك، كما أن الضامن يضمن ما يترتب في ذمة المضمون له.

٢- أن عقد الضمان يجتمع فيه التبرع والمعاوضة[3]، كما هو الحال في عقد التأمين التعاوني فهو عقد يجمع بين التبرع والمعاوضة.

وبناءً على ذلك فإن عقد التأمين التعاوني يكون عقداً ملزماً للصندوق، جائزاً للمشترك، كما أن عقد الضمان ملزم للضامن، جائز للمضمون له.

فإن قيل: إن عقد الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه، وعقد التأمين التعاوني لا يضمن الصندوق فيه إلا لمن دفع الاشتراك، فافترقا.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥٤/٢٩) وانظر: دراسة مبدئية في العقود وفسخها بين الشريعة والقانون لمصطفى الزرقاء بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد (٧) ص١٢٧.

(٢) بداية المجتهد (٣٤١/٢).

(٣) المراد بالمعاوضة هنا أن الضامن إذا دفع المال للمضمون له فإن له الرجوع على المضمون عنه بما دفع عنه، فيعتاض بذلك عن ماله.

فالجواب أن ما يدفعه المشترك للصندوق ليس على وجه المعاوضة المحضة، كما هو الحال في الأجر على الضمان، وإنما هو من باب التعاون والتكافل بين المشتركين، وليس من قبيل المعاوضة على الضمان، والله أعلم.

هذا ما ظهر لي أنه الأقرب في حكم عقد التأمين التعاوني من حيث اللزوم والجواز، أما حكم اشتراط لزوم العقد أو جوازه في عقد التأمين التعاوني فقد اختلف فيه الفقهاء والباحثون المعاصرون على قولين:

القول الأول: يجوز أن يُشترط في العقد أن يكون عقداً جائزاً للطرفين، وهذا ما جرى عليه العمل في عقود شركات التأمين التعاوني الإسلامي[1]، بإجازة من هيئاتها الشرعية، حيث تنص على أنه يحق لكلٍ من الطرفين فسخ العقد متى شاء، بشرط أن يُعلِم الطرف الآخر بذلك.

القول الثاني: وجوب اشتراط لزوم العقد، بحيث يكون عقد التأمين التعاوني الإسلامي عقداً ملزماً لطرفي العقد إلى حين انتهاء مدته، ويُنص في العقد على عدم جواز انسحاب المشترك من صندوق المشتركين لحين تمام مدة العقد، وهذا قول لبعض الفقهاء والباحثين المعاصرين[2]

دليل القول الأول:

يمكن الاستدلال لهذا القول بأن عقود التأمين التعاوني تنص على جواز عقودها للطرفين، فيكون هذا من باب الشرط في العقد، وقد تقدم[3] أن الأصل في الشروط في عقود التبرعات والمعاوضات الجواز إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه، ولم يظهر في هذا الشرط ما يدل على التحريم والبطلان فيكون جائزاً.

ويمكن مناقشته بأنه لا يُسلَّم بعدم وجود ما يدل على تحريم هذا الشرط؛ لما سيأتي – إن شاء الله تعالى – في أدلة القول الثاني.

---

(١) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٩١.

(٢) ممن قال بذلك د. محمد الجرف في بحثه عقد التأمين بين الجواز واللزوم ص٨٤، ود. يوسف الشبيلي في بحثه مقارنة بين نظام الوقف والتأمين التكافلي ص١٠، ود. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢٦.

(٣) انظر: ص٢٤٢، ٢٤٣ من هذا البحث.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

قول النبي - ﷺ -: (**لا ضرر ولا ضرار**)[1].

وجه الدلالة: أن فسخ العقد قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بأحد العاقدين، أو بطرف آخر له تعلق بالعقد، فالقول بلزوم العقد فيه دفع لهذا الضرر[2].

قال ابن رجب[3] في القاعدة الستين: (التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضرراً على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز و لم ينفذ، إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه)[4].

ويظهر الضرر بفسخ العقد فيما يلي[5]:

١- أن القول بجواز العقد قد يؤدي إلى توسع المشتركين في الفسخ (الانسحاب) كما قد تكون هذه الفسوخات في فترات متقاربة، مما يتعذر معه تمكُّن الشركة من القيام بالتزاماتها.

٢- أن شركة التأمين التعاوني تُرتِب حساباتها المختلفة على أساس استمرار عقودها لسنة مالية، وفسخ العقد يؤدي إلى الإخلال بهذه الحسابات.

٣- أن شركة التأمين التعاوني تُرتِب على عقودها مع المشتركين عقوداً أخرى مع شركات إعادة التأمين، بحيث ينشأ عن عقود الإعادة التزامات متبادلة بين الطرفين، والقول بجواز عقود التأمين التعاوني يؤدي إلى الإخلال بهذه الالتزامات.

---

(١) تقدم تخريجه ص٢٥٤.

(٢) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨٤، ٩٥.

(٣) هو: أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين البغدادي ثم الدمشقي، العلامة الحافظ الزاهد شيخ الحنابلة، ولد ببغداد سنة ٧٠٦هـ، من مؤلفاته: فتح الباري في شرح البخاري، لم يكمله، وجامع العلوم والحكم، والقواعد الفقهية، توفي سنة ٧٩٥هـ. انظر: المقصد الأرشد (٨١/٢، ٨٢) والسحب الوابلة (٤٧٤/٢- ٤٧٦).

(٤) تقرير القواعد (٤٩٩/١).

(٥) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨٤، ٨٥.

الدليل الثاني:

قياس عقد التأمين التعاوني على عقد الهبة في لزومه بالقبض، وعدم جواز الرجوع فيه[1]؛ لما فيه من شائبة التبرع، وقد قال النبي ﷺ: (**العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يرجع في قيئه**)[2]، والغالب في عقود شركات التأمين التعاوني هو قبض القسط عند العقد، فيكون عقداً لازماً كالهبة[3].

ويمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق فعقد الهبة عقد تبرع محض، وعقد التأمين التعاوني عقد تبرع غير محض؛ لما فيه من شائبة المعاوضة.

الدليل الثالث: أن عقد التأمين التعاوني يمكن أن يكون عقداً لازماً بالشرط الذي يَنُص على لزومه،[4]؛ لقوله ﷺ: (**المسلمون على شروطهم**)[5] وليس في هذا الشرط ما يخالف الشرع، فيكون شرطاً صحيحاً.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لقوة دليليه الأول والثالث، ومناقشة دليل القول الأول.

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٦.

(٢) تقدم تخريجه ص٣٦٢.

(٣) اختلف الفقهاء في لزوم هبة غير المكيل والموزون، فالجمهور على أنها لا تلزم إلا بالقبض، وقال مالك إنها تلزم بمجرد العقد، ويثبت الملك في الموهوب فيه قبل قبضه، فالقبض شرط تمام لا شرط صحة، وهو رواية عن أحمد. انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٤٨٩/٨) وبداية المجتهد (٥٣٤/٢) ومغني المحتاج (٥١٦/٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (١٧/١٧- ٢٠).

(٤) انظر: مقارنة بين نظام الوقف والتأمين التكافلي ص١٠.

(٥) تقدم تخريجه ص٢٤١.

المبحث الثاني

مسوغات الفسخ في عقود التأمين.

لفسخ عقد التأمين قبل انتهائه عدة مسوغات في قوانين التأمين، ولهذا فسوف تتم دراسة هذه المسوغات في المطالب الآتية:

المطلب الأول

عدم وفاء المستأمن بقسط التأمين في حينه

متى كان قسط التأمين يُدفع على أقساط، فللمؤمِّن المطالبة بفسخ العقد عند تخلف المستأمن عن دفع القسط في حينه، ونظراً لأن المطالبة بالفسخ قضاءً قد تمتد لمدة طويلة، يكون فيها المؤمِّن ملتزماً بالضمان لحين صدور حكم الفسخ، فقد درجت شركات التأمين على أن تُضمِّن عقودها مع المستأمنين شرطاً صريحاً بفسخ العقد، دون إعذار أو حكم قضائي، عند عدم الوفاء بالقسط، إلا أن هذا الشرط لا يخلو من إجحاف بحق المستأمن الذي قد يفاجأ عند وقوع الحادث بفسخ العقد من قبل المؤمِّن، وحرمانه من التعويض، دون تنبيهه أو إعذاره لدفع القسط قبل الفسخ، ولهذا تبنت بعض قوانين التأمين حلاً وسطاً، يوفِّق بين مصلحة الطرفين، وهو أن المستأمن إذا تخلف عن سداد القسط في حينه، فإن المؤمِّن يتعين عليه إنذاره بالدفع، فإن لم يقم بالسداد خلال مدة معينة فإن التزام المؤمِّن بالضمان يكون موقوفاً، فإن استمر المستأمن في عدم السداد كان للمؤمِّن الحق في المطالبة قضاءً بفسخ العقد، والمطالبة بقيمة الأقساط المتأخرة إلى حين الفسخ، ويُعرف هذا النظام بوقف سريان التأمين[1].

وينتهي وقف سريان التأمين إذا قام المستأمن بدفع الأقساط المتأخرة مع نفقات الإعذار وتحصيل القسط، بشرط أن يكون ذلك قبل استعمال المؤمِّن حقه في فسخ العقد[2].

وجاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن المشترك يجب عليه أن يدفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة المتفق عليها، وفي حالة امتناع المشترك أو

---

(١) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٨٧، ٨٨، وعقد التأمين للمهدي ص٣٠٥-٣٠٨، وعقد التأمين للاشين ص٥١٤، ٥١٥، والقانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٦٣٥، ٦٣٦.

(٢) انظر: القانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٦٤٠.

تأخره عن دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة يكون للشركة الحق في إنهاء العقد[1].

وإذا كان التأخر في سداد الأقساط لعذر مقبول، أو وقع الحادث بعد التأخر في السداد وقبل صدور قرار باعتبار المشترك منسحباً فإن العقد يبقى سارياً، ويتم خصم قيمة الاشتراكات المتأخرة من التعويض المستحق للمشترك، وأية أضرار أخرى ترتبت على ذلك[2].

ويتفرع عن هذا المطلب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: التوصيف الفقهي لوقف سريان التأمين:

يمكن تخريج هذه المسألة على مسألة حبس المبيع على ثمنه[3]، وذلك أن عقد البيع إذا تم بين الطرفين لزم المشتري أن يدفع الثمن، ولزم البائع أن يُسلِّم المبيع، فإذا تخلف المشتري عن القيام بما التزم به من دفع الثمن كان للبائع الحق في الامتناع عن تنفيذ التزامه بتسليم المبيع؛ خوفاً من عدم التزام المشتري بتسليم الثمن، مع كون العقد باقياً لم يُفسخ، وهذا شبيه بوقف سريان التأمين فإن المستأمن لما تخلَّف عن التزامه بسداد القسط كان للمؤمِّن الحق في الامتناع عما التزم به من ضمان الخطر مدة الوقف، مع بقاء العقد سارياً.

إلا أن القائلين بجواز حبس المبيع على ثمنه يشترطون لذلك أن يكون أحد البدلين عيناً والآخر ديناً[4]، فإن كانا دينين لم يثبت حق الحبس للبائع، والبدلان في عقد التأمين التجاري كل منهما يُعدُّ ديناً في ذمة الطرف الآخر، فالقسط دين في ذمة المستأمن، ومبلغ التعويض دين احتمالي في ذمة المؤمِّن، فلا يثبت حينئذٍ للمؤمِّن حق وقف سريان العقد لتخلف المستأمن عن دفع القسط في حينه على جميع الأقوال في هذه المسألة، بناءً على هذا التخريج.

أما وقف سريان العقد في التأمين التعاوني الإسلامي فيمكن تخريجه على أنه شرط في

---

(١) المعايير الشرعية ص٤٣٩.

(٢) الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٨.

(٣) اختلف الفقهاء في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي ثمنه كاملاً من المشتري، وهذا اختيار ابن القيم، والمذهب عند الحنابلة أن البائع لا يملك حبس المبيع على ثمنه. انظر: المبسوط (١٩٢/١٣) وحاشية الدسوقي (٢٣٨/٤) والحاوي الكبير (٣٠٧/٥) والشرح الكبير مع الإنصاف (٤٨٥/١١-٤٨٧) وإغاثة اللهفان (٦٨/٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٥٠٦/٤) وحاشية الدسوقي (٢٣٨/٤) وفسخ عقود المعاملات في الفقه الإسلامي والقانون المدني (١٨٢/١).

العقد، وقد تقدم[1] أن الأصل صحة الشرط في عقود المعاوضات والتبرعات إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه، ولا يظهر في هذا الشرط ما يقتضي تحريمه وبطلانه، فيكون جائزاً؛ ولأن التأمين التعاوني ليس من عقود المعاوضات المحضة فلا يَرِد عليه ما ورد على التأمين التجاري في التخريج السابق، والله أعلم.

المسألة الثانية: اشتراط الزيادة عند وفاء الأقساط المتأخرة:

تنصُّ بعض شركات التأمين التجاري في عقود التأمين على الحياة أن المستأمن إذا تأخر عن سداد الأقساط، لمدة تزيد على ستة أشهر، فيلزمه سداد جميع الأقساط المتأخرة، أو أجزاء منها، مع فوائد القروض المتأخرة، إضافة إلى فوائد تأخير مركبة بنسبة ٧% سنوياً، ومع ذلك فللشركة حق قبول أو رفض إعادة سريان التأمين، دون إبداء الأسباب[2].

ولا يخفى ما في هذه المعاملة من الربا الصريح[3]؛ وذلك أن الأقساط المتأخرة تعتبر ديناً في ذمة المستأمن للشركة، ومتى ما زيد في الدين عند التأخر في سداده صار ذلك من ربا الديون، الذي يُعد من ربا الجاهلية، وهو محرم بالإجماع[4]؛ لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ ﴾[5].

المسألة الثالثة: استحقاق الشركة للأقساط أثناء مدة وقف التأمين:

تنصُّ بعض عقود التأمين على حق الشركة في مطالبة المستأمن بالأقساط المتأخرة، بما فيها الأقساط خلال مدة وقف التأمين[6]، وعلى الرغم من أن ضمان الشركة للخطر يتوقف أثناء هذه المدة إلا أنه يحق لها بموجب العقد مطالبة المستأمن بالأقساط أثناء مدة التوقف عقوبة له على إخلاله بدفع الأقساط في حينها[7].

وهذا الشرط فيه ظلم ظاهر للمستأمن؛ لأن الشركة إنما استحقت الأقساط مقابل

---

(١) ص٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) انظر: كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص٩٦، ٩٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ص٩٧.

(٤) انظر: الإقناع لابن القطان (٢/٢٤٤).

(٥) من الآية رقم (١٣٠) من سورة آل عمران.

(٦) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٣٠٧، وعقد التأمين للاشين ص٥١٥.

(٧) انظر: عقد التأمين للاشين ص٥١٦.

ضمانها للخطر، وفي أثناء وقف التأمين لا تكون الشركة ضامنة للخطر، فلا تستحق العوض وهو القسط، لأن عقد التأمين التجاري عقد معاوضة بين القسط الذي يلتزم به المستأمن وضمان الخطر الذي تلتزم به الشركة، وامتناع الشركة من الضمان أثناء مدة الوقف كاف في معاقبة المستأمن، فمعاقبته أيضاً بدفع أقساط مدة التوقف يعد من التجاوز والتعدي في العقوبة، ولهذا فالأقرب أنه لا يجوز للشركة اشتراط هذا الشرط في عقودها؛ لما فيه من الظلم، وأكل المال بالباطل، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[1] والله أعلم.

المطلب الثاني

إفـــلاس المســـتأمِن

فمتى ما شُهِر إفلاس[2] المستأمن فللمؤمِّن الحق في المطالبة بفسخ العقد، لما يترتب على الإفلاس من تخلف المستأمن عن دفع الأقساط في حينها، إلا أن المؤمِّن يظل مُلزَماً بضمان الخطر لحين القضاء له بالفسخ، وتفادياً لهذا الأمر تقوم شركات التأمين باشتراط فسخ العقد عند شهر الإفلاس، دون حاجة إلى حكم قضائي[3].

ويمكن تخريج اشتراط هذا الشرط في عقد التأمين التجاري على مسألة فسخ عقد الإجارة لإفلاس المستأجر، كما لو استأجر حانوتاً للبيع فيه، ثم أفلس المستأجر، فهل يجوز فسخ العقد لإفلاسه؟. والجامع بين هاتين المسألتين أن كلاً من عقد التأمين وعقد الإجارة يُعد عقد معاوضة زمني، تخلَّف فيه كلٌ من المستأجر والمستأمن عن دفع ما يلزمه للطرف الآخر بسبب إفلاسه.

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القـول الأول: جواز فسخ العقد للإفلاس، وهو مذهب الحنفية[4]، والمالكية[5]، والشافعية[1]،

(١) من الآية رقم (١٨٨) من سورة البقرة.

(٢) المفلس هو من دينه أكثر من ماله. انظر: المغني (٥٣٧/٦).

(٣) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٩٤، ٩٥، وأصول التأمين للجمال ص٥١٥، ٥١٦.

(٤) انظر: المبسوط (٣/١٦) وبدائع الصنائع (٥٤/٤).

(٥) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٦٦/٤، ٤٦٧) وحاشية الدسوقي (٤٦٦/٤).

وقول للحنابلة[٢].

القول الثاني: لا يجوز فسخ العقد للإفلاس، وهو المذهب عند الحنابلة[٣].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن المستأجر يتضرر ببقاء العقد؛ لتعذر استيفائه للمنفعة مع إفلاسه، وهو ضرر لم يلزمه بنفس العقد[٤].

الدليل الثاني:

تنزيل المنافع منزلة الأعيان في البيع[٥]، ففي البيع يجوز للبائع أن يرجع في السلعة إذا أفلس المشتري بالثمن، فكذلك في الإجارة؛ لأنها بيع للمنافع.

دليل القول الثاني:

أن المؤجر لم يجد عين ماله حتى يحق له الرجوع فيه؛ وذلك أن مضي بعض المدة في الإجارة بمنزلة تلف بعض العين المبيعة، وتلف بعض العين مسقط للرجوع فيها[٦].

ويمكن مناقشته بأن الإجارة تتجدد شيئاً فشيئاً، والفسخ يتعلق بالمدة المتبقية من العقد، لا بجميع المدة، والمدة المتبقية هي عين مال المؤجر، فكان له الحق في الرجوع فيها، كرجوعه في عين ماله في البيع.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليليه، ومناقشة دليل القول الثاني.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فيجوز لشركة التأمين التجاري – على القول بجوازه – اشتراط فسخ العقد عند ثبوت إفلاس المستأمن، ولها حينئذٍ فسخ العقد بناءً على

---

(١) انظر: أسنى المطالب (٤٨٦/٤) وحاشية عميرة على كنز الراغبين (١٢٧/٣) وقيَّد ابن الصلاح ثبوت الفسخ بإفلاس المستأجر بالأجرة بما إذا كانت الأجرة حالة، فإن كانت تُستحق كل شهر فلا يُتصور؛ لأنه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الأجرة، وبعده مضت المنفعة.

(٢) انظر: المغني (٥٤١/٦، ٥٤٢) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥٩/١٣).

(٣) انظر: المغني (٥٤١/٦، ٥٤٢) والإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥٩/١٣).

(٤) انظر: المبسوط (٣/١٦) وبدائع الصنائع (٥٤/٤).

(٥) انظر: أسنى المطالب (٤٨٦/٤).

(٦) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥٩/١٣) وكشاف القناع (٣٤٣/٨).

هذا الشرط بدون حكم حاكم، والله أعلم.

واشتراط هذا الشرط في عقد التأمين التعاوني جائز كذلك، لأن الأصل في الشروط الجواز والصحة إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه، ولم يظهر في هذا الشرط ما يدل على التحريم والبطلان، فيكون شرطاً جائزاً، والله أعلم.

المطلب الثالث

انتقال ملكية الشيء المؤمَّن عليه إلى طرف آخر

إذا انتقلت ملكية الشيء المؤمَّن عليه لأي سبب من أسباب انتقال الملك، فحينئذٍ يحِل المستأمن الجديد محل المستأمن الأول، وتنتقل إليه جميع حقوقه والتزاماته، ويكون هذا الانتقال بحكم القانون دون حاجة إلى موافقة المؤمِّن أو المستأمن، ولهذا فيحق لكل واحد منهما فسخ العقد، لأن كل واحد من طرفي العقد قد لا يكون راضياً بالآخر(١).

ويلتزم المستأمن الجديد بدفع الأقساط المستقبلة، أما ما حلَّ من الأقساط قبل انتقال الملكية فهي على المستأمن الأول؛ لأنها استقرت في ذمته، وأما إذا كان انتقال الملكية بسبب الموت فما حلَّ من الأقساط قبله فهي دين على التركة؛ لأن الأقساط تعد ديناً في ذمة المستأمن، فوجب إخراجه من التركة، وإن كان المستأمن الأول قد دفع الأقساط مقدماً فله الرجوع على المستأمن الجديد بما يقابل مدة العقد المتبقية من الأقساط؛ لأن الأقساط التي تحلُّ بعد الانتقال تكون في ذمة المستأمن الجديد، فكان للمستأمن الأول الحق في الرجوع عليه بما دفع عنه(٢).

المطلب الرابع

هلاك الشيء المؤمَّن عليه

فمتى ما هلك الشيء المؤمَّن عليه هلاكاً كلياً بسببٍ غير الخطر المؤمَّن منه فإن عقد التأمين ينفسخ حينئذٍ بقوة القانون، ويلزم المؤمِّن ردّ جزء من القسط يناسب المدة المتبقية من العقد، وإن كان الهلاك جزئياً فإنه لا يؤثر على بقاء عقد التأمين، ويكون للمستأمن في هذه الحال مطالبة المؤمِّن بتعديل قسط التأمين بما يناسب قيمة الخطر بعد التغير الذي حصل في

---

(١) انظر: الوسيط للسنهوري (١٥٥٧/٧، ١٥٦٠) والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٠٤.

الشيء المؤمَّن عليه، أو أن يطالب بفسخ العقد إذا لم يوافق المؤمِّن على التعديل[1].

أما إذا هلك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً عند وقوع الخطر المؤمن منه فإن المستأمن يستحق مبلغ التعويض، وينتهي بذلك عقد التأمين؛ لحصول الغرض الذي من أجله أُبرم العقد، وفي حال كون الهلاك جزئياً عند وقوع الخطر المؤمَّن منه فإن المستأمن يستحق من مبلغ التأمين ما يقابل الهلاك الواقع على المؤمَّن عليه، ويبقى عقد التأمين سارياً إلى انقضاء مدته المتفق عليها[2].

ويمكن تخريج فسخ عقد التأمين التجاري لهلاك الشيء المؤمَّن عليه هلاكاً كلياً بسبب غير الخطر المؤمَّن منه على مسألة فسخ العقد لتلف المعقود عليه في عقد الإجارة، بجامع أن كلاً منهما عقد معاوضة زمني تلف فيه المعقود عليه قبل انقضاء المدة، فلو هلكت العين المؤجرة هلاكاً كلياً بعد مضي مدة من العقد، فهل ينفسخ عقد الإجارة، لتلف المعقود عليه وهو المنفعة بتلف العين المؤجرة؟ في هذا خلاف بين الفقهاء:

تحرير محل النزاع:

١- إذا كان هلاك العين المؤجرة قبل قبضها فإن الإجارة تنفسخ، قال ابن قدامة: (بغير خلاف نعلمه)[3]

٢- إذا كان عقد الإجارة وارداً على منافع في الذمة، فهلكت العين التي تستوفى منها المنفعة فإن العقد لا ينفسخ بالاتفاق[4].

٣- إذا كان هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً بعد قبضها، ومضي مدة من العقد، فهل ينفسخ عقد الإجارة بسبب ذلك؟ في هذا خلاف بين الفقهاء على قولين[5]:

---

(١) انظر: أصول التأمين للجمال ص٥١٧، ٥١٨، وقابلية قسط التأمين للتجزئة ص٥٩.

(٢) انظر: أصول التأمين للجمال ص٥١٨، وقابلية قسط التأمين للتجزئة ص٥١، ٥٢.

(٣) المغني (٢٨/٨) وقال في المبدع (١٠٢/٥): (ولا خلاف في انفساخها) وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨٨/٣٠).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٩٢/٤) وحاشية الدسوقي (٣٧٨/٥) ومغني المحتاج (٤٥٧/٢) والمغني (٣١/٨) وفسخ عقود المعاملات في الفقه الإسلامي (٦٠٤/٢).

(٥) هذا الخلاف في هلاك العين المؤجرة إذا كانت منقولة، أما هلاك العقار بالهدم ففيه خلاف آخر بين الفقهاء فالجمهور على أن العقد ينفسخ، وفي قول عند الحنفية وقول للشافعية يقابل الأظهر ووجه للحنابلة أن العقد لا ينفسخ. انظر: تبيين الحقائق (١٤٤/٥) والفواكه الدواني (١٦٣/٢) وروضة الطالبين (٣١٢/٤) والمغني

القول الأول: أن عقد الإجارة ينفسخ فيما بقي من مدة العقد، وهو قول الجمهور، من الحنفية[١]، والمالكية[٢]، والشافعية[٣]، والحنابلة[٤]، وقول ابن حزم[٥].

القول الثاني: أن عقد الإجارة لا ينفسخ، ويَستقرُّ الأجر، وهو قول أبي ثور[٦].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن العين المؤجرة إذا هلكت فقد تعذر استيفاء المنفعة المعقود عليها، فلم يعد لبقاء العقد فائدة[٧].

الدليل الثاني:

القياس على ما لو اشترى صُبرتين[٨]، فقبض إحداهما، وتلفت الأخرى قبل قبضها، فإن العقد يصح في الصبرة المقبوضة، دون التي لم تُقبض، فكذلك هنا فإن المعقود عليه المنافع، وقد تلف بعضها قبل قبضه، فصح العقد فيما قُبض، دون ما لم يقبض[٩].

دليل القول الثاني:

قياس تلف العين المؤجرة بعد قبضها على تلف المبيع بعد قبضه في عدم الفسخ،

(٣٠/٨) وأثر تلف المعقود عليه ص٢١٥.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٩٢/٤) والهداية مع تكملة فتح القدير (١٤٧/٩).

(٢) انظر: الفواكه الدواني (١٦٣/٢) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٧٨/٥) وحاشية الدسوقي (٣٧٨/٥).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٣١١/٤) ومغني المحتاج (٤٥٦/٢).

(٤) انظر: المغني (٢٨/٨) والمبدع (١٠٢/٥).

(٥) انظر: المحلى (٥/٧).

(٦) انظر: المغني (٢٨/٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨٨/٣٠) حيث نقل ابن قدامة عن أبي ثور أنه لا يرى الفسخ إذا كان تلف العين المؤجرة عقيب قبضها، ووصف شيخ الإسلام ابن تيمية قول أبي ثور بأنه قول شاذ.
وأبو ثور هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، الإمام الحافظ المجتهد، مفتي العراق، وأحد الفقهاء الأعلام، ولد في حدود سنة ١٧٠هـ، صنف الكتب، وأثنى عليه جماعة من الحفاظ، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢٦/١) وسير أعلام النبلاء (٧٢/١٢- ٧٦).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٩٢/٤).

(٨) مثنى صبرة، وهي الطعام المجتمع كالكومة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٩/٣).

(٩) انظر: المغني (٢٨/٨) والمبدع (١٠٢/٥) ومغني المحتاج (٤٥٦/٢).

واستقرار العوض، لأن الإجارة بيع للمنافع[1].

ونُوقش بأن المعقود عليه في الإجارة هو المنافع، وقبضها يكون باستيفائها، أو التمكن من استيفائها، ومع تلف العين لم يحصل الاستيفاء للمنافع أو التمكن منه، فأشبه تلفها قبل قبض العين[2].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليليه، ومناقشة دليل القول الثاني.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فإن الشيء المؤمَّن عليه إذا هلك هلاكاً كلياً بسببٍ غير الخطر المؤمَّن منه انفسخ عقد التأمين التجاري؛ لأن ضمان الخطر – وهو المعقود عليه في عقد التأمين التجاري – يتعذر حينئذٍ؛ لتلف العين المؤمَّن عليها، كما يتعذر استيفاء المنفعة التي هي المعقود عليها في عقد الإجارة بهلاك العين المؤجرة.

ولا يظهر فرق في حكم هذه المسألة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري، فمتى ما هلكت العين المؤمَّن عليها في التأمين التعاوني انفسخ العقد كذلك؛ لتعذر قيام عقد التأمين بعد هلاك العين المؤمَّن عليها؛ إذ ركن الخطر لا يُتصور وجوده مع هلاكها.

لكن مع هذا فالأولى بشركات التأمين التعاوني أن تقوم بتعويض المشترك عند هلاك العين المؤمَّن عليها بسببٍ غير الخطر المؤمَّن منه، تعويضاً كلياً أو جزئياً، إن كانت موارد صندوق المشتركين تسمح بذلك، ولا يعود ذلك بالضرر على المشتركين؛ وذلك لقيام هذا النوع من التأمين على التعاون والتكافل بين أفراده.

وأما إذا كان تلف الشيء المؤمَّن عليه في التأمين التجاري تلفاً جزئياً لسببٍ غير الخطر المؤمَّن عليه فيمكن تخريجه على مسألة حصول العيب في العين المؤجرة، بحيث يخير المستأجر بين الفسخ، أو إمضاء العقد مع أخذ الأرش[3]، وذلك أن الهلاك الجزئي في الشيء المؤمَّن

---

(١) انظر: المغني (٢٨/٨).

(٢) انظر: المغني (٢٨/٨).

(٣) المراد بالأرش هنا أن تقدَّر أجرة العين وهي سليمة، ثم تقدَّر أجرتها وهي معيبة، ثم يرجع المستأجر بنسبة الفرق بينهما من الأجرة المتفق عليها. فلو قُدِّرت أجرة العين وهي سليمة بمائة، ومعيبة بثمانين، فقد نقصها العيب خُمس الأجرة، فيرجع المستأجر على المؤجر بخمس الأجرة المتفق عليها. انظر: حاشية الدسوقي (١١٤/٣) والأرش وأحكامه (٣٤/١).

عليه يُعد عيباً فيه، وقوانين التأمين تجعل للمستأمن الحق في فسخ العقد أو مطالبة المؤمِّن بخفض قسط التأمين وهو المقابل لأخذ الأرش في الإجارة، ولا خلاف بين الفقهاء أن العين المؤجرة إذا حدث بها عيب[1] فللمستأجر أن يفسخ عقد الإجارة[2]، إلا أنهم اختلفوا في حقه في أخذ الأرش إذا اختار إمضاء عقد الإجارة فيما تبقى من مدته على قولين:

القول الأول: أنه لا يستحق الأرش، فإما أن يُمضي العقد مجاناً، أو يفسخه، وهو مذهب الحنفية[3]، والشافعية[4]، والمعتمد عند المالكية[5]، والمذهب عند الحنابلة[6].

القول الثاني: أن له أن يُمضي العقد مع الأرش، وهو قول للمالكية[7]، وقياس مذهب الحنابلة[8].

دليل القول الأول:

أن المستأجر قد رضي بالعين المؤجرة بعد وجود العيب فيها، بدليل إمضائه العقد مع علمه بالعيب، فتلزمه الأجرة كاملة، كما لو رضي بالمبيع معيباً[9].

ونُوقش بأن علمه بالعيب بعد العقد لا يسقط حقه، وإنما يسقط حقه في الأرش لو علم بالعيب قبل العقد، أما إذا أمضى العقد بعد علمه بالعيب فلا يدل على رضاه؛ لأنه لم يرض بالعيب مجاناً، وإنما رغب في إمضاء العقد مع تعويضه عن العيب بالأرش؛ ولأنه قد يتضرر بفسخ العقد بعد الدخول فيه[10].

---

(١) المراد بالعيب هنا ما كان له أثر في المنفعة، بحيث تتفاوت بسببه الأجرة. انظر: الفروع (٤/٤٤٠) ومغني المحتاج (٢/٤٤٨).

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٨/٣٢): (وإذا اكترى عيناً فوجد بها عيباً لم يكن علم به فله فسخ العقد، بغير خلاف نعلمه) وانظر: بدائع الصنائع (٤/٥١).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٤/٥١) وتبيين الحقائق (٥/١٤٣) وحاشية الشلبي على تبيين الحقائق (٥/١٤٣).

(٤) انظر: مغني المحتاج (٢/٤٤٨) وتحفة المحتاج (٦/١٧٠).

(٥) انظر: حاشية الدسوقي (٥/٤٠٠) وبلغة السالك (٣/٥٠٨).

(٦) انظر: المحرر (٢/٢٣) والمبدع (٥/١٠٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (١٤/٤٦٣) والمنح الشافيات (١/٤١١).

(٧) انظر: حاشية الدسوقي (٥/٤٠٠) وبلغة السالك (٣/٥٠٨).

(٨) انظر: المحرر (٢/٢٣) والفروع (٤/٤٤٠) والمبدع (٥/١٠٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (١٤/٤٦٣) والمنح الشافيات (١/٤١١).

(٩) انظر: بدائع الصنائع (٤/٥١) والمغني (٨/٣٢).

(١٠) انظر: الأرش وأحكامه للعبيدي (١/٤٧٥).

دليل القول الثاني:

القياس على البيع[1]، فكما يجوز للمشتري إمساك العين المعيبة وأخذ الأرش فكذلك يجوز للمستأجر إمضاء عقد الإجارة وأخذ الأرش؛ لأن الإجارة بيع للمنافع، فلا فرق بينهما[2].

ونُوقش بأن هذا قياس على مسألة مختلف فيها، فالجمهور[3] على أن للمشتري أن يمضي يمضي العقد مجاناً أو يفسخه، وليس له الإمساك مع أخذ الأرش في البيع[4].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – أن المستأجر ليس له إمضاء عقد الإجارة مع أخذ الأرش؛ لأن المؤجر قد أجر ملكه بأجرة متفق عليها في العقد، وإلزامه بالأرش يعد إلزاماً له بتأجير ملكه بأقل من الأجرة المتفق عليها في العقد، وهذا لا يجوز؛ ولأن الأرش معاوضة جديدة لا يجبر عليه أحد إلا برضاه[5]، لكن إذا كان المستأجر مُلجأً إلى إمضاء العقد، ويتضرر بالفسخ فله الحق في أخذ الأرش مع الإمضاء؛ دفعاً للضرر عنه[6].

وبناءً على ذلك فإذا هلك الشيء المؤمَّن عليه هلاكاً جزئياً فإن المستأمن يخير بين فسخ العقد أو إمضائه مجاناً، أي من غير تعديل لقسط التأمين بما يناسب قيمة الخطر بعد الهلاك الجزئي، لكن لو كان المستأمن ملجأً إلى إمضاء عقد التأمين كما لو لم يوجد شركة أخرى تقدم هذه الخدمة التأمينية، أو وجد ولكن بأقساط أعلى، تُجحِف بماله، فله الحق في إمضاء العقد، مع إلزام الشركة بتعديل الأقساط المتبقية بما يناسب قيمة الخطر بعد التغير الذي حصل في الشيء المؤمَّن عليه؛ دفعاً للضرر عن المستأمن، والله أعلم.

---

(١) انظر: المنح الشافيات (٤/٤١١) وحاشية الروض المربع لابن قاسم (٥/٣٣٥).

(٢) انظر: الأرش وأحكامه للعبيدي (١/٤٧٥).

(٣) انظر: تبيين الحقائق (٤/٣١) والفروع (٤/١٠٢) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٩/٣٤٠).

(٤) انظر: الأرش وأحكامه للعبيدي (١/٤٧٦).

(٥) انظر: الشرح الممتع (١٠/٧٥).

(٦) انظر: الأرش وأحكامه للعبيدي (١/٤٧٦).

المبحث الثالث

أثر الفسخ في عقود شركات التأمين

المطلب الأول

رجوع المستأمن في القسط أو بعضه في عقود شركات التأمين:

المسألة الأولى: رجوع المستأمن في القسط أو بعضه عند فسخ عقود شركات التأمين التجاري:

جرى العمل في شركات التأمين التجاري أنه في حال فسخ العقد قبل انتهاء مدته، وقبل حصول المستأمن على التعويض، فإنه يحق للشركة الاحتفاظ بنسبة من قيمة القسط عن المدة التي تسبق الفسخ، كما يحق للمستأمن المطالبة بجزء نسبي من القسط المدفوع عن المدة المتبقية من العقد، إلا أن هذا الجزء المسترد من القسط يكون في حال الفسخ من قبل المستأمن أقل منه في حال الفسخ من قبل الشركة، وهذا كله يُنص عليه في عقد التأمين(١)، ويكون طبقاً للجدول الآتي(٢):

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد على شهر	%٢٥
لا تزيد على ثلاثة أشهر	%٥٠
لا تزيد على ستة أشهر	%٧٥
لا تزيد على تسعة أشهر	%٨٧،٥
أكثر من تسعة أشهر	%١٠٠

وهذا بناءً على قاعدة مقررة في قوانين التأمين، وهي قاعدة قابلية قسط التأمين للتجزئة،

(١) انظر: مبادئ التأمين لدنديل ص١٢٣، وعقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨١، ٨٢.

(٢) انظر: وثيقة تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير (المركبات) ص٧، إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي، المنشورة بموقع المؤسسة.

وهي من القواعد المختلَف فيها عند فقهاء القانون، فمنهم من يرى أن القسط غير قابل للتجزئة، وأن للمؤمِّن الحق في الاحتفاظ بالقسط السنوي كله، حتى لو انتهى عقد التأمين أثناء السنة، فلا يلزمه ردُّ شيء منه، ويرى آخرون من فقهاء القانون أن القسط قابل للتجزئة، وهو ما رجحه كثير منهم، وعليه العمل في شركات التأمين، وحتى على القول الأول فإن الأخذ به لا يمنع من اتفاق الطرفين على أن يكون القسط قابلاً للتجزئة(١).

وتُبرِّر شركات التأمين التجاري احتفاظها بجزء من القسط عن المدة السابقة للفسخ بأنها كانت ضامنة للخطر لو وقع في تلك المدة، كما تُبرِّر الاختلاف في قيمة الجزء المسترد من القسط فيما إذا كان طلب الفسخ من قِبل الشركة أو المستأمن بأن المستأمن قد يختار وقتاً للفسخ لا يناسب الشركة، مما قد يلحق الضرر بها، فيكون هذا الفرق تعويضاً للشركة عما قد يلحقها من ضرر بسبب الفسخ(٢).

وتُبرِّر هذه الشركات عدم إرجاع جزء من القسط للمستأمن متى ما كان الفسخ بعد وقوع الخطر ودفْع مبلغ التأمين للمستفيد بأمرين(٣):

١- أن المعاوضة في هذا العقد قد حصلت فعلاً، فالمستأمن قد أخذ مقابلاً لما دفعه من الأقساط، وهو مبلغ التأمين فلم يستحق شيئاً غير ذلك.

٢- أن في الجمع بين مبلغ التأمين والجزء المسترد من القسط نوعاً من الإثراء للمستأمن، وهذا يخالف قاعدة التعويض في عقود التأمين على الأشياء، والتي تمنع أن يكون عقد التأمين مصدر إثراء للمستأمن؛ لأن الغرض من هذا العقد إعادة المستأمن إلى الحالة الاقتصادية التي كان عليها قبل وقوع الخطر.

والتوصيف الفقهي لرجوع المستأمن بجزء نسبي من القسط المدفوع عن المدة المتبقية من العقد – بناءً على القول بجواز عقد التأمين التجاري – أن هذا من باب الشرط في عقد معاوضة، وقد تقدم ترجيح أن الأصل صحة الاشتراط في عقود المعاوضات، إلا ما دل

---

(١) انظر: الكلام على هذه القاعدة في الوسيط للسنهوري (٧/١٢٩٧-١٢٩٩) وأحكام التأمين للعطار ص٨٦، ٨٧، وعقد التأمين للمهدي ص٢٩٩- ٣٠٢، وقابلية قسط التأمين للتجزئة لبلوش ص٤٧- ٥٠.

(٢) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨٢.

(٣) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٨٢.

الدليل على تحريمه وبطلانه[1]، ولا يظهر في هذا الشرط ما يدل على تحريمه وبطلانه في هذا العقد فيكون جائزاً.

إلا أن الجزء المسترد من القسط يجب أن يكون في حال الفسخ من قبل المستأمن مساوياً لحال الفسخ من قبل الشركة؛ لما يلي:

١- أن هذا مقتضى العدالة بين طرفي العقد، فكون الجزء المسترد من القسط في حال الفسخ من قبل المستأمن أقل منه في حال الفسخ من قبل الشركة يعد ظلماً للمستأمن، إذ الواجب التساوي في الحالين[2].

٢- أن تبرير هذا التفاوت بأن المستأمن قد يختار وقتاً للفسخ لا يناسب الشركة، مما قد يُلحق الضرر بها، فيكون هذا الفرق تعويضاً لها عن الضرر، هذا التبرير مُقابَل بأن الشركة كذلك قد تختار وقتاً للفسخ لا يناسب المستأمن، مما قد يلحق الضرر به، فلِمَ لا يعوض بجزء من القسط؛ لتعويض هذا الضرر الذي لحق به؟! والله أعلم.

المسألة الثانية: رجوع المشترك في الاشتراك أو بعضه عند فسخ عقود شركات التأمين التعاوني:

جرى العمل لدى كثير من شركات التأمين التعاوني الإسلامي على أحقية المشترك في الرجوع في اشتراكه أو بعضه عند الفسخ (الانسحاب)، حيث ضُمنت عقودها أن للمشترك الحق في الرجوع بجزء نسبي من الاشتراك عن المدة المتبقية من العقد؛ كما يحق لشركة الإدارة بموجب وكالتها عن صندوق المشتركين أن تحتفظ بجزء نسبي من الاشتراك، يقابل المدة السابقة للفسخ (الانسحاب)[3] ونظراً لأن عقد التأمين التعاوني ليس من عقود المعاوضات المحضة عند أكثر الفقهاء المعاصرين، لذا فقد اختُلف في الحكم الشرعي لهذا الرجوع على ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر: ص٢٤٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٩٤، والتأمين التعاوني للعازمي ص٤٢.

(٣) وقد نصت المادة رقم (٥٤) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالسعودية على أنه لا يجوز للشركة إلغاء التأمين الساري المفعول، ما لم تنص وثيقة التأمين على حق الشركة في ذلك، وعلى الشركة رد الاشتراك المدفوع عن المدة غير المنقضية من التأمين إذا تم إلغاؤها، كما يجوز للمؤمَّن إلغاء التأمين، واسترداد جزء من الاشتراك المدفوع حسب جدول المدد القصيرة، بعد تسوية المطالبات إن وجدت.

القول الأول: التحريم[1].

القول الثاني: الجواز[2].

القول الثالث: التفصيل، وهو أن مقدار الجزء المسترد من الاشتراك يجب أن يتوقف على النتائج الفعلية لأعمال الشركة في تاريخ الفسخ، فإن وُجد تعادل بين الاشتراكات والمصروفات، أو وُجد عجز في الاشتراكات فإن المشترك لا يستردُّ شيئاً من اشتراكه، وإن وُجد أن الاشتراكات أكبر من المصروفات فإن المشترك يستحق جزءاً من الاشتراك يتوقف مقداره على الفرق الفعلي بين الاشتراكات والمصروفات، بغض النظر عن المدة المتبقية من العقد[3].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن هذا الشرط يجعل عقد التأمين التعاوني من عقود المعاوضات، كما هو الحال في التأمين التجاري، وذلك أن المبرر لهذا التصرف هو أن الشركة كانت متحملة لعبء الخطر،

---

(١) ممن قال بذلك د. محمد الأشقر في التأمين على الحياة ص٢٤، و د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٦٩. وانظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية للجرف ص٥٧، وقد سئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى عن صندوق تعاوني لموظفي إحدى الشركات لمساعدة المحتاجين من منسوبي الشركة، بشروط تنظم عمل هذا الصندوق فأجاب: (الذي تبين لي من السؤال أن هذا الصندوق ليس تعاونياً محضاً؛ لأن فيه شروطاً تلحقه بعقود المعاوضات لا التبرعات والمعونات، لذلك أرى . . . ثانياً: أن يكون للمشترك الحق في فسخ اشتراكه، لكن لا يستحق رد ما اشترك به؛ لأنه قد تبرع به، وأخرجه عن ملكه. . .) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢٩/٤٨٠- ٤٨٢) وممن صرح بعدم استحقاق المشترك في استرداد اشتراكه أو بعضه إلى حين نهاية الفترة المالية د. يوسف الشبيلي، بناءً على أن عقد التأمين التعاوني عقد لازم بالشرط، انظر: مقارنة بين نظام الوقف والتأمين التكافلي ص١٠.

(٢) ممن أفتى بذلك هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية بالأردن. انظر: فتاوى التأمين الإسلامي ص٩٦، وانظر: التأمين التعاوني للعازمي ص٤٤.

(٣) وممن قال بذلك د. محمد الجرف في بحثه عقد التأمين بين الجواز واللزوم ص٩٣، ود. سليمان العازمي في التأمين التعاوني ص٤١، وقيد د. الجرف قوله بأن المحاسبة تتم وفقاً للنتائج الفعلية في تاريخ الفسخ إن أمكن، وإلا فتتم المحاسبة في نهاية السنة المالية، حيث يمكن في تلك الحالة تقدير حقوق والتزامات ذلك العقد المنحل خلال مدة سريانه. انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم ص٩٥، وممن يرى الجواز د. وهبة الزحيلي على أن يُرد الاشتراك للمنسحب بعد تنزيل ما يخص هذا الاشتراك من الخسائر. انظر: عقد التأمين للزحيلي ص٤٣، وانظر: التأمين الصحي للحسون ص٣٥٥.

أثناء مدة سريان العقد، وكانت مستعدة للتعويض عند وقوع الخطر في المدة السابقة للفسخ، ولهذا فإنها تحتفظ بهذا الجزء من القسط مقابلاً لذلك[1]، فصارت حقيقة هذا الشرط معاوضة على ضمان الخطر، والمعاوضة على ضمان الخطر هي حقيقة التأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين.

الدليل الثاني:

أن الاشتراك الذي يدفعه المشترك يُعدُّ تبرعاً[2]، أو فيه شائبة التبرع، فهو داخل في حكم الهبة، وقد تم قبضها من قبل الصندوق بوكالة شركة الإدارة، فلم يجز له الرجوع فيها، لقوله ﷺ: (**العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه**)[3][4].

الدليل الثالث:

أن في هذا الشرط ظلماً لباقي المشتركين المستمرين في عقودهم، فيما إذا كانت الشركة في حال تعادل بين الاشتراكات والمصروفات، أو في حال عجز، فإن الجزء الذي يتم استرداده عند الفسخ يكون على حساب حقوق باقي المشتركين المستمرين في عقودهم، وهذا ظلم لهم[5].

ونُوقش بأن هذا العقد قائم على التعاون والتكافل لا على المعاوضة المحضة، فالتباين بين المشتركين في التعويضات وما يُستحق عليهم من أقساط غير مؤثر في صحة العقد[6].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

ما تقدم من أدلة القائلين بأن الأصل في الشروط في عقود المعاوضات والتبرعات الجواز والصحة إلا ما دل الدليل على تحريمه وبطلانه[7]، وهذا الشرط باقٍ على هذا الأصل، لعدم

---

(١) انظر: تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية للجرف ص٥٧، ٥٨.

(٢) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢٤.

(٣) تقدم تخريجه ص٣٦٢.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٦٩، والتكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي للخليفي ص١٥، وانظر: مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢٩/٤٨٢).

(٥) انظر: التأمين التعاوني للعازمي ص٤٢.

(٦) انظر: فتاوى التأمين الإسلامي ص٩٦.

(٧) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول.

الدليل على التحريم والبطلان، ويكون هذا من قبيل تعليق التبرع على الشرط[1]؛ لأن عقد التأمين التعاوني يعد من عقود التبرع أو فيه شائبة تبرع عند أكثر الفقهاء المعاصرين.

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن هذا الشرط لا دليل على تحريمه وبطلانه؛ لما تقدم في أدلة القول الأول.

الدليل الثاني:

قياس هذه المسألة على ما ذكره بعض المالكية[2]، ففي مواهب الجليل:

(فرع: قال في كتاب الوصايا الثاني من المدونة: ومَن قال في وصيته: أَحِجوا فلاناً. ولم يقل: عني. أُعطي من الثلث بقدر ما يحج به، فإن أبى الحج فلا شيء له، وإن أخذ شيئاً رده إلا أن يحج به.

قال المشدَّالي[3]: قال ابن عرفة[4]: كان بعضهم يأخذ من هنا أن من أوصى لرجل بمال ليتزوج به فلم يفعل أنه يرجع ميراثاً، والذي عندي أنه يُنظر إلى ما يُفهم بالقرائن عن الموصي، إن أراد الإرفاق والتوسعة عليه فيكون له وإن لم يتزوج، وإن أراد خصوصية النكاح رجع ميراثاً، وإن جُهل الأمر فالأصل عدم تجاوز النكاح، فإن انعدم رجع ميراثاً، قلت: الظاهر أنها تجري على ما قال بعض الشيوخ في كتاب المكاتب فيمن أخذ مالاً ليغزو به، فلم يَغزُ أنه يُرَدُّ، وكذا ابن السبيل إذا دُفع له مال ليتحمل به فلم يسافر أنه يَردُّه، ومن دُفع له مال ليقرأ فلم يفعل أنه يَردُّه)[5].

---

(١) انظر: معايير المحاسبة والمراجعة ص٥٩٥.

(٢) أفادني بذلك الشيخ سليمان الجويسر المستشار الشرعي بشركة تكافل الراجحي.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المشدَّالي – بفتح الميم والمعجمة، وتشديد الدال، نسبة إلى قبيلة من زواوة – الزواوي البجائي، الفقيه المالكي المغربي المحقق النظار، له فتاوى نُقلت في المعيار المعرب والمازونية، واختصر أبحاث ابن عرفة التي في مختصره المتعلقة بكلام ابن شاس وابن الحاجب، وشرحه مع زيادة، توفي ببجاية سنة ٨٦٦هـ. انظر: الضوء اللامع (٢٩٠/٨) وشجرة النور الزكية (١٠٧/٢).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الوَرْغَمِّي – بفتح الواو وسكون الراء وفتح المعجمة وتشديد الميم، نسبة لورغمة قرية بأفريقيا – التونسي، الفقيه المالكي المحقق النظار، ولد سنة ٧١٦هـ، من مؤلفاته: مختصر في الفقه، والحدود الفقهية، شرحها ابن الرصاع، توفي سنة ٨٠٣هـ. انظر: الضوء اللامع (٢٤٠/٩) وشجرة النور الزكية (١٩/٢، ٢٠).

(٥) مواهب الجليل (٥/٨).

فهذه الفروع المذكورة مفادها أن من تبرع بمال لغيره؛ لغرض معين، فلم يصرف المتبرَع له هذا المال في ذلك الغرض، فللمتبرِع الحق في الرجوع عليه بما أعطاه، ووجه الشبه بين هذه الفروع ورجوع المستأمن في الاشتراك أو بعضه عند الفسخ أن المشترك قد دفع الاشتراك لغرض معين، وهو تعويض من يصيبه الخطر من المشتركين، فمتى لم يصرف هذا الاشتراك في التعويضات كان له الحق في الرجوع فيه، وكذا إن صُرف بعضه فيها وبقي بعضه الآخر كان له الحق في الرجوع فيما بقي، وعقد التأمين التعاوني يعد من عقود التبرع أو فيه شائبة التبرع.

ويمكن مناقشة هذا القياس بعدم التسليم به؛ لوجود الفرق بين هذه الفروع المذكورة ورجوع المشترك في الاشتراك أو بعضه، وذلك أن هذه الفروع قد تعذر فيها صرف المال في مصرفه المعين فكان للمتبرع الرجوع في ماله، أما في مسألتنا فلم يتعذر ذلك؛ لأن عقد التأمين يستمر غالباً لمدة محددة، يتفق فيه الطرفان على صرف الاشتراك في مصارف معينة، كالتعويضات، وأجرة شركة الإدارة، ونحوها، ولا يمكن الحكم بعدم صرف الاشتراك في مصارفه إلا بعد انتهاء مدة العقد، فما بقي حينئذٍ فللمستأمن حق الرجوع فيه، قياساً على هذه الفروع[1]، ما لم يتفق الطرفان على خلافه.

دليل القول الثالث:

أنه إذا وُجد تعادل بين الاشتراكات والمصروفات، أو وُجد عجز في الاشتراكات فإن المشترك لا يسترد شيئاً من اشتراكه؛ لأنه دفع القسط ليُتبرَّع منه لمن يحتاج إلى العون من باقي المشتركين، ووجود التعادل أو العجز يعني أن الاشتراك قد صُرف جميعه في مصارفه، ولم يبق منه شيء يُرَد إلى المشترك، فسقط حقه في الرجوع بجزء منه، وإن وُجد أن الاشتراكات أكبر من المصروفات فإن المشترك يستحق أن يُرَد له جزء من الاشتراك، يتوقف مقداره على الفرق الفعلي بين الاشتراكات والمصروفات؛ لأن هذا الجزء المسترد من الاشتراك يمثل جزءاً متبقياً من مال مملوك للمشترك، وذلك أن الاشتراك قد صُرف منه بعضه في مصارفه، وما تبقى منه فهو باقٍ على ملك المشترك، فاستحق استرداده[2].

---

(١) ولهذا يمكن أن تخرَّج مسألة رد الفائض التأميني على هذه الفروع الفقهية، والله أعلم.

(٢) انظر: عقد التأمين بين الجواز واللزوم للجرف ص٩٣، والتأمين التعاوني للعازمي ص٤١.

ونُوقش بأنه لا يمكن عملياً أن يتوفر للشركة بيان بالأعمال الفعلية لكل المشتركين كلما طلب أحدهم الفسخ (الانسحاب) خاصة وأن نتائج الأعمال الفعلية تُقوَّم محاسبياً على مبدأ الاستحقاق، وخاصة بنود المصروفات والمطالبات تحت التسوية، والاحتياطيات مما لا يتسنى معرفته في أي لحظة، إلا أن يكون الاسترداد في آخر السنة المالية، وبعد إقفال الحسابات، ومعرفة النتائج الفعلية للشركة(١).

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لما تقدم في الدليل الأول لهذا القول، ومناقشة أدلة القولين الآخرين.

المطلب الثاني

استحقاق المشترك للفائض التأميني عن المدة السابقة لفسخ العقد

إذا انسحب المشترك قبل انتهاء عقد التأمين التعاوني، وقبل نهاية السنة المالية، والتي يتبين عندها حصول فائض تأميني في الشركة من عدمه، فهل له حق في الفائض التأميني عن المدة السابقة للانسحاب من العقد؟ في ذلك خلاف بين الفقهاء والباحثين المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن المشترك يستحق نصيباً من الفائض التأميني عن المدة السابقة للانسحاب(٢).

القول الثاني: أن المشترك لا يستحق شيئاً من الفائض التأميني عن المدة السابقة للانسحاب(٣)، وينبغي أن يُنص في عقد التأمين التعاوني أن من لم يستمر في العقد إلى حين

---

(١) انظر: المشكلات القانونية التي تواجهها شركات التأمين مع عملائها لسراج الهادي ص١٩.

(٢) ذكر هذا القول الأستاذ هيثم محمد حيدر في بحثه الفائض التأميني ص١٩، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ، وعزاه لبعض جهات الفتوى، ولم يسمهم، وإليه يميل د. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص٢٥، ٢٦، وانظر: المشكلات القانونية التي تواجهها شركات التأمين مع عملائها لسراج الهادي ص١٩.

(٣) وهو قول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣١٣، ٣٩٨ ود. يوسف الشبيلي في بحثه مقارنة بين نظامي الوقف والتأمين التكافلي ص١٠، ود. عجيل النشمي في بحثه الفائض وتوزيعه ص١٤، وبه صدرت فتوى هيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية بالأردن كما في فتاوى التأمين الإسلامي ص١٣٣، وانظر: الفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص١٩، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ، والفائض التأميني للعساف ص٢٥.

توزيع الفائض فإنه لا يستحق شيئاً منه[1].

دليل القول الأول:

أن منع المشترك من نصيبه من الفائض عن المدة السابقة للانسحاب يعد إخلالاً بقواعد العدالة بين المشتركين؛ لأن الفائض التأميني هو ثمرة للاشتراكات التي كان المنسحب أحد المشاركين فيها، فيبقى حقه ثابتاً فيها، كغيره ممن لم ينسحبوا[2].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

قاعدة الغرم بالغنم[3]، ووجه ذلك أن التأمين التعاوني الإسلامي فيه غنم وغرم، أما الغنم فيتمثل في استحقاق التعويض عند وقوع الخطر، واستحقاق جزء من الفائض التأميني عند تحققه، وأما الغرم فيتمثل بالمشاركة في دفع التعويضات من خلال اشتراك التأمين، فمن استمر في عقد التأمين حتى نهاية العام، وشارك في دفع التعويضات استحق الفائض التأميني، ومن انسحب قبل نهاية العام لم يستحق شيئاً من الفائض؛ لأن الغنم بالغرم[4].

ويمكن مناقشته بأن المنسحب قبل نهاية العام قد غرم بالمشاركة في التعويضات التي تمت قبل انسحابه، فيكون له الحق أيضاً في جزء من الفائض عن المدة السابقة لانسحابه؛ عملاً بهذه القاعدة.

الدليل الثاني:

إخلال المشترك بمبدأ التبرع حيث انسحب، واسترد جزءاً من اشتراكه مما أدى إلى حرمانه من الفائض التأميني[5].

ويمكن مناقشته بأن إخلال المشترك بمبدأ التبرع ليس إخلالاً كاملاً؛ لأنه استرد جزءاً من الاشتراك بانسحابه لا جميعه، فيبقى له الحق في الفائض فيما يقابل الجزء المتبقي.

الدليل الثالث:

---

(١) انظر: الفائض وتوزيعه للنشمي ص١٤.

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٥، ٢٦.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥- ٢٥٧، وشرح القواعد الفقهية ص٤٣٧.

(٤) انظر: فتاوى التأمين الإسلامي ص١٣٣.

(٥) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص١٩، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ

قياس هذه المسألة على فسخ المضارب قبل ظهور الربح في المضاربة المشتركة[1]، فإنه لا يستحق شيئاً من الربح[2].

ويمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق؛ لأن المضارب في المضاربة المشتركة عند فسخه يستعيد رأس ماله كاملاً، فلم يستحق شيئاً من الربح إذا ظهر بعد الفسخ، أما المشترك فإنه إذا فسخ العقد لا يستعيد – فيما هو معمول به في شركات التأمين التعاوني – إلا جزءاً من اشتراكه، ويبقى الجزء الآخر في صندوق المشتركين، فكان له الحق فيما يقابل هذا الجزء من الفائض التأميني.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله، ومناقشة أدلة القول الثاني، ويدخل في القول الراجح ما إذا كانت الشركة لا تَرُدُّ على المشترك إذا فسخ العقد شيئاً من الاشتراك، فيستحق حينئذٍ نصيبه من الفائض التأميني كما لو كان باقياً إلى حين توزيعه.

ويستثنى من ذلك ما يلي:

١- إذا تم إلغاء عقد التأمين من قبل الشركة لثبوت تحايل المشترك، كما لو أدلى ببيانات غير صحيحة، أو أخفى بعض البيانات الجوهرية، فلا يستحق حينئذٍ شيئاً من الفائض التأميني عن فترة سريان العقد السابقة[3]، ويمكن توجيه عدم استحقاقه لشيء من الفائض في هذه الحال، بأن ذلك عقوبة له على تحايله، وفعله لما ينافي مبدأ التعاون والتكافل، الذي يقوم عليه التأمين التعاوني الإسلامي.

٢- إن اشتُرِط على المشترك في العقد أنه متى ما انسحب بإرادته قبل توزيع الفائض

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص٢٥، والمراد بالمضاربة المشتركة: هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون أو معاً بالتعاقب إلى شخص طبيعي أو معنوي باستثمار أموالهم. انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٣) (٢٩١/٣).

(٢) مذهب الحنفية والمشهور عند المالكية والأظهر عند الشافعية ورواية لأحمد أن المضارب يملك حصته من الربح بالقسمة، وعن مالك وهو قول للشافعية والمذهب عند الحنابلة أنه بالظهور، ولأحمد رواية ثالثة أنه بالمحاسبة والتنضيض والفسخ. انظر: بدائع الصنائع (١٥١/٥) والذخيرة (٨٩/٦) ومغني المحتاج (٤٠٩/٢) والفروع (٣٨٨/٤) وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار: (يستحق الربح بالظهور، ويملك بالتنضيض أو التقويم، ولا يلزم إلا بالقسمة) انظر: مجلة المجمع، العدد الرابع (٢١٦٤/٣).

(٣) انظر: الفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص٢٦، ضمن بحوث مؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ.

فإنه لا يستحق شيئاً منه، ويكون متبرعاً بنصيبه من الفائض، ووافق على ذلك، صح هذا الشرط، ولم يعط شيئاً من الفائض عن المدة السابقة للانسحاب؛ لأن المسلمين على شروطهم، ولأن عقد التأمين التعاوني قائم على التعاون وفيه شائبة التبرع[1]، والله أعلم.

(١) انظر: الفائض التاميني للعساف ص٢٦.

الفصل الخامس: التعويض في عقود شركات التأمين.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الانتفاع بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري.

المبحث الثاني: تعويض شركات التأمين للمستأمِن عن الخسائر التبعيَّة الناجمة عن الحادث.

المبحث الثالث: مقدار التعويض في عقود شركات التأمين التعاوني على الحياة.

المبحث الرابع: التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين.

المبحث الخامس: تعويض شركة التأمين للمستأمِن بزيادة على مقدار الضرر الفعلي.

المبحث السادس: ردُّ المستأمِن ما زاد من التعويض لشركة التأمين إذا تمكن من إصلاح الضرر بأقل منه.

المبحث السابع: المستحِق للتعويض من قبل شركة التأمين بعد وفاة المستأمِن.

المبحث الثامن: التخلص من التعويض المحرم المتحصل عليه من شركات التأمين.

مدخل:

يُراد بالتعويض[1] في اصطلاح خبراء التأمين المبلغ الذي يلتزم المؤمِّن بدفعه للمستأمن، أو للمستفيد عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، ويُطلق على التعويض مصطلح (مبلغ التأمين) وهو ركن من أركان عقد التأمين، لا يُتصور قيام العقد إلا به، إلا أن حصول المستأمِن على مبلغ التأمين في غالب عقود التأمين أمرٌ احتمالي؛ لتعلقه بوقوع الخطر من عدمه، وقد تقدم في التمهيد لهذا البحث تفصيل الكلام على هذا الركن[2].

ويتعلق بالتعويض عدد من المسائل، تنتظمها المباحث الآتية:

المبحث الأول

الانتفاع بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري

التعويض المقدَّم من شركة التأمين التجاري لا يخلو من أن يكون المنتفع به المستأمن ذاته، أو يكون المنتفع هو المستفيد الذي يحدده المستأمن في العقد، وبناءً على ذلك فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

---

(١) العين والواو والضاد في اللغة لها معنيان: الأول: بدل الشيء، والفعل منه العَوْض، والاسم العِوَض، والمستعمل التعويض، تقول عوَّضته من هبته خيراً، والثاني: بمعنى الأبد، يُضم ويُفتح بغير تنوين، وهو للمستقبل من الزمان، كما أن قطُّ للماضي من الزمان، تقول: عَوْضُ لا أفارقك، تريد لا أفارقك أبداً. انظر: مقاييس اللغة ص٧٢١، ٧٢٢، مادة (عوض) والصحاح (٨٥٥/١) مادة (عوض) والمعنى المناسب للتعويض اصطلاحاً هو المعنى الأول.

أما التعويض في الاصطلاح فإن الشائع عند الفقهاء التعبير بالضمان عن جبر الضرر، وإزالته، ومن تعريفات الفقهاء للضمان بهذا المعنى تعريف الحموي في غمز عيون البصائر (٦/٤): أنه رَدُّ مثل الهالك إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان قيمياً. وفي نيل الأوطار للشوكاني (٢٩٩/٥): هو عبارة عن غرامة التالف. إلا أن بين الضمان والتعويض فرقاً، وهو أن الضمان هو مطلق الالتزام بالتعويض، سواء أَحَدَث الضرر فعلاً، أم كان متوقع الحدوث في المستقبل، أما التعويض فلا يجب إلا إذا حدث الضرر فعلاً، وبهذا يكون التعويض نتيجة الضمان، ولهذا عرَّف د. محمد المدني بوساق التعويض بأنه المال الذي يُحكَم به على من أوقع ضرراً على غيره في نفس أو مال. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٦٨/٢٨) والتعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ص١٥٥.

(٢) انظر: ص٥٢ من هذا البحث.

المطلب الأول

انتفاع المستأمن بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري

تقدم في التمهيد[1] لهذا البحث أن عقد التأمين التجاري – على القول الراجح – محرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، إلا أن بعض الدول تُلزِم رعاياها ببعض أنواع عقود التأمين التجاري، كالتأمين من المسؤولية تجاه الآخرين في حوادث السيارات، أو التأمين الطبي، فإذا أبرم المسلم هذا العقد لدى شركة تأمين تجاري، ثم حصل الخطر المؤمَّن منه، فهل يحل له أخذ مبلغ التأمين (التعويض) الذي تُقدمه له شركة التأمين التجاري أو لا؟ لا يخلو الأمر من أحوال:

الحال الأولى: أن يعتقد المستأمن جواز عقد التأمين التجاري إما باجتهاد أو تقليد صحيح، فحينئذٍ يحل له أخذ مبلغ التأمين كاملاً، سواء أكان مُلزَماً به أم لا؛ لأن العقد جائز في حقه، فما ترتب عليه من العوض يكون جائزاً أيضاً.

الحال الثانية: إذا قبض مبلغ التأمين من يجهل الحكم الشرعي للتأمين التجاري، فلا حرج عليه في ذلك، وليس له أن يعود بعد العلم بحكمه لإبرام هذا العقد[2]؛ لأنه لا خلاف بين الفقهاء أن من تعامل بالحرام جاهلاً، أو متأولاً تأويلاً سائغاً، أو مقلداً لمن يرى الجواز، ثم تبين له الصواب أنه يحل له ما سلف، ولا يُكلف بإخراج ما اكتسبه، وإنما يجب عليه الكف عن هذه المعاملة في المستقبل[3]؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ

---

(١) ص١٣١.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٥/٢٦٠، ٢٦١).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٩/٤١١- ٤١٣): (وأما إن كان العاقد يعتقد صحة العقد، مثل أهل الذمة فيما يتعاقدون بينهم من العقود المحرمة في دين الإسلام، مثل بيع الخمر والربا والخنزير، فإن هذه العقود إذا اتصل بها القبض قبل الإسلام والتحاكم إلينا أمضيت لهم، ويملكون ما قبضوه بها **بلا نزاع**؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ . . . وهكذا كل عقد اعتقد المسلم صحته بتأويل، من اجتهاد أو تقرير مثل المعاملات الربوية التي يبيحها مجوزو الحيل، ومثل بيع النبيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته، ومثل بيوع الغرر المنهي عنها عند من يجوز بعضها، فإن هذه العقود إذا حصل فيها التقابض، مع اعتقاد الصحة لم تنقض بعد ذلك، لا بحكم، ولا برجوع عن ذلك الاجتهاد) وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/١٩٠) والجامع لأحكام القرآن (٣/٣٤٣) وأضواء البيان (١/٢٢٨، ٢٢٩) وأحكام المال الحرام للباز ص١١٢.

مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[1].

الحال الثالثة: أن يعتقد المستأمن تحريم عقد التأمين التجاري، ويُبرِم هذا العقد باختياره عاصياً من غير إلزام، ثم يتوب من ذلك، فلا يحل له أن يأخذ من مبلغ التأمين إلا قدر الأقساط التي دفعها، التي هي رأس ماله في هذا العقد؛ لقوله سبحانه: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾[2][3]؛ ولأن هذا العقد عقد باطل في اعتقاد المستأمِن، فلا يترتب عليه أثره.

ويُلحَق بهذه الحال أن المستفيد في التأمين التجاري على الحياة إذا كان يعتقد التحريم لا يحل له من التعويض إلا قدر الأقساط التي دفعها المستأمن حال حياته، متى ما كان هـــذا التأمين باختياره[4].

الحال الرابعة: أن يكون إبرام عقد التأمين التجاري عند الحاجة الماسة إلى التعويض، والتي تنزَّل منزلة الضرورة[5]، كما هو الحال في التأمين الطبي في بعض البلاد التي ترتفع فيها تكاليف الخدمات الطبية، ولا تقوم الدولة بتوفير هذه الخدمات مجاناً، ويَلْحق من لم يؤمِّن حرج ومشقة شديدة، أو خطر على صحته، ففي هذه الحال يجوز إبرام عقد التأمين التجاري لأجل الحاجة الماسة، سواء ألزمت به الدولة أم لا[6]، وحينئذٍ يحل للمستأمن من مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمَّن منه بقدر ما يدفع حاجته الماسة لا أكثر؛ لأن هذا التأمين إنما أُبيح له لأجل الحاجة الماسة إلى التعويض، التي تقرب من الضرورة وتنزل منزلتها، ومن المعلوم في القواعد الفقهية أن الضرورات تبيح المحظورات[7]، وأن الضرورة تقدر بقدرها[8]، والله أعلم.

---

(١) من الآية رقم (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٢) من الآية رقم (٢٧٩) من سورة البقرة.

(٣) انظر: فتوى د. علي السالوس بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (اشترك في التأمين ولا يريد خسارة كل ما دفع، فماذا يفعل؟) وفتوى د. خالد المشيقح بموقع المسلم بعنوان: (أخذ التعويض من التأمين).

(٤) انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى بعنوان: (هل يستفيد الورثة من تعويض تأمين السيارة؟).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٩، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص٢٠٩.

(٦) انظر ما تقدم ص١٤٥ من هذا البحث.

(٧) انظر في هذه القاعدة: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٣، ١٧٤، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص١٨٥.

(٨) انظر: أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين . . لعثمان أحمد ص١١. وانظر في

أعلم.

الحال الخامسة: أن يعتقد المستأمن تحريم عقد التأمين التجاري إما باجتهاد أو تقليد صحيح، ثم يُبرم عقد التأمين التجاري بناءً على إلزام الدولة، فهل يحل له الانتفاع بمبلغ التأمين، أو لا؟[1] في هذا خلاف بين الفقهاء المعاصرين على أقوال:

القول الأول: أن المستأمن يحل له من مبلغ التأمين قدر الأقساط التي دفعها، ولا يحل له ما زاد على ذلك، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء[2]، والشيخ محمد بن عثيمين[3]، وغيرهم[4].

قاعدة: (الضرورة تقدر بقدرها) الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٤، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص١٨٧.

(١) أنبه هنا إلى أنه لا يلزم من القول بجواز الدخول في عقد التأمين عند الإلزام به من قبل الدولة جواز أخذ التعويض عند وقوع الخطر؛ لأن المأخذ في تحريم التأمين التجاري – على الراجح – أنه عقد غرر وقمار وفيه ذريعة إلى الربا في أكثر أنواعه، وبعضها من الربا الصريح، كما أن شركات التأمين التجاري لا تسلم معاملاتها من الربا الصريح في الاستثمار وغيره، وما كان كذلك فإنه لا يجوز إلا عند الضرورة أو الحاجة الماسة المنزلة منزلة الضرورة، فإذا ألزمت به الدولة وكان ترك الدخول فيه يُلحق الحرج والمشقة بالناس جاز الدخول فيه بقدر ما تندفع به حاجتهم الماسة، ومن المعلوم أن الحاجة قد تندفع بمجرد الدخول في العقد، كما هو الحال في نقل ملكية السيارة، وإصدار رخصة القيادة ونحوهما مما يشترط له التأمين، فمن دخل في هذا العقد لدفع الحرج والمشقة عن نفسه لا يلزم أن يكون محتاجاً للتعويض عند وقوع الخطر، عملاً بالقاعدة الفقهية أن الضرورة وكذا الحاجة تقدر بقدرها.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة (١٥/٢٥٩، ٢٦٠).

(٣) انظر: مجموع فتاواه (٢٩/٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٦).

(٤) منهم د. علي السالوس في فتوى له بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (اشترَك في التأمين ولا يريد خسارة كل ما دفع، فماذا يفعل؟) وجاء في قرار مجمع الفقه بالهند، رقم١٧ (١/٥) في ١٤١٣هـ الندوة الفقهية الخامسة، بشأن التأمين ما نصه: (ومن الملاحظ أن جواز التأمين مبني على خوف الضرر على النفس والمال من قبل الأعداء، بخاصة في الاضطرابات الطائفية، لذا فإن من مات موتاً طبيعياً أو تلف ماله من دون تدخل من الأعداء، لا يجوز له أن يستفيد بمبالغ إضافية، حصلت له بسبب التأمين، بل له أن يكتفي في استفادته بقدر ما أودعه هو، أما ما زاد عليه فيجب عليه التصدق به، من دون نية الثواب) انظر: هذا القرار بموقع المجمع. ومفهوم هذا القرار أن الضرر إن كان بسبب هذه الاضطرابات فله أخذ العوض كاملا. وانظر: فقه المعاملات المالية لزعتري ص٢١٥.

وقد ذكر الشيخ د. سعد الشثري – أثابه الله تعالى – في بحث التأمين على رخصة قيادة السيارات ص ١٢١ أن من يعتقد تحريم التأمين يجوز له أن يأخذ قدر الأقساط التي دفعها، مع قدر الأقساط التي دفعها المعتدي أو المفرط بلا إشكال، أما الزائد فيحتمل وجهين الجواز وعدمه، ثم رجح الجواز.

القول الثاني: أن المستأمن يحل له كامل مبلغ التأمين، ولو كان زائداً على قدر الأقساط التي دفعها، وهو قول د. سعد الشثري، ود. خالد المشيقح، ود. يوسف الشبيلي[1].

القول الثالث: أن المستأمن لا يحل له شيء من مبلغ التأمين، وهو قول د. وهبة الزحيلي[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: أن المستأمن يعتقد أن ما دفعه من أقساط للشركة قد أُخذ منه ظلماً، فكان له الحق في استردادها عند حصوله على مبلغ التأمين[3]، ولا يحل له أكثر من ذلك.

الدليل الثاني:

أن عقد التأمين التجاري عقد باطل شرعاً، وإذا كان باطلاً شرعاً بطل كل ما يستلزمه

وأنبه إلى أن أخذ الأقساط التي دفعها المستأمن مع أقساط المعتدي إنما يُتصور إذا كان الطرفان جميعاً قد أمَّنا لدى شركة واحدة، فهذه الأقساط قد أخذتها الشركة منهما بغير حق، فإذا وقع الحادث وكان مبلغ التأمين أكبر من مجموع ما دفعاه كان لمن يستحق منهما مبلغ التأمين أن يأخذ مجموع ما دفعاه من الأقساط، ولا يُتصور ذلك إذا كان كلٌ منهما قد أمَّن لدى شركة غير شركة الآخر؛ لأن أحدهما لا يستحق على شركة الآخر شيئاً من الأقساط. إلا أن الطرفين وإن أَمَّنا لدى شركة واحدة فإن الأمر لا يخلو من إشكال، وهو أن المستأمن المتضرر في الحادث يستحق في الأصل كامل مبلغ التأمين على المتسبب من ماله الخاص، كما يستحق أيضاً على الشركة قدر الأقساط التي دفعها لها؛ لبطلان عقد التأمين التجاري المبرم بينهما، وعدم ترتب آثاره عليه، ودَفْعُ الشركة مبلغ التأمين نيابة عن المتسبب في الحادث لا يعني أن هذا المبلغ متضمن للأقساط التي دفعها المتضرر للشركة، بحيث يسقط حقه في استردادها من الشركة متى أمكنه ذلك؛ بدليل أن المتسبب لو دفع التعويض من ماله الخاص فإن المتضرر لا يسقط حقه في أخذ أقساطه التي دفعها للشركة لو وقع حادث آخر بسببه، والله أعلم.

(١) قال به د. سعد الشثري في بحثه التأمين على رخصة قيادة السيارات ص١٢١، ١٢٢، ود. خالد المشيقح في فتوى له بموقع المسلم بعنوان: (أخذ التعويض من التأمين) ود. يوسف الشبيلي في فتوى له بموقع الإسلام اليوم بعنوان: (حالات يجوز فيها التأمين) وذكر هذا القول د. علاء الدين زعتري في فقه المعاملات المالية ص٢١٥، ولم ينسبه لأحد.

(٢) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٤/٤٤٥) حيث قال: «لا يحل للتاجر وغيره من المؤمِّنين أخذ بدل الهالك من مال السوكرة» وكذا في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٧٧٢) بل نقل في مناقشته هذه رأي الشيخ مصطفى الزرقاء في هذه المسألة فقال: (حتى الشيخ الزرقا سألته قال: أنا لا أجيز أن تأخذ هذه التعويضات من الشركات التجارية؛ لأنها تراكم، فهي إما من ربا، أو عقود غير مشروعة . . .).

(٣) انظر: فقه المعاملات المالية لزعتري ص٢١٥.

هذا العقد[1]، ومن ذلك بطلان استحقاق المستأمن لكامل مبلغ التأمين، إلا أنه يستحق من مبلغ التأمين قدر ما دفعه من الأقساط؛ لما تقدم في الدليل الأول.

الدليل الثالث:

تخريج هذه المسألة على مسألة الظفر، وهي ما إذا كان لرجل دين على آخر، وتعذر عليه أن يستوفيه منه برضاه؛ لكونه جاحداً للدين، أو مماطلاً في أدائه، فإنه يجوز لصاحب الدين أن يأخذ من مال المدين ما يستوفي دينه بغير إذنه ورضاه، وبغير قضاء[2].

ووجه هذا التخريج أن عقد التأمين التجاري عقد باطل شرعاً، لا يترتب عليه أثر، ويجب على شركة التأمين التجاري إعادة الأقساط التي قبضتها، والتي تعد ديناً في ذمتها للمستأمن، وهذا الدين يتعذر على المستأمن استيفاؤه من الشركة قبل وقوع الخطر، فإذا وقع الخطر المؤمَّن منه أمكنه الاستيفاء حينئذٍ، والظفر بحقه؛ لأن الشركة تبذل له التعويض كاملاً، فجاز له استيفاء دينه، وهو الأقساط التي دفعها للشركة.

ويمكن مناقشته بأن هناك فرقاً بين المسألتين، ففي مسألة الظفر بالحق يؤخذ المال من المدين بغير إذنه ورضاه وبغير حكم قضائي، ولهذا وقع فيها الخلاف بين الفقهاء، أما في مسألتنا فإن شركة التأمين التجاري تبذل التعويض للمستأمن بإذنها ورضاها، وإذا كان مَنْ عليه الحق مُقراً به، باذلاً له، فلا ترد حينئذٍ مسألة الظفر بالحق بلا خلاف بين الفقهاء.

قال ابن قدامة: (إذا كان لرجل على غيره حق، وهو مُقرٌّ به، باذل له، لم يكن له أن يأخذ من ماله إلا ما يعطيه، بلا خلاف بين أهل العلم)[3].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن الأقساط التي تأخذها شركة التأمين التجاري من المستأمنين هي من المال المأخوذ ظلماً، والذي يتعذر رده لأصحابه، فإن لم يأخذه المستأمن استأثرت به شركة التأمين التجاري ظلماً، واستعانت به على ظلمها، فيكون من باب هو لك أو لأخيك أو

---

(١) انظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٤٢٤/٢٩).

(٢) وهذا قول جمهور الفقهاء، والقول الثاني المنع من استيفائه وهو قول للمالكية، والمشهور من مذهب الحنابلة. انظر: المبسوط (١٧١/٢٤) والذخيرة (١٥/١١) والحاوي الكبير (٤١٢/١٧) والمغني (٣٤٠/١٤) واستيفاء الحقوق من غير قضاء ص١٥٧ وما بعدها.

(٣) المغني (٣٣٩/١٤) وانظر نحوه في شرح الزركشي على الخرقي (٤٢٤/٧).

للذئب[1].

ويمكن مناقشته بأنه وإن سُلِّم بجواز أخذ مبلغ التأمين كاملاً؛ لئلا تستعين به شركة التأمين التجاري على المعصية، إلا أنه لا يُسلَّم بأن كل ما أخذه يحل له الانتفاع به؛ لأن ما زاد على قدر الأقساط التي دفعها ليس مالاً له، بل هو مال أُخذ من أصحابه بغير حق، تعذر رده إليهم، فكان مصيره أن يصرف في مصالح المسلمين كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[2].

وأما كون هذا المال من باب ما ورد في الحديث: (**هي لك أو لأخيك أو للذئب**)[3] فغير مسلَّم؛ لأن الحديث ورد في لُقَطة الغنم، وفرق بينها وبين مسألتنا، فلقطة الغنم باقية على ملك صاحبها، يجب على الملتقِط تعريفها سنة، ثم يملكها، فإن جاء صاحبها بعد ذلك ضمنها له[4]، ففي اللقطة يُرجى أن يعود المال لصاحبه، أما في مسألتنا فيتعذر معرفة أصحاب الأقساط التي دُفعت للشركة.

الدليل الثاني:

أن سبب التحريم في التأمين التجاري هو وجود الغرر الكثير فيه، والغرر وإن كان كثيراً في العقد فإنه يباح عند الحاجة، ووجود الإلزام بالتأمين التجاري من قبل الدولة بحيث يكون من لم يؤمِّن مخالفاً يعد حاجة تبيح هذا العقد، وإذا جاز إبرام هذا العقد جاز للمستأمن أخذ عوضه، وهو مبلغ التأمين[5].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن سبب تحريم التأمين التجاري هو الغرر فقط، بل فيه مع الغرر قمار أيضاً، والقمار من كبائر الذنوب التي لا تبيحها الحاجة المجردة، بل لا تبيحها

---

(١) انظر: فقه المعاملات المالية لزعتري ص٢١٥.

(٢) ص٥٣٣.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، برقم (٩١) ومسلم، كتاب اللقطة، بدون باب، برقم (١٧٢٢) عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ اللُّقَطَةِ فَقَالَ: (اعْرِفْ وِكَاءَهَا أَوْ قَالَ وِعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ) قَالَ فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ، أَوْ قَالَ: احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: (وَمَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرْهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: (لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ) وهذا لفظ البخاري.

(٤) ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الملتقِط للغنم له أكلها، فإن جاء صاحبها بعد ذلك غرمها له، خلافاً لمالك فإنه قال: له أكلها، ولا يلزمه تعريف ولا غرم لصاحبها. انظر: المغني (٣٣٩/٨) والاستذكار (٢٥٢/٧، ٢٥٣).

(٥) انظر: فتوى د. يوسف الشبيلي بموقع الإسلام اليوم بعنوان: (حالات يجوز فيها التأمين).

إلا الضرورة أو الحاجة الماسة[1]، ومن ثَمَّ فإن المستأمن وإن كان بالإلزام محتاجاً حاجة ماسة إلى إبرام هذا العقد؛ لتحصيل مصالحه ودفع الحرج عنه، فإنه لا يلزم أن يكون محتاجاً حاجة ماسة لأخذ مبلغ التأمين؛ لأنه قد يكون غنياً عنه، للقاعدة الفقهية أن الحاجة تقدر بقدرها.

الدليل الثالث:

تخريج هذه المسألة على مسألة حكم القاضي لشخص في مسألة اجتهادية، يختلف فيها اجتهاد القاضي مع ما يعتقده المحكوم له في ذات الحكم، بحيث يرى المحكوم له أنه لا حق له فيما حكم به القاضي، فإنه مع ذلك يجوز له أخذ ما حُكم له به[2]؛ لأن حكم القاضي يرفع الخلاف في المحكوم به[3]، ولأنه لو حكم القاضي عليه بالدفع للزمه، فكذلك إذا حكم له جاز له الأخذ، إذ الغرم بالغنم[4].

على أن تسديد شركة التأمين عن المستأمن عند وجوب ضمان التلف عليه أخف؛ من جهة أن الشركة تدفع المال الواجب بطيب نفس، ومستحق التعويض لا يُفرِّق بين أخذ الأرش من الشركة أو من الذي حصل الحادث بسببه[5].

ويمكن مناقشته بأن الذي يظهر – والله أعلم – أن هناك فرقاً بين هاتين المسألتين، يمنع صحة التخريج، يتضح ذلك فيما يلي:

١- أن القاضي الذي حكم لأحد الطرفين في الدعوى، إنما حكم بناءً على اجتهاد يرى

---

(١) وقد تقدم بحث مأخذ التحريم في التأمين التجاري ص١٣٥ من هذا البحث.

(٢) وهذا قول جمهور الفقهاء، وهو أن ما حكم به القاضي يحل للمقضي له ظاهراً وباطناً، كقضاء القاضي الحنفي بالشفعة للجار، والمقضي له شافعي، فينفذ هذا الحكم ظاهراً وباطناً، ويحل للشافعي الأخذ بهذه الشفعة، وذهب أبو يوسف من الحنفية، وأبو إسحاق الإسفراييني من الشافعية، وهو قول لبعض الحنابلة إلى أنه لا ينفذ في الباطن؛ لأن حق الله تعالى لا يتغير بقضاء القاضي، وقال بعض الشافعية: إن كان المحكوم له عالماً بالأدلة لم ينفذ القضاء في حقه باطناً، وإن كان عامياً نفذ في حقه باطناً.

انظر: رد المحتار (٩٦/٨، ٩٧) وحاشية الدسوقي (٤٦/٦، ٤٧) وأدب القضاء لابن أبي الدم ص١١٦، ١١٧، والأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص٤٩٧، والإنصاف مع الشرح الكبير (٥٤٧/٢٨، ٥٤٨) وكشاف القناع (١٧٠/١٥) والموسوعة الفقهية الكويتية (٣٣٨/٣٣، ٣٣٩).

(٣) انظر: كشاف القناع (١٧٠/١٥).

(٤) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١٢١، ١٢٢، وانظر: في قاعدة الغرم بالغنم: المنثور في القواعد (١١٩/٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥.

(٥) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١٢٢.

فيه جواز ما حكم به، فكان اجتهاده وقضاؤه مؤثراً في حِلِّ ما حكم به للمحكوم له، وإن كان هذا المحكوم له يعتقد خلافه، ومما يؤيد ذلك أن ابن أبي الدم بنى أصل الخلاف في هذه المسألة على مسألة أخرى، وهي هل كل مجتهد مصيب، أو أن المصيب واحد؟ فمن قال: كل مجتهد مصيب كان الحق على مذهبه في جهات متعددة، فينفذ حكم الحاكم من المجتهدات ظاهراً وباطناً، ومن قال: إن المصيب واحد، فيكون الحق في جهة واحدة، يعلمها الله تعالى، فلا ينفذ ظاهراً وباطناً، بل ظاهراً فقط(١)، وهذا فيه أن المسألة مبناها على الاجتهاد كما هو ظاهر.

ويؤيده أيضاً أن ابن الهمام جعل اتصال القضاء باجتهاد القاضي مرجِّحاً له على اجتهاد المحكوم له(٢).

أما في هذه المسألة فأين الاجتهاد؟ ومَن هو المجتهد؟ إن قيل: إنه ولي الأمر الذي ألزم بالتأمين التجاري. فالجواب: أنه لا يوجد ولي أمر مجتهد منذ قرون طويلة، ولم يبق إلا التقليد، والواجب على المقلد تقليد ما عليه أكثر العلماء كما تقدم بيانه(٣)، وأكثر العلماء على تحريم التأمين التجاري.

٢- أن القائل بهذا التخريج يقرر أنه في هذه المسألة المخرَّج عليها ليس له أن يطالب ابتداءً بما لا يرى جوازه(٤)، ومن المعلوم أن شركات التأمين لا تعطي التعويض إلا من طالبها به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (التحقيق أنه ليس للرجل أن يطلب من الإمام ما يرى أنه

---

(١) انظر: أدب القضاء لابن أبي الدم ص١١٧.

(٢) قال ابن الهمام في فتح القدير (٢٨٦/٧، ٢٨٧): (وفيها - أي الخلاصة - رجل قال لامرأته: أنت طالق البتة. ونوى واحدة بائنة أو رجعية، فقضى القاضي بأنها ثلاثاً، أخذاً بقول علي، نفذ القضاء ظاهراً وباطناً، ثم بعد ذلك إن كان الزوج مجتهداً يتبع رأي القاضي عند محمد، وعند أبي يوسف يتبع رأي القاضي إن كان مقضياً عليه، وإن كان مقضياً له يتبع أشد الأمرين عليه، وإن كان عامياً فإن استفتى فما أفتاه به المفتي صار كالثابت بالاجتهاد عنده، وإن لم يستفت أخذ بما قضى به، انتهى. والوجه عندي قول محمد؛ **لأن اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجحه على اجتهاد الزوج** والأخذ بالراجح متعين، وكونه لا يراه حلالا إنما يمنعه من القربان قبل القضاء، أما بعده وبعد نفاذه باطنا كما فرضت المسألة فلا).

(٣) ص٢١٣ حاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٤) انظر: التأمين على رخصة قيادة السيارات للشثري ص١٢٢.

حرام، ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتقد تحريمه، وهذا لا يجوز، ولكن لو كان الطالب غيره أو ابتدأ الإمام بحكمه أو قسمه فهنا يتوجه القول بالحِل)[1].

كما أن هذا التخريج إنما يُسلَّم به على القول بترجيح ما ذهب إليه الجمهور في هذه المسألة، وإلا فالمسألة محل خلاف كما تقدم.

دليل القول الثالث:

أن مبلغ التأمين في عقد التأمين التجاري مال لا يلزم من التزم به[2]، فكان أخذه من أخذ المال بغير حق.

ويمكن مناقشته بأن مبلغ التأمين وإن كان لا يحل للمستأمن لبطلان هذا العقد، إلا أنه يحل له من هذا المبلغ قدر الأقساط التي دفعها، لأنها استعادة لحقه الذي أُخذ منه بغير حق.

الترجيح:

يترجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، وورود المناقشة على أدلة القولين الآخرين.

وبناءً على القول الراجح فإنَّ أَخْذَ مبلغ التأمين من الشركة لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون التأمين الملزَم به هو تأمين المسؤولية تجاه الغير، كالتأمين الإجباري على حوادث السيارات، فإن كان المتسبب في الحادث هو المستأمِن فإن الأصل أنه يتحمل تعويض الطرف الآخر من ماله، لو لم يكن هناك تأمين، إلا أنه مع وجود التأمين فإن الشركة سوف تقوم بدفع مبلغ التأمين للطرف الآخر، نيابة عن المستأمن، وحينئذٍ فإن المستأمن لا يحل له من هذا التعويض الذي دُفع نيابة عنه إلا قدر الأقساط التي دفعها فقط، ويلزمه تكميل مبلغ التأمين من ماله؛ لأن ما زاد على قدر الأقساط لا يستحقه المستأمن، والأصل أن يعاد للشركة؛ لبطلان هذا العقد في اعتقاد المستأمن، وعدم ترتب آثاره عليه، لكن لما كان في إعادة هذا المبلغ للشركة تقوية لها على الباطل بإبرامها للعقود المحرمة فإن المستأمن لا يعيده لها[3]، وإنما يصرفه في مصالح المسلمين.

---

(١) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٩٧.

(٢) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٤/٤٤٥).

(٣) سيأتي قريباً – إن شاء الله تعالى – ذكر الخلاف في حكم أخذ التعويض المحرم من شركة التأمين التجاري لصرفه في مصالح المسلمين، في ص٥٣١.

قال د. محمد الزحيلي: (المسلم المؤمِّن إن ارتكب خطأً، أو تسبب بضرر فيجب عليه أن يضمن ذلك من أمواله، ولا يجوز له أن يحيلها على شركة التأمين، حتى لا يكون مستفيداً عملياً من دفع الأقساط التي أداها، فيقع في الغرر والقمار والميسر ويأكل الربا، وإنما عليه أن يتحمل ضمان التلف، وتعويض الضرر الذي ارتكبه وكأنه غير مؤمِّن)[1].

الحال الثاني: إذا كان التأمين الملزَم به هو التأمين الذي لا علاقة فيه للتعويض بطرف آخر، كالتأمين الطبي ونحوه، فإن المستأمن لا يحل له من مبلغ التأمين إلا قدر الأقساط التي دفعها، وما زاد على ذلك يصرفه في مصالح المسلمين، والله أعلم.

المطلب الثاني

انتفاع المستفيد بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري

المراد بالمستفيد هنا مَن يستحق مبلغ التأمين غير المستأمن، كالمتضرر في الحادث إذا كان المتسبب مؤمِّناً لدى إحدى شركات التأمين التجاري، أو التأمين المقدم من جهة العمل للموظف، كتقديم الشركات لموظفيها تأميناً طبياً، أو على السيارات، أو نحو ذلك، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: انتفاع المتضرر في الحادث بالتعويض الذي تقدمه شركة التأمين التجاري:

إذا وقع الخطر المؤمَّن منه، وكان المتسبب في الحادث قد أمَّن لدى شركة تأمين تجاري، فهل يحل للمتضرر في الحادث (المستفيد) أن يأخذ مبلغ التأمين من شركة التأمين التجاري؟.

والمستفيد من مبلغ التأمين قد يكون المتضرر في الحادث نفسه، كما في حوادث السيارات، ونحوها، وقد يكون المستفيد من مبلغ التأمين ورثة المجني عليه إذا كانت الجناية قتلاً خطأً، فحينئذٍ تدفع شركة التأمين التجاري دية القتل للورثة، فهل يحل في مثل هذه الحال مبلغ التأمين للمستفيد؟.

في هذه المسألة قولان للفقهاء المعاصرين:

القول الأول: يجوز له أن يأخذ مبلغ التأمين من الشركة، نُسب هذا القول للشيخ عبـــد الله بن عبد الرحمن بن جبرين[2]، وهو قول غيره من المعاصرين[1].

---

(١) انظر: التأمين وصوره المنتشرة في المجتمع الأمريكي لمحمد الزحيلي ص٣٠، ٣١.

(٢) انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى بعنوان: (هل يأخذ التعويض من شركة التأمين؟) وأخرى بعنوان:

القول الثاني: لا يجوز له أخذ مبلغ التأمين من الشركة، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء[٢]، ود. وهبة الزحيلي[٣].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن المستحق للتعويض له أن يأخذ حقه من كل من التزم به، وقد التزمت الشركة بهذا الحق، فجاز له الأخذ منها، ولا علاقة له بالعقد المبرم بين الشركة والمستأمن[٤].

الدليل الثاني:

أن من مقاصد الشريعة الإسلامية ألا تُهدر دماء المسلمين وأموالهم، والقول بعدم جواز أخذ الدية من شركة التأمين التجاري يؤدي إلى إهدار دماء كثير من المسلمين وأموالهم؛ لأن غالب من تقع منه الجناية يتعذر عليه دفع الدية من عصبته، أو من بيت المال، كما يتعذر عليه دفع الدية أو التعويض من ماله؛ لفقره وحاجته، فكان أخذ التعويض من شركة التأمين التجاري محققاً لهذا المقصد[٥].

دليل القول الثاني:

أن أموال شركات التأمين التجاري أموال محرمة، فهي إما أموال ربوية؛ لعدم تورع القائمين على هذه الشركات عن الاستثمار بالربا، أو أموال حصلت عليها الشركة من

(هل يأخذون دية ميتهم من شركة التأمين؟) جاء فيهما أن الشيخ عبد الله بن جبرين أفتى بجواز ذلك.

(١) منهم د. محمد الزحيلي في التأمين وصوره المنتشرة في المجتمع الأمريكي ص٣١، ود. صلاح الصاوي في فتوى له بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، بعنوان: (الحصول على مال الدية عن طريق رفع قضية على شركة تأمين) وأجاز كلٌ من د. أحمد الحداد والشيخ محمد خير إبراهيم يوسف درادكة أخذ الدية من شركة التأمين التجاري. انظر: البدائل المعاصرة للعاقلة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٦٨٦،٦٨٥) ودفع الدية من قبل شركات التأمين لدرادكة ص١٥٧.

(٢) جاء في فتاوى اللجنة (١٥/٢٤٩، ٢٥٠) س: ما رأي الإسلام في التأمين على السيارات ضد الحوادث، وإذا حدث حادث، وكان الطرف الثاني هو المتسبب فيه، وحكم لي القانون بغرامة، فهل يجوز لي أخذها؟ فأجابت اللجنة: بأنه لا يجوز لك أخذ ما حكم لك به القانون بناء على التأمين.

(٣) في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٧٧٢).

(٤) انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى بعنوان: (هل يأخذ التعويض من شركة التأمين؟).

(٥) انظر: البدائل المعاصرة للعاقلة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٦٨٦) ودفع الدية لدرادكه ص١٥٧.

عقود محرمة[1]، وما دام أن أموالها كلها محرمة فلا يجوز أخذ شيء من التعويضات التي تدفعها للمستفيد؛ لأن مَن كان ماله كله حراماً فلا يجوز التعامل معه[2].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بأن أموال شركة التأمين التجاري كلها محرمة، بل أموالها مختلطة، وإن غلب عليها الحرام؛ لأن رأس مال المساهمين الأصل فيه الإباحة، وهو مختلط بباقي أموال الشركة، لعدم الفصل بين حساب المستأمنين وحساب المساهمين في شركة التأمين التجاري، وإذا كان الأمر كذلك فيَرِد على هذه المسألة الخلاف المتقدم في معاملة من ماله مختلط[3]، وقد ترجح فيها جواز معاملته مع الكراهة، ما لم يُعلم عين الحرام، وتزداد الكراهة كلما زادت نسبة المال الحرام.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليليه، ومناقشة دليل القول الثاني.

المسألة الثانية: الانتفاع بالتعويض في التأمين التجاري المقدم من جهة العمل للموظف:

إذا كان التأمين مقدماً من جهة العمل للموظف، كتقديم الشركات لموظفيها تأميناً طبياً، أو على السيارات، أو نحو ذلك، ولا يدفع الموظف شيئاً من ماله مقابل التأمين، فهل يحل للموظف الانتفاع بالتعويض عند وقوع الخطر؟ في هذا خلاف على قولين:

القول الأول: يجوز الانتفاع بهذا التعويض[4].

القول الثاني: لا يجوز الانتفاع بهذا التعويض[5].

---

(١) انظر: مناقشة د. وهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٧٢/١).

(٢) انظر: قوانين الأحكام ص٤٨٦، ٤٨٧، وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤) والمهذب مع المجموع (٣٢٤/٩).

(٣) انظر: ص٣٤٤ من هذا البحث.

(٤) وهو قول د. علي السالوس، كما في فتوى له بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (الانتفاع بالتأمين في العمل) ود. يوسف الشبيلي، في فتوى له بموقع الإسلام اليوم بعنوان: (التأمين على الحياة بدون عوض) ود. صلاح الصاوي، كما في فتوى له بموقع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (التأمين على المرض) ود. محمد الغلاييني كما في فتوى له بموقع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (حكم التأمين) ود. عثمان أحمد عبد الرحيم في بحثه أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى ص١٤، وانظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى بعنوان: (شركته ملزمة بالتأمين الصحي، فهل ينتفع بالعلاج؟) وفتوى أخرى بعنوان: (الانتفاع بالتأمين الصحي الذي تقدمه شركته . . .) وأحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٦٦.

(٥) وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء كما في فتاوى اللجنة (٣١١/١٥).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن الشركة إذا التزمت لموظفيها بالعلاج الصحي ونحوه فيُعد هذا تحفيزاً وترغيباً في العمل لديها، ويجوز للموظف الانتفاع بما تقدمه شركة التأمين من تعويض؛ لأنه أُعطي له بسبب مباح، ولا علاقة له بالعقد المبرم بين الشركة التي يعمل لديها وشركة التأمين(١).

الدليل الثاني:

أن التأمين المحرم ما كان على سبيل المعاوضة بين المستأمن والشركة، والموظف هنا ليس مستأمناً، ولا يدفع للشركة شيئاً مقابل التأمين، فكان انتفاعه بالتعويض جائزاً(٢).

ونوقش هذان الدليلان بأن أجر الموظف لا يقتصر على المبالغ النقدية التي تدفعها إليه جهة العمل، بل يشمل جميع المزايا والخدمات التي تُقدَّم له، لأنها يمكن تقديرها بالمال، وعدم منحها للموظف نقداً يعني أنه تم توجيهها إلى المقابل لهذه المزايا والخدمات، ومن ذلك الاشتراك الذي تدفعه جهة العمل لشركة التأمين لتقديم خدمة التأمين للموظف، فحقيقة الأمر أن الاشتراك جزء من أجر الموظف، لم تدفعه الشركة عن الموظف بلا مقابل، فدل على أن قسط التأمين قد دفعه الموظف للشركة، فأصبح هو المستأمن حقيقة لا جهة العمل(٣).

الدليل الثالث:

أن هذا التأمين المقدم من جهة عمل الموظف يعد تابعاً لعقد العمل المبرم بين الموظف وجهة عمله، وما كان كذلك فإنه مغتفر، للقاعدة الفقهية: يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً(٤)،

---

(١) انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى بعنوان: (شركته ملزمة بالتأمين الصحي، فهل ينتفع بالتعويض؟).

(٢) انظر: فتوى د. الشبيلي بموقع الإسلام اليوم بعنوان: (التأمين على الحياة بدون عوض).

(٣) انظر: عقد التأمين التعاوني للمصاروة ص٩٥، ٩٦، وانظر أيضاً أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى لعثمان أحمد ص١٤.

(٤) انظر: فتوى د. الصاوي في مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (التأمين على المرض) وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى لعثمان أحمد ص١٣، ١٤.

ولأن عقد التأمين التجاري من عقود الغرر، وهو هنا تابع لعقد العمل، غير مقصود بالأصالة، والغرر وإن كان كثيراً فإنه يجوز إذا كان تابعاً لغيره، وإذا جاز الدخول في عقد التأمين التجاري جاز أيضاً أخذ التعويض(١).

ويمكن مناقشته بأن هذا الدليل مبني على أن مأخذ التحريم في التأمين التجاري هو الغرر فقط، وهذا غير مسلَّم، بل يدخله القمار أيضاً على أقل الأحوال(٢)، وما كان كذلك فإنه لا يجوز ولو كان تابعاً.

الدليل الرابع:

يمكن الاستدلال بالقاعدة الفقهية: تبدل سبب الملك كتبدل العين(٣). وذلك أن الشركة التي يعمل لديها الموظف وإن كانت لا يحل لها الانتفاع بكامل التعويض المقدم من شركة التأمين التجاري؛ لتحريم العقد المبرم بينهما وبطلانه، فإن الموظف الذي انتفع بالتعويض قد حصل عليه بسبب آخر، وهو التزام الشركة التي يعمل عندها بتوفير التأمين الصحي له، فلما تبدل سبب الملك جاز للموظف الانتفاع بهذا التعويض؛ لحصوله عليه بسبب مباح.

ويمكن مناقشته بأن هذا الدليل يمكن التسليم به لو كانت الشركة هي التي تدفع القسط من مالها، وقد تقدم قريباً في مناقشة الدليلين الأول والثاني أن الذي يدفع القسط حقيقة هو الموظف.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن عقد التأمين المقدم للموظف من جهة العمل لا يخلو من أن يكون العقد في حقيقته بين الموظف وشركة التأمين؛ لأن القسط المقدم للشركة هو جزء من أجرته، كما تقدم بيان ذلك قريباً، وحينئذٍ يكون هذا العقد عقد معاوضة بين الموظف وشركة التأمين التجاري، وهو عقد محرم على الراجح، لا يجوز الدخول فيه، فإن دخل فيه الموظف فله أن يأخذ من التعويض قدر القسط الذي دفعه فقط.

وإما إن يكون العقد مبرماً بين جهة العمل وشركة التأمين التجاري – كما تقدم في

---

(١) انظر: فتوى د. الشبيلي في موقع الإسلام اليوم بعنوان: (حالات يجوز فيها التأمين).

(٢) تقدم بحث مسألة مأخذ التحريم في التأمين التجاري في ص١٣٥ من هذا البحث.

(٣) تقدم الكلام على هذه القاعدة ص٣٦١ من هذا البحث.

أدلة القول الأول – فهو عقد محرم باطل على الراجح، لا يترتب عليه أثره، ويجب على الشركة إعادة الأقساط لجهة العمل، ولا تستحق جهة العمل على الشركة شيئاً من التعويضات للمستفيدين من هذا التأمين، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز للموظف الانتفاع بالتعويض؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل[1].

الدليل الثاني:

أن هذا التأمين شبيه ببعض أنواع التأمين على الحياة، كالتأمين العمري[2]، ووجه الشبه أن المستفيد من التأمين العمري لم يدفع شيئاً لشركة التأمين، ومع هذا فأكثر الفقهاء المعاصرين على تحريمه، وأنه لا يحل للورثة الانتفاع بهذا التعويض عند وفاة المستأمن.

ويمكن مناقشته بأنه في التأمين العمري ليس هناك التزام من المستأمن للمستفيد من التأمين بتعويضه، ولا يعد هذا التعويض حقاً له على المستأمن، بخلاف مسألتنا فالشركة تلتزم للمستفيد بالتأمين الطبي أو على سيارته أو غير ذلك، فكان للمستفيد الحق في الانتفاع بهذا التعويض؛ لأنه من حقوقه على الشركة، وجزء من أجرته.

الترجيح:

الترجيح في هذه المسألة محل نظر وتأمل؛ إذ لم يظهر لي بوضوح رجحان أحد القولين، ويتأيد القول الثاني بسلامة دليله الأول من المناقشة؛ ولما فيه من الاحتياط، وإذا ترجح القول الثاني فيحق للموظف أن ينتفع من التعويض بقدر الأقساط التي دفعتها عنه جهة عمله لشركة التأمين، والله أعلم.

---

(١) انظر: أحكام التأمين الصحي لآل سيف ص٢٦٦.

(٢) ويسمى (التأمين لمدى الحياة): وهو عقد بمقتضاه يدفع المؤمِّن للمستفيد مبلغ التأمين إذا توفي المؤمَّن على حياته، في أي وقت كانت الوفاة. انظر: ص٦٧ من هذا البحث.

المبحث الثاني

تعويض شركات التأمين للمستأمِن عن الخسائر التبعية الناجمة عن الحادث

الأصل في التعويض المقدم من شركات التأمين أن يكون عن الخسائر المباشرة، وهي الخسائر المادية الواقعة على الشيء المؤمَّن عليه، كتلف السيارة أو حريق المنزل أو المتجر أو المصنع، أو غرق البضائع، ونحو ذلك، أما الخسائر غير المباشرة (التبعيَّة) التي تترتب على وقوع الحادث فهي أنواع:

من أشهرها فوات الربح، وهو (الكسب الذي كان المستأمِن يأمل في الحصول عليه، وفاتَهُ؛ بسبب تحقق الخطر المؤمَّن منه)[1] ومن أمثلة ذلك:

١- لو أمَّن شخص على آلات مصنعه من العطل، وأَلحق بهذا التأمين تأميناً يقتضي تعويضه عما يفوته من المكاسب المتوقع حصولها خلال مدة تعطل الآلات[2].

٢- تأمين التاجر على بضاعته التي ينقلها من بلد إلى آخر، بالثمن المتوقع بيعها به في ميناء الوصول، ومن المعلوم أن ثمنها في ميناء الشحن أقل من ذلك، فالتاجر لا يؤمِّن على قيمة البضاعة فقط، بل يؤمِّن على القيمة، وعلى الربح المتوقع حصوله عند بيعها[3].

٣- تأمين الطبيب والمحامي والمقاول ونحوهم من أصحاب المهن الحرة عما يفوتهم من الربح عند تعطلهم عن العمل لأجل المرض، إضافة إلى التأمين الصحي[4].

وتأمين الأرباح المتوقعة لم يكن جائزاً في قوانين التأمين القديمة؛ لأن الربح يعتبر أمراً غير محقق الحصول، فانقلب بتأمينه إلى أمر محقق الحصول، وهذا يعني أن التأمين أصبح مصدراً للربح، وهو غير جائز قانوناً في التأمين من الأضرار؛ لأن هذا النوع من التأمين يقتصر على تعويض الضرر الواقع فقط[5].

---

(١) أحكام التأمين للعطار ص٥١، والقانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٥٩٤.

(٢) انظر: فتاوى التأمين ص١٥٣، ١٥٤، وتأمين الحريق لأبي العلا ص١١١.

(٣) انظر: مبادئ التأمين لعبد المطلب ص٢٢٠.

(٤) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٨٣.

(٥) انظر: الوسيط للسنهوري (١٥٢٦/٧)

ثم لم تلبث كثير من قوانين التأمين أن أجازت تأمين الأرباح المتوقعة؛ بحجة (أن الربح المنتظر هو أحد عنصري التعويض، إذ التعويض الكامل يشمل كما هو معروف الخسارة التي لحقت المضرور، والربح الذي فاته، ولا يكمل التعويض بغير هذين العنصرين مجتمعين، ولا يمكن أن يقال: إن المؤمَّن له بحصوله على الربح المنتظر يكون قد أثرى من عقد التأمين، في حين أنه كان يجب أن يقتصر على مجرد التعويض، فإن الربح المنتظر يدخل في التعويض، وهو . . أحد عنصريه، فالحصول عليه ليس إثراءً، بل هو مجرد تعويض عن ضرر لحق المؤمَّن له)[1].

وحتى لا يكون تأمين الأرباح مصدر إثراء للمستأمن دون سبب فإنه يُشترط له ثلاثة شروط[2]:

١- أن يَشترط المستأمِن على المؤمِّن صراحة في عقد التأمين أن يؤمِّن على الأرباح المتوقعة عند وقوع الحادث؛ لأن عقد التأمين لا يغطي في الأصل إلا الخسائر المباشرة، كالتعويض عن تلف الشيء الهالك فقط، دون الخسائر غير المباشرة (التبعيّة) فكان لا بد من اشتراط التعويض عنها.

٢- أن يكون الربح المتوقع الذي يغطيه التأمين ربحاً مؤكداً محقق الوقوع لو لم يقع الحادث، لا مجرد ربح محتمل، فليس كل ربح يصح التأمين على فواته، ومثال ما كان محقق الوقوع التأمين على المزروعات من الصقيع ونحوه مما يسبب لها التلف، فإذا تحقق هذا الخطر فإن المستأمن يستحق التعويض عن هذه المزروعات بقيمتها وقت نضجها.

٣- أن يتضمن العقد كيفية تقدير هذا الربح بطريقة دقيقة.

أما الحكم الشرعي للتأمين من فوات الربح الناجم عن الحادث فهو لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون الربح الفائت مؤكد الحصول، ويمكن تقديره، كالعقار المؤجَّر بمبلغ معلوم، لمدة مقبلة محددة، فأمَّن مالك العقار عن خطر توقف الأجرة، إذا أصاب العقار

---

(١) الوسيط للسنهوري (١٥٢٦/٧، ١٥٢٧) وانظر: القانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٥٩٤، حيث ذكر أن تأمين الربح المتوقع هو الرأي الراجح عند فقهاء القانون.

(٢) انظر: الوسيط للسنهوري (١٥٢٧/٧) وأحكام التأمين للعطار ص٥٢، والقانون المدني لمحمد حسن قاسم ص٥٩٤، ٥٩٥.

مانع من الانتفاع به، كالحريق أو الهدم، وكذا الموظف أو العامل الذي أبرم عقد عمل بأجرة معلومة، لمدة زمنية محددة، فأمَّن من خطر انقطاع أجرته إذا أصيب بالمرض، ففي هذه الحال يجوز التأمين لفوات الربح المتوقع؛ لأن الضرر بفواته ضرر فعلي، ومحدد المقدار(١).

والتعويض عن فوات الكسب في هذه الحال يُعد من باب التعويض عن تفويت المنفعة التي انعقد سبب وجودها(٢)، وذلك أن الإتلاف نوعان(٣):

١- إعدام موجود.

٢- تفويت لمعدوم انعقد سبب وجوده.

والإتلاف بنوعيه سبب للضمان، فتكون المنفعة الفائتة التي انعقد سبب وجودها مضمونة على من أتلفها، ويستدل لذلك بما يلي(٤):

١- عموم أدلة الضمان، كقول الله تعالى: ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾(٥) وقول النبي ﷺ: **(من تطبَّب ولم يُعلم منه طِبٌّ قبل ذلك فهو ضامن)**(٦).

٢- قول النبي ﷺ: **(لا ضرر ولا ضرار)**(٧) وتفويت المنفعة التي انعقد سبب وجودها

---

(١) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٨٤، وبهذا أفتت الهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي كما في فتاوى التأمين ص١٥٤، إلا أنها أوصت بألا تتوسع شركات التأمين التعاونية في هذا النوع من التأمين، وانظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٥١، ٣٥٢.

(٢) وهذا بناءً على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من ضمان المنافع بالإتلاف خلافاً للحنفية الذين يرون عدم ضمانها. انظر: المبسوط (٧٨/١١) والمعيار المعرب (٥٥٩/٩) ومغني المحتاج (٣٦٩/٢) وقواعد الأحكام ص١٣٢، والمغني (٤٢٩/٧).

(٣) انظر: الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص٢١٨.

(٤) انظر هذه الأدلة في التعويض عن المنفعة التي انعقد سبب وجودها للجوفان ص٣٥- ٣٧.

(٥) من الآية (١٩٤) من سورة البقرة.

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الديات، باب فيمن تطبب ولا يُعلم منه طب فأعنت، برقم (٤٥٧٣) والنسائي، كتاب القسامة، باب صفة شبه العمد . . ، برقم (٤٨٣٠) وابن ماجه، كتاب الطب، باب من تطبب و لم يُعلم منه طب، برقم (٣٤٦٦) والحاكم، كتاب الطب، برقم (٧٤٨٤) (٢٣٦/٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه، وقال: حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٦٣٥).

(٧) تقدم تخريجه ص٢٥٤.

يُلحِق الضرر بمالك المنفعة، فوجب رفع هذا الضرر بالتعويض عنه.

ومن نصوص الفقهاء في التعويض عن تفويت المنفعة التي انعقد سبب وجودها[1]:

١- ما ورد عن شُرَيْح[2] رحمه الله تعالى أنه قَضَى في الْكَسْرِ إِذَا انْجَبَرَ، قال: لاَ يَزِيدُهُ ذلك إِلاَّ شِدَّةً، يُعطى أَجْرَ الطَّبِيبِ، وَقَدْرَ ما شُغِلَ عن صَنْعَتِهِ[3].

٢- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وإذا ترك العامل العمل حتى فسد الثمر، فينبغي أن يجب عليه ضمان نصيب المالك، ويُنظر كم يجيء لو عمل بطريق الاجتهاد؟ كما يضمن لو يبس الشجر، وهذا لأن تَرْكَه العمل من غير فسخ العقد حرام وغرور، وهو سبب في عدم هذا الثمر، فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية، مثل أن يغصب الشجر غاصب، ويعطلها عن السقي حتى يفسد ثمرها، إذ الضمان باليد العادية كالضمان بالتسبب بالإتلاف، لاسيما إذا انضم إليه اليد العادية) إلى أن قال: (فالعامل في المزارعة إذا ترك العمل فقد استولى على الأرض، وفوت نفعها، فينبغي أن يضمن أيضاً ضمان إتلاف، أو ضمان إتلاف ويد . .)[4].

وجاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ما نصه: (الضرر الذي يجوز التعويض عنه يشمل الضرر المالي الفعلي، وما لحق المضرور من خسارة حقيقة، وما فاته من كسب مؤكد، ولا يشمل الضرر الأدبي أو المعنوي)[5].

وإذا جاز أخذ العوض عن فوات المنفعة التي انعقد سبب وجودها، جاز التأمين عليها، لأن فواتها يُلحِق الضرر الفعلي بمالك المنفعة، ويكون ذلك من باب التأمين من الأضرار، والله أعلم.

الحال الثانية: أن يكون الربح المتوقع غير مؤكد الحصول، ولا يمكن تقديره، كتأمين

---

(١) انظر هذه النصوص وغيرها في التعويض عن المنفعة . . للجوفان ص٤١- ٤٧.

(٢) هو: أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، كان من كبار التابعين، استقضاه عمر رضي الله عنه على الكوفة، فقيل: أقام على قضائها ستين سنة، وكان أعلم الناس بالقضاء، ذا فطنة وذكاء وعقل، توفي سنة ٧٨هـ، وقيل غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٢/٤٦٠- ٤٦٣) وسير أعلام النبلاء (٤/١٠٠- ١٠٦).

(٣) انظر: المحلى (١١/٨٩).

(٤) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص٢١٨.

(٥) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٢) (٢/٣٠٦) وانظر أيضاً التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ص١٢٦.

الطبيب والمحامي والمقاول ونحوهم من أصحاب المهن الحرة عما يفوتهم من الربح عند تعطلهم عن العمل؛ لأجل المرض ونحوه من العوارض، فأرباح هذه المهن المتوقعة ليست ثابتة، بل تتقلب لأسباب كثيرة، وربما انقلبت إلى خسارة في بعض الأحوال، فتقدير الربح المتوقع - والحال هذه – لا يمكن أن يكون إلا على سبيل الحدس والتخمين(١)، فإن قيل: يُترَك تقديره إلى المستأمن، بحيث يحدد قدر الربح المتوقع كل يوم، وكلما كان الربح المقدر أكبر زادت قيمة القسط تبعاً لذلك، فالجواب: أن ترك التقدير للمستأمن لا يغير من الحقيقة شيئاً، بل يجعل هذا العقد أقرب إلى الرهان والقمار منه إلى التعويض عن ضرر فعلي يمكن تقديره(٢).

وبهذا يتبين أن الضابط للخسائر التبعية التي يمكن التأمين منها، هي ما كانت مؤكدة الوقوع، ويمكن تقديرها بدقة، أما ما ليس كذلك فإنه لا يجوز التأمين منه.

جاء في المعايير الشرعية: (يقتصر التعويض على الخسائر التي تصيب المشترك في التأمين على الأشياء، حسبما هو منصوص عليه في اللوائح، ويشمل التعويض الخسائر التبعية التي يمكن تقديرها تقديراً سليماً، بحسب الضرر الفعلي)(٣).

ومما يدخل ضمن التأمين من فوات الربح تأمين التاجر على بضاعته التي ينقلها من بلد

---

(١) قال الأستاذ أحمد أبو العلا في تأمين الحريق ص٣٥٦ عند كلامه على تأمين فوات الكسب: (فلا بد أن نوجد الربح الذي كان يمكن أن يتحقق لو أن الحادث لم يكن قد وقع، فيصبح الأمر أمر تخمين بحت، والأمور التخمينية أو الاستنتاجية من شأنها أن تكون موضع مناقشة ومساومة من جانب كلا الطرفين، المؤمِّن والمؤمَّن له).

(٢) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٨٣، وجاء في فتاوى التأمين الإسلامي ص٩٠ فتوى لهيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية بالأردن عن حكم تأمين خسارة الأرباح الناتجة عن حريق مصنع أو مؤسسة، بحيث تدفع شركة التأمين الأرباح المتوقعة منذ وقوع الحادث إلى حين إعادة المصنع أو المؤسسة إلى ما كانت عليه، على أساس الأرباح للسنتين السابقتين للحادث؟ فأجابت: (ترى الهيئة فيما يتعلق بتأمين حوادث الحريق أن تلتزم الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمَّن منه بتعويض الأضرار الفعلية الناتجة عن الحريق، ولا تشمل التعويضات خسارة الأرباح المتوقعة، مع ملاحظة أن دفع المصروفات والرواتب والمصاريف غير المنظورة والمحدد سقفها سلفاً لا تعتبر من خسارة الأرباح، وإنما هي أضرار فعلية مشمولة بالتعويض) فالهيئة لا ترى جواز تأمين خسارة الأرباح لهذه المؤسسة أو المصنع، ولعل العلة في ذلك - والله أعلم – أن هذه الأرباح غير مؤكدة الحصول، ولا يمكن تقديرها.

(٣) المعايير الشرعية ص٤٤٠.

إلى آخر، بالثمن المتوقع بيعها به في ميناء الوصول، فهو يؤمِّن عليها بمبلغ يساوي قيمتها الفعلية مضافاً إليها الربح المتوقع عند بيعها، بحيث إذا وقع الخطر على البضاعة دفعت له شركة التأمين قيمة البضاعة والربح المتوقع منها، وهذا الربح المتوقع غير مؤكد الحصول؛ فقد تباع البضاعة بالثمن المتوقع وقد تباع بأقل منه، كما أن تقديره إن حصل غير ممكن على وجه الدقة، ولهذا فلا يجوز التأمين من فوات هذا الربح؛ لأنه غير مؤكد الحصول ولا يمكن تقديره(١).

ومن أنواع الخسائر التبعية في حوادث السيارات أن من وقع عليه الحادث، وتعطلت سيارته عن السير، فإنه لا بد له من سيارة بديلة يقضي عليها حوائجه مدة إصلاح سيارته، فيجوز له والحال هذه التأمين من هذه الخسارة التبعية؛ بحيث يُعوَّض من قبل شركة التأمين عند وقوع الحادث عن أجرة السيارة البديلة؛ لأن هذه الخسارة مؤكدة الحصول، ويمكن تقديرها بدقة، والله أعلم.

ومن أنواع الخسائر التبعية المطالبة بالتعويض عن الأضرار المعنوية والنفسية التي تصيب الورثة بعد موت مورثهم المؤمَّن على حياته، زيادة على مبلغ التأمين على الحياة، فهذه التعويضات لا وجه لها شرعاً(٢)؛ لأنه لا يمكن تقديرها.

وما تقدم من الحكم الشرعي للتأمين عن الخسائر التبعية يشمل التأمين التعاوني، وكذلك التأمين التجاري على القول بجوازه، والله أعلم.

---

(١) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢١٧/١٠) فتوى لبيت التمويل الكويتي.

(٢) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٣٠٠/١٠) فتوى للجنة الدائمة للإفتاء بالكويت.

المبحث الثالث

مقدار التعويض في عقود شركات التأمين التعاوني على الحياة.

تقدم في التمهيد[1] لهذا البحث أن التأمين على الحياة هو أحد فروع التأمين على الأشخاص، وأن التأمين على الحياة هو (عقد يتعهد بموجبه المؤمِّن في مقابل أقساط بأن يدفع لطالب التأمين أو لشخص ثالث مبلغاً من المال عند موت المؤمَّن على حياته ، أو عند بقائه حياً بعد مدة معينة)[2] ولهذا التأمين عدة أنواع، تقدم بيانها في التمهيد[3].

ومبلغ التأمين (التعويض) في التأمين على الحياة في شركات التأمين التجاري يخضع للاتفاق بين المستأمن والشركة، وليس لهذا المبلغ حد أعلى لا يمكن تجاوزه؛ لأن الإنسان ليس له قيمة مادية يمكن جعلها مبلغاً للتأمين، وبناءً على ذلك فيمكن أن يتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين عدة ملايين، على خلاف ما عليه الحال في التأمين من الأضرار بقسميه (تأمين المسؤولية، وتأمين الأشياء) فإنه محدد بحد أعلى لا يمكن تجاوزه، وهو مقدار الضرر الفعلي، ومتى ما زاد مبلغ التأمين المتفق عليه في التأمين على الحياة زاد تبعاً له قسط التأمين[4].

وهذا النوع من التأمين التجاري (التأمين على الحياة) محرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، بل تحريمه أظهر من أنواع التأمين التجاري الأخرى[5].

ولهذا اتجهت شركات التأمين التعاوني الإسلامي إلى إيجاد بديل عن التأمين التجاري على الحياة، وهو ما يُعرف بالتأمين التعاوني على الحياة، أو التأمين التكافلي على الحياة.

وصورته: أن يقوم المشترك بدفع اشتراك دوري لصندوق التكافل الذي تديره شركة التأمين التكافلي الإسلامي، وفي حال وفاة المشترك تدفع الشركة بموجب وكالتها عن

---

(١) انظر: ص٦٧.

(٢) الوسيط في شرح القانون المدني (١٣٨٩/٧).

(٣) انظر ص٦٧.

(٤) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٣.

(٥) انظر: ص١٣٧ من هذا البحث.

الصندوق للمستفيد من التأمين تعويضاً متفقاً عليه[1].

والتأمين التعاوني أو التكافلي على الحياة هو نوع من أنواع التأمين التعاوني، فيأخذ حكمه على الخلاف المتقدم في جوازه[2].

والذي يهمنا في هذا المبحث هو أن مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الحياة، هل يجوز أن يُقدَّر بمبلغ معلوم متفق عليه بين الطرفين أو لا يجوز تقديره؟ وعلى القول بجواز تقديره هل يجب أن يكون له حد أعلى لا يجوز تجاوزه، أو لا يجب ذلك؟ ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

تقدير مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الحياة بمبلغ معلوم

اختلف الفقهاء المعاصرون في مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الحياة هل يجوز أن يحدد بمبلغ معلوم يُتفق عليه عند العقد، أو لا يجوز ذلك؟ على قولين:

القول الأول: لا يجوز أن يكون مبلغ التأمين محدداً، وإنما يُترك تقديره لإدارة الشركة، وفق ضوابط معينة، يُراعى فيها حاجة كل حالة إلى المعاونة، والقدرة المالية للشركة، بحيث يكون مبلغ التأمين كافياً لجبر الضرر الفعلي[3].

القول الثاني: يجوز أن يكون مبلغ التأمين محدداً[4].

دليل القول الأول:

أن مبلغ التأمين إذا كان محدداً فإنه يكون (تبرعاً مشروطاً بعوض، فيأخذ حكم المعاوضة

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص٢٦٣.

(٢) انظر ص١٥٤ من هذا البحث.

(٣) وهو قول د. فتحي لاشين في الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٦، ١١٩، إلا أنه يستثني من ذلك حالات الوفاة والاعتداء على ما دون النفس فيكون حدها الأعلى الدية الشرعية، أو الإرث الشرعي. انظر: الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٩، ١٢٠.

(٤) وهو قول د. محمد الأشقر في التأمين على الحياة ص١٩، ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٦٨، وهو ما قررته ندوة البركة الثامنة عشرة المنعقدة بدمشق في رجب ١٤٢١هـ. انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ص٣١٥. وجاء في قرار الندوة أيضاً أنه (في حالات توحيد مبلغ الاشتراك يُلتزم بمقادير الديات الشرعية في النفس وما دونها).

المالية)[1].

ونُوقش من وجهين:

١- (أنه لو كان يأخذ حكم المعاوضة المالية لأخذه سواء كان مبلغ التأمين محدداً أو غير محدد، ما دام مُلْتَزَماً به من قِبَل شركة التأمين)[2].

٢- لا يُسلَّم بأن التحديد لمبلغ التأمين يأخذ حكم المعاوضة المالية؛ لأن العلاقة هنا علاقة تعاون لا غير، ما دام أن الشركة تؤدي مبلغ التأمين من مجموع الاشتراكات المتبرَّع بها لهذا الغرض، لا من أموالها[3].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن في عدم تحديد مبلغ التأمين جهالة، قد تؤدي إلى النزاع بين المستفيدين والشركة[4].

الدليل الثاني:

أن عدم التحديد ربما كان مدخلاً لاتِّباع الهوى من قِبَل القائمين على تقدير الحاجة[5].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لقوة دليليه، ومناقشة دليل القول الأول.

المطلب الثاني

تقدير مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الحياة بحد أعلى

اختلف الفقهاء المعاصرون في مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الحياة على القول بتحديده هل يجب أن يكون له حد أعلى لا يجوز تجاوزه أو لا يجب ذلك؟ على قولين:

القول الأول: يجب أن يكون له حد أعلى[6]، وفي مقدار هذا الحد على هذا القول

---

(١) الصيغة المقترحة للتأمين للاشين ص١١٦.

(٢) التأمين على الحياة للأشقر ص١٩.

(٣) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٩.

(٤) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٩.

(٥) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٩.

(٦) وهو قول الشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص١٤٤، ود. محمد الأشقر في التأمين على الحياة ص١٨، ويرى د. فتحي لاشين أن حالات الوفاة والاعتداء على ما دون النفس، يكون حدها الأعلى الدية الشرعية، أو

رأيان[1]:

الرأي الأول: أن يكون الحد الأعلى هو الدية الشرعية، أو أقل منها، لا أكثر.

الرأي الثاني: أن يكون الحد الأعلى هو بمقدار حاجة المستفيدين التقديرية لا أكثر، سواء أكانت حاجتهم أكثر من الدية الشرعية أم أقل.

القول الثاني: لا يجب أن يكون له حد أعلى[2].

دليل القول الأول:

أن مبلغ التأمين إن لم يكن له حد أعلى فإن هذا يؤدي إلى أن يكون التأمين التكافلي على الحياة مبالغاً فيه، مما يجعله نوعاً من المقامرة والرهان[3].

ويترجح الرأي الأول عند من يقول بهذا القول بما يلي:

١- أن الشريعة الإسلامية قد جعلت الدية الشرعية تعويضاً عن الضرر الحاصل بتفويت النفس[4]، فكذلك ينبغي أن يكون الحال في مبلغ التأمين التكافلي على الحياة؛ لأنه نوع تعويض عن فوات النفس.

يقول الشيخ مصطفى الزرقاء - رحمه الله تعالى -: (ويظهر للمتأمل في هذه المسألة أن الشريعة الإسلامية في حالات التعويض عن الأضرار التي ليس لها ثمن مِثْل "أي قيمة سوقية، كأرش الجناية، ودية القتل الخطأ" قد لجأت إلى التقدير الشرعي لمقاديرها تقديراً موضوعياً، لا يختلف باختلاف الأشخاص، على ما هو معلوم في الفقه)[5].

٢- أن التقدير بالدية الشرعية أمر منضبط معلوم، لا يتبدل بمرور الزمان، بخلاف التقدير بحسب الحاجة؛ لكونها تختلف من وقت لآخر، ويصعب تقديرها - ولو بالتقريب -

---

الإرث الشرعي. انظر: الصيغة المقترحة للتأمين ص١١٩، ١٢٠.

(١) ذكرهما د. الأشقر في التأمين على الحياة ص١٨، ورجح الرأي الأول منهما، ويرى الشيخ مصطفى الزرقاء أن الحد الأعلى هو الدية الشرعية عن قتل الخطأ دون زيادة عليها. انظر: نظام التأمين ص١٤٤، ١٤٥، وممن أفتى بأن الحد الأعلى هو الدية الشرعية في التأمين على الحياة الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، واللجنة الدائمة للإفتاء بالكويت. انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية ص٢٤٠، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٠٥.

(٢) وهو قول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٦٨.

(٣) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٤٤، والتأمين على الحياة للأشقر ص١٨.

(٤) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٨.

(٥) نظام التأمين ص١٤٤.

عند إبرام عقد التأمين على الحياة، لما ستكون عليه الحاجة وقت دفع مبلغ التأمين للمستفيدين[1].

ونُوقش تقدير الحد الأعلى بالدية الشرعية بما يلي:

١- أن مبلغ التأمين (ليس دية، ولا يقاس عليها؛ لأن الدية شرعاً إنما تكون في حالة القتل، ولا قتل هنا)[2].

ويمكن الجواب عنه بأن المأخذ هنا هو كون الدية عوضاً عن فوات النفس، بغض النظر عن كيفية فواتها، فناسب أن يكون هذا العوض هو الحد الأعلى لمبلغ التأمين التكافلي على الحياة؛ لكونه عوضاً عن فوات النفس.

٢- أن القائل بهذا القول أجاز التحديد بأقل من الدية، ومنع الزيادة عليها، وهذا منه تحكُّم، وترجيح بلا مرجح، لأن الدية الشرعية لا يجوز النقص منها، ولا المطالبة بأكثر مما حدده الشرع، إلا أن تُدفع الزيادة صلحاً، فلا مانع منها حينئذٍ[3].

ويمكن الجواب عنه بأن الدية الشرعية يجوز النقص منها برضا المستحق لها، فكذلك في مبلغ التأمين التكافلي على الحياة يجوز أن يكون بأقل من مقدار الدية الشرعية إذا تم ذلك برضاه.

ولا يقال: إن الدية يجوز الزيادة عليها أيضاً فليكن كذلك في مبلغ التأمين التكافلي على الحياة؛ لما تقدم في دليل القول الأول من أن الزيادة على مبلغ الدية تجعل التأمين التكافلي على الحياة مبالغاً فيه، مما يجعله نوعاً من المقامرة والرهان.

ولم أقف للقول الثاني على دليل.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – أنه يجب أن يكون لمبلغ التأمين التكافلي على الحياة حدٌ أعلى، وهو الدية الشرعية أو أقل لا أكثر منها؛ لقوة أدلته، وعدم الوقوف على دليل للقول الثاني.

---

(١) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص١٨.

(٢) التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٦٨.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٦٩.

المبحث الرابع

التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين

لما كانت شركات التأمين تنقسم إلى شركات تأمين تعاوني وشركات تأمين تجاري، وكان التعويض عن الدية يختلف حكمه في كلٍّ من هذين النوعين من التأمين، لذا فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين التعاوني

من الخصائص المميزة للتأمين التعاوني وجود التضامن والتكافل بين أفراده، فمتى ما حلَّت بأحدهم مصيبة تحمَّل الجميع تبعتها، وتعاونوا في تخفيف وقعها على المصاب، ومن تلك المصائب جناية الخطأ من المشترك في التأمين التعاوني، والتي يترتب عليها وجوب دفع الدية[1] للمجني عليه، والأصل في الدية أنها واجبة على عاقلة[2] الجاني، فهل يجوز – والحال هذه – أن تقوم شركة التأمين التعاوني بدور العاقلة في دفع الدية للمجني عليه، أو ورثته؟.

هذه المسألة مبنية على خلاف الفقهاء في المراد بالعاقلة، هل هم العصبة فقط، أم هم

---

(١) الدية لغةً: حق القتيل، وودى القاتل القتيل يديْهِ ديَةً إذا أعطى وليَّه المال الذي هو بدل النفس.
انظر: لسان العرب (٢٥٨/١٥) (ودي) والمصباح المنير ص٦٥٤ (ودى).
والدية اصطلاحاً: هي المال المؤدى في مقابل الجناية على النفس وما دونها. انظر: المبسوط (٥٩/٢٦) ومواهب الجليل (٣٣٢/٨) ومغني المحتاج (٧١/٤) ومنتهى الإرادات مع حاشية ابن قائد (٥٥/٥).

(٢) العقل في اللغة: قال ابن فارس: (العين والقاف واللام أصل واحد منقاس مطَّرد، يدل عُظْمُه على حُبْسة في الشيء أو ما يُقارب الحُبْسة . . ومنه العقل، وهي الدية، يقال: عَقَلْتُ القتيل أعْقله عُقلاً إذا أديت ديته . . والعاقلة: القوم تُقَسَّم عليهم الدية في أموالهم إذا كان قتيل خطأ . . وسُميت الدية عقلاً؛ لأن الإبل التي كانت تؤخذ في الديات كانت تجمع فتعقل بفناء المقتول) مقاييس اللغة ص٦٧٢، ٦٧٣ (عقل) وانظر: المصباح المنير ص٤٢٢، (عقلت).
والعاقلة اصطلاحاً: هم الذين يغرمون الدية. قال الماوردي: (أما العاقلة فهم ضمناء الدية ومُتحمِّلوها من عصبات القاتل) الحاوي الكبير (٣٤٠/١٢) وانظر نحوه في: قوانين الأحكام الشرعية ص٣٦٤ والإقناع للحجاوي (١٨٩/٤).

كل من يتحقق منه مناصرة الجاني ولو من غير العصبة؟.

تحرير محل النزاع:

لا خلاف بين الفقهاء في أن العصبة عاقلة للجاني[1]، وإنما الخلاف فيمن تتحقق منه مناصرة الجاني من غير العصبة، كأهل الديوان[2] ونحوهم، هل يكونون من العاقلة أيضاً أو لا؟.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أصل ذلك أن العاقلة هم محددون بالشرع، أو هم من ينصره ويعينه من غير تعيين)[3]. في هذه المسألة خلاف بين الفقهاء على قولين:

القول الأول: أن العاقلة هم العصبة فقط، وهو قول الإمام مالك في المدونة[4]، وبعض المالكية[5]، ومذهب الشافعية[6]، والحنابلة[7]، وقول ابن حزم[8].

---

(١) قال الشافعي في الأم (١٥٠/٦): (ولم أعلم مخالفاً في أن العاقلة العصبة) وقال ابن قدامة في المغني (٣٩/١٢): (ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة العصبات) وانظر: الواضح في شرح مختصر الخرقي (٦٦/٣) ومسؤولية حمل الدية ص٢١١.

(٢) أهل الديوان هم المقاتلة من الرجال الأحرار البالغين العاقلين، الذين تضبط أسماؤهم في الديوان، وهو الدفتر الذي يحوي أسماءهم وعددهم وعطاءهم. انظر: بدائع الصنائع (٣٠٧/٦) والشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٥٠/٦).

ويشمل أيضاً كل رابطة أو مؤسسة ينتسب إليها جماعة من الناس، تجمعهم صفة واحدة، ويكون لهم رَزق أو دخل أو راتب أو رسم عضوية أو قسط تأمين دوري منتظم، ويقع بين أفرادها التناصر والتضامن. انظر: البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات لعادل قوتة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٦٤٦/١، ٦٤٧) والبدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٦٨٣/١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥٦/١٩).

(٤) انظر: المدونة (٣٩٧/٦).

(٥) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤٠/٤) وبداية المجتهد (٦٥٢/٢) وقوانين الأحكام الشرعية ص٣٦٤، ٣٦٥، وأسهل المدارك (٢٣٨/٢).

(٦) انظر: الأم (١٥٠/٦) وروضة الطالبين (٢٠٠/٧) ومغني المحتاج (١٢٤/٤).

تنبيه: يستثني الشافعية من العصبة الأصل والفرع، وهو رواية للإمام أحمد. انظر: المنهاج للنووي مع مغني المحتاج (١٢٤/٤) والمغني (٣٩/١٢).

(٧) انظر: رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (١٤٤٦/٣) والمستوعب (٣٥٢/٢) والمغني (٤١/١٢، ٤٢).

(٨) انظر: المحلى (٢٦٤/١١).

القول الثاني: أن كل مَن يتحقق منه مناصرة الجاني فهو من العاقلة، كأهل الديوان، ونحوهم، وهو قول الزهري[1]، وسفيان الثوري[2]، والليث بن سعد[3]، ومذهب الحنفية[4]، وقول آخر للإمام مالك[5]، وهو المعتمد المعتمد عند المالكية[6]، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[7].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى في جَنِينِ امْرَأَةٍ من بَنِي لَحْيَانَ بِغُرَّةٍ[8] عَبْدٍ

---

(١) انظر: المحلى (٢٦١/١١) والزهري هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، التابعي الإمام الفقيه الحافظ، قال ابن سعد: كان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً. أ. هـ. ولد سنة ٥٠ هـ، وقيل بعدها، وتوفي سنة ١٢٣هـ، وقيل: ١٢٥هـ. انظر: وفيات الأعيان (١٧٧/٤، ١٧٨) وتهذيب التهذيب (٢٨٤/٥- ٢٨٨).

(٢) انظر: المحلى (٢٦٢/١١) وسفيان الثوري هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، العالم الفقيه الورع المجمع على إمامته وفضله، وصفه غير واحد من العلماء بأنه أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة ٩٧هـ، وتوفي سنة ١٦١هـ انظر: وفيات الأعيان (٣٨٦/٢- ٣٩١) وتهذيب التهذيب (٣٥٣/٢- ٣٥٥).

(٣) انظر: المحلى (٢٦٢/١١) والليث بن سعد هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم المصري، الإمام الفقيه الثقة الثبت، ولد سنة ٩٤هـ، قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به. اهـ. توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: وفيات الأعيان (١٢٧/٤، ١٢٨) وتهذيب التهذيب (٦٠٩/٤- ٦١١).

(٤) انظر: المبسوط (١٢٥/٢٧) وبدائع الصنائع (٣٠٧/٦) وتكملة فتح القدير (٤٢٤/١٠).

(٥) انظر: البيان والتحصيل (٤٧٣/١٥) وحاشية الدسوقي (٢٥٠/٦).

(٦) انظر: المنتقى للباجي (٩٨/٧) وعقد الجواهر الثمينة (١١٢٤/٣) والذخيرة (٣٨٧/١٢، ٣٨٨) والتاج والإكليل مع مواهب الجليل (٣٤٨/٨) وأسهل المدارك (٢٣٨/٢، ٢٣٩) والشرح الكبير للدردير (٢٥٠/٦، ٢٥١) وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢٥٠/٦، ٢٥١) وذكر الخرشي في شرحه على مختصر خليل (٢١٧/٨، ٢١٨) أن العاقلة يراد بها عدة أمور العصبة وأهل الديوان والموالي وبيت المال، يقدم منها الأقرب فالأقرب، لكن أهل الديوان مقدمون على العصبة إن كان لهم عطاء يصرف لهم، فإن لم يكن لهم عطاء حمل عن الجاني قومُه.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥٦/١٩) حيث يرى أن العاقلة تختلف باختلاف الأحوال، وأن عاقلة الرجل في كل زمان ومكان هم من ينصره ويعينه في ذلك الزمان والمكان.

(٨) الغُرَّة: العبد نفسه، أو الأمة، وأصل الغرة البياض الذي يكون في وجه الفرس. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٣/٣) (غرر) والمصباح المنير ص٤٤٥.

أو أَمَةٍ، ثُـمَّ إِنَّ الْمَـرْأَةَ التي قَضَى عليـها بِالْغُـرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَـضَى رسـول اللَّـهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَـهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِـهَا، وَأَنَّ الْعَقْـلَ على عَصَبَتِـهَا[1]، وعـن الْمُـغِـيرَةِ بـن شُعْـبَةَ[2] ﷺ قال: ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسْطَاطٍ[3] وهي حُبْلَى، فَقَتَلَتْهَا، قال: وَإِحْدَاهُمَا لِحْيَانِيَّةٌ، قال: فَجَعَلَ رسول اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ على عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ . . .[4].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ في هذين الحديثين قضى بالدية على العصبة دون غيرهم[5].

ويمكن مناقشته بأن قضاء النبي ﷺ بالدية على العصبة يدل على أن العصبة عاقلة للجاني، وليس فيه دلالة على حصر العاقلة في العصبة دون غيرهم.

الدليل الثاني:

أنَّ تَحَمُّل العاقلة للدية إما أن يكون لأجل النصرة أو الميراث، وأيهما كان فلا مدخل للديوان فيه[6].

ويمكن الجواب عنه بعدم التسليم بذلك، فإن أهل الديوان يتناصرون فيما بينهم، فيتحملون الدية حينئذٍ؛ لأجل النصرة.

وأما الميراث فليس سبباً للعقل؛ لأمرين:

١- أن النبي ﷺ قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبتها، وأن ميراثها لزوجها وبنيها. ففرَّق بين الوارث والعاقلة، ودلَّ على أنه ليس كل وارث يكون من العاقلة، فالزوج يرث ولا يعقل، والنساء والصبيان يرثون ولا يعقلون[7].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد، برقم (٦٩٠٩) ومسلم، كتاب القسامة، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني، برقم (١٦٨١- ٣٥).

(٢) هو: أبو عبد الله وقيل: أبو عيسى المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أسلم عام الخندق، وقدم مهاجراً، وشهد بيعة الرضوان، وكان رجلاً مهيباً، يعد من دهاة العرب، أصيبت عينه يوم اليرموك، توفي سنة ٥٠هـ بالكوفة، ﷺ. انظر: الاستيعاب ص٦٦٥، والإصابة ص١٢٨٠.

(٣) الفسطاط بضم الفاء وكسرها بيت من الشَّعَر. انظر: المصباح المنير ص٤٧٢.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب القسامة، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني، برقم (١٦٨٢).

(٥) انظر: مسؤولية حمل الدية ص٢١٤.

(٦) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤١/٤).

(٧) انظر: الذخيرة (٣٩٤/١٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥٦/١٩).

٢- أن الميراث يمكن حفظه للغائب إلى أن يعود، بخلاف العقل فإنه لا يمكن أن يُتصور لغائب[١].

الدليل الثالث:

قياس الديوان على الجوار واتفاق المذاهب والصنائع في عدم تحمل الدية، بجامع أن كلاً منها معنى لا يُستحق به الميراث[٢].

ويمكن مناقشته بأن علة العقل هي التناصر لا استحقاق الميراث، وقد تقدم قريباً أن الميراث ليس علة للعقل.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه جعل الدية على أهل الديوان[٣]، وكان ذلك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥٦/١٩).

(٢) انظر: رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (١٤٤٧/٣) والمغني (٤٢/١٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، كتاب العقول، باب في كم تؤخذ الدية برقم (١٧٨٥٨) عن الثوري عن أشعث عن الشعبي أن عمر جعل الدية في العطية في ثلاث سنين . . ، وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الشعبي رحمه الله تعالى وعمر رضي الله عنه، قال ابن حجر في التهذيب (٤٨/٣) في ترجمة الشعبي: (والمشهور أن مولده كان لست سنين خلت من خلافة عمر) وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٨١/٨) ولضعف أشعث بن سوار، كما في التقريب ص١٤٨.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الديات، باب العقل على من هو؟ برقم (٢٧٣١٦) حدثنا أبو بكر قال حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن عن مطرف عن الحكم قال: عمر أول من جعل الدية عشرة عشرة في أعطيات المقاتلة دون الناس. ورجال هذا الإسناد كلهم ثقات، حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ثقة كما في التقريب ص٢٧٥، والحسن بن صالح ثقة كما في التقريب ص٢٣٩، ومطرف بن طريف ثقة كما في التقريب ص٩٤٨ والحكم بن عتيبة الكندي ثقة ربما دلس كما في التقريب ص٢٦٣، إلا أنه منقطع بين الحكم وعمر رضي الله عنه، فإن الحكم ولد سنة ٥٠هـ وقيل ٤٧هـ كما في التهذيب (٥٧٨/١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الديات، باب الدية في كم تؤدى؟ برقم (٢٧٤٢٩) حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الشعبي وعن الحكم عن إبراهيم قال: أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين . . . وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أشعث بن سوار كما تقدم؛ ولانقطاعه بين إبراهيم النخعي وعمر رضي الله عنه، فإن إبراهيم ولد سنة ٥٠هـ كما في التهذيب (١١٦/١).

وأخرجه ابن حزم في المحلى (٢٦٣/١١) من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَمَّنْ سمع الشَّعْبِيَّ يقول: جَعَلَ عُمَرُ الدِّيَةَ على

بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، و لم يُنكِر عليه أحد، فكان إجماعاً منهم[1].

ونُوقش من وجوه:

الأول: ضعف أثر عمر رضي الله عنه؛ كما بُيِّن في تخريجه.

الثاني: أن المحفوظ عن عمر ﷺ خلاف ذلك، فعن الحسن البصري[2] أَنَّ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ قال لِعَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ رضي الله عنهما في جِنَايَةٍ جَنَاهَا عُمَرُ: عَزَمْت عَلَيْك إلاَّ قَسَمْت الدِّيَةَ على بَنِي أَبِيك، فَقَسَمَهَا على قُرَيْشٍ[3].

قال ابن حزم رحمه الله تعالى بعد أن ساق هذا الأثر: (فَهَذَا حُكْمُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ من الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَلاَ يُعْرَفُ عَلَيْهِمَا مُنْكِرٌ منهم في قَسْمِ ما تَغْرَمُهُ

الْعَاقِلَةِ في الأَعْطِيَةِ. قال ابن حزم: (فَهَذَا مِمَّا لاَ مُتَعَلَّقَ لهم بِهِ؛ لأَنَّهُ عَمَّنْ لاَ يُدرى، وقد رُوِّينَا عن يحيى بن سَعِيدٍ أَنَّهُ قال فِيمَنْ لم يُسَمِّهِ الثَّوْرِيُّ: لو كان في شَيْخِ الثَّوْرِيِّ خَيْرٌ لَبَرِحَ بِهِ. ثُمَّ هو عن الشَّعْبِيِّ، و لم يُولَدْ الشَّعْبِيُّ إلاَّ بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ، وقد جَهَدْنَا أَنْ نَجِدَ هذا الذي قَالُوهُ عن عُمَرَ رضي الله عنه، فما وَجَدْنَاهُ، وَلاَ له أَصْلٌ أَلْبَتَّةَ) فهذا الإسناد فيه انقطاع وجهالة، كما هو ظاهر من كلام ابن حزم.

وأخرجه أبو يوسف في كتاب الآثار ص٢٢١ قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عمن حدثه عن عامر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فرض الدية على أهل الورِق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة، وعلى أهل الغنم ألفي شاة، وكل ذلك على أهل الديوان. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه كما تقدم بين عامر الشعبي وعمر رضي الله عنه؛ وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قد ضعَّفه جماعة من الحفاظ في الحديث. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢٣٥- ٢٤٦) وميزان الاعتدال (٣٨/٧).

فأسانيد هذا الأثر المتقدمة كلها ضعيفة، ولا يُقوِّي بعضها بعضاً؛ لشدة ضعفها، وأما كون عمر رضي الله عنه هو الذي دون الدواوين فهذا مجمع عليه، قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤٩/٨): (وأجمعوا أنه لم يكن في زمن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا في زمن أبي بكر ديوان، وأن عمر جعل الديوان، وجمع به الناس، وجعل أهل كل جند يداً، وجعل عليهم قتال من يليهم من العدو).

(١) انظر: المبسوط (١٢٦/٢٧) وبدائع الصنائع (٣٠٧/٦) والذخيرة (٣٩٣/١٢).

(٢) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى الأنصار، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، رأى علياً وطلحة وعائشة رضي الله عنهم، وروى عن عمر رضي الله عنه و لم يدركه، وقال أبو زرعة: رأى الحسنُ عثمانَ وعلياً و لم يسمع منهما حديثاً. كان ثقة فقيهاً فاضلاً، إلا أنه مدلس يرسل كثيراً عمن لم يسمعه، مات سنة ١١٠هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٤٨١/١- ٤٨٤) وتقريب التهذيب ص٢٣٦.

(٣) أخرجه ابن حزم في المحلى (٢٦٣/١١) نا محمد بن سَعِيدِ بن نُبَاتٍ نا عبد اللَّهِ بن نصر نا قَاسِمُ بن أَصْبَغَ نا ابن وَضَّاحٍ نا مُوسَى بن مُعَاوِيَةَ نا وَكِيعٌ نا الرَّبِيعُ بن صَبِيحٍ عن الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ . . فذكره، وأورده البيهقي في السنن الكبرى (١٨٧/٨) من غير إسناد.

الْعَاقِلَةُ على الْقَبِيلَةِ لاَ على أَهْلِ الدِّيوَانِ).

ونُوقش بأن هذا الأثر ضعيف؛ لانقطاعه بين الحسن رحمه الله تعالى وعمر ﷺ، فقد وُلد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر ﷺ، كما أن الحسن مُدلِّس، يُرسِل كثيراً عمن لم يسمع منه[1]؛ ولهذا صدَّره البيهقي[2] بقوله: (ويُذكر عن الحسن . . .)[3] بصيغة التمريض[4].

الثالث: على التسليم بصحة أثر عمر ﷺ فإنه قد نُوقش بما يلي:

١- أن قضاءه ﷺ على أهل الديوان بالدية يحتمل أنهم كانوا عشيرة القاتل[5].

وأُجيب بأن هذه دعوى لا دليل عليها، فإن المروي عن عمر ﷺ يَعمُّ أفراد أهل الديوان، دون تخصيصٍ للعصبة منهم[6].

٢- أن قضاء النبي ﷺ بأن الدية على عصبة القاتلة مقدَّم على قضاء عمر ﷺ[7].

٣- أن الديوان لم يكن في عهد النبي ﷺ ولا عهد أبي بكر رضي الله عنه، وإنما وُجد في عهد عمر ﷺ، فلا يجوز تغيير ما قضى به ﷺ[8].

ويمكن الجواب عن هاتين المناقشتين بأن قضاء عمر ﷺ لا يعارض قضاء النبي ﷺ، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى، فلا يُعدُّ الأخذ به تقديماً لقوله على قول النبي ﷺ، ولا تغييراً لقضائه.

٤- أن الأخذ بقول عمر ﷺ يعد نسخاً لما قضى به النبي ﷺ، والنسخ بعد موته ﷺ

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص٢٣٦.

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي، الفقيه الشافعي، والحافظ الكبير، ولد سنة ٣٨٤هـ، غلب عليه الحديث، واشتهر به، من مؤلفاته: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، وشعب الإيمان، توفي بنيسابور سنة ٤٥٨هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/٧٥، ٧٦) وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٢٢٦) ط. دائرة المعارف العثمانية.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٨/١٨٧).

(٤) انظر: مسؤولية حمل الدية ص٢١٧.

(٥) انظر: المغني (١٢/٤٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (٢٦/٥٧).

(٦) انظر: مسؤولية حمل الدية ص٢١٨.

(٧) انظر: المغني (١٢/٤٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (٢٦/٥٧).

(٨) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٤/١٤٠) وبداية المجتهد (٢/٦٥٢).

غير جائز[1].

وأجاب عنه القرافي بقوله: (تجدد الأحكام لتعدد عللها في المَحَالِّ بعده ﷺ ليس نسخاً، وإنما النسخ تجديد حكم مطلقاً، لا تَرتُّبه على علة لم تكن موجودة في زمانه ﷺ، وهو مبتكر رتبنا عليه التحريم ولم يكن نسخاً، وكذلك لو أحدثوا آلة مطربة، أو نوعاً من الكفر لم يعلم أنكرنا وقاتلنا، وليس نسخاً)[2].

٥- أن حكاية إجماع الصحابة رضي الله عنهم هنا غير مسلَّمة، إذ كيف يُظن بالصحابة رضي الله عنهم الإجماع على خلاف ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم[3].

وأُجيب بأن هذا الإجماع لا يخالف ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم فهموا أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالعاقلة على العصبة لعلة النصرة، وكانت قوة المرء ونصرته يومئذٍ بعصبته، فلما دون عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان، حتى كان المرء يقاتل قبيلته عن ديوانه، فنقلوا العقل إلى الديوان لأجل ذلك، فليس في فعلهم مخالفة لقضاء النبي صلى الله عليه وسلم[4].

٦- أن قضاء عمر رضي الله عنه بالدية على أهل الديوان يمكن أن يكون من باب السياسة الشرعية، وذلك أنه لما حصلت الفتوحات في عهده رضي الله عنه دخل كثير من العجم في الإسلام، ووجدوا أنفسهم في غربة داخل المجتمع العربي المسلم، القائم على أساس التعاقل بالقبائل، فرأى عمر رضي الله عنه أن يجمعهم تحت رابطة واحدة، وهي الديوان؛ لتقوية الأواصر بين المجتمع المسلم، وعلى هذا فلا تجب الدية على أهل الديوان ونحوهم ممن يحصل بينهم التناصر والتعاون إلا إذا كان ذلك بطريق السياسة الشرعية من قبل الإمام[5].

الدليل الثاني:

أن الذي كان ينصر الرجل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم هم عصبته، فكانوا هم العاقلة وقتئذٍ، فلما وضع عمر رضي الله عنه الديوان أصبح الجند يتناصرون ويتعاونون فيما

---

(١) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤١/٤) والمبسوط (١٢٥/٢٧، ١٢٦) والذخيرة (٣٩٣/١٢).

(٢) الذخيرة (٣٩٣/١٢، ٣٩٤).

(٣) انظر: المبسوط (١٢٦/٢٧).

(٤) انظر: المبسوط (١٢٦/٢٧) وبدائع الصنائع (٣٠٧/٦).

(٥) انظر: مناقشة د. محمد الأمين الشيخ بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٥٥/١، ٧٥٦).

بينهم، وإن لم يكونوا أقارب، فكانوا هم العاقلة حينئذٍ[1]، فدل على أن العاقلة هم مَنْ تحصل بهم النصرة والمعاونة[2].

قال السرخسي: (لا شك أن المعتبر النصرة، ففي حق كل قاتل يعتبر ما به تتحقق النصرة، وتناصر أهل الديوان يكون بالديوان، فإن كان القاتل من قوم يتناصرون بالحلف فذلك هو المعتبر؛ لأن المعنى متى عُقل في الحكم الشرعي تعدَّى الحكم بذلك المعنى إلى الفروع)[3].

وقال القرافي: (التعاقل مبني على التناصر، ولذلك اختص العاقلة العصبة، وسقطت عن النساء والصبيان والمجانين؛ لعدم النصرة، مع وجود القرابة فيهم، فقد دار العقل مع النصرة وجوداً وعدماً، وأهل ديوانه ينصرونه أشد من العصبة، والديوان أخص من النسب؛ لأنه يجمع أهله في موضع واحد، وعطاء واحد، وتكون مودَّتهم منسجمة، وحَمِيَّتُهم لبعضهم متوفرة)[4].

ونُوقش بأن مطلق التناصر لا يكفي؛ لأن أهل البلدة الواحدة، والأصدقاء، والشركاء، ينصر بعضهم بعضاً، ولا يعتبرون عاقلة للجاني[5].

وأُجيب بأن أهل البلدة الواحدة والأصدقاء والشركاء ليس التناصر لازماً بينهم، فقد يقع التناصر بينهم، وقد لا يقع، بخلاف الديوان فإنه معد للتناصر وقتال بعضهم عن بعض[6].
بعض[6].

الترجيح:

يترجح – والله أعلم – القول الثاني؛ لأن العقل مبناه على النصرة والمعاونة، فكل من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥٦/١٩).

(٢) انظر: في أن علة العقل هي النصرة والمعاونة: المبسوط (١٢٥/٢٧، ١٢٦) وبدائع الصنائع (٣٠٧/٦) والمنتقى للباجي (٩٨/٧، ٩٩) وعقد الجواهر الثمينة (١١٢٤/٣) والذخيرة (٣٨٧/١٢) وأسنى المطالب (٢٠٨/٨) والمغني (٣٩/١٢، ٤٠) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥٦/١٩) ومسؤولية حمل الدية ص٢١١، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٤٥/٢).

(٣) المبسوط (١٢٦/٢٧).

(٤) الذخيرة (٣٩٣/١٢).

(٥) انظر: الذخيرة (٣٩٣/١٢).

(٦) انظر: الذخيرة (٣٩٤/١٢).

تحقق فيه هذا المعنى كان عصبة، كأهل الديوان ونحوهم، واستئناساً بالمروي عن عمر رضي الله عنه؛ ولورود المناقشة على أدلة القول الأول.

إلا أن الأصل تقديم العصبة على غيرهم متى وجدوا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العصبة مع وجود التناصر والتعاون في زمانه بغيرها، كالتناصر بين المهاجرين والأنصار(١)؛ ولأن العصبة جمعوا بين النصرة والقرابة، فكانت مسؤوليتهم أعظم من غيرهم(٢).

وبناءً على الخلاف في هذه المسألة فقد اختلف الفقهاء المعاصرون في قيام شركة التأمين التعاوني الإسلامي(٣) بدور العاقلة على قولين:

القول الأول: جواز قيام شركة التأمين التعاوني الإسلامي بدور العاقلة في دفع الدية للمجني عليه(٤).

---

(١) انظر: اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية (٣٠٨/٩).

(٢) انظر: مسؤولية حمل الدية ص٢١٩.

(٣) وهذا بناءً على القول بجواز التأمين التعاوني الإسلامي المطور (المركب) كما هو قول جمهور الفقهاء المعاصرين.

(٤) ذهب إلى هذا جمع من الفقهاء والباحثين المعاصرين، إلا أن **منهم من أطلق العبارة بجواز دفع الدية من قبل شركة التأمين التعاوني** وهم كلٌ من: د. عبد الفتاح محمود إدريس في قضايا طبية من منظور إسلامي ص٨٣، ود. محمد عطا السيد في بحثه حوادث السير بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٢٧/٢) والشيخ عبد القادر العماري في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٣٣/٢) والشيخ محمد خير إبراهيم يوسف درادكه في دفع الدية من قبل شركات التأمين المعاصرة ص١٥١، ١٥٢، ود. محمد النجيمي في بحثه البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٥٩٣/١) ود. أحمد الحداد في بحثه البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٦٨٤/١) ود. محمد الأمين الشيخ في بحثه البدائل المعاصرة لتحمل العاقلة الدية بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧١٨/١) ود. عادل قوتة في بحثه البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٦٥٩/١، ٦٦٠) حيث يرى أنه متى ما تم تحقيق ما ورد في قرار المجمع الفقهي الإسلامي بشأن التأمين التعاوني فإن التأمين التعاوني تتحقق فيه معاني العاقلة بوضوح، إلا أن هذه المعاني – النصرة والمعاونة . . – لا تكاد تظهر من خلال تطبيقاته وممارساته.

ومنهم من أجاز دفع الدية من قبل شركة التأمين التعاوني إذا تعذَّر أخذها من العصبة، وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، كما في مجلة المجمع العدد (١٦) (٧٩٤/١) ونصه: (عند عدم وجود العشيرة أو العصبة التي تتحمل الدية، فإنه يجوز أن ينوب عنها عند الحاجة، بناءً على أن الأساس للعاقلة هو التناصر والتضامن، ما يلي: ١- التأمين الإسلامي (التعاوني أو التكافلي) الذي ينص نظامه على تحمل الديات بين

القول الثاني: أن شركة التأمين التعاوني لا يجوز أن تقوم بدور العاقلة[1].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قياس رابطة التأمين التعاوني على رابطة العصبة، في تحمُّل الدية عن الجاني، بجامع وجود النصرة والتعاون بين الأفراد في كلٍ منهما.

وذلك أن الفقهاء المعاصرين يكادون يتفقون على وجود علاقة بين العاقلة والتأمين التعاوني، حيث تشترك العاقلة مع التأمين التعاوني في التعاون والتكافل والتناصر بين الأفراد على ترميم آثار الخطر الواقع بأحدهم، كما أن عناصر التأمين التعاوني تكاد تتطابق مع عناصر العاقلة، فأفراد العاقلة يقابلهم المشتركون، والجاني المخطئ يقابله المشترك، والجناية يقابلها الخطر المؤمَّن منه، والدية يقابلها التعويض المالي[2].

وهذا الدليل مبني على القول الراجح في المسألة السابقة، من أن العاقلة هم كل من يحصل بهم النصرة والمعاونة.

ونُوقش بأن هذا قياس مع الفارق من وجوه:

١- أن التناصر والتعاون الموجود بين أفراد العصبة ليس كالتناصر والتعاون الموجود بين

المستأمنين . . .) وهو قول د. عبد العزيز الخياط في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٥٤/٢) ود. محمد مختار السلامي في مناقشته بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٢/١) والشيخ تقي العثماني في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٤٥/٢) حيث جعل الدية على النقابة إذا لم توجد عصبة.
والنقابة هي: (جماعة يُختارون لرعاية شؤون طائفة من الطوائف، منهم النقيب ووكليه وغيرهما، مثل نقابة المهندسين، ونقابة الأطباء، ونقابة المهن التعليمية). المعجم الوسيط ص٩٨٣ (نقب).

(١) وهو قول الشيخ عبد الله البسام في مناقشة له في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٣٩/٢) ود. قطب مصطفى سانو في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٥٣/١، ٧٨٧، ٧٨٨) والشيخ عبد الله بن منيع في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٨٦/١) وهو ظاهر كلام الشيخ محمد المختار السلامي في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٥٧/٢، ٣٥٨) حيث يرى أن العاقلة (العصبة) إذا وجدت فهي التي تتحمل الدية، فإن لم توجد فلا تحل النقابة محل العصبة، ويرى أن الحل لحفظ الحقوق يكون بالتأمين التعاوني، إلا أنه لم يجعله قائماً بدور العاقلة. وتعقب د. علي السالوس في مناقشته بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٦٣/٢) من فرَّق بين النقابة وشركة التأمين التعاوني، بأن النقابة هي نوع من التأمين التعاوني، فمن أجاز تحمُّل التأمين التعاوني للدية فمن باب أولى أن يجيز تحمُّل النقابة للدية.

(٢) انظر: دفع الدية من قبل شركات التأمين لدرادكة ص١٤٢، ١٤٣.

المشتركين في التأمين التعاوني، فالتناصر والتعاون بين العصبة تناصر وتعاون فطري قويٌّ، ولهذا فقد تقوم الحروب بين القبائل لأجل أن واحداً من القبيلتين قد قُتل، ولو كان القتل خطأً، أما التناصر والتعاون بين المشتركين في التأمين التعاوني فهو تناصر وتعاون مكتسب، لا يخلو من الضعف، ولا يقارن بتناصر العصبة وتعاونهم، يوضح ذلك ما لو تشاجر رجلان، واستنجدا بثالث، فوجد الثالثُ أحدَهما من عصبته، والآخرَ من المشتركين معه في التأمين التعاوني، فلا شك حينئذٍ أنه سينصر من هو من عصبته على الشخص الآخر، فدل على أن التناصر والتعاون بين المشتركين في التأمين التعاوني ضعيف، لا يمكن أن يقوم مقام التناصر والتعاون بين أفراد العصبة(١).

٢- أن العاقلة يُلحظ فيها العصبية بين الأقارب، فهم يتعصب بعضهم لبعض، كما يُلحظ فيها لحمة النسب التي لها أصولها وجذورها، وهذا كله مفقود بين المشتركين في شركة التأمين التعاوني(٢).

ويمكن الجواب عن هذين الوجهين بأن ما ذُكِر يقتضي تقديم العصبة على غيرهم في العقل، ولا يمنع أن يعقل غيرهم عند عدم العصبة، متى ما وجدت النصرة والتعاون، ولو لم تكن هذه النصرة والتعاون بقوة نصرة العصبة وتعاونهم، بدليل وجوب العقل من بيت مال المسلمين عند عدم العصبة، مع أن الجاني لا نسب بينه وبين أكثر المسلمين، ونصرتهم له أضعف من نصرة عصبته.

٣- أن التأمين التعاوني يختلف عن العاقلة في أن إلزام العاقلة بدفع الدية صادر من الشرع، وإلزام شركة التأمين التعاوني بدفع الدية بناءً على العقد المتفق عليه بين المشترك والشركة(٣).

وأُجيب بأن هذا الاختلاف غير مؤثر في الحكم، يوضح ذلك الشيخ مصطفى الزرقاء رحمه الله تعالى بقوله: (فما المانع من أن يُفتح باب لتنظيم هذا التعاون على ترميم الكوارث

---

(١) انظر: مناقشة د. محمد الأمين الشيخ في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٥٥/١) ومناقشة د. سعود الثبيتي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٨/١) ومناقشة الشيخ محمد تقي العثماني بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٩/١).

(٢) انظر: مناقشة للشيخ عبد الله البسام في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٣٩/٢).

(٣) انظر: مناقشة الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٨٦/١).

المالية، بجعله مُلزِماً بطريق التعاقد والإرادة الحرة، كما جعله إلزامياً دون تعاقد في نظام العواقل؟ وهل المصلحة التي يراها الشرع الإسلامي بالغة من القوة درجةً توجب جعلها إلزامياً بحكم الشرع، تصبح مفسدة إذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة؟ التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير، ولترميم الضرر الكبير من مختلف الكوارث، وذلك لكي يصبح هذا الباب قابلاً لأن يستفيد منه كل راغب)[1].

٤- أن الجاني ولو كان قتله خطأً فإنه لابد أن تكون جنايته بنوع تقصير من عصبته، وشأن العصبة أنها تترابط فيما بينها، وتؤدب أفرادها، وتكفهم عن أسباب الجنايات، وهذا غير موجود في شركات التأمين التعاوني[2].

ويمكن الجواب عنه بأن ما ذُكِر إنما هو علة تحمُّل العصبة للدية، مع كونهم لم يحصل منهم جناية، لا علة كون العاقلة هي العصبة؛ وفرق بين الأمرين، فالعلة لتحمُّل العصبة الدية هي تفريطهم في حفظ القاتل، وكفه عن الجناية[3]، وأما علة كون العاقلة هي العصبة فهي وجود النصرة والمعاونة فيما بينهم، وهذه العلة التي عليها مدار الحكم متحققة في التأمين التعاوني الإسلامي.

وأيضاً فلا يبعد أن يُقال: إن التفريط حاصل من شركة التأمين التعاوني متى ما وقعت الجناية من المشترك؛ لأن عليها أن ترشد المشتركين وتوجههم لاتخاذ الاحتياطات، وفعل أسباب السلامة، وتوعيتهم بطرق تلافي الأخطار، كما هو معمول به في بعض شركات التأمين، فمتى ما وقعت الجناية من المشترك كان ذلك بنوع تقصير من الشركة فتتحمل الدية بناءً على ذلك.

كما أن من العلل التي لأجلها حُمِّلت العاقلة الدية أن الجاني إنما يقتل بمظاهرة عصبته له، فكانوا كالمشاركين له في الجناية، ولأن الدية مال كثير يجحف بمال الجاني فشاركته العصبة تخفيفاً عنه، لكونه يستحق التخفيف لخطئه[4]، وهاتان العلتان عند التأمل نجدهما منطبقتين على شركة التأمين التعاوني، والله أعلم.

---

(١) نظام التأمين ص٦٣، ٦٤.

(٢) انظر: مناقشة الشيخ محمد المختار السلامي في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٢/٣٥٨).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٦/٣٠٧).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٦/٣٠٧).

الدليل الثاني:

ضعف رابطة العصبية أو عدم وجودها في كثير من بلاد المسلمين[1]، وتعذُّر أخذ الدية من بيت المال في بعض البلاد، أو توقف الحصول عليها من بيت المال بعد اكتمال الإجراءات الخاصة بذلك، وصدور حكم قضائي على بيت المال بتسليم الدية، ولا يخفى ما في ذلك من الجهد والمشقة والتأخير للحقوق، ولو قيل: بوجوب الدية حينئذٍ على الجاني في ماله؛ لأدى ذلك إلى إهدار كثير من الدماء المعصومة؛ لأن أكثر الجناة لا يستطيعون دفع الدية؛ لفقرهم وحاجتهم، فالقول بأن شركة التأمين التعاوني تحل محل العصبة عند عدمها، فيه مصلحة ظاهرة في هذا الزمان، ودفع للمشقة والحرج عن الناس، وتيسير لأمورهم، بأخذ المستحق للدية حقه بأيسر الطرق، وأسرعها، وبراءة ذمة مَنْ تلزمه هذه الدية، والله عز وجل يقول: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[2] ويقول سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[3].

ويمكن مناقشته بأن تحقيق هذه المصلحة ممكن عن طريق دفع الدية من قبل شركة التأمين التعاوني، ولو لم تحل محل العصبة في كونها عاقلة للجاني.

الدليل الثالث:

أن شركة التأمين التعاوني بموجب وكالتها عن صندوق المشتركين تلتزم للمشترك بالنيابة عن الصندوق بالتعويض عن الدية عند حصول قتل الخطأ منه، فيلزمها ذلك، بناءً على أن من التزم بأداء حق عن غيره فإنه يلزمه الوفاء به، لحديث سلمة بن الأكوع[4] ﷺ أن

---

(١) انظر: مناقشة د. محمد عطا السيد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٤٣/٢) ومناقشة الشيخ محمد المختار السلامي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) (٣٥٧/٢) والبدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات للنجيمي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٥٦٢/١) والبدائل المعصرة لتحمل العاقلة الدية لمحمد الأمين بن الشيخ بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٠١/١).

(٢) من الآية رقم (١٨٥) من سورة البقرة.

(٣) من الآية رقم (٧٨) من سورة الحج.

(٤) هو: أبو إياس سلمة بن عمرو بن الأكوع، والأكوع هو: سنان بن عبد الله بن قشير بن خزيمة الأسلمي، أول مشاهده الحديبية، وكان من الشجعان، ويسبق الفرس عدواً، وهو ممن بايع تحت الشجرة، سكن الرَّبذة، ثم تحول قبيل وفاته إلى المدينة، ومات بها سنة ٧٤هـ، وقيل: ٦٤هـ، رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٣٠٥، والإصابة ص٥٢٥، ٥٢٦.

النبي ﷺ أُتِيَ بجنازة، فَقَالُوا صَلِّ عليها، قال: (**هل تَرَكَ شيئاً؟**) قالوا: لَا، قال: (**فَهَلْ عليه دَيْنٌ**) قالوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قال: (**صَلُّوا على صَاحِبِكُمْ**) قال أبو قَتَادَةَ[1]: صَلِّ عليه يا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَيَّ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عليه[2].

(فدلَّ على أن من ألزم نفسه بشيء يتعلق به حق للغير كان عليه ما التزم؛ لأن النبي ﷺ اعتمد على ضمان أبي قتادة، وصلى على الجنازة، مع أنه كان قد امتنع . . . ولو أن هذا الالتزام غير مُلزِم لم يُصلِّ عليه النبي ﷺ)[3].

وهذا كله فيما لو كان التحمل للدية تبرعاً من غير عقد، أما مع وجود العقد كما في التأمين التعاوني فإن ذلك آكد في الالتزام، لقوله سبحانه: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ** ﴾[4][5].

ويمكن مناقشته بأن هذا الدليل يدل على إلزام الشركة بدفع الدية، ولا دلالة فيه على أنها تكون عاقلة للجاني.

أدلة القول الثاني:

لم أقف لأصحاب هذا القول على دليل خاص بهذه المسألة، ويمكن أن يُستدل لهم بأدلة أصحاب القول الأول في المسألة السابقة القائلين بأن العاقلة هي العصبة دون غيرهم.

الترجيح:

يترجح أن الأصل أن تقوم العصبة بدفع الدية متى وُجدت، وأمكن الأخذ منها، فإن تعذر ذلك فتؤخذ الدية حينئذٍ من شركة التأمين التعاوني الإسلامي، لا لكونها أصبحت عاقلة للجاني (المشترك) لأن المعنى الذي لأجله وجبت الدية على العصبة غير متحقق تماماً

---

(١) هو: الحارث بن رِبْعي بن بُلْدُمة بن خُناس بن عبيد الأنصاري الخزرجي السلمي، اختُلف في شهوده بدراً، واتفقوا على شهوده أحداً، وما بعدها، وكان يقال له: فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم، اختُلف في وفاته، فقيل: توفي بالكوفة في خلافة علي رضي الله عنه، وقيل: في خلافة معاوية رضي الله عنه، والأول صححه ابن عبد البر، وله اثنتان وسبعون سنة، رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص١٤٦، والإصابة ص١٥٣٦، ١٥٣٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحوالة، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، برقم (٢٢٨٩).

(٣) البدائل المعاصرة للعاقلة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٦٨٥).

(٤) الآية رقم (١) من سورة المائدة.

(٥) انظر: البدائل المعاصرة للعاقلة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (١/٦٨٤، ٦٨٥).

بين الأفراد في شركة التأمين التعاوني، وإنما يُوصف تحميلها للدية – عند عدم العصبة وتعذر الرجوع على بيت المال – على أن الدية واجبة في مال الجاني، ولكنه بحكم اشتراكه في التأمين التعاوني فإن الشركة تقوم مقامه في دفع الدية[1].

ويتأيَّد هذا بما يلي:

١- أن من مقاصد العقل أن لا يهدر دم في الإسلام، فلا بد من وصول الدية إلى ورثة المجني عليه، أما طريقة وصولها فليست أصلية، وإنما في كل حال تُتَّبع الإمكانات الموجودة في ذلك الوقت، والنبي صلى الله عليه وسلم فرضها على العصبة، حتى لا يُطلَّ دم في الإسلام، وتخفيفاً على الجاني المخطئ، فإذا لم توجد العصبة، فيكون البديل هو التأمين الذي ألزمت به الدول، ليضمن ورثة المجني عليه الحصول على الدية التي قررها الإسلام[2].

٢- أن ما تقوم به شركة التأمين التعاوني من دفع الدية يعد التزاماً منها بالتبرع والمواساة للجاني المخطئ (المشترك) وهذا فيه قيام بواجب دفع الدية، سواء أوجدت العصبة أم لم توجد؛ لأن من تبرع بحق واجب على غيره، برئت به ذمته، وحصل به المقصود، خاصة وأن إيجاب الدية على العاقلة كان لأجل إعانة الجاني والتخفيف عنه، فلا مانع حينئذٍ من فتح باب التبرع بالدية من قبل أي جهة، ولو لم يكن بينها وبين الجاني صلة قرابة[3].

وبناءً على ما تقدم فإذا أُخذ التعويض عن الدية من شركة التأمين، فإن كان التعويض مساوياً للدية الواجبة شرعاً فقد حصل المقصود، وإلا فيرجع المستحق للدية على العصبة بما نقص من الدية[4]، والله أعلم.

المطلب الثاني

التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين التجاري

تقدم في التمهيد[5] لهذا البحث أن عقد التأمين التجاري مُختلَف فيه بين الفقهاء المعاصرين، فمن يرى الجواز فيَرِد عليه الخلاف السابق في المطلب الأول من هذا المبحث؛

(١) انظر: مناقشة الشيخ محمد تقي العثماني بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٩/١).

(٢) انظر: مناقشة د. محمد السلامي في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٢/١).

(٣) انظر: مناقشة د. محمد رأفت عثمان بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٥/١، ٧٦٦).

(٤) انظر: مناقشة د. عكرمة صبري في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٦) (٧٦٤/١، ٧٦٥).

(٥) ص٨٥.

لأن القائلين بالجواز صرَّح جمعٌ منهم بأن التأمين التجاري قائم على التعاون بين المستأمنين[1]، ويمكن على رأيهم قياسه على العصبة، بجامع علة التناصر والتعاون.

أما من يرى التحريم كما هو القول الراجح – وهو قول الجمهور – فلازم قولهم أن شركة التأمين التجاري لا يجوز أن تقوم بدور العصبة في دفع الدية؛ لأن التأمين التجاري محرم عندهم، والخلاف السابق في قيام غير العصبة بدور العاقلة إنما هو في البدائل الجائزة من حيث الأصل، كما أن القائلين بالتحريم لا يُسلِّمون بدعوى وجود التعاون بين المستأمنين في التأمين التجاري، وقد تقدم مناقشة هذه الدعوى في التمهيد[2].

والحاصل أنه لا يجوز أن تقوم شركة التأمين التجاري بدور العاقلة في تحمُّل الدية عن الجاني، إلا أن الخلاف يَرِد عند القائلين بتحريم التأمين التجاري فيما إذا وقع القتل خطأً، وكان القاتل مؤمِّناً لدى شركة تأمين تجاري، فهل يحل لمستحق الدية أن يأخذ من شركة التأمين التجاري تعويضاً عن الدية – لا لكونها عاقلة – أو لا يحل له ذلك؟ وقد تقدم الخلاف في هذه المسألة تحت المبحث الأول من هذا الفصل[3].

(١) انظر: ص١١٧ من هذا البحث.

(٢) ص١١٨ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص٤٨٣ من هذا البحث.

المبحث الخامس

تعويض شركة التأمين للمستأمِن بزيادة على مقدار الضرر الفعلي

عرَفنا في التمهيد لهذا البحث أن التأمين ينقسم إلى تأمين الأشخاص، وتأمين من الأضرار[1]، فالأول ليس له صفة تعويضية، وإنما يكون العوض بحسب الاتفاق بين الطرفين؛ لأن شخص الإنسان ليس له قيمة سوقية يمكن الرجوع إليها، بخلاف الثاني وهو التأمين من الأضرار، فإن له صفة تعويضية، لأن الأضرار الواقعة على المؤمَّن له يمكن تقديرها بقيمة معينة، وهي القيمة السوقية للشيء التالف وقت وقوع الخطر[2]، فلا بد حينئذٍ أن يكون التعويض بمقدار الضرر الواقع لا أكثر منه، وإلا كان التأمين سبباً للإثراء، ولا يجوز في قوانين التأمين أن يكون التأمين سبباً للإثراء، بمعنى أنه لا يجوز أن يكون المستأمن في حال أفضل بعد وقوع الخطر وأخذه للتعويض من حاله قبل وقوعه[3].

والذي يعنينا في هذا المبحث هو عقد التأمين من الأضرار، فهو في حقيقته عقد تعويض عن ضرر حقيقي.

ومن صور التعويض في التأمين بزيادة على مقدار الضرر الفعلي ما يلي:

١- أن يؤمِّن شخص على سيارته لدى أكثر من شركة تأمين، مخفياً ذلك على الشركات المؤمَّن لديها، مؤملاً الحصول على التعويض عند وقوع الخطر من هذه الشركات كلها، مما يكون زائداً على مقدار الضرر الفعلي.

٢- تأمين الطبيب والمحامي والمقاول ونحوهم من أصحاب المهن الحرة تأميناً طبياً، مُلْحَقاً به التأمين عما يفوتهم من الربح عند تعطلهم عن العمل؛ لأجل المرض، بحيث يُترك لهم تحديد مقدار الربح الفائت عن كل يوم[4]، وكلما زاد تقدير الربح زاد قسط التأمين، ففي هذه الحال ربما عُوِّض المستأمِن بأكثر من مقدار الضرر الفعلي.

---

(١) انظر: ص٦٦، ٦٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية، فتوى لهيئة بيت التمويل الكويتي (١٠/١٩٠).

(٣) انظر: الوسيط للسنهوري (٧/١٥٢٩).

(٤) تقدم ص٤٩٢ أن التأمين في هذه المهن عن فوات الربح لا يجوز؛ لأنه غير مؤكد الحصول ولا يمكن تقديره.

ولَّما كان من مبادئ التعويض في الفقه الإسلامي أن يكون مغطياً للضرر الواقع فعلاً دون زيادة عليه[1] فإن عَقْدَ التأمين على تعويض أكبر من قيمة الضرر الفعلي لا يجوز شرعاً، وهذا ما قررته هيئة المحاسبة والمراجعة[2]، وأفتت به الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي[3]، وقال به جمع من الفقهاء والباحثين المعاصرين[4] ؛ سواء أكان التأمين تعاونياً، أم تجارياً عند القائلين بجوازه.

ومن الأدلة على عدم جواز التعويض بزيادة على مقدار الضرر الفعلي ما يلي:

١- قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾[5].

قال السرخسي: (ضمان العدوان مُقدَّر بالمثل بالنص)[6] يشير إلى هذه الآية[7].

ففي هذه الآية أن عقاب المعتدي يكون بتعويضه للمعتدى عليه بالمثل من غير زيادة، فدل على أنه لا يجوز الزيادة في التعويض على مقدار الضرر الفعلي.

٢- عن قبيصة بن مخارق الهلالي[8] ﷺ، قال: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً[9]، فَأَتَيْتُ رَسُولَ ﷺ أَسْأَلُهُ فيها، فقال: (**أَقِمْ حتى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لك بها**) قال: ثُمَّ قال: (**يا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إلا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ، رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ له الْمَسْأَلَةُ حتى يُصِيبَهَا، ثُمَّ**

---

(١) انظر: التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ص١٧٠، ١٧١.

(٢) انظر: المعايير الشرعية ص٤٤٠.

(٣) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٠/٢١٧،١٩١،١٦٩).

(٤) منهم الشيخ مصطفى الزرقاء في نظام التأمين ص١٤٤، ود. حسين حامد حسان في التأمين على حوادث السيارات ص٢٢، ود. محمد بلتاجي في عقود التأمين ص١٧٠، ود. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٢٩١، ود. وهبة الزحيلي في عقد التأمين ص٣٠، ود. رياض الخليفي في قانون التأمين التكافلي ص٦٤، ولم أقف في هذه المسألة على مخالف.

(٥) من الآية رقم (١٢٦) من سورة النحل.

(٦) المبسوط (١١/٧٩).

(٧) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٨/٢٦٩).

(٨) هو: أبو بشر قبيصة بن المُخَارق بن عبد الله الهلالي، ويقال: له البجلي، صحابي سكن البصرة، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: الاستيعاب ص٦١٨، والإصابة ص١٠٦٤، ١٠٦٥، والتهذيب (٤/٥٣٩) والتقريب ص٧٩٧، ٧٩٨.

(٩) الحمالة: بفتح الحاء، هي المال الذي يتحمله الإنسان، أي يستدينه ،ويدفعه في إصلاح ذات البين. انظر: شرح مسلم للنووي (٧/١٨٧).

يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ له الْمَسْأَلَةُ حتى يُصِيبَ قِوَامًا من عَيْشٍ، أو قال: سِدَادًا من عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حتى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ من ذوي الْحِجَا من قَوْمِهِ، لقد أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ له الْمَسْأَلَةُ، حتى يُصِيبَ قِوَامًا من عَيْشٍ، أو قال: سِدَادًا من عَيْشٍ، فما سِوَاهُنَّ من الْمَسْأَلَةِ يا قَبِيصَةُ سُحْتًا، يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا)[1].

وجه الدلالة: أن قوله ﷺ : (حتى يصيبها ثم يمسك) و (حتى يصيب قواماً من عيش أو سِداداً من عيش) يدل على أن القدْر من التعويض الذي يستحقه المحتاج هو ما يُقتصر فيه على ترميم ما أصابه من الخطر، دون زيادة، وأن ما زاد على ذلك يعد سحتاً، وهذا الحديث وإن كان وارداً في المستحق للزكاة، إلا أنه يؤخذ منه ضابطٌ من ضوابط العون الإسلامي عند وقوع الأخطار، وهو ألا يزيد التعويض على مقدار الضرر الواقع فعلاً، ويدخل في ذلك التعويض المقدَّم من قبل شركات التأمين، فيجب أن تلتزم فيه بهذا الضابط[2].

٣- أن كون التعويض في التأمين بزيادة على مقدار الضرر الفعلي يجعله شبيهاً بالرهان والمقامرة، لا أنه مجرد عقد تعاون للتعويض عن الضرر الحقيقي الواقع فعلاً[3].

٤- سد الذريعة الموصلة إلى الحرام، وذلك أن التعويض بزيادة على مقدار الضرر الفعلي قد يؤدي إلى أن يتعمد المؤمَّن له وقوع الخطر المؤمَّن منه؛ للحصول على تعويض أكبر من قيمة الشيء المؤمَّن عليه، ولا يصعب عليه أن يُخفي تعمده بأي طريق كان، وتعمُّد الإتلاف من قبل المؤمَّن له أمر محرم؛ لما فيه من تضييع الأموال المحترمة، ومخالفة الشرط المتفق عليه بين الطرفين في عقد التأمين، من عدم استحقاق المؤمَّن له للتعويض متى كان وقوع الخطر عمداً من قبله، ولما فيه من التحايل على الشركة، والكذب عليها بإظهار وقوع الخطر بغير عمد، وحينئذٍ يكون المنع من زيادة التعويض على مقدار الضرر الفعلي سداً للذريعة الموصلة إلى هذه المحرمات[4].

٥- تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو حفظ المال، وذلك أن منع التعويض بزيادة على مقدار الضرر الفعلي يجعل المؤمَّن له حريصاً على عدم وقوع الخطر؛

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب مَن تحل له المسألة، برقم (١٠٤٤).

(٢) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٧٠، ١٧١.

(٣) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٤٣، ١٤٤،

(٤) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٩٣، والوسيط للسنهوري (١٥٣٠/٧).

ومحافظاً على المؤمَّن عليه؛ لأنه لا يستفيد من وقوعه ربحاً زائداً على مقدار الخطر، بل إنه قد يتحمل جزءاً يسيراً من آثار وقوع الخطر، وذلك أن المبدأ العام في التعويض من قبل شركات التأمين يقضي بأن يُعوَّض المؤمَّن له في التأمين من الأضرار الأقل من مبلغ التأمين وقيمة الضرر الواقع[1].

٦- أن التعويض بزيادة على مقدار الضرر الفعلي يؤدي إلى التكسب والمتاجرة من وراء التأمين، وهذا مناقض لمبدأ التعاون الذي يقوم التأمين على أساسه[2].

(١) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٩١.

(٢) انظر: عقود التأمين لبلتاجي ص١٧٠، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٢٩١.

المبحث السادس

رَدُّ المستأمِن ما زاد من التعويض لشركة التأمين إذا تمكن من إصلاح الضرر بأقل منه

تقدم في التمهيد لهذا البحث[1] أن المستأمن إذا استوفى مبلغ التأمين في التأمين على الأشياء، فهو حُرٌّ في التصرف فيه، إن شاء أصلح به الشيء المؤمَّن عليه، وإن شاء استعمله في غيره، وبناءً على ذلك فإذا وقع الخطر المؤمَّن منه وقامت شركة التأمين سواء أكانت شركة تأمين تعاوني، أم تأمين تجاري على القول بجوازه بدفع التعويض (مبلغ التأمين) للمستأمن أو للمستفيد، وكان هذا التعويض أكبر من المبلغ الذي تَكَلَّفَه المستأمن أو المستفيد في إصلاح الضرر، فهل يلزمه حينئذٍ إعادة المبلغ الزائد للشركة أو لا؟.

لا يخلو الأمر – فيما يبدو – من حالين:

الحال الأولى: أن يتم تقدير الضرر بقيمة المثل، من غير زيادة ولا نقص، إلا أن المستأمن أو المستفيد قام بإصلاح الضرر بأقل من مبلغ التأمين؛ كأن يتم الإصلاح بتخفيضٍ من قِبَل مَن قام بإصلاح الضرر، أو أنه أصلحه بجودة أقل مما كان عليه وقت الحادث، أو أنه لم يقم بإصلاح الضرر كاملاً، بل ترك بعضه بغير إصلاح، ففي هذه الحال لا يلزمه شرعاً إعادة المبلغ الزائد من التعويض للشركة؛ لما يلي:

١- أنه يستحق التعويض بالمثل عن الضرر الذي أصاب ماله بمجرد وقوع الحادث، سواء أصلح الضرر بهذا التعويض أم لم يصلحه؛ لأن التعويض هو (المال الذي يُحكم به على من أوقع ضرراً على غيره في نفس أو مال)[2].

٢- أن الزائد من التعويض إن كان بسبب التخفيض ممن قام بالإصلاح فهو هبة منه للمستأمن أو المستفيد، فيملك هذا القدر الزائد بهذه الهبة، يوضح ذلك ما لو قام طرف آخر بالتبرع بإصلاح الضرر كاملاً، فلا يقال حينئذٍ: يلزم المستأمن أو المستفيد إعادة كامل

---

(١) انظر: ص٥٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ص١٥٥.

التعويض للشركة.

٣- أن التأمين يُراد به إعادة المستأمن إلى الحال التي كان عليها قبل وقوع الخطر، وإذا أصلح الضرر بجودة أقل، أو ترك بعضه بغير إصلاح فإنه لم يَعُد إلى الحال التي كان عليها قبل وقوع الخطر، بل دونها، فاستحق القدر الزائد من التعويض؛ لأجل ذلك.

٤- أن المستأمن أو المستفيد يملك التعويض بمجرد قبضه سواء أصلح به الضرر أم لا، وله أن يترك الضرر بدون إصلاح، كما لو باع السيارة بعد الحادث بغير إصلاح(١).

إلا أن بعض شركات التأمين تشترط في العقد أنها مخيرة بين ثلاثة أمور، قيامها بإصلاح الضرر، أو إبدال سيارة أخرى سليمة بالمتضررة، أو دفع التعويض، إلا أنها إذا أخذت بهذا الخيار الأخير فإنها لا تدفع التعويض للمستأمن أو المستفيد إلا بعد تقديم ثلاثة تقديرات للإصلاح من أهل الخبرة، يُختار منها التقدير الأعلى، إضافة إلى تقدير قيمة قطع الغيار الأصلية، سواء أكان التلف كلياً أم جزئياً، إلا أنه إذا كان التلف كلياً فإن تكلفة الإصلاح تكون مكلفة، فيتم حينئذٍ إرسال السيارة التالفة عن طريق المرور إلى شيخ المعارض؛ ليتم تقدير قيمتها قبل الحادث وبعده، ويُحتَسب الفرق بينهما، فإن أصرَّ المستأمن أو المستفيد على إصلاح السيارة فيتم تعميده بإصلاحها بناءً على التقديرات من قبل أهل الخبرة، على أن يتحمل كامل المسؤولية بجودة الإصلاح، ومتى ما قام المستأمن أو المستفيد بإصلاح الضرر، وقدَّم الفواتير التي تثبت تكاليف الإصلاح، دفعت له الشركة حينئذٍ تكلفة ما تم إصلاحه فقط، في حدود التقدير الأعلى، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، حتى لو لم يصلح الضرر كاملاً، وإنما أصلح بعضه، فلا تعوضه إلا بالقدر الذي تم إصلاحه، وكذا لو أن الإصلاح كان بجودة أقل مما كانت عليه السيارة قبل الحادث، فهي لا تعتد إلا بما تم إصلاحه فقط بعد تقديم ما يثبت ذلك، وبهذا يتبين أن الشركة لا تدفع التعويض ابتداءً، وإنما تدفعه بعد إصلاح الضرر(٢).

---

(١) سئل د. محمد العصيمي عن (سيارة حصل عليها حادث، وكان الخطأ على الطرف الآخر، وأُلزمت شركة التأمين بدفع التكاليف المتوقعة، ما حكم استعمال هذا المال مع عدم إصلاح السيارة، والتفكير في بيعها على حالتها، أو إصلاحها بجزء من المبلغ وأخذ الباقي، أو إصلاحها بكامل المبلغ؟ فأجاب: لا يظهر في ذلك بأس إن شاء الله) موقع الربح الحلال فتوى بعنوان: (ما حكم أخذ المال من شركة التأمين).

(٢) أفادني بذلك الأستاذ الفاضل مروان الشنطي، الخبير بشركة تكافل الراجحي بمكتبه بالشركة في

وهذا بناءً على العقد المبرم بين الشركة والمستأمن، فإنه لازم للمستأمن؛ لدخوله في هذا العقد على بينة، أما المستفيد (المتضرر في الحادث) فإن رضي بما اتفقت عليه الشركة مع المستأمن في أخذها بأحد الخيارات السابقة، وإلا فله الرجوع على المستأمن بتعويضه عن الضرر الذي تسبب فيه.

الحال الثانية: أن يتم تقدير الضرر بقيمة أكثر من المثل، وإن كان الأصل أن الشركة إنما تقدر الضرر بقيمة المثل، لكن قد يحصل التقدير بأكثر من قيمة المثل خطأً أو تساهلاً ممن قام بالتقدير، ففي هذه الحال يجب على المستأمن أو المستفيد أن يعيد القدر الزائد على قيمة المثل للشركة؛ لأن التعويض عن الضرر لا يجوز بأكثر من قيمة المثل كما تقدم في المبحث السابق.

وقد أفتت الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي بأنه(إذا قُدِّر التعويض بمبلغ واستطاع المؤمَّن أن يصلح الضرر بأقل منه، فإنه يجب ردُّ ما زاد عن قَدْر الضرر)[1] ولم يُبيَّن في هذه الفتوى السبب في إصلاح الضرر بأقل من مبلغ التعويض، ولهذا فيمكن أن تُحمل هذه الفتوى على ما إذا قُدِّر التعويض بأكثر من قيمة المثل، والله أعلم.

أما إذا كانت الشركة شركة تأمين تجاري على القول بالتحريم فإنها إذا دفعت التعويض للمستأمن، وقلنا إن التعويض يحل كاملاً للمستأمن على التفصيل والخلاف المتقدم[2]، وكان هذا التعويض أكبر من قيمة الإصلاح فلا يجوز أن يعيد لها هذا القدر الزائد مطلقاً، ولو زاد التقدير على قيمة المثل؛ لأن هذا القدر الزائد إن كان مما يحل له كما في الحال الأولى المتقدمة فالأمر واضح؛ لعدم استحقاق الشركة لشيء منه، وإن كان مما لا يحل له، كما في الحال الثانية، فإن إعادته للشركة تقوية وإعانة لها على الحرام الذي تزاوله، والله جل وعلا يقول:

١٤٣٢/٥/١٤هـ، وذكر لي أن كثيراً من شركات التأمين تسير على هذه الطريقة في التعويض.

(١) موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٩٠/١٠).

(٢) أما على القول بأنه لا يحل له من التعويض إلا قدر الأقساط التي دفعها، وهو القول الراجح، وكذا على القول بأن التعويض لا يحل منه شيء للمستأمن فلا ترد هذه المسألة؛ لأنه على الأول لا يحل له إلا قدر أقساطه فقط، بغض النظر عن كون قيمتها مساوية للتعويض أو أقل أو أكثر، وعلى الثاني فلا يحل له شيء من التعويض أصلاً، فما لا يحل على هذين القولين يجب صرفه في المصالح العامة للمسلمين ولا يجوز تركه للشركة على الراجح، وقد تقدم بحث هذه المسألة في المبحث الأول من هذا الفصل.

﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾[1] مع التنبيه إلى أنه لا يجوز له التحايل على الشركة في زيادة التعويض؛ لأن التحايل على هذه الشركة – وإن كانت أكثر أعمالها محرمة – لا يمكن إلا بطريق الغش والكذب، ونحو ذلك مما لا يحل للمسلم، ولكن متى ما دفعت له الشركة تعويضاً زائداً على قيمة المثل فإنه يجب عليه أن يصرف الزائد الذي لا يحل له في مصالح المسلمين؛ لئلا تتقوى به الشركة على الحرام، والله أعلم.

(١) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

المبحث السابع

المستحِق للتعويض من قبل شركة التأمين بعد وفاة المستأمِن

إذا أمَّن شخص على حياته بشركة تأمين تعاوني أو تجاري على القول بجوازه، ثم مات في أثناء مدة العقد، كما هو الحال في التأمين على الحياة لحال الوفاة، والتأمين على الحياة المختلط[1]، والتي يُستحق فيها مبلغ التأمين بعد وفاة المستأمِن، فمَن الذي يستحق التعويض من قبل الشركة؟ هل هم الورثة أو مَن عينه المستأمن في عقد التأمين؟.

الذي تقرره قوانين التأمين أن مبلغ التأمين ليس من التركة، ويمكن للمستأمن أن يشترطه لمن شاء، من الورثة أو غيرهم، باعتبار أنه تتحقق به مصالح يقدرها المستأمن، ويكون أعلم بها من غيره، فإن بعض الورثة قد يكون أكثر تضرراً من غيره بوفاة المستأمن، كالابن العاجز، أو الصغير، أو البنت العانس، وكذا من يتأثر بموت المستأمن من غير الورثة، فيَشترِط التعويض لهؤلاء المحتاجين معونة لهم[2].

وأما من جهة الحكم الشرعي لهذه المسألة، فإنها لا تخلو من أحوال:

الحال الأولى: أن يكون مبلغ التأمين مُشترَطاً في العقد لمصلحة مستفيدٍ غيرِ الورثة، فهذه الحال اختلف الفقهاء المعاصرون في تخريجها على عدة تخريجات:

التخريج الأول[3]: أن مبلغ التأمين له حكم الميراث، ويكون من تركة الميت، فيقسم على ورثته الشرعيين دون غيرهم ، ولا يستحق هذا المستفيد شيئاً من مبلغ التأمين؛ لأنه غير وارث[4].

---

(١) التأمين لحال الوفاة: (هو عقد بموجبه يلتزم المؤمِّن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمَّن على حياته) والتأمين المختلط: هو عقد يلتزم فيه المؤمِّن بأن يدفع للمستفيد مبلغ التأمين عند وفاة المؤمَّن على حياته في أثناء مدة معينة، أو يدفعه للمؤمَّن على حياته إن بقي حياً عند انقضاء هذه المدة. وقد تقدم تفصيل ذلك في التمهيد لهذا البحث ص٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: نظام التأمين للزرقاء ص١٤٣.

(٣) قال بهذا التخريج د. سليمان الثنيان في التأمين وأحكامه ص٢٤٦.

(٤) انظر: التأمين وأحكامه للثنيان ص٢٤٦.

ونُوقش هذا التخريج بأن اعتبار مبلغ التأمين بعد وقوع الخطر ميراثاً لا يتوافق مع مبادئ الميراث وأحكامه، من جهة أن المال الذي يورث عن الميت هو ما كان يملكه المورِّث قبل وفاته، ومبلغ التأمين ليس مملوكاً للمورث قبل وفاته، بل لا يثبت الحق فيه إلا بعد الوفاة، فلا يكون حينئذٍ من التركة[1].

التخريج الثاني[2] : أن مبلغ التأمين له حكم الوصية، فيجوز أن يُعطى المستفيدُ غيرُ الوارث مبلغ التأمين إن كان في حدود ثلث تركة المستأمن أو أقل.

ووجه هذا التخريج أن (الوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت)[3]، والمستأمن قد تبرع بمبلغ التأمين بعد موته للمستفيد، ومبلغ التأمين داخل في التركة، فيكون المستفيد موصى له؛ ومبلغ التأمين هو الموصى به، فإن كان مبلغ التأمين يساوي ثلث التركة أو أقل، صحت الوصية به للمستفيد، وإن كان أكثر من الثلث، فالزائد موقوف على إذن الورثة، فإن أذنوا به للمستفيد وإلا كان للورثة[4]، وبناءً على هذا التخريج فيجب أن يُبيَّن في عقد التأمين على الحياة أن المستفيد يستحق مبلغ التأمين إن كان في حدود ثلث تركة المستأمن فأقل، وأما الزائد على الثلث فهو حق للورثة، إلا أن يأذنوا به للمستفيد[5].

ونُوقش هذا التخريج بعدم التسليم بأن مبلغ التأمين له حكم الوصية؛ لما يلي:

١- أن الوصية لا تكون إلا بما ملكه الإنسان في حياته، ومبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة بعد موت المستأمن ليس مملوكاً له في حياته، فلا تصح الوصية به[6].

٢- أن الوصية تعد عبادة يتقرب بها الموصي إلى الله تعالى، وهذا بخلاف مبلغ التأمين

---

(١) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢٠، والحق التعويضي في التأمين على الحياة للباز ص٤.

(٢) وهو قول د. عبد الناصر العطار في أحكام التأمين ص٢١٦، وهو الظاهر من كلام د. الصديق الضرير في بحثه موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين، ضمن بحوث المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية (٩/٢) وهو الظاهر كذلك من كلام د. وهبة الزحيلي في عقد التأمين ص٣٠. وانظر: التأمين في الشريعة الإسلامية للجمال ص١٠٠، ط. الشروق، والبديل الإسلامي للتأمين لجابر الشافعي ص١٢٤.

(٣) المغني (٣٨٩/٨).

(٤) قال ابن قدامة في المغني (٤٠٤/٨): (الوصية لغير وارث تلزم في الثلث من غير إجازة، وما زاد على الثلث يقف على إجازتهم - يعني الورثة - فإن أجازوه جاز، وإن ردوه بطل، في قول جميع العلماء).

(٥) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١٦، والمعاملات المالية المعاصرة لأختر زيتي ص٣٥٢.

(٦) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢٠.

الذي يجعله المستأمن حقاً للمستفيد من غير أن تتوجه فيه نية التعبد والقربة[1].

٣- أن المشترك قد دفع الأقساط في حال حياته فلا يكون ذلك وصية؛ لأن الوصية هي تبرع بالمال بعد الموت، وإنما تكون وصية إذا أوصى بدفع الأقساط بعد موته، فيُشترط لها حينئذٍ شروط الوصية[2].

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة الأخيرة بأنها مبنية على التخريج بأن مبلغ التأمين يعد هبة من المستأمن في حال حياته، منذ دفعه للأقساط، وهذا التخريج غير مسلَّم، كما سيأتي في مناقشته إن شاء الله تعالى.

التخريج الثالث[3]: اعتبار أن مبلغ التأمين هبة من المستأمن معلقة النفاذ على الوفاة، فيجوز أن يعطى المستفيد مبلغ التأمين ولو زاد على ثلث التركة.

يقول د. علي القره داغي موضحاً هذا القول: (فإن ما يدفعه المشترك المستأمن فهو هبة تُلتَزم بالعقد عند المالكية، وبالقبض عند الجميع[4]، وحينئذٍ تدخل في ملكية الموهوب له، وأن وأن القبض هنا يتحقق بتسليم أول دفعة من الأقساط إلى حساب التأمين عند من يشترط القبض)[5].

ويمكن مناقشته بأن مبلغ التأمين الذي يُدفع للمستفيد ليس بقدر الأقساط التي يدفعها المستأمن، بل أكبر منه بكثير، ولو قيل بهذا التخريج لكان المستفيد لا يستحق إلا قدر الأقساط التي دفعها المستأمن في حياته، والأمر على خلاف ذلك.

أما كون القبض على القول باشتراطه يتحقق بتسليم أول دفعة من الأقساط إلى حساب التأمين ففيه نظر، من جهة أن القبض لم يحصل من المستفيد نفسه، ولا من وكيله؛ لأن

---

(١) انظر: الحق التعويضي في التأمين للباز ص١٦.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٣٧١، ٣٧٢.

(٣) وهو قول الشيخ مصطفى الزرقاء كما في نظام التأمين ص١٤٣، وقول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٧١،٤٢٣، وانظر: الحق التعويضي في التأمين على الحياة للباز ص١٠.

(٤) اختلف الفقهاء في لزوم هبة غير المكيل والموزون، فالجمهور على أنها لا تلزم إلا بالقبض، وقال مالك إنها تلزم بمجرد العقد، ويثبت الملك في الموهوب فيه قبل قبضه، فالقبض شرط تمام لا شرط صحة، وهو رواية عن أحمد. انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٤٨٩/٨) وبداية المجتهد (٥٣٤/٢) ومغني المحتاج (٥١٦/٢) والشرح الكبير مع الإنصاف (١٧/١٧- ٢٠).

(٥) التأمين الإسلامي ص٤٢٣.

صندوق المشتركين ليس وكيلاً عن المستفيد في القبض، فكيف يكون القبض متحققاً حينئذٍ؟!.

التخريج الرابع[1]: أن مبلغ التأمين يعد معونة وتبرعاً من المشتركين في التأمين لمن يحدده المشترك يُدفع بعد الوفاة، فيجوز أن يُعطى المستفيد مبلغ التأمين ولو زاد على ثلث التركة.

ووجه هذا التخريج: أن مبلغ التأمين يعد تبرعاً من المشتركين في التأمين التعاوني لمن يحدده المشترك، يُدفع إليه بعد وفاة المشترك، بناءً على أن التأمين التعاوني قائم على التعاون والتبرع المتبادل بين المشترك وصندوق المشتركين، وبهذا لا يكون داخلاً في تركة المشترك، ولا تشمله أحكام الميراث والوصية[2].

الترجيح:

يترجح – والله أعلم – التخريج الرابع، وهو أن مبلغ التأمين يعد تبرعاً ومعونة يقدمها المشتركون للمستفيد بعد موت المشترك؛ لظهور ما وُجِّه به هذا التخريج؛ وورود المناقشة على التخريجات الأخرى، وبناءً على ذلك فيجوز للمستفيد من غير الورثة أخذ مبلغ التأمين، ولو زاد على ثلث التركة.

جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة ما نصه: (في حالة الوفاة توزع المستحقات المتعلقة بالتكافل طبقاً لما يُحدَّد في الوثائق من أشخاص أو جهات أو أغراض بعد موت المشترك، حسب ما هو منظم في اللوائح المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية)[3].

كما صدرت فتوى ندوة البركة العاشرة للاقتصاد الإسلامي بجواز التوزيع بحسب الميراث، وجواز التوزيع بحسب ما يحدده المشترك، ويترك لهيئات الرقابة الشرعية بشركات التأمين اختيار ما تراه مناسباً لإثباته في العقد[4].

الحال الثانية: أن يكون مبلغ التأمين مشترَطاً في العقد لمصلحة بعض الورثة دون بعض،

---

(١) وبه صدرت فتوى ندوة البركة العاشرة للاقتصاد الإسلامي. انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص١٧٣، وقال به د. محمد الأشقر في التأمين على الحياة ص٢٠، ٢١ وانظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٠/١٨٠) والحق التعويضي في التأمين على الحياة للباز ص٥، ٦،٨.

(٢) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص١٧٣.

(٣) المعايير الشرعية ص٤٣٨.

(٤) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص١٧٣.

وفي هذه الحال تخريجات للفقهاء والباحثين المعاصرين:

التخريج الأول[1]: أن هذا التأمين له حكم الوصية لوارثٍ دون بقية الورثة، وبناء على ذلك فلا يجوز للمستفيد أن يأخذ مبلغ التأمين؛ لأن الوصية لا تجوز لوارث، إلا إذا أذن بذلك باقي الورثة[2].

ووجه هذا التخريج هو ما تقدم في التخريج الثاني من الحال الأولى، وقد تقدمت مناقشته هناك[3].

التخريج الثاني[4]: أن هذا التأمين له حكم الهبة المعلقة على الوفاة، وتُرتَّب عليه جميع أحكام الهبة، من العدل بين الأولاد، وتفضيل من يستحق التفضيل منهم[5]، ونحو ذلك من مسائل الهبة، وبناءً على هذا التخريج فلا يجوز للمستفيد إن كان من أولاد المستأمن أن يختص بمبلغ التأمين دون بقية أولاده إلا بإذنهم، أو وجود صفة فيه تقتضي تفضيله على غيره.

ووجه هذا التخريج هو ما تقدم في التخريج الثالث من الحال الأولى، وقد تقدمت مناقشته هناك.

التخريج الثالث: أن مبلغ التأمين يعد معونة وتبرعاً من المشتركين في التأمين لمن يحدده

---

(١) ممن قال بذلك د. عبد الناصر العطار في أحكام التأمين ص٢١٦.

(٢) أجمع الفقهاء على أن الوصية لوارث إذا لم يجزها سائر الورثة أنها لا تصح. انظر: الإجماع لابن المنذر ص٨١، وبداية المجتهد (٥٤٢/٢) والمغني (٣٩٦/٨) فإن أجازها سائر الورثة صحت عند الجمهور من الفقهاء، والقول الثاني أنها باطلة وإن أجازها سائر الورثة، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة، وهو قول للشافعية، وبعض الحنابلة. انظر: اللباب (٣٦٧/٥) وبداية المجتهد (٥٤٢/٢) وروضة الطالبين (١٠٤/٥) والمغني (٣٩٦/٨).

(٣) ص٥٢٥.

(٤) وهو قول د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٣٧٠، وقريب منه قول د. محمد الأشقر في التأمين على الحياة ص٢٠، ٢١، حيث يرى أن مبلغ التأمين تبرع من قبل المشتركين في التأمين التعاوني، وأن للمشترك أن يحدد المستفيد الذي يريد بكامل حريته، حتى لو كان أحد الورثة.

(٥) لا خلاف بين الفقهاء في استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، وكراهية التفضيل من غير سبب، كما حكاه ابن قدامة في المغني (٢٥٩/٨) إلا أنهم اختلفوا في وجوب التسوية بين الأولاد في الهبة، فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، وأن الأب يجوز له تفضيل بعضهم على بعض، وذهب الحنابلة إلى الوجوب إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل، فإن اختص بمعنى يبيح التفضيل كفقر، أو مرض، أو اشتغال بعلم، أو نحو ذلك، جاز تفضيله في الهبة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: بدائع الصنائع (١٨٢/٥) وبداية المجتهد (٥٣٢/٢) وروضة الطالبين (٤٣٩/٤) والمغني (٢٥٦/٨) ومجموع الفتاوى (٢٩٥/٣١، ٢٩٧).

المشترك يُدفع بعد الوفاة، وبناءً على ذلك فإنه لا تشمله أحكام الميراث ولا الوصية ولا الهبة، ويجوز للمستأمن تخصيص أحد الورثة بمبلغ التأمين دون غيره، ويجوز للمستفيد من الورثة أخذ هذا المبلغ بعد وفاة المستأمن.

ووجه هذا التخريج هو ما تقدم في التخريج الرابع من الحال الأولى[1].

الترجيح:

الراجح التخريج الثالث؛ عطفاً على التخريج الراجح في الحال الأولى، لكن لما كان المستأمن هو الذي يُحدِّد المستفيد من الورثة دون غيره، فينبغي عليه أن يراعي عدم ترتب مفسدة على هذا التحديد، بمعنى أنه لو كان للمستأمن عدة أولاد لا يختص أحدهم بوصف عن غيره، فتخصيص أحدهم من قبل المستأمن بمبلغ التأمين ربما أفضى إلى النزاع والشقاق فيما بينهم، كما قد يجد بعضهم في نفسه شيئاً على المستأمن؛ فيُحرم من الدعاء له وبره بعد موته، فدفعاً لهذه المفسدة يجب عليه العدل بين أولاده في توزيع مبلغ التأمين، أما لو كان التخصيص لا يترتب عليه مفسدة كما إذا كان للمستأمن ولد واحد فقط، فخصه عن باقي الورثة بمبلغ التأمين، جاز له ذلك، والله أعلم.

الحال الثالثة: أن يكون مبلغ التأمين مشترَطاً في العقد لمصلحة الورثة جميعاً، وهذه الحال لا يظهر فيها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، فيقتسم الورثة مبلغ التأمين كلٌ بحسب نصيبه الشرعي[2]، سواء أقلنا بأن مبلغ التأمين له حكم الميراث أم لا، فالفقهاء المعاصرون وإن اختلفوا في التخريج الفقهي لمبلغ التأمين إلا أنني لم أقف لهم على خلاف في جواز هذه الحال، والله أعلم.

الحال الرابعة: ألا يحدد المستأمن مستفيداً في عقد التأمين على الحياة، ولم يشتمل العقد على كيفية التوزيع، فإن التعويض يُلحق بالتركة، ويوزع على الورثة طبقاً لأحكام الميراث الشرعي[3]؛ لأنهم أولى الناس به؛ ولئلا يكون هذا المال سائبة[4].

---

(١) ص ٥٢٧.

(٢) انظر: أحكام التأمين للعطار ص٢١٦، ونظام التأمين للزرقاء ص١٤٣، والتأمين على الحياة للأشقر ص٢٠، والتأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٢٢.

(٣) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ص١٧٣.

(٤) انظر: الحق التعويضي للباز ص١٠.

ومما يُلحَق بهذه الحال ما إذا توفي المستفيد الذي حدده المستأمن قبل وفاة المستأمن، أو حُجب المستفيد بسبب قتله للمستأمن، قياساً على حجب القاتل لمورثه من ميراثه، أو رفض المستفيد قبول مبلغ التأمين، فإن حقه فيما تقدم ينتقل لباقي المستفيدين إن وُجدوا، وإلا فيوزع على ورثة المستأمن بحسب أنصبائهم الشرعية؛ لأنهم أولى الناس به[1]، والله أعلم.

الحال الخامسة: أن يوجد للمستأمن أرصدة استثمار لدى شركة التأمين، فتوزع على الورثة وفق أحكام الميراث[2]؛ لأنه مالٌ مَلَكَه حال حياته، فيدخل في تركته كسائر أمواله، والله أعلم.

الحال السادسة: إذا كان مبلغ التأمين عوضاً عن الدية الشرعية بسبب الجناية على النفس، فإن له حكم الدية، ويكون ميراثاً يوزع على ورثة المجني عليه بحسب أنصبائهم الشرعية[3].

وكذا إذا كان للمشترك حق في التأمين من الأضرار، ومات قبل أخذ مبلغ التأمين، فإن الورثة الشرعيين هم الذين يحلون محله في أخذ مبلغ التأمين، ويقتسمونه بحسب أنصبائهم[4]، والله أعلم.

---

(١) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢١.

(٢) انظر: المعايير الشرعية ص٤٣٨.

(٣) انظر: الحق التعويضي في التأمين للباز ص٤، ٥.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٢٢.

المبحث الثامن

التخلص من التعويض المحرم المتحصَّل عليه من شركات التأمين

يتعلق بهذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول

حكم أخذ التعويض الذي لا يحل الانتفاع به بنية التخلص منه

إذا كان التعويض الذي تبذله شركة التأمين مما لا يحل للمستأمن الانتفاع به، على الخلاف المتقدم في المبحث الأول من هذا الفصل(١)، فهل يجوز للمستأمن أن يأخذ التعويض كاملاً، أو ما زاد على قدر الأقساط التي دفعها للشركة، بنية التخلص منها، أو لا يجوز له أخذها؟ في هذا خلاف بين الفقهاء المعاصرين على قولين:

القول الأول: أنه يجوز أن يأخذه من الشركة، بنية التخلص منه، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية(٢)، وظاهر قرار مجمع الفقه بالهند(٣)، وقول د. علي السالوس(٤).

القول الثاني: لا يجوز أن يأخذ من الشركة ما لا يحل له الانتفاع به، وهو ظاهر كلام الشيخ محمد بن عثيمين(٥).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾(٦)

وجه الدلالة: أن ترك التعويض كاملاً أو ما زاد على الأقساط التي دفعها المستأمن

---

(١) ص٤٧٥ وما بعدها.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة (١٥/٢٦٠).

(٣) انظر: ص٤٧٦ من هذا البحث حاشية رقم (٤).

(٤) انظر: فتوى له بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (اشتَرَك في التأمين ولا يريد خسارة كل ما دفع، فماذا يفعل؟).

(٥) قال رحمه الله تعالى في مجموع فتاواه (٢٩/٤٣٠): (وإذا وقع الحادث فلا يأخذ من الشركة عوضاً عنه إلا مقدار ما أجبرته على دفعه) وانظر: أيضاً (٢٩/٤٢٤، ٤٣٦) من مجموع فتاواه.

(٦) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

لشركة التأمين التجاري يُعدُّ تقوية لها،وإعانة لها على الإثم، وإبرام العقود المحرمة[1].

الدليل الثاني:

أن أَخْذ هذا المال من الشركة وإن كان لا يحل للآخذ الانتفاع به، ويترتب على أخذه مفسدة، من جهة أنه قد يَظن مَن لا يعلم حقيقة الحال أن هذا الآخذ لا يتورع عن الحرام، إلا أن ترك هذا المال للشركة يترتب عليه مفسدة أعظم، ومن القواعد الفقهية المعتبرة أنه إذ اجتمعت مفسدتان، فإنه تُدفع أعلاهما بارتكاب أدناهما[2]، ومفسدة أخذ هذا المال المحرم من الشركة أدنى من مفسدة تركه لها تتقوى به على عقودها ومعاملاتها المحرمة[3].

الدليل الثالث:

يمكن أن يُستدل لهذا القول أيضاً بأن أخذ هذا التعويض من الشركة فيه مصلحة ظاهرة، أقوى من المفسدة المترتبة على أخذه؛ لأن الأخذ يُعدُّ استنقاذاً لهذا المال ممن لا يحل له، وهو الشركة، ودفعه لمن يستحقه، وهو المصالح العامة للمسلمين، فكان أخذه جائزاً، بل مطلوباً، ومن القواعد الفقهية أنه إذا اجتمعت مصلحة ومفسدة، وكانت المصلحة أعظم قُدمت على المفسدة[4].

ويمكن أن يُستدل للقول الثاني بما يلي:

الدليل الأول: أن هذا المال لا يحل لآخذه، وما دام لا يحل له فلا يجوز له أخذه أصلاً، وإن كان بنية التخلص.

ويمكن مناقشته بأن المستأمِن وإن كان لا يحل له هذا المال إلا أنه أمكنه أخْذه ممن لا يستحقه وهو الشركة وإيصاله إلى مستحقه، ومستحقه هنا – مع تعذر رده لأصحابه – هو بيت المال المعد لمصالح المسلمين، فإما أن يوضع في بيت المال إن أمكن، وإلا صرف في مصارفه.

الدليل الثاني: ما يترتب على أخْذ هذا المال من المفسدة، وهي إساءة الظن بالآخذ،

---

(١) انظر: فتوى د. علي السالوس بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (اشترك في التأمين ولا يريد خسارة كل ما دفع، فماذا يفعل؟).

(٢) انظر: قواعد الأحكام ص٧١.

(٣) انظر: الربا والمعاملات المصرفية للمترك ص٣٥١.

(٤) انظر: قواعد الأحكام ص٧٤، ٧٥.

فمن لا يعلم حقيقة الحال قد يظن أن هذا الآخذ يأكل الحرام، كما أن الآخذ لا يأمن أن يفتتن بهذا المال، وتدعوه نفسه لأكله، وعدم التخلص منه.

ويمكن مناقشته بأن مفسدة إساءة الظن بالآخذ دون مفسدة ترك هذا المال للشركة لتتقوى به على عقودها المحرمة، كما تقدم قريباً، وأما خوف الافتتان بهذا المال، فيمكن تقييد الأخْذ بمن يغلب على ظنه التخلص منه بصرفه في مصارفه الشرعية.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول، وهو أنه يجوز للمستأمن أخذ التعويض كاملاً، أو ما زاد على الأقساط التي دفعها، وصرفها في مصالح المسلمين، بنية التخلص منه؛ لقوة أدلته، ومناقشة دليلي القول الثاني.

إلا أن الأَخْذ مقيد بمَن يغلب على ظنه التخلص من هذا المال الحرام، فإن كان لا يأْمَن أن تميل نفسه إلى شيء منه حَرُم عليه أخذه من الشركة[1]، والله أعلم.

المطلب الثاني

مصرف التعويض الذي يُراد التخلص منه

تقدمت الإشارة في المطلب السابق أن التعويض الذي لا يحل الانتفاع به والمبذول من قبل شركة التأمين فإنه يجب التخلص منه، بصرفه في مصالح المسلمين، كالفقراء، وطلبة العلم، وسداد ديون المعسرين، وبناء الجسور، وفتح الطرقات، ونحو ذلك من وجوه البر، ناوياً بذلك التخلص من هذا المال الحرام، لا بنية الصدقة به؛ لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، قال سبحانه: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ** ﴾[2] والمال الحرام يُعدُّ من المال الخبيث، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ **وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ** ﴾[3]وقال ﷺ: (**لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، ولا صَدَقَةٌ من غُلُول**[1])[2] فإذا

(١) انظر: أحكام المال الحرام ص٤٠٤، ٤٠٥.

(٢) من الآية رقم (٢٦٧) من سورة البقرة.

(٣) من الآية رقم (٢٦٧) من سورة البقرة.

تخلص من هذا المال الحرام فإنه لا يثاب عليه ثواب الصدقة، إلا أنه يثاب من جهتين[٣]:

١- تعففه عن هذا المال الحرام، وعن الانتفاع به، وتطهير ماله من الحرام.

٢- أنه توسَّطَ في إيصال هذا المال لمن يستحقه، من الفقراء، والمدينين، والمجاهدين في سبيل الله تعالى، ونحوهم.

لكن لو كان المستأمن محتاجاً، لا يجد ما يُعوِّض به الخطر الذي وقع به، فهل له أن يأخذ من مبلغ التأمين بقدر حاجته؟ في هذا خلاف بين الفقهاء، بناء على خلافهم في مَن كان بيده مال حرام، يتعين عليه التخلص منه، بصرفه في مصالح المسلمين، هل يجوز له أن يأخذ منه شيئاً إذا كان فقيراً؟.

القول الأول: يجوز له الأخذ بقدر حاجته، وهو مذهب الحنفية[٤]،ومذهب الشافعية[٥]، وقول عند الحنابلة،[٦]، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[٧]، وابن القيم[٨].

القول الثاني: يجوز له الأخذ بقدر ضرورته، وهو المعتمد عند المالكية[٩].

القول الثالث: يحرم عليه أن يأخذ شيئاً من هذا المال مطلقاً، وهو قول عند المالكية[١٠]، وقول عند الحنابلة، نصَّ عليه الإمام أحمد[١١].

---

(١) الغلول: الخيانة، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة. انظر: شرح مسلم للنووي (١٣٠/٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، برقم (٢٢٤) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: المصارف معاملاتها ودائعها فوائدها لمصطفى الزرقاء، بحث بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الأولى، العدد (١) ص١٥٨، وفتوى القرضاوي بموقع فقه المصارف الإسلامية بعنوان: (أين يُصرف المال المكتسب من الحرام؟).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١٠١/٦).

(٥) انظر: إحياء علوم الدين (٢١٢/٢) والمجموع (٣٣٢/٩).

(٦) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٩٥/١٥) وفتح الملك العزيز (٢١٨/٤).

(٧) انظر: الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص٢٤٢.

(٨) انظر: زاد المعاد (٧٧٩/٥).

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٤٩/٣) ومواهب الجليل (٦١٣/٦) وشرح الخرشي (٢٠٢/٦) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٤٩/٤) وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤).

(١٠) انظر: شرح الخرشي (٢٠٢/٦) وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤).

(١١) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٩٥/١٥) وفتح الملك العزيز (٢١٨/٤) وشرح منتهى الإرادات

دليل القول الأول:

أن الفقير المحتاج يدخل في عموم الفقراء الذين يحل لهم هذا المال الحرام؛ لفقره وحاجته[1]، واعتباره من مصارف بيت المال، إلا أن هذا الأخذ يكون بقدر الحاجة؛ إذ لا مبيح لما زاد عليها[2].

دليل القول الثاني:

أن ما يؤخذ من المال الحرام لأجل الضرورة كقوت يومه، وستر عورته، هو القدر (الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه، وإن كره ذلك مَن يأخذه منه)[3] وما زاد على ذلك فإن أصحاب المال لم يأذنوا له فيه[4].

ويمكن مناقشته بأن هذا المال تعذر رده إلى أصحابه، فكان مصرفه بيت المال، ليصرف في مصالح المسلمين، وهذا المحتاج له حق في بيت المال، فهو يأخذ من هذا المال من جهة كونه أحد مصارف بيت المال، وبيت المال مرصد لحوائج المسلمين لا لمجرد ضروراتهم.

ولم أقف للقول الثالث على دليل، ومما يُضعف هذا القول أن قواعد الشريعة قد جاءت بإباحة المحرم عند الضرورة والحاجة بشروط وضوابط معينة.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله، ومناقشة دليل القول الثاني.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فإن المستأمن إذا كان محتاجاً، لا يجد ما يُعوِّض به الخطر الذي وقع به، فيجوز له الانتفاع من التعويض المقدم من شركة التأمين التجاري بقدر حاجته، لا أكثر منها، والله أعلم.

(١٦٩/٤) والروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤١٢/٥) وكشف المخدَّرات (٤٩١/٢) وحاشية اللَّبدي على نيل المآرب ص٢٢٧. ويمكن أن يُحمل هذا القول المنصوص عن الإمام أحمد على غير حال الضرورة، فيكون موافقاً للقول الثاني في هذه المسألة، والله أعلم.

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٢١٢/١٢) والمجموع (٣٣٢/٩).

(٢) انظر: كشاف القناع (٢٩٧/٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٣٤٩/٣).

(٤) انظر: مواهب الجليل (٦١٣/٦) وشرح الخرشي (٢٠٢/٦) وحاشية الدسوقي (٤٤٩/٤).

الفصل السادس: زكاة الأموال المتعلقة بشركات التأمين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زكاة الأموال في شركات التأمين التجاري.

المبحث الثاني: زكاة الأموال في شركات التأمين التعاوني.

مدخل:

أنبه في بداية هذا الفصل أن البحث سوف يكون - بمشيئة الله تعالى - منصبَّاً على زكاة المال في شركات التأمين مما للتأمين أثر فيه، وأما الأحكام التي تشترك فيها شركات التأمين مع غيرها من الشركات كزكاة الديون التي للشركة، وأثر الديون التي عليها في الزكاة، ونحو هذه المسائل فلن تكون مدار البحث في هذا الفصل؛ لأن الحكم فيها يتعلق بالشركات عموماً، ولا يختص بشركات التأمين.

المبحث الأول

زكاة الأموال في شركات التأمين التجاري

تتكون الأموال في شركات التأمين التجاري من رأس مال الشركة، ومن مجموع الأقساط التي تُحصِّلها الشركة من المستأمنين، أما رأس المال فهو ملك للمؤسسين في الشركة، ويجب عليهم إخراج زكاته بعد خصم نفقات التأسيس، من مبانٍ وأجهزة وأثاث ونحوها، مما لا تجب فيه الزكاة، فهذا المتبقي من رأس المال يجب على المؤسسين إخراج زكاته مع ربحه إن وُجد، عند توفر شروط الزكاة.

وأما مجموع الأقساط التي تحصِّلها شركة التأمين التجاري من المستأمنين، فإنها تدخل في ملكية الشركة، فما صُرف منها في التعويضات قبل مضي الحول فلا زكاة فيها؛ لعدم توفر أحد شروط الزكاة، وهو حوَلان الحول، وذلك أن بداية الحول لهذه الأقساط يكون عند إبرام عقد التأمين التجاري.

أما المتبقي من مجموع الأقساط بعد دفع جميع التعويضات في نهاية السنة المالية للشركة، فهذا ما يُعرف بالفائض التأميني، وهو كالربح الذي تحصِّله شركة التأمين التجاري من العملية التأمينية، وحكم زكاته ينبني على الخلاف في حكم التأمين التجاري، فعند القائلين بالجواز تجب الزكاة في هذه الأقساط المتبقية؛ لأنها مملوكة للشركة، فتجب فيها الزكاة مع أرباحها إن وجدت، كسائر أموال الشركة، متى ما توفرت فيها جميع شروط الزكاة.

وأما على القول بتحريم التأمين التجاري – كما هو الراجح – فإن هذه الأقساط المتبقية ليست ملكاً لشركة التأمين التجاري؛ لأنها من المال الذي أُخذ بطريق محرم، وحينئذٍ

فيمكن تخريج حكم زكاته على زكاة المال الحرام[1]، وهي من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء.

تحرير محل النزاع:

١- أن المحرم لذاته، وهو ما كان حراماً في أصله ووصفه، وحرمه الشارع لسبب قائم بذاته، لا ينفك عنه بحال، لما فيه من الضرر، أو الخبث، أو القذر، كالخمر والخنزير والنجاسات[2]، فهذا ليس مالاً زكوياً أصلاً، بل هو مال خبيث بذاته، يجب على من كان بيده إتلافه[3].

٢- أن المال الحرام لغيره، وهو ما كان حراماً لوصفه لا لأصله، وهو المال المكتسب بطريق محرم، كالمال المسروق والمغصوب، والمأخوذ بعقد فاسد، ونحو ذلك[4]، فهذا المال محل خلاف بين الفقهاء هل تجب فيه الزكاة على من هو بيده أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم وجوب الزكاة في المال الحرام، وهو مذهب الحنفية[5]، والمالكية[6]، والشافعية[7]، والحنابلة[8]، وهو قول لبعض الفقهاء المعاصرين[9].

القول الثاني: وجوب الزكاة في المال الحرام، وهو قول لبعض المعاصرين[10].

القول الثالث: وجوب إخراج قدر الزكاة من المال الحرام، وهو ما قررته هيئة المحاسبة

---

(١) انظر: نوازل الزكاة لعبد الله الغفيلي ص٢٦٢.

(٢) انظر: الفروق (٣٦٨/٣) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢٠/٢٩) وأحكام المال الحرام ص٤٠.

(٣) انظر: أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، بحث الشيخ عبد الله المنيع ص٣١٢.

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢٠/٢٩) وأحكام المال الحرام ص٤٣.

(٥) انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٢١٨/٣) ورد المحتار (٢١٨/٣).

(٦) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/٢) والشرح الصغير (٥٨٨/١) حيث قال: " (المالك للنصاب) فلا تجب على غير مالك كغاصب ومودع)".

(٧) انظر: إحياء علوم الدين (٢١٤/٢) والمجموع (٣٣٤/٩).

(٨) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٨٥/١٥) وكشاف القناع (٢٩٤/٩، ٢٩٥).

(٩) منهم د. محمد الأشقر في بحثه أحكام المال الحرام، ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠/١) وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤٨/٢٣، ٢٤٩).

(١٠) منهم د. وهبة الزحيلي في بحثه في الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٢٤١، ود. رفيق المصري في بحثه في الندوة السابقة ص٢٦٧، والشيخ عبد الرحمن الحلو في بحثه في الندوة السابقة ص٢١٢.

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[1]، وقال به بعض الفقهاء المعاصرين[2]، وهو ظاهر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال رحمه الله تعالى: (والأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتناهبين إذا لم يُعرف لها مالك معين فإنه يخرج زكاتها، فإنها إن كانت ملكاً لمن هي في يده كانت زكاتها عليه، وإن لم تكن ملكاً له ومالكها مجهول لا يُعرف فإنه يتصدق بها كلها، فإذا تصدق بقدر زكاتها كان خيراً من أن لا يتصدق بشيء منها، فإخراج قدر الزكاة منها أحسن من ترك ذلك على كل تقدير)[3].

والفرق بين القولين الثاني والثالث – فيما يبدو – أن أصحاب القول الثاني يوجبون زكاة المال الحرام كالمال الحلال ولا فرق، أما أصحاب القول الثالث فإنهم لا يرون وجوب الزكاة فيه إلا أنهم يوجبون إخراج قدر الزكاة؛ لأنه يعد تخلصاً من جزء من المال الحرام على أقل تقدير.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[4].

وجه الدلالة: أن من حِكَم مشروعية الزكاة تطهيرَ المزكِّي من الآثام، وتطهير المال المزكَّى، ومَن بيده مال حرام فإن تزكيته لهذا المال لا تُطهِّره مما اكتسب من الحرام، كما لا تُطهِّر ماله المحرم؛ لأن المال الحرام كلَّه خبيث لا يَطْهر[5].

الدليل الثاني:

أن من حِكَم مشروعية الزكاة تنمية المال المزكَّى، والزكاة لا تنمي مالاً حراماً[6]، ولهذا

---

(١) انظر: المعايير الشرعية ص٨١.

(٢) ممن قال به الشيخ عبد الله بن منيع في بحثه زكاة المال الحرام ضمن بحوثه في الاقتصاد الإسلامي ص٣٦، ٣٧، وفي بحثه في الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٣١٥.

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠/٣٢٥).

(٤) من الآية رقم (١٠٣) من سورة التوبة.

(٥) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٢٤٨، ٢٤٩) وزكاة المال الحرام للمنيع ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص٣١، والمال الحرام وزكاته للشريف ضمن بحوث فقهية معاصرة ص٤٣٥.

(٦) انظر: زكاة المال الحرام للمنيع ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص٣١.

فإن المزكي لا ينتفع بإخراج زكاة المال الحرام؛ لانتفاء هذه الحكمة.

ونُوقش هذان الدليلان بأن حكمة مشروعية الزكاة ليست قاصرة على تطهير المزكي وتنمية ماله فحسب، بل هناك حِكَم أخرى، كالتوسعة على الفقراء وسدِّ حاجة المحتاجين؛ لتعلق حقهم بأموال الأغنياء، وهذه الحكمة متحققة، ولو كان المال من كسب حرام(١).

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بأن الحكمة من مشروعية الزكاة وإن كانت متعددة، فإن حكمة التطهير المنصوص عليها لا بد من وجودها في كل مال يزكى، والمال الحرام لا يتصور فيه هذا المعنى.

الدليل الثالث:

قَال النَّبِيُّ ﷺ: (**لاَ يَقْبَل اللَّهُ صلاة بغير طُهور، ولا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ**)(٢).

وجه الدلالة: أن الله جل وعلا لا يقبل الصدقة بمال حرام؛ لأنه سبحانه طيب لا يقبل إلا طيباً، وإخراج الزكاة من المال الحرام، يعد من الصدقة التي لا يقبلها الله تعالى(٣).

الدليل الرابع:

أن من شروط وجوب الزكاة أن يكون المال المزكى مملوكاً لمن تجب عليه الزكاة ملكاً تاماً(٤)، والمال الحرام لَيْسَ مَمْلُوكًا لِمَنْ هُوَ بِيَدِهِ، فَلاَ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ(٥).

ونُوقش بعدم التسليم بأن المال الحرام ليس مملوكاً لمن هو بيده على الإطلاق؛ لأن المال المحرم لوصفه يفيد الملك إذا كان مقبوضاً بعقد فاسد(٦).

---

(١) انظر: زكاة المال الحرام للمنيع ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص٣٧.

(٢) تقدم تخريجه ص٥٣٤.

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤٨/٢٣، ٢٤٩) والأسهم والسندات وأحكامها ص٣٥٢، ونوازل الزكاة ص٢١٢.

(٤) انظر: مختصر القدوري مع اللباب (٣١٦/٢) ومواهب الجليل (٨٢/٣) والمهذب مع المجموع (٣٠٤/٥) والشرح الكبير مع المقنع (٣١٤/٦) قال ابن رشد في بداية المجتهد (٤١٥/١): (وأما على من تجب – يعني الزكاة – فإنهم اتفقوا أنها على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكاً تاماً).

(٥) انظر: المال الحرام وزكاته للشريف ضمن بحوث فقهية معاصرة ص٤٣٥.

(٦) انظر: زكاة المال الحرام للمنيع ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص٣٦.
وقد اختلف الفقهاء في المقبوض بعقد فاسد كالربا والميسر ونحوهما، هل يفيد الملك أو لا؟ على ثلاثة أقوال:
القول الأول: أنه يفيد الملك، وهو مذهب أبي حنيفة.

وأُجيب عنه من وجهين[1]:

الأول: أنه على التسليم بملكية المال المحرم المقبوض بعقد فاسد، فإن ملكيته ليست تامة[2]، وشرط وجوب الزكاة تمام الملك، لا مجرد الملك.

الثاني: أنه لا يلزم من القول بملكية المال المقبوض بعقد فاسد وجوب الزكاة فيه؛ وذلك أن الحنفية هم وحدهم الذين يقولون بملكية المال المقبوض بعقد فاسد مطلقاً من غير قيد، ومع ذلك فإنهم لا يرون وجوب الزكاة في المال الحرام[3].

الدليل الخامس:

أن القول بوجوب الزكاة في المال الحرام يشجع على ارتكاب المحرمات؛ لأن أخذ الزكاة من هذا المال يعد نوعاً من الاعتراف بمشروعيته، فالفقهاء إذا أفتوا بوجوب الزكاة في المال الحرام، وقامت الجهات المختصة بالزكاة بأخذ زكاة الأموال المحرمة، أعطى ذلك

والقول الثاني: لا يفيد الملك، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وقول لبعض المالكية.

والقول الثالث: أنه إن فات أفاد الملك، وإن أمكن رده إلى مالكه، ولم يتغير في وصف ولا سعر لم يفد الملك، وهو مذهب مالك.

حكى هذه الأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٢٧/٢٩، ٣٢٨) وانظر: تبيين الحقائق (٤٤/٤) وأحكام القرآن لابن العربي (١٧٧٤/٤) وجواهر الإكليل (٢٢/٢) ومغني المحتاج (٥٤/٢) والمسألة محل البحث هنا في المال الحرام الذي لم يفُت من يد مالكه، ويمكنه رده، فهو عند المالكية غير مملوك لمن هو بيده، فيبقى الخلاف بين الجمهور والحنفية، ومراد الحنفية من إثبات الملك بالقبض في العقد الفاسد ملك التصرف لا الانتفاع؛ ليتمكن القابض من التخلص من المال الحرام بتصحيح العقد أو فسخه أو التصدق به. قال الكاساني في بدائع الصنائع (٥٩٠/٤): (هذا الْمِلْك يُفِيدُ المشتري انْطِلَاقَ تَصَرُّفٍ ليس فيه انْتِفَاعٌ بِعَيْنِ المملوك بِلَا خِلَافٍ بين أَصْحَابِنَا، كَالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْإِعْتَاقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْكِتَابَةِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ وَنَحْوِ ذلك مِمَّا ليس فيه انْتِفَاعٌ بِعَيْنِ الْمَبِيعِ، وَأَمَّا التَّصَرُّفُ الذي فيه انْتِفَاعٌ بِعَيْنِ الْمَمْلُوكِ كَأَكْلِ الطَّعَامِ وَلُبْسِ الثَّوْبِ وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ وَسُكْنَى الدَّارِ والاستمتاع بِالْجَارِيَةِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِهذا الْبَيْعِ مِلْكٌ خَبِيثٌ، وَالْمِلْكُ الْخَبِيثُ لَا يُفِيدُ إطلاق الانتفاع؛ لِأَنَّهُ وَاجِبُ الرَّفْعِ، وفي الانتفاع بِهِ تَقَرُّرَ له، وَفِيهِ تقرير الْفَسَادِ، وَلِهَذَا لم يُفِد الْمِلْكُ قبل الْقَبْضِ؛ تَحَرُّزًا عن تَقْرِيرِ الْفَسَادِ بِالتَّسْلِيمِ) وانظر: أحكام المال الحرام للباز ص١٠٢- ١٠٥.

(١) انظر: الأسهم والسندات وأحكامهما ص٣٥٥.

(٢) قال الشلبي في حاشيته على تبيين الحقائق (٤٤/٤): (وأما الفاسد فعقد مخالف للدين، ثم إن أفاد الملك وهو مقصود في الجملة لكن لا يفيد تمامه، إذ لم ينقطع به حق البائع من المبيع، ولا المشتري من الثمن، إذ لكل منهما الفسخ، بل يجب).

(٣) انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٢١٨/٣) ورد المحتار (٢١٨/٣).

للأموال المحرمة صفة المشروعية، وأدى إلى ضعف استنكارها في النفوس[1].

الدليل السادس:

أن القول بإيجاب الزكاة في المال الحرام معناه وجوب إخراج قدرها منه، وهذا لا تبرأ به الذمة؛ لأن الواجب إخراج جميع المال برده إلى مالكه إن علمه، أو بصرفه كله في وجوه البر تخلصاً منه، فلا تحصل براءة الذمة بإخراج قدر الزكاة فقط[2].

الدليل السابع:

أن الزكاة تمليك من المزكي لمستحق الزكاة، وغير المالك لا يكون منه تمليك[3].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن المال الحرام لو أُعفي من الزكاة لأقبل الناس عليه، فيكون الإعفاء من الزكاة مشجعاً على ارتكاب المحرمات[4].

ونُوقش بعدم التسليم بأن عدم أخذ الزكاة فيه تشجيع على فعل الحرام؛ لأنه لم يقُل أحد من الفقهاء بإبقاء هذا المال في يد آكله[5]، بل إنهم يوجبون عليه إخراجه كله من يده، وهذا فيه تنفير عن المال الحرام[6].

الدليل الثاني:

القياس على وجوب الزكاة في كل ما حرم استعماله واتخاذه من الحلي، والأواني من الذهب والفضة، بجامع التحريم في كلٍ، وقد أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في المحرم من الذهب والفضة من حليٍّ وأوانٍ[7]، فيجب إخراج الزكاة في المال الحرام كذلك[8].

---

(١) انظر: أحكام المال الحرام للأشقر ص٩٤.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٢/٢١٤) ورد المحتار (٣/٢١٨).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/٨٨) والموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٢٤٨).

(٤) انظر: أحكام المال الحرام للأشقر ص٩٣، وأبحاث الندوة السابعة لقضايا الزكاة، تعقيب الشيخ عبد الرحمن الحلو على بحث د. الكردي ص٢١٢.

(٥) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٢٤٩).

(٦) انظر: أحكام المال الحرام للأشقر ص٩٤.

(٧) انظر: مغني المحتاج (١/٥٧٦).

(٨) انظر: فقه الزكاة (١/٥٢٧) وزكاة المال الحرام للمنيع ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص٣٧، وبحث د.

ونُوقش بأن هذا القياس قياس فاسد؛ فإن الحلي والأواني المحرمة مكونة من شيئين:

١- مادة الذهب والفضة، وهذه مباحة، تجب فيها الزكاة إن اكتسبت بطريق مباح.

٢- ما فيها من الصنعة المحرمة، وهي كونها قد صنعت على هيئة صنم أو آنية ذهب أو حلي للرجال، فهذه الصنعة لها قيمة، إلا أن قيمتها لا زكاة فيها؛ لأنها غير معتبرة شرعاً. وبناءً على ذلك فمن لديه آنية ذهب وفضة أو حلي محرم تجب عليه الزكاة في مادة الذهب والفضة (المادة الخام) المباحة، دون الصنعة المحرمة فلا زكاة فيها، وبهذا يتبين بطلان هذا القياس؛ لأن الزكاة الواجبة فيما يحرم استعماله واتخاذه من حلي وأواني الذهب والفضة هي في المادة الخام المباحة، من غير اعتبار لقيمة الصنعة المحرمة[1].

دليل القول الثالث:

أن إخراج قدر الزكاة يعد إخراجاً لجزء من الواجب الذي هو التخلص من جميع المال الحرام[2].

ويمكن مناقشته بأن حائز المال الحرام لو أخرج زكاة هذا المال فإنه لا يعد متخلصاً من جزء من المال الحرام؛ لأنه أخرجه بنية الزكاة، والزكاة لا تقبل من المال الحرام؛ لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، فكان لا بد من نية التخلص؛ لتبرأ ذمته من المال الحرام، وهذه النية غير موجودة هنا.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول أن الزكاة لا تجب في المال الحرام؛ لقوة أدلته، وورود المناقشة على أدلة القولين الآخرين.

ويتأيد هذا القول بأن القائلين بالوجوب لم يذكروا أحداً من الفقهاء المتقدمين قال بوجوب الزكاة في المال الحرام[3].

رفيق المصري في الندوة السابعة لقضايا الزكاة ص٢٦٦.

(١) انظر: أحكام المال الحرام للأشقر ص٩٤، ٩٥.

(٢) المعايير الشرعية ص٨١.

(٣) قال د. أحمد الخليل في الأسهم والسندات وأحكامها ص٣٥٦: (فلم أر أحداً منهم – يعني الفقهاء المتقدمين – صرح بوجوب زكاة المال الحرام) وقال د.صالح المسلم في أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك ص١٨٢: (لم يقل أحد من الفقهاء المتقدمين بوجوب الزكاة في المال الحرام) وقال د. عبد الله الغفيلي في

وأما القول الثالث فليس ببعيد من الصواب إذا كان إخراجه لقدر الزكاة بنية التخلص من جزء من المال الحرام، وهذا لا يعارض القول الأول؛ لاتفاق الجميع على أن حائز المال الحرام يجب عليه التخلص منه، فإذا تخلص من بعضه كان فاعلاً لبعض ما يجب عليه.

وبناءً على القول الراجح في هذه المسألة فإن المتبقي من مجموع الأقساط التي تحصلها شركة التأمين التجاري لا تجب فيها الزكاة؛ والواجب عليها التخلص من هذا المال الحرام، برده إلى أصحابه إن أمكن، وإلا صرف في وجوه الخير بنية التخلص منه، فإن لم تفعل فإخراجها لقدر الزكاة من هذا المال الحرام سواء باختيارها أم بإلزام الدولة لها هو فعل لبعض ما يجب عليها، ولا تبرأ ذمتها منه إلا إذا نوت التخلص بإخراجه لا بنية الزكاة، والله أعلم.

وقد نصَّ بعض المعاصرين على أن الأموال المحرمة بشركة التأمين التجاري لا تجب فيها الزكاة[1]، وذلك لأن هذه الأموال ليست وعاءً زكوياً، لكونها غير مملوكة لواضع اليد عليها، بحكم كونها مالاً حراماً[2].

لكن جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة: (تجب الزكاة في أموال شركات التأمين التجارية غير المملوكة للدولة)[3]. وهذا يحتمل أن يكون المراد أموال المساهمين فقط، وحينئذٍ لا إشكال في وجوب الزكاة فيها بشروطها، كما يحتمل أن يراد جميع أموال الشركة بما فيها المتبقي من الأقساط.

وبناءً على هذا الاحتمال الثاني يكون الخلاف في زكاة أموال التأمين التجاري مبني على الخلاف المتقدم في زكاة المال الحرام، وقد تقدم قريباً بيان القول الراجح، ومناقشة أدلة القولين الآخرين، والله أعلم.

نوازل الزكاة ص٢١٣ حاشية رقم (٢): (لم أقف على أحد من المتقدمين صرح بملكية المال الحرام ووجوب زكاته، بل قالوا بخلاف ذلك).

(١) منهم د. أحمد الحداد في بحثه زكاة الأموال المجمدة، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢١٥/١) ود. عبد الله الغفيلي في نوازل الزكاة ص٢٦٢.

(٢) انظر: زكاة الأموال المجمدة للحداد، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢١٥/١).

(٣) أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤٤٤ (الفتاوى والتوصيات).

المبحث الثاني

زكاة الأموال في شركات التأمين التعاوني

تقدم[1]أن شركات التأمين التعاوني الإسلامي تمسك حسابين منفصلين، أحدهما يخص أموال شركة الإدارة، والآخر يخص أموال المشتركين، فأما الحساب الخاص بأموال الشركة فهذا مملوك للمؤسسين، وتجب فيه الزكاة بشروطها المعتبرة شرعاً، مع أرباحه إن وُجدت، وتطبق عليه أحكام زكاة شركات المساهمة[2].

وأما الحساب الخاص بأموال المشتركين والذي هو عبارة عن مجموع الاشتراكات التي يدفعونها، فما دُفع منه في التعويضات قبل مضي الحول فلا زكاة فيه[3]؛ لانتفاء أحد شروط الزكاة، وهو مضي الحول، وما تبقى من الاشتراكات في هذا الحساب بعد دفع جميع التعويضات عند نهاية السنة المالية للشركة، فهذا ما يُعرَف بالفائض التأميني، فهل تجب فيه الزكاة، عند مجرد ظهوره آخر السنة، أو لا؟.

في هذا خلاف بين الفقهاء المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن الزكاة لا تجب في الأموال المتبقية بصندوق المشتركين عند نهاية السنة المالية (الفائض التأميني) وهو ما قررته الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة[4]، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[5]، وهو قول جمع من الفقهاء المعاصرين[6].

---

(١) انظر: ص٣٠٨ من هذا البحث.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٤٤.

(٣) انظر: زكاة الأموال المجمدة لوهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٤٩).

(٤) انظر: أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤٤٤.

(٥) انظر: المعايير الشرعية ص٤٧٩، ط. ١٤٣١هـ.

(٦) ممن قال بذلك د. علي القره داغي في التأمين الإسلامي ص٤٤٥، ود. عجيل النشمي في بحثه زكاة الأموال المجمدة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٩٦) ود. محمد جبر الألفي في مناقشته بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢٩٦) ود. يوسف الشبيلي في بحثه التأمين التكافلي من خلال الوقف ص٣٠، ود. عبد الله الغفيلي في نوازل الزكاة ص٢٦٤، ود. عدنان العساف في بحثه الفائض التأميني ص١٩، ود. هايل داود في بحثه الاستثمار في التأمين التعاوني ص٢٢، والأستاذ هيثم محمد حيدر في بحثه الفائض التأميني ص٢١، ضمن ملتقى التأمين التعاوني ١٤٣٠هـ، وانظر: زكاة الأموال المجمدة للحداد، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢١٨).

القول الثاني: تجب الزكاة في الأموال المتبقية بصندوق المشتركين عند نهاية السنة المالية (الفائض التأميني) وقال به بعض الفقهاء المعاصرين[1].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

انتفاء أحد شروط الزكاة، وهو شرط تمام الملك في أموال صندوق المشتركين[2]، فإن الاشتراكات المدفوعة للصندوق قد خرجت من ملك المشتركين بمجرد دفعها للصندوق[3].

فهذه المسألة لها تعلق بمسألة ملكية الاشتراكات المدفوعة لصندوق المشتركين، هل خرجت من ملكية المشتركين، وأصبحت ملكاً للصندوق أو لا تزال مملوكة للمشتركين؟.

وقد تقدم بحث هذه المسألة[4]، وعلى كلا القولين فيها فإن الزكاة لا تجب في هذه الأموال؛ لأن الاشتراكات إن كانت قد خرجت من ملك المشتركين فقد تخلَّف شرط ملك المال في الزكاة، فلا تجب الزكاة حينئذٍ في هذه الأموال؛ لتخلف هذا الشرط، وإن كانت باقية على ملكية المشتركين فإن ملكهم لها غير تام[5]؛ لعدم تمكنهم من وضع يدهم على هذه الأموال، والتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف؛ لكونهم قد التزموا بألا تُصرف إلا في تعويض المتضرر منهم، وهو ملك غير مستقر؛ لتوقع نفاده بالإنفاق على المتضررين،

---

(١) ممن قال بذلك د. قطب مصطفى سانو في بحثه زكاة الأموال المجمدة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/١٨٤) والشيخ عبد الله بن بيه، في مناقشته بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢٩٠) ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء في بحثه زكاة الأموال المجمدة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/١٥٣) حيث يرى أن التأمين التعاوني إن كان دَفْعُ الاشتراكات فيه على سبيل التبرع فإنه لا زكاة فيها؛ لعدم تمام الملك، وإن كانت شركة التأمين التعاوني شركة مساهمة – كما هو واقع الحال فيما يرى – تهدف إلى الربح، فإن الزكاة تجب في هذه الاشتراكات.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٤٥، والتأمين التكافلي للشبيلي ص٣٠، والاستثمار في التأمين التعاوني لهايل داود ص٢٢، والفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص٢١، ضمن ملتقى التأمين التعاوني ١٤٣٠هـ.

(٣) انظر: نوازل الزكاة ص٢٦٤، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢٩٦) مناقشة د. محمد الألفي.

(٤) انظر: ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٥) المراد بشرط تمام الملك في الزكاة: قال الرحيباني في مطالب أولي النهى (٢/١٤): (الملك التام عبارة عما كان بيده، لم يتعلق به حق غيره، يتصرف فيه على حسب اختياره، وفوائده حاصلة له) وانظر: شرح منتهى الإرادات (٢/١٧٨) وأحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك للمسلم ص٣٦.

وإذا تخلَّف شرط تمام الملك لم تجب الزكاة في هذه الأموال[1].

ومما يؤيد خروجها من ملكهم أن كثيراً من عقود التأمين تنصُّ على أن المتبقي من الاشتراكات في الصندوق عند تصفية الشركة يُصرف في وجوه الخير، ولا يعاد للمشتركين، ولو كانت باقية على ملكهم لأُعيدت إليهم.

الدليل الثاني:

تخريج هذه المسألة على زكاة المال الموقوف؛ لكون الاشتراكات المدفوعة للصندوق قد دُفعت لغرض التعاون والتكافل بين المشتركين؛ لتعويض من يصيبه الضرر منهم، ففيها شائبة التبرع والإحسان، فأشبهت مِن هذا الوجه المال الموقوف الذي تبرع به الواقف لمصارف معينة من وجوه الخير، فأموال هذا الصندوق لها حكم المال الموقوف[2]، والمال الموقوف لا تجب فيه الزكاة على القول الراجح[3].

الدليل الثالث:

أن عقد التأمين التعاوني تُجرى عليه أحكام عقد الهبة من حيث صحة القبض وعدمه، والصندوق يعتبر هيئة اعتبارية، يصح منه القبض للاشتراكات نيابة عمن يصيبهم الضرر، ويقوم الإيداع فيه مقام القبض الحقيقي، وحينئذٍ لا تجب الزكاة في هذه الاشتراكات، ولا في ربحها؛ لعدم المالك المعيَّن لها، أما المشترك فقد خرج المال من يده، وأما المستحق للتعويض فإنه لم يقبضه، وإن قبضه صرفه في الغالب مباشرة في ترميم الخطر الذي أصابه[4].

ونُوقش بعدم التسليم بصحة قبض الصندوق للاشتراكات؛ لكونه ليس مقصوداً بهذه

---

(١) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٩، وزكاة الأموال المجمدة لمحمد نبيل غنايم، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٥٣/١) ومناقشة د. وهبة الزحيلي في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٨١/١).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٩١/٩) والتأمين التكافلي للشبيلي ص٣٠، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٩٠/١) مناقشة د. عبد الله بن بيه، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٩٧/١) مناقشة د. محمد الألفي.

(٣) الخلاف في زكاة المال الموقوف ينبني على الخلاف في ملكية المال الموقوف، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في هذه المسألة ص٣٥٧ حاشية (١) من هذا البحث. وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١٧٢/٤٤) والتأمين التكافلي للشبيلي ص٣٠.

(٤) انظر: زكاة الأموال المجمدة للحداد، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢١٨/١).

الهبة، وهي لا تُملك إلا بالقبض أو القبول من المستحق للتعويض، ولم يحصل شيء منهما، وبناءً عليه فيده على هذا المال يد أمانة، وتكون هذه الاشتراكات لا تزال في ملك أصحابها، لكونها لم تُصرف لمن وُهبت له، وتجب فيها الزكاة مع ربحها إن وُجد[1].

ويُمكن الجواب عن ذلك بأن هذا الدليل والمناقشة قد بُنيا على توصيف التأمين التعاوني بأنه عقد هبة ثواب، وقد تقدمت مناقشة هذا التوصيف في التمهيد لهذا البحث[2].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن هذه الأموال المتبقية بصندوق المشتركين عند نهاية السنة المالية للشركة إذا بلغت النصاب فإن جميع شروط الزكاة متوفرة فيها، فتجب فيها الزكاة حينئذٍ.

يقول د. قطب مصطفى سانو موضحاً لهذا الدليل: (وبالنظر إلى أقساط التأمين التعاوني التي يحول عليها الحول، وتبلغ النصاب، نجد أن هذه الشروط كلها متوافرة فيها توافراً واضحاً، فبالنسبة للشرط الأول، تمام الملك، فإن هذه الأموال باتفاق جميع العالِمين تُعدُّ مملوكة لأربابها على جهة الشيوع، والملكية على جهة الشيوع لا تتنافى مع تمام ذلك، كما أن عدم تصرف أربابها فيها لا يرفع عنهم هذه الملكية؛ لأن تمام الملك يتحقق . . . بإذن المالك للغير بالتصرف في ماله، فالمستأمن الذي يدفع هذه الأقساط يأذن للمؤمِّن في التصرف فيه، ولذلك فإن هذه الأقساط تُعدُّ مملوكة لأربابها ملكية تامة، وبالتالي تجب فيها الزكاة؛ لتوافر هذا الشرط)[3].

ويمكن مناقشته بما يلي:

١- عدم التسليم بتوفر جميع شروط وجوب الزكاة في هذه الأموال، فشرط تمام الملك غير متوفر في هذه الأموال كما تقدم بيانه في أدلة القول الأول[4].

٢- ما ذكره من الاتفاق على أن هذه الأموال مملوكة لأربابها غير صحيح؛ لوجود

---

(١) انظر: زكاة الأموال المجمدة للحداد، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢١٨).

(٢) انظر: ص١٧٣.

(٣) زكاة الأموال المجمدة لقطب مصطفى سانو بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/١٨٤،١٨٣).

(٤) ص٥٤٧.

المخالف في هذه المسألة من الفقهاء المعاصرين، كما تقدم[1].

٣- ما ذكره من أن عدم التصرف في هذه الأموال لا يرفع عنهم هذه الملكية؛ لكون تمام الملك متحققاً بإذن المستأمن للمؤمِّن بالتصرف في ماله، يمكن مناقشته من وجهين:

أ- أن هذا مبني على رأيه في أن هذه الأموال لا تزال مملوكة للمشتركين، بحيث يأذنون لغيرهم بالتصرف فيها، وهذا غير مسلَّم به عند المخالف الذي يرى أنها غير مملوكة لهم.

ب- أن الإذن من المشتركين للشركة بالتصرف في أموال الصندوق لا يعني أنها مملوكة لهم ملكاً تاماً، لأن هذا إذن بالتصرف بما لا يعود نفعه لكل واحد منهم، بل هو إذن للشركة بدفع هذه الأموال لمن يستحق التعويض من المشتركين، واستثمار ما يمكن استثماره من أموال الصندوق لمصلحته، وإن عاد إليهم شيء من الفائض التأميني فهو تبع غير مقصود لذاته؛ بدليل أنه قد لا يتحقق فائض في كثير من الأحيان، فدل ذلك على الفرق بين إذن المالك لغيره بالتصرف في ماله بما يعود نفعه إليه، وبين إذن المشتركين للشركة بالتصرف في أموال الصندوق.

الدليل الثاني:

القياس على مال القاصر، فهو وإن كان ممنوعاً من التصرف فيه، ويتصرف فيه الولي بحفظه وتنميته، فإنه باق على ملكية القاصر، وكذلك اشتراكات التأمين، فإن المشتركين وإن كانوا لا يملكون التصرف فيها، بناءً على ما يقتضيه عقد التأمين، وتتصرف فيها الشركة بإذنهم، فإن هذا لا يعني أنها غير مملوكة لهم، كما في مال القاصر[2].

ويمكن مناقشته بأنه قياس مع الفارق؛ لأن مال القاصر لم يُدفع إلى جهة أخرى، فهو باق على ملكيته، وإنما يتصرف فيه الولي لحظه، بخلاف الاشتراكات التي يدفعها المشتركون فإنهم بذلوها للصندوق، وهو جهة مستقلة عنهم؛ فخرجت بذلك من ملكهم.

الدليل الثالث:

أن واقع شركات التأمين التعاوني الإسلامي المعاصرة أنها شركات مساهمة، تهدف إلى الربح، وتنمية الأموال بطريقة التكافل الاجتماعي، حيث تُستثمَر أموال صندوق المشتركين

---

(١) انظر ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: زكاة الأموال المجمدة لقطب مصطفى سانو بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/١٨٤).

(الاشتراكات) ويُخصَّص ربحها لدفع التعويضات لمن يصيبه الضرر من المشتركين، فإن وفَّى الربح وإلا صُرف من رأس المال، وإن زاد الربح على حاجة المشتركين، وُزِّع عليهم بحسب نِسَب أموالهم، أو زِيْدَ في رأس المال لِيكثُر نفعُه، وإذا كان واقع شركات التأمين التعاوني الإسلامي كذلك فإن أموال الصندوق تعتبر مملوكة للمشتركين، ويجب إخراج زكاتها بحسب نوع الاستثمار(١).

ويمكن مناقشته بأن ما ذكره من واقع شركات التأمين التعاوني الإسلامي غير مسلَّم؛ لأن الأصل في واقعها أن التعويضات تُدفع من مجموع الاشتراكات، وأما الأرباح الناتجة عن استثمار بعض هذه الأموال إن وُجدت فهي تعتبر مقوية لملاءة الصندوق، لا أصلاً في دفع التعويضات، لكونها لا تغطي إلا القليل منها، يوضح ذلك أن الخبير الاكتواري في شركة التأمين يُحدد قيمة الاشتراكات بحيث تغطي بمجموعها التعويضات للأخطار المتوقعة، ومتى ما كان عمله دقيقاً، وتوقعه صائباً فإن مجموع هذه الاشتراكات تغطي جميع التعويضات من غير زيادة ولا نقص، بغض النظر عما يُزاد في الاشتراك لاعتبارات أخرى، ولو كانت التعويضات تُدفع في الأصل من أرباح الاشتراكات لكان على الخبير الاكتواري أن يحدد قيمة الاشتراكات بحيث تغطي أرباحها مجموع التعويضات المتوقعة، وهذا يعني أن قيمة الاشتراك سوف تكون عالية جداً، بحيث تصل إلى أضعاف قيمتها في هذه الشركات، فدل على أن ما يدفعه المشترك في شركة التأمين التعاوني ليس على وجه المساهمة في الشركة، بل هو مدفوع لغرض تعويض من يصيبه الضرر من المشتركين، وإذا كان كذلك، فإنه يفقد شرط الملك أو تمامه كما تقدم، فلا تجب فيه الزكاة، والله أعلم.

الدليل الرابع:

أن الاشتراكات المدفوعة لصندوق المشتركين يتنازعها شبهتان، شُبهة الهبة، وشُبهة بقاء ملكهم عليها، وهذه الشبهة الثانية هي الغالبة؛ لأنها هي الأصل، فالأصل أن المشترك مالك لاشتراكه، و لم يرفع يده عنه، ومازال يتقاضى الأرباح، فتجب عليه زكاة هذا المال(٢).

ويُمكن مناقشته بأنه وإن كان الأصل هو ملك المشترك لاشتراكه الذي دفعه للصندوق

---

(١) انظر: زكاة الأموال المجمدة لمحمد عبد الرحيم، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/١٥٣).

(٢) انظر: مناقشة د. عبد الله بن بيه في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٢٩٠، ٢٩١).

إلا أنه قد وُجد ما يرفع هذا الأصل، وهو أنه دفعه على وجه التعاون والتكافل لتعويض المستحقين، فخرج عن ملكه بذلك، يوضح ذلك أن غالب عقود التأمين تنصُّ على أن المتبقي من أموال الصندوق يُصرف في وجوه الخير، ولو كان باقياً على ملك المشتركين للزم إعادته إليهم.

وأما الاستدلال على ملكية المشترك بأنه لا يزال يتقاضى الأرباح فهذا مُشْكِل؛ لأن غالب شركات التأمين التعاوني الإسلامي تعمل بطريقة الجمع بين الوكالة بأجر والمضاربة، وهي لا توزع أرباحاً على المشتركين، إلا أنه إن وُجد فائض تأميني فإنه يُوزع عليهم بقدر أنصبائهم، وهذا الفائض لا يعتبر ربحاً، بل هو مال زائد على الحاجة التي لأجلها دفعت هذه الاشتراكات، وأما إن كان قصد المُستدِل شركات التأمين التعاوني التي تعمل بطريقة شركة المضاربة، بحيث تُدفَع الاشتراكات على أنها مساهمة في الشركة، ويتم التعويض من الأرباح، فإن لم تف أُخذ من رأس المال، وإن بقي شيء من الربح بعد دفع التعويضات وُزع على المساهمين، فهذه الطريقة غير مقصودة بالبحث هنا؛ لقلة من يعمل بها من شركات التأمين التعاوني الإسلامي.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني.

أما بعد توزيع الفائض التأميني أو بعضه على المشتركين في نهاية السنة المالية للشركة فإنه يصبح مملوكاً لهم ملكاً تاماً، ويكون حكمه حكم المال المستفاد[1]، فيجب على كل واحد منهم زكاة نصيبه من الفائض التأميني، بعد مضي حول من توزيعه، إذا توفرت فيه بقية شروط الزكاة[2].

وإذا لم توزع الشركة الفائض التأميني على المشتركين، وقامت باستثماره فإن كان الاستثمار لمصلحة المشتركين، فإن الزكاة تجب فيه مع الربح إن وجد، بعد مضي الحول، وتوفر باقي شروط الزكاة؛ لأنه مال مملوك للمشتركين ملكاً تاماً على وجه الشيوع، وهم

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي للقره داغي ص٤٤٥، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٩٦/١) مناقشة د. محمد الألفي.

(٢) انظر: الفائض التأميني للعساف ص١٩، والفائض التأميني لهيثم محمد حيدر ص٢١، ضمن ملتقى التأمين التعاوني ١٤٣٠هـ.

وإن كانوا لا يملكون التصرف فيه، إلا أن شركة الإدارة تقوم بالتصرف فيه بالاستثمار نيابة عن المشتركين، وتوزع عليهم نصيبهم من الربح[1].

جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة: (تجب الزكاة في المستثمر من فائض التأمين، والعائد إلى المتبرعين في التأمين التبادلي، طبقاً لأحكام الزكاة المعروفة)[2].

وإن كان الاستثمار لمصلحة الصندوق لم تجب الزكاة في أصل المال ولا في ربحه الخاص بالصندوق؛ قياساً على استثمار أموال الوقف فإنه لا تجب الزكاة فيها ولا في أرباحها، وبذلك صدرت فتوى اللجنة الدائمة[3].

وإذا وجبت الزكاة في الفائض التأميني المستثمر لمصلحة المشتركين فإنه مادام في حيازة الشركة فإنها هي المطالبة بإخراج زكاته، وذلك في الحالات الآتية[4]:

١- صدور نظام من الدولة يُلزم الشركة بإخراج الزكاة عن الأموال التي تديرها وتستثمرها.

٢- أن يتضمن النظام الأساسي للشركة أو اللوائح التي تصدرها أو عقود التأمين التي تبرمها مع المشتركين نصاً بإخراج الشركة للزكاة.

٣- صدور قرار من الجمعية العمومية للشركة بذلك.

٤- توكيل المشتركين للشركة بإخراج الزكاة.

فإن لم يوجد نص نظامي من الدولة ولا من الشركة بإخراج الزكاة، ولا توكيل من المشتركين، فإن الواجب على المشتركين إخراج زكاة الفائض التأميني مع ربحه إن وُجد عند توزيعه عليهم[5].

ولا تجب الزكاة في مبلغ التأمين في التأمين التعاوني على الحياة إلا بعد ملك المستأمن له

---

(١) انظر: زكاة الأموال المجمدة لوهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (١/٤٩، ٦٤، ٦٦)

(٢) أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤٤٤، (الفتاوى والتوصيات) وانظر: الفائض التأميني لشبير ص٣١.

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٩١).

(٤) انظر: الفائض التأميني لشبير ص٣٢، ودليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات ص٨٨.

(٥) انظر: الفائض التأميني لشبير ص٣٢.

ببلوغه السن المحدد، وقبضه للمبلغ[1]، والله أعلم.

(١) انظر: التأمين على الحياة للأشقر ص٢٠.

الفصل السابع: تطبيقات الأحكام التبعية لعقود شركات التأمين.

وفيه تمهيد ومبحثان:

تمهيد: في نظام شركات التأمين المعمول به في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة التعاونية للتأمين.

المبحث الثاني: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

تمهيد: في نظام شركات التأمين المعمول به في المملكة العربية السعودية.

لقد كانت شركات التأمين في المملكة مخيرة بين العمل بالتأمين التجاري أو التأمين التعاوني حتى صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، ثم صدرت بعد ذلك اللائحة التنفيذية لهذا النظام بتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ، من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وهي الجهة الرقابية على قطاع التأمين في المملكة، فأُلزمت حينئذٍ جميع شركات التأمين بتطبيق هذا النظام ولائحته التنفيذية[١].

وقد لوحظ على هذه اللائحة مخالفتها للنظام الذي تفسره، إذ نص نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في مادته الأولى على أن «يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها، تعمل بأسلوب التأمين التعاوني على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، الصادر في شأنها المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٧/ ٤/ ١٤٠٥هـ، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية»[٢].

وقد وُجد في هذه اللائحة بعض المواد التي تجعل التأمين تجارياً، ومواد أخرى مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه المواد:

١- المادة (١) الفقرة (٧) حيث عرَّفت التأمين بأنه: تحويل أعباء المخاطر من المؤمَّن لهم إلى المؤمِّن، وتعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمِّن.

وفي الفقرة (١٧) من هذه المادة عرَّفت وثيقة التأمين بأنها: عقد يتعهد بمقتضاه المؤمِّن بأن يعوض المؤمَّن له عند حدوث الضرر أو الخسارة المغطى بالوثيقة، وذلك مقابل الاشتراك الذي يدفعه المؤمَّن له.

والمراد بالمؤمِّن هو شركة التأمين، كما في الفقرة (١٤) من هذه المادة.

وهذا التعريف للتأمين وللوثيقة يجعل التأمين الوارد في هذه اللائحة تأميناً تجارياً؛ لأن تحويل أعباء المخاطر من المؤمَّن لهم إلى المؤمِّن، والتزامه بتعويضهم من ماله عند وقوع الخطر

---

(١) انظر: تشريعات التأمين التعاوني وعقوده ووثائقه للجرف ص٣.

(٢) نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. وبالرجوع إلى النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني المشار إليه وُجد أنه ينص في مادته (٣) على أن مزاولة أعمال التأمين، وكل ما يتعلق به من إعادة تأمين أو توكيلات أو استثمار للأموال يُشترط أن يكون موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مقابل ما يدفعونه من اشتراكات هو حقيقة التأمين التجاري.

٢- المواد (٤٠) و (٤١) و (٤٢) المتعلقة بإعادة التأمين لم يذكر فيها أن إعادة التأمين يجب أن يكون لدى شركات إعادة تأمين إسلامية، فإن تعذر ذلك جازت إعادة التأمين لدى شركات تأمين تجارية بالضوابط الشرعية[١]، والتي منها عدم أخذ الفائدة الربوية من شركات الإعادة أو دفعها لها، واللائحة لم تُشر في هذه المواد إلى شيء من ذلك.

٣- المادة (٤٧): «يُخصَّص الحد الأدنى لرأس المال فقط لتغطية مطالبات حملة الوثائق عند عدم كفاية المخصصات الفنية».

وهذا يؤكد علاقة المعاوضة بين المشتركين والمساهمين، ويُخل بمبدأ الفصل بين أموال المشتركين ورأس مال الشركة، فمفاد هذه المادة أن الشركة تتحمل العجز في صندوق المشتركين عند عدم كفاية المخصصات الفنية، وهذا هو حقيقة التأمين التجاري، فالشركة ضامنة للعجز، أما في شركة التأمين التعاوني فهي غير ضامنة للعجز عند وجوده، ويمكن تغطيته بالتمويل من قبل الشركة، على أن تسترد ذلك من فوائض السنوات القادمة.

٤- المادة (٦١): «على الشركة عند وضع سياستها الاستثمارية مراعاة أن تكون مدة الاستحقاق للأصول المستثمرة موازية لالتزامات الشركة حسب الوثائق المصدرة، وعلى الشركة أن تقدم للمؤسسة برنامج الاستثمار شاملاً توزيع الأصول، وإذا لم توافق المؤسسة على البرنامج تلتزم الشركة بالأوعية والنسب الواردة بالجدول رقم (١) . . . »[٢].

وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) وُجد أن من الأوعية الاستثمارية[٣]:

- ودائع لدى البنوك المحلية.
- سندات[٤] حكومية.
- سندات حكومية أجنبية.

---

(١) انظر هذه الضوابط في: المعايير الشرعية ط. ١٤٣١هـ ص٥٦٥، والتأمين الصحي للحسون ص٤٥٠- ٤٥٢.

(٢) اللائحة التنفيذية المادة (٦١).

(٣) انظر هذا الجدول في: آخر اللائحة التنفيذية.

(٤) السند هو: شهادة يلتزم المُصْدِر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها، منسوبة إلى القيمة الاسمية، أو ترتيب نفع مشروط، سواء أكان جوائز توزع بالقرعة، أم مبلغاً مقطوعاً، أم حسماً. انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص١٢٦.

- سندات مصدرة من شركات محلية.
- سندات مصدرة من شركات أجنبية.
- صناديق استثمار[1] بالريال.
- صناديق استثمار بالعملات الأجنبية.
- أسهم.

والأوعية الخمسة الأولى تُعد من الاستثمارات الربوية؛ لأنها تُدِر فوائد ربوية، باستثناء ما لو كانت الودائع لدى بنوك محلية إسلامية، وأما صناديق الاستثمار، فلم يَرِد توضيح لماهية هذه الصناديق، هل هي للاستثمار في الأسهم، أو السندات، أو فيهما معاً؟ وكذا الأسهم، هل هي أسهم شركات مباحة أو محرمة؟.

كما أن هذه المادة مخالفة للمادة (٦) من النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والذي بُني عليه نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، حيث نصت هذه المادة على أن تخلو أعمال الشركة تماماً من الربا وشبهته، وأن تخلو من جميع المحظورات الشرعية بوجه عام، ودون استثناء[2].

٥- المادة (٧٠) فقرة (هـ): «توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع نسبة ١٠% عشرة بالمائة للمؤمَّن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، وترحيل ما نسبته ٩٠% تسعون بالمائة إلى قائمة دخل المساهمين».

ومن المعلوم أن الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني يُعد حقاً خاصاً للمشتركين، فترحيل ٩٠% منه إلى حساب المساهمين يعد تعدياً على حقوق المشتركين، ويجعل هذا التأمين شبيهاً جداً بالتأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين[3]؛ لأن شركات التأمين التجاري تأخذ الفائض التأميني بأكمله، ويمثل الربح الذي تحصله من العملية التأمينية، فأي فرق بين أخذ ١٠٠% من الفائض أو ٩٠% منه؟!.

---

(١) صندوق الاستثمار هو: برنامج استثمار مشترك، يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق، مقابل رسوم محددة. انظر: قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية السعودية ص١٣، بموقع الهيئة.

(٢) انظر: النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، المادة (٦).

(٣) انظر: ص٨٥ من هذا البحث.

ولا يمكن أن تكون هذه النسبة من الفائض ٩٠% أجرة للشركة على إدارتها لأعمال التأمين؛ لأن الأجرة لا بد أن تكون معلومة، وهذه الأجرة مجهولة القدر، بل قد تحصل وقد لا تحصل؛ فلا يصح حينئذٍ عقد الإجارة.

كما أن هذه المادة تخالف ما ورد في المادة (٤٣) من النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، الفقرة (٤) من أولاً، والذي بُني عليه نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ونصها: «يتم التصرف في الفائض الصافي المحدد على الوجه المتقدم إما بالتوزيع على المؤمَّن لهم، أو بالتخصيص للطوارئ، أو باستثماره، أو بتوزيعه بين هذه الأغراض»[1].

وقد ذكر بعض الباحثين[2] أن المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية قد تم تعديلها إلى: (هـ – توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع ما لا يقل عن نسبة ١٠% عشرة بالمائة للمؤمَّن لهم . . .). بحيث يجيز النظام لشركة التأمين أن تحوِّل ما نسبته ٩٠% من الفائض التأميني لصندوق المشتركين، ويكون للمساهمين ما لا يقل عن عشرة بالمائة، وهذا التعديل – إن ثبت – فإنه يعد تقدماً إلى الأفضل من الناحية الشرعية، إلا أنه لا يكفي ولا يحصل به المقصود، إذ مقتضى هذا التعديل أن الشركة لو أعطت المساهمين أكثر من العشرة بالمائة لجاز لها ذلك حسب النظام، حتى لو وصلت النسبة التي تعطى للمساهمين إلى التسعين بالمائة، والواجب أن تنص المادة على أن جميع الفائض حق للمشتركين، لا يستحق المساهمون منه شيئاً.

ومما لوحظ على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية غير ما تقدم أنه لم تشر اللائحة إلى ما يتعلق بموافقة ممارسة التأمين في الشركات لأحكام الشريعة الإسلامية، كما لم تشترط وجود هيئة رقابة شرعية لكل شركة من شركات التأمين التعاوني؛ لأن النظام ما دام يَنُصُّ على أن أعمال الشركة يجب ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا بد حينئذٍ من وجود هذه الهيئة لمراعاة الجوانب الشرعية في أعمال الشركة، وتكون قراراتها ملزمة.

---

(١) النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

(٢) وهو: د. عبد الباري مشعل في بحثه في ملتقى التأمين التعاوني الثاني، ص٢١ حاشية رقم (١)، وعزا هذا التعديل لموقع مؤسسة النقد العربي السعودي، وبمراجعة الموقع باللغة العربية لم أجد هذا التعديل، كما جرى سؤال بعض موظفي مؤسسة النقد بتاريخ ١٤٣٣/٢/٨هـ عن ذلك فأفاد بأن هذه المادة لم تعدل.

كما أن هذه اللائحة لم يَرِد فيها ما يدل على مراجعتها من قبل أي جهة شرعية؛ والمفترض مراجعتها من قبل المختصين من الفقهاء والاقتصاديين الإسلاميين؛ لتكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما نص عليه النظام.

ولهذا فقد انتقد هذه اللائحة عدد من الفقهاء والباحثين في التأمين(١)، وطالبوا بتعديلها؛ لتوافق أحكام الشريعة الإسلامية، كما هو نص النظام؛ ولأن الشريعة الإسلامية هي الحاكمة على جميع أنظمة هذه الدولة المباركة.

وبعد أن أُلزمت جميع شركات التأمين العاملة في المملكة بهذا النظام ولائحته التنفيذية، انقسمت هذه الشركات إلى قسمين:

١- شركات التأمين التي تعمل وفق النظام ولائحته التنفيذية، وهو غالب شركات التأمين في المملكة، وقد تبين أن هذا التأمين من نوع التأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، وهو القول الراجح.

٢- شركات التأمين التي تعمل وفق النظام ولائحته التنفيذية، لكن مع محاولتها قدر المستطاع أن يتوافق التأمين الذي تزاوله مع التأمين التعاوني الإسلامي، حسب وجهة نظر القائمين على هذه الشركات، وهذا القسم يمثله عدد قليل من شركات التأمين في المملكة.

ولهذا فسوف يتم التطبيق على شركة واحدة من كل قسم من هذين القسمين، وقد وقع الاختيار على شركة التعاونية للتأمين لتمثل القسم الأول، إذ هي أشهر شركات التأمين في المملكة، كما وقع الاختيار على شركة تكافل الراجحي لتمثل القسم الثاني.

---

(١) انظر: فتوى د. يوسف بن عبد الله الشبيلي بعنوان: (حكم الاكتتاب في شركة ملاذ للتأمين) بموقع ملتقى أهل الحديث، وفتوى د. محمد بن سعود العصيمي بعنوان: (حكم الاكتتاب في شركات التأمين) بموقع الإسلام سؤال وجواب، ومآخذ على اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني د. علي بن عبد الله البريدي، مقال غير منشور، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني لناصر عبد الحميد ص٤٣، والتأمين الصحي للحسون ص٣٧٦، ٤٣٦، ٤٣٧، وبحث تشريعات التأمين التعاوني للجرف، وتقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي للخليفي ص١٨، والفائض التأميني للقري ص١٦ ضمن بحوث الملتقى الأول، والمشاكل التي تواجه التأمين التعاوني لرابعة عدوية ص٨- ١١، ١٣، وقرار الهيئة الشرعية لبنك البلاد رقم (٨٩)، وما تقدم من نقد للائحة مستفاد من هذه المراجع.

المبحث الأول

تطبيقات الأحكام التبعية لعقود شركة التعاونية للتأمين

المطلب الأول

التعريف بشركة التعاونية للتأمين

١- هي شركة سعودية مساهمة، مقرها مدينة الرياض، تعمل وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ونظام الشركات، والنظام الأساسي للشركة[١].

٢- غرض الشركة مزاولة أعمال التأمين التعاوني، وكل ما يتعلق به من إعادة تأمين أو توكيلات، أو استثمار، وينص نظامها الأساسي على أن يكون ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[٢].

٣- رأس مال الشركة خمسمائة مليون ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين سهم متساوية القيمة، تبلغ قيمة كل سهم منها خمسين ريالاً[٣].

٤- يوجد بالشركة هيئة رقابة شرعية، تتولى بيان الحكم الشرعي في جميع معاملات الشركة، وتتكون من معالي الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع رئيساً، وعضوية كل من د. محمد بن علي القري بن عيد، والشيخ يوسف بن عبد العزيز الفراج، تأسست هذه الهيئة بتاريخ ١٤٢٨/٢/٧هـ[٤].

---

(١) انظر: النظام الأساسي لشركة التعاونية للتأمين، المادة رقم (١) الجدير بالذكر أن هذه الشركة تأسست قديماً، قبل صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤٠٥/٤/١٧هـ.

(٢) انظر: النظام الأساسي لشركة التعاونية للتأمين، المادة رقم (٣).

(٣) انظر: النظام الأساسي لشركة التعاونية للتأمين، المادة رقم (٨).

(٤) انظر: موقع التعاونية للتأمين.

المطلب الثاني

دراسة لبعض عقود شركة التعاونية للتأمين

قبل البدء بدراسة بعض عقود هذه الشركة أَودُّ أن أُبين المنهج الذي سوف أسير عليه – إن شاء الله تعالى – في دراسة عقود شركات التأمين، وهو ما يلي:

١- اختيار أهم عقود الشركة، وأكثرها انتشاراً، مع مراعاة التنويع في مجالات التأمين المؤمَّن فيها.

٢- التصوير الموجز للعقد، وبيان الغرض منه.

٣- عرض ما يَرِد في العقد مما له ارتباط بالجانب الفقهي، وبيان الرأي الشرعي فيه على ضوء ما تقدم من الدراسة الفقهية.

٤- إبداء الرأي الشرعي قدر الإمكان في بعض ما يَرِد في العقد، مما يقتضي المقام بيان الحكم الشرعي فيه، وإن لم يتقدم له دراسة فقهية في هذه الرسالة.

٥- بيان الحكم الشرعي في العقد، هل هو من العقود الجائزة، أو من العقود المحرمة.

٦- الاقتصار على عرض بعض بنود العقد مما تقتضيه الدراسة، اكتفاءً بإيراد العقد كاملاً في ملحقات الرسالة.

أما دراسة عقود التأمين لشركة التعاونية للتأمين فسوف أتناول بالدراسة في هذا المطلب – إن شاء الله تعالى – عقدين من عقودها في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: وثيقة التأمين الشامل على المركبات الخصوصية(١).

الفرع الأول: التعريف بهذه الوثيقة:

تنقسم هذه الوثيقة إلى عدة أقسام، وتشمل التغطية التأمينية منها القسمين الأول والثاني كما يلي:

القسم الأول: الخسارة أو الضرر للمركبة المؤمَّنة.

تعوِّض الشركةُ المشتركَ عن الخسارة أو الضرر العرضي للمركبة الموصوفة في جدول الوثيقة، وكذلك ملحقاتها الثابتة فيها، نتيجة أي حادث فجائي عرضي، ما عدا ما ذكر صراحة في استثناءات الوثيقة.

---

(١) انظر هذه الوثيقة في ملاحق البحث.

القسم الثاني: المسؤولية تجاه الغير.

تلتزم الشركة بصفتها مديراً لحساب حملة الوثائق عند وقوع حادث نتيجة استعمال المركبة المؤمَّن عليها بتعويض المشترك في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المشترك قانوناً بدفعها بصفة تعويض عن:

أ- الوفاة أو أي إصابة بدنية تلحق أي شخص، بمن في ذلك ركاب المركبة، ما عدا المشترك شخصياً، وقائد المركبة وقت الحادث، وأفراد عائلتيهما (الزوج والوالدين والأولاد).

ب- الأضرار التي تصيب الأشياء والممتلكات ما عدا المملوك منها للمشترك، أو لقائد المركبة وقت الحادث، أو ما كان أمانة لدى أي منهما، أو في حراسته، أو في حيازته.

القسم الثالث: التوسعات.

ويتعلق هذا القسم بالمركبات التي يتم اختيار المنافع وتوسيع التغطية التأمينية لها، فيحق للمشترك في بداية التغطية التأمينية أو أثناء سريان الوثيقة أن يتقدم للشركة بطلب كتابي بتوسيع التغطية التأمينية لتشمل التعويض عن أضرار أخرى غير المنصوص عليها في الوثيقة، بشرط سداد المشترك للاشتراك الإضافي المطلوب، ومن ذلك:

١- توسعة توفير سيارة بديلة مستأجرة بسبب الحادث.

٢- توسعة الحوادث الشخصية.

٣- توسعة المنطقة الجغرافية.

٤- توسعة الفئة العمرية.

٥- توسعة عدم تطبيق شرط الاستهلاك في حالة التعويض عن الخسارة الكلية.

القسم الرابع: الاستثناءات العامة.

القسم الخامس: الشروط العامة.

الفرع الثاني: دراسة ما ورد في الوثيقة مما له ارتباط بالجانب الفقهي:

١- جاء في ص١ من الوثيقة أن الشركة تقوم بإدارة حسابين منفصلين أحدهما حساب حملة الوثائق، والآخر حساب المساهمين، حيث تقوم الشركة بإدارة عمليات التأمين المتعلقة بحساب حملة الوثائق، وما ينشأ عنها من حقوق ومسؤوليات، وتُحدِّد في نهاية كل سنة مالية صافي فائض حساب حملة الوثائق، بعد خصم ما يخص الشركة من أتعاب أو مصاريف نظير

إدارتها للعمليتين التأمينية والاستثمارية، ويتم توزيع كل أو جزء من أي فائض صاف سنوي ينتج عن عمليات التأمين على حملة الوثائق . . . اهـــ.

مما يُلحظ على ما تقدم أن الشركة لم تبين مقدار الأتعاب التي تحصلها على إدارتها لحساب حملة الوثائق، هل هي مبلغ مقطوع، أو نسبة من مجموع الاشتراكات، أو نسبة من الفائض التأميني؟ والظاهر أن الشركة تأخذ نسبة من الفائض التأميني قدرها ٩٠%؛ لما جاء في فاتحة هذه الوثيقة من كون الشركة تعمل بمبدأ التأمين التعاوني وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وقد ورد في المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لهذا النظام أن الفائض التأميني يرحَّل منه ما نسبته ٩٠% لحساب المساهمين، وهذا يجعل التأمين الذي تزاوله الشركة شبيهاً جداً بالتأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين[1]، ولا يمكن أن تُجعَل هذه النسبة من الفائض أجرة على الإدارة؛ لما فيها من الجهالة.

٢- جاء في ص٣ من الوثيقة أن للشركة الخيار في أن تقوم بإصلاح المركبة بإعادتها إلى حالتها السابقة، أو أن تستبدلها كلها أو أي جزء من أجزائها أو ملحقاتها أو قطع غيارها، أو أن تدفع نقداً قيمة الخسارة أو الضرر الناتج عن حادث عرضي مغطى بموجب أحكام وشروط هذه الوثيقة. اهـــ.

فالشركة لها الخيار بين هذه الأمور الثلاثة متى ما وقع الخطر، فإذا تبين أن التأمين الذي تزاوله هذه الشركة هو التأمين التجاري فإن هذا التخيير للشركة بين هذه الأمور الثلاثة يجعل الشركة مخيرة بين أن تكون المعاوضة عن القسط بالنقد أو بغيره، والمعاوضة بالنقد هنا لا تجوز؛ لاختلال شروط الصرف فيها، وهي التساوي والتقابض، فالغالب عدم التساوي بين القسط ومبلغ التأمين، أو كون التساوي بينهما مجهولاً، والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، كما أن التقابض غير حاصل، فاجتمع في هذه المعاملة ربا الفضل والنسيئة، ولا يجوز تخيير الشركة بين الربا وغيره عند وقوع الخطر[2].

٣- جاء في ص٣ من الوثيقة أنه في حال وقوع خسارة أو ضرر للمركبة المؤمَّن عليها فإن الشركة ستطبق الحسومات التالية مقابل الاستهلاك:

---

(١) انظر: ص٨٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص٩٤ من هذا البحث.

أ- بالنسبة للخسارة الجزئية:

١) في حالة استبدال قطع غيار أخرى جديدة بالمفقودة أو التالفة، أو دفع قيمة القطع الجديدة؛ فإنه لن يطبق أي استهلاك بالنسبة للمركبة التي يقل عمرها عن سبع سنوات، منذ سنة الصنع، وسيتم تطبيق الاستهلاك على السيارات التي يزيد عمرها على سبع سنوات، وتكون نسبة الحسم كالتالي:

عمر المركبة/ السيارة منذ سنة الصنع	نسبة الخصم
أقل من ثماني سنوات	%١٠
أقل من تسع سنوات	%٢٥
تسع سنوات فأكثر	%٣٥

٢) بالنسبة للإطارات تكون نسبة الحسم ٢٥% عن كل سنة أو جزء منها من عمرها، وبحد أقصى قدره ٥٠% من قيمة استبدال جديدة بها.

٣) لا يطبق شرط الاستهلاك على الزجاج الأمامي والخلفي وزجاج الأبواب.

ب- بالنسبة للخسارة الكلية: في حالة تسوية المطالبة على أساس الخسارة الكلية للمركبة المؤمَّن عليها، فإن مسؤولية الشركة لن تتجاوز الأقل من المبلغين التاليين:

١) القيمة المقدرة للمركبة من قبل المشترك، كما وردت في جدول الوثيقة، محسوماً منها ١% عن كل شهر أو جزء منه انقضى منذ ابتداء التأمين بموجب الوثيقة، أو في آخر تجديد لها.

٢) القيمة السوقية المعقولة للمركبة وقت وقوع الخسارة أو الضرر. اهـــ.

ولا أعلم ما هو المعيار المتبع لتحديد هذه النسب في الاستهلاك، والأقرب أنه في حال الخسارة أو الضرر الجزئي يُنظَر إلى قيمة أي قطعة من قطع الغيار التالفة أو المفقودة قبيل وقوع الحادث، بواسطة أهل الخبرة، ويستحق المستأمن هذه القيمة أياً كانت، مضافاً إلى ذلك أجرة الإصلاح، وأما في حال الخسارة أو الضرر الكلي فالمتعين أن تقدر قيمة المركبة بواسطة أهل الخبرة قبيل وقوع الحادث، وتُعطى هذه القيمة للمشترك، كما هو نص الفقرة (٢) من (ب) أعلاه، ولا يكون للشركة الخيار بين هذه الفقرة والفقرة (١).

جاء في فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله تعالى -: (الواجب في مثل هذا أن تُقدَّر قيمة السيارة قبل الحادث، ثم تقدر قيمتها بعد حصول النقص بسبب

الحادث، ويُلزَم الجاني بدفع الفرق بين القيمتين، فإذا قدرت مثلاً سليمة بعشرة آلاف، وقدرت معيبة بسبعة، لزم الجاني تسليم ثلاثة آلاف)[1].

فإن تعذر التقدير من قبل أهل الخبرة لقطع الغيار، فيمكن الأخذ بنسب الاستهلاك المبينة في الجدول الآتي:

السنة الثانية	%٦
السنة الثالثة	%١٢
السنة الرابعة	%١٨
السنة الخامسة	%٢٤
السنة السادسة	%٣٠
السنة السابعة	%٣٦

وهذا ما تعمل به شركة التأمين الإسلامية بالأردن[2]، وهو قريب – فيما يظهر – من تقدير أهل الخبرة عند وقوع الحادث؛ لما هو معلوم من أن قيمة السيارة تتناقص تدريجياً كل سنة عما قبلها، والله أعلم.

٤– جاء في ص٤ من هذه الوثيقة أنه في حال وقوع خسارة أو ضرر للمركبة فإن الشركة تطبق حسم مبلغ التحمل على جميع المطالبات. اهـــ.

وقد تقدم في فصل الشروط في عقود شركات التأمين[3] أن اشتراط الشركة على المستأمن أن يتحمل جزءاً من مبلغ التأمين أنه شرط صحيح على القول الراجح، سواء أكان عقد التأمين تجارياً أم تعاونياً.

٥– جاء في ص٦ من هذه الوثيقة أن المشترك يمكنه توسيع التغطية التأمينية بتوفير سيارة بديلة مستأجرة مدة إصلاح السيارة. اهـــ.

وهذا يندرج تحت التعويض عن الخسائر التبعية للحادث، وقد تقدم[4] أن هذه الخسائر يجوز التأمين منها؛ إذا كانت مُحقَّقة الحصول، ويمكن تقديرها بدقة، ولا شك أن من وقع

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٦٧/٨) وانظر فيه أيضاً: (١٦٦/٨).

(٢) انظر: التأمين الإسلامي لملحم ص١٩١، ١٩٢.

(٣) ص٢٤٦ من هذا البحث.

(٤) ص٤٨٩ من هذا البحث.

عليه الحادث، وتعطلت سيارته عن السير، فإنه لا بد له من سيارة بديلة يقضي عليها حوائجه مدة إصلاح سيارته، وتقدير أجرة السيارة البديلة ممكن بدقة، فيجوز له – والحال هذه – التأمين من هذه الخسارة التبعية؛ بحيث يُعوَّض من قبل شركة التأمين عند وقوع الحادث عن أجرة السيارة البديلة.

٦– جاء في ص١٠ من هذه الوثيقة تحت الشرط الخامس: لا يجوز للمشترك أو السائق المجاز تقديم أي إقرار بالمسؤولية، أو عرض، أو وعد، أو دفع أي مبلغ بدون موافقة كتابية من الشركة، التي يحق لها في أي وقت ومتى ما رأت ذلك أن تتولى الدفاع، وأن تباشر الدعوى باسم المشترك أو السائق المجاز، بخصوص أي مطالبة قد تسأل عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة . . . اهـــ.

كما جاء في ص١٣ من هذه الوثيقة أن من واجبات المشترك عند وقوع الحادث عدم التنازل عن أي مبلغ مستحق له نتيجة الحادث. اهـــ.

وقد تقدم في فصل الشروط في عقود شركات التأمين[1] أن اشتراط الشركة على المستأمن عدم الاعتراف أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة يعد شرطاً جائزاً، ما لم تصادق الشركة على اعتراف المستأمن أو صلحه، أو قامت البينة على تحمله للمسؤولية في الحادث، فإنها يلزمها التعويض؛ لانتفاء التهمة حينئذٍ.

٧– جاء في ص١٠، ١١ من هذه الوثيقة أنه يحق للشركة عند الاقتضاء أن تتولى تمثيل المشترك في أي استجواب، أو تحقيق، أو دعوى، أو اتهام له علاقة بأي حدث، يكون محل تعويض بموجب هذه الوثيقة. اهـــ.

وقد تقدم[2] أن هذا يندرج تحت اشتراط الحلول، وهو شرط صحيح على القول الراجح.

٨– جاء في ص١١ من هذه الوثيقة تحت فقرة الإلغاء أنه لا يحق للشركة ولا للمشترك أن يفسخ هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها، ما دام ترخيص المركبة قائماً، وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدتها؛ بسبب إلغاء ترخيص المركبة، أو تقديم وثيقة تأمين جديدة؛ بسبب

---

(١) ص٢٥٢ من هذا البحث.

(٢) ص٢٨٥ من هذا البحث.

تغيير بيانات المركبة، أو نقل ملكيتها، يحق للشركة الاحتفاظ باشتراك التأمين القصير الأجل، كما هو مبين في الجدول أدناه، وذلك عن المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول، وتلتزم الشركة عند الطلب برد الجزء النسبي من الاشتراك للمدة المتبقية من التأمين.

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد على أسبوع	١٢،٥%
لا تزيد على شهر	٢٥%
لا تزيد على شهرين	٣٧،٥%
لا تزيد على ثلاثة أشهر	٥٠%
لا تزيد على أربعة أشهر	٦٢،٥%
لا تزيد على ستة أشهر	٧٥%
لا تزيد على ثمانية أشهر	٨٧،٥%
أكثر من ثمانية أشهر	١٠٠% اهـ.

وما ورد في هذه الفقرة يعني أن العقد عقد لازم، لا يحق لكلٍّ من الطرفين فسخه، إلا بمسوغ، وهو موافق لما تقدم[١] ترجيحه من اشتراط لزوم العقد للطرفين في التأمين التعاوني، وأنه لا يجوز فسخه من أحدهما إلا بوجود أحد مسوغات فسخ العقد[٢].

كما تقدم[٣] أن رجوع المشترك في نسبة من الاشتراك عند الفسخ في شركات التأمين التعاوني لا يجوز على القول الراجح، بل متى ما شاء أن يفسخ العقد فله ذلك، من غير أن يرجع في شيء من الاشتراك.

٩- لم أرَ في هذه الوثيقة التصريح بأن الاشتراك المقدم من قبل المشترك يكون على سبيل التبرع، أو التكافل والتعاون مع بقية المشتركين، كما هو الحال في التأمين التعاوني.

---

(١) ص٤٤٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: مسوغات فسخ عقد التأمين ص٤٥٠ من هذا البحث.

(٣) ص٤٦٨ من هذا البحث.

المسألة الثانية: وثيقة التأمين من الحريق[1].

الفرع الأول: التعريف بهذه الوثيقة.

تقوم شركة التعاونية للتأمين بصفتها مديراً لحساب المشتركين بتعويض المشترك بعد سداده لاشتراك التأمين وخضوع الطرفين للشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة عن أي تلف أو ضرر يقع على الممتلكات المؤمَّن عليها والموصوفة في جدول الوثيقة بفعل الحريق أو الصاعقة، حيث تدفع الشركة للمشترك قيمة هذه الممتلكات وقت التلف، أو مقدار ذلك الضرر، مع بقاء الخيار للشركة في أن تعيد الممتلكات أو أي جزء منها لسابق حالها، أو أن تستبدلها، وكل ذلك في حدود المبالغ الموضحة في الجدول.

الفرع الثاني: دراسة ما ورد في الوثيقة مما له ارتباط بالجانب الفقهي.

١- جاء تحت فقرة الاستثناءات غير المغطاة ص٢ من الوثيقة أنها لا تغطي الخسارة أو الضرر الناجمين عن الأحوال الاستثنائية كالزلازل أو البراكين، أو الأعاصير، أو الحروب، أو الإرهاب . . . إلخ، وبعد إيراد هذه الاستثناءات التي تعد من الشروط في العقد جاء في الوثيقة ص٣ ما نصه: (في حالة تذرع الشركة استناداً إلى أحكام هذا الشرط بأن أي فقد أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف غير مغطاة بهذا التأمين؛ فإن عبء إثبات شمول التأمين لذلك الفقد أو الضرر أو التكاليف أو المصاريف يقع على عاتق المدعي) اهـ.

وهذا يعني أن الشركة في الأحوال الاستثنائية لا تكتفي من المشترك بإثبات وقوع الضرر عليه فحسب، بل تطالبه بإثبات أن سبب الحادث لم يكن له أي علاقة بهذه الأحوال الاستثنائية، وإنما نشأ بصورة مستقلة عنها؛ لكونها غير مغطاة، ومتى لم يُقدِّم المشترك بينة على ذلك لم يستحق مبلغ التأمين من الشركة.

وسيأتي بحث هذه المسألة[2] – إن شاء الله تعالى – وسيتبين أن عبء الإثبات لسبب الحادث في الأحوال الاستثنائية من مسؤولية المشترك، ومتى ما عجز عن الإثبات فإنه لا يستحق مبلغ التأمين على الشركة؛ لأن عبء الإثبات يقع على من يدعي مخالفة الأصل، وفي ظل الظروف الاستثنائية يكون الأصل حصول الضرر بسببها، فإذا ادعى المشترك حصول

---

(١) انظر هذه الوثيقة في ملاحق البحث.

(٢) في المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الثاني.

الضرر بغيرها، كان عبء الإثبات عليه؛ لأنه ادعى ما يخالف الأصل.

٢- جاء في ص٤ من الوثيقة تحت الشروط العامة (١) الوصف المغلوط: إذا وقع أي غلط جوهري في وصف أي من الممتلكات المؤمَّن عليها، أو أي مبنى أو مكان يحتوي هذه الممتلكات، أو صدر أي تحريف لأية حقيقة جوهرية تلزم معرفتها لتقدير مدى الخطر، أو حدث إغفال لذكر مثل تلك الحقيقة فلن تكون الشركة مسؤولة بمقتضى هذه الوثيقة عن أي من الممتلكات التي يطالها هذا الوصف المخطئ، أو التحريف، أو الإغفال. اهـ.

كما جاء في ص٧ تحت بند حقوق الشركة بعد حدوث الخسارة: إذا لم يستجب المؤمَّن له أو ممثله لطلبات الشركة أو إذا أعاقها أو عرقلها عن مباشرة الحقوق الممنوحة لها في هذا الشرط؛ يسقط ما له من حقوق بمقتضى هذه الوثيقة. اهـ.

كما جاء في ص٧ تحت بند الاحتيال: تسقط جميع الحقوق الناشئة عن هذه الوثيقة إذا انطوت بأي وجه على احتيال، أو إذا استخدم المؤمَّن له أو من ينوب عنه أساليب أو وسائل احتيالية، بغية الحصول على أية منفعة من هذه الوثيقة، أو إذا نتجت الخسارة أو الضرر من جراء فعل متعمد من المؤمَّن له، أو بالتواطؤ معه بما يؤثر على سقوط هذا الحق. اهـ.

وهذا الشرط هو شرط سقوط الحق في التعويض عند إخلال المشترك بشيء من التزاماته في عقد التأمين، وقد تقدم(١) أنه شرط فاسد على القول الراجح، ويمكن الاعتياض عنه بشرط آخر وهو أن المشترك متى ما أخلَّ بشيء من التزاماته في العقد، وترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن فله مطالبته بالتعويض عن الضرر، أو خصمه من مبلغ التأمين، سواء أكان إخلاله بالتزاماته عن سوء نية أم عن حسن نية، ويترك تقرير عقوبته في حال العمد إلى الجهة المختصة في الدولة، والله أعلم.

٣- جاء في الوثيقة ص٦ تحت بند الإلغاء: يجوز للشركة إلغاء هذه الوثيقة بموجب إخطار كتابي يُسلَّم للمؤمَّن له، مدته ثلاثون يوماً، يُذكر فيه سبب الإلغاء ، وفي تلك الحالة يحق للمؤمَّن له استرجاع جزء تناسبي من الاشتراك يتوافق مع الفترة غير المنقضية من مدة التأمين، كما يجوز إلغاء هذه الوثيقة في أي وقت من قبل المؤمن له، وفي هذه الحالة تحتفظ الشركة باشتراك التأمين القصير الأجل، كما هو موضح أدناه:

---

(١) ص٢٥٦ من هذا البحث.

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد على أسبوع	%١٢،٥
لا تزيد على شهر	%٢٥
لا تزيد على شهرين	%٣٧،٥
لا تزيد على ثلاثة أشهر	%٥٠
لا تزيد على أربعة أشهر	%٦٢،٥
لا تزيد على ستة أشهر	%٧٥
لا تزيد على ثمانية أشهر	%٨٧،٥
أكثر من ثمانية أشهر	%١٠٠

وهذا البند يعني أن العقد عقد جائز، يحق لكلٍّ من الطرفين فسخه، لكن بشرط أن تحتفظ الشركة بنسبة من الاشتراك تقابل المدة السابقة للفسخ، وتعيد المتبقي من قيمة الاشتراك للمشترك عند الطلب، حسبما ورد في الجدول أعلاه.

وقد تقدم[١] ترجيح اشتراط لزوم العقد للطرفين في التأمين التعاوني، وأنه لا يجوز فسخه من أحدهما إلا بوجود أحد مسوغات فسخ العقد[٢].

كما تقدم[٣] أن رجوع المشترك في نسبة من الاشتراك عند الفسخ في شركات التأمين التعاوني لا يجوز على القول الراجح، بل متى ما شاء أن يفسخ العقد فله ذلك، من غير أن يرجع في شيء من الاشتراك.

٤- جاء في الوثيقة ص٨ تحت بند الحلول في الحقوق: على المؤمَّن له أن يُجري ويُسهِّل ويسمح بالقيام على نفقة الشركة بكل تلك الأعمال والأمور الضرورية، أو التي قد تطلبها الشركة لمصلحة أية حقوق، أو تعويضات قانونية، أو للحصول على الإنصاف، أو التعويض من الأطراف الأخرى (عدا أولئك المؤمَّن لهم بموجب هذه الوثيقة) الذي يكون أو يصبح مستحَقاً أو آيلاً للشركة، عندما تعوِّض أو تصلح أي خسارة أو ضرر بمقتضى هذه الوثيقة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت أو أصبحت تلك الأعمال أو الأمور ضرورية أو مطلوبة

(١) ص٤٤٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: مسوغات فسخ عقد التأمين ص٤٥٠ من هذا البحث.

(٣) ص٤٦٨ من هذا البحث.

قبل أو بعد قيام الشركة بتعويضه. اهـــ.

وقد تقدم[1] أن هذا البند يندرج تحت اشتراط الحلول، وهو شرط صحيح على القول الراجح.

٥- جاء في الوثيقة ص٩ تحت بند قاعدة النسبية: إذا كانت قيمة الممتلكات المؤمَّن عليها مجتمعة وقت نشوب الحريق تفوق المبلغ المؤمَّن به عليها، فعندئذٍ سيعتبر المؤمَّن له بمثابة المؤمِّن لذاته على الفرق، وبناءً عليه سيتحمل نصيبه النسبي من تلك الخسارة. اهـــ.

تقدم الكلام على قاعدة النسبية في فصل الشروط في عقود التأمين تحت شرط التخفيض النسبي[2]، وتبيَّن أنه لا يظهر العمل بهذا الشرط إلا في حال التلف الجزئي للمؤمَّن عليه، أما في حال التلف الكلي فإن هذا الشرط وإن كان يُعمل به أيضاً في هذه الحال إلا أن العمل به غير ظاهر، حيث يتقاضى المستأمن نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة ما تلف من الشيء المؤمَّن عليه، وقد تلف كله، فيتقاضى مبلغ التأمين كله، وهو يُعد أقل من قيمة الضرر، وهذا موافق لمبدأ التعويض، وهو أن يُعطى المستأمن الأقل من مبلغ التأمين أو قيمة الضرر، أيهما أقل، وفي هذا البند لما كان التلف كلياً وقيمة المؤمَّن عليه عند التلف أكبر من مبلغ التأمين فإن قاعدة النسبية تقتضي أن يُعطى المشترك كامل مبلغ التأمين، ويتحمل فرق الخسارة، فقاعدة النسبية قد عُمِل بها هنا، لكن العمل بها غير ظاهر كما في التلف الجزئي.

وقد تقدم[3] ترجيح جواز اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين.

٦- لم أرَ في هذه الوثيقة التصريح بأن الاشتراك المقدم من قبل المشترك يكون على سبيل التبرع، أو التكافل والتعاون مع بقية المشتركين، كما هو الحال في التأمين التعاوني.

الحكم الشرعي لوثائق شركة التعاونية للتأمين:

لقد صدرت بعض الفتاوى من الفقهاء والباحثين المعاصرين[4] بأن التأمين الذي تزاوله

---

(١) ص٢٨٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص٢٦٦ من هذا البحث.

(٣) ص٢٧١ من هذا البحث.

(٤) انظر: فتوى لمجموعة من المشايخ بعنوان: (حكم شراء أسهم التعاونية للتأمين) بموقع الإسلام سؤال وجواب، وقال د. محمد العصيمي: (التأمين المقدم من التعاونية للتأمين من النوع التجاري المحرم). انظر: فتوى له بموقع الربح الحلال بتاريخ٢٠٠٦/٧/٧م.

شركة التعاونية للتأمين من نوع التأمين المحرم؛ لما يلي:

أولاً: أن عقود التأمين في الشركة من نوع التأمين التجاري المحرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، ويتضح ذلك بما يلي:

١- نص النظام الأساسي للشركة على أن يعطى المساهمون نصيبهم من الفائض التأميني؛ نتيجة تعريض حقوقهم لمخاطر التأمين(١)، وبالاطلاع على التقرير السنوي للشركة وُجد أن إجمالي فائض عمليات التأمين لعام ٢٠١٠م قدره ٥٢١ مليون ريال، تم تحويل ٩٠% منه حسب متطلبات اللائحة التنفيذية إلى حساب المساهمين، بمبلغ قدره ٤٦٩ مليون ريال، وتحويل ١٠% من الفائض لحساب المشتركين، بمبلغ قدره ٥٢ مليون ريال(٢)، وإذا كان هذا الفائض يستحقه المساهمون مقابل تعريض حقوقهم لمخاطر التأمين فهذا يعني أن التأمين الذي تزاوله الشركة من نوع التأمين التجاري لا التعاوني؛ لوجود الالتزام التعاقدي بين المساهمين والمستأمنين، فالأقساط التي يدفعها المستأمنون للشركة عوض عن التزامها بالتعويض، وهذا هو حقيقة التأمين التجاري، بخلاف التأمين التعاوني فالمساهمون لا يلتزمون بالتعويض من أموالهم بل من صندوق المشتركين.

٢- ترتبط شركة التعاونية للتأمين بعقود إعادة تأمين مع بعض شركات الإعادة، وهي في الغالب شركات أجنبية تجارية، ولم أجد في نظامها الأساسي ما يقيد هذا التعامل بالضوابط الشرعية(٣)، بل جاء في التقرير السنوي للشركة أن عمولات إعادة التأمين قد زادت في عام ٢٠١٠م على العام الذي قبله بنسبة ١٧%، حيث بلغت ١٠٠ مليون ريال(٤)، وهذه العمولات إن كانت من شركات إعادة تأمين تجارية كما هو الغالب فإنها محرمة، كما نص عليه المعيار الشرعي لإعادة التأمين(٥).

ثانياً: استثمار الشركة لأموالها في بعض الأنشطة المحرمة:

١- جاء في التقرير السنوي للشركة أن استثمارات عمليات التأمين والمساهمين تتكون

---

(١) انظر: المادة (٤٧) من النظام الأساسي لشركة التعاونية.

(٢) انظر: التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م، ص٣٤.

(٣) انظر هذه الضوابط في: المعايير الشرعية ط. ١٤٣١هـ ص٥٦٥، والتأمين الصحي للحسون ص٤٥٠- ٤٥٢.

(٤) انظر: التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م، ص٣٢.

(٥) انظر: المعايير الشرعية ص٥٦٥، ط. ١٤٣١هـ.

من صناديق استثمارية محلية، وصناديق استثمارية خارجية[1]، وهذه الصناديق قد تدخلها الاستثمارات المحرمة، كالأسهم المحرمة، والسندات الربوية، ومع ذلك لم أجد ما يقيد هذه الاستثمارات بأن تكون مشروعة.

كما جاء في التقرير السنوي للشركة أن استثمارات المساهمين تتكون أيضاً من سندات خارجية مرتبطة بعمولة، بلغ قدر هذا الاستثمار في السندات لعام ٢٠١٠م أكثر من ٢٠٢ مليون ريال[2]، ومن المعلوم أن السندات تعد من الاستثمارات المحرمة، كما في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[3].

٢- امتلاك الشركة لـــ ٥٠% من رأس مال الشركة المتحدة للتأمين، وهي شركة بحرينية، لها فروع في السعودية[4]، وبمطالعة موقع هذه الشركة على شبكة المعلومات لم أجد أي دلالة تدل على كونها تعمل بالتأمين التعاوني الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية[5].

وبناءً على ما تقدم فإن عقود التأمين التي تبرمها شركة التعاونية للتأمين مع المستأمنين عقود محرمة؛ لتضمنها لعدة محرمات كما تقدم، والتأمين المقدم من قبل هذه الشركة من نوع التأمين التجاري، وهو تأمين محرم على القول الراجح، والله أعلم.

---

(١) انظر: التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م، ص٧٩، ٨٠.

(٢) انظر: التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م، ص٨٠.

(٣) انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص١٢٦.

(٤) انظر: التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م، ص٣٦، وموقع الشركة المتحدة للتأمين.

(٥) بل صرحت الباحثة د. مشاعل الحسون في رسالتها التأمين الصحي ص٤٢٣ أن هذه الشركة (المتحدة للتأمين) تمارس التأمين التجاري المحرم.

المبحث الثاني

تطبيقات الأحكام التبعية لعقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني

المطلب الأول

التعريف بشركة الراجحي للتأمين التعاوني[1]

١- هي شركة سعودية مساهمة، مقرها مدينة الرياض، تنص المادة (١) من نظامها الأساسي على أنها تعمل وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ولائحته التنفيذية، ونظام الشركات، والنظام الأساسي للشركة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- غرض الشركة كما في المادة (٣) من نظامها الأساسي مزاولة أعمال التأمين التعاوني على أساس الوكالة بأجر يحدد ابتداءً في بداية كل سنة مالية، وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين، أو توكيلات، أو وساطة، أو استثمار، أو غيرها مما يلزم القيام به لتحقيق أغراضها.

٣- رأس مال الشركة كما في المادة (٧) من نظامها الأساسي مائتا مليون ريال سعودي، مقسمة إلى عشرين مليون سهم متساوية القيمة، قيمة كل سهم عشرة ريالات سعودية.

٤- للشركة هيئة شرعية تتولى بيان الحكم الشرعي في جميع معاملاتها، وتكون قراراتها مُلزِمة، كما في المادة (٤٨) من نظامها الأساسي، وتتكون هذه الهيئة من الشيخ د. صالح بن منصور الجربوع رئيساً، وعضوية كل من الشيخ د. صالح بن عبد الله اللحيدان، والشيخ سعد بن محمد السيف.

٥- جاء في المادة (٤٣) من النظام الأساسي للشركة الفقرة (٤): «الفائض التأميني حق لمحفظة التكافل، ولا تستحق الشركة أي جزء منه إلا باتفاق خاص».

---

(١) انظر: النظام الأساسي لشركة الراجحي للتأمين التعاوني، المجاز من هيئتها الشرعية.

وفي الفقرة (٥) من هذه المادة: «للشركة – بصفتها وكيلاً عن محفظة التكافل – أن تتصرف بالفائض في حدود الخيارات الآتية:

أ- سداد مديونيات المحفظة.

ب- إبقاء الفائض في محفظة التكافل.

ج- ترحيل الفائض أو جزء منه إلى احتياطي المحفظة.

د- تخفيض الاشتراكات في السنوات القادمة.

هـ- توزيع الفائض أو جزء منه على جميع المشتركين بحسب نسبة اشتراكهم، بغض النظر عمن تم تغطيته عن أضرار وقعت عليه، أو لم يتم تغطيته؛ لعدم وقوع حادث أو أضرار عليه . . . »

ويُلحظ في هذه المادة أنها لم تجعل ٩٠% من الفائض مستحقاً للمساهمين، كما هو نص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، في المادة رقم (٧٠)، بل جعلت الفائض كله مستحقاً للمشتركين، وأعطت الشركة عدة خيارات للتصرف فيه بما يعود بالمصلحة على المشتركين، ولا يستحق المساهمون منه شيئاً إلا باتفاق خاص وبضوابط[1].

٦- في المادة (٤٣) من نظام الشركة الأساسي الفقرة (٦): «إذا ظهر عجز في حساب محفظة التكافل فإن هذا العجز يُغطى بمديونية شرعية يتم سدادها من صافي الفائض التأميني في السنوات القادمة، وذلك ما لم يثبت أن ذلك العجز قد حدث بسبب يرجع إلى تقصير الشركة في الإدارة فتغرم العجز حينئذٍ لمحفظة التكافل».

ويُلحظ في هذه المادة أن الشركة لا تتحمل العجز الحاصل في حساب محفظة التكافل، كما هو الحال في المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية، والتي جعلت الشركة متحملة للعجز عند وجوده، بل الشركة هنا تغطي العجز في المحفظة بمديونية شرعية، ثم تسترد هذه المديونية من فائض السنوات القادمة.

---

(١) حيث أجازت الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني في قرارها رقم (٣) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٤هـ أن تمنح الشركة جزءاً من الفائض التأميني على سبيل الجعالة بضوابط معينة، وقد تقدم بحث مسألة تحفيز الشركة من الفائض ص٣٧١، وترجيح عدم الجواز.

المطلب الثاني

دراسة لبعض عقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني

سوف أتناول – إن شاء الله تعالى – في هذا المطلب عقدين من عقود التأمين لهذه الشركة، وذلك في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: وثيقة التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير(١).

الفرع الأول: التعريف بهذه الوثيقة.

تغطي هذه الوثيقة المبالغ التي يُلزَم المشترك بدفعها للطرف الثالث، وهو الطرف الذي وقع عليه الضرر عند حصول أي حادث ينشأ عن استعمال المركبة المشمولة بالتغطية، وذلك في حالة الوفاة أو الإصابة الجسدية لأي شخص سوى المشترك أو سائق المركبة أو أحد أفراد عائلتيهما، وهم الوالدان والزوج أو الزوجة والأولاد، وكذا تغطي هذه الوثيقة الأضرار التي تلحق بممتلكات الطرلا يضاف إليها، ى زوطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني، المجازة من الهيئة الشرعية للشركة.

الفرع الثاني: دراسة ما ورد في الوثيقة مما له ارتباط بالجانب الفقهي.

١- جاء في مقدمة هذه الوثيقة:

فبناءً على إقرار المشترك بالتزامه بالتبرع برسم الاشتراك المدفوع من قبله أو من ينوب عنه لمحفظة التكافل، وبما أن شركة الراجحي للتأمين التعاوني تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين التعاوني لمصلحة المشتركين بصفتها وكيلاً عنهم بأجر معلوم، وتستثمر أموال محفظة التكافل بصفتها مضارباً لها، مقابل حصة معلومة من الربح، فقد تم الاتفاق بين الشركة نيابة عن محفظة التكافل والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بهذه الوثيقة أثناء فترة سريانها، وبذلك يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التكافل والمواساة، حيث تغطي محفظة التكافل بموجب هذه الوثيقة جميع المبالغ التي يُلزم المشترك بدفعها للطرف الثالث، والناتجة عن حادث ترتب على

(١) انظر: هذه الوثيقة في ملاحق البحث.

استعمال المركبة المشمولة بالتغطية. اهـــ.

تضمنت هذه المقدمة عدة أمور:

أ- أن الشركة تزاول أعمال التأمين التعاوني وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بناءً على التزام المشترك بالتبرع، كما جاء تحت فقرة الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة في هذه الوثيقة (٢/١): أن المشترك يعد متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل؛ لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم. وتوصيف العلاقة بين المشترك ومحفظة التكافل على أنها عقد تبرع أو التزام بالتبرع هو أحد التوصيفات الفقهية في هذه المسألة، وقد تقدم أن الراجح في التوصيف الفقهي لهذه العلاقة هو أنها عقد تعاون ومواساة[1]، ولهذا فينبغي تعديل العبارة، بحيث يقال: يدفعون اشتراكاتهم لمحفظة التكافل على وجه التعاون والمواساة.

ب- أن الشركة تقوم بإدارة عمليات التأمين التعاوني عن طريق عقد الوكالة بأجر معلوم، وهذا الأجر هو نسبة من مجموع الاشتراكات السنوية، ويُعلَن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، كما جاء مصرحاً به في الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة، تحت الفقرة (٣/١) من الوثيقة، وعقد الوكالة بأجر عقد جائز، إلا أن الشركة إن كانت تقتطع نسبة من كل اشتراك عند كل عقد يُبرَم مع المشتركين أجرة لها على أعمال الإدارة، فإن الأجرة حينئذٍ تكون معلومة عند العقد، وهي أجرة صحيحة؛ لما تقدم من إجماع الفقهاء على صحة تقدير الأجرة بمبلغ معلوم.

وإن كانت الأجرة نسبة معلومة من مجموع الاشتراكات الواردة إلى الصندوق خلال العام المالي فهي أجرة جائزة على القول الراجح.

ت- أن الشركة تقوم باستثمار أموال محفظة التكافل لمصلحة المحفظة، بصفتها مضارباً مقابل نسبة معلومة من الربح، يتم الإعلان عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، كما جاء مصرحاً به في الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة،

---

(١) انظر بحث هذه المسألة: ص١٧٦ من هذا البحث.

تحت الفقرة (٤/١)، وقد تقدم[١] أن عقد المضاربة جائز بالإجماع، ورأس مال المضاربة المراد استثماره في هذه الشركة وإن لم يُعلم قدره عند العقد فإن مآله إلى العلم، ولا بد للشركة من الإفصاح عن مجموع المبلغ المستثمر بالطريقة التي تراها؛ ليكون معلوماً للمشتركين، وإلا لم تصح المضاربة؛ لأن من شروط صحة المضاربة علم الطرفين بمقدار رأس المال.

ث- أن الشركة تقوم بإدارة أعمال التأمين مقابل أجر معلوم، كما تقوم باستثمار أموال المحفظة مقابل نسبة معلومة من الربح، وهذا معناه اجتماع عقدي معاوضة، وهما عقد الإجارة والمضاربة، وقد تقدم أن اجتماعهما جائز على القول الراجح، حتى لو كان ذلك على سبيل الاشتراط[٢].

ج- أن الملتزم بالتعويض هو محفظة التكافل لا شركة التأمين التعاوني، وأُكد ذلك في المبادئ والأسس التي تعمل بها الشركة، تحت الفقرة (٥/١) من الوثيقة، فالمشترك يعد متكافلاً مع بقية المشتركين لتفتيت الأخطار التي تقع لأحدهم على سبيل التعاون والمواساة، وهذا من الفوارق الهامة بين التأمين التجاري والتعاوني؛ إذ في التأمين التجاري تكون الشركة هي الملتزمة بالتعويض؛ لأنها ضامنة للخطر، أما في التأمين التعاوني فهي أجيرة لإدارة التأمين واستثمار أمواله، لا ضامنة للخطر.

٢- جاء في الفقرة (٦/١) تحت الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة أن الشركة تتصرف في الفائض التأميني وفقاً لما تراه محققاً لمصلحة محفظة التكافل، في حدود الخيارات الآتية:

أ- إبقاء الفائض في محفظة التكافل.

ب-تخفيض الاشتراكات في السنوات القادمة.

ت-توزيع الفائض أو جزء منه على جميع المشتركين بحسب نسبة اشتراكهم، بغض النظر عمن تم تغطيته عن أضرار وقعت عليه، أو لم يتم تغطيته لعدم وقوع

---

(١) انظر: ص٣٢٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص٣٢٤ من هذا البحث.

حادث أو أضرار عليه. اهـــ.

وهذا يؤكد أن التأمين الذي تزاوله الشركة هو تأمين تعاوني؛ لأن الشركة جعلت الفائض التأميني حقاً خالصاً لمحفظة التكافل، وتوزيع الفائض بحسب الخيارات المتقدمة مع مراعاة الأصلح للمحفظة جائز شرعاً، وإن كان الخيار الثالث وهو رد الفائض التأميني للمشتركين محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين، إلا أن الراجح جوازه كما تقدم(١).

وأما طريقة توزيع الفائض في هذه الشركة على جميع المشتركين، بغض النظر عمن عُوِّض أو لم يعوض فهي من الطرق الجائزة، ولم أقف على مخالف في جوازها من الفقهاء المعاصرين، بل عدها بعضهم أفضل طرق توزيع الفائض، وقد تأكدت هذه الطريقة بالنص عليها في الوثيقة فيتعين العمل بها دون غيرها(٢).

٣- جاء في الفقرة (٨/١) تحت الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة: إذا حدث عجز في محفظة التكافل فإنها تُدعَم من حساب احتياطي التكافل إن وُجد، فإن لم يفِ به فيكون سداد العجز بمديونية شرعية، على أساس أن تسدد من فائض السنوات القادمة. اهـــ.

وما ورد في هذه الفقرة من سداد العجز بمديونية شرعية فيه إجمال؛ لأن سداد العجز قد يكون بقرض حسن من الشركة للمحفظة، وقد يكون بقرض حسن من طرف ثالث غير الشركة، وقد يكون بغير ذلك من طرق سداد العجز، والحكم الشرعي لسداد العجز يختلف باختلاف هذه الطرق، فكان لا بد من تعيين الطريقة التي يتم بها سداد العجز؛ ليتبين حكم هذه المسألة.

والواقع أن الشركة — بعد سؤال المختصين بها - تلتزم بإقراض صندوق المشتركين عند العجز بقرض حسن، ثم تسترده من فوائض السنوات القادمة، وقد تقدم(٣) أن هذه الطريقة في سداد العجز لا تجوز على القول الراجح؛ للنهي

---

(١) ص٣٥٤ من هذا البحث.

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة ص٣٧٠ من هذا البحث.

(٣) ص٣٩٥ من هذا البحث.

الوارد عن اشتراط بيع وسلف، لكن إن وُجدت حاجة إلى سد العجز بهذه الطريقة دون غيرها فإنها تجوز حينئذٍ؛ لأن علة النهي عن بيع وسلف هي الذريعة إلى الربا، وكل ما حَرُم تحريم ذريعة فإنه يجوز عند الحاجة والمصلحة الراجحة.

٤- جاء تحت فقرة مجال التغطية (٥/٣): يحق للشركة بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل وحسب اختيارها:

أ- أن تتولى تمثيل المشترك في أي تحقيق أو استجواب يتعلق بحالة وفاة قد تكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة.

ب- أن تتولى إجراءات الدفاع أمام أي جهة نظامية فيما يتعلق بأي ادعاء أو اتهام له علاقة بأي حادث قد يكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة. اهـ.

كما جاء تحت فقرة الدفاع والتسوية (١/١٨/٥): أن للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) أن تتولى - متى رغبت - مباشرة الدفاع باسم المشترك وتسوية أي مطالبة، ويكون لها حق الملاحقة باسم المشترك ولمصلحة محفظة التكافل بشأن جميع التغطيات عن الأعطال والحوادث والأضرار والمسؤوليات ونحوها، ويكون لها مطلق الحرية في مباشرة أي دعوى أو تسوية أو تغطية، وعلى المشترك تقديم المساعدة والبيانات التي تطلبها الشركة منه. اهـ.

وما ورد في هاتين الفقرتين داخل في اشتراط حلول الشركة محل المشترك في الدفاع عنه ومطالبة المسؤول في الحادث لمصلحة محفظة التكافل، وقد تقدم[1] أن هذا الشرط شرط صحيح على القول الراجح.

٥- جاء تحت فقرة الاستثناءات (٩/٤) أن الشركة لا تغطي أي حادث ينشأ في الظروف الاستثنائية كالحروب والاضطرابات والأعمال الإرهابية والزلازل والفيضانات ونحوها، وفي حال نشوء أي مطالبة بموجب هذه الوثيقة فعلى الشخص المطالب بالتغطية أن يثبت أن الحادث أو الفقد أو النفقات أو

(١) ص٢٨٥ من هذا البحث.

التعويضات المستحقة للغير قد نشأت بصورة مستقلة عن الوقائع المذكورة، أو عن نتائجها، وأنها ليست بطريقة أو بأخرى متعلقة بالوقائع المذكورة، أو ناجمة عنها، أو ساهمت فيها، أو ترجع إلى أي منها أو نتائجها، وفي غياب مثل ذلك الإثبات فإن الوثيقة لن تتحمل مسؤولية التغطية بالنسبة لتلك المطالبة. اهـــ.

وهذا موافق للقواعد الشرعية في الإثبات؛ لأن ظاهر الحال يقوي جانب الشركة في دعوى وقوع الحادث بسبب الظروف الاستثنائية، إذ يحصل بسبب هذه الظروف عادة كثير من الحوادث، فيَضْعُف بذلك جانب المشترك، والبينة تكون في جانب أضعف المتداعيين، وسيأتي – إن شاء الله تعالى – بيان هذه المسألة[1].

٦- جاء تحت فقرة الالتزام (٣/٥): أن المشترك يلتزم بالوفاء بشروط وأحكام هذه الوثيقة، في القيام بعمل أو الامتناع منه، وأن يكون صادقاً في جميع البيانات والإقرارات الصادرة عنه، وفي حال عدم التزامه بما جاء في هذه المادة فإن حقه في المطالبة بالتغطية يسقط. اهـــ.

ونحوه ما جاء تحت فقرة التصريح (٤/٥): تعد الشركة بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل غير ملتزمة بتنفيذ شروط هذه الوثيقة، ولا يحق للمشترك المطالبة بالرسوم المدفوعة من قبله إذا أعطى بيانات تخالف الواقع، أو أخفى معلومات جوهرية على الشركة عند التوقيع على الوثيقة، أو خلال مدة سريان الوثيقة أو تجديدها. اهـــ.

ونحوه أيضاً ما جاء تحت فقرة الاحتيال (٨/٥): إذا قدَّم المشترك أي مطالبة زائفة، أو مطالبة بقصد الاحتيال، أو حاول الحصول على أيٍّ من المزايا المنصوص عليها في هذه الوثيقة، من خلال وسائل غير أمينة، أو احتيالية، أياً كان نوعها، فإن التغطية المنصوص عليها في هذه الوثيقة تُعد ملغاة، وفي هذه الحال فإن كل الاشتراكات المدفوعة من قبل المشترك طوال الفترة من تاريخ

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الثاني.

سريان هذه الوثيقة حتى اكتشاف التلاعب والخداع من قبل الشركة لن تكون قابلة للردِّ. اهـــ.

وما تقدم داخل فيما يُعرف بشرط سقوط الحق عند إخلال المشترك بشيء من التزاماته في العقد، وقد تقدم أنه شرط فاسد على القول الراجح[1]، ويمكن الاعتياض عنه بأن يُنص في عقد التأمين على أن المشترك متى ما أخلَّ بشيء من التزاماته في العقد، وترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن فله مطالبته بالتعويض عن الضرر، أو خصمه من مبلغ التأمين، سواء أكان إخلاله بالتزاماته عن سوء نية أم عن حسن نية، ويُترك تقرير عقوبته في حال سوء النية إلى الجهة المختصة في الدولة.

٧- جاء تحت فقرة الاشتراك (١١/٥) د- إذا لم يسدد المشترك مبلغ الاشتراك، و لم تستلمه الشركة بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل فإن هذه الوثيقة تُعد لاغية. اهـــ.

وهذا من مسوغات فسخ عقد التأمين، وقد تقدم عند بحث هذه المسألة[2] أن المشترك يجب عليه أن يدفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة المتفق عليها، وفي حالة امتناع المشترك أو تأخره عن دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة يكون للشركة الحق في إنهاء العقد، إلا أن التأخر في سداد الأقساط إذا كان لعذر مقبول، أو وقع الحادث بعد التأخر في السداد وقبل صدور قرار باعتبار المشترك منسحباً فإن العقد يبقى سارياً، ويتم خصم قيمة الاشتراكات المتأخرة من التعويض المستحق للمشترك، وأية أضرار أخرى ترتبت على ذلك، فكان الواجب مراعاة ذلك والنص عليه في هذه الوثيقة.

٨- جاء تحت فقرة الإلغاء (١٢/٥): لا يحق للمشترك إلغاء هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها، ما دام ترخيص المركبة قائماً، وفي حال إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب إلغاء ترخيص المركبة، أو تقديم وثيقة تأمين جديدة، أو نقل

(١) انظر: ص٢٦٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص٤٥٠ من هذا البحث.

ملكيتها فإن الشركة ستحتفظ لمصلحة محفظة التكافل باعتبارها وكيلة عنها بالجزء النسبي من رسوم الاشتراك المدفوعة من قبله للمدة المتبقية من التأمين بعد تاريخ الإلغاء، دون رسوم إصدار الوثيقة، وفق الجدول الآتي:

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد على أسبوع	%١٢،٥
لا تزيد على شهر	%٢٥
لا تزيد على شهرين	%٣٧،٥
لا تزيد على ثلاثة أشهر	%٥٠
لا تزيد على أربعة أشهر	%٦٢،٥
لا تزيد على ستة أشهر	%٧٥
لا تزيد على ثمانية أشهر	%٨٧،٥
أكثر من ثمانية أشهر	%١٠٠

اهـ.

وما ورد في هذه الفقرة يعني أن العقد لازم للمشترك، لا يحق له فسخه إلا لمسوغ، كإلغاء ترخيص المركبة، أو تقديم وثيقة تأمين جديدة، أو نقل ملكيتها، ومتى ما فسخ العقد لأحد هذه المسوغات فإن الشركة تحتفظ بنسبة من الاشتراك تقابل المدة السابقة للفسخ، وتعيد المتبقي من قيمة القسط للمشترك عند الطلب، حسبما ورد في الجدول أعلاه.

وقد تقدم[1] ترجيح اشتراط لزوم العقد للطرفين في التأمين التعاوني، وأنه لا يجوز فسخه من أحدهما إلا بوجود أحد مسوغات فسخ العقد[2].

كما تقدم[3] أن رجوع المشترك في نسبة من الاشتراك عند الفسخ في شركات التأمين التعاوني لا يجوز على القول الراجح.

٩- جاء تحت فقرة قواعد التفسير (١٦/٥) ج- إن أي إشارة إلى اليوم أو الشهر أو السنة أو فترة زمنية أخرى تتحدد وفقاً للتقويم الميلادي. اهـ.

---

(١) ص٤٤٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: مسوغات فسخ عقد التأمين ص٤٥٠ من هذا البحث.

(٣) ص٤٦٨ من هذا البحث.

والواجب التقيد بالتقويم الهجري؛ لما في العمل بالتقويم الميلادي من التشبه بالنصارى، فإن وُجدت حاجة إلى التأريخ بالميلادي فيُذكر بعد ذكر التأريخ الهجري.

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى: (لا يجوز للمسلمين التأريخ بالميلادي؛ لأنه تشبه بالنصارى، ومن شعائر دينهم، وعند المسلمين والحمد لله تأريخ يغنيهم عنه، ويربطهم بنبيهم ﷺ، وهو شرف عظيم لهم، وإذا دعت الحاجة يُجمَع بينهما)[1].

١٠- جاء تحت الفقرة (١٧/٥) النظام الحاكم وحل النزاعات: يوافق المشترك بموجب هذه المادة على أن أي نفقات تتعلق بأي نزاع يطالب بها محفظة التكافل، وليس الشركة. اهـ.

فنفقات المطالبة تُحمَّل على محفظة التكافل؛ لأنها هي المنتفعة بذلك؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (**الخراج بالضمان**)[2] وأخذ منه الفقهاء قاعدة: الغرم بالغنم، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المسألة[3].

١١- جاء تحت فقرة الدفاع والتسوية (١/١٨/٥): لا يحق للمشترك أو لمن ينوب عنه أن يُقر أو يَعرض أو يَعد أو يَدفع أيّ مبلغ دون موافقة الشركة الخطية، كما أن للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) أن تتولى - متى رغبت - مباشرة الدفاع باسم المشترك وتسوية أي مطالبة، ويكون لها حق الملاحقة باسم المشترك ولمصلحة محفظة التكافل بشأن جميع التغطيات عن الأعطال والحوادث والأضرار والمسؤوليات ونحوها، ويكون لها مطلق الحرية في مباشرة أي دعوى أو تسوية أو تغطية، وعلى المشترك تقديم المساعدة والبيانات التي تطلبها الشركة منه. اهـ.

تضمنت هذه الفقرة أمرين:

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٣٩٩/٢٦).

(٢) تقدم تخريجه ص٣٣٩.

(٣) ص٢٨٥.

الأمر الأول: اشتراط الشركة على المشترك عدم الإقرار بالمسؤولية في الحادث، أو دفع أي مبلغ أو الوعد بدفعه دون موافقة خطية من الشركة، وقد تقدم[1] أن اشتراط الشركة على المستأمن عدم الاعتراف أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة يعد شرطاً جائزاً، ما لم تصادق الشركة على اعتراف المستأمن أو صلحه، أو قامت البينة على تحمله للمسؤولية في الحادث فإنها حينئذٍ يلزمها التعويض؛ لانتفاء التهمة.

الأمر الثاني: اشتراط حلول الشركة محل المشترك في مطالبة المسؤول في الحادث لمصلحة محفظة التكافل، وقد تقدم[2] أن هذا الشرط شرط صحيح على القول الراجح.

وقريب من ذلك ما جاء تحت فقرة مجال التغطية (٣/٥): يحق للشركة بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل وحسب اختيارها:

أ- أن تتولى تمثيل المشترك في أي تحقيق أو استجواب يتعلق بحالة وفاة قد تكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة.

ب- أن تتولى إجراءات الدفاع أمام أي جهة نظامية فيما يتعلق بأي ادعاء أو اتهام له علاقة بأي حادث قد يكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة. اهـ.

فما ورد في هذه الفقرة داخل في اشتراط حلول الشركة محل المشترك، إلا أن الحلول هنا في الدفاع عنه لا في مطالبة المسؤول في الحادث.

المسألة الثانية: وثيقة تكافل الحماية[3].

الفرع الأول: التعريف بهذه الوثيقة.

تُعد هذه الوثيقة اتفاقاً بين شركة الراجحي للتأمين التعاوني (نيابة عن محفظة التكافل) والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل، بحيث يصبح متكافلاً مع بقية المشتركين؛ لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التعاون والمواساة؛ حيث

(١) ص٢٥٢ من هذا البحث.

(٢) ص٢٨٥ من هذا البحث.

(٣) انظر هذه الوثيقة في ملاحق البحث.

تغطي محفظة التكافل - بموجب هذه الوثيقة - المشترك عند وفاته، أو إصابته بعجز كلي دائم، وذلك وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة أو أي ملحق يضاف إليها، وطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

وبعبارة أخرى فإن هذه الوثيقة تُعد من التأمين التعاوني على الحياة.

وقد عُرِّف تأمين الحماية والادخار بأنه عقد تتعهد بمقتضاه شركة التأمين بأن تدفع للمؤمَّن له مبلغاً أو مبالغ بما فيها حصيلة الادخار، وفي تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمَّن له من اشتراكات(١).

وهذا التعريف ينطبق على التأمين التجاري على الحياة؛ لأنه جعل المتعهد بدفع المبلغ للمستأمِن هو شركة التأمين، مقابل ما يدفعه المستأمن من اشتراكات، فالعقد عقد معاوضة، بخلاف التأمين التعاوني على الحياة فالمتعهد بدفع المبلغ للمشترك هو محفظة التكافل لا الشركة، والشركة مجرد نائبة عن المحفظة، فالعقد عقد تعاون وتكافل.

الفرع الثاني: دراسة ما ورد في الوثيقة مما له ارتباط بالجانب الفقهي.

سوف أقتصر بمشيئة الله تعالى في دراسة هذه الوثيقة على ما لم تتم دراسته في الوثيقة السابقة في المسألة الأولى من هذا المطلب.

١- ما يتعلق بدراسة ما جاء في مقدمة هذه الوثيقة والأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة فقد تقدمت دراسته في الوثيقة السابقة، إلا أن هذه الوثيقة قد ورد فيها بعض الزيادات، وهي:

أ) ما جاء في الفقرة (٣) من الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة: أن الشركة تقوم بإدارة عمليات التأمين التعاوني عن طريق عقد الوكالة بأجر معلوم، وهذا الأجر هو نسبة من مجموع الاشتراكات السنوية، لا يتجاوز (٤٩%)، يتم خصمها في نهاية السنة المالية، ويُعلَن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، وفي مكاتب الشركة، وعند إرسال إشعارات التجديد. اهـ.

ففي هذه الوثيقة تصريح بمقدار النسبة، وقد تقدم أن الواجب على الشركة أن تكون أجرتها على إدارة المحفظة هي أجرة المثل، من غير زيادة، ويُخشى أن تكون هذه

(١) انظر: موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تحت أسئلة متكررة عن التأمين.

النسبة فيها شيء من المغالاة، وقد صرح بعض الباحثين بأن أخذ الشركة نسبة (٥٠%) من مجموع الاشتراكات مبالَغ فيه[١].

ب) جاء تحت الفقرة (٧) من الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة أن توزيع الفائض يكون (٥٠%) منه لاحتياطي محفظة التكافل؛ لدعمها إلى أن يبلغ الاحتياطي قدر رأس مال الشركة، ويؤول هذا الاحتياطي في حال تصفية الشركة إلى وجوه الخير، حسبما تقرره الهيئة الشرعية، وذلك بعد سداد جميع مديونيات المحفظة. اهـــ.

وكون الاحتياطي يؤول عند تصفية الشركة إلى وجوه الخير يعد قرينة تدل على أن الاشتراكات تخرج من ملكية المشتركين بمجرد دفعها لمحفظة التكافل؛ لأنها لو كانت باقية على ملكهم للزم إعادتها إليهم، وهذه الوثيقة لم تنص على ملكية الاشتراكات، هل هي للمحفظة بشخصيتها الاعتبارية، أو لا تزال باقية على ملك المشتركين، فكانت هذه القرينة مرجحة لأحد الاحتمالين[٢].

ج) جاء في الفقرة (٨) من الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة: إذا وقع عجز في محفظة التكافل فإنها تُدعَم من حساب احتياطي التكافل إن وُجد، فإن لم يفِ به فيكون سداد العجز بمديونية شرعية، أو تبرع من الشركة تلتزم به سلفاً، على أساس أن تسدد من فائض السنوات القادمة. اهـــ.

وما ورد في هذه الفقرة من سداد العجز بمديونية شرعية تقدم الكلام عليه في الوثيقة السابقة[٣]، وأما سداد العجز بالتبرع الذي تلتزم به الشركة سلفاً فقد تقدم أنه لا يجوز[٤]؛ لما فيه من الجمع بين التبرع والمعاوضة، فيكون داخلاً في النهي عن سلف وبيع.

د) جاء في الفقرات (٩- ١١) من الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة: أن الشركة تقوم بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التكافلي، وفي حال عدم قدرة هذه الشركات على إعادة التأمين بشكل كلي فيجب

---

(١) انظر: التأمين التكافلي للشبيلي ص٣٦.

(٢) تقدم بحث هذه المسألة ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٣) ص٥٨٠.

(٤) انظر: ص٤٠٥ من هذا البحث.

إعادة ما يمكن إعادته لديها قبل اللجوء إلى شركات إعادة التأمين التجاري، وأن تكون إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التجاري مراعاة للحاجة، وفق الضوابط الآتية:

- أن يكون الاتفاق بين الشركة وشركة إعادة التأمين التجاري، لأقصر مدة ممكنة.
- أن يقلل ما يخصص لشركة إعادة التأمين التجاري إلى أدنى حد ممكن.
- أن لا يترتب على احتفاظ الشركة بشيء من مخصصات شركة إعادة التأمين التجاري دفع فوائد ربوية، أو غير ذلك من المعاملات المحرمة.
- المكافآت المدفوعة للشركة من شركات إعادة التكافل مقابل حسن إدارتها حق للشركة، وليس لمحفظة التكافل. اهـ.

وما جاء في هذه الفقرات عن إعادة التأمين مُسلَّم به شرعاً، والواجب على القائمين على الشركة أن يبذلوا جهدهم في تطبيق هذه الضوابط على الواقع.

٢- جاء تحت الفقرة (١/٣) أ- يتم حساب عُمر المشترك وفقاً للتقويم الميلادي. اهـ.

والواجب التقيد بالتقويم الهجري؛ كما تقدم بيانه في الوثيقة السابقة[١].

٣- جاء في الاستثناءات العامة لهذه الوثيقة أنها لا تغطي الوفاة أو العجز إذا نشأ بسبب مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. اهـ.

وهذا التقييد للتعويض بأن لا يكون ناشئاً عن حادث فيه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية يؤكد مراعاة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في وثائقها.

٤- ما جاء تحت فقرة (٢/٥) الالتزام، وفقرة الأحكام العامة (٣/٥) التصريح، وفقرة (٧/٥) الاحتيال. تقدم التعليق عليه في الوثيقة السابقة[٢].

٥- جاء تحت الفقرة (١٠/٥) إنهاء الاشتراك: ينتهي اشتراك أي مشترك عند حدوث

---

(١) انظر: ص٥٨٥.

(٢) انظر: ص٥٨٢، ٥٨٣.

أيٍّ من الآتي:

ج – عدم سداد اشتراك محفظة التكافل المنصوص عليها في جدول الوثيقة، لأي سبب من قبل المشترك، بعد تجاوز المهلة الممنوحة. اهـــ.

وقد تقدم التعليق على هذه الفقرة في الوثيقة السابقة[1].

٦- جاء تحت الفقرة (١١/٥) الإلغاء: يحق للمشترك إلغاء هذه الوثيقة، على أن تُخطَر الشركة كتابياً بذلك قبل (٣٠) يوماً، وذلك بدون إخلال بما للشركة من أي حقوق سابقة لإلغاء الوثيقة، على أن تعيد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) للمشترك الرسوم المدفوعة من قبله، بما يتناسب مع المدة الباقية من الوثيقة، دون رسوم الوكالة، ورسوم إصدار الوثيقة. اهـــ.

ظاهر هذه الفقرة أن عقد التأمين التعاوني عقد جائز في حق المشترك، يحق له فسخه، وقد تقدم[2] ترجيح أن يُشترَط في عقد التأمين التعاوني أن يكون ملزِماً للطرفين، ولا يجوز فسخه إلا بوجود واحد من مسوغات فسخ العقد[3].

كما تقدم[4] أن رجوع المشترك في نسبة من الاشتراك عند الفسخ في شركات التأمين التعاوني لا يجوز على القول الراجح، بل متى ما شاء أن يفسخ العقد فله ذلك، من غير أن يرجع في شيء من الاشتراك.

٧- جاء تحت الفقرة (١٥/٥) النظام الحاكم وحل النزاعات: يوافق المشترك بموجب هذه المادة على أن أي نفقات تتعلق بأي نزاع يُطالَب بها محفظة التكافل، وليس الشركة. اهـــ.

وقد تقدم التعليق على هذه الفقرة في الوثيقة السابقة[5].

الحكم الشرعي لوثائق شركة الراجحي للتأمين التعاوني:

الظاهر من حال شركة الراجحي للتأمين التعاوني أن لديها الرغبة في تطبيق التأمين

---

(١) انظر: ص٥٨٣.

(٢) ص٤٤٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: مسوغات فسخ عقد التأمين ص٤٥٠ من هذا البحث.

(٤) ص٤٦٨ من هذا البحث.

(٥) ص٥٨٥ من هذا البحث.

التعاوني الإسلامي، وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وذلك من خلال الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة، ونظامها الأساسي، إلا أن ما تقدمت دراسته من وثائقها لم تسلم مع ذلك من المآخذ والمخالفات الشرعية في نظر الباحث، ولعل من أسباب ذلك عدم وجود نظام خاص بالتأمين التعاوني الإسلامي (التكافلي) تُراعَى فيه جميع الجوانب الشرعية، ولهذا فإن هذه الشركة وغيرها من الشركات التي لديها الرغبة في تطبيق التأمين التعاوني الإسلامي قد تكون في ظل اللوائح الحالية المنظمة لعمل شركات التأمين محتاجة إلى العمل بالأقوال المرجوحة في بعض المسائل، بل قد تُلزَم بموجب هذه اللوائح بما لا تراه جائزاً شرعاً، فكان الواجب تعديل اللوائح الحالية بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية، أو على الأقل إصدار نظام خاص بالتأمين التعاوني الإسلامي (التكافلي)؛ ليتسنى لهذه الشركات مزاولة التأمين الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، ورفع الحرج عنها وعن المتعاملين معها، مع التنبيه إلى أن ما يمكن تلافيه من هذه المآخذ الشرعية في ظل اللوائح الحالية فهو متعين على الشركة، والله أعلم.

الباب الثاني: الأحكام التبعية لعقود التـــأمين في غـــير شـــركات التأمين.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحكام التبعيِّة لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف.

الفصل الثاني: الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي.

الفصل الثالث: الأحكام التبعية لعقود التأمين عند التقاضي.

الفصل الأول: الأحكام التبعيِّة لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحكام التبعية للتأمين على الديون.

المبحث الثاني: بدائل التأمين على الودائع المصرفية.

المبحث الثالث: تداول أسهم شركات التأمين.

المبحث الرابع: تداول أسهم الشركات التي تزاول نشاطاً مباحاً إلا أنها تؤمِّن لدى شركات التأمين التجاري.

المبحث الخامس: التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف.

المبحث الأول

الأحكام التبعية للتأمين على الديون

المطلب الأول

التعريف بالتأمين على الديون

لا يخفى أن كثيراً من معاملات المصارف تشتمل على تأجيل المبالغ المستحقة للمصرف، كالبيع الآجل، والإجارة التي تؤجل فيها الأجرة على أقساط، ونحو ذلك، وهذه المعاملات الآجلة تعود بالربح على المصرف؛ لكونها بثمن أعلى من الثمن الحال، إلا أن هذه الديون المستحقة للمصرف عرضة للتأخر في السداد، مما يُفوِّت على المصرف الربح المتوقع من هذه المعاملات لو تم سدادها في حينها، كما تتعرض هذه الديون لخطر عدم السداد بإعسار المدين أو مماطلته، أو وفاته، أو نحو ذلك، مما يتعذر معه استيفاؤها، ولهذا فقد شُرعت بعض العقود لتوثيق الديون، كعقد الضمان، وعقد الرهن، إلا أنه مع إبرام المصارف لمثل هذه العقود التي توثق بها ديونها، فلا تزال تعاني من الديون الكثيرة المتعثرة، سواء أكان التعثر بسبب المدين أم الضامن، أم لأسباب أخرى[1].

ولهذا فقد ظهرت الحاجة إلى التأمين على الديون المشكوك فيها؛ حفظاً للمال الذي هو أحد مقاصد التشريع، ودفعاً للضرر الذي يلحق المستثمرين والمساهمين في المصارف من جراء التأخر أو عدم السداد لديون المصرف، إذ بوجود التأمين تكون هذه الديون مضمونة للمصرف، فتعوض شركة التأمين المصرف عن الديون المعدومة، أو عن الجزء الفائت منها[2].

والتأمين على الديون يُشجع على التعامل بالدين في الذمة في البيوع والإجارات وغيرها؛ لكون الدائن يطمئن إلى تحصيل حقه، وعدم ضياعه، وهذا يؤدي إلى ازدهار الحركة

---

(١) انظر: التأمين على الديون المشكوك فيها لعبد الستار أبو غدة ص٣٦٣، ضمن أعمال الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي ١٤١٩هـ، وتأمين الدين لعادل بابكر ص٨.

(٢) انظر: التأمين على الديون لعبد الستار أبو غدة ص٣٦٤، ٣٦٥.

الاقتصادية، مما يزيد في الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة[1].

ويكون التزام شركة التأمين بسداد أصل الدين فقط، ولا تغطي خسارة فوات الربح المتوقع حصوله من هذا الدين لو سُدد في وقته، مع أن الغالب أن شركة التأمين تتفق مع المستأمن في العقد على ألا تتحمل الدين كاملاً، بل تتحمَّل نسبة معينة من الدين تتراوح مابين ٧٠% - ٩٠% ، والباقي يتحمله الدائن؛ وهذا يجعل الدائن حريصاً على اختيار المدين الأفضل، تجنباً للخسارة[2].

ومع كون التأمين على الديون يُكلف المصارف نفقات دفع الأقساط لشركات التأمين إلا أن هذه النفقات مهما بلغت فهي قليلة جداً في مقابل الآثار الإيجابية المعنوية والمادية المترتبة على هذا النوع من التأمين[3].

وللتأمين على الديون علاقة وثيقة بالتأمين على الحياة، إذ من أكثر أنواع عقود التأمين على الحياة انتشاراً عقد التأمين على الحياة لفائدة الدائن، حيث يشترط بعض الدائنين على المدين التأمين لدى إحدى الشركات للقيام بوفاء الدين عند وفاة المدين قبل السداد[4].

وإذا كان المستأمن في التأمين على الديون هو الدائن نفسه فإن هذا العقد يسمى (التأمين من إعسار المدين) حيث يقوم الدائن بالتأمين على دينه من خطر إعسار المدين، وعدم قدرته على السداد[5].

المطلب الثاني

حكم التأمين على الديون

يختلف حكم التأمين على الديون باختلاف نوع التأمين الذي تزاوله شركات التأمين، فإن كان التأمين تجارياً فله حكم، وإن كان تعاونياً فله حكم آخر، ولهذا فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى المسألتين الآتيتين:

---

(١) انظر: التأمين على الديون لمحمد الزحيلي ص٣٤٣.

(٢) انظر: تأمين الدين والضمان لعثمان الهادي ص١٣٢، ضمن بحوث ندوة البركة الثلاثين للاقتصاد الإسلامي ١٤٣٠هـ.

(٣) انظر: التأمين على الديون لمحمد الزحيلي ص٢٣ المقدم لمؤتمر وثاق الأول بالكويت ١٤٢٧هـ.

(٤) انظر: التأمين على الحياة للسلامي ص٢٠، ٢١، وعقد التأمين للمهدي ص٥١.

(٥) انظر: عقد التأمين للمهدي ص٥١.

المسألة الأولى: حكم التأمين التجاري على الديون:

تقدم في التمهيد لهذا البحث[1] أن التأمين التجاري محرم عند أكثر الفقهاء المعاصرين، ولا يختلف الحكم في هذا النوع من التأمين سواء أكان المؤمَّن عليه عيناً كالسيارات والمساكن ونحوها، أم ديناً في الذمة، وبناءً على ذلك فإن التأمين التجاري على الديون يُعد محرماً عند أكثر الفقهاء المعاصرين[2].

وأما على القول بجواز التأمين التجاري فإن التأمين التجاري على الديون يُخرَّج على تخريجين:

التخريج الأول: أن التأمين التجاري على الديون لَمَّا كان محلُّه الدين فإنه يُخرَّج على أنه عقد ضمان[3]، إذ بوجود التأمين تنضم ذمة شركة التأمين التجاري إلى ذمة المدين في الالتزام بسداد الدين عند الطلب، والتأمين التجاري من عقود المعاوضات، فالقسط الذي يدفعه المستأمن يقابل مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة، ومعنى هذا أن الضمان الذي تقدمه شركة التأمين التجاري على الدين هو مقابل القسط الذي يدفعه المستأمن، وأخذ العوض على الضمان محرم بلا خلاف بين الفقهاء المتقدمين[4].

---

(١) انظر: ص٨٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: فتوى الهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة، كما في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢٣٥/١٠) وهو ما قرره مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ. انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٧.

(٣) ممن قال بهذا التخريج الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، كما في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٧٢/١٠، ١٩٥) ود. عبد الستار أبو غدة في بحثه التأمين على الديون ص٣٦٦، ود. محمد الزحيلي في بحثه التأمين على الديون ص١٧،١٨، المقدم لمؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ، وانظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢٣٤/١٠، ٢٣٥).

(٤) وهذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وحكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم، كما حكى الإجماع على ذلك ابن القطان. انظر: المبسوط للسرخسي (٣٢/٢٠) والتاج والإكليل (٥٣/٧) مع مواهب الجليل، والحاوي الكبير (٤٤٣/٦) والفروع (٢٠٧/٤) والإشراف لابن المنذر (١٢٠/١) والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (١٧٣/٢) وحُكي القول بالجواز عن إسحاق بن راهويه، فقد قال الماوردي في الحاوي الكبير (٤٤٣/٦) : ((فلو أمره بالضمان عنه بجعل جعله له لم يجز، وكان الجعل باطلاً والضمان إن كان بشرط الجعل فاسداً، بخلاف ما قاله إسحاق بن راهوية)) وقال ابن المنذر في الإشراف (١٢١/١) عند كلامه على هذه المسألة: ((وقال إسحاق: ما أعطاه من شيء فهو حسن)) كما ذهب إلى الجواز بعض الفقهاء المعاصرين، إلا أن ما نُقل عن إسحاق غير صريح في الجواز؛ لما يلي:

فلازم ذلك أن التأمين التجاري على الديون لا يجوز أيضاً، حتى على القول بجواز التأمين التجاري[1]، والله أعلم.

التخريج الثاني: أن التأمين التجاري على الديون يُخرَّج على أنه بيع دين بدين[2]، وذلك أن المستأمن (المصرف) يدفع الأقساط لشركة التأمين التجاري ليكون الدين المؤجل الذي بذمة المدين في ذمة الشركة، ثم يحصل بعد ذلك منها على عوض الدين، متى وقع الخطر، وهو هنا تأخر المدين عن السداد أو تعذره، فحقيقته أنه قد باع الدين المؤجل الذي له بذمة المدين على شركة التأمين التجاري بعوض مؤجل، وبيع الدين المؤجل بدين مؤجل محرم بإجماع الفقهاء؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والإجماع إنما هو في

١- أن كلام الماوردي يحتمل أن إسحاق يرى صحة العقد، وفساد الشرط.

٢- أن ما نقله ابن المنذر عن إسحاق يحتمل جواز الجعل إن لم يكن مشروطاً في العقد، كما لو أعطاه عن طيب نفس. انظر: الربا والمعاملات المصرفية للمترك ص٣٨٩- ٣٩٠، وعقد الضمان المالي للأطرم ص١٠٢- ١٠٥، وحكم أخذ الأجر على الضمان للشبيلي ص٢.

٣- أن قول إسحاق: «فهو حَسَن» فيه الإشارة إلى أن إعطاءه كان بدون شرط؛ لأنه هو الذي يوصف بأنه حَسَن، أما ما أعطاه بالشرط فلا يوصف بذلك؛ لأنه ليس بإحسان بل معاوضة.

٤- لو سُلِّم بخلاف إسحاق فإنه لا يُعرف أحد وافقه من الفقهاء بعده منذ القرن الثالث حتى ظهر خلاف من خالف في هذه المسألة من المعاصرين، فلو لم يكن الإجماع منعقداً في عصر إسحاق لكان منعقداً في العصور التي بعده.

٥- أن ما نُقل عن إسحاق يحتمل أنه يرى الجواز، وليس بصريح فيه كما تقدم، وما كان كذلك فلا يخرم الإجماع الثابت؛ لأن الأصل ثبوت الإجماع حتى يثبت قول المخالف.

وبهذا يتبين أن خلاف المعاصرين في هذه المسألة غير معتبر؛ لأنهم محجوجون بالإجماع المتقدم، والله أعلم.

وعلة المنع أن أخذ العوض على الضمان قد يجر إلى قرض جر نفعاً، فيما إذا أدى الضامن عن المضمون ثم رجع عليه بما أدى، فيكون العوض الذي أخذه زيادة على القرض، وأما إذا لم يؤد عنه شيئاً فإنه يعد أكلاً للمال بالباطل؛ لأنه أخذ العوض بغير شيء. انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥٥٥/٤) وكشاف القناع (١٤٧/٨).

ولأن الضمان عقد إرفاق ومعروف فلا يجوز أخذ العوض عليه كالقرض. انظر: المنتقى للباجي (٨٤/٦).

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن «عقد الكفالة عقد تبرع يُقصد به الإرفاق والإحسان، وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة؛ لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يُشبه القرض الذي جر نفعاً على المقرض، وذلك ممنوع شرعاً» قرارات المجمع ص٢٥.

(١) وهذا ما قرره مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ. انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٧.

(٢) ممن قال بهذا التخريج د. محمد الزحيلي في بحثه التأمين على الديون ص٢٦، المقدم لمؤتمر وثاق الأول بالكويت ١٤٢٧هـ، وانظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٩.

الدين الواجب بالدين الواجب، كالسلف المؤجل من الطرفين»[1].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وإنما ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، والكالئ: هو المؤخَّر الذي لم يقبض، كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة، وكلاهما مؤخَّر، فهذا لا يجوز بالاتِّفاق، وهو بيع كالئ بكالئ»[2].

وعلة النهي أن ذمة كلٍ من الطرفين قد اشتغلت بغير فائدة، فإن أحدهما لم يتعجل العوض فينتفع بتعجيله، والآخرَ لم ينتفع بتأخير العوض بالربح فيه[3].

ولأن بيع الدين لغير من هو عليه يُعدُّ من بيع ما لا يُقدر على تسليمه؛ إذ قد يمنعه المدين أو يجحده، فيكون داخلاً في النهي عن بيع الغرر[4].

ونُوقش هذا التخريج بعدم التسليم بأن التأمين التجاري على الديون يُعد من بيع الدين بالدين؛ لأن بيع الدين فيه نقل وتحويل للدين من ذمة المدين إلى ذمة مشتري الدين، أما التأمين التجاري على الديون فليس فيه نقل وتحويل للدين من ذمة المدين إلى ذمة الشركة، بل تبقى ذمة المدين مشغولة بالدين، وإنما أصبحت ذمة الشركة مضمومة إلى ذمة المدين في المطالبة بالدين، وهذا هو معنى الضمان، فدل على أن التأمين التجاري على الديون لا علاقة له ببيع الدين بالدين[5].

وبناءً على ما تقدم فالراجح أن التأمين التجاري على الديون لا يجوز مطلقاً، حتى على القول بجواز التأمين التجاري؛ لأنه يعد من باب أخذ الأجر على الضمان، وأخذ الأجر على الضمان محرم بلا خلاف بين الفقهاء المتقدمين، والله أعلم.

المسألة الثانية: حكم التأمين التعاوني على الديون:

يختلف عقد التأمين التعاوني عن عقد التأمين التجاري في كونه ليس من عقود المعاوضة المحضة، بل هو عقد معاوضة فيه شائبة التبرع والتعاون بين أفراده، ولذا أجازه أكثر الفقهاء المعاصرين، وقد تقدم في التمهيد لهذا البحث عرض الخلاف في حكم التأمين التعاوني المطور،

---

(١) العقود لابن تيمية ص٢٣٥.

(٢) إعلام الموقعين (٢/٩).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٢/١٠).

(٤) انظر: التأمين على الديون لعبد الستار أبو غدة ص٣٧٥.

(٥) انظر: التأمين على الديون لعبد الستار أبو غدة ص٣٧٥، والتأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٣٠.

والاستدلال والمناقشة، وترجيح القول بالجواز[1]، ولا يختلف حكم التأمين التعاوني باختلاف الأخطار المؤمَّن عليها، سواء أكانت أعياناً أم ديوناً، لقيامه على التكافل والتعاون، وبناءً على ذلك فيجوز التأمين التعاوني على الديون[2]؛ لأن خطر التأخر في سداد الديون أو عدم سدادها يعد من الأخطار التي يجوز التأمين منها، بشرط أن يكون هذا الدين ناشئاً عن معاملة مباحة شرعاً؛ كالقرض الحسن، والبيع المؤجل، ونحو ذلك، أما لو كانت المعاملة محرمة كالقروض الربوية فلا يجوز التأمين على الدين الناشئ عنها؛ لما في ذلك من التعاون على الإثم[3]، المنهي عنه في قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾[4].

وبناءً على ذلك فإن الحالات التي تغطيها وثيقة التأمين على الديون هي[5]:

١- عجز المدين عجزاً كلياً عن الوفاء بالدين لسبب خارج عن إرادته.

٢- مماطلة المدين في السداد، بشروط معينة، كتعذر مطالبته وأخذ الحق منه.

٣- موت المدين.

٤- ديون الله تعالى، كالزكاة والكفارة.

وقد أُورد على القول بجواز التأمين التعاوني على الديون بعض الإيرادات، منها:

١- أن شركة التأمين التعاوني هي الضامنة لهذا الدين، وهي تأخذ عوضاً على الضمان، وهو الاشتراك المقدم من المشترك، فيكون هذا التأمين من باب أخذ الأجر على الضمان،

---

(١) انظر: ص١٥٤ من هذا البحث.

(٢) ممن أجاز التأمين التعاوني على الديون د. عبد الستار أبو غدة في بحثه التأمين على الديون ص٣٧١، ود. محمد الزحيلي في بحثه التأمين على الديون، ضمن أعمال الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الإسلامي ص٣٣٥، ود. عبد الحميد البعلي في بحثه التأمين على الديون ص٤٤٠، ود. علي القره داغي في بحثه مشكلة الديون المتأخرات ص٢٦، المنشور بموقعه، وبه صدر قرار ندوة البركة الثانية للاقتصاد الإسلامي كما في قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٤٣، وهو ما قرره مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ. انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٧.

(٣) انظر: التأمين على الديون للزحيلي ص١٩، ٢٠، المقدم لمؤتمر وثاق الأول بالكويت ١٤٢٧هـ.

(٤) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٥) انظر: قرار مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ في بحث التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٨.

وهو محرم؛ وحينئذٍ يكون التأمين التعاوني على الديون محرماً[1].

ونُوقش بأن هذا الإيراد غير وارد؛ لأن عقد التأمين التعاوني ليس عقد معاوضة محضة، فالاشتراك الذي يدفعه المشترك ليس عوضاً محضاً عن سداد الدين، وإنما فيه شائبة التبرع والإحسان، فلا يكون هذا من أخذ الأجر على الضمان[2].

٢- أن التعويض المقدم من شركة التأمين التعاوني لسداد دين المدين عند عجزه فيه شائبة التبرع، وإلزام المدين بقبول التعويض يَرِد عليه ما ذكره بعض الفقهاء من أن المدين لا يُلزَم بقبول الصدقة أو الهبة لسداد دينه عند إعساره؛ لأن في ذلك ضرراً عليه، بلحوق المِنَّة في الصدقة والهبة[3].

ونُوقش بوجود الفرق بين قبول الهبة أو الصدقة من الأفراد وبين قبولها من صندوق المشتركين في التأمين التعاوني، فإن قبول التعويض في التأمين التعاوني لا منَّة فيه لأحد على أحد؛ لقيامه على التعاون بين جميع أفراده؛ ولأن جميع المشتركين فيه معرضون للوقوع في خطر العجز عن الوفاء[4].

٣- يمكن أن يَرِد على التأمين التعاوني على الديون أنه يُعدُّ من بيع الدين بالدين؛ وذلك أن المشترك يدفع اشتراكه لشركة التأمين التعاوني ليكون الدين المؤجل الذي بذمة المدين في ذمة الشركة، ثم يحصل بعد ذلك منها على عوض الدين، متى تعذر الوفاء، فحقيقته أنه قد باع الدين المؤجل الذي له بذمة المدين على شركة التأمين التعاوني بعوض مؤجل، وبيع الدين المؤجل بدين مؤجل محرم بإجماع الفقهاء[5].

ويمكن مناقشته بأنه قد تقدم قريباً[6] عدم التسليم بتخريج التأمين التجاري على الديون على بيع الدين بالدين، فعدم التسليم به في التأمين التعاوني من باب أولى؛ ولأن التأمين

---

(١) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٩.

(٢) انظر: التأمين على الديون لعبد الستار أبو غدة ص٣٦٨- ٣٧١، والتأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٩.

(٣) انظر: المغني (٥٨٢/٦) وشرح الخرشي (١٩٢/٦) وصيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر لشبير ص٨٥٤، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة.

(٤) انظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر لشبير ص٨٥٤.

(٥) انظر: ص٥٩٧ من هذا البحث.

(٦) انظر: ص٥٩٨ من هذا البحث.

التعاوني على الديون يقوم على التكافل والتعاون لا على المعاوضة المحضة كما في التأمين التجاري، والله أعلم.

المطلب الثالث

الأحكام التبعية للتأمين على الديون

المسألة الأولى: تحمُّل تكلفة وثيقة التأمين على الديون.

يُعدُّ التأمين على الديون من طرق التوثيق للديون المشكوك فيها، وهذا التوثيق يترتب عليه تكلفةُ دفعِ الأقساط لشركة التأمين، وحينئذٍ مَن الذي يتحمل هذه التكلفة، الدائن أو المدين؟

لا يخلو الأمر من حالين(١):

الحال الأولى: أن يتفق الدائن والمدين على طريقة معينة لتحمُّل هذه التكلفة، فحينئذٍ يلزمهما ما اتفقا عليه، كأن يتفقا أن تكون التكلفة على الدائن، أو المدين أو بينهما مناصفة.

الحال الثانية: ألا يتفقا على طريقة معينة لتحمُّل هذه التكلفة، فحينئذ يلزم المستفيد من توثيق الدين ما يترتب عليه من تكلفة مالية؛ وذلك لقوله ﷺ: «**الخراج بالضمان**»(٢) والذي أَخَذَ منه الفقهاء قاعدة فقهية، وهي: الغرم بالغنم(٣)، فالمستفيد من التوثيق عادة هو الدائن، وله غنمه بضمان سداد دينه، وحفظه من الضياع، ولهذا فالذي يطلب التوثيق للدين هو الدائن غالباً، لا المدين، فيكون عليه غرمه، وهو تكلفة التوثيق، وعقد التأمين على الديون الغنم فيه للدائن، فيلزمه الغرم، وهو دفع أقساط التأمين، والله أعلم.

ومن الفقهاء المعاصرين من يرى أن كلاً من الدائن والمدين مستفيد من التأمين على الدين، فالدائن يستفيد ضمان دينه، والمدين يستفيد براءة ذمته من الدين؛ لأن التأمين عليه يُعدُّ حوالة للدين من ذمته إلى ذمة شركة التأمين، وبناءً على ذلك فتكون تكلفة التأمين (الأقساط) مناصفة بين الدائن والمدين؛ لاستفادتهما جميعاً من التأمين، وتحقيقاً للعدل

---

(١) انظر: التأمين على الديون لمحمد الزحيلي ص٣٠، المقدم لمؤتمر وثاق الأول بالكويت ١٤٢٧هـ.

(٢) تقدم تخريجه ص٣٣٩.

(٣) انظر: المنثور في القواعد (١١٩/٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٥٥، وشرح القواعد الفقهية ص٤٣٧.

والمساواة[1].

وهذا الرأي يمكن مناقشته بعدم التسليم بأن التأمين على الدين يُعد حوالة له من ذمة المدين إلى ذمة الشركة؛ لأن الدين باقٍ بذمة المدين، وإنما ضُمَّت ذمة الشركة إليه، كما تقدم بيانه، فهو عقد ضمان لا عقد حوالة، ولا يُنكَر استفادة المدين من التأمين على دينه بالوفاء عنه عند عجزه عن السداد، وإبراء ذمته، إلا أن استفادة الدائن من التأمين على الدين أظهر من استفادة المدين، كما أنه في الغالب هو الذي يطلب التأمين على الدين فكان عليه دفع أقساطه، وتحمُّل تبعاته، والله أعلم.

المسألة الثانية: التأمين في البطاقات الائتمانية.

البطاقات الائتمانية: هي قطعة بلاستيكية تمثل مستنداً من مصدرها للعميل، بناءً على عقد بينهما، يتمكن العميل بواسطتها من شراء السلع، أو الانتفاع بالخدمات ممن يقبل هذا المستند، دون أن يدفع العميل الثمن حالاً، لتضمنه التزام المصدر بالدفع، كما يتمكن العميل بواسطتها من السحب النقدي من المصارف في بعض أنواعها[2].

وقد يكون سحب العميل أو الدفع بواسطة البطاقة الائتمانية من حسابه في المصرف، لا من حساب المُصْدِر، فتكون البطاقة حينئذٍ مغطاة، وقد يكون السحب أو الدفع من حساب المصدر، أي أنها غير مغطاة، ثم يقوم حاملها بالسداد للمصدر على أقساط دورية، مع فائدة ربوية، يفرضها المصدر، إلا أن المصارف الإسلامية لا تأخذ هذه الفائدة الربوية، والغالب أن المصدر يأخذ رسماً سنوياً على هذه البطاقة[3].

والذي يهمنا في البطاقات الائتمانية هو علاقتها بعقد التأمين، فقد درجت الجهات المصدرة للبطاقة الائتمانية على تحفيز عملائها بتقديم التأمين لهم من الحوادث أثناء السفر، أو فقد الأمتعة، وكذا التأمين على الحياة عند تسديد ثمن التذاكر بالبطاقة الائتمانية، كما تقدم لهم خدمة التأمين الطبي عند حاجة حامل البطاقة للعلاج أثناء سفره، والتأمين لمقابلة النفقات

---

(١) انظر: التأمين على الديون لمحمد الزحيلي ص٣٠، المقدم لمؤتمر وثاق الأول بالكويت ١٤٢٧هـ، وجاء في قرار مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت ١٤٢٧هـ أن الطرفين إذا لم يتفقا فتكون التكلفة عليهما مناصفة. انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٨.

(٢) انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي ص١٤٠.

(٣) انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي ص١٤٠، ١٤١.

القانونية (كأجرة المحامي) المتعلقة باستخدام البطاقة أثناء السفر، والتأمين من الأضرار المترتبة على تأخر رحلات السفر الدولية[1].

وتختلف البطاقات الائتمانية في احتوائها على هذه الأنواع من التأمين، فمنها ما يحتوي على هذه الأنواع كلها، ومنها ما يحتوي على بعضها، ومنها ما لا يحتوي على التأمين أصلاً[2].

وإذا كانت هذه البطاقات الائتمانية جائزة شرعاً، والتأمين المقدم معها تأميناً تعاونياً إسلامياً فهو جائز أيضاً كما تقدم على القول الراجح[3]، أما إذا كان التأمين المقدم معها تأميناً تجارياً فقد تقدم أنه محرم على القول الراجح، فهل يكون التأمين التجاري في هذه البطاقات مؤثراً في حكمها؟

عقد التأمين التجاري في البطاقة الائتمانية يُنظر إليه من جهتين[4]:

الجهة الأولى: المصرف المصدر للبطاقة.

فالمصرف لا يجوز له إبرام عقد التأمين التجاري مع شركات التأمين؛ لتقديم خدمة التأمين لعملائه من حاملي البطاقة الائتمانية، ولا أن يُلزمهم بالتأمين التجاري لإصدارها، خاصة مع وجود البديل الشرعي، وهو التأمين الذي تقدمه شركات التأمين التعاوني الإسلامي.

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنه «لا يجوز منح المؤسسات حامل البطاقة امتيازات محرمة، كالتأمين التجاري . . .»[5] وهو ما قرره المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة

---

(١) انظر: بطاقات الائتمان للشبيلي ص٣٣٩، والبطاقات البنكية لعبد الوهاب أبو سليمان ص١٥٧، ١٥٨، ومناقشة د. عبد الستار أبو غدة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٧) (١/٦٥٤) والبطاقات المصرفية للحجي ص٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) انظر: بطاقات الائتمان للشبيلي ص٣٣٩.

(٣) انظر: ص١٥٣ من هذا البحث، وقد أفتت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني بجواز التأمين من الحوادث الشخصية أثناء السفر لحملة البطاقة الائتمانية، وكذا الأنواع الأخرى من التأمين ذات الصلة بالسفر، وأوصت أن يكون التأمين لدى شركات التأمين الإسلامية. انظر: فتاوى بطاقات الائتمان ص١٢٣، ١٢٤.

(٤) هذا التقسيم مستفاد من بحث بطاقات الائتمان للشبيلي ص٣٤٠- ٣٤٣، وانظر أيضاً البطاقات المصرفية للحجي ص٢٠٦- ٢١١، ٢٥٠.

(٥) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (١٥) (٣/٢٢٠).

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[1].

الجهة الثانية: العميل، وله ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن يحدد المصرف رسماً خاصاً لتقديم خدمة التأمين التجاري التابع للبطاقة الائتمانية، غير الرسم الذي يتقاضاه المصرف على إصدار البطاقة، ففي هذه الحال لا يجوز للعميل الاشتراك في خدمة التأمين التجاري؛ لأن دفعه لرسم التأمين التجاري بمثابة دفع القسط لشركة التأمين التجاري، فينطبق عليه حكمه.

الحال الثانية: أن يُقدِّم المصرف البطاقة الائتمانية وما فيها من خدمات مجاناً، ومنها خدمة التأمين التجاري، بحيث لا يدفع العميل شيئاً مقابل إصدار البطاقة.

والذي يظهر – والله أعلم – أن طلب العميل إصدار هذه البطاقة جائز؛ لأنه لا علاقة له بإبرام عقد التأمين التجاري بين المصرف وشركة التأمين، لكن إذا وقع الخطر المؤمَّن منه لمصلحته فهل يحل له الانتفاع بالتعويض حينئذٍ؟

يمكن القول بأن هذه المسألة تندرج تحت مسألة الانتفاع بالتعويض في التأمين التجاري المقدم من جهة العمل للموظف؛ على اعتبار أن الموظف لا يدفع شيئاً مقابل التأمين، وإنما تقدم له جهة عمله هذه الخدمة تحفيزاً له، وقد تقدم عرض الخلاف والترجيح في هذه المسألة، فليُرجع إليه[2].

الحال الثالثة: أن يحدد المصرف رسماً معيناً – غير رسم الإصدار – لتقديم مجموعة من الخدمات التابعة للبطاقة، بما فيها خدمة التأمين التجاري.

فهذا العقد قد جمع بين الحلال والحرام، فمن هذه الخدمات ما هو جائز، كالسحب النقدي، وشراء السلع، ونحوهما، ومنها ما هو محرم كالتأمين التجاري، ولهذا فالحكم في هذه المسألة يحتمل قولين[3]:

القول الأول: تحريم اشتراك العميل في هذه الخدمات التابعة للبطاقة؛ لما يلي:

١- أن من القواعد الفقهية أنه إذا اجتمع الحلال والحرام غُلِّب الحرام[4].

---

(١) انظر: المعايير الشرعية ص٢١.

(٢) انظر: ص٤٨٥ من هذا البحث.

(٣) ذكر هذين القولين بأدلتهما د. يوسف الشبيلي في بحثه بطاقات الائتمان ص٣٤٢- ٣٤٣.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٩، وشرح القواعد الفقهية ص٢٠٩.

٢- أن اشتراك العميل في هذه الخدمات التابعة للبطاقة الائمانية مع تضمنها لعقد التأمين التجاري المحرم فيه تشجيع لهذه المصارف في الاستمرار في إبرام هذا العقد المحرم.

القول الثاني: الجواز.

ودليل هذا القول:

أن الخدمات الأساسية للبطاقة الائتمانية هي سحب النقود، والشراء بواسطتها، أما خدمة التأمين فليست من الخدمات الأساسية، وإنما هي لمجرد الترغيب والتحفيز لطلب العملاء إصدار هذه البطاقة، فالتأمين ليس من تخصص المصارف، بل له شركاته الخاصة به، فيكون التأمين حينئذٍ تابعاً لعقد البطاقة، غير مقصود بالأصالة، والقاعدة أنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً[١]؛ ولأن عقد التأمين التجاري من عقود الغرر، والغرر إذا كان تابعاً غير مقصود في العقد فإنه يجوز.

والذي يظهر – والله أعلم – أنه لا يجوز للعميل الاشتراك في هذه الخدمات التابعة لعقد البطاقة؛ لما يلي:

١- للقاعدة الفقهية المتقدمة أنه إذا اجتمع الحلال والحرام غُلِّب الحرام، والحرام هنا لا يمكن انفكاكه عن الحلال، فيلزم المشترك في هذه الخدمات أن يواقع الحرام.

٢- أن عقد التأمين التجاري وإن كان من عقود الغرر إلا أنه يعد من القمار أيضاً، وفيه شُبهة الربا، كما تقدم بيانه في التمهيد[٢]، بل إن بعض عقوده تعد من الربا الصريح، كبعض عقود التأمين على الحياة، والتأمين الملحق بالبطاقة الائتمانية يدخل فيه التأمين التجاري على الحياة[٣].

---

(١) انظر: المنثور في القواعد (٣/٣٧٦) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٢٨.

(٢) انظر: ص١٣٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: البطاقات البنكية لأبي سليمان ص٣٩.

المبحث الثاني
بدائل التأمين على الودائع المصرفية

المطلب الأول
التعريف بالتأمين على الودائع المصرفية

تقوم الدول في جميع أنحاء العالم بإنشاء جهة مختصة للإشراف على المصارف، والرقابة على أعمالها؛ لتوفير القدر الكافي من الحماية لأموال المودعين في هذه المصارف، وفي حال فشل النظام الإشرافي في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله، يكون التأمين أحد الوسائل المهمة في حماية الودائع المصرفية، حيث تقوم المصارف بالتأمين على الأموال المودعة لديها من الخسائر المتوقعة، ومن حالات الفشل المصرفي التي تتعرض لها المصارف بين الحين والآخر(١).

وتُعَدُّ دولة تشيكوسلوفاكيا هي الدولة الأولى التي طبقت نظام التأمين على الودائع المصرفية، حيث أنشأت صندوق الضمان العام سنة ١٩٢٤م، بعد التقلبات الاقتصادية التي عانت منها عقب الحرب العالمية الأولى، كما تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة تصدر نظاماً شاملاً للتأمين على الودائع، وذلك عام ١٩٣٣م، بسبب أزمة الكساد الكبرى التي واجهتها البلاد في ذلك الوقت، ثم تلا ذلك تطبيق كثير من الدول الأخرى لهذا النظام في قطاعها المصرفي(٢).

ومن المبررات المؤيدة لإنشاء نظام تأمين الودائع ما يلي(٣):

١- الأزمات المالية والمصرفية العالمية؛ بسبب مشكلة الديون العالمية، وضعف رأسمال العديد من المصارف، وتشتت أصولها، وارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها لدى المصارف.

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص٣.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص٦، وتأمين الدين لعادل عوض بابكر ص٤، ١١.

(٣) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص١٠.

٢- تدعيم الثقة بالنظام المركزي.

٣- إيجاد وتطوير التعاون بين طرفي الجهاز المصرفي، وهما المصارف من جهة، والسلطة النقدية من جهة أخرى.

إلا أن تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية نتج عنه عدة مفاسد، مما دعا كثير من خبراء المصارف والاقتصاديين إلى المطالبة بإلغاء هذا النظام تماماً، أو العمل به في حدود ضيقة[١].

ومن مفاسد تطبيق هذا النظام ما يلي:

١- أن التأمين على الودائع المصرفية يؤدي إلى تساهل إدارات المصارف وتهاونها في الإدارة لمخاطر محفظة القروض، لكون الخسائر المتوقعة سيتم تغطيتها من قبل الجهة الضامنة، مما يزيد من مخاطر انهيار المصارف[٢].

٢- زيادة الأعباء المالية على المودعين والمستثمرين نتيجة التكاليف المترتبة على تأمين الودائع[٣].

٣- عدم العناية من قبل المودعين بمراقبة أعمال المصارف، ومتابعة نتائج أنشطتها، أو محاولة التدخل في توجيه قراراتها؛ لما تقدم من كون الودائع مضمونة الأداء[٤].

والودائع المصرفية تنقسم إلى قسمين: ودائع عينية، وودائع نقدية، فالودائع العينية كإيداع الأشياء في المصرف لحفظها، كالذهب والمستندات المهمة، حيث توضع في خزائن حديدية لدى المصرف، وأما الودائع النقدية فهي المقصودة في هذا المبحث، وهي: النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، على أن يتعهد بردِّها، أو ردِّ مبلغ مساوٍ إليهم عند الطلب، أو بالشروط المتفق عليها[٥].

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص١٢.

(٢) انظر: التأمين على الدين لعادل بابكر ص١٢، والتأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص١٠، والتأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل ص١٢.

(٣) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص١٠، والتأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص١٢.

(٤) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص١٢.

(٥) انظر: بنوك تجارية بدون ربا ص٧٥، والمعاملات المالية المعاصرة لشبير ص٢٦٣، ٢٦٤، والمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق للهيتي ص٢٥٨.

وتتنوع الودائع النقدية إلى ما يلي[1]:

١- الودائع الجارية (الحساب الجاري) أو الودائع تحت الطلب: وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف، ويحق لهم استردادها في أي وقت بمجرد الطلب، دون أن يأخذوا عليها أي فائدة.

٢- الودائع الثابتة (لأجل) أو الحسابات الآجلة: وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف، من غير أن يحق لهم استردادها إلا عند حلول أجل متفق عليه بين الطرفين، ويدفع المصرف للمودع فائدة على هذا الحساب.

٣- الودائع الادخارية (حسابات التوفير): وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف، ويدفع لهم المصرف فائدة أقل من فائدة الودائع الثابتة، ويحق للمودع سحبها متى شاء، مقابل التنازل عن فائدة المبلغ المسحوب.

ولا يختلف الحال في هذه الأنواع من الودائع بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية، إلا أن المصارف الإسلامية تقبل الودائع الثابتة والودائع الادخارية (الودائع الاستثمارية) لا على أنها قرض مضمون بفائدة كما هو الحال في المصارف الربوية، وإنما تقبلها بناءً على أنها رأس مال مضاربة، خاضع للربح والخسارة، ويكون الربح بين المصرف والمودعين بالنسبة المتفق عليها[2].

المطلب الثاني

صوَر التأمين على الودائع المصرفية

للتأمين على الودائع النقدية المصرفية طريقتان[3]:

الطريقة الأولى: التأمين على الودائع النقدية لدى شركات التأمين، وذلك أن الودائع النقدية الجارية لدى المصارف تُعد ديوناً للعملاء، فيتم تأمين هذه الديون لدى شركات التأمين، وكذا الودائع الاستثمارية يتم التأمين عليها من خطر التعدي والتفريط من قبل المصرف.

---

(١) انظر: بنوك تجارية بدون ربا ص٧٥، ٧٨، والمعاملات المالية المعاصرة لشبير ص٢٦٤، والمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق للهيتي ص٢٥٩، ٢٦٩.

(٢) انظر: المعاملات المالية المعاصرة لشبير ص٢٦٦.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل ص١٣، ١٤.

الطريقة الثانية: التأمين على الودائع النقدية لدى طرف ثالث، يمكن أن يكون عبارة عن صندوق وقفي مستقل، يتحمل أخطار الودائع النقدية، ويتم تمويله من قبل المصارف المشتركة في هذا الصندوق.

المطلب الثالث

حكم التأمين على الودائع المصرفية

استقر رأي الفقهاء المعاصرين[1] على توصيف الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) بأنها قروض من العميل للمصرف، وأن يده عليها يد ضمان، ويلزمه الرد عند الطلب، أما الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية فهي تُعد عقد مضاربة بين المصرف والعميل، وتطبق عليها سائر أحكام المضاربة، ومنها عدم جواز ضمان المضارب (المصرف) لرأس مال العميل، إلا عند التعدي أو التفريط، وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[2].

وأما حكم التأمين على الودائع النقدية في المصارف لدى شركات التأمين فيختلف باختلاف نوع الودائع كما يلي:

أولاً: حكم التأمين على الودائع في الحسابات الجارية:

تُعد الودائع في الحسابات الجارية في المصارف نوعاً من أنواع الديون؛ لأن الوصف الفقهي لوديعة الحساب الجاري هو أنها قرض من العميل للمصرف، فحقيقتها أنها دين بذمة المصرف للعميل[3]، وبهذا يكون حكم التأمين على الودائع المصرفية (الحسابات الجارية) داخلاً في حكم التأمين على الديون[4]، وقد تقدم بيان حكمه في المبحث السابق، ويتحمل المصرف في هذه الحال تكلفة التأمين على هذه الودائع[5].

ثانياً: حكم التأمين على الودائع الاستثمارية (الودائع الثابتة والادخارية):

الحسابات الاستثمارية يُنظَر إليها من جهتين:

الأولى: العمليات الاستثمارية التي يجريها المصرف بأموال المودعين، كالتمويل بالمرابحة

---

(١) انظر: المعاملات المالية المعاصرة لشبير ص٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٩) (١/٩١٣، ٩١٤).

(٣) انظر: تأمين الدين لعادل بابكر ص١١.

(٤) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٢٢.

(٥) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٣١.

ونحوها، حيث أصبحت هذه الأموال ديوناً في ذمم طالبي التمويل، فللمصرف حينئذٍ أن يؤمِّن على هذه الديون، ويكون حكمها حكم التأمين على الديون كما تقدم.

الثانية: تأمين المصرف على الأخطار الناجمة عن تعديه أو تفريطه في إدارة أموال المستثمرين، فمتى ما حصلت الخسارة بسبب تعديه أو تفريطه فإنه يكون ضامناً لرأس المال[1]، وهذا يعد من التأمين من المسؤولية تجاه الغير، فالمصرف هو المسؤول عن مخاطر عملياته الاستثمارية إذا تعدى أو فرط، فيجوز له شرعاً أن يؤمِّن من هذه الأخطار، سواء أكان التفريط أو التعدي من العاملين في المصرف، أم بسبب أنظمته وإجراءاته[2].

أما تأمين المصرف على الودائع الاستثمارية من خطر الخسارة إذا لم يتعد أو يفرط فغير جائز شرعاً؛ لأن العامل في المضاربة أمين، فلا يضمن رأس المال بالإجماع إذا لم يتعد أو يفرط[3]، ويجوز للمودعين أن يؤمِّنوا على ودائعهم الاستثمارية من خطر الخسارة، ويتحملوا حينئذٍ تكلفة التأمين[4].

وغير خافٍ أن التأمين على الودائع بأنواعها المتقدمة إن كان تأميناً تجارياً فهو محرم على القول الراجح، وإن كان تعاونياً إسلامياً فهو جائز على القول الراجح، والله أعلم.

المطلب الرابع

بدائل التأمين على الودائع المصرفية

يرى بعض الباحثين[5] أنه يمكن الاستغناء عن نظام التأمين على الودائع المعمول به لدى المصارف، واستبدال ما يلي به:

البديل الأول: في حال استمرار العمل بنفس طريقة الحسابات المعمول بها في المصارف الإسلامية، والتي تسمح بدخول وخروج مستمر لأموال مودعين جدد فإنه يتم إلزام كل مصرف بموجب النظام العام للدولة بتكوين احتياطي نقدي، خاص بالمصرف وحده، بصفته العامل في المضاربة، حيث يتم خصم نسبة من أرباح حملة أسهم المصرف كل سنة، بصفتهم

---

(١) انظر: المهذب مع المجموع (٢٥٧/١٥) والمغني (١٦٢/٧).

(٢) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٣٠.

(٣) انظر: المغني (١٧٦/٧) والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (٢٠٠/٢).

(٤) انظر: التأمين على الودائع المصرفية للصيفي ص٣١.

(٥) وهو د. حسين كامل فهمي في بحثه التأمين الإسلامي على الودائع ص٢٦.

ممثلي عامل المضاربة، وإيداعها في رصيد هذا الاحتياطي، ويقتصر استخدام هذا الاحتياطي على تغطية الخسائر الناتجة عن التعدي أو التفريط من قبل المصرف أو العاملين به، بخلاف الخسائر التي تنتج بغير تفريط ولا تعدٍ من المصرف أو العاملين فيه، فهذه يتحملها المودعون، وعند التصفية لأموال المصرف تعاد هذه الأموال إلى حملة الأسهم، بحسب عدد الأسهم التي يملكها كل واحد منهم في رأس المال(١).

ويمكن للمصرف أيضاً أن يحث المودعين فيما بينهم على القيام بإنشاء صندوق تعاوني مستقل، له شخصيته الاعتبارية الخاصة؛ لتغطية مخاطر الاستثمار، توكل إدارته إلى جهة أخرى غير المصرف، بموجب عقد الوكالة(٢).

البديل الثاني: تعديل هيكل الحسابات في المصارف الإسلامية:

وذلك أن الأنشطة التي تقوم بها المصارف الإسلامية تتصف بمخاطرة أعلى مقارنة بالمصارف الربوية، كما أنها تفتقد كثيراً من أدوات الحماية التي تستخدمها تلك المصارف، كبيع الديون، والتأمين التجاري على الودائع، وغير ذلك مما لا تلتزم فيه المصارف الربوية بالأحكام الشرعية، ولهذا فيمكن تعديل هيكل الحسابات في المصارف كما يلي(٣):

١- الحسابات الاستثمارية:

أ- أن يقتصر عمل المصرف في هذه الحسابات على دور الوكيل لعملائه المودِعين، وليس المضارب كما يجري به العمل حالياً في المصارف الإسلامية، ومن المعلوم أن الوكيل إذا كان بأجر فإنه يستحق أجره إذا لم يتعدَّ أو يفرِّط، بغض النظر عن حصول الربح من عدمه، بخلاف المضارب فإنه لا يستحق إلا عند حصول الربح، ومتى لم يحصل الربح فإن المصرف حتى وإن لم يتعدَّ أو يفرط فإنه يخسر عمله وجهده الذي ذهب عليه سدى.

ب- أن يقوم المصرف بدراسة الفرص الاستثمارية التي تتقدم بها الشركات الاستثمارية المختلفة، ثم تعرض ما ترى جدواه منها على المودِعين لتمويله، وتقوم بفتح صناديق بهذا الخصوص، مع إصدار أسهم وصكوك بشأنها، وبهذا تكون العلاقة بين هذه الشركات والمودِعين، ويقتصر دور المصرف على الوساطة.

---

(١) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل ص٢٦.

(٢) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل ص٢٧.

(٣) انظر: التأمين الإسلامي على الودائع لحسين كامل فهمي ص٢٦- ٣٥.

٢- الحسابات الجارية:

يمكن درء مخاطر ودائع الحسابات الجارية عن طريق حفظ هذه الودائع لدى المصرف المركزي، بدلاً من حفظها لدى المصارف التجارية، وهو ما يطلق عليه بالمفهوم المصرفي الاحتفاظ باحتياطي نسبته ١٠٠% من أرصدة الحسابات الجارية لدى المصرف المركزي، ويتم ذلك عن طريق قبض المصارف التجارية للودائع الجارية مع رفع يدها عن التصرف فيها، نتيجة تحويلها إلى المصرف المركزي والذي يتصرف فيها بما يراه، على أن يتم ردها لأصحابها عند الطلب.

المبحث الثالث

تداول أسهم شركات التأمين

تتنوع شركات المساهمة عموماً إلى ثلاثة أنواع[1]:

النوع الأول: شركات المساهمة ذات الأنشطة المباحة، كالتجارة في العقار، أو الأعمال الزراعية، أو الصناعية المباحة، ولا تتعامل بشيء من الحرام، وينص نظامها على ذلك، فهذه يجوز تداول أسهمها بالبيع والشراء، بلا خلاف بين الفقهاء المعاصرين[2].

النوع الثاني: شركات المساهمة ذات الأنشطة المحرمة، أو يغلب عليها الحرام، كالمصارف الربوية، وشركات صناعة الخمور، أو التجارة في الخنزير، فهذه يحرم تداول أسهمها بلا خلاف بين الفقهاء المعاصرين.

النوع الثالث: شركات المساهمة ذات الأنشطة المباحة، كالتجارة في العقار، وصناعة الحديد، إلا أن معاملاتها يدخلها شيء من الحرام، كالإقراض أو الاقتراض بالربا، أو قد تكون نسبة قليلة من معاملاتها تتم عن طريق عقود فاسدة، فهذه محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين، في حكم تداول أسهمها.

وبالنظر إلى شركات التأمين نجد أنه يمكن إدراجها تحت هذه الأنواع الثلاثة، كما يلي:

١- شركات التأمين التعاوني على القول الراجح بجوازه، وهو قول جمهور الفقهاء المعاصرين، وكذا شركات التأمين التجاري على القول المرجوح بجوازه، والتي لا يدخل تعاملاتها شيء من الحرام، فهذه يجوز تداول أسهمها بالبيع والشراء؛ لأن أصل نشاطها مباح على هذا القول، ولا يدخل في تعاملاتها شيء من الحرام.

٢- شركات التأمين التجاري على القول الراجح بتحريمه، وهو قول جمهور الفقهاء

---

(١) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٢٩٧، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السابع (٧١١/١، ٧١٢) والاستثمار في الأسهم للقره داغي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد التاسع (٦٤/٢، ٦٥، ٧١) والخدمات الاستثمارية في المصارف (٢٣٥/٢- ٢٣٨) وقرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي (٧١٨/١) والأسهم المختلطة ص٣٥، والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة ص٧، ٨.

(٢) هناك قول بتحريم المساهمة في شركات المساهمة، حتى وإن كانت أنشطتها مباحة ولا تتعامل بشيء من الحرام، إلا أنه قول ضعيف مهجور عند الباحثين في الأسهم، الذين يعدون هذه المسألة محسومة، جرى العمل والفتوى على خلافه. انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٣٧، والأسهم المختلطة ص٣٤.

المعاصرين، وكذا شركات التأمين التعاوني على القول المرجوح بتحريمه، فهذه الشركات يحرم تداول أسهمها بالبيع والشراء؛ لأن أصل نشاطها محرم على هذا القول.

وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي[1]، واللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية[2] حرمة المساهمة في شركات التأمين التجاري.

فحكم هذه المسألة مبني على الخلاف في حكم التأمين التجاري والتأمين التعاوني، فمن يقولون بتحريم التأمين سواء أكان تجارياً أم تعاونياً فلا خلاف بينهم في تحريم تداول أسهم شركاته، ومن يقولون بالجواز فيهما فلا خلاف بينهم في جواز تداول أسهم شركاته إذا لم يدخل معاملاتها شيء من الحرام.

٣- شركات التأمين التعاوني على القول الراجح بجوازه، وهو قول جمهور الفقهاء المعاصرين، وكذا شركات التأمين التجاري على القول بجوازه، إذا كان يدخل في معاملات هذه الشركات التعاونية أو التجارية شيء من الحرام، كالإقراض أوالاقتراض بالربا، فهذه محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين، بناءً على خلافهم في شركات المساهمة التي أصل نشاطها مباح، إلا أنها تتعامل بشيء من الحرام[3]، وهي التي تُعرف بالأسهم المختلطة، أي اختلط فيها الحلال بالحرام[4]، وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم المساهمة فيها على قولين:

القول الأول: تحريم المساهمة في هذه الشركات، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي[5]،

---

(١) انظر: القرارات والتوصيات للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم ١٨١ (١٩/٧) عام ١٤٣٠هـ. بموقع المجمع.

(٢) انظر: فتاوى إسلامية (٣٩٢/٢)

(٣) انظر: حكم التعامل أو العمل في شركات التأمين خارج ديار الإسلام للقره داغي ص١٧.

(٤) انظر: الأسهم المختلطة ص٣٦.

(٥) حيث صدر من المجمع في دورته السابعة قرار مبدئي مفاده أن الأصل حرمة الإسهام في هذه الشركات، ثم إنه عُرض هذا الموضوع على المجمع في الدورة الثامنة، ثم في الدورة التاسعة، فقرر تأجيل النظر فيه لمزيد البحث. انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي ص١٣٥، ١٧٨، ١٩٨، ثم عُقدت حلقة عمل حول المساهمة في شركات المساهمة التي تتعامل أحياناً بالربا، في المحرم سنة ١٤١٩هـ بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ومجمع الفقه الإسلامي بجدة، وانتهت بالتوصية بتأكيد القرار الذي انتهى إليه مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة، ونصه: «الأصل حرمة الإسهام في شركات المساهمة التي تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة» كما اقترح المشاركون أن يُستثنى من هذا الأصل بعض المستثنيات،

والمجمع الفقهي الإسلامي[1]، واللجنة الدائمة للإفتاء[2]، وجمع من الفقهاء المعاصرين[3].

القول الثاني: جواز المساهمة في هذه الشركات، وهو ما قررته ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي[4]، وقال به بعض الفقهاء المعاصرين[5]، وأجازه كلٌ من هيئة المحاسبة والمراجعة[6] والهيئة الشرعية بمصرف الراجحي بضوابط وشروط معينة[7].

إلا أن القائلين بالجواز يشترطون على المساهم أن يتخلص من نسبة الربح المحرم، بصرفها في وجوه الخير، لا بنية الصدقة، ولا يحل له الانتفاع بها بأي وجه كان، كما يرون أن المباشر للعقود المحرمة في الشركة كأعضاء مجلس الإدارة الراضين بذلك أن عملهم محرم

يأتي بيانها إن شاء الله تعالى ص ٦٢٤. انظر: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٦، العدد ٢، ص١٩٥-١٩٧.

(١) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص٢٩٧.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة (١٣/٤٠٧، ٤٠٨) برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، وعضوية المشايخ عبد الرزاق عفيفي، وعبد الله بن غديان، وعبد الله بن قعود، رحمهم الله تعالى.

(٣) ممن قال بهذا القول الشيخ محمد بن عثيمين كما في مجموع فتاواه (١٨/١٩٦) و (٢٨/٦٣) ولقاءات الباب المفتوح (١/٥٨) اللقاء الثاني، بتاريخ ١٤١٢/١١/٥هـ، ود. علي السالوس بمناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) (١/٧٠٦) ود. صالح المرزوقي بمناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٩) (٢/١٦٨) والشيخ علي الشيباني بمناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) (١/٦٩٦) والشيخ عبد الله بن بيه في بحثه المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) (١/٤٢٢).

(٤) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة ص٨٨.

(٥) ممن قال بهذا القول الشيخ عبد الله بن منيع كما في بحثه حكم تداول أسهم الشركات المساهمة، بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد (٧) ص١٥، ود. علي القره داغي في بحثه الاستثمار في الأسهم، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد (٩) (٢/٨٧) بل صرح بالجواز في شركات التأمين التعاوني المركب بضوابط في بحثه حكم التعامل أو العمل في شركات التأمين خارج ديار الإسلام ص١٩، وهو قول آخر للشيخ محمد بن عثيمين كما في الفتاوى الشرعية في المسائل العصرية من فتاوى علماء البلد الحرام ص٦٧٦، ٦٧٧، تاريخ الفتوى ١٤١٢/٤/٢١هـ، وفتواه السابقة بالتحريم بعد هذه الفتوى، وانظر في بيان موقف الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى من هذه المسألة في: الأسهم المختلطة ص١٠١ – ١٠٣.

(٦) انظر: المعايير الشرعية ص٣٥٦، فقد أجازت ذلك بشروط انظرها ص٣٥٦، ٣٥٧.

(٧) انظر: قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي (١/٧١٩) وقد أجازت الهيئة ذلك بعدة ضوابط، انظرها في (١/٧١٩- ٧٢٣) علماً أن هذا القرار صدر بالأغلبية، حيث توقف كل من د. أحمد المباركي، ود. عبد الرحمن الأطرم.

أياً كانت نسبة الحرام[1].

ومنهم من يقيد الجواز بوجود الحاجة لتداول هذه الأسهم، كالذي لا يحسن الاستثمار لماله، أو لا يمكنه الاستقلال بالاستثمار، أو كان وصياً أو ولياً على قصار يتجر بأموالهم، أما من لا يحتاج إلى تداول هذه الأسهم فلا يجوز له ذلك[2].

أدلة القول الأول[3]:

الدليل الأول:

النصوص الشرعية من الكتاب والسنة الدالة على تحريم الربا، منها قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾[5]، وعن جابر رضي الله عنه قال: «**لعن رسول الله ﷺ آكل الربا، وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء**»[6].

وجه الدلالة من هذه النصوص: أن فيها التصريح بتحريم الربا قليلاً كان أم كثيراً،

---

(١) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص٢٨، ٢٩، والاستثمار في الأسهم للقره داغي ص٨٥، ٨٦، والخدمات الاستثمارية في المصارف (٢/٢٣٨، ٢٣٩).

(٢) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص٣٠، والاستثمار في الأسهم للقره داغي ص٨٦، وقرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي (١/٧١٩).

(٣) سوف أقتصر على أهم أدلة القولين والمناقشات؛ لأن الكلام في هذه المسألة طويل، وقد أُلِّفت فيها بحوث كثيرة، وعقدت لأجلها بعض الندوات.

(٤) من الآية رقم (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٥) الآيتان رقم (٢٧٨، ٢٧٩) من سورة البقرة.

(٦) تقدم تخريجه ص٤١١.

فيدخل في ذلك الربا الذي تتعامل به هذه الشركات[1].

قال الخطابي[2] – رحمه الله تعالى –: «ولا فرق بين القليل والكثير فيما يدخله الربا؛ لأن أحداً لم يجوِّز الحبة من الذهب بالحبتين؛ لأنهما يسيرة، كما لا يجوز الدينار بالدينارين، والدرهم بالدرهمين»[3].

والمساهم في هذه الشركات يعد مرابياً؛ لأن الشركة مبناها على الوكالة[4]، فالمساهم إن إن لم يقم هو بالعمل فإنه موكِّل لشريكه، أو يقوم هو ببعض العمل، وشريكه ببعضه، وعلى أي صورة حُملت شركة المساهمة فالمساهم مرابٍ، أو موكِّل للمرابي برضاه، لأنه غير مُكرَه على المساهمة في هذه الشركات[5].

كما أن النبي ﷺ لم يقتصر على لعن آكل الربا وموكله، بل عدى اللعن إلى الكاتب والشاهد، مع كونهما لم يأكلا الربا، ولم يعقدا عقد ربا، ومع ذلك نالتهما لعنته ﷺ، فالمشتري لأسهم شركة ترابي، مع علمه بذلك ورضاه، أولى بهذا الوعيد[6].

الدليل الثاني:

قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾[7].

وجه الدلالة: أن المساهمة في هذه الشركات، تُعدُّ إعانة لها على الربا، وغيره من العقود المحرمة، وهذا من التعاون على الإثم المنهي عنه في هذه الآية[8].

---

(١) انظر: حكم الإسهام في شركات القطاع العام التي يدخل الربا في نشاطها للمرزوقي بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية المجلد ١٠ العدد١ ص٢٢ ،٢٣، والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة للعمراني ص٣٦.

(٢) هو: أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطَّابي البُسْتي، نسبة إلى بست من بلاد كابل، الفقيه المحدث الأديب، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة للهجرة، تَفَقَّه على مذهب الشافعي، وصنَّف التصانيف النافعة، منها: غريب الحديث، ومعالم السنن، وشأن الدعاء، توفي بمدينة بُسْت سنة ٣٨٨هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢/٢١٤- ٢١٦) وسير أعلام النبلاء (١٧/٢٣- ٢٧).

(٣) معالم السنن (٣/٦٢، ٦٣).

(٤) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٦/١٤٦) ومواهب الجليل (٧/٦٦) ومغني المحتاج (٢/٢٧٦) والمغني (٧/١٢٨).

(٥) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٤٢، والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة ص٣٩.

(٦) انظر: حكم الإسهام في شركات القطاع العام التي يدخل الربا في نشاطها للمرزوقي ص٣٣.

(٧) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٨) انظر: الربا في المعاملات المصرفية للسعيدي (١/٧٥٢) والأسهم والسندات وأحكامها ص١٤٣، والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة ص٤٥.

الدليل الثالث:

قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[2].

وجه الدلالة: أن الله تعالى قد أمر بالإعراض عن العصاة إذا ظهر منهم المنكر، حتى يتركوه، ومن لم يُعرض عنهم فقد رضي فعلهم، فيكون مثلهم[3]، والمساهم في هذه الشركات ليس راضياً فقط، بل هو راضٍ بفعل العصاة، ومشارك لهم في معصيتهم[4].

الدليل الرابع:

عن عبد الله بن حنظلة[5] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية**»[6].

وجه الدلالة: أن المساهم في هذه الشركات يدخل فيها وهو عالم بتعاملها بالربا، وقد

---

(١) الآية رقم (٦٨) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية رقم (١٤٠) من سورة النساء.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٩٧/٥).

(٤) انظر: الربا في المعاملات المصرفية للسعيدي (٧٥٣/١).

(٥) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن حنظلة بن الراهب، والراهب هو أبو عامر عبيد بن عمرو بن صيفي الأنصاري، ويُقال لعبد الله: ابن الغسيل؛ لأن أباه حنظلة رضي الله عنه غسيل الملائكة، توفي رسول الله ﷺ وله سبع سنين، وقد رآه وروى عنه، وكان خيِّراً فاضلاً، مُقدَّماً في الأنصار، قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٣٩٢، ٣٩٤، والإصابة ص٧٦٣.

(٦) أخرجه أحمد (٢٨٨/٣٦) برقم (٢١٩٥٧) والدارقطني (٤٠٣/٣، ٤٠٤) برقم (٢٨٤٣) والطبراني في الأوسط (٣٣٠/٣) ت. الطحان. والمقدسي في المختارة (٢٦٧/٩) وابن عبد البر في الاستيعاب ص٣٩٣، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١١/٤): «رجال أحمد رجال الصحيح» وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار بهامش الإحياء (١٦٠/٢): «رجاله ثقات» وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٠٣٣) وانظر: التعليق المغني على الدارقطني (٤٠٣/٣، ٤٠٤).

رتب النبي ﷺ على أكل درهم واحد هذا الإثم العظيم، فكيف بمن يساهم بالآلاف من الدراهم في هذه الشركات التي تتعامل بالربا، مع العلم بأن تقدير الربح المحرم يكون بالتخمين لا اليقين، فلا يُستبعد أن يدخل مالَه شيء من الربا[1].

الدليل الخامس:

ظهور المصلحة المترتبة على القول بالتحريم، إذ يؤدي هذا القول إلى امتناع كثير من المسلمين من المساهمة في هذه الشركات، مما يشجع القائمين عليها على البعد عن الربا والمعاملات المحرمة في تعاملات الشركة، ويحثهم على إيجاد طرق مشروعة للاستثمار، وفي هذا مصلحة عظيمة بتنقية شركات المساهمة من المحرمات، ومن ثَمَّ إقبال المسلمين على استثمار أموالهم فيها[2]، ولا شك أن هذه المصلحة أعظم من المصلحة المترتبة على القول بالجواز، على التسليم بوجودها.

الدليل السادس:

أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فإذا تعارضت المفاسد والمصالح، قدم دفع المفسدة غالباً على تحصيل المصلحة؛ لأن عناية الشريعة بدفع المنهيات أعظم من عنايتها بتحصيل المأمورات[3]، ومفسدة الوقوع في الربا والعقود المحرمة أعظم من المصلحة المترتبة على المساهمة في هذه الشركات[4].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع[5].

وجه الدلالة: أن هذه المعاملة من النبي ﷺ لأهل خيبر تُعد من باب المشاركة، وأهل

(١) انظر: الاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة للعمراني ص٤٦.

(٢) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٤٤.

(٣) انظر: شرح القواعد الفقهية ص٢٠٥.

(٤) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٤٥.

(٥) تقدم تخريجه ص٣١٣.

خيبر من اليهود الذين يتعاملون بالربا، فدل على جواز مشاركة من يتعامل بالربا[1].

ونُوقش بعدم التسليم بهذا الاستدلال؛ لأن النبي ﷺ لم يشارك اليهود في عمل مباح يدخله شيء من الربا، بل شاركهم في عمل مباح لا يدخله شيء من الحرام، وأما كون اليهود يتعاملون بالربا في معاملاتهم الأخرى غير التي تعاملوا فيها مع النبي ﷺ فهذا يدل على جواز مشاركة اليهودي في عمل مباح، وإن كان يتعامل بالربا في معاملات أخرى غير العمل المشترك فيه، وهذه مسألة أخرى غير مسألتنا[2].

الدليل الثاني:

القاعدة الفقهية: (يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً)[3]ومن الأدلة عليها قول النبي ﷺ : «**مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إلا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**»[4] فالعبد الذي له مال نقدي، يجوز بيعه مع ماله بالنقد، من غير مراعاة لشروط الصرف؛ لأن المال الذي مع العبد تابع غير مقصود[5]، ومن تطبيقات هذه القاعدة جواز بيع الناقة الحامل، فالحمل وإن كان لا لا يصح بيعه استقلالاً للجهالة، إلا أنه يصح بيعه تبعاً للناقة.

ووجه الاستدلال بهذه القاعدة أن سهم الشركة التي غالب أعمالها مباحة، إلا أنها تتعامل بالإقراض أو الاقتراض بالربا، يُعد هذا التعامل المحرم فيها يسيراً، وهو في حجم السهم المباع يعد تبعاً، لا مقصوداً، وحينئذٍ يجوز تبعاً، ما لا يجوز استقلالاً[6].

ونُوقش بأن هذه القاعدة تُنزَّل على عقود باتة منتهية، تتضمن مباحاً، ومحظوراً يتبع ذلك المباح، فيجوز حينئذٍ الشراء، وينتهي الأمر بانتهاء هذا العقد، كما في شراء الناقة الحامل، أما شراء أسهم هذه الشركات فإن الأمر لا ينتهي بانتهاء الشراء، بل يبقى المساهم شريكاً في جميع أموال الشركة، ومنها الأموال التي تتعامل الشركة فيها بالربا، والربا لا يجوز

---

(١) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٦٠، والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة ص٣١، ٣٢.

(٢) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٦٠.

(٣) انظر: المنثور في القواعد (٣٧٦/٣) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٢٨.

(٤) تقدم تخريجه ص٢٣٨.

(٥) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص١٩.

(٦) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص١٩، والاستثمار في الأسهم للقره داغي ص٨٢، ٨٣.

التعامل به، سواء أكان قليلاً أم كثيراً تابعاً أم متبوعاً[1].

كما أن هذه القاعدة معارَضة بأدلة وقواعد أقوى منها:

١- حديث فَضَالَةَ بن عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ[2] قال: أُتِيَ رسول اللَّهِ - ﷺ - وهو بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فيها خَرَزٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ من الْمَغَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رسول اللَّهِ - ﷺ - بِالذَّهَبِ الذي في الْقِلَادَةِ فَنُزِعَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قال لهم رسول اللَّهِ - ﷺ -: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ**»[3] فالنبي ﷺ لم يتساهل في التابع الذي مع الربوي، وهذا يدل على أن الربا لا يغتفر فيه أبداً، سواء أكان مقصوداً أم لا.

٢- قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح[4].

٣- قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام، غُلب الحرام[5][6].

الدليل الثالث:

قاعدة: (الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة)[7].

ووجه الاستدلال بهذه القاعدة أن الناس بحاجة إلى استثمار أموالهم في هذه الشركات، فقد لا يتيسر لكل أحد أن يستقل باستثمار أمواله، كما أن حاجة الدولة تقتضي توجيه أموال الناس إلى هذه الشركات؛ لقيامها بكثير من المصالح العامة، فالقول بتحريم تداول أسهم هذه الشركات يوقع الناس في حرج وضيق، حينما يجدون أنفسهم عاجزين عن استثمار ما بأيديهم من مدخرات، كما يُلجِئ الدولة إلى التقدم للمصارف الربوية؛ لتمويل المشروعات العامة، عندما يُمنع الناس من المساهمة في هذه الشركات، وقد قال جل وعلا:

---

(١) انظر: الأسهم والسندات وأحكامهما ص١٤٧.

(٢) هو: أبو محمد فضالة بن عبيد بن ناقد بن قيس الأنصاري الأوسي، أسلم قديماً، ولم يشهد بدراً، وشهد أحداً مع رسول الله ﷺ والمشاهد بعدها، ثم انتقل إلى الشام، وتولى قضاء دمشق لمعاوية رضي الله عنه، وتوفي بها سنة ٥٣هـ رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ص٥٩٩، والإصابة ص١٠٥٤، ١٠٥٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، برقم (١٥٩١).

(٤) انظر: قواعد الأحكام (٧٤/١).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٠٩، وشرح القواعد الفقهية ص٢٤٣.

(٦) انظر: الربا في المعاملات المصرفية للسعيدي (٧٣٧/١، ٧٣٨) والاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة للعمراني ص٢٥، ٢٧.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص١٧٩، وشرح القواعد الفقهية ص٢٠٩.

﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[1] أو يؤدي القول بالتحريم إلى توقف عمل هذه الشركات، أو غلبة الكفار أو الفساق عليها، وفي هذا من الفساد ما لا يخفى[2].

ونُوقش بأن الحاجة التي تُبنى عليها الأحكام، لا بد أن تكون مستجمعة لشروط وضوابط الحاجة، حتى تكون حاجة شرعية صالحة لبناء الأحكام عليها، ويظهر ذلك فيما يلي:

١- أن من شروط صحة العمل بالحاجة أن يكون العمل بها متعيناً، بحيث لا يمكن دفع الحاجة بطريق مشروع، فحينئذٍ يجوز للمحتاج مخالفة الأوامر والنواهي الشرعية لأجل الحاجة، أما إذا أمكن دفع الحاجة بطريق مشروع فلا تكون هذه الحاجة مبيحة للحرام، وبتطبيق هذا الشرط من شروط الحاجة على هذه المسألة نجد أنه شرط غير متحقق، وذلك أن التعامل بالعقود المحرمة كالربا وغيره في هذه الشركات غير متعين لدفع حاجتها، إذ بإمكانها سدُّ هذه الحاجة بالعقود المشروعة، وهي متيسرة الآن - بحمد الله تعالى – أكثر مما مضى، بدليل أن بعض شركات المساهمة الحالية لا تتعامل بشيء من الحرام، وتسدُّ حاجتها إلى التمويل بالطرق المشروعة، دون لجوء إلى الربا، أو غيره من المحرمات، وهي مع هذا تُعدُّ من الشركات الناجحة، وتحقق أرباحاً كثيرة[3].

وأيضاً بالنظر إلى حاجة الناس إلى استثمار أموالهم في هذه الشركات، فإن حاجتهم هذه غير متعينة، لإمكان استثمار المال في الشركات النقية من التعاملات المحرمة، أو في أوجه الاستثمار الأخرى في غير الشركات[4].

وكذا يقال في حاجة الدولة في توجيه أموال الناس للمساهمة في هذه الشركات، فإنها حاجة غير متعينة؛ لإمكان دفعها بطرق التمويل المشروعة.

٢- أن الحاجة إنما تؤثر في إباحة المحرمات التي حُرِّمت تحريم وسائل، أما المحرمات التي

---

(١) من الآية رقم (٧٨) من سورة الحج.

(٢) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص٢٠، ٢١، والاستثمار في الأسهم للقره داغي ص٨٣.

(٣) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام (٢/٧٠٥، ٧٠٦) وحكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص٣٠.

(٤) انظر: حكم الإسهام في شركات القطاع العام التي يدخل الربا في نشاطها للمرزوقي ص٣٧، والربا في المعاملات المصرفية للسعيدي (١/٧٢٥).

حُرِّمت لذاتها تحريم مقاصد وغايات فلا تقوى الحاجة على إباحتها[1]، وبتطبيق ذلك على هذه المسألة نجد أن غالب العقود المحرمة التي تتعامل بها هذه الشركات هو الربا بنوعيه، ربا الفضل وربا النسيئة، إقراضاً أو اقتراضاً، والربا يُعد من المحرمات العظيمة، التي ورد فيها وعيد شديد، خاصة ربا النسيئة، فإنه محرم لذاته، وما كان كذلك فلا تبيحه مجرد الحاجة، بل لا تبيحه إلا الضرورة[2].

وقد صرح الشيخ عبد الله بن بيَّة بأن التحريم في هذه المسألة من باب تحريم المقاصد؛ لما فيه من ممارسة الربا في شكل عقود فاسدة، وتعاطي العقود الفاسدة محرم لذاته[3].

٣- أن الحاجة يُشترط لصحة العمل بها أن تكون محققة لمقاصد الشارع، وبالنظر إلى الحاجة في هذه المسألة نجد أنها لا توافق مقاصد الشارع، بل تعارضها، وذلك أن العمل بالحاجة في هذه المسألة، وتجويز المساهمة في هذه الشركات، يُعدُّ ذريعة إلى استمرار الربا، وانتشار التعامل به بين المسلمين، وتهاونهم بشأنه، وهذا خلاف مقصد الشارع في النهي عن الربا، والتحذير منه، والبعد عن وسائله[4].

٤- أن الحاجة يُشترَط لصحة العمل بها أن تكون حاجة عامة، والمساهمة في هذه الشركات ليست حاجة لعموم الأمة، لأن نسبة المساهمين في هذه الشركات أقل بكثير من غير المساهمين فيها، فضلاً عن أن غالب المساهمين في هذه الشركات هم من طبقة رجال الأعمال، الذين يُعد الأمر في حقهم تحسينياً وليس بحاجي[5].

الدليل الرابع:

التخريج على مسألة اختلاط جزء يسير من المال الحرام بالمباح الكثير، فإنه يجوز التصرف فيه بأنواع التصرفات[6]، فكذلك أسهم هذه الشركات، فإن الحرام فيها جزء يسير،

---

(١) انظر: عارضة الأحوذي (٨/٤٨، ٤٩) والحاجة وأثرها في الأحكام (٢/٧٠٦).

(٢) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام (٢/٧٠٦، ٧٠٧).

(٣) انظر: المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام لابن بية، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) (١/٤٢٢).

(٤) انظر: الحاجة وأثرها في الأحكام (٢/٧٠٨) والمشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام، لابن بية، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) (١/٤٢٢)

(٥) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف (٢/٢٤٦)

(٦) تقدم بحث هذه المسألة ص٣٤٤.

يسير، والمباح هو الكثير، فيجوز حينئذٍ التصرف فيها بالبيع والشراء[1].

ونُوقش بعدم التسليم بهذا التخريج؛ لوجود الفرق بين المسألتين، فمسألة اختلاط الحرام القليل بالحلال الكثير يجوز فيها معاملة من كان ماله كذلك بالبيع والشراء، ما لم يُعلم عين الحرام في ماله، وهذا معناه أن يتم البيع له أو الشراء منه وينتهي الأمر بانتهاء المعاملة، وهذا بخلاف المساهمة في هذه الشركات، فإن المساهم يصبح شريكاً مستمراً في هذه الشركة التي تتعامل بالحرام[2].

الدليل الخامس:

قاعدة: ما لا يمكن التحرز منه فهو عفو[3].

وجه الاستدلال بهذه القاعدة أن الحاجة تقتضي تعامل هذه الشركات بالربا إقراضاً واقتراضاً، بما لا يمكنها التحرز منه، فيكون هذا التعامل المحرم من باب المعفو عنه، كما أن الناس بحاجة إلى المساهمة في هذه الشركات، ويصعب عليهم التحرز من المساهمة فيها، فيكون ذلك من المعفو عنه، دفعاً لحاجتهم؛ ورفعاً للحرج عنهم.

ونُوقش بأن هذه القاعدة تتعلق بأمور يشق على الإنسان التحرز منها، بحيث يلحقه الحرج والعنت عند تكليفه بها، وهذا غير متحقق في واقع هذه الشركات، فعدم تعاملها بالحرام لا يوقعها في الحرج والمشقة؛ لوجود البديل المشروع من المعاملات المختلفة التي يتحقق بها غرضها، والواقع خير دليل على ذلك، فقد نجحت كثير من الشركات التي لا تتعامل بالحرام، وحققت أرباحاً طائلة، وكذا عدم مساهمة الناس في هذه الشركات لا يوقعهم في الحرج والعنت؛ لإمكان استثمار الأموال بالطرق الكثيرة المباحة، فدل هذا على أن المساهمة في هذه الشركات مما يمكن التحرز منه، فلا يكون من قبيل المعفو عنه[4].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول، وهو تحريم المساهمة في الشركات المختلطة؛ لقوة

---

(١) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للمنيع ص٢١، ٢٢، والاستثمار في الأسهم للقره داغي ص٨٢.

(٢) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) انظر: المنتقى للباجي (٦٢/١) والمنثور في القواعد (٢٦٥/٣) وكشاف القناع (٤٤٩/١).

(٤) انظر: الأسهم والسندات وأحكامها ص١٥٥، وحكم الإسهام في شركات القطاع العام التي يدخل الربا في نشاطها للمرزوقي ص٣١.

أدلته، وورود المناقشة على أدلة القول الثاني.

وبناءً على الترجيح في هذه المسألة فإنه يحرم تداول أسهم شركات التأمين التعاوني، وشركات التأمين التجاري – على القول بجوازه – إذا كان في بعض معاملاتها شيء من الحرام، إلا أنه يُستثنى من ذلك ما يلي[1]:

١- مَن يغلب على ظنه إمكان تغيير المنكر الموجود في هذه الشركات، كمن يشتري حصة كبيرة من الأسهم فيها، بحيث يكون صوته مؤثراً في التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، فهذا يجوز له شراء أسهمها لهذا الغرض؛ لما في ذلك من المصلحة الظاهرة، فإن عجز عن التغيير وجب عليه الخروج من الشركة.

٢- الإسهام في هذه الشركات في البلاد الإسلامية التي غرضها إنتاج سلع ضرورية، أو تقدم خدمات لا غنى للناس عنها، متى ما كانت الشركة لا تقترض بالربا إلا عند الضرورة، أو الحاجة الماسة التي تنزل منزلة الضرورة؛ لأن اقتراضها والحال هذه جائز لها، مع اشتراط ألا توجد في هذه البلاد شركات نقية من المحرمات يحصل بها المقصود.

وفي هاتين الحالتين يجب على المسلم تطهير ماله مما يصيبه من الربح الحرام في هذه الشركات، بصرفه في وجوه الخير بنية التخلص، والله أعلم.

---

(١) انظر: هذه المستثنيات في توصيات حلقة العمل حول المساهمة في الشركات التي تتعامل أحياناً بالربا، والمنعقدة سنة ١٤١٩هـ، بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٦، العدد٢، ص١٩٦.

المبحث الرابع

تداول أسهم الشركات التي تزاول نشاطاً مباحاً إلا أنها تؤمن لدى شركات التأمين التجاري

إذا كانت الشركة تزاول أعمالاً مباحة، إلا أنها تؤمِّن على مصالحها لدى شركات التأمين التجاري، فعلى القول بجواز التأمين التجاري فالأصل جواز تداول أسهم هذه الشركة؛ لأن جميع تعاملاتها مباحة على هذا القول، إلا أن واقع شركات التأمين التجاري لا يسلم من المعاملات المحرمة، حيث يدخلها التعامل بالربا في الاستثمار وغيره، فيكون التأمين لديها محرماً حتى على القول بجواز عقد التأمين التجاري، وحينئذٍ فتكون هذه الشركة المؤمِّنة لدى شركة التأمين التجاري من الشركات المختلطة؛ لدخول الحرام في شيء من تعاملاتها، ويطبق عليها حكم الشركات المختلطة كما تقدم في المبحث السابق.

وأما على القول الراجح بتحريم التأمين التجاري فإن حكم تداول أسهم هذه الشركة يندرج أيضاً تحت الخلاف المتقدم في المبحث السابق، في الشركات ذات الأنشطة المباحة في الأصل، والتي يدخل الحرام في بعض تعاملاتها، بل إن التحريم بالنظر إلى واقع شركات التأمين التجاري يكون أشد، وهذه الشركة يدخل التأمين التجاري المحرم في تعاملاتها، فيكون حكمها حكم ذلك النوع من الشركات، وقد ترجح تحريم تداول أسهمها.

إلا أن التأمين التجاري الذي تزاوله هذه الشركة إن كان على وجه يحل لها التعامل به، كما لو كان مُلزَماً به من قبل الدولة، بحيث لا يكون لها الخيار في الدخول فيه من عدمه، وكانت تراعي في أخذ التعويض ما تقدم بحثه[1] من الاكتفاء بما دفعته من الأقساط فقط، على القول الراجح، فإنها – والحال هذه – لا تعد من الشركات التي تتعامل بالحرام، ويجوز تداول أسهمها، وإن كانت تؤمن تأميناً تجارياً، لأن دخولها في هذا التأمين التجاري يعد جائزاً في حقها.

وكذا إذا لم تُلزَم الشركة بالتأمين التجاري، لكنها تحتاج إليه حاجة ماسة، سواء أكانت حاجتها الماسة تتعلق بمجرد إبرام عقد التأمين التجاري؛ لإتمام مصالحها، أم كانت حاجتها

(١) انظر: ص٤٧٣ من هذا البحث.

الماسة في الحصول على التعويض عند وقوع الخطر، وتعذر عليها التأمين لدى شركات التأمين التعاوني الإسلامي، فهذا التأمين التجاري يجوز لها الدخول فيه للحاجة الماسة؛ وحينئذٍ يجوز تداول أسهمها؛ لأن تعاملاتها لا يدخلها شيء من الحرام، والله أعلم.

المبحث الخامس

التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف

سيتم التطبيق في هذا المبحث – بمشيئة الله تعالى – على وثيقة تكافل لسداد مديونيات الأفراد[1]، الصادرة من شركة الراجحي للتأمين التعاوني[2]، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التعريف بوثيقة تكافل لسداد مديونيات الأفراد

تعد هذه الوثيقة اتفاقاً بين شركة الراجحي للتأمين التعاوني (نيابة عن محفظة التكافل) والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل، بحيث يصبح متكافلاً مع بقية المشتركين؛ لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التعاون والمواساة؛ حيث تغطي محفظة التكافل – بموجب هذه الوثيقة – المشترك عند توقفه عن سداد أقساط المديونية المترتبة في ذمته نتيجة وفاته، أو إصابته بعجز كلي دائم، وذلك وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة أو أي ملحق يضاف إليها، وطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

وقد تقدم أن التأمين على الديون إن كان تأميناً تجارياً فإنه لا يجوز مطلقاً، حتى على القول بجواز التأمين التجاري، وإن كان التأمين على الديون تأميناً تعاونياً فإنه جائز[3].

المطلب الثاني

دراسة ما ورد في الوثيقة مما له ارتباط بالجانب الفقهي

تلافياً للتكرار فسوف أقتصر — إن شاء الله تعالى – في دراسة هذه الوثيقة على ما لم تتم دراسة في الوثيقتين السابقتين لشركة الراجحي للتأمين التعاوني[4].

وما ورد في مقدمة هذه الوثيقة وفي الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة وكذا ما

---

(١) انظر هذه الوثيقة في ملاحق هذا البحث.

(٢) تقدم التعريف بشركة الراجحي للتأمين التعاوني ص٥٧٥ من هذا البحث.

(٣) انظر بحث هذه المسألة: ص٥٩٨، ٥٩٩ من هذا البحث.

(٤) وهما وثيقة التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير، وقد تقدمت دراستها ص٥٧٧، ووثيقة الحماية والادخار، وقد تقدمت دراستها ص٥٨٦.

ورد في الفقرات (٣/١/أ) و (٥/٢) و (٥/٣) و(٥/٧) و (٥/١٠/د) و (٥/١١/ ج) و (٥/١٣) و (٥/١٧/ج) و (٥/٢٠) (٥/٢١) من هذه الوثيقة فقد تقدمت دراسته في الوثيقتين السابقتين لهذه الشركة، فأغنى عن إعادته هنا.

ومما ورد في هذه الوثيقة و لم تسبق دراسته:

١- أنها جعلت النسبة التي تتقاضها الشركة مقابل إدارتها لعمليات التأمين التعاوني لا تتجاوز (٣٠%) من مجموع الاشتراكات السنوية، يتم خصمها في نهاية السنة المالية، ويُعلَن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، وفي مكاتب الشركة، كما جاء مصرحاً به في الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة، تحت الفقرة (٣) من الوثيقة.

وقد تقدم أن الواجب أن يكون تحديد هذه النسبة بناءً على أجرة المثل، ولا يجوز الزيادة عليها.

٢- جاء في الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة أنها تعيد التأمين لدى شركات التأمين التعاوني إن أمكن، وإلا فإنها تعيد لدى شركات إعادة التأمين التجاري عند الحاجة، بضوابط معينة، ومن هذه الضوابط التي ذُكرت في هذه الوثيقة غير ما تقدم: أن تقوم الشركة بتجنيب الأرباح المدفوعة لها من شركات إعادة التأمين، والتي تنتج عن عملية الإعادة، وصرفها في مصارف خيرية بإشراف الهيئة الشرعية للشركة. ا. هـــ.

وهذه الأرباح تُعد من المال الحرام الذي يدخل على الشركة من عمليات إعادة التأمين لدى شركات تجارية، فيجوز للشركة أخذ هذا المال بنية التخلص منه، ولا تتركه لشركة الإعادة التجارية تستعين به على عقودها المحرمة، مع وجوب تطهير أموال الشركة من هذا المال الحرام، بصرفه في مصالح المسلمين، تحت إشراف الهيئة الشرعية، بنية التخلص منه، لا بنية الصدقة به؛ لأنه مال خبيث، والله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، إلا أن القائمين على الشركة يثابون بتخلصهم

من هذا المال الحرام ثواب التعفف عن المال الحرام، والتوسط في إيصاله للمستحقين[1].

٣- ورد تحت الفقرة (١١/٥) إنهاء الاشتراك: ينتهي اشتراك أي مشترك عند حدوث أيٍ من الآتي:

ب - عند نهاية مدة الوثيقة، أو بلوغ المشترك أثناءها سن ستين (٦٠) عاماً ميلادياً. ا. هـــ.

وقد تقدم أن الواجب العمل بالتأريخ الهجري، ولا يجوز العمل بالتأريخ الميلادي؛ لما فيه من التشبه بالنصارى[2].

كما أن تحديد سن من تُقدَّم له خدمة التأمين بستين سنة يُضعِف جانب التعاون الذي تنادي به شركات التأمين التعاوني.

٤- جاء تحت الفقرة (٢١/٥) الدفاع أو التسوية: لا يحق للمشترك أو لمن ينوب عنه أن يُقرَّ أو يَعرض أو يَعد أو يَدفع أيّ مبلغ دون موافقة الشركة الخطية.أ.هـــ.

تضمنت هذه الفقرة اشتراط الشركة على المشترك عدم الإقرار بالمسؤولية في الحادث، أو دفع أي مبلغ أو الوعد بدفعه دون موافقة خطية من الشركة، وقد تقدم في فصل الشروط في عقود شركات التأمين[3] أن اشتراط الشركة على المستأمن عدم الاعتراف أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة يعد شرطاً جائزاً، ما لم تصادق الشركة على اعتراف المستأمن أو صلحه، أو قامت البينة على تحمله للمسؤولية في الحادث فإنها حينئذٍ يلزمها التعويض؛ لانتفاء التهمة.

والحكم الشرعي لهذه الوثيقة يقال فيه ما قيل في حكم وثائق شركة الراجحي للتأمين التعاوني، التي تقدمت دراستها[4]، والله أعلم.

---

(١) انظر ما تقدم ص٥٣٤، ٥٣٥.

(٢) انظر ص٥٨٥.

(٣) ص٢٥٢ من هذا البحث.

(٤) انظر ص٥٩٠ من هذا البحث.

الفصل الثاني: الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: زكاة الأموال في التأمين الاجتماعي.

المبحث الثاني: التقاعد التكميلي في التأمينات الاجتماعية (زيادة مدة الاشتراك).

المبحث الثالث: أثر استثمار أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي في الأنشطة المحرمة.

المبحث الرابع: غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية.

المبحث الخامس: العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي.

المبحث السادس: المستحِق للعوض في التأمين الاجتماعي.

المبحث السابع: وقف معاش المرأة في مؤسسات التأمين الاجتماعي اعتباراً من تاريخ عقد نكاحها.

المبحث الثامن: حكم الراتب التقاعدي لمن كان يزاول عملاً محرماً.

المبحث التاسع: تطبيقات الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي.

مدخل:

تقدم في التمهيد لهذا البحث تعريف التأمين الاجتماعي بأنه: تأمين إجباري في الغالب، تقوم به الدولة، أو تُشرف عليه، بغير قصد الربح، يُموِّله المستأمن والدولة وصاحب العمل، أو بعضهم، يحصل فيه المستحِق على تعويض عند تعرضه لأخطار معينة.

ولهذا النوع من التأمين شقان أساسيان هما:

١- معاشات التقاعد.

٢- التأمينات الاجتماعية.

وقد تقدم التعريف بهذين القسمين، وبيان الفروق بينهما، وكذا التفريق بين التأمين الاجتماعي وقسيميه، وهما التأمين التجاري والتأمين التعاوني[1].

المبحث الأول

زكاة الأموال في التأمين الاجتماعي

الأموال التي يُراد بحث حكم زكاتها في التأمين الاجتماعي ثلاثة أنواع من الأموال:

١- أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي.

٢- مكافأة نهاية الخدمة.

٣- المعاش التقاعدي.

وسوف يتم -بمشيئة الله تعالى- بيان حكم زكاة هذه الأموال في المطالب الآتية:

المطلب الأول

زكاة أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي

المراد بأموال مؤسسات التأمين الاجتماعي تلك الأموال التي يتم تجميعها في حساب المؤسسة العامة للتقاعد، أو في حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ففي المؤسسة العامة للتقاعد يتم تجميع هذه الأموال من اقتطاع جزء من راتب كل موظف حكومي بنسبة ٩% شهرياً، تودع في حساب المؤسسة العامة للتقاعد، وتدفع الدولة لهذا الحساب

---

(١) انظر: ص٧٤، ٧٨، ٨٢ من هذا البحث.

تنبيه: كل ما سيرد في هذا الفصل من أنظمة التأمين الاجتماعي من غير قيد فالمقصود به الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

نسبة مماثلة لما يُقتطع من راتب كل موظف حكومي شهرياً، وأما المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيتم تجميع الأموال فيها عن طريق اقتطاع جزء من راتب العمال الخاضعين لهذا النظام بنسبة ٩% من الراتب الشهري للعامل، تودَع في حساب المؤسسة، ويؤدي صاحب العمل مثلها كذلك، أي إن الدولة لا تدفع شيئاً من الاشتراك في التأمينات الاجتماعية(١).

ويدخل في أموال هاتين المؤسستين حصيلة الأرباح لما يتم استثماره من أموال هذين الحسابين، وكذا الهبات والأوقاف والوصايا المتبرَّع بها للمؤسستين، وأي موارد أخرى تقرُّها الأنظمة أو اللوائح(٢).

فهل تجب الزكاة في أموال حساب المؤسسة العامة للتقاعد، وكذا في أموال حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كلما حال عليها الحول، بحيث يلزم الجهة المشرفة عليها إخراج زكاتها؟.

لما كان التأمين الاجتماعي متفِقاً مع التأمين التعاوني في مقصده؛ لقيامهما على التعاون والتكافل بين الأفراد، وعدم قصد الربح فيهما(٣)، فإن ما يتم دفعه لحساب المؤسسة العامة للتقاعد أو لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من جميع الأطراف يخرج من ملك دافعه، ويدخل في ملكية هذين الحسابين، بشخصيتهما الاعتبارية المعترف بها نظاماً(٤)، وإذا كان الأمر كذلك فإن أموال هذين الحسابين تعد من المال العام(٥)؛ لأنها جهة عامة ليس لها مالك معين(٦)، ويكون حكم زكاة هذين الحسابين حكم زكاة المال العام.

والمال العام إما أن يكون مالاً مستثمراً، أو غير مستثمر، ولكل منهما حكمه من حيث

---

(١) انظر: ص٧٤ من هذا البحث.

(٢) انظر: المادة (١٧) من نظام التأمينات الاجتماعية، والمادة (١٠) من تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.

(٣) انظر: التأمين الاجتماعي لعبد اللطيف آل محمود ص٧٧، والتأمين الاجتماعي لمريم الأحمد ص٣٥، ونوازل الزكاة للغفيلي ص٢٦٤.

(٤) وقد تقدم بحث مسألة ملكية أموال صندوق المشتركين في شركة التأمين التعاوني ص٣٥٥ من هذا البحث، وترجح أن الاشتراكات بدفعها للصندوق تخرج من ملكية المشترك، وتدخل في ملكية الصندوق بشخصيته الاعتبارية.

(٥) المال العام هو: المال المرصد للنفع العام، دون أن يكون مملوكاً لشخص معين، أو جهة معينة. انظر: أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤٤٣ (الفتاوى والتوصيات).

(٦) انظر: نوازل الزكاة للغفيلي ص٢٦٦.

وجوب الزكاة فيه، وكذلك الحال في أموال مؤسسة التقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث يُقتطع جزء من أموال هاتين المؤسستين لغرض الاستثمار.

أما المال العام غير المستثمر فهذا لا زكاة فيه بالاتفاق، فعند الحنفية: لا تجب الزكاة في سوائم الوقف، ولا في سوائم المكاتب؛ لأنها لا تجب إلا باعتبار الملك والمالك[1]. وعند المالكية: لو أقطع الوالي لبيت مال المسلمين فلا زكاة فيه؛ لأنه ليس مملوكاً لمعين حتى يُزكَّى[2]. وعند الشافعية لا زكاة في مال الفيء والخُمُس[3]؛ لأنه لغير معين[4]. وعند الحنابلة: لا زكاة في مال الفيء والخُمُس؛ لأنه يرجع إلى الصرف في مصالح المسلمين، وكذا لا زكاة في وقف على غير معين، كالفقراء أو على المساجد والمدارس ونحوها؛ لعدم تعيُّن المالك[5].

وهذا مقتضى ما اتفقت عليه المذاهب الأربعة من اشتراط تمام الملك لوجوب الزكاة[6]، فالمال العام ليس مملوكاً لأحد، بل هو مملوك على وجه العموم، ولا يتمكن كل فرد من التصرف فيه كما يتصرف في ماله الذي تحت يده، وإنما يتولاه ولي الأمر بموجب نيابته عن المسلمين، أو يوكل من ينوب عنه في التصرف في هذا المال العام[7].

---

(١) انظر: المبسوط (٥٢/٣)، وسيأتي قريباً نقل كلام السرخسي.

(٢) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦٥١/١).

(٣) الفيء هو: ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٨٢/٣) (فيأ). والمراد بالخُمُس: أي خمس الغنيمة، يقسمه الإمام خمسة أقسام: لله ورسوله، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، ويقسم الباقي، وهو أربعة أخماس الغنيمة بين من شهد القتال. انظر: الروض المربع (٤٤٦/٥- ٤٥١) ط. دار الوطن.

(٤) انظر: الأم (٨٣/٢)، ومغني المحتاج (٦٠٥/١).

قال الشافعي في الأم (٨٣/٢): (ولو عَزَلَ الْوَالِي سَهْمَ أَهْلِ الْخُمُسِ ثُمَّ أَخْرَجَ لهم سَهْمَهُمْ على شَيْءٍ بِعَيْنِهِ: فَإِنْ كان مَاشِيَةً لم يَجِبْ عليهم فيه الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُ لِقَوْمٍ مُتَفَرِّقِينَ لَا يَعْرِفُهُمْ، فَهُوَ كَالْغَنِيمَةِ بين الْجَمَاعَةِ لَا يُحْصَوْنَ. وإذا صَارَ إلَى أَحَدٍ منهم شَيْءٌ اسْتَأْنَفَ بِهِ حَوْلًا، وَكَذَلِكَ الدَّنَانِيرُ وَالتِّبْرُ وَالدَّرَاهِمُ في جَمِيعِ هذا). وقال أيضاً: (وإذا جَمَعَ الْوَالِي الْفَيْءَ ذَهَبًا أو وَرِقًا فَأَدْخَلَهُ بَيْتَ الْمَالِ فَحَالَ عليه حَوْلٌ، أو كانت مَاشِيَةً فَرَعَاهَا في الْحِمَى فَحَالَ عليها حَوْلٌ، فَلَا زَكَاةَ فيها؛ لِأَنَّ مَالِكِيهَا لَا يُحْصَوْنَ وَلَا يُعْرَفُونَ كلهم بِأَعْيَانِهِمْ، وإذا دَفَعَ منه شيئاً إلَى رَجُلٍ اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا).

وقال العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام (٣١٤/٢): (ولا زكاة في مال بيت المال؛ إذ لا يتعين مالكوه).

(٥) انظر: الفروع (٣٣٥/٢، ٣٣٦) وشرح المنتهى (١٨١/٢) ومطالب أولي النهى (١٦/٢).

(٦) انظر ص٥٤٠ من هذا البحث، حاشية رقم (٤).

(٧) انظر: زكاة المال العام للشريف ص٥٥٧، ٥٥٨، ضمن بحوث فقهية معاصرة.

وقد صرح جمعٌ من الفقهاء والباحثين المعاصرين بعدم وجوب الزكاة في المال العام[1].

أدلة ذلك:

الدليل الأول:

الإجماع؛ إذ لم يُعهد علماً ولا عملاً أخذ الزكاة من الأموال العامة[2].

الدليل الثاني:

من شروط وجوب الزكاة أن يكون المال مملوكاً لمالك معين[3]، والمال العام لا يوجد فيه هذا الشرط؛ لكونه مملوكاً على وجه العموم[4].

الدليل الثالث:

من شروط وجوب الزكاة أن يكون المال مملوكاً ملكاً تاماً[5]، والمال العام لا يوجد فيه هذا الشرط؛ لأنه وإن كان مملوكاً للعموم إلا أن ملكهم عليه ليس بتام؛ لتعذر تصرف الواحد منهم فيه[6].

الدليل الرابع:

قياس المال العام غير المستثمر على الغنيمة إذا كانت من أجناس قبل قسمتها في عدم وجوب الزكاة فيها[7]، بجامع أن كلاً منهما مال غير مستثمر لا يتعين ملكه

---

(١) منهم د. وهبة الزحيلي في بحثه زكاة المال العام ص٣٨٧، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، ود. محمد بن عبد الغفار الشريف في بحثه زكاة المال العام ص٥٥٩، ضمن بحوث فقهية معاصرة، وبه أفتى المجتمعون في الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص ٤٤٣، (الفتاوى والتوصيات)، ولم أقف على مخالف في هذه المسألة من الفقهاء المعاصرين.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣٥/٢٣).

(٣) انظر المبسوط (٥٢/٣) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٨/٢) والمجموع (٣٠٤/٥، ٣٠٥) ومغني المحتاج (٦٠١/١) وكشاف القناع (٣١٤/٤) ومطالب أولي النهى (١٦/٢).

(٤) انظر: زكاة المال العام لوهبة الزحيلي ص٣٨١ ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٣.

(٥) انظر في الملك التام ما تقدم ص٥٤٠ من هذا البحث.

(٦) انظر: زكاة المال العام لوهبة الزحيلي ص٣٨٧، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٤.

(٧) انظر: المبسوط (٥٢/٣) والذخيرة (٤٢/٣) والأم (٨٣/٢) الشرح الكبير مع المقنع (٣٢٨/٦) وشرح المنتهى (١٨٠/٢) وزكاة المال العام للبوطي ص٤١٢، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

لأحـــد[1].

الدليل الخامس:

قياس المال العام غير المستثمر على الوقف على المساجد في عدم وجوب الزكاة فيها[2]، بجامع أن مصرف كلٍ منهما البر العام[3].

أما المال العام المستثمر: كأموال الشركات التجارية التي تملكها الدولة، أو الأسهم التي للدولة في الشركات التجارية، فقد اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة فيه على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الزكاة فيه، وهو قول الجمهور من الفقهاء القائلين بعدم وجوب الزكاة في المال العام مطلقاً، إذ لم يفرق أكثرهم بين المال العام المستثمر وغيره، بل صرح بعضهم بعدم وجوب الزكاة في المال العام المستثمر[4]، وهو قول أكثر الفقهاء المعاصرين[5].

القول الثاني: وجوب الزكاة في المال العام المستثمر، وهو قول محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية[6]، وقول لبعض الباحثين المعاصرين[7].

---

(١) انظر: زكاة المال العام للبوطي ص٤١٥، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٤.

(٢) زكاة الوقف مبنية على ملكيته، وقد نقل في الذخيرة (٥٣/٣) عن بعض العلماء حكاية الاتفاق على إسقاط الملك من الرقاب في المساجد، فدل على عدم وجوب الزكاة فيها. وانظر: مغني المحتاج (٥٠٢/٢) وكشاف القناع (٣١٤/٤) ومطالب أولي النهى (١٦/٢).

(٣) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٤.

(٤) كما سيأتي قريباً النقل عن السرخسي في المبسوط (٥٢/٣). وقال ابن مفلح في الفروع (٣٣٦/٢): (وَمَنْ وَصَّى بدراهم في وُجُوهِ الْبِرِّ، أو لِيَشْتَرِيَ بها ما يُوقَفُ، فَاتَّجَرَ بها الْوَصِيُّ؛ فَرِبْحُهُ مع الْمَالِ فِيمَا وَصَّى، وَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا، وَيَضْمَنُ إنْ خَسِرَ، نَقَلَ ذلك الْجَمَاعَةُ). وانظر أيضاً: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣١٦/٦) ومطالب أولي النهى (١٧/٢).

(٥) ممن قال به: د. وهبة الزحيلي في زكاة المال العام ص٣٨٨، ود. محمد البوطي في بحثه زكاة المال العام ص٤٥١، كلاهما ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، ونُسب هذا القول إلى الأكثرية، كما في فتوى الندوة الثالثة عشرة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤١٤.

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٥٢/٣).

(٧) منهم: د. محمد نعيم ياسين في مناقشته لبحوث زكاة المال العام ص ٤٢٨، ود. رفيق المصري في مناقشته لبحوث زكاة المال العام ص٤٣١، كلاهما ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

دليل القول الأول:

استدلوا بأن هذا المال العام المستثمر وإن وُجد فيه شرط نماء المال إلا أنه لم يوجد فيه شرط المالك المعين، ولا شرط تمام الملك، فلم تجب فيه الزكاة، كالمال العام غير المستثمر ولا فرق[1].

ونُوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن عدم تمام الملك في الأموال العامة لا يصدق على جميع أصناف هذه الأموال، وإن صدق على كثير منها؛ وذلك أن المراد بعدم تمام الملك هو عدم تمكن المالك من التصرف في ماله، والمقصود بعدم التمكن من التصرف: أن يكون من المالك ونائبه كليهما؛ فلا يصدق نقص الملك على مالك تخلّى عن التصرّف لوكيله أو نائبه كليًّا أو جزئيًّا، ولا يؤثر ذلك على تمام الملك ولا على وجوب الزكاة؛ وإلا لما وجبت الزكاة على الملَّاك الذين لا يتصرفون بأملاكهم ، ويُسندون التصرف فيها إلى وكلاء عنهم، وهذا باطل بالاتفاق، فإذا كان الأمر كذلك فإن إمام المسلمين وكيل عنهم في التصرف بأموالهم التي في بيت المال.

ثمّ إن هذه الأموالَ العامة التي بين يدي إمام المسلمين من حيث تمكنه من التصرف فيها صنفان:

الصنف الأول: لا يتمكن من تنميته ولا التصرف فيه إلا بالإشراف عليه وحفظه وإيصاله إلى مصارفه كالرواتب والعطاءات والخدمات ونحوها، فهذا صنف من الأموال العامة يصدق عليه عدم تمام الملك؛ لعدم التمكن من التصرف من المالك ولا من نائبه ، فلا تجب فيه زكاة.

الصنف الثاني: أموال عامة أُطلقت يد الإمام في التصرف فيها بالاستثمار في شتى صوره ، فهذه أموال مملوكة يتصرف فيها وكيل المالك تصرفًا تامًّا ، فالملكُ فيها تام، ويبعُد القول بإعفائها من الزكاة بحجة عدم تمام الملك[2].

---

(١) انظر: زكاة المال العام لوهبة الزحيلي ص٣٨٨، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٧.

(٢) انظر: مناقشة د. محمد نعيم ياسين لبحوث زكاة المال العام ص ٤٢٨، ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

وأُجيب عن هذا الوجه من المناقشة بجوابين[1]:

الجواب الأول: أن تصرف الإمام في الأموال العامة المستثمرة ليس تصرفاً مطلقاً كتصرف المالك، بل هو تصرف منوط بالمصلحة، فكان تصرفاً ناقصاً.

الجواب الثاني: على التسليم بتصرف الإمام في الأموال العامة المستثمرة تصرفاً مطلقاً فإن هذه الأموال ليست مملوكة لأحد بعينه، فأصل الملك فيها غير موجود؛ لأن الإمام إن ملك التصرف فإنه لا يملك الرقبة لهذه الأموال لا هو ولا غيره، فانتفى فيها شرط الملك، فلم تجب فيها الزكاة.

وبعبارة أخرى أن المال العام المستثمر ليس له مالك معين، بخلاف المال الذي يوكل فيه المستثمر غيره، فيد الوكيل كيد الموكل، فالزكاة واجبة على الموكل لا على الوكيل، فالفرق بين مال الموكل والمال العام أن الأول له مالك معين، والثاني لا مالك له[2].

الوجه الثاني: أن مناط عدم وجوب الزكاة هو عدم التمكن من التصرف من المالك، بغض النظر عن تعيّنه أو عدم تعيّنه؛ لأن تمام الملك بالتمكن من التصرف معنى يناسب وجوب الزكاة، حيث وجبت شكرًا لله على نعمة الملك، وملك المال لا يكون نعمة إلا بتمكن المالك من التصرف فيه بنفسه أو بنائبه، وأما عدم تعيّن المالك إذا لم يؤد إلى نقصان الملك، بأن كان له نائب يتصرف عنه بكل أنواع التصرف، فإنه لا يؤثر على معنى النعمة، ولا ينبغي أن يمنع وجوب الزكاة[3].

وأجيب عن هذا الوجه من المناقشة بجوابين:

الجواب الأول: أن الوكالة لا تصح إلا بعد أهلية الموكل لما يقوم به الوكيل، وإذا كان ولي الأمر وكيلاً عن الأفراد في التصرف في أموالهم فأحرى أن الموكل ذو أهلية في التصرف بماله، ولكن الفرد لا يملك التصرف في هذه الأموال التي لا يعرفها ولا يعلم حجمها، فكيف

---

(١) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٨.

(٢) انظر: ردَّ د. محمد الشريف على مناقشات بحوث زكاة المال العام ص٤٣٧، ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

(٣) انظر: مناقشة د. محمد نعيم ياسين لبحوث زكاة المال العام ص ٤٢٨، ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

يملك الوكيل ما لا يملك الموكل؟![1].

الجواب الثاني: عدم التسليم بأن مناط وجوب الزكاة هو عدم التمكن من التصرف من المالك، بغض النظر عن تعينه أو عدم تعينه؛ لأن مناط عدم وجوب الزكاة هو عدم تعين المالك مع عدم القدرة على التصرف، فمتى ما تخلف أحدهما حكمنا بعدم وجوب الزكاة، بدليل عدم وجوب الزكاة في الوقف على غير معين؛ لعدم تعين المالك، مع وجود القدرة على التصرف فيه من قبل الناظر أو من الإمام[2].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أنه إذا اختلف مصرف المال العام عن مصرف الزكاة وجبت الزكاة فيه، وإذا كان المصرف واحداً لم تجب، ومصرف المال العام هو مصالح المسلمين العامة، ومصرف الزكاة هو الأصناف الثمانية، فلما اختلف المصرف وجبت الزكاة في المال العام[3].

قال السرخسي نقلاً عن محمد بن الحسن: (فإن اشترى بمال الخراج غنماً سائمة للتجارة وحال عليها الحول فعليه فيها الزكاة، وهذا بخلاف ما إذا اجتمعت الغنم المأخوذة في الزكاة في يد الإمام وهي سائمة فحال عليها الحول؛ لأن هناك لا فائدة في إيجاب الزكاة، فإنَّ مصرف الواجب والموجب فيه واحد، وهنا في إيجاب الزكاة فائدة، فإن مصرف الموجب فيه المقاتلة، ومصرف الواجب الفقراء، فكان الإيجاب مفيداً، فلهذا تجب الزكاة)[4].

ونُوقش من وجهين:

الوجه الأول: ما قاله السرخسي بعد أن أورد كلام محمد بن الحسن السابق: (وفي هذا الفصل نظر، فإن الزكاة لا تجب إلا باعتبار الملك والمالك، ولهذا لا تجب في سوائم الوقف، ولا في سوائم المكاتَب، ويعتبر في إيجابها صفة الغنى للمالك، وذلك لا يوجد هنا إذا اشتراها

---

(١) انظر: ردَّ د. محمد البوطي على مناقشات بحوث زكاة المال العام ص٤٣٨، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

(٢) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٩.

(٣) انظر: مناقشة د. رفيق المصري لبحوث زكاة المال العام ص٤٣٢، ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٥.

(٤) المبسوط (٥٢/٣).

الإمام بمال الخراج للمقاتلة، فلا تجب فيها الزكاة إلا أن يكون مراده أنه اشتراها لنفسه، فحينئذ تجب عليه الزكاة باعتبار وجود المالك، وصفة الغنى له)[1].

الوجه الثاني: عدم التسليم بأنه إذا اختلف المصرف وجبت الزكاة، بدليل أن المال العام غير المستثمر يختلف مصرفه عن مصرف الزكاة، ومع ذلك لم تجب الزكاة فيه بالاتفاق[2].

الدليل الثاني:

أن المال العام المستثمر قد توفرت فيه شروط الزكاة، فهو مال نامٍ، وله مالك، وهو الدولة، بنيابتها عن الأفراد، ولا أثر لكون هذا المال عاماً أو خاصاً[3].

ويمكن مناقشته بعدم التسليم بتوفر شروط الزكاة في المال العام المستثمر، أما شرط النماء فلا يكفي وحده للقول بالوجوب، إذ لا بد معه من توفر الشروط الأخرى، ولا يصح القول بأن هذا المال مملوك للدولة بنيابتها عن الأفراد؛ إذ كل واحد من الأفراد يتعذر عليه العلم بنصيبه من هذا المال، ولا يملك التصرف فيه بنفسه إن علمه، فكيف يكون مالكاً له؟.

وأما أن هذا المال لا أثر لكونه عاماً أو خاصاً فليس بصحيح؛ لاتفاق الفقهاء على التفريق بينهما، حيث اتفقوا على عدم وجوبها في المال العام غير المستثمر، وأوجبوها في المال الخاص.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله، ومناقشة دليلي القول الثاني.

وبناء على ما تقدم من عدم وجوب الزكاة في المال العام سواء أكان مستثمَراً أم غير مستثمر فإن الزكاة لا تجب في أموال حساب المؤسسة العامة للتقاعد، ولا في حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وقد نص على ذلك بعض الفقهاء والباحثين المعاصرين[4]؛ لأن هذه الأموال لها صفة المال العام، وليس لها مالك معين، وهي وإن كانت

---

(١) المبسوط (٣/٥٢).

(٢) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٢٨٥، ٢٨٦.

(٣) انظر: مناقشة د. رفيق المصري لبحوث زكاة المال العام ص٤٣١، ضمن أبحاث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة.

(٤) منهم د. وهبة الزحيلي في بحثه زكاة المال العام ص٣٨٩، ٣٩٣، ود. محمد البوطي في بحثه زكاة المال العام ص٤٢٠، والشيخ عبد الله المنيع في مناقشته لبحوث زكاة المال العام ص٤٢٦، كلها ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، ود. محمد الشريف في بحثه زكاة المال العام ص٥٦٣، ٥٦٤، ضمن بحوث فقهية معاصرة، ود.

مستحقة لأشخاص معينين بشروط وضوابط معينة، وهم الموظفون والعمال إلا أنه لا يُعلَم المستحِق منهم؛ لاحتمال حرمان بعضهم؛ لعدم توفر شروط الاستحقاق فيه، فتبقى هذه الأموال غير معلومة المستحق، كما أنهم وإن استحقوها لا يملكون التصرف فيها قبل قبض مستحقاتهم[1].

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن المبالغ المودعة لدى مؤسسات التأمينات العامة (الحكومية) لا زكاة فيها؛ لأنها من المال العام[2].

المطلب الثاني

زكاة مكافأة نهاية الخدمة

المسألة الأولى: حقيقة مكافأة نهاية الخدمة.

مكافأة نهاية الخدمة هي: مبلغ مالي مقطوع، يوجبه القانون أو العقد للعامل أو الموظف على رب العمل بشروط معينة، ويُقدَّر بحسب مدة الخدمة، وسبب انتهائها، والراتب الأخير للعامل أو الموظف، يُدفع عند انتهاء الخدمة للعامل أو للموظف أو لعائلتهما[3].

والأنظمة المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة قد تختلف من بلد لآخر، إلا أن أهم أحكامها النظامية ما يلي[4]:

١- أن هذه المكافأة ثمرة التزام يفرضه النظام على رب العمل لمصلحة العامل، ولا يخضع في أصل وجوبه ولا في مقدار المكافأة وكيفية احتسابها وكيفية دفعها لإرادة الطرفين

عبدالله الغفيلي في نوازل الزكاة ص٢٦٦، ود. صالح المسلم في أحكام الزكاة ص٢٩١، ود. أحمد الحداد في بحثه زكاة الأموال المجمدة، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٢٣٣/١) وبه أفتى المجتمعون في الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص ٤٤٣، (الفتاوى والتوصيات).

(١) انظر: زكاة المال العام لوهبة الزحيلي ص٣٨٩، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، وأحكام الزكاة للمسلم ص٢٩١، وزكاة الأموال المجمدة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٢٣٣/١).

(٢) انظر القرار بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٣٢٤/١).

(٣) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات) وزكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي لمحمد نعيم ياسين (٢٣٥/١) ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٢٣/١) من قرار المجمع رقم ١٤٣ (١٦/١) والمادة (١) من نظام التقاعد المدني.

(٤) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٣٦- ٢٣٨، ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة.

ولا لأحدهما.

٢- قد يُحرَم العامل من هذه المكافأة بموجب النظام في عدة حالات: كما لو انتحل شخصية غير صحيحة، أو قدم شهادات أو توصيات مزورة، أو ارتكب خطأ نشأ عنه خسارة كبيرة لصاحب العمل.

٣- وقت استحقاق هذه المكافأة هو وقت انتهاء خدمة العامل، وانقطاع حقه في الأجر أو الراتب، ولا يحق له أن يطالب بالمكافأة قبل انتهاء خدمته، ولا أن يتصرف بها أي تصرف.

٤- لا يشترط في استحقاق هذه المكافأة أن يُقتطع شيء من أجر العامل أثناء خدمته، كما لا يشترط لاستحقاقها أن تكون مدة الخدمة طويلة.

٥- صاحب الحق في هذه المكافأة هو العامل إذا انتهت خدمته أثناء حياته، وأما إذا كان انتهاء الخدمة بسبب وفاة العامل فإن الحق فيها يكون لأشخاص عينهم النظام، يُراعى فيهم أن يكونوا ممن كان العامل المتوفى يعولهم من أهله وذويه.

٦- الأساس الذي يُبنى عليه الحق في مكافأة نهاية الخدمة هو تخفيف أعباء الحياة عن العامل، إذ بعد انتهاء العمل، وانقطاع أجر العامل، يصير ومَن يعولهم بلا مورد غالباً، فكان من حقه على صاحب العمل أن يُعطى هذه المكافأة؛ ليتمكن هو ومَن يعولهم من تدبير شؤونهم حتى يجدوا مورداً آخر.

المسألة الثانية: التوصيف الفقهي لمكافأة نهاية الخدمة:

اختلف في التوصيف الفقهي لمكافأة نهاية الخدمة على أقوال، أهمها ما يلي:

القول الأول: أنها حق مالي أوجبه ولي الأمر للعامل الذي تتوفر فيه شروط الاستحقاق، وهو قول د. محمد نعيم ياسين[١]، ود. وهبة الزحيلي[٢]، ود. أحمد الحداد[٣]، وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي: أن مكافأة نهاية الخدمة حق مالي يوجبه القانون أو العقد للعامل أو الموظف بشروط[٤].

---

(١) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم (٢٥٣/١) ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة لمعاصرة.

(٢) انظر: زكاة الأموال المجمدة لوهبة الزحيلي بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٥٣/١).

(٣) انظر: زكاة الأموال المجمدة للحداد بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٢٢٦/١، ٢٢٧).

(٤) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٣٢٣/١).

القول الثاني: أنها جزء من الأجرة مؤجلة، فتكون ديناً للعامل على رب العمل، وهو قول د. محمد ضناوي[1].

القول الثالث: أنها تعويض عن الضرر الذي يلحق العامل بانتهاء خدمته[2].

دليل القول الأول:

أن من صلاحيات ولي الأمر أن يُلزم ببعض الحقوق على الأفراد لما يراه من المصلحة العامة، وإلزام أصحاب العمل بهذه المكافأة للعامل عند انتهاء خدمته فيه مصلحة للعامل وصاحب العمل وعموم المسلمين؛ لما في ذلك من تأمين العامل وطمأنينة نفسه، ومكافأته على ما بذله خلال مدة عمله، مما يدفعه إلى الإخلاص في العمل وزيادة الإنتاج، والحرص على البقاء في الوظيفة مدة طويلة، وهذا لا شك أنه يعود بالمصلحة لعموم المسلمين[3].

دليل القول الثاني:

أن صاحب العمل عند إبرام العقد مع العامل يراعي في تحديد أجرته ما سيتحمله لأجله من ضمانات، ومنها مكافأة نهاية الخدمة، ولذا لو فرض عدم إلزامه بدفع هذه المكافأة لأدى ذلك لزيادة أجرة العامل عما هي عليه[4].

ونُوقش من وجهين[5]:

١- أنها لو كانت جزءاً من الأجرة لكان لا بد من الحصول عليها، ومكافأة نهاية الخدمة ليست كذلك، فهي مترددة بين الحصول وعدمه؛ لاحتمال وجود ما يمنع العامل من استحقاقها.

٢- أنها لو كانت أجرة لكان لا بد من العلم بها، وهذه المكافأة غير معلومة عند إبرام

---

(١) انظر: تعقيب د. محمد ضناوي على بحث زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٩٤، ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة، وحكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص١١٠، ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة.

(٢) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص١١٠، حيث ذكره د. عبد الستار و لم يعزه لأحد.

(٣) انظر زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٥١، و زكاة الأموال المجمدة لوهبة الزحيلي، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٥٣/١).

(٤) انظر: تعقيب د. محمد ضناوي على بحث زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٩٤، ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة.

(٥) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لأبي غدة ص١١١.

عقد الإجارة، فهي لا تُعلم إلا بعد انتهاء الخدمة.

دليل القول الثالث:

أن العامل بانتهاء خدمته يلحقه ضرر بانقطاع مورد رزقه، فكانت هذه المكافأة تعويضاً له عن هذا الضرر(١).

ونُوقش من وجهين(٢):

١- أن استحقاقها لا يلزم أن يكون لارتكاب صاحب العمل لخطأ معين تجاه العامل حتى تكون تعويضاً له عن الضرر.

٢- أنه لا يلزم لاستحقاقها لحوق الضرر بالعامل عند انتهاء خدمته.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله؛ ولكونه الموافق لواقع هذه المكافأة، وسلامته من المناقشات الواردة على القولين الآخرين.

المسألة الثالثة: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة.

تحرير محل النزاع:

يمكن النظر إلى علاقة مكافأة نهاية الخدمة بالزكاة من جهتين(٣):

الجهة الأولى: علاقة المؤسسة التي تقدم هذه المكافأة بالمبالغ المخصصة لديها لمكافأة العاملين فيها عند نهاية خدمتهم، فإن كانت هذه المؤسسة الملتزمة بتقديم المكافأة من المؤسسات التي أنشأتها الدولة، فلا تجب الزكاة في الأموال المخصصة لديها لمكافأة نهاية الخدمة؛ لما تقدم(٤) من أن أموالها تعد من المال العام، والمال العام لا تجب فيه الزكاة.

وإن كانت هذه المؤسسة من المؤسسات التجارية الخاصة فإن ما يخصص لديها من أموال لمكافأة العاملين بها عند نهاية خدمتهم داخل ضمن أموالها المملوكة لها ملكاً تاماً،

---

(١) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٤٤.

(٢) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لأبي غدة ص١١١، وزكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) هذا التقسيم مستفاد من بحث حكم زكاة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص١٠٩، ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة.

(٤) انظر ص٦٤٠ من هذا البحث.

فتجب عليها زكاتها كسائر أموالها، عند توفر شروط الزكاة.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي: أن مكافأة نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي لدى المؤسسات الخاصة التي تظل في حساباتها لا تخرج من ملكها، فلا تحسم من موجوداتها الزكوية، بل تُزكى معها[1].

وإذا كانت هذه المبالغ لدى المؤسسات العامة (الحكومية) فإنها لا تزكى؛ لأنها من المال العام[2].

كما جاء في فتوى الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة: (لا تجب على الدولة أداء الزكاة في أموال صناديق التأمينات الاجتماعية)[3].

الجهة الثانية: علاقة العاملين لدى المؤسسة بمكافأة نهاية الخدمة، وهذه العلاقة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: علاقتهم بهذه المكافأة قبل قبضها، أي من حين ابتداء العمل حتى نهايته، ولم أقف على خلاف بين الفقهاء المعاصرين في أن مكافأة نهاية الخدمة قبل قبضها لا تجب الزكاة فيها على العامل، إلا قول د. يوسف القرضاوي في معرض كلامه عن زكاة المبالغ النقدية التي تكون للموظفين لدى الحكومات والمؤسسات التي يعملون بها، باعتبار أنها مكافآت مستحقة لهم، أو مدخرات مرصودة لحسابهم، قال: (إن كانت حقاً للموظف، لا تملك الدولة أو المؤسسة أن تلغيه، ويستطيع أن يصرفها إذا أراد؛ فالذي أرجحه أن ملكه في هذه الحال ملك تام، وهي كالدين المرجو، فحينئذٍ تجب فيها الزكاة في كل حول، إذا بلغت نصاباً، وتوفرت فيه الشروط الأخرى، من السلامة من الدين ونحوه)[4].

فهذا القول معلَّق على أمر غير واقع، وهو أن الزكاة تجب في هذه المكافأة إن كان صاحب العمل لا يمكن أن يلغيها، وكان للموظف الحق في أن يصرفها متى أراد، والأمر على خلاف ذلك؛ فهذه المكافأة وإن كانت حقاً للعامل إلا أنه يمكن إلغاؤها من قبل صاحب

---

(١) جاء في دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات ص٦٤: (مخصصات نهاية الخدمة للعاملين لدى الشركة لا تحسم من الموجودات الزكوية).

(٢) انظر هذا القرار: في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٣٢٤/١).

(٣) أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٤٤٣ (الفتاوى والتوصيات).

(٤) فقه الزكاة (١٣٩/١).

العمل إذا توفر شرط الإلغاء[1]، كما أنه لا يستطيع صرفها إلا بشروط معينة، فلا يتوجه حينئذٍ أن يكون هذا قولاً في هذه المسألة؛ لأن محل النزاع في المكافأة التي تتعلق بها الأحكام المذكورة في المسألة الأولى من هذا المطلب.

والدليل على أن الزكاة لا تجب في مكافأة نهاية الخدمة قبل قبضها: أن من شروط وجوب الزكاة الملك التام[2]، وهو غير متحقق في مكافأة نهاية الخدمة قبل قبضها؛ لما يلي[3]:

١- أن استحقاق هذه المكافأة يكون من حين انتهاء الخدمة لا قبله، فهي باقية في ملك صاحب العمل حتى ينتهي عقد العامل، ولذا فإنها لا تدخل في ملك العامل قبل قبضها.

٢- أن ملك العامل لهذه المكافأة متردد بين الثبوت وعدمه، فقد يتخلف شرط من شروط الاستحقاق التي حددها النظام فلا يستحقها حينئذٍ.

٣- أن العامل لا يتمكن من التصرف بمكافأة نهاية الخدمة قبل قبضها، فلو فرض ثبوت ملكه لها فهو ملك ناقص؛ لعدم إمكان التصرف بها.

وإذا كانت مكافأة نهاية الخدمة غير مملوكة للعامل قبل قبضها ملكاً تاماً فلا تجب فيها الزكاة؛ لتخلف هذا الشرط.

جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة: أن الزكاة لا تجب في مكافأة نهاية الخدمة على العامل أو الموظف طيلة مدة خدمته؛ لعدم تحقق الملك التام الذي يشترط لوجوب الزكاة[4].

---

(١) انظر: الأحكام النظامية لهذه المكافأة ص٦٤١، ٦٤٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: مختصر القدوري مع اللباب (٣١٦/٢) ومواهب الجليل (٨٢/٣) والمهذب مع المجموع (٣٠٤/٥) والشرح الكبير مع المقنع (٣١٤/٦). قال ابن رشد في بداية المجتهد (٤١٥/١): (وأما على من تجب - يعني الزكاة -: فإنهم اتفقوا أنها على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكاً تاماً) والمراد بشرط تمام الملك في الزكاة: قال الرحيباني في مطالب أولي النهى (١٤/٢): (الملك التام عبارة عما كان بيده، لم يتعلق به حق غيره، يتصرف فيه على حسب اختياره، وفوائده حاصلة له) وانظر: شرح منتهى الإرادات (١٧٨/٢) وأحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك للمسلم ص٣٦.

(٣) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٣٣٣، ٣٣٤، وحكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص١١٦، وزكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٦٣، ٢٦٩.

(٤) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات).

وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[1].

القسم الثاني: علاقة العاملين بمكافأة نهاية الخدمة بعد قبضها، وحكم زكاتهم لهذه المكافأة بعد القبض محل نزاع بين الفقهاء المعاصرين على أقوال:

القول الأول: إذا قبض العامل أو الموظف مكافأة نهاية الخدمة فلا تجب عليه زكاتها إلا إذا مضى عليها حول من تاريخ قبضها، وهو ما أفتت به اللجنة الدائمة للإفتاء[2].

القول الثاني: إذا قبض العامل أو الموظف مكافأة نهاية الخدمة فتجب عليه زكاتها بضمها إلى جنسها من أمواله في النصاب والحول، ويزكيها معها إذا تمَّ حول ماله، وهو ما صدرت به فتوى الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة[3].

القول الثالث: تجب الزكاة في مكافأة نهاية الخدمة عند قبضها لعام واحد، وهو قول د. عبد الستار أبو غدة[4].

دليل القول الأول:

أن مكافأة نهاية الخدمة مال مستفاد بسبب مستقل وهو الخدمة في الوظيفة، وليس من نماء ماله الذي عنده حتى تجب فيه الزكاة معه، والمال المستفاد لا تجب فيه الزكاة إلا إذا كان نصاباً، ومضى عليه حول بعد قبضه[5].

---

(١) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٢٣/١).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٣/٩) برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ونائب الرئيس الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وعضوية الشيخ عبد الله بن قعود رحمهم الله تعالى، وممن قال بهذا القول د. محمد نعيم ياسين في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ص٢٨٤، ود. صالح المسلم في أحكام الزكاة ص٣٣٦، ود. عبد الله الغفيلي في نوازل الزكاة ص٢٨٤.

(٣) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات).

(٤) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة ص٢١٦.

(٥) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٨٨،٢٨٥، ونوازل الزكاة للغفيلي ص٢٧٩.
والمال المستفاد فيه تفصيل ذكره ابن قدامة في المغني (٧٤/٤- ٧٦) سأُورده، ثم أُبيِّن علاقته بهذه المسألة:
الحال الأولى: أن يكون المال المستفاد مما يعتبر له الحول، ولا مال له سواه، وكان نصاباً، أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً، فبلغ بالمستفاد نصاباً انعقد عليه حول الزكاة حينئذٍ، فإذا تم حول وجبت الزكاة فيه.
وبناءً على هذه الحال فمن قبض مبلغ مكافأة نهاية الخدمة وليس عنده مال سواها، أو كان عنده مال من جنسها أقل من النصاب فإنه يستأنف بها وبما عنده من مال حولاً، فإذا تم الحول وجبت الزكاة.
الحال الثانية: أن يكون المال المستفاد مما يعتبر له الحول، وكان عنده نصاب، لم يخل المال المستفاد من ثلاثة

دليل القول الثاني:

أن مكافأة نهاية الخدمة إذا قبضها العامل تُعد مالاً مستفاداً، وحكم المال المستفاد أنه يُضم إلى جنسه من المال في الحول والنصاب[1].

أقسام:

القسم الأول: أن يكون المستفاد من نماء ماله، كربح مال التجارة، ونِتاج السائمة، فهذا يجب ضمه إلى ما عنده من أصله، فيُعتَبر حولُه بحوله، قال ابن قدامة عن هذا القسم: لا نعلم فيه خلافاً.

ومكافأة نهاية الخدمة لا تدخل في هذا القسم؛ لأنها ليست نماءً للمال الذي عنده.

القسم الثاني: أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده، فهذا له حكم نفسه، لا يضم إلى ما عنده في حول ولا نصاب، بل إن كان نصاباً استقبل به حولاً وزكاه، وإلا فلا شيء فيه، وهذا قول الجمهور، والقول بوجوب الزكاة فيه حين استفادته وصفه ابن عبد البر بالشذوذ، وقال: لم يقل به أحد من أئمة الفتوى.

ومكافأة نهاية الخدمة إن كانت من غير جنس ما عنده من النصاب فلا زكاة فيها حين قبضها على قول الجمهور، بل يستأنف بها حولاً.

القسم الثالث: أن يستفيد مالاً من جنس نصاب عنده، قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل، مثل أن يكون له أربعون من الغنم، مضى عليها بعض حول، فيشتري أو يتَّهب مائة، فهذا فيه خلاف على قولين:

القول الأول: أنه يضمه إلى ما عنده في النصاب لا في الحول، فلا تجب فيه الزكاة حتى يمضي عليه حول، وهو قول الجمهور.

القول الثاني: أنه يضمه إلى ما عنده في النصاب والحول، ويزكيه مع ماله عند تمام حول المال الذي كان عنده، وهو قول الحنفية.

والراجح – والله أعلم – قول الجمهور؛ لقول النبي ﷺ: **(من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه)** أخرجه مرفوعاً الترمذي برقم (٦٣١) وموقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما برقم (٦٣٢) وأخرجه أبو داود برقم (١٥٧٠) بلفظ: **(ليس في مالٍ زكاة حتى يحول عليه الحول)** وحسنه الزيلعي في نصب الراية (٣٨٥/٢) وصحح الألباني المرفوع والموقوف في إرواء الغليل (٢٥٤/٣) وفي صحيح سنن الترمذي (١٩٦/١، ١٩٧).

وانظر في هذه المسألة: المبسوط (١٦٤/٢) والمدونة (٣٢٤/١) والمجموع (٣٢٢/٥) والمغني (٧٦/٤) والمحلى (١٩٥/٤- ١٩٩).

وبناء على القول الراجح في هذه المسألة فإن من قبض مكافأة نهاية الخدمة وكان عنده مال من جنسها فإنه لا يضمها إليه في الحول، وإنما يستأنف بها حولاً، فإن مضى عليها الحول وهي عنده أو بعضها مما يبلغ نصاباً وجبت الزكاة، وإلا فلا شيء عليه. والله أعلم.

وانظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٨٥، وزكاة الأموال المجمدة للحداد، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٢٨/١، ٢٢٩).

(١) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٣٣٤.

ونُوقش بعدم التسليم بأن المال المستفاد يُضم إلى جنسه من أموال المزكي في الحول، بل يَستأنف به حولاً على القول الراجح[1].

دليل القول الثالث:

قياس مكافأة نهاية الخدمة بعد قبضها على الدين على المعسر إذا قُبض، فإنه يُزكى لسنة واحدة على القول الراجح[2]، فكذلك مكافأة نهاية الخدمة تعد كالدين على المعسر، فعند قبضها تزكى لسنة واحدة[3].

ويمكن مناقشته: بعدم التسليم بأن مكافأة نهاية الخدمة تعد ديناً لمصلحة العامل، بل هي حق مالي أوجبه ولي الأمر لمن تتوفر فيه شروط الاستحقاق، وقد تقدم بيان ذلك في التوصيف الفقهي لمكافأة نهاية الخدمة[4].

كما أن هذه المكافأة قابلة للإلغاء نظاماً، وحرمان بعض المستحقين منها لأسباب عديدة، وإذا كانت كذلك فلا يمكن وصفها بأنها دين غير مرجو الأداء[5].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقولة دليله، ومناقشة أدلة القولين الآخرين.

المطلب الثالث

زكاة المعاش التقاعدي

المسألة الأولى: حقيقة المعاش التقاعدي:

المعاش التقاعدي هو: مبلغ مالي يستحقه الموظف أو العامل شهرياً على الدولة أو المؤسسة المختصة بعد انتهاء خدمته، بمقتضى القوانين والأنظمة وعقود العمل، إذا توفرت فيه

---

(١) انظر: أحكام الزكاة للمسلم ص٣٣٤، وانظر: ما تقدم في الحاشية ص٦٤٧ من هذا البحث.

(٢) وهذا قول مالك، وعند الحنفية وقول للشافعي والصحيح من مذهب الحنابلة: أنه تجب زكاته إذا قبضه لما مضى من السنين، وفي قول للشافعي ورواية لأحمد: لا تجب فيه الزكاة.
انظر: بدائع الصنائع (٨٩/٢) والشرح الصغير (٦٢٣/١) والحاوي الكبير (٣١٤/٣) والشرح الكبير مع المقنع (٣٢٥/٦) والإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٦/٦).

(٣) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص٢١٦.

(٤) انظر: ص٣٤١ من هذا البحث.

(٥) انظر: زكاة الأموال المجمدة لوهبة الزحيلي، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٥٤/١).

الشروط المحددة فيها، وينتقل بعد وفاته للمستحقين[1].

ويتم تسوية المعاش التقاعدي للموظف المدني والعسكري وفقاً لنظام التقاعد كما يلي[2]:

١- الموظف المدني: يحسب معاشه على أساس جزء من أربعين جزءاً من الراتب الأساسي الأخير، وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في التقاعد، وفق القاعدة الآتية:

(المعاش المستحَق = الراتب الأساسي الأخير × مدة الخدمة بالأشهر/ ٤٨٠).

ويتم تسوية معاش الموظف المدني في حالة الوفاة أو العجز بغير سبب العمل على أساس تخصيص معاش تقاعدي يُعادل (٤٠%) من الراتب الأساسي الأخير، ما لم تكن تسوية المعاش حسب الطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تمنحه معاشاً أكبر.

كما يتم تسوية معاش الموظف المدني في حالة الوفاة أو العجز بسبب العمل على أساس تخصيص معاش تقاعدي يُعادل (٨٠%) من الراتب الأساسي الأخير، ما لم تكن تسوية المعاش حسب الطريقة المنصوص عليها أعلاه تمنحه معاشاً أكبر.

٢- الموظف العسكري: يحسب معاشه على أساس جزء من خمسة وثلاثين جزءاً من الراتب الأساسي الأخير، وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في التقاعد، وفق القاعدة الآتية:

(المعاش المستحَق = الراتب الأساسي الأخير × مدة الخدمة بالأشهر/٤٢٠).

ويتم تسوية معاش الموظف العسكري في حالة الوفاة أو عدم اللياقة الطبية بغير سبب العمل على أساس تخصيص معاش تقاعدي يُعادل (٧٠%) من الراتب الأساسي الأخير، ما لم تكن تسوية المعاش حسب الطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تمنحه معاشاً أكبر.

---

(١) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات) ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) (٣٢٣/١) من قرار المجمع رقم ١٤٣ (١٦/١) والمادة (١) من نظام التقاعد المدني، والتأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٧٩، وحكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي لعبد الستار أبو غدة ص١١٢.

(٢) انظر: التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد لعام ١٤٣١- ١٤٣٢هـ ص٣٤، ٣٥، والمواد (١٧) و (٢٠) و (٢١) من نظام التقاعد المدني، والمواد (٨) و (١٥) و (١٧) و (٢٠) من نظام التقاعد العسكري.

كما يتم تسوية معاش الموظف العسكري في حالة العجز الجزئي بسبب العمل على أساس تخصيص معاش تقاعدي يُعادل (٨٠%) من الراتب الأساسي الأخير، ما لم تكن تسوية المعاش حسب الطريقة المنصوص عليها أعلاه تمنحه معاشاً أكبر.

وفي حالة الوفاة أو العجز الكلي بسبب العمل يتم تسوية المعاش على أساس تخصيص معاش يعادل الراتب الأساسي الأخير.

المسألة الثانية: التوصيف الفقهي للمعاش التقاعدي:

يُعد المعاش التقاعدي حقاً مالياً يستحقه الموظف أو العامل على مؤسسة التأمين الاجتماعي، من باب أنه تأمين تعاوني، يهدف إلى حماية مصلحة العاملين في المجتمع، وهو نظام تأمين إجباري، تفرضه الدولة، وتسهم فيه بالاشتراك مع أصحاب العمل والعاملين في توفير الأموال المطلوبة لهذا التأمين(١).

وينشأ الحق للموظف أو العامل في المعاش التقاعدي باعتباره مبلغ تأمين عند وقوع الخطر المؤمَّن منه، وهو انتهاء الخدمة، بأسباب وشروط معينة، ويُطلَق على العامل أو الموظف مستأمِنٌ أو مشتركٌ، وما يُقتطع من راتب العامل أو الموظف أثناء خدمته مع ما تدفعه الدولة أو رب العمل عنه يعد اشتراكاً مقدماً منه للمؤمِّن، وهو مؤسسة التأمين الاجتماعي، والاشتراك المقدم لهذه المؤسسة يخرج من ملك دافعه بمجرد دفعه، ويدخل في ملكية مؤسسة التأمين الاجتماعي، ولهذا فإن الاشتراك لا يعد ديناً للموظف أو العامل على مؤسسة التأمين الاجتماعي(٢).

وبهذا يتبين أن المعاش التقاعدي أيضاً ليس أجراً للعامل مؤخر التسليم؛ لأنه لا يُستحق إلا بشروط معينة، وهو متردد بين الحصول وعدمه، كما أنه مجهول القدر؛ لربطه بالباقي من عمر الإنسان، وما كان كذلك فإنه لا يعد أجراً؛ لأن الأجر من الحقوق المؤكدة، التي يمكن المطالبة بها عند تقديم العمل، ويُشترط فيه أن يكون معلوماً(٣).

والحاصل أن المعاش التقاعدي المقدم من مؤسسة التأمين الاجتماعي داخل في معنى

---

(١) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٥٩.

(٢) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم ص٢٥٩، ٢٦٠.

(٣) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص١١٢، ١١٣.

التأمين التعاوني، وقد تقدم أن التأمين التعاوني جائز شرعاً[1].

المسألة الثالثة: حكم زكاة المعاش التقاعدي:

تحرير محل النزاع:

محل النزاع في زكاة المعاش التقاعدي لا يختلف عن محل النزاع في زكاة مكافأة نهاية الخدمة، وقد تقدم تحرير محل النزاع في زكاتها مفصلاً[2]، وبناءً عليه فإن مؤسسة التأمين الاجتماعي التي أنشأتها الدولة لا يجب عليها زكاة الأموال المخصصة لديها للمعاشات التقاعدية؛ لما تقدم[3] من أن أموالها تعد من المال العام، والمال العام لا زكاة فيه.

وإن كانت هذه المؤسسة من المؤسسات التجارية الخاصة فتجب عليها زكاة الأموال المخصصة لديها للمعاشات التقاعدية؛ لأنها داخلة ضمن أموالها المملوكة لها ملكاً تاماً، فتجب عليها زكاتها كسائر أموالها، عند توفر شروط الزكاة.

وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[4].

أما العامل أو الموظف فلا تجب عليه زكاة المعاش التقاعدي قبل قبضه؛ لأن من شروط وجوب الزكاة الملك التام، وهو غير متحقق في المعاش التقاعدي قبل قبضه، لما تقدم من مبررات عدم توفر هذا الشرط في مكافأة نهاية الخدمة[5].

وبهذا صدرت فتوى الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة[6]، وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[7].

أما إذا قبض العامل أو الموظف معاشه التقاعدي فهذا محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين في وجوب زكاته على أقوال:

القول الأول: إذا قبض العامل أو الموظف المعاش التقاعدي فلا تجب عليه زكاته إلا إذا

---

(١) انظر ص١٥٤ من هذا البحث.

(٢) ص ٦٤٤ من هذا البحث.

(٣) ص ٦٤٠ من هذا البحث.

(٤) انظر القرار بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٢٤/١).

(٥) ص ٦٤٦ من هذا البحث.

(٦) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات).

(٧) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٢٣/١).

مضى عليه حول من تاريخ قبضه، وكان نصاباً، وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز[1].

القول الثاني: إذا قبض العامل أو الموظف المعاش التقاعدي فتجب عليه زكاته بضمه إلى جنسه من أمواله في النصاب والحول، ويزكيه معها إذا تمَّ حول ماله، وهو ما صدرت به فتوى الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة[2].

القول الثالث: لا تجب الزكاة في المعاش التقاعدي بعد قبضه، لكن الاحتياط أن يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة، وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين[3].

القول الرابع: تجب الزكاة في المعاش التقاعدي عند قبضه لسنة واحدة، وهو قول د. عبد الستار أبو غدة[4].

ومعنى هذين القولين الأخيرين أنه كلما قبض المتقاعد معاشه التقاعدي فإنه يُخرِج زكاته احتياطاً على القول الثالث، ووجوباً على القول الرابع.

دليل القول الأول والثاني:

يُستدل لأصحاب هذين القولين: بأن المعاش التقاعدي يعد مالاً مستفاداً، وحكم المال المستفاد أنه يَستأنف به حولاً عند أصحاب القول الأول، ويُضم إلى حول ماله الذي من جنسه عند أصحاب القول الثاني، بناءً على خلاف الفقهاء في حكم زكاة المال المستفاد، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المسألة عند بيان حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة[5]، وترجيح قول الجمهور بأنه يَستأنف بالمال المستفاد حولاً جديداً.

دليل القول الثالث والرابع:

القياس على الدين الذي على المعسر (الدين غير المرجو)، بجامع أن كلاً من الموظف والدائن لا يتمكن من أخذ ماله، والدين الذي على المعسر لا زكاة فيه قبل قبضه، لكن

---

(١) انظر: فتاوى نور على الدرب (١٢٨/١٥) وممن قال به أيضاً د. محمد نعيم ياسين في زكاة مكافأة نهاية الخدمة ص٢٨٤، ود. أحمد الحداد في زكاة الأموال المجمدة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٢٣٢/١) ود. سعود الثبيتي في مناقشة له بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) (٣٠٣/١، ٣٠٤).

(٢) انظر: أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة ص٥٠٤ (الفتاوى والتوصيات).

(٣) انظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (١٧٤/١٨، ١٧٥).

(٤) انظر: حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة ص٢١٦.

(٥) انظر ص٦٤٨ (الحاشية) من هذا البحث.

يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة، احتياطاً عند القائل بالقول الثالث، ووجوباً عند القائل بالقول الرابع[1]، فكذلك ما يُقتطع من راتب الموظف لأجل التقاعد[2].

ويمكن مناقشته: بعدم التسليم بأن المعاش التقاعدي يعد ديناً لمصلحة العامل؛ لأن الاشتراك المقدم من العامل أو الموظف يخرج من ملكه بمجرد دفعه كما تقدم[3]، ويدخل في ملك مؤسسة التأمين الاجتماعي، وإذا لم يكن الاشتراك باقياً على ملكه لم يكن ما يُقدَّم له بعد انتهاء خدمته في صورة معاش تقاعدي وفاءً لدينه، بل هو مبلغ تأمين تعاوني، يُعد منحة مُبتدَأة لمن توفرت فيه شروط هذا التأمين، وقد تقدم بيان ذلك في التوصيف الفقهي للمعاش التقاعدي[4].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليله، ومناقشة أدلة الأقوال الأخرى.

---

(١) تقدمت الإشارة إلى خلاف الفقهاء في هذه المسألة ص٦٤٩ حاشية رقم (٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (١٨/١٧٤، ١٧٥) وحكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة لعبد الستار أبو غدة ص٢١٦.

(٣) انظر بحث هذه المسألة: في ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٤) انظر ص٦٥١، ٦٥٢ من هذا البحث.

المبحث الثاني

التقاعد التكميلي في التأمينات الاجتماعية (زيادة مدة الاشتراك)

يُراد بالتقاعد التكميلي[1] في التأمينات الاجتماعية: أن العامل إذا توقف عن العمل قبل استحقاقه للمعاش التقاعدي فإن له الحق في الاستمرار في الاشتراك عن طريق الاشتراك الاختياري، وذلك بدفع نسبة الاشتراك كاملة، وقدرها ١٨% من راتبه شهرياً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما لو كان على رأس العمل، حتى يكمل المدة اللازمة للحصول على المعاش التقاعدي، أو يزيد عليها، حيث تُعامَل مدة الاشتراك الاختياري معاملة الاشتراك الإلزامي.

مثال ذلك: لو توقف العامل عن العمل لأي سبب كان بعد مضي خمس عشرة سنة من اشتراكه، فإنه لا يستحق معاشاً تقاعدياً؛ لعدم بلوغه المدة المحددة نظاماً، فله والحال هذه أن يستمر في الاشتراك، وذلك بدفع ما يخص العامل ورب العمل من الاشتراك، أي ما نسبته ١٨% من راتبه لمصلحة المؤسسة شهرياً، كما لو كان على رأس العمل، إلى أن تتم المدة خمساً وعشرين سنة، وهي السن المحددة للتقاعد، أو أكثر من ذلك بحسب الاتفاق، وعندها يستحق معاشاً تقاعدياً.

جاء في المادة (٨) من نظام التأمينات الاجتماعية:

(١- لكل عامل مشترك توقف اشتراكه في فرع المعاشات و لم تعُد تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا النظام الحق في أن يستمر في اشتراكه بهذا الفرع، بشرط أن يتقدم – خلال المهلة التي تحددها اللائحة – بطلب يتعهد فيه بدفع الاشتراكات المقررة لفرع المعاشات التي يقع دفعها على كل من صاحب العمل والعامل.

---

(١) ويطلق عليه أيضاً: زيادة مدة الاشتراك. انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٤٠٦.

ومن الجدير بالذكر أن التقاعد التكميلي غير التأمين التكميلي، إذ يُراد بالتأمين التكميلي تأمين المستأمن في التأمين على الحياة من خطر عجزه عن الاستمرار في دفع الأقساط الخاصة بهذا التأمين، بسبب مرضٍ أو عجزه عن العمل، فيلجأ المستأمن إلى عقد تأمين آخر بجانب عقد التأمين على الحياة، يتعهد بموجبه المؤمِّن وقد يكون هو نفس المؤمِّن في التأمين على الحياة وفي مقابل أقساط بأن يقوم بدفع أقساط التأمين على الحياة بدلاً من المستأمن إذا عجز عن دفعها لحادث أعجزه عن الدفع. انظر: أحكام التأمين للعطار ص ١٠٩، وأصول التأمين لأبي السعود ص١٩٦.

٢- إذا انتهت مدة الاشتراك المشار إليها بالفقرة السابقة دون أن يستحق المشترك أو أفراد عائلته – حسب الحال – معاشاً يُلغى اشتراكه، ويُرَدُّ له أو لأسرته ما أداه عن تلك المدة من اشتراكات).

وجاء في الفقرة الثانية من المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لهذا النظام ما نصه:

(الخاضعون للنظام بصفة اختيارية هم السعوديون من الفئات الآتية:

هـ - المشتركون الذين توقف اشتراكهم الإلزامي في فرع المعاشات لخروجهم عن نطاق التطبيق الإلزامي، ويرغبون الاستمرار في الاشتراك فيه طبقاً للمادة (٨) من النظام).

وأما الحكم الشرعي للتقاعد التكميلي فقد اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون فيه على قولين:

القول الأول: جواز التقاعد التكميلي، وهو قول الشيخ د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين[١]، وبعض الفقهاء والباحثين[٢].

القول الثاني: تحريم التقاعد التكميلي، وهو قول الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير[٣].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن نظام التأمينات الاجتماعية يأخذ حكم التأمين التعاوني[٤] الذي أجازه أكثر الفقهاء المعاصرين، فيكون دفع الأقساط للسنوات المتبقية للتقاعد جائزاً كذلك؛ لأنه نوع من التعاون والتكافل، لا يُقصد به الربح.

الدليل الثاني:

---

(١) انظر: فتوى له بموقعه بعنوان:(دفع الأموال لإتمام مدة التأمينات لاستحقاق أخذ راتب التأمينات).

(٢) ممن قال بذلك: د. يوسف بن عبد الله الشبيلي في فتوى له بموقعه بعنوان: (الدفع للتأمينات لإتمام مدة استحقاق راتب التقاعد)، ود. عبد اللطيف آل محمود في التأمين الاجتماعي ص٤٠٨، ود. خالد علي سليمان بني أحمد في قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ص١٣٥، حيث أجاز التأمين الاجتماعي الاختياري، وانظر: فتوى بموقع إسلام ويب بعنوان: (حكم التقاعد التكميلي).

(٣) انظر: فتوى له بموقع المسلم بعنوان: (دفع المال للحصول على راتب التأمينات).

(٤) انظر: قانون الضمان الاجتماعي لخالد علي ص١٣٥، وفتوى د. الشبيلي السابقة.

أنه لا فرق بين دفع الاشتراك قبل التوقف عن العمل أو بعده، ولا يغير ذلك شيئاً في الحكم؛ لأن نظام التأمينات الاجتماعية نظام تعاوني قائم على التكافل والتعاون بين الأفراد، لتحصيل الاشتراكات ودفع التعويضات لمن توفرت فيه شروط الاستحقاق، فإذا أمكن استكمال شرط المدة بزيادتها فلا مانع منه شرعاً(١).

بمعنى أن من يجيز التأمين الاجتماعي لمن كان على رأس العمل، فيلزم منه إجازته له بعد التوقف عن العمل؛ لأن هذا النظام نظام تعاوني تكافلي، لا فرق فيه بين أن يكون الإنسان مُلزَماً به من قبل ولي الأمر أو باختياره.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن المبلغ المدفوع من المشترك للتأمينات الاجتماعية نقد يقابله نقد، فهو معاوضة مال ربوي بمال ربوي، مع عدم التساوي والتقابض، فيكون ربا(٢).

ويمكن مناقشته: بأن التأمين المقدم من التأمينات الاجتماعية يعد من التأمين الاجتماعي القائم على التعاون والتكافل بين الأفراد، وليس من عقود المعاوضات المحضة(٣)، وما كان كذلك فلا يدخله الربا والقمار والغرر ونحوها مما يفسد عقود المعاوضات.

الدليل الثاني:

أن واقع مؤسسات التأمينات الاجتماعية أنها تستثمر بعض أموالها المخصصة للاستثمار في الأنشطة المحرمة، فدخول المشترك في هذا النوع من التقاعد الاختياري مع علمه بذلك وإمكانه عدم الدخول فيه يُعد من التعاون معها على الإثم الذي نهى الله تعالى عنه بقوله: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾(٤)؛ لأن كل اشتراك شهري يُقدم من المشترك سوف يُقتطع منه جزء لغرض الاستثمار.

ويمكن مناقشته من وجهين:

---

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٤٠٨.

(٢) انظر: فتوى د. الخضير السابقة.

(٣) وقد تقدم بيان ذلك في التمهيد لهذا البحث ص١٨١، ١٨٣.

(٤) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

الوجه الأول: أن هذا الدليل يَرِد على التأمين الاجتماعي الإجباري أيضاً؛ إذ يُقتطع من الاشتراك الشهري جزء للاستثمار، والذي لا يخلو من الاستثمارات المحرمة.

ويمكن الجواب عنه: بأن التأمين الإجباري لا خيار للمشترك في الدخول فيه، فلا يلحقه إثم هذه الاستثمارات المحرمة، ما دام لم يرض بها.

الوجه الثاني: أن محل البحث هو حكم التأمين التكميلي في ذاته، بغض النظر عن استثمار مؤسسة التأمينات الاجتماعية للأموال في المحرمات؛ لإمكان قيام مؤسسة للتأمينات الاجتماعية تخلو استثماراتها من المحرمات.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول بجواز التقاعد التكميلي، بشرط أن تخلو استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية من المحرمات، وإلا كان معيناً لها على الإثم.

فمن دخل في التقاعد التكميلي عالماً بأن التأمينات الاجتماعية تستثمر بعض أمواله في الحرام فهو آثم بذلك؛ لإعانته لها على الحرام، لكن مع ذلك متى ما استحق المعاش التقاعدي جاز له أخذه؛ لما سيأتي في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى.

وأما من دخل فيه جاهلاً بأن التأمينات الاجتماعية تستثمر بعض أمواله في الحرام فهذا لا إثم عليه؛ لجهله، ويجوز له أخذ المعاش التقاعدي من التأمينات الاجتماعية.

لكن هل يلزم مَن استحق المعاش التقاعدي أن يتخلص من نسبة العوائد المحرمة؟ هذا ما سيأتي بحثه في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى، والله اعلم.

المبحث الثالث

أثر استثمار أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي في الأنشطة المحرمة

تقوم مؤسسات التأمين الاجتماعي باستثمار جزء من أموالها في الأنشطة المختلفة؛ لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية، وفقاً لضوابط معينة؛ لتحقيق الاستقرار في عوائد الاستثمار على المدى الطويل، وتتحرى البعد عن المخاطر، وذلك بتنويع الاستثمارات وتوزيعها(١).

وغير خافٍ أنه لا يجوز استثمار أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي في الأنشطة المحرمة شرعاً، ومتى ما وُجدت الاستثمارات المحرمة وجب على القائمين على الاستثمار التخلص من أرباح هذه الاستثمارات، والكف عن الدخول في الاستثمارات المحرمة مستقبلاً، فإن لم يتم التخلص من الأرباح المحرمة وتم إيداعها في صندوق مؤسسة التأمين الاجتماعي فإن أموال الصندوق حينئذٍ تصبح من الأموال المختلطة، حيث اختلط فيها الحلال بالحرام، فهل يؤثِّر ذلك في حكم أخذ التعويضات من مؤسسة التأمين الاجتماعي، كالمعاش التقاعدي، ومكافأة نهاية الخدمة، ونحوهما؟.

قبل بيان حكم هذه المسألة ينبغي أن يُعلَم أن المشترك إذا كان يعلم أن مؤسسة التأمين الاجتماعي تستثمر أموالها في الحرام لم يجز له الاشتراك فيها متى ما كان اشتراكه اختيارياً؛ وكذا إذا لم يعلم بأنها تستثمر أموالها في الحرام إلا بعد اشتراكه الاختياري وقبل استحقاقه للمعاش أو المكافأة وجب عليه الانسحاب منها، وتصفية ما دفعه لها؛ لما في الاشتراك في هذه المؤسسة من التعاون معها على الإثم المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾(٢). فالمبلغ الذي يدفعه المشترك شهرياً لمؤسسة التأمين الاجتماعي يُقتطع منه جزء يُخصَّص للتعويضات، ويُرحَّل الباقي لغرض الاستثمار، فدَفْعُه لهذا الاشتراك للمؤسسة يُعد إعانة لها على استثماراتها المحرمة.

أما لو اشترك في هذه المؤسسة باختياره، جاهلاً لواقع استثماراتها، ثم تبيَّن له بعد أخذه

---

(١) انظر: التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد لعام ١٤٣١- ١٤٣٢هـ ص٩٦.

(٢) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

للمعاش التقاعدي أو المكافأة ونحوهما أن الشركة تستثمر أموالها أو بعضها بطرق محرمة، أو كان اشتراكه إجبارياً كما هو غالب المشتركين، فهذا لا إثم عليه في الاشتراك؛ لأنه معذور.

هذا ما يتعلق بحكم الاشتراك في مؤسسة التأمين الاجتماعي التي تستثمر بعض أموالها في الحرام، أما هل يجوز للمشترك أخذ المعاش التقاعدي والمكافأة ونحوهما من التعويضات مع وجود هذه الاستثمارات المحرمة؟ وإذا قلنا بالجواز فهل يلزمه إذا تسلَّم راتبه التقاعدي أو المكافأة ونحوهما من التعويضات أن يتخلص من نسبة الربح المحرم؟.

تقدم في مبحث سابق[1] أن الفقهاء المعاصرين قد اختلفوا في أثر استثمار شركة التأمين التعاوني لأموالها في الأنشطة المحرمة، والتأمين الاجتماعي داخل في معنى التأمين التعاوني؛ لقيامهما على التكافل والتعاون بين الأفراد، فيأخذ حكمه في هذه المسألة، وقد تقدم أن الفقهاء المعاصرين اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن المشترك يحل له التعويض كاملاً، ولا يلزمه التخلص من النسبة المحرمة المتحصَّل عليها من هذه الاستثمارات، وهو قول الشيخ جاد الحق علي جاد الحق[2]، ود. يوسف بن عبد الله الشبيلي[3].

القول الثاني: أن المشترك يحل له التعويض، مع وجوب التخلص من النسبة المحرمة إذا أمكن العلم بها، وبذلك صدرت فتوى اللجنة الدائمة بالكويت[4].

و لم أقف لهذين القولين على دليل.

---

(١) وهو المبحث الثالث من الفصل الثالث من الباب الأول ص٣٤٣.

(٢) حيث سئل عن استثمار أموال التأمين الاجتماعي في الحرام، فأجاب: بأن التأمين الاجتماعي يعتبر تأميناً تعاونياً؛ لقيامه على التضامن والتكافل، وأن المشاركين فيه لا وزر عليهم في ذلك، إلا أنه يرى أنه من باب الورع والبعد عن الشبهات أن يتصدق المشاركون بالنسبة المتحصل عليها من الاستثمار المحرم. انظر: بحوث وفتاوى إسلامية لجاد الحق (٣/٣٥١، ٣٥٢).

(٣) حيث سُئل عن أثر استثمار أموال التقاعد بالطرق المحرمة على الراتب التقاعدي، فأجاب: بأن الراتب حلال، والإثم على من استثمر هذه الأموال في الحرام. انظر: فتوى له بموقعه، بعنوان: (استثمار صندوق معاشات التقاعد في شركات محرمة هل يلحق المتقاعد شيء؟). وهو ممن يرى أن التأمين الاجتماعي يعد تأميناً تعاونياً، كما في بحثه: العمل في القطاع المالي ص٢٧.

(٤) انظر: موسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٠/٢٨٩) وفتوى بموقع إسلام ويب بعنوان: (ضوابط الاشتراك في الضمان الاجتماعي).

وقد جرى تخريج هذه المسألة على معاملة من اختلط ماله الحلال بالحرام، سواء أكان هذا التعامل معه بطريق المعاوضة كالبيع، أم بطريق التبرع كالهبة، والتعويض الذي تقدمه مؤسسة التأمين الاجتماعي للمشترك لا يخرج عن كونه معاوضة محضة، أو تبرعاً محضاً، أو ما بينهما، وهو المعاوضة غير المحضة، التي فيها شائبة التبرع والتعاون، كما هو القول الراجح في توصيفه الفقهي.

وقد اختلف الفقهاء في حكم معاملة مَن اختلط ماله الحلال بالحرام على خمسة أقوال، تقدم ذكرها بأدلتها ومناقشتها، وترجيح القول بأن معاملته جائزة مع الكراهة، سواء أكثر الحرام أم قلَّ، وتزداد الكراهة بزيادة نسبة الحرام في المال المختلط، وتضعف بقلة نسبة الحرام.

وبناءً على هذا القول الراجح فإن التعويض (المعاش التقاعدي أو المكافأة ونحوهما) الذي يأخذه المشترك من مؤسسة التأمين الاجتماعي لا يؤثر عليه اختلاط أموالها بالحرام؛ خاصة وأن المال الحرام الذي يختلط بأموال هذه المؤسسات يكون بنسبة قليلة، وإذا كان الحرام المختلط بالحلال قليلاً جاز التعامل مع صاحبه عند أصحاب الأقوال الأربعة الأولى في هذه المسألة، بل حكى شيخ الإسلام ابن تيمية عدم النزاع في جوازه[1]، وإذا جاز ذلك لم يلزمه التخلص من نسبة الحرام حينئذٍ، لكن هذا الجواز لا يخلو من الكراهة وإن ضَعُفَت؛ لقلة الحرام المختلط بالحلال في أموال هذه المؤسسات، إلا أن هذه الكراهة تزول عند الحاجة، وغالب المنتفعين بالتأمين الاجتماعي من ذوي الحاجة لما يُقدَّم لهم من تعويضات، أضف إلى ذلك أن التعويض الذي تدفعه مؤسسة التأمين الاجتماعي يعد منحة منها للمشترك الذي تتوفر فيه شروط الاستحقاق، فلو كان التعويض الذي تدفعه المؤسسة من كسب حرام لكان دَفْعُه للمشترك المحتاج إلى التعويض – كما هو الغالب – يُعدُّ من باب التخلص من الحرام بصرفه في وجوه الخير، ودفعه لهذا المشترك يعد من هذه الوجوه، والله أعلم.

(١) انظر ما تقدم ص٣٤٥.

المبحث الرابع

غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية

المطلب الأول

التعريف بغرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية

يُلزِم نظام التأمينات الاجتماعية صاحب العمل بدفع اشتراك شهري عن كل عامل لديه، ومتى تأخر عن الدفع في المدة المحددة، وهي خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي استُحِق فيه الاشتراك فيكون عليه غرامة تأخير قدرها اثنان في المائة من مبلغ الاشتراك عن كل شهر تأخير أو جزء منه، على ألا يتجاوز مجموع الغرامة قيمة الاشتراكات المتأخرة، وتعد هذه الغرامات من الموارد المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية[1].

جاء في الفقرة (٥) من المادة (١٩) من نظام التأمينات الاجتماعية: (يجب دفع الاشتراكات إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحقة عنه الاشتراكات، وإذا لم يتم الدفع خلال هذه المدة فعلى صاحب العمل دفع غرامة تأخير قدرها (٢%) اثنان في المائة من الاشتراك المستحق عن كل شهر تأخير أو جزء منه، وتحدد اللائحة الحد الأقصى لغرامات التأخير، والحالات التي يمكن فيها الإعفاء من الغرامات كلها أو بعضها)[2].

المطلب الثاني

حكم غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية على قولين:

---

(١) انظر: التأمينات الاجتماعية للباشا ص٢٦٣.

(٢) وانظر: اللوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية المواد (٣٠) و (٣٦) و (٣٧) من لائحة التسجيل والاشتراكات.

القول الأول: تحريم غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية[1].

القول الثاني: جواز غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن غرامات التأخير تُعد من الربا[3]؛ لأن الاشتراك يُعد ديناً بذمة صاحب العمل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية[4]، فأخذ غرامة على هذا الدين لأجل الأجل يجعله من ربا الجاهلية[5]، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ ﴾[6].

الدليل الثاني:

أن مؤسسة التأمين الاجتماعي تُلزِم صاحب العمل بالغرامة عند التأخر في دفع الاشتراك من غير مراعاة لحاله، فقد يكون تأخره لأجل إعساره، وهذا عذر شرعي لا يجوز معه مطالبته، فضلاً عن معاقبته بهذه الغرامة؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ ﴾[7][8].

---

(١) ممن قال به: د. خالد علي سليمان بني أحمد في قانون الضمان الاجتماعي ص١٥٣، ود. سعود الفنيسان في فتوى له بموقع ملتقى أهل الحديث، وانظر: فتوى بموقع إسلام ويب بعنوان: (حكم العمل في مجال اشتراط غرامة تأخير على الديون).

(٢) هذا القول رجحته الباحثة مريم الأحمد في رسالتها التأمين الاجتماعي ص١٤٣.

(٣) انظر: فتوى د. الفنيسان السابقة.

(٤) انظر: حكم الشريعة الإسلامية في التأمين الاجتماعي للجرف ص٥٢٥.

(٥) انظر: قانون الضمان الاجتماعي لخالد علي ص١٥٤.

(٦) من الآية رقم (١٣٠) من سورة آل عمران.

(٧) من الآية رقم (٢٨٠) من سورة البقرة.

(٨) انظر: قانون الضمان الاجتماعي لخالد علي ص١٥٥.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

عن بَهْزِ بن حَكِيمٍ[1] عن أبيه عن جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: (**في كل سَائِمَةِ إِبِلٍ في أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، ولا يُفَرَّقُ إِبِلٌ عن حِسَابِهَا، من أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بها فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةً من عَزَمَاتِ[2] رَبِّنَا عز وجل، ليس لِآلِ مُحَمَّدٍ منها شَيْءٌ**)[3].

وجه الدلالة: أن الزكاة إذا وجبت فهي دين بذمة المزكي لبيت مال المسلمين، وقد توعَّد النبي ﷺ من منعها أن يأخذ منه الزكاة، ويعاقبه بأخذ شطر ماله، وأَخْذُ شطر المال يُعد زيادة على الدين الذي منعه صاحبه عقوبةً له على ذلك، فكذلك يقال في غرامات التأخير عن سداد الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية؛ لأن الاشتراكات في حقيقتها ديون لبيت المال؛ لكون مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة تشرف عليها الدولة، فأموالها تعد من المال العام، فجاز لها أخذ غرامات التأخير؛ لهذا الحديث.

---

(١) هو: أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القشيري، روى له أصحاب السنن الأربع، وقال ابن حجر: صدوق، مات قبل ١٦٠هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٧١/٢) وتهذيب التهذيب (٣١٣/١) والتقريب ص١٧٨.

(٢) أي حق من حقوقه، وواجب من واجباته. انظر: شرح السيوطي على النسائي (١٧/٥).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، برقم (١٥٧٢) والنسائي، كتاب الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة، برقم (٢٤٤٤) وأحمد في المسند (٢٢٠/٣٣) برقم (٢٠٠١٦) وابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب ذكر الدليل على أن الصدقة إنما تجب في الإبل والغنم في سوائمهما . . ، برقم (٢٢٦٦) والحاكم في المستدرك (٥٥٤/١، ٥٥٥) برقم (١٤٤٨) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي في التلخيص، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ما ورد فيمن كتمه، برقم (٧٣٢٨) واللفظ لأبي داود، قال ابن قدامة في المغني (٧/٤): (وذكر هذا الحديث للإمام أحمد، فقال: ما أدري ما وجهه؟ وسئل عن إسناده. فقال: هو عندي صالح الإسناد). وقال النووي في المجموع (٢٩٨/٥): (وإسناده إلى بهز بن حكيم صحيح على شرط البخاري ومسلم، وأما بهز فاختلفوا فيه) ثم ذكر الخلاف فيه. وقال ابن القيم في تهذيب السنن مع عون المعبود (٣١٩/٤): (وليس لمن ردَّ هذا الحديث حجة) وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٤١/٣): (حديث حسن بل صحيح) ثم قال: (١٤٢/٣): (وقد وثَّق بهزاً أكثرُ العلماء: كيحيى بن معين، وابن المديني، والترمذي، والنسائي، وأبي داود، وابن الجارود، وغيرهم). وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ص١٧٨: صدوق. والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٩٦/١).

ويمكن مناقشته بأن أكثر أهل العلم على عدم العمل بهذا الحديث[1]، واختلفوا في توجيه ذلك كما يلي:

١- ضَعْف الحديث، فقد ضعَّفه الشافعي[2]، والنووي[3].

وأُجيب: بأن الحديث صحيح كما تقدم في تخريجه.

٢- أن الحديث منسوخ؛ لأن هذا الحديث كان في بدء الإسلام، حيث كانت العقوبات بالمال، ثم نُسخ بقوله ﷺ: (**ليس في المال حق سوى الزكاة**)[4].

وأُجيب من وجهين[5]:

أ- أن دعوى كون العقوبة كانت بالأموال في أول الإسلام ليس بثابت ولا معروف.

ب- أن النسخ إنما يُصار إليه إذا عُلم التاريخ، والتاريخ هنا غير معلوم.

ويمكن أن يُجاب بوجه ثالث، وهو أن الحديث الناسخ ضعيف كما بُيِّن ذلك في تخريجه.

---

(١) قال ابن قدامة في المغني (٤/٧): (وإن منعها معتقداً وجوبها، وقدر الإمام على أخذها منه، أخذها وعزره، ولم يأخذ زيادة عليها في قول أكثر أهل العلم، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم . . . وقال إسحاق وأبو بكر عبد العزيز: يأخذها وشطر ماله؛ لما روى بهز بن حكيم . . .) وقال ابن القيم في تهذيب السنن مع عون المعبود (٤/٣١٨): (وقال بظاهر الحديث الأوزاعي والإمام أحمد وإسحاق بن راهويه) والقول القديم للشافعي أنها تؤخذ الزكاة وشطر ماله عقوبة؛ لحديث بهز بن حكيم، والصحيح عند الشافعية أنه لا يؤخذ شطر ماله. انظر: المهذب مع المجموع (٥/٢٩٧) والمجموع (٥/٣٠١).

(٢) قال الشافعي فيما نقله عنه البيهقي قي السنن الكبرى (٤/١٧٦): (ولا يُثْبِت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشطر إبل الغال لصدقته، ولو ثبت قلنا به) قال النووي في المجموع (٥/٢٩٨) بعد نقله لكلام الشافعي: (وهذا تصريح من الشافعي بأن أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث).

(٣) انظر: المجموع (٥/٣٠١).

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/١٧٦) والمهذب مع المجموع (٥/٢٩٧) والمغني (٤/٨) والذخيرة (٣/١٣٥، ١٣٦).

والحديث أخرجه ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، برقم (١٧٨٩) من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، وأخرج البيهقي معناه في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب الدليل على أن من أدى فرض الله في الزكاة فليس عليه أكثر منه . . برقم (٧٢٤٠) و (٧٢٤١). والحديث قال عنه النووي في المجموع (٥/٢٩٨): (ضعيف جداً لا يُعرف). وقال ابن حجر في التلخيص (٢/٣١٢): (وفيه أبو حمزة ميمون الأعور . . . وهو ضعيف) وقال الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص١٣٩: (ضعيف منكر).

(٥) انظر: المجموع (٥/٣٠١).

٣- أن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه عقب موت النبي ﷺ، فلم يُنقل عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - مع توفرهم وقتئذٍ أخذ زيادة على الزكاة، ولا قولٌ بذلك[١].

ويمكن الجواب عنه: بأن عدم النقل عن الصحابة رضي الله عنهم بأخذ زيادة على الزكاة لا يصح الاستدلال به هنا؛ لأن منع الزكاة زمن أبي بكر رضي الله عنه كان على وجه الردة[٢]، والبحث هنا في المسلم العاصي بمنع الزكاة، ممن هو تحت قبضة الإمام.

٤- أن المراد بالحديث أن (يؤخذ منه السن الواجبة عليه من خيار ماله، من غير زيادة في سنٍّ ولا عدد، لكن ينتقي من خير ماله ما تزيد به صدقته في القيمة بقدر شطر قيمة الواجب عليه، فيكون المراد بـــ "ماله" ها هنا الواجب عليه من ماله، فيزاد عليه في القيمة بقدر شطره)[٣].

٥- أن الراوي قد غلط في لفظ الرواية، وإنما هي: (وشطّر ماله) أي يجعل ماله شطرين، ويتخير عليه المُصَدِّق، فيأخذ الصدقة من خير النصفين؛ عقوبة لمنعه الزكاة[٤].

وأُجيب من وجهين:

أ- أن هذه الرواية لا يعرفها أحد من أهل الحديث، بل هي من التصحيف[٥].

ب- على فرض صحة هذه الرواية فإنها تدل على جواز العقوبة بالمال؛ إذ الأخذ من

---

(١) انظر: المغني (٧/٤، ٨) وفي الحاوي الكبير للماوردي (١٣٤/٣): (وإجماع الصحابة على ترك العمل به).

(٢) سئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في فتاواه (٢٠٢/٦) عن قتال مانعي الزكاة هل هو ردة؟ فأجاب: (الصحيح أنه ردة؛ لأن الصديق لم يفرق بينهم، ولا الصحابة، ولا مَن بعدهم، وفيه قول مرجوح أنه تأديب). وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢٨٠/١- ٢٨٤) وفتح الباري لابن حجر (٣٤٢/١٢).

(٣) المغني (٨/٤).

(٤) انظر: شرح السيوطي على سنن النسائي مع سنن النسائي (١٦/٥).

(٥) انظر: تهذيب السنن مع عون المعبود (٣١٩/٤) وقال السندي في حاشيته على سنن النسائي (١٦/٥): (المشهور رواية سكون الطاء من شطْر، على أنه بمعنى النصف . . . وقيل: والصحيح أن يقال: وشطِّر ماله بشديد الطاء، وبناء المفعول، أي يجعل المصدق ماله نصفين، ويتخير عليه، فيأخذ الصدقة من خير النصفين؛ عقوبة، وأما أخذ الزائد فلا، ولا يخفى أنه قول بأخذ الزيادة وصفاً، وتغليطاً للرواة بلا فائدة) وقيل: المراد بالشطر البعض؛ عقوبة له بأخذ جزء من ماله على منعه إخراج الزكاة. انظر: سبل السلام (٢٢/٤) وعون المعبود (٣١٧/٤).

خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب، والواجب هو الوسط لا الخيار[1].

وبهذا الوجه الثاني يمكن الجواب عن التوجيه الرابع للحديث.

والحاصل أن الحديث صحيح كما تقدم، وقد قال بمقتضاه بعض الأئمة، وأياً كان المراد بالشطر سواء أكان النصف أم الجزء أم أخذ الزكاة من خير الشطرين فإنها كلها تدل على جواز أخذ الزيادة على القدر الواجب؛ عقوبة لمانع الزكاة.

لكن يبقى النظر في صحة الاستدلال بهذا الحديث على جواز غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية، فالذي يظهر وجود فرق بين هذه المسألة وأخذ الزيادة من مانع الزكاة؛ من جهة أن الزكاة ركن من أركان الإسلام، فناسب التغليظ على مانعها بأخذ زيادة على قدر الواجب، بخلاف اشتراكات التأمينات الاجتماعية، فهي وإن ألزم بها ولي الأمر وصارت واجبة الأداء على صاحب العمل لا تبلغ رتبة الزكاة في الوجوب والأهمية، بحيث يعاقب المتأخر عن أدائها بهذه الغرامات المتزايدة.

كما أن هذا الحديث يدل على أن الممتنع عن دفع الزكاة يأخذها منه الإمام قهراً، ويعاقبه بأخذ الزيادة في الحال مرة واحدة، بخلاف غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية، فإنه كلما تأخر صاحب العمل عن دفع الاشتراك غُرِّم بنسبة من هذا الاشتراك، وهكذا تتزايد الغرامات حتى تصبح قيمة الاشتراك مع الغرامة مضاعفة، وهذا ما لا يدل عليه الحديث، والله أعلم.

الدليل الثاني:

أن غرامة التأخير تعد من العقوبة الواقعة على صاحب العمل، وهي من التعزير بالمال[2].

ويمكن مناقشته: بأن التعزير بالمال محل خلاف بين الفقهاء، بل جمهورهم على عدم جوازه[3]، وعلى القول بجواز التعزير بالمال فإن المقصود معاقبة الجاني بدفع مبلغ من المال، لا

---

(١) انظر: سبل السلام (٢٣/٤).

(٢) انظر: التأمين الاجتماعي لمريم الأحمد ص١٤٣.

(٣) اختلف الفقهاء في حكم التعزير بالمال، فذهب الجمهور إلى عدم جوازه، وذهب إلى الجواز أبو يوسف، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه، ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه، وفي مواضع فيها نزاع عنه، والشافعي في قول، وإن تنازعوا في تفصيل ذلك)). كما اختار هذا القول ابن القيم. انظر: رد المحتار (١٠٥/٦، ١٠٦) وتبصرة الحكام (٢٢١/٢) وحاشية عميرة على كنز الراغبين (٣١٣/٤) والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف (٤٦٠/٢٦)

أن يزاد عليه في هذا المبلغ عند تأخره عن سداده.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة دليليه، ومناقشة دليلي القول الثاني.

المطلب الثالث

وصف الاشتراكات وغرامات التأخير المستحقة للتأمينات الاجتماعية بأن لها حق الامتياز

يَنُصُّ نظام التأمينات الاجتماعية على أن الاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وكذا غرامات التأخير مضمونة بحق امتياز لمصلحة المؤسسة، وتُقدَّم على بقية الديون التي بذمة صاحب العمل، إلا أنها تكون في مرتبة تلي امتياز استيفاء أجور العاملين لديه.

جاء في الفقرة (١) من المادة (٢٠) من نظام التأمينات الاجتماعية: (إن جباية الاشتراكات والغرامات التي تفرض على التأخير مضمونة بحق امتياز لمصلحة المؤسسة، تأتي مباشرة في الدرجة التي تلي امتياز استيفاء الأجور).

فما الحكم الشرعي لإعطاء هذه الاشتراكات وغرامات التأخير – على القول بجوازها – حق الامتياز؟.

لم أقف على مَن بحث هذه المسألة بخصوصها من الفقهاء المعاصرين، والذي يظهر من المادة السابقة أن هذه الاشتراكات والغرامات تُعد ديوناً ممتازة، تقدم على بقية ديون صاحب العمل سوى أجور العاملين لديه، ولهذا فسيكون البحث في هذا المطلب في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: التعريف بامتياز الديون:

امتياز الديون: صفة في الدين تعطيه حق التقديم في الوفاء على غيره من ديون المفلس، لسبب شرعي[1].

ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٩/٢٨، ١١٠) والطرق الحكمية ص٣١٦- ٣٢١.

(١) انظر: الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١٦٥/١) وحق الامتياز في الديون للجريوي ص١٥، والامتياز في المعاملات المالية للتنم ص٥٥، ٥٦.

ورعاية بعض الحقوق بتقديم الوفاء بها على غيرها له عدة أغراض في القانون، منها[1]:

١- اقتضاء المصلحة العامة لذلك، كامتياز الديون المستحقة للدولة.

٢- رعاية الدائنين الذين يشتد وقع الضرر عليهم عند تأخر حقوقهم، كالأجراء والعمال والخدم؛ لكون أجورهم هي المورد الوحيد لهم غالباً.

٣- رعاية تمام وصول الحقوق لأصحابها، كامتياز النفقات القضائية.

٤- تكاليف المحافظة على أموال المدين، كأجرة الحارس ونحوه.

٥- رعاية حقوق من قاموا بتكوين المال نفسه، كالبائع والمهندس والمقاول.

والامتياز اصطلاح قانوني لا يُعلم وروده بهذا المعنى في الكتاب العزيز، ولا في السنة المطهرة، ولا في كلام الفقهاء[2]، وإنما يَرِد معنى الامتياز في كلامهم، ويعبرون عنه بالتقديم، أي أن هذا الدين مقدم على غيره من ديون المفلس، ومن ذلك أن المرتهن أحق بثمن الرهن حتى يستوفي منه قدر حقه، ومَن وجد عين ماله الذي باعه على المفلس قبل إفلاسه فله الحق في استرداده بعينه، كما جاء ذلك في قوله ﷺ: (**من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره**)[3][4].

المسألة الثانية: حكم وصف الاشتراكات وغرامات التأخير المستحقة للتأمينات الاجتماعية بأن لها حق الامتياز.

الأصل في الفقه الإسلامي تساوي الدائنين في أموال المفلس إذا استوت حقوقهم في القوة، فإن كان ماله يفي بجميع الديون أخذ كل واحد منهم قدر دينه، وإن كان ماله لا يفي بجميع الديون اقتسموه بينهم بالمحاصّة[5] على قدر ديونهم، ولا يُقدَّم بعضهم على

---

(١) انظر: الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١/١٦٥).

(٢) انظر: الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١/١٦٦) وحق الامتياز في الديون للجريوي ص١٣، والامتياز في المعاملات المالية للتنم ص١١٠.

(٣) أخرجه البخاري،كتاب الاستقراض، باب إذا وجد ماله عند مفلس . . .، برقم (٢٤٠٢) ومسلم، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري . . .، برقم (١٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١/١٦٦، ١٦٧).

(٥) هي: اقتسام الشيء بالحصص، فيأخذ كل واحد حصة، والحصة هي الجزء من الشيء. انظر: الدر النقي (٢/٥٧٣). فمثلاً لو كان عليه لزيد خمسة آلاف، ولبكر ثلاثة آلاف، ولعمرو ألفان، وكان مالُه خمسة آلاف

بعض[1].

إلا أن الشريعة قد جاءت بتقديم بعض الحقوق في الاستيفاء من أموال المفلس لسبب شرعي، وبعض هذه الحقوق مختلَف فيه بين الفقهاء، وبعضها متفق عليه، فمن ذلك:

١- أن المرتهن أحق بالعين المرهونة من غيره، فيستوفي منها دينه، مُقدَّماً في ذلك على الغرماء[2].

٢- تقديم نفقة المفلس ومن يعولهم على ديون غرمائه[3].

٣- تقديم حق الدائنين في التركة على الوصية وحق الورثة[4].

أما الدين الذي ليس لتقديمه سبب شرعي فلا يجوز أن يُعطى حق الامتياز على باقي ديون الغرماء؛ لأن الأصل تساوي الديون في الوفاء إلا لسبب شرعي.

حتى لو اتفق الدائن والمدين على إعطاء حق الامتياز للدين الذي ليس لتقديمه سبب شرعي لم يكن كذلك شرعاً[5].

وبناءً عليه فإن الاشتراكات المستحَقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وغرامات التأخير – على القول بجوازها – لا يجوز أن تُعطى حق الامتياز على باقي ديون غرماء صاحب العمل؛ لعدم وجود سبب شرعي يقتضي تقديم هذا الدين، فإن هذا الدين ليس من الديون التي أعطاها الشرع حق التقديم على غيرها؛ ولذا فيستوي هذا الدين مع غيره من ديون الغرماء في الاستيفاء من أموال المدين، والله أعلم.

فقط، فإذا نسبتَ المال إلى مجموع الديون بلغ النصف، فيأخذ كل واحد من الغرماء حصة من دينه وهي النصف.

(١) انظر: حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٧٦/٥) وبهذا صدر قرار الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي، كما في الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١٧٦/١) والامتياز في المعاملات المالية للتنم ص٩٦.

(٢) قال في الشرح الكبير مع المقنع (٣٢٠/١٣): (لا نعلم في هذا خلافاً) وانظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١٩٥/٢، ١٩٦).

(٣) انظر: الهداية مع نصب الراية (٣٨٤/٥) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٤/٤، ٤٢٥) ومغني المحتاج (١٩٩/٢، ٢٠٠) والمغني (٥٧٥/٦).

(٤) انظر: مراتب الإجماع ص١٩٠، والجامع لأحكام القرآن (٧٢/٥).

(٥) انظر: قرار الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي في بحث الامتيازات الاتفاقية على الديون لمحمد الأشقر، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (١٧٦/١).

المبحث الخامس

العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي

حكم العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي ينبني على الخلاف بين الفقهاء المعاصرين في حكم التأمين الاجتماعي(١)، فعلى القول بالتحريم فإن مقتضاه أن العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي يكون محرماً؛ لما في ذلك من التعاون على الإثم المنهي عنه في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾(٢)، ويتفرع على هذا القول المسائل الأربع التي تقدم بحثها في المطلب الأول من المبحث السادس من الفصل الثالث في الباب الأول(٣)، بحيث يَحُلُّ التأمين الاجتماعي محل التأمين التجاري في الحكم.

وعلى القول بالجواز – كما هو قول أكثر الفقهاء المعاصرين، وهو القول الراجح – فإن العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي يكون جائزاً، وبذلك صدرت بعض القرارات والفتاوى من الفقهاء والباحثين المعاصرين(٤)؛ لأن التأمين الاجتماعي من جملة الأعمال المباحة، مع تجنب مباشرة العمل فيما يوجد في مؤسساته من أعمال محرمة، كالاستثمارات الربوية ونحوها.

جاء في قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا: (التأمين الاجتماعي الذي لا يُقصد به الربح، بل الرعاية الاجتماعية أو الصحية للمستفيدين منه، تتولاه – عادة – الدول والشركات والمؤسسات العامة، وذلك باستقطاع حصة من راتب الموظف، مع حصة من المؤمِّن أو بدونها، طوال مدة عمله، فهو مشروع، ولهذا يجوز الانتفاع به، والعمل في مؤسساته التي تقوم عليه، تأسيساً أو تسويقاً؛ لقيامه في الجملة على فكرة مشروعة، مع تجنب ما يغشى

---

(١) تقدم ذكر الخلاف في حكم التأمين الاجتماعي في ص١٨١ من هذا البحث.

(٢) من الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

(٣) انظر هذه المسائل ص ٤١٠ ما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: فتوى د. صلاح الصاوي في موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بعنوان: (التأمين الحر على الحياة) وأثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان ص١٤، والعمل في القطاع المالي، د. يوسف الشبيلي ص٢٧.

تطبيقه من أعمال غير مشروعة، كالاستثمارات الربوية ونحوها)[1].

فمؤسسات التأمين الاجتماعي إذا كانت جميع معاملاتها لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية فلا شك في جواز العمل فيها عند القائلين بجواز التأمين الاجتماعي، أما إذا وُجد فيها بعض التعاملات المحرمة كالاستثمارات الربوية ونحوها، فيمكن أن يَرِد عليها الخلاف المتقدم في العمل في شركات التأمين التعاوني، إذا كانت تتعامل بشيء من الحرام، كالإقراض أو الاقتراض بالربا ونحوه؛ لأن التأمين الاجتماعي يتفق مع التأمين التعاوني في مقصده؛ لقيامهما على التكافل والتعاون بين الأفراد، وعدم قصد الربح فيهما من العملية التأمينية، وقد تقدم بحث هذه المسألة[2]، وترجَّح القول بجواز العمل في شركة التأمين التعاوني، وإن كانت تتعامل بشيء من الحرام في استثماراتها، مع مراعاة الشروط التي اشترطها أصحاب هذا القول للجواز، والتي منها ألا يباشر الموظف شيئاً من أعمالها واستثماراتها المحرمة، فكذلك يُقال في حكم العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي التي تستثمر بعض أموالها في الحرام، والله أعلم.

(١) انظر: قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة، ١٤٢٨هـ، المنشور بموقع المجمع.

(٢) انظر ص٤٢٥ من هذا البحث.

المبحث السادس
المستحِق للعوض في التأمين الاجتماعي

المطلب الأول
المستحِق للمعاش التقاعدي

تنص أنظمة التأمين الاجتماعي على أن المعاش التقاعدي المقدم بعد وفاة المشترك يكون مُستحَقاً لكل من كان يعوله المشترك حال حياته، يُقسَم بينهم بالتساوي، بغض النظر عن كونه وارثاً منه أو لا، فسبب الاستحقاق هو الإعالة لا الإرث[1].

فهل توزيع المعاش بحسب هذا النظام جائز شرعاً؟ أو لا يجوز التوزيع إلا على قسمة الميراث للورثة دون غيرهم؟.

تحرير محل النزاع:

لا يَرِد الخلاف في هذه المسألة عند القائلين بتحريم التأمين الاجتماعي؛ لأنهم يحرمون أصل العقد، إذ يرونه من عقود المعاوضات الباطلة؛ لما فيه من الربا والغرر والقمار.

وأما القائلون بجواز التأمين الاجتماعي فيمكن تحرير محل النزاع على قولهم بأن المعاش التقاعدي المقدم للمشترك لا يخلو من أن يُصرَف له حال حياته، أو بعد وفاته.

أما في حال حياة المشترك فإن ما يستحقه من معاش تقاعدي ولو لم يقبضه فإنه يدخل في ملكه، فإن مات بعد ذلك وقد بقي هذا المعاش عنده أو بعضه فإنه يكون ميراثاً، يتم توزيعه على ورثته بحسب أحكام الشريعة كسائر أمواله[2].

---

(١) انظر: المواد (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) من نظام التقاعد المدني، والمواد (٢) الفقرة الثامنة و (٣٥) و (٤٠) من نظام التأمينات الاجتماعية، وللاستزادة يراجع كتيب المعاش التقاعدي أهو ميراث أم تكافل اجتماعي؟. المنشور بموقع المؤسسة العامة للتقاعد.

(٢) انظر: زكاة مكافأة نهاية الخدمة لمحمد نعيم (٢٦٣/١، ٢٦٤) ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة.

وأما ما يُصرف للمستحقين بعد وفاة المشترك من معاش تقاعدي فهذا هو محل النزاع، هل يكون له حكم الميراث، أو يوزع حسب ما ينص عليه نظام مؤسسة التأمين الاجتماعي؟.

في هذه المسألة خلاف بين الفقهاء والباحثين المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن المستحِق هو مَن يحدده نظام مؤسسة التأمين الاجتماعي، سواء أكانوا من الورثة أم من غيرهم، ويُقسم بينهم على ما يحدده النظام، وهو قولٌ للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ(١)، وقول الشيخ عبد العزيز بن باز(٢)، وبه أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء(٣)، وقال به بعض الفقهاء والباحثين المعاصرين(٤).

القول الثاني: أن المستحق هم الورثة دون غيرهم ممن يحددهم نظام مؤسسة التأمين الاجتماعي، فيُقسم بينهم على قسمة الميراث، وهو قولٌ آخر للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ(٥)، وقول د. عبد الله بن مبروك النجار(١).

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٢٤٧/٩) وظاهر فتواه أن المعاش التقاعدي يكون بحسب ما يراه ولي الأمر من النظام، وهي مؤرخة في ١٣٧٥/٨/٥هـ، وانظر أيضاً (٢٤٧/٩، ٢٤٨) من فتاواه.

(٢) انظر: مجلة البحوث الإسلامية العدد (٥٩) ص٧٧.

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٣٥١/١٦- ٣٥٢) برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ونائبه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وعضوية كل من الشيخ صالح الفوزان، والشيخ بكر أبو زيد، وانظر نحو هذه الفتوى في: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٩٤/١٦، ٥٢٢).

(٤) ممن قال بهذا القول: د. محمد نعيم ياسين في زكاة مكافأة نهاية الخدمة (٢٥٤/١، ٢٦٩) ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، ود. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين في شرح عمدة الفقه (١٠٩٩/٢) ود. خالد علي سليمان بني أحمد في قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ص٢١٩، وانظر نحو هذا القول في موسوعة فتاوى المعاملات المالية (٢٩٠/١٠) ففيه فتوى للجنة الدائمة للإفتاء بالكويت، و (١١٧٩/١٠، ١٨٠) فتوى لدار الإفتاء المصرية، وبحث التأمين على الحياة، د. محمد الأشقر (٢٠/١) ضمن أبحاث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة.

(٥) انظر فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٢٣٢/٩) حيث أفتى بأن معاش التقاعد حق للموظف، يصرف منه لغرماء الميت حقهم، وما بقي فللورثة، وهي مؤرخة في ١٣٨٧/٩/٢٤هـ، فظاهر هذه الفتوى أنه جعل المعاش التقاعدي داخلاً في تركة الموظف، فيعامل معاملة التركة من تقديم سداد الدين، ثم توزيع الباقي على الورثة، وله فتوى أخرى (٢٤٨/٩، ٢٤٩) سئل فيها عن مقدار ما يستحقه كل واحد من ورثة المتوفى من المعاش التقاعدي، فأفتى بقسمة المعاش على الورثة كلٌّ بحسب نصيبه الشرعي، وهي مؤرخة في

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن نظام المؤسسة العامة للتقاعد ما هو إلا تأمين تعاوني[٢]، يهدف إلى رعاية الموظف عند نزول الخطر به، والمتمثل في شيخوخته أو مرضه أو عجزه عن العمل، وكذا رعاية من يعولهم بعد وفاته، وذلك بتوفير معاش تقاعدي (مبلغ التأمين) يكفل لهم الحياة الكريمة، وقد تقدم[٣] أن ما يدفعه المشترك في التأمين التعاوني من اشتراكات تخرج من ملكه بمجرد دفعها، وتدخل في ملكية صندوق التأمين بشخصيته الاعتبارية، ثم إن توفرت فيه أو في المستحقين بعد وفاته شروط الاستحقاق فإنهم يأخذون مبلغ التأمين باعتبار أنه منحة مُبتدَأة من صندوق التأمين، وليست عوضاً عن الاشتراكات التي دفعها، ولهذا فإن هذا المعاش التقاعدي لا يكون ميراثاً؛ لعدم دخوله في ملك المشترك قبل وفاته حتى يورث عنه، وإنما هو حق للمستحقين لا ينشأ إلا بعد الوفاة فيُراعَى فيه ما ينص عليه النظام.

الدليل الثاني:

أن المعاش التقاعدي المقدم من مؤسسة التأمين الاجتماعي للمستحقين لا يُعد حقاً ثابتاً للمشترك يقبل الانتقال للورثة؛ لأنه قد يُتوفى المشترك ولا يستحق من يعولهم شيئاً في بعض الأحوال التي يحددها النظام[٤]، ولو كان حقاً ثابتاً له يورث عنه لما جاز أن يُمنَع عن ورثته.

الدليل الثالث:

أنه يلزم على القول بأن المعاش التقاعدي يُعد ميراثاً عدة لوازم، منها:

١- أن يستمر دفع المعاش التقاعدي لجميع الورثة ما داموا أحياءً، ولا يقطع عنهم حتى لو توظفوا، أو تزوج الإناث منهم؛ لأن الوارث لا يُمنع من حقه من الميراث إذا كان مكتسِباً، كما لا تُحرَم المرأة من ميراثها بسبب الزواج.

٢- أن من مات من الورثة فإن نصيبه من المعاش لا يوقَف، بل ينتقل إلى ورثته من

١٣٧٩/٨/٢٣هـ.

(١) انظر: عقد التأمين للنجار ص١١٨.

(٢) انظر التوصيف الفقهي للمعاش التقاعدي ص٦٥١ من هذا البحث.

(٣) ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: قانون الضمان الاجتماعي لخالد علي ص٢١٩.

بعده؛ لأن هذا هو حكم الميراث، أن يُحلَّ الورثة محل مورثهم في نصيبه، ومعنى ذلك أن المعاش التقاعدي لكل متوفى من الموظفين سيستمر أبداً؛ لأن كل من مات من الورثة أو ورثتهم انتقل نصيبه من المعاش لورثته، وهكذا!!

وهذا يهدم فكرة التأمين الاجتماعي من أصلها، ولا يمكن أن تقوم له قائمة؛ لما يترتب عليه من زيادة تكاليف التأمين الاجتماعي زيادة كبيرة جداً، لا تطيقها الدول فضلاً عن الأفراد.

ولا يقال: إنه يمكن الخروج من هذا اللازم بأن المعاش يوقف عند نهاية المبلغ الذي تم اقتطاعه لمصلحة الموظف؛ لأن الخلاف في هذه المسألة وارد عند القائلين بجواز التأمين الاجتماعي المُسَلِّمين بصحة أنظمته الحالية، فهؤلاء هم الذين تلزمهم هذه اللوازم، أما من يرى أن المعاش التقاعدي عوض عما اقتطع من راتب الموظف فهذا لا تلزمه هذه اللوازم؛ لأن الخلاف معه في أصل حكم التأمين الاجتماعي، لا في هذه المسألة المتفرعة عن القول بالجواز.

كما أن الجمع بين النظام الحالي ونظام الميراث يترتب عليه صعوبات في التطبيق، وقد كان نظام التقاعد المدني الصادر عام ١٣٨١هـ - وهو النظام السابق لهذا النظام المعمول به حالياً – يُحدِّد المستحقين عن أصحاب المعاش بالأشخاص الذين كان يعولهم صاحب المعاش في الغالب، ويحتاجون إلى تأمين هذه الإعالة بعد وفاته، وفي الوقت نفسه يقضي بأن يتم توزيع المعاش وفق قواعد الميراث، (وقد ترتب على ذلك صعوبات لا حدَّ لها في العمل، وتفويت في الغالب لأغراض نظام التقاعد، ولم تكن هذه النتائج إلا محققة الوقوع بعد معرفة أن ليس كل المستحقين وارثين، وأن بعض الوارثين غير مستحقين، توضيح هذا أن المستحقين في حكم النظام هم من يوجد عند وفاة صاحب المعاش من الزوجات والأولاد والوالدين والإخوة، ففي حالة صاحب المعاش الذي يتوفى عن ابنه الذي تجاوز سن الحادية والعشرين، وأخواته يجري تطبيق النظام الحالي على حرمان الأخوات من المعاش، بسبب أن لا ميراث لهم مع الابن، وفي الوقت نفسه يحرم الابن؛ لأنه جاوز سن الحادية والعشرين، وفي حالة صاحب المعاش الذي يتوفى عن والدته وابنته المتزوجة، يكون للوالدة السدس بسبب حجبها عن الثلث بالبنت، في الوقت ذاته الذي تكون فيه البنت محرومة من المعاش؛ لأنها

متزوجة)[1].

٣- إعطاء الوارث الذي هو مظنة الغنى، كالابن الكبير الموظف، وترك غير الوارث الذي هو مظنة الحاجة، ممن كان يعوله المتوفى، كأخيه الصغير، وهذا مخالف للمقصد الذي لأجله أُنشئ نظام التأمين الاجتماعي، وهو توفير دخل مناسب لمن وقع عليهم خطر انقطاع النفقة بموت عائلهم.

فهذه اللوازم - فيما يبدو لي - يلزم القائلين بأن المعاش التقاعدي يعد ميراثاً أن يلتزموا بها؛ ليطرد قولهم، ولا أظن أنه يمكنهم الالتزام بها، أو ببعضها على الأقل، وهذا دليل على ضعف قولهم، والله أعلم.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

أن ما يُصرف من التقاعد للموظف متحصَّل من جهتين:

١- ما يخصم من النسبة المئوية من راتبه الأساسي.

٢- ما يضاف من النسبة المئوية من الدولة إلى ما يُخصم من راتبه.

ويُودَع الجميع لدى مؤسسة التأمين الاجتماعي لصالح الموظف؛ فهو إذن ماله، ثم يتقاضاه إذا أُحيل إلى التقاعد، ويُصرَف ما بقي على ورثته بعد موته[2]، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يعامل معاملة الميراث.

ويمكن مناقشته: بأن هذا الدليل مبني على أن المعاش التقاعدي عوض عن الاشتراكات التي أُخذت من راتب الموظف أثناء خدمته، بما يعني أن التأمين الاجتماعي عقد معاوضة، وهذا غير مسلَّم، بل هو عقد تعاون وتكافل اجتماعي كما تقدم بيانه وإيضاحه[3].

وأما كون الموظف يتقاضى ما تم خصمه من راتبه مع ما تضيفه الدولة لمصلحته لدى مؤسسة التأمين الاجتماعي إذا أُحيل على التقاعد ويصرف الباقي على ورثته؛ فيَرِد عليه أن الموظف قد يتقاضى معاشاً تقاعدياً يفوق مبلغ النسبة المتحصلة من راتبه ومن الدولة؛ لبقائه حياً مدة طويلة بعد إحالته على التقاعد، وحينئذٍ لا يُتصور بقاء شيء يصرف على ورثته بعد

---

(١) المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٥١٩/٤).

(٢) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٢٣٢/٩).

(٣) انظر ص١٨٢ من هذا البحث.

موته، والواقع أن النظام يَصرف للمستحقين معاشاً تقاعدياً سواء أبقي شيء من هذا المبلغ أم لا.

ثم لو سُلِّم ببقاء شيء يُصرف على ورثته بعد موته، فإن ما يصرف عليهم حسب النظام في صورة معاش تقاعدي يكون مستمرّاً ما توفرت فيهم شروط الاستحقاق، ولو كان لا يُصرَف عليهم إلا الباقي لتوقف المعاش عند نهايته وإن كانوا مستحقين.

الدليل الثاني:

بغض النظر عن حقيقة التأمين الاجتماعي فإن المعاش التقاعدي يعد حقاً للمشترك أو للمستفيدين حسب النظام، وهو نوع من التكريم للموظف الذي أفنى عمره في خدمة دولته ومجتمعه، ويكون من حقه بعد أن أصبح شيخاً أو مريضاً أو عاجزاً أن يُكافأ بما يضمن له الحياة الكريمة عند حاجته، فهو إذاً امتداد لمستحقات الموظف في الأجر، ويكون حقه فيه ثابتاً، بحيث يتمكن من مقاضاة الدولة في منعه، ويكون مثله كمثل أي حق من الحقوق المالية للموظف، وإذا كان كذلك تعينت قسمته بعد وفاته على قسمة الميراث الشرعي، كسائر الحقوق المالية للميت[1].

ويمكن مناقشته: بعدم التسليم بأن المعاش التقاعدي يُعد امتداداً لمستحقات الموظف في الأجر؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الإجارة فاسدة؛ لجهالة الأجر، إذ المعاش التقاعدي الذي يُصرف في حياة المشترك غير معلوم قدره؛ لأنه يستمر إلى حين وفاة المشترك.

وأما مقاضاته للدولة في منعه فهذا يدل على أنه من حقوقه حال حياته، لا بعد وفاته، فليس المعاش حقاً له يورث عنه، بل إنه يكون بعد الوفاة من حقوق المستفيدين الذين يحددهم النظام؛ بدليل أن من مات وليس له مستحِق للمعاش التقاعدي فإنه لا يحق للورثة مقاضاة الدولة في منعه، ولو كان حقاً ثابتاً لمورثه لأمكنه المطالبة به.

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الثاني.

أثر الخلاف في هذه المسألة:

يظهر أثر الخلاف في هذه المسألة فيما إذا مات المشترك وكان من ضمن المستحقين

---

(١) انظر: عقد التأمين للنجار ص١١٨.

للمعاش حسب النظام مَن ليس من الورثة، كأخت المشترك التي كان يعولها حال حياته إذا كان له أبناء، فعلى القول الأول تعطى الأخت نصيبها من المعاش، ولو كانت غير وارثة، لوجود وصف الإعالة فيها، وعلى القول الثاني لا تعطى شيئاً من المعاش؛ لأنها ليست من الورثة؛ لكونها محجوبة بالأبناء.

أما لو كان المستحقون حسب النظام هم جميع ورثة المشترك فلا يظهر أثر للخلاف في استحقاقهم للمعاش التقاعدي، وإنما يظهر أثر الخلاف في نصيبهم منه، كما لو مات المشترك عن زوجته، وأبنائه وبناته القُصَّر، ليس له وارث سواهم، ولم تتزوج زوجته بعده، فهؤلاء يستحقون المعاش حسب النظام؛ لأنهم داخلون فيمن يعولهم المشترك حال حياته، وهم المستحقون للميراث أيضاً، فعلى القولين يتم توزيع المعاش عليهم دون غيرهم، ولا يكون للخلاف أثر في استحقاقهم، لكن يظهر أثر الخلاف في نصيب كل واحد من المعاش، فعلى القول الأول يكون نصيبه بحسب ما يحدده النظام، وعلى القول الثاني يكون نصيبه بحسب الميراث الشرعي، والله أعلم.

المطلب الثاني

المستحِق للمنح الإضافية

يُرَاد بالمنح الإضافية ما تقدمه مؤسسة التأمين الاجتماعي من أموال للمشترك أو عائلته عند أحوال معينة، وظروف طارئة، إضافة إلى ما تقدمه من معاشات تقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة ونحوها[1]، ومن هذه المنح الإضافية[2]:

١- منحة الزواج: ففي المادة (٥٠) من نظام التأمينات الاجتماعية: (يصرف للأرملة أو البنت أو الأخت أو ابنة الابن المستحقة لعائدة أو معاش طبقاً لأحكام النظام ولمرة واحدة منحة زواج، يساوي مبلغها (١٨) ثماني عشرة مرة عائدتها أو معاشها الشهري الذي كانت تستفيد منه، وتبعاً لذلك يوقف دفع العائدة أو المعاش في آخر الشهر الذي جرى فيه الزواج

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٨٨، ٤١٠.

(٢) اقتصرت في ذلك على المنح الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية السعودي، وإلا فهناك أنواع أخرى من المنح، كمنحة نفقات الجنازة، ومنحة الحمل، ومنحة الولادة، ومنحة الحضانة، ومنحة كسوة الطفل، والمنحة المدرسية، والعلاوة العائلية، تُنظَر هذه المنح في: التأمين الاجتماعي لعبد اللطيف آل محمود ص٣٨٨، ٣٨٩، وهذه المنح منها ما يكون للمشترك حال حياته، ومنها ما يكون لعائلته بعد وفاته.

. . .).

٢- منحة الوفاة: ففي المادة (٥١) من نظام التأمينات الاجتماعية: (تدفع المؤسسة منحة تساوي معاش أو عائدة المشترك المتوفى عن ثلاثة أشهر، بحد أقصى (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف ريال، وذلك في الحالات الآتية:

١- إذا توفي المشترك نتيجة إصابة عمل، أو توفي صاحب عائدة عجز كلي أو جزئي مستديم.

٢- إذا توفي مشترك ممارس للعمل، وقد أمضى المدة التي تؤهل أفراد عائلته لاستحقاق معاش.

٣- إذا توفي صاحب معاش تقاعد أو عجز غير مهني.

وتُحدِّد اللائحة مَن تُصرَف إليهم المنحة، كما يجوز لمجلس الإدارة زيادة الحد الأقصى للمنحة لأسباب مسوغة).

وجاء في اللوائح التنفيذية لهذا النظام، المادة (٢٥) من لائحة تعويضات فرع المعاشات: (توزع منحة الوفاة كاملة على أفراد العائلة المستحقين في المعاش بالتساوي فيما بينهم، وإذا لم يوجد سوى مستحق واحد فإنه يتقاضى هذه المنحة كاملة).

فهذه المنح تُعد مساعدة من صناديق التأمين الاجتماعي لمن يستحقها، ورعاية للأحوال الطارئة للأسرة، وإعانة لها على تحمل الأعباء المالية في تلك الأحوال، وهي تعد من التكافل والتعاون بين المسلمين، ومن قيام الدولة بواجبها تجاه الرعية، ولهذا فهي جائزة شرعاً[1].

كما أن هذه المنح تؤكد ما تقدم من أن التأمين الاجتماعي قائم على التعاون والتكافل بين أفراد، لا على المعاوضة المحضة.

لكن يبقى النظر في المستحق لهذه المنح الإضافية، أما منحة الزواج فلا إشكال أنها حق لأرملة المشترك عند زواجها، وكذا لبنته أو بنت ابنه أو أخته المستحقات للمعاش التقاعدي متى ما تزوجت إحداهن؛ وما ذاك إلا لأن المعاش يُقطع عنها بعد زواجها؛ لأن نفقتها بعد الزواج تكون على زوجها، وتكون هذه المنحة إعانة لها على تكوين حياتها الأسرية

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٨٩.

الجديدة[1].

وأما منحة الوفاة فقد حددت اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية أنها توزع كاملة على أفراد العائلة المستحقين في المعاش بالتساوي فيما بينهم، وإذا لم يوجد سوى مستحق واحد فإنه يتقاضى هذه المنحة كاملة، ومعنى ذلك أن هذه المنحة لا تُعد من تركة المتوفى (المشترك) ولهذا لم تُقسم في النظام على قسمة الميراث.

والذي يظهر – والله أعلم – أن منحة الوفاة غير داخلة في تركة المتوفى؛ لأنه لم يملكها حال حياته، وإنما تُستحَق بعد وفاته، وما كان كذلك فلا يكون من التركة.

ولأن الظاهر أن الغرض من هذه المنحة هو إعانة أصحاب المعاش على تدبير أمورهم، وتحمُّل النفقات الزائدة عليهم بعد وفاة معيلهم[2]، فهي إذاً عطية من صندوق التأمين الاجتماعي، يُرجَع في تقسيمها إلى النظام الذي وضعه ولي الأمر، مراعياً في ذلك المصلحة العامة.

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٤١٠، ٤١١.

(٢) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٤١١.

المبحث السابع

وقف معاش المرأة في مؤسسات التأمين الاجتماعي اعتباراً من تاريخ عقد نكاحها

تنُصُّ بعض أنظمة التأمين الاجتماعي على أن المستحِق للمعاش التقاعدي إذا كان أُمَّاً أو زوجة أو بنتاً أو بنت ابن أو أختاً ثم تزوجت فإنه يوقف نصيبها من المعاش التقاعدي اعتباراً من تاريخ عقد النكاح، ويُعاد لها إذا طُلِّقت أو ترمَّلت.

جاء في المادة (٢٧) من نظام التقاعد المدني: (اعتباراً من تاريخ عقد الزواج يوقف معاش الزوجة والبنت وبنت الابن والأخت إذا تزوجن، والأم إذا تزوجت من غير والد المتوفى، ويُعاد الاستحقاق لصاحبته إذا طُلِّقت أو ترمَّلت . .)[١].

كما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النظام: (والحكمة من اعتبار العقد هو المعيار بدلاً من الدخول صعوبة إثبات الدخول، وسهولة إثبات العقد، واعتباراً بالغالب في مقارنة العقد بالدخول)[٢].

وقد تقدم[٣] أن المستحق للمعاش التقاعدي هو مَن كان يعوله المتوفى حال حياته، ويُوقَف عنه المعاش إذا اكتفى بدخل آخر، أو وُجد له عائل آخر، كزواج المستحِقة للمعاش، فيوقف عنها نصيبها من المعاش؛ لأن نفقتها حينئذٍ ستكون على زوجها، وقد حدد النظام أن وقف المعاش للمرأة المتزوجة يكون من حين إبرام عقد النكاح.

وهذه المسألة لها تعلُّق بمسألة وقت وجوب النفقة على الزوج، وقد اتفق الفقهاء على أن النفقة من حقوق الزوجة على زوجها[٤]؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ

---

(١) وانظر نحوه في: المادة (٢٤) فقرة (ب) من نظام التقاعد العسكري.

(٢) المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٥٢١/٤).

(٣) ص٦٧٨ من هذا البحث.

(٤) انظر: بداية المجتهد (٢/ ٨٦) وشرح مسلم للنووي (٢٥٣/٨).

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[1]، إلا أنهم اختلفوا في وقت وجوبها على أقوال:

وسبب الخلاف: هل النفقة مقابل الاستمتاع فلا تجب إلا بالتمكين، أو مقابل أن الزوجة محبوسة على الزوج كالغائب والمريض فتجب بمجرد العقد؟[2].

القول الأول: أن نفقة الزوجة لا تجب على زوجها إلا إذا كانت كبيرة يمكن وطؤها، ومكَّنت من نفسها تمكيناً تاماً[3]، وهو مذهب المالكية[4]، والقول الجديد للشافعي، وهو الأظهر عند الشافعية[5]، ومذهب الحنابلة[6].

القول الثاني: أن النفقة تجب للزوجة على زوجها إذا سلمت نفسها في منزله، ولو كانت لا توطأ، وهذا رواية عن أبي يوسف، اختارها بعض الحنفية[7].

القول الثالث: أن نفقة الزوجة تجب على الزوج من حين يعقد نكاحها، وهو ظاهر الرواية عند الحنفية، والمفتى به عندهم[8]، والقول القديم للشافعي[9]، وقول ابن حزم[10].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

أن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها، وهي بنت ست سنين، وأُدخلت عليه وهي

---

(١) من الآية رقم (٢٣٣) من سورة البقرة.

(٢) انظر: بداية المجتهد (٨٧/٢).

(٣) ومعنى التمكين التام ألا تسلِّم نفسها في مكان دون آخر، أو بلد دون آخر، بل تبذل نفسها حيث شاء، مما يليق بها. انظر: كشاف القناع (١٣٣/١٣).

(٤) انظر: المدونة (٢٥٤/٢) وبداية المجتهد (٨٦/٢).

(٥) انظر: الأم (١٣١/٥) وروضة الطالبين (٤٦٦/٦) ومغني المحتاج (٥٧٠/٣).

(٦) انظر: المغني (٣٩٦/١١) والإنصاف مع الشرح الكبير (٣٤١/٢٤، ٣٤٢) وكشاف القناع (١٣٤/١٣).

(٧) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٣٤١/٤) واللباب (٢٢٩/٤). وممن اختارها: القدوري في مختصره مع اللباب (٢٢٨/٤، ٢٢٩) والمرغيناني في الهداية مع نصب الراية (٥٥٥/٣).

(٨) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٣٤١/٤) والعناية مع فتح القدير (٣٤٠/٤) واللباب (٢٢٩/٤). فظاهر الرواية عند الحنفية أن النفقة تجب لها بالعقد، وإن لم تتحول إلى بيت زوجها، إذا لم تمتنع عن المقام معه.

(٩) انظر: روضة الطالبين (٤٦٦/٦) ومغني المحتاج (٥٧٠/٣).

(١٠) انظر: المحلى (٢٤٩/٩) لكنَّ بين قول الشافعي القديم وقول ابن حزم فرقاً: فعند الشافعي: لو نشزت سقطت نفقتها، فالعقد موجب، والنشوز مسقط، وإذا حصل التمكين استقر الواجب يوماً فيوماً. أما عند ابن حزم فالنفقة واجبة بالعقد حتى للناشز والصغيرة. انظر: روضة الطالبين (٤٦٦/٦) والمحلى (٢٤٩/٩).

بنت تسع[1].

وجه الدلالة: أنه لم يُنقل إنفاقه ﷺ عليها قبل دخوله بها، ولو كان حقاً لها لساقه إليها، ولو وقع لنقل[2]، (ولما استحلَّ أن يُقيم على الامتناع من حق وجب لها، ولكان إن أعْوَزه في في الحال بسَوْقِه إليها مِن بَعدُ، أو يعلمها بحقها، ثم يستحلها؛ لتبرأ ذمته من مطالبته بفرض، فدل هذا على أن النفقة لا تجب بمجرد العقد)[3].

الدليل الثاني:

أن نفقة الزوجة تجب في مقابلة التمكين المستحَق بعقد النكاح، فإذا وُجد استحقت النفقة، وإذا فُقِد لم تَستحق شيئاً[4].

ونُوقش بعدم التسليم بأن النفقة في مقابلة التمكين؛ لوجوبها للمريضة والرتقاء[5].

ويمكن الجواب عنه بأن التمكين من المريضة والرتقاء حاصل منهما؛ لكن تعذر الاستمتاع بسبب ليس إليهما.

الدليل الثالث:

أن العقد قد قوبل بعوض وهو المهر، فلا يقابل بعوض آخر وهو النفقة؛ إذ العوض الواحد لا يقابل بعوضين[6].

الدليل الرابع:

أن النفقة مجهولة، والعقد لا يوجب شيئاً مجهولاً[7].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار، برقم (٥١٣٣) ومسلم، كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، برقم (١٤٢٢).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤٣٧/١١) والمغني (٣٩٦/١١) ومغني المحتاج (٥٧٠/٣).

(٣) الحاوي الكبير (٤٣٧/١١).

(٤) انظر: المغني (٣٩٧/١١).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٤٦٦/٦) والرَّتَق: بفتح الراء والتاء، هو: التحام الفرج، بحيث لا يمكن دخول الذكر. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص٢٥٥.

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٤١٨/٣) ومغني المحتاج (٥٧٠/٣).

(٧) انظر: مغني المحتاج (٥٧٠/٣).

أن المرأة إذا سلَّمت نفسها للزوج فهي محبوسة عن الاكتساب؛ لحقه، فكان نفع حبسها عائداً إليه، فتكون كفايتها عليه؛ لقوله ﷺ: (**الخراج بالضمان**)[1].

الدليل الثاني:

أن كل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره فإن نفقته عليه، كالقاضي لما كان محبوساً لمصالح المسلمين كانت نفقته من بيت مالهم، فكذلك الزوجة لما احتبست لحق الزوج كانت نفقتها عليه[2].

أدلة القول الثالث:

الدليل الأول:

قول النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع عن النساء: (**ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف**)[3].

وجه الدلالة: أن الحديث عام في كل زوجة، فيدخل فيه الزوجة المعقود عليها، ولو لم تمكِّن من نفسها[4].

ويمكن مناقشته: بأن المفهوم من سياق الحديث أن المراد بالزوجة خصوصُ المدخول بها؛ لقوله ﷺ في هذا الحديث: (**فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يُوطِئن فُرُشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرِّح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف**)[5].

فاستحلال فرج المرأة ولزوم طاعتها لزوجها، وتأديبه لها على مخالفة أمره لا يكون إلا من المدخول بها، فكان مقابِلُه وجوبَ نفقتها عليه بالمعروف.

الدليل الثاني:

أن النفقة في مقابل الزوجية، فإذا وُجدت الزوجية وجبت النفقة[6]، والزوجية تحصل

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤١٨/٣). والحديث تقدم تخريجه ص٣٣٩.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤١٨/٣) والهداية مع نصب الراية (٥٥٥/٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، برقم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) انظر: المحلى (٢٤٩/٩) وأحكام النفقة الزوجية لمحمد يعقوب ص٣٣.

(٥) تقدم تخريجه قريباً.

(٦) انظر: المحلى (٢٥٠/٩).

بمجرد العقد.

ويمكن مناقشته: بأنه استدلال بمحل النزاع، فالنزاع في النفقة هل هي في مقابلة العقد أو في مقابلة التمكين؟ ولا يصح الاستدلال بمحل النزاع.

الدليل الثالث:

أن النفقة حق الزوجة، والانتقال لمنزله حق الزوج، فإذا لم يطالبها بالانتقال فقد ترك حقه، وهذا لا يوجب بطلان حقها[1].

ويمكن مناقشته من وجهين:

١-أن كون النفقة حق الزوجة من حين العقد هو محل النزاع، فالمخالف لا يسلم بأن النفقة حق لها قبل التمكين.

٢-أن هذا دليل عقلي لا يعارَض به ما تقدم من عدم إنفاقه ﷺ على عائشة قبل الدخول بها[2].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم – القول الأول، والقول الثاني قريب منه؛ لأن الغالب أن الدخول يحصل معه التمكين وإمكان الوطء والتسليم في منزل الزوج، فعلى القول الراجح لا تجب النفقة على الزوج إلا بالتمكين من الوطء؛ لعدم ثبوت إنفاقه ﷺ على عائشة بعد عقده عليها وقبل الدخول بها، وهو أقوى دليل في هذه المسألة، ولا يعارَض به ما استدل به أصحاب القول الثاني والثالث من أدلة عقلية، فإنها لا تقاوم الاستدلال بهذا الحديث.

وبناءً عليه فإن وجوب نفقة الزوجة على زوجها يكون شرعاً من حين التمكين من الوطء، لا بمجرد إبرام عقد النكاح، والتمكين يحصل غالباً بالدخول، ومن المعلوم أن الغالب وجود مدة بين العقد والدخول ربما استمرت أياماً أو شهوراً بل سنوات، فعلى ما ورد في نظام التقاعد المدني من وقف معاش المرأة من حين العقد فإنها لا تستحق معاشاً في هذه المدة ما بين العقد والدخول، وهذا مخالف لما يقرره النظام من وقف المعاش عمن يوجد له عائل آخر، فهذه المرأة التي عُقد عليها ولم يُدخَل بها لم يوجد لها عائل بعدُ حتى يوقف عنها

(١) انظر: العناية مع فتح القدير (٤/٣٤٠).

(٢) انظر: أحكام النفقة الزوجية ص٣٤.

المعاش، ولهذا فينبغي تعديل هذه المادة بحيث يكون وقف معاش المرأة من حين دخول الزوج بها لا من تاريخ عقد نكاحها.

أما ما ورد في المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني من تبرير لهذه المادة بصعوبة إثبات الدخول، وسهولة إثبات العقد، واعتباراً بالغالب في مقارنة العقد بالدخول[1]، فيجاب عنه بما يلي:

١- عدم التسليم بصعوبة إثبات الدخول؛ لأن الغالب اشتهار ذلك عند أهل الزوجين، فلا يصعب على المرأة إحضار شاهدين عدلين يشهدان في المحكمة على الدخول، كما أن مؤسسة التقاعد تطلب كل سنة إثبات حياة المرأة المستحقة للمعاش، وعدم زواجها، وهذا أكثر صعوبة من إثبات الدخول الذي قد لا تحتاجه المرأة إلا مرة واحدة في حياتها.

٢- وأما كون الغالب مقارنة العقد بالدخول: فهذا وإن سُلِّم به عند بعض الناس الذين يجعلون العقد مقارناً للدخول أو قريباً منه فإنه غير مسلَّم عند آخرين، إذ الأعراف تختلف من بلد إلى آخر، وربما تأخر الدخول عن العقد مدة طويلة، فتُحرَم المرأة من معاشها التقاعدي، مع عدم لزوم نفقتها على زوجها قبل الدخول بها، فيَلْحقها الضرر بذلك، والله أعلم.

(١) المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٥٢١/٤).

المبحث الثامن

حكم الراتب التقاعدي لمن كان يزاول عملاً محرماً

صورة هذه المسألة: أن من كان يعمل في مؤسسة أو شركة عملاً محرماً، كما لو كان يعمل في بنك ربوي، أو في شركة لبيع الخمور، ونحو ذلك، وكان مشتركاً بموجب النظام في إحدى مؤسسات التأمين الاجتماعي، ويُقتطع من راتبه الشهري جزءٌ يُؤدَّى لهذه المؤسسة، كما يؤدِّي لها صاحب العمل (البنك أو شركة الخمور) جزءاً مماثلاً لما يؤديه الموظف، فإذا أُحيل هذا الموظف على التقاعد هل يحل له المعاش التقاعدي المقدم له من مؤسسة التأمين الاجتماعي أو لا؟.

ذهب بعض الفقهاء المعاصرين[1] إلى تحريم المعاش التقاعدي لمن كان يزاول عملاً محرماً؛ لأن المعاش التقاعدي أثرٌ لعقد محرم، وهو عقد الوظيفة المحرمة، فيكون محرماً كذلك.

ومن القائلين بالتحريم من يرى أن يأخذ المعاش التقاعدي ويصرفه في مصالح المسلمين بنية التخلص لا بنية الصدقة، ولا يحل له أن ينتفع بشيء منه إلا أن يكون فقيراً فيجوز له أن يأخذ منه بقدر ما يدفع حاجته فقط[2].

فكأن القائلين بالتحريم نظروا إلى أن المعاش التقاعدي ما هو إلا مجموع الاشتراكات

---

(١) جاء في موقع الإسلام سؤال وجواب أن الشيخ محمداً المنجد سأل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى عن مسألة مكافأة نهاية الخدمة لموظف البنك الربوي. فأجابه بأنه يجوز له أن يأخذ المقابل عن المدة التي عمل فيها في البنك الربوي قبل العلم بالتحريم، ولا يجوز له أن يأخذ عن المدة التي عمل فيها وهو عالم بالتحريم، مثال ذلك: لو فرضنا أنه عمل لمدة (٣٠) سنة في البنك، وكان لا يعلم بحرمة عمله مدة (٢٠) سنة منها، ثم علم بالحكم، واستمر في العمل لمدة (١٠) سنوات فله أن يأخذ عن العشرين سنة، ولا يأخذ عن العشر السنوات الأخيرة. انظر هذه الفتوى في الموقع بعنوان: (مكافأة نهاية الخدمة لموظفي البنك). وانظر أيضاً فتوى بموقع إسلام ويب، بعنوان: (حكم راتب المتقاعد من البنك) وثانية بعنوان: (مال المتقاعد المستفاد من العمل في بنك ربوي) وثالثة بعنوان: (حكم الانتفاع براتب التقاعد من البنك الربوي).

(٢) انظر: الفتاوى السابقة بموقع إسلام ويب.

المقدمة من الموظف وصاحب العمل لمؤسسة التأمين الاجتماعي، ثم قامت المؤسسة بإعادتها إليه في صورة معاش تقاعدي، وإذا كانت أموال هذه الاشتراكات من الحرام، فيكون المعاش التقاعدي محرماً كذلك.

والذي يظهر – والله أعلم – أن الأمر ليس كذلك؛ لما تقدم[1] من أن الاشتراكات المقدمة لصندوق مؤسسة التأمين الاجتماعي تخرج من ملكية مقدمها بمجرد دفعها، وتدخل في ملكية الصندوق بشخصيته الاعتبارية، ومعنى ذلك أن ما يقدم للمتقاعد من معاش تقاعدي ليس هو عبارة عن مجموع اشتراكاته التي دفعها، بل إنه منحة مبتدأة من صندوق التأمين الاجتماعي لمن تتوفر فيه شروط الاستحقاق، ويأتي النظر في هذه المسألة من جهة هذه الاشتراكات المقدمة من الموظف وصاحب العمل وهي من أموال محرمة هل يجوز للجهة المشرفة على صندوق التأمين الاجتماعي أن تأخذها؟.

الذي يظهر – والله أعلم – أنه يجوز لها أخذها؛ لما يلي:

١- أن هذا المال الحرام بدفعه لصندوق التأمين الاجتماعي لا أقل من أن يكون تخلصاً من هذا المال بصرفه في مصالح المسلمين، فإن هذا الموظف أو صاحب العمل لو تاب وأراد أن يتخلص من ماله الحرام لأُمر بصرفه في مصالح المسلمين، فصرفه لمصلحة صندوق التأمين الاجتماعي من ذلك؛ لقيام هذا الصندوق على التكافل والتعاون، ويتأيد هذا بأن الصندوق يقبل التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا كما تقدم[2]، فصار الدفع لهذا الصندوق من صرف المال في مصالح المسلمين.

قال الشوكاني: (فإن قلت: ما حكم ما بأيديهم – أي السلاطين – من بيوت الأموال، مع وقوع ما فيه ظلم على الرعية، ولو في بعض الأحوال، هل يجوز قبول ما يجعلونه منه لأهل المناصب؟.

قلت: نعم) ثم ذكر الأدلة على ذلك ثم قال: (فيأخذ من له جراية من بيت مال المسلمين ما يصل إليه منه من غير كشف عن حقيقته، إلا أن يعلم أن ذلك هو الحرام بعينه، على أن هذا الحرام الذي أخذه السلطان من الرعية على غير وجهه، قد صار إرجاعه إلى

(١) انظر ص٣٥٥ من هذا البحث.

(٢) ص٦٣٣ من هذا البحث.

مالكه مأيوساً، وصرفه في أهل العلم والفضل واقع في موقعه، ومطابق لمحله؛ لأنهم مصرف للمظالم، بل من أحسن مصارفها)[1].

قال الشيخ محمد بن عثيمين معلقاً على كلام الشوكاني رحمهما الله تعالى: (قال – يعني الشوكاني –: أقل ما نقول في ذلك أنه مال ظُلِم صاحبه، والمال الذي يُظلَم صاحبه ولا يمكن أن يُرَدَّ إليه – لأن الحكومات إذا أخذت المال ما تردُّه على صاحبه – . . . إذاً فكونهم يصرفونها في مصالح عامة هذا تخلص من ظلمهم.

لو لم يكن إلا أن يقال: إن هذا بمنزلة التخلص من الظلم، ومعلوم أن من اكتسب مالاً حراماً وأراد أن يتخلص منه وأعطاه أحداً، فإن ذلك بالنسبة للآخذ جائز، وهذا أحسن وجه نخرجه على ما يحصل من ظلم السلاطين)[2].

٢- أن كثيراً من المؤسسات والشركات التي تزاول أعمالاً محرمة ليست أموالها من الحرام الخالص، بل يختلط بها شيء من الحلال، مع تفاوتها في نسبة الحلال إلى الحرام، فالبنوك الربوية على الرغم من أن غالب تعاملها بالربا إلا أنها تتعامل ببعض الأعمال المباحة، فيكون مالها مختلطاً، وكذا بعض الشركات التي تمارس الأنشطة المحرمة لا تخلو من وجود استثمارات مباحة فيها، وصاحب المال المختلط حتى لو كان ماله أكثره من الحرام يجوز التعامل معه مع الكراهة على القول الراجح[3]، فما تدفعه هذه المؤسسات أو الشركات من اشتراكات عن موظفيها لمؤسسة التأمين الاجتماعي يجوز لها أخذه مع الكراهة.

وإذا تبيَّن جواز أخذ هذه الاشتراكات من قبل مؤسسة التأمين الاجتماعي ولو كانت من أموال محرمة خالصة أو مختلطة، فإنه حينئذٍ يجوز لها التصرف فيها؛ لأنها أموال مباحة لها، ومن أوجه هذه التصرفات دفعها معاشاً تقاعدياً للمستحقين حسب الشروط، ولو كان هذا المستحق ممن كان يزاول عملاً محرماً قبل تقاعده، والله أعلم.

---

(١) رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين مع تعليقات الشيخ ابن عثيمين ص٥٦، ٥٧.

(٢) انظر: تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رسالة الشوكاني رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين ص٥٨.

(٣) تقدم بحث هذه المسألة ص٣٤٤ من هذا البحث.

المبحث التاسع

التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي

عرفنا سابقاً أن التأمين الاجتماعي له شقان، هما: معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، ولكل شق منهما نظام خاص، هما نظام التقاعد المدني، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظراً إلى أن نظام التقاعد المدني يتعلق بموظفي الدولة، الذين يمثلون أكبر شريحة للموظفين عموماً، ولوجود الاتفاق في كثير من المواد بين نظام التقاعد المدني ونظام التأمينات الاجتماعية؛ ولأن بعض ما انفرد به نظام التأمينات الاجتماعية عن نظام التقاعد المدني قد تقدمت دراسته في المباحث السابقة من هذا الفصل[1]، لذا فسوف يكون التطبيق في هذا المبحث على نظام التقاعد المدني، وذلك بالاقتصار على دراسة ما له تعلق بالجانب الفقهي من مواد هذا النظام.

المطلب الأول

التعريف بالمؤسسة العامة للتقاعد

يُعد نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩هـ آخر نظام يصدر بشأن التقاعد المدني[2]، وكانت الجهة المعنية بذلك هي مصلحة معاشات التقاعد، ثم تم تحويلها إلى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وأُطلق عليها المؤسسة العامة للتقاعد، وصدر لها تنظيم بقرار مجلس الوزراء رقم (٣) وتاريخ ١٤٢٥/١/٣هـ، وهو تنظيم يتعلق بالجوانب الإدارية للمؤسسة، مع استمرار

---

(١) انظر: المبحث الثاني والرابع من هذا الفصل.

(٢) حتى تاريخ إعداد هذا البحث، وقد رفع مشروع نظام التقاعد المدني والعسكري الجديد للجهات العليا في الدولة لاعتماده، بعد إقراره من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، وحتى الآن لم يصدر شيء بشأنه. انظر: جريدة الرياض ١٤٣٠/٢/٢٦هـ العدد (١٤٨٥٢).

العمل بالأنظمة السابقة[1].

وتهدف هذه المؤسسة إلى تأمين موارد مالية للمتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، والمستفيدين منهم بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية، بحسب ما يقرره نظام التقاعد، وفقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التواصل بينهم وبين فئات المجتمع في مختلف أنشطته بما يحقق الاستفادة المشتركة للمتقاعدين والأفراد والمؤسسات[2].

المطلب الثاني

دراسة نظام التقاعد المدني

وأما دراسة هذا النظام فهي كما يلي:

١- جاء في المادة (٦) أن مجلس إدارة صندوق التقاعد يتولى وضع الخطط العامة لاستثمار أموال الصندوق، وإدارة الاستثمار، وإصدار القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك.

ونحوه ما ورد في المادة (٦) من تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد من أن مجلس الإدارة يتولى إقرار سياسات استثمار أموال المؤسسة وقواعده وخططه، واعتماد جميع مشاريع الاستثمار.

وبالنظر إلى استثمار الأموال في المؤسسة العامة للتقاعد نجد أن نسبة الاستثمارات المحلية للمؤسسة تبلغ نحو ٥٥% من مجموع استثماراتها، والباقي تقوم باستثماره عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي في الأسواق الخارجية، من خلال مديري محافظ وبنوك عالمية متميزة، سواء أكان ذلك في الأسهم أم في السندات، كما تستثمر المؤسسة جزءاً مهماً من أصولها في الشركات المحلية ذات الجدوى الاقتصادية، من خلال المشاركة في رأس مال تلك الشركات بالتأسيس فيها أو المساهمة، وقد بلغ مجموع المبالغ المستثمرة في تلك الشركات قرابة ٤٤،١ مليار ريال، مستثمرة في (٥٥) شركة، منها (١١) شركة من شركات المصارف والخدمات المالية، بنسبة ٢٠% من مجموع الاستثمار في الشركات، ومنها شركة واحدة من شركات التأمين، وهي شركة التعاونية للتأمين[3]، كما تستثمر المؤسسة جزءاً من أموالها في

---

(١) انظر: مقدمة تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.

(٢) انظر: المادة (٤) من تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.

(٣) حيث تملك المؤسسة العامة للتقاعد ما نسبته ٢٣% من رأس مال شركة التعاونية للتأمين، كما جاء ذلك في التقرير السنوي لشركة التعاونية لعام ٢٠١٠م ص ، وشركة التعاونية للتأمين تعد من شركات التأمين التجاري، كما أنها تستثمر جزءاً من أموالها في استثمارات محرمة، وقد تقدم إيضاح حال هذه الشركة ص٥٧٠

الاستثمارات العقارية المحلية، وقد تجاوزت الأصول العقارية المملوكة لها ٢٢،٦٩٥ مليون ريال[١].

ولا يخفى أن بعض هذه الاستثمارات تعد من الاستثمار المحرم، كالاستثمار في السندات، والمساهمة في البنوك الربوية وشركات التأمين التجاري، ولذا فالواجب تنقية استثمارات صندوق التقاعد من هذه الاستثمارات المحرمة، والاقتصار على الأنشطة الاستثمارية المباحة شرعاً، وهي كثيرة بحمد الله تعالى.

٢- جاء في المادة (٩): (إذا تبين وجود عجز في الصندوق فتتم تسويته وفق الطريقة التي يحددها مجلس الإدارة، ويوافق عليها مجلس الوزراء، وأما إذا تبين وجود فائض يسمح بإضافة مزايا جديدة للمنتفعين فيجوز تقرير ذلك بتوصية من مجلس الإدارة، وموافقة من مجلس الوزراء).

تُشير هذه المادة إلى أن الدولة تتحمل العجز في صندوق التقاعد متى ما وُجد، ويؤكد ذلك ما سيأتي قريباً – إن شاء الله تعالى – في المادة (١٣) من هذا النظام.

كما تنصُّ هذه المادة على أن الفائض من صندوق التقاعد متى ما وُجد فإنه يكون من حق المشتركين (الموظفين في الدولة) في هذا النوع من التأمين، بحيث يُستفاد منه في إضافة مزايا جديدة للمشتركين عند الإمكان، وهذا يؤكد أن التأمين الاجتماعي الذي تقدمه المؤسسة العامة للتقاعد قائم على التكافل والتعاون، لا على الربح؛ بخلاف ما عليه الحال في التأمين التجاري الذي يجعل الفائض التأميني كله من حق شركة التأمين، بل هو الربح الذي تحصله من العملية التأمينية.

٣- جاء في المادة (١٣): (يُقتطَع من الموظف المنتفع بهذا النظام (٩%) من مرتبه شهرياً،كما تؤدي وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو الهيئة العامة حصة مماثلة لما يؤديه الموظف، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني زيادة حصة الحكومة أو الهيئة العامة إذا تبين للمصلحة أن هذه الحصة لا تكفي لمواجهة التزاماتها)[٢].

من هذا البحث.

(١) انظر: التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد لعام ١٤٣١- ١٤٣٢هـ ص٩٦- ٩٨.

(٢) وما ورد في هذه المادة مماثل لما ورد في المادة (٣) من نظام التقاعد العسكري، الصادر بتاريخ ١٣٩٥/٤/٥هـ،

فكون الدولة تؤدي نسبة مماثلة لما يؤديه الموظف لصندوق التقاعد يدل على أن التأمين الاجتماعي المقدم من المؤسسة العامة للتقاعد يعد من الرعاية الواجبة على الدولة لمواطنيها عند حاجتهم، ويتأكد ذلك بما ورد في عجز هذه المادة، من جواز زيادة حصة الحكومة عند عدم كفاية حصتها لمواجهة التزامات صندوق التقاعد، والذي يعني أن الدولة ضامنة للعجز عند وجوده في الصندوق.

فإن قيل: إن الدولة إن كانت تتحمل العجز في صندوق التقاعد فإن شركة التأمين التجاري كذلك تتحمل العجز عند زيادة التعويضات على مجموع الأقساط، فلا فرق بينهما.

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر، فالدولة تتحمل العجز في صندوق التقاعد بلا مقابل؛ لأنها لا تأخذ شيئاً من فائض هذا الصندوق في السنوات القادمة عند وجوده، بل يكون هذا الفائض لمصلحة الصندوق، أما شركة التأمين التجاري فإنها تتحمل العجز الحاصل مقابل أخذها لجميع الفائض في السنوات القادمة عند وجوده، فافترقا.

لكن متى ما كان راتب الموظف قليلاً فينبغي ألا يُقتطَع منه شيء لمصلحة صندوق التقاعد؛ لأجل أن يتوفر له الراتب كاملاً، مراعاةً لحاله، وتتحمل الدولة حينئذٍ كامل النسبة (١٨%)، وهذا ما يُعمل به في بعض أنظمة التأمين الاجتماعي[1].

٤- جاء في المادة (٢٤): (إذا توفي صاحب المعاش فيقرَّر للمستحقين عنه بقدر المعاش المستحَق له إذا كانوا ثلاثة فأكثر، وبقدر ثلاثة أرباعه إذا كانوا اثنين، وبقدر نصفه إذا كان المستحِق واحداً، ويوزع المعاش على المستحقين بالتساوي).

كما جاء في المادة (٢٥): (المستحقون عن صاحب المعاش هم الزوج والزوجة والأم والأب والابن والبنت، وابن وبنت الابن الذي توفي في حياة صاحب المعاش، والأخ والأخت، والجد والجدة، وفيما عدا الزوجة والابن والبنت فيُشترَط لاستحقاق الشخص أن يكون معتمداً في إعالته على صاحب المعاش عند وفاته).

وفي المذكرة الإيضاحية لهذا النظام مزيد إيضاح لهاتين المادتين، وبيان أن هذا النظام قد

إلا ما ورد فيها من أن الدولة تؤدي لصندوق التقاعد ما نسبته ١٣% من راتب الموظف العسكري.

(١) انظر: التأمين الاجتماعي لآل محمود ص٣٧٥.

روعي فيه بعض المبادئ، والتي منها: (تحقيق أقصى حدٍّ ممكن لتأمين الموظف ومن يعوله تجاه الحاجات الاقتصادية، التي تنشأ عن فقد الموظف دخله من وظيفته بانتهاء خدمته، هذا المبدأ تعبير في الواقع عن الغرض الأساسي من وجود نظام التقاعد)[1].

كما ورد في هذه المذكرة: أن من الحقائق التي تغيب عن أذهان كثير من الناس (أن نظام التقاعد بحكم طبيعته نظام تأمين وليس نظام توفير، بمعنى أن أحكامه تُبنى على الاحتمال، وذلك يوجب أن لا يُفترض أن يحصل الشخص من الصندوق على مزايا مالية تساوي ما دُفع عنه للصندوق، فقد يلتحق الشخص بالخدمة وقبل أن يُدفع عنه للصندوق مبالغ مالية تذكر يتوفى أو يعجز، فتظل عائلته تتمتع لمدة متطاولة بمعاش من الصندوق يساوي أربعين في المائة من راتبه، وبالعكس قد يظل الشخص في الخدمة الحكومية مدة متطاولة، ويُدفع عنه للصندوق مبالغ كبيرة، ثم تنتهي خدمته بالوفاة، ولا يكون له مستحق، فلا يتحمل الصندوق عنه أي معاش، ويجب قبول هذه الفكرة؛ لأنها . . . هي أساس نظام التقاعد كنظام تأمين.

وهذه الفكرة – كما سلف – هي ما يحقق الهدف الأساسي للنظام، وهو ضمان دخل يواجه الحاجات الاقتصادية التي تنشأ عن فقد عائلته لدخله بسبب انتهاء خدمته)[2].

كما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النظام: أن وصف المعاش التقاعدي بأنه ميراث بعيد عن الواقع؛ لأن ما يُصرف للمستحقين أمر مقرر أصلاً لهم بالنظام، ويستند في تقريره إلى مبادئ المعاشات، وليس ميراثاً ينتقل من صاحب المعاش إليهم[3].

وسبب توزيع المعاش على المستحقين بالتساوي في هذا النظام لا على قسمة الميراث، مهما اختلف جنسهم، أو اختلفت درجتهم في القرب من المتوفى: أن هذه الاختلافات لا أثر لها على حاجتهم للإعالة، والإعالة هي المعيار المعتبر في أحكام الاستحقاق في هذا النظام[4].

---

(١) المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٤/٥١٦).

(٢) المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٤/٥١٧).

(٣) انظر: المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٤/٥٢٠).

(٤) انظر: المذكرة الإيضاحية لنظام التقاعد المدني، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية (٤/٥٢٠).

وقد تقدم بحث هذه المسألة[1]، وهي مسألة المستحق للمعاش التقاعدي هل هم الورثة، يُقسم المعاش بينهم على قسمة الميراث، أو يُرجَع في تحديد أشخاصهم وما يستحقون للنظام؟

وترجح فيها أنه يجوز أن يُرجَع في ذلك إلى نظام التقاعد، ولا يلزم قسمة المعاش على الورثة الشرعيين بحسب أنصبائهم.

٥- جاء في المادة (٢٧): (اعتباراً من تاريخ عقد الزواج يُوقف معاش الزوجة والبنت وبنت الابن والأخت إذا تزوجن، والأم إذا تزوجت من غير والد المتوفى، ويُعاد الاستحقاق لصاحبته إذا طُلقت أو ترملت، فإذا كانت المستحقة التي طُلقت متزوجة وقت وفاة صاحب المعاش فيعاد توزيع المعاش بافتراض استحقاقها وقت الوفاة).

وقد تقدم[2] أنه ينبغي تعديل هذه المادة بحيث يكون وقف معاش المرأة المتزوجة من حين دخول الزوج بها، لا من تاريخ عقد نكاحها؛ لأن نفقتها على زوجها تجب بالتمكين من الوطء على القول الراجح لا من حين العقد، وهذا يحصل بالدخول غالباً؛ ولأن ما ورد في هذه المادة مخالف لما يقرره النظام من وقف المعاش عمن يوجد له عائل آخر، فهذه المرأة التي عُقد عليها و لم يُدخَل بها لم يوجد لها عائل بعدُ حتى يوقف عنها المعاش، ومن المعلوم أن الغالب وجود مدة بين العقد والدخول ربما استمرت أياماً أو شهوراً بل سنوات، فعلى ما ورد في هذه المادة من وقف معاش المرأة من حين العقد فإنها لا تستحق معاشاً في هذه المدة ما بين العقد والدخول، وهذا يُلحق الضرر بها.

٦- جاء في المادة (٣٢) أن الموظف الذي يعاد للخدمة في وظيفة خاضعة لهذا النظام ويكون قد تقاضى مكافأة عن مدة خدمة سابقة في ظل هذا النظام يجوز أن تحتسب له هذه المدة في تقاعده، بشرط أن يتقدم بطلب ذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ عودته للخدمة، ويتحتم عليه في هذه الحال ردُّ ما تقاضاه من مكافأة عن المدة المراد احتسابها، إما دفعة واحدة، أو على أقساط شهرية متساوية، تخصم من مرتبه لمدة مناظرة للمدة المراد احتسابها، أو للمدة الباقية لإكماله سن الستين، أيهما أقرب، ويكون للمؤسسة الحق في الحصول على هذه الأقساط في حال انتهاء الخدمة قبل الوفاء بها، وذلك من المعاش الذي

---

(١) ص٦٧٣ من هذا البحث.

(٢) ص٦٨٦ من هذا البحث.

يُستحق للموظف، فإذا استحق الموظف مكافأة خصم منها باقي الأقساط دفعة واحدة، وفي حال وفاة الموظف أو صاحب المعاش لا يحق مطالبة الورثة، أو المستحقين عنه بقيمة هذه الأقساط. اهـــ.

واضح من آخر هذه المادة أن هذا التأمين الاجتماعي قائم على التكافل والتعاون، إذ يُعفى الموظف أو صاحب المعاش بعد وفاته من الأقساط المتبقية بذمته لصندوق التقاعد، والتي تقابل المتبقي من مبلغ المكافأة التي تقاضاها عن مدة سابقة، ولا يحق مطالبة الورثة أو المستحقين للمعاش التقاعدي بهذه الأقساط، وإنما يتحملها صندوق التقاعد.

٧- جاء في المادة (٣٧): (لا يجوز الحجر على المعاش إلا بنسبة (٢٥%) ويكون الحجر على المعاش بأمر رئيس مجلس الوزراء إذا كان متعلقاً بديون الحكومة، أو بحكم قضائي إذا كان متعلقاً بغير ديون الحكومة، وفي كل الأحوال يقدم دين النفقة على غيره من الديون).

وما ورد في آخر هذه المادة من تقديم دين النفقة على غيره من الديون متفق عليه بين الفقهاء، قال ابن قدامة – بعد أن قرر أن الإنفاق على المفلس يكون من ماله، وكذا الإنفاق على من تلزمه نفقتهم – قال: (وممن أوجب الإنفاق على المفلس وزوجته وأولاده الصغار من ماله أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، ولا نعلم أحداً خالفهم، وتجب كسوتهم أيضاً؛ لأن ذلك مما لا بد منه، ولا تقوم النفس بدونه)[1] فيكون دين النفقة مقدماً على غيره من الديون؛ لأن النفقة على نفسه وعياله من حاجته الأصلية، وهي مقدمة على حق الغرماء[2].

٨- جاء في المادة (٣٩): (كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة، أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات الواجب إعطاؤها في هذا النظام أو لوائحه التنفيذية، وترتب على ذلك الحصول على أموال من الصندوق بغير حق، أو تسبب بسوء قصد في ذلك، سواء كان هو المستفيد أو غيره، وسواء كان موظفاً أو غير موظف؛ فيعاقب بغرامة لا تتجاوز المبالغ التي تم الحصول عليها بغير حق، وذلك بدون إخلال بأية عقوبة أخرى يُنَص عليها في الأنظمة، ودون إخلال بحق الصندوق في استرداد ما دفع بغير حق).

---

(١) المغني (٥٧٥/٦) وانظر: الهداية مع نصب الراية (٣٨٤/٥) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٤/٤، ٤٢٥) ومغني المحتاج (١٩٩/٢/٢٠٠).

(٢) انظر: الهداية مع نصب الراية (٣٨٤/٥).

وهذه المادة شبيهة بشرط سقوط الحق في التعويض الذي يوجد في عقود شركات التأمين[1]، ووجه ذلك: أن مَن يخل في هذا النظام بإعطاء بيانات غير صحيحة، أو يمتنع من إعطاء البيانات الواجب إعطاؤها ويحصل بسبب ذلك على مبالغ من صندوق التقاعد بغير حق فإنه يترتب على ذلك ثلاثة أمور:

أ- معاقبته بغرامة لا تتجاوز المبالغ التي تم الحصول عليها بغير حق.

ب- أن هذه العقوبة لا تخل بأية عقوبة أخرى يُنَص عليها في الأنظمة.

ج- أن لصندوق التقاعد الحق في استرداد ما دفع له بغير حق.

فحقه في المبالغ التي أخذها (التعويض) يعد ساقطاً؛ لمخالفته لما ورد في هذه المادة، لكن هذا مقيد بما إذا كانت هذه المخالفة بسوء قصد من المشترك، ومفهومه أنه لو حصل ذلك بحسن قصد لم يترتب عليه شيء مما تقدم، وهذا القيد يؤكد قيام هذا النوع من التأمين الاجتماعي على التعاون والتكافل بين أفراده؛ لأن المشترك معرَّض لأن يخل بشيء مما ورد في هذه المادة بحسن قصد، فلا يناسب معاقبته حينئذٍ بهذه العقوبات.

وسقوط حق المشترك في المبالغ التي أخذها بسبب مخالفته بسوء قصد إنما هو بقدر الضرر الذي لحق بصندوق التقاعد، وليس في هذه المادة ما يفيد بأن المشترك يسقط حقه في التعويض مطلقاً، كما أن معاقبته بالغرامة تعد من التعزير بالمال، وهذا النظام ما دام صادراً من الدولة فولي الأمر له أن يعزر بالمال كما تقدم[2]، والله أعلم.

وبعد دراسة هذا النظام لم يظهر لي فيه – بحمد الله تعالى - ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون نظاماً جائزاً، بل إن معنى التكافل والتعاون فيه أظهر من التأمين التعاوني الذي تقدمه شركات التأمين الإسلامية، وتطبيق هذا النظام لا يستغرب في مثل هذه البلاد المباركة، التي تستمد أنظمتها من أحكام الشريعة الغراء، ويُستثنى من ذلك تعديل ما ورد في المادة (٢٧)، مع مراعاة أن تكون جميع استثمارات صندوق التقاعد بالطرق المباحة شرعاً، والله أعلم.

---

(١) تقدم الكلام على هذا الشرط ص٢٥٨ من هذا البحث.

(٢) ص٦٦٧ من هذا البحث.

الفصل الثالث: الأحكام التبعية لعقود التأمين عند التقاضي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عبء الإثبات لسبب الحادث في دعاوى التأمين.

المبحث الثاني: حكم القاضي في قضايا عقد التأمين المحـــرم عنـــده على من يعتقد جوازه.

المبحث الثالث: تطبيقات الأحكام التبعية لقضايا عقود التأمين في الجهات المختصة.

المبحث الأول

عبء الإثبات لسبب الحادث في دعاوى التأمين

إذا وقع الخطر المؤمَّن منه في التأمين من الأضرار فإن على المستأمن عبء إثبات الضرر الذي لحقه بسبب وقوع الخطر، فإذا أثبت قدْر الضرر الذي أصابه وكان هذا الضرر يشمله عقد التأمين استحق مبلغ التأمين من المؤمِّن، وهذا ما تقرره قوانين التأمين[1]، وهو الموافق للقواعد الشرعية العامة في الإثبات[2]؛ لأن المستأمن يدَّعي وقوع الضرر عليه، فكانت البينة في جانبه؛ لقول النبي ﷺ: «**البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه**»[3].

إلا أنه في الأحوال الاستثنائية (السيول – الفيضانات – التفجيرات – الحروب – الاضطرابات الشعبية) لا تكتفي شركة التأمين من المستأمن بإثبات وقوع الضرر عليه فحسب، بل تطالبه بإثبات أن سبب الحادث لم يكن له أي علاقة بهذه الأحوال الاستثنائية، وإنما نشأ بصورة مستقلة عنها؛ لكون الأخطار التي تقع بسبب هذه الأحوال غير مغطاة في عقود التأمين غالباً، ومتى لم يُقدِّم المستأمن بينة على ذلك لم يستحق مبلغ التأمين من الشركة، وهذا منصوص عليه في عقود شركات التأمين[4].

وقد ذهب بعض الفقهاء المعاصرين[5] إلى جواز النص في عقد التأمين على أن عبء

---

(١) انظر الوسيط للسنهوري (١٦٠٣/٧) والتأمين من الحريق للأنصاري ص٣١، وأثر التأمين على الالتزام بالتعويض لفايز أحمد ص١٤٩، وأصول التأمين للجمال ص٤٣٧.

(٢) انظر المعايير الشرعية ص٤٤٨.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الدعوى والبينات، باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، برقم (٢١٢٠١) و (٢١٢٠٣) وحسَّن إسناده ابن الصلاح فيما نقله عنه ابن رجب في جامع العلوم والحكم وحسَّن الحديث النووي في الأربعين النووية، انظر الأربعين مع جامع العلوم والحكم (٢٢٦/٢) وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم (٤/١٢): بإسناد حسن أو صحيح. وقال الألباني في الإرواء (٢٦٦/٨): وهذا إسناد صحيح. والحديث بعضه في الصحيحين بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً . .) برقم (٤٥٥٢) ومسلم، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، برقم (١٧١١).

(٤) انظر مثلاً وثيقة التأمين من الحريق لشركة التعاونية ص٢، ٣ في ملاحق البحث.

(٥) بذلك صدرت فتوى الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة دلة البركة. انظر: فتاوى التأمين ص١٥٣، وموسوعة فتاوى المعاملات المالية (١٩٢/١٠) وممن قال بذلك أيضاً د. عبد الحميد البعلي ود. وائل الراشد في كتابهما نظام التأمين التعاوني ص١٥٨، ولم أقف على مخالف في هذه المسألة من الفقهاء المعاصرين.

الإثبات لسبب الحادث في الأحوال الاستثنائية من مسؤولية المستأمن، ومتى ما عجز عن الإثبات فإنه لا يستحق مبلغ التأمين على الشركة، وعللوا ذلك بأن عبء الإثبات يقع على من يدعي مخالفة الأصل، وفي ظل الظروف الاستثنائية يكون الأصل حصول الضرر بسببها، فإذا ادعى المستأمن حصول الضرر بغيرها، كان عبء الإثبات عليه؛ لأنه ادعى ما يخالف الأصل[1]، وظاهر الحال يقوي جانب الشركة في دعوى وقوع الحادث بسبب الظروف الاستثنائية، إذ يحصل بسبب هذه الظروف عادة كثير من الحوادث، فيَضْعُف بذلك جانب المستأمن، والبينة تكون في جانب أضعف المتداعيين[2].

وهذا تعليل وجيه، فتلزم المستأمن البينة، ويكون عبء إثبات سبب كون الحادث بغير الظروف الاستثنائية واقعاً عليه.

ويتأيد ذلك بأن من الفقهاء من يُعرِّف المدعي بأنه من يدعي خلاف الأصل أو الظاهر، والمدعى عليه هو من يشهد لدعواه أصل أو ظاهر[3]، والمستأمن في هذه المسألة يدعي خلاف الظاهر فتكون البينة عليه، والله أعلم.

---

(١) انظر فتاوى التأمين ص١٥٣.

(٢) انظر: الطرق الحكمية ص٩٥، ٩٦.

(٣) انظر: الذخيرة (٦/٥٤).

المبحث الثاني

حكم القاضي في قضايا عقد التأمين المحرم عنده على من يعتقد جوازه

تقدم في التمهيد[1] أن كلاً من التأمين التجاري والتأمين التعاوني مُختلَف في حكمه بين الفقهاء المعاصرين، فإذا تعاقد مستأمن مع شركة تأمين، وكان كل واحد من الطرفين يعتقد صحة هذا العقد، إما باجتهاد أو تقليد صحيح، فلما وقع الخطر المؤمَّن منه حصل نزاع بينهما في استحقاق المستأمن للتعويض، فترافعا إلى قاضٍ يعتقد بطلان عقد التأمين المُتخاصَم فيه، فهل يحكم بفساد هذا العقد بناءً على اعتقاده، وردِّ الأقساط إلى المستأمن، وعدم استحقاقه لشيء من التعويض، أو يحكم بتصحيح العقد إن أمكن، ومن ثَمَّ النظر في استحقاق المستأمن للتعويض من عدمه؟

الذي يظهر – والله أعلم – أن القاضي لا يجوز له الحكم بما يخالف اعتقاده، بلا خلاف بين الفقهاء.

قال ابن قدامة – رحمه الله تعالى –: ((ولا يجوز أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه، وهذا مذهب الشافعي ولم أعلم فيه خلافا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ ﴾[2] والحق لا يتعين في مذهب، وقد يظهر له الحق في غير ذلك المذهب. فإن قلده على هذا الشرط بطل الشرط، وفي فساد التولية وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع))[3].

وقال القرافي – رحمه الله تعالى –: ((أما الحكم أو الفتيا بما هو مرجوح فخلاف الإجماع))[4].

---

(١) ص٨٥ وص١٥٤.

(٢) من الآية رقم (٢٦) من سورة ص.

(٣) المغني (٩١/١٤) وانظر نحوه في المبدع (١٤/١٠).

(٤) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص٩٣. ومراد القرافي هنا أن المجتهد لا يجوز له الحكم أو الفتيا بالمرجوح عنده إجماعاً، وكذا المقلد إذا حكم أو أفتى بالمرجوح عنده وعند إمامه الذي يقلده، لا إذا حكم المقلد بالمرجوح عنده إذا وافق الراجح في نظر إمامه فإنه جائز. انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص٩٢، وفتح العلي المالك (٥٨/١، ٥٩).

وقال ابن القيم – رحمه الله تعالى –: ((وَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِمَامُ على الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ لم يَصِحَّ شَرْطُهُ وَلَا تَوْلِيَتُهُ، وَمِنْهُمْ من صَحَّحَ التَّوْلِيَةَ وَأَبْطَلَ الشَّرْطَ))[1].

وقد نصَّ الحنفية[2] والشافعية[3] على أن القاضي يحكم في العقد المختلف فيه بما يعتقده، بغض النظر عن اعتقاد المتخاصمين؛ لأنه لا يجوز له أن يحكم بخلاف اعتقاده[4].

وبناءً على ذلك فإن القاضي الذي يرى تحريم التأمين التجاري إذا رُفعت إليه خصومة في هذا العقد فإنه يحكم بفساده، وردِّ الأقساط للمستأمِن، وعدم استحقاقه لشيء من التعويض.

لكن هل يمكن تصحيح عقد التأمين التجاري، ومن ثمَّ النظر في الخصومة الناشئة عن هذا العقد؟

هذه المسألة تندرج تحت خلاف الفقهاء في حكم تصحيح العقد الفاسد، ولهم في ذلك أقوال:

فالشافعية[5] والحنابلة[6] وزفر[7] من الحنفية[8] يرون أن العقد الفاسد لا يمكن تصحيحه؛ تصحيحه؛ لأن العقد الفاسد لا عبرة به[9].

أما الحنفية والمالكية فيرون أن العقد الفاسد يمكن تصحيحه، ولهذين المذهبين تفصيل في

---

(١) إعلام الموقعين (١٧٩/٢).

(٢) انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٩٧/٨، ٩٨) ورد المحتار (٩٧/٨).

(٣) انظر: المنثور في القواعد (١٤٠/٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٩٢، وعبارة الزركشي في المنثور عندما قرر أن الإنكار لا يكون في المسائل المختلف فيها، قال: ((فإن قيل: فلو شرب الحنفي النبيذ حددناه، وأي إنكار أعظم من الحد. قلنا: لأن الحد إلى الإمام، فاعتبر فيه عقيدته، والإنكار يعتمده عقيدة الفاعل، ولهذا لم ترد شهادته)).

(٤) انظر: المنثور في القواعد (١٤٠/٢) والأشباه والنظائر للسيوطي ص٢٩٢.

(٥) انظر الحاوي الكبير (٩٣/٦) وروضة الطالبين (٧٧/٣).

(٦) انظر المغني (٣٣٤/٦) وشرح منتهى الإرادات (٣٨٣/٣).

(٧) هو: زُفَر بن الهذيل بن قيس العَنبَري البَصري، الفقيه الحنفي، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة ١١٠هـ، وكان أبو حنيفة يُفضِّله، ويقول: هو أقيس أصحابي، ولي قضاء البصرة، مات سنة ١٥٨هـ. انظر: تاج التراجم ص١٦٩، ١٧٠، وطبقات الحنفية للحنائي ص١٠٧، ١٠٨.

(٨) انظر بدائع الصنائع (٣٩٢/٤) والاختيار (٢٦/٢).

(٩) انظر المنثور في القواعد (١٥٠/٢).

هذه المسألة:

فالحنفية يرون أنه يمكن تصحيح العقد الفاسد دون الباطل، بناءً على أصلهم في التفريق بين العقد الفاسد والباطل، ففي العقد الفاسد إذا ارتفع ما يُفسده فإنه يصح[1]، فارتفاع المفسد في البيع الفاسد يردُّه صحيحاً؛ لأن البيع قائم مع الفساد، أما مع البطلان فلم يكن البيع قائمًا بصفة البطلان، بل كان معدومًا[2].

لكن تصحيح العقد الفاسد عند الحنفية مقيد بما إذا كان الفساد ضعيفًا، وهو ما لم يدخل في صلب العقد، بل في شرط جائز يحتمل الجواز برفع المفسد، كما في البيع بشرط خيار لم يوقت، أو وقت إلى وقت مجهول كالحصاد، وكما في بيع الدين بالدين إلى أجل مجهول، فإذا أسقط الأجل من له الحق فيه قبل حلوله وقبل فسخه جاز البيع لزوال المفسد، أما إذا كان الفساد قوياً بأن دخل في صلب العقد – وهو البدل أو المبدل – فإنه لا يحتمل الجواز برفع المفسد، كما إذا باع عبدًا بألف درهم ورطل من خمر، فحط الخمر عن المشتري فهو فاسد، ولا ينقلب صحيحًا عندهم[3].

والمالكية يرون أنه يمكن تصحيح العقد الفاسد متى ما حذف الشرط المفسد للعقد، سواء أكان هذا الشرط ينافي مقتضى العقد، أم كان شرطًا يخل بالثمن في البيع، واستثنوا من ذلك بعض الشروط، فلا يصح البيع معها ولو حذف الشرط[4].

وأياً كان القول الراجح في هذه المسألة فإن عقد التأمين التجاري لا يمكن تصحيحه على جميع الأقوال المتقدمة، فالشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية يرون أنه لا يمكن تصحيح العقد الفاسد، ومقتضى هذا القول أنه لا يمكن تصحيح عقد التأمين التجاري.

وأما على قول الحنفية فإنه يمكن تصحيح العقد الفاسد إذا لم يكن الفساد قوياً، وهو ما لم يدخل في صلب العقد، أي ما لم يكن في أحد العوضين، وبالنظر إلى الفساد الواقع في عقد التأمين التجاري نجد أن القائلين بالتحريم يتفقون على أن فيه غرراً كثيراً، وهو غرر

---

(١) انظر الاختيار (٢/٢٦).

(٢) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (١٢/٥٩).

(٣) انظر بدائع الصنائع (٤/٣٩٢) والموسوعة الفقهية الكويتية (١٢/٦٠).

(٤) انظر مواهب الجليل (٦/٢٤٦) ومنح الجليل (٢/٥٧٠، ٥٧١) والموسوعة الفقهية الكويتية (١٢/٥٨، ٥٩) وفي هذه المراجع ذِكْرٌ لهذه الشروط.

يرجع إلى أحد العوضين، وهو مبلغ التأمين، ففيه غرر في الحصول، وغرر في المقدار، وغرر في الأجل، وما كان كذلك فإن فساده يعد قوياً، فمقتضى قول الحنفية أن عقد التأمين التجاري يعدُّ من العقود التي لا يمكن تصحيحها.

وأما على قول المالكية فإنه يمكن تصحيح العقد الفاسد إذا حذف الشرط المفسد للعقد، والفساد في عقد التأمين التجاري ليس بسبب شرط مفسد للعقد، بل هو راجع إلى ذات العقد، فمقتضى قول المالكية أنه لا يمكن تصحيح عقد التأمين التجاري.

فظهر بهذا أن مقتضى قول المذاهب الأربعة أن عقد التأمين التجاري من العقود التي لا يمكن تصحيحها.

وكذا لا يمكن تصحيح عقد التأمين التجاري بتحويله إلى عقد آخر صحيح[1] كعقد الضمان الذي هو أقرب العقود لعقد التأمين التجاري؛ لأن الشركة تضمن الشيء المؤمَّن عليه مقابل عوض وهو القسط، والضمان لا يصح أخذ العوض عليه[2]، كما أن الشركة لا ترضى بالضمان بلا عوض، والله أعلم.

---

(١) انظر في تصحيح العقد الفاسد بتحويله إلى عقد آخر صحيح: الاختيار (١٢/٣، ١٣) ومنح الجليل (٢٣٢/٣) والمنثور في القواعد (٣٧١/٢- ٣٧٤) وطرق تصحيح العقد الفاسد للطنيجي ص١٨٠، ١٨١.

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة ص٥٩٦ حاشية رقم (٤).

المبحث الثالث

تطبيقات الأحكام التبعية لقضايا عقود التأمين في الجهات المختصة.

المطلب الأول

التعريف بالجهات المختصة بنظر قضايا عقود التأمين.

جاء في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية المادة (٢٠): (تُشكَّل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير المالية من ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص، يكون أحدهم على الأقل مستشاراً نظاميّاً، تتولى الفصل في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها، أو بين هذه الشركات وغيرها في حالة حلولها محل المؤمن له، والفصل في مخالفات التعليمات الرقابية والإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها، وفي مخالفات مزاولي المهن الحرة المشار إليها في المادة (الثامنة عشرة) من هذا النظام . . . ويجوز التظلم من قرارات هذه اللجان أمام ديوان المظالم).

بعد ذلك تم تشكيل اللجنة الأولى من لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية بمدينة الرياض، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧١) وتاريخ ١٤٢٦/٣/١٦هـ، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة من الأعضاء المختصين في الأنظمة والمحاسبة، يرأسها أحدهم، وبدأت هذه اللجنة النظر في القضايا التي تعرض عليها، وإصدار القرارات فيها، ورفع ما يتم التظلم منه لديوان المظالم حسب النظام.

ثم صدر أمر ملكي برقم (أ/١٤٨) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٣هـ يقضي بما يلي:

(١- اعتبار اللجان المشكلة بموجب المادة (العشرين) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني واللجنة المشار إليها في الفقرة (٢) من هذا البند من اللجان المستثناة المشار إليها في الفقرة (٢) من القسم الثالث من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

٢- تشكيل لجنة استئنافية من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والتأمين؛ للنظر في التظلمات المقدمة من ذوي الشأن على قرارات اللجان المشار إليها في

الفقرة (١) أعلاه، وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للتظلم).

وبهذا أصبح ديوان المظالم غير مختص بنظر التظلم من قرارات لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية[1]، وإنما يختص بذلك اللجنة الاستئنافية المشكلة أخيراً لهذا الشأن.

والواجب أن يكون الناظر في قضايا التأمين ابتداءً واستئنافاً هم القضاة الشرعيون، لأن الفصل في هذه المنازعات يحتاج إلى نظر شرعي، وعلم بأصول المرافعات الشرعية، وهذا لا يكون إلا متأهل في علوم الشريعة، وأما الجوانب الفنية أو النظامية في التأمين فيمكن تأهيل القضاة فيها، أو استعانتهم بأهل الخبرة في هذا المجال، ولهذا فيجب إعادة النظر فيما يتعلق بتشكيل هذه اللجان، وضمها لوزارة العدل، لتتولى مراعات الجوانب الشرعية في تشكيلها، إذ الشريعة الإسلامية في هذه البلاد المباركة هي الحاكمة على جميع شؤونها.

المطلب الثاني

دراسة لبعض قضايا عقود التأمين الصادرة من الجهات المختصة.

سوف يتم في هذا المبحث – إن شاء الله تعالى – دراسة قضيتين من قضايا التأمين التي عُرضت على ديوان المظالم بفرع مدينة الرياض، وذلك في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: القضـــية الأولـــى.

عُرضت هذه القضية على الدائرة الإدارية السابعة، وصدر بها الحكم رقم ١٥٨/د/إ/٧ لعام ١٤٢٩هـــ، في القضية رقم ١/٧٦١/ق لعام ١٤٢٩هـــ، المقامة من إحدى شركات التأمين ضد لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية.

وقائع الدعوى:

أصدرت شركة التأمين المدعية وثيقة تأمين رخصة قيادة للمستأمن فلان بن فلان، والذي حصل منه حادث دعس، نتج عنه وفاة الشخص المدعوس، وقرر المرور أن المستأمن مدان في الحادث بنسبة ٧٥%، ونظراً لكون المستأمن قد أخلَّ ببعض شروط الوثيقة، فقد

---

(١) ومن ذلك الحكم الصادر من الدائرة الإدارية السابعة بديوان المظالم برقم ١٤٣٢/١/٧/٤١هـــ في القضية رقم ١/٥١٢٠/ ق لعام ١٤٣٠هـــ، المقامة من إحدى شركات التأمين تتظلم فيها من القرار رقم ١٥٦/ر/١٤٣٠هـــ وتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٦هـــ الصادر من لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية، حيث نظرت الدائرة هذه القضية بتاريخ ١٤٣٢/٢/٢٦هـــ، و أصدرت حكمها بعدم الاختصاص الولائي، بناءً على الأمر الملكي المشار إليه أعلاه.

رفضت شركة التأمين تغطية هذا الحادث، وأفهمت وكيل ورثة المدعوس بالرجوع على المستأمن؛ لكونه هو المتسبب في الحادث، وأن هذا الحادث غير مغطى تأمينيّاً، فتقدم ورثة المدعوس للجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية بالدعوى على شركة التأمين؛ لإلزامها بتسليم دية مورثهم، فحكمت اللجنة في قرارها رقم ٣٢/ر/١٤٢٨هـ في الدعوى رقم ٢٧٠٥٢٦ بإلزام الشركة بدفع ٧٥% من دية المدعوس، بحجة أن إخلال المستأمن بالتزامه بشروط وثيقة التأمين لا يؤدي إلى حرمان المضرور من التعويض، وحينئذٍ تظلمت الشركة من قرار اللجنة، وقدمت دعواها عليها لدى ديوان المظالم حسب النظام، مطالبة بإلغاء قرارها، فأحيلت هذه الدعوى للدائرة الإدارية السابعة بالديوان، وحضر لديها الطرفان، وبعد سماع الدعوى والإجابة منهما، سألت الدائرة وكيل الشركة المدعية عن الفائض من اشتراكات المستأمنين، ماذا تصنع به الشركة؟ فذكر أن ما نسبته ١٠% تُرَدُّ للمشتركين، و٩٠% تُرحَّل إلى حسابات مُلَّاك الشركة المساهمين كأرباح، وفق لائحة نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، كما قدم وكيل الشركة المدعية نسخة من عقد تأسيس الشركة موكلته، بعد أن طلبتها منه الدائرة، بعد ذلك اكتفى طرفا الدعوى بما قدماه، فأصدرت الدائرة حكمها في الدعوى.

الأسباب والحكم:

بناءً على اكتمال الإجراءات النظامية للدعوى فقد قبلتها الدائرة شكلاً، وأما من جهة الموضوع فلما كان نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني قد نصَّ في مادته الأولى على أن (يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها، تعمل بأسلوب التأمين التعاوني، على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني . .، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية) وبالرجوع إلى كلام الفقهاء في تعريف التأمين التعاوني، والاطلاع على وثيقة التأمين الخاصة بالنزاع محل الدعوى، وعلى ما ذكره وكيل المدعية عن طريقة توزيع فائض اشتراكات المستأمنين تبين أن الشركة لم تلتزم بأحكام وشروط التأمين التعاوني؛ إذ إن ٩٠% من فائض الاشتراكات يُرحَّل إلى حسابات المساهمين كأرباح، وهذا مخالف للتأمين التعاوني الذي يقتصر فيه دور شركة التأمين على إدارة التأمين، فهي تأخذ الأقساط ولا تتملكها، وإلا أصبح العقد عقد

معاوضة، مما يخرج التأمين محل النزاع في هذه الدعوى من دائرة التأمين التعاوني إلى التأمين التجاري، الذي تلتزم فيه الشركة بالتعويض للمستأمن مقابل قسط التأمين، ويكون لها الفائض إن وجد، وتتحمل العجز إن وجد، والتأمين بهذه الصفة عقد باطل، بحسب ما ذهبت إليه هيئة كبار العلماء، وما أفتت به اللجنة الدائمة للإفتاء في عدة فتاوى، وما قرره مجمع الفقه الإسلامي.

لما كان الأمر كما سبق، وبما أن من مقتضيات مبدأ المشروعية وقواعد القضاء الإداري أن يكون القرار الإداري موافقاً من حيث الموضوع للقاعدة النظامية، ومخالفتها تعد صورة من صور عيب المحل الذي يلحق القرار الإداري، وعيب المحل هو أن يكون الأثر النظامي للقرار الإداري محل الطعن غير جائز أو مخالفاً للنظام أيّاً كان مصدره، سواء أكان مكتوباً أم غير مكتوب، كالعرف الإداري أو المبادئ العامة للنظام؛ لذا فإن الدائرة تنتهي إلى أن العقد الذي كان بين المدعية وبين المستأمِن والذي هو محل هذه الدعوى عقد باطل، ولا سبيل لإلزام أطرافه به، مما يعني أن قرار اللجنة قد صدر مخالفاً للقاعدة النظامية، إذ أخطأت اللجنة في تطبيق القاعدة النظامية على حالة لم ينصَّ عليها النظام، وهي حالة التأمين التجاري، ودون أن يتوفر شرط تطبيق القاعدة الذي نصت عليه المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وهو أن يكون التأمين تعاونيّاً غير مخالف لأحكام الشريعة، الأمر الذي يجعل القرار مشوباً بعيب المحل، وهو أحد العيوب التي تستلزم إلغاء القرار الإداري.

ولا ينال من ذلك أن نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني قد أحال في مادته الأولى على النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والذي تبين للدائرة بعد رجوعها إليه أن الشركة تعمل بأسلوب التأمين التجاري، وهذا واضح في تفصيل حسابات عمليات التأمين المبينة في المادة الثالثة والأربعين من نظام الشركة، فلا تنال هذه الإحالة مما ذهبت إليه الدائرة، إذ قيدها عجز المادة الأولى نفسها، باشتراط عدم معارضة هذه الأحكام للشريعة الإسلامية، وهو شرط لم يتوفر؛ لتحريم هذا النوع من التأمين من الجهات الرسمية للفتيا في الدولة كما تقدم، علاوة على أن اشتراط كون التأمين تعاونياً وعدم مخالفة أحكام الشريعة نصان غير قابلين للتأويل، أما عبارة (على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني) الواردة في المادة الأولى فهي عبارة مجملة، والنص أقوى دلالة من المجمل، ولا يعارَض به، كما هو مقرر في أصول الفقه.

لما تقدم فقد حكمت الدائرة بإلغاء قرار لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية رقم ٣٢/ر/١٤٢٨هـ في الدعوى رقم ٢٧٠٥٢٦؛ لما هو مبين في الأسباب[1].

استئناف الحكم:

وبعد صدور الحكم السابق اعترضت عليه الجهة المُدَّعى عليها، فتم عرض الحكم على الدائرة الخامسة بمحكمة الاستئناف الإدارية بديوان المظالم، فأصدرت بشأنه الحكم رقم ١١١٦/إس/٥ لعام ١٤٣٠هـ، القاضي بنقضه، وإعادته إلى الدائرة لإعادة نظرها فيه، على ضوء أسباب حاصلها أن محل القرار هو الأثر النظامي الذي يترتب على القرار مباشرة سواء بإنشاء مركز نظامي، أو تعديله، أو إلغائه، وإذا كان محل القرار مخالفاً لنص نظامي فإنه يكون معيباً بعيب مخالفة النظام، الذي أشارت إليه المادة ١٣/ب من نظام الديوان، حين بينت العيوب التي تصيب القرار الإداري، وتكون سبباً لإلغائه، ومنها مخالفة النظم واللوائح، وليس عيب المحل كما ذكرته الدائرة؛ لأن صحة القرار شرط من شروط القرار، وليس من عيوب القرار، كما أن الدائرة في أسباب حكمها أبطلت عقد التأمين المبرم بين الشركة المدعية والمؤمَّن له، وذكرت أنه لا سبيل إلى إلزام أطرافه به في حين أن الدائرة ألغت قرار اللجنة المطعون فيه لمخالفة محله للمادة الأولى من نظام التأمين التعاوني، ولم يكن محل هذا القرار عقد التأمين حتى تتصدى الدائرة لموضوعه، وتقضي ببطلانه، إذ لو كان الأمر كذلك لكان عليها بعد أن انتهت إلى بطلان العقد أن تعيد أطرافه إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، طبقاً للقواعد العامة في مجال فسخ العقود، ولذلك فإنه كان على الدائرة بعد أن ثبت لها أن اللجنة في قرارها محل الطعن لم تطبق على النزاع المعروض أمامها أحكام التأمين التعاوني إعمالاً للمادة الأولى من نظام التأمين التعاوني مما يجعل قرارها معيباً بعيب مخالفة النظام أن تنتهي إلى إلغائه، دون أن تتطرق للعقد، وتقضي ببطلانه في غيبة من أطرافه.

---

(١) وفي قضية مشابهة صدر حكم هذه الدائرة برقم ٤/د/إ/٧ لعام ١٤٣١هـ في القضية رقم ١/١٦٣٤/ق لعام ١٤٢٩هـ المقامة من إحدى شركات التأمين ضد لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية، بإلغاء قرار اللجنة؛ للأسباب المذكورة أعلاه، ثم نُقض بالحكم رقم ١٠٦/إس/٢ لعام ١٤٣٢هـ، ثم صدر الحكم رقم ٢٨٢/١/٧/١٤٣٢هـ بعدم الاختصاص الولائي.

وبعد إعادة القضية للدائرة الإدارية السابعة، وإعادة نظرها في القضية[1]، وحضور الطرفين لديها، وسماع ما لديهما، أصدرت بشأنها الحكم رقم ٢٢٥/د/إ/٧ لعام ١٤٣١هـ، يقضي بقبول الدعوى شكلاً، وأما موضوعاً فإنها قد حكمت برفض الدعوى المقامة من شركة التأمين ضد لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية، لأسبابٍ مذكورة في الحكم، بمعنى أنها أقرت حكم اللجنة، بعد نظرها في النزاع القائم بين الطرفين، من غير أن تتطرق إلى أصل العقد المبرم بين شركة التأمين والمستأمِن، هل هو تأمين تعاوني أو تجاري؟ وهل هو جائز شرعاً أو نظاماً أو لا؟.

التعليق على الحكم:

١) أن عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين والمستأمن عقد تأمين تجاري، كما هو واضح من إجابة وكيل الشركة المدعية.

٢) أن عقد التأمين التجاري على الرغم من تحريمه وبطلانه عند جمهور الفقهاء المعاصرين فإنه لا يجوز التعامل به نظاماً، حيث نص نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في مادته الأولى على أن يكون التأمين تعاونياً، لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣) لما كان عقد التأمين محل النزاع عقد تأمين تجاري، وهو في اعتقاد القضاة ناظري القضية في الحكم الأول (المنقوض) عقد باطل شرعاً، فإنهم قد حكموا ببطلانه، ولو كان هذا العقد محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين، واحتمال كون الطرفين يعتقدان الجواز احتمال وارد، ومع ذلك حكموا بموجب اعتقادهم؛ لأنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بخلاف اعتقاده بلا نزاع بين الفقهاء كما تقدم بيانه[2].

٤) أن القضاة في الحكم الأول لم يصححوا عقد التأمين التجاري في القضية محل النزاع؛ لكونه لا يمكن تصحيحه على أي مذهب من المذاهب الأربعة كما تقدم[3].

٥) وما ورد في تسبيب نقض الحكم بأن عقد التأمين لم يكن محل القرار المطعون فيه حتى تتصدى الدائرة لموضوعه وتقضي ببطلانه . . إلخ، يمكن الجواب عنه: بأن قرار

---

(١) وذلك بعد أن تغير أعضاؤها جميعهم بقضاة آخرين.

(٢) ص٧٠٢ من هذا البحث.

(٣) ص٧٠٤ من هذا البحث.

اللجنة مبني على تصحيح عقد التأمين المبرم بين الشركة والمستأمن، وقد تبين بطلانه شرعاً ونظاماً، وما بُني على باطل فهو باطل، والحكم في موضوع التعويض في هذه القضية من غير نظر في أصل العقد يعد إقراراً للعقد الباطل شرعاً ونظاماً، وهذا غير جائز، كما أن الحكم ببطلان عقد التأمين هو السبب في إلغاء قرار اللجنة، فكان أمراً لا بد من بيانه في الحكم الأول.

٦) ورد في تسبيب الحكم الأول ما نصه: (ولا ينال من ذلك أن نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني قد أحال في مادته الأولى . . .) إلى (كما هو مقرر في أصول الفقه).

والذي يظهر – والله أعلم – أن إحالة النظام في مادته الأولى على النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني ليس المراد به نظام هذه الشركة الحالي، والمعروفة بالتعاونية للتأمين، فقد تقدم أن عقودها عقود تأمين تجاري[1]، بل هو نظام آخر قديم صدر عام ١٤٠٥هـ، عند إنشاء هذه الشركة، وبالرجوع إليه وقراءته كاملاً وُجد أنه ينص في مادته (٣) على أن مزاولة أعمال التأمين، وكل ما يتعلق به من إعادة تأمين أو توكيلات أو استثمار للأموال يُشترط أن يكون موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي المادة (٤٣) منه، الفقرة (٤) من أولاً: «يتم التصرف في الفائض الصافي المحدد على الوجه المتقدم إما بالتوزيع على المؤمَّن لهم، أو بالتخصيص للطوارئ، أو باستثماره، أو بتوزيعه بين هذه الأغراض»[2]. فهو نظام تأمين تعاوني حقيقي، يوافق ما أفتى به الفقهاء المعاصرون، وبهذا يتبين أنه لا تعارض في المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

وبهذا يظهر أن الحكم المنقوض هو الأقرب إلى الصواب، والله أعلم.

المسألة الثانية: القضية الثانية.

عُرضت هذه القضية على الدائرة الإدارية الخامسة، وصدر بها الحكم رقم ٨/د/إ/٥ لعام

---

(١) ص٥٧٢ من هذا البحث.

(٢) النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

١٤٣١هـ، في القضية رقم ١/٤٧٠٥/ق لعام ١٤٢٨هـ، المقامة من إحدى شركات التأمين ضد لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية.

وقائع الدعوى:

أصدرت شركة التأمين المدعية وثيقة تأمين رخصة قيادة للمستأمِن فلان بن فلان، والذي حصل منه حادث صدم بين مركبته ومركبة أخرى، يقودها طرف ثالث، نتج عن هذا الحادث تلفيات بسيارة الطرف الثالث، وقرر المرور أن المستأمِن مُدان في الحادث بنسبة ١٠٠%، وقُدِّرت تكاليف إصلاح مركبة الطرف الثالث بمبلغ قدره (٢٤،٢٤٠) ريالاً، بموجب تقرير المرور، فتقدم الطرف الثالث لشركة التأمين مطالباً بتعويضه بهذا المبلغ، فامتنعت الشركة من تعويضه؛ بحجة أنه بعد مراجعتها لأوراق المعاملة ومعاينتها لمركبة الطرف الثالث تبيَّن لها وجود مُبالغة في تقدير التلفيات، فطلبت من المستأمن أن يُمكِّنها من معاينة مركبته، وأن يُقدِّم لها إفادة كتابية عن كيفية وقوع الحادث، فلم يتجاوب معها في ذلك، رغم محاولاتها المتكررة معه.

وبهذا يكون المستأمن قد أخلَّ ببعض شروط الوثيقة، مما يجعل هذا الحادث غير مغطى، طبقاً لأحكام وشروط وثيقة تأمين الرخصة المبرمة بين الطرفين، وذلك استناداً إلى الشرط رقم (٤) من الشروط العامة (إجراءات المطالبة) من الوثيقة، والذي ينص على:" في حالة وقوع أي حادث ممكن أن تنشأ عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقة يتوجب على المؤمَّن له إبلاغ الشركة بذلك، بأسرع وقت ممكن، وفي مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ الحادث، مع تزويدها بكل التفاصيل، وأي خطاب أو مطالبة أو عريضة دعوى أو استدعاء أو إجراء يجب أن تُخطَر به الشركة، ويُرسَل إليها فور تسلمه، وكذلك يجب إخطار الشركة فور علم المؤمَّن له بأية مقاضاة أو استجواب أو تحقيق وشيك الوقوع، متعلق بهذا الحادث، وللشركة الحق في معاينة الأضرار التي لحقت بكل طرف على صلة بالحادث.".

لذا فقد رفضت شركة التأمين تغطية هذا الحادث، وأفهمت الطرف الثالث أن له الرجوع على المستأمن؛ لكونه هو المتسبب في الحادث، وأن هذا الحادث غير مغطى تأمينياً.

فتقدم الطرف الثالث للجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية بالدعوى على شركة التأمين؛ لإلزامها بتسليم مبلغ التعويض، فحكمت اللجنة في قرارها رقم

١٤/ر/١٤٢٨هـ، في الدعوى رقم ٢٦٠٠١٦ بإلزام الشركة بدفع كامل التعويض للطرف الثالث، مستندة في حكمها إلى أن الدفع بإخلال المستأمن بشروط الوثيقة لا يثار أمام المدعي (الطرف الثالث) وإنما يثار فقط في مواجهة المستأمن؛ لأن التأمين محل النزاع تأمين رخصة، وهو تأمين يتم إبرامه بين المستأمن وشركة التأمين لمصلحة طرف ثالث، وهو الشخص المضرور من الحادث، الذي تسبب فيه المستأمن، وإخلال المستأمن بما التزم به في الوثيقة والمتمثل في إخطار الشركة المدعى عليها عن الحادث لا يؤدي إلى الإضرار بحقوق الطرف الثالث، وحرمانه من التعويض، كما أن دفع الشركة بأن المستأمن لم يمكنها من إجراء معاينة للأضرار التي لحقت بمركبته . . . إلخ مردود: بأن الهدف من ذلك التحقق من صحة وقوع الحادث، والوقوف على تقدير قيمة التلفيات، وقد ثبت بتقرير المرور صحة وقوع الحادث، وهو مستند رسمي، كما أن تقدير قيمة التلفيات قد تم عن طريق جهات فنية محايدة، ومعتمدة من قبل إدارة المرور.

وحينئذٍ تظلمت الشركة من قرار اللجنة، وقدمت دعواها عليها لدى ديوان المظالم حسب النظام، مطالبة بإلغاء قرارها، ورفض مطالبة المدعي (الطرف الثالث)؛ لعدم شمولها بالتغطية التأمينية.

فأحيلت هذه الدعوى للدائرة الإدارية الخامسة بالديوان، وحضر لديها الطرفان، وبسؤال وكيل الشركة المدعية عن دعواه أفاد بنحو ما تقدم أعلاه، وأضاف بأن ما ورد في تسبيب قرار اللجنة لحكمها تسبيب معيب، إذ إن حقوق الطرف الثالث ناشئة عن التزام المستأمن بأحكام وشروط وثيقة التأمين، وإن أي إخلال من قبل المستأمن ينسحب على الطرف الثالث المستفيد من هذا التأمين، وبناءً عليه فلا يصح إلزام الشركة موكلتي بالتعويض نتيجة عدم التزام المستأمن بشروط الوثيقة، كما أن عبء إثبات وقوع الخسارة وأنها مغطاة بوثيقة التأمين يقع على عاتق المستأمن، وليس على عاتق الشركة، وهذا هو المستقر عرفاً وفقهاً ونظاماً، ووجود تقرير المرور لا يعني إطلاقاً أن الحادث مغطى بوثيقة التأمين، وأكد وكيل المدعية طلبه بإلغاء قرار اللجنة، ورفْضِ مطالبة الطرف الثالث.

وبعرض ذلك على ممثل الجهة المدعى عليها أجاب على الدعوى بمذكرة جاء فيها: أن الثابت من تقرير المرور وهو رسمي من جهة محايدة وقوع الحادث بالفعل، بسبب خطأ

المستأمن، كما أن تقدير التلفيات تم بمعرفة ثلاث جهات فنية محايدة، ومعتمدة من جهة المرور، وتم تقدير التلفيات على أساس متوسط تقدير اللجان الثلاث، وقد اطمأنت اللجنة لهذا التقدير، وهو أمر موكول لها، لا يجوز منازعتها فيه، أما عن القول بأن الشركة تشك في تقدير قيمة التلفيات فإن هذا الشك لا يغني من الحق شيئاً، ويتعارض مع ما هو ثابت بالمستندات السالفة الذكر، وهو قول مرسل لم يستند إلى دليل، ومن ثَمَّ يكون هذا السبب مرفوضاً، وأما عن مخالفة المستأمن لشروط الوثيقة فهو مرفوض أيضاً؛ لأن عدم الإخطار عن الحادث خلال المدة المبينة بالوثيقة يصح التمسك به في مواجهة المستأمن، ولا يصح التمسك به في مواجهة الطرف الثالث، وهذا من المبادئ المستقَر عليها فقهاً و قضاء، وبناء على ما تقدم فإن كافة أوجه اعتراض الشركة المتظلمة تكون في غير محلها، ويكون القرار المتظلَّم منه في محله؛ للأسباب التي بُني عليها، وطَلَب رفض الدعوى، بعد ذلك اكتفى طرفا الدعوى بما قدماه، فأصدرت الدائرة حكمها في الدعوى.

الأسباب والحكم:

بناءً على اكتمال الإجراءات النظامية للدعوى فقد قبلتها الدائرة شكلاً، وأما من جهة الموضوع فلما كانت الشركة المدعية قد أسست طعنها في القرار بأن المستأمن قد خالف شروط العقد، بعدم إبلاغها بالحادث خلال المدة المحددة في العقد، وأن الجهة المدعى عليها لم تلتفت إلى هذا الطعن، بل قررت إلزامها دفع المبلغ المطالب به للطرف الثالث؛ ولأن الجهة المدعى عليها قد ناقشت هذا الاعتراض من المدعية، ثم أسست قرارها على أن هذا الدفع لا يثار في مواجهة الطرف الثالث، إنما فقط في مواجهة المستأمن، على النحو المفصل في الوقائع، فإن الدائرة وبعد تأملها وجهة نظر المدعية وإجابة المدعى عليها تبيَّن لها صحة ما قررته المدعى عليها من أن دفع المدعية بإخلال المستأمن بشرط إبلاغها بالحادث خلال المدة المحددة في العقد لا ينبغي أن ينال من حقوق الطرف الثالث (وهو المتضرر من الحادث) والذي يطالب بالتعويض، إذ هو أجنبي عن علاقة المدعية بالمستأمن، فلا يمكن أن يحمَّل شرطاً لم يلتزم به، إنما يتحمله من أخلَّ به، إذ يمكن للمدعية إقامة الدعوى، ومطالبة المستأمن بسداد المبلغ، وذلك بحسب دعواها، على اعتبار أن طبيعة هذا الشرط هي من باب احتياط المدعية لعملية وقوع الحادث وقيمة التقدير، وليست متعلقة بأمر جوهري في العلاقة

التأمينية أو بالمستفيد.

لذا فإن ما بنت عليه اللجنة قرارها من أن دفع المدعية بإخلال المستأمن لشرط من شروط العقد وهو عدم إبلاغه بالحادث في الفترة المحددة لا يثار في مواجهة الطرف الثالث دفعٌ صحيح، وهو ما أكده فقهاء الشرع الحنيف، إذ أجازوا لصاحب الحق الرجوع على الضامن، حتى مع إخلال المضمون عنه، فمثلاً في عقد البيع إذا ضمن أحدهم عن البائع، ثم تبيَّن أن محل البيع مستحَقٌ لآخر، أو به عيب، أو نحوه . . ، فهنا أجاز الفقهاء الرجوع على الضامن، مع أن البائع قد خالف، وباع محلاً مستحَقاً لآخر، أو به عيب، أو نحوه، وأجازوا للضامن الرجوع على البائع (المضمون عنه) وبمعنى آخر فإن الفقه يؤكد مبدأ عدم إثارة الضامن لخطأ المضمون عنه في مواجهة الطرف الثالث المستفيد، أو ما يسمى بصاحب الحق، بل يرجع صاحب الحق على الضامن، وللضامن الرجوع على المضمون عنه.

قال ابن قدامة: ((وأما إن زال مِلكه (أي المستفيد وهو المشتري) عن المبيع بسبب مقارنٍ لتفريطٍ من البائع، باستحقاق أو حرية أو ردّ بعيب قديم فله الرجوع إلى الضـــامن ...))[1] مما يتأكد معه سلامة المبدأ الذي استندت عليه اللجنة في إلزامها المدعية بسداد المبلغ المستحق، مما ترى معه الدائرة صحة قرار لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التأمينية محل الطعن، وما استند عليه من أسباب، فلما تقدم من الأسباب، وبعد المداولة حكمت الدائرة برفض هذه الدعوى.

التعليق على الحكم:

١) أن ناظري القضية لم يتطرقوا في حكمهم لنوع التأمين المبرم بين شركة التأمين المدعية والمستأمِن، هل هو من نوع التأمين التجاري المخالف لأحكام الشرع والنظام، أو من نوع التأمين التعاوني الجائز شرعاً ونظاماً، وكان ينبغي – في نظر الباحث – التطرق لذلك؛ لأن الحكم في هذه القضية ينبني على الحكم الشرعي لعقد التأمين المبرم بين الطرفين، فمتى ما كان باطلاً لم يتوجه النظر في قضية الإخلال بشروط العقد؛ لبطلان العقد من أصله، لكن لعل القضاة ناظري القضية يرون جواز التأمين التجاري، أو يرون أن عقد التأمين المبرم بين الطرفين لم يكن محل القرار

(١) المغني (٧٨/٧) وقال ابن قدامة بعد ذلك: (وهذا ضمان العهدة).

المطعون فيه حتى تتصدى الدائرة للنظر فيه، وقد تقدم الجواب عن ذلك في التعليق على القضية الأولى من هذا المطلب[1].

٢) أن عبء الإثبات لوقوع الحادث ومقدار الضرر يقع على عاتق المستأمن، كما تقدم تقريره[2]؛ لأنه مدعٍ لوقوع الضرر ومقداره، فكان عبء الإثبات عليه، وقد ثبت وقوع الحادث في هذه القضية بموجب تقرير المرور، كما ثبت مقدار الضرر بتقدير ثلاث جهات فنية محايدة، ومعتمدة من إدارة المرور، وبهذا يكون المستأمِن قد قام بما يلزمه من الإثبات في هذه الدعوى، لكن يبقى النظر في هذا الضرر الذي تم إثبات وقوعه ومقداره هل هو مشمول بعقد التأمين المبرم بين الشركة والمستأمِن أو لا؟.

٣) أن الشرط المتفق عليه بين شركة التأمين والمستأمن والمتعلق بإبلاغ المستأمن للشركة بالحادث خلال مدة محددة في العقد، بحيث إن لم يلتزم بهذا الشرط يسقط حقه في التعويض، هو ما يُعرف بشرط سقوط الحق، وقد تقدم[3] أنه شرط فاسد، ويمكن الاعتياض عنه بأن ينص في عقد التأمين على أن المستأمن متى ما أخلَّ بشيء من التزاماته في العقد، وترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن فله مطالبته بالتعويض عن الضرر، أو خصمه من مبلغ التأمين، وفي هذه القضية لم يلحق الشركة ضرر من إخلال المستأمن بهذا الشرط؛ لأن الغرض من هذا الشرط هو التحقق من وقوع الحادث ومقدار الضرر، وقد ثبت ذلك من قبل الجهات المختصة المحايدة، فلم يكن للشركة الحق في الامتناع عن دفع التعويض للطرف الثالث، والله أعلم.

---

(١) ص٧١١.

(٢) تقدم بحث هذه المسألة ص٧٠٠ من هذا البحث.

(٣) ص٢٦٤.

الخـــاتمـــــة

الخاتمـــــة

وفيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث، وذكر أهم التوصيات:

أولاً: أبرز نتائج البحث:

١. أن تعريف عقد التأمين بما يشمل أنواعه الثلاثة – التجاري والتعاوني والاجتماعي – هو: اتفاق بين طرفين أو أكثر عن طريق المعاوضة أو التبرع المحض أو غير المحض، على ترميم أخطار متفق عليها، أو الاحتياط لها، مما يصيب أحد الطرفين، أو الأطراف المتفقِين، أو غيرهم ممن يُعيَّن في العقد، تقوم به هيئات مختصة.

٢. أنه قد وُجدت نصوص متقدِّمة لبعض العلماء تدل على أن صورة عقد التأمين التجاري كانت موجودة منذ القرن الثاني الهجري، منها نصان للإمام مالك بن أنس – رحمه الله تعالى– ونص ثالث للفقيه المالكي أشهب بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – المتوفى في أول القرن الثالث، وقد حكما على هذا العقد بالتحريم.

٣. أن دخول الربا في عقد التأمين التجاري إذا كان التعويض نقدياً فيه تفصيل: فإن كان التعويض النقدي متحقق الحصول؛ لتحقق وقوع الخطر، وإن كان وقت وقوعه غير معين، فهذا العقد يعد عقداً ربوياً، كما في بعض عقود التأمين على الحياة، كالتأمين العمري والتأمين المختلط. وإن كان التعويض النقدي غير محقق الحصول غالباً؛ لتوقفه على وقوع الخطر الذي غالباً لا يقع للمستأمِن، فلا يكون الربا في هذا العقد عند إبرامه محقق الوقوع، لكنه مع ذلك يحرم الدخول فيه؛ لكونه ذريعة ووسيلة قد توصل إلى الربا.

٤. لو سُلِّم بأن عقد التأمين التجاري في أصله لا يدخله الربا مطلقـــاً في جميـــع عقوده فإن شركات التأمين التجاري من حيث الواقع لا تكاد تخلو تعاملاتها من الربا في الاستثمار وغيره.

٥. أن التأمين التجاري لا يباح عند الحاجة المجردة، وإنما يباح عند الحاجة الماسة التي تنزل منزلة الضرورة؛ وهذا مقيد بكون هذه الحاجة متعينة، وتُقدَّر بقدرها، ولا بد من التحقق من وجود هذه الحاجة الماسة في الشخص المعين، من قبل أهل العلم، وأن المكلف يلحقه بترك التأمين التجاري حرج شديد، ومشقة بالغة.

٦. أن العلاقة بين المشترك وصندوق المشتركين في التأمين التعاوني ليست علاقة معاوضة محضة ولا تبرع محض، بل بينهما، ويمكن أن توصف بأنها علاقة تعاون ومواساة.

٧. يجوز لولي الأمر إلزام الرعية بما يعتقده جائزاً من أنواع التأمين، عند وجود المصلحة للرعية في هذا الإلزام، وعدم إمكان حصولها بغيره، ويُستثنى من ذلك الفقراء فلا يجوز إلزامهم بدفع أقساط التأمين، وإنما يتحملها عنهم بيت مال المسلمين إن كان فيه سعة، وإلا فتزاد قيمة الأقساط على الأغنياء لتغطية العجز في أقساط الفقراء، وإن كان ولي الأمر يرى تحريم التأمين باجتهاد منه، أو تقليد صحيح، فلا يجوز له إلزام رعيته بالتأمين حينئذٍ، ما لم يصل الأمر به إلى حال الضرورة أو الحاجة الماسة.

٨. أن ولي الأمر المسلم إذا ألزم الرعية بما يعتقده جائزاً من أنواع التأمين، والرعية يعتقدون تحريمه، فيلزمهم الالتزام بأمره إن استطاعوا، ما دام أن ما ألزمهم به من أنواع التأمين يُعد من المسائل الاجتهادية، التي يسوغ فيها الخلاف، وليس فيها نص قاطع، ولا إجماع.

٩. أن ولي الأمر المسلم إذا ألزم رعيته بنوع من أنواع التأمين التي يحرم عليه إلزامهم بها فلا يجوز لهم أن يلتزموا بأمره، ما داموا يعتقدون التحريم، لكن إن لحقهم بعدم الالتزام حرج ومشقة شديدة جاز لهم حينئذٍ الدخول في هذا التأمين المحرم؛ رفعاً للحرج عنهم؛ ولأن ذلك يعد من الحاجة الماسة التي تُنزَّل منزلة الضرورة، لكن يقتصرون في ذلك على ما يدفع الحاجة فقط.

١٠. أن الوالي الكافر إذا ألزم رعيته بالتأمين وكان في بلاده مسلم يعتقد تحريم هذا النوع من التأمين، وترتب على عدم الالتزام بالتأمين مفسدة أعظم وجب عليه الالتزام؛ دفعاً لهذه المفسدة الأعظم بارتكاب المفسدة الأدنى.

١١. أن من أُلزِم بتأمين يحرم عليه الالتزام به لا يجوز له التحايل لأخذ شيء من أموال شركة التأمين؛ لما يترتب على ذلك من المفاسد.

١٢. يجوز أن تشترط الشركة على المستأمن أن يتحمل جزءاً من التعويض.

١٣. جواز اشتراط عدم اعتراف المستأمن بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من شركة التأمين، إلا أن الشركة إذا صادقت على اعتراف المستأمن أو صلحه، أو قامت البينة على تحمله للمسؤولية في الحادث لزمها التعويض.

١٤. أن اشتراط سقوط الحق في التعويض عند إخلال المستأمن بشيء من التزاماته في العقد شرط فاسد على الراجح، ويمكن الاعتياض عنه بأن ينص في عقد التأمين على أن المستأمن متى ما أخلَّ بشيء من التزاماته في العقد، وترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمؤمِّن فله مطالبته بالتعويض عن الضرر.

١٥. جواز شرط التخفيض النسبي، وهو شرط يُعطَى المستأمن بموجبه تعويضاً، يعادل النسبة بين مبلغ التأمين وقيمة الضرر الواقع على المؤمَّن عليه عند هلاكه كله، متى ما كانت قيمة المؤمَّن عليه أكبر من مبلغ التأمين.

١٦. جواز شرط حافز عدم المطالبة، وهو أن يشترط المؤمِّن للمستأمن الذي لا

يتقدم خلال مدة العقد بأي مطالبة بالتعويض بأن يمنحه تخفيضاً بنسبة معينة من قسط التأمين عند تجديد العقد لمدة أخرى.

١٧. جواز اشتراط حلول المؤمِّن مَحَل المستأمن في مطالبة المتسبب في الحادث بما دفعه من تعويض للمستأمن.

١٨. أن الشرط الفاسد في عقد التأمين إن كان منافياً لمقتضى العقد فهو مفسد للعقد، وإن لم يكن منافياً لمقتضى العقد إلا أنه منافٍ لمقصود الشارع لم يفسد العقد.

١٩. يجوز أن تكون أجرة شركة التأمين على إدارة أعمال التأمين في التأمين التعاوني نسبة من مجموع الاشتراكات، مع مراعاة أن تكون هذه النسبة هي أجرة المثل، لا أكثر منها.

٢٠. أن عقد المضاربة المبرم بين شركة التأمين وصندوق المشتركين في التأمين التعاوني عقد صحيح متى ما تم الإعلان عن رأس المال المستثمر للمشتركين، وإلا لم يصح العقد.

٢١. يجوز لشركة التأمين التعاوني أن تجمع بين نسبة من الربح على المضاربة والأجرة على الإدارة لأعمال التأمين، سواء أكان ذلك باشتراط أم بغير اشتراط.

٢٢. أن شركة التأمين التجاري إذا قامت بالاستثمار لأقساط التأمين بالطرق المباحة، والقائمون عليها عالمون بالتحريم، فإنه لا يحل للشركة شيء من الربح المتحصل عليه من استثمار هذه الأقساط، ويجب عليها إعادة هذه الأقساط إلى أصحابها مع أرباحها إن وُجدت، فإن تعذر ذلك صرفتها الشركة في وجوه الخير بنية الصدقة عن أصحابها.

٢٣. أن مبلغ التأمين (التعويض) الذي يأخذه المشترك من شركة التأمين التعاوني

لا يؤثر عليه اختلاط أموالها بالحرام، ولا يلزمه التخلص من نسبة الحرام.

٢٤. أن الاشتراك الذي يدفعه المشترك لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني يخرج من ملكيته بمجرد دفعه، ويدخل في ملكية الصندوق بشخصيته الاعتبارية، ما لم يُنص في العقد على خلاف ذلك.

٢٥. جواز رد الفائض التأميني للمشتركين في التأمين التعاوني.

٢٦. أن طرق توزيع الفائض التأميني على المشتركين في التأمين التعاوني الواردة في هذا البحث كلها جائزة، وللهيئة الشرعية بالشركة اختيار أفضل هذه الطرق في تحقيق العدالة والهدف الذي لأجله أُنشئ التأمين التعاوني، وإن نُص على إحدى هذه الطرق في العقد لزم العمل بها.

٢٧. لا يجوز إعطاء شركة التأمين التعاوني شيئاً من الفائض التأميني مطلقاً، لا حافزاً على حسن الأداء، ولا أجرة على أعمال التأمين.

٢٨. التزام شركة الإدارة بإقراض صندوق المشتركين عند العجز لا يجوز، لكن إن وُجدت حاجة إلى سد العجز بهذه الطريقة دون غيرها فإنها تجوز حينئذٍ.

٢٩. لا يجوز العمل في إدارة واستثمار الأموال في شركات التأمين التجاري مطلقاً، لكن إن دعت لذلك حاجة ماسة، أو مصلحة راجحة جاز العمل فيها.

٣٠. يجوز العمل لدى شركات التأمين التعاوني ومؤسسات التأمين الاجتماعي التي تستثمر أموالها في الحرام، بشروط وضوابط معينة.

٣١. عمل المسلم في الإدارة أو الاستثمار بشركات التأمين التي يجوز العمل فيها والمملوكة للكفار جائز مع الكراهة.

٣٢. يجوز استئجار الكافر للعمل في الإدارة أو الاستثمار بشركات التأمين التي يملكها المسلمون إذا أُمن جانبه، وكان مراعياً لمصلحة الشركة، ملتزماً

بتعليمات القائمين عليها، وإن كان الأولى الاقتصار على الموظفين المسلمين في أعمال الشركة، ويُستثنى من الجواز استئجار الكافر في الوظائف التي يكون له فيها سلطة وولاية على المسلمين، كتعيينه مديراً لشركة التأمين، أو لأحد فروعها، فهذه الوظائف لا يجوز أن يتولاها إلا المسلم.

٣٣. الأصل في عقد التأمين التجاري – على القول بجوازه – أنه عقد لازم للطرفين، والأصل في عقد التأمين التعاوني أنه عقد لازم لصندوق المشتركين، جائز للمشترك.

٣٤. إذا لم يدفع المستأمن القسط في حينه جاز لشركة التأمين فسخ العقد، ما لم يكن له عذر مقبول.

٣٥. يجوز لشركة التأمين اشتراط فسخ العقد عند ثبوت إفلاس المستأمن، ولها حينئذٍ فسخ العقد بناءً على هذا الشرط بدون حكم حاكم.

٣٦. إذا هلك الشيء المؤمَّن عليه هلاكاً كليّاً بسببٍ غير الخطر المؤمَّن منه انفسخ عقد التأمين.

٣٧. لا يجوز رجوع المشترك في الاشتراك أو بعضه عند فسخ عقود شركات التأمين التعاوني، ويجوز ذلك في شركات التأمين التجاري على القول بجوازه.

٣٨. إذا انسحب المشترك قبل انتهاء عقد التأمين التعاوني، وقبل نهاية السنة المالية، فإنه يستحق نصيباً من الفائض التأميني عن المدة السابقة للانسحاب.

٣٩. إذا كان المستأمن يعتقد تحريم عقد التأمين التجاري إما باجتهاد أو تقليد صحيح، ثم أبرم عقد التأمين التجاري بناءً على إلزام الدولة فإنه يحل له من مبلغ التأمين قدر الأقساط التي دفعها، ولا يحل له ما زاد على ذلك.

٤٠. إذا وقع الخطر المؤمَّن منه، وكان المتسبب في الحادث قد أمَّن لدى شركة تأمين تجاري، فيحل للمتضرر في الحادث (المستفيد) أن يأخذ مبلغ التأمين من

شركة التأمين التجاري.

٤١. الضابط للخسائر التبعيَّة التي يمكن التأمين منها، هي ما كانت مؤكدة الوقوع، ويمكن تقديرها بدقة، أما ما ليس كذلك فإنه لا يجوز التأمين منه.

٤٢. الأصل أن تقوم العصبة بدفع الدية متى وُجدت، وأمكن الأخذ منها، فإن تعذر ذلك فتؤخذ الدية حينئذٍ من شركة التأمين التعاوني الإسلامي، لا لكونها أصبحت عاقلة للجاني (المشترك) لأن المعنى الذي لأجله وجبت الدية على العصبة غير متحقق تماماً بين الأفراد في شركة التأمين التعاوني، وإنما يُوصف تحملها للدية – عند عدم العصبة وتعذر الرجوع على بيت المال – على أن الدية واجبة في مال الجاني، ولكنه بحكم اشتراكه في التأمين التعاوني فإن الشركة تقوم مقامه في دفع الدية.

٤٣. أن مبلغ التأمين يعد معونة وتبرعاً من المشتركين في التأمين لمن يحدده المشترك، يُدفع له بعد الوفاة، وليس ميراثاً ولا وصية ولا هبة، سواء أكان المستحق من الورثة أم من غيرهم، مع مراعاة عدم ترتب مفسدة على تخصيص أحد الورثة بمبلغ التأمين.

٤٤. يجوز للمستأمن أخذ التعويض المقدم من شركة التأمين التجاري والذي لا يحل له، وصرفه في مصالح المسلمين، بنية التخلص منه، فإن كان المستأمن محتاجاً، لا يجد ما يُعوِّض به الخطر الذي وقع به، جاز له الانتفاع من التعويض المقدم من شركة التأمين التجاري بقدر حاجته، لا أكثر منها.

٤٥. المتبقي من مجموع الأقساط التي تحصِّلها شركة التأمين التجاري في نهاية السنة المالية لا تجب فيه الزكاة؛ والواجب عليها التخلص من هذا المال الحرام، برده إلى أصحابه إن أمكن، وإلا صرف في وجوه الخير بنية التخلص منه، فإن لم تفعل فإخراجها لقدر الزكاة من هذا المال الحرام سواء باختيارها أم بإلزام

الدولة لها هو فعل لبعض ما يجب عليها، ولا تبرأ ذمتها منه إلا إذا نوت التخلص بإخراجه لا بنية الزكاة.

٤٦. لا تجب الزكاة في الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني.

٤٧. أن عقود التأمين التي تبرمها شركة التعاونية للتأمين مع المستأمنين من نوع التأمين التجاري المحرم.

٤٨. الظاهر من حال شركة الراجحي للتأمين التعاوني أن لديها الرغبة في تطبيق التأمين التعاوني الإسلامي، وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وذلك من خلال الأسس والمبادئ التي تعمل بها الشركة، ونظامها الأساسي، إلا أن ما تقدمت دراسته من وثائقها لم تسلم مع ذلك من المآخذ والمخالفات الشرعية في نظر الباحث، ولعل من أسباب ذلك عدم وجود نظام خاص بالتأمين التعاوني الإسلامي (التكافلي) تُراعَى فيه جميع الجوانب الشرعية.

٤٩. أن التأمين التجاري على الديون لا يجوز مطلقاً، حتى على القول بجواز التأمين التجاري، أما التأمين التعاوني على الديون فإنه جائز.

٥٠. أن حكم التأمين على الودائع: النقدية في المصارف لدى شركات التأمين يختلف باختلاف نوع الودائع، فالودائع في الحسابات الجارية تعد نوعاً من أنواع الدين، وتأخذ حكمه على ما تقدم. أما الودائع الاستثمارية فيجوز للمصرف أن يؤمن على العمليات الاستثمارية التي يجريها بأموال المودعين، كالتمويل بالمرابحة ونحوها، حيث أصبحت هذه الأموال ديوناً في ذمم طالبي التمويل، ويكون حكمها حكم التأمين على الديون، كما يجوز للمصرف التأمين من الأخطار الناجمة عن تعديه أو تفريطه في إدارة أموال المستثمرين، وهذا يعد من التأمين من المسؤولية تجاه الغير.

٥١. يحرم من حيث الأصل تداول أسهم شركات التأمين التعاوني، وشركات التأمين التجاري – على القول بجوازه – إذا كان في بعض معاملاتها شيء من الحرام.

٥٢. لا تجب الزكاة في أموال حساب المؤسسة العامة للتقاعد، ولا في حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، سواء أكان المال مستثمراً أم غير مستثمر.

٥٣. لا تجب الزكاة في مكافأة نهاية الخدمة ولا في المعاش التقاعدي إلا إذا مضى عليهما حول بعد القبض، وتوفرت شروط الزكاة.

٥٤. يجوز زيادة مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية (التقاعد التكميلي)، بشرط أن تخلو استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية من المحرمات، وإلا كان معيناً لها على الإثم.

٥٥. أن التعويض الذي يأخذه المشترك من مؤسسة التأمين الاجتماعي (المعاش التقاعدي أو المكافأة ونحوهما) لا يؤثر في جوازه اختلاط أموالها بالحرام.

٥٦. يحرم على مؤسسات التأمين الاجتماعي فرض غرامات على أصحاب العمل عند تأخرهم عن دفع الاشتراكات.

٥٧. أن المستحِقين للمعاش التقاعدي هم مَن يحددهم نظام مؤسسة التأمين الاجتماعي، سواء أكانوا من الورثة أم من غيرهم، ويُقسم بينهم على ما يحدده النظام، لا على الميراث.

٥٨. يجوز لمن كان يعمل عملاً محرماً وهو مشترك في التأمين الاجتماعي أن يأخذ المعاش التقاعدي وغيره من التعويضات المقدمة له.

٥٩. لم يظهر في نظام التقاعد المدني السعودي الصادر عام ١٣٩٣هـ ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون نظاماً جائزاً، ويُستثنى من ذلك

تعديل ما ورد في المادة (٢٧) المتعلقة بوقف معاش المرأة من حين العقد، بحيث يكون وقف معاشها من حين الدخول، مع مراعاة أن تكون جميع استثمارات صندوق التقاعد بالطرق المباحة شرعاً.

٦٠. أن مقتضى قول المذاهب الأربعة أن عقد التأمين التجاري من العقود الباطلة التي لا يمكن تصحيحها مطلقاً.

ثانياً: التوصيات:

١. تشجيع الصناديق الخاصة (صناديق الأُسَر) والنقابات، والجمعيات التعاونية، ودعمها، وتنظيمها من قبل الجهات المختصة، فإنها أفضل صورة للتأمين التعاوني الإسلامي.

٢. دعم الدولة لشركات التأمين التعاوني عند العجز المالي؛ لما تتحمله هذه الشركات عن بيت المال من أعباء مالية كثيرة، كالتعويضات المستحقة على المعسرين، ودفع الديات، ونحو ذلك.

٣. إصدار نظام خاص بشركات التكافل الإسلامي، يراعى فيه جميع الجوانب الشرعية.

٤. توعية الناس بحقيقة التأمين التعاوني عبر الوسائل المختلفة.

٥. تكوين لجنة استشارية شرعية في كل من المؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مكونة من المختصين في الفقه والاقتصاد الإسلامي، لمراجعة جميع أنظمة وعقود واستثمارات هاتين المؤسستين، وبيان الرأي الشرعي فيها، وتكون قراراتها ملزمة.

٦. اختيار العدد الكافي من خريجي الكليات الشرعية وتوجيههم لدراسة الجوانب الفنية والنظامية المتعلقة بالتأمين؛ ليكونوا مؤهلين لتولي القضاء في المنازعات

التأمينية، والعمل في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية بشركات التأمين التعاوني الإسلامي.

٧. إنشاء جهة رسمية مستقلة تقدم خدمات التأمين لعموم الناس، على غرار مؤسسات التأمين الاجتماعي، وتكون تحت إشراف الدولة، وضمانها، بحيث متى ما حصل عجز في التعويضات يتم تغطيته من قبل الدولة، خاصة أنواع التأمين التي تمس الحاجة إليها، كالتأمين على السيارات، والتأمين الصحي، ونحوهما.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الملاحق

١- وثيقة التأمين الشامل على المركبات الخصوصية (التعاونية).

٢- وثيقة تأمين ضد الحريق (التعاونية).

٣- وثيقة التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير (الراجحي).

٤- وثيقة تكافل الحماية (الراجحي).

٥- وثيقة تكافل لسداد مديونيات الأفراد (الراجحي).

الملحق الأول

وثيقة التأمين الشامل على المركبات الخصوصية (التعاونية).

معتمد
الهيئة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه وبعد ،

فهذه "وثيقة التأمين الشامل على المركبات الخصوصية" والتي تشتمل على التالي :

- التغطية التأمينية والأحكام والشروط العامة والاستثناءات فضلاً عن التعريف ببعض المصطلحات التأمينية التي ترد في سياق الوثيقة وكذلك التوسعات الخاصة بمنافع إضافية (اختيارية).
- جدول الوثيقة
- شهادة كفالة الغرم
- الملاحق (إن وجدت)

❖ يجب قراءة جميع المستندات المتعلقة بوثيقة التأمين بعناية، وذلك لفهم حجم التغطية التي تقدمها هذه الوثيقة، بالإضافة إلى معرفة الشروط والإستثناءات المطبقة.

❖ إن نموذج طلب التأمين الذي تم تعبئته وتوقيعه من قبل المشترك(المؤمن له) أو من يمثله قانونياً و ما في هذه الوثيقة من أحكام وشروط وإستثناءات وحدود التغطية إضافة الى جدولها-،وشهادة كفالة الغرم وأي ملاحق يتفق عليها كتابةً ويتم-التصديق عليها سواءً في بداية التغطية التأمينية أو أثناء سريان الوثيقة، تشكل جميعها عقداً واحداً و جزاءً لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

❖ يرجى الاحتفاظ بجميع مستندات الوثيقة مجتمعة في مكان آمن وذلك ليسهل العودة لها في حالة وجود مطالبة.

أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث التي تقع في نطاق المملكة العربية السعودية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 222 وتاريخ 1422/08/13هـ الصادر بالتأمين الإلزامي على المركبات.
بموجب نظامها الأساسي وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التعاوني وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/06/02هـ .
تقوم الشركة " التعاونية " وتسمى فيما بعد بـ"الشركة" بصفتها مديراً لحساب حملة وثائق التأمين للمشتركين(المؤمن لهم) بإدارة عمليات التأمين وما ينشأ عنها من حقوق ومسؤوليات.
ولهذا الغرض تدير الشركة حسابين منفصلين هما حساب حملة الوثائق المشتركين(المؤمن لهم) والذي تقيد فيه الاشتراكات وإيرادات إعادة التأمين ونصيبه من عائد الاستثمارات وحقوق حملة الوثائق والتزاماتهم ، وحساباً آخر للمساهمين.
وتحدد الشركة في نهاية كل سنة مالية صافي فائض حساب حملة الوثائق بعد خصم ما يخص الشركة من أتعاب أو مصاريف نظير إدارتها للعمليتين التأمينية والاستثمارية، ويتم توزيع كل أو جزء من أي فائض صاف سنوي ينتج عن عمليات التأمين على حملة الوثائق المشتركين(المؤمن لهم). ويحدد مجلس إدارة الشركة بموجب اللوائح والأنظمة عند إقرار التوزيع مبلغه وتوقيته وطريقة توزيعه وأهلية من يوزع له .

وبما أن المشترك(المؤمن له) قد تقدم الى الشركة بطلب واقرار خطي للتأمين على المركبة الخصوصية ووافق على اعتبارهما اساساً لهذا العقد وجزءاً لا يتجزأ منه، وقد سدد الإشتراك المطلوب فإن الشركة توافق على إصدار هذه الوثيقة وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة بها وذلك على النحو التالي :

التعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات التالية أينما ترد في هذه الوثيقة ، المعاني المبينة كل منها، مالم يقتض السياق خلاف ذلك.

معتمد
الهيئة الشرعية

الشركة : الشركة "التعاونية" بصفتها مديراً لحساب حملة الوثائق.

حساب حملة الوثائق : الحساب الذي تقيد فيه الاشتراكات المحصلة من حملة الوثائق وما يرد إليه من عائد استثماراتها ومن تعويضات من شركات إعادة التأمين وما يخصم منه من تعويضات أو أتعاب أو مصاريف أخرى.

المشترك(المؤمن له) : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي له مصلحة في هذا التأمين والمحدد أسمه في جدول الوثيقة.

نموذج طلب التأمين : النموذج المطبوع الذي تعده الشركة وتعبأ بياناته والتوقيع عليه من قبل المشترك(المؤمن له) بما يؤكد صحة المعلومات الواردة به والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة.

جدول الوثيقة : الجدول الذي يرفق بالوثيقة ويشكل جزءاً منها ، ويحتوي على المعلومات الخاصة بالمشترك(بالمؤمن له) والسائق المجاز ، مدة التأمين ، الاشتراك ، تفاصيل عن بيانات المركبة المؤمنة وحدود التغطية والتوسعات المطلوبة (إن وجدت).

السائق المجاز : أي شخص مصرح له من قبل المشترك(المؤمن له) بقيادة أو استعمال المركبة المؤمنة.

المركبة : المركبة المؤمنة والمبين تفاصيلها في جدول الوثيقة.

فترة التأمين هي فترة سريان التغطية التأمينية.

وثيقة التأمين : هي الوثيقة القياسية للتأمين الشامل على المركبات الخصوصية.

شهادة كفالة الغرم : شهادة تصدرها الشركة بناءً على وثيقة التأمين ، وهي بمثابة سند كفالة تعفي حاملها من التوقيف أو الاحتجاز لدى إدارات المرور في حال تسببه في حادث نتج عنه خسارة أو ضرر للغير شريطة عدم الإخلال بأحكام الوثيقة.

الإستهلاك التناقص في قيمة المركبة نتيجة الاستخدام او مضي مدة من الزمن او التقادم الفني وظهور المخترعات الحديثة.

القيمة التأمينية قيمة المركبة التي يحددها المشترك(المؤمن له) عند تقديم طلب التأمين

القيمة السوقية القيمة التي تباع بها المركبة في السوق و تتغير بحسب حالة المركبة وحالة العرض والطلب.

التوسعة هي التغطية التأمينية التي يقوم المشترك(المؤمن له) بإضافتها للتغطية الأساسية ويدفع مقابلاً لها إشتراك إضافي.

الخسارة الكلية هو الفقد أو الضرر الكلي للمركبة محل التأمين بحيث يكون إصلاح المركبة غير مجدي من الناحية الفنية أو الإقتصادية.

التحمل أو الإقتطاع : وهو مبلغ يتحملة المشترك(المؤمن له) من قيمة كل ضرر/ خسارة وتبدأ مسؤولية الشركة بعد إستنفاذ مبلغ التحمل ويسري فقط على القسم الأول من الوثيقة.

العجز الكلي المؤقت : يعني ذلك العجز الذي يمنع تماماً المشترك(المؤمن له أو السائق المجاز أو أياً من الركاب من مباشرة عمله أو مهنته لفترة مؤقتة.

العجز الكلي الدائم : يعني ذلك العجز الذي يمنع كليةً المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أو أياً من الركاب من مباشرة أي عمل أو مهنة من أي وكل نوع بما في ذلك فقد أي عضو من الجسم والذي يستمر لمدة 52 أسبوعاً ولا أمل في تحسنه عند انتهاء هذه المدة.

الملاحق : نص مطبوع تصدره الشركة سواءً في بداية التغطية التأمينية أو أثناء سريان الوثيقة بهدف تعديل أو إضافة شروط جديدة أو توسيع التغطية التأمينية، ويعتبر الملحق جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة.

معتمد
الهيئة الشرعية

التغطية التأمينية

تشمل التغطية التأمينية القسمين الأول والثاني.

القسم الأول: الخسارة أو الضرر للمركبة المؤمنة.

شروط القسم الأول:

1- نطاق التغطية: تعوض الشركة المشترك(المؤمَن له) عن الخسارة أو الضرر العرضي لأي مركبة موصوفة في جدول الوثيقة وكذلك ملحقاتها الثابتة فيها نتيجة أي حادث فجائي عرضي ما عدا ما ذكر صراحةً في إستثناءات الوثيقة.

2- قواعد تسوية الخسارة : للشركة الخيار في أن تقوم بإصلاح المركبة بإعادتها إلى حالتها السابقة أو أن تستبدلها كلها أو أي جزء من أجزائها أو ملحقاتها أو قطع غيارها أو أن تدفع نقداً قيمة الخسارة أو الضرر الناتج عن حادث عرضي مغطى بموجب أحكام وشروط هذه الوثيقة.

أ. الخسارة أو الضرر الجزئي: إن الحد الأقصى لقيمة التعويض في حالة الخسارة الجزئية هو إعادة الأجزاء المتضررة من الحادث إلى الوضع الذي كانت عليه قبل لحظة وقوع الحادث، وهو ما يعادل تكلفة أجور اليد مضاف إليها قيمة قطع الغيار بعد خصم قيمة الإستهلاك، ويتم حساب نسبة الإستهلاك حسب شرط الإستهلاك المذكور أدناه. شريطة دوماً أنه وفي حالة تعذر الحصول على أي من قطع الغيار فإن مسؤولية الشركة لن تتجاوز آخر تسعيرة للمصنع أو آخر سعر معلن لهذه القطع.

ب. الخسارة أو الضرر الكلي: إن الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة الخسارة الكلية لن تتجاوز القيمة السوقية للمركبة وقت وقوع الحادث بشرط أن لا يتجاوز مبلغ التعويض القيمة التأمينية للمركبة، وإذا قررت الشركة بأن تعوض المشترك(المؤمن له) بالقيمة التأمينية فإنه سيتم خصم قيمة الإستهلاك حسب شرط الإستهلاك المذكور أدناه. وتحتفظ الشركة بحقها في اعتبار المركبة خسارة كلية إذا ما إرتأت أن إصلاحها غير مجدٍ اقتصادياً. وعندما يكون التعويض عن الخسارة الكلية للمركبة قابلاً للدفع فإن كامل الاشتراك السنوي عن تلك المركبة يكون حقاً للشركة. علاوة على ذلك يلتزم المشترك(المؤمَن له) بنقل ملكية المركبة إلى الشركة أو من تعينه. . شريطة دوماً أنه وفي حالة سرقة المركبة فإنه سوف يتم التعويض بعد 30 يوماً من تاريخ تبليغ الشرطة .

3- الاستهلاك : في حالة وقوع خسارة أو ضرر للمركبة المؤمن عليها فإن الشركة ستطبق الحسومات التالية مقابل الاستهلاك:

أ. بالنسبة للخسارة الجزئية:

1) في حالة استبدال قطع الغيار المفقودة أو التالفة بأخرى جديدة أو دفع قيمة القطع الجديدة فإنه لن يطبق أي استهلاك بالنسبة للمركبة التي يقل عمرها عن 7 سنوات منذ سنة الصنع. وسيتم تطبيق الإستهلاك على السيارات التي يزيد عمرها عن 7 سنوات وتكون نسبة الحسم كالتالي:

عمر المركبة/السيارة منذ سنه الصنع	نسبة الخصم
أقل من ثمان سنوات	%10
أقل من تسعة سنوات	%25
تسعة سنوات فأكثر	%35

2) بالنسبة للإطارات تكون نسبة الحسم 25% عن كل سنة أو جزء منها من عمرها وبحد أقصى قدره 50 % من قيمة استبدالها بجديد.

3) لا يطبق شرط الإستهلاك على الزجاج الأمامي والخلفي وزجاج الأبواب.

ب. بالنسبة للخسارة الكلية: في حالة تسوية المطالبة على أساس الخسارة الكلية للمركبة المؤمن عليها فإن مسؤولية الشركة لن تتجاوز الأقل من المبلغين التاليين :

1) القيمة المقدرة للمركبة من قبل المشترك(المؤمَن له) كما وردت في جدول الوثيقة محسوماً منها 1% عن كل شهر أو جزء منه، انقضى منذ ابتداء التأمين بموجب الوثيقة أو في آخر تجديد لها، أو
2) القيمة السوقية المعقولة للمركبة وقت وقوع الخسارة أو الضرر.

4- التحمل: في حالة وقوع خسارة أو ضرر للمركبة المؤمن عليها فإن الشركة تطبق حسم مبلغ التحمل المذكور في جدول الوثيقة على جميع المطالبات، ويعفى المشترك(المؤمن له) من دفع مبلغ التحمل بشرط وجود طرف ثالث في الحادث وأن يكون الطرف الثالث مسؤول عن الحادث بنسبة 100% وتكون معلومات الطرف الثالث معروفة ومثبتة في تقرير المرور بحيث لا يكون الطرف الثالث هارباً أو غير معروف وأن يتم تقدير الأضرار التي لحقت بالمركبة المؤمن عليها وتثبيت هذه التقديرات في تقرير المرور.

5- المحافظة والنقل: ستقوم الشركة بدفع التكلفة المعقولة لنقل المركبة المتضررة نتيجة حادث مغطى حسب أحكام وشروط الوثيقة إلى مكان آمن أو الى ورشة تصليح فى حالة تعذر سيرها، وذلك في حدود المبلغ المحدد للقطر والمحافظة والحماية المبين في جدول الوثيقة.

6- مصاريف العلاج الطبي الطارىء: تشمل التغطية التأمينية تحت هذا القسم مصاريف العلاج الطبي الطارىء فى حالة إصابة سائق أو ركاب المركبة المؤمن عليها شريطة أن تكون هذه الأصابة كنتيجة مباشرة وفورية لحادث مغطى، وبالحد الأقصى الموضح في جدول الوثيقة.

إستثناءات القسم الأول:

لن تكون الشركة مسؤولة عن التعويض عما يلي:

1- مبلغ التحمل المذكور في جدول الوثيقة أو الملحق والذي يترتب على المشترك (المؤمن له) دفعه في حالة وجود مطالبة.
2- الخسارة التبعية أو الحرمان من الاستعمال.
3- البلى والاهتراء أو العطب أو الخلل الميكانيكي أو الكهربائي.
4- الضرر الناتج عن زيادة الحمولة أو الإفراط في الجهد.
5- الضرر أو الفقد للإطارات و/أو الدواليب (الجنوط) و/أو أغطية الدواليب (الطاسات) إلا إذا فقدت المركبة أو تضررت في نفس وقت الحادث المغطى.
6- الخسارة أو الضرر للبضائع و/أو المتعلقات الشخصية أثناء تحميلها أو تنزيلها أو أثناء نقلها في أو على المركبة.
7- الخسارة أو الضرر لأي مقطورة إلا إذا أعلن عنها صراحة وبالتحديد في جدول الوثيقة.
8- الخسارة أو الضرر للمركبة نتيجة السرقة أو الشروع فيها بسبب ترك المركبة في وضع التشغيل أو ترك المفاتيح عليها أو عدم إقفال النوافذ والأبواب.
9- أجهزة الراديو والاستريو والهاتف أو الملحقات الأخرى بخلاف تلك الملحقة أصلاً بالمركبة من الصانعين والمشمولة قيمتها في ثمن المركبة الأصلي، إلا إذا كان نوع وقيمة هذه الملحقات قد أعلن عنها صراحة وبالتحديد في جدول الوثيقة
10- الخسارة أو الضرر الناتج عن إستخدام المركبة في الطرق غير المعبدة أو في الكثبان الرملية (التطعيس) أو المناورة في الطريق.
11- الضرر الذي يحدث للمركبة المؤمن عليها بسبب العواصف الرملية.



القسم الثاني: المسؤولية تجاه الغير.

شروط القسم الثاني:

1. تلتزم الشركة بصفتها مديراً لحساب حملة الوثائق ، في حال حدوث حادث نتج أو ترتب على استعمال المركبة المؤمن عليها بتعويض المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له قانوناً بدفعها بصفة تعويض عن :

أ - الوفاة أو أي إصابة بدنية تلحق أي شخص بما في ذلك ركاب المركبة ماعدا المؤمن له شخصياً وقائد المركبة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما (الزوج والوالدين والأولاد) والأشخاص الذين يعملون لدى المشترك (المؤمن له) إذا ما أصيبوا أثناء العمل وبسببه. ويعتبر الشخص من ركاب المركبة سواءً كان موجوداً داخل المركبة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها.

ب- الأضرار التي تصيب الأشياء والممتلكات ماعدا المملوك منها للمؤمن له أو لقائد المركبة وقت الحادث أو ما كان لدى أي منهما برسم الأمانة أو في حراسته أو في حيازته.

2. يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا القسم في حدود الأحكام والشروط الواردة به الى مسؤولية كل سائق مرخص له بالقيادة في أثناء قيامه بقيادة المركبة المؤمن عليها بشرط أن يكون قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذي تسري به عليه وذلك كما لو كان هو المشترك (المؤمن له) ذاته.

3. مع مراعاة الشرط الخاص بتحديد المسؤولية المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذه الوثيقة تلتزم الشركة بقيمة ما يحكم به قضائياً بما في ذلك ما يحكم به للمدعي من المصروفات القضائية والنفقات ، ماعدا الغرامات ، وتؤدي الشركة مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه.

4. في حالة وفاة أي شخص يمتد إليه التأمين المنصوص عليه في هذه الوثيقة تلتزم الشركة بأن تدفع مبلغ التعويض المستحق بحكم مسؤوليتها تجاه هذا الشخص إلى ورثته وفقاً للشروط والقيود الواردة هذه الوثيقة بشرط أن ينفذ هؤلاء الورثة ويلتزمون بشروط هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته باعتبارهم قد حلوا محله .

5. في حال وقوع حادث يترتب عليه دفع تعويض وفقاً لأحكام هذه الوثيقة لأكثر من شخص واحد فإن شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يسري على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الأشخاص المنتفعين بالتأمين.

6. تلتزم الشركة بصفتها مديراً لحساب حملة الوثائق بأن تدفع جميع المصاريف أو الأتعاب التي تكون قد وافقت على إنفاقها.

7. يجوز للشركة أن تتولي تمثيل المشترك (المؤمن له) في أي تحقيق أو تحريات خاصة بأي حادث قد يترتب علية دفع تعويض طبقاً لاحكام هذه الوثيقة وأن تتولي الدفاع عنه أمام أية محكمة في أي دعوى تتعلق بحادث قد يترتب علية دفع تعويض طبقاً لآحكام هذه الوثيقة.

معتمد
الهيئة الشرعية

استثناءات القسم الثاني:

لن تكون الشركة مسئولة عن:

1- الوفاة أو الإصابة الجسدية :
أ- لأي شخص يعمل لدى المشترك(المؤمن له) او السائق المجاز إذا وقعت تلك الوفاة أو الإصابة أثناء ذلك العمل وبسببه.
ب- لأفراد عائلة كل من المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز (الزوج والزوجة والوالدين والأولاد).
2- الخسارة أو الضرر للمركبة المؤمن عليها أو للممتلكات العائدة إلى كل من المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أو تلك التي في عهدته أو تحت إشرافه أو هي لديه برسم الأمانة.
3- أي مسؤولية أو مصاريف تنشأ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة عن الضرر لأي جسر أو ميزان أو عبارة أو طريق أو ما تحتها نتيجة اهتزاز المركبة أو وزنها أو وزن الحمولة التي تنقلها.
4- الوفاة أو الإصابة الجسدية أو الضرر الذي يعود سببه أو يكون ناتجاً عن الحمولة أو على صلة بعمليات تحميل أو تفريغ المركبة.
5- أي مسؤولية تترتب بموجب اتفاق ولم تكن لتترتب بدونه.
6- الغرامات، العقوبات المالية أو الضمانات أو الكفالات التي قد تفرض.

القسم الثالث: التوسعات.

تنطبق فقط على المركبات التي يتم اختيار المنافع وتوسيع التغطية التأمينية لها كما وردت في جدول الوثيقة .

يمكن للشركة في بداية التغطية التأمينية أو أثناء سريان مفعول هذا التأمين ، وفي حدود الأحكام والشروط الواردة بهذا الاتفاق أن تقوم ، بناءً على طلب كتابي من المشترك(المؤمن له) بتوسيع التغطية التأمينية لتشمل التعويض عن أضرار أخرى غير تلك المنصوص عليها في الوثيقة شريطة سداد المشترك(المؤمن له) للاشتراك الإضافي المطلوب ، وعلى الأخص ما يلي :

1- توسعة توفير سيارة بديلة مستأجرة (للسيارات من الفئة الخصوصية فقط):
في حالة توسعة التغطية التامينية لتشمل هذه المنفعة فإن الشركة تعوض المشترك(المؤمن له) عن المصاريف الفعلية المتكبدة لإستئجار سيارة بديلة بسبب حادث مغطى حسب أحكام هذه الوثيقة بشرط أن لا يتجاوز مبلغ التعويض الحد الأعلى لإستئجار السيارة البديلة المبين في جدول الوثيقة، وذلك عن الفترة التي تلي يوم وقوع الحادث وذلك كمايلي:

أ. إذا كانت المركبة غير قابلة للسير بسبب الحادث فإن الشركة تعوض المشترك(المؤمن له) عن مصاريف تأجير السيارة البديلة منذ وقت وقوع الحادث وحتى تاريخ الإنتهاء من إصلاح المركبة، ويشترط أن يقوم المشترك(المؤمن له) بتقديم المستندات الخاصة بالمطالبة للشركة في مدة أقصاها 24 ساعة من وقت وقوع الحادث.
ب. إذا كانت المركبة قابلة للسير بعد وقوع الحادث فإن التعويض يسري من تاريخ تسليم المركبة للورشة وحتى تاريخ الإنتهاء من إصلاح المركبة.
ج. في حالة المركبة المسروقة فإن التعويض الخاص بالسيارة البديلة يكون كمايلي:
1) إذا لم يتم العثور على المركبة المسروقة فإن فترة سريان التعويض تبدأ من تاريخ تقديم البلاغ للشرطة وينتهي بتاريخ دفع التعويض.

معتمد
الهيئة الشرعية

2) في حالة العثور على المركبة فإن التعويض يبدأ من تاريخ تقديم البلاغ وينتهي في تاريخ العثور على المركبة، ويتم بعد ذلك تطبيق البنود (أ) و (ب) من هذا القسم عن الفترة المتبقية والتي تلي العثور على المركبة.

2- توسعة الحوادث الشخصية

الحوادث الشخصية التي تلحق بالمشترك(بالمؤمن له) وأفراد عائلته وقائد المركبة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لدى المشترك(المؤمن له) بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي للإصابة الجسدية التي تلحق بأي منهم كنتيجة مباشرة لحادث للمركبة المعنية بهذه التوسعة والتي تكون تسببت عن عوامل عنيفة وعرضية ، خارجية ومرئية وتؤدي بمعزل عن أي سبب آخر خلال 52 أسبوعاً من تاريخ وقوعها إلى :

	مبلغ التعويض بالريال السعودي
1 - الوفاة	100,000
2 - الفقد الكلي والنهائي للنظر في كلتا العينين	100,000
3 - الفقد الكلي الناتج عن البتر عند أو فوق الرسغ أو الكاحل بالنسبة لكلتا اليدين أو كلتا القدمين	100,000
4 - الفقد الكلي الناتج عن البتر عند أو فوق الرسغ أو الكاحل لإحدى اليدين أو لإحدى القدمين	50,000
5 - الفقد الكلي والنهائي للنظر في عين واحدة	50,000
6 - العجز الكلي والدائم عن القيام بأي عمل أو مهنة على الإطلاق	100,000
7 – المصاريف المتكبدة في العلاج الطبي والجراحي	25,000

لتنفيذ الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي :-

1. أن إجمالي التعويض القابل للدفع للشخص الواحد عن كل حادث واحد ، وعن مجمل التعويضات تحت البنود من (1) إلى (7) لن يتجاوز (100,000) مائة ألف ريال سعودي.
2. ألا يزيد عمر الشخص، وقت وقوع الحادث ، عن سبعين عاماً.
3. لا يستحق الشخص الذي يقل عمره ، وقت وقوع الحادث ، عن ستة عشر (16) عاماً لأكثر من (50%) خمسون بالمائة من التعويضات المبينة أعلاه وبحد أقصى قدره (50,000) خمسون ألف ريال سعودي وذلك عن الحادث الواحد.
4. لا يدفع التعويض إلا بموافقة المشترك(المؤمن له) أو ممثله القانوني ، ويتم الدفع مباشرة إلى الشخص المصاب أو لممثله القانوني والذي يعتبر إيصال استلامه مخالصة نهائية عن الإصابة التي تعرض لها هذا الشخص ، أو للورثة في حالة الوفاة.
5. يقتصر التعويض فقط على الإصابات التي تقع للأشخاص الموجودين داخل قمرة (كابينة) المركبة وقت وقوع الحادث.
6. إذا تجاوز عدد الأشخاص الموجودين داخل قمرة (كابينة) المركبة (بما فيهم السائق) وقت وقوع الحادث السعة الاركابية المحددة في جدول الوثيقة فإن التعويض القابل للدفع سوف يخفض نسبياً تبعاً لذلك.
7. يقتصر التعويض بموجب المنفعة (7) في الجدول أعلاه، على المعالجة داخل المملكة العربية السعودية فقط ، كما ولن تعوض الشركة عن المصاريف المتكبدة ، مباشرة أو غير مباشرة في أي علاج نفسي أو عقلي.

3- توسعة المنطقة الجغرافية

في حالة توسعة التغطية التامينية لتشمل هذه المنفعة دول أخرى غير المملكة العربية السعودية فإن التغطية بموجب هذه الوثيقة ستشمل دولة البحرين و/أو دول مجلس

معتمد
الهيئة الشرعية

التعاون الخليجي و/أو مصر، الاردن، لبنان وسوريا وذلك بالنسبة للمركبة المعنية بهذه التوسعة فقط. وستقوم الشركة بتعويض المشترك(المؤمن له) وحسب أحكام وشروط الوثيقة عن:

أ. الخسارة أو الضرر العرضي للمركبة المؤمنة نتيجة خطر فجائى عرضي وذلك بموجب القسم الاول فقط من هذه الوثيقة.
ب. الحوادث الشخصية للسائق والركاب شريطة أن تكون مشمولة في التوسعات المضافة.
ج. في حالة الخسارة الجزئية سوف يتم تطبيق حدود تغطية القطر والسحب والمحافظة والحماية المنصوص عليها في جدول الوثيقة.
د. في حالة الخسارة الكلية فإن حدود تغطية القطر والسحب والمحافظة والحماية لدول مجلس التعاون الخليجي (500) خمسمائة ريال سعودي، و مصر والأردن ولبنان وسوريا (1500) ألف وخمسمائة ريال سعودي.
هـ. يستثنى من هذه التوسعه، القسم الثاني من هذه الوثيقة (المسؤولية تجاه الغير).
و. لن يتم دفع مصاريف الاقامة، الوجبات والمكالمات الهاتفية فيما يتعلق بأسترداد ونقل المركبة وإنهاء إجراءات الحادث.
ز. سعر تحويل العملات سوف يكون طبقاً للاسعار المعلنة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في تاريخ وقوع الحادث.

4- توسعة الفئة العمرية

في حالة توسعة التغطية التامينية لتشمل هذه المنفعة تغطية السائقين الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة وقام بدفع الإشتراك الإضافي لهذه التغطية وكانت إضافة التغطية قبل وقوع الحادث فإن الشركة تدفع تعويضاً وفقاً لأحكام وشروط وثيقة التأمين للسائق المجاز وذلك حسب التالي.

أ. توسعة التغطية التأمينية لتشمل السائقين من عمر 21 – 24 سنة: بموجب هذه التوسعة تمتد التغطية التأمينية لتشمل السائقين الذين تتراوح اعمارهم بين 21 – 24 سنة ويحملون رخصة قيادة لم يمض على تاريخ إصدارها سنة هجرية، فيما يتعلق بالمركبة المعنية بهذه التوسعة فقط.
ب. توسعة التغطية التأمينية لتشمل السائقين من عمر 18 سنة فما فوق : بموجب هذه التوسعة تمتد التغطية التأمينية لتشمل جميع السائقين من عمر 18 سنة فما فوق ويحملون رخصة قيادة لم يمض على تاريخ إصدارها سنة هجرية، فيما يتعلق بالمركبة المعنية بهذه التوسعة فقط.
ج. توسعة التغطية التأمينية لتشمل السائقين من عمر 17 سنة: بموجب هذه التوسعة تمتد التغطية التأمينية لتشمل جميع السائقين من عمر 17 سنة فيما فوق .

5- توسعة عدم تطبيق شرط الاستهلاك في حالة التعويض عن الخسارة الكلية.

في حالة توسعة التغطية التامينية لتشمل هذه المنفعة فإنه وفي حالة التعويض عن الخسارة الكلية للمركبة التي يقل عمرها عن 12 شهراً منذ سنة الصنع، للشركة حسب خيارها، أن تستبدل المركبة بأخرى جديدة من نفس النوع والموديل أو أن تدفع قيمتها نقداً، وتدفع الشركة القيمة المقدرة للمركبة من قبل المشترك (المؤمن له) .

القسم الرابع: الإستثناءات العامة.

لن تكون الشركة مسئولة عن:

1- أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو مصاريف تتسبب أو تترتب عندما تكون المركبة المؤمنة.

أ. خارج حدود المملكة العربية السعودية (ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول الوثيقة).

معتمد
الهيئة الشرعية

ب. مستعملة على وجه يخالف قيود الإستعمال المبينة في جدول الوثيقة.

ج. تحمل ركاباً بما يتجاوز السعة المصرح بها للمركبة إذا ثبت أن حصول الحادث هو بسبب هذا التجاوز.

د. مقادة أو فى حوزة أي شخص بخلاف المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز.

هـ. مستعملة في أي نوع من أنواع السباقات أو في تحديد سرعة الانطلاق أو في تجربة اختبار القدرة أو السرعة أو التفحيط.

و. بقيادة أي شخص وهو تحت تأثير المسكرات أو العقاقير الطبية التي لا يسمح طبياً بالقيادة بعد تناولها.

ز. بقيادة أي شخص يقل عمره عن 25 سنة (ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول الوثيقة).

ح. مستعملة ضمن تلك المناطق من المطارات أو الموانئ البحرية التي لا يسمح عادة للعامة بدخولها.

ط. مستعمـــلة أو مشغلة كآليات عمـــل .

ي. بقيادة أي شخص (سواء كان المشترك" المؤمن له" أو السائق المجاز) غير حائز على رخصة قيادة قانونية أو أنه لا يحمل رخصة قيادة سارية المفعول أو كون رخصة القيادة التي بحوزته لا تخوله قيادة مثل هذا النوع من المركبات أو بسبب إلغاء رخصة القيادة مؤقتا أو بصفة دائمة.

ك. تجاوز قائد المركبة أو السائق المجاز الإشارة الحمراء أو السير بالمركبة عكس إتجاه السير.

2- أي مسؤولية أو مصاريف تكون قد تسببت عن أو من خلال أو كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للأعمال الأجرامية و العدائية أرتكبت بواسطة المومن له و /أو السائق المجاز.

3- أي مسؤولية تترتب بموجب اتفاق ولم تكن لتترتب بدونه.

4- أي مسؤولية أو مصاريف تكون قد تسببت عن أو من خلال أو كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لما يأتي:

أ. الحرب، الغزو، أعمال العدو الأجنبي، الأعمال العدوانية أو الأعمال شبه الحربية (سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن)، الحرب الأهلية.

ب. التمرد، الانتفاضة العسكرية أو الشعبية، المقاومة الشعبية، العصيان، الثورة، السلطة العسكرية أو السلطة الغاصبة، الأحكام العرفية أو حالة الحصار، أو أي من الأحداث أو الأسباب التي تؤدي إلى إعلان أو استمرار الأحكام العرفية أو حالة الحصار، أو أعمال الإرهاب التي يرتكبها شخص أو أشخاص يعملون نيابة عن أو على صلة بأي منظمة. ويعني الإرهاب فيما يتعلق بهذا الاستثناء استخدام العنف لأغراض سياسية ،ويشمل استخدام العنف لوضع الجماهير أو أي قطاع منها في حالة خوف.

ج. الإضراب، الشغب، الاضطرابات المدنية، القلاقل العمالية.

د. المصادرة لأغراض عسكرية، الإستيلاء أو التدمير أو الإتلاف بناءً على أمر الحكومة الشرعية أو الفعلية أو أي سلطة عامة بلدية أو حكومية.

5- أي مسؤولية أو مصاريف تكون مباشرة أو غير مباشرة مسببة أو ناشئة أو ناتجة عن أو ساهم فيها:

أ. مواد الأسلحة النووية.

معتمد
الهيئة الشرعية

ب. الإشعاعات الأيونية أو التلوث بالإشعاع من أي وقود نووي أو أية نفايات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي. ولأغراض هذا الاستثناء فقط فإن الاحتراق يشمل أي عملية انشطار نووي ذاتي.

ج. الأعاصير والزوابع اللإستوائية والقمعية والحلزونية.

د. الغـــرامات ، العقوبات المالية أو الضمانات أو الكفالات التي قد تفرض.

6- يسقط الحق في المطالبة بأية منفعة تترتب على هذه الوثيقة بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث.

القسم الخامس: الشروط العامة.

(1) التفسير: إن هذه الوثيقة والجدول والشروط العامة والشروط الخاصة والاشتراطات والاستثناءات والملاحق والمعرفة مجتمعة بأحكام الوثيقة تشكل جميعها عقداً واحداً، وإن أية كلمة أو تعبير لازمهما معنى محدداً في أي جزء من هذه الوثيقة سوف يحمل ذات المعنى أينما ورد.

(2) التأمينات الأخرى : إذا وجد عند نشوء مطالبة بموجب هذه الوثيقة أي تأمين آخر يغطي نفس المسؤولية أو المصاريف، فعندها تكون الشركة مسؤولة عن تغطية تلك المسؤولية أو المصاريف وتحل محل المشترك(المؤمن له) في مطالبة الغير بدفع حصتهم النسبية من تلك المطالبة وذلك عن طريق المقاصة.

(3) التغيير : على المشترك(المؤمن له) إبلاغ الشركة كتابياً، خلال 48 ساعة عن أي تغيير يؤثر جوهرياً على مواصفات المركبة المؤمنة أو الغرض من استعمالها أو في ملكيتها أو أي عامل آخر يؤثر على تقدير الشركة في قرارها بقبول خطر ما من عدمه أو في تحديدها للشروط أو مبلغ الاشتراك. ويتوقف سريان هذا التأمين من تاريخ حدوث التغيير المذكور ما لم يحصل المشترك(المؤمن له) على موافقة كتابية من الشركة يصادق عليها في الوثيقة.

(4) تحريف البيانات والوصف المغلوط والإغفال : تعتبر هذه الوثيقة لاغية إذا ما تبين للشركة أن هناك تحريف أو وصف مغلوط أو إغفال لأية حقيقة جوهرية (وتعرف الحقيقة الجوهرية بأنها الحقيقة التي تؤثر على تقدير الشركة في قرارها بقبول خطر ما من عدمه أو في تحديدها للشروط أو مبلغ الاشتراك في حالة القبول. وبالنسبة لأي تأمين قائم فإن الحقيقة الجوهرية هي التي تؤثر على قرار الشركة بالاستمرار في تغطية الخطر أو بالامتناع عنه وبأية شروط في حال قرارها الاستمرار).

(5) المدافعة والتسوية : لا يجوز للمؤمن له أو السائق المجاز تقديم أي إقرار بالمسؤولية أو عرض أو وعد أو دفع أي مبلغ بدون موافقة كتابية من الشركة التي يحق لها في أي وقت ومتى ما رأت ذلك، أن تتولى الدفاع وأن تباشر الدعوى باسم المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز بخصوص أية مطالبة قد تسأل عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة أو أن تقوم بتسوية تلك المطالبة، ولها أن تطالب باسم المشترك (المؤمن له) أو السائق المجاز ولمصلحة حساب حملة الوثائق بجميع التعويضات أو الأضرار أو خلافه. وللشركة في هذا حرية التصرف تماماً في مباشرة أية إجراءات أو التصالح حول أية مطالبة وعلى المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أن يقدم للشركة جميع المعلومات والبيانات والمساعدات التي قد تطلبها (كتحرير وكالات لدى كاتب العدل ، وتسليم المستندات وما شابه).

(6) حق الشركة في تولي الإجراءات القضائية: يحق للشركة في حال الاقتضاء :

أ - أن تتولى تمثيل المشترك(المؤمن له) في أي تحقيق أو استجواب يتعلق بأية مطالبة تكون محل تعويض بموجب هذه الوثيقة.

ب_ أن تتولى إجراءات الدفاع أمام أي جهة قضائية فيما يتعلق بأي إدعاء أو انهام له علاقة بأي حدث قد يكون محل تعويض بموجب هذه الوثيقة.

(7) حق الشركة في التخلي عن الإجراءات القضائية: يحق للشركة في أي وقت عقب وقوع أي حادث نشأت عنه مطالبة أو مجموعة مطالبات بموجب القسم الأول أو الثاني من هذه الوثيقة، أن تدفع للمؤمن له أو السائق المجاز القيمة الكاملة لحدود مسؤولية الشركة طبقاً للقسمين المذكورين وتتخلى عن إدارة أي دفاع أو تسوية أو إجراءات قضائية، ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي ضرر يدعى بأنه قد لحق بالمشترك(بالمؤمن له) أو بالسائق المجاز نتيجة أي تصرف أو تقصير ينسبان للشركة فيما يتعلق بذلك الدفاع أو التسوية أو الإجراءات أو بتخلي الشركة عن الإضطلاع بتلك الأمور. كما ولن تكون الشركة مسؤولة عن أية تكاليف أو مصاريف أو أتعاب يتكبدها المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أو أي مدعي أو أي شخص آخر بعد تخلي الشركة عن الإضطلاع بها.

(8) إجراءات المطالبة : في حالة وقوع أي حادث يمكن أن تنشأ عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقة يتوجب على المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز إخطار الشركة بذلك مع كل التفاصيل خلال مدة أقصاها 15 (خمسة عشر يوماً) من تاريخ وقوع الحادث. وتقوم الشركة بمعاينة المركبة موضوع الحادث خلال فترة لا تزيد عن 72 ساعة من تاريخ هذا الإخطار ، وأي خطاب أو مطالبة أو عريضة دعوى أو استدعاء أو إجراء يجب أن تخطر به الشركة فور تسلمه ، وكذلك يجب إخطار الشركة فور علم المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز بأية مقاضاة أو استجواب أو تحقيق وشيك الوقوع متعلق بهذا الحادث.

(9) الاحتيال : تسقط الحقوق الناشئة عن هذه الوثيقة إذا انطوت المطالبة المقدمة بأي وجه على الاحتيال أو إذا استخدم المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أو من ينوب عنهما أو الطرف الثالث أساليب أو وسائل احتيالية بغية الحصول على أية منفعة من هذه الوثيقة أو إذا نتجت المسؤولية أو الضرر من جراء فعل متعمد من المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز أو الطرف الثالث أو بالتواطؤ مع أي منهم. وللشركة حق الرجوع على أي طرف من الأطراف متى ما تبين مسئوليته عن هذا الاحتيال سواءً بالمشاركة أو بالتواطؤ.

(10) الإلغاء : مع عدم الإخلال بالشروط العامة التي تضمنتها الوثيقة ، لا يحق للشركة ولا للمؤمن له أن يفسخ هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها مادام ترخيص المركبة قائماً. وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدتها بسبب إلغاء ترخيص المركبة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات المركبة أو نقل ملكيتها يحق للشركة الاحتفاظ باشتراك التأمين القصير الأجل كما هو مبين أدناه وذلك عن المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول. وتلتزم الشركة ، عند الطلب ، برد الجزء النسبي من الاشتراك للمدة المتبقية من التأمين ، شريطة أن يعيد المشترك(المؤمن له) إلى الشركة جميع أصول مستندات التأمين والبطاقة / البطاقات ، وذلك في مدة أقصاها 15 يوماً من تاريخ الإلغاء.

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد عن أسبوع	%12.5
لا تزيد عن شهر	%25.0
لا تزيد عن شهرين	%37.5
لا تزيد عن ثلاثة شهور	%50.0
لا تزيد عن أربعة شهور	%62.5
لا تزيد عن ستة شهور	%75.0
لا تزيد عن ثمانية شهور	%87.5
أكثر من ثمانية شهور	%100.0

وبالرغم من ذلك فإن المشترك(المؤمن له) والشركة ملتزمان بكافة "أحكام الوثيقة" فيما يتعلق بالمطالبات القائمة.



(11) الإخطارات:

أ - كل إخطار أو مخاطبة للشركة تستلزمها شروط هذه الوثيقة يجب أن تكون مكتوبة أو مطبوعة.

ب- لن تكون الشركة ملزمة بأي حال من الأحوال بإخطار المشترك(المؤمن له) بموعد انتهاء هذه الوثيقة.

(12) الحلول في الحقوق : على المشترك(المؤمن له) أو السائق المجاز – حسب الحالة أن يجري ويسهل ويسمح بالقيام، على نفقة الشركة، بكل تلك الأعمال والأمور الضرورية أو التي قد تطلبها الشركة ضمن الحدود المعقولة لاسترداد أية حقوق أو تعويضات قانونية أو الحصول على الإنصاف أو التعويض من الأطراف الأخرى (عدا أولئك المشتركين"المؤمن لهم" بموجب هذه الوثيقة) الذي يكون أو يصبح مستحقاً أو آيلاً للشركة عندما تعوض أو تصلح أي خسارة أو ضرر بمقتضى هذه الوثيقة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت أو أصبحت تلك الأعمال أو الأمور ضرورية أو مطلوبة قبل أو بعد قيام الشركة بتعويضه.

(13) الرجوع على المتسبب بالحادث: في حالة قيام الشركة بدفع أية مبالغ لأي طرف من الأطراف أياً كانوا مقابل تعويض عن مطالبة اتضح فيما بعد أنه بسبب مستثنى أو غير مغطى بموجب هذه الوثيقة، أو إنطوت المطالبة على غش أو إحتيال أو تدليس أو تزوير، فإنه يحق للشركة الرجوع على المشترك(المؤمن له) لأسترداد ما سبق أن دفعته، كما يحق للشركة الرجوع على المتسبب في أي حادث في حالة السرقة أو الشروع في سرقة المركبة المؤمنة أو قيادتها من قبل أي شخص بدون أذن المشترك (المؤمن له) .

(14) الرجوع على المشترك(المؤمن له) : يحق للشركة الرجوع على المشترك (المؤمن له) بقيمة ما سبق أن دفعته من تعويض في الحالات الآتية:

أ - إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناءً على إدلاء المشترك(المؤمن له) ببيانات كاذبة أو إخفائه لأية وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه.

ب - استعمال المركبة في غير الغرض المحدد بوثيقة التأمين أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو أن تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم أو تجاوز حدود العرض والطول أو العلو المسموح به.

ج - مخالفة القوانين إذا انطوت المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.

د - إذا كان سائق المركبة سواءً المشترك(المؤمن له) أو أي شخص يقودها بموافقته غير حائز على رخصة قيادة لنوع المركبة.

هـ- إذا ثبت أن الحادث أو الإصابة الجسدية قد ترتب على عمل ارتكبه المشترك (المؤمن له) عن عمد وسبق إصرار.

و - إذا ثبت أن الحادث قد وقع بسبب تعاطي سائق المركبة ، سواءً المشترك (المؤمن له) أو أي شخص يقودها بموافقته ، للمخدرات أو المشروبات الكحولية.

ز - إذا ثبت تجاوز سائق المركبة للإشارة الحمراء أو قيادة المركبة في شارع ممنوع المرور به.

ولن يترتب على حق الرجوع المقرر للشركة وفقاً لأحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة أي مساس بحق المتضرر تجاه المشترك(المؤمن له) .

(15) تعدد مصادر التأمين: إذا تعدد التأمين لدى أكثر من شركة تأمين فلن تكون الشركة ملزمة بدفع أكثر من حصتها النسبية من قيمة الخسارة أو الضرر أو التعويض أو المصاريف أو الأتعاب بما يعادل النسبة بين مبلغ التأمين وبين مبالغ التأمينات مجتمعة.

(16) التقـادم : تسقط الدعاوى الناشئة عن هذه الوثيقة بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو على علم ذوي المصلحة بوقوعها إلا إذا ثبت وجود سبب مقنع لهذا التأخير.

(17) الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق : تخضع هذه الوثيقة أو أي خلاف أو نزاع ينشأ أو يتعلق بها للجان المنصوص عليها في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1424/06/02هـ، وتطبق أنظمة ومراسيم وقرارات المملكة العربية السعودية على تلك الخلافات أو النزاعات.

(18) يمكن للشركة والمشترك(المؤمن له) بموجب ملاحق إضافية تلحق بهذه الوثيقة وفي حدود الأحكام والشروط الواردة بهذا الاتفاق على ان تقوم الشركة بالتأمين من الأضرار الأخرى غير المنصوص عليها في هذه الوثيقة.



(19) تسليم مستندات المطالبة: على المشترك(المؤمن له) تسليم كافة المستندات المطلوبة للمطالبات المتعلقة بالقسمين الأول والثاني من هذه الوثيقة ، وذلك في أقرب وقت ممكن وخلال مدة أقصاها 90 يوم من تاريخ وقوع الحادث، وسيتم إغلاق المطالبة نهائيا في حالة تجاوز المدة المحددة.

(20) الإحتياطات المعقولة: على المشترك(المؤمن له) أن يتخذ كافة التدابير المعقولة لوقاية المركبة من الخسارة أو الضرر، وأن يحفظ المركبة في حالة سليمة، ويحق للشركة في جميع الأوقات أن تفحص المركبة أو أي من قطعها. وفي حالة وقوع حادث أو خلل للمركبة فيجب أن لا تترك المركبة بدون حراسة وبدون أن تتخذ الإحتياطات اللازمة لمنع حدوث المزيد من الخسارة أو الضرر أو المسؤولية، وإذا ما إقتيدت المركبة قبل إجراء الإصلاحات الضرورية فإن أي تفاقم للضرر الحاصل أو أي ضرر إضافي يحصل للمركبة يكون مستثنى من نطاق التعويض الممنوح بهذه الوثيقة.

(21) واجبات المشترك(المؤمن له) في حالة وقوع حادث:

1- تبليغ الجهات المختصة (المرور، الشرطة، الدفاع المدني، ... إلخ) فوراً عن الحادث وعدم التحرك من موقع الحادث حتى وصولها.
2- إخطار الشركة مباشرةً بعد أي حادث أو إصابة أو تلف وذلك من خلال الهاتف المجاني.
3- تبليغ الشرطة في حالة السرقة أو أي عمل جنائي آخر والتعاون مع الشركة في إثبات إدانة الجاني.
4- التعاون مع الشركة في كل الأوقات في تعبئة أو تقديم أي مستندات أو معلومات قد تطلبها الشركة.
5- عدم دفع أي مبلغ لأي طرف من أطراف الحادث، وعدم التنازل عن أي مبلغ مستحق للمؤمن له نتيجة الحادث.
6- إخطار الشركة فور علم المشترك(المؤمَن له) أو السائق المجاز بأية مقاضاة أو استجواب أو تحقيق وشيك الوقوع متعلق بهذا الحادث.
7- احضار اصل تقرير الشرطة، ورقة الإصلاح، صورة رخصة السير (الإستمارة)، صورة بطاقة الأحوال/ الإقامة، وصورة رخصة القيادة وتقديمها لمركز التعويضات وتعبئة الإستمارة الخاصة بتقديم المطالبة.
8- في حالة وجود اصابات جسدية تشملها الوثيقة فإن على المشترك(المؤمن له) تزويد الشركة بالتقارير الطبية المثبته وبكافة الفواتير والمستندات.
9- في حالة تضرر المركبة المؤمن عليها بسبب حادث عرضي خارج المملكة وكانت التغطية الجغرافية تشمل الدولة التي حصل بها الحادث ورغب المشترك(المؤمن له) بأن يتم الإصلاح في نفس الدولة التي وقع بها الحادث، فيجب على المشترك(المؤمن له) أن يقوم بتزويد الشركة بجميع المستندات المطلوبة والموضحة في البند رقم 7 من هذا البند مع ثلاث تقديرات للخسائر من ورش مختلفة وصور للاجزاء المتضرره من المركبة بالإضافة إلى إلتزامه بالإجراءات المذكورة بالبنود 1 – 8 من هذا البند، وسيتم صرف مبلغ التعويض بالريال السعودي وحسب سعر الصرف المعتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي في يوم وقوع الحادث.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد

المرجو قراءة هذه الوثيقة والرجوع إلى الشركة لتفسير أي غموض أو لبس في فهم محتوياتها

* تم مراجعة وإعتماد هذه الوثيقة من قبل الهيئة الشرعية بالتعاونية *

الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع الشيخ/ د. محمد علي القري بن عيد الشيخ/ يوسف بن عبدالعزيز الفراج

الملحق الثاني

وثيقة تأمين ضد الحريق (التعاونية).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه وبعد ،

وثيقة تأمين ضد الحريق

بموجب نظامها الأساسي وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التعاوني وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/06/02هـ .

تقوم الشركة " التعاونية " وتسمى فيما بعد ب"الشركة" بصفتها مديراً لحساب حملة وثائق التأمين للمشتركين(المؤمن لهم) بإدارة عمليات التأمين وما ينشأ عنها من حقوق ومسؤوليات. ولهذا الغرض تدير الشركة حسابين منفصلين هما حساب حملة الوثائق المشتركين(المؤمن لهم) والذي تقيد فيه الاشتراكات وإيرادات إعادة التأمين ونصيبه من عائد الاستثمارات وحقوق حملة الوثائق والتزاماتهم ، وحساباً آخر للمساهمين.

وتحدد الشركة في نهاية كل سنة مالية صافي فائض حساب حملة الوثائق بعد خصم ما يخص الشركة من أتعاب أو مصاريف نظير إدارتها للعمليتين التأمينية والاستثمارية، ويتم توزيع كل أو جزء من أي فائض صاف سنوي ينتج عن عمليات التأمين على حملة الوثائق المشتركين(المؤمن لهم). ويحدد مجلس إدارة الشركة بموجب اللوائح والأنظمة عند إقرار التوزيع مبلغه وتوقيته وطريقة توزيعه وأهلية من يوزع له.

بما أن المؤمن له قد تقدم إلى الشركة بطلب (سيشكل أساس هذا التعاقد ، ويعتبر جزءا لا يتجزء منه) ؛ فإن الشركة توافق، مع الخضوع في ذلك للشروط والاستثناءات الواردة في الوثيقة وأية شروط واستثناءات قد تضاف إليها مستقبلاً، على أنه إذا حصل بعد تسديد اشتراك التأمين أن تدمرت أو تضررت الممتلكات المؤمن عليها الموصوفة في جدول الوثيقة بفعل الحريق أو الصاعقة فستدفع الشركة للمؤمن له قيمة الممتلكات وقت تدمرها أو مقدار ذلك الضرر، مع بقاء الخيار لها في أن تعيد تلك الممتلكات أو أي جزء منها لسابق حالها أو أن تستبدلها ، وكل ذلك في حدود المبالغ الموضحة في الجدول.

الاستثناءات

(1) لن يغطي هذا التأمين ما يلي:

أ - الخسارة الناجمة عن السرقة أثناء وقوع الحريق أو بعده.

ب- الخسارة أو الضرر في الممتلكات المتسبب عن تخمرها أو عن الحرارة الطبيعية أو الاحتراق الذاتي أو نتيجة تعرضها لعملية تسخين أو تجفيف.

ج- الخسارة أو الضرر المتسبب عن أو من خلال أو كنتيجة لـ:

1. حرق الممتلكات بأمر من أية سلطة عامة.
2. النيران الجوفية.

(2) الخسارة أو الضرر الناجمين مباشرة أو غير مباشرة عن :

أ - الزلازل ، هيجان البراكين أو أية اضطرابات عنيفة أخرى في الطبيعة.

ب - الأعاصير والزوابع الاستوائية والقمعية والحلزونية أو أية اضطرابات جوية أخرى.

ج - الحرب، الغزو، أعمال العدو الأجنبي، الأعمال العدوانية أو الأعمال شبه الحربية (سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن)، الحرب الأهلية ، التمرد ، العصيان الثورة ، الفتنة ، الاضطرابات الأهلية التي تأخذ حجم أو تصل إلى مستوى الانتفاضة العسكرية أو السلطة الغاصبة.

د - أي عمل من أعمال الإرهاب.

لأغراض هذا الاستثناء فإن "الإرهاب" سوف يعني أي عمل يشمل ولكنه لن يكون مقصوراً على استخدام القوة أو العنف و/أو التهديد بهما من قبل أي شخص أو مجموعة من الأشخاص يعملون بمفردهم أو نيابة عن أو على صلة بأي منظمة أو حكومة لأسباب أو أغراض سياسية أو دينية أو أيديولوجية أو عرقية بما في ذلك:

1. وضع الجماهير أو أي قطاع منها في حالة خوف.
2. التأثير على أو التدخل في أو إعاقة أي عمليات أو نشاطات تكون على صلة بالحكومة أو بسياستها.
3. التدخل في أو إعاقة الاقتصاد الوطني أو أي قطاع منه.

كما ويستثنى أيضاً الفقد أو الضرر أو التكاليف أو المصاريف،أيا كانت طبيعتها، التي تكون مباشرة أو غير مباشرة تسببت أو نتجت عن أو على صلة بأي إجراء أو أسلوب يتخذ بهدف السيطرة على أو منع أو إخماد أي مما جاء في (أ) أو (ب) أعلاه.

هـ- التأميم أو المصادرة أو وضع اليد أو الاستيلاء من قبل الحكومة أو أي سلطة عامة.

في حالة تذرع الشركة استناداً إلى أحكام هذا الشرط بأن أي فقد أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف غير مغطاة بهذا التأمين فإن عبء إثبات شمول التأمين لذلك الفقد أو الضرر أو التكاليف أو المصاريف يقع على عاتق المدعي.

(3) تستثنى هذه الوثيقة أيضاً ما يلي:

أ - أي حادث أو خسارة أو تدمير أو ضرر لأية ممتلكات مهما كانت أو أية خسارة أو مصاريف مهما كانت تنتج أو تنشأ عن ذلك أو أية خسارة تبعية.

ب - أية مسؤولية قانونية مهما كانت طبيعتها، تكون مباشرة أو غير مباشرة، تسببت عن أو ساهم فيها أو نشأت عن الإشعاعات الذرية أو التلوث بالنشاط الإشعاعي من أي وقود نووي أو من أية نفايات نووية متولدة عن احتراق وقود نووي. ولأغراض هذا الاستثناء فقط فإن كلمة (احتراق) ستشمل أية عملية انشطار نووي ذاتي.

ج - أي حادث أو خسارة أو تدمير أو ضرر أو مسؤولية قانونية تكون مباشرة أو غير مباشرة تسببت أو نشأت عن أو ساهم فيها مواد الأسلحة النووية.

(4) ما لم يذكر خلاف ذلك صراحة في الوثيقة فإن هذا التأمين لن يغطي ما يلي:

أ - البضائع المحفوظة برسم الأمانة أو برسم العمولة.

ب - السبائك أو الأحجار الكريمة غير المركبة.

ج - أية قطعة نادرة أو أي عمل فني تتجاوز قيمته 1000 ريال سعودي.

د - المخطوطات ، المخططات ، الرسومات أو التصاميم ، النقوش، النماذج أو القوالب.

هـ- الأوراق المالية، السندات أو أي نوع من الوثائق، الطوابع، النقود المعدنية أو الورقية، الشيكات، الدفاتر المحاسبية أو التجارية، الميكروفيلم أو تسجيلات نظم الحاسب الآلي.

و - المتفجرات.

ز - أية خسارة أو ضرر يتسبب عن أو من خلال أو كنتيجة للانفجار. ولكن الخسارة أو الضرر الناجم عن انفجار الغاز المستعمل للإضاءة أو المستعمل لغير الأغراض الصناعية في مبنى لا يجري فيه إنتاج الغاز ولا يشكل جزءاً من مصانع لإنتاج الغاز ، سيعتبران في مفهوم هذه الوثيقة خسارة بفعل الحريق.

ح -أية خسارة أو ضرر يتسبب عن أو من خلال أو كنتيجة لاحتراق الغابات أو الأجام أو المروج أو الحقول أو لعملية تنظيف الأرض بالنار سواء كان ذلك الاحتراق عرضيا أو خلافه.

ط - الخسارة أو الضرر الناجم عن التلوث فيما عدا الخسارة أو الضرر للممتلكات المؤمن عليها إذا نجم عن تلوث ناتج عن أحد الأخطار المؤمن ضدها.

الشروط العامة

(1) الوصف المغلوط

إذا وقع أي غلط جوهري في وصف أي من الممتلكات المؤمن عليها أو أي مبنى أو مكان يحتوي هذه الممتلكات أو صدر أي تحريف لأية حقيقة جوهرية تلزم معرفتها لتقدير مدى الخطر أو حدث إغفال لذكر مثل تلك الحقيقة فلن تكون الشركة مسئولة بمقتضى هذه الوثيقة عن أي من الممتلكات التي يطالها هذا الوصف الخاطئ أو التحريف أو الإغفال.

(2) إثبات استلام الاشتراك

لا تقر الشركة بتسلم أي اشتراك ما لم يكن المؤمن له قد تسلم إيصالاً رسمياً موقعاً عليه من قبل موظف مسؤول أو وكيل معتمد للشركة.

(3) الانهيار أو الزعزعة

كل تأمين بمقتضى هذه الوثيقة :

أ - على أي مبنى أو جزء من أي مبنى

ب- على أية ممتلكات يحتويها أي مبنى.

ج - على بدل الإيجار أو أي شيء آخر يكون موضوع تأمين يتعلق أن يرتبط بأي مبنى أو أية ممتلكات يحتويها أي مبنى.

يتوقف مفعوله حالاً عند وقوع أي انهيار أو زعزعة

(1) لذلك المبنى أو أي جزء منه.

(2) لكل أو لأي جزء من مجموعة مباني أو لأية منشآت يشكل ذلك المبنى جزءاً منها.

شريطة أن يحصل ذلك الانهيار أو تلك الزعزعة لكل المبنى أو لجزء أساسي أو هام منه أو أن ينتقص من صلاحية كل المبنى أو أي جزء منه أو أن يزيد من تعرض المبنى أو أي جزء منه أو أية ممتلكات يحتويها إلى خطر الحريق ، أو أن يكون الانهيار أو الزعزعة جوهريين.

وشريطة أيضا ألا يكون ذلك الانهيار أو تلك الزعزعة ناتجة عن حريق تكون خسائره أو أضراره مضمونة بهذه الوثيقة أو كانت لتضمنها لو أن التأمين شمل المبنى أو مجموعة المباني أو المنشآت.

ويقع على عاتق المؤمن له في أية دعوى أو قضية أو إجراءات قانونية أخرى إقامة الدليل على أن الانهيار أو الزعزعة كانت بسبب الحريق وفقا لما تقدم ذكره.

(4) التغيير والتبديل

عند حصول أي من الظروف التالية يتوقف سريان مفعول هذا التأمين بالنسبة للممتلكات المتأثرة بها ، إلا إذا كان المؤمن له قد حصل وقبل حدوث أية خسارة أو ضرر على موافقة الشركة أو من ينوب عنها مظهرة بموجب ملحق للوثيقة.

أ - إذا تغيرت التجارة أو الصناعة المزاولة في الموقع المؤمن عليه أو إذا تغيرت طبيعة اشغال المبنى أو ظروف أخرى تؤثر على المبنى أو ظروف أخرى تؤثر على المبنى المؤمن عليه أو الذي يحتوي ممتلكات مؤمن عليها بشكل يزيد من خطر وقوع ضرر أو خسارة بالحريق.

ب - إذا شغر المبنى المؤمن عليه أو الذي يحتوي على الممتلكات المؤمن عليها ويبقى كذلك لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.

ج - إذا نقلت الممتلكات المؤمن عليها إلى أي مبنى أو مكان آخر غير ذاك المنصوص على أنها مؤمنة أثناء وجودها فيه.

د - إذا انتقلت المصلحة في الممتلكات المؤمن عليها من المؤمن له لغيره بأية طريقة فيما عدا بالوصية أو بفعل القانون.

(5) تأمين النقل البحري

إذا كان هناك عند وقوع الخسارة أو الضرر تأمين أو عدة تأمينات بحرية ضامنة للممتلكات المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة أو تكون ضامنة لها لو لم توجد هذه الوثيقة فإن الشركة لا تسأل عن تلك الخسارة أو الأضرار إلا بمقدار ما تتجاوز فيه مبلغ التأمين الذي كان من الممكن أن يدفعه المؤمن أو المؤمنون البحريون فيما لو لم تكن هذه الوثيقة قائمة.

(6) الإلغاء

يجوز للشركة إلغاء هذه الوثيقة بموجب إخطار كتابي يسلم للمؤمن له مدته (30) ثلاثون يوما يذكر فيه سبب الإلغاء ، وفي تلك الحالة يحق للمؤمن له استرجاع جزء تناسبي من الاشتراك يتوافق مع الفترة غير المنقضية من مدة التأمين. كما يجوز إلغاء هذه الوثيقة في أي وقت من قبل المؤمن له وفي هذه الحالة تحتفظ الشركة باشتراك التأمين القصير الأجل كما هو موضح أدناه

مدة التأمين	الحد الأدنى من الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة
لا تزيد عن أسبوع	12,50 %
لا تزيد عن شهر	25,00 %
لا تزيد عن شهرين	37,50 %
لا تزيد عن ثلاثة شهور	50,00 %
لا تزيد عن أربعة شهور	62,50 %
لا تزيد عن ستة شهور	75,00 %
لا تزيد عن ثمانية شهور	87,50 %
أكثر من ثمانية شهور	100,00%

ويبقى المؤمن له في البقاء ملتزما بكافة "أحكام الوثيقة" فيما يتعلق بالمطالبات القائمة.

(7) إجراءات المطالبة

حال حدوث أية خسارة أو ضرر يتعين على المؤمن له أن يخطر الشركة بذلك فورا كما يتعين عليه أن يسلم الشركة خطياً خلال 15 يوماً من تاريخ حدوث الخسارة أو الضرر أو خلال أي مهلة أطول قد تسمح بها الشركة ما يلي :

أ -مطالبة خطية بالخسارة أو الضرر مشتملة على بيان تفصيلي بالقدر المعقول عمليا لجميع المواد أو البنود المختلفة من الممتلكات التي لحقها الضرر أو التلف بالإضافة إلى قيمة تلك الخسارة أو ذلك الضرر بالنسبة لكل بند منها ، مع الأخذ في الاعتبار قيمتها وقت وقوع الخسارة أو الضرر بدون إضافة ربح من أي نوع.

ب- تفاصيل كافة التأمينات الأخرى ، إن وجدت.

وعلى المؤمن له كذلك، في جميع الأوقات وعلى نفقته الخاصة، أن يبرز ويستحصل على ويقدم للشركة نسخاً أو صوراً من جميع تلك التفاصيل الإضافية، المخصصات، المواصفات، الدفاتر، القسائم، الفواتير، المستندات، الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالمطالبة ومصدر وسبب الحريق والظروف التي وقعت تحتها تلك الخسارة أو الضرر وكذلك كل أمر يمس مسؤولية الشركة أو مدى تلك المسؤولية والتي يمكن أن تطلبها الشركة أو من ينوب عنها وذلك في حدود المعقول ، مع إقرار كتابي رسمي للدلالة على صحة المطالبة أو أي أمر مرتبط بها.

(8) حقوق الشركة بعد حدوث الخسارة

يجوز للشركة بمجرد حدوث أية خسارة أو ضرر لأي من الممتلكات المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة :

أ - أن تدخل وتستلم وتحتفظ بالمبنى أو العقار الذي حدثت فيه الخسارة أو الضرر.

ب- أن تضع يدها أو تطلب تسليمها أية ممتلكات خاصة بالمؤمن له موجودة بالمبنى أو العقار حين حدوث الخسارة أو الضرر.

ج- أن تحتفظ بتلك الممتلكات وتفحصها وتفرزها وترتبها وتنقلها أو تتصرف بها.

د - أن تبيع تلك الممتلكات أو تتصرف بشأنها لحساب من يعنيه الأمر.

ويكون للشركة الحق في تنفيذ ما ورد أعلاه في أي وقت إلى أن يقدم المؤمن له إخطاراً كتابياً بتنازله عن المطالبة تحت هذه الوثيقة. أما إذا كانت هناك مطالبة مقدمة فإلى حين البت فيها نهائيا أو سحبها. ولن تتحمل الشركة أية مسؤولية تجاه المؤمن له عن أي عمل تقوم به في مباشرة هذه الحقوق أو بقصد مباشرتها كما ولن ينتقص ذلك من حقها في التمسك بأي شرط وارد في هذه الوثيقة في رد هذه أية مطالبة.

إذا لم يستجب المؤمن له أو ممثله لطلبات الشركة أو إذا أعاقها أو عرقلها عن مباشرة الحقوق الممنوحة لها في هذه الشرط يسقط ما له من حقوق بمقتضى هذه الوثيقة.

لا يحق للمؤمن له بأية حال التخلي للشركة من طرفه عن أية ممتلكات سواء كانت وضعت يدها عليها أم لا .

(9) الاحتيال

تسقط جميع الحقوق الناشئة عن هذه الوثيقة إذا انطوت بأي وجه على احتيال أو إذا استخدم المؤمن له أو من ينوب عنه أساليب أو وسائل إحتيالية بغية الحصول على أية منفعة من هذه الوثيقة أو إذا

نتجت الخسارة أو الضرر من جراء فعل متعمد من المؤمن له أو بالتواطؤ معه بما يؤثر على سقوط هذا الحق.

(10) إعادة الممتلكات إلى حالتها السابقة

للشركة الخيار في أن تعيد الممتلكات التى لحقها الضرر أو الدمار أو أي جزء منها إلى حالتها السابقة أو أن تستبدلها بدلا من دفع قيمة الخسارة أو الضرر كما أن لها الحق في أن تشترك مع أية شركة أخرى أو مؤمنين آخرين في ذلك الأمر . إلا أن الشركة غير مقيدة بإعادة الممتلكات إلي ما كانت عليه بالشكل نفسه أو بالكامل ، بل إلى الحد الذي تسمح به الظروف وضمن الحدود المعقولة ولا يتحتم على الشركة بأية حال أن تتفق على تلك الإعادة أكثر مما قد تكلفه إعادة الممتلكات إلى ما كانت عليه وقت حدوث الخسارة أو الضرر أو مبلغاً أكثر من ذاك المؤمن به عليها لدى الشركة.

وإذا اختارت الشركة أن تعيد أية ممتلكات إلى حالتها السابقة أو أن تستبدلها فيجب على المؤمن له عندئذ أن يقدم للشركة ، وعلى نفقته الخاصة ، تلك المخططات والمواصفات والمقاييس وحساب الكميات وكل التفاصيل الأخرى التي تطلبها الشركة. ولا تعتبر أية تصرفات قامت بها الشركة أو عهدت بها للغير بقصد إعادة الممتلكات إلى سابق حالها أو استبدالها دلالة على اختيار الشركة لعملية إعادة الممتلكات إلى حالتها السابقة أو استبدالها.

وفي أية حالة لا تكون الشركة فيها قادرة على إعادة الممتلكات المؤمن عليها إلى سابق حالها أو إصلاحها بسبب أنظمة البلديات أو سواها من الأنظمة النافذة التي تؤثر على تخطيط الشوارع أو إقامة المباني أو خلافه فإن مسؤولية الشركة تنحصر في كل من تلك الحالات فقط بدفع تلك المبالغ التي كانت تتطلبها عملية إعادة أو إصلاح تلك المستلكات فيما لو جاز نظاماً إعادتها إلى سابق وضعها.

(11) الحلول في الحقوق

على المؤمن له أن يجري ويسهل ويسمح بالقيام، على نفقة الشركة، بكل تلك الأعمال والأمور الضرورية أو التي قد تطلبها الشركة لصالح أية حقوق أو تعويضات قانونية أو للحصول على الإنصاف أو التعويض من الأطراف الأخرى (عدا أولئك المؤمن لهم بموجب هذه الوثيقة) الذي يكون أو يصبح مستحقا أو ايلا للشركة عندما تعوّض أو تصلح أي خسارة أو ضرر بمقتضى هذه الوثيقة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت أو أصبحت تلك الأعمال أو الأمور ضرورية أو مطلوبة قبل أو بعد قيام الشركة بتعويضه.

(12) التأمينات الأخرى

إذا كان هناك عند وقوع الخسارة أو الضرر للممتلكات المؤمن عليها تأمين أو تأمينات أخرى قائمة تغطي نفس الممتلكات كان قد أبرمها المؤمن له أو أي شخص أو أشخاص آخرون فإن الشركة لن تكون مسؤولة عن دفع أو المساهمة بدفع أكثر من نصيبها النسبي من تلك الخسارة أو الضرر.

(13) إعادة مبلغ التأمين إلى أصله

يخفض مبلغ التأمين بمقتضى هذه الوثيقة بمقدار مبلغ الخسارة المدفوع ما لم يتم دفع اشتراك نسبي مقابل إعادة مبلغ التأمين إلى أصله وذلك من تاريخ وقوع تلك الخسارة وحتى تاريخ انقضاء مدة التأمين.

(14) الاحتياطات المعقولة

يجب على المؤمن له أن يحتفظ بالممتلكات في حالة صلاحية تامة وأن يتخذ جميع الخطوات المعقولة لتفادي حصول ضرر لها.

(15) قاعدة النسبية

إذا كانت قيمة الممتلكات المؤمن عليها مجتمعه وقت نشوب الحريق تفوق المبلغ المؤمن به عليها فعندئذ سيعتبر المؤمن له بمثابة المؤمن لذاته على الفرق وبناء عليه سيتحمل نصيبه النسبي من تلك الخسارة. هذا ويخضع كل بند من بنود الوثيقة في حال تعددها لأحكام هذا الشرط.

(16) الاخطارات

أ- كل إخطار أو مخاطبة للشركة تستلزمها شروط هذه الوثيقة يجب أن تكون مكتوبة أو مطبوعة

ب- إن الشركة غير مُلزمة بأي حال من الأحوال بإخطار المؤمن له بموعد انتهاء مدة الوثيقة وتكون الشركة خالية من أية مسؤولية عند انتهاء مدة الوثيقة ما لم تكن قد جددت وتأيد ذلك كتابياً من قبل الشركة.

(17) التقيد بالأحكام والشروط

إنه لمن الشروط السابقة لتحقق أي التزام على الشركة أن يكون أي شخص يطالب بتعويض بموجب هذه الوثيقة قد نفذ وتقيد تماماً بتلك الأحكام والشروط من الوثيقة التي تتعلق بأمر عليه القيام أو الالتزام به.

(18) الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق:

تخضع هذه الوثيقة أو أي خلاف أو نزاع ينشأ عنها أو يتعلق بها لأنظمة وقوانين المملكة العربية السعودية ، ويحال إلى اللجان المذكورة في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

(19) سيادة النص العربي

في حالة وقوع أي خلاف في المعنى بين النص العربي والنص الإنجليزي لهذه الوثيقة فإن النص العربي هو الذي يعتد به.

وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد

المرجو قراءة هذه الوثيقة بتمعن والرجوع إلى الشركة لتفسير أي غموض أو لبس في فهم محتوياتها

تم مراجعة هذه الوثيقة وإعتمادها من قبل الهيئة الشرعية في التعاونية للتأمين

عبدالله المنيع　　د. محمد القري　　يوسف الفراج

الملحق الثالث

وثيقة التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير (الراجحي).

تكافل الراجحي
Al Rajhi Takaful

شروط وأحكام برنامج
التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءً على إقرار المشترك – المذكور اسمه وسجلّه المدني بطلب الاشتراك – بالتزامه بالتبرع برسم الاشتراك – المدفوع من قبله أو من ينوب عنه – لمحفظة التكافل.

وبما أن شركة الراجحي للتأمين التعاوني – المعبر عنها فيما بعد بالشّركة – تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين التعاوني لصالح المشتركين بصفتها وكيلاً عنهم بأجر معلوم، وتستثمر أموال محفظة التكافل بصفتها مضارباً لها مقابل حصة معلومة من الربح.

فقد تم الاتفاق بين شركة الراجحي للتأمين التعاوني (نيابة عن محفظة التكافل)، والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بهذه الوثيقة أثناء فترة سريانها أو تجديدها أو أي مدة لاحقة اشترك فيها المشترك باشتراك إضافي وقبلت الشركة بذلك نيابة عن محفظة التكافل.

وبهذا يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التكافل والمواساة، حيث تغطي محفظة التكافل – بموجب هذه الوثيقة – المبالغ التي يُلزم المشترك بدفعها للغير، والناتجة عن حادث ترتب على استعمال المركبة المشمولة بالتغطية، وذلك وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة أو أي ملحق يضاف إليها، وطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني الموضّحة من الهيئة الشرعية للشّركة أدناه:

(١) الأسس والمبادئ التي تعمل بها شركة الراجحي للتأمين التعاوني في إدارة محفظة التكافل.

(١/١) تُطبق الشركة الأسس والمبادئ التي تم إعدادها ودارستها وصياغتها من قبل الهيئة الشرعية للشركة.

(٢/١) يُعدّ المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل وذلك لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم طبقاً لأسس ومبادئ التكافل المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

(٣/١) تدير الشركة أعمال التكافل لصالح محفظة التكافل بصفتها جهة مستقلّة على أساس الوكالة نظير نسبة مئوية (رسوم الوكالة) بما لا يتجاوز (...٪) من مجموع الاشتراكات سنوياً، ويعلن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة.

(٤/١) تستثمر الشركة اشتراكات التكافل لصالح محفظة التكافل بصفتها مضارباً على أساس المضاربة الشرعية نظير نسبة مئوية من الأرباح المتحققة، يتم احتسابها في نهاية السنة المالية، ويعلن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، وعند إرسال إشعارات التجديد، وتكون بقية الأرباح النّاتجة من الاستثمار جُزءًا لا يتجزأ من المحفظة.

(٥/١) يتم تغطية الأخطار من أموال المحفظة.

(٦/١) فائض محفظة التّكافل القابل للتوزيع = (مجموع الاشتراكات + أرباح استثمار محفظة التّكافل + عمولات إعادة التّكافل + المبالغ المستردة من أخطار تمّ تغطيتها مسبقاً – أجرة الوكالة + مبلغ إعادة التّكافل + المطالبات + نصيب المضارب [الشّركة] من أرباح الاستثمار + المديونيات + الاحتياطيات)؛ وستقوم الشّركة بالتّصرف فيه وفقاً لما تراه محققاً لمصلحة المحفظة في حدود الخيارات الآتية:

أ. إبقاء الفائض في محفظة التّكافل.

ب. تخفيض الاشتراكات في السّنوات القادمة.

ج. توزيع الفائض أو جزء منه على جميع المُشتركين بحسب نسبة اشتراكهم بغضّ النّظر عمّن تمّ تغطيته عن أضرار وقعت عليه، أو لم يتم تغطيته لعدم وقوع حادث أو أضرار عليه.

(٧/١) يُعد المشترك الذي لم يستلم نصيبه من فائض التكافل خلال خمس سنوات من انتهاء السنة المالية التي انتهت فيها وثيقة التكافل متبرعاً به لحساب احتياطي التكافل.

(٨/١) إذا حدث عجز في محفظة التكافل فإنها تدعم من حساب احتياطي محفظة التكافل – إن وجد؛ فإن لم يفِ به فيكون سداد العجز بمديونية شرعية، على أساس أن تسدد من فائض السنوات القادمة.

(٢) التعريفات:

تحمل المصطلحات الآتية المدلولات والتعريفات المدونة أمام ها. كلما وردت في هذه الوثيقة، ما لم يشر النص إلى خلاف ذلك:

(١/٢) **رسم الاشتراك:** هو المبلغ المالي الذي يدفعه المُشترك لمحفظة التّكافل.

(٢/٢) **رسوم الوكالة:** المبلغ المالي المستحق للشّركة من المشتركين نظير إدارتها لعمليات التّأمين بالوكالة عنهم.

(٣/٢) **حصة المضاربة:** النسبة المئوية المستحقة للشّركة من الربح المتحقق عن استثمارها لأموال محفظة التّكافل.

(٤/٢) **محفظة التكافل:** هي عبارة عن صندوق لتجميع اشتراكات المشتركين التي يتبرعون بها، والتي تسدد منها مزايا التكافل للمشتركين المستحقين بعد خصم الرسوم والنفقات ذات العلاقة.

(٥/٢) **مبلغ التّحمل:** المبلغ الذي يتحمّله المشترك من مبلغ تغطية كل مطالبة حسب ما هو محدد بجدول الوثيقة.

(٦/٢) **مبلغ التّغطية:** هو القيمة المُصرّح بها في جدول الوثيقة أو القيمة السّوقية أيّهما أقل.

(٧/٢) **الحد الأقصى للمسؤولية:** هو المبلغ الذي يجب أن يُدفع للطّرف المُتضرر حسب ما يحدده النّظام.

(٣) مجال التغطية:

(في حدود مبلغ التغطية المحدد في جدول الوثيقة المرفق)

(١/٣) تغطي هذه الوثيقة المبالغ التي يُلزم المشترك بدفعها للغير، والناتجة عن حادث ترتب على استعمال أي مركبة وارد ذكرها بالجدول المرفق بهذه الوثيقة، وذلك في الحالات الآتية:

أ. الوفاة أو الإصابة الجسدية لأي شخص.

ب. الأضرار التي تلحق بالممتلكات.

(٢/٣) في حالة وفاة أي شخص يكون مستحقاً للتغطية طبقاً لأحكام المادة (١/٣) أعلاه فإنه يتم دفع المبلغ المستحق للورثة طبقاً للشروط والقيود الواردة في هذه المادة بشرط التزام الورثة بشروط هذه الوثيقة كما لو كانوا هم المشترك نفسه.

(٣/٣) يتم تغطية جميع المصاريف والأتعاب التي قد وافقت الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) كتابياً على دفعها.

(٤/٣) في حال وقوع حادث مشمول بالتّغطية بموجب هذه الوثيقة وفقا لأحكام المادة (١/٣) أعلاه لأكثر من شخص واحد؛ فإن شروط التّغطية بموجب هذه الوثيقة تسري على مجموع التّغطيات المستحقة لجميع الأشخاص المستحقين للتّغطية.

(٥/٣) يحق للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) وحسب اختيارها:

أ. أن تتولى تمثيل المشترك في أي تحقيق أو استجواب يتعلق بحالة وفاة قد تكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة.

ب. أن تتولى إجراءات الدفاع أمام أي جهة نظامية فيما يتعلق بأي إدعاء أو اتهام له علاقة بأي حادث قد يكون محل تغطية بموجب هذه الوثيقة.

(٤) الاستثناءات:

لا تغطي هذه الوثيقة المطالبات التي تنشأ عن الآتي:

(١/٤) الوفاة أو الإصابة الجسدية للمشترك أو سائق المركبة أو لأي شخص من أفراد عائليتهما، ومن المتفق عليه أن عبارة أفراد عائلة المشترك/ سائق المركبة تعني: الزوج والزوجة والأولاد والوالدين.

(٢/٤) الوفاة أو الإصابة الجسدية لأي شخص يعمل لدى من له حق المطالبة بالتغطية بموجب هذه الوثيقة إذا وقعت تلك الوفاة أو الإصابة أثناء ذلك العمل أو بسببه.

(٣/٤) الوفاة أو الإصابة الجسدية أو الضرر، الذي يعود سببه أو يكون ناتجاً عن الحمولة، أو يكون له صلة بعمليات تحميل أو تفريغ المركبة.

(٤/٤) الخسارة أو الأضرار للمركبة المشمولة في التغطية، أو التي تلحق بالممتلكات المملوكة للمشترك، أو لأي فرد من أفراد عائلته، أو خدمه المقيمين معه، أو المودعة لديهم على سبيل الأمانة، أو التي تحت حراستهم أو مرافبتهم، أو المحملة على المركبة.

(٥/٤) أي التزام قانوني بدفع تعويضات للغير أو مصاريف تنشأ أو تترتب عن زيادة الحمولة، أو الإفراط في الحمد أو خروج هذه الحمولة عن جسم المركبة بشكل يخالف النظام، أو كان عدد ركابها وقت وقوع الحادث يزيد عن العدد المسموح به نظاماً، بشرط أن تكون هذه المخالفة هي أحد أسباب وقوع الحادث.

(٦/٤) أي فقد أو تلف أو أضرار تحصل للمركبة المغطاة بموجب هذه الوثيقة عند وجودها خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في الجدول، وما ينشأ عن ذلك من التزام قانوني بدفع تعويضات للغير أو ما يرتب عليه من نفقات.

(٧/٤) أي فقد أو تلف أو أضرار تحصل للمركبة المغطاة بموجب هذه الوثيقة، أو أي التزام قانوني بدفع تعويضات للغير أو ما يرتب عليه من نفقات تتسبب عن، أو تترتب نتيجة كونها:

أ. قد استعملت على وجه يخالف قيود الاستعمال المعتادة.

ب. قد استعملت أو نمت قيادتها من قبل المشترك، أو أي شخص آخر يتولى قيادة المركبة بشكل يخالف نظام المرور بالنسبة للسرعة الزائدة عن الحد الأقصى المقرر، أو قطع الإشارة الحمراء، أو عكس اتجاه السير، أو قيادة المركبة بدون نظارة طبية في حال وجود شرط بذلك في رخصة القيادة، أو المخالفات المرورية الأخرى.

ج. قد تمت قيادتها أو في سبيلها لأن نقاد أو لكونها في حوزة أي شخص بخلاف المشترك أو السائق المجاز.

د. قد أجّرت للغير مقابل أجر، أو قد استعملت لأي غرض تجاري.

هـ. قد استعملت في أي نوع من أنواع السباقات، أو في تحديد سرعة الانطلاق، أو في تجربة اختبار القدرة أو السرعة أو التفحيط.

و. قد استعملت في طرق غير معدة لقيادة المركبات، كالطرق الرملية أو الصحراوية.

ز. قد استعملت لقطر أو سحب أي مركبة معطلة، أو عربة نقل بأجر أو بدون أجر، أو سلّات الأمتعة الشخصية. كما يستثنى كل ما هو منقول أو محمل على العربة.

ح. قد استعملت من قبل أو بقيادة شخص وهو تحت تأثير المسكرات أو المخدرات أو العقاقير.

ط. قد استعملت من قبل شخص يقل عمره عن واحد وعشرين (٢١) سنة.

ي. قد استعملت أو معدة لغرض القيادة من قبل أو بعهدة أي شخص ليس لديه رخصة قيادة سارية المفعول وقت وقوع الخسارة أو الضرر، لنفس فئة المركبة والصادرة وفق أنظمة المرور بالمملكة العربية السعودية.

ك. قد استعملت ضمن مناطق المطارات أو الموانئ البحرية، أو أي أمكنة أخرى مشابهة، والتي لا يسمح عادة للعامة بدخولها.

ل. قد استعملت أو شغّلت كآلة عمل.

م. قد استعملت نتيجة عمل ارتكبه المشترك أو السائق للفرار بنفسه، أو قيامه بنقل أشخاص فارين من السلطة، أو بضائع أو أشياء مهربة أو ممنوعة نظاماً.

(٨/٤) **أي حادث أو تلف أو ضرر يلحق:**

أ. بالمركبة نتيجة الخلل في أجهزة المركبة، أو عدم صلاحية مكابحها، والذي ثبت فنياً أنه هو الذي أدى إلى وقوع الحادث، ما لم يكن الخلل طارئاً.

ب. بالمركبة أو أي التزام قانوني بدفع تعويضات للغير نتيجة سقوط أشياء من المركبة بحيث أدّت إلى الإضرار بالممتلكات، أو إلى إصابات شخصية أو وفيات.

(٩/٤) أي حادث أو تلف أو ضرر أو يقع للمشترك أو للغير مما يكون مسؤولاً عنه المشترك ناشئة عن الأمور الآتية، أو ساهمت في إنشائها، أو يعود حدوثها لها، أو ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر، قريب أو بعيد عن، أو لها علاقة بها:

أ. الحرب والغزو وأعمال العدو الأجنبي والأعمال العدائية شبه الحربية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن) والحرب الأهلية والعصيان والثورة والتمرد والفتن، والسلطة العسكرية والقوة المغتصبة والتخريب.

ب. الإضطرابات والشغب والعصيان المدني والاضطرابات الأهلية، وأعمال الإرهاب أو التخريب بما في ذلك التخريب الناجم عن أي شخص له علاقة بالمنظمات الإرهابية، أو باستخدام الإرهاب والعنف لتغيير السلطة الشرعية أو غير الشرعية وما شابه ذلك.

ج. الأسلحة النووية، ومكوناتها، والمواد المنبعثة منها.

د. الأعاصير والزوابع، والفيضانات، والزلازل، والبراكين، أو أي تغيرات جوية أو طبيعية أخرى.

هـ. الحجز أو الاستيلاء أو المصادرة أو أي محاولة لذلك.

وفي حال نشوء أي مطالبة بموجب هذه الوثيقة، فعلى الشخص المطالب بالتغطية أن يثبت أن الحادث أو الفقد أو التلف أو النفقات أو التعويضات المستحقة للغير قد نشأت بصورة مستقلة عن الوقائع المذكورة أو عن نتائجها، وأنها ليست بطريقة أو بأخرى متعلقة بالوقائع المذكورة، أو ناجمة عنها أو ساهمه فيها، أو نرجع إلى أي منها أو إلى نتائجها. وفي غياب مثل ذلك الإثبات فإن الوثيقة لن تتحمل مسؤولية التغطية بالنسبة لتلك المطالبة.

(١٠/٤) أي التزام ينشأ عن اتفاق المشترك أو سائق المركبة الوارد ذكرها بالجدول المرفق مع أي طرف آخر لم تكن ينشأ هذا الالتزام لولاه.

(١١/٤) أي حادث أو فقد أو تلف لأي ممتلكات مهما كانت، وأي خسارة أو نفقات مهما كانت، أو أي خسارة تبعية مترتبة، أو أي مسؤولية قانونية مهما كانت طبيعتها، تنشأ عن أو تكون قد ساهمت في إنشائها، أو يعود حدوثها لها، أو تسببت بها، أو نتجت عنها بشكل مباشر أو غير مباشر (مداورة) الإشعاعات الذرية أو التلوث بالنشاط الإشعاعي من أي وقود نووي أو من أي نفايات نووية متولدة عن احتراق وقود نووي أو عن انشطار ذاتي له.

(١٢/٤) الغرامات أو الضمانات أو الكفالات التي قد تفرض.

(١٣/٤) التلف أو الضرر الحاصل لأي جسر أو ميزان أو قنطرة (العبّارات)، أو الكوبري، أو طريق وما تحته نتيجة اجتياز المركبة المشمولة بالتغطية، أو ثقلها، أو ثقل الحمولة المشحونة عليها.

(١٤/٤) أي بضائع أو أمتعة شخصية، أو أشياء منقولة أو محمولة أو مقطورة بالمركبة.

(١٥/٤) أي حادث أو تلف أو ضرر أو التزام قانوني بدفع تعويضات للغير تلحق بالممتلكات بسبب الفعل المتعمد من قبل المشترك.

(٥) الأحكام العامّة:

(١/٥) **حق الرجوع على المشترك:**

(١/١/٥) الرّجوع على المتسبب بالحادث:

إذا قامت الشّركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التّكافل) بدفع أيّ مبالغ لأيّ طرف من الأطراف أيّاً كانوا مقابل مطالبة أو تعويض اتّضح فيما بعد أنّه بسبب مستثنى بموجب المادة (٤)، أو أنه غير مغطى بموجب هذه الوثيقة، فإنه يحق للشّركة الرّجوع على المشترك لاسترداد ما سبق دفعه من قبلها، كما يحق لها الرّجوع على المتسبب في أيّ حادث في حال السّرقة، أو الشروع في سرقة المركبة المغطاة، أو قيادتها من قبل أيّ شخص بدون أذن المشترك.

(٢/١/٥) الرّجوع على المشترك:

يحق للشّركة أن ترجع على المشترك بقيمة ما تكون قد دفعته بصفتها وكيلة عن محفظة التّكافل من مبالغ تغطية في الحالات الآتية:

أ. إذا ثبت أنّ وثيقة التّغطية قد أبرمت بناءً على إدلاء المشترك ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشّركة تغطية الخطر، أو على رسم الاشتراك، أو شروطه.

ب. استعمال المركبة في غير الغرض المبين بوثيقة التّغطية، أو قبول ركّاب، أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها، أو أن تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني مُحكم، أو تجاوز حدود الغرض و الطول أو العلو المسموح به.

ج. مخالفة الأنظمة إذا انطوت المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.

د. إذا كان سائق المركبة – سواءاً المشترك أو أيّ شخص يقودها بموافقته – غير حائز على رخصة قيادة لنوع المركبة.

هـ. إذا ثبت أنّ الحادث أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المشترك عن عمد و سبق إصرار.

و. إذا ثبت أن الحادث قد وقع بسبب تعاطي سائق المركبة – سواءاً المشترك أو أي شخص يقودها بموافقته – المخدّرات أو المشروبات الكحولية.

ز. إذا ثبت أنّه تجاوز إشارة حمراء، أو قاد سيّارته في شارع ممنوع المرور به.

ولا يترتب على حق الرّجوع المقرر للشّركة وفقاً لأحكام هذه المادة والشروط الواردة بهذه الوثيقة أيّ مساس بحق المتضرر قِبَل المشترك.

(٢/٥) **الاحتياطات المعقولة:**

على المشترك أن يتخذ جميع التدابير المعقولة – المتعارف عليها – لوقاية المركبة من الفقد أو التلف، وأن يحفظ المركبة في حالة سليمة، وللشركة الحق في جميع الأوقات فحص المركبة أو أي من قطعها، وفي حالة وقوع حادث أو خلل للمركبة فيجب أن لا تترك بدون حراسة وبدون أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث المزيد من الفقد أو التلف، وإذا ما اقتيدت المركبة قبل إجراء الإصلاحات الضرورية فإنّ أي تفاقم للضرر الحاصل، أو أي ضرر إضافي يحصل للمركبة يكون مستثنى من نطاق التغطية الممنوح بهذه الوثيقة.

(٣/٥) **الالتزام:**

يعد شرطاً أساسياً لتغطية هذه الوثيقة لأي مطالبة بدفع مبلغ:

أ. أن يفي المشترك وفاءً كاملاً بما توجبه عليه شروط هذه الوثيقة وأحكامها من القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ب. صدق جميع البيانات والإقرارات الصادرة عن المشترك في هذه الوثيقة الموقع عليها منه، أو ممن ينوب عنه إلى الحد الأقصى.

وإن عدم التزام المشترك بما جاء في هذه المادة يؤدي إلى سقوط حقه في المطالبة بالتغطية.

(٤/٥) **التصريح:**

تُعد الشركة (بصفتها وكيله عن محفظة التكافل) غير ملزمة بتنفيذ شروط هذه الوثيقة، ولا يحق للمشترك المطالبة بالرسوم المدفوعة من قبله إذا أعطى بيانات تخالف الواقع أو أخفى معلومات جوهرية عن الشركة، عند التوقيع على هذه الوثيقة أو خلال مدة سريان الوثيقة أو تجديدها.

وبالنسبة لأي تغطية قائمة: فإن الحقيقة الجوهرية: هي التي تؤثر على قرار الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) في الاستمرار في تغطية الوثيقة أو عدمها حسبما تراه مناسباً.

(٥/٥) **التقيّد بالشروط:**

تشكل جميع المواد في هذه الوثيقة وكل الملاحق المرفقة بها العلاقة التعاقدية بين المشترك والشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)، ولن تكون محفظة التكافل مسؤولةً عن أي ضمان أو بيان – سواءً كان شفوياً أو خطياً – مقدماً من الشركة أو وكيلها، وسواءً كان ذلك قبل إصدار هذه الوثيقة أو بعده ما لم يكن ذلك البيان وارداً في هذه الوثيقة المعتمدة أو أي ملحق بها والموقع من قبل المسؤول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة.

(٦/٥) **عدم التنازل:**

لا يحق للمشترك التنازل عن هذه الوثيقة لأي طرف ثالث بأي حال من الأحوال.

(٧/٥) **تعديل الوثيقة:**

إن أي تغيير في مواد هذه الوثيقة أو في أي ملحق لها، لن يكون ساري المفعول إلا إذا كانت هذه التغييرات موقعاً عليها من قبل ممثل الشركة المعتمد وبموافقة المشترك، كما أن إشعارات التجديد لن تكون صالحة إلا إذا كانت على أوراق الشركة المعتمدة والموقعة من قبل المسؤول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة.

(٨/٥) **الاحتيال:**

إذا قدم المشترك أي مطالبة زائفة، أو مطالبة بقصد الاحتيال، أو حاول الحصول على أي من المزايا المنصوص عليها في هذه الوثيقة من خلال وسائل غير أمينة، أو احتيالية – أياً كان نوعها – فإن التغطية المنصوص عليها في هذه الوثيقة تُعد ملغاة. وفي هذه الحال فإن كل الاشتراكات المدفوعة من قبل المشترك طوال الفترة من تاريخ سريان هذه الوثيقة حتى اكتشاف التلاعب والخداع من قبل الشركة لن تكون قابلة للرد في كل حالات الاحتيال أو الغش أو الخداع أو أي منها.

(٩/٥) **تغيير الأنظمة أو اللوائح:**

في حال حصول أي تغييرات في الأنظمة أو اللوائح أو الجمارك – شاملاً على سبيل المثال وليس الحصر – فرض أي شكل للضرائب – أياً كان نوعها – على الاشتراكات أو الأرباح أو الأموال المتعلقة بالوثيقة، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة الشركة في الإدارة والتنفيذ بموجب هذه الوثيقة، فإنه يحق للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تعديل الوثيقة إلى أي حد تتطلبه تلك التغييرات بعد إخطار المشترك بهذا التعديل وخلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ إخطار المشترك فإن الوثيقة تُعد سارية المفعول، وفي أثناء هذه المدة يمكن للمشترك إلغاءها ويُعد عدم إلغاء الوثيقة أثناء تلك المدة موافقة ضمنية من المشترك على كل التعديلات أو أي منها.

(١٠/٥) **عدم السريان:**

إذا عُدّت أي مادة في هذه الوثيقة لها علاقة بأي شخص أو ممتلكات أو ظروف غير سارية نظاماً أو غير قابل للنفاذ فإن باقي شروط هذه الوثيقة لن تتأثر بذلك، كما ستظل سارية ونافذة، وبذلك يسري كل شرط أو نص إلى الحد المسموح به نظاماً.

(١١/٥) **الاشتراك:**

أ. **تعديل مبلغ الاشتراك:**

بعد مرور العام الأول من تاريخ الوثيقة، فإن الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تحتفظ بالحق في تغيير مبلغ الاشتراك بموجب إخطار المشتركين خطياً بحد أدنى (٣٠) يوماً قبل تاريخ بداية أي تغيير. ويسري أي تغيير في رسم الاشتراك في الوثيقة من تاريخ سريان ذلك التغيير وما بعده.

ب. **طريقة سداد الاشتراك:**

يسدد المشترك الاشتراكات إلى الشركة لحساب محفظة التكافل بالطريقة التي تحددها الشركة خطياً.

ج. **استلام الاشتراك:**

إن أي دفعة فيما يتعلق بأي اشتراك لن تعد مدفوعة إلى محفظة التكافل ما لم يصدر إيصال استلام مطبوع وموقع من قبل المسؤول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة ويسلم إلى المشترك.

د. **عدم سداد الاشتراكات:**

إذا لم يسدد المشترك مبلغ الاشتراك ولم تستلمه الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)؛ فإن هذه الوثيقة تُعد لاغية.

(١٢/٥) **الإلغاء:**

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣/٥) والمادة (٨/٥) فإنّه لا يحق للمشترك إلغاء هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها ما دام ترخيص المركبة قائماً. وفي حال إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب إلغاء ترخيص المركبة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة، أو نقل ملكيتها: فإن الشركة ستحتفظ لصالح محفظة التكافل (باعتبارها وكيلة عنها) بالجزء النسبي من رسوم الاشتراك المدفوعة من قبله للمدة المتبقية من التأمين بعد تاريخ الإلغاء دون رسوم إصدار الوثيقة وفق الجدول الآتي:

مدة الإلغاء	الحد الأدنى من مبلغ الاشتراك الذي تحتفظ به الشركة لمحفظة التكافل
خلال مدة لا تزيد عن أسبوع	٪١٢,٥
خلال مدة لا تزيد عن شهر	٪٢٥
خلال مدة لا تزيد عن شهرين	٪٣٧,٥
خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر	٪٥٠
خلال مدة لا تزيد عن أربعة أشهر	٪٦٢,٥
خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر	٪٧٥
خلال مده لا تزيد عن ثمانية أشهر	٪٨٧,٥
أكثر من ثمانية أشهر	٪١٠٠

(١٣/٥) **التأمينات الأخرى:**

إذا نشأت في أي وقت أي مطالبه بخسائر بموجب هذه الوثيقة، وتبين وجود تأمين آخر يغطي نفس الخسارة: فإن محفظة التكافل لن تكون ملزمة بدفع أي مبلغ يتجاوز نسبتها من أي خسارة أو تكاليف أو نفقات فيما يتعلق بتلك الخسارة.

(١٤/٥) **الإعلانات والإخطارات والإشعارات:**

إن كل إعلان أو إخطار أو اشعار يتعين إرساله وفقاً لهذه الوثيقة، يجب أن يوجه كتابياً وعلى عنوان الطرفين المبين في الوثيقة.

(١٥/٥) إن الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) ملزمة بإرسال إشعار خطي للمشترك لإعلامه بانتهاء هذه الوثيقة، أو إشعار باستحقاق الاشتراك، ويجب على المشترك قبل أي تجديد إرسال إشعار خطي للشركة عن أي مرض، أو عيب جسدي، أو عجز أصبح متأثراً به، وأي تغيير جوهري للحقائق المذكورة في طلب التغطية حصلت منذ تاريخ ذلك الطلب أو أي إشعار للتجديد حسب هذا المادة.

(١٦/٥) **قواعد التفسير:**

أ. هذه الوثيقة والجدول والشروط العامة والشروط الخاصة والضمانات والاستثناءات والمرفقات، تعرف جميعها باسم مواد الوثيقة وهي تقرأ كعقد واحد، وأي كلمة أو تعبير يعطى له معنى خاص في أي جزء منها، سوف يحمل نفس المعنى فيها جميعاً.

ب. كلما ورد في نصوص هذه الوثيقة وما لم يشر النص إلى غير ذلك: فإن المفرد يشمل الجمع والعكس صحيح، كما تشمل الكلمات الدالة على المذكر المؤنث.

ج. إن أي إشارة إلى اليوم أو الشهر أو السنة أو فترة زمنية أخرى تتحدد وفقاً للتقويم الميلادي.

د. في حال أي نزاع، فإن النص العربي هو النص المعتمد.

(١٧/٥) **النظام الحاكم، وحل النزاعات:**

إن التغطية القابلة للاستحقاق بموجب هذه الوثيقة سوف تخضع وتفسر وفقاً للقواعد والأنظمة الإجرائية في المملكة العربية السعودية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. وأي نزاع ينشأ بين الطرفين تكون المحاكم في المملكة العربية السعوديه شاملة لهيئات التحكيم السعودية – بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية – هي الجهات المختصة في حله إن لم يمكن حله ودياً.

ويوافق المشترك بموجب هذه المادة على أن أي دفعات تتعلق بأي نزاع يطالب بها محفظة التكافل وليس الشركة.

(١٨/٥) الدفاع أو التسوية:

(١/١٨/٥) لا يحق للمشترك أو لمن ينوب عنه أن يقر أو يعرض أو يعد أو يدفع أي مبلغ دون موافقة الشركة الخطية. كما أن للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)

- أن تتولى – متى رغبت – مباشرة الدفاع باسم المشترك وتسوية أي مطالبة. ويكون لها حق الملاحقة باسم المشترك ولمصلحة محفظة التكافل بشأن جميع
- التغطيات عن الأعطال والحوادث والأضرار والمسؤوليات ونحوها. ويكون لها مطلق الحرية في مباشرة أي دعوى أو تسوية أو تغطية. وعلى المشترك تقديم المساعدة والبيانات التي تطلبها الشركة منه.

(٢/١٨/٥) لا تغطي هذه الوثيقة المبالغ الناتجة عن أي مطالبة، أو مجموعة مطالبات ناشئة عن حادث بمقتضى المادة (١/٣) من هذه الوثيقة بعد أن تدفع محفظة التكافل كامل مبلغ التغطية المستحق بمقتضى هذه المادة. وتكف الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) عندها عن مباشرة أي دفاع، أو تسوية، أو مقاضاة، ولا تكون محفظة التكافل مسؤولة عن أي ضرر يدّعي المشترك أنه قد وقع له نتيجة – لما زعم – أن الشركة قد قامت به من أعمال، أو ما أغفلته من أمور الدفاع والتسوية والمقاضاة. ولا تكون كذلك مسؤولة عمّا يترتب من أضرار نتيجة كفها عن ذلك. كما لا تغطي هذه الوثيقة النفقات، والمصاريف – مهما كان نوعها – والتي يتكبدها المشترك، أو أي مطالبات بالتغطية، أو أي شخص آخر بعد أن تكون الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) قد كفت عن مباشرة هذه الأمور.

(١٩/٥) لا تقبل المطالبة بأي منفعة تترتب على هذه الوثيقة، بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث.

(٢٠/٥) إجراءات المطالبة:

في حال وقوع أي حادث ممكن أن تنشأ عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقة فعلى المشترك أو السائق المجاز إخطار الشركة بذلك مع كل التفاصيل بأسرع وقت ممكن، كما يجب أن يخطرها بأي خطاب أو مطالبة أو عريضة دعوى أو استدعاء أو إجراء، ويعمل على إرساله إليها فور تسلمه. وكذلك يجب أن يخطرها فور علمه بأي مقاضاة أو استجواب أو تحقيق وشيك الوقوع متعلق بهذا الحادث. وفي حال وقوع سرقة للمركبة أو أي جزء منها أو وقوع أي عمل جنائي آخر نها قد يؤدي إلى نشوء مطالبة بموجب هذه الوثيقة فإن على المشترك إخطار الشرطة فوراً. وأن يتعاون مع الشركة في إثبات إدانة الجاني.

(٢١/٥) على المشترك أن يجري ويسهل ويسمح بالقيام على نفقة محفظة التكافل بكل الأعمال الضرورية التي تطلبها الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) ضمن الحدود المعقولة – المتعارف عليها – بقصد تعزيز الحقوق والتعويضات القانونية، والحصول على ذلك التعويض الكلي أو الجزئي من الغير. ويُعد كل خطاب أو مطالبة أو استدعاء أو ما يتعلق بذلك، قد تم إبلاغه أو تحويله إلى الشركة فور استلامها له. كما يلتزم المشترك بتزويد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) بإشعار خطي فور علمه بأي استفسارات أو مطالبات أو استقصاءات جوهرية فيما يتعلق بأي حادث مما ذكر في هذه المادة.

وبالله التوفيق

الملحق الرابع
وثيقة تكافل الحماية (الراجحي)

وثيقة تكافل الحماية

وثيقة رقم: (....)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناء على إقرار المشترك - المذكور اسمه بطلب الاشتراك – بالتزامه بالتبرع برسم الاشتراك - المدفوع من قبله أو من ينوب عنه - لصالح محفظة التكافل.

وبما أن شركة الراجحي للتأمين التعاوني - المعبر عنها فيما بعد بالشركة - تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين التعاوني لصالح المشتركين بصفتها وكيلاً عنهم بأجر معلوم، وتستثمر أموال محفظة التكافل بصفتها مضارباً لها مقابل حصة معلومة من الربح.

فقد تم الاتفاق بين شركة الراجحي للتأمين التعاوني (نيابة عن محفظة التكافل)، والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بهذه الوثيقة أثناء فترة سريانها أو تجديدها أو أي مدة لاحقة تبرع عنها المشترك باشتراك إضافي وقبلت الشركة بذلك نيابة عن محفظة التكافل.

وبهذا يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التعاون والمواساة؛ حيث تغطي محفظة التكافل - بموجب هذه الوثيقة - المشترك عند وفاته، أو إصابته بعجز كلي دائم (إذا تم اختياره من قبل المشترك بطلب الاشتراك و نص على ذلك بجدول الوثيقة)، وذلك وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة أو أي ملحق يضاف إليها، وطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

تمنح الشركة المشترك **مهلة زمنية قدرها ٢١ يوما من تاريخ** تسليم الوثيقة وذلك للمراجعة و تقييم مدى ملاءمتها له. هذا و سوف تعتبر الوثيقة سارية المفعول بشكل كامل و يعتبر هذا الشرط متنازلا عنة من قبل المشترك إذا لم يقم بإبلاغ الشركة

Protection Takaful Policy

Policy Number: (....)

All praise and thanks are due to God Almighty, and may he shed his grace on our messenger Muhammad, and all of his family and companions:

Whereas, the participant (mentioned above) has agreed the committance of the subscription amount, to be paid, by him or his representative, to the *Takaful* portfolio.

Whereas "AlRajhi Company for Cooperative Insurance", known hence forth as "the company", in accordance with Islamic legal provisions pertaining to cooperative insurance operations management, and for the benefit of the participants, as their designated paid representative will invest *Takaful* portfolio funds as a *Mudarib* for the said participants in exchange for a known percentage of earnings.

An agreement has been reached between "AlRajhi Company for Cooperative Insurance" (as representative for the *Takaful* portfolio) and the participant. In acceptance of his request to enter under the coverage of Takaful, and in accordance with the articles included in the schedule attached to this policy, coverage will be extended during the validity period or its renewal or any other subsequent period in which the participant has additionally contributed and the company has accepted such contribution on behalf of the *Takaful* portfolio.

With this, the participant is considered to be covered along with all other participants, distributing their personal risks amongst themselves in a cooperative manner of assistance. The *Takaful* portfolio – as a result of this policy- will cover the participant in the event that he ceases to make payments to his coverage plan as a result of his death or a total permanent disability (if chosen by the participant and mentioned in the policy schedule) . Said coverage is to be implemented according to the rulings, conditions and exceptions drawn out in this policy and any other attached document, in accordance with the principles and foundations of cooperative insurance as defined by the Company's Shariah Council.

The company is granting the participant a free **look period of ٢١ days** from the date of receiving the policy for review and to assess its suitability. The policy will be deemed to be fully in force and this provision will be

خطيا خلال تلك المهلة المحددة برغبته في إرجاع الوثيقة .
هذا وتخضع الأقساط التي يتم استردادها لخصم النفقات الطبية التي تكبدتها الشركة على الفحص الطبي للمشترك و كذلك نسبة من الاشتراك يتناسب مع فترة التغطية و مصاريف الإصدار المذكورة بجدول الوثيقة.

(١) يعد التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من أحكام هذه الوثيقة وشروطها، ومكملاً لها.

(٢) التعريفات:
تحمل المصطلحات الآتية المدلولات والتعريفات المدونة أمامها كلما وردت في هذه الوثيقة، ما لم يشر النص إلى خلاف ذلك:

(١/٢) الوثيقة: هي وثيقة **التغطية** المبرمة بين كلاً من الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) والمشترك، و التي تنظم العلاقة بين الطرفين وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في كل من المستندات الآتية:

أ- الوثيقة
ب- جدول الوثيقة.
ج- نموذج طلب الاشتراك.
د- أي ملاحق أخرى صدرت من قبل الشركة، وأي ملاحق إيضاحية، أو تنازلات، أو أية إقرارات -أياً كان نوعها- مقدمة من المشترك، ومقبولة صراحة من الشركة، وفقاً لما تراه الشركة وحدها.

(٢/٢) جدول الوثيقة، أو الجدول: هو البيان التفصيلي للوثيقة المرفق معها.

(٣/٢) مدة الوثيقة: تبدأ من تاريخ بداية سريان الوثيقة، وجدولها، وتجديداتها، وتنتهي في التاريخ المحدد لانتهائها. و يعتد في ذلك بالسنة الميلادية.

(٤/٢) تاريخ إصدار الوثيقة: التاريخ الذي صدرت فيه الوثيقة وجدولها.

(٥/٢) تاريخ بدء سريان الوثيقة: بداية تغطية الوثيقة وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها.

(٦/٢) تاريخ انتهاء سريان الوثيقة: تاريخ انتهاء تغطيات و مزايا الوثيقة وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها.

(٧/٢) العام الميلادي: هو العام الميلادي الذي يبدأ في الأول

deemed to be waived by the participant, if he does not inform the company in writing within this period that the policy will be returned. The company will in this case refund the participant the paid contribution after deducting the cost of the medical tests done to the participant, the appropriate contribution for the covered period and the policy issuance fee as mentioned in the policy schedule.

(١) The former preface is an integral and complementary part of this policy and its provisions.

(٢) Definitions:
The following terminologies carry the meanings and definitions laid out for them throughout the entirety of this policy, unless the context indicates otherwise:

(٢/١) **Policy:** The comprehensive coverage document between the Company (acting as a representative for the *Takaful* portfolio) and the participant which governs the relationship between the parties, in accordance with the terms and conditions set forth in each of the following documents:
A- Policy
B- Policy schedule
C- Participation Request form
D- Any other supplements added by the company, including: explanatory supplements, concessions, or declarations - of any kind - from the participant, and expressly accepted by the company (and the company alone).

(٢/٢) **Policy schedule or simply "schedule":** is the detailed statement annex attached to this policy.

(٢/٣) **Policy duration:** beginning from enforcement date of the policy and its schedule, or the subsequent renewal of both, and ending on the date set for expiry. Gregorian calendar year will be used for that purpose.

(٢/٤) **Policy issuance date:** the date on which the policy and schedule were issued.

(٢/٥) **Policy effective date:** the beginning of the policy's coverage in accordance with the terms and conditions contained therein.

(٢/٦) **Policy expiration date:** the expiration of the policy's coverage & benefits in accordance with the terms and

من يناير، وينتهي في (٣١) ديسمبر.

(٢/٨) نموذج طلب الاشتراك: يعني: الطلب الذي يقوم المشترك بتعبئته، وتقديمه إلى الشركة لطلب إصدار الوثيقة.

(٢/٩) الاشتراك: يعني: رسم الاشتراك الذي يدفعه المشترك.

(٢/١٠) مبلغ التغطية: هو المبلغ الذي يتم سداده عند وقوع الحادث المغطى؛ كما هو محدد في جدول الوثيقة

(٢/١١) محفظة التكافل: هي عبارة عن صندوق لتجميع اشتراكات المشتركين التي يتبرعون بها والتي تسدد منها مزايا التكافل للمشتركين(مبلغ التغطية) المستحقين بعد خصم الرسوم والنفقات ذات العلاقة.

(٢/١٢) مزايا التكافل: هي ما يستحقه المشترك بموجب هذه الوثيقة عند وجود الحادث المغطى، كما هو محدد في المادة (٣/٥) أدناه.

(٢/١٣) الفائض: هو ما تبقى في محفظة التكافل من إجمالي الاشتراكات المقدمة من المشتركين وأرباحها بعد استيفاء الشركة لمستحقاتها بصفتها وكيلاً عنهم في إدارة العمليات التأمينية، ونصيبها من أرباح الاستثمار المتحققة، وأداء مبالغ التغطية المستحقة للمشتركين، ودفع مبالغ إعادة التأمين / أعادة التكافل، وتجنيب احتياطي محفظة التكافل.

(٢/١٤) العجز في محفظة التكافل: يعني: أن تصبح أموال محفظة التكافل غير كافية لتسوية الالتزامات المستحقة عليها.

(٢/١٥) المشترك: هو الشخص أو الأشخاص المحددين وفقاً للشروط الواردة في جدول الوثيقة، والذي عند وفاته أو عجزه يصبح سداد مزايا التكافل مستحقاً له أو عنه، كما هو منصوص عليه في الوثيقة.

(٢/١٦) الحادث المغطى: هو الحادث الذي يؤدي وقوعه إلى استحقاق المشترك لمزايا التكافل المحددة في الوثيقة.

(٢/١٧) العجز الكلي الدائم: يعني: عدم قدرة المشترك بشكل كلي و دائم على ممارسة، أو أداء أي عمل، أو وظيفة، أو مهنة مقابل أجر أو ربح بموجب تقرير اللجنة الطبية الرسمية المعتمدة من الشركة، وفي جميع الحالات لن يتم تأكيد العجز ما لم تستمر تلك الحالة دون انقطاع لمدة ستة شهور تحت المراقبة الطبية. كما

conditions contained therein.

(٢/٧) The Gregorian year: One Gregorian year beginning on the ١st of January and ending on the ٣١st of December.

(٢/٨) Participation request form: The form which the participant fills out and submits to the company requesting policy issuance.

(٢/٩) Contribution: mean: subscription fee paid by the participant.

(٢/١٠) Coverage amount: The amount to be paid at the occurrence of a covered event as specified in the policy schedule.

(٢/١١) *Takaful* portfolio: is a fund to collect contributions paid by participants, from which Takaful benefits (coverage amount) are made to participants after deduction of related fees and expenses.

(٢/١٢) *Takaful* benefits: entitlements due to the participant as stipulated by the policy in the event of a covered event, and as defined in article (٣/٥) below.

(٢/١٣) Surplus: The remainder of the total contributions made by participants, or resulting profits of the *Takaful* portfolio, after: the deduction of fees paid to the company in its role as their representative in the management of insurance operations, its share of investment profits realized/earned, and the payment of coverage due to the participants, re-insurance / re-Takaful payments, and Takaful portfolio reserve funds.

(٢/١٤) *Takaful* portfolio deficit: When *Takaful* portfolio funds are not sufficient to settle its outstanding obligations.

(٢/١٥) Participant: The person or persons designated, in accordance with the requirements contained in the schedule, which upon his death or disability Takaful benefits are paid to or for him, as stipulated in the policy.

(٢/١٦) Covered Event: An event leading to the entitlement of the participant to *Takaful* benefits as identified in the policy.

(٢/١٧) Total Permanent Disability: The total and permanent inability of the participant to exercise or perform any work, or profession for remuneration or

يعتبر فقدان الذراعين، أو الساقين، أو زراع واحدة، و ساق واحدة، أو الفقدان الكامل للبصر في كلا العينين حالة عجز، بدون المساس بأي أسباب أخرى للعجز.
ويعني فقدان الذراعين، أو الساقين: البتر من منطقة الكوع، أو الركبة.

(١٨/٢) الحرب: تعني: أعمال العدوان الأجنبية المسلحة، أو العمليات شبه الحربية (سواء كانت معلنة أم لا)، والحرب الأهلية، أو النزاعات المدنية، أو التمرد، أو الثورات، أو القوة العسكرية الغاشمة، أو أي عمل يقوم به المشترك موجه بشكل فعال نحو الإطاحة بالقوة، بأي حكومة، أو التأثير عليها من خلال أحداث الإرهاب والعنف، أو أن يقوم به المشترك بالنيابة عن قوة عسكرية، أو أي منظمة، سواء كانت له علاقة مباشرة بها أم غير مباشرة.

(١٩/٢) الإقرارات: هو إقرار المشترك المرفق مع طلب الاشتراك. وتُعد أي بيانات، أو معلومات أقر بها المشترك وفقاً لطلب الشركة قبل أو بعد التوقيع على هذه الوثيقة إقرارات، وتُعد جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة.

(٢٠/٢) العملة: تعني: النقد القانوني المحدد من قبل الشركة، والمبين في جدول الوثيقة، وهي العملة الخاصة بمبالغ الاشتراكات، والتحويل، والمطالبات المدفوعة، وفقاً للشروط والأحكام الواردة في الوثيقة.

(٢١/٢) الهيئة الشرعية: هي لجنة مستقلة لدراسة النواحي الشرعية، وتعد قراراتها ملزمة فيما تصدر بشأنه.

(٢/٢٢) المستفيدون: هو الشخص أو الأشخاص التي قام المشترك بتعينهم كتابتا كمستفيدين من مزايا التكافل بجدول الوثيقة بند المستفيدين أو أية ملاحق أو تعديلات أخرى لاحقة صدرت من الشركة بناء على طلب العميل الخطي.

(٣) الشروط:

(١/٣) عُمر المشترك في التغطية:

أ- يتم حساب عُمر المشترك وفقاً للتقويم الميلادي.

ب- تحتفظ الشركة بالحق في - أي وقت - بطلب إثبات كاف لعُمر المشترك.

ج- يتم تقديم إثبات العُمر - في أي حالة - قبل سداد أي مزايا لغرض احتساب مبلغ اشتراك التكافل المدفوع، ولتلك الأغراض الأخرى التي تقررها الشركة.

profits defined by the official medical examination committee assigned by the company. In all cases disability will not be confirmed unless that situation continues without interruption, under medical observation, for at least six months. The loss of arms or legs or one leg and one arm or the full loss of sight in both eyes will be considered without prejudice and without consideration of any other cause, a state of permanent disability. Loss of arms or legs is defined as: amputation from the elbow or knee area.

(٢/١٨) War: Acts of foreign armed aggression, or war-like operations (whether declared or not), civil war, civil strife, rebellion, revolution, brute military force, or any action undertaken by the participant directed towards the violent overthrow of any government, or attempts to influence any government through terrorist acts and violence, or for the participant on behalf of a military force or any organization to partake in such, whether directly or indirectly.

(٢/١٩) Declarations: Declaration, attached to the participation request form, by the participant. Any data or information declared by the participant at the request of the company, before or after the signing of this policy, will be considered as admission, and will be considered an integral part of the policy.

(٢/٢٠) Currency: The legal tender specified by the company, and set out in the schedule. It is the specific currency used with regards to contributions, money transfers, and claims paid, in accordance with the terms and conditions contained in the policy.

(٢/٢١) Shariah Council: is an independent commission to study aspects of Shariah, its decisions are binding on issues presented to it.

(٢/٢٢) Beneficiaries: Person or persons designated in writing by the participants and mentioned in the policy schedule to receive the Takaful benefits stated in the policy schedule or any other annexes or endorsements issued thereafter based on client's written request.

(٣) Conditions

(٣/١) Participant's age

A- Participant's age is determined according to the Gregorian calendar.

B- The company reserves the right, at any time, to demand sufficient affirmation of participant's age.

C- Affirmation of the Participant's age must be presented – in any situation- before the payment of any benefits, for the purpose of accounting the amount of *Takaful* contributions paid, or for any other purposes deemed necessary by the Company.

D- The participant's age is determined from his or her birth date in the following year.

E- If the Company discovers that participant's age is different than that stated in the schedule; the said schedule will be adjusted accordingly on the next due date for Takaful participation, the adjustment resulting in adjustments to benefits and fees paid within permissible limits of this policy. In the event of discovery that the participant's age is greater than that stated in the policy schedule, the company will then hold the participant to the difference (in case of an increase), this will be added to the last month of monthly contributions, and placed in the *Takaful* portfolio. In the event of discovery that the participant's age is less than that stated in the policy schedule, the company will deduct the difference from the last monthly subscription.

(٣/٢) Change of profession, employment, or address:

١- The participant commits to inform the company, as found in clause (٥/١٥), in any case in which there is a change of profession, employment, or address.

٢- Lack of performance with regard to informing the company of changes will be considered a violation resulting in the payment of the subscription amount difference resulting from any increased risks consequent to the nature of the employment, profession, or new vocation, to be made from *Takaful* benefits. The participant commits to inform the company of his partaking in any of the following:

a. Any military or naval activities, or similar.
b. Any dangerous profession, or airborne activities, with the exception of paid carriage on a known airline in accordance with airline regulations.

Whereas the previous information will not be required in the event that prior and express written confirmation is obtained from the company (in its role as representative for the *Takaful* portfolio) along with the payment of any associated increase and the company's acknowledgement of such.

د- يكون عُمر المشترك اعتباراً من تاريخ ميلاده من العام القادم.

ه- إذا وجدت الشركة أن عُمر المشترك مختلف عما هو منصوص عليه في الجدول؛ فإنه يتم تعديل الجدول تبعاً لذلك في تاريخ الاستحقاق التالي لاشتراك التكافل، وسينتج عن ذلك التعديل تعديلات على المزايا والرسوم المدفوعة ضمن الحدود المسموح بها في هذه الوثيقة، وفي حال اكتشاف الشركة بأن عمر المشترك أكبر من عمره المصرح به في جدول الوثيقة؛ فإن الشركة تحمله الفرق (بالزيادة) ويضاف على أخر شهر من اشتراكاته الشهرية، وتوضع في محفظة التكافل، أما في حال اكتشاف الشركة بأن عمر المشترك أصغر من عمره المذكور في جدول الوثيقة؛ فإن الشركة تخفض الاشتراك الشهري بمقدار الفرق من إجمالي اشتراكاته الشهرية.

(٢/٣) التغيير في المهنة، أو العمل، أو العنوان:

١- يلتزم المشترك بإخطار الشركة كما هو محدد في المادة (٥/٥) بشأن أي تغيير في العنوان، أو العمل، أو المهنة.

٢- يُعد عدم الالتزام بالإبلاغ عن تلك التغييرات إلى الشركة إخلالاً يترتب عليه دفع الفرق في مبلغ الاشتراك الناتج عن الزيادة في المخاطرة التي تمثلها طبيعة العمل، أو المهنة، أو الحرفة الجديدة، وذلك من مزايا التكافل، ويلتزم المشترك بإبلاغ الشركة عن اشتراكه في:

أ- أي خدمات عسكرية، أو بحرية، أو ما شابهها.
ب- أي مهنة خطرة، أو نشاط طيران، باستثناء الراكب بموجب أجرة على خطوط طيران معترف بها ويطير وفقاً لمسار محدد.

على أنه لن يكون هذا الإخطار مطلوباً عند الحصول على الاعتماد الخطي المسبق من الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)، وسداد أي زيادة ذات علاقة بالاشتراكات، وإقرار الشركة بها.

(٣/٣) جدارة المشترك في التغطية:

لا يعد المشترك مستحقاً للمزايا المنصوص عليها في الوثيقة ما لم تحقق فيه الشروط الآتية في تاريخ سريان

الوثيقة:

أ- أن يطابق عُمر المشترك في التغطية الشروط والمعايير الداخلية للشركة – وفق جدول الوثيقة.
ب- أن يتراوح عُمر المشترك بين (ثمانية عشر) و(تسعة وخمسون) عاماً، اعتباراً من تاريخ ميلاده من العام القادم في تاريخ تقدمة بطلب الاشتراك.

(٣/٤) السجلات والتقارير:

تحتفظ الشركة بسجلات تتعلق بالمشترك - بموجب هذه الوثيقة - المبين فيها اسم، وعُمر، ونوع، وتاريخ الميلاد، وتاريخ القيد، ومبلغ التغطية في تاريخ القيد، ومدة الوثيقة، وتاريخ انتهاء الوثيقة، وأي شروط خاصة تسري على تغطية الوثيقة، وأي معلومات أخرى ذات علاقة لما هو ضروري لتنفيذ شروط هذه الوثيقة، وكما يتم تحديده من قبل الشركة من حين لآخر، ويزود المشترك الشركة ببيانات كافية لحالته الصحية إذا طلبت منه ذلك وفقاً للطريقة التي تحددها.

(٣/٥) مزايا التكافل:

(٣/٥/١) مبلغ التغطية الذي تلتزم محفظة التكافل بدفعه للمستفيدين - هو مبلغ التغطية المحدد في بجدول الوثيقة و ذلك في حال وفاة المشترك أو إصابته بعجز كلي دائم (إذا وجد).

(٣/٥/٢) يستمر اقتطاع الاشتراكات - كما هو منصوص عليه في جدول الوثيقة - حتى يتم إخطار الشركة بوفاة المشترك، أو اعتماد المطالبة المتعلقة بالعجز، وفي هذه الحال سيتم رد الاشتراكات المقتطعة بين تاريخ الوفاة وتاريخ الإخطار بالوفاة، أو بين تاريخ العجز وتاريخ اعتماد العجز إلى المستحقين، وتسري الوثيقة أثناء أي من تلك الفترات قبل الإخطار بالوفاة والعجز، ويحق للشركة افتراض أن حدث الوفاة أو العجز لم يحدث حتى يتم إثباته، وذلك بما لها من الصلاحية المقررة وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

(٣/٥/٣) يحق للشركة طلب تقرير طبي للمشترك المتوفى، أو أي فحص طبي آخر مسموح به بموجب الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

(٣/٥/٤) لا يتم دفع أي مبلغ عند حدوث حالة العجز الكلي

(٣/٣) Eligibility for coverage

The participant will not be considered for entitlement to any benefits stipulated in the policy as long as the following conditions have not been met:

A- The covered participant's age meets the Company's internal conditions and standards – as defined in the policy schedule.
B- The participant's age should range between eighteen (١٨) and fifty-nine (٥٩) years, from his or her birth-date in the following year at the date of requesting the participation.

(٣/٤) Records and reports

The company maintains records on participants – in accordance with this policy – describing them by name, age, type, date of birth, date of entry, and the amount of coverage on the date of registration, and the duration of the policy, and the date of expiration of the policy, and any special conditions applicable to policy coverage, and any other related information necessary to implement the terms of this policy, as determined by the Company from time to time. The participant will provide the Company with sufficient information with regards to his health, if requested to do so, in a manner to be determined by the company.

(٣/٥) *Takaful* Benefits

(٣/٥/١) The amount of coverage which the *Takaful* portfolio commits for payment to the beneficiary(s) – is the coverage amount specified in the policy schedule in the event of the participant's death or permanent total disability (if applicable).

(٣/٥/٢) Contributions will continue to be deducted - as stipulated in the policy schedule – until the company receives notification of the participant's death, or the adoption of the claim for disability. In this case, amounts received between the date of death and the date of notification of death, or between the date of disability and the date of confirmation of disability will be reimbursed. The policy will apply during any of those periods prior to the notification of death and disability, and the company is entitled to assume that death or disability have not occurred until proven, in accordance with its authority as established in the terms and conditions contained in this policy.

(٣/٥/٣) The company is entitled to demand a medical

الدائم إلا بعد تقديم إثبات كافٍ بالعجز، والمستندات الثبوتية الخاصة به، والحق الشرعي والنظامي للمطالبة بمبلغ التغطية.

(٣/٥/٤) دون الإخلال بما ورد في هذه الوثيقة؛ فإنه يشترط لدفع المزايا المنصوص عليها في الوثيقة؛ استلام الشركة لإشعار خطي بوقوع الحادث المغطى بموجب هذه الوثيقة الذي يشكل الأساس للمطالبة خلال (٦٠) يوماً من وقوع ذلك الحادث، ويبين ذلك الإشعار على الأقل (التاريخ، والزمن، والظروف، والأفراد المشتركين فيما يتعلق بذلك الحادث)، كما أن الامتناع لأي سبب في إرسال هذا الإشعار خلال تلك الفترة الزمنية لن يبطل أي مطالبة،إذا أمكن الإثبات بشكل مرضي للشركة أنه قد تم إرسال الإشعار بأسرع صورة ممكنة.

(٣/٥/٦) يتم تجهيز كل المعلومات والمستندات والأدلة المقدمة إلى الشركة على نفقة المشترك، وتكون حسب الشكل والطريقة التي تحددها الشركة من حين لآخر.

(٤) الاستثناءات العامة:

لا تغطي هذه الوثيقة الوفاة أو العجز إذا نشأ بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب إحدى الحالات الآتية:

١- الحرب كما في المادة (١٨/٢)

٢- إصابة الذات المتعمدة، أو محاولة الانتحار من قبل المشترك - سواءً كان عاقلاً، أو مختلاً عقلياً - في ذلك الوقت.

٣- أي مضاعفات ناتجة عن الإجهاض.

٤- تعاطي الكحول أو المخدرات أو العقاقير غير النظامية.

٥- الالتهاب الكبدي، أو الإيدز أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، أو أي حالة متعلقة بأي منهم.

٦- الاشتراك أو التدريب على أي رياضة، أو منافسة خطرة كالاشتراك في سباقات الخيل أو سباقات السيارات.

٧- أي ركوب للطائرة كالسفر على متن الطيران الخاص باستثناء الراكب بأجرة على خطوط طيران محددة بجدول للطيران الدولي المنتظم، أو خدمة التأجير.

report concerning the deceased participant, or any other medical examination permitted under the regulations in force in the Kingdom of Saudi Arabia.

(٣/٥/٤) No amount will be paid in the event of disability until sufficient proof of disability is provided, along with documents which specify the same as well the legitimate and legal right to place a formal claim for the amount of coverage.

(٣/٥/٥) Without prejudice to what is stated in this policy, it is required in order to pay the benefits provided for in the policy that the company receive written notice of an event covered under this policy, with the claim to be made within (٦٠) days from the occurrence of this event. The notice should contain at least: the date, time, circumstances and individuals involved in relation to that event. To refrain, for any reason, from sending this notice during the stipulated time period will not invalidate any claim if justifiable evidence can be provided to the company that the notice was sent in the shortest customary time possible given the circumstances.

(٣/٥/٦) Processing of all information, documents and evidence presented to the company is the responsibility of the participant and is to be done at his or her expense, and in the form and manner specified by the Company from time to time.

(٤) General Exclusions:

This policy does not cover the death or disability if it is directly or indirectly, due to any of the following:

١- War, as in article (٢/١٨).

٢- Deliberate self-injury or attempted suicide by the participant – regardless of whether he or she was in a normal or disturbed mental state - at the time.

٣- Any complications resulting from abortion.

٤- Consumption of alcohol, drugs, or illegal substances.

٥- Hepatitis infection, AIDS, or HIV infection or any complications arising from any.

٦- Participation in or training for any dangerous sport or competition such as horse or automobile racing.

٧- Any carriage on private aircraft, with the exception of paid carriage on a known specified airline in accordance with international airline regulations or lease service.

٨- Any death or injury arising from tasks performed as a member of any branch of the armed forces,

whether as a conscripted or reserve soldier, or as member of a regular (military) service, as well as any deaths or injuries resulting from the commission or attempted commission of any criminal or a terrorist act. "Armed forces" here are defined as: the army, navy, or air force, or any paramilitary agency, whether organized by the government or not.

٩- Nuclear weapons, related components, and emitted materials, included but not limited to ion radiation, radioactive contamination caused by nuclear fuel or combustion, or any remnants of nuclear fission or similar (whether for peaceful or military purposes).

١٠- Court decisions or those issued by a specific judicial authority under the regulations in force in The Kingdom of Saudi Arabia.

١١- Any violation of Islamic legal rulings.

١٢- Any death, incapacity, illness, or injury that occurs directly or indirectly before the date of commencement and was not disclosed at the time of participation.

(٥) General Rulings

(٥/١) Discharge by the Beneficiary(s)

Any receipt of any amount paid to the participant or beneficiary(s) (or to their legal representative) at the time of the covered event is considered a full exemption and discharge, in regards to the company & the *Takaful* portfolio, and considered as final irrevocable evidence of final payment of the Takaful benefits and discharging the company of all obligations.

(٥/٢) Agreement

As a prerequisite condition for coverage under this policy, for any claim payment the following is met:

A- The participant fully meets all conditions required by and included in this policy and its provisions with regards to performance or abstention.

B- The truthfulness of all information and disclosures contained in this policy made by the participant is attested to and signed to that effect, by him or his representative.

The participant's lack of adherence to this article will default his or her right to claim coverage.

(٥/٣) Declarations:

The company (as representative for the Takaful portfolio) is not obliged to implement the terms of

٨- أي وفاة أو إصابة ناشئة أثناء قيام المشترك بأي مهام كعضو في قوة مسلحة، سواءً كان مجنداً، أو احتياطياً، أو عضواً منتظماً (عسكري) وكذلك أي وفاة أو إصابة ناشئة عن ارتكاب، أو محاولة ارتكاب المشترك لأي إجراء جنائي أو إرهابي، وتعني القوة المسلحة: أي جيش، أو قوة بحرية، أو جوية، أو شرطة، أو هيئة شبه عسكرية، سواءً كانت منظمة من قبل الحكومة، أم لا.

٩- الأسلحة النووية، ومكوناتها، والمواد المنبعثة منها، والإشعاعات الأيونية، والتلوث الإشعاعي الناتج عن الوقود النووي، أو عن احتراقه، أو أي مخلفات، أو إنشطارات نووية أو نحو ذلك (سواءً للأغراض السلمية أو العسكرية).

١٠- قرارات المحكمة، أو السلطة القضائية المختصة بموجب الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

١١- أي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

١٢- أي حالة وفاة، أو عجز، أو مرض، أو إصابة، تقع بشكل مباشر، أو غير مباشر قبل تاريخ البدء، ولم يعلن عنها عند الاشتراك.

(٥) الأحكام العامة:

(٥/١) الإخلاء بواسطة المشترك أو المستفيدون:

إن إيصال استلام المشترك أو المستفيدون (أو من ينوب عنهم قانونا) أي مبالغ مستحقة عند وقوع الحادث المغطى، يمثل إعفاءً كاملاً وساريا غير قابل للنقض فيه، كما يُعد ذلك دليلاً حاسماً ونهائياً على السداد وإبراءً لذمة الشركة و محفظة التكافل.

(٥/٢) الالتزام:

يُعد شرطاً أساسياً **لتغطية** هذه الوثيقة لأي مطالبة أو مزايا:

أ- أن يفي المشترك وفاءً كاملاً بما توجبه عليه شروط هذه الوثيقة وأحكامها من القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ب- صدق جميع البيانات والإقرارات الصادرة عن المشترك في هذه الوثيقة الموقع عليها منه، أو ممن ينوب عنه.

this policy, and the participant is not entitled to claim contributions paid by him in the event that statements provided are contrary to fact or hide material facts from the company at policy issuance or at policy reinstatement.

The material fact is that which affect the company's decision (as representative for the Takaful portfolio) to accept or decline the participation request.

(٥/٤) Compliance:

All clauses of this policy and all its supplements define the contractual relationship between the company and the participant (as representative for the *Takaful* portfolio). The *Takaful* portfolio will not be held responsible for any guarantee or statement, whether orally or in writing, from the company or representative, before or after the issuance of this policy, unless that statement is contained in this approved policy or any of its supplements, signed by a representative, broker or agent approved by the company.

(٥/٥) Policy Endorsement:

Any change to the articles of this policy or any supplement to it would be effective only if such changes are signed by an approved company representative along with the consent of the participant. Similarly, renewal notices will be valid only if made on approved company letterhead signed by the company representative. Such approved changes will only be effective from the endorsement effective date as mentioned in the issued endorsement.

(٥/٦) Fraud:

If the Participant submits any false claim, or a claim whose purpose is to defraud, or attempts to obtain any benefits provided for in this policy through dishonest or fraudulent means of any kind, in this case the coverage provided for in this policy is cancelled, as this policy is considered null and void. In this case, all the contributions paid by the participant throughout the period of coverage from the effective date of this policy until the discovery by the company of said manipulation and deception are not redeemable or refundable in cases of fraud, deception, or manipulation of any sort.

(٥/٧) Change of rules and regulations:

In the event that any changes in rules and/or

وإن عدم التزام المشترك بما جاء في هذه المادة يؤدي إلى سقوط حقه في المطالبة بالتغطية و مزايا التكافل.

(٣/٥) التصريح:

تُعد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) غير ملزمة بتنفيذ شروط هذه الوثيقة، ولا يحق للمشترك المطالبة بالاشتراكات المدفوعة من قبله إذا أعطى بيانات تخالف الواقع أو أخفى حقائق جوهرية عن الشركة، عند إصدار الوثيقة أو عند إعادة سريانها.

علما بأن الحقيقة الجوهرية: هي الحقائق التي تؤثر على قرار الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) في قبول أو رفض طلب الاشتراك.

(٤/٥) التقيّد بالشروط:

تشكل جميع المواد في هذه الوثيقة وكل الملاحق المرفقة بها العلاقة التعاقدية بين المشترك والشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)، ولن تكون محفظة التكافل مسؤولةً عن أي ضمان أو بيان - سواءً كان شفوياً أو خطياً - مقدماً من الشركة أو وكيلها، وسواءً كان ذلك قبل إصدار هذه الوثيقة أو بعده ما لم يكن ذلك البيان وارداً في هذه الوثيقة المعتمدة أو أي ملحق بها والموقع من قبل المسئول المعتمد من الشركة.

(٥/٥) تعديل الوثيقة:

إن أي تغيير لاحق في مواد هذه الوثيقة أو في أي ملحق لها، لن يكون ساري المفعول إلا إذا كانت هذه التغييرات موقعاً عليها من قبل ممثل الشركة المعتمد وبموافقة المشترك، كما أن إشعارات التجديد لن تكون صالحة إلا إذا كانت على أوراق الشركة المعتمدة والموقعة من قبل المسؤول المعتمد من الشركة. تلك التعديلات ستكون صالحة فقط من التاريخ المنصوص علية بالتعديل المصدر.

(٦/٥) الاحتيال:

إذا قدم المشترك أي مطالبة زائفة، أو مطالبة بقصد الاحتيال، أو حاول الحصول على أي من المزايا المنصوص عليها في هذه الوثيقة من خلال وسائل غير أمينة، أو احتيالية أياً كان نوعها فإن التغطية المنصوص عليها في هذه الوثيقة تُعد ملغاة، كما تعد هذه

regulations - including, for example, but not exclusive to – imposing any form of taxes, of any kind, on contributions, earnings, or funds related to the policy which would adversely affect the ability of the company in management and implementation under the present policy, the company in this case is entitled to amend the policy to the extent required due to said changes, after notifying the participant of said amendment to the policy. During a period of thirty (٣٠) days from the date of notification, the policy is considered valid and enforceable; during this period the participant may cancel the policy. Failure to cancel the policy during that period will be considered tacit approval, by the participant, to all or any amendments made to the policy.

(٥/٩) Severability Waiver:

If any material in this policy related to any person, property, or conditions is found invalid or unenforceable under law, the remainder of the policy's condition will not be affected and will remain valid and enforceable and thus each condition or text will apply to the extent permitted by law or regulation.

(٥/٩) Contribution:

A- Adjustment to the amount of contribution: After the first year from the date of the policy, the company (in its capacity as representative for the *Takaful* portfolio) reserves the right to change the contribution amount, by notifying the participant in writing a minimum of sixty (٦٠) days before the commencement date of any change. Any change to the contribution fee is applicable to the policy from the date of the said change and thereafter.

١. Methods of contribution payment:
The participant is considered covered by *Takaful* along with all other participants, whereas they all have contributed to the *Takaful* portfolio, in order to cover losses that occur to any of them according to the foundations and principles of *Takaful* approved by the company's Shariah Council.

٢. The participant contributes to the company to be placed in the *Takaful* portfolio in a manner specified by the company in writing.

B- Contribution Receipt:
Any payments, with respect to any contribution, will

الوثيقة باطلةً ولاغيةً، وفي هذه الحال فإن كل الاشتراكات المدفوعة من قبل المشترك لن تكون قابلة للرد.

(٧/٥) تغيير الأنظمة أو اللوائح:

في حال حصول أي تغييرات في الأنظمة أو اللوائح - شاملاً على سبيل المثال وليس الحصر - فرض أي شكل للضرائب – أياً كان نوعها - على الاشتراكات أو الأرباح أو الأموال المتعلقة بالوثيقة، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة الشركة في الإدارة والتنفيذ بموجب هذه الوثيقة، فإنه يحق للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تعديل الوثيقة إلى أي حد تتطلبه تلك التغييرات بعد إخطار المشترك بهذا التعديل وخلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ إخطار المشترك فإن الوثيقة تُعد سارية المفعول، وفي أثناء هذه المدة يمكن للمشترك إلغاءها ويُعد عدم إلغاء الوثيقة أثناء تلك المدة موافقة ضمنية من المشترك على كل التعديلات أو أي منها.

(٨/٥) عدم السريان:

إذا عُدَت أي مادة في هذه الوثيقة لها علاقة بأي شخص أو ممتلكات أو ظروف غير سارية نظاماً أو غير قابل للنفاذ فإن باقي شروط هذه الوثيقة لن تتأثر بذلك، كما ستظل سارية ونافذة، وبذلك يسري كل شرط أو نص إلى الحد المسموح به نظاماً.

(٩/٥) الاشتراك:

أ- تعديل مبلغ الاشتراك:
بعد مرور العام الأول من تاريخ الوثيقة، فإن الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تحتفظ بالحق في تغيير مبلغ الاشتراك بموجب إخطار المشتركين خطياً بحد أدنى (٦٠) يوماً قبل تاريخ بداية أي تغيير، ويسري أي تغيير في رسم الاشتراك في الوثيقة من تاريخ سريان ذلك التغيير وما بعده.

ب- طريقة سداد الاشتراك:

١- يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل وذلك لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم طبقاً لأسس ومبادئ التكافل المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

٢- يسدد المشترك الاشتراكات إلى الشركة لحساب

not be considered paid to the *Takaful* portfolio unless and until there is a receipt printed and signed by the representative approved by the company and handed over to the participant.

C- Failure to pay due contribution:
If the participant does not pay the contribution amount within ٣٠ days of its due date , and the company does not receive such, (in its capacity as representative of the *Takaful* portfolio) this policy is then considered lapsed with all of its benefits and coverage.

(٥/١٠) Termination of Participation

The participation of any participant ends in the event of any of the following:

A- At the end of the policy duration specified in the policy schedule.

B- Non-payment of the due Takaful contributions as specified in the policy schedule beyond the grace period.

C- Upon the death or disability of the participant, as stipulated in the policy.

(٥/١١) Cancellation

The Participant has the right to cancel this policy, accompanied with objective and convincing reasons, and must notify the company, by registered mail to the last valid address provided or to submit the cancellation request in person in the company head office, thirty (٣٠) days before said cancellation, without prejudice to any previous rights in the policy held by the company, wherein the company (as representative for the *Takaful* portfolio) will return to the participant the fees paid by him commensurate to remaining coverage period minus the Wakalah fees & the policy issuance fees.

(٥/١٢) Reinstatement

The participant may apply to the company in writing to reinstate the policy within ١٢ months from date it lapsed. The participant shall pay all outstanding contributions before the policy can be reinstated. The participant will be required to submit health declaration. The company reserves the right to ask for satisfactory evidence of insurability of the participant including medical tests. The company has the full right to accept or decline any request for reinstatement.

محفظة التكافل بالطريقة التي تحددها الشركة خطياً.

ج- استلام الاشتراك:
إن أي دفعة فيما يتعلق بأي اشتراك لن تُعد مدفوعة إلى محفظة التكافل ما لم يصدر إيصال استلام مطبوع وموقع من قبل المسئول المعتمد من الشركة ويسلم إلى المشترك.

د- عدم سداد الاشتراكات:
إذا لم يسدد المشترك مبلغ الاشتراك خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاقه ولم تستلمه الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)؛ فإن هذه الوثيقة تعتبر متوقفة عن السريان بجميع المزايا و التغطيات المترتبة على تلك الوثيقة.

(٥/١٠) إنهاء الاشتراك:

ينتهي اشتراك أي مشترك عند حدوث أي من الآتي:

أ- عند نهاية مدة الوثيقة المنصوص عليها بجدول الوثيقة.

ب- عدم سداد اشتراك محفظة التكافل المنصوص عليه في جدول الوثيقة لأي سبب من قبل المشترك بعد تجاوز المهلة الممنوحة.

ج- عند وفاة أو عجز المشترك، حسب ما نص عليه في الوثيقة.

(٥/١١) الإلغاء:

يحق للمشترك إلغاء هذه الوثيقة على أن تخطر الشركة كتابيا بذلك قبل (٣٠) يوما و ذلك بالبريد المسجل على عنوان الشركة ، أو بتقديم طلب الإلغاء مباشرا بالمركز الرئيس للشركة وذلك بدون إخلال بما للشركة من أي حقوق سابقة لإلغاء الوثيقة، على أن تعيد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) للمشترك الرسوم المدفوعة من قبله بما يتناسب مع المدة الباقية من الوثيقة دون رسوم الوكالة ورسوم إصدار الوثيقة.

(٥/١٢) أعادة السريان:

يمكن للمشترك التقدم بطلب إعادة سريان إلى الشركة خلال مائة و ثمانون يوما من تاريخ توقف السريان. سيقوم المشترك بدفع كامل الاشتراكات المستحقة على الوثيقة لإعادة سريانها. سيتعين على المشترك التقدم بإقرار عن حالته الصحية. تحتفظ الشركة بحقها في

طلب إثباتات الحالة الصحية المرضية متضمنة الكشوف الطبية. للشركة الحق في قبول أو رفض أي طلب لإعادة السريان

(٥/١٣) الإعلانات والإخطارات والإشعارات:

إن كل إعلان أو إخطار أو إشعار يتعين إرساله وفقاً لهذه الوثيقة؛ يجب أن يوجه كتابياً وعلى عنوان الطرفين المبين في الوثيقة.

(٥/١٤) قواعد التفسير:

أ- هذه الوثيقة والجدول والشروط العامة والشروط الخاصة والضمانات والاستثناءات والمرفقات، تُعرف جميعها باسم مواد الوثيقة وهي تقرأ كعقد واحد، وأي كلمة أو تعبير يعطى له معنى خاص في أي جزء منها، سوف يحمل نفس المعنى فيها جميعاً.

ب- كلما ورد في نصوص هذه الوثيقة وما لم يشر النص إلى غير ذلك؛ فإن المُفرد يشمل الجمع والعكس صحيح، كما تشمل الكلمات الدالة على المذكر المؤنث، إلا إذا دل السياق على غير ذلك.

ج- إن أي إشارة إلى اليوم أو الشهر أو السنة أو فترة زمنية أخرى تتحدد وفقاً للتقويم الميلادي.

د- في حال أي نزاع، فإن النص العربي هو النص المعتمد.

(٥/١٥) النظام الحاكم، وحل النزاعات:

إن التغطية القابلة للاستحقاق بموجب هذه الوثيقة سوف تخضع وتفسر وفقاً للقواعد والأنظمة الإجرائية في المملكة العربية السعودية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وأي نزاع ينشأ بين الطرفين تكون المحاكم في المملكة العربية السعودية شاملة لهيئات التحكيم السعودية - بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية - هي الجهات المختصة الوحيدة في حله إن لم يمكن حله ودياً. ويوافق المشترك بموجب هذه المادة على أن أي نفقات تتعلق بأي نزاع يطالب بها محفظة التكافل وليس الشركة.

(٥/١٣) Notice and Notification:

Every declaration, notification, or notice to be sent in accordance with this policy must be directed in writing to the address of the parties set forth in the policy.

(٥/١٤) Rules of Interpretation:

A- This policy, its schedule, and the general and the specific conditions, guarantees, exclusions and annexes therein or attached to, are to be known as the articles of this policy and read as one contract. Any word or expression defined or given specific meaning in any part thereof is held to be the same throughout its entirety.

B- Everything stated in the text of this policy, and is not referred to as otherwise in this text is to be considered according to the following: the singular includes the plural and vice versa, masculine words include the feminine, except when the context necessitates otherwise.

C- Any reference to the day or month or year or other period of time determined is in accordance with the Gregorian calendar.

D- In the event of any dispute, the Arabic text is the binding text.

(٥/١٥) Dispute Resolution, Governing law and jurisdiction

The coverage which provides for benefits under this policy will be subject to and explained in accordance with the rules and regulations of procedure in the Kingdom of Saudi Arabia (those not found in contradiction to the provisions of Islamic law). In the event that there is any dispute that arises between the parties, the courts of the Kingdom of Saudi Arabia, including all Saudi Arabian arbitration councils (not found in contradiction to the provisions of Islamic law) are the only acceptable governing bodies for resolution, when such disputes cannot be resolved otherwise.

The participant agrees under this article that any dispute concerning any expenses claimed will hold against the *Takaful* portfolio and not the company.

الأسس والمبادئ التي تعمل بها شركة الراجحي للتأمين التعاوني في إدارة محفظة التكافل

١- تُطبق الشركة الأسس والمبادئ التي تم إعدادها ودارستها وصياغتها من قبل الهيئة الشرعية للشركة.

٢- يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل وذلك لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم طبقاً لأسس ومبادئ التكافل المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

٣- تدير الشركة أعمال التكافل لصالح محفظة التكافل بصفتها جهة مستقلّة على أساس الوكالة نظير نسبة مئوية بما لا يتجاوز (٤٩ ٪) من مجموع الاشتراكات سنوياً، يتم خصمها في نهاية السنة المالية، ويعلن عن هذه النسبة عند التعاقد ، وفي كل وثيقة، وعند إرسال إشعارات التجديد.

٤- تستثمر الشركة اشتراكات التأمين التعاوني لصالح محفظة التكافل على أساس المضاربة الشرعية نظير نسبة مئوية من الأرباح المتحققة، يتم احتسابها في نهاية السنة المالية، ويعلن عن هذه النسبة عند التعاقد في كل وثيقة، وعند إرسال إشعارات التجديد، وتكون بقية الأرباح النّاتجة من الاستثمار جُزءًا لا يتجزأ من المحفظة.

٥- يتم تغطية الأخطار من أموال المحفظة.

٦- يُعد المشترك الذي لم يستلم نصيبه من فائض التكافل خلال خمس سنوات من انتهاء السنة المالية التي انتهت فيها وثيقة التكافل متبرعاً به لحساب احتياطي التكافل لحماية حقوق المشتركين.

٧- فائض محفظة التّكافل = (مجموع الاشتراكات + أرباح استثمارها) – (أُجرة الوكالة + نصيب المضارب [الشركة] من أرباح الاستثمار + مبلغ إعادة التكافل + التغطيات المدفوعة) ، وستقوم الشّركة بالتّصرف فيه وفقاً لما تراه محققاً لمصلحة المحفظة في حدود الخيارات الآتية:

أ- ترحيل ٥٠ % من الفائض (بعد سداد مديونيات المحفظة) إلى احتياطي المحفظة؛ وذلك بغرض دعم محفظة التكافل إلى أن يبلغ هذا

AlRajhi Company for Cooperative Insurance: The foundational operational principles for management of the *Takaful* portfolio.

١ - The company applies the foundations and principles that have been researched, developed and formulated by the company's Shariah council.

٢ - The participant is considered covered by *Takaful* along with all other participants, whereas they all have contributed to the *Takaful* portfolio, in order to cover losses that occur to any of them according to the foundations and principles of *Takaful* approved by the company's Shariah Council.

٣ – The company manages the Takaful portfolio, for the benefit of the participant, for a percentage not exceeding (٤٩%) of total annual contributions deducted at the end of the fiscal year. This ratio is mentioned at the time of policy contract and in every policy, as well as when sending renewal notices.

٤ - The company invests the insurance contributions for the *Takaful* portfolio on the basis of *Mudarabah* and will keep a percentage of the profits achieved, which are calculated at the end of the fiscal year. The percentage of profits is announced at the time of policy contract, and in every policy, as well as when sending renewal notices, and the remaining of the investment profits will become inseparable part of the Takaful portfolio.

٥ – Risks will be covered from the Takaful portfolio.

٦ - A participant that did not receive his share of the *Takaful* surplus within a period of five years from the end of the fiscal year in which his Takaful policy expired will be considered to have contributed this amount to the *Takaful* reserve account for the protection of other participants.

٧ - Takaful Portfolio Surplus = (Total Contributions + Dividends Invested) - (Wakalah Fee + *Mudarabah* share [The company] from investment profits + Re-Takaful fee amounts + Coverage amounts paid).

The company will utilize the surplus according to what it sees in the best interest of the Takaful portfolio according to the following options:

A – ٥٠% of the surplus will be distributed to the Takaful Reserve fund (after paying any debts on the Takaful pool). This is done to support the Takaful portfolio until the amount of this reserve capital equals that of the company's capital. In

الاحتياطي مقدار رأس مال الشركة،
ويؤول هذا الاحتياطي في حال تصفية الشركة
إلى وجوه الخير حسبما تقرره الهيئة الشرعية
بعد سداد جميع التزامات المحفظة.
ب- توزيع ٥٠ % من الفائض في صورة مباشرة أو
في صورة تخفيض الاشتراكات عن السنوات
القادمة على جميع المُشتركين بحسب نسبة
اشتراكهم بغضّ النّظر عمّن تمّ تغطيته عن أضرار
وقعت عليه، أو لم يتم تغطيته لعدم وقوع حادث
أو أضرار عليه.

٨- إذا وقع عجز في محفظة التكافل فإنها تدعم من حساب احتياطي محفظة التكافل – إن وجد -؛ فإن لم يف به فيكون سداد العجز بمديونية شرعية أو تبرع من الشركة تلتزم به مسبقاً، على أساس أن تسدد من فائض الاشتراكات في السنوات القادمة.

٩- تقوم الشركة بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التكافلي بصفتها وكيله عن محفظة التكافل.

١٠- في حال عدم قدرة هذه الشركات على إعادة التأمين بشكل كامل فيجب إعادة ما يمكن لديها قبل اللجوء إلى شركات إعادة التأمين التقليدي.

١١- تكون إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التقليدي مراعاة للحاجة وفق الضوابط الآتية:

أ- أن يكون الاتفاق بين الشركة وشركة إعادة التأمين التجاري، لأقصر مدة ممكنه.

ب- أن يقلل ما يخصص لشركة إعادة التأمين التجاري إلى أدنى حد ممكن.

ج- أن لا يترتب على احتفاظ الشركة بشيء من مخصصات شركة إعادة التأمين التجاري دفع فوائد ربوية أو غير ذلك من المعاملات المحرمة.

د- المكافآت المدفوعه للشركة من شركات إعادة التكافل مقابل حسن إدارتها حق للشركة وليس لمحفظة التكافل.

the event of liquidation of the company this reserve will be spent in charitable causes (as determined by Shariah Council) after the payment of all portfolio obligations.

B – Reducing the contribution rates in coming years

E – Distributing the other ٥٠% of the surplus directly or by reducing the contribution rates in coming years to all participants according to their contributions percentage, regardless of whether they did or did not receive coverage amounts under their policies

٨ - If the Takaful portfolio is found deficient, support will be taken from the Takaful portfolio reserve if present. If not, the deficit would be paid through a Shariah compliant loan or donation from the company which it has committed to in advance, on the basis that the loan will be repaid from the surplus contributions in the coming years.

٩ – The company as representative for the Takaful portfolio undertakes Re-insurance with Re-Takaful companies.

١٠ – In the event Re-Takaful companies are unable to fully re-insure the company, the Company should obtain re-insurance for whatever percentage available with Re-takaful companies before going to conventional reinsurers.

١١ - Re-insurance by conventional reinsurance companies must occur according to the following regulations:

A - The agreement between the company and the conventional reinsurance company must be contracted for the shortest time possible.

B – Underwriting allocated for conventional reinsurance companies should be reduced to a minimum.

C - The company's allocation of underwriting to the conventional reinsurance company should not result in the payment of interest or other prohibited transactions.

D – Profit participation paid by Re-Insurance companies is the right of the Company for its proper risk management and will not become part of the Takaful portfolio.

نسخ العقد:

تم تحرير هذه الوثيقة من نسختين، استلم كل طرف نسخة منها، للتقيد بموجبها.

عن شركة الراجحي للتأمين التعاوني
(بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)
الاسم:
التوقيع:

المشترك:
الاسم:
التوقيع:

وبالله التوفيق

Copy of the Contract:

This policy was executed and adopted against two copies, each party signing and receiving a copy, to be upheld by both.

AlRajhi Company for Cooperative Insurance (in its capacity as representative for the *Takaful* portfolio)

Name:

Signature:

The Participant:
Name:

Signature:

With God's Grace

الملحق الخامس

وثيقة تكافل لسداد مديونيات الأفراد (الراجحي)

وثيقة تكافل لسداد مديونيات الأفراد

رقم الوثيقة: (....).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناء على إقرار المشترك - المذكور اسمه بطلب الاشتراك – بالتزامه بالتبرع برسم الاشتراك - المدفوع من قبله أو من ينوب عنه - لصالح محفظة التكافل.

وبما أن شركة الراجحي للتأمين التعاوني - المعبر عنها فيما بعد بالشركة - تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين التعاوني لصالح المشتركين بصفتها وكيلاً عنهم بأجر معلوم، وتستثمر أموال محفظة التكافل بصفتها مضارباً لها مقابل حصة معلومة من الربح.

فقد تم الاتفاق بين شركة الراجحي للتأمين التعاوني (نيابة عن محفظة التكافل)، والمشترك على قبول طلبه للدخول تحت غطاء التكافل عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بهذه الوثيقة أثناء فترة سريانها أو تجديدها أو أي مدة لاحقة تبرع عنها المشترك باشتراك إضافي وقبلت الشركة بذلك نيابة عن محفظة التكافل.

وبهذا يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين لتفتيت الأخطار التي تقع لهم أو لأحدهم على سبيل التعاون والمواساة؛ حيث تغطي محفظة التكافل - بموجب هذه الوثيقة - المشترك عند توقفه عن سداد أقساط المديونية المترتبة في ذمته نتيجة وفاته، أو إصابته بعجز كلي دائم، وذلك وفقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة في هذه الوثيقة أو أي ملحق يضاف إليها، وطبقاً لمبادئ وأسس التأمين التعاوني المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

(١) يعد التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من أحكام هذه الوثيقة وشروطها، ومكملاً لها.

(٢) التعريفات:

تحمل المصطلحات الآتية المدلولات والتعريفات المدونة أمامها كلما وردت في هذه الوثيقة، ما لم يشر النص إلى خلاف ذلك:

(١/٢) **الوثيقة:** هي وثيقة **التغطية** المبرمة بين كلاً من الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) والمشترك، التي تنظم العلاقة بين الطرفين وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في كل من المستندات الآتية:

أ- وثيقة التغطية.

ب- جدول الوثيقة.

ج- نموذج الطلب.

د- أي ملاحق أخرى من قبل الشركة، وأي ملاحق إيضاحية، أو تنازلات، أو اقتراحات -أياً كان نوعها- مقدمة من المشترك، ومقبولة صراحة من الشركة، وفقاً لما تراه الشركة وحدها.

(٢/٢) **عقد المديونية:** يعني: العقد المبرم بين صاحب الدين والمشترك، الموقع منهما، أو ممن ينوب عنهما، المنصوص فيه على سداد مبلغ التمويل على شكل أقساط شهرية متساوية.

(٣/٢) **جدول الوثيقة، أو الجدول:** هو البيان التفصيلي للوثيقة المرفق معها.

(٤/٢) **مدة الوثيقة:** هي سنة ميلادية واحدة، تبدأ من تاريخ بداية سريان الوثيقة، وجدولها، وتجديداتها، وتنتهي في التاريخ المحدد لانتهائها.

(٥/٢) **تاريخ إصدار الوثيقة:** التاريخ الذي صدرت فيه الوثيقة وجدولها.

(٦/٢) **تاريخ بدء سريان الوثيقة:** بداية تغطية الوثيقة وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها.

(٧/٢) **تاريخ انتهاء سريان الوثيقة:** انتهاء تغطية الوثيقة وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها.

(٨/٢) **العام الميلادي:** هو العام الميلادي الذي يبدأ في الأول من يناير، وينتهي في (٣١) ديسمبر.

(٩/٢) **نموذج طلب الاشتراك:** يعني: الطلب الذي يقوم المشترك بتعبئته، وتقديمه إلى الشركة لطلب تغطية المديونية.

(١٠/٢) **الاشتراك:** يعني: رسم الاشتراك الذي يدفعه المشترك.

(١١/٢) **مبلغ التغطية:** هو المبلغ الذي يتم سداده عند وقوع الحادث المغطى؛ كما هو محدد في جدول الوثيقة

(١٢/٢) **محفظة التكافل:** هي عبارة عن صندوق لتجميع اشتراكات المشتركين التي يتبرعون بها، والتي تسدد منها مزايا التكافل للمشتركين المستحقين بعد خصم الرسوم والنفقات ذات العلاقة.

(١٣/٢)**مزايا التكافل:** هي ما يستحقه المشترك بموجب هذه الوثيقة عند وجود الحادث المغطى، كما هو محدد في المادة (٥/٣) أدناه.

(١٤/٢) **الفائض:** هو ما تبقى في محفظة التكافل من إجمالي الاشتراكات المقدمة من المشتركين وأرباحها بعد استيفاء الشركة لمستحقاتها بصفتها وكيلاً عنهم في إدارة العمليات التأمينية، ونصيبها من أرباح الاستثمار المتحققة، وأداء التغطيات المستحقة للمشتركين، ودفع مبالغ إعادة التأمين، وتجنيب احتياطي محفظة التكافل.

(١٥/٢) **العجز في محفظة التكافل:** يعني: أن تصبح أموال محفظة التكافل غير كافية لتسوية الالتزامات المستحقة عليها.

(١٦/٢) **المشترك:** هو الشخص أو الأشخاص المحددين وفقاً للشروط الواردة في جدول الوثيقة، والذي عند وفاته أو عجزه يصبح سداد المزايا مستحقاً له أو عنه، كما هو منصوص عليه في الوثيقة.

(١٧/٢) **الحادث المغطى:** هو الحادث الذي يؤدي وقوعه إلى استحقاق المشترك لمزايا التكافل المحددة في الوثيقة.

(١٨/٢) **العجز:** يعني: عدم قدرة المشترك، على ممارسة، أو أداء أي عمل، أو وظيفة، أو مهنة بموجب تقرير اللجنة الطبية الرسمية المعتمدة، وفي جميع الحالات لن يتم تأكيد العجز ما لم تستمر تلك الحالة

دون انقطاع لمدة ستة شهور تحت المراقبة الطبية، كما يعتبر فقدان اليدين، أو الساقين، أو يد واحدة، أو ساق واحدة، أو الفقدان الكامل للبصر في كلا العينين حالة عجز، بدون المساس بأي أسباب أخرى للعجز.

ويعني فقدان اليدين، أو الساقين: البتر من منطقة الرسغ، أو كاحل القدم، أو فقدان كليهما.

(١٩/٢) **الدين غير الحال:** هو الدين الآجل الذي لم يحل سداده على المشترك.

(٢٠/٢) **الحرب:** تعني: أعمال العدوان الأجنبية المسلحة، أو العمليات شبه الحربية (سواء كانت معلنة أم لا)، والحرب الأهلية، أو النزاعات المدنية، أو التمرد، أو الثورات، أو القوة العسكرية الغاشمة، أو أي عمل يقوم به المشترك موجه بشكل فعال نحو الإطاحة بالقوة، بأي حكومة، أو التأثير عليها من خلال أحداث الإرهاب والعنف، أو أن يقوم به المشترك بالنيابة عن قوة عسكرية، أو أي منظمة، سواء كانت له علاقة مباشرة بها أم غير مباشرة.

(٢١/٢) **الإقرار:** هو إقرار المشترك المرفق مع طلب تغطية الوثيقة، حيث تُعد أي بيانات، أو معلومات أقر بها المشترك وفقاً لطلب الشركة قبل أو بعد التوقيع على هذه الوثيقة إقرارات، وتُعد جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة.

(٢٢/٢) **العملة:** تعني: النقد القانوني المحدد من قبل الشركة، والمبين في جدول الوثيقة، وهي العملة الخاصة بمبالغ الاشتراكات، والتحويل، والمطالبات المدفوعة، وفقاً للشروط والأحكام الواردة في الوثيقة.

(٢٣/٢) **الهيئة الشرعية:** هي لجنة مستقلة لدراسة النواحي الشرعية، وتعد قراراتها ملزمة فيما تصدر بشأنه.

(٣) الشروط:

(١/٣) عُمر المشترك في التغطية:

أ- يتم حساب عُمر المشترك وفقاً للتقويم الميلادي.

ب- تحتفظ الشركة بالحق في - أي وقت - بطلب إثبات كاف لعُمر المشترك.

ج- يتم تقديم إثبات العُمر - في أي حالة - قبل سداد أي مزايا لغرض احتساب مبلغ اشتراك التكافل المدفوع، ولتلك الأغراض الأخرى التي تقررها الشركة.

د- يكون عُمر المشترك اعتباراً من تاريخ ميلاده من العام القادم.

ه- إذا وجدت الشركة أن عُمر المشترك مختلف عما هو منصوص عليه في الجدول؛ فإنه يتم تعديل الجدول تبعاً لذلك في تاريخ الاستحقاق التالي لاشتراك التكافل، وسينتج عن ذلك التعديل تعديلات على المزايا والرسوم المدفوعة ضمن الحدود المسموح بها في هذه الوثيقة، وفي حال اكتشاف الشركة بأن عمر المشترك أكبر من عمره المصرح به في جدول الوثيقة؛ فإن الشركة تحمله الفرق (بالزيادة) ويضاف على آخر شهر من اشتراكاته الشهرية، وتوضع في محفظة التكافل، أما في حال اكتشاف الشركة بأن عمر المشترك أصغر من عمره المذكور في جدول الوثيقة؛ فإن الشركة تخفض الاشتراك الشهري بمقدار الفرق من إجمالي اشتراكاته الشهرية.

(٢/٣) التغيير في المهنة، أو العمل، أو العنوان:

١- يلتزم المشترك بإخطار الشركة كما هو محدد في المادة (٥/٥) بشأن أي تغيير في العنوان، أو العمل، أو المهنة.

٢- يُعد عدم الالتزام بالإبلاغ عن تلك التغييرات إلى الشركة إخلالاً يترتب عليه دفع الفرق في مبلغ الاشتراك الناتج عن الزيادة في المخاطرة التي تمثلها طبيعة العمل، أو المهنة، أو الحرفة الجديدة، وذلك من مزايا التكافل، ويلتزم المشترك بإبلاغ الشركة عن اشتراكه في:

أ- أي خدمات عسكرية، أو بحرية، أو ما شابهها.

ب- أي مهنة خطرة، أو نشاط طيران، باستثناء الراكب بموجب أجرة على خطوط طيران معترف بها ويطير وفقاً لمسار محدد.

على أنه لن يكون هذا الإخطار مطلوباً عند الحصول على الاعتماد الخطي المسبق من الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)، وسداد أي زيادة ذات علاقة بالاشتراكات، وإقرار الشركة بها.

(٣/٣) جدارة المشترك في التغطية:

لا يعد المشترك مستحقاً للمزايا المنصوص عليها في الوثيقة ما لم تحقق فيه الشروط الآتية:

أ- أن يطابق عُمر المشترك في التغطية الشروط والمعايير الداخلية للشركة – وفق جدول الوثيقة - فيما يتعلق بتغطية برامج مخاطر التمويل.

ب- المشترك في التغطية يجب أن يكون فرداً، وليس شركة، أو هيئة، أو كياناً آخر.

ج- أن يتراوح عُمر المشترك بين (ثمانية عشر) و(تسعة وخمسون) عاماً، اعتباراً من تاريخ ميلاده من العام القادم.

د- ألا يتجاوز مبلغ التغطية في تاريخ البدء الحد الأقصى كما هو محدد في الجدول.

ه- أن يكون المشترك موظفاً بأجر، وعاملاً بالفعل في تاريخ بدء الوثيقة فيما يتعلق بالمهام التي تؤدى بانتظام وفقاً لعقود العمل النافذة والسارية في المملكة العربية السعودية، وتحدد الشركة التغطية الخاصة بالمشتركين الذين لا يعملون مقابل أجر.

(٤/٣) السجلات والتقارير:

تحتفظ الشركة بسجلات تتعلق بالمشترك - بموجب هذه الوثيقة - المبين فيها اسم، وعُمر، ونوع، وتاريخ الميلاد، وتاريخ القيد، ومبلغ التغطية في تاريخ القيد، ومدة الوثيقة، وتاريخ انتهاء الوثيقة، وأي شروط خاصة تسري على تغطية الوثيقة، وأي معلومات أخرى ذات علاقة لما هو ضروري لتنفيذ شروط هذه الوثيقة، وكما يتم تحديده من قبل الشركة من حين لآخر، ويزود المشترك الشركة ببيانات كافية لحالته الصحية إذا طلبت منه ذلك وفقاً للطريقة التي تحددها.

(٥/٣) مزايا التكافل:

(١/٥/٣) مبلغ التغطية الذي تلتزم محفظة التكافل بدفعه للمستفيد - كما هو محدد في الجدول - في حال وفاة المشترك أو حصول عجز دائم كلي له هو إجمالي أقساط الدين غير المسددة عند تاريخ الوفاة أو العجز – دون أي متأخرات – وذلك في حدود الحد الأقصى لمبلغ لتغطية - كما هو محدد في جدول الوثيقة.

(٢/٥/٣) لن تشمل التغطية - تحت أي ظرف - قيمة الاشتراكات التي امتنع المشترك لأي سبب عن سدادها قبل الوفاة، أو العجز، وتخلي محفظة التكافل مسؤوليتها من أي التزام بهذا الشأن.

(٣/٥/٣) يستمر اقتطاع الاشتراكات - كما هو منصوص عليه في جدول الوثيقة - حتى يتم إخطار الشركة بوفاة المشترك، أو اعتماد المطالبة المتعلقة بالعجز، وفي هذه الحال سيتم رد التكاليف المقتطعة بين تاريخ الوفاة وتاريخ الإخطار بالوفاة، أو بين تاريخ العجز وتاريخ اعتماد العجز إلى المستحقين، وتسري الوثيقة أثناء أي من تلك الفترات قبل الإخطار بالوفاة والعجز، ويحق للشركة افتراض أن حدث الوفاة أو العجز لم يحدث حتى يتم إثباته، وذلك بما لها من الصلاحية المقررة وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

(٤/٥/٣) يحق للشركة إجراء فحص طبي للمشترك المتوفى، وإجراء أي فحص طبي آخر مسموح به بموجب الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

(٥/٦/٣) لا يتم دفع أي مبلغ عند حدوث العجز إلا بعد تقديم إثبات كافٍ بالعجز، والمستندات الثبوتية الخاصة به، والحق الشرعي والنظامي للمطالبة بمبلغ التغطية.

(٦/٥/٣) دون الإخلال بما ورد في هذه الوثيقة؛ فإنه يشترط لدفع المزايا المنصوص عليها في الوثيقة؛ استلام الشركة لإشعار خطي بوقوع الحادث المغطى بموجب هذه الوثيقة الذي يشكل الأساس للمطالبة خلال (٦٠) يوماً من وقوع ذلك الحادث، ويبين ذلك الإشعار على الأقل (التاريخ، والزمن، والظروف، والأفراد المشتركين فيما يتعلق بذلك الحادث)، كما

أن الامتناع لأي سبب في إرسال هذا الإشعار خلال تلك الفترة الزمنية لن يبطل أي مطالبة،إذا أمكن الإثبات بشكل مرضي للشركة أنه قد تم إرسال الإشعار بأسرع صورة ممكنة (متعارف عليها).

(٣/٥/٧) يتم تجهيز كل المعلومات والمستندات والأدلة المقدمة إلى الشركة على نفقة المشترك، وتكون حسب الشكل والطريقة التي تحددها الشركة من حين لآخر.

(٣/٥/٨) سوف يتم دفع المبلغ المستحق لصاحب الدين بما يبرئ ذمة المشترك.

(٤) الاستثناءات العامة:

أي حادث أو تلف أو ضرر أو يقع للمشترك أو للغير مما يكون مسؤولاً عنه ناشئة عن الأمور الآتية، أو ساهمت في إنشائها، أو يعود حدوثها لها، أو ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر، قريب أو بعيد عن، أو لها علاقة بها.

١- الحرب كما في المادة (٢/٢٠).

٢- إصابة الذات المتعمدة، أو محاولة الانتحار من قبل المشترك - سواءً كان عاقلاً، أو مختلاً عقلياً - في ذلك الوقت.

٣- أي مضاعفات ناتجة عن الإجهاض.

٤- تأثير الكحول أو المخدرات أو العقاقير غير النظامية.

٥- عدوى الالتهاب الكبدي، أو الإيدز، أو أي حالة متعلقة بأي منهما.

٦- الاشتراك أو التدريب على أي رياضة، أو منافسة خطرة كالاشتراك في سباقات الخيل أو سباقات السيارات.

٧- أي ركوب للطائرة كالسفر على متن الطيران الخاص باستثناء الراكب بأجرة على خطوط طيران محددة بجدول للطيران الدولي المنتظم، أو خدمة التأجير.

٨- أي وفاة أو إصابة ناشئة أثناء قيام المشترك بأي مهام كعضو في قوة مسلحة، سواءً كان مجنداً، أو احتياطياً، أو عضواً منتظماً (عسكري) وكذلك أي وفاة أو إصابة ناشئة عن ارتكاب، أو محاولة ارتكاب المشترك لأي إجراء جنائي أو إرهابي، وتعني القوة المسلحة: أي جيش، أو قوة بحرية، أو جوية، أو شرطة، أو هيئة شبه عسكرية، سواءً كانت منظمة من قبل الحكومة، أم لا.

٩- الأسلحة النووية، ومكوناتها، والمواد المنبعثة منها، والإشعاعات الأيونية، والتلوث الإشعاعي الناتج عن الوقود النووي، أو عن احتراقه، أو أي مخلفات، أو إنشطارات نووية أو نحو ذلك (سواءً للأغراض السلمية أو العسكرية).

١٠- قرارات المحكمة، أو السلطة القضائية المختصة بموجب الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

١١- أي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

١٢- أي حالة وفاة، أو عجز، أو مرض، أو إصابة، تقع بشكل مباشر، أو غير مباشر قبل تاريخ البدء، ولم يعلن عنها عند الاشتراك.

(٥) الأحكام العامة.

(١/٥) الإخلاء بواسطة صاحب الدين.

إن استلام صاحب الدين أي مبلغ مدفوع عند وقوع الحادث المغطى بموجب توقيع صاحب الدين، أو من ينوب عنه، يمثل إعفاءً كاملاً وسارياً فيما يتعلق بمحفظة التكافل، كما يُعد ذلك دليلاً حاسماً ونهائياً على السداد وإبراءً لذمة المشترك.

(٢/٥) الالتزام.

يُعد شرطاً أساسياً لتغطية هذه الوثيقة لأي مطالبة بدفع مبلغ:

أ- أن يفي المشترك وفاءً كاملاً بما توجبه عليه شروط هذه الوثيقة وأحكامها من القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ب- صدق جميع البيانات والإقرارات الصادرة عن المشترك في هذه الوثيقة الموقع عليها منه، أو ممن ينوب عنه.

وإن عدم التزام المشترك بما جاء في هذه المادة يؤدي إلى سقوط حقه في المطالبة بالتغطية.

(٣/٥) التصريح.

تُعد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) غير ملزمة بتنفيذ شروط هذه الوثيقة، ولا يحق للمشترك المطالبة بالرسوم المدفوعة من قبله إذا أعطى بيانات تخالف الواقع أو أخفى معلومات جوهرية عن الشركة، عند التوقيع على هذه الوثيقة أو خلال مدة سريان الوثيقة أو تجديدها.

وبالنسبة لأي تغطية قائمة؛ فإن الحقيقة الجوهرية: هي التي تؤثر على قرار الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) في الاستمرار في تغطية الوثيقة أو عدمها حسبما تراه مناسباً.

(٤/٥) التقيّد بالشروط.

تشكل جميع المواد في هذه الوثيقة وكل الملاحق المرفقة بها العلاقة التعاقدية بين المشترك والشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)، ولن تكون محفظة التكافل مسؤولةً عن أي ضمان أو بيان - سواءً كان شفوياً أو خطياً - مقدماً من الشركة أو وكيلها، وسواءً كان ذلك قبل إصدار هذه الوثيقة أو بعده ما لم يكن ذلك البيان وارداً في هذه الوثيقة المعتمدة أو أي ملحق بها والموقع من قبل المسئول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة.

(٥/٣) عدم التنازل.

لا يحق للمشترك التنازل عن هذه الوثيقة لأي طرف ثالث بأي حال من الأحوال.

(٦/٥) تعديل الوثيقة.

إن أي تغيير في مواد هذه الوثيقة أو في أي ملحق لها، لن يكون ساري المفعول إلا إذا كانت هذه التغييرات موقعاً عليها من قبل ممثل الشركة المعتمد وبموافقة المشترك، كما أن إشعارات التجديد لن تكون صالحة إلا إذا كانت على أوراق الشركة المعتمدة والموقعة من قبل المسؤول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة.

(٧/٥) الاحتيال.

إذا قدم المشترك أي مطالبة زائفة، أو مطالبة بقصد الاحتيال، أو حاول الحصول على أي من المزايا المنصوص عليها في هذه الوثيقة من خلال وسائل غير أمينة، أو احتيالية –أياً كان نوعها– فإن التغطية المنصوص عليها في هذه الوثيقة تُعد ملغاة، كما تعد هذه الوثيقة باطلةً ولاغيةً، وفي هذه الحال فإن كل الاشتراكات المدفوعة من قبل المشترك طوال الفترة من تاريخ سريان هذه الوثيقة حتى اكتشاف التلاعب والخداع من قبل الشركة لن تكون قابلة للرد في كل حالات الاحتيال أو الغش أو الخداع أو أيٍ منها.

(٨/٥) تغيير الأنظمة أو اللوائح.

في حال حصول أي تغييرات في الأنظمة أو اللوائح - شاملاً على سبيل المثال وليس الحصر - فرض أي شكل للضرائب – أياً كان نوعها - على الاشتراكات أو الأرباح أو الأموال المتعلقة بالوثيقة، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة الشركة في الإدارة والتنفيذ بموجب هذه الوثيقة، فإنه يحق للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تعديل الوثيقة إلى أي حد تتطلبه تلك التغييرات بعد إخطار المشترك بهذا التعديل وخلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ إخطار المشترك فإن الوثيقة تُعد سارية المفعول، وفي أثناء هذه المدة يمكن للمشترك إلغاءها ويُعد عدم إلغاء الوثيقة أثناء تلك المدة موافقة ضمنية من المشترك على كل التعديلات أو أي منها.

(٩/٥) عدم السريان.

إذا عُدَّت أي مادة في هذه الوثيقة لها علاقة بأي شخص أو ممتلكات أو ظروف غير سارية نظاماً أو غير قابل للنفاذ فإن باقي شروط هذه الوثيقة لن تتأثر بذلك، كما ستظل سارية ونافذة، وبذلك يسري كل شرط أو نص إلى الحد المسموح به نظاماً.

(١٠/٥) الاشتراك.

أ- تعديل مبلغ الاشتراك:

بعد مرور العام الأول من تاريخ الوثيقة، فإن الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) تحتفظ بالحق في تغيير مبلغ الاشتراك بموجب إخطار المشتركين خطياً بحد أدنى (٦٠) يوماً قبل تاريخ بداية أي تغيير، ويسري أي تغيير في رسم الاشتراك في الوثيقة من تاريخ سريان ذلك التغيير وما بعده.

ب- طريقة سداد الاشتراك:

١- يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل وذلك لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم طبقاً لأسس ومبادئ التكافل المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.

٢- يسدد المشترك الاشتراكات إلى الشركة لحساب محفظة التكافل بالطريقة التي تحددها الشركة خطياً.

ج- استلام الاشتراك:

إن أي دفعة فيما يتعلق بأي اشتراك لن تُعد مدفوعة إلى محفظة التكافل ما لم يصدر إيصال استلام مطبوع وموقع من قبل المسئول أو الوسيط أو الوكيل المعتمد من الشركة ويسلم إلى المشترك.

د- عدم سداد الاشتراكات:

إذا لم يسدد المشترك مبلغ الاشتراك ولم تستلمه الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل)؛ فإن هذه الوثيقة تُعد باطلة ولاغية.

(١١/٥) إنهاء الاشتراك.

ينتهي اشتراك أي مشترك عند حدوث أي من الآتي:

أ- عند استحقاق القسط الأخير لمديونية المشترك في الوثيقة وفقاً لعقد التمويل المبرم بين صاحب الدين والمشترك.

ب- عند نهاية مدة الوثيقة، أو بلوغ المشترك أثناءها سن ستون (٦٠) عاماً ميلادياً.

ج- عند امتناع المشترك عن سداد اشتراك محفظة التكافل المنصوص عليه في جدول الوثيقة لأي سبب.

د- عند وفاة أو عجز المشترك، حسب ما نص عليه في الوثيقة.

ه- عند التسوية المبكرة لكل ديون المشترك، المنصوص عليها في جدول الوثيقة.

و- عند إنهاء أو انتهاء هذه الوثيقة.

(١٢/٥) المبالغ الصغيرة المدفوعة.

في حال إنهاء الوثيقة وترتب على ذلك تبقي أي مبلغ يعادل (١٠٠) ريال سعودي فأقل فإنه يرد إلى المشترك، وفي حال عدم إمكان ذلك فإنه يبقى متبرعاً به لمحفظة التكافل.

(١٣/٥) الإلغاء.

يحق لكل من الطرفين إلغاء هذه الوثيقة مع إبداء أسباب موضوعية ومقنعة على أن يخطر الطرف الآخر بذلك قبل (٣٠) يوماً بالبريد المسجل على آخر عنوان مسجل له، وذلك بدون إخلال بما للطرف الآخر من أي حقوق سابقة لإلغاء الوثيقة، على أن تعيد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) للمشترك - عند طلبه - الرسوم المدفوعة من قبله بما يتناسب مع المدة الباقية من الوثيقة دون رسوم إصدار الوثيقة.

(١٤/٥) التأمينات الأخرى.

إذا نشأت في أي وقت أي مطالبة بخسائر بموجب هذه الوثيقة، وتبين وجود تأمين آخر يغطي نفس الخسارة؛ فإن محفظة التكافل لن تكون ملزمة بدفع أي مبلغ يتجاوز نسبتها من أي خسارة أو تكاليف أو نفقات فيما يتعلق بتلك الخسارة.

(١٥/٥) الإعلانات والإخطارات والإشعارات.

إن كل إعلان أو إخطار أو إشعار يتعين إرساله وفقاً لهذه الوثيقة؛ يجب أن يوجه كتابياً وعلى عنوان الطرفين المبين في الوثيقة.

(١٦/٥) إن الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) غير ملزمة بإرسال إشعار خطي للمشترك لإعلامه بانتهاء هذه الوثيقة، أو إشعار باستحقاق الاشتراك، ويجب على المشترك قبل أي تجديد إرسال إشعار خطي للشركة عن أي مرض، أو عيب جسدي، أو عجز أصبح متأثراً به، وأي تغيير جوهري للحقائق المذكورة في طلب التغطية حصلت منذ تاريخ ذلك الطلب أو أي إشعار للتجديد حسب هذه المادة.

(١٧/٥) قواعد التفسير.

أ- هذه الوثيقة والجدول والشروط العامة والشروط الخاصة والضمانات والاستثناءات والمرفقات، تُعرف جميعها باسم مواد الوثيقة وهي تقرأ كعقد واحد، وأي كلمة أو تعبير يعطى له معنى خاص في أي جزء منها، سوف يحمل نفس المعنى فيها جميعاً.

ب- كلما ورد في نصوص هذه الوثيقة وما لم يشر النص إلى غير ذلك؛ فإن المُفرد يشمل الجمع والعكس صحيح، كما تشمل الكلمات الدالة على المذكر المؤنث، إلا إذا دل السياق على غير ذلك.

ج- إن أي إشارة إلى اليوم أو الشهر أو السنة أو فترة زمنية أخرى تتحدد وفقاً للتقويم الميلادي.

د- في حال أي نزاع، فإن النص العربي هو النص المعتمد.

(٢٠/٥) النظام الحاكم، وحل النزاعات.

إن التغطية القابلة للاستحقاق بموجب هذه الوثيقة سوف تخضع وتفسر وفقاً للقواعد والأنظمة الإجرائية في المملكة العربية السعودية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وأي نزاع ينشأ بين الطرفين تكون المحاكم في المملكة العربية السعودية شاملة لهيئات التحكيم السعودية - بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية - هي الجهات المختصة الوحيدة في حله إن لم يمكن حله ودياً.

ويوافق المشترك بموجب هذه المادة على أن أي نفقات تتعلق بأي نزاع يطالب بها محفظة التكافل وليس الشركة.

(٢١/٥) الدفاع أو التسوية.

لا يحق للمشترك أو لمن ينوب عنه أن يُقر أو يَعرض أو يَعد أو يَدفع أيّ مبلغ دون موافقة الشركة الخطية، كما أن للشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) أن تتولى - متى رغبت - مباشرة الدفاع باسم المشترك وتسوية أي مطالبة، ويكون لها حق الملاحقة باسم المشترك ولمصلحة محفظة التكافل بشأن جميع التغطيات عن الأعطال والحوادث والأضرار والمسؤوليات ونحوها، ويكون لها مطلق الحرية في مباشرة أي دعوى أو تسوية أو تغطية، وعلى المشترك تقديم المساعدة والبيانات التي تطلبها الشركة منه.

(٢٢/٥) إجراءات المطالبة.

في حال وقوع أي حادث قد تنشأ عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقة؛ فإن المشترك يلتزم بإشعار الشركة على الفور بكافة التفاصيل، وأن يجري ويسهل ويسمح بالقيام على نفقة محفظة التكافل بكل الأعمال الضرورية التي تطلبها الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) ضمن الحدود المعقولة - المتعارف عليها - بقصد تعزيز الحقوق والتعويضات القانونية، والحصول على ذلك التعويض الكلي أو الجزئي من الغير، ويُعد كل خطاب أو مطالبة أو استدعاء أو ما يتعلق بذلك، قد تم إبلاغه أو تحويله إلى الشركة فور

استلامها له، كما يلتزم المشترك بتزويد الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) بإشعار خطي فور علمه بأي استفسارات أو مطالبات أو استقصاءات جوهرية فيما يتعلق بأي حادث مما ذكر في هذه المادة.

الأسس والمبادئ التي تعمل بها شركة الراجحي للتأمين التعاوني في إدارة محفظة التكافل

١- تُطبق الشركة الأسس والمبادئ التي تم إعدادها ودارستها وصياغتها من قبل الهيئة الشرعية للشركة.
٢- يُعد المشترك متكافلاً مع بقية المشتركين حيث يتبرعون باشتراكاتهم لمحفظة التكافل وذلك لتغطية الخسائر التي تقع لأي منهم طبقاً لأسس ومبادئ التكافل المقرة من الهيئة الشرعية للشركة.
٣- تدير الشركة أعمال التكافل لصالح محفظة التكافل نظير نسبة مئوية بما لا يتجاوز (٣٠٪) من مجموع الاشتراكات سنوياً، يتم خصمها في نهاية السنة المالية، ويعلن عن هذه النسبة مقدماً قبل بداية السنة المالية في مكاتب الشركة، وفي كل وثيقة، وعند إرسال إشعارات التجديد.
٤- تستثمر الشركة اشتراكات التأمين التعاوني لصالح محفظة التكافل على أساس المضاربة الشرعية نظير نسبة مئوية من الأرباح المتحققة، يتم احتسابها في نهاية السنة المالية، ويعلن عن هذه النسبة مقدماً قبل بداية السنة المالية في مكاتب الشركة، وفي كل وثيقة، وعند إرسال إشعارات التجديد.
٥- توزع نسبة من فائض التكافل على المشتركين، بغض النظر عمن تم تغطيته عن أضرار وقعت عليه، أو لم يتم تغطيته لعدم وقوع حادث أو أضرار عليه.
٦- يُعد المشترك الذي لم يستلم نصيبه من فائض التكافل خلال خمس سنوات من انتهاء السنة المالية التي انتهت فيها وثيقة التكافل متبرعاً به لحساب احتياطي التكافل لحماية حقوق المشتركين.
٧- الفائض = (مجموع الاشتراكات + أرباح استثمارها) – (أجرة الوكالة + نصيب المضارب [الشركة] من أرباح الاستثمار + مبلغ إعادة التكافل + التغطيات).
وسيتم توزيعه كالآتي:
أ- (٥٠ ٪) على المشتركين.
ب- (٥٠ ٪) لاحتياطي التكافل؛ وذلك بغرض دعم محفظة التكافل إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي مقدار رأس مال الشركة، ويؤول هذا الاحتياطي في حال تصفية الشركة إلى وجوه الخير حسبما تقرره الهيئة الشرعية بعد سداد جميع التزامات المشتركين.
٨- إذا وقع عجز في محفظة التكافل فإنها تدعم من حساب احتياطي محفظة التكافل – إن وجد -؛ فإن لم يف الحساب الاحتياطي بالعجز فيكون سداد العجز بمديونية شرعية أو تبرع من الشركة تلتزم به مسبقاً، على أساس أن تسدد من فائض الاشتراكات في السنوات القادمة.
٩- تقوم الشركة (بصفتها وكيلة عن محفظة التكافل) بإعادة التأمين لدى شركات التأمين.
١٠- يجب أن تكون إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التي تعمل وفق نظام التأمين التعاوني.
١١- في حال عدم قدرة هذه الشركات على إعادة التأمين بشكل كلي فيجب إعادة ما يمكن لديها قبل اللجوء إلى شركات إعادة التأمين التجاري.
١٢- تكون إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التجاري مراعاة للحاجة وفق الضوابط الآتية:
أ- أن يكون الاتفاق بين الشركة وشركة إعادة التأمين التجاري، لأقصر مدة ممكنه.
ب- أن يقلل ما يخصص لشركة إعادة التأمين التجاري إلى أدنى حد ممكن.
ج- أن لا يترتب على احتفاظ الشركة بشيء من مخصصات شركة إعادة التأمين التجاري دفع فوائد ربوية أو غير ذلك من المعاملات المحرمة.
د- تقوم الشركة بتجنيب الأرباح المدفوعة لها من شركات إعادة التأمين، والتي تنتج عن عملية الإعادة وصرفها في مصارف خيرية بإشراف الهيئة الشرعية للشركة.
ه- عمولات إعادة التأمين حق لمحفظة التكافل، وتستحق الشركة - بوصفها وكيلة عن محفظة التكافل بأجر - جزءاً من هذه العمولات.

الفهـــــارس

أولاً: فهـــرس الآيـــات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا	٢٩	١١٦
	يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ	١٨٥	١١٩، ٥١٣
	وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ	١٨٨	٢٢٩، ٤٥٣
	ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ	١٩٤	٤٩١
	وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ	٢٢٠	١٧٥
	يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ	٢٢٨	٢٢٠
	وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ	٢٢٩	٢٣٦
	وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ	٢٣٣	٦٨٢
	وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	١٧٦
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ	٢٦٧	٥٣٤
	وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ	٢٦٧	٥٣٤
	ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟	٢٧٥	٦١٦
	فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ	٢٧٥	٣٣٣، ٤٧٤
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	٢٧٨	٨٨، ٣٣٣، ٤٧٤، ٦١٦

	فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ	٢٧٩	٨٨، ٤٧٥، ٦١٦
	وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ	٢٨٠	٦٦٣
آل عمران	ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ	١١٢	٢٠١
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً	١٣٠	٤٥٢، ٦٦٣
النساء	وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا	١٤	٢٣٦
	كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ	٢٤	٢٣٧
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ	٢٩	١٠٧، ٢٠٤
	أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ	٤٣	٢٢٠
	وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ	٥٨	٢٢
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ	٥٩	٢١٧
	فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ	٥٩	٢٢٠، ٤٤٥
	وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا	١٤٠	٤١٥، ٦١٨
	وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا	١٤١	٤٤١
المائدة	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ	١	٢٤، ٢٣٩، ٤٤٥،

	وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ	٢	١١٧، ١٤٠، ١٤٩، ١٩٠، ٢٢٢، ٣٤٣، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٦، ٥٢٣، ٥٣١، ٥٩٩، ٦١٧، ٦٥٧، ٦٥٩، ٦٧١
	وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ	٣	١٠٠
	أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ	٥٠	٢٢
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ	٥١	٤٤٠
	وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ	٨٩	٢٤
	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ	٩٠	٩٥
	إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ	٩١	٩٦
الأنعام	وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ	٦٨	٤١٥، ٦١٨

	وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ	١١٩	٢٤٢
الأنفال	إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنۡهُ	١١	٢٥
التوبة	خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا	١٠٣	٥٣٩
هود	أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ	٢٨	١٩٤
يوسف	وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ	٧٢	٣٧٤
النحل	وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ	٨٩	٢٣٧
	وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ	١٢٦	٥١٨
الإسراء	وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ	١٥	٢٩٣
	وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا	٣٤	٢٣٩، ٤٤٥
مريم	أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالٗا وَوَلَدًا	٧٧	٤٣٤
الحج	وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ	٧٨	١١٩، ١٨٦، ٢٤٢، ٥١٣، ٦٢٢
الفرقان	فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامٗا	٧٧	١٩٤
ص	فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ	٢٦	٢٠٨، ٧٠٢
محمد	فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَا	١٨	٢٣٣
الفتح	وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ	١٦	١٩٤
الحجرات	إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ	١٠	١٤٨
المدثر	كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ	٣٨	٢٩٣

قريش	وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ	٤	٢٥، ٩١

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثـــار

الحديث أو الأثر	الصفحة
أَتُرَانِي ماكستك لِآخُذَ جَمَلَكَ	٢٣٨، ٣٣٠
أُتِيَ رسول اللَّهِ ﷺ وهو بِخَيْبَرَ بِقِلادَةٍ فيها خَرَزٌ وَذَهَبٌ	٦٢١
أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج	٢٤٠
ادَّخِرُوا ثَلاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ	١٨٢، ٢٠٦
إذا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فلا تَقْدَمُوا عليه	٢٠٩
اسْتَأْجَرَ النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بَكْرٍ رَجُلًا من بَنِي الدِّيلِ	٤٣٧
استعار من صفوان بن أمية مائة درع	٤٣٩
اسمع وأطع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك	٢٢٨
أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبرَ اليهودَ أن يَعملوها ويَزرعوها	٤٣٧
أَكُلُّ الْجَيْشِ أَسْلَفَهُ مِثْلَ ما أسلفكما	٣٤١
إن ابني هذا سيد	٣٤٦
إن الأشعريين إذا أَرْمَلُوا في الغزو	١٥٠
إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن	٣٤٥
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى في جَنِينِ امْرَأَةٍ من بَنِي لَحْيَانَ بِغُرَّةٍ	٥٠٢
أن صفوان بن أمية شهد حنيناً بعد الفتح	٤٣٩
أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتى بستاناً لرجل من اليهود، فاستقى له سبعة عشر دلواً، كل دلو بتمرة	٤٣٣
أن عمر رضي الله عنه أمره أن يرفع إليه ما أخذ وما أعطى في أديم واحد، وكان لأبي موسى كاتب نصراني	٤٤٠
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على أهل	٥٠٤

الحديث أو الأثر	الصفحة
الديوان	
أن عمـــــر حمـــــــى الشَّـــــــرَف والرِّبَذَة	٢٠١
أن عمر عامل الناس على إن جاء عمر بالبذر	٣٧٥
أن عمر وقف أرضه التي بخيبر	٢٤٣، ٢٤٤
إن الله هو الخالق القابض الباسط	٢٧٨
إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر	٤٣٩
إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ	٢١١
إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ	٢١١
أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهُ دِينَارًا، يَشْتَرِي له بِهِ شَاةً	٣٣٧
أن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها، وهي بنت ست	٦٨٣
أن النبي ﷺ حمـــــى النقـــــيع	٢٠٠، ٢٠١
أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر	٣١٣، ٣٧٤، ٦١٩
إنها قد بلغت محلها	٣٦٢
بَعَثَ رسول اللَّهِ ﷺ بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، فَأَمَّرَ عليهم أَبَا عُبَيْدَةَ	١٥٠
البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه	٧٠٠
الخراج بالضمان	٣٣٩، ٥٨٥، ٦٠١، ٦٨٤
الخلاف شر	٢١٩
درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم	٦١٨
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.	١٣١، ٣٤٦
صَلُّوا على صَاحِبِكُمْ	٥١٣
ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسْطَاطٍ	٥٠٣
العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه	٣٦٢، ٤٤٨، ٤٦٥
على المرء المسلم السمع والطاعة	٢١٧
فاتقوا الله في النساء	٦٨٥

الحديث أو الأثر	الصفحة
فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ	٤٣٨
فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها	٣٥٧
فصلى العصر ثم دعا بالأزواد، فلم يؤت إلا بالسويق	١٩٧
فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه	١٣١
فمن ترك ما شُبِّه عليه من الإثم	٣٤٥
كتابُ الله القِصاص	٢٣٧
كنا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا	٣١٤
كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ	٤٣٤
لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: بِعْ هذا الثَّوْبَ	٣١٤
لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، ولا صَدَقَةٌ من غُلُول	٥٣٣، ٥٤٠
لا حمى إلا لله ولرسوله	٢٠٠
لا ضرر ولا ضرار	٢٥٤، ٤٤٨، ٤٩١
لا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إنما الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ	٢٢١
لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع	٢٩٩، ٣٢٧، ٣٩٧
لا يحل مال امريء إلا بطيب نفسه	٢٠٥
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا	٤١١، ٤١٥، ٦١٦
ليس في المال حق سوى الزكاة	٦٦٤
ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول	٦٤٨
ليس لعرقٍ ظالمٍ حق	٣٣٧
ما بال رجال يشترطون شروطاً	٢٣٦
ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم	٤٣٢
ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم وينصح	١٩٩
ما من عبد يسترعيه الله رعية	١٩٩
المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً.	١٤٩

الحديث أو الأثر	الصفحة
مَثَل المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثَل الجسد	١٤٩
المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار	٢٠٠
المسلمون على شروطهم	٢٤١، ٢٥٦، ٤٤٩
من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه	٢٣٨، ٦٢٠
من ابتاع نخلاً بعد أن تُؤبَّر	٢٣٨
من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره	٦٦٩
من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول	٦٤٨
من أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بها فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ	٦٦٤
من تطبَّب و لم يُعلم منه طِبٌّ قبل ذلك فهو ضامن	٤٩١
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	٢٣٧
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار	٤١٥
من نذر أن يطيع الله فليطعه	٢٤٠
من نفس عن مؤمن كربة	١١٦
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر.	١٠٩
نهى عن بيعتين في بيعة	٣٠٠، ٣٢٦
نهى عن بيع وشرط	٢٣٨، ٢٩٦، ٣٢٧
نُهي عن عسيب الفحل وقفيز الطحان	٣١٥
نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَنُكْرِيَهَا	٣١٣
هو عليها صدقة، وهو لنا هدية	٣٦١
هي لك أو لأخيك أو للذئب	٤٧٩
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف	٦٨٥
يا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إلا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ	٥١٨

ثالثاً: فهـــرس الأعـــلام

العلم	الصفحة
أسلم القرشي	٣٤٠
الإشبيلي	٣١٦
أشهب	٤٠
أصبغ	٤٠
الألباني	٣١٦
أم عطية	٣٦١
البابرتي	١٠٠
الباجي	١٩٧
ابن باز	٢١١
البخاري	١٥٣
ابن بطال	١٩٨
بهز بن حكيم	٦٦٤
البيهقي	٥٠٦
ابن تيمية	١٤١
أبو ثور	٤٥٧
جابر بن عبد الله	١٥١
جرير	٢١
ابن حبان	٣١٣
ابن حجر العسقلاني	٩٩
ابن حجر الهيتمي	٤١٦
الحجوي	٨٧
ابن حزم	٣٢٥
الحسن البصري	٥٠٥

العلم	الصفحة
الحسن بن علي	٣٤٦
ابن حميد	٤١٤
خبَّاب	٤٣٤
الخطابي	٦١٧
الراغب	٢٢
رافع بن خديج	٣١٣
ابن رجب	٤٤٨
ابن رشد	٩٩
الزركشي	٢٣
زفر	٧٠٣
أبو زهرة	٩٠
الزهري	٥٠١
زيد بن أسلم	٣٤٠
سحنون	٣٩
السرخسي	١٥٢
السعدي	٩٨
سعيد بن زيد	٣٣٦
أبو سعيد الخدري	٣١٥
سفيان الثوري	٥٠٢
سلمة بن الأكوع	٥١٣
سويد بن نعمان	١٩٧
شريح	٤٩٢
الشوكاني	٣٣٥
الصعب بن جثامة	٢٠٠

العلم	الصفحة
الطاهر بن عاشور	١٧٦
ابن عابدين	٣٨
عبد الله بن حنظلة	٦١٨
عبد الله بن زيد آل محمود	٨٧
عبد الله بن عمرو	٣٢٧
عبد الوهاب خلاف	٨٦
عبيد الله بن عمر	٣٤٠
أبو عبيدة عامر بن الجراح	١٥١
ابن عثيمين	١٤٨
ابن عرفة	٤٦٦
عروة بن الجعد	٣٣٧
ابن أبي العز الحنفي	٢١٨
أم عطية	٣٦١
عقبة بن عامر	٢٤٠
علي الخفيف	٨٦
عمار بن ياسر	٢١٨
ابن فارس	٢١
فضالة بن عبيد	٦٢١
ابن القاسم	٣٩
قبيصة بن مخارق	٥١٨
القرافي	١٦٥
أبو قتادة	٥١٣
ابن القيم	٩٩
الليث بن سعد	٥٠٢

العلم	الصفحة
محمد بن إبراهيم آل الشيخ	٨٥
محمد بخيت المطيعي	٤٥
محمد البهي	٨٧
محمد بن الحسن الشيباني	٣٣٦
محمد عبده	٤٤
ابن المرتضى	٤٣
ابن مسعود	٢١٩
المشدَّاني	٤٦٦
مصطفى الزرقاء	٨٦
المطرِّزي	٢٢
معقل بن يسار	١٩٨
المغيرة بن شعبة	٥٠٣
ابن المواز	٤٠
أبو موسى الأشعري	١٤٩
النعمان بين بشير	١٤٩
أبو يوسف	٣٣٦

فهرس المصـــادر والمراجـــــع

١- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢- أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، مجموعة من الباحثين، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٣- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٤- أبحاث وأعمال الندوة الثالثة عشرة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في الخرطوم، في الفترة من ٨- ١١ صفر ١٤٢٥هـ، إصدار بيت الزكاة الكويتي.

٥- أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في دولة قطر، في الفترة من ٢٣- ٢٦ من ذي الحجة ١٤١٨هـ، إصدار بيت الزكاة الكويتي.

٦- أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة ببيروت، في الفترة من ١٨- ٢٠ ذي القعدة ١٤١٥هـن إصدار بيت الزكاة الكويتي.

٧- أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في دولة الكويت، في الفترة من ٢٢-٢٤ من ذي الحجة ١٤١٧هـ، إصدار بيت الزكاة الكويتي.

٨- أثر التأمين على الالتزام بالتعويض. دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية، د. فايز أحمد عبد الرحمن، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦م.

٩- أثر تلف المعقود عليه، عبد الحميد بن سعد السعودي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

١٠- أثر الديون ونقود الشركة أو المحفظة على تداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية ، أ. د. علي محيي الدين القره داغي ، طبعة البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

١١- أثر الضرورة والحاجة على أحكام ممارسة الأقليات المسلمة للأعمال . . د. صالح الدرويش، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٢- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من مهن التأمين وقيادة السيارات، د. عثمان أحمد عبد الرحيم، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٣- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن والوظائف، د. وهبة الزحيلي، ضمن كتابه قضايا الفقه والفكر المعاصر، الجزء الثاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٤- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن والوظائف، د. محمد جبر الألفي، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٥- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيما يحل ويحرم من المهن . . لعلاء الدين خروفة، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٦- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم من الأعمال، د. أحمد علي طه ريان، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٧- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى واعتبار المآل فيما يحل ويحرم د. محمد عثمان شبير، المقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة ١٤٢٨هـ.

١٨- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق وتعليق محمد علي قطب ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

١٩- الأحاديث المختارة، أو المستخرجة من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي

المقدسي، دراسة وتحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٢٠- الاحتيال على شركات التأمين، د. مراد زريقات، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ١٤٣٠هـ.

٢١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢٢- أحكام الأوقاف، مصطفى الزرقا، دار عمار، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٢٣- أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية، د. عبد الله بن مبارك آل سيف، طبع عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٢٤- أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية، أ.د. عبد الناصر توفيق العطار، مطبعة السعادة ، ١٩٧٤م.

٢٥- أحكام التأمين في القانون والقضاء، دراسة مقارنة، د. أحمد شرف الدين، جامعة الكويت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢٦- أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك، د. صالح بن محمد المسلم، دار الهدي النبوي – مصر، ودار الفضيلة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٢٧- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البغدادي الماوردي، خرج أحاديثه وعلق عليه خالد بن عبد اللطيف السبع العلمي، طبع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢٨- الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، طبع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢٩- الإحكام شرح أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم الظاهري.

٣٠- الأحكام الشرعية الصغرى، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي، تحقيق أم محمد بنت أحمد الهليس، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ومكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٣١- أحكام عقود التأمين ومكانها من شريعة الدين، لعبد الله بن زيد آل محمود، ضمن مجموعة رسائل وخطب الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٣٢- أحكام العمل والوظيفة في الفقه الإسلامي، د. مشعل بن سعد آل عسكر، رسالة دكتوراه، من قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مطبوعة على الحاسب الآلي، ١٤٣١هـ.

٣٣- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٤- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٥- أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣٦- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

٣٧- أحكام لزوم العقد، د. عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٣٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٣٨- أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي، د. عباس أحمد الباز، دار النفائس، الأردن، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٣٩- أحكام المال الحرام، بحث د. محمد بن سليمان الأشقر، ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٤٠- أحكام المشاع في الفقه الإسلامي، صالح بن محمد السلطان، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٤١- أحكام المعاملات الشرعية، لعلي الخفيف، دار الفكر العربي،١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤٢- أحكام النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية، د. محمد يعقوب طالب عبيدي، دار الهدي النبوي بمصر، ودار الفضيلة بالرياض، ١٤٢٥هـ.

٤٣- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد الغزالي، المكتبة التجارية – دار الخير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٤٤- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، علاء الدين علي بن محمد البعلي، حققه وخرج أحاديثه أحمد بن محمد الخليل، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٥- اختلاف العلماء، لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، تحقيق السد صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٤٦- اختلاف المفتين والموقف المطلوب تجاهه من عموم المسلمين، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤٧- اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية، لمجموعة من الباحثين، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٤٨- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، وعليه تعليقات الشيخ محمود أبو دقيقة، دار الفكر العربي.

٤٩- إدارة التأمين والمخاطر، د. زيد منير عبوي، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٥٠- أدب القضاء، شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥١- أدب المفتي والمستفتي، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، وعالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٥٢- الأذكار، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٥٣- الأربعون النووية، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع جامع العلوم والحكم، لابن رجب. انظر: جامع العلوم والحكم.

٥٤- الإرشاد إلى معرفة الأحكام، لعبد الرحمن السعدي، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٥٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٥م.

٥٦- الأرش وأحكامه، د. حسين بن عبد الله العبيدي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٥٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٨- أساليب توزيع فائض التأمين التعاوني، هاشم خلف الله ميرغني عثمان، بحث تكميلي لدرجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، بكلية الاقتصاد، جامعة الجزيرة بالسودان، عام ٢٠٠٥م، مطبوع على الحاسب الآلي.

٥٩- الأساليب الكمية الحديثة وتطبيقاتها في التأمين، د. محمد عبد المولى عثمان، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٦٠- أسانيد الإباحة في التأمين التجاري، د. عبد الله النجار، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها، ذو الحجة

١٤٢١هـ، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٦١- أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية، دمشق ١٦ – ٢١ من شوال ١٣٨٠هـ، إصدار المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

٦٢- الاستثمار في الأسهم، د. علي القره داغي، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد (٩) الجزء الثاني.

٦٣- الاستثمار في التأمين التعاوني، د. هايل داود، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، تنظيم الجامعة الأردينة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، في ٢٦-١٤٣١/٤/٢٨هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٦٤- الاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة، د. عبد الله بن محمد العمراني، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٥- الاستحسان، د. يعقوب بن عبد الله الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٦٦- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، علق عليه ووضع حواشيه: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٦٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النمري، صححه وخرَّج أحاديثه عادل مرشد، دار الأعلام، الأردن – عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هت ٢٠٠٢م.

٦٨- استيفاء الحقوق من غير قضاء د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٦٩- أسس التأمين التكافلي، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طبع مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٧٠- الإسعاف في أحكام الأوقاف، لبرهان الدين بن موسى الطرابلسي الحنفي، طبع بمطبعة هندية بشارع المهدي بالأزبكية بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٢٠هـ ١٩٠٢م

٧١- الإسلام والتأمين، د. محمد شوقي الفنجري، دار ثقيف للنشر والتأليف، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٧٢- أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري الشافعي، ضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٧٣- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، لأبي بكر حسن الكشناوي، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٧٤- الأسهم المختلطة، صالح بن مقبل العصيمي التميمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٥- الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٧٦- الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، سورية - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧٧- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٧٨- الإشراف على مذاهب أهل العلم، للحافظ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق محمد نجيب سراج الدين، بإشراف الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٩- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي المالكي، تعليق وتخريج: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، و دار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٨٠- إشكالات فقهية في تكييف التأمين التكافلي، د. عادل باريان، مطبوع على الوورد.

٨١- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية.

٨٢- أصول التأمين، رمضان أبو السعود، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٨٣- أصول التأمين (عقد الضمان) د. مصطفى محمد الجمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٨٤- أصول عقد التأمين، د. عصام أنور سليم، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٨٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت.

٨٦- إعادة التأمين، نبيل محمد مختار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٥م.

٨٧- الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين، د. الصديق الضرير، بحث مقدم لندوة التأمين التكافلي بالخرطوم، من ١٤- ١٦ فبراير ٢٠٠٤م.

٨٨- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ضبطه وصححه أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٨٩- أعلام التراث في العصر الحديث، محمود الأرناؤوط، مكتبة العروبة – الكويت، دار ابن العمار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٩٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الثانية عشرة ، ١٩٩٧م.

٩١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٩٢- الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، تحقيق وتقديم د. محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٩٣- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ومكتبة الخاني، الطبعة الثنية، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
٩٤- أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالتها على الأحكام الشرعية، د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٩٥- اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٩٦- الإقناع في مسائل الإجماع، للحافظ أبي الحسن ابن القطان، تحقيق حسن بن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
٩٧- الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٩٨- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٩٩- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١٠٠- الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، خرج أحاديثه ، وعلق عليه، محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠١- الامتيازات الاتفاقية على الديون، د. محمد سليمان الأشقر، ضمن أبحاث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٠٢- الامتياز في المعاملات المالية وأحكامه في الفقه الإسلامي، د. إبراهيم بن صالح التَّنَم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٠٣- إنباء الغمر بأنباء العمر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

١٠٤- الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز، لعبد الرحمن بن يوسف الرحمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١٠٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، المطبوع مع المقنع والشرح الكبير، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

١٠٦- أهمية رأس المال في صناعة التأمين التعاوني الإسلامي، د. السيد حامد، بحث منشور بمجلة المنبر، الصادرة عن هيئة علماء السودان، العدد (٩) جمادى الآخر ١٤٣٠هـ.

١٠٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم، وبهامشه حاشية منحة الخالق لابن عابدين، الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية.

١٠٨- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى بن المرتضى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ ١٩٧٥م.

١٠٩- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١١٠- بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، د. عبد الستار أبو غدة، الناشر: مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

١١١- بحوث ملتقى التأمين التعاوني، المنعقد بالرياض في المحرم ١٤٣٠هـ، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.
١١٢- بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، للشيخ جاد الحق علي جاد الحق، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
١١٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتخريج محمد عدنان بن ياسين درويش، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١١٤- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق وتخريج بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
١١٥- البدائل المعاصرة لتحمل العاقلة الدية، د. محمد الأمين الشيخ، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) الجزء الأول.
١١٦- البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات، د. محمد النجيمي، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) الجزء الأول.
١١٧- البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات، د. عادل قوته، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) الجزء الأول.
١١٨- البدائل المعاصرة للعاقلة في تحمل الديات، د. أحمد الحداد، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) الجزء الأول.
١١٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد، وثق نصوصه وحقق أصوله وخرج أحاديثه طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١٢٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١٢١- البديل الإسلامي للتأمين رؤية فقهية وتطبيقية ومستقبلية، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٧م.

١٢٢- بطاقات الائتمان والأحكام المتعلقة بها، دراسة فقهية مقارنة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، إعداد يوسف بن عبد الله الشبيلي، بقسم الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء، التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٦- ١٤١٧هـ، مطبوعة على الحاسب الآلي.

١٢٣- البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، دراسة فقهية قانونية اقتصادية تحليلية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٢٤- البطاقات المصرفية وأحكامها الفقهية، د. عبد الرحمن بن صالح الحجي، رسالة ماجستير بقسم الفقه بكلية الشريعة جامعة الإمام، ١٤٢٠هـ، مطبوعة على الحاسب الآلي.

١٢٥- بطاقات المعاملات المالية ماهيتها وأحكامها، د. عبد الله الباحوث، بحث منشور بمجلة العدل، العدد (٢٧).

١٢٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٢٧- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للدردير، لأحمد الصاوي، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

١٢٨- بنوك تجارية بدون ربا، د. محمد بن عبد الله الشباني، دار الخراز – جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٢٩- البهجة في شرح التحفة، لابن أبي عاصم الأندلسي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء - المغرب، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٣٠- بيان الحكم الشرعي للتأمين التجاري مع البديل الشرعي لهذا التأمين، د. محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

١٣١- البيان والتحصيل، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٣٢- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، دراسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
١٣٣- بيع التقسيط وأحكامه، لسليمان بن تركي التركي، دار إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٣٤- تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين بن قاسم بن قُطلوبُغا السودوني، حققه محمد خير رمضان يوسف، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
١٣٥- التاج والإكليل لمختصر خليل، المطبوع مع مواهب الجليل. انظر: مواهب الجليل.
١٣٦- تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه، لمحمد تقي العثماني، بحث منشور بحولية البركة العدد (٨) ١٤٢٧هـ.
١٣٧- التأمين، بحث من إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، المنشور بمجلة البحوث الإسلامية، العدد (١٩) و (٢٠) الصادرة من رئاسة البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٧- ١٤٠٨هـ.
١٣٨- التأمين، د. وهبة الزحيلي، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (٢).
١٣٩- التأمينات الاجتماعية ونظامها في المملكة العربية السعودية، تأليف د. محمد فاروق الباشا، نشر معهد الإدارة العامة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٤٠- التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، د. عبد اللطيف محمود آل محمود، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
١٤١- التأمين الاجتماعي وتطبيقاته المعاصرة في دولة الكويت (دراسة فقهية) مريم عبد الرحمن أحمد الأحمد، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، مطبوعة على الحاسب الآلي.
١٤٢- التأمين، لأحمد جاد عبد الرحمن ، الناشر دار النهضة العربية.

١٤٣- التأمين، لعلي الخفيف، بحث بمجلة الأزهر السنة السابعة والثلاثين، المحرم ١٣٨٥هـ.

١٤٤- التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، عبد السميع المصري، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

١٤٥- التأمين الإسلامي، د. أحمد ملحم، والأستاذ أحمد صباغ، دار الإعلام، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٤٦- التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، د. علي محيي الدين القره داغي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٤٧- التأمين الإسلامي، د. أحمد ملحم، دار الإعلام، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٤٨- التأمين الإسلامي على الودائع، د. حسين كامل فهمي، بحث مقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي، في ٢٨-١٤٢٢/١٠/٣٠هـ والمنعقدة بجدة، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

١٤٩- التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق؟ د. أحمد الحجي الكردي، بحث مقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي، في ٢٨-١٤٢٢/١٠/٣٠هـ والمنعقدة بجدة، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

١٥٠- التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها، تأليف أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الإسكندري ، راجعه وقدم له د. محمد الزحيلي ، دار العصماء ، سورية - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥١- التأمين بين الحظر الشرعي والإباحة، د. محمد بن أحمد الصالح ، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها ، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

١٥٢- التأمين بين الحظر والإباحة ، سعدي أبو جيب، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ودار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٥٣- التأمين بين الحلال والحرام، عبد الله بن سليمان بن منيع، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
١٥٤- التأمين الأصيل والبديل، عيسى عبده، دار البحوث العلمية ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
١٥٥- التأمين التجاري والبديل الإسلامي ، د. غريب الجمال ، دار الاعتصام.
١٥٦- التأمين التجاري وإعادة التأمين المشروعة والممنوعة، د. الصديق الضرير، بحث ضمن أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي، المنعقدة في الكويت ١٤٠٧هـ.
١٥٧- التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، نعمات محمد مختار، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، مطبوعة على الحاسب الآلي.
١٥٨- التأمين التجاري وخلاف العلماء فيه، لسعد بن ناصر البريك، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن، مطبوع على الآلة الكاتبة، عام ١٣٠٧هـ.
١٥٩- التأمين التعاوني، د. عبد العزيز الغامدي، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٦٩).
١٦٠- التأمين التعاوني بين أحلام النظرية وأوهام الواقع، دز مسفر بن عتيق الدوسري، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض، ١٤٣٠هـ.
١٦١- التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، د. علي محيي الدين القره داغي، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.
١٦٢- التأمين التعاوني التصفية والفائض، د. الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، تنظيم الجامعة الأردينة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، في ٢٦-١٤٣١/٤/٢٨هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٦٣- التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله، د. سليمان بن دريع العازمي، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.

١٦٤- التأمين التعاوني نموذج عقد الوكالة بحصة من الفائض التأميني الصافي، د. عمر زهير حافظ، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، تنظيم الجامعة الأردينة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، في ٢٦-١٤٣١/٤/٢٨هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٦٥- التأمين التعاوني والأحكام المنظمة لعلاقة حملة الوثائق وحق الحلول والتحمل، د. عبد الرحمن السند، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني، تنظيم الجامعة الأردنية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، في ٢٦- ١٤٣١/٤/٢٨هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٦٦- التأمين التعاوني والتأمين التجاري، عبد الله بن المحفوظ بن بيه، ضمن كتابه مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٠م.

١٦٧- التأمين التكافلي من خلال الوقف، د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.

١٦٨- التأمين التكافلي من خلال الوقف، دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، لعلي بن محمد بن محمد نور، رسالة ماجستير بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، مطبوعة على الحاسب الآلي.

١٦٩- تأمين الحريق من الناحية التطبيقية، أحمد حسين أبو العلا، الناشر دار النهضة العربية، ١٩٦٨م.

١٧٠- تأمين الدين، أنموذج تأمين الودائع المصرفية، وأنموذج تأمين ائتمان الصادرات، د. عادل عوض بابكر، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، المُنظَّم بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، عام ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٧١- تأمين الدين والضمان، المفهوم الفني والمقاربة الفقهية، لعثمان الهادي إبراهيم، ضمن بحوث ندوة البركة الثلاثين للاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٣٠هـ.

١٧٢- التأمين الصحي، د. محمد جبر الألفي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦).
١٧٣- التأمين الصحي، د. حسان باشا، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦).
١٧٤- التأمين الصحي في الفقه الإسلامي، دراسة فقهية تطبيقية، د. مشاعل بنت فهد الحسون، رسالة دكتوراه، بقسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩- ١٤٣٠هـ، مطبوعة على الحاسب الآلي.
١٧٥- التأمين على حوادث السيارات في الشريعة الإسلامية، د. حسين حامد حسان، بحث مقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي، في ٢٨-١٤٢٢/١٠/٣٠هـ والمنعقدة بجدة، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.
١٧٦- التأمين على الحياة بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، لمحمد المختار السلامي، بحث مقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي، في ٢٨-١٤٢٢/١٠/٣٠هـ والمنعقدة بجدة، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.
١٧٧- التأمين على الحياة وإعادة التأمين، د. محمد بن سليمان الأشقر، ضمن كتاب بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١٧٨- التأمين على الديون المشكوك فيها من خلال شركة تأمين تعاونية إسلامية، د. محمد الزحيلي، ضمن أعمال الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي، المنعقدة في الكويت عام ١٤١٩هـ.
١٧٩- التأمين على الديون المشكوك فيها، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن أعمال الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي، المنعقدة في الكويت عام ١٤١٩هـ.
١٨٠- التأمين على الديون المشكوك فيها، د. عبد الحميد البعلي، ضمن أعمال الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي، المنعقدة في الكويت عام ١٤١٩هـ.

١٨١- التأمين على رخصة قيادة السيارات إلزاماً والتزاماً، د. سعد بن ناصر الشثري، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٦٠) السنة الخامسة عشرة ١٤٢٤هـ.

١٨٢- التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، د. عبد الله الصيفي، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، المُنظَّم بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، عام ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٨٣- التأمين في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد نجاة الله صديقي، ترجمة: التجاني عبد القادر، مراجعة د. رفيق المصري، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

١٨٤- التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، بهاء بهيج شكري، دار الثقافة بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٨٥- التأمين في الشريعة والقانون، د. شوكت عليان، دار الشواف، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

١٨٦- التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون، د.غريب الجمال ، معهد الدراسات الإسلامية ، القاهرة.

١٨٧- التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون، د . غريب الجمال، دار الشروق، جدة.

١٨٨- التأمين من الحريق، أحمد فؤاد الأنصاري، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر.

١٨٩- التأمين من منظور إسلامي (مذكرة تدريسية) إعداد د. محمد سعدو الجرف، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، طبع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

١٩٠- التأمين وأحكامه، د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

١٩١- التأمين وإعادة التأمين، د. وهبة الزحيلي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد الثاني، الجزء الثاني، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٩٢- التأمين وشريعة الإسلام، د. برهام محمد عطا الله، بحث بمجلة المسلم المعاصر، العدد(١٠٢) السنة السادسة والعشرون، ١٤٢٢هـ، تصدر عن جمعية المسلم المعاصر.

١٩٣- التأمين وصوره المنتشرة في المجتمع الأمريكي، ما يحل منها وما يحرم، د. محمد الزحيلي، بحث منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١٩٤- التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه ، محمد السيد الدسوقي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

١٩٥- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن فرحون المالكي، تخريج وتعليق جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٩٦- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان الزيلعي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

١٩٧- تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٩٨- تجارب التصرف بالفائض التأميني، د. عبد الباري مشعل، ضمن بحوث الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بالرياض ١٤٣١هـ.

١٩٩- تحرير ألفاظ التنبيه، أو لغة الفقهاء، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه: عبد الغني الدّقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢٠٠- تحرير الكلام في مسائل الالتزام، لأبي عبد الله محمد بن محمد الحطاب المالكي، تحقيق عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م.

٢٠١- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، المطبوع مع حواشي الشرواني والعبادي، دار إحياء التراث العربي.

٢٠٢- تحفيز شركة الإدارة من الفائض، د. صالح بن منصور الجربوع، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني للتأمين التعاوني المنعقد بمدينة الرياض، شوال، ١٤٣١هـ.

٢٠٣- التسهيلات التي تمنح على أساس القرض في التطبيقات المعاصرة لنظام التأمين التعاوني. د. محمد علي القري، ورقة عمل مقدمة لندوة المسائل الشرعية في التكافل، تنظيم مجلس الخدمات المالية الإسلامية، في ٢٠٠٩م بالمدينة النبوية.

٢٠٤- التسويق التجاري وأحكامه في الفقه الإسلامي، د. حسين بن معلوي الشهراني، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٢٠٥- تشريعات التأمين التعاوني وعقوده ووثائقه. دراسة تقويمية، د. محمد سعدو الجرف، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، المُنظَّم بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، عام ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٢٠٦- تصحيح الفروع، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، المطبوع مع الفروع. انظر: الفروع.

٢٠٧- تصنيف وأنواع التأمين، أ. منصور القصري، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها ، ذو الحجة ١٤٢١هـ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٢٠٨- تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التأمين، د. محمد سعدو الجرف، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها ، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٢٠٩- تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية، أ. عبد المجيد أحمد الأمير، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، عام ١٤٢٨هـ بالرياض.

٢١٠- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، حققه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٢١١- التعريف بأصحاب مالك، لأي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، تحقيق أحمد المزيدي، الناشر مكتبة الأنصار.

٢١٢- التعريف بنظام التأمين الإسلامي، د. الصديق الضرير، ضمن كتاب أبحاث الشيخ الصديق الضرير، الكتاب الأول- التأمين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢١٣- تعقيب على بحث الاعتبارات الشرعية لممارسة التأمين، د. وهبة الزحيلي، مقدم لندوة التأمين التكافلي بالخرطوم، من ١٤- ١٦ فبراير ٢٠٠٤م.

٢١٤- تعقيب على بحث تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه، د. الصديق الضرير، بحث منشور في حولية البركة، العدد (٨) ١٤٢٧هـ.

٢١٥- تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رسالة الشوكاني رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين، اعتنى بها سليمان بن صالح الخراشي، مكتبة عباد الرحمن بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٢١٦- تعليق الشيخ عبد الله بن بيه على بحث التأمين على حوادث السيارات لحسين حامد حسان، ضمن بحوث حلقة الحوار حول عقود التأمين الإسلامي، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، سنة ١٤٢٢هـ.

٢١٧- التعليق على بحث التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق؟ د. محمد الزحيلي، ضمن بحوث حلقة الحوار حول عقود التأمين الإسلامي، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، سنة ١٤٢٢هـ.

٢١٨- التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المطبوع مع سنن الدارقطني. انظر: سنن الدارقطني.

٢١٩- التعويض عن تفويت منفعة انعقد سبب وجودها، د. ناصر بن محمد الجوفان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٢٠- التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي، د. محمد بن المدني بوساق، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٢٢١- تقدير الشركة لأجرة الوكالة، د. سليمان الجويسر، بحث غير منشور.

٢٢٢- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، النشرة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٢٣- تقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢٤- التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد، ١٤٣١- ١٤٣٢هـ، المنشور بموقع المؤسسة العامة للتقاعد.

٢٢٥- التقرير السنوي لشركة التعاونية للتأمين، عام ٢٠١٠م، طبع شركة التعاونية.

٢٢٦- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٢٢٧- التقليد وأحكامه، د. سعد بن ناصر الشثري، دار الوطن ودار الغيث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٢٨- تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، د. محمد سعدو الجرف، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.

٢٢٩- تقييم الأنشطة الترويجية في شركات التأمين الإسلامية، د. أنس المختار، بحث منشور بمجلة الدراسات التجارية الإسلامية، الصادرة من مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد (٥) و (٦) ١٩٨٥م.

٢٣٠- تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، د. رياض بن منصور الخليفي، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ١٤٣٠هـ.

٢٣١- تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، د. عبد الباري مشعل، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ١٤٣٠هـ.

٢٣٢- تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، د. ناصر عبد الحميد، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ١٤٣٠هـ.

٢٣٣- تكملة فتح القدير لابن الهمام، شمس الدين أحمد بن قودر، علق عليه وخرج أحاديثه عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٢٣٤- تكملة المجموع شرح المهذب، لمحمد نجيب المطيعي، المطبوع بآخر المجموع للنووي، طبعة مكتبة الإرشاد، بجدة.

٢٣٥- التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي، د. رياض الخليفي، بحث مطبوع على الوورد.

٢٣٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، اعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٣٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، تحقيق مجموعة من الباحثين، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٢٣٨- تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد، المنشور بموقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

٢٣٩- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي، تحقيق سامي بن محمد جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٤٠- تنقيح الفصول مع شرحه، للقرافي، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ودار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٢٤١- تنوير الأبصار، لمحمد بن عبد الله التمرتاشي الحنفي، مع شرحه الدر المختار. انظر: الدر المختار.

٢٤٢- تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز بن محمد القايدي، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٢٤٣- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢٤٤- تهذيب السنن، لابن القيم، المطبوع مع عون لمعبود. انظر: عون المعبود.
٢٤٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٢٤٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
٢٤٧- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٤٨- التوبة من المكاسب المحرمة. د. خالد بن عبد الله المصلح بحث منشور بمجلة العدل، العدد (٣٨).
٢٤٩- التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية، د. محمد بن عبد الرحمن الخميِّس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
٢٥٠- تيسير التحرير شرح محمد أمير المعروف بأمير بادشاه الحنفي على كتاب التحرير، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥١هـ.
٢٥١- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
٢٥٢- ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين، د. أحمد القاضي، المنشور بموقع العقيدة والحياة.
٢٥٣- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، مكتبة الرشد – الرياض ، ودار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
٢٥٤- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٢٥٥- جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب البغدادي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٢٥٦- الجرح والتعديل، للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند.
٢٥٧- جريدة الرياض، العدد (١٤٨٥٢) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٦هـ.
٢٥٨- جواب د. الصديق الضرير على بحث مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني للدكتور التجاني، غير منشور.
٢٥٩- جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل، لصالح عبد السميع الآبي الأزهري، المكتبة الثقافية – بيروت.
٢٦٠- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق د. عبد الرحمن محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٦١- الحاجة وأثرها في الأحكام، دراسة نظرية تطبيقية، د. أحمد بن عبد الرحمن الرشيد، كنوز أشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٢٦٢- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
٢٦٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، خرج أحاديثه محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، وطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٦٤- حاشية السندي على سنن النسائي، المطبوع مع سنن النسائي. انظر: سنن النسائي.
٢٦٥- حاشية الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي.
٢٦٦- حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر، ١٣١٥هـ.
٢٦٧- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، المطبوعة مع الشرح الصغير. انظر: الشرح الصغير.

٢٦٨- حاشية عميرة على كنز الراغبين، لشهاب الدين أحمد البرلسي، الملقب بعميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٢٦٩- حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار، لمحمد علاء الدين أفندي، المطبوع بآخر رد المحتار. انظر: رد المحتار.

٢٧٠- حاشية القليوبي على كنز الراغبين، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، المطبوعة مع حاشية عميرة.

٢٧١- حاشية اللَّبَدي على نيل المآرب، لعبد الغني بن ياسين اللبدي النابلسي، تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٢٧٢- حافز عدم المطالبة، د. خالد الصافي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وثاق الثاني للتأمين التكافلي، في المدة من١٥- ١٦ إبريل ٢٠٠٧م.

٢٧٣- حافز عدم المطالبة لهيثم محمد حيدر، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي بالكويت، من ٢٠-٢١ محرم ١٤٢٧هـ، منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٢٧٤- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٢٧٥- حق الامتياز في الديون، دراسة مقارنة، محمد بن سلمان الجريوي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير بقسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٩- ١٤٢٠هـ، مطبوع على الحاسب الآلي.

٢٧٦- الحق التعويضي في التأمين على الحياة والجهة المستفيدة منه، د. عباس أحمد الباز، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، ١٤٣١هـ.

٢٧٧- حق الحلول في التأمين على الأشياء، د. علي محمد الصوا، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، المُنظَّم بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع الفقه

الإسلامي الدولي، عام ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٢٧٨- حكم اجتماع عقد معاوضة وسلف في عقد التأمين التعاوني، د. سليمان الجويسر، بحث غير منشور.

٢٧٩- حكم أخذ الأجر على الضمان، د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، بحث منشور بموقعه.

٢٨٠- حكم الإسهام في شركات القطاع العام التي يدخل الربا في نشاطها، د. صالح بن زابن المرزوقي، بحث منشور بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد ١٠، العدد ١، رجب ١٤٢٣هـ.

٢٨١- حكم التأمين الصحي وبعض صوره في المجتمع الأمريكي، د. علي القره داغي، بحث منشور بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

٢٨٢- حكم تداول أسهم الشركات المساهمة، لعبد الله المنيع، بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٧).

٢٨٣- حكم التعامل أو العمل في شركات التأمين خارج ديار الإسلام، د. علي القره داغي، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بباريس عام ١٤٢٩هـ.

٢٨٤- حكم الشريعة الإسلامية في التأمين الاجتماعي، د. محمد مكي الجرف، بحث منشور بالمجلة العلمية لتجارة الأزهر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد (٢١) لعام ١٩٩٦م.

٢٨٥- حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، د. حسين حامد حسان، دار الاعتصام.

٢٨٦- حكم العمل في البنوك الربوية، د. عبد الله السعيدي، بحث منشور بموقع الفقه الإسلامي.

٢٨٧- حكم زكاة مكافأة نهاية الخدمة، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن أبحاث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة.

٢٨٨- الحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوين تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٢٨٩- حلي المعاصم لفكر ابن عاصم، لأبي عبد الله محمد التاودي، المطبوع مع البهجة في شرح التحفة. انظر: البهجة.

٢٩٠- حوادث السير، د. محمد عطا السيد، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٨) الجزء الثاني.

٢٩١- حوار الأربعاء، خلال الأعوام الدراسية ١٤١٨/١٤٢٧هـ، إعداد خالد سعد محمد الحربي، عبيد الله محمد حمزة عبد الغني، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

٢٩٢- الحوافز التسويقية التجارية وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. خالد المصلح، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢٩٣- حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، لمحمد بن إبراهيم الشيباني، الدار السلفية بالكويت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢٩٤- الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.

٢٩٥- خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ.

٢٩٦- خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢٩٧- الخطر في التأمين البحري، د. محمود سمير الشرقاوي، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م.

٢٩٨- الخطر والتأمين، د. رفيق المصري، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٩٩- الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، د. سلامة عبد الله ، الناشر دار النهضة العربية ، ١٩٦٧م.

٣٠٠- الدراري المضية شرح الدرر البهية، محمد بن علي الشوكاني، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة.
٣٠١- دراسة مبدئية في العقود وفسخها بين الشريعة والقانون، لمصطفى الزرقاء، بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، العدد (٧).
٣٠٢- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٣٠٣- دعوى الولد على والده والتنفيذ عليه في الفقه الإسلامي، الشيخ عبد الله بن محمد آل خنين، بحث منشور بمجلة العدل الصادرة عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، العدد (٣١).
٣٠٤- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد علاء الدين الحصكفي، المطبوع مع رد المحتار، انظر: رد المحتار.
٣٠٥- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، لجمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، المعروف بابن المبرد، دار المجتمع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٣٠٦- دفع الدية من قبل شركات التأمين المعاصرة، محمد خير إبراهيم يوسف درادكه، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
٣٠٧- دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات، قرارات وتوصيات الندوتين العاشرة والحادية عشرة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنشور بموقع بيت الزكاة الكويتي.
٣٠٨- دور مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية في صناعة التأمين التكافلي، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الناشر: مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٣٠٩- دور نظم التأمين التكافلي في دعم الحركة التعاونية بمصر، مجدي السيد أحمد ترك، بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، العدد (٢٥) ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٣١٠- الديباج المُذهَب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون ، تحقيق د. علي عمر ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م .

٣١١- ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى.
٣١٢- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٣١٣- ذيل الأعلام، لأحمد العلاونة، دار المنارة بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٣١٤- الذيل على طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي، خرج أحاديثه ووضع حواشيه أبو حازم أسامة بن حسن، وأبو الزهراء حازم علي بهجت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٣١٥- رؤوس المسائل الخلافية على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، للحسين بن محمد العكبري، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٣١٦- الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، د. عبد الله بن محمد السعيدي، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣١٧- الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، د. عمر بن عبد العزيز المترك، اعتنى بإخراجه: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة بالرياض، النشرة الأول، ١٤١٤هـ.
٣١٨- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
٣١٩- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
٣٢٠- رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين، محمد بن علي الشوكاني، المطبوع مع تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رفع الأساطين . . . انظر: تعليقات الشيخ ابن عثيمين على رفع الأساطين.

٣٢١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، تحقيق وتخريج د. السيد محمد السيد وسيد إبراهيم عمران ، دار الحديث ، القاهرة ، سنة الطبع ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٣٢٢- روضة الطالبين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق عادل أحمد معوض، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت. ب ط و لا ت.

٣٢٣- روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين ابن قدامة، قرأه وعلق عليه ووثق نصوصه د. سعد بن ناصر الشثري، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٢٤- الروض المربع شرح زاد المستقنع، المطبوع مع حاشية ابن قاسم. انظر: حاشية ابن قاسم.

٣٢٥- الروض المربع شرح زاد المستقنع، تحقيق وتعليق ودراسة مجموعة من المشائخ، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٣٢٦- رياض الصالحين، يحيى بن شرف النووي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٢٧- زاد المستقنع في اختصار المقنع، للحجاوي، المطبوع مع السلسبيل في معرفة الدليل، الشيخ صالح البليهي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٣٢٨- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة والعشرون ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٢٩- زكاة الأموال المجمدة، د. عجيل النشمي، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (١٦) الجزء الأول.

٣٣٠- زكاة الأموال المجمدة، د. أحمد الحداد، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) الجزء الأول.

٣٣١- زكاة الأموال المجمدة، د. وهبة الزحيلي، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) الجزء الأول.

٣٣٢- زكاة الأموال المجمدة، د. قطب مصطفى سانو، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) الجزء الأول.
٣٣٣- زكاة الأموال المجمدة، د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) الجزء الأول.
٣٣٤- زكاة الأموال المجمدة، د. محمد نبيل غنايم، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (١٦) الجزء الأول.
٣٣٥- زكاة المال الحرام، الشيخ عبد الله بن منيع، ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
٣٣٦- زكاة المال العام، د. محمد عبد الغفار الشريف، ضمن بحوث فقهية معاصرة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٣٣٧- زكاة المال العام، د. وهبة الزحيلي، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في دولة قطر، في الفترة من ٢٣- ٢٦ من ذي الحجة ١٤١٨هـ، إصدار بيت الزكاة الكويتي.
٣٣٨- زكاة المال العام، د. محمد البوطي، ضمن بحوث الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في دولة قطر، في الفترة من ٢٣- ٢٦ من ذي الحجة ١٤١٨هـ، إصدار بيت الزكاة الكويتي.
٣٣٩- زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي، د. محمد نعيم ياسين، ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس بالأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٣٤٠- الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٣٤١- الزكاة والضريبة، د. علي محيي الدين القره داغي، ضمن بحوث في فقه قضايا الزكاة المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٣٤٢- زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري، اعتنى بالتصحيح والتعليق عليه: محمد مختار حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٣٤٣- الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأحمد بن محمد الهيتمي، ضبطه أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٣٤٤- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٤٥- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٣٤٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٤٧- سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية "الضرائب" دراسة فقهية مقارنة، صلاح الدين عبد الحليم سلطان، شركة سلطان للنشر، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٣٤٨- سنن ابن ماجة، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ب ط ولا ت

٣٤٩- سنن أبي داود، مع شرحه عون المعبود للعظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٣٥٠- سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

٣٥١- السنن الكبرى، للنسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٣٥٢- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٣٥٣- سنن النسائي، بشرح السيوطي، وحاشية السندي، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٣٥٤- السياسة الشرعية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق أبي عبد الملك سعود بن خلف الشمري الظاهري، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣٥٥- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، أشرف على التحقيق وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٥٦- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد ورفقاؤه، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٣٥٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، تحقيق علي عمر ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

٣٥٨- الشخصية الاعتبارية، لحمزة حمزة، بحث بمجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد (٢) ٢٠٠١م.

٣٥٩- الشخصية الاعتبارية، د. خالد بن عبد العزيز الجريد، بحث منشور بمجلة العدل، العدد (٢٩).

٣٦٠- الشخصية الحكمية للشركات المعاصرة، دراسة فقهية، د. أحمد بن محمد الرزين، رسالة ماجستير بقسم الفقه في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤- ١٤٢٥هـ، مطبوعة على الحاسب الآلي.

٣٦١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي ، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط ، وحققه وعلق عليه محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .

٣٦٢- شرح حدود ابن عرفة، لمحمد الأنصاري الرصاع، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٣٦٣- شرح الخرشي على مختصر خليل[1]، لمحمد بن عبد الله بن علي الخرشي المالكي، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٣٦٤- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق وتخريج عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.
٣٦٥- شرح السيوطي على النسائي، المطبوع مع سنن النسائي. انظر: سنن النسائي.
٣٦٦- شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك، ضبط نصه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.
٣٦٧- شرح صحيح مسلم، للنووي، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
٣٦٨- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد الدردير، وبالهامش حاشية أحمد الصاوي، دار المعارف.
٣٦٩- شرح العقيد الطحاوية، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، حققه د. عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٣٧٠- شرح عمدة الفقه للموفق ابن قدامة، د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
٣٧١- شرح القواعد الفقهية، أحمد بن محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٣٧٢- الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المطبوع مع المقنع والإنصاف، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

(١) كُتب على الغلاف: (حاشية الخرشي) والصواب ما أُثبت أعلاه.

٣٧٣- الشرح الكبير، لأحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير، المطبوع مع حاشية الدسوقي. انظر: حاشية الدسوقي.
٣٧٤- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٣٧٥- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٣٧٦- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٣٧٧- الشرح الممتع على زاد المستقنع، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، وطبعة مؤسسة آسام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٣٧٨- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .
٣٧٩- شرط سقوط الحق في التأمين التكافلي، د. رياض بن منصور الخليفي، بحث منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٣٨٠- شركة المضاربة في الفقه الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، د. سعد بن غرير السلمي، طبع معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٣٨١- الشروط التعسفية في وثائق التأمين، د. فايز أحمد عبد الرحمن، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦م.
٣٨٢- الشروط التعويضية في المعاملات المالية، د. عياد بن عساف بن مقبل العنزي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٣٨٣- الشريعة الإسلامية وضريبة الدخل، د. عبد السلام العبادي، ضمن أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣٨٤- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٨٥- صحيح البخاري، المطبوع مع فتح الباري لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

٣٨٦- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣٨٧- صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٣٨٨- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣٨٩- صحيح مسلم، المطبوع مع شرح النووي، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٣٩٠- الصلح عن الجناية العمدية على النفس وما دونها، د. أحمد العريني، بحث منشور بمجلة العدل العدد (٨).

٣٩١- صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣٩٢- صيغ العقود في الفقه الإسلامي ، د. صالح بن عبد العزيز الغليقة ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٣٩٣- الصيغة المقترحة للتأمين وإعادة التأمين من منظور إسلامي، د. فتحي لاشين، بحث منشور ضمن أعمال الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي، عام ١٤١٠هـ.

٣٩٤- ضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣٩٥- ضوابط معاملة الحاكم عند أهل السنة والجماعة وأثرها على الأمة، خالد بن ضحوي الظفيري، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٣٩٦- الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني، د. عبد الرحمن بن عبد الله السند، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض، ١٤٣٠هـ.

٣٩٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣٩٨- طبقات الحنفية، لعلاء الدين علي بن جلبي بن أمر الله بن عبد القادر الحميدي الحنفي الشهير بالحنائي، باعتناء سفيان بن عايش بن محمد، وفراس بن خليل مشعل، دار ابن الجوزي – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٩٩- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه د. الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، وطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٤٠٠- طرق تحديد الأقساط والاشتراكات، د. نبيل محمد عبد الرحيم، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٤٠١- طرق تصحيح العقد الفاسد، د. إبراهيم على أحمد الشال الطنيجي، مجلة الشريعة والقانون، الصادرة عن كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٣١) رجب ١٤٢٨هـ يوليو ٢٠٠٧م.

٤٠٢- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، أشرف على التحقيق حازم القاضي، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٤٠٣- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي، وضع حواشيه جمال المرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٤٠٤- العجز في صندوق المشتركين، د. سليمان بن دريع العازمي، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ.

٤٠٥- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه ، د. أحمد بن علي سير المباركي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤٠٦- عقد التأمين، د. نزيه محمد الصادق المهدي ، الناشر دار النهضة العربية.

٤٠٧- عقد التأمين الإجباري، د. خالد مصطفى فهمين دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

٤٠٨- عقد التأمين الإلزامي في المسؤولية المدنية لحوادث المركبات، د. هيثم المصاروة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٤٠٩- عقد التأمين بين الجواز واللزوم في الفكر الإسلامي، د. محمد الجرف، بحث منشور بالمجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد (٢٢) يناير ١٩٩٧م.

٤١٠- عقد التأمين التجاري وحكمه في الفقه الإسلامي ، د. إبراهيم بن عبد الرحمن العروان، إصدار مركز البحوث التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٤١١- عقد التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية والقانون والوضعي، د. هيثم حامد المصاروة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٤١٢- عقد التأمين. دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، د. محمد يوسف صالح الزعبي، رسالة دكتوراه في القانون، طبعة جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٤١٣- عقد التأمين في التشريع الإسلامي ، أحمد طه السنوسي ، بحث بمجلة الأزهر ، المجلد الخامس والعشرون ، المحرم ١٣٧٣هـ .

٤١٤- عقد التأمين في الفقه الإسلامي، د. فتحي السيد لاشين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مطبوعة على الآلة الكاتبة، ١٩٨٢م.

٤١٥- عقد التأمين نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله، د. هاني بن عبد الله الجبير، بحث منشور بموقع شبكة مشكاة الإسلامية.

٤١٦- عقد التأمين، الضوابط الشرعية لصور وعقود التأمين على الحياة وإعادة التأمين، د. وهبة الزحيلي، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤١٧- عقد التأمين ومدى مشروعيته في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، د. عبد الله مبروك النجار، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٤١٨- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، دراسة وتحقيق الدكتور حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٤١٩- العقد شريعة المتعاقدين، مقال للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، بمجلة البحوث الإسلامية، العدد العاشر، إصدار الرئاسة العامة للبحوث والفتوى.

٤٢٠- عقد الضمان المالي وتطبيقه المصرفي في خطاب الضمان، د. عبد الرحمن بن صالح الأطرم، ١٤١٦هـ، بحث غير منشور.

٤٢١- العقود، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، مكتبة ابن تيمية – الكويت.

٤٢٢- عقود التأمين خارج ديار الإسلام في ظل الحاجة إليه، د. محمد عبد الحليم عمر، بحث منشور بموقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

٤٢٣- عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي، د. محمد بلتاجي، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤٢٤- العقود المالية المركبة دراسة فقهية تأصيلية وتطبيقية، د. عبد الله العمراني، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٤٢٥- علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٤٢٦- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، دار الفكر العربي بمصر، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٢٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبي محمد محمود العيني، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٤٢٨- العمل في الشركات ذات النشاط المحرم، د. مسفر القحطاني، بحث منشور بموقع الفقه الإسلامي.

٤٢٩- العمل في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المؤتمر السنوي الخامس بالمنامة، ١٤٢٨هـ.

٤٣٠- العمل في المصارف الربوية، محمد أحمد حسين، بحث مقدم لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المؤتمر السنوي الخامس بالمنامة، ١٤٢٨هـ.

٤٣١- العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، د. عبد الكريم بن محمد السماعيل، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٤٣٢- العناصر المؤثرة في الفائض التأميني وطرق توزيعه، الأستاذ سراج الدين محمد الهادي قريب الله، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها، ذو الحجة ١٤٢١هـ ، الجزء الأول ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي .

٤٣٣- العناية، لمحمد بن محمود بن أحمد الحنفي، المطبوع مع فتح القدير لابن الهمام ، بتحقيق عبد الرزاق غالب المهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٣٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٤٣٥- الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، د. الصديق محمد الأمين الضرير، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٣٦- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم، شرح أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٤٣٧- غياث الأمم في التياث الظلم، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق ودراسة د. مصطفى حلمي، ود. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٠هـ.
٤٣٨- الفائض التأميني، د. محمد بن علي القري، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.
٤٣٩- الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، د. عدنان بن محمود العساف، ضمن بحوث مؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٤٤٠- الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، هيثم محمد حيدر، ضمن بحوث ملتقى التأمين التعاوني بالرياض ١٤٣٠هـ.
٤٤١- الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، هيثم محمد حيدر، ضمن بحوث مؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٤٤٢- الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٤٤٣- الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، د. علي محيي الدين القره داغي، ضمن بحوث الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، المنعقد بالرياض ١٤٣١هـ.

٤٤٤- الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، د. شعبان محمد البرواري، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد بالمنامة ٢٠١٠م، منشور بموقع الفقه الإسلامي.

٤٤٥- الفائض وتوزيعه في شركات التأمين التعاوني والإسلامي، د. عجيل بن جاسم النشمي، بحث مقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في مملكة البحرين في ١٢-١٤/٦/١٤٣١هـ، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، بتاريخ ٢٢/١٠/١٤٣١هـ.

٤٤٦- الفائض وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة، د. التجاني عبد القادر أحمد، بحث مقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في مملكة البحرين في ١٢-١٤/٦/١٤٣١هـ، المنشور بموقع الفقه الإسلامي، بتاريخ ٢٢/١٠/١٤٣١هـ.

٤٤٧- فتاوى إسلامية، لمجموعة من العلماء المعاصرين، جمع وترتيب محمد بن عبد العزيز المسند، دار الوطن، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٤٨- فتاوى الإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي، حققها وقدم لها د. محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٤٤٩- فتاوى بطاقات الائتمان، جمع وتنسيق د. عبد الستار أبو غدة، ود. أحمد محي الدين، إصدار مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.

٤٥٠- فتاوى التأمين، جمع وتنسيق وفهرست د. عبد الستار أبو غدة ود. عز الدين محمد خوجة، طبع مجموعة دلة البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية.

٤٥١- فتاوى التأمين الإسلامي، إعداد هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية بالأردن.

٤٥٢- فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين، إعداد: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٤٥٣- فتاوى سماحة الشيخ عبد الله بن حميد، اعتنى بها عمر بن محمد القاسم، دار القاسم، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٥٤- فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة ، جمع ودراسة وتحقيق د. محمد عثمان شبير ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٤٥٥- فتاوى الإمام محمد رشيد رضا، جمعها وحققها: د. صلاح الدين المنجد، ويوسف ق. خوري، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.

٤٥٦- الفتاوى الشرعية في المسائل العصرية من فتاوى علماء البلد الحرام، إعداد خالد بن عبد الرحمن الجريسي، تقديم الشيخ سعد البريك، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٤٥٧- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، طبع ونشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٤٥٨- فتاوى مصطفى الزرقا، اعتنى بها مجد أحمد مكي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٤٥٩- فتاوى نور على الدرب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترتيب وإشراف د. محمد بن سعد الشويعر، طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هت ٢٠١٠م.

٤٦٠- الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى العالمكيرية في مذهب الإمام أبي حنيفة، للشيخ نظام، ومجموعة من علماء الهند، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م. وطبعة دار الفكر، ١٤١١هـ ١٩٩١م، بواسطة برنامج الجامع الكبير.

٤٦١- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي بالسودان.

٤٦٢- الفتاوى والدروس في المسجد الحرام، للشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، اعتنى به إبراهيم بن علي الحمدان، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٤٦٣- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع وترتيب محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

٤٦٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أصلها عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

٤٦٥- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، لأبي عبد الله محمد أحمد عليش، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م.

٤٦٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق وتخريج سيد إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٤٦٧- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي، علق عليه وخرج أحاديثه عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٤٦٨- فتح الملك العزيز بشرح الوجيز، لعي بن البهاء البغدادي الحنبلي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٤٦٩- فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم، شبير أحمد العثماني، وأكمله محمد تقي العثماني، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٤٧٠- الفتيا ومناهج الإفتاء، د. محمد سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٤٧١- الفروسية، لابن قيم الجوزية، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار الأندلس، حائل، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٤٧٢- الفروع، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح، راجعه عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤٧٣- الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، د. فهد الشريف، بحث منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٤٧٤- الفروق، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، حققه عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٤٧٥- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، ب ط ولا ت

٤٧٦- فسخ عقود المعاملات في الفقه الإسلامي والقانون المدني المقارن، د. حمد الله سيد جان سيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٤٧٧- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤٧٨- فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة والعشرون، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٤٧٩- فقه المسلمين في عقود التأمين، دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الحكيم أحمد محمد عثمان، مكتبة العلم والإيمان بالإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٤٨٠- فقه المعاملات المالية المقارن، د. علاء الدين زعتري، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٤٨١- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الثعالبي الحجوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٨٢- فهرس الخزانة التيمورية، أحمد تيمور باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

٤٨٣- الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية (في الأشباه والنظائر على مذهب الشافعية) لأبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي، اعتنى بطبعه وقدم له رمزي سعد الدين دمشقية ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٨٤- الفواكه الدواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي الأزهري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.

٤٨٥- قابلية قسط التأمين للتجزئة، د. الحسين بلوش، بحث بمجلة كلية الشريعة بأكادير، العدد الثاني يونيو ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٤٨٦- قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، د. أحمد بن عبد الله بن محمد الضويحي، طبعة جامعة الإمام ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٤٨٧- قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي، د. محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤٨٨- القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، لسعدي أبو جيب، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٨٩- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٤٩٠- قانون التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، د. رياض بن منصور الخليفي، مطبوع على الوورد.

٤٩١- قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، د. خالد علي سليمان بني أحمد، دار الحامد، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٤٩٢- القانون المدني، العقود المسماة، د. محمد حسين قاسم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤٩٣- قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدورة الخامسة بالمنامة، ١٤٢٨هـ، المنشور بموقع المجمع.

٤٩٤- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة ، طبعة رابطة العالم الإسلامي.

٤٩٥- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، الدورة السابعة عشرة، المنعقدة في ١٩-١٤٣٢/١٠/٢٣هـ، طبعة الرابطة.

٤٩٦- قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٩٧- قرار الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) السنة الأولى، الدورة الأولى، بتاريخ ١٤٣٠/٨/٤هـ، غير منشور.

٤٩٨- قرار الهيئة الشرعية بشركة الراجحي للتأمين التعاوني رقم (٣) وتاريخ ١٤٣٠/٧/٤هـ، غير منشور.

٤٩٩- قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي، إصدار المجموعة الشرعية بالمصرف، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٥٠٠- قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، إعداد عبد الرحمن العسيلي، وماهر الحداد، السنة (٣٩) الكتاب الثاني عشر ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، الأزهر الشريف.

٥٠١- قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي، جمع وتنسيق وفهرست د. عبد الستار أبو غدة، ود. أحمد محي الدين أحمد. مجموعة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، الطبعة السابعة، ١٤٢٦هـ جدة.

٥٠٢- قرار الهيئة الشرعية ببنك البلاد، رقم (٨٩) غير منشور.

٥٠٣- قضايا طبية من منظور إسلامي، بحث فقهي مقارن، د. عبد الفتاح محمود إدريس، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٥٠٤- القمار حقيقته وأحكامه، د. سليمان بن أحمد الملحم، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٥٠٥- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٥٠٦- قواعد التبعية ضوابطها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، إعداد أيمن محمد علي محمود حتمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٥٠٧- القواعد الفقهية، علي بن أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٥٠٨- القواعد النورانية الفقهية ، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ، حققه وخرج أحاديثه د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

٥٠٩- قوانين الأحكام الشرعية، محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، عالم الفكر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥١٠- دراسة مبدئية في العقود وفسخها بين الشريعة والقانون، لمصطفى الزرقاء، بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، العدد (٧).
٥١١- الكافي، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، دار هجر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٥١٢- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٥١٣- كتاب الآثار، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عني بتصحيحه والتعليق عليه أبو الوفا، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر أباد الدكن بالهند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٥١٤- كتاب الدعوة، الفتاوى، الجزء الأول، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، الصادر عن مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ – ١٤١٥هـ.
٥١٥- كتاب الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م.
٥١٦- كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، جمادى الأولى، ١٤٢٥هـ، المنشور بموقع المجمع.
٥١٧- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، تحقيق وتخريج وتوثيق لجنة متخصصة في وزارة العدل، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٥١٨- كشف المخدَّرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، لعبد الرحمن بن عبد الله البعلي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٥١٩- كلمة حق في توسعة المسعى، د. صالح بن عبد العزيز سندي، مطبوع على الوورد.

٥٢٠- الكليات الفقهية، للمقرِّي، دراسة وتحقيق محمد بن الهادي أبو الأجفان، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧م.

٥٢١- كنز الراغبين، لجلال الدين المحلي، المطبوع مع حاشية القليوبي وعميرة. انظر: حاشية القليوبي.

٥٢٢- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، منشور بموقع مؤسسة النقد العربي السعودي.

٥٢٣- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الميداني، تحقيق د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٥٢٤- لسان الحكام، إبراهيم بن أبي اليمن محمد الحنفي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م. بواسطة برنامج الجامع الكبير للتراث.

٥٢٥- لسان العرب، لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٥٢٦- لقاءات الباب المفتوح، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد د. عبد الله الطيار، مكتب دار البصيرة بالإسكندرية.

٥٢٧- لقاءات الباب المفتوح، للشيخ محمد بن عثيمين، شريط رقم (٥٩).

٥٢٨- لقاءاتي مع الشيخين، د. عبد الله الطيار، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٥٢٩- اللوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية، بالمملكة العربية السعودية، طبعة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

٥٣٠- مآخذ على اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، د. علي بن عبد الله البريدي، مقال غير منشور.

٥٣١- المال الحرام وزكاته، بحث د. محمد عبد الغفار الشريف، ضمن بحوث فقهية معاصرة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٥٣٢- المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، المحرم ١٣٨٥هـ.

٥٣٣- مباحث في أحكام الفتوى، د. عامر سعيد الزيباري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٥٣٤- مبادئ التأمين، د. السيد عبد المطلب عبده، دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦م.
٥٣٥- مبادئ التأمين، تأليف: و. أ. دنديل، راجعه د. يحيى عويس، ترجمة د. أحمد فؤاد الأنصاري، الناشر: مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٥م.
٥٣٦- مبدأ التحمل في التأمين التكافلي، د. عبد الستار أبوغدة، ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طبع مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٥٣٧- مبدأ حق الحلول دراسة مقارنة، د. دعيج المطيري، بحث مقدم لمؤتمر وثاق للتأمين التكافلي، المنعقد بالكويت من ٢٠- ١/٢١/ ١٤٢٧هـ، المنشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٥٣٨- المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٣٩- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة – بيروت.
٥٤٠- مجلة الأحكام العدلية، مع شرحها درر الحكام، علي حيدر، تعريب المحامي فهمي الحسيني، دار الجيل بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٥٤١- مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٦، العدد ٢، يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية.
٥٤٢- مجلة لواء الإسلام، العدد ١١، السنة ٨، رجب ١٣٧٤هـ، القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي.
٥٤٣- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الصادرة عن المجمع التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
٥٤٤- مجلة المنبر، تصدر عن هيئة علماء السودان، العدد (٩) جمادى ثاني ١٤٣٠هـ.
٥٤٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٥٤٦- مجمل اللغة ، صنفه أبو الحسين أحمد بن فارس ، حققه الشيخ هادي حسن حمودي ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥٤٧- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين النووي، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥٤٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٥٤٩- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٥٥٠- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع وترتيب د. محمد بن سعد الشويعر، طبعة رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٥٥١- مجموعة رسائل ابن عابدين، لمحمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان.

٥٥٢- مجموعة رسائل وخطب الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود ، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٩هـ .

٥٥٣- المحرر، لمجد الدين ابن تيمية، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٥٥٤- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة.

٥٥٥- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق د. عبد الغفاء سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٥٦- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.

٥٥٧- مختصر القدوري مع اللباب، انظر: اللباب.

٥٥٨- مدارج السالكين، لأبي عبد الله محمد بن أبي أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٥٥٩- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، صححه وعلق عليه، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٥٦٠- المدونة الكبرى ، للإمام مالك ، دار صادر ، بيروت ، طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.

٥٦١- المذهب الحنفي، أحمد بن محمد نصير الدين النقيب، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٥٦٢- مراتب الإجماع، لابن حزم الظاهري، بعناية حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٥٦٣- مراجعة شرعية لبحث الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية، د. محمد عبد الغفار الشريف، ضمن بحوث حلقة الحوار حول عقود التأمين الإسلامي، تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٦٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٥٦٥- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات الذهبي في التلخيص والميزان . . ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٥٦٦- المستصفى في علم أصول الفقه، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ضبطها محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٥٦٧- المستوعب، نصير الدين محمد بن عبد الله السامري الحنبلي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة الثانية ،١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٥٦٨- مسؤولية حمل الدية في الشريعة الإسلامية ، د. فهد بن عبد الكريم السنيدي ، طباعة ونشر جامعة الإمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .
٥٦٩- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق وتخريج حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٥٧٠- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٥٧١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
٥٧٢- مسند الإمام الشافعي، بترتيب الأمير أبي سعيد سنجر بن عبد الله الناصري، تحقيق د. ماهر الفحل، شركة غراس بالكويت، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٥٧٣- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق د. أحمد بن إبراهيم الذروي، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٥٧٤- المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام، عبد الله بن المحفوظ بن بية، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد (٧) الجزء الأول.
٥٧٥- المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني. د. رابعة عدوية، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن، تنظيم الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، ١٤٣١هـ.
٥٧٦- مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، إصدار المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٥٧٧- مشروعية عقد التأمين من وجهة النظر الإسلامية، د. فتحي السيد لا شين، ضمن بحوث المؤتمر الدولي : الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها

ومستقبلها ، ذو الحجة ١٤٢١هـ ، الجزء الثاني ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٥٧٨- المشكلات القانونية التي تواجهها شركات التأمين مع عملائها، سراج الهادي قريب الله، بحث مقدم لحلقة حوار بعنوان (عقود التأمين الإسلامي) المنعقدة بجدة في عام ١٤٢٢هـ تحت رعاية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

٥٧٩- مشكلة الديون المتأخرات، وكيفية ضمانها في البنوك الإسلامية، د. علي القره داغي، بحث منشور بموقعه. تاريخ الاستفادة ١٤٣٢/٦/١هـ.

٥٨٠- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبد الرزاق رحيم الهيتي، دار أسامة، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٥٨١- المصارف معاملاتها ودائعها فوائدها، لمصطفى الزرقاء، بحث بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي التابع للرابطة، السنة الأولى، العدد (١).

٥٨٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٥٨٣- المصطلحات المستخدمة في هيئة السوق المالية السعودية، إصدار هيئة السوق المالية السعودية، ومنشور بموقعها.

٥٨٤- مصنف ابن أبي شيبة، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٥٨٥- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٨٦- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق.

٥٨٧- المعاش التقاعدي أهو ميراث أم تكافل اجتماعي؟ إصدار المؤسسة العامة للتقاعد، منشور بموقع المؤسسة العامة للتقاعد.

٥٨٨- معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تخريج وترقيم عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ب ط ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٥٨٩- المعاملات التأمينية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، د. عثمان بن عثمان الحقيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥٩٠- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، دار النفائس بالأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٥٩١- المعاملات المالية المعاصرة، وأثر نظرية الذرائع في تطبيقاتها، د. أختر زيتي بنت عبد العزيز، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٥٩٢- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبع هيئة المحاسبة والمراجعة . . ، عام ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، مملكة البحرين.

٥٩٣- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبع هيئة المحاسبة والمراجعة . . ، عام ١٤٣١هـ٢٠١٠م، مملكة البحرين.

٥٩٤- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، طبع هيئة المحاسبة والمراجعة . . ، عام ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، مملكة البحرين.

٥٩٥- معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، سعد بن جنيدل، دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ.

٥٩٦- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥٩٧- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٥٩٨- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، قدم لها محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٥٩٩- معجم لغة الفقهاء، وضعه د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٦٠٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
٦٠١- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، المكتبة العربية بدمشق، ١٣٧٩هـ ١٩٦٠م.
٦٠٢- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ، جمعه ورتبه يوسف اليان سركيس ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة.
٦٠٣- معجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٦٠٤- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الأهلية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٦٠٥- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تعليق وتخريج د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، بيروت – لبنان، ودار الوعي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٦٠٦- معيار البدعة، محمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٦٠٧- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٦٠٨- المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق د. مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٦٠٩- المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب ، لأبي الفتح المطرزي ، حققه محمد عثمان ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
٦١٠- المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦١١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، المطبوع مع إحياء علوم الدين. انظر: إحياء علوم الدين.

٦١٢- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني ، اعتنى به محمد خليل عيتاني ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

٦١٣- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦١٤- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق محيي الدين مستو، ورفقاؤه، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦١٥- مفهوم التكافل وضوابطه الشرعية، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن بحوثه في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٦١٦- مقارنة بين نظامي الوقف والتأمين التكافلي، د. يوسف الشبيلي، بحث مقدم للندوة العالمية عن التأمين التعاوني من خلال الوقف، تنظيم الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، في صفر ١٤٢٩هـ، منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٦١٧- المقاصد الحسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٦١٨- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، دار الفجر ودار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦١٩- المقاييس في اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، المطبوع باسم : معجم المقاييس في اللغة ، حققه شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٦٢٠- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٦٢١- المقنع، للموفق ابن قدامه، المطبوع مع المبدع. انظر: المبدع.

٦٢٢- المقنع، للموفق ابن قدامة، المطبوع مع الشرح الكبير والإنصاف. انظر: الشرح الكبير.

٦٢٣- مكافأة (أجر) مديري التأمين التعاوني، د. التجاني عبد القادر أحمد، ويليه جواب د. الصديق الضرير، بحث غير منشور.

٦٢٤- الملتقى الأول للتأمين التعاوني (البحوث وأوراق العمل وتوصيات الملتقى) إصدار الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الطبعة الثانية.

٦٢٥- الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.

٦٢٦- الممارسات الخاطئة لشركات التأمين الإسلامي، د. داود حسن، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٦٢٧- المناظرات الفقهية، للشيخ عبد الرحمن السعدي، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته، الفقه، المجلد الثاني، مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٦٢٨- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس، للقاضي أبي الوليد الباجي الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.

٦٢٩- منتهى الإرادات مع حاشية عثمان بن أحمد النجدي، الشهير بابن قائد، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦٣٠- المنثور في القواعد ، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي ، حققه الدكتور تيسير فائق أحمد محمود ، راجعه عبد الستار أبو غدة ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

٦٣١- منحة الخالق على البحر الرائق، لابن عابدين الحنفي، المطبوع مع البحر الرائق. انظر: البحر الرائق.

٦٣٢- منح الجليل على مختصر العلامة خليل، وبهامشه حاشية تسهيل منح الجليل، للشيخ محمد عليش، مكتبة النجاح، طرابلس – ليبيا.

٦٣٣- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق ودراسة د. عبد الله بن محمد المطلق، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٣٤- منظومة أصول الفقه وقواعده، النظم والشرح للشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن عثيمين الخيرية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٦٣٥- المنفعة في القرض، د. عبد الله العمراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٦٣٦- منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٦٣٧- منهاج الطالبين النووي المطبوع مع مغني المحتاج. انظر: مغني المحتاج.

٦٣٨- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٦٣٩- المهذب، للشيرازي، المطبوع مع المجموع للنووي. انظر: المجموع.

٦٤٠- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، أ. د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦٤١- المهن والوظائف في بعض المجالات المالية، د. محمد عبد الحليم عمر، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المنعقد بالمنامة ١٤٢٨هـ.

٦٤٢- الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٦٤٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٤٤- موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المجلد العاشر، تصنيف ودراسة مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، بإشراف د. علي جمعة، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٦٤٥- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٤٦- موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، د. علي أحمد الندوي، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦٤٧- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٦٤٨- موقف الشريعة الإسلامية من التأمين ، لمسفر بن ناصر البحري ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء ، عام ١٣٨٨هـ ، مطبوع على الآلة الكاتبة .

٦٤٩- موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين، د. الصديق الضرير، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها ، ذو الحجة ١٤٢١هـ، الجزء الثاني ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

٦٥٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٥١- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، وبذيله عقد الجوهر في علماء الربع الأول من القرن الخامس عشر، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٥٢- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، اعتنى بهما أيمن صالح شعبان، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٦٥٣- النظام الأساسي لشركة الراجحي للتأمين التعاوني، غير منشور.

٦٥٤- النظام الأساسي لشركة التعاونية للتأمين، مطبوعات الشركة.

٦٥٥- النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٧/ ٤/ ١٤٠٥هـ، غير منشور.

٦٥٦- نظام التأمين ، د. محمد البهي ، الناشر مكتبة وهبة ،الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ .

٦٥٧- نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، نشر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

٦٥٨- نظام التأمين الإسلامي، د. عبد القادر جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٥٩- نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، مصطفى الزرقاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٦٦٠- نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي، قواعده وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري، د. عبد الحميد البعلي، د. وائل الراشد، مجموعة البركة المصرفية.

٦٦١- نظام التأمين وموقف الشريعة منه، فيصل مولوي، مؤسسة الريان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٦٦٢- نظام التقاعد العسكري، المنشور بموقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

٦٦٣- نظام التقاعد المدني ومذكرته الإيضاحية، ضمن الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية، إعداد المحامي سليمان ين عبد اللطيف الشايقي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٦٦٤- نظام الضمان الصحي التعاوني، المنشور بموقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

٦٦٥- نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، المنشور بموقع مؤسسة النقد العربي السعودي.

٦٦٦- نظرة اقتصادية إلى خمس قضايا في التأمين التعاوني، د. أنس محمد بن مصطفى الزرقا، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالأردن ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
٦٦٧- نظرية التأمين في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة للتأمين فكراً وتطبيقاً، د. محمد زكي السيد، دار المنار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٦٦٨- نظرية التأمين، د. أحمد محمد لطفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٦٦٩- نظرية الضمان الشخصي (الكفالة) دراسة مقارنة، د. محمد بن إبراهيم الموسى، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩هـ.
٦٧٠- نظرية فسخ العقود في الفقه الإسلامي، د. أسمادي محمد نعيم، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
٦٧١- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الإسنوي، حققه وخرج أحاديثه د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٦٧٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، الكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
٦٧٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، لشمس الدين محمد بن أحمد الرملي، وبهامشه حاشية الشبراملسي.
٦٧٤- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، د. محمد رجب البيومي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٦٧٥- نوازل الزكاة، دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، د. عبد الله بن منصور الغفيلي، الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٦٧٦- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث، القاهرة.
٦٧٧- الهداية، لبرهان الدين المرغيناني، المطبوع مع نصب الراية. انظر: نصب الراية.

٦٧٨- الهداية، لبرهان الدين المرغيناني، المطبوع مع فتح القدير، انظر: فتح القدير لابن الهمام.
٦٧٩- هداية الناسك إلى أهم المناسك، للشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، دار طويق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٦٨٠- الواضح في شرح مختصر الخرقي، لنور الدين أبي طالب عبد الرحمن بن عمر البصري الضرير، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٦٨١- وثيقة تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير (المركبات) ص٧، إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي، المنشورة بموقع المؤسسة.
٦٨٢- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. محمد صدقي بن أحمد البورنو، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
٦٨٣- الوساطة التجارية في المعاملات المالية، د. عبد الرحمن بن صالح ا لأطرم، دار إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٦٨٤- الوسيط في شرح القانون المدني، د. عبد الرزاق السنهوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٩٦٤م.
٦٨٥- الوسيط في المذهب، لمحمد بن محمد الغزالي، حققه وعلق عليه محمد محمد تامر، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٦٨٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٦٨٧- وقفات مع قضية التأمين، د. سامي السويلم، بحث مطبوع ضمن البحوث وأوراق العمل المقدمة لملتقى التأمين التعاوني، المنعقد في ٢٣-٢٥ محرم ١٤٣٠هـ، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.
٦٨٨- الوكالة، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الناشر: مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٦٨٩- الوكالة في الشريعة والقانون، محمد رضا عبد الجبار العاني، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

٦٩٠- مفهوم التكافل وضوابطه الشرعية، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن كتابه: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الناشر مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية:

١- موقع العقيدة والحياة. على الرابط:
http://www.al-aqidah.com/?aid=show&uid=blt1qumj
٢- موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي. على الرابط:
http://www.fiqhacademy.org.sa/
٣- موقع الشيخ محمد بن صالح العثيمين. على الرابط:
http://www.ibnothaimeen.com/index.shtml
٤- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا. على الرابط:
http://www.amjaonline.com/ar_index.php
٥- موقع د. يوسف بن عبد الله الشبيلي. على الرابط:
http://www.shubily.com/home.php
٦- موقع المسلم. على الرابط:
http://almoslim.net/
٧- موقع الإسلام سؤال وجواب. على الرابط:
http://islamqa.info/ar
٨- موقع الإسلام اليوم. على الرابط:
http://islamtoday.net/
٩- موقع مجمع الفقه بالهند. على الرابط:
http://ifa-india.org/arabic.php?do=home&pageid=arabic_introduction
١٠- موقع فقه المصارف الإسلامية. على الرابط:
http://www.badlah.com/page-9.html
١١- موقع الربح الحلال. على الرابط:
http://www.halal2.com/
١٢- موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. على الرابط:
http://iefpedia.com/arab/:
١٣- موقع مؤسسة النقد العربي السعودي. على الرابط: :
http://www.sama.gov.sa/Insurance/Pages/LawsandRegulations.aspx
١٤- موقع المؤسسة العامة للتقاعد. على الرابط:
http://www.pension.gov.sa/wps/portal

١٥-موقع الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. على الرابط:
http://ibn-jebreen.com/
١٦-موقع إسلام ويب. على الرابط:
http://www.islamweb.net/fatwa/index.php?
١٧- موقع ملتقى أهل الحديث. على الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/index.php
١٨- موقع المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث. على الرابط:
http://www.e-cfr.org/ar/index.php?ArticleID=584
١٩- موقع التعاونية للتأمين. على الرابط:
http://www.ncci.com.sa/
٢٠- موقع الشركة المتحدة للتأمين. على الرابط:
http://www.uic.bh/ar/default.asp?action=article&id=26

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	٣-١٩
التمهيد	
في التعريف بمفردات العنوان وبيان حقيقة التأمين وحكمه	
المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان	٢١
المطلب الأول: التعريف بالأحكام التبعية	٢١
المطلب الثاني: التعريف بعقود التأمين	٢٤
المطلب الثالث: المراد بالأحكام التبعيَّة لعقود التأمين في هذا البحث	٣١
المبحث الثاني: حقيقة التأمين وأنواعه	٣٣
المطلب الأول: حقيقة التأمين	٣٣
المطلب الثاني: أنواع التأمين والفروق بينها	٦٦
المبحث الثالث: حكم التأمين	٨٥
المطلب الأول: حكم التأمين التجاري	٨٥
المسألة الأولى: حكم التأمين التجاري من حيث الأصل	٨٥
المسألة الثانية: مأخذ تحريم التأمين التجاري عند القائلين به	١٣٥
المسألة الثالثة: حكم التأمين التجاري عند الحاجة	١٤٠
المطلب الثاني: حكم التأمين التعاوني	١٤٧
المسألة الأولى: حكم التأمين التعاوني المبسط (المباشر)	١٤٧
المسألة الثانية: حكم التأمين التعاوني المطور (المركب)، والتوصيف الفقهي للعلاقات بين أطرافه	١٥٤
المسألة الثالثة: الشخصية الاعتبارية لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني	١٧٧
المطلب الثالث: حكم التأمين الاجتماعي	١٨١
الباب الأول	
الأحكام التبعيَّة لعقود التأمين في شركات التأمين	

الفصل الأول ١٩٤- ٢٣١

الإلزام بعقود شركات التأمين

المبحث الأول: إلزام ولي الأمر رعيته بعقود شركات التأمين ١٩٦

المبحث الثاني: التزام الرعية بإبرام العقد مع شركات التأمين عند الإلزام به ٢١٦

المبحث الثالث : التحايل عند الإلزام بعقود شركات التأمين ٢٢٧

المطلب الأول: التحايل على الأنظمة عند الإلزام بعقود شركات التأمين ٢٢٧

المطلب الثاني: التحايل على شركات التأمين عند الإلزام بإبرام العقد معها ٢٢٩

الفصل الثاني ٢٣٣- ٣٠٦

الشروط في عقود شركات التأمين

المبحث الأول: حكم الاشتراط في عقود شركات التأمين. ٢٣٤

المبحث الثاني: شرط عدم التحمل في عقود شركات التأمين. ٢٤٦

المبحث الثالث: اشتراط شركة التأمين على المستأمن عدم الاعتراف بالمسؤولية أو الصلح أو التنازل إلا بإذن من الشركة. ٢٥٢

المبحث الرابع: شرط سقوط الحق في التعويض من قبل شركات التأمين. ٢٥٨

المبحث الخامس: اشتراط التخفيض النسبي في عقود شركات التأمين. ٢٦٦

المطلب الأول: التعريف بشرط التخفيض النسبي. ٢٦٦

المطلب الثاني: حكم اشتراط التخفيض النسبي. ٢٧١

المطلب الثالث: الشروط البديلة لشرط التخفيض النسبي. ٢٧٣

المبحث السادس: شرط حافز عدم المطالبة في عقود شركات التأمين. ٢٧٦

المبحث السابع: اشتراط حلول شركة التأمين محل المستأمن بعد تعويضه في إقامة الدعوى على المتسبب في الحادث. ٢٨٠

المطلب الأول: التعريف بشرط الحلول. ٢٨٠

المطلب الثاني: جمع المستأمن بين التعويض من شركة التأمين والتعويض من المتسبب في الحادث، وعلاقة ذلك بشرط الحلول. ٢٨٢

المطلب الثالث: حكم اشتراط الحلول في عقد التأمين. ٢٨٥

المطلب الرابع: الاستثناءات من شرط الحلول. ٢٩١
المبحث الثامن: أثر الشرط الفاسد في عقود شركات التأمين. ٢٩٦
الفصل الثالث ٣٠٧- ٤٤١
إدارة واستثمار أموال شركات التأمين
المبحث الأول: عوض إدارة شركة التأمين لصندوق المشتركين في شركة التأمين التعاوني. ٣٠٩
المبحث الثاني: الاستثمار في شركات التأمين. ٣١٩
المطلب الأول: المراد بالاستثمار في شركات التأمين. ٣١٩
المطلب الثاني: عوض استثمار شركة التأمين لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني. ٣٢٠
المطلب الثالث: الجمع بين الأجرة على استثمار صندوق المشتركين ونسبة من الربح في التأمين التعاوني. ٣٢٣
المطلب الرابع: حكم جمع شركة التأمين التعاوني بين نسبة من الربح على المضاربة والأجرة على الإدارة لصندوق المشتركين. ٣٢٤
المطلب الخامس: الربح المتحصل عليه من استثمار أموال التأمين التجاري في الأنشطة المباحة. ٣٣٣
المبحث الثالث: أثر استثمار أموال التأمين التعاوني في الأنشطة المحرمة. ٣٤٣
المبحث الرابع: الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني. ٣٥١
المطلب الأول: المراد بالفائض التأميني. ٣٥١
المطلب الثاني: رد الفائض التأميني للمشتركين. ٣٥٤
المطلب الثالث: كيفية توزيع الفائض التأميني. ٣٦٤
المطلب الرابع: استحقاق شركة التأمين لنسبة من الفائض التأميني. ٣٧٠
المطلب الخامس: ترحيل الفائض التأميني من سنة مالية إلى أخرى. ٣٨٣
المطلب السادس: أثر الضم والفصل لصناديق مجالات التأمين المختلفة وحسابات المشترك على توزيع الفائض التأميني. ٣٨٥

المطلب السابع: مآل الفائض التأميني عند تصفية الشركة. ٣٨٨
المبحث الخامس: العجز التأميني في شركات التأمين التعاوني. ٣٩٢
المطلب الأول: المراد بالعجز التأميني. ٣٩٢
المطلب الثاني: طرق تغطية العجز التأميني. ٣٩٢
المبحث السادس: العمل في إدارة الأموال واستثمارها في شركات التأمين. ٤٠٩
المبحث السابع: اشتراك الكفار في العمل مع المسلمين في إدارة الأموال
واستثمارها في شركات التأمين. ٤٣٠
الفصل الرابع ٤٤٢- ٤٧١
الفسخ في عقود شركات التأمين
المبحث الأول: اللزوم والجواز في عقود شركات التأمين. ٤٤٤
المبحث الثاني: مسوغات الفسخ في عقود شركات التأمين. ٤٥٠
المبحث الثالث: أثر الفسخ في عقود شركات التأمين. ٤٦١
المطلب الأول: رجوع المستأمن في القسط أو بعضه في عقود شركات التأمين ٤٦١
المطلب الثاني: استحقاق المشترك للفائض التأميني عن المدة السابقة
لفسخ العقد. ٤٦٨
الفصل الخامس ٤٧٢- ٥٣٥
التعويض في عقود شركات التأمين
المبحث الأول: الانتفاع بالتعويض في عقود شركات التأمين التجاري. ٤٧٣
المبحث الثاني : تعويض شركات التأمين للمستأمِن عن الخسائر التبعية الناجمة
عن الحادث ٤٨٩
المبحث الثالث : مقدار التعويض في عقود شركات التأمين التعاوني على
الحياة ٤٩٥
المبحث الرابع : التعويض عن الدية من قبل شركات التأمين . ٥٠٠
المبحث الخامس : تعويض شركة التأمين للمستأمِن بزيادة على
مقدار الضرر الفعلي ٥١٧

المبحث السادس : ردُّ المستأمِن ما زاد من التعويض لشركة التأمين إذا تمكن من إصلاح الضرر بأقل منه . ٥٢١

المبحث السابع : المستحِق للتعويض من قبل شركة التأمين بعد وفاة المستأمِن . ٥٢٥

المبحث الثامن: التخلص من التعويض المحرم المتحصل عليه من شركات التأمين. ٥٣٢

الفصل السادس ٥٣٧- ٥٥٤

زكاة الأموال المتعلقة بشركات التأمين

المبحث الأول: زكاة الأموال في شركات التأمين التجاري. ٥٣٨

المبحث الثاني: زكاة الأموال في شركات التأمين التعاوني. ٥٤٦

الفصل السابع ٥٥٥- ٥٩٠

تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركات التأمين

تمهيد: في نظام شركات التأمين المعمول به في المملكة العربية السعودية. ٥٥٦

المبحث الأول: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة التعاونية للتأمين. ٥٦١

المطلب الأول: التعريف بشركة التعاونية للتأمين. ٥٦١

المطلب الثاني: دراسة لبعض عقود شركة التعاونية للتأمين. ٥٦٢

المسألة الأولى: وثيقة التأمين الشامل على المركبات الخصوصية. ٥٦٢

المسألة الثانية: وثيقة التأمين من الحريق. ٥٦٩

المبحث الثاني: تطبيقات الأحكام التبعيَّة لعقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني. ٥٧٥

المطلب الأول: التعريف بشركة الراجحي للتأمين التعاوني. ٥٧٥

المطلب الثاني: دراسة لبعض عقود شركة الراجحي للتأمين التعاوني. ٥٧٧

المسألة الأولى: وثيقة التكافل لتغطية المركبة الخاصة ضد الغير. ٥٧٧

المسألة الثانية: وثيقة تكافل الحماية. ٥٨٦

الباب الثاني

الأحكام التبعية لعقود التأمين في غير شركات التأمين

الفصل الأول ٥٩٣- ٦٣٠

الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف

المبحث الأول: الأحكام التبعية للتأمين على الديون. ٥٩٤

المطلب الأول: التعريف بالتأمين على الديون. ٥٩٤

المطلب الثاني: حكم التأمين على الديون. ٥٩٥

المطلب الثالث: الأحكام التبعية للتأمين على الديون. ٦٠١

المسألة الأولى: تحمُّل تكلفة وثيقة التأمين على الديون. ٦٠١

المسألة الثانية: التأمين في البطاقات الائتمانية. ٦٠٢

المبحث الثاني: بدائل التأمين على الودائع المصرفية. ٦٠٦

المطلب الأول: التعريف بالتأمين على الودائع المصرفية. ٦٠٦

المطلب الثاني: صور التأمين على الودائع المصرفية. ٦٠٨

المطلب الثالث: حكم التأمين على الودائع المصرفية. ٦٠٩

المطلب الرابع: بدائل التأمين على الودائع المصرفية. ٦١٠

المبحث الثالث: تداول أسهم شركات التأمين. ٦١٣

المبحث الرابع: تداول أسهم الشركات التي تزاول نشاطاً مباحاً إلا أنها تؤمن لدى شركات التأمين التجاري. ٦٢٦

المبحث الخامس: التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين المتعلقة بالمصارف. ٦٢٨

الفصل الثاني ٦٣١- ٦٩٨

الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي

المبحث الأول: زكاة الأموال في التأمين الاجتماعي. ٦٣٢

المطلب الأول: زكاة أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي. ٦٣٢

المطلب الثاني: زكاة مكافأة نهاية الخدمة. ٦٤١

المطلب الثالث: زكاة المعاش التقاعدي. ٦٤٩

المبحث الثاني: التقاعد التكميلي في التأمينات الاجتماعية

(زيادة مدة الاشتراك). ٦٥٥

المبحث الثالث: أثر استثمار أموال مؤسسات التأمين الاجتماعي

في الأنشطة المحرمة. ٦٥٩

المبحث الرابع: غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية. ٦٦٢

المطلب الأول: التعريف بغرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية. ٦٦٢

المطلب الثاني: حكم غرامات التأخير في التأمينات الاجتماعية. ٦٦٢

المطلب الثالث: وصف الاشتراكات وغرامات التأخير المستحقة

للتأمينات الاجتماعية بأن لها حق الامتياز. ٦٦٨

المبحث الخامس: العمل في مؤسسات التأمين الاجتماعي. ٦٧١

المبحث السادس: المستحِق للعوض في التأمين الاجتماعي. ٦٧٣

المطلب الأول: المستحِق للمعاش التقاعدي. ٦٧٣

المطلب الثاني: المستحِق للمنح الإضافية. ٦٧٩

المبحث السابع: وقف معاش المرأة في مؤسسات التأمين

الاجتماعي اعتباراً من تاريخ عقد نكاحها. ٦٨٢

المبحث الثامن: حكم الراتب التقاعدي لمن كان يزاول عملاً محرماً. ٦٨٨

المبحث التاسع: التطبيق على الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي. ٦٩١

الفصل الثالث ٦٩٩- ٧١٧

الأحكام التبعية لعقود التأمين عند التقاضي

المبحث الأول: عبء الإثبات لسبب الحادث في دعاوى التأمين. ٧٠٠

المبحث الثاني: حكم القاضي في قضايا عقد التأمين المحرم عنده على من يعتقد جوازه. ٧٠٢

المبحث الثالث: تطبيقات الأحكام التبعية لقضايا عقود التأمين في الجهات المختصة. ٧٠٦

المطلب الأول: التعريف بالجهات المختصة بنظر قضايا عقود التأمين. ٧٠٦

المطلب الثاني: دراسة لبعض قضايا عقود التأمين الصادرة من الجهات المختصة. ٧٠٧

الخاتمـــــة ٧١٨

الملاحـــق ٧٣٠

الفهـــارس ٧٩٢

١- فهرس الآيات القرآنية. ٧٩٣

٢- فهرس الأحاديث والآثار. ٧٩٨

٣- فهرس الأعلام. ٨٠٢

٤- فهرس المصادر والمراجع. ٨٠٦

٥- فهرس الموضوعات. ٨٧٣